معاني النحو

الجزء الأول

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

معاني النحو

الجزء الأول

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

معاني النحو

رقـــــم التـــصــــنيف :
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية :
المـــؤلـــف ومن هـــو في حكمه : فاضل السمرائي
عـــنـــوان الـــكـــتـــاب : معاني النحو

المـــوضـــوع الـــرئـــيسي : 1- لغات
2- نحو
بيـــانات الـــنـــشـــر : عمان - دار الفكر
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-07-097-4 (ردمك)

الطبعة الأولى

1420هـ - 2000م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨
فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Hussein Mosque
Tel. : 4621938 Fax: 4654761
P.OBox: 183520 - Amman - 11118 Jordan

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

اللهم انفعني بما علمتني وزدني علماً.

وبعد:

فانه من المعلوم أن علم (النحو) يُعنى، أول ما يعنى، بالنظر في أواخر الكلم، وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية، كالذكر، والحذف والتقديم، والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات، غير أنه يولي العناية الأولى للاعراب.

وهناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة، لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النحاة، بل قد تفوق كثيراً منها، لا تزال دون بحث، لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يولوها النظر.

قد أبدو مغالياً في هذا الزعم، ولكن هذا الزعم حقيقة. اننا نعجز عن فهم كثير من التعبيرات النحوية، أو تفسيرها، ولا نستطيع التمييز بين معانيها، فمن ذلك على سبيل المثال:

ما الفرق في المعنى بين قولك: (لارجلَ -بالفتح- في الدار)، و(ما من رجل في الدار) مع أن كلتا العبارتين لنفي الجنس على سبيل الاستغراق؟

ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] لم نفى العبارة الاولى بـ (لا) والثانية بـ (ما)؟

ما الفرق في المعنى بين قولك (ليس محمد حاضراً) و(ما محمدٌ حاضراً) و(إنْ محمدٌ حاضراً) أقول ما الفرق في المعنى، وليس في الاعراب؟

ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦] وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨] لماذا نفى العبارة الاولى بليس، والثانية بـ (ما)؟

ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقوله: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥] لماذا نفى العبارة الاولى بـ (ما) والثانية بـ (إنْ)؟

أهو لمجرد التغيير في التعبير، أم هو لمعنى مقصود؟

ما الفرق بين التعليل باللام، وكي؟ أهناك فرق في المعنى بين قولك (جئت لاستفيد) و(جئت كي استفيد) أم هما بمعنى واحد؟

قال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَـٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣] فجاء بالتعليل الاول بكي (كي تقر) والثاني باللام (لتعلم) فلم كان ذاك؟

أهذا التغيير لمعنى مقصود أم هو لمجرد التغيير؟

ثم ما الفرق بين انواع التعليل المختلفة؟

هناك تعليل باللام مثل ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

وتعليل بالباء مثل ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

وتعليل بمن مثل ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وتعليل بفي مثل ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

وتعليل بعن كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

وتعليل بعلى كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فهل التعليل بهذه الأدوات المختلفة واحد؟

هل هناك فرق في المعنى بين (مع)، و«واو» المعية، في نحو قولك «جئت مع محمد» و«جئت ومحمداً»؟

ما الفرق في المعنى، بين «واو» رب، في نحو قوله:

وليل كأن الصبح في اخرياته حشاشة نصل ضمّ إفرنده غمد

وقوله:

رب ليل كأنه الصبح في الحسـ ـن وان كـان اسـود الـطـيـلسـان

ما الغرض من الاتيان بواو الحال في نحو قوله (جاء محمد وبيده حقيبة)؟

وما الفرق بين ذكرها وحذفها؟

ما الفرق في المعنى بين قولك، إنْ تسهر تتعب، إنْ تسهر تعبت، إنْ سهرت تعبت، إن سهرت تتعبْ (بالجزم). ان سهرت تتعبُ (بالرفع) إنْ سهرت فتتعب، إنْ سهرت فأنت تتعب، إنْ أنت سهرت تعبت، أنت إنْ سهرت تعبت، أنت تتعب إنْ سهرت؟

ما الفرق في المعنى بين قولك:

عندي سوار ذهبٍ - بالاضافة.

وعندي سوارٌ ذهباً.

وعندي سوارٌ ذهبٌ - بالاتباع.

وعندي سوار من ذهب.

وعندي سوار من الذهب؟

ما الفرق بين قولك (جئت إكراماً لك) و(جئت لاكرام لك)؟ إنّ النحاة يقولون: كلاهما جائز ونحن نقول: نعم كلاهما جائز، ولكن هل ثمة فرق بينهما في المعنى؟

وغير ذلك وغيره، مما لا يخص موضوعاً دون موضوع، بل هو يعم جميع الموضوعات النحوية بلا استثناء. فهناك في كل موضوع سؤالات أكثر مما ذكرت لا تزال بها حاجة الى الاجابة عنها.

ربما لا اكون مغالياً اذا قلت نحن لا نفهم اللغة كما ينبغي لأن اكثر دراستنا تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات اما المعنى فهو بعيد عن تناولنا وفهمنا. بل ربما لا اكون مغالياً اذا قلت اننا نجهل اكثر مما نعلم فيما نحسب اننا نعلم.

ومن هنا نحن محتاجون الى (فقه) للنحو يصل الى درجة الضرورة. صحيح ان قسماً من المسائل المتعلقة بالمعنى عرض لها علم النحو، وعلم البلاغة، لكن لا يزال كثير منها دون نظر. ومن ذلك على سبيل المثال، ما عرضته قبل قليل، فان اكثر هذه المسائل لم تبحث لا في كتب النحو، ولا في كتب البلاغة، ولا في غيرها من كتب اللغة، في حدود ما أعلم.

قد تكون هناك شذرات، أو عبارات متناثرة وردت عرضاً في كتاب تفسير، أو في بحث اعجاز، أو في كتاب أدب، ولكن اكثر هذه المسائل بقيت بلا جواب.

ان دراسة النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة.

ان الدارس له على هذا النهج، يشعر بلذة عظيمة وهو ينظر في التعبيرات ودلالتها المعنوية، ويشعر باعتزاز، بانتسابه الى هذه اللغة الفنية، الثرية، الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة، ثم هو بعد ذلك يحرص على هذه اللغة الدافقة بالحيوية، وهو وراء كل ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه، ويشعر بمتعة في هذا التطبيق.

ان الجهل بالمعنى أدى الى ان تختفي، وتموت ظواهر لغوية كانت شائعة مستعملة ومن ذلك على سبيل المثال، ظاهرة «القطع» الجميلة الدلالة، والتي كانت شائعة شيوعاً كبيراً في الشعر، والنثر، في القرآن وغيره، وذلك نحو قولك «مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ» واكتفي بالاتباع، علماً بأن دلالة القطع، تختلف عن دلالة الاتباع، وان دلالة القطع الى الرفع، تختلف عن دلالة القطع الى النصب.

إن الاوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز اكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإنّ لك الحق أنْ تستعمل ايها تشاء كما تشاء وانما لكل وجه دلالته فاذا أردت معنى ما لزمك ان تستعمل التعبير الذي يؤدّيه، ولا يمكن أنْ يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً، إلاّ إذا كان ذلك لغة، نحو قولك «ما محمد حاضراً» و«ما محمد حاضرٌ» فالاولى لغة حجازية، والثانية تميمية، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى. وفيما عدا ذلك لا بدّ أن يكون لكل تعبير معنى، اذ كل عدول من تعبير الى تعبير، لا بدّ أن يصحبه عدول من معنى الى معنى، بالأوجه التعبيرية المتعددة، إنّما هي صور لأوجه معنوية متعددة.

إنّ هذا الكتاب محاولة في فقه النحو على النهج الذي اسلفته، انه محاولة للتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح معنى كلّ تركيب.

فهو اذن يدور على المعنى أساساً وبناء. وموضوع المعنى موضوع جليل، وحسبك من جلالته أنّ اللغة ما وجدت الا للافصاح عنه.

إن تأليف أيّ كتاب في النحو، أيسر من موضوع هذا الكتاب بكثير، وذلك لأنّ الاحكام النحوية مذكورة مبينة في كتب النحو لا تكلفك إلا استخراجها، وجمعها في كتاب واحد على حسب الخطة التي تريدها.

وأما هذا الموضوع فليس الأمر فيه أمر جمع أحكام نحوية، ولا ذكر قواعد مبينة، وإنما هو تفسير للجملة العربية، وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة، مما لا تجلو أغلبه في كتب النحو، وقد تفزع الى كتب البلاغة والتفسير وغيرها من المظان، فلا تجد شيئاً مما تريد.

فلا بد من ان تضطلع بهذه المهمة أنتَ بنفسك تنظر في النصوص، وتدقق في الصور التعبيرية المختلفة، لاستنباط المعاني للتعبيرات المختلفة، لقد أمضيت في هذا البحث أكثر من عشرة أعوام، وكان شغلي الشاغل في الليل والنهار أتأمّل النصوص،

وأديم النظر فيها، وأوازن بينها، وأدقق فيما تحتمله من معان، وكان القرآن الكريم هو المصدر الأول لهذا البحث، أفهرس آياته بحسب الموضوعات، وانظر في الفروق التعبيرية، وفي السياق الذي ورد فيه كل تعبير، اضافة إلى المظانّ الأخرى من كتب النحو، والبلاغة، واللغة، والتفسير، وعلوم القرآن وغيرها.

وأنا لا أدعي، أنّي وصلت إلى أمور نهائية في كل ما بحثت، وإنّما هي -كما ذكرت- محاولة للسير في هذا الطريق فإنْ أكن قد أصبْت فمن الله، وإن أكنْ قد أخطأت، فمن النفس والشيطان، وأرجو ألاّ أُحرم أجر المجتهدين في الحالتين. نسأل الله أنْ يلهمنا الرشد ويجنّبنا الزلل، ويهدينا الى الخير كله، ويعصمنا من الشر كله، إنه سميع مجيب.

فاضل السامرائي

الجملة العربية

عناصر الجملة العربية:

تتألف الجملة العربية من عناصر وأبرز هذه العناصر هي:

١- **المفردة**: ونعني بها الكلمة مثل أسد، سيف، شجرة.

٢- **البناء الصرفي**: (الصيغة) كأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع للاسم الواحد، وغير ذلك مثل طاعن، ومطعان، وطعّان، وحمِق وأحمق، وسائد وسيّد، وسنبلات وسنابل، وأشهر وشهور ونحو ذلك.

وكل صيغة -في الغالب- لها دلالة تختلف عن أختها قليلاً، أو كثيراً، وكما أنهم قالوا: «**زيادة المباني دليل على زيادة المعاني**» نرى أنّ «**اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني**».

٣- **التأليف بنوعيه**:

أ- **التأليف الجزئي**: نحو رغب إلى، رغب في، رغب عن. فرغب اليه بمعنى تضرّع إليه وابتهل، ورغب فيه أراده واستحبّه، ورغب عنه عزف ومال عنه.

ب- **التأليف التام**: كالتقديم، والتأخير، والذكر، والحذف، والتوكيد، وعدمه، وما إلى ذلك نحو: زيد قائم وقائم زيد والقائم زيد وإنّ زيداً قائم وما الى ذلك.

٤- **النغمة الصوتية**: وهي ذات دلالة على معنى -فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النغمة كأن تقول: «زيد عند مال» وتشد صوتك على «مال» وتفخم الصوت فيه فيكون المعنى، أنه ذو مال كثير أو متعدد ونحو ذلك. وتقول: «عنده مال» وترقق الصوت وتكسره فيكون معناها أنّه ذو مال قليل، لا يعتد به ونحو ذلك. قال أبو الفتح عثمان بن جني: «وذلك انك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح،

والتفخيم، والتعظيم، ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك. وأنتَ تحس هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـ «الله» هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً أو كريماً ونحو ذلك.

وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكن الصوت بـ «انسان» وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقوله: انساناً سمحاً، أو جواداً ونحو ذلك. وكذلك إنْ ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان انساناً! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك: انساناً لئيماً، أو لحزاً، أو مبخلاً أو نحو ذلك»[١].

«وقد برهنت التجارب الحديثة على أنّ الإنسان حين ينطق بلغته، لا يتبع درجة صوتية واحدة في النطق بجميع الأصوات. ومن اللغات ما يجعل لاختلاف درجة الصوت أهمية كبيرة، إذ تختلف فيها معاني الكلمات تبعاً لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها. ومن أشهر هذه اللغات اللغة الصينية إذ قد تؤدي فيها الكلمة الواحدة عدة معان، ويتوقف كل معنى من هذه المعاني على درجة الصوت حين النطق بالكلمة. ففي اللغة الصينية كلمة (فان) مثلاً تؤدي ستة معان لا علاقة بينها هي (نوم، يحرق، شجاع، واجب، نعم، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة»[٢].

٥- **التطور التاريخي للدلالة**: فدلالات التعبير الواحد قد تتغير والمعاني قد تتحول وربما كان من الصعوبة معرفة الأصل للدلالة وذلك نحو قولهم «رفع عقيرته» بمعنى صاح، اذ ليس هناك من علاقة لغوية بين «رفع عقيرته» و«صاح» «فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع معنى الصوت وبين معنى «ع ق ر» لبعد عنك وتعسفت. وأصله أنّ رجلاً قطعت احدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأرفع صوته فقال الناس: رفع عقيرته»[٣].

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٣٧٠-٣٧١).

(٢) «الأصوات اللغوية» لابراهيم انيس (١٠٣).

(٣) «الخصائص» (١/ ٦٦).

وكقولهم «لله دره» للدلالة على التعجب فنحن حين نقول: «لله دره كاتباً أو شاعراً» لا نريد المعنى المعجمي لهذه العبارة، بل ربما لم نفهم المعنى الأصلي لها. وقد اختلف اللغويون في أصل هذا التعبير وأشهر ما ذكر فيه، إنّ الدر هو اللبن، فمعنى قولهم «لله دره» إنّ الله سقاه لبناً خاصاً. «أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة»[١].

بل ربما تكلم الناس بكلام لا يفهمون معناه ولا الفاظه وانما تعارفوا عليه، أو نقل من لغة أخرى، واختفى المعنى الدلالي واللغوي للأصل، فنحن في العراق نستعمل مثلاً «قزل قرط» في التوبيخ، والغضب، والدعاء على المخاطب، ولكن الناس لا يفهمون القصد الحقيقي من هذا التعبير ولا معناه، وقد استفسرت من كثير من الناس عن معنى هذا التعبير الدارج فلم يعرفه منهم أحد[٢].

ومن ذلك قولهم في الاستحسان وتحبيذ الامر «عَلُوّا» الذي فيه معنى التمني، ولكن الأصل لهذا التعبير قد فقد، وأظن ان أصله «ألا يا حبذا» فاقتصر على «ألا يا» تخفيفاً، ثم ابدلت العامة الهمزة عيناً، كقولهم «القرعان» في «القرآن» ثم قلبت «يا» الى «وا» فتغير التعبير الى ما ترى، ومثل هذا التغيير كثير في اللغة.

ونحو ذلك قولهم «حيّ الله» بمعنى «اياً كان». تقول لصاحبك: ماذا تأخذ أهذا أم ذلك؟ فيجيبك «حيّ الله» أي: «أيّاً كان». وبقيت مدة أفكر في أصل هذا التعبير وعلاقته بهذا المعنى، الى أن استقر رأيي على انّ اصله «أيّاً كان» ثم «ايّ اللي كان» ومعنى «اللي» (الذي) عند العامة وأحياناً نقول: «هيّ اللي كان» بابدال الهمزة هاء ثم حذفت «كان»

---

(١) «التصريح» (١/٣٩٧).

(٢) ذكر أحد الفضلاء ان هذا التعبير دخل العامية العراقية من التركية وهو مركب من كلمتين:
١- قيزيل وهي لفظة تركية ومعناها مرض الحمى القرمزية.
٢- كُورت وهي لفظة ايطالية الأصل دخلت اللغة التركية ومن معانيها القرين. فكأن الانسان يدعو على مخاطبه بأن تلازمه الحمى القرمزية.

اختصاراً، وابدلت الهمزة جاء لتقاربهما، فكلتاهما من أحرف الحلق فصارت: حيّ اللي ثم حيّ الله.

٦- **الاعراب**: وهو أبرز ظاهرة، أو من أبرز الظواهر في العربية، ومن أهم عناصر الجملة فيها وسنفرد له بحثاً.

تأليف الجملة العربية:

الجملة العربية -كما يرى النحاة- تتألف من ركنين أساسيين، هما المسند، والمسند إليه. فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا إسماً، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً أو إسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد.

وليس المقصود بالفضلة عند النحاة انها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما انه ليس المقصود بها انها يجوز حذفها متى شئنا. فانّ الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] فانه لا يمكن الاستغناء عن قوله «لاعبين»، وكقوله تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] فانه لا يستغنى عن قوله «مرحاً».

والحذف لا يكون في العمدة، ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فان العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً، ووجوباً، وحذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً وحذف عامل الاغراء والتحذير جوازاً ووجوباً. وهذه كلها عمد. ويحذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات. فليس معنى الفضلة اذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا وانما المقصود بـ (الفضلة) انه يمكن أن يتألف كلام بدونها، إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة او مقدرة بخلاف الفضلة فانه يمكن ان يتألف كلام بدونها نحو «محمد مسافر» و«فاض النهر».

وقد تخرج بعض التعبيرات على طريقة التأليف هذه ولكن النحاة يتأوّلون ذلك، كالنداء نحو «يا رجل» فانهم أوّلوه بـ «ادعو رجلاً» على ما بين التعبيرين من تباين. وكالتعجب نحو «ما أعذب الماء» فانهم أوّلوه بـ «شيء جعل الماء عذباً».

ولا داعي لأنْ تخرّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط، وإنْ كان الاصل في تأليف الجملة العربية ان يكون على النمط الذي ذكروه.

وقد ذهب الخليل وسيبويه الى انه لا خبر لـ (ألا) التي تفيد التمني نحو قولهم «ألاماءَ ماءً بارداً» «انظر الكتاب ١/ ٣٥٩، الاشموني ٢/ ١٥، الهمع ١/ ١٤٧»، وذهب الأخفش والكوفيون الى انه لا خبر لنحو قولنا (الانسان وعمله- أنظر الاشموني ١/ ٢١٧).

ومعنى ذلك إنّ بعض التعبيرات يتألف من إسم وحرف، وبعضها يتألف من اسم ومعطوف. وهذا خروج على الطريقة العامة التي يقول بها النحاة.

صورة تأليف الجملة:

يظهر تأليف الجملة العربية بصورتين تبعاً للمسند: فعل مع اسم، واسم مع اسم. وبالتعبير الاصطلاحي فعل وفاعل أو نائبه، ومبتدأ وخبر نحو «أقبل سعيد» و«سعيد مقبل» وكل التعبيرات الاخرى إنّما هي صور أخرى لهذين الاصلين.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدم الفعل على المسند اليه كما في جملة «أقبل سعيد» ولا يتقدم الفاعل[1] على الفعل أو بتعبير أدق:

لا يتقدم المسند اليه على الفعل إلاّ لغرض يقتضيه المقام.

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أَنْ يتقدم المسند إليه على المسند، أو بتعبير آخر؛ ان يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يقدم الخبر إلاّ لسبب يقتضيه المقام، أو طبيعة الكلام.

---

(١) نقول هذا تجوزاً وإلاّ فهو مبتدأ عند الجمهور.

والفرق بين هاتين الصورتين -أعني الجملة التي مسندها فعل والجملة التي مسندها اسم- أنّ الجملة التي مسندها فعل، إنّما تدل على الثبوت. تقول مثلاً: يجتهدُ زيدٌ وزيدٌ مجتهدٌ، ويحفظُ زيدٌ وزيدٌ حافظٌ، ويطّلعُ سعيدٌ وسعيدُ مطّلعٌ، ويتعلّمُ سعيدٌ وسعيدٌ متعلّمٌ، ويجود مصعبُ ومصعبُ جوادٌ ونحو ذلك. فأنت ترى في هذه الأمثلة جميعها ان الفعل يدلّ على التجدد والحدوث، والاسم يدلّ على الثبوت. تقول لصديقك: أتظن أنك تنجح في هذا العام؟ فيقول لك (أنا ناجح) أي لوثوقه بنفسه ادعى إنّ الامر منته وثابت، ولو لم يكن هذا الامر قد تم فعلاً. فالفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الثبوت. فاذا أردت الدلالة على الحدوث جئت بجملة مسندها فعل تقدم الفعل أو تأخر. واذا أردت الدلالة على الثبوت جئت بجملة مسندها اسم. فالجملتان يجتهد سعيد وسعيد يجتهد كلتاهما تدلان على الحدوث[١] وانما قدم المسند اليه لغرض من أغراض التقديم.

ثم إن الأصل أن يتقدم الفعل على المسند إليه -كما ذكرنا- فإذا جاء الفعل متقدماً لم يسأل عن سبب تقدمه، لأنه هو الصورة الأساسية، فإن تقدم المسند إليه سألنا عن سبب تقدمه.

وإذا جاء المسند إليه في الجملة التي مسندها إسم متقدماً، لم نسأل عن سبب تقدمه لأنه هو الصورة الأساسية لهذا التعبير، فإنْ تقدم المسند سألنا عن سبب تقدمه، فالتأليف الطبيعي للجملة العربية هو نحو هذا.

يقبل سعيد.

سعيد مقبل.

فإنْ تقدّم «سعيد» في الجملة الأولى، أو تقدم «مقبل» في الجملة الثانية نظرنا في سبب ذلك.

---

(١) انظر حاشية يس على التصريح (١/ ١٧٣)، حاشية الصبان (١/ ٢١٠).

وكلا التعبيرين بدرجة واحدة بالنسبة إلى المخاطب، فكلاهما إخبار أولي والمخاطب خالي الذهب عن الموضوع، ويسمى هذا الضرب من الخبر «الخبر الابتدائي» إلاّ أنّ الفرق بينهما -كما ذكرت- أنّ الفعل يدل على الحدوث، والاسم يدل على الثبوت.

دلالة الجملة العربية

ينظر إلى دلالة الجملة العربية من جهتين:

١- الدلالة القطعية والاحتمالية.

٢- الدلالة الظاهرة والباطنة.

وسننظر في هذين النوعين.

١- الدلالة القطعية والاحتمالية:

المدقق في الجملة العربية ودلالتها على المعنى يرى أنها على ضربين:

أ- تعبير نصّي أو قطعي أي يدل على معنى واحد.

ب- تعبير احتمالي أي يحتمل أكثر من معنى.

وهذا خط واضح في طبيعة دلالة الجملة العربية يبرز للمستقري بصورة جلية، فمن ذلك على سبيل المثال أنك لا تقول: (اشتريت قدح ماءٍ) بالاضافة و(اشتريت قدحاً ماءً) فالجملةُ الأولى تعبيرٌ إحتمالي، لأنها تحتمل أنّك اشتريت ماءً مقدار قدح، وتحتمل انك اشتريت القدح أي الإناء. أمّا الجملةُ الثانية فدلالتها قطعيةٌ لأنّها لا تحتمل إلاّ إنّك اشتريت ماءً مقدار قدح. جاء في **(شرح الأشموني)**:

«النصب في نحو ذنوب ماءً، وحب عسلاً، أولى من الجر، لأن النصب يدل على أنّ المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان ان عنده الوعاء الصالح لذلك[1].

---

(١) «شرح الأشموني» (١/ ١٩٧).

وتقول: (الذي يدخل الدار له جائزة) و(الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة الاولى ذات دلالة احتمالية، لأنها تحتمل انك تعني بـ (الذي يدخل الدار) شخصاً معروفاً وان الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها قبل ذلك، كما تحتمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبهاً بالشرط، فالجائزة مترتبة على دخول الدار فكل من يدخلها يستحق الجائزة. وأما الجملة الثانية فذات دلالة قطعية لأنها لا تعني إلاّ المعنى الثاني أي فيها معنى الشرط والجزاء وهذه الفاء واقعة في جواب «الذي» كما تقع في جواب الشرط أي أنّ الجائزة مترتبة على دخول الدار(١).

وتقول: «اعبد ربّك خوفاً وطمعاً» و«اعبد ربّك خائفاً وطامعاً» فالمنصوب في الجملة الاولى يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، وفي الجملة الثانية حال ليس غير.

وتقول: (انا ضاربُ زيد) بالاضافة، و(أنا ضاربٌ زيداً)، فالتعبير الأول يحتمل المضيّ والحال، والاستقبال، فهو تعبير احتمالي، في حين أنّ الجملة الثانية هي نص، في أنها بمعنى الحال، أو الاستقبال، لأنّ إسم الفاعل المضاف، يحتمل المضي كقوله تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، ويحتمل الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ... فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥-٩٦] والحال، كقولك (انا ضارب سعيد الآن) والاستقبال، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

أما الذي ينصب مفعولاً به، فلا يدل إلاّ على الحال او الاستقبال(٢).

وتقول (لا رجلَ في الدار) و(لا رجلٌ في الدار)، فالأولى نص في نفي الجنس، أمّا الثانية فتحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة(٣).

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/١٠٩).

(٢) «الأشموني» (٢/٢٩٢) وما بعدها، «التصريح» (٢/٦٥-٦٦).

(٣) «الأشموني» (٢/٢)، «حاشية الصبان» (١/٢٣٦-٢٣٧)، «الرضي على الكافية» (١/٢٧٩).

وتقول: (ما جاءني رجلٌ) و(ما جاءني من رجل) فالاولى تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، أي ما جاءني رجلٌ واحدٌ بل أكثر، والثانية لا تحتمل إلاّ نفي الجنس[١].

وتقول: (كرم زيدٌ ضيفاً) و(كرم ضيفُ زيدٍ) فالجملة الاولى تحتمل أنْ يكون المقصود الثناء على ضيف زيد بالكرم، كما تحتمل أنْ يكون زيدٌ كريماً حال كونه ضيفاً، أي زيد هو الموصوف بالكرم، أما الثانية، فلا تحتمل إلاّ أنْ يكون الثناء على ضيف زيد[٢]. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) في (طاب زيد أباً) «يجوز أن تريد بـ (أباً) نفس زيد وأن تريد به أباه»[٣].

إلى غير ذلك من الأمثلة.

وهذا خط واضح في التعبير العربي.

٢- الدلالة الظاهرة والباطنة:

ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ مثل سافر محمد ونام خالد ونحو قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما الدلالة الباطنة فهي الدلالة التي تؤدّىٰ عن طريق المجاز والكنايات والملاحن والاشارات، وما إلى ذلك، كقوله (رمتني بسهم ريشه الكحل) أي بنظرة من عين مكحولة وقوله (بعيدة مهوى القرط) أي طويلة العنق وقولهم (بنو فلان فلان يطؤهم الطريق) أي أهل الطريق جاء في (**دلائل الإعجاز**): «الكلام على ضربين:

ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أنْ تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: خرج زيد، وبالانطلاق عن عمرو فقلت: عمرو منطلق وعلى هذا القياس.

---

(١) «حاشية الصبان» (٢/٢١٢)، «التصريح» (٢/٨)، «الرضي على الكافية» (١/٢٧٩).

(٢) انظر «مغني اللبيب» (٢/٤٦٣).

(٣) «الرضي على الكافية» (١/٢٣٩).

وضربٌ آخر أنت لا تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة. ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل أو لا ترى إنّك إذا قلت: هو كثير رماد، القدر، أو قلت: طويل النجاد، أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى، فانك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكنْ يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانياً، هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر إنّه مضياف ومن طويل النجاد، إنّه طويل القامة . . . وكذا اذا قال: (رأيت أسداً) ودلّك الحال على إنّه لم يرد السبع علمت أنّه أراد التشبيه، إلاّ انه بالغ فجعل الذي رآه، بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته . . .

وإذْ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة، وهي أنْ تقول: المعنى ومعنى المعنى. تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل اليه بغير واسطة. وبمعنى المعنى أنْ تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى، إلى معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى، إلى معنى آخر كالذي فسرت لك»[١].

(١) «دلائل الاعجاز» (٢٠٢-٢٠٣).

ظاهرة الاعراب

وهو كما ذكرنا أبرز ظاهرة، أو من أبرز الظواهر في العربية. وقد ورثت العربية ظاهرة الاعراب من اللغة السامية الأم وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة(١).

وقال المستشرق الالماني نولدكه، إنّ النبط كانوا يستعملون الضّمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر(٢).

«والنصوص في اللغة، الاكدية وتشمل اللغتين البابلية والآشورية، تدل على وجود الاعراب فيهما كاملاً.

وهذا قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة، يوجد فيه الاعراب، كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، تماماً كما في العربية..

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل، إنّ المثنى، والجمع، المذكّر، يماثلان في الاعراب المثنى والجمع في العربية. فيرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء..أما الجمع المذكر فانّه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء»(٣).

ومعنى الاعراب لغة، الإبانة. عما في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب) ومعنى أعرب أبانَ يقال: أعرب الرجل عن حاجته، أي أبان عنها. جاء في (**أسرار العربية**): «أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه: احدها ان يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قوله ﷺ: «الثيب تعرب عن نفسها» أي تبين وتوضح...فلمّا كان الأعراب يبين المعاني سمي إعراباً.

---

(١) العربية ليو هان فك ٣٣، التطور النحوي لبرجشراسر ٧٥.
(٢) انظر اللغات السامية لنولدكه ٧٣.
(٣) قضية الاعراب في العربية بين ايدي الدارسين مقال للدكتور رمضان عبد التواب في مجلة المجلة العدد ١١٤ يونيو ١٩٦٦ ص١٠٥ وانظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٣٣٧-٣٣٩.

والوجه الثاني أنْ يكون سمي إعراباً لأنّه تغيّر يلحق أواخر الكلم من قولهم: «عربت معدة الفصيل» إذا تغيرت.

فان قيل: العرب في قولهم: عربت معدة الفصيل معناه الفساد وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟

قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي أزلت عربه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل، إذا أزلت شكايته... وهذه الهمزة تسمى همزة السلب.

والوجه الثالث أنْ يكون سمي إعراباً لأنّ المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع باعرابه من قولهم: إمرأة عروب إذا كانت متحببة»[١].

وجاء في (**شرح شذور الذهب**): «للاعراب معنيان لغوي واصطلاحي. فمعناه اللغوي الإبانة يقال: أعرب الرجل عما في نفسه اذا أبان عنه وفي الحديث «**البكر تستأمر واذنها صماتها والأيّم تعرب عن نفسها**» أي تبيّن رضاها بصريح النطق»[٢].

وجاء في (**الايضاح في علل النحو**): «الإعراب أصله البيان يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه ومنه الحديث «**الثيب تعرب عن نفسها...**» هذا أصله، ثم إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً أي بياناً وكأن البيان بها يكون...

والإعراب الحركات عن معاني اللغة. وليس كل حركة إعراباً، كما إنّه ليس كل الكلام معرباً»[٣].

---

(١) «أسرار العربية» (١٨-١٩).

(٢) «شرح شذور الذهب لابن هشام» (٢٣).

(٣) «الايضاح» (٩١) «وانظر كتاب الجمل للزجاجي» (٢٦١)، «الخصائص» (١/ ٣٥-٣٦)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٤-٢٥)، «همع الهوامع» (١/ ١٣)، «شرح الاشموني» (١/ ٤٧-٤٨).

وهذا المعنى اللغوي للاعراب هو الأصل لمعنى الاعراب في النحو. فالاعراب «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل، من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»(١).

«وإنّما أُتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الإسم بمعنى من المعاني المفيدة إحتيج إلى الإعراب، ليدل على ذلك المعنى»(٢).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «الإعراب ما أختلف آخره... ليدل على المعاني المعتورة عليه. وقوله «ليدل على المعاني المعتورة عليه» بيان لعلة وضع الاعراب في الأسماء»(٣).

قال الزجاجي في (**الايضاح**): «فان قال قائل: قد ذكرت أنّ الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

فالجواب أنْ يقال: إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً فدلّوا برفع زيد على إنّ الفعل له، وبنصب عمرو على إنّ الفعل واقع به. وقالوا (ضُرب زيد) فدلّوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على إنّ الفعل لمّا لم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: (هذا غلام زيد) فدلّوا بخفض زيد، على اضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم وقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة، إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطرباً فإنّه عاب عليهم هذا الاعتلال،

(١) «الخصائص» (١/ ٣٥).
(٢) «المفصل» (١/ ٨٤).
(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ١٨).

وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض. . .وإنما أعربت العرب كلامها لإنْ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الاسكان في الوقف، والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام. . .

وقال المخالفون له رداً عليه «لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة، ورفعه، أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأنّ القصد في هذا، إنّما هو الحركة تعاقب سكوناً، ليعتدل بها الكلام فأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم»[١].

وقد ذهب الأستاذ إبراهيم أنيس مذهب قطرب، قال: «يظهر والله أعلم أنّ تحريك أواخر الكلمات، كان صفة من صفات الوصل في الكلام، شعراً أو نثراً، فإذا وقف المتكلم او اختتم، لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله، بما يسمى السكون. كما يظهر أنّ الأصل في كل الكلمات أنْ تنتهي بهذا السكون، وأنّ المتكلم لا يلجأ الى تحريك الكلمات إلاّ لضرورة شعرية»[٢].

وقال أيضاً: «لم تكن تلك الحركات الاعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أنْ تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[٣].

«وكون الاعراب علماً على المعاني، هو الرأي المقبول الواضح البين، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الإلتزام.

---

(١) «الاشباه والنظائر» (١/ ٨٤-٨٦)، «الايضاح في علل النحو» (٦٩) وما بعدها.
(٢) «من اسرار اللغة» (١٤٢).
(٣) المصدر نفسه (١٥٨).

ومن أوضح الأمور على هذا أنّه لو قرأ أحدٌ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]. بالجر لاختل المعنى وفسد. وقيل أنّ حادثة كهذه هي التي أدّت إلى وضع النحو[١].

وذكر لنا الزمخشري أعرابياً مرّ فسمع مؤذناً يقول: أشهد أنّ محمداً رسولَ الله، بالنصب فصاح به: ويحك ماذا تصنع؟

ثم... إنّ أوّل حكايات ظهور اللحن على زمن أبي الاسود الدؤلي تدلّ على أنّ الإعراب له أثرٌ في المعنى[٢].

ومن يستطيع أنْ ينكر أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨] لو أبدلت فيه حركة (الله) الى الرفع وحركة (العلماء) إلى النصب، لاختلّ المعنى وتغيّر إلى العكس تماماً؟ وأنّ الجملة التالية -مثلاً- إذا كانت غفلاً احتملت معاني عدة، فإن شكلت نصت على معنى واحد:

اكرم الناس احمد.

اكرم الناسُ احمدَ.

اكرم الناسَ أحمدُ.

اكرمُ الناسِ أحمدُ.

اكرمِ الناسَ أحمدُ.

وهو من الوضوح بمكان»[٣].

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٧.

(٢) دراسات في اللغة/ إبراهيم السامرائي ٤٧.

(٣) «الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري» (٣٣٥-٣٣٦).

معاني الاعراب

ذهب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية، وبقية المرفوعات مشبهة به والنصب علم المفعولية، وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، والجر علم الاضافة[١].

وقيل بل المبتدأ والخبر هما الاول والأصل في استحقاق الرفع وبقية المرفوعات محمولة عليهما، ونسب هذا القول الى سيبويه وابن السراج[٢].

وقيل: المرفوعات كلّها أُصول[٣]، إلاّ إنّ ما عليه حذاق النحويين هو الأول[٤].

ورجح رضي الدين الاسترابادي أنّ الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الاضافة، جاء في **(شرح الرضي على الكافية)** تعقيباً على قول المصنف إنّ الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الاضافة، «والاولى كما بيّنا أنْ يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات كما مضى. . . وأمّا الجرّ فعلم الإضافة أي كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً، كما في غلام زيد وحسن الوجه»[٥].

وجاء فيه: وجعل الرفع أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر.

وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كغير المفعول معه من المفاعيل، وكالحال، والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الاضافة، أعني حروف الجر. وإنّما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها، لكون الفضلات أضعف من العمد، وأكثر منها.

---

(١) «المفصل» (١/ ٥٠)، «همع الهوامع» (١/ ٩٣)، «الرضي على الكافية» (١/ ٣٤).
(٢) «ابن يعيش» (١/ ٧٣)، «همع الهوامع» (١/ ٩٣).
(٣) «همع الهوامع» (١/ ٩٣)، «حدائق الدقائق للبردعي».
(٤) «ابن يعيش» (١/ ٧٣)، «حدائق الدقائق للبردعي».
(٥) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٤-٢٥).

ثم أريد أنْ يميز بعلامة ما هو فضلة، بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فميز به، مع كونه منصوب المحل، لأنه فضلة، فصار معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمدة بحرف، معنى آخر منضماً الى المعنيين المذكورين، علامته الجر فإنْ سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة، نحو: «الله لا فعلن» فإذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر. وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ بالنصب فانْ سقط الجار مع الفعل لزوماً كما في الاضافة زال النصب المقدر...

فأصلُ الجر أنْ يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة حرف، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة، ويبقى علماً للمضاف اليه فقط:

أحدهما فيما أضيف اليه الاسم.

والثاني في المجرور المسند اليه نحو: مُرّ بزيد.

والأصل فيهما ايضاً ذلك كما بينا»[١].

والظاهر إنّ ما رجحه الرضي، من أنّ الرفع دليل العمدة، هو الأصل، لقول إبراهيم مصطفى ومن تابعه، إنّ الضمة دليل السناد.

والذي أراه في تعليل إعراب الاسم ما يأتي:

١ - إنَ الرفع دليل الإسناد، أو العمدة، وليس في العربية اسم مرفوع، إلاّ وهو طرف في الإسناد أي عمدة.

٢- إنّ حق العمدة، أنْ يرتفع ولكن قد يدخل على المسند، أو المسند اليه ما يعدل حركته الأصلية، إلى النصب، أو إلى الجر، كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل، والجر بالحروف الزائدة.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢١-٢٢).

٣- النصب علامة الفضلة.

٤- قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدّل حركتها الى الجر كقولهم: ما رأيت من أحدٍ، ورب رجل أكرمت.

٥- الجر دليل الاضافة، وأحياناً يكون علامة لاسناد غير مباشر، أو مفعولية غير مباشرة[١].

دلالة العلامات[٢] على المعنى:

الأصل في العربية أنْ تكون العلامات ذوات دلالة على المعاني، وإنْ اختلاف العلامات يؤدي إلى اختلاف المعاني ويستثنى من ذلك أمور منها:

١- **علامات البناء**: فليست علامات البناء أعلاماً لمعان، كما هي في الإعراب فـ (أين) مثلاً تقع عمدة نحو: أين دارك؟ وتقع فضلة محلها النصب نحو:

أين ذهبت؟ وتقع في محل جرّ نحو: من أين جئت؟ وهي في جميع ذلك، لها حركة واحدة هي الفتحة.

٢- **إختلاف اللغات**: من الواضح أنّ اختلاف العلامات في اللغة الواحدة، يتبعه إختلاف في المعنى نحو: ما أحسن زيدٌ وما أحسن زيداً، وكما يذكر النحاة في نحو: لا رجلَ في الدار (بالفتح) ولا رجلٌ في الدار (بالرفع).

ولكن ليس من الضرورة أن يؤدي اختلاف العلامات في اللغتين إلى إختلاف المعنى في التعبير الواحد، فنحن لا نستطيع أنْ نقول أنّ معنى جملة (ما محمدٌ حاضراً) في لغة الحجاز يختلف عن معنىٰ جملة (ما محمدٌ حاضرٌ) في لغة تميم فـ (ما) كما هو معلوم يعملها الحجازيون إذا دخلت على الجملة الإسمية بشروط معروفة ويهملها التميميون»[٣].

---

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري (٣٤٦).

(٢) العلامات هي (الضمة، الفتحة، الكسرة، السكون) مع بقية العلامات الفرعية الاخرى.

(٣) «المغني» (١/٣٠٣)، «ابن عقيل» (١/٣٠٢)، «الأشموني» (١/٢٤٧)، «التصريح» (١/١٩٦).

أو انّ جملة (ليس الطيبُ إلاّ المسكَ) بنصب (المسك) في لغة الحجاز، يختلف معناها عن جملة (ليس الطيب إلاّ المسكُ) برفع (المسك) في لغة تميم، فانّ (ليس) إذا انتقض خبرها بالاّ يبقى عملها عند الحجازيين ويهملها بنو تميم[١].

أو أنّ جملة (لعل الله فضلكم علينا) بجر لفظ الجلالة عند عقيل، يختلف معناها عن جملة (لعل الله فضلكم علينا) بالنصب في لغة سائر العرب، فإنّ الجر بلعلّ لغة عقيل، والنصب بها، لغة سائر العرب[٢].

أو (أقبل أباك) في لغة بني الحارث وجماعة يختلف معناها عن جملة (أقبل أبوك) في لغة سائر العرب، فانّ بني الحارث وزبيداً وخثعماً وهمدان تجعل أباً وأخاً وحماً، بالألف مطلقاً[٣].

فاختلاف اللغات في التعبير الواحد لا يؤدي إلى إختلاف المعنى وان كانت العلامات الاعرابية مختلفة.

٣- **الاتباع والمجاورة**: ظاهرة من ظواهر العربية تكون في الحركات والكلمات ويعود في حقيقته إلىٰ الانسجام الموسيقي بين الاصوات، كقراءة من قرأ: الحمدُ لُله بضم اللام اتباعاً لضمة الدال، او الحمد لِله[٤]بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام.

ومن الاتباع في غير الأواخر قولهم (حدُث أمر) بضم الدال، حين يقرن الفعل بقدمُ فاذا افردت لفظة (حدث) قالوا (حدَث) بفتح الدال لأنه زال السبب الذي أوجب ضم دالها[٥].

ومن الاتباع في الكلمات قولهم (الغدايا والعشايا) اذا قرنوا بينهما، فجاؤا بكلمة الغدايا لموازنة العشايا فانْ أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها، فقالوا الغدوات. ومنه ما جاء في الحديث عنه ﷺ إنّه قال للنساء المتبرزات في العيد: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»

(١) «المغني» (١/ ٢٩٤)، «التصريح» (١/ ١٩٦).
(٢) «المغني» (١/ ٢٨٦)، «ابن عقيل» (٣/ ٤)، «الاشموني» (٢/ ٢٠٤)، «التصريح» (٢/ ٢).
(٣) «الاشموني» (١/ ٧٠)، «شرح شواهد الاشموني للعيني» (١/ ٧٠)، «التصريح» (١/ ٦٥)، «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (١/ ٣٨).
(٤) «الخصائص» (٣/ ١٧٩).
(٥) «انظر درة الغواص» (٥١).

والأصل في (مأزورات) (موزورات) لاشتقاقها من الوزر[١].

ومن الاتباع أنْ يجاء بكلمات لا معنى لها أصلاً، وإنّما ضمت الى الكلمات التي قبلها لتزيين الكلام، مثل قولهم حسن بسن[٢].

ومنه المجاورة كقول الحطيئة:

فـايـاكـم وحيـة بطـن واد همـوزِ النـاب ليـس لكـم بسـيّ

فيمن جر هموز الناب. وقول الآخر:

● كأن نسج العنكبوت المُرمَلِ●

وإنما صوابه المرملا[٣].

ولا نستطيع أنْ نقول في حركات الاتباع، أنّها حركات ذات معنى خاص، فلا فرق في المعنى بين القراءتين: الحمدُ لله والحمدِ للهِ، وإنّما هو أمر يعودُ إلىٰ الإنسجام الموسيقي بين الأصوات كما ذكرنا.

٤- **النقل وحذف الحركة لسبب غير اعرابي**: فمن النقل قول الشاعر:

عجبـت والـدهـر كثيـر عجبُـهْ مـن عنـزي سبنـي لـم اضـربُـه

فضمة الباء منقولة من الهاء[٤] وإلاّ فهي ساكنة لأن الفعل مجزوم والضمة هنا ليست ذات دلالة على معنى، ولا يقاس أمرها على ضمة المضارع الاعرابية.

ومنه رأي بعض النحاة قراءة من قرأ: (ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركُه الموت فقد وقع أجره على الله) بضم الكاف من (يدركه) قيل ضم الكاف منقول

---

(١) «درة الغواص» (٥١-٥٢).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥).

(٣) «الخصائص» (٣/ ٢٢٠-٢٢١).

(٤) حاشية على الكشاف لمجهول -الورقة ١١٦ مخطوطة بمكتبة الاوقاف ببغداد برقم ٢٢٤٧.

من الهاء، كأنه أراد أنْ يقف عليها ثم نقل حركة الهاء الى الكاف كقوله:

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم أضربُهْ[(١)]

ومن ذلك في رأي بعض النحاة قول الشاعر:

من أيّ يوميّ من الموت أفر أيومَ لم يقدرَ أم يوم قدر

فقد ذهب إلى إنّ فتحة الراء في (يقدر) نقل من همزة (أم)[(٢)] وإلاّ فالفعل مجزوم. ومن حذف الحركة لسبب غير إعرابي قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] والأصل: لا تأمُننا لأن الفعل مرفوع وإنّما حصل هنا ادغامُ النونين، فسكنت النون الأولى لأجل الإدغام.

٥- **علامات الحكاية**: وذلك لأنّ المحكي لا تتغير حركاته وسكناته بل يحكى بلفظه وذلك نحو (اقبل جاد الحقُّ) و(رأيت جاد الحقُ) و(مررت بجاد الحقُّ) فهو يلازم حالة تعبيرية واحدة مهما اختلفت حالاته الاعرابية فلا تدل علاماته على معنى، وإنْ كان في أصله قد يكون جارياً على الاسس التعبيرية العامة في الاعراب والبناء.

٦- **الضرورة الشعرية**: وذلك لأنّ لغة الشعر لغة خاصة فقد يضطر الوزن صاحبه إلى ما لا يجوز في سعة الكلام من حركة أو سكون أو غيرها كقول الشاعر:

● يوم الصليفاء لم يوفون بالجار●

وقوله:

● أبيت أسري وتبيتي تدلكي●

وقوله:

● فاليوم اشربْ غير مستحقب●

ونحو ذلك.

وهذا كله مما لا علاقة له بدلالات الأعراب التي ذكرناها.

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٢٠).

(٢) «الخصائص» (٣/ ٩٤-٩٥).

الغرض من الاعراب:

للاعراب أغراضٌ وفوائد منها مالا يمكن الاستغناء عنه ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها، حرمت منه اللغات المبنية، وأهم هذه الاغراض هي:

١- **الإبانة عن المعاني**: ذلك لانّ الاصل في الاعراب، أنْ يكون للابانة عن المعاني كما ذكرنا فانه إذا كانت الجملة غفلاً من الاعراب، احتملت معاني عدة فإنْ أعربت تعين معناها «يدلك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسن زيداً) لكنت متعجباً، ولو قلت: (ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافيا: ولو قلت: (ما أحسنُ زيدٍ) لكنت مستفهماً عن أيّ شيءٍ منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب»[1].

ومن ذلك ما ذكرناه في جملة (اكرم الناس احمد).

ويذكر النحاة أمثلة كثيرة لاختلاف المعاني باختلاف الاعراب، من ذلك قولهم: «بكم ثوبك مصبوغاً؟» و«بكم ثوبك مصبوغ؟» «وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو إنكّ إذا نصبت مصبوغاً كان انتصابه على الحال، والسؤال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ، وإنْ رفعت مصبوغاً رفعته على أنّه خبر المبتدأ. الذي هو ثوبك وكان السؤال واقعاً عن اجرة الصبغ، لا عن ثمن الثوب»[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] بنصب (كل) إذْ لو تغيرت علامة إعرابها لتغير المعنى، قال السيرافي ما ملخصه: «فإنْ قال قائل: قد زعمتم انّ نحو: (إني زيدٌ كلمته) الاختيار فيه الرفع، لانه جملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في (إنّا كل شيء خلقناه بقدر) وكلام الله تعالى اولى بالاختيار؟

---

(١) «اسرار العربية» (٣٤-٣٥).

(٢) «درة الغواص» (١٩٤) وانظر منثور الفوائد للانباري (١١٣).

فالجواب إنّ في النصب ههنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فإنّ التقدير على النصب إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم. وإذا رفع فليس فيه عموم، إذْ يجوز أنْ يكون (خلقناه) نعتاً لشيء و(بقدر) خبراً لكل، ولا يكون فيه دلالة على خلق الاشياء كلها انما يدل على أنّ ما خلقه منها خلقه بقدر»[١].

وتوضيح ذلك انّ قوله تعالى (كل) بالنصب معناه إنّا خلقنا كل شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أنْ تكون (خلقناه) صفة لسيء و(بقدر) خبراً لكل فيكون المعنى إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر. ومعنى ذلك ما روي عن عتبان الحروري في قوله:

فـإنْ يــك منكــم كــان مــروان وابنــه   وعمــرو ومنكــم هــاشــم وحبيــب

فمنـــا حُصيـــن والبُطيـــن وقُعنُـــب   ومنـــا اميـــرُ المـــؤمنيـــن شبيـــب

فانه لما بلغ الشعر هشاما وظفر به قال له: انت القائل.

ومنا اميرُ المؤمنين شبيب.

فقال: لم اقل كذا وانما قلت:

ومنا اميرَ المؤمنين شبيب.

فتخلص بفتحة الراء بعد ضمها»[٢].

فأنت تلاحظ انّ فتح الراء من (امير) أنجاه من هلاك محقق، وذلك ان المعنى برفع (أمير) أنّ شبيبا هو أمير المؤمنين لا هشاما: فـ (منا) خبر مقدم و(أمير) مبتدأ مؤخر وشبيب بدل.

والمعنى بنصب (امير) ان يكون على النداء اي: ومنا -يا امير المؤمنين- شبيب فهو يقر بأنّ هشاماً أمير المؤمنين، وفرق بين التعبيرين.

---

(١) «حاشية سيبويه» (١/ ٧٤)، و«انظر التصريح» (١/ ٣٠٢)، «الاشموني» (٢/ ٨٠).

(٢) «تحرير التحبير» (٢٤٩-٢٥٠).

ومن ذلك ما روي عن الكسائي إنّه قال: «اجتمعتُ وأبو يوسف القاضي عند هرون الرشيد فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت -واردت أنْ أُعلّمه فضل النحو - ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامَك، وقال له اخر: انا قاتلُ غلامِك أيّهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً.

فقال له هرون: أخطأت. وكان له علم بالعربية، فاستحيا. وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: انا قاتلُ غلامِك بالاضافة، لأنه فعل ماضٍ فأما الذي قال: انا قاتلٌ غلامَك بلا اضافة فانه لا يؤخذ لانه مستقبل، لمْ يكن بعد كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤].

فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا»[١].

ومن ذلك قولك: «ما صنعت وأباك؟ ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها إنّما أردت: ما صنعت مع ابيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها.

فالفصيل مفعول معه والاب كذلك»[٢].

ولو قلت: ما صنعت وابوك لكان المعنى: ما صنعت وما صنع ابوك؟ لانه عطف. جاء في كتاب سيبويه: «وكذلك ما أنت وعبدُ الله، وكيف أنت وعبدُ الله كأنك قلت: ما أنت وما عبد الله؟ وأنت تريد أنْ تحقّر أمره. وكذلك: كيف أنت وعبد الله، وأنت تريد أنْ تسأل عن شأنهما لانك إنّما تعطف بالواو، إذا أردت معنى «مع» على «كيف» وكيف بمنزلة الابتداء كأنك قلت: وكيف عبدالله»[٣].

ومن ذلك قولهم: (جاء البرد والطيالسةَ) «ترفع البرد بفعله وتنصب الطيالسة، لانك لست تريد جاءت الطيالسة وإنّما أردت جاء البردُ مع الطيالسة، فادّت الواو معنى مع، وعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها فنصبه ولو اردت: (جاء البر وجاءت الطيالسة)

(١) «الاشباه والنظائر» (٣/ ٢٢٤) وانظر تأويل مشكل القرآن (١١).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ١٥٠).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ١٥١-١٥٢).

لرفعت وكان ذلك جائزاً. وتقول: (استوى الماء والخشبةَ) بالنصب، لا غير، لانك تريد ساوى الماء الخشبة واستوى مع الخشبة»[١].

ونحو ذلك قولك (كن أنت وزيداً كالأخ) «وذلك لانك لو عطفت زيداً على الضمير في (كن) لزم أنْ يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أنْ تأمره، وإنّما تريد أنْ تأمر مخاطبك بأنْ يكون معه كالاخ»[٢].

ومثل هذا الامر يكون في الفعل المضارع فـ «العلة الموجبة لإعراب الاسم، موجودة في الفعل وذلك أنا لو قلنا: (ضرب زيد عمرو، وزيداً عمراً) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول كذلك إذا قلنا: (لا يضرب زيدُ عمراً) لولا الرفع والجزم، ما عرف النفي من النهي»[٣].

ومنه المثال المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فانه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب، والجزم، ولكن المعنى يختلف في كل حالة، فالجزم عطف على (تأكل) ويكون النهي عنهما جميعاً فكأنه قال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن. والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحد على حدة، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولكن أكل السمك وحده مباح، وشرب اللبن وحده مباح.

ومعنى الرفع أنّه منهي عن أكل السمك على اية حالة، ومباح له شرب اللبن على اية حال، فكأنه قال ولك شرب اللبن.

ومثله قولهم (لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمراً) «فانه يحتمل المعاني الثلاثة في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ويغني عن الاعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من، المجزوم والمنصوب، والمرفوع فيقال: لا تعن بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمرا، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو»[٤].

---

(١) «الجمل للزجاجي» (٣٠٦).
(٢) «قطر الندى» (٢٣٢-٢٣٣).
(٣) «الرد على النحاة» (١٥٥).
(٤) «الاشموني» (١/١٠).

ونحوه قولك: «(حسبته شتمني فأثبَ عليه) اذا لم يقع الوثوب، ومعناه لو شتمني لو ثبت عليه، وإنْ كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرفع»[١].

ومثله قولك: «اعطني فأمدحك» فاذا نصبت (أمدح) كان المعنى، إنّه لم يقع المدح، وإنّما يقع بعد العطاء، فالمدح مسبب عن العطاء، ولو قلت (أعطني فأمدحُك) بالرفع كان المعنى، فأنا أمدحك أي أنا قائم بمدحك قبل العطاء، أي أعطني فانا ممن يمدحك.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣] «فإنْ قلت: فما له رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نصب لاعطى ما هو عكس الغرض، لان معناه إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أنْ تقول لصاحبك: ألمْ ترَ أني انعمت فتشكر؟ إنْ نصبته فانت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وأن رفعتهُ فأنت مثبت للشكر، وهذا وامثاله مما يجب أنْ يرغب له من اتسم بالعلم في علم الاعراب وتوقير أهله»[٢].

٢- **السعة في التعبير**: وذلك أنْ يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ أنّ الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية فالجملة الآتية مثلاً، يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحداً:

اعطى محمدٌ خالداً كتاباً.

محمدٌ أعطى خالداً كتاباً.

خالداً أعطى محمدٌ كتاباً.

كتاباً أعطى محمدٌ خالداً.

كتاباً خالداً أعطى محمد.

---

(١) «الرد على النحاة» (١٤٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٥٤).

أعطى خالداً كتاباً محمد.

أعطى خالداً محمدٌ كتاباً.

إلى غير ذلك من الصور الاخرى دون أنْ يحصل لبسٌ بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب الى المفعول، في حين إنّك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها.

فهذه الجملة يقابلها في الانكليزية:

Mohammad gave Khalid a book

ولا نستطيع أنْ نصوغ لها صورة ثانية، إلاّ بتغير اساسي في الجملة، أو بتغيير في المعنى في حين إننا ذكرنا لهذا التعبير، سبع صور في العربية.

فالاعراب كما ترى يعطي المتكلم حرية وسعة بعكس البناء.

٣- **الدقة في المعنى**: للاعراب فائدة أخرى جليلة، وهي أنه يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويُمكن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية.

لنعد إلى الجملة التي ذكرناها آنفاً، وهي (أعطى محمدٌ خالداً كتاباً) نجد أنّ لكل صورة ذكرناها معنى جديداً لا نجده في الجملة الأخرى، مع أنّ المعنى العام واحد. وتوضيح هٰذا الأمر بصورة مختصرة أنّك تقول:

١- أعطى محمدٌ خالداً كتاباً - هٰذه الجملة الفعلية تقال، والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئاً.

٢- محمدٌ أعطى خالداً كتاباً - المخاطب يعلم أنّ شخصاً ما أعطى خالداً كتاباً، ولٰكنه لا يعلم المعطي أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقد أنّه سعيد مثلاً فتقدم المسند إليه لازالة الوهم من ذهنه.

٣- خالداً اعطى محمدٌ كتاباً - المخاطب يعلم أنّ محمداً أعطى كتاباً شخصاً ما، ولٰكنه يجهل هٰذا الشخص، أو يظن أنّه غير خالد فتقدم (خالداً) لازالة هٰذا الوهم من ذهنه.

٤- كتابا أعطى محمدٌ خالداً - المخاطب يعلم أنّ محمداً أعطى خالداً شيئاً ما ولكنه لا يعلم الشّي الذي أعطي، أو يظن أنه أعطاه دفتراً مثلاً، فقدمنا الكتاب لازالة هٰذا الوهم، أي أعطاه كتاباً لا شيئاً آخر.

٥- كتاباً خالداً أعطى محمدٌ - المخاطب يعلم أنّ محمداً أعطى شيئاً ما شخصاً ما ولكنه لا يعلم الشيء، ولا الشخص أو يظن أنهما غير المذكورين، فقدمنا المفعولين لازالة الوهم.

٦- أعطى خالداً كتاباً محمدٌ - هنا أخرنا الفاعل وقدمنا المفعولين، ذلك لأن المفعولين أهم من الفاعل عند المخاطب، وذلك لأن محمداً من شأنه أن يعطي، فليس في الاخبار بأنه (أعطى) كبير فائدة، لكن الغرابة أو المهم أنّه أعطى خالداً كتاباً، فهو ليس من شأنه أن يعطي خالداً كتاباً، أمّا لأنه لا علاقة بينهما تؤدي إلى مثل هٰذا، أو لأمر آخر، فقُدّم المفعولان لأنهما المهمان والعرب انما «يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وأن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[1].

ومثل هٰذا التعبير قولك: أكرمت زيداً وزيداً أكرمت. ففي الجملة الأولى أخبرت أنك أكرمت زيداً ولم تتعرض لغير زيد فقد يكون أنك أكرمت شخصاً آخر مع زيدٍ أو لم يكن. أما الجملة الثانية (زيداً أكرمت) فإنها تفيد أنك خصصت زيداً بالاكرام ولم تكرم غيره.

وهٰذا ميدان واسع نكتفي منه الآن بهٰذا القدر القليل إلى أن نبحثه في مكانه الذي به أحرى.

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٥).

النكرة والمعرفة

النكرة:

إذا اطلقت النكرة دلت على أحد أمرين:

إرادة الوحدة، أو إرادة الجنس.

فإرادة الوحدة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] ونحو: (زارني اليوم رجلٌ غريبٌ).

وإرادة الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقد تحتمل الجنس والوحدة معاً كقولك (جاءني اليوم رجلٌ) فهذا يحتمل إنّه جاءك رجلٌ واحدٌ، ويحتمل إنّه جاءك رجلٌ لا إمراة.

فاذا كانت النكرة في حيز النفي، أو شبهه، كانت دلالتها على العموم أرجح، وذلك نحو قولك (ما جاءني رجلٌ) فالراجح إنّك تريد: لم يجئك أحدٌ من هذا الجنس، وربما دلّ بوجه مرجوح على أنّ المعنى: لم يجئك رجلٌ واحدٌ بل أكثر. فإنْ قلت (ما جاءني رجلٌ بلْ رجالٌ) دلّ ذلك على إرادة نفي الواحد نصاً.

جاء في (التصريح) إنّ «النكرة في سياق النفي تعم»(١). وجاء في (الطراز): «النكرة إذا أطلقت في نحو قولك: رجل وفرس واسد ففيها دلالة على أمرين: الوحدة والجنسية. فالقصد يكون متعلقاً بأحدهما ويجيء الاخر على جهة التبعية. فأنت إذا قلت: أرجل في الدار أم امرأة؟ حصل بيان الجنسية، والوحدة جاءت تابعة غير مقصودة. وإذا قلت: أرجلٌ عندك أم رجلان؟ فالغرض هاهنا الوحدة دون الجنسية»(٢).

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٦٨) وانظر «الاتقان» (١/ ١٩٠).

(٢) «الطراز للعلوي» ج٢/ ١٢.

وقال سيبويه: «يقول الرجل: (أتاني رجلٌ) يريد واحداً في العدد، لا اثنين فيقال: (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك اكثر من ذلك، أو يقول (أتاني رجلٌ لا امرأة) فيقال: (ما أتاك رجل) أي: امرأة اتتك»[١].

أغراض التنكير:

للتنكير أغراض أهمها:

١- إرادة الواحد كما مرّ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١] وقوله: ﴿ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩].

٢- إرادة الجنس نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وقوله ﴿لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة: ٣٨٥].

٣- التعظيم نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

وتقول: (لقيت اليوم شاعراً) أي مجيداً. قال سيبويه: «ويقول (أتاني اليوم رجل) أي في قوته ونفاذه. فتقول (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك الضعفاء»[٢].

٤- التهويل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

٥- التكثير نحو قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وقوله: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣] أي كثيراً غير منقطع، ونحو قولنا (هو عنده مال) أي كثير.

٦- التقليل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤] وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الاحقاف: ٣٥].

---

(١) «سيبويه» (١/٢٧).
(٢) «سيبويه» (١/٢٧).

٧- التخصيص وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ [النساء:٤٧] والمراد بالوجوه ههنا وجوه الكفار، فالنكرة عامة والمراد بها التخصيص.

٨- التحقير نحو قوله تعالى: «من أي شيء خلقه؟ أي من شيء حقير» ثم بينه بقوله: من نطفة خلقه[١]. وكقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦] بمعنى أية حياة كانت ولو كانت حقيرة مهينة.

٩- التجاهل والاستهزاء نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ:٧] كأنهم لا يعرفونه[٢].

الى غير ذلك من الاغراض.

المعرفة

المعرفة ما وضع لشيء معين[٣]. والمعارف هي: الضمير والعلم، واسم الاشارة والمعرف بأل، والاسم الموصول، والمضاف الى معرفة، والمعرف بالنداء، وقد ذكرها كلها سيبويه[٤].

وقد وردت أسماء معارف من غير هذه الأبواب، منها (أمس) لليوم الذي قبل يومك. و(سحر) المراد به سحر يوم بعينه، و(أجمع) وما تفرع منها نحو (أجمعين وجُمَع)، كقوله تعالى ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠] وأسماء الافعال، والاصوات غير المنونة، نحو ايه، وصه، وغاق، وسيأتي بيان ذلك كل في بابه.

(١) «الاتقان» (١/ ١٩٠) وانظر سورة عبس (١٨، ١٩).
(٢) انظر البرهان (٤/ ٩١-٩٢)، «الاتقان» (١/ ١٨٩).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣).
(٤) انظر الكتاب (١/ ٢١٩-٢٢٠، ١/ ٢٦٩، ١/ ٣١١).

كما سنذكر المعرف بالاضافة في باب الاضافة، والمعرف بالنداء، في باب النداء، ونذكر الآن بقية المعارف.

الضمير

الضمير فعيل، بمعنى اسم المفعول، من أضمرت الشيء في نفسي، إذا أخفيته وسترته فهو مضمر كالحكيم بمعنى المحكم.

والنحاة يقولون إنّما سمي بذلك لكثرة استتاره، فاطلاقه على البارز توسع، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة[١].

والثاني هو الراجح فيما أرى، وذلك لانك بالضمير تستر الاسم الصريح، فلا تذكره فإنّك إذا قلت (أنا)، فانت لم تذكر اسمك وإنّما سترته بهذه اللفظة، وكذا إذا قلت (أنت وهو وهي). ألا ترى أنك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا، ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان. فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (انا)، فطلب منك ذكر اسمك الصريح. فأخذ مصطلح الضمير من هذا لأنه يُستر به الاسم الصريح.

والضمير مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون كناية، ومكنياً، وهو بالمعنى نفسه، فإنّ الكناية تقابل التصريح، ومنه قولهم استعارة تصريحية، واستعارة مكنية، فالتصريحية ما صرح فيها بلفظ المشبه به، والمكنية، ما كني فيها لفظ المشبه به أي ما ستر وأخفي. ومنه الكنية في العلم لانها تستر الاسم الصريح، والكناية في الكلام أنْ تتكلم بشيء وأنتَ تريد غيره[٢].

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٩٥)، «شرح شذور الذهب» (١٧٧)، «حاشية الخضري» (١/ ٥٣)، «حاشية الصبان» (١/ ١٠٩).

(٢) «القاموس المحيط» (كني) (٤/ ٣٨٤).

جاء في (التصريح): «المضمر اسم مفعول، من أضمرته إذا اخفيته وسترته وإطلاقه على البارز توسع. والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم (عقد العسل فهو عقيد) أي معقود. وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنياً، لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانىء:

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر[(١)]

الفاظه ودلالاته

الفاظ الضمائر كثيرة فهناك ضمائر الرفع المنفصلة، وضمائر النصب المنفصلة، والمتصلة. وضمائر الجر، ولا تكون إلاّ متصلة.

اما ضمائر الرفع المنفصلة فهي:

أنا للمتكلم نحو ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣].

ونحن المتكلم مع غيره نحو ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [القلم: ٢٧] أو للواحد معظماً نفسه كقوله تعالى ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٧].

أنتَ بفتح التاء للمخاطب، وأنتِ بكسر التاء للمخاطبة، وانتما للمخاطبين، والمخاطبتين وأنتم للمخاطبين، وأنتنْ للمخاطبات. وهو للغائب، وهما للغائبين والغائبتين، وهم للغائبين العقلاء، ولا يكون لغير العاقل[(٢)] فتقول: هم الرجال ولا تقول: هم الجمال وتقول (هم في الدار) وأنت تعني الرجال، ولا تقول (هم في الدار) وأنت تعني الجمال[(٣)].

---

(١) «التصريح» (١/ ٩٥) «وانظر ابن يعيش» (٣/ ٨٤).
(٢) انظر «المقتضب» (٢/ ١٨٦).
(٣) «سيبويه» (١/ ٢٣٥).

و(هي) للغائبة تقول (هي اختك)، ويقع للجمع أيضاً عاقلاً، أو غيره فتقول: هي الرسل، وهي الرجال، وهي الجمال قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

و(هنّ) للغائبات.

وأما ضمائر الرفع المتصلة فهي:

التاء المضمومة للمتكلم، و(نا) للمتكلم مع غيره، أو للمتكلم المفرد معظما نفسه، عاداً إيّاها كالجماعة[١].

وللمخاطب التاء المفتوحة، وللمخاطبة التاء المكسورة، وللمخاطبين والمخاطبتين (تما)، وللمخاطبين (تم).

وللغائبين والغائبتين الالف، وللغائبين الواو. وتكون الالف والواو للخطاب ايضاً، إذا اتصلتا بالفعل، أو الأمر نحو: تذهبان، وتذهبون، واذهباً، واذهبوا.

ولا تكون الواو إلاّ للعاقل أو لما نزل منزلة العاقل مثل (هم) فتقول: الرجال حضروا ولا تقول: الجمال ذهبوا.

وما نزل منزلة العاقل نحو قوله تعالى ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] وجاء في كتاب سيبويه إنّ النمل صار «بتلك المنزلة حين حدثتْ عنه كما تحدّث عن الاناسي.

وكذلك (في فلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها، وفي أنّه لا ينبغي لأحدٍ إنْ يقول: (مطرنا بنوء كذا) ولا ينبغي لأحد أنْ يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الامور»[٢].

(١) «الرضي على الكافية» (٢/٨).

(٢) «سيبويه» (١/٢٤٠).

وللغائبات النون، نحو (النساء ذهبن)، وتكون للخطاب أيضاً، إذا اتصلت بالمضارع والامر نحو (تذهبن واذهبن).

واما ضمائر النصب المنفصلة فهي:

إياي للمتكلم، وإيانا للمتكلم مع غيره، أو للواحد معظماً نفسه.

إيّاكَ بفتح الكاف للمخاطب، وإياكِ بكسر الكاف للمخاطبة، و(إياكما) للمخاطبَين والمخاطبنين، وإياكم للمخاطِبين وإياكن للمخاطبات.

إياه للغائب وإياها للغائبة، وإياهما للغائبين، وإياهم للغائبِين العقلاء، واياهن للغائبات.

وضمائر النصب المتصلة هي بحذف (ايّا) من الضمائر المذكورة آنفاً. وضمائر الجر بلفظ النصب المتصلة.

وذكروا أنّ هذا التنوع في ألفاظ الضمائر، من ضمائر رفع، إلى ضمائر نصب، إلى ضمائر جرّ، أغناها عن أنْ تكون معربة. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنّما بنيت المضمرات أمّا لشبهها بالحروف وضعا... وأمّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك ان المقتضي لإعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني عن الاعراب، ألا ترى أنّ كلَّ واحدٍ من المرفوع، والمنصوب، والمجرور، له ضمير خاص؟»[١].

تاء التأنيث الساكنة هل هي ضمير؟

ذهب النحاة عامة الى إنّ تاء التأنيث الساكنة حرف وليست اسماً[٢]، وذهب بعضهم إلى أنّها اسم[٣] كالتاء المتحركة. وقد ذهب الى هذا الرأي قسم من المحدثين فقالوا:

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/٣-٤) وانظر «الاشموني» (١/ ١١٠-١١١).
(٢) «انظر «سيبويه» (١/ ٢٣٥)، «ابن يعيش» (٣/٨٨)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٩).
(٣) «انظر «الهمع» (٢/ ١٧٠).

إنّها شبيهة بتاء الفاعل، وذلك إنّ التاء المتحركة تكون للمتكلم، أو للخطاب والتاء الساكنة للغائبة. ثم إنها تقابل نون النسوة فإنّ التاء هذه للافراد، ونون النسوة للجمع، ولما كانت نون النسوة اسماً، كانت التاء كذلك، لانها مفردها كالتاء المضمومة و(نا) ضمير المتكلمين، فانّ (نا) اسم، ومفرده وهو التاء المضمومة اسم أيضاً، فلماذا لا تكون التاء الساكنة اسماً؟

ومن أظهر ما يرد هذا القول، إنّك تأتي بعد هذه التاء بالفاعل ظاهراً[١] فتقول: ذهبت ليلى، وخرجت سعاد، في حين لا يصح ذلك مع بقية الضمائر، فلا يؤتى بالفاعل بعد التاء المتحركة، ولا بعد نون النسوة فلا يقال (ذهبتُ خالدٌ) على أنّ خالداً فاعل، ولا (ذهبن الهندات) على أنّ الهندات فاعل، في اللغة المشهورة، فاختلف الأمر بين هذه التاء، والتاء المتحركة. جاء في (شرح ابن يعيش): «والتاء مؤذنة بأن الفعل لمؤنث والذي يدل انها ليست اسماً اشياء منها: إنّك تقول (هند ضربتْ جاريتُها) فترفع الجارية بأنها فاعلة، ولو كانت التاء اسماً لم يجز رفع الاسم الظاهر، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، أحدهما مضمر والآخر ظاهر.

ومنها أنّها لو كانت اسماً، لكنت إذا قلت (قامت هند) قدمت المضمر على المظهر وذلك لا يجوز.

ومنها إنّك تقول في التثنية (قامتا) فتجمع بين التاء وضمير التثنية، فيلزم من ذلك أنْ يكون الفعل خبراً عن ثلاثة من غير اشتراك»[٢].

وأما الشبهة القائلة بأنّ نون النسوة جمع لتاء التأنيث الساكنة، فهي وهم، فانّ نون النسوة ليست جمعاً لتاء التأنيث، وقد ذكرنا إنه لا يجوز ذكر فاعل ظاهر بعد نون النسوة بخلاف تاء التأنيث، ثم إنّك قد تأتي مع الجمع بتاء التأنيث فتقول (حضرت النساء) قال تعالى ﴿وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ٢] وتستعمل تاء التأنيث لجماعة الذكور أيضاً

---

(١) «انظر الرضي على الكافية» (٢/ ٩).

(٢) «ابن يعيش» (٣/ ٨٨).

قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: ١١] وقال: ﴿۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [الحجرات: ١٤] فتاء التأنيث تستعمل للمفرد والمثنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث في حين لا تستعمل نون النسوة الا الجماعة الاناث.

ولو كانت النون جمعا لتاء التأنيث، لجمعنا قولنا (حضرت الام) بقولنا (حضرت الامهات) وهذا باطل غير صحيح.

فدل ذلك على رجحان رأي النحاة في هذا القول والله أعلم.

ضمير الفصل

ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، واشترط الجمهور أنْ يكون الاول معرفة، وأما الثاني فمعرفة، أو كالمعرفة، في إنه لا يقبل (أل) نحو (زيد هو المنطلق) وقوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ﴾ [المزمل: ٢٠][١].

ولوجوده في الكلام أغراض وفوائد اهمها:

١ - **الاعلام بأن ما بعده خبر لا تابع**: قال ابن هشام: «ولهذا سمي فصلاً لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة»[٢]وقال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو، وأنت، وانا، ونحن، واخواتهن فصلاً): «اعلم إنّهن لا يكنّ فصلاً، إلاّ في الفعل، ولا تكون كذلك إلاّ في كل فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته، في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه الافعال التي الاسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، واعلاماً بأنه فصل

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٩٤-٤٩٥) وانظر كتاب «سيبويه» (١/ ٣٥٥).
(٢) «المغني» (٢/ ٤٩٦) وانظر «التفسير الكبير للرازي» (٢/ ٣٤)، «المفصل» (٢/ ٢٦)، «الكشاف» (١/ ١١٢)، «الاتقان» (١/ ١٨٨).

الاسم، وإنّه فيما ينتظر المحدّث عنه، ويتوقعه منه، مما لا بدّ له من أنْ يذكره للمحدث، لأنك إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلاّ فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدَّث أنّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل»(١).

وهذا القول كسابقه أي الاعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع، فضمير الفصل قد يفيد أنّ ما بعده خبر لا تابع، ولولا هو لاحتمل أنْ يكون تابعاً، وأنْ يكون خبراً، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] فوجود الضمير عيّن أنْ يكون (القصص) هو الخبر، ولولا الضمير لاحتمل أنْ يكون (الحق) هو الخبر، والقصص بدلاً منه، فيكون المعنى: إنّ هذا القصص هو الحق، ولا تظننّ أنّ (ان) هي التي عينت الخبر برفعه، فذلك صحيح في هذه الجملة ولكن لو حذفنا (أنّ) ماتعين الخبر إلاّ بالضمير. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [الحج: ١٢] فوجود الضمير عين أنْ يكون (الضلال) هو الخبر، ولولا (هو) لاحتمل أنْ يكون البعيد هو الخبر، والضلال تابعاً، فيكون المعنى: ذلك هو الضلال هو البعيد. ونحوه قوله ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١] ومنه ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢] وقوله ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦] وقوله ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١]. ويحتمل أنْ يكون منه قوله ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فلو حذف لاحتمل أنْ يكون (الظالمون) نعتاً، والخبر محذوفاً.

٢- **الاختصاص والقصر**: قد يأتي ضمير الفصل للدلالة على القصر، وإذا ذهب ذهب معنى القصر، جاء في (**الايضاح**): «وأما توسط الفصل بينه وبين المسند اليه فلتخصصه به كقولك: زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو هو خير منه، أو هو يذهب»(٢).

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٩٤).

(٢) «الايضاح» (١/ ٥٢)، وانظر «المغني» (٢/ ٤٩٦)، «شرح المختصر على تلخيص المفتاح» (٤١)، «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١١٢).

=

وجاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥].

«و (هم) فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر، لا صفة، والتوكيد، وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره»[١] أي للقصر، وجاء في **(معترك الاقران في إعجاز القرآن)**: «وممن ذكر انه للحصر، البيانيون في بحث المسند إليه، واستدل له السهيلي بأنه أُتي به في كل موضع إدّعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ . وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا . وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ . مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ . وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ . وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ . وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ . وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾ [النجم: ٤٣-٥٠][٢] فلم يؤت به في ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ﴾ [النجم: ٤٥] ﴿ وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ﴾ [النجم: ٤٧] ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾ [النجم: ٥٠] لأن ذلك لم يُدّع لغير الله، وأتى به في الباقي لادعائه لغيره»[٣].

وجاء في **(التفسير الكبير)** في افادة ضمير الفصل الحصر «لو قلت: الانسان ضاحك فهذا لا يفيد ان الضاحكية لا تحصل إلاّ في الانسان أمّا لو قلت: الانسان هو الضاحك فهذا يفيد أنّ الضاحكية لا تحصل إلاّ في الإنسان»[٤].

وأرى أنّ هذا ليس دليلاً، فقد يقال أنّ التخصيص جاء من التعريف، لا من ضمير الفصل وإنّما جاء الضمير لتوكيد التخصيص الموجود.

ومن دلالته على القصر بنفسه قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٠] فضمير الفصل هنا يفيد قصراً حقيقياً فالقول ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ قد يفيد مجرد الاخبار كما تقول (هذا صديقك) ووضع ضمير الفصل عين القصر الذي كان محتملاً قبل دخوله.

---

(١) «الكشاف» (١/ ١١٢).

(٢) ويلاحظ ان هذا ليس من ضمائر الفصل عند جمهور وانما هو توكيد أو مبتدأ.

(٣) «معترك الاقران» (١/ ١٨٦).

(٤) «التفسير الكبير» (٢/ ٣٤).

ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ [البلد: ١٩] فقد افاد الضمير القصر ولو حذف لكان القصر محتملاً.

واذا أخذنا بالرأي القائل أنّ ضميرَ الفصل قد يقعُ بين المبتدأ وخبره الفعلي[١]، كان منه قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فالضمير (هو) أفاد معنى القصر، ولو حذف لكان القصر محتملاً لا معيناً، فان قلت (أن الله يقبل التوبة) كان أخباراً بأنّ الله يقبل التوبة دون أفادة القصر.

ونحوه قوله ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [السجدة: ٢٥] وقوله ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] وقوله ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] ونحوها فوجود الضمير ها هنا أفاد معنى القصر ولو حذف لكان محتملاً.

٣- **التوكيد**: ولهذا سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوي ويؤكد[٢]، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]:

«و(هم) فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[٣].

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢].

---

(١) هو رأي الجرجاني وجماعة -«المغني» (٢/ ٤٩٤-٤٩٥) وفيه: «وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ﴿ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي﴾ فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبراً بعد الفصل اهـ».

(٢) «المغني» (٢/ ٤٩٦).

(٣) «الكشاف» (١/ ١١٢).

فانظر إلى الفرق بين الآيتين، فقد جاء باحداهما بضمير الفصل دون الأخرى، وذلك أنه لمّا عدل عن قوله (رضي الله عنهم ورضوا عنه) إلى قوله (ورضوان من الله أكبر) فجاء بالجملة الأسمية الدالة على الثبوت، والتي هي أقوى من الفعلية ثم أخبر بأن رضوان الله أكبر من الجنات. وملذاتها، ناسب عظم ذلك المجيء بضمير الفصل فقال (ذلك هو الفوز العظيم).

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقال: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

وقال: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢-٧٣].

فأنت ترى أنه في الآيتين الأوليين قدم (هدى الله) وجاء بضمير الفصل، وفي الثالثة قدم (الهدى). ولم يات بضمير الفصل.

ولعل السبب أن الآيتين الأوليين في الأديان، فالآية الأولى في اليهودية والنصرانية والثانية في الشرك فناسب الرد بتقديم (هدى الله). وهو (الإسلام) هنا فكأنه قال لهم: أن هدى الله، أي الإسلام، هو الهدى الكامل الصحيح التام لهدايتكم، وما أنتم عليه، فناسب تقديمه، وحصر الهداية عليه، والمجيء بضمير الفصل توكيداً لهذا المعنى، وناسب هذا التوكيد والقصر زيادة (من) في الآية الأولى، وزيادة اللام في (لنسلم) في الثانية لتوكيد هذا المعنى. جاء في (**الكشاف**) في تفسير آية البقرة: «يعني أن هدى الله الذي هو الإسلام، هو الهدى بالحق والذي يصح أن يسمى هدى، وهو الهدى كله

ليس وراءه هدى، وما تدعون إلى أتباعه ما هو بهدى، إنما هو هوى ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ولئن أتبعت أهواءهم﴾ أي أقوالهم التي هي أهواء وبدع»(١).

أما الآية الثالثة فهي ليست في الموازنة بين أهل الأديان، وإنما هي رد على تصرف سيىء ومكر، إذ قالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بما أنزل على محمد وجه النهار واكفروا آخره، وقولوا نحن آمنا به ظناً بأنه حق، ولكن استبان لنا أنه باطل، فرجعنا عنه إلى ديننا الذي هو الحق لعلهم يرجعون عن دينهم، فنزلت الآية رداً على مكرهم وكيدهم وإدعائهم الهدى، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ أي أن الهدى أن يهديكم الله إلى الدين الصحيح، وإلى الحق وليس الهدى أن تعملوا مثل هذا المكر والتبييت، الهدى أنْ يشرح الله صدوركم لقبول الحق، ويفتح قلوبكم للخير، وليس الهدى ما تبيّتون وما تنوون، فناسب هذا أن يقول: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ وهو رد على تصرفهم وزعمهم، وتبيان للهدى الصحيح جاء في (الكشاف) في هذه الآية:

«معناه أنّ الهدى هدى الله، من شاء أن يلطف به حتى يسلم أو يزيد ثباته على الإسلام كان ذلك، ولم ينفع كيدكم وحيلكم وزيكم تصديقكم عن المسلمين والمشركين»(٢).

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠].

فأنت تلاحظ تشابه الآيتين إلاّ في وجود ضمير الفصل في آية الحج (هو الباطل) وخلوها منه في آية لقمان (الباطل)، وسياق الآيتين يوضح ذلك، فآية الحج واقعة في سياق الصراع بعد ذكر الأمم السالفة وتكذيبهم لرسلهم بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْاْ فِى

(١) «الكشاف» (١/ ٢٣٦)، وانظر «الكشاف» (١/ ٥١٢).
(٢) «الكشاف» (١/ ٣٢٩).

ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الحج: ٥١] فهنا سعي لإطفاء نور الله، وقتل كلمة الحق، ثم يسترسل إلى أن يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨] وهذا من نتائج الصراع، الهجرة من الأرض إلى أرض أخرى، والقتل والموت إلى أنْ ينتهي إلى الآية.

فهنا أنصار الباطل ساعون لإطفاء نور الله معاجزون معاندون، ولا تجد مثل هذا في سورة لقمان، وإنّما هو عرض لأصحاب الباطل من وجه آخر، ليس فيه هذا الصراع قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَـٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [لقمان: ٢١] ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ ۚ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ ۝ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٣-٢٥] ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٢٩-٣٠].

فأنت ترى أن السياق مع أهل الباطل هنا يختلف، فهم في الصورة الأولى ساعون معاجزون معاندون مصارعون نتيجته هجرة المؤمنين، أو قتلهم، أو موتهم، فاحتاج الأمر إلى توكيد أنّ ما هم عليه هو الباطل لزيادة تثبيت المؤمنين. وفي الآية الثانية جدال ليس فيه صدام فلما كان الموقف مختلفاً، اختلف التوكيد في الآيتين حسب ما اقتضاه السياق.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠].

فانظر كيف قال سبحانه ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ ثم استأنف كلاماً جديداً فقال ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ فجاء بضمير الفصل مع الأستئناف، ولم يعطفها على كلمة الكفر، أي أنّ كلمة الله هي العليا بدون جعل جاعل، شأنها الارتفاع والعلو، وهي المرتفعة دوماً بذاتها.

وهو -أي ضمير الفصل- يفيد توكيد معاني القصر المتعددة التي يدخل عليها فهو يفيد:

أ- **توكيد القصر الحقيقي**: فقد يكون الكلام دالاً على القصر من دون ضمير الفصل فيأتي ضمير الفصل مؤكداً هذا المعنى قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] فلو حذف الضمير لبقي معنى القصر، ولكنه جاء بالضمير توكيداً لهذا المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١] وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦] وقوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥] وقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢] ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦].

ب- **توكيد القصر الذي على جهة المبالغة**: وذلك كأنْ تقول: زيد الشاعر فتقصر الشعر عليه مبالغة، كأنّ ما عداه ليس بشاعر، ثم تؤكد هذا المعنى فتقول: (زيد هو الشاعر) قال تعالى في المنافقين: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] وقال فيهم أيضاً: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]. ومن المعلوم أنّ هناك مفسدين آخرين، وهناك سفهاء آخرين قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥] ولكنه قصر الأفساد والسفه عليهم مبالغة على معنى أنّهم أولى من يسمى هذا الأسم، أو على أنّهم كاملون في هاتين الصفتين.

وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وهذا القصر على جهة المبالغة قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١] فقصر الكفر على الأولين مبالغة.

وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] وهذا القصر على جهة المبالغة أيضاً كقوله تعالى ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨١-٨٢] وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

ولا يمكن أنْ يكون هذا كله قصراً حقيقياً، فهو قصر على جهة المبالغة أو على معنى الكمال في الصفة.

جـ- **توكيد معنى المقايسة**: وذلك كقولك الشاعر هو البحتري، لم ترد أنْ تقصر الشعر عليه، ولكن كأنّكَ قلت: هل سمعت بالشاعر وخبرت معرفته؟ فانْ كنت قد عرفته حقاً فهو البحتري، وتؤكد هذا المعنى فتقول: الشاعر هو البحتري قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ

﴿هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧] فكأنه قال: هل سمعت بالمهتدين وخبرت حقيقتهم؟ أنهم هؤلاء.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥] فالكاذبون كثيرون، ولكن هؤلاء أولى من يسمى بهذا الأسم فكأنه يقول: هل عرفت حقيقتهم؟ فهم هؤلاء.

جاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]: «ومعنى التعريف في (المفلحون) الدلالة على أنّ المتقين هم الناس الذين بلغك أنهم يفلحون في الآخرة، كما إذا بلغك أنّ إنساناً قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو؟ فقيل: التائب أي هو الذي أخبرت بتوبته.

أو على أنهم الذين إنْ حصلت صفة المفلحين، وتحققوا ما هم، وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك: هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الأقدام؟ إنّ زيداً هو هو»(١).

د- **توكيد معنى الكمال**: جاء في (التفسير الكبير) في قوله تعالى ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥]: «فإن قيل: قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ يفيد الحصر وليس الأمر، كذلك فإن غيره قد يكون سميعاً قلنا: إنّه سبحانه لكماله في هذه الصفة، كأنّه هو المختص بها دون غيره»(٢).

وجاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥] «أي أولئك هم الكاذبون على الحقيقة، الكاملون في الكذب، لأن تكذيب آيات الله أعظم الكذب، أو أولئك هم الذين عادتهم الكذب، لا يبالون به في كل شيء، لا تحجبهم عنه مروءة ولا دين»(٣).

وهذا النوع في الحقيقة من باب القصر الادعائي.

---

(١) «الكشاف» (١/ ١١٢-١١٤).
(٢) «التفسير الكبير» (٤/ ٦٥).
(٣) «الكشاف» (٢/ ٢١٨).

ضمير الشأن

من عادة العرب أنّهم قد يقدمون على الجملة ضميراً تفسره الجملة. بعده، يسمى ضمير الشأن، ويسمّيه الكوفيون ضمير المجهول وذلك في مواضع التفخيم والتعظيم يقولون: (هو زيد منطلق)، ومعنى (هو): (زيد منطلق) أي معنى الضمير هو معنى الجملة فيكون المعنى هكذا: الشأن زيد منطلق، أو الأمر زيد منطلق. ويعني بالأمر ما بعده.

جاء في (**شرح التصريح**): «والجملة أمّا نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ. . . نحو: (هو الله أحد) إذا قدر (هو) ضمير شأن، فهو مبتدأ و(الله أحد) جملة خبره، وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر أي: الشأن الله أحد. ولا يكون ضمير الشأن لحاضر، وإنّما يكون ضمير غيبة مفسراً بجملة بعده خبرية مصرح بجزءيها، فإنْ كان بلفظ التذكير، سمي ضمير الشأن، وإنْ كان بلفظ التأنيث، سمي ضمير القصة وقد يسمى بهما»[١].

ولا يكون ذلك إلاّ في مواضع التفخيم. جاء في (**شرح المفصل**): «إعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الأسمية، أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له ويوحدون الضمير لأنّهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلاّ في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك (هو زيد قائم) فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر، إنّما هو ضمير الشأن والحديث، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ، لأنها هو في المعنى ولذلك كانت مفسرة له، ويسميّه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه. . .

---

(١) «التصريح» (١/ ١٦٢-١٦٣).

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو إنّ وأخواتها وظنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وتعمل فيه هذه العوامل. . .تقول إنّه زيد ذاهب، فالهاء ضمير الأمر و(زيد ذاهب) في مواضع خبر الأمر»[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً، ومتصلاً مستتراً، وبارزاً على حسب العوامل. . . والمراد بهذا الضمير، الشأن والقصة، فيلزمه الأفراد والغيبة كالمعود إليه، أمّا مذكراً، وهو الأغلب، أو مؤنثاً كما يجيء. وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر تقول مثلاً:

(هو الأمير مقبل) كأنّه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فيسأل ما الشأن والقصة؟ فقلت: (هو الأمير مقبل). أي الشأن هذا.

والقصد بهذا الإبهام، ثم التفسير، تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يقال مثلاً: «هو الذباب يطير»[٢].

وجاء في (الطراز): «إنّ ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله، إنّما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة، وتفخيم شأنها، وتحصيل البلاغة فيه، من جهة أضماره أولاً وتفسيره ثانياً، لأنّ الشيء إذا كان مبهماً فالنفوس متطلعة إلى فهمه ولها تشوّق إليه»[٣].

فهناك فرق في المعنى بين قولنا: زيد منطلق، وزيد هو منطلق، وهو زيد منطلق. فالجملة الأولى أخبار أولي، والثانية فيها معنى التخصيص، وليس في الثالثة معنى التخصيص، وإنّما فيها معنى التفخيم والتعظيم.

---

(١) «شرح المفصل لابن يعيش» (٣/ ١١٤).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧).

(٣) «الطراز» (٢/ ١٤٢) وانظر (٢/ ٧٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٧٦)، «دلائل الأعجاز» (١٠٢)، «البرهان» (٢/ ٤١٠).

تقول: أنا زيد، وأنا أنا زيد، وهو أنا زيد، فالأولى أخبار ابتدائي، والثانية توكيد لمن يشك في أنّك زيد، وأمّا جملة (هو أنا زيد) فلتفخيم الأمر. تقول (هو) فتجعل السامع يذهب في الظن كلّ مذهب في هذا الضمير الذي لا يدري علام يعود وتجعله متشوقاً لخبره ثم تأتي بجملة تفسره.

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ ضمير الشأن يفيد التوكيد إضافة إلى التفخيم(١) والذي يبدو لي أنّ الغرض الرئيس منه هو التفخيم.

وتقول: (زيد الحاضر) و(زيد هو الحاضر) و(زيد زيد الحاضر) و(هو زيد الحاضر). فالجملة الأولى أخبار بالمعرفة على معنى القصر، والثانية لتوكيد القصر، والثالثة توكيد لمن شك في (زيد) أو ظن أنه انصرف ذهنه إلى غيره، فتكرر له زيداً لتزول هذه الاحتمالات. وأما الرابعة فلغير ذلك، أنها لتفخيم الأمر وتعظيمه والضمير (هو) في الجملة الرابعة غيره في الجملة الثانية وهو ليس زيداً.

فهو في الجملة الثانية ضمير فصل يعود على الاسم السابق ويطابقه في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع والحضور والغيبة فتقول:

إنني أنا السابق، زيد هو السابق، الرجلان هما السابقان، هند هي السابقة، الرجال هم السابقون إنّا نحن السابقون، إنك أنت السابق، بخلاف ضمير الشأن الذي يكون بلفظ الأفراد والغيبة وإنّما هو قد يؤنث لما بعده قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١].

وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] ولا يدل الضمير على اسم بعينه بل على الجملة كما ترى في قوله ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وغيرها، فلا يقصد بـ (هو) (زيد) وإنّما يقصد به الأمر، ولذلك يصح أنْ تقول: (هو أنا حاضر) ولا يصح أن تقول: (أنا هو حاضر) فلو كان الضمير يعود على الاسم بعده، لكان الكلام متناقضاً إذ كيف يكون الغائب حاضراً متكلماً؟

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٢).

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾ [طه: ١١-١٤].

وقال: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ وَأَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ ﴾ [القصص: ٣٠-٣١].

وقال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [النمل: ٨-١٠].

فأنت ترى إنه قال في الآية الأولى (أنني أنا الله) بلفظ المتكلم، وفي الثانية (إني أنا الله) بلفظ المتكلم أيضاً، وفي الثالثة (إنه أنا الله العزيز الحكيم) بلفظة ضمير الشأن.

وأنت تلاحظ مقام التفخيم في الآية الثالثة من السياق (أنْ بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين) فهو مسبوق بالتعظيم والتنزيه مما ناسب ضمير الشأن.

ولضمير الشأن إضافة إلى ما ذكرناه، وظيفة مهمة في الكلام، هي إدخال الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية، ولولا هو ما أمكن ذلك وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الحج: ٤٦] وقوله ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١] وقوله ﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴾ [الحاقة: ٢٧] وقوله ﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] فتكون الجملة الفعلية مؤكدة بأنّ وتكون متمنّاة ومترجّاة، وغير ذلك قال الليث: «تقول: بلغني أنْ قد كان كذا وكذا، تخفف من أجل (كان) لأنها فعل. ولولا (قد) لم تحسن على حال من الفعل، حتى تعتمد على (ما) أو على (الهاء) كقولك (انما كان غائباً) و(بلغني أنه كان أخو بكر غنياً) وكذلك (بلغني أنه كان كذا وكذا) تشددها إذا اعتمدت»[1].

---

(١) «لسان العرب» (١٦/ ١٧٠-١٧١).

وجاء في **(التطور النحوي) لبراجشتراسر**: «ومن خصائص العربية إنّ مبتدأ الجملة الأسمية المركبة ربما كان ضميراً للغائب لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها وهذا ما سماه النحويون ضمير الشأن نحو (إنه لا يفلح الظالمون) وأكثر ذلك بعد (إنّ) كما هو في هذا المثال أو بعد (أن).

وفائدة هذا التركيب أنه يمكن الناطق من ادخال إنّ أو أنّ على الجمل الفعلية نحو (إنه لا يفلح الظالمون). فهذا مما يشهد بمزية العربية شهادة مبينة، فغيرها من اللغات السامية قد يقدم أمثال إنّ على الجمل الفعلية، وإنْ كان موضعها أول الجملة الأسمية فقط. والعربية أعدمت الشواذ وأقصت قاعدة إلحاق إن وأخواتها بالجملة الأسمية فقط، وهي مع ذلك أخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية إسمية بغير تغيير تركيبها، لكي يمكن إلحاق إنّ وأخواتها بالجمل الفعلية بواسطة لا مباشرة»[1].

عود الضمير

وفيه مسائل أهمها:

١ - إنّ الأصل في الضمير أنْ يعود على الاسم المتقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] وقوله ﴿۞وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٢- وقد يعود على متأخر في اللفظ، متقدم في الرتبة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] ونحو قولهم (في بيته يؤتى الحكم) فالضمير في الآية عاد على موسى، وهو متأخر لفظاً متقدم رتبة وكذلك المثل.

٣- قد يُستغنى عن المفسّر[2] في اللفظ بما يدل عليه حساً[3] وذلك نحو قوله تعالى:

---

(١) «التطور النحوي» (٩١).

(٢) المفسّر هو الاسم الذي يعود عليه الضمير.

(٣) «الهمع» (١/٦٥).

﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ﴾ [يوسف:٢٦] وقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾ [يوسف:٢٦]. فالضمير يعود على امرأة العزيز ولم يتقدم لها ذكر صريح فهو مدلول عليه حساً. وكقوله تعالى: ﴿قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القصص:٢٦] فالضمير يعود على موسى وذلك لأنّ الكلام يدور عليه وهو مدلول عليه بالحس.

٤- قد يدل على المفسّر العلم به[١] وأن لم يتقدم له ذكر نحو قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ فالضمير يعود على القرآن، وكقوله ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص:٣٢] يعني الشمس فهي مفهومة من السياق. وكقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ﴾ [فاطر:٤٥] أي على ظهر الأرض وذلك لأن الكلام على الناس والناس على الأرض.

٥- قد يتقدم معنى المفسر ولا يتقدم لفظه صراحة وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة:٨] فالضمير (هو) يعود على العدل، ولم يتقدم له ذكر بل تقدم الفعل (اعدلوا) الذي يدل عليه. وكقوله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٧١] والمعنى: فاخفاؤها خير لكم. فالضمير (هو) يعود على الاخفاء ولم يتقدم ذكره بل تقدم فعله. وكقوله:

إذا زجر السفيه جرى إليه.

أي جرى إلى السفه[٢].

٦- قد يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك كضمير الشأن نحو ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الأخلاص: ١] وكما إذا كان الضمير مجروراً برب، مفسراً بتمييز نحو (ربه رجلاً أكرمت) وغير ذلك من المواضع[٣] والقصد من هذا، هو التعظيم والتفخيم[٤] في الغالب.

---

(١) «انظر الهمع» (١/٦٥)، «الرضي على الكافية» (٢/٥).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٥).

(٣) «انظر مغني اللبيب» (٢/٤٨٩).

(٤) «انظر الرضي على الكافية» (٢/٥-٦).

٧- إذا تقدم شيئاً أو أكثر مما يصلح للتفسير، فالأصل أن يعود الضمير على الأقرب نحو (جاء محمد وخالد فأكرمته) أي فأكرمت خالداً وكقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ ﴾ [يونس: ٥] أي قدر القمر وكقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير عاد على القريب وهو الرسول[1].

ويجوز أن يعود على الأول مع القرينة[2] وذلك كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١] فعاد على التجارة وأعادة الضمير على أحد المذكورين أنما يكون بحسب ما يقتضيه المقام فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١] إنّما أعاد الضمير فيه على التجارة، لأنها كانت سبب الأنفضاض وهو يخطب[3] وقوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥] إنما أعاد الضمير فيه على الصلاة دون الصبر، وختم الآية بالكلام عليها لأن الكلام على الصلاة، فقد تقدم ذكر الصلاة ةالمطالبة بها قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣] بخلاف قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٣] فقد ختم الآية بالكلام على الصبر، وذلك لأن الكلام عليه والسياق يقتضيه فقد قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٤-١٥٦] فلما كان السياق في الموطن الأول عن الصلاة أعاد الضمير عليها وختم الآية بها. ولما كان السياق في الموطن الثاني عن الصبر ختم الآية بالكلام على الصابرين والله أعلم.

---

(١) انظر «البرهان» (٤/ ٣٠-٣١)، «الاتقان» (١/ ١٨٧).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٥).

(٣) «البرهان» (٤/ ٣١).

٨- إذا كان في الكلام مضاف ومضاف إليه، فالأصل أنْ يعود الضمير على المضاف نحو (جاء أخو خالد فاكرمته) أي فأكرمت الأخ وكقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤] فالضمير عاد على المضاف.

وقد يعود على المضاف إليه مع القرينة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ﴾ [غافر: ٣٧] فالضمير عائد على المضاف إليه وهو موسى. وكقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤][١].

عود الضمير على الجمع:

الأصل في جمع العلاقات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع ولا يعود عليه بغير ذلك إلاّ قليلاً فيقال: الهندات ذهبن. قال تعالى: ﴿۞وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقلّ أن يقال: الهندات ذهبت[٢].

وأما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالأفراد وفي القلة بالجمع[٣]. وجمع القلة يكون من الثلاثة إلى العشرة والكثرة ما زاد على العشرة تقول: (الأشجار سقطن) إذا كانت الأشجار قليلة وتقول (الأشجار سقطت) إذا كانت كثيرة. جاء في (الهمع): «والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل إنْ كان للكثرة أنْ يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وهامع التاء في غيره. وإنْ كان للقلة أن يؤتى بالنون فالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والأجذاع بالعكس بالعكس»[٤].

وهذا ما نطق به القرآن الكريم واستعمله العرب في الكثير من كلامهم. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾ [التوبة: ٣٦]

---

(١) انظر «البرهان» ٤/ ٣٩، الاتقان ١/ ١٨٥.

(٢) انظر «الهمع» (١/ ٥٩-٦٠).

(٣) انظ «معترك الأقران» (٣/ ٥٨١)، «الهمع» (١/ ٥٩).

(٤) «الهمع» (١/ ٥٩).

فجعل ضمير الأشهر بالأفراد وهو الهاء وذلك لأنها أكثر من عشرة فقال (منها) وجعل ضمير الأشهر الحرم بالجمع لأنها أربعة فقال: (فلا تظلموا فيهن أنفسكم)[(١)].

وقال: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فأعاد الضمير عليهن بالجمع لأنهن ثلاثة أشهر.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٥-١٦] فأعاد الضمير على السماوات بصيغة الجمع لأنهن سبع.

ويدل على ذلك أيضاً استعمال العرب للضمير فيما يؤرخون فإنّ «كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: لثلاث ليال خلون وثلاثة أيام خلون إلى العشرة. فإذا جزت العشرة قالوا: خلت ومضت. ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا (هي وهذه) أرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير»[(٢)].

ويقولون: لأربع عشرة ليلة بقيت، ولثلاث عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقين، ولتسع بقين وكذا ما بعده[(٣)]، فيجعلون التاء للكثير والنون للقليل. قال الكسائي: «كنت أتعجب من العرب تقول: لعشر مضين ولأحدى عشرة مضت»[(٤)].

وذكر الفراء تفسيراً لهذه القاعدة فقلا: «إنّ المميز مع جمع الكثرة وهو ما زاد على العشرة لما كان واحداً وحد الضمير، ومع القلة وهو العشرة وما دونها لما كان جمعاً جمع الضمير»[(٥)].

---

(١) انظر درة الغواص ٧٥-٧٦ «التفسير الكبير ١٦/ ٥٤» «الهمع» ١/ ٥٩.
(٢) «معاني القرآن» (١/ ٤٣٥).
(٣) انظر «الهمع» (٢/ ١٥٢)، «درة الغواص» (٧٦٠٧٥)، «ذيل فصيح ثعلب» (ص٣).
(٤) «مجالس ثعلب» (٢٢٧).
(٥) «معترك الأقران» (٣/ ٥٨١)، «البرهان» (٤/ ٢٣).

ومن الواضح أن العرب تستعمل الجمع للقلة والمفرد للكثرة في مواطن منها:

١- تمييز العدد كما ذكر الفراء فإنّ العرب تستعمل الجمع مع القلة والمفرد مع الكثرة فيقال: خمسة رجال وعشرة نسوة، ويقال عشرون رجلاً ومائة رجل وألف امرأة.

٢- الضمير في التاريخ وغيره كما ذكرنا، نحو (الجذوع انكسرت وانكسرن) ومنها ومنهن وخلت وخلون.

٣- صفة جمع مالا يعقل، فإن الأفراد يستعمل للكثرة والجمع للقلة، نحو أيام معدودات، وأيام معدودة فإن (معدودة) تدل على أنّ الأيام كثيرة و(معدودات) للقلة. ونحو أنهار جاريات وأنهار جارية، فإن (جارية) تدلّ على أنّ الأنهار كثيرة و(جاريات) تدلّ على أنها قليلة. جاء في (شرح الأشموني):

«والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل، وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة نحو: الأجذاع انكسرن ومنكسرات، والهندات انطلقن ومنطلقات. والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة»[1].

وجاء في (درة الغواص): «وكذلك اختاروا أيضاً أن الحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء فقالوا (أعطيته دراهم كثيرة) و(اقمت أياماً معدودة) والحقوا بصفة الجمع القليل الألف والتاء فقالوا: أياماً معدودات وكسوته اثواباً رفيعات»[2].

٤- إسم الإشارة لغير العاقل فهؤلاء للقلة[3] و(هذه) للكثرة و(أولئك) للقلة و(تلك) للكثرة. جاء في (معاني القرآن) للفراء: «ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا (هي) و(هذه) أرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير... وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦]

---

(١) «الأشموني» (١/١٨-١٩) وانظر «درة الغواص» (ص٧٦).

(٢) «درة الغواص» (٧٦).

(٣) استعمال (هؤلاء) لغير العاقل قليل والأكثر استعماله للعاقل (انظر«التصريح» (١/١٢٧-١٢٨)، «حاشية يس على ا لتصريح» (١/١٢٧)، «الأشموني» (١/١٣٩)).

لقلّتهن ولم يقل (تلك) ولو قيلت كان صواباً»(١).

وقد يعدل إلى غير هذا لضرب من البلاغة، كتنزيل القلة منزلة الكثرة وبالعكس مما يليق به المقام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] فقال (أياماً معدودات) لتقليلها مع أنها أكثر من عشرة، أي هي قليلة يسيرة بالنسبة إلى قدرتكم واستطاعتكم، ولذا قال بعدها ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وهو من باب التلطف بعباده المؤمنين. وهذا نظير ما نستعمله في كلامنا فنقول لواحد منا وقد أعددنا له أمراً فيه شيء من الكلفة نريد أن نهونه عليه فنقول: هذا بالنسبة إليك سهل ميسور، ولا يمر وقت قليل إلا وأنت منجزة، وبالعكس في مقام التقليل من شأن المخاطب فنقول له: هذا فوق طاقتك، وأنت لا تستطيع مثل هذا. ولكل مقام مقال.

نون الوقاية

تلحق نون الوقاية قبل ياء المتكلم المنصوبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل سواء كان متصرفاً أم جامداً نحو (أكرمني) و(ذهب الطلاب ما عداني) و(ما أفقرني إلى عفو الله).

الثاني: اسم الفعل نحو (دراكني) بمعنى ادركني و(تراكني) بمعنى (اتركني) و(عليكني) بمعنى الزمني.

الثالث: الحرف نحو (إنّي ولكنّني) وهي جائزة الحذف والذكر مع إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ.

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٤٣٥).

وتلحق أيضاً قبل الياء المجرورة بمن وعن وقبل ما أضيف إليه لدن[١] نحو ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦].

وقيل أنها سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر[٢].

وقيل بل سمْيت بذلك «لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، لو قيل (اكرمني)، ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو (ضربي) إذ الضرب اسم للفعل، وقد لحق الكسر الفعل في نحو اكرمي ولم يبال به»[٣].

ولا شك أنّ لنون الوقاية أكثر من وظيفة لغوية ذكر بعضها النحاة وأبرز وظائفها هي:

١- إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة في نحو: أكرمْني واكرمي، وأسمعْني وأسمعي، وأنصرْني وانصري. فإنّ (أكرمْني) أمر للمخاطب بإكرام المتكلم و(أكرمي) أمر للمخاطبة ولو حذفت نون الوقاية لا لتبس أمر المخاطب بأمر المخاطبة.

٢- إزالة اللبس بين أمر المخاطبة والفعل الماضي المتصل بياء المتكلم نحو: تداركي وتداركَني، وتعاوري وتعاورَني، وتحمّلي وتحمّلَني، فإنّ (تداركي) أمر للمخاطبة و(تداركني) فعل ماض ولولا النون لالتبس الفعلان وكذلك ما بعده.

بل إنّ النون هنا أزالت اللبس بين أمر المخاطب، وأمر المخاطبة، والفعل الماضي، فإنّ (تداركي) أمر للمخاطبة و(تداركْني)، بسكون الكاف أمر للمخاطب، و(تداركني) بفتح الكاف فعل ماض ولولا النون لالتبست هذه الصيغ بعضها ببعض.

٣- إزالة اللبس بين الاسم والفعل في نحو: حجري وحجرني، ونابي ونابني، وضَرَبي وضربني. فإنّ الحجر في (حجري) اسم مضاف إلى ياء المتكلم، ونحوه نابي

(١) انظر «مغني اللبيب» (٣/ ٣٤٤)، «الهمع» (١/ ٦٤)، وانظر «سيبويه» (١/ ٣٨٢).
(٢) «سيبويه» (١/ ٣٨٦)، «الهمع» (١/ ٦٤).
(٣) «الهمع» (١/ ٦٤) وانظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ١١٠).

وضَرَبي[١] و(حجرني) فعل بمعنى جيسني وكذلك نابني، وضربني، ولولا النون لالتبس الفعل بالاسم.

٤- إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء، في نحو سماعني وسماعي، فإنّ (سماعِني) اسم فعل أمر بمعنى أسمعني و(سماعي) مصدر للفعل (سمع) مضاف إلى ياء المتكلم، ونحو قطني وقطي، وقدني وقدي بمعنى يكفي، وحسب التي بمعنى (يكفي) تكون بالنون وهي اسم فعل. والتي بمعنى (حسب) هي اسم وتكون بغير نون»[٢].

٥- إزالة اللبس بين حرف الجر والفعل، في نحو خلاي وخلاني، وعداي وعداني، فإنّ التي بالنون فعل دون اختها.

٦- ثم هي تفيد زيادة التوكيد، في إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، نحو إنّي وإنني، وكأني، وكأنني فقولك «إنني مسافر غداً» أكّد من قولك «إنّي مسافر غداً» وسيأتي بيان ذلك في بابه من الأحرف المشبهة بالفعل، فتبين من ذلك إن لنون الوقاية وظيفة لغوية أهم من كونها تقي الفعل الكسر والله أعلم.

---

(١) الضرب هو العسل الأبيض الغليظ.
(٢) انظر «التصريح» (١/ ١١٣).

العلم

يطلق العلم على الجبل قال تعالى ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] ويطلق على الراية وعلى العلامة. والظاهر أنه نقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير لأن العلم علامة على مسماه[١] يميز به من غيره.

أقسامه

ينقسم العلم باعتبار النقل والارتجال إلى منقول ومرتجل.

وباعتبار الأفراد والتراكيب إلى مفرد ومركب.

وباعتبار الأسم وغيره إلى اسم وكنية ولقب.

وباعتبار شيوعه وتخصصه إلى علم شخص وعلم جنس.

١ - المرتجل والمنقول:

العلم المرتجل هو ما أطلق أول ما أطلق علماً، ولم ينقل إلى العلمية من غيرها. وهو مأخوذ من قولهم: ارتجل الخطبة والقصيدة «إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية. واشتقاقه من الرِّجل كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الانشاء»[٢].

والمرتجل على قسمين:

أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي وذكروا من ذلك فقعساً، الثاني ما استعملت مادته، لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية، بل استعملت من أول الأمر علماً، وهذا الثاني هو الكثير[٣] في العلم المرتجل وذلك نحو (سعاد) فإنّ مادة (سعاد) وهي (سعد) موجودة في اللغة، ولكن كلمة (سعاد) لم تستعمل في غير العلم، ونحو (حمدان) فإنّ مادته اللغوية وهي (حمد)، مستعملة في اللغة ولكن هذه اللفظة لم تسعمل في غير العلم فهو مرتجل.

---

(١) انظر «حاشية الصبيان» (١/ ١٢٦)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢)، «ابن يعيش» (١/ ٢٧).
(٢) «ابن يعيش» (١/ ٣٣)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٥).
(٣) «التصريح» (١/ ١١٥) وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٥).

وأما المنقول فكثير، فقد يكون منقولاً عن اسم جنس، نحو صخر وبحر، وقد يكون منقولاً عن اسم مشتق نحو عامر وسليم وعباس، أو عن مصدر، نحو فضل وإقبال، أو عن غير ذلك.

٢- الاسم والكنية واللقب:

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: الاسم والكنية واللقب.

أما الاسم فهو ما أطلقه الأبوان ونحوهما ابتداء[١] نحو عمر وخالد وعبدالله. والكنية هي ما صدّر بأب، أو أم، أو أخ، أو أخت[٢]، نحو أبي عبد الله وأم مازن. وربما أطلق العلم ابتداء كنية كأن يسمى أب ابنه أبا اليقظان، أو أبا عبيدة. «والكنية من كنيت أي سترت وعرَّضت كالكناية سواء لأنه يعرّض بها عن الاسم. والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم، والفرق بينها وبين اللقب معنى أنّ اللقب يمدح الملقب به أو يذم، بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنّي بمعناها بل يعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف من أنْ تخاطب باسمها»[٣].

وربما كانت الكنية مفيدة للمدح والذم باعتبار معناها، كأبي جهل وأبي لهب وأبي الفضل، وأما اللقب فهو ما أشعر بمدح أو ذم[٤] فالمدح كزين العابدين والذم كأنف الناقة وقفة وقطنة.

الاسم واللقب:

إذا اجتمع الاسم واللقب، أُخّر اللقب عن الاسم، نحو (خالد قفة)، وإذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز البدء به قبل الاسم، نحو (المسيح عيسى بن مريم) فإنّ المسيح لا يقع على غير عيسى بن مريم، بخلاف (عيسى) فإنه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم القاب الخلفاء لأنها أشهر من اسمائهم[٥].

---

(١) «حاشية الصبان» (١/ ٧، ١/ ١٢٨).
(٢) «ابن عقيل» (١/ ٦٢)، «الصبان» (١/ ١٢٨).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦)، وانظر «ابن يعيش» (١/ ٢٧).
(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦)، «ابن عقيل» (١/ ٦٢-٦٣).
(٥) «التصريح» (١/ ١٣٠-١٣١)، «حاشية يس على النصريح» (١/ ١٢٠).

ثم إذا كان الاسم واللقب مفردين أو أولهما مفرداً، ولم يمنع مانع من الأضافة، وجبت إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين[١] فتقول فيمن اسمه (خالد) ولقبه (منشار) مثلاً (خالدُ منشارٍ).

ويجوز عند الكوفيين مع الأضافة، والأتباع، والقطع، إلى الرفع والنصب[٢]، فتقول عندهم:

هذا خالد منشارٍ -بالأضافة.

وهذا خالدٌ منشارٌ -بالاتباع.

وهذا خالدٌ منشاراً -بالقطع.

وهو الراجح فيما نرى[٣].

- وأما إذا لم يكونا مفردين أو كان الأول غير مفرد، أو كان مفرداً ولكنه ممتنع من الأضافة كأنْ يكون محلّى بأل، امتنعت الأضافة وجاز لك في اللقب وجهان:

الاتباع على البدلية أو عطف البيان.

والقطع إلى الرفع على تقدير هو.

أو القطع إلى النصب على التقدير «أعني[٤]». فنقول مثلاً.

أقبل عبد الله فخرُ الدين -بالاتباع.

و مررت بعبدالله فخرُ الدين -بالقطع إلى الرفع.

و مررت بعبدالله فخرَ الدين -بالقطع إلى النصب.

---

(١) انظر «سيبويه» (٢/٤٩)، «الرضي على الكافية» (٢/١٥٦).

(٢) انظر «الأشموني» (١/١٣٠).

(٣) انظر «الرضي على الكافية» (٢/١٥٦)، «التصريح» (١/١٢٢).

(٤) انظر «التصريح» (١/١٢٢)، «الرضى على الكافية» (٢/١٥٦).

الفرق بين هذه الأوجه:

تقول فيمن اسمه (خالد) ولقبه (قوس):

أقبل خالد قوسٍ -بالاضافة.

وأقبل خالدٌ قوسٌ -بالاتباع.

و مررت بخالدٍ قوسٌ -بالقطع إلى الرفع.

و مررت بخالدٍ قوساً- بالقطع إلى النصب.

فما الفرق بين هذه الأوجه في المعنى؟

١- معنى الأضافة:

الذي يبدو إنّ إضافة الأسم إلى اللقب تفيد أنّ الأسم لا يتعين تماماً، إلا بإضافته إلى لقبه، فهما معاً يعينان الاسم بصورة محددة، فقولك (خالد قوسٍ) هو الذي يميز خالداً من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنك قلت: صاحب هذا اللقب كما تقول: خالدنا وخالدكم، وسعدنا، وسعدكم، ولذلك إذا نكّر اللقب أصبح الاسم نكرة، فإذا قلت (هذا خالد قفة) كان خالد معرفة لأنّ (قفة) -وهو اللقب- معرفة، وإذا قلت (هذا خالد قفةٍ) كان خالد نكرة لأن (قفة) -وهو لقبه- نكرة، ويدل على تنكيره تنوينه، كما تقول: (رأيت اسماعيل واسماعيلاً آخر) فإن (اسماعيل) الأول معرفة، والثاني نكرة، أي رأيت شخصاً من الشخوص اسمه اسماعيل.

فمعنى (رأيت خالد قفَة) رأيت خالداً الملقب بهذا الاسم.

ومعنى (رأيت خالد قفةٍ) رأيت شخصاً اسمه خالد، ولقبه قفة، وهذا الشخص لا يعرفه المخاطب. جاء في (**كتاب سيبويه**): «اذا لقبت مفرداً بمفرد اضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قيس قفة قد جاء، وهذا زيد بطةَ. فإنما جُعلت (قفة) معرفة لانك أردت المعرفة، التي أردتها إذا قلت (هذا قيسٌ) فلو نونت قفة صار الاسم نكرة لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه»[١].

(١) «سيبويه» (٢/٤٩).

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإذا أضيف الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية، كما إذا أضفته إلى غير اللقب نحو (زيدكم) فصار التعريف بالأضافة، وجعلت الألقاب معارف لأنها قد جرت مجرى الأعلام، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب، كما أنا إذا قلنا (الشمس) كان معرفة بالألف واللام وإذا قلنا (عبد شمس) كان من قبيل الأعلام.

فإن قيل: كيف جازت أضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلاّ أضافة الشيءِ إلى نفسه؟

فالجواب، إنّ العلم إذا أضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير، والمسمى يضاف إلى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح»[١].

وجاء فيه: «فأما إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز، وقيس بطة، فذلك جائز غير ممتنع وإنْ كانا لعين واحدة، وذلك من قبل إنّه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولاً كأنّه غير المسمىٰ بانفراده، اعتقد فيه التنكير، واضيف إلى اللقب للتعريف، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف، ثم سمي به نحو عبدالله، وعبد الدار، وكان اللقب أولى أن يضاف إليه لأنه صار أعرف»[٢].

فالأضافة تفيد أن المضاف والمضاف إليه معاً يعينان الاسم ويوضحانه.

٢- معنى القطع:

يفيد القطع أنّ المسمى قد اشتهر باللقب المذكور، بحيث يعلمه كلّ أحد، فإذا قلت (رأيت علياً زينُ العابدين) علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد.

ولا يراد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلم، لأن العلم إذا كان لا يتعين إلاّ باللقب، فإنّه لا يجوز قطع لقبه لأنّه لا قطع مع الحاجة، وهذا نظير الصفة المقطوعة، فإنّ النعت المقطوع، يفيد أن المنعوت اشتهر بهذه الخصلة، وأنّ المخاطب يعلم من

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٣٣).

(٢) «ابن يعيش» (٣/ ٩)، وانظر «الأصول لابن السراج» (٢/ ٧).

اتصافه بها ما يعلمه المتكلم، ولا يصح القطع في النعوت، إذا كان المنعوت لا يتضح إلاّ بالنعت[١]كما سنوضحه في باب النعت.

وللقطع دلالة أخرى وهي الأشارة إلى معنى اللقب، وهو المدح، أو الذم، فإذا قلت (أقبل خالدٌ سيفَ الله) لم تُرد تعريف العلم أو تخصيصه، بل الإشارة إلى مدحه أيضاً، وقد ذكر هذا الرضي فقال: إنّ قطع اللقب إلى الرفع أو النصب، إنّما هو لكونه متضمناً للمدح أو الذم[٢].

فالقطع إذن يدلّ على أمرين:

الأول اشتهار العلم باللقب اشتهاراً بيناً بحيث لا يخفى على أحد.

الثاني: الألماح إلى معنى اللقب وهو المدح والذم.

ثم إن القطع أما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب، فتقول «مررت بخالدٍ سيفَ الله». بالنصب أو (سيفُ الله) بالرفع، والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب، لأنّ القطع. إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ، وأما القطع إلى النصب قد يكون بتقدير فعل، والاسم أقوى من الفعل واثبت. فإذا كنت مادحاً باللقب كنت بالقطع إلى الرفع أمدح، وإذا كنت ذاماً كنت بالقطع إلى الرفع أذمّ.

فالقطع إلى الرفع يدل على زيادة اشتهار العلم بلقبه والزيادة في مدحه أو ذمه كما سنوضح ذلك في بابه.

٢- معنى الاتباع:

وأما الأتباع فيراد به تمام التوضيح والتعيين. جاء في (شرح الرضي على الكافية) إنّ اللقب أنما يتبع الاسم عطف بيان لكونه أشهر[٣].

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٣٤٦).

(٢) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٣١٢-٣١٣، ٢/ ١٥٦).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٥٦).

وهذا نظير الصفة والموصوف، فإنّ الصفة إذا اتبعت لا تدلّ نصاً على أنّ الصفة، عرف بها الموصوف، وأنّ المخاطب يعلمها كما يعلمها المتكلم، بل قد يؤتى بها لتوضيح الموصوف، ولولا هي لالتبس بشخص أخر فإن قولك (مررت بمحمد الخياط) قد يكون لفصل محمد هذا من شخص أخر اسمه محمد، وهو غير خياط، فلا يتعين محمد إلاّ بنعته وفي مثل هذه الحال لا يجوز القطع، وكذلك اللقب فإنه قد لا يتضح العلم ويتميز من شخص أخر إلاّ بلقبه وفي هذه الحال لا يصح قطعه.

ثم أن معنى المدح والذم في اللقب التابع قد يأتي من معنى اللقب اللغوي لا من قصد المدح والذم وإيضاح ذلك أنك تقول: (مررت بمحمد الفقيه) إذا أردت تمييز محمد هذا من محمد آخر غير فقيه، فيكون (الفقيه) نعتاً لغرض التوضيح، ولا يجوز قطعه لأنه لا يتعين إلا به، ثم أنك ههنا لم ترم إلى مدح محمد، بل أردت تمييزه، ولكنّ النعت فيه مدح محمد بطريقة غير مقصودة، وذلك بدلالة النعت اللغوية وهي الفقه، أما إذا قلت (مررت بمحمد الفقيه) بالقطع فأنك أردت مدحه بصورة مباشرة بهذه الخصلة وجعلته مشهوراً بها، وكذلك اللقب فإنّ القطع يرمي إلى الإشارة إلى المدح، والذم ويدلّ أيضاً على اشتهاره بهذا اللقب.

ولا يفهم من قولنا هذا أن الأتباع يفيد دائماً أنّ الموصوف غير مشتهر بالصفة، أو أنّ الصفة تكون دوماً للتوضيح والتمييز بين الأشخاص، بل يكون الموصوف مشهوراً بالصفة مع الأتباع، وقد يكون غير معروف به، وللنعت التابع أغراض أخرى غير التوضيح والتمييز بين المذكورين، كالمدح، والذم، والتوكيد، وغير ذلك من الأغراض، مما سنوضحه في باب النعت، ولكنّا نقول: أن القطع يفيد ذلك نصاً بخلاف الأتباع فإنه قد يفيده وقد لا يفيده.

يتبين من هذا:

١- أنّ القطع يدلّ على أنّ العلم أشتهر باللقب أكثر من الأتباع.

٢- أن القطع يراد به الأشارة إلى معنى اللقب بصورة مقصودة وأما الأتباع فقد يراد به ذلك وقد يراد به غير ذلك كالتوضيح وغيره فلا يكون المدح هو القصد الأول.

٣- علم الشخص وعلم الجنس

العلم على قسمين: علم شخص وعلم جنس.

فعلم الشخص هو ما وضع لواحد من أفراد الجنس نحو أحمد وإبراهيم وفاطمة وبغداد والنيل.

وعلم الجنس، هو ما وضع للجنس بأسره، كقولهم للأسد أسامة، وأبو الحصين وثعالة للثعلب. فأسامة علم على كل أسد، وأبو الحصين وثعالة علم كل ثعلب. وربما لم يعرف للجنس من حيث الأحكام اللفظية فهو يصح الأبتداء به نحو (أسامة أشجع من الضبع) ويصح مجيء الحال منه نحو (هذا ثعالة مدبراً). ويمنع من الصرف إذا كان له سبب أخر مع العلمية نحو أسامة وثعالة، فهما ممنوعان من الصرف للعلمية وتاء التأنيث وغير ذلك من الأحكام[1].

وأما من حيث المعنى فإن علم الجنس كالنكرة من حيث دلالته على أفراد الجنس عامة، فأسامة يطلق على كل أسد وثعالة يطلق على كل ثعلب.

وفرقوا بين علم الجنس كأسامة، وأسم الجنس كأسد، بأن قالوا أن (أسامة) تعني كلمة (أسد) معرفة لا منكرة فهي بمعنى (الأسد)، لا بمعنى (أسد) فقولهم (أسامة أجرأ من ثعالة) معناه (الأسد أجرأ من الثعلب) وليس معناه (أسد أجرأ من ثعلب). فأسامة أذن كالمعرّف بأل الجنسية، لأنها تطلق على الجنس عموماً، وربما أطلقت على واحد من أفراده فتقول (قتل أسامة) لأسد خاص يعرفه المخاطب.

جاء في «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» لابن مالك: «وقد وضعوا لبعض الأجناس أعلاماً أعطوها في اللفظ ما للأعلام الشخصية...

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٢٦٥)، «ابن يعيش» (١/ ٢٥).

فمن ذلك قولهم للأسد أسامة، فإنهم يعنون به ما يُعنى بالأسد العام، إذا قيل (الأسد مخوف) أو بالأسد الخاص إذا قيل (قتل الأسد) لأسد معلوم.

فأسامة صالح للمعنيين، إلاّ أنّ الأسد لا يدل على أحدهما إلاّ مقرونا بأل أو ما يقوم مقامها، وأسامة يدل عليهما بنفسه»[١].

إن علم الجنس كالمعرف بأل قد يكون للجنس كقولهم (الحصان أسرع من الحمار) وقد يكون للعهد كقولك (بعت الحصان) لحصان معهود معلوم، وكذلك علم الجنس غير إنّ الأصل في علم الجنس أنْ يكون للجنس عموماً، وربما استعمل لواحد من أفراد الجنس، ولذلك قالوا أنّ اسم الجنس كأسد وحمار وثعلب إنّما هو موضوع لأحد أفراد الجنس، وأما علم الجنس... فهو موضوع لحقيقة الجنس، جاء في (**شرح الأشموني**): «قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أنّ أسداً موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه. وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسداً على واحد، أطلقته على أصل وضعه، وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة»[٢].

وقد أوضح الفرق بينهما سيبويه فقال: «ومن ذلك ابن قترة، وهو ضرب من الحيات فكأنهم إذا قالوا (هذا ابن قترة) فقد قالوا هذا الحيةالذي من أمره كذا وكذا، وإذا قالوا (بنات أوبر) فكأنهم قالوا هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا من الكمأة»[٣].

يريد بذلك أن يبين أن علم الجنس إنما يطلق على ما عرف واشتهر بأمر معين أو صفات معينة ويوضح ذلك قوله: «فكأنهم قالوا هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا» أي هذا هو الحيوان المشهور بكذا وكذا. وكذا قولهم (هذا أسامة) فكأنهم قالوا هذا هو الحيوان المشهور المعروف بالجرأة. فهو -أي علم الجنس- يحيلك إلى ما تعرفه عن هذا الحيوان.

---

(١) «شرح عمدة الحافظ» (١٤٠) وانظر «الرضى على الكافية» (٢/ ١٤٩).
(٢) «الأشموني» (١/ ١٣٦-١٣٧) وانظر «للتفريق بينهما الهمع» (١/ ٧٠).
(٣) «سيبويه» (٢٦٤).

استخلاص الأوصاف من الأعلام

قد يشتهر علم من الأعلام بصفة من الصفات فيذكر بقصد استحضار صفته، لا بقصد ذكر المسمى وذلك كاشتهار حاتم بالجود، وفرعون بالتجبر، وقارون بالغنى، وعنترة بالشجاعة، فيقال (هو حاتم هذا العصر) أي هو جواد هذا العصر، ويقال: (هو فرعون الأمة) أي الظالم المتجبر فيها.

والنحاة في نحو هذا على تأويلين:

الأول أن تقدّر كلمة (مثل) فيكون المعنى في قولنا (هو حاتم جوداً) هو مثل حاتم.

الثاني أن تستخلص الصفة التي اشتهر بها صاحب العلم فيقال: هو جواد أو هو ظالم.

جاء في الخصائص في قول الشاعر:

أنـا أبـو المنهـال بعـض الأحيـان ... ليـس علـيّ حَسَبـي بضـؤلان

«يحتمل أمرين:

أحدها أن يكون أراد: أنا مثل أبي المنهال...

والآخر أن يكون قد عُرف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة، فإذا ذكر فكأنهما قد ذكرا فيصير معناه إلى أنه كأنه قال: أنا المغني في بعض الأحيان. أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية...وقد مر بهذا الموضع الطائي الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه فقال:

فـلا تحسبـن هنـداً لهـا الغـدر وحـدهـا ... سجيـةُ نفـسٍ كـلُّ غـانيـةٍ هنـدُ

فقوله (كل غانية هند) متناه في معناه وآخذ لأقصى مداه. ألا ترى أنه كأنه قال: كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك...ومنه قول الآخر:

أن الـذئـاب قـد اخضـرّت بـراثنهـا والنـاس كلهـم بكـر إذا شبعـوا

أي إذا شبعوا تعادوا وتغادروا لأن بكراً هكذا فعلها»[١].

وجاء في (شرح الرضى على الكافية) في تأويل العلم بالنكرة؛ «ولتأويله بالمنكر وجهان:

أما أنْ يقدر مضاف هو (مثل) فلا يتعرف بالأضافة لتوغله في الأبهام...

وأما أنْ يجعل العلم لاستشهاره بتلك الخلة، كأنّه إسم جنس موضوع لأفادة ذلك المعنى... وهذا كما قالوا (لكلِّ فرعون موسى) أي لكلِّ جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور»[٢].

والتقدير الثاني أرجح ألا ترى أنه لا يحسن تقدير (مثل) في كثير من التعبيرات فلا يقال في قولنا «هو حاتم هذا العصر» هو مثل حاتم هذا العصر، ولا في قولنا هو فرعون الأمة هو مثل فرعون الأمة، ولا في «لا عمر مثله» لا مثل عمر مثله.

تنكيره

قد ينكر العلم لأشتراك أكثر من واحد في اسمه، فيكون كسائر النكرات في قبوله أل والأضافة وغير ذلك ويدل على ذلك أمور أبرزها:

١ - **تثنيته وجمعه**: إذا ثني العلم أو جمع أصبح نكرة بعد أن كان معرفة ولهذا تدخل عليه الألف واللام فيقال (أقبل المحمدان) و(أقبل المحمدون) فإن قلت (أقبل محمدان) كان نكرة والمعنى أنه جاء رجلان اسم كل واحد منهما محمد، بخلاف قولك (جاء محمد) فإنه معرفة جاء في كتاب سيبويه: «فإن قلت: هذان زيدان منطلقان،

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٧٠-٢٧٢).

(٢) «الرضى على الكافية» (١/ ٢٨٣).

وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس كل واحد أولى به من الآخر... ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ من الزيدين أي هذا واحد من الزيدين فصار كقولك: هذا رجل من الرجال...

وأما قولهم أعطيكم سنة العُمَرين فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام»[١].

٢- تنوينه إذا كان لا يقبل التنوين كأن يكون مبنياً أو ممنوعاً من الصرف، فإذا قلت (مررت بنفطويهٍ) كان نفطويه نكرة، أي مررت بشخص اسمه نفطويه، بخلاف ما إذا قلت (مررت بنفطويه) بلا تنوين. ونحوه (أقبلت حذام وحذامٌ أخرى) فإنّ حذام المنونة نكرة. بخلاف غير المنونة ومعنى الكلام: أقبلت حذامٌ وامرأة أخرى اسمها حذام، وكذا إذا قلت (أقبل إبراهيمٌ) جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإذا قلت: (لقيت احمداً) فقد أعلمته أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد فيه وتواضع. والتنوين هو الدال على ذلك»[٢].

وليس معنى ذلك أنّ المنصرف لا ينكر، بل قد يكون نكرة ولكن المبني والممنوع من الصرف، يدل التنوين على تنكيرهما بخلاف المنصرف فإن التنوين لا يدل على ذلك وإنما يدل عليه السياق كما إذا قلت: رأيت محمداً من المحمدين، ورأيت زيداً من الزيدين[٣] وما من زيد كزيد بن ثابت[٤].

٣- **الإضافة**: قد يشترك في الاسم أكثر من شخص فيكون نكرة، فلا يتميز إلاّ بالأضافة نحو رأيت خالدكم وهذا خالدنا قال الشاعر:

لشتـــان ما بين اليزيدين في الندى ... يزيد سُليم والأغرّ بن حاتـــم
يزيـــد سليم سالم المال والفتـــى ... فتى الأزد للأموال غير مسالم

(١) «سيبويه» (١/٢٦٨) وانظر «ابن يعيش» (١/٤٦).
(٢) «ابن يعيش» (٩/٢٩)، وانظر «الرضى على الكافية» (٢/١٤٣).
(٣) انظر «سيبويه» (١/٢٦٨).
(٤) انظر «الهمع» (١/٧٣).

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «اعلم أنّ العلم الخاص لا يجوز أضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لأستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر، إلاّ أنه ربّما شورك في اسمه، أو اعتقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة، نحو رجل وفرس فحينئذ يجترأ على أضافته وأدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة: فالأضافة نحو قولك زيدكم وعمركم.

وقد أنشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان»[١]

وذكر رضي الدين الأسترابادي أنَّ العلم قد يضاف مع بقائه على تعريفه، نحو ربيعة الفرس، وزيد الخيل، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين كما ذكرنا في باب النداء، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو (زيد الصدق) يجوز ذلك وأن لم يكن في الدنيا إلاّ زيد واحد ومثله قولهم: مضر الحمراء، وأنمار الشاء، وزيد الخيل، فإن الإضافة فيها ليست للأشتراك المتفق»[٢].

وظاهر أن في الإضافة هذه معنى لا يؤديه الأفراد ففي الإضافة زيادة توضيح ألا ترى فرقاً بين قولنا مضر، ومضر الحمراء، وزيد، وزيد الخيل، فإن الإضافة أكسبت العلم توضيحاً لا يؤديه القطع عن الإضافة كما هو ظاهر.

صحيح أنّ الإضافة قد تكون لغير التعريف، وذلك كما إذا كان العلم لا يشاركه فيه غيره، نحو قولنا عراق الخير وبغداد الرشيد، وليس في الدنيا غير عراق واحد، وبغداد واحدة، فالإضافة ههنا ليست لغرض التعريف، بل لتخصيص المضاف بأمر من الأمور. فالإضافة في الأكثر تكون للتعريف وقد تكون لغير التعريف أيضاً.

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٤٤) وانظر «المقتضب» (٢/ ١٦٤-١٦٥).

(٢) «الرضى على الكافية» (١/ ٣٠٠).

٤- **التعريف بأل**: وهذا لا يكون في المثنى والجمع فقط، بل قد يكون في المفرد أيضاً كقولهم «إذا ذكر جماعة اسم واحد منهم زيد فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر؟ وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد»(١).

وليس معنى ذلك أن كل ما دخل عليه (أل) من الأعلام هو نكرة بل ربما تدخل (أل) على العلم للأصل لا معرفة كما سنذكر ذاك.

٥- وقوعه بعد ما يختص بالنكرات، كلا النافية للجنس، ومن الاستغراقية الزائدة، ورُبّ وذلك نحو قولك (ما من خالد كخالد بن الوليد) و(لا عمر أفضل من عمر بن الخطاب) و(رب زيد أحسن من زيد) و (كم من هيثم مثل هيثمكم عندنا). جاء في **(الهمع)**: «قد ينكر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيداً من الزيدين وما من زيد كزيد ابن ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان (لا قريش بعد اليوم) وقول بعض العرب (لا بصرة لكم) وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله أل ويضاف»(٢).

وجاء في (شرح الرضى على الكافية): «وقد ينكر العلم قليلاً فأما أنْ يستعمل بعد على التنكير(٣) نحو (رب زيد لقيته) وقولك (لكل فرعون موسى) لأنّ (ربّ) و(كل) من خواص النكرات. أو يعرف وذلك بأن يؤول بواحد من الجماعة المسماة به، فيدخل عليه اللام كقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديداً بأعباء الخلافة كاهله

أو الأضافة نحو قوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يمان»(٤)

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٤٥).
(٢) «الهمع» (١/ ٧٣).
(٣) كذا في المطبوع ولعل الأصل (بعد علم التنكير) لأن رب وكلا من أعلام التنكير أي من دلالاته.
(٤) «الرضى على الكافية» (٢/ ١٥٣).

لمح الأصل

قد تدخل (أل) على العلم المنقول للمح الأصل، ومعنى لمح الأصل، الألتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم، وذلك نحو قولك العباس، والحارث، والنعمان، والفضل، فالعباس يشير إلى معنى العبوس، والحارث إلى الحراثة، والنعمان إلى الدم، لأن النعمان هو الدم وهكذا. فقولك (جاء العباس) يشير إلى العلم لا إلى معناه، وأما قولك (جاء العباس) فإنه يشير إلى معنى العبوس كأنك قلت: جاء الذي يعبس كثيرا، وقولك (أقبل حسن) لا تشير فيه إلى معنى العلم، وأما إذا قلت (أقبل الحسن) فإنك تشير إلى معنى العلم وهو الحسن وكذلك ما بعده. جاء في **(شرح ابن عقيل)**: «وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نقلاً» إلى أن فائدة دخول الألف واللأم الدلالة على الألتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة، ونحوه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك (الحرث) نظراً إلى إنه إنما سمي به للتفاؤل وهو إنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى، وهو مما يوصف به في الجملة، كفضل ونحوه. وأن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً لم تدخل عليه الألف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان. فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً. ليس حذفهما وأثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والأثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام وأن لم يلمح لم يؤت بهما»[١].

والباب كله سماعي عند النحاة يقتصر على ما ورد «فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع»[٢].

(١) «ابن عقيل» (١/٨٦-٨٧)، وانظر «التصريح» (١/١٥٢).

(٢) «التصريح» (١/١٥٢)، «الأشموني» (١/١٨٣).

والذي يبدو لي أنّه جائز في كلّ علم منقول إذا أردت لمح أصله، فتقول فيمن اسمه (صفوان) إذا أردت أن اسمه مطابق لمعناه: أقبل الصفوان بمعنى أقبل الصخر، وتقول فيمن اسمه (محمود) وقد حقق معنى اسمه، واردت أن تلمح إلى ذلك (أقبل المحمود) أي الذي يحمده الناس، فإذا أردت لمح أصل المعنى، جاز ذلك في كل علم منقول اللهم إلاّ إذا كان منقولاً عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر[١]، فإنه لا يجوز أن تدخل عليه أل. وكذلك العلم المرتجل فإنه لا يجوز أدخال (أل) عليه لمحاً للأصل لأنه ليس له أصل فيلمح.

العلم بالغلبة

قد يغلب المعرف بأل، أو المعرب بالأضافة على بعض المسمَّين به، فيصير علماً له دون غيره، فإذا أطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره، وذلك كالمدينة فإنها في الأصل معرّف (مدينة) وهي اسم جنس يطلق على كل مدينة من مدن الأرض، ثم اختصت بمدينة الرسول ﷺ دون غيرها من المدن، وكالأعشى «فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ثم غلب على اعشى همدان»[٢] وكقولك «فلان بن الصِعق والصِعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق ولكنه غلب عليه حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو، وقولهم النجم صار علماً للثريا»[٣].

وكالجاحظ فإنه غلب على عمرو بن بحر دون غيره من الجحظة، والطبري فإنه غلب على محمد بن جرير دون غيره من أهل طبرية، والبخاري فإنه غلب على محمد بن اسماعيل دون غيره وهكذا.

ومن المعرف بالأضافة نحو ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، فإنها غلبت على العبادلة دون غيرهم من اخوتهم[٤]، ونحو ابن الناظم، فإنه أصبح علماً على محمد بن محمد بن مالك النحوي دون غيره من أبناء نظمة الشعر.

---

(١) «الأشموني» (١/ ١٨٣).
(٢) «التصريح» (١/ ١٥٣).
(٣) «سيبويه» (١/ ٢٦٧).
(٤) «ابن يعيش» (١/ ٤٠)، «التصريح» (١/ ١٥٣).

كنايات الأعلام

يكنى عن أعلام الأناسيّ بفلان للمذكر، وفلانة للمؤنث، قال تعالى: ﴿لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان:٢٨]، وقولهم أبو فلان وأم فلان كناية عن الكنى نحو أبي محمد وأم سليم، ولا يدخلهما الألف واللام. فإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا الألف واللام فقالوا: الفلان والفلانة.

وهن، وهنة، كنايتان عن اسم الجنس غير العلم، فهن بمعنى رجل، وهنة بمعنى امرأة تقول: يا هن اقبل ويا هنة أقبلي(١).

ففلان كناية عن العلم وهن كناية عن النكرة.

الوصف بابن وابنة

إذا وصف العلم بـ (ابن) مضافاً إلى علم حذف تنوينه سواء كان العلم اسماً، أم كنية، أم لقباً، فتقول (أقبل محمدُ بن سعيد) و(أقبل محمدُ بن أبي حفصة) و(أقبل محمدُ بن نور الدين)بحذف التنوين من محمد(٢)، في كل هذه الجمل وتحذف ألف (ابن) والحالة هذه خطاً(٣). فإن لم يل كلمة (ابن) علم، أو لم تل علماً بقي العلم على تنوينه، ولم تحذف ألف (ابن) في الخط فتقول: (أقبل محمدٌ العالم ابن سعيد) و(أقبل محمدٌ ابن العالم سعيد) و(أقبل محمدٌ ابن اخيك).

فإن لم يوصف العلم بكلمة (ابن) لم يحذف التنوين، تقول إذا أخبرت (محمدٌ ابن سعيد) وتقول: حسبت محمداً ابن سعيد(٤)وقد ذكروا أن سبب حذف التنوين هو أن

(١) «ابن يعيش» (٤٨/١)، «الرضى على الكافية» (١٥٤/٢)، «القاموس المحيط (هنو)»
(٢) (٤٠٤/٤). انظر «سيبويه» (١٤٧/٢)، «الرضى على الكفاية» (٤٤٦/٢)، «ابن يعيش» (٥/٢-٦).
(٣) «الرضى على الكافية» (٤٤٦/٢)، «التصريح» (١٧٠/٢).
(٤) انظر «الرضى على الكافية» (٤٤٦/٢)، «ابن يعيش» (٦/٢)، «التصريح» (١٧٠/٢).

العرب جعلوا الاسمين كالاسم الواحد جاء في (**شرح الرضى على الكافية**) «أن التنوين إنما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره»[(١)] .

ومن هذا يتبين أن قولك (محمدُ بن سعيد) كالكلمة الواحدة ولا يتم الكلام به بخلاف قولك (محمدٌ ابن سعيد) فإنه جملة، وقد تم الكلام به، وكذا قولك (حسبت محمدَ بن سعيد) فإنه ليس بجملة ولا يتم الكلام به حتى تقول مثلاً: (حسبت محمد بن سعيد مسافراً) بخلاف قولك (حسبت محمداً ابن سعيد) فإنه جملة وتم الكلام به.

وحكم (ابنة) كحكم (ابن) دون كلمة (بنت) فتقول (أقبلت هندُ ابنة عتبة) بحذف التنوين و(أقبلت هندٌ بنت عتبة) فيمن صرف هنداً، قال سيبويه لأنه في ابن وابنة يلتقي ساكنان: التنوين والباء دون بنت[(٢)] .

والذي يبدو لي أن ليست هذه هي العلة لأنه يلتقي الساكنان في غير الوصف، نحو (خالدٌ ابن سعيد) قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ولا يحذف التنوين، وإنما هو لجعل الاسمين كالاسم الواحد، كما اسلفنا ويدلك على ذلك حذف الألف من كلمة (ابن) وأما الحذف مع (ابنة) دون (بنت) فلأنّ (ابنة) تشاكل لفظ (ابن) والله علم.

---

(١) «الرضى على الكافية» (٢/٤٤٦)، وانظر «ابن يعيش» (٢/٥).
(٢) انظر «سيبويه» (٢/١٤٧-١٤٨)، «الرضى على الكافية» (٢/٤٤٦، ١/١٥١).

اسم الإشارة

الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة، نحو (هذا الفتى أكبر من هذا) واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد(١) وذلك نحو ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ونحو (أعجبني هذا الرأي) فالجنة غير مشاهدة والرأي غير محسوس ولا مشاهد.

أغراض الإشارة

أبرز أغراض الإشارة هي:

١- تمييز الشيء المقصود أكمل تمييز بالإشارة المحسوسة إليه، نحو (أريد هذا) و(بكم ذاك؟).

٢- تنزيل الأشياء المعقولة، أو غير المشاهدة منزلة الأشياء المحسوسة المشاهدة، نحو ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فالشيطان غير مشاهد ولا محسوس ولكن أشار إليه بقصد استحضار صفاته وعدواته للإنسان. ونحو ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فأشار إلى الصبر والتقوى، وهما غير محسوسين.

٣- بيان حال المشار إليه في القرب والبعد، وذلك نحو قوله تعالى ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فهذا للقرب. وأما البعد فنحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقوله: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣].

---

(١) انظر «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٠، ٣٣).

٤- التعظيم: وقد يكون التعظيم بلفظ القريب والبعيد، فالقريب يراد به استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون، نحو قوله تعالى ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١] وقول الشاعر:

هذا الذي للمتقين أمام

والبعيد يراد به بعد منزلة المشار إليه وارتفاع مكانته نحو قوله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] وقوله ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧] وقوله ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٥- التحقير ويكون بلفظ القريب والبعيد[1] أيضاً. فلفظ القريب يراد به استحضار ضعف المشار إليه وحقارته، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦] وقوله ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] ونحوه ان تقول: (أيقدر هذا الصعلوك على شيء؟) و(هل يصلح هذا الشيء؟).

والبعد يقصد به بعده في الانحدار والانحطاط عن منزلة المشير أو المخاطب، نحو قوله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] وقوله ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

والناس قد تصف الشخص الساقط الحقير بالبعد، فيقولون (قاتل الله الأبعد) و(البعيد قال مثل هذا القول الرديء وفعل هذا الفعل الشنيع).

٦- التعريض بغباوة المخاطب ويعني ذلك أنّ المخاطب لا يتميز الشيء عنده إلاّ بالحس كأنْ تقول: هذا هو الشيء الذي لا أزال أذكره لك، هذا هو أنظره بعينك والمسه بيدك. وجعلوا منه قول الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع[2]

(١) انظر «الإيضاح للقزويني» (١/٣٨-٤١).

(٢) انظر «الإيضاح» للقزويني (١/٣٩).

ألفاظ الإشارة

ذا:

وهو المفرد المذكر تلحقه هنا التنبيه في أوله فيكون للقريب نحو ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣].

وتلحقه كاف الخطاب في اخره فيكون للبعيد نحو ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣].

وأكثر النحاة على أن مراتب الإشارة ثلاث: القرب والوسط والبعد.

فللقربى (ذا) وتلحقها ها التنبيه كثيرا، وللوسطى ذا مع الكاف أي (ذاك)، وللبعدى الكاف مع اللام أي ذلك[١].

وذهب آخرون إلى أن للإشارة مرتبتين فقط، قريبة ومتراخية، فإن أرادوا القرب جاؤا بذا، أو بهذا، وأن لم يريدوا القرب جاؤا بالكاف وحدها أو باللام معها فيقال: ذاك أو ذلك وقالوا أنه لا فرق بين ذاك وذلك وإنما هما لغتان فـ (ذلك) باللام لغة الحجاز و(ذاك) بلا لام لغة تميم[٢]ولم يذكر سيبويه إلاّ مرتبتين: القرب والتراخي فقال: «وذاك بمنزلة هذا إلا أنك إذا قلت: ذاك فأنت تنبهه لشيء متراخ»[٣].

وأنا أميل إلى ما ذهب إليه الجمهور، من أن مراتب الشارة ثلاث وذلك لأمور منها أن زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي، فذا للقرب وذاك للمتوسط، وذلك للبعد. ثم أن (ها) التنبيه قد تقترن بذي الكاف فيقال:

هذاك كقوله:

رأيـت بنـي غبـراء لا ينكـرونـني　　　ولا أهـل هـذاك الطـراف الممـدد

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٣٥)، «الهمع» (١/ ٧٦).
(٢) انظر «ابن الناظم» (٣٢)، «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٤).
(٣) «سيبويه» (١/ ٢٥٦).

ولا تلحق ذا اللام[١] فلا يقال (هذلك) مما يدل على أن (ذلك) للبُعد، لأن التنبيه والبعد يتنافيان، ولا مانع من اقتران التنبيه بالمتوسط.

ويجوز أن ينوب اسم الإشارة الدال على القرب عن الدال على البعد وبالعكس فتنوب هذا عن ذلك وذلك عن هذا[٢]، وذلك لما ذكرناه من قصد التعظيم أو التحقير.

وذكروا موضعاً لا تجوز فيه نيابة هذا عن ذلك ولا ذلك عن هذا، وذلك أنك لو «رأيت رجلين تنكر أحدهما لقلت للذي تعرف: من هذا الذي معك؟ ولا يجوز ههنا، من ذلك لأنك تراه بعينه»[٣].

ذه وتلك:

ويشار إلى المؤنث القريب بذي، وذه، وتي، وتا، وتلحقها ها التنبيه كثيراً، فيقال: هذي وهذه وهاتي وهاتا قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

ويشار إلى البعيد بتلك، قال تعالى ﴿تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٢] وقال ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

وتكون للجمع أيضاً نقول (هذه جذوع منكسرة) و(تلك النوافذ محطمة).

وللمثنى المذكر ذان، والمؤنث تان، وتلحقهما ها التنبيه، فيكونان للقرب نحو هذين وهاتين قال تعالى ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] وقال ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

وللبعد ذانك وتانك قال تعالى ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] ويقال (تانك الشجرتان مثمرتان).

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ٧٦)، «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٢)، «الأشموني» (١/ ١٤٤).
(٢) «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٢)، وانظر «الهمع» (١/ ٧٧).
(٣) «معاني القرآن للفراء» (١/ ١١).

وللجمع (أولاء) ممدودة أو مقصورة. وتلحقها ها التنبيه، فتكون للقرب نحو ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥] وتلحقها الكاف، فتكون للبعد نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وأكثر ما تستعمل للعاقل، وقد تستعمل لغيره قليلاً وذلك نحو قوله[1].

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... والعيش بعد أولئك الأيام

ويراد به عند ذاك القلة، فإذا أريدت الكثرة جيء بهذه أو تلك «قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦] لقلتهن، ولم يقل (تلك) ولو قيلت لكان صواباً»[2].

هنا وثَمّ:

وهما ظرفان يشار بهما إلى المكان، ولا يشار بهما إلى غير المكان، أما أسماء الإشارة الأخرى، أعني ذا وما تفرع منها بها إلى المكان وغيره[3]. جاء في (حاشية الخضري): «واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما من حيث كونهما ظرفين إلاّ بهذه الأدوات [هنا. ثم. هنّا] فهي في محل نصب على الظرفية، أمّا من غير تلك الحثيثة فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع»[4].

يعني إنّ المكان إذا كان ظرفاً فيشار إليه بهنا، أو ثمّ، ولا يشار بغيرهما، فيقال (هنا أقام الجيش) ولا يقال (هذا أقام الجيش) إما إذا لم يكن المكان ظرفاً، فيشار إليه بالأسماء الأخرى نحو (هذا مكان طيب) فهذا مبتدأ وليس ظرفاً فإذا قلت (هنا مكان طيب) كان (هنا) ظرفاً.

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ٦٨)، «حاشية الخضري» (١/ ٦٨).
(٢) «معاني القرآن للفراء» (١/ ٤٣٥).
(٣) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٣٧)، «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٤).
(٤) «حاشية الخضري» (١/ ٦٩).

فهنا للقريب وقد تلحقها ها التنبيه فيقال ههنا، قال تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد نظير ذا، وذاك، وذلك، قال تعالى ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] وذكروا أنه قد يراد بهنا وهناك الإشارة إلى الزمان[١] قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر: ٧٨] أي في يوم القيامة.

ويبدو لي أن الإشارة إلىٰ المكان لا تفارقها، فقوله (وخسر هناك المبطلون) يختلف عن قولنا: وخسر عند ذاك المبطلون، أو يوم ذاك ونحوه، فهناك أشارة إلى مكان القضاء لا إلى الزمان وحده.

وأما ثَمَ بفتح الثاء فإنها يشار بها إلى المكان البعيد[٢] قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] أي هناك وقال: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١] أي هناك في السماء.

ومن الطرافة تقارب (ثُمَّ) العاطفة و(ثَمَّ) اسم الإشارة من حيث اللفظ والمعنى، فالعاطفة لتراخي المعطوف عن المعطوف عليه، وبالفتح لتراخي المشار إليه عن المشير أي بعده عنه.

ها التنبيه

يجاء بـ (ها) التنبيه في أوائل أسماء الإشارة لتنبيه المخاطب على حضور المشار إليه وقربه وللمبالغة في إيضاحه، فيقال (هذا أخي) و(هؤلاء اصدقاؤنا)، جاء في **(شرح الرضى على الكافية)**: «فجيء في أوائلها بحروف ينبه المتكلم المخاطب حين يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم لم يؤت بها إلاّ فيما يمكن مشاهدته وأبصاره من الحاضر والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط، فـ (هذا) أكثر استعمالاً من (هذاك)، لأن تنبيه المخاطب

(١) «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٥).
(٢) «المغني» (١/ ١١٩)، «ابن يعيش» (٣/ ١٣٨).

لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره أولى من تنبيه لابصار المتوسط الذي ربّما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن أبصاره، إذ لا ينبه العاقل أحداً ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام»[١] فلا يقال هذلك ولا هاتك.

وإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فذكروا أن العرب تقدم التنبيه على الضمير فتقول: ها أناذا، وها أنت ذا، وها نحن أولاء، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن (ها) هنا هي التي مع (ذا)، إذا قلت هذا، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنهم جعلوا (أنت) بين (ها) و(ذا)، وأرادوا أن يقولوا (أنا هذا) و(هذا أنا) فقدموا (ها) وصارت أنا بينهما»[٢].

وذكر أبو الخطاب الأخفش الأكبر ويونس أن العرب الموثوق بهم يقولون أنا هذا، وهذا أنا، وها أناذا[٣].

وهذا لا شك فيه، فقد ورد في القرآن الكريم تقديم التنبيه على الضمير وتأخير الأشارة فقال: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وورد دخوله على اسم الإشارة مع تأخيره عن الضمير، فقال: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥] وورد تكراره فمرة أدخله على الضمير، ومرة أدخله على اسم الإشارة فقال:

﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] ومرة جرد الضمير واسم الإشارة معاً من التنبيه فقال: ﴿هُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [طه: ٨٤].

وههنا يحسن بيان سر هذا الاختلاف في التعبير، وأثر ذلك على المعنى، فما الفرق بين قولنا: أنت هذا، وهذا أنت، وها أنت ذا، وها أنت هذا، وأنت ذا؟

فنقول: أن تقديم الضمير أو الإشارة إنما هو بحسب الغرض والقصد وسيأتي بحث ذلك مفصلاً في باب المبتدأ والخبر.

---

(١) «الرضى على الكافية» (٢/ ٣٢)، وانظر «ابن يعيش» (٣/ ١٣٦)، «الهمع» (١/ ٧٦).
(٢) «سيبويه» (١/ ٣٧٩).
(٣) «سيبويه» (١/ ٣٧٩).

وكذلك التنبيه فإنه يؤتى به بحسب الحاجة، وفي المكان الذي يؤدي المعنى المقصود فقولك (هذا أنت) يختلف عن قولك (أنت هذا) وهكذا. وسأوضح ذلك بما يليق به المقام.

هذا أنت:

في هذه الجملة أخبار عن اسم الإشارة بالضمير بخلاف مالو قلت (أنت هذا) فأنّ هذه الثانية أخبار عن الضمير باسم الإشار. ونحوه في الأسماء الظاهرة أنْ تقول: (هذا خالد) و(خالد هذا) فالأولى في تقدير جواب عن سؤال:

من هذا؟ فيقال: هذا خالد.

والثانية في تقدير جواب عن سؤال: من خالد؟

وإيضاح ذلك أنك قد ترى شخصاً منطلقاً فتقول: من هذا؟ فيقال: هذا خالد. وقد تسأل عن خالد إذا كنت تعرف اسمه ولا تعرفه فتقول: من خالد؟ فيقال: خالد هذا.

وقد ترى شخصاً منطلقاً ثم تأتي سائلاً بعد: من هذا الشخص الذي كان منطلقاً، أو من ذاك الشخص الذي كان منطلقاً؟ فتقول: هذا أنا. أو ذلك أنا. أي الشخص الذي رأيته هو أنا.

وقد يقال: من هذا الذي فعل كذا وكذا؟ وأنت ترى أن الذي فعله هو السائل وإنما يقولها متجاهلاً فتقول له: هذا أنت أي هذا الشخص الذي ذكرته هو أنت.

وقد يقال هذا التعبير على نحو آخر وذلك مثلاً أنك رأيت شخصاً منطلقاً أو يفعل شيئاً ولم تعرفه ثم رأيته بعد ذلك الانطلاق أو الفعل ورأيت هيئته فتقول: هذا أنت. على معنى هذا الشخص الذي رأيته قبل قليل هو أنت. جاء في (**الكتاب**): «وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول: (هذا أنت تقول كذا وكذا) لم يرد بقوله (هذا أنت) أن يعرفه نفسه كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره. هذا محال ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت»[1].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٩).

أنت هذا:

وأما (أنت هذا) فهو أخبار عن الضمير باسم الإشارة، ومن ذلك أن تقول:

أنت ذلك الرجل الكريم.

أنت ذلك الشاعر الفحل.

أنت ذلك الشخص الذي نعلم، مخبراً عن الضمير بما تعلم عنه.

وتقول: (أنت هذا تفعل كذا وكذا) منكراً عليه فعله أو مستغرباً منه. والمعنى أن المتوقع منك كان غير ذلك. ونحو ذلك أن تقول: (كنت قد أعنتك حين لم يكن لك معين وأخذت بيدك حين تنكر لك أهلك ثم أنت هذا تحاربني وتسعى في هلاكي) فأنت تعجب من فعله وتنكره لك إذا ينبغي أن يعرف لك فضلك وحسن صنيعك.

وتقول: (كنت تفعل وتفعل فأمكن الله منك وأعطيت العهود والمواثيق على ألا تعود إلى ما كنت عليه ثم أنت هذا تعيث وتفسد) ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٤-٨٥] ينكر عليهم فعلهم بعد إعطاء المواثيق، جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «ثم أنتم هؤلاء، استبعاد لما اسند إليهم من القتل والإجلاء والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم وإقرارهم وشهادتهم.

والمعنى ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرّين تنزيلاً لتغير الصفة منزلة تغير الذات كما تقول: رجعت بغير الوجه الذي خرجت به»[١].

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٢٥).

ها أنت ذا وها أنا ذا:

ويستعمل هذا التعبير للأفصاح عن الشخص ومكانه، كأنه يقال: أين فلان؟ فيقال: ها أنا ذا وها هو ذا. قال عنترة:

أحولي تنفض استك مذرويها لتقتلني فها أنذا عمارا

وقال الشاعر:

ليس الفتى من يقول كان أبي أن الفتى من يقول ها أنذا

أي إنّ الفتى الحق من يفصح عن نفسه ومكانته هو، لا أن يدل على مكانة أبيه. جاء في (**شرح السيرافي على الكتاب**): «إنما يقول القائل (ها أنا ذا) إذا طُلب رجل لم يدر أحاضر هو أم غائب فقال المطلوب: (ها أنا ذا) أي الحاضر عندك أنا. وإنما يقع جواباً لقول القائل: أين من يقوم بالأمر؟ فيقول له الآخر: أنا ذا أو ها أنت ذا. أي أنا في الموضع الذي التمست فيه من التمست، أو أنت في ذلك الموضع. ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الوجه فقال (هذا أنت) و(هذا أنا) يريد أن يعرفه نفسه، كان محالاً لأنه إذا أشار له إلى نفسه، فالأخبار عنه ثابت لا فائدة فيه لأنك إنّما تعلمه أنه ليس غيره، ولو قلت (ما زيد غير زيد) كان لغواً لا فائدة فيه»[1].

وقد يقال «ها أنت ذا تعينه ولا يعنيك» تخبره عن نفسه بحقيقة ربما كانت خافية عليه فتنبه عليها وتحذره أمره كما قال تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وأما موقع التنبيه ابتداءاً أو اخيراً فله دلالته أيضاً، فإن التنبيه يقدم أو يؤخر ويكرر بحسب الحاجة إليه، وقد يحذف إذا لم يكن له داع، فتقول (ها أنت ذا) مقدماً التنبيه وتؤخره قائلاً (أنت هذا) والتنبيه في الخطاب الأول أهم، والقائل به أعنى. تقول (ها هو ذا) إذا أردت أن تنبه السامعين على المشار إليه قال تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾

(١) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/ ٣٧٩).

فقدم التنبيه لأنه تحذير لعباده المؤمنين على ما هم فيه، وأنهم ينبغي لهم أن يحذروا وينتبهوا.

وقال ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ فأخر التنبيه لأنه أراد أن يحضر أنفسهم أمام أعينهم هم ليشهدوا أعمالهم وصفاتهم، أي أنتم هؤلاء المشاهدون الحاضرون بصورتكم الواضحة البينة التي لا تخفى، فهو لم يرد تحذيرهم من أمر كما كان في الآية الأولى. فالتنبيه في الأولى لتنبيه المؤمنين ولفت انتباههم إلى أمر قد يكونون غافلين عنه وأما الثانية فلا حضار صورتهم أمام أعينهم ليشاهدوها.

وقد يتكرر التنبيه إذا استدعى الأمر زيادة التنبيه فيقال: ها أنت هذا تفعل كذا، وكذا إذا أنكرت عليه أنكاراً شديداً ما لا يليق به، أو أردت الزيادة في تنبيهه على أمر من الأمور وعند النحاة، إنّ ها التنبيه في نحو إنما كرر توكيداً (١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥-٦٦].

فأنت ترى أن يقرعهم ويزيد في تنبيههم ولومهم لأنهم جادلوا بالباطل وهم يعلمون، فكرر التنبيه مرة قبل الضمير ومرة قبل اسم الإشارة فقال ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٧-١٠٩] فكرر تنبيههم ولومهم ليتعظوا فلا يقفوا مثل هذا الموقف، وأنت ترى أن الموقف يتطلب الزيادة في تنبههم ووعظهم بخلاف قوله تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ فإن الموقف لا يحتاج إلى زيادة

---

(١) انظر «الهمع» (١/٧٦)، «البحر المحيط» (٢/٤٨٦) قوله تعالى (ها أنتم هؤلاء).

في التنبيه واللوم فإنه خطاب للمؤمنين قال تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧-١١٨] فأنت ترى أنّ الموقف مختلف عما في الآيتين السابقتين، وهو ليس موقف تقريع ولوم كما كان.

وقد لايحتاج الموقف الى التنبيه فلا يذكره وذلك نحو قوله تعالى على لسان موسى (ع) مخاطبا ربه: ﴿ ۞ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٣-٨٤] فلم يأت بالتنبيه لأنهم غير مشاهدين.

فأنت ترى أن التنبيه يؤتى به في المكان المناسب بالقدر الذي يحتاج إليه، فقد يقدم أو يؤخر، أو يكرر، أو لا يذكر البتة، بحسب الحاجة إلى ذلك.

كاف الخطاب

تلحق اسم الإشارة كاف تسمى كاف الخطاب وفيها وجهان(١):

مطابقة الكاف للمخاطب افراداً، وتثنية، وجمعاً، تذكيراً، وتأنيثاً، فتقول: ذلك بفتح الكاف إذا كنت مخاطباً ذكراً وذلك بكسر الكاف لخطاب الأنثى، وذلكما وذلكم وذلكن وهكذا. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩] وقال: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ [مريم: ٢١] وقال: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقال: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٤١] وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

والوجه الثاني إفراد الخطاب وتذكيره على كل حال فتقول: ذلك بفتح الكاف للمفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث، وقد استعملها القرآن الكريم أيضاً فقال تعالى:

---

(١) «التصريح» (١/١٢٨).

﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] وقال مخاطباً نساء النبي ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٠].

ومع أن الوجهين جائزان على سبيل السعة والكثرة، فالمتكلم البليغ لا بدّ أَنْ يرجح أحدهما على الآخر في موطن من مواطن الاستعمال لسبب يقتضيه المقام، فيستعمل الأفراد في موطن، والمطابقة في موطن آخر، بل أننا نرى في القرآن الكريم المطابقة والأفراد في الآية الواحدة أحياناً فقد قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فقد قال (ذلك) ثم قال (ذلكم).

وقد ذكر بعض النحاة إنّ «لأفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين: أحدهما أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم، والثاني أنْ يخاطب الكل ويقدر اسم مفرد من اسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره: ذلك يوعظ يا فريق ويا جمع»[١].

وهناك أكثر من سبب بلاغي يدعو إلى المطابقة، أو إلى الأفراد، ومن هذه المواطن.

١- ما ذكرناه آنفاً من أنه قد يقصد أحد من الجماعة بالخطاب لجلالته والمراد له ولهم ويحتمل أن منه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وقوله: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩١] فالخطاب للرسول ﷺ لأنه رأس الأمة وعليه يتنزل الوحي، والأمة مقصودة بالخطاب أيضاً.

٢- قد يراد بالمفرد مخاطب غير معين، وهذا كثير في اللغة فإنك قد تقول كلاماً ولا تخاطب به معيناً، وإنّما تقصد به كلَّ سامع وذلك نحو قوله:

وإذا المنيــة أنْشبَــتْ أظفــارهـــا ... ألفيــت كــلَّ تميمــة لا تنفــع

---

(١) «الهمع» (١/٧٦-٧٧).

فهنا المخاطب غير معين ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنۡهُ تَحِيدُ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِۚ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡوَعِيدِ﴾ [ق: ١٩-٢٠] جاء في (البحر المحيط) في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ﴾: «خطاب للنبي ﷺ وقيل لكل سامع»(١).

٢- وقيل قد يراد بافراد الكاف البعد فقط دون الخطاب، وذلك أن الأصل في الكاف أن يؤتى بها للخطاب والبعد، وقد تعرى من قصد الخطاب، فيراد بها البعد وحده.

وللكاف في ذلك نظائر نحو (إذا) فهي تكون ظرفية شرطية وقد تعرى من الشرط فتكون ظرفية فقط. ونحو (ما) المصدرية الظرفية وقد تعرى عن الظرفية فتكون مصدرية فقط.

فإذا جئت بالكاف مطابقاً أريد الخطاب قطعاً إضافة إلى البعد جاء في (درة التنزيل) أنّ الكاف «لما قصد بها معنيان: الخطاب والتبعيد جاز أن يعرى من أحدهما وهو الخطاب ويقتصر على معنى التبعيد على حسب قصد القاصد. وإذا جاءت مثناة اللفظ أو مجموعة على حسب حال المخاطبين فهي على المعنيين»(٢).

والذي يبدو لي أن القول بأنها ليست الخطاب واحد معين بل هي لكل سامع أولى من نزع معنى الخطاب عنها، لأنك أبقيت لها معناها الأول ولم تفسد المعنى. وما دام المعنى يحتمل ذلك كان بقاؤها على أصلها أولى والله أعلم.

٤- وقد يؤتى بالكاف مطابقاً إذا كان الأمر يعم الجميع على قدر واحد كما في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف: ٣٧] فالخطاب للفتيين السجينين مع يوسف (ع). وقوله ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: ٣٢] والخطاب موجه من امرأة العزيز للنسوة اللاتي نلن منها، وهو خطاب على قدم المساواة للجميع.

---

(١) «البحر المحيط» (٢/ ٢١٠).

(٢) «درة التنزيل» (٥٠).

٥- وقد جاءت الكاف مطابقة للجمع في القرآن الكريم إذا كان السياق يقتضي الإطالة والتوسع في الكلام وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] بخلاف قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢] فجاء بالخطاب في الآية الأولى على صورة الجمع، لأن الموقف موقف إطالة وتوسع في الكلام بخلاف آية النحل.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١] بخلاف قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فجمع في آية التوبة وأفرد في آية النساء ويوضح السياقان الفرق بينهما، فإن الكلام في سورة التوبة على الجهاد وهو يبدأ بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ... ٣٨... ٣٩... إلى الآية ٤٩﴾ بخلاف آية النساء فالمقام مقام اطالة وتوسع في التوبة فجاء بـ (ذلكم) فيها بخلاف آية النساء.

وهناك سبب آخر لأفراد الخطاب في آية النساء، وهو أنه التفت إلى خطاب المفرد بعد هذه الآية فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [النساء: ٦٠] بخلاف آية التوبة فإن الكلام فيها كله إلى المخاطبين ولم يلتفت إلى المخاطب المفرد.

٦- وقد استعمل القرآن الكريم مطابقة الجمع للزيادة في التوكيد، فإنه إذا كان موقفان وكان احدهما أكّد من الآخر جاء في الموطن المؤكد بمطابقة الجمع دون الآخر وذلك نحو قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [المجادلة: ٣] وقوله ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ

يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فجاء في الآية الأولى بالجمع، وفي آية البقرة بالأفراد مع أنّ الخطاب للجميع في الآيتين وسبب ذلك -والله أعلم- أنّ الوعظ في آية المجادلة أشد وآكد، وهو في حكم الظهار وسبب نزول هذه الآيات حادثة الظهار التي وقعت لخولة بنت ثعلبة قال تعالى: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمۡ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ مِن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۖ فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗاۚ ذَٰلِكَ لِتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ١-٤].

وآية البقرة في الطلاق قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ ذَٰلِكُمۡ أَزۡكَىٰ لَكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

وإذا قرأت السياقين رأيت أنّ التشديد كبير في سياق الظهار من مثل قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ﴾ والطلب من قائله تحرير رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، بخلاف الطلاق ولذا أكّد الواعظ فيه وشدد على منعه، فقال في الظهار ﴿ذَٰلِكُمۡ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ﴾ وقال في الطلاق ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمۡ أَزۡكَىٰ لَكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وقوله ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ﴾ [المجادلة: ١٢] فجمع في آية البقرة وأفرد في سورة المجادلة وذلك لأنّ مقام التزكية في سورة البقرة آكد وأشد ويوضح ذلك السياقان.

فإن الكلام في البقرة على ضمان حقوق المرأة وكبح جماح الرجل في العدوان عليها وهضم حقوقها، وهي أمور قلبية ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞۗ وَٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٨] وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٩٩] وقوله: ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا

لِتَعْتَدُوا۟ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

وغير ذلك من الأمور القلبية التي مبعثها شدة الغضب، وحدته والرغبة في الانتقام، فأكّد تزكية القلوب وطهارتها فقال ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ في حين قال في سورة المجادلة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المجادلة: ١٢].

والفرق واضح بين المقامين، فإن الآيات الأولى في أمر انساني عام، وحكم خالد باق في تطهير القلوب وزكاتها مما يشتعل فيها من نار الغضب، والحقد، والرغبة في الانتقام في حين إنّ المقام في آية المجادلة يتعلق بدفع صدقة عند مناجاة الرسول ﷺ وقد نسخ هذا الحكم وشيكاً. فالفرق كبير بين المقامين والحكمين.

فأنت ترى إنَه لما كان (الوعظ) في آيات المجادلة أشدّ، وآكد، أكّده وجاء به بصورة الجمع بخلاف الوعظ في آية البقرة. ولمّا كانت الزكاة وتطهير القلوب في آية البقرة أشد وأكد جاء به بصورة الجمع بخلاف آية المجادلة، وهذا أمر دقيق جليل.

٧- وقد استعمل القرآن الكريم الخطاب بالجمع وبالأفراد للتمييز بين مجموعتين، فقد تكون مجموعة أكبر من مجموعة فيستعمل لخطاب الجمع الكثير بصورة الجمع، وللقليل بصورة الأفراد، وذلك نحو ما مر في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وقوله ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢] فإن الآية الأولى لخطاب المؤمنن عامة وتكليفهم إلى قيام الساعة، وأما الآية الآخرى فلخطاب الصحابة وحدهم، ولا يشمل غيرهم من المسلمين، ثم أنه حكم ما لبث أن نسخ، فجاء لما هو عام شامل بصيغة الجمع، ولما هو خاص بصيغة الأفراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠] وقوله: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٧٢].

فإنّ الجماعة الثانية أكبر من الأولى، لأنه لم يجعل من الكفرة كلهم قردة وخنازير ولكن الكفرة جميعهم يدخلون النار فلما كان الفريق الثاني أكبر وأعم جمع الخطاب والله أعلم.

وعلى كل فالأمور التي يفرق السياق بينها لا تكاد تنحصر وإنما هذه أمثلة ضربتها للتدرج إلى ما فوقها.

دخول كاف التشبيه على اسم الإشارة

هكذا:

هذا التعبير مركب من (ها) التنبيه، والكاف الذي يفيد التشبيه، و(ذا) اسم الإشارة ومعناه: مثل هذا. وهو عند النحاة بمعنى (كهذا) إعراباً، ومعنى، غير أن كاف الجر قدّمت في (كهذا) وقدم التنبيه في (هكذا).

وحقيقة الأمر أنهما لا يتطابقان في الاستعمال، ولا في المعنى مع أن مفردات تركيبهما واحدة.

فمن الفرق بينهما أنه لا يذكر المشار إليه بعد (هكذا) بخلاف (كهذا) فتقول: هذا الطير كهذا الطير، وهذا الأمر كهذا الأمر، ولا تقول: هذا الطير هكذا الطير ولا هذا الأمر هكذا الأمر.

ثم أن المعنى يختلف أيضاً فإن قولك (أن الطير كهذا الطير) يفيد تشبيه طير بطير، وأما قولك (أن هذا الطير هكذا) فإن معناه إنّ هذا الطير على هذه الصورة، أو هو على هذه الحال، أو هذه الهيئة.

وتقول: هكذا يفعل الابطال، وهكذا يفعل الرجال، وهو تعبير يفيد التشبيه ومعناه هذه صورة فعل الرجال، ولا يجوز ذكر المشار إليه فلا يقال: هكذا الفعل يفعل الأبطال ولا هكذا الفعل، يفعل الرجال بخلاف مالو قلت: كهذا يفعل الرجال، فإنه يصح ذكر المشار إليه بعد كهذا.

وتقول: ما بال فلان يفعل كذا وكذا؟ فيقال: هو هكذا أي هذا شأنه وهذا أمره ولا تقول: هو كهذا.

ثم أنت تدرك الفرق بينهما في المعنى أيضاً فقولك: (هو كهذا) معناه أنه شبيه بهذا ولا يفيد (هو هكذا) هنا هذا المعنى.

ان (هكذا) كالمصطلح يلزم صورة واحدة في التعبير فلا يصح تغير اسم الإشارة عن الأفراد والتذكير فلا يقال: هكذي ولا هكذين ولا هكأولاء تقول مثلاً: كانت أمها تقرأ وتؤلف وهكاذ هي ولا تقول: وهكذي هي.

وتقول: وهكذا نحن وهكذا هما ولا تقول: وهكأولاء نحن بخلاف (كهذا) فإن اسم الإشارة يتغير بحسب المشار إليه فيقال: كهذه وكهذين وكهؤلاء.

فهكذا وكهذا لا يتطابقان وإن كانا أحياناً يتقاربان.

كذلك:

هذا التركيب يفيد التشبيه ومعناه (مثل ذلك) تقول (هذا الرجل كذلك الرجل) و(هذه المرأة كتلك المرأة). ثم أن المشار إليه قد يذكر كما مثلنا وقد يحذف وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٤] أي مثل ذلك الفعل يفعلون.

وقد تكون بمعنى (أيضاً) وذلك نحو قولك: (أنت ضربت خالداً وسرقت ماله كذلك) فلا أرى ههنا معنى للتشبيه، إذ لا يصح إن يراد، وسرقت ماله كذلك الضرب وإنما هو بمعنى أيضاً.

ومن هذا فيما يبدو لي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ [الدخان: ٥١-٥٤] فلا أرى في هذا معنى للتشبيه وإنما المعنى كما يبدو، وزوجناهم بحور عين أيضاً، وإنْ كان المفسرون يرون إنّ المعنى على التشبيه، وإن المعنى يحتمل أن يكون: الأمر كذلك وزوجناهم بحور عين[١].

(١) انظر «الكشاف» (٣/ ١١١).

وقد يحتمل المعنى في بعض التعبيرات، التشبيه وغيره، وذلك نحو قولك (هو ضربة وكذلك توعّده) فإنه يحتمل أن يراد: وتوعّده مثل ذلك أي وتوعّده ضرباً كذلك الضرب، فيكون المعنى على التشبيه، وقد يراد: ضربه وتوعّده أيضاً أي لم يكتف بضربه، بل توعّده مع ذلك.

أن (كذلك) التي يراد بها التشبيه تطابق المشار إليه فتقول: هي كتلك وهما كهذين وهم كأولئك.

أما التي بمعنى أيضاً فهي تجمد على صورة واحدة وهي. أن يبقى اسم الإشارة بصورة الأفراد والتذكير فلا يقال: كتلك، ولا كأولئك، يقال: «جاءت هند وجاءت اختها كذلك» ولا يصح أن يقال كتلك. وتقول: جاءت النساء وأطفالهن كذلك ولا يقال كأولئك. وليس بعدها مشار إليه فيذكر بخلاف التي تفيد التشبيه.

والظاهر أن معناها القديم يفيد التشبيه لأن طبيعة تركيب العبارة تدل على ذلك ثم انتقل إلى معنى (أيضاً) والتراكيب قد تنتقل معانيها كما ذكرنا في بحث الجملة. والذي سهل انتقال معناها إنّ كثيراً مما يفيد التشبيه تتضمن معنى (أيضاً)، وذلك كقولك «فعل محمد كذلك الفعل» أي أن أحداً فعل فعلاً معيناً، وأن محمداً فعل أيضاً فعلاً شبيهاً بفعله. وقولك «أكرمت محمداً وخالداً كذلك» والمعنى أنك أكرمت محمداً، وأكرمت خالداً، أيضاً مثل أكرام محمد، ثم انتقل معنى التركيب في قسم من العبارات إلى معنى «أيضاً» وأنفك عن معنى التشبيه الذي كان يلازمه والله أعلم.

المعرف بأل

أغراض التعريف بأل:

للتعريف بأل أغراض أهمها:

١- تعيين واحد من افراد الجنس كقولك (أقبل الرجل) و(أشتريت الكتاب) ولا تقول ذلك إلاّ إذا كان المخاطب يعرف الرجل، أمّا أنْ يكون رآه أو جرى حديث عنه، أو نحو ذلك، ولا تقول ذلك ابتداء فلا تقول لمخاطبك (أقبل الرجل) وهو لا يعرفه، ولم يجر له سابق ذكر. وكذلك قولك (اشتريت الكتاب) فإنّه لا يجوز أن تقول ذلك لمخاطبك إذا كان لا يعرف شيئاً عن الكتاب، ولم يجر له ذكر جاء في (الكتاب) إنّ المعرف بأل «إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت (مررت برجل) فإنك إنّما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام، فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهده بما تذكره من أمره»(١).

٢- بيان الجنس كقولك (الفهد أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد بالفهد واحداً بعينه من أفراد الجنس ولا الذئب وإنّما قصدت أنْ تقول: هذا الجنس أسرع من هذا الجنس. وليس معناه أنّ كلَّ فرد من أفراد الفهد أسرع من كلِّ فرد من أفراد الذئب، بل ربّما وجد من أفراد الذئب ما تفوق سرعته سرعة بعض أفراد الفهد.

٣- إستغراق كلّ أفراد الجنس وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فلا يشذ واحد من أفراد الجنس من هذا الضعف البشري.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٢٠).

٤- الإشارة إلى واحد مما عرفت حقيقته في الذهن من دون قصد إلى التعيين وهو نحو قولك (اذهب إلى السوق واشترلنا كذا وكذا) لمن لم يدخل المدينة إلاّ هذه المرة ولم ير سوقها من قبل. فأنتَ هنا لا تقصد سوقاً بعينه.

وكقوله تعالى ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] فإنه لا يقصد ذئباً بعينه بل واحداً من أفراد الجنس مما استقر في الذهن معرفته.

٥- الدلالة على الكمال كقولك (هذا الرجل) و(هذا البطل) أي الكامل في هذا الوصف ومن ذلك قولنا (هذا الفتى كل الفتى) و(هذا الفتى حق الفتى) جاء في (الكتاب): «إذا قلت: (هذا الرجل) فقد يكون أن تعني كماله ويكون أن تقول: (هذا الرجل) وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل»[(١)].

وأنت تحسّ الفرق بين قولنا (هذا الرجل) و(هذا رجل) و(هذا البطل) و(هذا بطل) ففي التعريف من الدلالة على الكمال ما ليس في التنكير جاء في **(دلائل الإعجاز)**: «ويبين ذلك أن تقول: (لك ف ي هذا غنى) فتنكر إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به. فإن قلت: (لك فيه الغنى) كان الظاهر أنك جعلت كل غناه به»[(٢)] أي كما له وأل ههنا تفيد الاستغراق.

٦- القصر حقيقة أو تجوزاً بقصد المبالغة فمن الأول قولك (المؤمنون هم الأعلون في الآخرة) وقوله تعالى ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣].

ومن الثاني قولك (الشاعر البحتري) وقولك (حاتم هو الجواد) فقد قصرت الشعر على البحتري والجود على حاتم فكأن ما عدا البحتري ليس بشاعر وما عدا حاتماً ليس بجواد.

---

(١) «سيبويه» (١/٢٦٣).

(٢) «دلائل الإعجاز» (٢٢٤).

٧- إيضاح ما لم يكن واضحاً للمخاطب وتبيينه له وذلك نحو قولك لمن سمع بالدلدل مثلاً ولم يعرفه «هذا هو الدلدل» تحضره أمام عينيه أو تصفه له. وكقولك (هذا هو الماس) لمن سمع به ولم يره بإحضاره أمام عينيه أو بوصفه له كأنه يراه.

وقد يدق التفريق بين النكرة والمعرف بأل في بعض التعبيرات، فيحتاج إلى فضل نظر وزيادة تأمل وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۗ﴾ [البقرة: ٦١] وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّۚ﴾ [آل عمران: ١١٢] فعرّف الحق في الأولى ونكّره في الثانية.

وكقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍۗ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وقوله: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب﴾ [الصف: ٦]. وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ﴾ [هود: ١٨]. وغير ذلك من المواضع.

والأصل الذي يرجع إليه للتفريق بين النكرة والمعرفة، إنّ المعرفة لما هو محدد معلوم بخلاف النكرة وإليك إيضاح ذلك فيما مر ذكره من الآيات:

إنّ كلمة الحق المعرفة في آية البقرة، تدلّ على إنّهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير الحق الذي يدعو إلى القتل، والحق الذي يدعو إلى القتل معروف معلوم وأمّا النكرة فمعناها أنهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق أصلاً، لاحقّ يدعو إلى قتل ولا غيره، أي ليس هناك وجه من وجوه الحق يدعو إلى إيذاء الأنبياء، فضلاً عن قتلهم، فكلمة (حق) ههنا نكرة عامة، وكلمة (الحق) معرّفة معلومة.

والقصد من التنكير الزيادة في ذمهم وتبشيع فعلهم أكثر مما في التعريف وذلك لأن التعريف معناه أنهم قتلوا الأنبياء بغير سبب يدعو إلى القتل، وأما التنكير فمعناه أنهم قتلوا الأنبياء بغير سبب أصلاً لا سبب، يدعو إلى القتل ولا غيره، فمقام التشنيع والذم ههنا أكبر من ثم وكلاهما شنيع وذميم.

فجاء بالتنكير في مقام الزيادة في ذمهم وإليك سياق كل من الآيتين: قال تعالى: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٦١] فعرف الحق فيها.

وقال: ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٢] فنكر الحق.

ومن الواضح أنّ موطن الذم والتشنيع عليهم والعيب على فعلهم في آية آل عمران أكبر منه في آية البقرة، يدل على ذلك أمور منها:

إنّه في سورة البقرة جمع (الذلة والمسكنة) وأما في آية آل عمران فقد أكد، وكرر، وعمم فقال ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ ﴾ فجعلها عامة، ثم قال ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ﴾ فأعاد الفعل، وحرف الجر للزيادة في التوكيد، فإن قولك (أنهاك عن الكبر وأنهاك عن الرياء) آكد من قولك (أنهاك عن الكبر والرياء).

ثم إنّه ذكر الجمع في آية البقرة بصورة القلة فقال ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ وذكره في آية آل عمران بصورة الكثرة فقال: ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ ﴾ أي يقتلون العدد الكثير من الأنبياء بغير حق.

فالتشنيع عليهم والعيب على فعلهم وذمهم في سورة آل عمران أشد، ومن هنا يتبين أن التعريف في آية البقرة اليق والتنكير في آية آل عمران اليق.

وكذلك كلمتا (معروف) و(المعروف) اللتان وردتا في آيتي سورة البقرة ٢٣٤، ٢٤٠ قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] فعرف (المعروف).

وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فنكره.

وذكر أن المقصود بـ (المعروف) ههنا الزواج خاصة، وأما غير المعروف فيراد به ما لم يستنكر فعله من خروج، أو تزين، ونحوه. جاء في (**درة التنزيل**): «للسائل أن يسأل فيقول: ما الفائدة التي أوجبت اختصاص المكان الأول بالتعريف والباء فقال (بالمعروف) والمكان الثاني بالتنكير ولفظة (من)؟

والجواب عن ذلك أن يقال: إن الأول تعلق بقوله «والذين يتوفون . . . بالمعروف» أي لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهن بأمر الله، وهو ما أباحه لهن من التزوج بعد انقضاء العدة، فـ (المعروف) ههنا أمر الله المشهور، وهو فعله وشرعه الذي شرعه، وبعث عليه عباده.

والثاني المراد به فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من جملة الأفعال التي لهن أن يفعلن من تزوج أو قعود، فالمعروف ههنا فعل من أفعالهن، يعرف في الدين جوازه وهو بعض ما لهن أن يفعلنه، ولهذا المعنى خص بلفظة (من) ونكر، فجاء المعروف في الأول معرف باللفظ لما أشرت إليه، وهو الوجه الذي دلّ الله عليه وأبانه فعرف، إذ كان معرفة مقصوداً نحوه وكذلك خص بالباء وهي للالصاق والثاني كان وجهاً من الوجوه التي لهن أن يأتينه فأخرج مخرج النكرة لذلك»[١].

ومثله الكذب وكذب فقد استعمل القرآن الكريم (الكذب) بالتعريف لما هو خاص بأمر معين و(كذباً) لما هو عام.

قال تعالى: ﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ

(١) «درة التنزيل» (٥٢-٥٣).

بعد ذلك فأولئك هم الظالمون﴾ [آل عمران: ٩٣-٩٤] فجاء بالكذب ههنا معرفاً لأنه مخصص بهذه المسألة أي مسألة الطعام.

ومثله قوله تعالى: ﴿قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغني له ما في السماوات وما في الأرض إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون قل إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون﴾ [يونس: ٦٨-٦٩].

فعرف الكذب لأنه مخصص بمسألة معينة وهي زعمهم اتخاذ الله ولداً سبحانه.

وقوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾ [المائدة: ١٠٣] فاستعمل (الكذب) معرفاً لأنه مخصص بمسألة الأنعام.

في حين قال: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولتنذر أم القرى ومن حولها والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به وهم على صلاتهم يحافظون ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحي إلي ولم يوح إليه شيء ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله﴾ [الأنعام: ٩٢-٩٣] فالكذب ههنا عام ولم يخصص بمسألة معينة.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يا بني آدم إما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦].

وقوله تعالى: ﴿قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بآياته إنه لا يفلح المجرمون﴾ [يونس: ١٦-١٧].

وقوله: ﴿أم يقولون افترى على الله كذباً فإن يشإ الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل﴾ [الشورى: ٢٤].

وقوله: ﴿إن هو إلا رجل افترى على الله كذباً وما نحن له بمؤمنين﴾ [المؤمنون: ٣٨].

فأنت ترى أنه استعمل المعرف لأمر مخصص في حين استعمل المنكر لما هو عام.

أقسام أل

يقسم النحاة (أل) المعرفة على قسمين: عهدية وجنسية.

أل العهدية:

وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه، نحو (بعت البستان واشتريت الدار) فأنت تقصد بالبستان، بستاناً معيناً يعرفه المخاطب وكذلك الدار.

ومعنى العهد المعرفة ومنه قولهم: عهدي بموضع كذا(١) تقول: عهدي بك إنّك تركت كذا وكذا أي معرفتي بك. وتقول: عهدتك تفعل كذا، أي عرفتك وهي على ثلاثة أنواع:

١- **العهد الذكري**: وهو أن يتقدم لمصحوبها ذكر في اللفظ نحو (زارنا رجل فأكرمت الرجل) والمعنى إنّك أكرمت الرجل الذي تقدم ذكره في العبارة ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَـٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل:١٥-١٦] أي الرسول الذي تقدم ذكره بخلاف ما لو قلت: (زارني رجل فأكرمت رجلاً) فإن ذلك يفيد أنك أكرمت رجلاً غير الأول ففائدتها التنبيه على إنّ الثاني هو الأول إذ لو جيء به منكراً لتوهم إنّه غيره(٢).

٢- **العهد الذهني**: وهو أن يتقدم لمصحوبها علم المخاطب به، وذلك كأن تقول لصاحبك (اشتريت الحصان) فلا بد أن يكون للمخاطب علم المقصود أما أن يكون رآه أو سبق ذكره له. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠] فالغار معلوم وقوله تعالى: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح:١٨] فالشجرة معلومة للمسلمين وإنْ لم يكن جرى لها ذكر في اللفظ.

---

(١) «القاموس المحيط» (عهد) (١/ ٣٢٠).

(٢) انظر «التصريح» (١/ ١٤٩).

٣- **العهد الحضوري**: وهو أن يكون مصحوبها حاضراً مشاهداً أو محسوساً كأن تقول: (فاز هذا الغلام) وكقولك (اليوم نسافر) وتقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣][١].

وقيل أنه يعرض في العهدية الغلبة، ولمح الأصل «فالتي للغلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك، والتي للّمح لم تدخل أولاً على الأسم للتعريف، لأن الاسم علم في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه، وإنّما أنت تريد شخصاً معلوماً فلم يكن بدّ من إدخال أل العهدية عليه لذلك»[٢].

أل الجنسية:

وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس كما في العهدية، فإن أل العهدية يراد بمصحوبها واحد بعينه من أفراد الجنس كما ذكرنا، بخلاف (أل) هذه فإذا قلت مثلاً (الغزال أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد به غزالاً واحداً معيناً وكذا إذا قلت (الذئب مفترس) فأنت لا تريد واحداً بعينه من أفراد الجنس بل كأنك تقول: هذا الجنس من الحيوان مفترس، فأل هذه تعرف الجنس بأسره وليست تعرف واحداً بعينه من أفراد الجنس.

وقسموا أل الجنسية على قسمين:

١ - أن تكون للاستغراق وهي على قسمين:

الأولى وهي التي تفيد استغراق جميع أفراد الجنس، وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقة وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي كلُّ إنسان بلا استثناء.

(١) انظر «المغني» (١/٤٩-٥٠)، «التصريح» (١/١٤٩)، «الرضى على الكافية» (٢/١٤٧).
(٢) «الهمع» (١/٧٩).

وقولنا (خلق الله الإنسان من الطين) أي كل إنسان، وقولنا (الماس أثمن من الحصاة) فإنّ كل ماسة أثمنَ من كل حصاة. فأل ههنا استغرقت جميع أفراد الجنس.

والأخرى وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزاً، مبالغة في المدح والذم، فالمدح كقولك (هو الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة، ومعناه أنه اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من هذه الصفة ونحوه (هو الشجاع) أي اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من صفة الشجاعة وتسمى أل الكمالية.

ومن الذم قولك (هو اللئيم) أي اجتمع فيه من هذه الصفة ما تفرق في غيره.

٢- أن تكون لتعريف الحقيقة وهي التي لا تخلفها كل، وذلك نحو قولنا (خلق الله آدم من الطين) فليس المقصود إنّ الطين كله استغرق في خلق آدم، بل معناه إنه خلقه من هذا الجنس وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقة الماء وليس المقصود استغراق الماء كله في خلق الأحياء[١]. ونحو قولنا (الحصان أسرع من الثور) فهذا ليس على سبيل الاستغراق بل ربما وجد ثور أسرع من حصان ولكن هذه حقيقة عامة.

وقد فرقوا بين المعرف بأل هذه واسم الجنس النكرة، فذهب قسم إلى أن تعريف الجنس تعريف لفظي، وهو في معنى النكرة فقولك (خلق الله الإنسان من الطين) هو بمعنى خلق الله الإنسان من طين وقولك «هو ما يعطيني إلا التمرة أو التمرتين» هو بمعنى قولك «ما يعطيني إلا تمرة أو تمرتين»[٢].

وذهب قسم إلى إنّ الفرق بينهما هو فرق ما بين المقيد والمطلق، وذلك لأن المعرف بها يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد[٣].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٥٠)، «الهمع» (١/ ٧٩)، «التصريح» (١/ ١٤٩).
(٢) انظر «الرضى على الكافية» (٢/ ١٤٤).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٥٠-٥١)، «التصريح» (١/ ١٤٩).

والحق إنّ المعرف بأل الجنسية يختلف عن اسم الجنس النكرة، كما ذهب إليه القسم الثاني، وذلك أن المعرف بأل يقصد به استحضار الجنس وهيئته المعلومة في الذهن، فإذا قلت: (الأسد أجرأ من الثعلب) فكأنك قلت: الحيوان الذي أمره كذا أو المشهور بكذا أجرأ من الحيوان الذي من أمره كذا أو المعروف بكذا.

ونحوه قولك (خلق الإنسان من الطين) فالطين ههنا جنس، وهو معرف بأل أي من هذا المادة المعروفة التي من أمرها كذا، فإذا قلت (من طين) كان المعنى أنه خلق من مادة هذا اسمها ولست تشير إلى استحضار صفاتها وإنما يكون عرضاً غير مقصود.

فتعريف الجنس القصد منه استحضار ما عرف عن الجنس في الذهن والتنكير ليس القصد منه ذلك جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ «وهو تعريف الجنس ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو»[١].

فأحالك إلى ما يعرفه الذهن عن حقيقة الحمد واستحضاره في الذهن فتعريف الجنس شبيه بعلم الجنس[٢] الذي سبق أن ذكرناه في باب العلم فقولك (الأسد المفترس) يراد به ما يراد بقولك (أسامة مفترس) فالفرق بين المعرف بأل الجنسية واسم الجنس النكرة كالفرق بين أسامة وأسد وقد مرّ ذلك بما فيه الكفاية.

وقد يشار بأل هذه إلى واحد غير معين من الجنس المعروف المعلوم، كما مر في نحو قولنا (أدخل السوق) فإن هذا الجنس معلوم للمخاطب، غير أنه لا يراد واحد بعينه من هذا الجنس فأل هذه جنسية[٣]. في حقيقتها، لأنه لا يراد بمدخولها شيء بعينه بل يراد به واحد من الجنس المعهود، فالجنس معهود معلوم وما دخلت عليه أل واحد غير معين من هذا الجنس ونحوه قوله:

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٠).

(٢) انظر «حاشية الخضري» (١/ ٨٤)، «الأشموني» (١/ ١٧٩).

(٣) انظر «حاشية الخضري» (١/ ٨٤).

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمّت قلتُ لا يعنيني

فالشاعر لا يريد لئيماً بعينه بل يريد واحداً غير معين من هذا الجنس المعلوم، فتعريف اللئيم ههنا يراد به الإشارة إلى استحضار خصائص هذا الجنس في الذهن بخلاف قولك (ولقد أمر على اللئيم) فلا يراد ههنا الإشارة إلى خصائص الجنس واستحضارها في الذهن جاء في (**شرح الأشموني**): «وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك (ادخل السوق) حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ومنه (وأخاف أن يأكله الذئب) والأداة فيه لتعريف العهد الذهني، ومدخولها أمر على اللئيم يسبني»(١).

فذكر أن الأداة فيه لتعريف العهد الذهني، وهذا مذهب البيانيين، فقد ذهبوا إلى أنها للعهد الذهني «العهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وأن كان هو مبهما»(٢).

فهي إذن ليست للعهد الذهني الذي سبق أنْ أوضحناه، وإنّما تفيد أنّ الجنس بأسره معهود.

على أن بعضهم يذهب إلى أنّ (أل) في جميع أحوالها لتعريف العهد ويقسم المعهود إلى قسمين: معهود شخص ومعهود جنس. أما المعهود الشخصي فهو ما ذكرناه في باب أل العهدية وذلك أنها تدل على واحد بعينه من أفراد الجنس وأما معهود الجنس فهو ما أدرجناه في «أل» الجنسية وحجتهم في ذلك، أن الأجناس أمور معهودة في الأذهان معلومة للمخاطبين متميز بعضها عن بعض(٣).

ويبدو لي أن الخلاف لفظي بين الفريقين.

---

(١) «الأشموني» (١/١٧٩-١٨٠).
(٢) «حاشية الخضري» (١/ ٨٤).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٥٠).

الإسم الموصول

الموصول في الأصل اسم مفعول، من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه[١] وسميت الأسماء الموصولة بذلك، لأنها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها، وذلك إنّ الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها، إلاّ إذا وصلت بالصلة فإذا قلت (جاء الذي) أو (رأيت التي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، وذلك كأن تقول (جاء الذي ألقى الخطبة) أو (رأيت التي فازت في مسابقة الشعر). ومن ذلك يتبين إن الأسماء الموصولة معناها: الأسماء الموصولة بصلة.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «معنى الموصول أنْ لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسماً فإذا تم بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه»[٢] وجاء فيه أيضاً: «فالموصول وحده اسم ناقص أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ»[٣].

أغراض التعريف بالأسم الموصول:

للتعريف بالأسم الموصول أغراض أهمها:

١- عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة[٤] كقولك (الذي كان معنا أمس رجل عالم) فالمخاطب لا يعرف من أحوال هذا الشخص إلاّ أنه كان معه أمس.

٢- الإبهام، وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين، فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الأخرون فتقول له (أن الذي كان معنا أمس سافر) أو (الذي كلمك في شأن فلان حضر).

---

(١) «التصريح» (١/ ١٣٠).
(٢) «ابن يعيش» (٣/ ١٥٠).
(٣) «ابن يعيش» (٣/ ١٥٠).
(٤) «الإيضاح» (١/ ٣٦).

٣- استهجان التصريح باسمه فيؤتى بالذي ونحوه موصولاً بما صدر منه من فعل أو قول[١]، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ﴾ [الأحزاب: ٦٩] أي (آدر) فلم يذكر ذلك، وكقولك (لقد فعل فلان ما فعل) فلم تذكر الفعلة استهجاناً لها.

٤- التعظيم وذلك بإن تذكره بصلته المعظمة كقوله تعالى: ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴾ [طه: ٤] وقوله ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٣].

٥- التحقير كقولك (هذا الذي شتم أباه) و(هذا الذي أهنته) ومثله قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [البقرة: ١١٣].

٦- التعريض بذكر الصلة كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ﴾ [التوبة: ٤٩] وقوله ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ ﴾ [الشعراء: ١٩] ونحو أن يقال لشخص: أنت كذاب، أنت خائن، فيرد عليه بقوله: أنا لست كذاباً، ولا خائناً، ولكن الكذاب الخائن هو الذي كنا نظن فيه خيراً، فأودعنا عنده مالاً وذهباً فأنكره علينا، معرضاً به.

٧- التفخيم كقوله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه: ٧٨][٢] وقوله ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ١٠].

٨- الاختصار نحو قوله تعالى ﴿ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٦٩] إذ لو عدد أسماء القائلين بذلك لطال[٣]، ونحوه ﴿ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ ﴾ [الأنفال: ٧٠] وكقوله ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ [البقرة: ٢٧] فإنه جاء به كذلك للأختصار.

---

(١) «معترك الأقران» (٣/ ٥٨٩).

(٢) «الإيضاح» (١/ ٣٦).

(٣) «الإتقان» (١/ ١٩٠)، «معترك الأقران» (٣/ ٥٩٠).

٩- إرادة العموم نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠][١] وقوله ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] وقوله ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾ [النساء: ١٥].

١٠- أرادة واحد من الجنس غير معين وذلك كأن تقول: (أنت كالذي بنى بنياناً حتى إذا أتمه وأكمله هدمه) فأنت لا تريد واحداً بعينه من أفراد الجنس، بل أنت تفترض واحداً هذا شأنه. ونحوه قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا﴾ [النحل: ٩٢] وقوله ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] جاء في (دلائل الأعجاز) في (الذي): «يجيء كثيراً على أنك تقدر شيئاً في وهمك ثم تعبر عنه بالذي ومثال ذلك قوله:

أخوك الذي أن تدعه لملمة ... يجبك وأن تغضب إلى السيف يغضب

وقول الآخر:

أخوك الذي إنْ ربتهُ قال إنّما ... أربت وإنْ عاتبته لان جانبه

فهذا ونحوه على أنك قدرت إنساناً هذه صفته، وهذا شأنه، وأحلت السامع على من يتعين في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة:

فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه. حتى كأنك قلت:

أخوك زيد الذي عرفت أنك أن تدعه لملمة يجبك. ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيل جرى على ما يوصف بالاستحالة كقولك للرجل وقد تمنى: هذا هو الذي لا يكون، وهذا مالا يدخل في الوجود»[٢].

(١) «الاتقان» (١/ ١٩٠)، «معترك الأقران» (٣/ ٥٨٩).

(٢) «دلائل الأعجاز» (١٤٣).

صلة الموصول

توصل الأسماء الموصولة عدا (أل) بجملة خبرية، وهذه الجملة قد يكون معهوداً معناها أي معلومة للمخاطب، وذلك نحو (قدم الذي أكرم خالداً) ولا تقول ذلك إلاّ إذا كان المخاطب يعلم أنّ هناك شخصاً أكرم خالداً، ونحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب:٣٧] فالصلة معهودة للمخاطب معلومة عنده، والمخاطب هو الرسول ﷺ. جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب، لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الأخبار عنه بعد ذلك. . . فلذلك لا تقول (جاءني الذي قام) إلاّ لمن عرف قيامه وجهل مجيئه لأن جاء خبر وقام صلة، وكذلك لا تقول (أقبل الذي أبوه منطلق) إلاّ لمن عرف أنطلاقه وجهل أقباله»(١). فيكون الأسم الموصول ههنا كأل العهدية التي تعرف المفردات.

وقد يراد به الجنس فلا تكون صلته معهودة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ﴾ [النساء:١٥] فليس المقصود بذلك نساء معلومات بل المقصود الجنس. وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة:٢٧٥] وقوله ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ [النساء:١٧]. فيكون هنا الأسم الموصول كأل الجنسية، إلاّ أنّ (أل) تدخل على المفردات وهذا يدخل على الجمل.

وقد يراد تعظيم الموصول فتبهم صلته فلا تكون معهودة ولا تفيد الجنس وذلك نحو قوله تعالى ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه:٧٨] وقوله: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم:١٠] وقوله:

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١٥٤/٣)، وانظر «الرضى على الكافية» (٣٩/٢-٤٠)، «التصريح» (١٤٠/١-١٤١).

فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه[١].

وكذلك إذا أريد التحقير[٢] نحو: لقد فعل ما فعل.

فيتبين من هذا إنّ الأسم الموصول شبيه بأل المعرفة، فقد يكون للعهد وقد يكون للجنس غير أن (أل) تدخل على المفردات، والأسم الموصول يدخل على الجمل ولا يمكن التعريف بالجملة، إلاّ عن طريق الأسم الموصول.

الأسماء الموصولة

يقسم النحاة الأسماء الموصولة على قسمين: مختص ومشترك[٣].

فالمختص ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوز إلى غيره وهو «الذي، والتي» وما تفرع عنهما، فالذي للمفرد المذكر، والتي للمفردة المؤنثة وهكذا ويسمى (النص) أيضاً.

والمشترك هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد كمن وما واي.

فـ (من) مثلاً تستعمل للمفرد، والمثنى، والجمع المذكر، والمؤنث، فتقول: حضر من فاز، ومن فازا، ومن فازوا، ومن فازت، ومن فازتا، ومن فزن، فلفظ (من) اشترك في عدة معان.

ونعرض الآن لهذين القسمين:

الذي:

للمفرد المذكر، ويقول النحاة إنّ (الذي) وأخواته مما فيه أل، إنما وضع توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل[٤] وذلك أنه لا يمكن أن تصف معرفة بالجملة، وإنما تصف بالجملة النكرة فتقول: (رأيت رجلاً يضرب أخاه) فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٨٥)، «التصريح» (١/ ١٤٠).

(٢) «حاشية الصبان» (١/ ٣).

(٣) انظر «التصريح» (١/ ١٣١-١٣٣).

(٤) «الخصائص» (١/ ٣٢١)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٦٠).

جئت بـ (الذي) فقلت: (رأيت الرجل الذي يضرب أخاه) فتوصلت بالذي إلى وصف الرجل بكونه يضرب أخاه، وذلك أن نعت المعرفة يكون بأل إذا كان اسماً فتقول (أقبل الرجل الكريم) فوصفت الرجل بالكريم، وقد ادخلت (أل) عليه.

ولما كان لا يمكن ادخال (ال) على الجمل جيء بالذي لتقوم مقام ال. فكما إنّ (ال) تدخل على المفرد وتؤثر فيه التعريف تدخل (الذي) على الجملة فهي أداة يتوصل بها إلى التعريف بالجملة على إنّ العامة لا يزالون عندنا يعرفون الجملة بأل، فيدخلونها عليها فيقولون (رأيت الرجل الهرب) و(اليعطي أحسن من اليأخذ) بمعنى رأيت الرجل الذي هرب، و(الذي يعطي أحسن من الذي يأخذ) وال ههنا موصولة، واصل التعبير عربي قديم.

وكما إنّ (ال) تكون عهدية وجنسية، تكون «الذي» كذلك، فهي للعهد في قولك «سافر الذي كان معنا أمس» وهي للجنس، في قولهم «الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم» جاء في «دلائل الإعجاز»: «والقول المبين في ذلك أنْ يقال: إنّه إنّما احتلت (يعني الذي) حتى إذا كان قد عرف رجل بقصته وأمر جرى له، فتخصص بتلك القصة، وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذكر (الذي).

تفسير هذا أنك لا تصل (الذي) إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له، نحو أنْ ترى عنده رجلاً ينشد شعراً فتقول له من غد: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟

هذا حكم الجملة بعد (الذي) إذا أنت وصفت به شيئاً، فكان معنى قولهم: إنّه أجتلب ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، إنه إنما جيء به ليفصل بين أنْ يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع، وبين أن لا يكون الأمر كذلك...

وعلى الجملة فكل عاقل يعلم بون ما بين الخبر مع الذي، وبينها مع غير الذي، فليس من أحد به طِرْقٌ إلاّ وهو لا يشك أن ليس المعنى في قولك (هذا الذي قدم رسولاً

من الحضرة) كالمعنى إذا قلت (هذا الذي يسكن في محله كذا) كقولك (هذا يسكن محله كذا) وليس ذاك إلا إنك في قولك (هذا قدم رسولاً من الحضرة) مبتدىء خبراً بأمر لم يبلغ السامع، ولم يبلغه ولم يعلمه أصلاً. وفي قولك (هذا الذي قدم رسولاً) معلم في امر قد بلغه أن هذا صاحبه. فلم يخل إذن من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع (الذي) من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها. فاعرفه»[١].

ومن الواضح أن هذا الكلام يخص العهدية. وقد ذكرنا أنها تكون غير عهدية أيضاً.

اللذان:

للمثنى المذكر قال تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦].

الذين:

لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] في حين أن مفرده وهو (الذي) يكون للعاقل وغيره[٢] تقول:

(رأيت الرجل الذي زاركم) و(قرأت الكتاب الذي اشتريته منك).

وقد تستعمل (الذين) لما ينزل منزلة العقلاء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فنزل الأصنام لمّا عبدوها، منزلة من يعقل[٣].

الألى:

تستعمل للجمع مطلقاً عاقلاً كان أو غيره[٤] مذكراً أو مؤنثاً غير أن استعماله لجماعة الأناث قليل. تقول: (رأيت الألى هربوا) و(رأيت الألى هربن) قال الشاعر:

وتبلى الألى يستلئمون على الألى ... تراهن يوم الروع كالحدأ القبل

(١) «دلائل الأعجاز» (١٥٤-١٥٦).
(٢) «الأشموني» (١/ ١٥٠)، «التصريح» (١/ ١٣٢).
(٣) «الهمع» (١/ ٨٣).
(٤) انظر «ابن عقيل» (١/ ٧٢)، «حاشية الخضري» (١/ ٧٢).

فـ (الألى يستلئمون) هم الفرسان وهو عقلاء، و(الألى تراهن) هن الخيل، فاستعملها مرة للعقلاء، واستعملها مرة أخرى لغير العقلاء، وقال المجنون:

محا حبها حب الألى كنّ قبلها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل

فاستعمل (الألى) لجماعة الأناث.

فالذين لجماعة الذكور العقلاء خاصة و(الألى) عامة للذكور والإناث، العقلاء وغيرهم.

التي:

للمفردة المؤنثة عاقلاً أو غيره تقول (أقبلت البنت التي ربحت الجائزة) وتقول (بعت البقرة التي اشتريتها) قال تعالى: ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وتستعمل أيضاً لجماعة غير العقلاء نحو (بعت الكتب التي اشتريتها).

قال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ [النساء: ٥].

ويبدو أنها تستعمل للكثرة في غير العاقل أما (اللاتي) فإنّها تستعمل للقلة معه نظير ما مر في هي، وهن، وهذه وهؤلاء، تقول «اشتريت الحقائب التي عرضتها في المعرض» و«اشتريت الحقائب اللاتي عرضتهن في المعرض» فالحقائب التي عرضتها أكثر عدداً من الحقائب اللاتي عرضتهن.

ويجوز استعمال احدهما مكان الآخر لغرض بلاغي.

اللتان:

للمثنى المؤنث نحو (أقبلت البنتان اللتان القتا شعراً في الحفل).

اللاتي:

وهي جمع التي وتكون للعاقل وغيره بخلاف (الذين) فإنه مختص بالعقلاء خاصة، أو ما نزل منزلتهم كما ذكرنا، وذلك لشبهه بجمع المذكر السالم الذي هو مختص بالعقلاء،

أو ما نزل منزلتهم. وأما (اللاتي) فإنه شبيه بلفظ جمع المؤنث السالم الذي يكون للعاقل وغيره فتقول: طالبات وشجرات.

قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] وتقول «اشتريت الكتب اللاتي كانت عند محمد».

اللائي:

استعملت لجمع (التي) أيضاً فتقول: عادت اللائي ذهبن، واستعمال اللائي قليل بالنسبة إلى استعمال اللاتي، وقد وردت اللائي للذكور قليلاً قال ابن مالك (واللاء كالذين نزراً واقعاً) قال الشاعر[١]:

فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

فالفرق بين اللاتي واللائي ان اللاتي مختصة بالأناث واللائي قد ترد للذكور قليلاً.

أل:

ذهب الجمهور إلى أنّ (ال) الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصول، ويعنون بالصفة الصريحة اسم الفاعل، واسم المفعول وقيل الصفة المشبهة أيضاً، وذلك نحو قولك (القادم خالد) أي الذي قدم خالد، وأجمعوا على أن الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة[٢].

واستدلوا على اسميتها بأمور أهمها:

١- عود الضمير عليها في نحو (قد أفلح المقتى ربه) وهو أقوى ما يستندون إليه.

٢- اعمال اسم الفاعل واسم المفعول معها إذ لو كانت حرفاً لمنعت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول، وذلك لأن الحرفية مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهه بالفعل كما يبعده التصغير والوصف فلا يعمل.

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ٧٣).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٤٩)، «ابن عقيل» (١/ ٧٧).

٣- دخولها على الفعل في نحو قوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته[١].

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف[٢].

وهذا هو الراجح فيما نرى وذلك لما يأتي:

١- إنّ الإعراب يتخطاها[٣] ولو كانت اسماً ما تخطاها الإعراب، فتقول (مررت بالضارب) و(جاء الضاربُ) فالأعراب يكون على (ضارب) لا على (أل).

٢- قولهم أنه لو كانت حرف تعريف لمنعت أعمال اسم الفاعل والمفعول، لأنها من خصائص الأسماء، كما يمنع التصغير والوصف أعمالهما باطل، وذلك لأن النداء لا يمنع من أعمال اسم الفاعل والمفعول، مع أنه من خصائص الأسماء فتقول يا طالعاً جبلا.

٣- استدلالهم بعود الضمير على أل في نحو (قد أفلح المتقي ربه) استدلال باطل، وذلك إنه إذا كان الضمير يعود على (ال) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا (ما متقٍ ربه مضيَّع) مما ليس فيه أل؟ فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه وكذا في الجملة السابقة.

ثم لماذا إذا قلنا (ما المتقي ربه مضيَّع) كان الضمير عائداً على أل، وإذا حذفناها وقلنا (ما متق ربه مضيع) عاد على غير أل؟ ونحوه قولنا (ما المطيع خالقه خاسر) و(ما مطيعٌ خالقه خاسر) فالضمير في الجملة الأولى يعود على ما يعود عليه في الجملة الثانية وليس فيها أل. ثم لماذا كان الضمير في قولنا (قد افلح المتقي ربه) يعود على (أل) ولا يعود عليها في نحو قولنا (قدم القرشي نسبه) وقولنا (مررت بالأفضل أبوه) مما لا يعدونه اسماً موصولاً؟

---

(١) انظر «المغني» (١/٤٩)، «الأشموني» (١/١٥٦).

(٢) انظر «المغني» (١/٤٩)، «الأشموني» (١/١٥٦).

(٣) انظر «الأشموني» (١/١٥٧).

فهذا كما هو ظاهر استدلال باطل، وأن الضمير لا يعود على أل، وإنّما يعود على الموصوف المحذوف أو على الأسم المذكور.

فأل حرف تعريف وليست اسماً موصولاً.

نعم إنّ (ال) الداخلة على الفعل، أو الجمل الإسمية، نحو (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) هي اسم موصول بمعنى الذي وليست حرفاً، ولا داعي لجعل الداخلة على الاسم نفسها، بل هما أداتان مختلفتان، ألا ترى إنّ كاف التشبيه تكون مرة حرفاً وتكون مرة اسماً وكذلك عن وعلى وهكذا الأمر ههنا.

من:

وتختص بأولي العلم سواء كانت موصولة، أم استفهامية، أم شرطية، أم غير ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩] وقوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] ولا يقع على غير العاقل إلاّ في مواضع:

أحدها أنْ ينزل غير العاقل منزلة العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥] عبر عن الأصنام بـ (من) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها. ونحوه قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] ومن ذلك قول عباس بن الأحنف:

أسرب القطا هل مَنْ يعير جناحه لعلّي إلىٰ مَنْ قَدْ هويت أطير

الثاني أن يجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فإن (من لا يخلق) عام في العاقل وغيره، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١] فاجتمع غير العاقل مع العاقل في التسبيح وعبر عن الجميع بـ (من).

الثالث: أن يقترن غير العاقل مع العاقل في عموم فصل بمن، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥][١].

وهي تقع على المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، فمن استعمالها للمفرد قوله تعالى ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢] ولجماعة الذكور قوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] وقوله ﴿فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وللمفردة المؤنثة، قولك (نظرت إلى مَنْ أحببتها فوجدتها جديرة بالحب) ولجماعة الأناث قولك (جيء بمن أسرن كلهن).

ما:

وتقع على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل، فمن الأول قولك (آكل ما تأكل) و(أعجبني ما قدمته لي) قال تعالى ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ [طه: ٦٩] فما في يمينه هي العصا، وما صنعُوه هو أفاعيهم المتخيلة وهذا لغير العاقل.

ومن الثاني قوله تعالى ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾ [النساء: ٣] قالوا أي الطيب منهن، وقال ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥-٧] أي والباني[٢] وكذا ما بعده. وقال:

﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] أي معبودي.

فالفرق بين ما، ومن، إنّ (من) مختصة بالعقلاء، ولا تنفرد لغير العقلاء، إلاّ على سبيل تنزيله منزلة العاقل.

وأما (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل، ولصفات العقلاء.

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٩١)، «التصريح» (١/ ١٣٣-١٣٤)، «الرضى على الكافية» (٢/ ٦١).

(٢) انظر «ابن يعيش» (١/ ١٤٥)، «الرضى على الكافية» (٢/ ١٦١)، «المقتضب» (٢/ ٥٢).

ومن هذا يظهر إنّ (ما) أوسع استعمالاً مِنْ (مَنْ) وأكثر إبهاماً منها قال سيبويه: «ومن: وهي للمسألة عن الأناسيّ ويكون بها الجزاء للأناسي وتكون يمنزلة الذي للأناسي. و(ما) مثلها إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء»(١).

قالوا وبناء (ما) يوافق استعمالها المتسع فإن مدة الألف المتسعة في آخرها، تشاكل الأتساع في معناها، وأمّا (من) فهي مقيدة بالسكون، ولذا كان استعمالها مقيداً بأولي العلم. جاء في (بدائع الفوائد) أن (ما) «لا تخلو من الأبهام أبداً ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من المد والاتساع، في هواء الفم، مشاكلة لأتساع معناها في الأجناس، فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا به من يعقل، وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة فذهب امتداد الصوت فصار قصر اللفظ موازناً لقصر المعنى»(٢).

ومعنى هذا إنّ (من) أصلها (ما) وهو الذي أيدته الدراسات الحديثة، جاء في (**التطور النحوي**) «إنّ (من) و«ما» أصلهما واحد يعني «ما» وألحقت بها النون، وهي من العناصر الأشارية أيضاً وأن لم توجد في العربية بين أسماء الأشارة، فتدل (ما) على الأشخاص إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه»(٣).

و(ما) مثل (من) تقع على المفرد والمثنى والجمع نحو (أعجبني ما صنعته وما صنعتهما وما صنعتهن).

ثم أن (ما) مع أنها اسم موصول يشترك في المفرد، والمثنى، والجمع، المذكر والمؤنث قد تشترك في أكثر من معنى في التعبير الواحد.

فهي قد تحتمل الموصولية الاسمية، والحرفية نحو قوله تعالى: ﴿فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟﴾ [لقمان: ٢٣] فهذا يحتمل إنّ المعنى ننبئهم بعملهم، وبالذي عملوه.

---

(١) «سيبويه» (٢/٣٠٩).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٣١).
(٣) «التطور النحوي» (٥٥-٥٦).

وقد تحتمل الموصولية والاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ [هود: ٧٩] فـ (ما) هنا تحتمل الموصولية الاسمية، أي الذي نريده، والحرفية أي إرادتنا، والاستفهامية.

جاء في (البرهان): «أن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر جاز فيها الخبر والاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ [هود: ٧٩] ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم﴾ [يوسف: ٨٩] ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ [الحشر: ١٨]»(١).

وقد تحتمل الموصولة والنافية، نحو قولك (ما عندي ما تريده) فـ (ما) في الموضعين تحتمل النفي والموصولة، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] فـ (ما) استفهامية وتحتمل أن تكون نافية أيضاً(٢).

وقد تحتمل الموصولة والشرطية وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠] وقولك (ما أعطيتني أعطيتك).

وقد تحتمل النكرة والمعرفة، فالمعرفة هي الموصولة والنكرة أن تكون بمعنى شيء نحو (أعطيته ما سُرّ به) أي شيئاً سُرّ به، أو الذي سرّ به وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] فهذا يحتمل المعرفة والنكرة(٣).

وكذا (مَنْ) قد تحتمل أكثر من معنى، غير أنها أقل إبهاماً من (ما) فقد تحتمل الموصولة والاستفهامية في نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٣٩].

---

(١) «البرهان» (٤/ ٤٠١).
(٢) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ١٣٥).
(٣) «البرهان» (٤/ ٣٩٨).

وتحتمل الشرطية والموصولة، في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وتحتمل الموصولة والنكرة، في نحو قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

ومعنى (من) النكرة (أحد) كقولك (هل منكم من يساعدني؟) أي هل منكم أحد يساعدني؟

جاء في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم): «تحتمل (من) أن تكون نكرة موصوفة واسم موصول في قوله تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]»[1].

جاء في الكتاب: «(هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة) إذا بني على ما قبله وبمنزلة في الاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة بمنزلة رجل وذلك قولك (هذا من اعرف منطلقاً) و(هذا من لا أعرف منطلقاً) أي هذا الذي قد عملت أنّي لا أعرفه منطلقاً، وهذا ما عندي مهيناً. وأعرف ولا أعرف وعندي حشو لهما يتمان به فيصيران اسماً، كما كان (الذي) لا يتم إلا بحشوه.

وقال الخليل: إنْ شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة إنسان وجعلت (ما) بمنزلة شيء نكرتين ويصير (منطلق) صفة لمن و(مهين) صفة لـ (ما). . .

ويقوّي لي أيضاً أن (من) نكرة قول عمرو بن قميئة:

يــا رُبّ مــن يبغــض أذوادنــا رحنــا علــى بغضــائــه واغتــديــن

ورُبّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة»[2].

(١) «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/١٥٣).

(٢) «سيبويه» (١/٢٦٩-٢٧٠).

الحمل على اللفظ والمعنى:

مَنْ وما في اللفظ مفردان .مذكران وقد عرفنا أنهما صالحان للمفرد، والمثنى، والجمع المذكر والمؤنث، فتقول: جاء من فاز، ومن فازت، ومن فازوا، ومن فزن، واشتريت ما باعه خالد، وما باعها، وما باعهن.

ويجوز مراعاة لفظهما أعني الأفراد والتذكير كما يجوز مراعاة المعنى قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فقد أعاد الضمير على لفظ (مَنْ)، وهو الأفراد والتذكير فقال (من يقول) ثم أعاده فيما بعد على معناه، وهو الجمع فقال (وما هم بمؤمنين) فالمقصود بـ (مَنْ) في الآية الجمع، لكن حمل الكلام على لفظة في الأول ثم حمله على معناه فيما بعد. ونحوه قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣١] فقد أعاد الضمير أولاً على لفظ (من)، وهو الأفراد، والتذكير، فقال (ومن يقنت) ثم أعاده على معناه وهو الإفراد، والتأنيث فيما بعد فقال (وتعمل صالحاً نؤتها أجرها). غير أنه يجب مراعاة المعنى، إذا حصل لبس بمراعاة اللفظ فلا تقول (أعط من سألك) إذا كان السائل أنثى بل تقول (أعط من سألتك) لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث. وتقول (لقيت من احبها) إذا كان المحبوب أنثى ولا تقول (من أحبه) إلا إذا كان هناك قرينة فإنه يجوز عند ذاك مراعاة اللفظ.

وكذلك يجب مراعاة المعنى إذا حصل قبح بمراعاة اللفظ، وذلك كأن تقول (من هي كريمةً سعاد) فإنه يقبح أن يقال (من هي كريم سعاد) لأنه يؤدي إلى الأخبار عن المؤنث بالمذكر وهذا لا يجوز لأن الخبر المشتق يطابق المبتدأ.

وفيما عدا ذلك يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، وقيل أن مراعاة اللفظ أحسن وأولى عند العرب. وإذا اجتمعت المراعاتان، فالأولى تقديم مراعاة اللفظ، ثم مراعاة المعنى كما هو شأن أكثر، ما وردفي القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥] فقد بدأ بالحمل على اللفظ

ثم حمل على المعنى»(١).

علماً بأنه ورد في القرآن الكريم مراعاة المعنى ابتداء أيضاً وذلك نحو قوله ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٢] وقوله ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٢](٢).

والخلاصة أنه يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، إلاّ إذا اقتضى الموطن مراعاة المعنى للبس أو قبح. غير أنه لا بد أن يكون في الكلام البليغ مرجح لمراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى وأنْ كان الأصل الجواز. فقد راعى القرآن الكريم اللفظ مرة وراعى المعنى مرة قال تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يُبۡصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٢-٤٣] فقال مرة (يستمعون) ومرة قال: (ينظر). وقال: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ﴾ [الأنعام: ٢٥] فقال ههنا (يستمع إليك) وقال ثم (يستمعون إليك) فما السبب؟

وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [النساء: ١٣-١٤] فقال مرة (خالداً فيها) ومرة قال (خالدين فيها) فما سبب ذلك؟

فلا بدّ في الكلام البليغ من سبب يدعو إلى ترجيح أحد التعبيرين على الآخر، وقد ذكروا في التفريق بين هذه الاستعمالات، وأمثالها أوجهاً، فمما ذكروه في التفريق بين الاستماعين المذكورين آنفاً، إنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً﴾ [الأنعام: ٢٥] بالأفراد إنّ الآية نزلت في بضعة رجال من قريش، وهم أبو سفيان، والنضر بن الحارث، وعتبة وشيبة، وأمية، وأبي بن خلف، بخلاف آية يونس

(١) انظر «الرضى على الكافية» (٢/ ٦٢)، «الهمع» (١/ ٨٧)، «معترك الأقران» (٣/ ٥٨٢).
(٢) انظر «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٢٨٩).

فإن المراد بهم جميع الكفار ممن يستمعون إليه، فوحّد الاستماع في الأنعام لقلة المستمعين، وجمعه في يونس لكثرتهم ففرق بين الجمعين، فجعل الأفراد للقلة والجمع للكثرة ليوافق اللفظ المعنى(١).

ونحوه قوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟﴾ [محمد: ١٦] فجاء به بلفظ المفرد لأنهم بحضرته، بدليل قوله (حتى إذا خرجوا من عندك) أي هم قلة بخلاف آية يونس، فانظر أنه لما كان المستمعون في آية الأنعام وآية محمد قليلين، أفرد اللفظ ولما كانوا كثيرين في آية يونس حمل على المعنى فجمع.

وأمّا أفراد النظر في قوله تعالى: (ومنهم من ينظر إليك) فهو للسبب نفسه، فإنّ المستمعين لما كانوا أكثر من الناظرين، لأنه يراد بالمستمعين جميع الكفار كما ذكرنا جمع المستعمين، وأفرد الناظرين جاء في (**روح المعاني**): «ومنهم من يستمعون إليك: وجمع الضمير الراجع إليه رعاية لجانب المعنى، كما أفرد فيما بعد رعاية لجانب اللفظ ولعل ذلك للايماء إلى كثرة المستمعين بناء على عدم توقف الاستماع على ما يتوقف عليه النظر من الشروط العادية أو العقلية»(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [النساء: ١٣] وقوله ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] فقالوا فيهما إنّ الحكمة في جمع الوصف، أولاً للأشعار بالاجتماع المستلزم لزيادة الانس والسعادة عند أهل الجنة فإن الوحدة لا تطاق، وأفرده لزيادة التعذيب عند أهل النار، فإنه تعذيب بالنار والوحدة جاء في(حاشية يس على التصريح) في هاتين الآيتين: «ولعل الحكمة في جمع الوصف أولاً بذلك، الأعتبار وافراده ثانياً باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الأشعار بالأجتماع المستلزم للتأنس زيادة في النعيم، وما في الأفراد من الأشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود».

---

(١) انظر «معترك الأقران» (٣/ ٣٢٢).

(٢) «روح المعاني» (١١/ ١٢٥).

وقيل: أنه «لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال[١] يدخله والضمير المنصوب في يدخله وإن كان مجموعاً في المعنى، فهو في اللفظ مفرد، من حيث هو مفرد والمفرد من حيث هو مفرد، لا يصح أن يكون في جنات متعددة معاً، فجاء خالدين لرفع هذا الإيهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحاً. أما الآية الثانية فذكر فيها ناراً مفردة فناسبها الأفراد في خالداً»[٢].

وعلى كلّ فلا بد من سب يدعو إلى ذلك.

من وما والذي:

إنّ كلاً من (ما) و(مَنْ) و(الذي) اسم موصول، غير أنها لا تتطابق في المعنى والاستعمال، فقد عرفنا أن (من) غير (ما) وأنهما غير (الذي) وقد تستعمل (الذي) في تعبير لا تستعمل فيه من أوما والعكس صحيح.

١- فقد عرفنا إن (الذي) وضع وصلة لوصف المعارف بالجملة، فهو في الأصل صفة بخلاف من وما بخلاف من وما فإنهما لا يقعان صفة[٣] لأن المراد بهما الذوات. وليس معنى قولنا السابق إن (ما) تقع على صفات من يعقل، أنها تقع نعتاً له، بل المعنى أنها تقع على ذات متصفة بوصف ما من صفات العقلاء، ولذا تقع (الذي) في تعبيرات لا يصح وقوع من وما فيها فلا يصح في قوله تعالى مثلاً ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] أن يقال: اذكروا نعمتي ما أنعمت عليكم ولا في قوله ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾ [الشعراء: ١٩] أن يقال: وفعلت فعلتك ما فعلت.

٢- إن كلاً من (مَنْ) و(ما) اسم موصول مشترك في المفرد، والمثنى، والجمع، المذكر والمؤنث، بخلاف الذي فإنه مختص بالمفرد والمذكر.

---

(١) كذا ولعل الأصل (قال) بحذف الواو.

(٢) «حاشية يس على التصريح» (١/ ١٤٠).

(٣) «حاشية الصبان» (١/ ١٠٧).

٣- إن (الذي) تستعمل لذوات غير العقلاء ولصفات العقلاء كما مر، فإذا أردنا لأمر بلاغي أن ننزل غير العاقل منزلة العاقل فلا بد أن نضرب صفحاً عن استعمال (الذي) إلى (مَنْ) لأنّ (الذي) إذا استعملت في العاقل وغيره، كان استعمالها حقيقياً، وكذا إذا أردنا أنْ ننزل العاقل منزلة غير العاقل استعملنا (ما) لا (الذي).

تقول (مَنْ الذي كنت تكلمه؟) فيقول: (مَنْ كنت أكلمه حصاني). وتقول (مَنْ الذي انجاك؟) فيقول: (مَنْ انجاني فرسي) فقد نزل حصانه منزلة العاقل باستعمال (مَنْ).

وتقول لصاحبك (أتحدث إلى ما ترى) منزلاً العاقل منزلة غير العاقل، لأنه لا يفهم عنك شيئاً.

ولا يتأتي هذا القصد باستعمال الذي.

٤- إنّ كلاً من (ما) و(مَنْ) قد يحتمل أكثر مِنْ معنى فقد تحتمل (مَنْ) الشرط والموصولية والاستفهام. وتحتمل (ما) الشرط والموصولية والاستفهام والنفي في كثير من التعبيرات بخلاف (الذي) التي هي نص في الموصولية.

ومن هذا يتضح أنّ التعبير بـ (مَنْ) أو (ما) قد يكون محتملاً عدة معان في آن واحد بخلاف الذي.

٥- أن (الذي) اخص من (ما) و(مَنْ) لطبيعة اشتراكهما في أكثر من معنى، ومعنى (أخص) أنها أكثر تحديداً ووضوحاً من ذينك، فهي على هذا أعرف منهما، لتحديد معناها ووضوحه: جاء في **(حاشية الصبان)** إنّ الموصول «أعرفه ما كان مختصاً ثم ما كان مشتركاً. ويظهر إن أعرف كل منهما ما كان معهوداً معيناً، ثم ما للاستغراق، ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والاضافة»[١].

وكذا استعملها القرآن الكريم.

---

(١)

قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ﴾ [النساء: ٨١] فقال (غير الذي تقول) ثم قال (والله يكتب ما يبيتون) فجاء في أحد الموضعين بـ (الذي) والآخر بـ (ما) وذلك أن أحد الموضعين أعرف من الآخر فالذي يقوله أعرف مما يبيتون لأن الأول معلوم عند المخاطب متفق عليه بخلاف ما يبيتون فإنه مجهول عنده إذ هو لا يدري ماذا يبيتون فجاء للأخص المعلوم بالذي والآخر بما.

وقال: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. فجاء في الآية الأولى بالذي والثانية بـ (ما) لأن الأولى في حقوق النساء وواجباتهن، وهي معلومة والثانية في المهر وهو غير محدد، ولا معلوم، فجاء للمحدد المعلوم بـ (الذي) ولما هو عام بـ (ما).

وقال: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧] وقال:

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٧].

فقد قال في آية النحل (بأحسن ما كانوا يعملون) وقال في آية العنكبوت (أحسن الذي كانوا يعملون) وكل منهما هو المناسب لموطنه.

وذلك أن قوله (من عمل) عام لأن (مَنْ) شرطية وهي نكرة، فتشمل كل عامل وفسره بقوله (من ذكر أو أنثى) وهو نكرة، ثم نكر العمل فقال (من عمل صالحاً) فجعله عاماً أيضاً ولذا جعل الجزاء عاماً فجاء بـ (ما) وقال (بأحسن ما كانوا يعملون).

وأمّا آية العنكبوت فقد جاءت بـ (الذي) لا بـ (من) وهو اسم موصول معرفة، ثم عرف العمل الصالح فقال (وعملوا الصالحات) ولذا جعل الجزاء مخصصاً، فجاء بالذي

فقال (أحسن الذي كانوا يعملون) فجاء للعام بـ (ما) وللخاص بـ (الذي).

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣-٣٥].

أيّ:

وهي مبهمة ويتعين معناها بالمضاف إليه، فقد تستعمل للعاقل وغيره، فمن استعمالها للعاقل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩]. ومن استعمالها لغير العاقل قولك (كلْ أيّ الطعام يعجبك).

و(أيّ) تكون استفهامية، وشرطية، وصفة، وموصولة، ويتميز كل منها عن الآخر بالاستعمال فإذا قلت مثلاً (علمت أيَّهم هو قائم) بنصب (أيّ) كانت موصولة لا غير، وإذا قلت (علمت أيُّهم هو قائم) بالرفع كانت (أي) استفهاماً، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

وتقول (أيهم سألت أجابك) فإن قلتها بالرفع كانت موصولة وكان مفعول (سألت) محذوفاً والتقدير (أيّهم سألته أجابك) وحذف مفعول الصلة كثير، وفعل الصلة لا ينصب الموصول، وأن قلتها بالنصب كانت شرطاً.

وقد تحتمل (أيّ) أكثر من معنى، فقد تحتمل الموصولة، والشرطية، في نحو قولنا (أيّ الرجال سألته أجابك). وتحتمل الموصولة والاستفهامية في نحو قولنا (علمت أيهم قائم) ونحو قوله تعالى ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه: ٧١].

ثم إنّ أياً ملازمة للإضافة في كل أحوالها التي ذكرناها، فإنْ كانت موصولة أضيفت إلى المعرفة، وإنْ كانت صفة أضيفت إلى النكرة نحو (مررت برجل أيّ رجل) وإنْ كانت شرطية أو أستفهامية صحت أضافتها إلى النكرة والمعرفة، وقد ينوى المضاف إليه نحو (مررت بأيّ هو أفضل).

وهي معربة بخلاف سائر الأسماء الموصولة الأخرى وتبنىٰ في حالة واحدة، وذلك إذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو (احترام أيُهم أكبر) قال الشاعر:

إذا مـــا لقيـــت بنـــي مـــالـــك فسلـــم علـــى أيَّهـــم أفضـــل

وبعض العرب يعربها مطلقاً[١] فبناؤها في هذه الحالة لغة وأعرابها مطلقاً لغة.

ذا:

وتكون اسماً موصولاً بعدما ومَنْ الاستفهاميتين نحو قولك: ماذا فعلت ومَنْ ذا قابلت أمحمدٌ أم سعيد؟ بمعنى ما الذي فعلت؟ ومن الذي قابلت؟[٢] وسيرد لها مزيد من التفصيل في باب الاستفهام إن شاء الله تعالى.

ذو:

وترد اسماً موصولاً في لغة طيّىء يقولون: (هذا ذو قال ذاك) يريدون: هذا الذي قال ذاك[٣].

وبقية العرب لا يستعملونها لهذا المعنى.

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٣٩٧)، «الرضى على الكافية» (٣/ ٦٤)، «ابن عقيل» (١/ ٧٩).
(٢) انظر «سيبويه» (١/ ٤٠٤).
(٣) «ابن يعيش» (٣/ ١٤٧).

حذف الاسم الموصول

يجوز حذف الاسم الموصول إذا علم وذلك إذا عطف على مثله وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي والذي أنزل إليكم لأنّ المنزل إلينا ليس المنزل إليهم[1] وكقوله تعالى: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] وقوله ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] فههنا اسم موصول مقدر لأن الذين في السماوات غير الذين في الأرض.

وقد يتكرر الموصول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل: ٤٩] وقوله: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١].

وليس كل عطف بلا ذكر للاسم الموصول معناه إنّ الموصول محذوف، وإنّما تقدير ذلك يعود إلى المعنى، فليس في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٢-٣] اسم موصول محذوف لأنّ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة هم صنف واحد وليسوا صنفين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] فليس في هذه الآية حذفٌ، لأن المقصود بمن يفسد في الأرض ويسفك الدماء واحد، وهو الانسان.

فالمعنى هو الذي يحدد ما إذا كان ثم حذف أولاً، فإذا امتنعت صحة المعنى بدون تقدير محذوف كان لا بد من تقدير محذوف.

ومن هذا يتبين إنّه يجوز ذكر الاسم الموصول وحذفه، إذا قام دليل على حذفه، وقد ذكر القرآن الكريم الاسم الموصول في مواطن، وحذفه في مواطن أخرى، فقد قال مرة: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [طه: ٦] وقال مرة أخرى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) «الهمع» (١/٨٨-٨٩).

وَٱلْأَرْضِۖ﴾ [البقرة: ١١٦]. وقال مرة: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ﴾ [الحجرات: ١٦] وقال مرة أخرى: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ﴾ [العنكبوت: ٥٢] وقال مرة: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ﴾ [الحشر: ١] وقال مرة أخرى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ﴾ [الحديد: ١] وهذا يقتضينا المساءلة عن سبب ذكر ما ماذكر، وحذف ما حذف، إذ من المعلوم أنه لا بد في الكلام البليغ من سبب للذكر والحذف.

وذكر بعضهم أنه تأمل ما في التنزيل العزيز من قوله تعالى: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ و﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِۚ﴾ وقوله: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ﴾ وقوله: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ فوجد «أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول، والظرف إلا ترى إلى المقصود في سورة يونس(١) من نفي الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض وإلى المقصود في آية الكرسي(٢) من إحاطة الملك؟

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول إلاّ مرة واحدة أشارة إلى قصد الجنس، وللإهتمام بما هو المقصود في تلك الآية، ألا ترى إلى سورة الرحمن(٣)، المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه وشأنه وكونه مسؤولاً ولم يقصد افراد السائلين»(٤).

وهذا صحيح فإنه إذا قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزمر: ٦٨] فهنا قصد التنصيص على كل فرد من أفراد السماوات والأرض على وجه التخصيص فكرر (من) لذلك. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٨٧].

---

(١) يعني قوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

(٢) يعني قوله تعالى ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

(٤) «البرهان» (٤/ ٧٣-٧٤).

غير أن هذا واحد من الأسباب التي تدعو إلى تكرار الاسم الموصول، وليس هو السبب الوحيد، وهناك أسباب أخرى للتكرار منها:

أنه إذا كان الموطن دالاً على التفصيل والإحاطة كرر الأسم الموصول بخلاف ما إذا كان الكلام مجملاً غير مفصل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٦-٧].

فكرر (ما) قائلاً (يعلم ما في السموات وما في الأرض) وذلك لأن الموطن موطن إحاطة وتفصيل بخلاف قوله تعالى ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٢] فلم يكرر (ما) وأنت تحس الفرق واضحاً بين الموطنين والسياقين، فإن في آية المجادلة من ذكر لسعة علم الله وشموله وإحاطته بالجزئيات والتفصيلات ما ليس في آية العنكبوت، فقد ذكر في آية المجادلة أنه لا يندّ عنه شيء ولا يغيب عنه مجلس قل أو كثر، ثم ينبيء الله أهله بكل ما قالوا وما تناجوا به أحصاه الله ونسوه، وهو بكل شيء عليم، فأنت ترى في آية المجادلة من التفصيل ما ليس في آية العنكبوت فلما فصّل في آية المجادلة أعاد ذكر (ما)، ولما أجمل في العنكبوت أجمل في ذكر الموصول، فلم يعد ذكره.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦] فكرر (ما) لأن الموطن موطن شمول، وإحاطة، وتفصيل، فقد ذكر إنّ له (ما في السماوات) و(ما في الأرض) و(ما بينهما) و(ما تحت الثرى) بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [النحل: ٥٢] فأنت ترى الفرق واضحاً بين السياقين في التفصيل، والإحاطة فكرر في موطن التفصيل، وأجمل في موطن الإجمال.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ: ١-٢] فالتفصيل في هاتين الآيتين واضح ولذا كرر الأسم الموصول في كل موطن بخلاف قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۩﴾ [الرعد: ١٥] فلم يكرر الموصول في حين قال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ [الحج: ١٨] فكرر (من) ههنا بخلاف الآية الأولى، ومقام التفصيل واضح في آية الحج فقد ذكر الشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، والشجر، والدواب، وكثيراً من الناس، بخلاف آية الرعد، ففي مقام التفصيل كرر وفصّل وفي مقام الإجمال أجمل وأوجز.

وقد يكون أعادة ذكر الموصول لأمر آخر، وهو ذكر أمر يتعلق بصلته فمن الملاحظ مثلاً في القرآن الكريم إنّه إذا كرر الاسم الموصول فقال: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾ فإنه يريد أن يخص أهل الأرض بذكر أمر من الأمور وإذا لم يكرر (ما) فإنه لا يريد أن يذكرهم بأمر خاص بهم. وهذا في آيات التسبيح خاصة نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الحديد: ١] و﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الحشر: ١] فحيث كرر (ما) في آيات التسبيح فإنه ذكر أهل الأرض بعدها وحيث أجمل لم يذكرهم.

وإليك أمثلة على ذلك:

قال تعالى في سورة الحديد: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ١-٤].

وقال في سورة الحشر: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْۖ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ١-٢] فأنت ترى أنه في آيات الحديد لم يعقب التسبيح بالكلام على أهل الأرض بخلاف آية الحشر فقد قال بعدها ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ... ﴾ ويستمر في ذكر أحوالهم.

ويدلك على ذلك أنه في آخر سورة الحشر لم يكرر (ما) حين لم يذكر شيئاً عن أهل الأرض بعد الآية فقد قال: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٤] فكرر في أول السورة وأجمل في آخرها لما ذكرناه والله أعلم ونحوه ما جاء في سورة الصف قال تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْۖ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَاۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ١-٤] ويمضي في الكلام على أهل الأرض. فكرر (ما) لأنه خص أهل الأرض بعدها بالذكر.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الجمعة: ١-٣] ويمضي في الكلام على أهل الارض ونحوه قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [التغابن: ١-٢] ويمضي في الكلام على أهل الأرض.

فكل موطن كرر فيه (ما) أعقبه بالكلام على أهل الأرض، في حين قال في سورة النور: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤١-٤٤].

فلم يكرر (من) إذ لم يعقب التسبيح بالكلام على أهل الأرض.

وهذه نماذج لأسباب الذكر والحذف، وليست حصراً لأن مواطن الكلام لا تنحصر وإنما هي أمثلة يترقى بها إلى ما بعدها. فالمتكلم البليغ إذا فصل في موطن وأجمل في موطن فلا بد لذلك من سبب يقتضيه المقام.

حذف الصلة

يجوز قليلاً حذف الصلة إذا علمت أو إذا أريد بها الإبهام فمن الأول قوله:

نحن الألى فأجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أي نحن الذين عرفوا بالشجاعة وعدم مبالاتهم بأعدائهم(١).

وقوله:

فإنْ أدع اللواتي من أناس أضاعوهن لا أدع الذي(٢)

---

(١) «التصريح» (١/ ١٤٢)، «الهمع» (١/ ٨٩).

(٢) «الرضى على الكافية» (٢/ ٦٧-٦٨)، «وفي خزانة الأدب: لا أدع الذينا» (٢/ ٥٦٠).

أي أن أدع هجو هؤلاء النساء الضعاف اللاتي أضاعهن الرجال، لا أدع هجو الرجال الذين أضاعوهن وذمهم على فعلهم[١].

ومن الثاني قولهم (بعد اللتيا والتي) أي بعد الداهية التي وصلت إلى حد من العظم لا يمكن شرحه وتقاصرت العبارة عن كنهه[٢] واللتيا هي الداهية العظيمة.

فيجوز حذف الصلة إذا أردت إبهامها على السامع، ليذهب الذهن بها كل مذهب أو لأنك تدعي أن الصلة لعظمتها وفخامتها لا تدخل في حيز البيان ولا يحيط بها اللفظ.

---

(١) «خزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي» (٢/ ٥٦٠).

(٢) «ابن يعيش» (٣/ ١٥٢)، «الرضى على الكافية» (٢/ ٦٨)، «التصريح» (١/ ١٤٢-١٤٣).

المبتدأ والخبر

يحد النحاة المبتدأ بأنه «الأسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به. . .

فالأسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال نحو (بحسبك درهم) و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ومخبراً عنه أو وصفا مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ ونائبه نحو أمضروبٌ العبدان. . . أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر»(١).

ومن هذا الحد نرى أن المبتدأ على قسمين:

١- مبتدأ له خبر نحو: سعيد قائم.

٢- مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر مثل أقائم الزيدان؟

وأورد قسم من النحاة على هذا الحد أنه غير جامع، إذ لا يشمل نحو: (أقل رجل يقول ذلك) ولا (غير قائم الزيدان) فأنْ (أقل) مبتدأ ليس مخبراً عنه، ولا وصفاً رافعاً لأن جملة (يقول ذلك) صفة، و(غير) ليست وصفاً ولا مبتدأ مخبراً عنه(٢).

وعلى أي حال فهذا الضرب الأخير قليل واستعمالاته محدودة.

---

(١) «الأشموني» (١/١٨٨-١٨٩)، وانظر «التصريح» (١/١٥٤-١٥٥).

(٢) «حاشية الصبان» (١/١٨٩).

التقديم والتأخير

تقول العرب: يجتهد زيد، وزيد يجتهد، وزيد مجتهد، ومجتهد زيد، وزيد في الدار، وفي الدار زيد، فما الغرض من ذلك ومتى نقول هذا التعبير أو ذاك؟ لقد ذكرنا في بحث تأليف الجملة العربية إنّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أنْ يتقدم الفعل على المسند إليه نحو (يقوم زيد) فأن تقدم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التقديم، كما إنّ الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الأسم أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو: زيد قائم. فأن تقدم الخبر على المبتدأ نظرنا في سبب ذلك، وهذا الأخير هو ما يعنينا الآن في هذا البحث، فما أسباب تقديم الخبر على المتبدأ:

أ- تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:

الأصل كما ذكرنا قبل قليل أن يتقدم المبتدأ على الخبر[١] نحو (زيد قائم) و(أخوك نائم) و(محمد مسافر) فمتى نقول: قائم زيد ونائم أخوك ومسافر محمدٌ؟

إنّ تقدم الخبر على المبتدأ في نحو هذا إنّما يكون لغرض من أغراض التقديم، وأشهر هذه الأغراض هي:

١ - **التخصيص**: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد قائم) و(محمد منطلق) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع. ولكن إذا كان السامع يظنّ أنّ زيداً قاعد لا قائم، انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: قائم زيد. فجملة (زيد قائم) أخبار أولي ولكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أنّ زيداً قاعد فتقول له: (قائم زيد) أي لا قاعد.

(١) «الرضى على الكافية» (١/ ٩٣).

جاء في (**المثل السائر**) في قولنا (زيد قائم) و(قائم زيد): «فقولك (قائم زيد) قد أثبت له القيام دون غيره وقولك (زيد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول: ضارب أو جالس أو غير ذلك»(١).

وجاء في (**الإيضاح**): «وأما تقديمه -يعني المسند- فأما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦] وقولك (قائم هو) لمن يقول: زيد أما قائم أو قاعد فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما، ومنه قولهم (تميمي أنا). وعليه قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات:٤٧] أي بخلاف خمور الدنيا فأنها تغتال العقول ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢] لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى»(٢).

وجاء في (الطراز): «فقولنا زيد منطلق إخبار لمن يجهل انطلاقه، وقولنا (منطلق زيد) إخبار لمن يعرف زيداً وينكر أنطلاقه فتقديمه أهتمام بالتعريف بإنطلاقه»(٣).

وجاء فيه أيضاً في تقديم خبر المبتدأ عليه في «نحو قولك: (قائم زيد) في (زيد قائم) فأنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الأخبار بأن زيداً قائم لا غير من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة بخلاف ما إذا قدمته وقلت: (قائم زيد) فأنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته في الأكل والضحك أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله وتفيد وجهاً آخر، وهو أنه يكون كلاماً مع من يعرف زيداً وينكر قيامه فتقول: (قائم زيد) رداً لأنكار من ينكره»(٤) ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٩٧] فقدم الخبر (شاخصة) على المبتدأ (أبصار) لقصد التخصيص جاء في (المثل السائر): «ومن غامض هذا الباب

---

(١) «المثل السائر» (٢/٣٨).
(٢) «الإيضاح» (١/١٠١).
(٣) «الطراز» (٢/٣١).
(٤) «الطراز» (٢/٦٨).

قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فأنه إنّما قال ذلك ولم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين:

أحدهما تخصيص الأبصار بالشخوص دون غيرها. أما الأول فلو قال: فإذا الأبصار الذين كفروا شاخصة لجاز أن يضع موضع شاخصة غيره فيقول: حائرة أو مطموسة أو غير ذلك فلما قدم الضمير أختص الشخوص بهم دون غيرهم. دل عليه بتقديم الضمير أولاً ثم بصاحبه ثانياً»[١].

وجاء في (الطراز): «ومن رائق ذلك وبديعه قوله تعالى ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فإنما قدمه ولم يقل (أبصار الذين كفروا شاخصة) لأمرين:

أمّا أولاً فلأنه إنما قدم الضمير في قوله (هي) ليدل به على أنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر.

وأمّا ثانياً فلأنه إذا قدم الخبر، أفاد إن الأبصار مختصة بالشخوص من سائر صفاتها من كونها حائرة، أو مطموسة أو مزورّة إلى غير ذلك من صفات العذاب»[٢].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢] فقد قدم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) لنحو هذا الغرض. جاء في (**المثل السائر**) في هذه الآية: «فأنه إنما قال ذلك ولم يقل: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها أياهم. وفي تصويب ضميرهم اسماً لأن أسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وأمتناع لا يبالي معها بقصد قاصد ولا تعرض متعرض. وليس شيء من ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله»[٣].

(١) «المثل السائر» (٢/ ٤٣)، وانظر «البرهان» (٣/ ٣٧٦).

(٢) «الطراز» (٢/ ٦٩).

(٣) «المثل السائر» (٢/ ٤١)، وانظر «تفسير الكشاف» (٣/ ٢١٣).

٢- **الأفتخار كقولهم**: (تميمي أنا) فثمة فرق بين قولهم (أنا تميمي) و(تميمي أنا)، فالأولى أخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه، وقبيلته، جاء في (**شرح الرضى على الكافية**): «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه بمعنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم نحو قولك (تميمي أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر»(١).

٣- **التفاؤل أو التشاؤم كقولك**: ناجح زيد ومقتول إبراهيم. إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة(٢) وملاك ذلك أنّ العرب إنّما يقدمون اللفظة لغرض الاهتمام وتتعدد صور هذا الاهتمام. قال سيبويه: «كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وأنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»(٣).

وعلى هذا فأنّ قولَ النحاة: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك (تميم أنا) و(مشنوء من يشنؤك)(٤) ليس معناه أنك تقدم متى شئت ولكنك تقدم إذا اقتضى الأمر التقديم.

وينبغي أن نعلم أنّ التعبير الواحد قد تختلف أغراضه بحسب المقام، فيكون مرة للاختصاص ويكون مرة أخرى للفخر فقد يمكن أن تقول (تميمي أنا) بقصد التخصيص كما يمكن أن تطلقه في مقام آخر بقصد الفخر والذي يعيّن ذلك إنما هو المقام.

ب- تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور:

وهو كثير الشبه بالموضوع السابق. تقول: في الدار زيد وزيد في الدار، فما الغرض من ذلك؟

---

(١) «شرح الرضى على الكافية» (١/١٠٧).

(٢) انظر «الإيضاح للقزويني» (١/١٠١)، «شرح المختصر للتفتازاني» (٧٠).

(٣) «سيبويه» (١/١٥).

(٤) «المفصل» (١/٧٢).

نحن نعلم أنّ المبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوغ في الابتداء وجب تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور فتقول: (في الدار رجل) فتقديم الخبر هنا واجب، وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم وإنّما يسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحاً لأن يبتدأ به نحو: في الدار أخوك.

فالتعبير الطبيعي أن تقدم المبتدأ على الخبر، فتقول (زيد في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن، فإذا قلت (في الدار زيد) كان المعنى إنّ المخاطب ينكر أنْ يكون زيد في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلاً فتقول له:

في الدار زيد أي لا في المكتب.

فهذا من باب الاختصاص.

إنّ أهم غرض من أغراض تقديم الظرف، هو الاختصاص، والحصر، وذلك نحو قوله تعالى ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١] قُدِّم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره[١] ولو قال (الملك له) لكان اخباراً بأن الملك له دون نفيه عن غيره فتقديم الظرف أفاد حصره عليه وأختصاصه به دون غيره.

وتقديم الظرف للاختصاص لا ينحصر في باب المبتدأ والخبر بل أن تقديمه يفيد ذلك في غير هذا الباب جاء في (الطراز) في تقديم الظرف: «هو على وجهين: أحدهما أن يكون وارداً دلالة على الاختصاص، وهذا كقوله تعالى ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] لأن المعنى أنّ الله تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره ونحو قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦] وقوله تعالى ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١] فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها إلا ما ذكرناه من الاختصاص.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٣٦)، «المثل السائر» (٢/ ٤٣).

وثانيهما أن يكون تقديمه من أجل مراعاة المشاكلة لرؤوس الآي في التسجيع، وهذا كقوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] ليطابق قوله (باسرة) و(فاقرة) ونحو قوله ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩-٣٠].

أما الوجه الثاني الذي ذكره فلا أراه كذلك بل هو من باب الاختصاص أيضاً، ففي الآية الأولى تخصيص النظر إلى الرب سبحانه. وفي الآية الثانية تخصيص المساق إلى الرب سبحانه لا إلى غيره.

وجاء في (**البرهان**): «لا تختص أفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل، أو المفعول، أو الجار والمجرور المتعلقات بالفعل، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَٰنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩][1] فأن الإيمان لما لم يكن منحصراً في الإيمان بالله بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وغيره، مما يتوقف صحة الإيمان عليه، بخلاف التوكل، فأنه لا يكون إلاّ على الله وحده لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن بأختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأن غيرَه لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكل عليه»[2].

وجاء في (**الاتقان**): «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً ولهذا قيل في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. معناه إليه لا إلى غيره»[3].

وقد يقدم الخبر الظرف للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت كقوله:

له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الكبرى أجلّ من الدهر[4]

---

(١) «الطراز» (٢/ ٧٠-٧١).

(٢) «البرهان» (٢/ ٤١٤).

(٣) «الاتقان» (٢/ ٥١).

(٤) «الإيضاح» (١/ ١٠١)، «شرح المختصر» (٧٠).

فلو قلت: همم له لا منتهى لكبارها، لكان الجار والمجرور صفة لا خبراً، لأن المبتدأ نكرة ويكون الخبر «لا منتهى لكبارها» ولكن الشاعر أراد أن يجعل (له) هو الخبر فقدمه على المبتدأ ليعلم أنّ هذا هو الخبر لا قوله (لا منتهى لكبارها).

وقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك (زيد في الدار)، جواباً عن سؤال (أين زيد؟) و(في الدار زيد) جواباً عن سؤال (من في الدار)، فهذا ليس من باب الأختصاص أو غيره مما ذكرنا، وإنّما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخرت الذي يجهله، ففي الأولى يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثانية يعلم أنّ في الدار أحداً ولكنه يجهل من فيها فأخبرت بالذي يجهله، وابتدأت بما يعلم.

فإنْ كان الكلام منفياً، نحو (لا ريب فيه)، و(لا فيه ريب)، كان تأخير الظرف، يفيد نفي الشيء عن المذكور فقوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] يفيد نفي الريب عن القرآن. وأما تقديم الظرف فهو يفيد النفي عن المذكور، وإثباته لغيره، فلو قال (لا فيه ريب) لنفي الريب عن القرآن وأثبته في غيره، فيكون تعريضاً بالكتب الأخرى، جاء في المثل السائر): «وأما الثاني وهو تأخير الظرف وتقديمه في النفي فنحو قوله تعالى ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١-٢] وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] فإنه إنما أخر الظرف في الأول، لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب، نفي الريب عنه، وأثباته أنه حق، وصدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعونه، ولو أولاه الظرف لقصد أنّ كتاباً آخر فيه الريب لا فيه كما قصد في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً، من غير تفضيل، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفى عنه، وهو خمر الجنة على غيرها من خمور الدنيا، أي ليس فيها ما في غيرها من الغول، وهذا مثل قولنا «لا عيب في الدار» وقولنا: «لا فيها عيب»، فالأول نفي للعيب عن الدار فقط والثاني تفضيل لها على غيرها أي ليس فيها ما في غيرها من العيب»[1].

---

(١) «المثل السائر» (٢/ ٤٤)، وانظر «الكشاف» (١/ ٨٧-٨٨)، «البرهان» (٢/ ٤١٤).

وتقول «لا ضرر عليك» فتنفي الضرر عنه من دون إثباته لشخص آخر، وتقول «لا عليك ضرر» فتنفيه عنه وتثبته لغيره أي كأنّك قلت: ليس عليك الضرر وإنّما على غيرك. جاء في (**البرهان**): «وأما تقديم الظرف ففيه تفصيل فإن كان في الإثبات دلّ على الأختصاص كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦] . . . وإنْ كان في النفي فإنّ تقديمه يفيد تفضيل المنفي عنه كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]»[١].

والصواب ما أثبتناه، وهو أنّ تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور، وتقديمه يفيد النفي عن المذكور، وأثباته لغيره، ولا يفيد دائماً تفضيل المنفي عنه وإلاّ فقولك: «لا عندك صواب» ذم لا مدح.

وربما قلت ألست تقول: إنّه إذا تقدم الظرف وكان الاسم نكرة لم يسأل عن سبب تقديمه نحو: «في الدار رجل» فلماذا ذكرت هنا إنّ تقديمه لمعنى؟

والجواب واضح، وهو إنّه إذا كان ذاك في حيز الأثبات لم يكن له غرض، لأن تقديمه واجب وأما إذا كان في حيز النفي، فليس الأمر كذلك، لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة، إذ إنّه بجوز أنْ يبتدأ بالنكرة بعد النفي، نحو (ما رجل في الدار) ولذلك كان تقديم الظرف لغرض من الأغراض.

والتحقيق أن التقديم إنّما يكون للأهتمام والعناية بالمقتدم، سواء كان لغرض الحصر أم غيره قال الإمام عبد القاهر: «وأعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وأن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[٢].

---

(١) «البرهان» (٣/ ٢٣٦).

(٢) «دلائل الإعجاز» (٨٤) وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ١٥).

حـ- تقديم المبتدأ على الفعل:

الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه أو بتعبير آخر إنّ يتقدم الفعل على الفاعل -كما ذكرنا- فإنْ تقدم المسند إليه على الفعل نظر في سبب ذلك. فالأصل أن يكون الكلام نحو (قدم سعيد) فإنْ قيل (سعيد قدم) نظر في سبب ذلك، أو بتعبير الكوفيين نظر في سبب تقديم الفاعل على الفعل.

ويذكر البلاغيون أغراضاً لتقديم المسند إليه على الفعل أهمها:

١ - **التخصيص أو الحصر**: إذا قلت (أعانني سعيد) كان إخباراً ابتدائياً، والمخاطب خالي الذهن، فإن قلت (سعيد أعانني)، فقد خصصت سعيداً بالإعانة وقصرتها عليه وذلك بأن كان المخاطب يظن إنّ الذي أعانك خالد مثلاً، فترد عليه بهذا القول قال عبد القاهر: «فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين:

أحدهما جلي لا يشكل، وهو أنْ يكون الفعل فعلاً قد أردت أنْ تنص فيه على واحد، فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد. ومثال ذلك أنْ تقول أنا كتبت في معنى فلان وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدعي الأنفراد بذلك والأستبداد به وتزيل الاشتباه فيه، وتردّ على من زعم أنْ ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت. ومن البيّن في ذلك قولهم: أتعْلمني بضب أنا حرشته»[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] أي هم أهل اليقين المختصون به وكأن غيرهم ليس من أصحاب اليقين جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «وفي تقديم الآخرة وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٩) وانظر «المختصر على تلخيص المفتاح» (٤٢)، «معترك الأقران» (١/ ١٨٧)، «البرهان» (٣/ ٢٣٦)، «نهاية الإيجاز للفخر الرازي» (١٢٢).

الآخر على خلاف حقيقته وأنّ قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك»[١].

٢- **تحقيق الأمر وإزلة الشك** من ذهن السامع كقولك (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يفعل ذاك فأنت لا تريد أن تقصر أغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه، ولكنك أردت أنْ تزيل الشك من ذهن السامع، قال الأمام عبد القاهر: «والقسم الثاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء، لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه وتجعله لا يعطي ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن أعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه وأن تمكن ذلك في نفسه»[٢].

ثم قال: «ويشهد لما قلنا أن تقديم المحدَّث عنه يقضي تأكيد الخبر وتحقيقه له أنا إذا تأملنا وجدنا الضرب من الكلام يجيء فيما **سبق فيه انكار من منكر نحو** أن يقول الرجل: ليس لي علم بالذي تقول فتقول له: أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي. . .أو **يجيء فيما اعترض فيه شك، نحو** أنْ يقول الرجل: كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك، فيقول: أنا أعلم ولكني اداريه. أو في **تكذيب مدّع كقوله** عز وجل: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] وذلك أن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب. أو **فيما القياس في مثله أن لا يكون** كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣].

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٠٥).

(٢) «دلائل الأعجاز» (٩٩) وانظر «نهاية الإيجاز» (١٢٢-١٢٣).

وكذلك في كل شيء كان خبراً على **خلاف العادة وعما يستغرب من الأمر** نحو أن تقول: ألا تعجب من فلان؟ يدعي العظيم وهو يعيا باليسير. . .ومما يحسن ذلك فيه ويكثر **الوعد والضمان** كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك. . .وذلك إنّ من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد، وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد. . .

وكذلك يكثر في **المدح** كقولك: أنت تعطي الجزيل. . .وكذلك **المفتخر**. ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا شك فيه، ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت. قد خرج، ولم تحتج إلى أن تقول: هو قد خرج. ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع، فتحتاج إلى أن تحققه وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه»[١].

٣- **لتعجيل المسرة أو المساءة** نحو (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائباً. «السفاح حضر».

٤- **لأظهار تعظيمه أو تحقيره** نحو قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

ونحو السلطان حضر، الغبي جاء.

٥- **لغرابته** نحو: المقعد مشى، الأخرس نطق. أو لغير ذلك[٢].

فإن كان المسند إليه نكرة وتقدم على الفعل كان المراد تخصيص الجنس، أو الواحد تقول: (حضر رجل) إذا كان المخاطب خالي الذهن فإن قلت: (رجل حضر) كان السامع يعلم أنّ حضوراً حصل، ولكنه يجهل جنس الحاضر، أو كان يظن أنه امرأة فيقال

(١) «دلائل الأعجاز» (١٠٢-١٠٤).

(٢) انظر «المختصر على تلخيص المفتاح للتفتازاني» (٤١-٤٢)، «الإيضاح» (١/ ٥٢-٥٣)، «البرهان» (٣/ ٢٣٥).

له: رجل حضر أي لا أمرأة. أو كان يظن أنه رجلان فيقال له: رجل حضر أي لا رجلان. جاء في (دلائل الأعجاز): «إذا قلت: أجاءك رجل؟ فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيء من أحد الرجال إليه؟ فإن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل هو أم أمرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت إنّه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي... وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم اسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس...

وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام، فابن الخبر عليه فإذا قلت: (رجل جاءني) لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا أمرأة، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آت. فأن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: (جاءني رجل) فتقدم الفعل»[١].

وجاء في (الإيضاح): «فإن بني الفعل على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس، أو الواحد بالفعل كقولك: رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلان. وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس فيقع القصد بها تارةإلى الجنس فقط كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنْ قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة أو اعتقد أنه امرأة. وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أنْ قد أتاك من هو من جنس الرجال، ولم يدر أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان»[٢].

وجاء في (معترك الأقران): «أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً نحو (رجل جاءني) فيفيد التخصيص أما بالجنس أي لا امرأة، أو الوحدة أي لا رجلان»[٣].

إلى غير ذلك كالتعجب، نحو قولهم: أخرس نطق سمكة طارت[٤]. وبالجملة فإنه يقدم للأهتمام والعناية به.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٩).
(٢) «الإيضاح» (١/ ٥٩).
(٣) «معترك الأقران» (١/ ١٨٧).
(٤) «الأشموني» (١/ ٢٠٦).

فإنْ سبق المسند إليه حرف نفي كان المراد نفي الحدث عن المسند إليه، وإثباته لغيره. تقول: (ما تكلمت): فأنت نفيت التكلم عن نفسك ولم تثبته لغيرك أي أنت لم تتعرض لغيرك بسلب، أو إيجاب فإنْ قلت: (ما أنا تكلمت)، فأنك قد نفيت التكلم عن نفسك وأثبته لغيرك. فإن المخاطب يعلم أنّ شخصاً ما قد تكلم فكان يظنك أنت، فقلت له: ما أنا تكلمت. أي أن المتكلم غيري.

جاء في (**البرهان**): «فإذا قلت: ما ضربت زيداً كنت نافياً للفعل الذي هو ضربك أياه وإذا قلت: ما أنا ضربته كنت نافياً لفاعليتك للضرب. فإن قلت: الصورتان دلتا على نفي الضرب فما الفرق بينهما؟ قلت من وجهين:

أحدهما أنّ الأولى نفت ضرباً خاصاً إياه، ولم تدل على وضع ضرب غيرك، ولا عدمه إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته.

والثانية نفت كونك ضربته ودلت على أن غيرك ضربه بالمفهوم»(١).

وجاء في (**معترك الأقران**): «أن يلي المسند غليه حرف النفي فيفيده نحو: (ما أنا قلت هذا) أي لم أقله، مع إنّ غيري قاله»(٢).

ونحو ذلك الاستفهام فإن قلت: أضربت زيداً؟ كان السؤال عن أصل الفعل أحصل منك أم لم يحصل؟ فإن قلت: أأنت ضربت زيداً؟ كان السؤال عمن أوقع الفعل بزيد فالسائل يعلم أنّ الفعل قد وقع على زيد، ولكنه يسأل عن الفاعل له.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك الأستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أنْ تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالأسم كان

(١) «البرهان» (٢/ ٢٧٧).
(٢) «معترك الأقران» (١/ ١٨٧).

الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه. ومثال ذلك أنك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟

أقلت الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن، وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالأسم.

ذلك لأنك لم تشكّ في الفعل أنه كان، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولاً والكتاب مكتوباً؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاكّ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الأخر. فلو قلت: أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس. وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟ قلت ما ليس يقول»[1].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله: ﴿ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧] «فإن قلت: ما فائدة (أنتم) و(هم) وهلا قيل: أضللتم عبادي هؤلاء أن هم ضلوا السبيل؟ قلت: ليس السؤال عن الفعل ووجوده لأنه لولا وجوده لما توجه هذا العتاب، وإنما هو عن متولّيه فلا بد من ذكره وإيلائه حرف الأستفهام حتى يعلم إنّه المسؤول عنه... والمعنى أأنتم أوقعتموهم في الضلال عن طريق الحق أم هم ضلوا عنه بأنفسهم؟»[2].

---

(١) «دلائل الأعجاز» (٨٦-٨٨).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٠٢-٤٠٣).

مثل وغير:

ومما استعمل مقدماً بكثرة لفظتا (مثل) و(غير) إذا أريد بهما الكناية من غير تعريض تقول: (مثلك يرعى الحق والحرمة) فلا يقصد به انساناً غير المخاطب ولكنه عدل من الضمير إلى لفظة (مثل) لأفادة أن من كان مثله في المنزلة والصفة يفعل مثل هذا الفعل أو لا يفعله في نحو قولك (مثلك لا يقول هذا).

وكذلك قوله (غيري يقول الباطل) وهو هنا لم يرد التعريض بأحد، وإنما صرف قول الباطل عن نفسه بلفظة «غير» والفرق بين قولك «أنا لا أقول الباطل» و«غيري يقول الباطل» أنك في الجملة الأولى نفيت الأمر عن نفسك مباشرة، وفي الثانية أسندت هذا الفعل إلى غيرك، ولا تقصد بـ (غير) إنسانا معينا فكأن معنى الجملة الثانية: إنّ الذي يغايرني في خلقي وحالي، هو الذي يقول الباطل، فنفى الفعل عن نفسه بطريق غير مباشر. وقد التزمت العرب، أو كادت في مثل هذا التعبير تقديم (مثل) و(غير) فلا تقول (يرعى الحرمة مثلك) ولا (يقول الباطل غيري) بالقصد الذي ذكرناه.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ومما يرى تقديم الأسم فيه كاللازم (مثل) و(غير) في نحو قوله:

مثلك يثني المزن عن صوبه ... ويسترد الدمع عن غربه

وقول الناس: مثلك رعى الحق والحرمة... وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بـ (مثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة كان مقتضى القياس، وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل...

وكذلك حكم (غير) إذا سلك به هذا المسلك فقيل: غيري يفعل ذاك على معنى أني لم أفعله لا أن يومىء بـ (غير) إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل كما قال:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع

وذلك أنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوف يُغر ويُخدع...

فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الأسمين يقدمان ابدا على الفعل، إذا نحي بهما هذا النحو الذي ذكرت لك ونرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما، أفلا ترى أنّك لو قلت: يثنى المزن عن صوبه مثلك ورعى الحق والحرمة مثلك... وينخدع غيري بأكثر هذا الناس...لرأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيراً عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى بأن يرضاه»[١].

المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر

هذا هو الضرب الثاني من المبتدأ وهو أنْ يكون المبتدأ وصفاً اعتمد على نفي، أو استفهام واكتفى بمرفوعه[٢] نحو (أقائم الزيدان)، ويبحث النحاة في هذا الموضوع صوراً متعددة للمبتدأ جاء في (التصريح): «وإذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الخبرية وجواز الأمرين، وذلك إنّه أنْ لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو (أقائم أخواك؟) فـ (قائم) مبتدأ و(أخواك) فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخراً و(قائم خبراً مقدماً لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد.

وأن طابقه، أي طابق الوصف ما بعده في غير الأفراد وهو التثنية والجمع، تعينت خبريته نحو (أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك؟)... فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلاً سد مسد الخبر لأن الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الأفراد على اللغة الفصحى...

وأن طابقه أي الوصف ما بعده في الأفراد...احتملهما أي الأبتدائية والخبرية على السواء نحو: أقائم أخوك وأقائمة أختك؟»[٣].

والخلاصة إن الصور المستعملة هي نحو هذه:

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٦-١٠٨)، وانظر «الإيضاح».

(٢) انظر «الأشموني» (١/ ١٩٠-١٩١).

(٣) «التصريح» (١/ ١٥٨)، وانظر «الأشموني» (١/ ١٩٢-١٩٣)، «ابن الناظم» (٤٣).

أقائم زيد، أقائم الزيدان، أقائمان الزيدان فما الفرق بين هذه الاستعمالات؟

١- أن جملة (أقائمان الزيدان) و(أقائمون الزيدون) مما طابق فيه الوصف ما بعده في المثنى والجمع يكون الوصف فيها خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً وهذا أصله: الزيدان قائمان والزيدون قائمون فقدم الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم التي سبق أن ذكرناها كالأختصاص والأفتخار والتفاؤل ونحوها.

تقول: (الزيدان قائمان) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن كان السامع يظن أنهما قاعدان لا قائمان، قدمت له الخبر وقلت: قائمان الزيدان. إلى غير ذلك من الأغراض التي بيناها.

٢- وأما جملة (أقائم الزيدان) مما لا يطابق الوصف فيه ما بعده فيعرب النحاة وإنما هذه الجملة هي أشبه شيء بالجملة الفعلية. والوصف في مكانه التعبيري وهو واقع موقع الفعل كما تقول: قام الزيدان ويقوم الزيدان فهو ليس مقدماً من تأخير، وإنما هو في مكانه وقد جيء به اسماً للدلالة على الثبوت كما ذكرنا سابقاً. جاء في (شرح الرضي على الكافية) في هذا النوع من التعبير: «فقالوا أن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ولهذا أيضاً لا يصغر، ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث»[١].

وقال ابن يعيش: «واعلم إنّ قولهم: أقائم الزيدان إنّما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى أيقوم الزيدان فتم الكلام به لأنه فعل وفاعل و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى... ولو قلت: (قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجز عند الاكثر وقد أجازه ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل»[٢].

---

(١) «الرضى على الكافية» (١/ ٩٢).

(٢) «ابن يعيش» (١/ ٩٦).

وأما قولك: (أقائم زيد) فيحتمل معنيين:

المعنى الأول أن تقصد أنك قدمت الخبر كما مر في قولنا (قائم زيد).

وأصل الكلام: (زيد قائم) فقدمنا الخبر لغرض من أغراض التقديم، كالتخصيص ونحوه وكما مر في قولنا (قائمان الزيدان) و(قائمون الزيدون)، وكما قالوا: (تميمي أنا) ونحوها فهو من باب التقديم الذي سبق أن شرحناه.

ويحتمل أن يكون نحو قولنا (أقائم الزيدان) أي ليس من باب تقديم الخبر على المبتدأ وإنما هو تعبير أشبه شيء بالتعبير الفعلي فهو يشبه: قام زيد ويقوم زيد إلاّ إنّه عدل به من الفعل إلى الأسم للدلالة على الثبوت فإنْ أريد به هذا القصد وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام، وأن أريد به التقديم لم يشترط ذلك وإنما يصح أن تقول: (قائم زيد). جاء في (**كتاب سيبويه**): «وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: (قائم زيد)، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو وعمرُو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيدٌ مؤخراً وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد وذلك قولك: تميمي أنا ومشموء من يشنؤك ورجلٌ عبد الله وخزّ صُفّتُك فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله (يقوم زيد) و(قام زيد) قبح لأنه اسم وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه»[١].

فهو -كما ترى- يقول أن هذا التعبير يحتمل معنيين أنْ يكون (قائم) مقدماً مبنياً على المبتدأ أي خبراً مقدماً فيكون هذا عربياً جيداً كقولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك ورجلٌ عبد الله.

فإن لم يريدوا هذا وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد وقام زيد قبح إلا بأن يتقدمه نفي أو استفهام أو أي مسوغ آخر.

---

(١) «سيبويه» (١/٩٦).

تعريف المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كما إنّ الأصل في الخبر أنْ يكون نكرة نحو: سعيد قائم ولكنهما قد يجيئان معرفتين نحو سعيدٌ القائم، والقائم سعيد، وإبراهيم أخوك، وأخوك إبراهيم. فأيّ منهما هو المبتدأ وما دلالة التعريف؟

١- اختلف النحاة في المعرفتين أيّهما المبتدأ وأيهما الخبر فقد جاء في (المغني): «يجب الحكم بابتدائية المقدم من الأسمين في ثلاث مسائل:

أحدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو. «الله ربنا» أو اختلف نحو «زيد الفاضل» و«الفاضل زيد»، هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر، وأن تقدم نحو: القائم زيد والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيدٌ القائم. فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ»[١].

وجاء في (**المفصل**): «وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك: (زيد المنطلق) و(الله الهنا) و(محمد نبينا) ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ»[٢].

والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب والمجهول هو الخبر. فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً عن المبتدأ. وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيداً ولكنه يجهل أنّه أخوك وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له (زيدٌ أخي). وإذا عرف أنّ لك أخاً، وعرف زيداً ولكنه يجهل إنّه أخوك، وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له: (أخي زيد) فكأن الأولى جواب عن سؤال: من زيد؟ والثانية جواب عن سؤال: مَنْ أخوك؟ ونحو هذا قولك (زيد القائم) و(القائم زيد)

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥١).

(٢) «المفصل» (١/ ٧٨-٧٩).

فإذا رأى شخص ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل إنّه زيد وهو يعرف زيداً في الأصل، فأردت أَنْ تعرفه بأن القائم هو زيد قلت له: (القائم زيد)، وإذا كان لا يعرف زيداً في الأصل فأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: (زيد القائم).

جاء في (**الإيضاح**): «قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بأحداهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى، تعمد إلى اللفظ الدال على الأولىو وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان السامع أخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً. وأن عرف أن له أخاً في الجملة وأردت أن تعيّنه عنده قلت: أخوك زيد.

أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً، فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً فظهر الفرق بين قولنا (زيد أخوك) وقولنا (أخوك زيد).

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المنطلق فتقول (زيد المنطلق)، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد، قلت (المنطلق زيد).

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه وهو يعرف معنى جنس المنطلق، وأردت أن تعرفه أن زيداً متصف به فتقول: (زيد المنطلق)، وأن أردت أن تعيّن عنده جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد).

لا يقال: زيدٌ دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر، لأنا نقول (المنطلق) لا يُجعل مبتدأ إلاّ بمعنى الشخص الذي له الأنطلاق، وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و(زيد) لا يُجعل خبراً إلاّ بمعنى صاحب اسم (زيد) وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ»[1].

---

(١) «الإيضاح» (١/٩٧-٩٨). وانظر «نهاية الإيجاز» (٤٤).

وجاء في (**شرح المختصر**): «والضابط في التقديم إنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع أتصافه بأحداهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به، وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر فيجب أن تقدم اللفظ الدال عليه أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً. فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرّفه ذاك قلت: زيد أخوك. وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده قلت: (أخوك زيد) ولا يصح (زيد أخوك) ويظهر ذلك في نحو قولنا (رأيت أسوداً غابها الرماح) ولا يصح: رماحها الغاب»[١] لأن الأسود لا بدّ لها من الغاب فيكون معلوماً[٢].

وجاء في (**التصريح**): «ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيداً بعينه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: (زيد أخوك) ولا يصح لك أن تقول: (أخوك زيد). وإذا عرف أخاً له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: (أخوك زيد) ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك»[٣].

«ومن هنا اعتراض ابن الطراوة قول المتنبي:

إذا أنشرت كان الهبات صوانها ... ثياب كريم ما يصون حسانها

قال فذمّه وهو يرى أنه مدحه، ألا يرى أنه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان. انتهى.

وإيضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد إثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان: كان عقوبتك عزلك. ولو قال: كان عزلك عقوبتك كان معاقباً لا مغروراً»[٤].

(١) «شرح المختصر للتفتازاني» (٦٨).

(٢) «حاشية الصبان» (١/٢٠٩-٢١٠).

(٣) «التصريح» (١/١٧١-١٧٢)، وانظر «ابن يعيش» (١/٩٨)، «حاشية الصبان» (١/٢٠٩-٢١٠). «همع الهوامع» (١/١٠١).

(٤) «حاشية التصريح» (١/١٧٢).

وذكر ابن الخباز إنّ الفرق بين قولنا زيد أخوك وأخوك زيد من وجهين: «أحدهما أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة و(أخوك زيد) تعريف للاسم. والثاني أنّ (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص و(أخوك زيد) ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالخاص عن العام، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيد صديقي وصديقي زيد»[١].

فأنت ترى إنّ تقديم أحدى المعرفتين على الأخرى يتبعه اختلاف في المعنى فقولك (زيد المنطلق) يختلف عن معنى (المنطلق زيد) قال تعالى: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه:٥٩] ولم يقل: (يوم الزينة موعدكم) فإنه لما كان الغرض تحديد الموعد أخر عنه بأجل جعله لهم فإن هذا جواب عن قولهم: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه:٥٨] ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ [هود:٨١] فهو أخبار عن الموعد أيضاً. ومنه قوله: ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر:٦٨] فهو أخبار عن المشار إليهم ولو قال (إنّ ضيفي هؤلاء) لاختلف المعنى فكأن الأولى جواب عن سؤال: من هؤلاء؟ والثانية جواب عن سؤال: من ضيفك؟ ونحوه قوله تعالى في أزواج النبي ﷺ ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦] ولا يصح أن يقال: (وأمهاتهم أزواجه) كما لا يخفى. ونحوه قوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف:٦٥] وقوله ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام:٢٥] ولو عكس فقال (أن اساطير اولين إلاّ هذا) لتغير المعنى ونحو هذا قوله تعالى ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن:٦٠] ولو قال: هل الأحسان إلاّ جزاء الأحسان لتغير المعنى، ولو كان معنى التقديم والتأخير في غير الحصر واحداً ما اختلف معناه في الحصر.

---

(١) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٣٦).

٢- **القصر الحقيقي**: تقول (زيد منطلق) وتقول (زيد المنطلق) فما الفرق بين التعبيرين؟

إنّ التعبير الأول يفيد ثبوت الأنطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنّه يفيد قصر الأنطلاق على زيد دون غيره، وهذا حين يظن ظان أنّ المنطلق هو غير زيد كأن يظن أنه خالد أو سعيد، فقد عرف أنّ ثمة انطلاقاً ولكنه كان يظن أن المنطلق غير زيد فقدمت زيداً وقصرت الأنطلاق عليه دون غيره. جاء في **(دلائل الأعجاز)**: «ومن فروق الاثبات أنك تقول: زيد منطلق، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، فيكون في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون في الباقي وأنا أفسر لك ذلك:

أعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد، ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقاً كان، إما من زيد، وأما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان زيد دون غيره. والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك (زيد منطلق) فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك فقد وافق الأول في المعنى الذي كان له الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت إنّ انطلاقاً كان من أحد الرجلين لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو، كان حالك في الحاجة إلى من كان يثبته لزيد كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله.

وتمام التحقيق إنّ هذا كلام يكون معك، إذا كنت قد بُلغت أنه كان من إنسان أنطلاق من موضع كذا، في وقت كذا، لغرض كذا فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد، فإذا قيل لك (زيد المنطلق) صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز، معلوماً على جهة الوجوب. ثم إنّهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلاً، بين الجزءين فقالوا: زيد هو المنطلق»[١].

---

(١) «دلائل الأعجاز» (١٣٦-١٣٧).

وجاء في (**نهاية الإيجاز**): «إذا قلنا: زيد منطلق أفاد ثبوت الأنطلاق لزيد... وإذا قلت: زيد المنطلق أو زيد هو المنطلق فاللام في الخبر تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساوياً أو إخص منه»(١).

وجاء في (**دلائل الأعجاز**): «وأما قولنا: «المنطلق زيد» والفرق بينه وبين «زيد المنطلق» فالقول في ذلك أنك وأن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين أثبات أنطلاق قد سبق المعلم به، لزيد فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر.

وبيانه أنّك إذا قلت: (زيد المنطلق) فأنت في حديث أنطلاق قد كان، وعرف السامع كونه إلاّ إنّه لا يعلم أمنْ زيد كان أم عمرو؟

فإذا قلت: (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنّه كان من زيد، بعد أنْ كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدّمت (المنطلق) فقلت: (المنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، فلم يثبت ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرو فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد) أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد»(٢).

ومن هذا الضرب قوله تعالى ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه:٦٨]، جاء في (المثل السائر) في هذه الآية: «الأعلى: لام التعريف في قوله (الأعلى) ولم يقل (أعلى) ولا (عال) لأنه لو قال ذلك لكان قد نكره وكان صالحاً لك واحد من جنسه كقولك (رجل) فإنه يصلح أن يقع على كل واحد من الرجال. وإذا قلت (الرجل) فقد خصصته من بين الرجال بالتعريف وجعلته علماً فيهم وكذلك جاء قوله تعالى ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾»(٣).

---

(١) «نهاية الإيجاز» (٤٢-٤٣).

(٢) «دلائل الإعجاز» (١٤٤)، وانظر «شرح المختصر» (٦٨)، «الإيضاح» (١/٩٨-٩٩)، «معترك الأقران» (١/٨٨).

(٣) «المثل السائر» (٢/٢١).

ومما يدل على الاختصاص والقصر الحقيقي قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠] وقوله ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦] وقوله ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢] وقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٣] وقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] وقوله ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ﴾ [الأنفال: ٦٢] وقوله ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٣] وقوله ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وقوله ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ [البلد: ١٩] وقوله ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] ونحوه كثير.

٣- **القصر مبالغة**: وذلك كأن تقول: «زيد الشجاع» و«سعيد الشاعر» و«محمد الأديب» فكأنك قصرت الشجاعة على زيد، والشعر على سعيد، والأدب على محمد، كما فعلت في (زيد المنطلق) إلاّ إنّ الفرق بينهما أنّ ذلك قصر حقيقي، وهذا قصر مبالغة وادعاء جاء في (**الطراز**): «أن تقصد المبالغة في الخبر فتقصر جنس المعنى على المخبر عنه كقولك: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد إنّه هو المختص بالمعنى دون غيره وأنت إذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الاشتراك، فلا يجوز أن تقول: زيد هو الجواد، وعمرو لأنه يبطل المعنى، ومن هذا قوله تعالى ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وقوله تعالى ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤] يريد إنّهم المختصون بهاتين الصفتين دون غيرهم»[١].

وجاء في (**دلائل الأعجاز**): «أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع تريد أنه الكامل إلاّ أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه»[٢].

---

(١) «الطراز» (٢/٢١).

(٢) «دلائل الإعجاز» (١٣٨) وانظر «دراية الإيجاز» (٤٢-٤٣)، «معترك الأقران» (١/١٨٨)، «شرح المختصر» (٦٨).

وجاء في (**الإيضاح**) أن المعرف بلام الجنس قد يفيد القصر تحقيقاً «وأما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك (عمروٌ الشجاع) أي الكامل في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال»[١].

ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الرعد: ٥] هذا صنف من أصحاب النار، وهناك أصناف أخرى غيرهم، ولكن لكون إنكار اليوم الآخر كبيرة جعل منكريه هم أصحاب النار وقصرها عليهم مبالغة.

وقال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٩] فالغافلون كثيرون والذين طبع على قلوبهم من غير هؤلاء أصناف والخاسرون غير هؤلاء كثير ولكن لعظم جرم هؤلاء حصرها عليهم مبالغة.

٤- **قصر جنس المعنى** على المبتدأ على دعوى إنّه لا يوجد إلاّ منه وذلك حين يكون مقيداً بحال، أو وقت، وذلك كقولك: هو النصير إذا عز النصير، جاء في (**دلائل الأعجاز**).

«أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لأعلى معنى المبالغة... بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت كقولك:

(١) «الإيضاح» (١/٩٨-١٩٩).

هو الوفي حين لا تظن بنفس خيراً»[١].

٥- **أن تورده على وجه اتضح أمره وعرف** فتقول: (سعيد الجواد) لا على وجه القصر وإنّما على وجه أنّ هذا شائع معروف بين الناس، لا يخفى على أحد كقوله تعالى في المنافقين ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] فهذا ليس من باب القصر الحقيقي وإلا فقد ذكر القرآن اليهود وقال فيهم ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [المائدة: ٨٢] وإنما أورده على وجه أتضح أمره وعرف شأنه، أي هم المتضح أمرهم المنكشف سرهم في العداوة وربما دل على كما لهم في العداوة.

وعليه قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

«لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل... ولكنها أرادت أن تقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد، ولا يشك فيه شاك. ومثله قول حسان:

وإنّ سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

ولو قال ووالدك عبد لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة»[٢].

٦- **أن تورده على وجه ثبت عند المخاطب وعلمه** أووجه تعلمه به وذلك نحو قولك (هو الشاعر) تقول هذا لأعلى وجه من الأوجه المذكورة وإنما كأنك تقول له: هل عرفت الشاعر وخبرت حقيقته وتمثلته في نفسك؟ فهذا هو.

وهذا النوع على ضربين:

أ- الأعتماد على المعرفة السابقة والعلم بالشيء كما ذكرت من قولنا (هو الشاعر) جاء في (**دلائل الأعجاز**): «واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك... وذلك قولك هو البطل المحامي وهو المتقى المرتجى، وأنت لا تقصد شيئاً

---

(١) «دلائل الأعجاز» (١٣٨)، وانظر «الطراز» (٢/ ٢٢)، «نهاية الإيجاز» (٤٢-٤٣).

(٢) «دلائل الأعجاز» (١٤٠)، وانظر «الطراز» (٢/ ٢٢)، «الإيضاح» (١/ ٩٨-٩٩).

مما تقدم... ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصّلت معنى هذه الصفة، وكيف ينبغي أنْ يكون الرجل، حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟ فإن كنت قتلته علماً وتصورته حق تصوره فعليك صاحبك واشدد بد يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك»(١).

وجاء في (**الطراز**): «أن تقصد به مقصد التعريف بحقيقة عَقَلها المخاطب في ذهنه لافي الخارج، أو توهّمت إنّه لم يعرفها فتقول له تصور كذا فإذا تصورته في نفسك فتأمل فلاناً فإنه يحصل ما تصورته على الكمال، ويأتيك به تاماً ومثاله قولنا: هو الحامي لكل حقيقة، وهو المرتجى لكل ملمة،هو الدافع لكل كريهة، كأنك قلت: هل تعقل الحامي والمرتجى وتسمع بهما؟ فإن كنت تعقل ذلك وتعرفه حقيقة معرفته فاعلم أنه فلان»(٢).

ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] اعتماداً على معرفتهم السابقة. وقوله ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١] وقوله ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢] وقوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢] اعتماداً على الوعود السابقة المعلومة.

ب- الاعتماد على التعريف في الكلام أو في المقام كأن تقول لمخاطبك: أتعرف الخاسر؟ الخاسر الذي خسر نفسه وأهله. أتعرف من ربي؟ ربي الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠١-١٠٢] فبعد أن عرفهم بالله وصفاته التي يجلونها قال لهم: ذلكم الله ربكم.

(١) «دلائل الأعجاز» (١٤١).
(٢) «دلائل الأعجاز» (١٤١).

ومنه: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] ونحوه: ﴿ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] ومنه: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

ومنه: ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

وهذا من باب التعريف بالكلام.

ومن التعريف في المقام قول امرأة العزيز للنسوة اللاتي لمنها في يوسف بعد أن اخرجته عليهن وقطعن أيديهن حين رأينه ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ومنه قوله تعالى ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] ونحوه ﴿ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الذاريات: ١٤] وقوله ﴿ هَٰذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [الطور: ١٤].

٧- **الدلالة على الكمال**: وذلك كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أي الكتاب الكامل وكقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] أي الكامل فيهما وكقوله ﴿ هُوَ الْحَيُّ﴾ [غافر: ٦٥] ونحوه قوله تعالى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] و﴿هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١] ليس معنى ذلك أنه لا يسمع أحد غيره، ولا يعلم أحد غيره، ولا يبصر أحد غيره، بل سبحانه وصف الإنسان بالسمع والبصر فقال: ﴿ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] ووصفه بالعلم فقال: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] بل معناه أن الله سبحانه هو الكامل في هذه الصفات. جاء في حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف: «أن الخبر المعرف بلام الجنس قد يقصد به تارة حصره على المبتدأ أما حقيقة أو ادعاء نحو (زيد الأمير) إذا انحصرت الإمارة فيه أو كان كاملاً فيها كأنه قيل زيد كل الأمير وجميع أفراده فيظهر الوجه في أفادة الجنس الحصر»[١]. وأحرى أن يدخل هذا الجنس في قصر المبالغة.

---

(١) «حاشية التعريف» (١/١١٣).

أعادة المبتدأ

قد يعاد المبتدأ بلفظه وأكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم تقول: زيدٌ ما زيد؟ أي أيّ شيء هو تفخيماً له وتعظيماً، قال تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] وقال: ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢] تفخيماً لأمرها وتهويلاً، وقال: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١] تفظيعاً وتهويلاً لأمرهم.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ أي ما هي؟ وأن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول قال:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسيء معن ولا متيسر

بجر (منسيء) فإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ»[١].

وجاء في (**الخصائص**): «إنما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم»[٢].

وجاء فيه: «وأما قول ذي الرمة:

ولا الخُرق منه يرهبون ولا الخنا عليهم ولكن هيبة هي ما هيا

فيجوز أن تكون (هي) الثانية فيه إعادة للفظ الأول كقوله عز وجل ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ وهو الوجه.

---

(١) «الرضى على الكافية» (١/٩٨)، وانظر «حاشية يس على التصريح» (١/١٦٥)، «حاشية الصبان» (١/١٩٦) وانظر «التصريح» (١/١٦٦)، «الهمع» (١/٩٧).

(٢) «الخصائص» (٣/٥٤).

ويجوز أن تكون (هي) الثانية ضمير هي الأولى، كقولك: هي مررت بها، وإنما كان الوجه الأول لأنه إنّما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم وهذا من مظانه»(١).

وجاء في (**الكشاف**) في قولنا: زيد ما زيد: «جعلته لانقطاع قرينه، وعدم نظيره، كأنّه شيء خفي عليك جنسه فأنت تسأل عن جنسه، وتفحص عن جوهره كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد أي شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله ثم جرد للعبارة عن التفخيم»(٢).

وجاء في (التفسير الكبير) في قوله تعالى ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]: «والأصل الحاقة ما هي؟ أي، أيّ شيءٍ هي؟ تفخيماً لشأنها، وتعظيماً لهولها، فوضع الظاهر موضع المضمر، لأنه أهول لها ومثله قوله ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾»(٣).

وقد يكرر المبتدأ لقصد الدلالة على الشهرة، أو عدم التغير تقول: (زيدٌ زيد) أي هو على ما تعهد أي لم يتغير عن حاله الأولى، رفعة أو ضعة، ودناءة قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠] جاء في (الكشاف): «يريد والسابقون من عرفت حالهم، وبلغك وصفهم كقولهم: وعبدالله عبدالله. وقول أبي النجم: وشعري شعري.

كأنه قال: وشعري ما أنتهى إليك وسمعت بفصاحته وبراعته»(٤).

قال سيبويه: «وتقول: (قد جربتك فوجدتك أنت أنت) فأنت الأولى مبتدأ والثانية مبنية عليها، كأنّك قلت (فوجدتك وجهك طليق) والمعنى أنّك أردت أنْ تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف. ومثل ذلك (أنت أنت) و(أن فعلت هذا فأنت أنت) أي فأنت الذي أعرف أو أنْت الجواد والجلْد كما تقول (الناس الناس) أي الناس بكل مكان، وعلى كل حال كما تعرف»(٥).

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٥٤).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٤٠٣).

(٣) «التفسير الكبير» (٣٠/ ١٠٢).

(٤) «الكشاف» (٣/ ١٩٣).

(٥) «سيبويه» (١/ ٣٨١-٣٨٢).

قال ابن يعيش: «وأما قولهم: (أنت أنت) فظاهر اللفظ فاسد، لأنه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظاً، ومعنى، وحكم الخبر أنْ يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ. وإنما جاز ههنا، لأن المراد من التكرير بقوله (أنت أنت) أي أنت على ما عرفته من الوتيرة، والمنزلة لم تتغير. ومعنى تكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته. وهذا معنى يتضمن ما ليس في الجزء الأول، وعليه قول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري

معناه وشعري، شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وهذا قياس الباب[(١)].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «الذي لا يغاير المبتدأ لفظاً يذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري

أي هو المشهور المعروف بنفسه، لا بشيء آخر كما يقال مثلاً: شعري مليح. وتقول: (أنا أنا) أي ما تغيرت عما كنت قال:

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع ... فقلت وانكرت الوجوه هم هم»[(٢)]

وجاء في (المثل السائر) في قول أبي تمام:

لا أنت أنت ولا الديار ديار ... خف الهوى وتولت الأوطار

«فقوله (لا أنت أنت ولا الديار ديار) من المليح النادر في هذا الموضع، لأنه هو هو والديار ديار، وإنما البواعث التي كانت تبعث على قضاء الأوطار زالت، فبقي ذلك الرجل وليس هو هو على الحقيقة، ولا الديار في عينه من الحسن تلك الديار، وعلى هذا ورد قول أبي الطيب المتنبي:

---

(١) «ابن يعيش» (١/٩٨-٩٩).

(٢) «الرضى على الكافية» (١/١٠٣).

قبيلٌ أنت أنت وأنت منهم وجدك بشرٌ الملك الهمام

فقولك (أنت أنت) من توكيد الضميرين المشار إليهما، وفائدته المبالغة في مدحه ولو مدحه بما شاء الله لما سد مسد، قوله (أنت أنت) أي أنك المشار إليه بالفضل، دون غيرك»[1].

وجاء في (الخصائص) في قول الشاعر:

أنا أبو النجم وشعري شعري

وقوله:

إذ الناس ناس والبلاد بغرة وإذ أم عمار صديقٌ مساعف

وقوله:

بلاد بها كنا وكنا نحلها إذ الناس ناس والبلاد بلاد

«ألا ترى أن المعنى وشعري متناه في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك، وقوله (إذ الناس ناس) أي إذ الناس أحرار والبلاد أحرار»[2].

---

(١) «المثل السائر» (٢/ ٢٣).

(٢) «الخصائص» (٣/ ٣٣٧)، وانظر (٣/ ١٠٢-١٠٣)، «الكامل المبرد» (١/ ٤٣)، «التفسير الكبير» (ج٢٦/ ٤٨).

المبتدأ النائب مناب الفعل

قد يعدل من الجملة الفعلية إلى الأسمية لقصد الدلالة على الثبوت ويكون المبتدأ نائباً مناب الفعل، ولا نعني أنه ينوب عنه في عمله، وإنما ينوب عنه في معناه، أو يشبهه في معناه إلاّ في الدلالة على الحدوث، فإنه يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث تقول:

أحمدُ الله -الحمد لله.

غفر الله لك -مغفرةٌ لك.

رضي الله عنك- رضوان الله عليك.

وقد يؤتى بالمصدر منصوباً نائباً مناب الفعل، وهو المفعول المطلق، تقول: (أحمد الله) ثم تحذف الفعل وتأتي بمصدره منصوباً نائباً منابه فتقول: (حمداً لله).

وتقول: (أسلم عليك) ثم تحذف الفعل، وتأتي بمصدره منصوباً نائباً منابه فتقول: (سلاماً عليك).

وتقول: (سقاك الله) ثم تحذف الفعل، وتأتي بمصدره منصوباً نائباً منابه، فتقول: (سقياً لك). وتقول: (أشكر لك فعلك) ثم تحذف الفعل، وتأتي بمصدره منصوباً منابه، فتقول: شكراً لك.

وهذه الجمل المبدوءة بمصادر منصوبة، كلها جمل فعلية لأنها منصوبة بفعل محذوف فإذا رفعت هذه المصادر صارت الجملة أسمية.

فعلية	فعلية	أسمية
أحمد الله	حمداً لله	الحمدُ لله
أسلم عليك	سلاماً عليك	سلامٌ عليك
أشكر لك فعلك	شكراً لك	شكرٌ لك
سقاك الله	سقياً لك	سقيٌ لك
رعاك الله	رعياً لك	رعيٌ لك
تبت يده	تبّاً له	تبٌّ له
-	ويلاً له	ويلٌ له

فمعنى (أحمد الله) و(حمداً لله) واحد فكلتا الجملتين فعلية، وكلتاهما تدل على الحدوث والتجدد، ولكن في الجمل الثانية أختزل الفعل وفاعله، لأنه لا يتعلق غرض بذكرهما وجيء بمصدره الذي هو أقوى من الفعل:

وأما الجمل الثالثة فهي جمل أسمية قال سيبويه في (باب ما ينصب من المصادر على أضمار الفعل غير المستعمل أظهاره): «وذلك قولك سقياً ورعياً ونحو قولك: خيبةُ ودفراً وجدعاً وعقراً وبؤساً وافةُ وتفة وبعداً وسحقاً ومن ذلك قولك: تعيساً وتباً وجوعاً وجوسا. . . وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً. . . وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل: (الحذرَ) بدلاً من (احذر). وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله. . .

وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله فهذا تمثيل ولا يتكلم به.

ومما يدل أيضاً على أنه على الفعل نُصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً، كما يبنى على عبدالله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه . . .

وقد رفعت الشعراء بعض هذا، فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه قال أبو زبيد:

أقــام واقــوى ذات يــومٍ وخيبــةٌ　　　لأول مــن يلقــى وشــر ميســر

. . . ومثله قول الشاعر:

أهــاجيتـمُ حســان عنــد ذكــائـه　　　فعــيٌّ لأولاد الحِمــاس طــويــل

وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب، كما إنّ قولك: (رحمة الله عليه) فيه معنى الدعاء كأنه قال: رحمه الله. . .

من ذلك قولك حمداً وشكراً لا كفراً وعجبا. . .

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أحمد الله حمداً. وإنما أختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل. . .وقد جاء بعض هذا رفعاً يبتدأ ثم يبنى عليه. . .

وأعلم إنّ (الحمد لله) وأن ابتدأته، ففيه معنى المنصوب وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله»[١].

والفرق بين الجملة الأسمية والفعلية، هو أنّ الفعلية تدل على الحدوث والتجدد والأسمية، تدل على الثبوت -كما ذكرنا- وإيضاح ذلك إنّ الفعل يدل على حدث مقرون بزمن، فإذا كان الفعل ماضياً فقد انقضى تقول (حمدت الله) أي في الماضي، وإذا كان مضارعاً، فهو يدل على الحال، أو الاستقبال، تقول (أحمد الله) أي في الحال، أو في الأستقبال، وإما الأسم فهو غير متخصص بزمن، وإنما هو عام ثابت تقول (الحمد لله)

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٥٦-١٦٦).

على قصد ثبوت الحمد له ودوامه غير مخصص بزمن معين،. ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: ٦٩] فنبي الله إبراهيم عليه السلام حياهم، بتحية، خير من تحيتهم، أذهم حيوه بجملة فعلية، وهو حياهم بجملة أسمية دالة على الثبوت، قال ابن يعيش: «ألا ترى أنك إذا قلت: سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كمعناه منصوباً وإذا كان منصوباً كان منزلاً منزلة الفعل فقولك (سلاماً عليك) وويلاً لك بمنزلة: سلم الله عليك وعذبك الله، فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل لم يغير عن حاله لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدماً»[1].

وقال: «ومن ذلك قولهم: سلام عليك وويل له قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ﴾ [مريم: ٤٧] و﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] ومن ذلك (أمت في حجر لافيك) فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها، لأنها ليست أخباراً في المعنى إنّما هي دعاء أو مسألة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، والتقدير ليسلم الله عليك وليلزمه الويل. وقولهم (أمت في حجر لافيك) معناه: ليكن الأمت في الحجارة لافيك، والأمت اختلاف انخفاض وأرتفاع قال تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾ [طه: ١٠٧] والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة، لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء... فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل.

والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها»[2].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «سلام في قولك «سلام عليك» بمعنى مصدر سلمك الله، أي جعلك سالماً، فالأصل سلمك الله سلاماً ثم حذف الفعل لكثرة الأستعمال فبقي المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث. فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليك واستمراره أزالوا النصب الدال على

(١) «ابن يعيش» (١/ ٩٣).
(٢) «ابن يعيش» (١/ ٨٧).

الحدوث، فرفعوا (سلام) وكذا أصل (ويل لك) هلكت ويلاً أي هلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نفضاً لغبار معنى الحدوث»[(١)].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] «فأن قلت: كيف وقع النكرة مبتدأ في قوله تعالى ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾؟ قلت: هو في أصله مصدر منصوب ساد مسد فعله ولكنه عدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه ونحوه سلام عليكم»[(٢)].

قال الأشموني: «أصل (الحمد لله) أحمد أو حمدت حمداً لله. فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق»[(٣)].

وقال الصبان تعليقاً على هذا القول: «هذا يقتضي أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام، وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب المبتدأ لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل، وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع»[(٤)].

وعلى هذا وضعت قواعد فقهية،قال ابن عطية: «سبيل الواجبات الأتيان بالمصدر مرفوعاً كقوله تعالى ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وسبيل المندوبات الأتيان به منصوباً كقوله تعالى ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] ولهذا اختلفوا هل كانت الوصية للزوجات واجبة لأختلاف القراءة في قوله (وصية لأزواجكم) بالرفع والنصب.

---

(١) «الرضى على الكافية» (١/ ٩٦-٩٧).
(٢) «الكشاف» (٣/ ٣٠٢).
(٣) «الأشموني» (١/ ٩-١٠).
(٤) «حاشية الصبان» (١/ ٩-١٠).

قال أبو حيان: والأصل في هذه التفرقة قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ ﴾ [هود: ٦٩] فأن الأول مندوب والثاني واجب.

والنكتة في ذلك أن الجملة الأسمية أثبت وأكد من الفعلية»[١].

أنواع الخبر

يقسم النحاة الخبر إلى مفرد وجملة وأما شبه الجملة فيلحق تارة بالمفرد وتارة بالجملة بحسب التقدير، فما الفرق بين اضرب الخبر هذه؟

لقد مر الفرق بين قولنا: زيد قائم، وزيد يقوم، ويقوم زيد. وعرفنا إنّ الأصل في الجملة الدالة على الحدوث أنْ يتقدم الفعل فتقول (يقوم زيد) فإذا قدمت زيداً، كان ذلك لسبب من أسباب التقديم التي ذكرناها، كالتخصيص والأهتمام ونحوها. وأن الأصل في الجملة الدالة على الثبوت أنْ نأتي بالمبتدأ ثم الخبر فنقول (زيد قائم) وبهذا اتضح الفرق بين الخبر المفرد والأخبار بالجملة الفعلية.

وأمّا الأخبار بالجملة الأسمية فهو واضح فأنت تقدم المبتدأ لتخبر عنه، ولكن الخبر بدل أن يأتي مفرداً يأتي جملة أي يكون المسند جملة فتقول مثلاً (إبراهيم أخوه قائم) فأخبرت عن إبراهيم بجملة أسمية، ويقال في هذه الجملة ما قيل في جملة المبتدأ والخبر. فإن قلنا (إبراهيم أخوه يعيله) كانت جملة الخبر من باب تقديم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم، كالتخصيص ونحوها وأن قلت (إبراهيم قائم أخوه) كان في الخبر احتمالان، الأول إنّه من باب الأخبار بالمفرد، ولكن أريدت الدلالة على الثبوت في نسبة القيام إلى الأخ.

والثاني إنّه من باب تقديم الخبر (قائم) على المبتدأ الثاني (أخوه) للأغراض التي سبق أن ذكرناها.

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٩٩).

الخبر شبه الجملة:

الخبر شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور، ويقدر النحاة لهما محذوفاً يتعلقان به هو عند أكثرهم فعل (استقر) أو (كان) وعند قسم أخر اسم (كائن أو مستقر)[١] فإذا قلت: (سالم في الدار) قدروا له استقر في الدار، أو كائن، واختلفوا في الأولى منهما فالذي يقدر الفعل يقول: إنّما يحسن تقدير الفعل لأنه أصل العمل، وهو هنا عامل في الظرف، أو في المجرور، والذي يقدر الأسم يرى أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وذهب قسم إلى أن هذا قسم قائم برأسه، ولا يتعلق بشيء[٢].

وقد رجح ابن هشام التقدير بحسب المعنى قال: «وأما في البواقي نحو «زيد في الدار» فيقدر كونا مطلقاً، وهو كائن، أو مستقر، أو مضارعهما، إنْ أريد الحال، أو الأستقبال نحو (الصوم اليوم) أو في اليوم، والجزاء غداً أو في الغد

ويقدر كان أو استقر، أو وصفهما أن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو (ضربي زيداً قائماً) إنّ التقدير (إذ كان) إنْ أريد المضي، أو (إذا كان) إنْ أريد المستقبل ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإنْ كانت حقيقته الحال. . .ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم، وجالس، إلاّ الدليل»[٣].

وأرى أنّ الراجح في التقدير، إنه إذا أريد الحدوث قدر فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم فإذا قلت (القط النمر) قدرت اسماً (كائن)، ولا تقدر فعلاً ونحوه (الأرض كالكرة) وتقول (الجنة تحت ظلال السيوف) وأرى أنه لا يصح تقدير فعل هنا فتقدير الفعل «استقرت» يعني أنها كانت على غير ذاك، فاستقرت الآن على هذا ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هذا أمر ثابت

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/٩٩).

(٢) «ابن عقيل» (١/٢١١).

(٣) «المغني» (٢/٤٤٨).

فتقدر كائنة. ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير استقر بل الأولى أن يقدر (كائن).

وإذا قلنا (السفر غداً) صح فيه تقدير (يكون) وهو الأولى، أو (كائن) إذا نويت ثبوته أي كأنّ هذا أمر منته ومفروغ منه كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت (خالق) في المستقبل.

ويرى الكوفيون أنّ الخبر إذا كان عين الأول، ارتفع نحو (زيد قائم) وإذا كان مخالفاً له انتصب على الخلاف نحو (زيد أمامك) فزيد هو غير الإمام فالإمام جهة وزيد شخص. جاء في (**همع الهوامع**) ذاكراً رأي الكوفيين: «وإذا قلت: (زيد أخوك) فالأخ هو زيد أو (زيد خلفك) فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب»[١] ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء»[٢].

ولسائل أن يسأل: ولم التقدير؟ أليس المعنى مفهوماً؟ أليس الأولى أن نأخذ برأي الكوفيين في عدم التعليق؟ وهل من الضروري أنه حين نقول: زيد في الدار أن نقدر كائن في الدار؟ أليس الكلام مفهوماً من غير ذلك؟

وهذا أمر يحتاج إلى شرح وتوضيح.

إذا قلت (زيد في الدار) فماذا يُفهم من هذا الكلام؟ أيُفهم أنه قائم في الدار أو جالس أو نائم أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟ لا شك أن السامع يفهم مجرد الوجود فإذا أردت أمراً بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق، ولا يجوز أن تحذفه إلاّ لقرينة فتقول: زيد جالس في الدار أو عامل في الدار أو نائم ونحو ذلك. فإذا قلت (زيد في الدار) قصدت الوجود المطلق فيه ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام، وإلاّ فما معنى زيد في الدار؟

---

(١) «الهمع » (١/٩٨)، وانظر «التصريح» (١/١٦٦)، «الانصاف في مسائل الخلاف» -المسألة (٢٩)، «الرضي على الكافية» (١/٩٨).

(٢) «مغني اللبيب» (٢/٤٣٣)، «الرضي على الكافية» (١/٩٨)، «التصريح» (١/١٦٦).

معنى (في الدار) داخل الدار، أو باطنه فهل زيد هو باطن الدار، أي فناؤه ورحبته؟ وتقول: (زيد على السطح) فما معنى هذا الكلام؟ معناه أنه موجود على السطح ولا بد من هذا القصد، ولولا هذا القصد لكان المعنى أنّ زيداً «على السطح» أي هو الفوق والعلو، وهذا القصد لا يمكن أن يكون.

وكذلك الظرف تقول: (زيد خلفك) والمعنى إنّه موجود خلفك، وإلاّ فما يكون المعنى إنْ لم يكن هذا القصد؟ أنت أمّا أن تقصد إنّه موجود خلفك، فتنصب الظرف على هذا التقدير، وأما أنْ تقصد إنّ زيداً هو الخلف فترفع الخلف جاء في (**همع الهوامع**): «إذا قلت (ظهرك خلفك) جاز رفع الخلف ونصبه. أما الرفع فلأنّ الخلف في المعنى الظهر وأمّا النصب فعلى الظرف وكذا ما أشبه ذلك، نحو (نعلك أسفلك) قال تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾ [الأنفال: ٤٢] قرىء بالوجهين. فإنْ كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين النصب، نحو: رأسك فوقك، ورجلاك تحتك، بالنصب لا غير، لأن فوق وتحت لا يستعملان إلاّ ظرفاً وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد، كالمثالين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو: فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك»[(١)].

قال سيبويه: «وأما دونك فإنه لا يرفع ابداً. وإن قلت (هو دونك في الشرف) لأنّ هذا إنّما هو مثل كما كان هذا مكان ذان في البدل مثلاً. . .

وأن شئت قلت: (هو دونُك) إذا جعلت الأول الأخر ولم تجعله رجلاً وقد يقولون: هو دونٌ في غير الأضافة، أي هو دون من القوم وهذا ثوب دونٌ إذا كان رديئاً. . .

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون:

انصــــبٌ للمنيــــة تعتــــريهــــم رجـــالــــي أم هــــمُ درجُ السيــــول

فجعلهم هو الدَرَج كما تقول: (زيد قصدُك) إذا جعلت القصد زيداً وكما يجوز لك أن، تقول: (عبد الله خلفُك) إذا جعلته هو الخلف.

---

(١) «الهمع» (١/ ١٠٠).

وإن قلت: الليلة الهلال، واليوم القتال نصبت، والتقديم والتأخير في ذلك سواء وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول»(١).

تقول: خلفَ زيد سعيدٌ، وتقول: (خلفُ زيد قبيح) والفرق واضح بين الجملتين في المعنى. وتقول (اسفل الجبل محمد) وتقول (أسفلُ الجبل وعر)، فالجملة الأولى على نية الوجود، وليست الثانية كذلك.

وكذلك تقول: (السفر غداً) أي ثابت، أو كائن، ولا يصح أنْ ترفع غداً، فتقول (السفر غدٌ) لأن السفر ليس هو الغد، أي ليس هو اليوم، فالسفر حدث وغد هو زمن والسفر، إنما يكون في الزمن ويحصل فيه «فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو: الصوم يوم، والسير شهر إذا كان السير في أكثره، لأنه باستغراقه أيامه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو: الصوم في يوم أو يوماً. . .وإن كان الزمان معرفة نحو: الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين وأوجب الكوفيون النصب. . . فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفاً، أو منكراً فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقاً بين الفريقين نحو: الخروج يوماً أو في يوم والسير يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فلتأكيد أمر الحج دعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة»(٢).

وربما كان ذاك على تقدير مضاف أي أشهر الحج أشهر معلومات، فيكون الأخبار بالشيء عن نفسه.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٠٤-٢٠٨).

(٢) «الرضى على الكافية» (١/ ١٠٠)، «الصبان» (١/ ٢٠٣).

الأخبار بالمصدر عن اسم الذات

المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن اسم الذات فلا يصح أنْ تقول زيد انطلاق ومحمد ركض وخالد بكاء لأنّ زيداً ليس انطلاقاً، ومحمداً ليس ركضاً وخالداً ليس بكاء، ولكن قد ورد في اللغة أخبار من هذا القبيل قال تعالى في ابن نوح: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقال عنه أنه عمل، فأخبر بالمصدر عن الذات، كما أخبر بالذات عن المصدر، في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقالوا: رجلٌ صَومٌ، ورجلٌ فِطر، وإنما أنت سيرٌ، وقالت الخنساء تصف ناقتها:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبار

فأخبرت عن الناقة بقولها (هي إقبال وأدبار) والأقبال والأدبار لا يكونان خبراً عن الناقة وإنما هي مقبلة مدبرة، فما معنى هذا الأخبار وما الغرض منه؟

الغرض من هذا الأخبار هو المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه، أي أنّ ابنك يا نوح تحوّل إلى عمل غير صالح، ولم يبق فيه عنصر من عناصر الذات، والناقة تحولت إلى حدث مجرد من الذات فليس فيها ما يثقلها من عنصر الذات، وإنما هي تحولت إلى إقبال وأدبار، ومثل هذا الوصف بالمصدر نحو (أقبل رجلٌ عدلٌ).

جاء في (**الخصائص**): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدل على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله:

ألا أصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل

أي كأنّه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، ومنه قول الآخر:

وهنّ من الأخلاف والولعان

وقوله:

وهنّ من الأخلاف بعدك والمطل

وأصل هذا الباب عندي قول الله عز وجل ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء:٣٧]. . . وقولك رجل دَنَف، أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل: وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة»[١].

وقال: «فإذا قيل (رجل عدل) فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً.

وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى، ويشهد به، وذلك نحو قوله. . .

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة من البخل. . . وأقوى التأويلين في قولها (فإنما هي أقبال وإدبار). أن يكون من هذا، أي كأنها مخلوقة من الأقبال والأدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات أقبال وذات أدبار. ويكفيك من هذا كله قول الله عز وجل ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ وذلك لكثرة فعله أياه واعتياده له»[٢].

وقال: «قول الله سبحانه ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك: ٣٠] أي غائراًو ونحو قولها:

فإنما هي إقبال وإدبار

وما كان مثله من قبل أنّ من وصف بالمصدر فقال: هذا رجلٌ زور، وصوم، ونحو ذلك فإنّما ساغ ذلك له لأنه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه»[٣].

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٥٩-٢٦٠).

(٢) «الخصائص» (٣/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٣) «الخصائص» (٣/ ١٨٩).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عيناً، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، كقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وأدبار

وقوله تعالى (ولكن البر من آمن) وإنْ قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ أي (لكن ذا البر من آمن) وحالها أقبال أو في الخبر نحو: بر من آمن وذات أقبال أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو (ولكن البار) وهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة»[١].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]: «وجعلت ذاته عملاً غير صالح، مبالغة في ذمه كقوله (فإنما هي أقبال وأدبار)»[٢].

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]: «ذي كذب أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب هو الكذب بعينه والزور بذاته ونحوه: فهن به جود وأنتم بخل»[٣].

وتقول: زيد سيراً، وزيد قياماً، بالنصب وليس في هذا مبالغة، وإنّما هو أخبار طبيعي وتقدير الكلام: زيد يسير سيراً، ويقوم قياماً فإن قلت: (زيدٌ سيرٌ) بالرفع كان مما نحن فيه وكان من المبالغة، فكأن زيداً هو السير، أي تحول إلى حدث مجرد.

جاء في (**الكتاب**): «وذلك قولك (ما أنت إلاّ سيراً) و(ما أنت إلاّ الضربَ الضربَ) و(ما أنت إلاّ قتلاً قتلاً) و(ما أنت إلاّ سير البريد سير البريد) فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلاّ تفعل فعلاً، وما أنت إلاّ تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك.. .وأعلم إنّ السير إذا كنت مخبراً عنه في هذا الباب، فإنّما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك: (إنّما أنت سيرٌ) فإنما جعلته خبراً لأنت ولم تضمر فعلاً...

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٣).

(٢) «الكشاف» (٣/ ١٠١).

(٣) «الكشاف» (٢/ ١٢٧)، وانظر (١/ ٢٧٠)، «التفسير الكبير» (٣/ ١٦٧).

ومن ذلك قولك: (ما أنت إلا شرب الإبل) و(ما أنت إلا ضرب الناس) و(ما أنت إلا ضرباً الناس). وأمّا شرب الإبل فلا ينون، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل ولأن الشرب ليس بفعل يقع منك على الإبل...

وأن شئت رفعت هذا كله، فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام، من ذلك قول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي أقبال وأدبار

فجعلها الأقبال والأدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم وليلك قائم»[1].

وجاء نحو هذا في (**المقتضب**) قال: «زيد سيراً، وزيد أبداً، قياماً، وإنما جاز في الأضمار لأن المخاطب يعلم أنّ هذا لا يكون إلاّ بالفعل، وأن المصدر إنّما يدل على فعله، فكأنك قلت: زيد يسير سيراً، وما أنت إلاّ تقوم قياماً. وأن شئت قلت: زيد سيرٌ يا فتى، فهذا يجوز على وجهين:

أحدهما: أن يكون زيد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف، لما يدل عليه كما قال الله عز وجل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] إنّما هو أهل القرية كما قال الشاعر:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وأدبار

أي ذات أقبال وأدبار.

ويكون على أنه جعلها الأقبال والأدبار لكثرة ذلك منها»[2].

والراجح أن هذا الضرب فيما أرى ليس من باب حذف المضاف، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف، وإنّما هو ضرب آخر من الكلام وافتنان فيه بقصد المبالغة.

---

(١) «سيبويه» (١/١٦٨-١٦٩).
(٢) «المقتضب» (٣/٢٣٠).

الخبر النائب مناب الفعل

قد ينوب الخبر عن الفعل كما ينوب المبتدأ عنه، وقد ذكرنا ذلك قبلاً. تقول: صبرٌ جميل، وسمعٌ، وطاعةٌ، يعني لأصبر صبراً جميلاً وأسمع وأطيع، وهذا يذكره النحاة في باب حذفِ المبتدأ وجوباً، ويقدرونه: صبري صبرٌ جميل وأمري سمع ونحو ذلك. وإليك إيضاح ذلك:

الفعل	المصدر النائب عن فعله	المصدر النائب عن فعله مخبراً به
اصبرْ صبراً جميلاً	صبراً جميلاً	صبرٌ جميل
اطيعك	طاعةٌ لك	طاعةٌ لك
اسمع يا سعيد	سمعاً يا سعيد	سمعٌ يا سعيد
ارحم الفقراء	رحمةً بالفقراء	رحمةٌ بالفقراء

أنت ترى أنّ الجمل الأولى مبدوءة بفعل، والجمل الثانية استغنينا فيها عن الفعل، وجئنا بمصدر منصوب نائب عن فعله، وفي هذه الحال يجب حذف الفعل، والمصدر هنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، فإنه من المعلوم إذا وقع المصدر بدلاً من فعله حذف عامله وجوباً وهو مقيس في الأمر، والنهي، والدعاء والخبر أحياناً، وغير ذلك[١].

أما الجمل الثالثة فهي كالثانية إلاّ أنّ المصادر مرفوعة، أي عدل بها من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت والدوام، كما عرفنا سابقاً غير أنّ المعنى العام واحد، وهو الأمر بالصبر والطاعة ونحوها.

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ٥٦٥).

فالجمل الفعلية هي الأصل لما بعدها، والجمل الثانية مبدوءة بمصادر حذف فعلها وجوباً لأنها نابت منابه وتؤدي معناه، والجمل الثالثة مصادر حذف مبتدؤها وجوباً، وهي لا تحتاج إلى المبتدأ لأنها في معنى الفعل، وكما حذف الفعل وجوبا في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوبا في هذا الخبر، الذي هو يشبه الفعل، فإن لم يكن المصدر المخبر به نائباً مناب فعله لم يحذف مبتدؤه وجوباً تقول مثلاً: (صبري صبرٌ جميل) إذا قصدت الأخبار عن صبرك بأنه صبر جميل، لا بقصد النيابة عن الفعل كما تقول: تمرك تمر جيد وعملي عمل عظيم. فإذا كان القصد النيابة عن الفعل، أي إصبرْ أو لأصبر حذف مبتدؤه وجوباً. وتقول: (سمعُك سمعٌ شديد) كما تقول (دارك دار واسعة) فإذا أردت النيابة عن الفعل قلت: سمعٌ يا سعيد بمعنى اسمع للدلالة على الثبوت، وسمعاً يا سعيد للدلالة على التجدد.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨] اي فلأصبر صبراً جميلاً، قالها بالرفع ولم يقل صبراً جميلاً بالنصب، لأنه أراد الدلالة على الثبات والدوام، أي صبر دائم ثابت لأصبرٌ موقوت، فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم، الصبر الطويل الذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النصب، تقول: صبراً يا فلان على هذه المسالة إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصبر الطويل الدائم قلت: صبرٌ يا فلان.

جاء في كتاب سيبويه:

«فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

لم ترد تحنّن ولكنها قالت: أمرنا حنان أو ما يصيبنا حنان، وفي هذا المعنى كله معنى النصب. . .

ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السرى صبرٌ جميل فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره، ومثل الرفع ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ كأنه يقول: الأمر صبر جميل.

والذي يُرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل أظهاره، وترك أظهاره كترك أظهار ما ينصب فيه»[١].

ولست أذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن النصب أكثر وأجود، وإنما هو أمر يعود إلى المعنى، فإنْ أراد الحدوث نصبه، وأنْ أراد الثبوت رفع كما علمت، وكما ذكر ذلك سيبويه نفسه في أكثر من مناسبة، جاء في **(الكتاب)**: «وكذا إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشراً لعدونا. فإذا نصب فعلى الفعل وأما الرفع فعلى أنه جعل ذلك أمراً ثابتاً ولم يرد أن يحمله على الفعل»[٢] والرفع في القرآن كثير.

وجاء في (التصريح) أنه يحذف المبتدأ وجوباً إذا «أخبر عنه بمصدر جيء به... بدلاً... من اللفظ بفعله أي بفعل المصدر، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، نحو: سمع وطاعة وقوله:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا   أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً، والتقدير أمري حنان، وأمري سمع وطاعة، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدءات محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب»[٣].

وفي **(حاشية الصبان)** في (سمعٌ وطاعةٌ): «الأصل أسمع سمعاً وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لافادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ

---

(١) «الكتاب» (١/١٦١-١٦٢).
(٢) «سيبويه» (١/١٣٧).
(٣) «التصريح» (١/١٧٧)، وانظر «الاشموني» (١/٢٢١).

أعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة:٥٨]: «وهي خبر مبتدأ محذوف، أي مسألتنا حطة، أو أمرك حطة والأصل النصب بمعنى حط عنا ذنوبنا حطة، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات كقوله (صبر جميل فكلانا مبتلى) والأصل صبراً على اصبر صبراً»[٢].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤] ولم يقل فضربُ بالرفع لأن الضرب موقوت بالوقعة، وليس دائماً ثابتاً، ولذلك جاء بها على الحالة الأصلية. جاء في (معاني القرآن): «وأما قوله ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة:١٧٨] فإنه رفع وهو بمنزلة الأمر في الظاهر كما تقول: من لقي العدو فصبراً واحتساباً، فهذا نصب ورفعه جائز، وقوله تبارك وتعالى ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ رفع ونصبه جائز، وإنّما كان الرفع فيه وجه الكلام لأنها عامة فيمن فعل، ويراد بها من لم يفعل، فكأنّه قال فالأمر فيها على هذا فيرفع، وينصب الفعل إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس بدائم مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجداً جداً، وسيراً سيراً، نصبت لأنك لم تنو به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله. . . وأما قوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله، فلذلك نصب وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهليلاً وتكبيراً وصدقاً عند تلك الوقعة. . . كأنه حثّ لهم»[٣].

---

(١) «حاشية الصبان»)(١/ ٢٢١)، وانظر «الهمع» (١/ ١٠٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٠٩).
(٢) «الكشاف» (١/ ٢١٧).
(٣) «معاني القرآن» (١/ ١٠٩)، وانظر ٢/ ٣٩).

العموم في الخبر

لا بد في جملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ[١] وقد يكون الرابط ضميراً نحو (محمد أخوه مسافر) وقد يكون اسم إشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وقد يكون الرابط العموم ومعنى العموم أن يكون الخبر عاماً يدخل فيه المبتدأ. تقول مثلاً: «الذي يعتدي على سعيد انا سنعاقب الظالمين» ولم تقل: أنّا سنعاقبه، وثمة فرق بين التعبيرين فأنك إذا قلت سنعاقبه انصرف العقاب عليه وحده. أما قولك سنعاقب الظالمين فأن العقوبة تنصرف فيه إلى كل ظالم، ولم تختص بالمعتدي على سعيد وحده وبذلك يكون الكلام أوسع وأشمل. وتقول من ضرب زيداً سنعاقبه، وهناك فرق بين القولين فقولك سنعاقبه يختص بمن ضرب زيداً، دون غيره فليس هناك إشارة لمن ضرب خالداً مثلاً، أو لمن فعل فعله، فإذا قلت انا للمعتدين بالمرصاد شمل كل معتد ودخل ضارب زيد في زمرة المعتدين.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ولم يقل أجرهم فبالعدول إلى العموم أفاد فائدتين: أحداهما أنّ هذا الصنف هم من المصلحين.

والأخرى أنّ الأجر لا يختص بهؤلاء الصنف من الناس، وإنّما يشمل كل المصلحين فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين. قال ابن القيم في هذه الآية أنه «لم يقل أجرهم تعليقاً لهذا الحكم بالوصف وهو كونهم مصلحين وليس في الضمير ما يدل على الوصف المذكور»[٢].

---

(١) إذا لم يكن الخبر عين المبتدأ نحو: (قولي: الله حسبي) فجملة (الله حسبي) هي (قولي) نفسه.
(٢) «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٧-٤٨).

ونحو ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أحسن عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠] ولم يقل (أجرهم) وقوله: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨] ولم يقل (له) للغرض نفسه.

وشبيه بهذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأعراف: ١٥٣] ولم يقل (لغفور رحيم لهم) فلم يخصص المغفرة والرحمة بهم بل جملها عامة مطلقة، ولم يواجههم بغفران ذنوبهم، وإنّما ذكر صفة المغفرة والرحمة فعسى أنْ تنالهم، ففي حذف الضمير فائدتان:

١- اتساع صفة المغفرة والرحمة ولم يقيدها بهم بل هي عامة شاملة.

٢- لم يواجههم صراحة بالمغفرة، وإنّما ذكر صفة المغفرة والرحمة فعسى أنْ تنالهم وذلك ليبقوا في حالة طاعة وخشية من معصية.

تعدد الأخبار

قد يتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم (الرمان حلو حامض) وكقوله تعالى﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٥] وهذه الأخبار قد تأتي متعاطفة بالواو، وقد تأتي غير متعاطفة، ويذكر النحاة لها من حيث اقترانها بالواو، أحوالاً ثلاثة:

١- قسم يجب فيه ذكر الواو، وهو أنْ يتعدد الخبر لتعدد ما هو له، أو بعبارة أخرى أنْ تكون الأخبار متعددة لأن المخبر عنهم متعددون، كأنْ تقول: «بنوك كاتب وصائغ وفقيه» أي بعضهم كاتب، وبعضهم صائغ، وبعضهم فقيه. وهما عالم وجاهل، وبهذا حصل الفرق، «بين هذا النوع ونحو (هم سراة شعراء) لأن تعدد الخبر فيه، ليس لتعدد المبتدأ، لأن كلاً من أفراد المبتدأ، فيه متصف بأنه سريّ شاعر بخلاف نحو بنوك كاتل وصائغ وفقيه فأنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة، بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ»(١).

٢- قسم يجب فيه ترك العطف وهو «ما تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الأخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولهم (الرمان حلو حامض) بمعنى مزّ، وزيد أعسر يسر بمعنى أضبط».

فالخبر إنّما يكون بمجموع الكلمتين، ولا يصح الاكتفاء بواحدة دون الأخرى، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّه يجوز العطف في هذا القسم أيضاً(٢).

٣- قسم يجوز فيه العطف وتركه كقولك: زيد كريم شجاع، وزيد كريم وشجاع(٣).

---

(١) «الصبان» (١/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٧-١٠٨).

(٣) «ابن الناظم على الألفية» (٥٢-٥٣)، «الأشموني» (١/ ٢٢٢-٢٢٣)، «الهمع» (١/ ١٠٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٠٧-١٠٨).

وهذا القسم هو محل نظرنا. فما الفرق بين العطف وتركه؟ ما الفرق بين قولنا: (زيد كريم شجاع) و(زيد كريم وشجاع)؟

يقول النحاة: «إذا تكررت النعوت لواحد فالأحسن أن تباعد معنى الصفات العطف نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وغلا تركه نحو ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١٣]»[١].

وقد جاء في (البرهان) في تعدد الصفات: «ومقتضاها ألاّ يعطف بعضها على بعض لأتحاد محلها، ولجريها مجرى الوصف في الصدق على ما صدق، ولذلك يقل عطف بعض صفات الله على بعض في التنزيل، وذلك كقوله ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وإنّما عطف قوله ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ لأنها أسماء متضادة المعاني في موضوعها، فوقع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة، لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه، وكان العطف فيه أحسن. ولذلك عطف (الناهون) على (الآمرون) و(أبكاراً) على (ثيبات) في قوله ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢] وقوله ﴿أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] فجاء العطف لأنه لا يمكن اجتماعهما في محل واحد بخلاف ما قبله»[٢].

الواو للاهتمام والتحقيق:

التحقيق في هذه المسألة أنّ الواو تدل على الاهتمام، وتحقيق الأمر، ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ إذ يبعد في الذهن

(١) «الإتقان» (٢/ ٧٠) وانظر «معترك الأقران» (١/ ٣٥٣)، «البرهان» (٢/ ٤٤٦).

(٢) «البرهان» (٣/ ٤٧٥) وانظر «بدائع الفوائد» (٣/ ٥٢-٥٤، ١/ ١٨٩).

اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقاً وتقريراً لهذا الأمر، تقول: (زيد شاعر فقيه) فإذا كان المخاطب يعجب من اجتماع هذين الوصفين فيه أولا يظن أنّ زيداً كذلك جئت بالواو. تقول مثلاً لصاحبك: (زيد شاعر) فيقول: أهو شاعر؟ لا أعلم عنه ذاك، فتقول له: (وفقيه) فيعجب ويقول: (وفقيه أيضاً!) فتقول (وطبيب). وهذا مكان الواو، لأن فيها اهتماماً، وتحقيقاً، وتوكيداً، ولا يحسن ههنا ترك الواو، وبهذا يمكن أنْ نفهم كثيراً من التعبيرات، وسر الاتيان بالواو في الأخبار والأحوال والنعوت وغيرها، قال ابن القيم: «أنّ الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره يكون في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه إذا كان الرجل مثلاً أربع صفات، هو عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقرّ به، ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت: (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك، فتقول (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع، وغني فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ به توهم الأنكار»[١].

قال تعالى: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢] فأنت ترى أنه جاء مع الناهين عن المنكر بالواو، لزيادة الاهتمام بهذه الخصلة، لأنها قد تؤدي إلى الاحتكاك والصدام، بخلاف الصفات الباقية وتحتاج إلى صبر، وعناء، وحكمة، ومشقة قال الإمام الرازي: «في إدخال الواو على هؤلاء والناهون وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير. أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب، وظهور الخصومة، وربّما أقدم ذلك المنهي على ضرب الناهي، وربما حاول قتله فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهاً على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة»[٢].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).
(٢) «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٠٥).

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وقال: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ قال الإمام الرازي: «فأن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد إلاّ ولم تعزل عنها في قوله (وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم)؟ قلت: الأصل عزل الواو لأنّ الجملة صفة لقرية وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف»(١).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٌ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]: «فأن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم دخلت عليها دون الأولين؟ قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن أتصافه بها أمر ثابت مستقر. وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة، وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم»(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]: «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها»(٣).

وانظر إلى الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

وقوله: ﴿وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٦١] فانظر كيف جاء في الآية الأولى بالواو الدالة على الاهتمام والتنويع بقوله (وسنزيد المحسنين)، ولم يأت بها في الثانية.

---

(١) «التفسير الكبير» (٢٤/ ١٧٠) وانظر «الكشاف» (٢/ ١٨٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٢٥٥)، وانظر «التفسير الكبير» (٢١/ ١٠٥-١٠٦).

(٣) «الكشاف» (١/ ٣١٣).

والمقام في كل آية من الآيتين يقتضي ذلك فبناء الفعل للمجهول في الثانية (وإذ قيل لهم) بخلاف الأولى (وإذ قلنا) بإسناد الفعل إلى نفسه سبحانه، وقوله (اسكنوا هذه القرية وكلوا) أي أنّ الأكل مع السكن والأستقرار لا بمجرد الدخول كما في الأولى (أدخلوا فكلوا)، وحذف (رغداً) من الثانية بخلاف الأولى، وقوله (نغفر لكم خطيئاتكم) والخطيئات جمع قلة بخلاف الأولى (نغفر لكم خطاياكم) والخطايا جمع كثرة ناسب ذلك حذف الواو الدالة على الأهتمام والتحقيق في الثانية بعكس الآية الأولى[1].

---

(١) انظر «معترك الأقران» (١/ ٨٧-٨٨).

الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ هناك في العربية أفعالاً تسمى أفعالاً ناقصة وأشهرها: كان وظل، أصبح، أضحى، أمسى بات، صار، ليس، ما زال، ما برح، ما فتىء، ما أنفك، ما دام.

واختلفوا في سبب تسميتها ناقصة، فذهب أكثر النحاة إلى أنها سميت ناقصة، لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن، في حين أنّ هذه الأفعال لا تدل على الحدث، وإنما هي تدل على الزمن فقط فكانت ناقصة لتجردها من الحدث.

وذهب آخرون إلى أنها سميت ناقصة، لأنها لا تكتفي بمرفوعها وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضاً، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال، بالأفتقار إلى شيئين[1].

ونحن هنا لا نريد أن نبحث فكرة النقص والتمام، لأن الذي يعنينا في بحثنا هذا هو الأستعمال والمعنى، وهذا هو المقصد الأول من هذا البحث، وعلى أية حال لا شك أن هذه الأفعال تدخل كثيراً على اسم مرفوع ومنصوب، أصلهما عند الجمهور مبتدأ وخبر، وقد تكتفي بمرفوعها وتسمى حينئذ تامة.

وهي لا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر كأسماء الشرط والأستفهام والمقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا ما لزم الأبتداء كقولهم: أقلّ رجل يقول ذاك، ولله درك، وما التعجبية، وما تضمن معنى الدعاء كقولهم: سلام عليك وويل له، وكذا مصحوب لولا الأمتناعية، وإذا الفجائية[2].

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٢٥)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٢٥)، «أسرار العربية» (١٣٣-١٣٤)، «التصريح» (١/ ١٩٠)، «ابن يعيش» (٧/ ٨٩)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢١).

(٢) «التصريح» (١/ ١٨٣-١٨٤)، «حاشية التصريح» (١/ ١٨٣) «حاشية الخضري علي بن عقيل» (١/ ١١٠)، «همع الهوامع» (١/ ١١٣)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٩).

كما لا تدخل على الخبر، إذا كان جملة طلبية، فلا يقال (كان زيد أضربه)، وشرط ما تدخل عليه، صار وما بمعناها، ودام وزال، وأخواتها، زيادة على ما سبق، أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً فلا يقال: (صار زيد علم)، وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل. واتصاله بزمن الأخبار، والماضي يفهم الأنقطاع وهذا متفق عليه[١].

كان

ذهب أكثر النحاة إلى أن «كان» ليس فيها عنصر الحدث وإنما تجردت للزمن فقط، قال ابن يعيش: «وأما كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان فقط، و (يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. . .إلاّ أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها، حتى تأتي بالمنصوب»[٢].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة، لأنّها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لأنّ (كان) في نحو:

(كان زيد قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً. ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن على[٣] قبل تعين الشأن. . .مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: (قام زيد) لم تحصل هاتان الفائدتان معاً فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده

(١) «التصريح» (١/ ١٨٤)، «همع الهوامع» (١/ ١١٣)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٩)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٢٦)، «حاشية الخضري» (١/ ١١٠).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ٨٩-٩٠)، وانظر «أسرار العربية» (١٣٣-١٣٤).

(٣) ورد في طبعة أخرى بحذف (على) وهو الراجح.

في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون، وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية. . .

فمعنى (كان زيد قائماً) إنّ زيداً متصف بصفة القيام، المتصف بصفة الكون، أي الحصول والوجود»[١].

والحقيقة إنّها تدل على الحدث الذي هو الكون، بدليل أنّه يأتي منها المصدر واسم الفاعل قال الشُاعر.

وكونك إيّاه عليك يسير

وقال:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجداً

والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن، واسم الفاعل يدل على الحدث، وذات الفاعل فهي إذن تدل على الحدث وهو الكون.

معانيها واستعمالاتها

(كان) فعل ماض ناقص، غير أنها لا تختص بالماضي فقط، بل قد تكون لغيره كما يرى قسم كبير من النحاة وأبرز معانيها التي تأتي إليها هي:

١- **الماضي المنقطع**: وهو الغالب عليها كأن تقول: (كان عمر عادلاً) و(كان خالد غنياً وأصبح فقيراً) ومنه قوله تعالى: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا﴾ [التوبة: ٦٩] وقوله: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النمل: ٤٨][٢].

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١).
(٢) «الهمع» (١/ ١٢٠)، «البرهان» (٤/ ١٢٧، ١٢٢)، «الأتقان» (١/ ١٦٨).

والماضي المنقطع على ضربين:

أ- ضرب يراد به الاتصاف بالحدث في الزمن الماضي على وجه الثبوت نحو (كان محمداً شاعراً) و(كانوا أشدّ منكم قوة) أي متصفين بهذه الصفات على وجه الثبوت، وهذا إذا كان خبرها اسماً.

ب- وضرب يراد به أنّه حصل مرة، ولم يكن وصفاً ثابتاً، وذلك إذا كان خبرها فعلاً ماضياً وذلك كقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الأحزاب: ١٥] أي أحدثوا معه عهداً سابقاً قال ابن يعيش:

«لا يحسن وقوع الفعل الماضي في خبر (كان) لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر»[١].

وهذا مردود فقد ورد في القرآن ذلك في الشرط وغيره قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٨] وقال ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] وقال: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤] وقال: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].

فإذا كان خبرها فعلاً ماضياً، دل على أن الأمر حصل مرة فثمة فرق بين قولنا (كان محمد كاتباً) وقولنا (كان محمد كتب في هذا الأمر) فالأول وصفٌ دائمٌ، والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة، ونحوه قولك (كان زيد فاجراً) أي متصفاً بالفجور. و(كان زيد فجر) أي حصل له ذلك مرة، ومنه قوله:

فاغفر له اللهم أن كان فجر

ونحوه قولك: (كان زيد كاذباً) أي متصفاً بالكذب و(كان زيد كذب) أي مرة.

٢- **الماضي المتجدد والمعتاد**: وذلك إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً وهو نوعان:

(١) «ابن يعيش» (٧/ ٩٧).

أ- الماضي المستمر وهو ما حدث مرة وكان مستمراً في حينه نحو (كنت أقرأ في كتابي فجاءني خالد) أي كنت مستمراً على القراءة فجاءني خالد.

ب- الماضي المعتاد أو الدلالة على العادة في الماضي، أي كان الفاعل يعتاد الفعل نحو (كان يقوم الليل) و(كان زيد يفعل هذا الأمر) قال تعالى:

﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] أي هذه عادتهم.

وقال:

﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمراً على ذلك وقال ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وقال:

﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠].

فهذه كلها تدل على الماضي المستمر أو العادة جاء في (البرهان): «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ (كان يصوم) و(كنا نفعل) وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام، فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى (كان يمسح مرة) ثم نقل عنه (أنه يمسح ثلاثاً) فهذا من باب تخصيص العموم»[١].

وقد تدل على الاعتياد في الماضي إذا كان خبرها شرطاً نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى) ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

٣- **توقع الحدوث في الماضي**: تقول (كان محمد سيفعل هذا) أي كان متوقعاً منه الفعل في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي جاء في (الخصائص): «كان زيد سيقوم أمس: أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضى»[٢].

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٢٥).

(٢) «الخصائص» (٣/ ٣٣٢).

٤- **الدوام والاستمرار بمعنى (لم يزل)** وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] وقوله ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨١] أي لم نزل كذلك(١) وقوله ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء:١١] ونحوها جاء في (**التسهيل**): «وتختص كان بمرادفة (لم يزل) كثيراً»(٢).

وجاء في (**الهمع**): «تختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالة على الدوام وأن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه، فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الأكثر كما قال أبو حيان، أو سكوتها عن الأنقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك، ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى تعالى نحو ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]. أي لم يزل متصفاً بذلك»(٣).

وأنكر بعضهم مجيئها لهذا المعنى، قال الرضي: «وذهب بعضهم إلى أنّ (كان) يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي، وشبهته قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ وذهل أن الأستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون سميعاً بصيراً من لفظ (كان). ألا ترى أنه يجوز (كان زيداً نائماً نصف ساعة فاستيقظ) وإذا قلت (كان زيداً ضارباً) لم يستفد الاستمرار، وكان قياساً ما قال أن يكون (كن)، و(يكون) أيضاً للاستمرار»(٤).

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]: «كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارىء ومنه قوله تعالى:

---

(١) «الأتقان» (١/١٦٨)، «البرهان» (٤/١٣٧، ١٢١).
(٢) «التسهيل» (٥٥).
(٣) «الهمع» (١/١٢٠).
(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٤).

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ومنه قوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ كأنه قيل: وجدتم خير أمة»[١].

وجاء في (البرهان): «وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع على مذاهب:

أحدها: أنها تفيد الانقطاع لأنه فعل يشعر بالتجديد.

والثاني: لا تفيده بل تقتضي الدوام والأستمرار... وقال الراغب في قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧] نبه بقوله (كان) على أنّه لم يزل منذ أوجد منطوياً على الكفر.

والثالث: أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل عدم سابق، ولا على انقطاع طارىء، ومنه قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ قاله الزمخشري في قوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾...

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير ولا دلالة لها في نفسها على انقطاع ذلك المعنى، ولا بقائه، بل إنْ افاد الكلام شيئاً من ذلك كان لدليل آخر...

فحيث وقع الأخبار بـ (كان) عن صفة ذاتية «لله»، فالمراد الأخبارعن وجودها. وإنّها لم تفارق ذاته، ولهذا يقررها بعضهم بما زال، فراراً مما يسبق إلى الوهم، إنْ كان يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود لقولهم: دخل في خبر كان...

وحيث وقع الأخبار بها عن صفة فعلية، فالمراد تارة الأخبار عن قدرته عليها في الأزل نحو كان الله خالقاً ورازقاً ومحييا ومميتاً، وتارة تحقيق نسبته إليه نحو ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وتارة ابتداء الفعل وانشاؤه نحو ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨]..

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣٤٢).

وحيث أخبر بها عن صفات الآدميين، فالمراد التنبيه على أنها فيه عزيزة وطبيعة مركوزة في نفسه نحو ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١] ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة، بالزمان نحو ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٩٠][(١)]».

والذي أراه في نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] وقوله ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١] أنّ معناه أنه هذا كونه، أي إنّ الله كونه عليم حكيم، أي هذا وجوده وحقيقته وصفته، وإنّ الإنسان كونه عجول منذ خلق، وكذلك قوله ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٠] أي هذا كونه الذي وجد عليه وخلقته التي خلق عليها. وكذلك قوله ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] اي هذا شأنه وكونه منذ القدم. ونحو ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٠١] أي منذ القديم بخلاف قولنا (هم لكم عدو) فإنه ليس فيه الوغول في القدم.

وقد يأتي لمعنى آخر وذلك إنّ قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] أي يعلم الأمر قبل وقوعه وهو أكمل من العلم عند الوقوع أو بعده. قال تعالى ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١] وهذا فيما أرى أكمل من القول ونحن بكل شيء عالمون ذلك لأن هذا كائن قبل وقوعه، فهو علم بما لم يقع بخلاف نحن عالمون فإنه ليس نصاً في ذلك، وهذا كما تقول لصاحبك في أمر كنت تنهاه عنه فلم ينته فجاءه منه سوء لم يكن في حسبانه: «أنا كنت عارفاً بهذه النتيجة منذ زمن طويل وكنت أعلمها علم اليقين» لتدل على مقدار علمك وصدق ضنك البعيد في الزمن.

قال تعالى ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] فجاء بـ (كان) ذلك أن الآية في مقام التشريع لأمر مجهول

(١) «البرهان» (٤/ ١٢١-١٢٥).

لا يعلم حقيقته البشر فإننا لا ندري من أقرب لنا نفعاً آباؤنا أو أبناؤنا. والمطلوب من الشارع أنْ يكون عارفاً بالأمر قبل وقوعه، حتى يكون تشريعه سليماً صحيحاً، ونحن لا نعلم بالشيء إلاّ بعد وقوعه أو بعد ظهور الأمارات الدالة عليه، ولكن الله عليم بذلك منذ الأزل فناسب أن يجيء بكان مقابل جهل الإنسان المستمر فإنّه لما ذكر طبيعة الإنسان في الجهل بقوله ﴿ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًاۚ﴾ ناسب ذلك أن يجيء بعلم الله وحكمته القديمين فقال ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ والله أعلم.

٥- **الدلالة على الحال**: وجُعل منه قوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣][1]. ومنه قوله تعالى ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٠] وقوله ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٧٠] وقوله ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والذي أراه أنّها بمعنى المضي فمعنى قوله ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ : «وجدتم خير أمة، وقيل كنتم في علم الله خير أمة، وقيل كنتم في الأمم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به»[2]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم كما قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] فهي مفروضة على المؤمنين منذ القديم. وكذلك البواقي.

٦- **الإستقبال**: وجُعل منه قوله تعالى: ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧][3] ونحوه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥] وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٦٨)، «البرهان» (٤/ ١٢٧).
(٢) «الكشاف» (١/ ٣٤٢).
(٣) «الأتقان» (١/ ١٦٨)، «البرهان» (٤/ ١٢٧).

والذي أراه في مثل هذا أنه من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لبيان أنه محقق الوقوع وأنه بمنزلة ما مضى وفرغ منه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣] وهذا في القرآن كثير، فإن القرآن كثيراً ما يخبر عن المستقبل بلفظ الماضي لبيان أن هذا المستقبل بمنزلة ما مضى فكما أن الذي وقع وحصل لا شك فيه، فهذا كذلك.

٧- **بمعنى صار**: وجعلوا منه قوله تعالى ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ١٩-٢٠] وقوله ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٥-٧](١).

(جاء في **شرح ابن يعيش**): «والعرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: قد كنت غائباً وأنا الآن حاضر، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك (صار زيد غنياً) أي أنتقل من حال إلى هذه الحال كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم: ما جاءت حاجتك؟ لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال كما كانت (صار) كذلك»(٢).

والذي أراه أنّه ليست كان بمعنى صار، وإنّما لها معنى أخر فإنك لو ابدلت (صار) بـ (كان) ما سدت مسدها، فإذا قلت بدل قوله تعالى ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] فصارت وردة، أو بدل قوله تعالى ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ فصارت أبواباً وسراباً لم تجد المعنى كما كان ثم. فإن المقصود بصار هو التحول والصيرورة وقد يكون هذا التحول بعد مدة كأن تقول:

(١) «الأشموني» (١/ ٢٣٠)، «الهمع» (١/ ١١٤)، «أسرار العربية» (١٣٦-١٣٧)، «منثور الفوائد» (١١١)، «الاتقان» (١/ ١٦٨)، «البرهان» (٤/ ١٢٧).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٢).

صار الطين حجراً وصار محمد شيخاً، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل بخلاف «كان» فإنها تطوي الزمن فقوله تعالى ﴿فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ أي كان هذا شأنها منذ الماضي وكأن هذا هو وجودها، ونحوه ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا . فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ كأن حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة، وكأنها هي هكذا منذ القدم.

٨- **بمعنى ينبغي وبمعنى القدرة والأستطاعة نحو**: (ما كان له أن يفعله) أي ما أنبغى له ذلك ونحوه قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩] أي ما ينبغي له، وذلك بدلالة قوله تعالى ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

وفي (**الكشاف**): «ما يكون لي: ما ينبغي لي»[(١)].

وتأتي بمعنى القدرة والأستطاعة نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] وقوله ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠] أي لا تستطيعون ذلك. جاء في (الأتقان): «وترد (كان) بمعنى ينبغي نحو ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]»[(٢)].

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا**﴾ [النساء: ٩٢].

«وما كان لمؤمن: وما صح له ولا استقام ولا لاق بحاله، كقوله ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ**﴾ [آل عمران: ١٦١] ﴿**وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ**﴾ [الأعراف: ٨٩]»[(٣)].

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٩١).

(٢) «الأتقان» (١/ ١٦٨)، وانظر «البرهان» (٤/ ٣١١).

(٣) «الكشاف» (١/ ٤١٦).

وجاء في (التفسير الكبير) للرازي في قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]: «ما كان: معناه النفي والتنزيه، أي ما يجب وما ينبغي أنْ يكون له المعنى المذكور ونظيره: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]»[١].

٩- قد تقتصر على مرفوعها فتكون تامة بمعنى وجد ووقع كقوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وقوله ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وكقولهم (المقدور كائن)[٢] وكقوله:

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهجمه الشتاء

قال سيبويه: «قد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله أي قد خلق. وقد كان الأمر أي وقع الأمر»[٣].

وتأتي كان بمعنى غزل، وبمعنى كفل يقال: كانت المرأة الصوف إذا غزلته، وكان فلان الصبي إذا كفله[٤].

١٠- قد تأتي زائدة نحو (ما كان أحسن زيداً) وليس معنى الزيادة ألاّ يكون لها معنى البتة في الكلام، بل أنها لم يؤت بها للإسناد[٥].

وهي تزاد للدلالة على أحد غرضين:

أ- الدلالة على الزمن نحو (ما كان أحسن زيداً) فإنها تدل على الزمن الماضي جاء في **(الكتاب)**: «وتقول ما كان أحسن زيداً فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى»[٦].

(١) «التفسير الكبير» (١٥/ ٢٠٠).
(٢) «شرح المفصل» (١/ ٩٧).
(٣) «سيبويه» (١/ ٢١).
(٤) «الأشموني» (١/ ٢٣٦).
(٥) «شرح قطر الندى» (١٣٨)، «التصريح» (١/ ١٩١-١٩٢).
(٦) «سيبويه» (١/ ٣٧)، وانظر «ابن يعيش» (١/ ٩٨-٩٩)، «الصبان» (١/ ٢٣٩-٢٤٠).

وبعض النحاة لا يسمي نحو هذا زائداً جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «أعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشيء إلاّ محض التأكيد. . .وإما إذا دلت (كان) على الزمن الماضي ولم تعمل نحو (ما كان أحسن زيداً) . . .ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا إن الزائد من الكلام عندهم، لا يفيد إلاّ محض التأكيد، فالأولى أنْ يقال: سميت زيادة مجازاً لعدم عملها. وإنما جاز أن لا تعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخير يغني عنه لالدلالتها على زمن الماضي لأن الفعل، إنّما يطلب الفاعل والمفعول، لما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لأغناء الخبر عنه فإذا جردتها لم يبق إلاّ الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبييناً لألحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو: على كان المسومة، فثبت أنّ كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق»[١].

وعلى أي حال فالخلاف فيما أراه لفظي، لأنّ كليهما يقول أنّها ليست عاملة وإنما هي لمجرد الزمن. وأمّا قول الرضي «أنّ الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلاّ محض التأكيد» ففيه نظر فمن المعلوم أنّ (من) الأستغراقية تزاد لا لمحض التأكيد، وإنّما دفعاً لتوهم الوحدة نحو: هل جاءك رجل؟ لكان محتملاً في الجنس وفي الواحد.

وكذلك قولهم (جئت بلا زاد) فـ (لا) زائدة بين العامل والمعمول وفيها معنى النفي وليست لمحض التأكيد. وهذا نحو ذاك.

ب- أنْ تزاد لضرب من التأكيد وذلك كقول الشاعر:

جيـاد بنـي أبـي بكـر تسـامـى ... علـى كـان المسـومـة العـراب

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٥).

فليس في هذا دلالة على الزمن وإنما أدخلت لضرب من التأكيد[(١)].

جاء في (**المقتضب**) في قولنا: (أن زيداً كان منطلق) أن كان زائدة مؤكدة للكلام[(٢)].

ونحوه قول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم) فإنها زيدت لتأكيد المضي[(٣)].

ثم أنّ كان قد تزاد وحدها نحو (على كان المسومة العراب) أو تزاد مع مرفوعها نحو (وجيران لنا كانوا كرام) وهذا ألأخير قريب الشبه بالغاء ظن مع مرفوعها في نحو قولنا: زيد ظننت قائم.

ثم أن الأصل في زيادتها أن تزاد بلفظ الماضي وشذ زيادتها بلفظ المضارع، نحو قول أم عقيل:

أنت تكون ماجد نبيل

نفيها

لا نريد أن نبحث ههنا كل حالات النفي، فإنّ هناك حالات تتعلق بعموم الأفعال، وإنّما نريد ههنا أنْ نبحث أربعة استعمالات تتعلق بكان كثيراً وهي:

١- ما كان يفعل.

٢- كان لا يفعل.

٣- ما كان ليفعل (لام الجحود).

٤- ما كان له أن يفعل.

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ١٠٠)، «الصبان» (١/ ٢٢٩-٢٤٠)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٥).

(٢) «المقتضب» (٤/ ١١٦-١١٧)، وانظر «الأصول لابن السراج» (١/ ١٠٦).

(٣) «التصريح» (١/ ١٩١-١٩٢).

١- **ما كان يفعل نحو**: ما كنت أكتب وما كنت أحفظ. تقول هذا التعبير لأحد معنيين:

نفي الحدث في وقت مهين، كأن يقول لك صاحبك (مررت بك أمس واظنك كنت تكتب) فتقول له: ما كنت اكتب، ولا تقول: كنت لا أكتب.

وتقول: ما كنت أشرب الماء لمن ظن أنك كنت تفعل ذاك في وقت ما، ولا يصح أن تقول: كنت لا أشرب الماء. وتقول: (ما كنت أرد عليه) لمن ظن أنك كنت ترد على زيد في وقت ما، ولا تقول: كنت لا أرد عليه.

والمعنى الثاني على نفي الحدث قبلاً كأن تقول: (ما كنت أقرأ ولا اكتب) أي ما كنت أعرف القراءة والكتابة، ونحوها: (ما كنت احفظ شعراً) أي لم يتسنّ لي ذلك لأي سبب كان ونحو ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

٢- **كان لا يفعل**: أن النفي في هذا التعبير مسلط على (يفعل) وليس على الكون بخلاف (ما كان يفعل). ففي التعبير (كان لا يفعل) تثبت له عدم الفعل، وفي (ما كان يفعل) لا تثبت له الفعل. وهذا كما تقول (ثبت أنه لا يفعل) و(ما ثبت أنه يفعل) ففي العبارة الأولى تثبت له عدم الفعل، وفي الثانية تنفي ثبات الفعل، وبعبارة أخرى إنّ الأمر في العبارة الأولى ثبت، وفي الثانية لم يثبت. ونحو هذا قولك (زعمت أنّه لا يقول الشعر) و(ما زعمت أنّه يقول الشعر) ففي الجملة الأولى أثبت الزعم، أي إنّه قال: هو لا يقول الشعر، وفي الثانية نفيت الزعم أصلاً أي إنّه لم يقل ذلك، ونحو هذا قولك (قلت أنه لا يحضر) و(ما قلت أنه يحضر) ففي الأولى قال، وفي الثانية لم يقل، وقولك (ظننت أنه لا يفعل) و(ما ظننت أنه يفعل) ففي الأولى ظن، وفي الثانية لم يظن.

وأنت ترى الفرق واضحاً في نحو قولنا (ما كنت انتظرك ولكن جئت من غير انتظار) وقولك (كنت لا انتظرك) أي أنا أتعمد عدم انتظارك.

وتقول (ما كان يلتقي به) و(كان لا يلتقي به) ففي العبارة الثانية هو يتجنب الالتقاء به مع أمكانه ذلك، وفي الأولى نفيت الألتقاء به، وقد يكون ذلك لأنه لم يتهيأ له فرصة لقاء، فالعبارة الثانية أفادت أنه كان يتعمد عدم اللقاء بخلاف الأولى.

وتقول (ما كان يقرأ القرآن) وتقول (كان لا يقرأ القرآن) أي يتعمد عدم قراءته، ففي الثانية من العمد والقصد على عدم الفعل ما ليس في الأولى، فقد يكون معنى الأولى أنه لم يكن يعرف قراءته وقد يحتمل غير ذلك، وأما في الثانية فقد أثبتّ أنه لا يريد قراءته.

وبهذا يتضح أن ثمةٍ فرقاً بين قوله تعالى ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ [القصص: ٨٦] وقوله ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ: ٢٧] وقوله ﴿بَلْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠] ففي الآية اولى أخبر الله عن حال رسوله قبل البعثة أنه لم يكن يفكر في الكتاب والوحي، بل لم يكن يعلم عنهما شيئاً كقوله تعالى ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢] ولم يكن يأمل أن ينزل عليه كتاب بخلاف الثانية، فإنّ الكفار كانوا لا يرجون اليوم الآخر عن أصرار أي يتجنبون الإيمان به وينكرونه، فالأولى حال غفلة كما قال تعالى ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَـٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣] والثانية حال اصرار وعمد.

ثم أن التعبير بـ (كان لا يفعل) يفيد الدأب والعادة وذلك نحو ما جاء في الأثر عن النبي ﷺ أنه (كان لا يقوم من مصلاه حتى تطلع الشمس) أي كان هذا دأبه وعادته. ونحوه ما جاء عنه ﷺ (أنه كان لا يطرق أهله ليلاً وكان يأتيهم غدوة أو عشية).

ولذا كان النفي بـ (كان لا يفعل) أطول زمناً وأدوم وأعم من (ما كان يفعل) فإذا قال لك شخص(كنت تحفظ شعراً عند ما جئتك) وأردت أن تنفي قوله قلت (ما كنت احفظ شعراً عندما جئتني) أو (لم أكن احفظ شعراً عندما ما جئتني) ولا تقول: (كنت لا احفظ شعراً عندما جئتني) لأنّ (لا يفعل) يفيد الدأب والعادة والاستمرار، ولكن يصح أن تقول (كنت لا احفظ شعراً عندما تأتيني) أي كان هذا دأبي وعادتي.

وإذا قيل لك كان يسبح حينما ناديته قلت ما كان يسبح حينما ناديته أو لم يكن يسبحولا تقول: كان لا يسبح حينما ناديته.

وإذا قيل لك: (كان يقرأ حينما جئتهُ) قلت: (ما كان يقرأ حينما جئته) ولا تقول (كان لا يقرأ حينما جئته) فدل على أن (كان لا يفعل) أعم من (ما كان يفعل) وأدوم. قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا﴾ [الكهف: ١٠١] وقال: ﴿مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾ [هود: ٢٠].

قيل ومعنى الآية الأولى أنهم «كانوا صماً عنه إلاّ أنه ابلغ لأن الأصم قد يستطيع السمع إذا صيح به هؤلاء كأنهم أصميت أسماعهم فلا أستطاعة بهم للسمع»[١] وهو نفي لسماعهم على أتم وجه[٢].

وأما معنى آية هود فأنهم كانوا يستثقلون سماع الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويستكرهونه إلى أقصى الغايات وهو نظير قول القائل: هذا الكلام لا أستطيع سمعه وهذا مما يمجه سمعي[٣].

فالصنف الثاني يسمع إلاّ أنه يكره أن يسمع هذا القول بخلاف الصنف الأول فإنه أصم لا يسمع.

فعبر عن الصنف الأول بـ (كان لا يفعل) وهو يفيد عدم السماع على وجه الدوام والاستمرار، وعن الصنف الثاني بـ (ما كان يفعل).

وهذا لا يختص بكان وحدها بل قد يكون في غيرها أيضاً، وذلك نحو قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أحمل رأس البعير أن نفرا

أي أصبح هذا شأنه وأمره، بمعنى أصبح ضعيفاً لا يقوى على حمل السلاح، ولو قال (ما أصبحت أحمل السلاح) لا حتمل أن يكون ذاك من باب التوقيت، أي لم يصبح يحمل السلاح هذا اليوم وربما حمله في وقت آخر، فاتضح ما قلناه.

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٧٢)، وانظر «البحر المحيط» (٦/ ١٦٥)، «التفسير الكبير» (٢١/ ١٧٣).
(٢) «روح المعاني» (١٦/ ٤٥).
(٣) انظر «الكشاف» (٢/ ٩٤)، «روح المعاني» (١٢/ ٣٢).

٣- **ما كان ليفعل (لام الجحود)**، وهي اللام الداخلة بعد كون ناقص ماض لفظاً، أو معنى منفي بما، أو لم، أو إنْ. وهٰذا التعبير يستعمل لتأكيد النفي، وذٰلك إنّ إثباته (كان سيفعل)، وفي السين معنى التأكيد، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] تقول: كان سيكتب، فإذا أردت نفيه قلت: ما كان ليكتب.

جاء في **(الكتاب)**: «واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الاظهار (يعني أنْ) وذٰلك: ما كان ليفعل فصارت (أن) هٰهنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً. وكأنك إذا مثّلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل، أي ما كان زيد لهٰذا الفعل، فهٰذا بمنزلته ودخل فيه معنى نفي (كان سيفعل) فإذا قال هٰذا. قلت: ما كان ليفعل كما كان (لن يفعل) نفياً لسيفعل وصارت بدلاً من اللفظ»(١).

وجاء في **(المغني)** أن لام الجحود تفيد توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن... ووجه التوكيد عند الكوفيين أنّ أصل (ما كان ليفعل) ما كان يفعل، ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما ادخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذٰلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولٰكنه ناصب...

ووجهه عند البصريين أنّ الأصل، ما كان قاصداً للفعل ونفي القصد أبلغ من نفيه ولهٰذا كان قوله:

يا عاذلاتي لا تردن ملامتي إن العواذل لسن لي بأمير

ابلغ من (لا تلمنني) لأنه نهي عن السبب. وعلى هٰذا فهي عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بأن مضمرة وجوباً»(٢).

وجاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] وكأن هٰذه اللام في

(١) «سيبويه» (١/ ٤٠٨) وانظر «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٥٢).

(٢) «المغني» (١/ ٢١١)، «الأشموني» (٣/ ٢٩١)، «الصبان» (٣/ ٢٩٣)، «حاشية الخضري» (٢/ ١١٣)، «ابن الناظم» (٢٧٧)، «التصريح» (٢/ ٢٣٥-٢٣٦)، «حاشية التصريح» [illegible] «الهمع» (٢/ ٧-٨)، «منشور الفوائد» (١١٢).

الأصل هي التي في نحو قولهم (أنت لهٰذه الخطة) أي مناسب لها وهي تليق بك. فمعنى (ما كنت لافعل): ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذٰلك، ولا شك إنّ في هٰذا معنى التأكيد»(١).

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]: «اللام لتوكيد النفي يعنون وما كان يستقيم أن نكون مهتدين لولا هداية الله وتوفيقه»(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١]: «ومعنى اللام تأكيد النفي وأن الإيمان كان منافياً لحالهم في التصميم على الكفر»(٣).

وجاء في (التفسير الكبير) في قوله تعالى: ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ﴾ [الحجر: ٣٣]: «اللام في قوله (لأسجد) لتأكيد النفي ومعناه لا يصح أن أسجد لبشر»(٤).

وعلى كلا الرأيين، فالنفي مؤكد في مثل هٰذا التعبير.

فعند البصريين أنّ المعنى ما كان مريداً للفعل، أو قاصداً له، أو مقدراً له، وهٰذا أبلغ من نفي الفعل نفسه، لأن نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه.

وعند الكوفيين أنّ اللام زائدة لتوكيد النفي كالباء الزائدة في نحو (ما محمد بذاهب) وأصل الكلام عندهم ما كان يفعل.

وأنا لا أرى أن (ما كان ليفعل) أصله (ما كان يفعل) أو هما بمعنى واحد، فإنّ قوله تعالى مثلاً: ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٣٣] ليس بمعنى (لم أكن أسجد) فالبشر لم يكن موجوداً قبل ذاك فلا يصح هٰذا التقدير.

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٠-٢٧١).
(٢) «الكشاف» (١/ ٥٤٨).
(٣) «الكشاف» (١/ ٥٦٤) وانظر (١/ ٣٦٤).
(٤) «التفسير الكبير» (١٩/ ١٨٣).

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة:١٤٣] فلا يصح أن يقال هو بمعنى (ما كان الله يضيع ايمانكم) وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال:٣٣] لا يصح أن يقال هو بمعنى (ما كان الله يعذبهم وأنت فيهم) وقوله: ﴿۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةًۚ﴾ [التوبة:١٢٢] ليس بمعنى (ما كان المؤمنون ينفرون كافة) فثمة فرق بعيد بين التعبيرين والقصدين، ولٰكن هو على معنى لم أكن فاعلاً للسجود أو قاصداً له، وكذٰلك في الآيات الأخرى، نحو (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أي مريداً لاضاعة الإيمان أو مريداً للتعذيب ونحوها، فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى فيما هو ظاهر.

جاء في (**البرهان**): «إذا قلت: (ما كنت اضربك) بغير لام جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه فإذا قلت (ما كنت لاضربك) فاللام جعلت بمنزلة مالا يكون أصلاً»[(١)].

٤- ما كان له أن يفعل: ومعناها ما ينبغي ولا يصح كما مر شرح ذٰلك.

اضمارها:

١- اضمار (كان) وحدها:

تضمر كان وحدها في نحو قولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) بفتح الهمزة، ولاكلام قبل حذفها كان: (لأن كنت منطلقاً انطلقت)، وهٰذه اللام الداخلة على (أنّ) حرف جر يفيد التعليل وأن مصدرية ومعناه: انطلقت لانطلاقك، وأصل الكلام: (انطلقت لأن كنت منطلقاً) ثم قدم الجار والمجرور للاهتمام، فصار (لأن كنت منطلقاً انطلقت). فحذف حرف الجر لأمن البس، وهو جائز قياساً فصار (أنْ كنت منطلقاً انطلقت) ثم حذفت (كان) اختصاراً فصار الكلام (أنْ أنت منطلقاً انطلقت) والضمير هو اسم كان الذي كان متصلاً بها، ثم زيدت (ما) عوضاً عن المحذوف، فصار (أنْ ما) ثم ادغمت النون في الميم فصار: أمّا أنت منطلقاً انطلقت. والمصدر المؤول مفعول لأجله أو منصوب على نزع الخافض.

---

(١) «البرهان» (٢/ ٨٧).

وهٰذا يمكن أن يحصل في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل[1].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) المفتوحة هنا شرطية، ولذٰلك دخلت الفاء في جوابها في قول الشاعر:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع

قال أبو سعيد السيرافي: «اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو: (أما أنت منطلقاً انطلقت) واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون هو بمعنى (إنْ) وان (أن) المفتوحة فيها معنى (ان) التي للمجازاة ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] عليه، والبصريون يقولون إنّه على معنى التعليل أي: لأن كنت منطلقاً انطلق معك وشبهوها بإذ. ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب»[2].

وأما إذا كانت (إمّا) مكسورة فلا يجوز حذف الفعل بعدها، وهي شرط محض، قال سيبويه: «ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيد ذاهباً ذهبت معه وقال الشاعر (العباس بن مرداس):

أبا خراشة أمّا انت ذا نفر فأن قومي لم تأكلهم الضبع

فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد لزمت كراهية أن يجحفوا بها، لتكون عوضاً من ذهاب الفعل... فإنْ اظهرت الفعل قلت: (إمّا كنت منطلقاً انطلقت) إنما تريد إن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفُ الفعل لا يجوز هٰهنا، كما لم يجز ثم اظهاره لأن (أمّا) كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل، وليس كل حرف هٰكذا»[3].

---

(١) انظر «شرح قطر الندى» (١٣٩)، «التصريح» (١/ ١٩٤-١٩٥)، «ابن عقيل» (١/ ١١٨)، «الأشموني» (١/ ٢٤٤).

(٢) «حاشية على المفصل» (١/ ٢١٤)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٤٤).

(٣) «سيبويه» (١/ ١٤٧-١٤٨).

وقال ابن يعيش: «ولا يجوز اظهار الفعل بعد (أمّا) هنا لما ذكرناه من كون (ما) نائبة عنه، وان اظهرت الفعل لم تكن (اما) إلا مكسورة نحو قولك: (إما كنت منطلقاً انطلقت معك) فيكون شرطاً محضاً، ولا يجوز حذف الفعل بعد إمّا المكسورة، كما لم يجز اظهاره بعد أمّا المفتوحة وذٰلك أن (أمّا) المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره»(١).

وأرى إنّ ما ذهب إليه البصريون، من أن (أمّا) المفتوحة تفيد التعليل، أرجح إذهما تعبيران أحدهما يفيد التعليل، والآخر يفيد الشرط، فأنت تقول: (أحبه إن عدل) أي أحبه إن فعل ذلك في المستقبل. وتقول:

«أحبه أن عدل» أي أحبه لكونه عدل في الماضي، أي أحبه لأنه عدل، فهنا تعلل أمراً قد حصل وذٰلك أمر مشروط. فالعبارة بحذف الفعل وفتح همزة (أن) تفيد التعليل وهي بكسر الهمزة وابقاء الفعل تفيد الشرط.

وأظن أن هٰذا أقرب إلى طبيعة اللغة، فالأصل أن يكون التعبيران المختلفان يؤديان معنيين مختلفين، ثم إنّ الأصل في (أن) المفتوحة أن تكون مصدرية لا شرطية.

٢- اضمارها مع اسمها:

وقد تضمر كان مع اسمها اختصاراً واعتماداً على فهم السامع ويكثر ذٰلك بعد إن ولو الشرطيتين، ومن ذٰلك قولهم (الناس مجزيون باعمالهم إن خيراً، فخير وإن شراً فشر) أي إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت شراً فجزاؤهم شر، ومنه الحديث (التمس ولو خاتماً من حديد) أي ولو كان الملتمس، وان شئت اظهرت الفعل فتقول ان كانت خيراً فجزاؤهم خير(٢).

---

(١) «ابن يعيش» (٢/٩٩).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ١٣٠، «الأشموني» (١/ ٢٤٢)، «التصريح» (١٩٣)، «ابن عقيل» (١/ ١١٧)، «الهمع» (١/ ١٢١-١٢٣)، «ابن الناظم» (٥٨).

حذف نون كان المجزومة

يقول النحاة أن نون كان قد تحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، بشرط أنْ يكون الفعل مجزوماً بالسكون وألاّ يليه حرف ساكن. قال ابن عقيل: «حذفوا النون بعد ذٰلك لكثرة الاستعمال فقالوا (لم يك) وهو حذف جائز لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هٰذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا نقول: لم يك الرجل قائماً وأجاز ذٰلك يونس. . .

وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ذٰلك المتحرك ضميراً متصلاً، أو لا فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً»(١).

وهٰذا الكلام صحيح غير أن البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام، نعم قد يضطر إلى ذٰلك في شعر أو نحوه، ولٰكن في اختيار الكلام لا يفعل ذٰلك لمجرد التخفيف.

لقد حذفت النون من كان المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم، ولم تحذف مع امكان الحذف في سبعة وخمسين موطناً، وما ذٰلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

وقال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٠] فمرة حذف ومرة أبقى.

وقال: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ﴾ [هود: ١٧].

وقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣].

فمرة حذف ومرة أبقى.

وقال: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ﴾ [لقمان: ١٦].

---

(١) «ابن عقيل» (١/١١٨) وانظر «التصريح» (١/١٩٦)، «الهمع» (١/١٢٢)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٣٣)، «ابن الناظم» (٥٩).

فمرة حذف ومرة أبقى، وهٰكذا. وهٰذا لا يكون إلا لسبب.

جاء في (**البرهان**) «ويلحق بهٰذا القسم النون الذي هو لام فعل فيحذف تنبيها على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وأن منه ينشأ ويزيد إلى ما لا يحيط بعلمه غير الله مثل ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً﴾ [القيامة: ٣٧] حذفت النون تنبيها على مبتدأ الانسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧] فهو حين كان نطفة ناقص الكون. . .

وكذٰلك: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] حذفت النون تنبيهاً على أنها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار فإن إليه ترتيبها وتضاعيفها، ومثله ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان: ١٦] وكذٰلك: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠]. جاءتهم الرسل من أقرب شيء في البيان الذي أقل من مبدأ فيه، وهو الحس إلى العقل إلى الذكر، ورقوهم من أخفض رتبة وهي الجهل، إلى أرفع درجة في العلم وهي اليقين وهٰذا بخلاف قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] فإن كون تلاوة الآيات قد أكمل كونه وتم، وكذٰلك: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] هٰذا قد تم تكوينه. . . وكذٰلك: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥] انتفى عن ايمانهم مبدأ الانتفاع وأقله ما انتفى أصله»[1].

إن أغراض الحذف متعددة يقتضيها المقام ومن ذٰلك على سبيل المثال:

١ - **الإسراع**: فإن المقام قد يقتضي الاسراع، ولا يقتضي الاطالة في الكلام شأن التحذير والاغراء، فكما لا تقول لمن كانت العقرب بقربه وهو عنها غافل: احذر العقرب أو عليك أن تحذر العقرب وإنما تسرع في تبليغه فتذكر المحذر منه بأسرع بيان قائلاً: العقرب العقرب، وكذٰلك هٰهنا قد يقتضي المقام الايجاز في الحديث، فتوجز في كل شيء حتى في حذف النون، فتقول لابنك الذي أدركه السفر العاجل مثلاً: لاتك غافلاً أو ما أشبه ذٰلك.

---

(١) «البرهان» (١/ ٤٠٧-٤٠٤).

٢- قد يكون الحذف اشارة إلى أن المتكلم لا يقوى على اتمام الكلام لما فيه من الضعف أو لرغبته عن الحديث، فيوجز في كلامه ما أمكنه ذلك، ولعل من ذلك قوله تعالى على لسان أهل النار: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٤].

٣- النهي عن الشيء بقوة بحيث تطلب منه ألاّ يحصل من الفعل شيء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٦-١٢٨].

وقال في سورة النمل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٧-٧٠].

فقال في الأولى (ولا تك في ضيق) وفي الثانية (ولا تكن) وذلك إنّ السياق مختلف في السورتين، فالآيات الأولى نزلت حين مثل المشركون بالمسلمين يوم أحد «بقروا بطونهم وقطعوا مذاكيرهم فوقف رسول الله ﷺ على حمزة وقد مثل به فرآه مبقور البطن فقال: أما والذي احلف به لئن اظفرني الله بهم لأمثلنّ بسبعين مكانك، فنزلت فكفر عن يمينه وكف عما اراده»(١) وأوصاه بالصبر ثم نهاه أن يكون في ضيق من مكرهم فقال له: (ولا تك في ضيق مما يمكرون) أي لا يكن في صدرك أيُّ ضيق مهما قلّ. وهو تطمين من الله لرسوله وتطييب له مناسب لضخامة الأمر وبالغ الحزن، أو هو من باب تخفيف الأمر وتهوينه على المخاطب، فخفف الفعل بالحذف اشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس.

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٢٢)، «تفسير ابن كثير» (٢/ ٥٩٢).

أما الآيات الثانية فهي في سياق المحاجّة في المعاد، وهو مما لا يحتاج إلى مثل هٰذا التصبير.

وقال في سورة هود: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧].

وقال في السجدة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ۖ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [السجدة: ٢٣-٢٤].

فقال في الأولى: (فلا تك في مرية) وقال في الثانية (فلا تكن) وأنت ترى أنّ السياق مختلف في الآيتين، فالأولى تثبيت للرسول بقوة ونهيه عن الريب والمرية، فقد بدأ الكلام بقوله أنه كان على بينة من ربه، ثم يتلوه شاهد منه، ثم قبله كتاب موسى وختمه بقوله، أنّه الحق من ربك فناسب ذٰلك أن يقال (فلا تك في مرية منه) بخلاف الآية الأخرى فإنها ليس فيها مثل هٰذه الدواعي كما هو ظاهر.

٤- وقد يكون الحذف للوغول في نفي حصول الشيء فإنك تحذف للتنبيه على أن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟ وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] أي البتة. وقوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٧]. وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] فلم يحذف، فما الفرق بين الموضعين؟

ولو رجعت إلى السياق لتبين لك الفرق واضحاً بين المقامين، فالآية الأولى في مقام التذكير بقدرة الله تعالى قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٦-٦٧].

فالانسان يعجب من الاحياء بعد الموت فيذكره ربه بقدرته وأنه خلقه من قبل، ولم يك شيئاً، فالنشأة الأولى أصعب في حساب العقل، فناسب ذٰلك حذف النون فحذفها تنبيهاً على مقدار قدرة الخالق، وكيف أنشأ الانسان من العدم، وليس المقام كذٰلك في سورة الانسان.

ومن هٰذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] فهٰذا أبعد في نفي البغي من (لم أكن)، أي أنّ هٰذا لم يكن أصلا وليس له وجود فحذف الآخر يوحي، بأن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟ وقد يكون الحذف هٰهنا للاسراع، اضافة إلى ذٰلك، فهٰذا القول على لسان مريم للملك الذي تمثل لها بشراً سوياً، فهي لا تريد أن تتبسط في الكلام مع رجل غريب في خلوة كهٰذه، وهو المناسب لمقام الحياء هٰهنا، وهٰذا الحذف يؤدي الغرضين معاً. ونحوه قوله تعالى: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٤] أي البتة لا في قليل ولا في كثير فحذف آخر الفعل تنبيهاً على ذٰلك، وقد يكون الحذف هٰهنا أيضاً للعزوف عن الحديث، أو لأن المتكلم لا يقوى على الكلام لما فيه من الضعف والارهاق.

٥- قد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشيء وحقارته -كما جاء في **(البرهان)**- وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد كما أن الفعل لم يكتمل قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧].

ومن هٰذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦] فمرة جاء بالفعل بلا نون ومرة جاء به بالنون وقد يبدو أن كلا الأمرين واحد، والحقيقة ليست كذٰلك فقد قال (إنها إنْ تك مثقال حبة من خردل) ولم يعين مكانها ثم عين مكانها فيما بعد، فقال (فتكن في صخرة أو في السماوات أو في الأرض) فالأولى أبعد في الوجود أي هباءة تائهة لا مكان لها فحذف النون.

إلى غير ذٰلك من الأغراض.

صار

إنّ معنى (صار) الأنتقال والتحول من حال إلى حال، تدخل على المبتدأ والخبر فتفيد هذا المعنى بعد إنْ لم يكن، نحو قولك (صار زيد عالماً) أي أنتقل إلى هذه الحال[١]، و(صار زيد غنياً) أي «إنّ زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة، أي الحصول بعد أن لم يحصل»[٢].

وقد تأتي بمعنى جاء وانتقل، فتكون تامة، كقوله تعالى ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] ولم ترد صار في القرآن إلاّ في هذا الموضع، ولم تجيء فيه ناقصة.

قال ابن يعيش: «وقد تستعمل بمعنى جاء فتتعدى بحرف الجر، وتفيد معنى الأنتقال أيضاً كقولك: صار زيد إلى عمرو، وكل حي صائر للزوال، فهذه ليست داخلة على جملة ألا تراك لو قلت: (زيد إلى عمرو) لم يكن كلاماً، وإنما استعمالها هنا بمعنى جاء كما استعملوا جاء بمعنى صار في قولهم: (ما جاءت حاجتك؟) أي ما صارت؟ ولذلك جاء مصدرها المصير كما قالوا المجيء، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]»[٣].

وجاء في **(الرضي على الكافية)**: «قوله وصار للأنتقال -هذا معناها إذا كانت تامة تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن. . .ومعنى يصير، يكون بعد أن لم يكن»[٤].

وقد ذكر النحاة إنّ مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وهي: آض ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، وجاء في نحو

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٣)، «الأشموني» (١/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢١).

(٣) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٣)، «الأشموني» (١/ ٣٣٦)، «التصريح» (١/ ١٩٠)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١).

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٦).

قولهم: ما جاءت حاجتك؟ أي ما صارت؟[(١)].

ولست أدري كيف يفسر معنى صار وأخواتها، من ذكر أنّ النقص في الافعال، هو الدلالة على الزمن المجرد من الحدث.

إنّ معنى صار هو التحول والانتقال، وهذا هو الحدث بعينه فقولك: (صار زيد عالماً) معناه حدث له أمر وحصل لم يكن قبلاً، فهي تدل على الحدث والزمن كسائر الأفعال.

ظل وبات

الأصل أنْ يستعمل (ظل) لأفادة الحكم في النهار و(بات) لأفادة الحكم في الليل تقول: (ظل أخوك يفعل كذا) إذا فعله نهاراً و(بات يفعل كذا) إذا فعله ليلاً[(٢)].

وقد يخرجان عن هذا الأصل فيستعملان «استعمال كان وصار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، فيقال: ظل كئيباً وبات حزيناً وأن كان ذلك في النهار، لأنه لا يراد به زمان، ومنه قوله سبحانه ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] والمراد أنه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة وأن كان ليلاً»[(٣)].

والظاهر أنّ استعمال (بات) لتخصيص الفعل بالليل، أكثر من استعمال (ظل) لتخصيص الفعل بالنهار.

وقد وردت (ظل) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، ليس فيها موضع واحد تخصص الفعل فيه بالنهار، مما يدل على أنّ هذا الأصل قليل الأستعمال جداً، قال تعالى ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]

(١) «سيبويه» (١/ ٢٤)، «التسهيل» (٥٣)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١-٢٢٢)، «الأشموني» (١/ ٢٢٩)، «الهمع» (١/ ١١٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١١٢).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٥)، «درة الغواص» (١٣).

(٣) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٦)، «الأشموني» (١/ ٢٢٦، ٢٣٠)، «التصريح» (١/ ١٩١)، «ابن عقيل» (١/ ١١١)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٦)، «الهمع» (١/ ١١٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١١٤-١١٥).

وقال: ﴿إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] وقال: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] وقال: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٤-١٥] وقال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] وقال: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥-٦٦] وقال: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣] وقال: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].

ووردت (بات) في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤] وهو تخصيص الفعل بالليل.

وقد يأتي هذان الفعلان تامين فيقال: ظل اليوم أي دام ظله، وبات زيد أي دخل في المبيت[١].

أصبح، أضحى، أمسى

١- الأصل في هذه الأفعال الثلاثة أنْ تفيد أتصاف المسند إليه بالحكم في أزمنتها فمعنى (أصبح) أتصافه به في الصباح، ومعنى (أضحى) أتصافه به في الضحى، و(أمسى) أتصافه به في المساء وذلك نحو قوله تعالى ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ١٩-٢٠]، أي في وقت الصباح، وقوله ﴿فَأَصْبَحُواْ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧] وقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

قال ابن يعيش: «قد استعملت هذه الأفعال على ثلاثة معان...

أحدها: أن تدخل على المبتدأ والخبر لأفادة زمانها في الخبر، فإذا قلت:

أصبح زيد عالماً وأمسى الأمير عادلاً وأضحى أخوك مسروراً، فالمراد أنّ علم زيد اقترن بالصباح، وعدل الأمير اقترن بالمساء، وسرور الأخ اقترن بالضحى، فهي ككان في دخولها على المبتدأ، وأفادة زمانها للخبر، إلاّ أن أزمنة هذه الأشياء خاصة وزمان (كان)

(١) «الأشموني» (١/٢٣٥-٢٣٦)، «التصريح» (١/١٩١).

يعم هذه الأوقات وغيرها إلاّ أنّ (كان) لما انقطع، وهذه الأفعال زمانها غير منقطع ألا ترى أنك تقول: أصبح زيداً غنياً وهو غني وقت أخبارك غير منقطع»(١).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أنّ هذه الأفعال بمعنى «كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى، فيقترن في هذا المعنى الأخير مضمون الجملة، أعني مصدر الخبر مضافاً إلى الأسم بزماني الفعل أعني الذي يدل عليه صيغته فمعنى أصبح زيداً أميراً أنّ أمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي، ومعنى يصبح قائماً أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الأستقبال»(٢).

٢- قد تأتي بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها وقت مخصوص، كأن تقول: (اصبح أخوك عظيماً) فهنا أصبح بمعنى صار من دون نظر إلى وقت الصباح، قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢] وقال: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قال ابن يعيش: «الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص نحو قولك: أصبح زيد فقيراً وأمسى غنياً تريد أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص... ومثله قول الآخر:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير أن نفرا»(٣)

---

(١) «ابن يعيش» (٧/١٠٣)، «الاشموني» (١/٢٢٦)، «الرضي على الكافية» (٢/٢٢١)، «التصريح» (١/١٩٠-١٩١)، «ابن عقيل» (١/١١١)، «حاشية الخضري» (١/١١٤-١١٥).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٣٢٦).

(٣) «ابن يعيش» (٧/١٠٤-١٠٥).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أن هذه الأفعال قد تأتي «بمعنى (صار) مطلقاً من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضحى، بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل أعني الماضي والحال والأستقبال»(١).

والطريف في استعمال القرآن لأصبح أنها وردت فيه في ثمانية وعشرين موضعاً، كلها في العقوبات والشر إلاّ في ثلاثة مواطن هي قوله تعالى ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقوله: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] وقوله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج: ٦٣].

قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠] و﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢] و﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥] و﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨] و﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧].

ولم يرد (أمسى) ناقصاً في القرآن الكريم وأما (أضحى) فلم يرد البتة.

٣- أن تكون تامة فتكفي بمرفوعها ويراد بها الدخول في هذه الأوقات فيقال: أصبحا أي دخلنا في وقت الصباح، وأضحينا أي دخلنا في وقت الضحى، وأمسينا أي دخلنا في المساء قال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

قال ابن يعيش: «والثاني أن تكون تامة تجتزىء بمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب كقولك: أصبحنا، وأمسينا، وأضحينا، أي دخلنا في هذه الأوقات، وصرنا فيها، ومنه قولهم: أفجرنا أي دخلنا في وقت الفجر»(٢).

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/٢٢٦)، وانظر «الأشموني» (١/٢٣٠)، «الهمع» (١/١١٤)، «التصريح» (١/١٩٠-١٩١).

(٢) «ابن يعيش» (٧/١٠٤)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/٢٢٦)، «الأشموني» (١/٢٢٦)، «سيبويه» (١/٢١).

٤- وردت كل من أصبح وأمسى زائدة قليلاً وهو مما لا يقاس عليه عند الجمهور وذلك نحو قولهم (ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها) وهما مفيدتان لهذين الوقتين[١].

ما زال، ما برح، ما فتىء، ما أنفك

هذه الأفعال تفيد استمرار الفعل وأتصاله بزمن الأخبار، تقول (ما زال زيد منطلقاً) أي هو مستمر في الأنطلاق إلى زمن التكلم[٢].

جاء في (**شرح الأشموني**): «ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه، على ما يقتضيه الحال نحو، ما زال زيد ضاحكاً وما برح عمرو أزرق العينين»[٣].

قال الصبان: (أي ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو: ما زال زيد أزرق العينين، ما زال الله محسناً أولا نحو: ما زال زيد ضاحكاً»[٤].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «أما ما في أوله منها حرف نفي نحو ما زال وما برح وما أنفك وما فتىء فهي أيضاً كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أن (كان) كذلك فيقال: ما زال زيد يفعل... ومعناها علىالإيجاب وأن كان في أولها حرف النفي وذلك أنّ هذه الأفعال معناها النفي، فزال، وبرح، وأنفك، وفتىء، كلها معناها خلاف الثبات، إلا ترى أنّ معنى زال، برح، فإذا دخل حرف النفي نفى البراح فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال، فإذا قلت: (ما زال زيد قائماً) فهو كلام معناه الأثبات، أي هو قائم وقيامه استمر فيما مضى من الزمان، فهو كلام معناه الأثبات ولهذا المعنى لم تدخل (إلاّ) على الخبر فلا يجوز: لم يزل زيد إلا قائماً كما لم يجز: ثبت زيد إلا قائماً»[٥].

---

(١) «الأشموني» (١/٢٤١-٢٤٢).
(٢) «ابن يعيش» (٧/١٠٦)، «الهمع» (١/١١٣)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٢١).
(٣) «الأشموني» (١/٢٢٧).
(٤) «الصبان» (١/٢٢٧).
(٥) «الصبان» (١/٢٢٧).

وجاء في (**شرح الرضى على الكافية**): «وأصل ما زال وبرح وما فتىء وما افتأ وما أنفك أنْ تكون تامة بمعنى ما انفصل، فتعدى بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع (ما زال زيد عالماً) (ما زال زيد من العلم) أي ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى (كان) دائماً فنصبت الخبر نصب كان وإنما جعلت بمعناه لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلاً له دائماً، وكذا أصل برح ورام أن يكونا تامين، بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو: برحت بابك، ومن بابك، ورمت بابك، ومن بابك، وأصل (ونى) قصر فكان الأصل أن يعدي بفي نحو (ما ونى زيد في القيام) فجعل الثلاثة بمعنى كان دائماً، لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا يقصر فيه يكون فاعلاً له دائماً، وإنما أفاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت، لأن نفي النفي إثبات.

وإذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزمان، إذا قلت مثلاً: (ضرب زيد) كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي، وأما قولك (ما ضرب) فإنه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع أجزاء الزمن الماضي، وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيداً بوقوعه أي وقوع النفي في جزء غير معين من أجزاء ذلك الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات إذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الإثبات به غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الإثبات بوقوعه مطلقاً ولو مرة وقصدوا في النفي الأستغراق، إذ استمرار الفعل أصعب، وأقل من استمرار الترك، فصار نحو ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض أحداهما الأخرى. فتبين بهذا إنّ النفي يفيد التكرار على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين فحصل من هذا كله إنّ نفي النفي يكون أيضاً دائماً، ونفي النفي يلزم منه الأثبات فيلزم من نفي النفي أثبات، دائم وهو المقصود. . .

وقد يستعمل بعض هذه الأفعال المصدرة بـ (ما) للنفي تامة نحو: ما برح من موضعه قال تعالى ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] و(ما ونى في أمره) و(ما أنفك من هذا الأمر))»[١].

فهذه أذن افعال منفية تفيد الثبات والاستمرار، ومعناها مثبتة هو الترك والزوال، ونفيها نفي الترك والزوال، فيؤدي معناها الاستمرار والثبات.

فأما زال: فمعناه ذهب وانفصل وترك وقد ورد لهذا الفعل ثلاثة أفعال مضارعة زال يزول ومعناه الذهاب والأضمحلال قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فطر: ٤١] أي أن تذهبا وتضمحلا.

وزال يزيل يقال: زال الشيءَ يَزيله زَيْلاً إذا مازه[٢] أي خلّص شيئاً من شيء وفصله عنه.

وزال يزال وهذا الأخير هو الفعل الناقص وهي ذات معان متقاربة، كلها تفيد الذهاب والانفصال والترك، فزال معناه ذهب وترك وانفصل، وما زال معناه ما ذهب وما ترك وما انفصل، فإذا قلت (ما زال زيد قائماً) كان معناه لم يترك القيام، وما انفصل عنه أي بقي مستمراً عليه، ومضارعه (لا يزال) ومعناه (يبقى) فمعنى (ما زال المطر نازلاً) بقي المطر نازلاً.

ومعنى (لا يزال المطر نازلاً) يبقى المطر نازلاً قال تعالى ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر: ٣٤] أي بقيتم في شك وقال: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥] أي يبقون في مرية لا ينفكون عنها ولا يتركونها. وقال: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] أي ستستمر في الأطلاع على خائنة منهم.

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٢-٣٢٣).

(٢) «لسان العرب» (زول) و(زيل).

فثمة فرق بين قولنا (ما زلت تطلّع) وقولنا (لا تزال تطلع) فمعنى الأول: بقيت تطلع، ومعنى الثاني أنك ستستمر في الأطلاع في المستقبل. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧] أي يبقون على ذلك مستمرين إلى أن يبلغوا قصدهم أن أمكن. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

ولا يفهم من قولنا إنّ (ما زال) بمعنى (بقي) و(لا يزال) بمعنى (يبقى) أنهما متطابقان في المعنى. فإنه لا يصح أبدال أحداهما بالآخر على وجه الدوام، وذلك أنّ (ما زال) تفيد توقع التحول والأنقطاع بخلاف (بقي) فقولك (لا تزال صغيراً) لا يطابق (تبقى صغيراً) فإنّ في الجملة الأولى مظنة التحول بخلاف الثانية. وكذلك قولك (ما تزال طالباً تعتمد على أبيك) لا يطابق قولك (تبقى طالباً تعتمد على أبيك)، وكذلك في الماضي فقولك (ما زالت صغيراً) لا يطابق قولك (بقيت صغيراً) فإنّ الجملة الأولى تعني أنك في سن الصغر وإنّك ستفارق هذه السن، وأما الجملة الثانية فتفيد أنك باقٍ على الصغر على الرغم من كبر سنك.

وأما برح فأصله ترك المكان وغادره، قال تعالى ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾ [يوسف: ٨٠] أي لن أترك الأرض، ومنه البارحة لليلة الخالية، ومنه برح الخفاء أي ذهب.

فبرح معناه ترك المكان وما برح معناه لم يترك المكان أي بقي فيه ولازمه، ثم نقل إلى الدوام والأستمرار في غيره.

قال ابن يعيش: «وأما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قليل لليلة الخالية البارحة... فقالوا ما برح يفعل بمعنى زال. وقد فرق بعضهم بين ما زال وما برح فقال: برح لا يستعمل في الكلام إلا ويراد به البراح من المكان فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره، وذلك ضعيف لأنه قد جاء في غير المكان قال الله تعالى ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠] فلا أبرح هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان

لأنه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه وإذا لم يجز أن يراد بها البراح تعين أن يكون بمعنى لا أزال»(١).

والصواب أن ذلك هو الكثير فيه وهو الأصل في استعماله قال تعالى ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠] وقال: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ١٩] وهذا القول في العجل الذي عبده بنو اسرائيل أي لا نترك مكاننا عاكفين على عبادته والعكوف يقتضي المكث في المكان والبقاء فيه. ومن ذلك قوله:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي أبقى في مكاني قاعداً وأبرح هنا معناه (لا أبرح).

وقول عبدالله بن قيس الرقيات:

والله أبرح في مقدمة أهدي الجيوش عليّ شكّتيه

أي لا أترك مكاني في مقدمة العسكر.

ما فتيء: معنى فتيء نسي يقال: فتئت عن الأمر إذا نسيته وانقدعت(٢) ويأتي بمعنى سكّن واطفأ(٣).

قال الفراء: فتأته عن الأمر سكنته وفتأت النار أطفاتها(٤) فإذا قلت: ما فتيء كان معناه ما نسي أو ما سكّن هذا أصلها ثم استعملت منفية لأفادة الدوام، فإذا قلت: ما فتئت أفعل كان المعنى: ما نسيت فعله أي أنا أفعله مستمراً لم أنسه وما سكّنت عن فعله ولك أكفّ عنه. ومنه قوله تعالى ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تنسى

---

(١) «ابن يعيش» (١٠٨/٧) وانظر «القاموس المحيط» (برح)، «الأشموني» (٢٣٦/١)، «التسهيل» (٥٣).

(٢) «لسان العرب» (فتأ) (١١٥/١).

(٣) «التسهيل» (٥٣).

(٤) «تاج العروس» (فتأ) (٩٥/١).

ذكره على تقادم العهد، ولا تسكّن نفسك ولا تطفىء ما في جوانحك من نار التعلق به. وهو أنسب فعل في هذا المقام لا يسد مسده ما زال أو ما برح أو غيرهما وهو الموضع الوحيد الذي جاء فيه هذا الفعل في القرآن.

فثمة فرق بين قولنا (لا تزال تذكر) و(لا تفتأ تذكر) فلا تفتأ معناه لا تنسى، ولا تسكّن نفسك، ولا تطفىء نار جوانحك، كما تقول أنّ الهوى بين جنبيّ لا يسكن والنار لا تنطفىء.

ما أنفك: يقال فك الشيء أي فصله والرهن خلصه والرقة أعتقها، والفك أن تفك الخلخال والرقبة. وفك الرقبة تخليصها من أسار الرق، وفك الرهن تخليصه من غلق الرهن. وفي النوادر: أفكّ الظبي من الحبالة إذا وقع فيه ثم انفلت. وكل مشتبكين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما[١].

هذا هو الأصل في استعمال (فك) فهو من فك القيود والتخليص من الأسار والحبائل فإذا قلت: (ما أنفك) كان المعنى لم يخلص ولم ينفصل، ومن هنا استعملت في معنى الدوام والاستمرار.

فإذا قلت: (ما أنفك محمد يفعل) كان معناه أنه لا يزال متصلاً بالفعل متشبثاً به مرتبطاً به بقيد مغلق لم ينفك. جاء في(شرح ابن يعيش): «وأما أنفك من قولهم (ما أنفك يفعل) فهي أيضاً بمعنى زال من قولك فككت الشيء من الشيء إذا خلصته منه، وكل مشتبكين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما، وفك الرقبة اعتقها ثم جردت من الدلالة على الحدث ثم ادخلت على المبتدأ والخبر كما فعل بكان»[٢].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]: «وانفكاك الشيء من الشيء أن يزايله بعد التحامهبه كالعظم إذا أنفك من مفصله، والمعنى أنهم متشبثون بدينهم لا يتركونه إلاّ عند مجيء البينة»[٣].

---

(١) «لسان العرب» (فكك)، «القاموس المحيط» (فك)، «الأشموني» (١/ ٢٣٦).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١٠٨-١٠٩).

(٣) «الكشاف» (٣/ ٣٥٢).

ما دام

هذا الفعل هو (دام) الذي بمعنى استمرّ مسبوقاً بما المصدرية وليست (ما) ههنا نافية كما في الأفعال التي ذكرناها آنفاً، ولذلك لا يكتفي به وإنما يحتاج إلى كلام معه يكون معه المصدر جملة تامة، لا تقول: (ما دام محمد حاضراً) لأن المعنى لا يتم وإنما تقول: (لا أذهب ما دام محمد حاضراً) و(ما) ههنا مصدرية ظرفية والمعنى: لا أذهب مدة دوام حضور محمد فعدم الذهاب موقت بدوام الحضور ولذا قالوا أنها تفيد التوقيت[١].

قال ابن يعيش: «أما ما دام من قولك: ما دام زيد جالساً فليست (ما) في أولها حرف نفي على حدها في ما زال وما برح إنما (ما) ههنا مع الفعل بتأويل المصدر، والمراد به الزمان. فإذا قلت: لا أكلمك ما دام زيد قاعداً فالمراد دوام قعوده أي زمن دوامه...

ومما يدل على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولاً فلا يقال: ما دام زيد قائماً ويكون كلاماً ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظروفاً وليس كذلك ما زال وأخواتها، فإنك تقول: (ما زال زيد قائماً) ويكون كلاماً مفيد تاماً و(ما) من قولك (ما دام) تقع لأزمة لا بد منها، ولا يكون الفعل معها إلاّ ماضياً. وليس كذلك ما زال فإنه يجوز أن يقع موقع (ما) غيرها من حروف النفي ويكون الفعل مع النافي ماضياً ومضارعاً نحو ما زال ولم يزل ولا يزال»[٢].

وقد تأتي مكتفية بمرفوعها فلا تحتاج إلى منصوب، وذلك كقوله تعالى ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧][٣].

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٧/١١١).

(٢) «ابن يعيش» (٧/١١١)، «الأشموني» (١/٢٢٨-٢٢٩)، «التصريح» (١/١٨٦)، «ابن عقيل» (١/١١١)، «الهمع» (١/١١١)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٢١)، «ابن الناظم» (٥٤).

(٣) انظر «الأشموني» (١/٢٣٦).

التقديم والتأخير

الأصل في هذا الباب أن تأتي بالفعل الناقص فأسمه فخبره فنقول مثلاً: (كان محمد قائماً) شأن الفعل والفاعل والمفعول به، فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام وذلك كأن تقول: (محمد كان قائماً) أو (كان قائماً محمد) أو (قائماً كان محمد).

١- فأما قولنا (كان محمد قائماً) فيكون إذا كان المخاطب خالي الذهن.

٢- وأما قولنا (محمد كان قائماً) فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للأختصاص والأهتمام، وذلك كأن يظن المخاطب أنّ زيداً كان القائم لا محمداً فترد عليه بقولك (محمد كان قائماً) فالفرق بين قولنا (كان محمد قائماً) و(محمد كان قائماً) إنّ العبارة الأولى تكون إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر، فإذا كان يعلم أنّ شخصاً ما كان قائماً ولكن ظنه خالداً صححت له وهمه، بتقديم المبتدأ على الخبر الفعلي فتقول له: محمد كان قائماً.

٣- وأما قولنا (كان قائماً محمد) فهو من باب تقديم الخبر على الأسم للعناية به والأهتمام وذلك كأن يكون محمد مريضاً لا يقوى على القيام لمدة ثم قام فتقدم الخبر على الاسم، وتقول: (كان قائماً محمد) لأن الخبر ههنا أولى بالأهتمام من الأسم. ونحوه أن تقول (كان نائماً خالد) وذلك إذا كان خالد لم يتمكن من النوم مثلاً مدة لمرض أو نحوه.

وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعنى.

٤- وأما تقديم الخبر على (كان) نحو قولنا (قائماً كان محمد) فهو من باب التخصيص وذلك إذا كان المخاطب يظن أنّ محمداً كان قاعداً لا قائماً، فتصحح له هذا الوهم وتقول أنه كان قائماً لا قاعداً.

وقد يقدم الخبر للأهتمام والعناية لأن العرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم به أعنى.

ما يعرف به الأسم من الخبر

إذا كان الاسم والخبر معرفتين، فإنك تأتي بالأسم الذي يعلمه المخاطب، وتجعله اسماً للفعل الناقص، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبراً له، كما مر في بحث المبتدأ والخبر، وذلك كأن يكون المخاطب سمع بمحمد وقد كان رأى رجلاً منطلقاً واردت أنْ تعلمه بأنّ محمداً هو المنطلق قلت له: (كان محمدٌ المنطلق)، وإذا كان رأى رجلاً منطلقاً ولم يعرف أنه محمد وأردت أن تعلمه بأن المنطلق هو محمد قلت له: (كان المنطلق محمداً).

جاء في (**مغني اللبيب**): «أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال (كان زيد أخا عمرو) لمن علم زيداً وجهل أخوته لعمرو، و(كان أخو عمرو زيداً) لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أنّ اسمه زيد، وأن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الأسم فتقول: (كان زيد القائم) لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: كان القائم زيداً»[1].

والتحقيق ما ذكرناه أولاً.

فإنْ كان الأسم والخبر نكرتين فقد ذكر ابن هشام أنه إن «كانْ لكل منهما مسوغ للأخبار عنها، فأنت مخير فيما تجعله منهما الأسم وما تجعله الخبر فتقول: (كان خير من زيد شراً من عمرو) أو تعكس.

وإنْ كان المسوغ لأحداهما فقط جعلتها الاسم نحو: كان خير من زيد امرأة»[2].

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥٢)، وانظر «الهمع» (١/ ١١٨-١١٩).

(٢) «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥٣).

والذي نراه صواباً في هذا أن المعنى هو الذي يعين الاسم من الخبر، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله أسماً للفعل الناقص، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً، وليس لك أن تجعل أياً شئت منهما اسماً أو خبراً، وليس المعنى واحداً، فإذا قلت مثلاً (ذو دين متين، ذو عرض مصون) كان المعنى صحيحاً ولكن إذا قلت (ذو عرض مصون، ذو دين متين) فليس القول على أطلاقه فقد يكون ذو العرض ليس ذا دين، فقد ثبت أنّ معنى الجملتين مختلف وهكذا لو أدخلت الفعل الناقص على الجملتين.

ولو قلت (ما كان ذو دين متين إلا ذا عرض مصون) كان المعنى صحيحاً، ولكن لو قلت (ما كان ذو عرض مصون إلا ذا دين متين) لم يستقم القول فإن هذا القول ليس على أطلاقه. ولو كان معنى الجملتين واحداً في ال حصر لكان معناهما في غير الحصر واحداً.

ولو قلت مثلاً: (ما كان مثلك أحدٌ)(١) لكان المعنى: لا يشبهك أحد. ولو قلت (ما كان مثلك أحدا) لكان المعنى: (ما كان مثلك إنساناً) أي أن الذي يشبهك ليس إنساناً «وذلك غير جائز إلاّ أنْ يراد به المثل على التعظيم لشأنه أو الوضع منه كقولهم: (ما أنت إلاّ شيطان) و(ما فلان إلاّ ملك)»(٢).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «ولو قال: ما كان مثلك أحداً أو ما كان زيدٌ أحداً كان ناقضاً لأنه قد عُلم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس».

وإذا قلت: ما كان مثلك اليوم أحدٌ فإنه يكون غلا يكون في اليوم إنسان على حاله إلاّ أن تقول: ما كان زيدٌ أحداً أي من الأحدين. وما كان مثلك أحداً على وجه تصغيره فتصير كأنك قلت: ما ضرب زيد أحداً وما قتل مثلُك أحداً»(٣).

---

(١) (مثل) نكرة موغلة بالإبهام لا تتعرف بالأضافة.

(٢) «الجمل» (٦٠).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/٣٧).

ليس والمشبهات بها

ليس:

استعمل العرب (ليس) استعمال الأفعال الماضية مهما قيل في أصلها فقد قالوا: لست ولسنا ولستم، وليسوا، وليست، وزيد ليس حاضراً، ونحوها.

وهي عند الجمهور فعل ماض ناقص، وذكر الخليل أنْ أصلها (لا أيس) طرحت الهمزة والزقت اللام بالياء، والدليل على ذلك قول العرب: (ائتني به من حيث أيس وليس) أي من حيث هو وليس هو.

جاء في **(القاموس المحيط)**: «ليس: كلمة نفي فعل ماض أصله ليس كفرح، فسكنت تخفيفاً أو أصله (لا أيس) طرحت الهمزة والزقت اللام بالياء، والدليل قولهم: ائتني من حيث أيس وليس أي من حيث هو ولا هو، أو معناه لا وجد أو (أيس) موجود و(لا أيس) لا موجود فخففوا وإنما جاءت بمعنى لا التبرئة»[١].

و(أيس) كلمة قد أميتت كانت تستعمل بمعنى الوجود، جاء في **(لسان العرب)**: «قال الليث: أيس كلمة قد أميتت إلاّ أنّ الخليل ذكر أنْ العرب تقول جيء به من حيث أيس وليس لم تستعمل أيس إلاّ في هذه الكلمة وإنما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوجد وقال أن معنى (لا أيس) أي لا وجد»[٢].

وإذا كان ذلك كذلك و (ليس) مركبة من حرف نفي وأيس، الذي هو بمعنى الكينونة ومعناه الحرفي (لا وجد) كما مر، ثم استعمل في العربية على ما نرى.

---

(١) «القاموس المحيط» (ليس) (٢/ ٢٥٠)، «لسان العرب» (ليس) (٨/ ٩٥)، «تفسير الرازي» (٥/ ٣٨-٣٩).

(٢) «لسان العرب» (ليس) (٧/ ٣١٧).

جاء في كتاب (**التطور النحوي**): «وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلاّ (ليس) فيقابلها في الآرامية (Lait)، وهي مركبة من لا واسم معناه الوجود يحتمل أن يكون لفظة القديم (iitai) أو قريباً من ذلك، وهو (ies) في العبرية و(itai) في الآرامية العتيقة ويقاربها في الأكدية فعل وهو (isu) أي يملك الشيء وهو له فمعنى (Lait) لا يوجد وهذا هو عين معنى (ليس) الأصلي، غير أن حروفهما لا تتطابق تماما فأنّا قد كنّا بينا أن السين العربية لا يقابلها في اللغات السامية الشمالية إلاّ السين بينها أو الشين ولا يقابلها التاء أو الثاء وفي العبرية والآكدية الشين، لا التاء فكان يلزم أن تكون (Lait) في العربية (Laita) وقيام السين في ليس مقام التاء نقض لقوانين الأصوات السامية لا بد له من سبب ولا نعرفه»(١).

وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الاطلاق وإذا قيد فبحسب ذلك التقييد تقول: (ليس زيد قائما) أي الآن، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨] أي في المستقبل. وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض النحاة من أنّها لا تنفي إلاّ الحال(٢). بل هي كذلك إذا اطلقت كما ذكرنا فإذا قيدت فنفيها على حسب القيد(٣).

ومن استعمالاتها في غير الحاضر قولهم (ليس خلق الله مثله) فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٦٧] وهي هنا للاستقبال(٤).

---

(١) «التطور النحوي» (١١١).

(٢) انظر «ابن يعيش» (٧/ ١١٢) وانظر «التطور النحوي» (١١٥).

(٣) «الأشموني» (١/ ٢٢٧)، «الصبان» (١/ ٢٢٧)، «حاشية التصريح» (١/ ١٨٣)، «ابن عقيل» (١/ ١١١-١١٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١١١-١١٢).

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٨)، «شرح الألفية لأبن الناظم» (٥٣)، «المغني» (١/ ٢٩٣)، «الهمع» (١/ ١١٥)، «الصبان» (١/ ٢٢٧).

ما:

أعملت (ما) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ولم تعملها تميم، ويذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما فيقولون:

إنّ كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وأنْ كانت (ما) لا تختص بالدخول على الجمل الأسمية، وكلتاهما لنفي الحال، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس[١].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ نفيها مختص بالحال[٢]، والصحيح أنها كليس تنفي الحال عند الأطلاق واذا قيدت فهي بحسب ذلك التقييد، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقال: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الأنفطار: ١٦] وهي في ذلك للاستقبال[٣].

الفرق بين ما وليس:

الذي يظهر لي أنّ (ليس) و(ما) ليستا متماثلتين في النفي تماماً، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملاً واحداً، وهما لنفي الحال عند الاطلاق ولكن بينهما خلافاً، وليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماماً في المعنى، ولا بدّ أن يكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى. فـ (ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال و(ما) حرف ولا يكون الفعل كالحرف والعربية كما يقول براجشتراسر تميل إلى التفريق والتخصيص[٤].

إنّ الذي يبدو لي أنّ (ما) أقوى في النفي من (ليس) والذي يدل على ذلك أمور منها:

---

(١) «أسرار العربية» (١٤٣)، «ابن يعيش» (١/١٠٨)، «المقتضب» (٤/١٨٨).

(٢) «ابن يعيش» (١/١٠٨-١٠٩).

(٣) «ابن عقيل» (١/١١٩)، «الهمع» (١/١١٥، ١٢٣)، «الرضي على الكافية» (١/٢٩١)، «حاشية الصبان» (١/٢٤٧).

(٤) «التطور النحوي» (٥٨، ٦٧).

١- استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال كما ذكرنا، فقالوا لست، وليسا، وليست وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ (ما) أسمية، والجملة الأسمية أثبت من الجملة الفعلية.

٢- وردت (ليس) في القرآن الكريم في (٤١) واحد وأربعين موطناً، اسمها نكرة، لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها بل كلها مجردة منها، في حين وردت (ما) في القرآن في (٩١) واحد وتسعين موطناً مرفوعها نكرة، كلها دخلت عليها (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد، وذلك كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]. وقال: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠].

وقال: ﴿وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

في حين قال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وقال: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ﴾ [البقرة: ١٠٧، التوبة: ١١٦، العنكبوت: ٢٢، الشورى: ٣١].

وقال: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠، الرعد: ٣٧].

فجرد اسم ليس من (من) وقرن اسم (ما) بها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١].

وقال: ﴿مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥] وانظر الإسراء ٣٦، لقمان ١٥، غافر ٤٢.

في حين قال: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠، الجاثية: ٢٤] وهذا كسابقه مما يدل على أنّ (ما) آكد وأقوى.

٣- ورد خبر (ما) مقترنا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في(٧٦) ستة وسبعين موطناً وورد في ثلاثة مواطن فقط غير مؤكد بالباء الزائدة وهي قوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] في حين ورد خبر (ليس) في ٢٣) ثلاثة وعشرين موطنا مؤكداً بالباء الزائدة، وفي خمسة مواطن مجرداً منها.

٤- أن الجمل التي تحتاج الى توكيد كثير استعملها القرآن منفية بما، كقوله تعالى ﴿مالكم من إله غيره﴾ ولم يرد مثل هذا التعبير في القرآن منفياً بليس وهذا من أهم المواطن التي تحتاج إلى التوكيد لأنه في نفي الشرك.

قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الشورى: ٦].

وقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨].

فأنت ترى أنّه في الآية الأولى قال: (قل لست عليكم بوكيل) وفي الآيات الأخرى قال (وما أنت عليهم بوكيل) أو (وما أنا عليكم بوكيل) وذلك راجع إلى قوة النفي الذي يظهر من السياق، والذي هو أبين من أنْ يدلّ على مواطنه بخلاف استعمال ليس.

٥- والذي يدل على أنّها تفيد التوكيد أنّها تقع جواباً للقسم نحو (والله ما زيد بحاضر) وذكر سيبويه أن قولهم (ما فعل) نفي لقولهم (لقد فعل)(١)، مما يدلّ على أنّ فيها توكيداً.

جاء في (الأتقان): «ومقتضى كلام سيبويه أنّ فيها معنى التأكيد لأنه جعلها في النفي جواباً لقد(٢) فكما أنّ (قد) فيها معنى التأكيد فكذلك ما جعل جواباً لها»(٣).

وجاء في (الأشباه والنظائر) إنّ النفي فيها آكد(٤).

وقد وردت في القرآن الكريم في مواطن عدة جواباً للقسم في الجمل الأسمية والفعلية قال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] وقال: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨] وقال: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧] وقال: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١-٢].

ومن وردها في الجمل الفعلية قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٢] وقوله ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤] وقوله: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٢].

وجواب القسم فيه توكيد مثباً كان أو منفياً. ولم ترد (ليس) في القرآن الكريم جواباً للقسم البتة فدل ذلك على أنها آكد من (ليس) في النفي.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٦٠).
(٢) «في سيبويه أنها جواب للقد» (١/ ٤٦٠).
(٣) «الأتقان» (١/ ١٧٦).
(٤) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٦٢)، وانظر «البرهان» (٢/ ٤١٧).

وقد يعترض معترض على هذا الاستدلال بالقول أنّه ربما دلّ وجود الباء الزائدة في خبر (ما) أكثر من (ليس) وغير ذلك مما ذكرته على ضعف (ما في التوكيد فاحتيج إلى توكيدها بما ذكرت بخلاف ليس.

وهذا الأعتراض مردود فهو شبيه بقول من يقول إنّ القسم ضعيف، فاحتيج إلى تقوية جوابه بإنّ واللام، وأن الجملة المصدرة بإنّ ضعيفة بدليل أنها تقع جواباً للقسم فقولنا (محمد حاضر) آكد من (أنّ محمداً لحاضر) بدليل إنّ الجملة الأخيرة تقع جواباً للقسم خلافاً للأولى، أو يقول أنّ (إنّ) ضعيفة في التوكيد بدليل وقوع اللام في خبرها، أو يقول إنّ «نون التوكيد» ضعيفة ولذا تقع في جواب القسم، أو يقول إن (ما) الزائدة لا تفيد التوكيد بدليل اقترانها بنون التوكيدُ في الكلام كثيراً، ومن المعلوم أنّ (ما) الزائدة بعد إنْ الشرطية يكثر توكيد شرطها بالنون وقد جاءت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة كذلك كقوله تعالى ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾ [الإسراء:٢٨] وقوله: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأنعام:٦٨] و﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال:٥٨] و﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾ [الأنفال:٥٧] و﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦] ومع غير الشرط أيضاً كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

فالمعترض أما أن يسلب نون التوكيد توكيدها، وأما أن يسلب (ما) توكيدها، و(ما) هذه مؤكدة كما ذكر سيبويه (٢/ ١٥٢، ٢/ ٣٠٥). و(أنّ) مؤكدة كما ذكر سيبويه. قال سيبويه: «فإن إنّ حرف توكيد فلها لام كلام اليمين»[١].

فإن حرف التوكيد قد يؤتى معه بمؤكد آخر لتقويته، وزيادة توكيده، كما ذكر سيبويه في (أن) وليس الأمر معكوساً كما يظن ظان.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن

(١) «سيبويه» (٢/ ٤٥٦).

شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [يس: ١٣-١٧] أقول ألا ترى كيف أكد الكلام أولاً، بأن دون اللام (أنا إليكم مرسلون)، ثم لمّا اشتد التكذيب، احتاج الأمر إلى توكيد أشدّ فقال (ربنا يعلم أنا إليكم لمرسلون) فأكّده بإنْ واللام؟[1].

فهذا مثل ذاك وأظنه من الوضوح بمكان.

إنْ:

وإما (إنْ) فأنكر أعمالها جمهور البصريين وأجازه جماعة مستندين إلى طائفة من النصوص وقيل هي لغة أهل العالية[2] ومن ذلك قولهم: (إنْ أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) وقوله:

إن هو مستولياً على أحد إلاّ على أضعف المجانين

ولم ترد معملة في القرآن الكريم في القراءة المشهورة.

ويذكر لنا النحاة أنها بمنزلة (ما) في نفي الحال[3]، والصحيح أنها تأتي لغيره قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

والذي يبدو أنها آكد من (ما) في النفي، كما تستعمل كثيراً في الأنكار قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فنفى مرة بما ومرة بإنْ. ولما أريد إثبات صورة الملك ليوسف، وهو أمر في حاجة إلى توكيد في النفي والأثبات قال (إنْ هذا إلاّ ملك كريم)، وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ

(١) انظر «الأتقان» (٢/ ٦٤-٦٥).

(٢) «الأشموني» (١/ ٢٥٥)، «التصريح» (١/ ٢٠١)، «المغني» (١/ ٢٣-٢٤)، «ابن عقيل» (١/ ١٢١-١٢٢)، «والعالية هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما وإلاها «التصريح» (١/ ٢٠١).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٠)، «الهمع» (١/ ١٢٤).

﴿أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ [المجادلة: ٢] فنفى مرة بما ومرة بإن -فإنه لما أراد الأنكار على هؤلاء المظاهرين[١] من الرجال وأراد أن يرجعهم إلى حقيقة كأنهم جهلوها قال منكراً عليهم (أن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم) وقال: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] فإن نفي الثاني أقوى فجاء به بإن، فإنّ الأول أثبات البشرية والثاني الكذب، وهم بشر لا شكّ في ذلك فجاء به بما. والثاني إثبات الكذب للرسل عليهم السلام وأنكار أن يكونوا صادقين وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء به بأنْ.

قال مجاهد: «كل شيء في القرآن (إنْ) فهو أنكار»[٢]. وقال الراغب: «وأكثر ما يجيء يتعقبه (إلا) نحو ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجاثية: ٣٢] ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ﴾ [هود: ٥٤]»[٣].

وقال برجشتر اسر: «وإنْ تكاد تطابق (ما) في وظيفتها وأكثر وقوعها قبل (إلاّ) للجناس بينهما نحو ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ [يوسف: ٤٠]»[٤].

وهذه الملاحظة جديرة بالأنتباه وهي تؤيد ما ذهبنا إليه فإن القصر بالنفي «وإلاّ» يعطي النفي قوة وتوكيداً فلما كانت (إنْ) أكثر من (ما) في ذلك دلّ على أنها أقوى منها.

لا:

وهي أقدم أدوات النفي في العربية ويقابلها في الأكدية والآرامية (la) وفي العبرية (لا)[٥] وقد أنكر كثير من النحاة إعمال (لا) عمل ليس، وقال الآخرون هو قليل خاص بلغة أهل الحجاز، والغالب على خبرها أنْ يكون محذوفاً، حتى قيل هو لازم الحذف

---

(١) الظهار هو أن يقول الرجل لزوجه: أنت علي كمظهر أمي فتحرم عليه وهي عادة جاهلية أبطلها الإسلام.

(٢) «الأتقان» (١/ ١٥٥).

(٣) «مفردات الراغب» (٢٧).

(٤) «التطور النحوي» (١١٥).

(٥) «التطوير النحوي» (١١٠).

والصحيح جواز ذكره[١] إذا عُلم ووجوب ذكره إذا جهل، قال الشاعر:

تعـزّ فـلا شـيء علـى الأرض بـاقيـاً ولا وزر ممـا قـد قضـى الله واقيـاً

و(لا) هذه التي يقال عنها إنها تعمل عمل ليس، تنفي الجنس برجحان ويحتمل أن يكون نفيها للوحدة فإن قلت: (لا رجل حاضراً) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال حاضراً ويجوز أن يراد بذلك لا رجل واحد وهو أمر مرجوح ولا فرق بين قولنا (لا رجل حاضر) و(لا رجلٌ حاضراً) فإن كليهما لنفي الجنس، غير أنّ في الجملة الأولى هذا الأحتمال ومن ظن أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا للوحدة كان غالطاً[٢].

لات:

أن هٰذا الحرف من ابتداعات العربية، ولا يوجد له نظير في سائر اللغات السامية، كما هو مفهوم من قول براجشتراسر قال: «وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا ليس»[٣] وقال: «فلات مقصورة على نفي وجود الحين نحو (لات حين مناص) ويقابل هذه العبارة في العبرية مثل (Loetheasel hammiqne)

أي لات حين جمع المال.

فلات يقابلها (ةا) -المطابقة (لا) بدون التاء»[٤].

يرى الجمهور إنّ هذا الحرف مركب من (لا) النافية وتاء التأنيث، وهذه التاء لتأنيث الكلمة، ومثلها تاء ثمت وربت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علاّمة ونسّابة. وذهب آخرون إلى أنّها (لا) والتاء الزائدة في أول الحين، وقال آخرون هي فعل وهؤلاء على قولين أحدهما أنها في الأصل لات يليت بمعنى نقص، والآخر «أنّ أصلها ليس

(١) «الأشموني» (١/٢٥٣-٢٥٤)، «التصريح» (١/١٩٩)، «ابن عقيل» (١/١٢١-١٢٢)، «الهمع» (١/١٢٥)، «المغني» (١/٢٣٩-٢٤٠).

(٢) «التصريح» (١/١٩٩)، «الرضي على الكافية» (١/١٢٠).

(٣) «التطور النحوي» (١١١).

(٤) «التطور النحوي» (١١٥).

بكسر الياء فقلبت الياء الفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء»[(١)].

والذي نراه أنها (لا) زيدت عليها التاء لتخصيصها عنها بأحكام، فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن قال تعالى ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] وقيل (ندم البغاة ولات ساعة مندم) وقال الآخر (طلبوا صلحنا ولات أوان) وقد تستعمل في غيره قليلاً، نحو قوله: (يبغي جوارك حين لات مجير).

وهي عند بعض العرب تستعمل حرفاً جاراً، لاسم الزمان خاصة كما أنّ منذ، ومذ كذلك[(٢)].

والزيادة على الكلمة لتخصيصها بأحكام ليست للأولى، كثيرة في اللغة فمن ذلك أنّ (إنّ) مثلاً مختصة بالجمل الأسمية، فإذا دخلت عليها (ما) جعلتها صالحة للأسمية والفعلية.

و(ذا) اسم اشارة للقريب، فإن دخلت عليها كاف الخطاب جعلتها للمتوسط (ذاك)، فإن دخلت عليها اللام كانت للبعيد (ذلك) ونحو هذا كثير، وجعلُ كل أداة من هذه الأدوات مختصة بشيء، هو الأقرب إلى طبيعة اللغة، لأن من حكمة العربية أن تكون الأدوات المختلفة تؤدي معاني مختلفة.

الباء الزائدة:

تدخل الباء الزائدة على أخبار ليس، وما، لا، وكان المنفية، لتأكيد النفي قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

ويبدو أن العرب استعملت الباء لتأكيد النفي، كما استعملت اللام في تأكيد الأثبات ولذلك قالوا: قولك (ما زيد بمنطلق) جواب (أنّ زيداً لمنطلق) كما هو رأي الكوفيين[(٣)].

---

(١) «ابن يعيش» (١/١٠٩)، «الأشموني» (١/٢٥٧)، «التصريح» (١/١٩٩-٢٠٠)، «الهمع» (١/١٢٦)، «الرضي على الكافية» (١/٢٩٦)، «المغني» (١/٢٥٣-٢٥٤)، «الأتقان» (١/١٧٢).

(٢) «التصريح» (١/٢٠٠).

(٣) «التصريح» (١/٢٠١)، «البرهان» (٢/٤١٧).

قال سيبويه: «وقد تكون باء الأضافة بمنزلتها في التوكيد وذلك قولك:

ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب»(١).

ولاستعمالها لتأكيد النفي لم تدخل على الخبر المنتقض بالا(٢).

ويبدو أن استعمال الباء لتأكيد النفي أوسع من دائرة هذه الأدوات، فقد وردت لتأكيد النفي في باب ظن نحو: ما ظننته بخارج قال:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

ودخلت في خبر لا النافية للجنس، وجعلوا منه (لا خير بخير بعده النار)، وزيدت في الحال المنفية نحو:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

كما زيدت في خبر (أن) بعد رأيت المنفية، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣](٣).

وقال البصريون هي لرفع توهم الأثبات «فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام(٤) فإذا سمع الباء في الخبر، عرف أنّ الكلام منفي لأنها لا تزاد في الإيجاب.

وواضح إنّ كلا التعليلين يؤدي إلى التوكيد فالأول ظاهر، وعلى قول البصريين نقول: لماذا أراد العربي أنْ يرفع توهم أرادة الأثبات في هذه الجمل دون غيرها، مما لم يذكر فيه الباء؟

---

(١) «سيبويه» (٢/٣٠٧)، «لسان العرب» (ليس) (٨/٩٦).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٢٩٢)، «التصريح» (١/٢٥٠).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/٢٩٢)، «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب» (٢١-٢٢)، «الأشموني» (١/٢٥٠-٢٥٢)، «الصبان» (١/٢٥٠)، «التصريح» (١/٢٠١-٢٠٢)، «ابن عقيل» (١/١٢١)، حاشية الخضري» (١/١٢١)، «الهمع» (١/١٢٧)، «المغني» (١/١٠٦)، «البرهان» (٢/٤١٧).

(٤) «التصريح» (١/٢٠١)، «الصبان» (١/٢٥٠).

لماذا لا يريد العربي أنْ يرفع توهم أرادة الأثبات في نحو قولهم: (ليس أخوك حاضراً) ويريد أنْ يرفع هذا التوهم في قولهم: ليس أخوك بحاضر؟

لماذا يريد العربي أن يعرف المخاطب إنّ هذا نفي، وإنّه إذا كان ساهياً ينبهه على ذلك في آخر الكلام، لولم يرد أن يؤكد له النفي، وإنّ النفي ههنا له قيمته؟

فمآل تعليل البصريين يعود إلى التوكيد كما صرح به الكوفيون.

العطف:

لا نريد ههنا أن نبحث أحكام العطف، فإنّ لهذا البحث موضعاً غير هذا، ولكن نريد ههنا أن نبحث أحكاماً تخص موضوعنا الذي نحن فيه، فمن ذلك:

١- **العطف على المحل**: تقول العرب: (ما محمد بكاتب ولا شاعرٍ) وتقول: (ما محمد بكاتب ولا شاعراً) فهل ثمة فرق في المعنى بين القولين؟

جاء في **كتاب سيبويه**: «هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك «ليس زيد بجبان ولا بخيلا وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس، ينقض اجراؤه عليه المعنى فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه. . .

ومما جاء في الشعر في الأجراء على الموضع، قول عقيبة الأسدي:

معاوي أننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا[1]

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإذا عطفت على خبر ما أو خبر ليس المجرور بالباء منفياً نحو (ما زيد بقائم ولا قاعد)، جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ والنصب على المحل قال:

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٣-٣٤).

معاوي أننا بشر فأسجح[١].

والذي يبدو لي أنّ ثمة فرقاً في المعنى بين العطف على اللفظ، والعطف على المحل فإذا قلت: (ما محمد بكاتب ولا شاعر) كان المعطوف مؤكداً، لأنه على أرادة الباء الزائدة للتوكيد. وإذا قلت (ما محمد بكاتب شاعراً) كان المعطوف غير مؤكد، لأنه ليس على أرادة الباء، فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف، وهذا واضح، جاء في **كتاب سيبويه**: «وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالد ولا مفلحاً، النصب في هذا جيد لأنك إنما تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحاً، هذا معنى الكلام، فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبهه جررت وذلك قولك: ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به فإنما أردت ولا كشبيه به»[٢].

فإنّ النصب ليس على أرادة الكاف والجر على أرادته، وجاء فيه: «ما كان عبدالله منطلقاً ولا زيد ذاهبٌ إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن»[٣].

فأنت ترى إنّ الجملة المعطوفة كما يقول سيبويه على غير أرادة معنى (كان) أي على غير إرادة معنى المضي ولو قلت: ما كان عبدالله منطلقاً ولا زيد ذاهباً، لكانا بمعنى واحد أي على أرادة كان. وهذا مثل ذاك.

وقد يقول قائل: كيف يمكن عطف ما هو أقل توكيداً على المؤكد أو بالعكس؟ وهل يوافق هذا وظيفة العطف التي تفيد التشريك ولا سيما الواو؟ فإنه إذا كان الأول مؤكداً كان الثاني مؤكداً بحكم العطف.

ولإزالة هذه الشبهة نقول إنّ العطف لا يعني تمام التشريك، فالواو كما يقول النحاة (لمطلق الجمع) ولا تفيد التشريك التام ولذا يعطف بها المنفي على المثبت تقول: ذهب ولم يعد، والإنشاء على الخبر كقوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٣).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٥).

(٣) «سيبويه» (١/ ٢٩).

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣] وأجاز سيبويه (جاء زيد ومن عمرو العاقلان)[١]، وتعطف النهي على الأمر قال تعالى ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩].

حتى إنّ جمهور البصريين قالوا إنّ واو المعية، وفاء السببية حرفا عطف في نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) و(لا تقصر فتفشل) كما هو معلوم.

ثم قد يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وبالعكس، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] ومن المسلمات الأولى إنّ الاسم غير الفعل في الدلالة ويذكر النحاة أنّ الأسم يدل على الثبوت، والفعل يدل على الحدوث، والتجدد، نحو قولك (زيد مطلع) و(زيد يطلع) والاسم أقوى وأثبت.

وقال تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١-٣] فعطف الفعل على الاسم، والمعطوف عليه مقسم به، وليس كذلك المعطوف الفعلي، فإنّ حرف الجر لا يدخل على الفعل كما هو معلوم.

ثم إنّ مما يبحثه النحاة، قولهم إنّ الفاء اختصت بعطف ما ليس صلة على الصلة، وتعطف مالا يصلح أن يكون خبراً على ما هو خبر، ومالا يصلح أنْ يكون حالاً على ما هو حال، وما لا يصلح أن يكون نعتاً على ما هو نعت كقولهم (محمد يضحك فتبكي هند) وكقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] فعطف (تثير) وهو لا يصلح أن يكون صلة على (ارسل) الذي هو صلة.

وقد شرَك الرضي الواو في قسم من المواطن كقولك، (الذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت)[٢].

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٨٢).

(٢) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٥٤).

وبعد ذلك ألسنا نقول: (اقبل محمد نفسه وخالد) فيكون المعطوف عليه مؤكداً بخلاف المعطوف؟ ونقول: رأيت الطلاب كلهم لا بعضهم فيكون المعطوف والمعطوف عليه مختلفين من حيث التوكيد؟ ومن هنا جاء النظر في قراءة ﴿إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾ باثبات الألف في (يبلغان) واختلاف النحاة في اعراب (كلاهما) توكيداً أوّلا مع أنها معطوفة على غير التوكيد.

فاتضح بهذا ما قلناه.

وهذا الذي ذكرناه إنما يكون في اختيار الكلام إما في الشرع فقد يضطر إلى ذٰلك الشاعر اضطراراً فإن للشعر لغته وذلك كقول الشاعر:

معاوي إننا بشر فأسجع فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

٢- **عطف الجملة على الجملة**، تقول: (ما كان زيد ذاهباً ولا محمد حاضراً) فتشرك الجملة الثانية مع الأولى في النفي في المضي أي ولا كان محمد حاضراً، فإن قلت (ولا محمد حاضر) لم تكن على إرادة المضي بل على إرادة الحال فهي غير مشتركة في المضي مع الجملة الأولى. جاء في (**الكتاب**)، «تقول: (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب) ترفعه على الا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه كما تقول: ما كان عبدالله منطلقاً ولا زيد ذاهب، إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن. وكذلك (ليس).

وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان: ما كان زيد ذاهباً ولا عمرومنطلقاً. وذلك قولك: ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقاً) وكذلك (ما زيد ذاهباً ولا معن خارجاً)...

و(ما) يجوز فيها الوجهان، كما يجوز في (كان) إلاّ أنك إنْ حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى إنّك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك. وكان الابتداء في(كان) أوضح لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتنع أن يراد به الأول كما أردت في (كان).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ما كان زيد قائماً ولا قاعد غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضياً لأن (ما كان) لنفي الماضي، ومضمون المعطوف حال لأنه ليس مبنياً على (ما كان) بل هو كقولك (غلامه قاعد) فظاهره الحال.

وأما في (ما) و(ليس) فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف أو نصبته، لأن ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال.

ونقول على هذا: (ما كان زيد قائماً ولا عمرو قاعداً أو قاعد) فإذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال.

وأما في (ما زيد) أو (ليس زيد قائماً ولا عمرو قاعداً أو قاعد) فالجملتان حاليتان رفعت قاعداً أو نصبته»[١].

والذي يبدو لي أنّ معنى النصب يختلف عن معنى الرفع في ليس وما أيضاً، فقولك (ليس زيد قائماً ولا عمرو قاعدٌ) يختلف عن قولك (ولا عمرو قاعداً) وليسا متماثلين فنصب الخبر في المعطوف يقتضي أنّ المعنى على أرادة (ليس) ورفعه ليس على ارادتها فتكون جملة (ولا عمرو قاعداً) في التقدير فعلية وجملة (ولا عمرو قاعد) أسمية والأسمية أثبت وآكد من الفعلية.

وكذلك النفي بما، فإنّ نصب الخبر في المعطوف، إنّما هو على أرادة (ما) أي أنّ النفي مقيد بهذا الحرف ومعناه، ورفعه ليس على تقدير ذلك بل هو لمطلق النفي وليس مقيداً بما.

ومما يدخل في هذا الباب قولهم (ما زيد قائماً بل قاعد) أو (لكن قاعد) أي بل هو قاعد فليس النفي داخلاً على ما بعد حرف العطف، بل انّ ما بعد الحرف مثبت. وأجاز المبرد أن يقال: (ما زيد قائماً بل قاعداً) فيقتضي على هذا أن تكون الكملة الثانية مشتركة

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٤).

في النفي مع ما قبلها، أي على تقدير: بل ما هو قاعداً. جاء في (حاشية الصبان): «وأجاز المبرد كون (بل) ناقلة النفي إلى ما بعدها فعليه يجوز: ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب أي بل ما هو قاعداً»(١).

أي اضربت عن الأخبار الأول فأخبرت خبراً آخر وهو كقولك:

(زيد قائم بل قاعد) أردت أن تخبر عن قيام زيد، ثم أضربت عن هذا فأخبرت عن قعوده وهو نحو قولك: أضرب زيداً بل خالداً أي بل اضرب خالداً.

٣- **العطف على المعنى**: وهو ما يسميه النحاة العطف على التوهم نحو (ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ) وهو غير مقيس عند الجمهور جاء في التسهيل:

«وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها»(٢) قال الدماميني:

«وهذا هو المعروف بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة، أنّه غير مقيس»(٣). ومن ذلك قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

قال سيبويه: «فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً ومثله قول الأحوص:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلاّ ببين غرابها

حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك»(٤).

ويبدو أنّ هذا العطف على أرادة معنى مغاير للأول: فالمجرور أقوى من المنصوب وآكد لأنه على تقدير الباء فقولك: (ما زيد قائماً ولا مسافرٍ) يفيد أنّ نفي السفر آكد ولذلك جئت به مجروراً، وهو مقابل لقولنا: ما زيد بقائم ولا مسافراً.

---

(١) «لصبان» (١/ ٢٥٠)، «التصريح» (١/ ١٩٨).
(٢) «التسهيل» (٥٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٣)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠).
(٣) «حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠).
(٤) «سيبويه» (١/ ١٥٤، ١٥٥).

أفعال الرجاء والمقاربة والشروع

أفعال الرجاء

يذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة: عسى وحرى واخلولق[١].

عسى:

استعملت (عسى) فعلاً لرجاء حصول الفعل في المستقبل تقول:

(عسى محمد أن يحج في العام القابل). جاء في (**شرح الرضي على الكافية**):

«عسى لطمع حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة تقول: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقاً»[٢].

وقال ابن يعيش: «وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي قال سيبويه: معناه الطمع والأشفاق أي طمع فيما يستقبل واشفاق أن لا يكون»[٣].

والكثير في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بأنْ، وذلك أنّها لما كانت للأستقبال جاؤا بأنْ الدالة على الأستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص، . وأما لزوم (أن) الخبر فلما اريد من الدلالة على الأستقبال وصرف الكلام إليه لأن الفعل المجرد من (أن) يصلح للحال والأستقبال، و(أن) تخلصه للأستقبال، والذي يؤيد ذلك أن الغرض بـ (أن) الدلالة على الأستقبال لا غير.

وأما قول الشاعر:

عسى طيّء من طيّء بعد هذه ستطفىء غلات الكُلى والجوانح

---

(١) «الأشموني» (٢٥٨١)، «التصريح» (١/٢٠٣)، «ابن عقيل» (١/١٢٣).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٣٣٣).

(٣) «ابن يعيش» (٧/١١٥).

لما كانت السين كأن في الدلالة على الأستقبال وضعها موضعها وأن اختلفت من حيث أن الفعل لا يكون معها في تأويل المصدر»[١].

وجاء في (**أسرار العربية**): «فإن قيل: فلم أدخلت في خبره (أن)؟

قيل: لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال و(أنْ) إذا أدخلت على الفعل المضارع أخلصته للأستقبال، فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال، و(أنْ) تخلص الفعل للأستقبال ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال»[٢].

ووقع النحاة في أشكال أعرابي في نحو قولنا (عسى زيد أنْ يذهبَ) فـ (أنْ) وما بعدها مصدر ولا يصح الأخبار بالمصدر عن الذات، إذ لا يصح أن يقال: عسى زيد ذهاباً. ولذلك اختلفوا على آراء عدة:

فمنهم من ذهب إلى أنّه على تقدير مضاف أي عسى حال زيد أن يقوم، أو عسى زيد ذا أن يقوم: قال الدماميني: وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدره يوماً من الدهر لا في الأسم ولا في الخبر[٣].

ومنهم من ذهب، إلى أنه على سبيل المبالغة قال ابن الناظم: «فإن قلت: كيف جاز اقتران الخبر ههنا بأن المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر؟ قلت: يجوز ذلك على المبالغة»[٤].

«وقيل: المصدر المؤول قد يصح حمله على الأسم من غير تأويل. وقيل: يقدر أن الأخبار إنما وقع أولاً بالفعل ثم جيء بأنْ، لتؤذن بالتراخي لقصد السبك . . .

---

(١) «ابن يعيش» (١١٨/٧).

(٢) «أسرار العربية» (١٢٧)، وانظر «الصبان» (١/ ٢٦٠)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٨).

(٣) «حاشية الصبان» (١/ ٢٦٠)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٤).

(٤) «ابن الناظم» (٦٢-٦٣)، «الصبان» (١/ ٢٦٠).

وقيل: المقرون بأنْ مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب.

وقيل: بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب.

وعسى على هذين القولين تامة.

وقيل: بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزءين»(١).

والذي يبدو لي أن الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أن (أن) ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل أي جيء بها للدلالة على الأستقبال والدليل على ذلك:

١- سقوط (أن) لضرورة أو لعدم أرادة تخصيص الفعل بالأستقبال كقوله:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر   بمنهمر جون الرباب سكوب

وقول الآخر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب

٢- مجيء خبرها وصفاً كقوله: أني عسيت صائماً.

٣- دخول سين الأستقبال بدلاً من (أن) في الخبر لأن كليهما للأستقبال كقوله:

عسى طيء من طيء بعد هذه   ستطفىء غلات الكُلى والجوانح

٤- ليس ثمة ضرورة للقول بأنّ (أن) الناصبة للفعل مصدرية دائماً، فقد تكون مصدرية وقد تكون غير ذاك، وعندنا في العربية نظائر لذلك فقد يختلف معنى الحرف الواحد فيكون مرة لشيء ومرة لغيره نحو (ما) المصدرية، فقد تكون مرة ظرفية مصدرية، وقد تكون مصدرية غير ظرفية، و(لو) الشرطية قد تكون مرة حرف امتناع لامتناع نحو (لو زارني لأكرمته) وقد تكون شرطية بمعنى (إنْ) ليس فيها الأمتناع كقوله تعالى:

---

(١) «حاشية الصبان» (١/ ٢٦٠)، «الهمع» (١/ ١٣٠)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٥)، «المغني» (١/ ١٥١-١٥٢).

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] ونحو ذاك كثير، فلماذا يصر النحاة على أن (أن) الناصبة مصدرية ليس غير؟

ويمكن أنّ يقال أيضاً: أن الحروف المصدرية مهيئة لإقامة الجملة. مقام المفرد، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك نحو (سرّني أنْ عدت) فقد يصح في المعنى أنْ تؤول بالمصدر، وأحياناً لا يصح ذلك وفي كلتا الحالتين يراد معنى الجملة لا معنى المفرد. ألا ترى أنك تقدر (أن تصوم خير لك) و(أن صمت خير لك) تقديراً واحداً فتقول: (صيامك خير لك) مع أن الزمانين مختلفان.

أو لا ترى أنك تقدر هذه الجمل كلها:

سرّني أنْ تعود.

سرّني أنْ عدت.

سرّني لو تعود.

سرّني أنّك عائد.

سرّني أنّك عدت.

سرّني أنّك تعود.

تقديراً واحداً فتقول (سرني عودك) على ما فيها من اختلاف في الزمن والثبوت والحدوث؟

فمعنى المصدر المؤول يختلف عن معنى المصدر الصريح، لأن المصدر المؤول يراد منه معنى الجملة بخلاف المصدر الصريح.

وربما لم يستقم التأويل بالمفرد كما أسلفنا، نحو قولك: (عسى أنْ يزورنا خالد) و(عسى الله أن يأتي بالفتح) و(حسبت أنّ خالداً قادم) لأنّ المراد في الحقيقة معنى الجملة لا المفرد، ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائماً.

استعمالاتها:

استعملت (عسى) على ثلاثة أضرب:

١- فعل ماض جامد، مسنداً إلى اسم ظاهر أو ضمير بارز، نحو ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] وعسيتما أن تفعلا، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢].

٢- فعل ماض جامد مسنداً إلى أن والفعل، نحو: (عسى أن يقوم زيد) قال تعالى ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وهو ههنا فعل تام كما يقول النحاة أي عسى قيام زيد بمعنى قرب قيام زيد ولا يصح أن يقال: عسى قيام زيد.

ويقال في (أنْ) هنا ما قلناه ثم.

٣- حرف شبيه بلعل يدخل على الضمير فينصبه نحو قولهم: عساك أن تفعل جاء في (الكتاب): «وأما قولهم عساك فالكاف منصوبة قال الراجز وهو رؤبة:

يا أبتا علك أو عساكا.

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما ... تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي) ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع»[1].

حرى، أخلولق:

وهما فعلان شبيهان بعسى في المعنى، والعمل، تقول: حرى زيد أن يفعل، وأخلولق أن يفعل:

فمعنى (حرى) صار خليقاً وجديراً بالأمر تقول: هو حرىً بأن يفعل، وحريٌّ بأن

---

(١) «سيبويه» (١/٣٨٨)، وانظر (١/٤٧٧)، «ابن يعيش» (٧/١٢٢).

يفعل وحرٍ بأن يفعل، أي جدير بالفعل.

وأمّا (أخلولق) فهو أفعوعل من الفعل (خلُق)، . ومعنى (خلُق) صار خليقاً أي جديراً تقول: هو خليق بهذا الأمر أي جدير، جاء في **(الرضي على الكافية)**: «ومعناهما صار حرياً وحرى، أي جديراً، وصار خليقاً، وأصلهما حرى بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وأنّ»[١].

تقول: حرى زيد أنْ يفعل، أي صار جديراً بالفعل، واخلولق سعيد أن يسود، أي صار جديراً بالسيادة.

وخبرهما كخبر عسى، فعل مضارع غير أنه مقترن بأن وجوباً فلا يجرد منها وذلك لأن هذين الفعلين للأستقبال دائماً، فلزم لذلك اقتران خبرهما بأن جاء في (التصريح): «لأن الفعل المترجي وقوعه، قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال»[٢].

أفعال المقاربة:

أفعال المقاربة هي: كاد وكرب وأوشك[٣].

كاد:

تستعمل (كاد) لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل، تقول: (كاد زيد يغرق) اي أشرف عليه، وهي أقرب من (عسى) إلى الحصول «ألا ترى أنك لا تقول: كاد زيد يدخل المدينة، إلاّ وقد شارفها وقد يجوز أن تقول: عسى زيد أن يحج وهو لم يبرح من منزله»[٤].

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/٣٣٧)، «وانظر «القاموس المحيط» (خلق) (الحارية).
(٢) «التصريح» (١/٢٠٦، ٢٠٣)، «وانظر الأشموني» (١/٢٦١)، «ابن عقيل» (١/١٢٦).
(٣) «الاشموني» (١/٢٥٨)، «التصريح» (١/٢٠٣)، «ابن عقيل» (١/١٢٣).
(٤) «الجمل للزجاجي» (٢١٠).

وجاء في (**المفصل**): «والفصل بين معنيي عسى وكاد إنّ (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع تقول: عسى الله أنْ يشفي مريضي، تريد أنْ قرب شفائه مرجوّ من عند الله مطموع فيه، و(كاد) لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول: كادت الشمس تغرب تريد أنّ قربها من الغروب قد حصل»(١).

وخبرها فعل مضارع غير مقترن بأنْ في الغالب وذلك لقربها من الوقوع، بخلاف عسى فناسب ذلك أن يجرد من (أن) لأن (أنْ) للدلالة على الاستقبال كما ذكرنا، وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيجاء بأنْ في خبرها فقولك (كاد زيد أن يموت) أبعد عن الحصول من قولك (كاد زيد يموت) والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل ولذلك جردت من (أنْ).

قال ابن يعيش: «من أفعال المقاربة (كاد) تقول: كاد زيد يفعل أي قارب الفعل ولم يفعل إلاّ أن كاد أبلغ في المقاربة من عسى فإذا قلت: (كاد زيد يفعل) فالمراد قرب وقوعه في الحال إلاّ أنه لم يقع بعد لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل كالداخل فيه لا زمان بينه وبين دخوله قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] ومن كلام العرب: كاد النعام يطير... واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض وجرد ذلك الفعل من (أن) لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال و(أنْ) تصرف الكلام إلى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً من (أن)، قدروه باسم الفاعل لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو زيد يقوم والمراد قائم»(٢).

وقال: «إن الأصل في (عسى) أنْ يكون في خبرها (أنْ) لما فيها من الطمع والأشفاق وهما معنيان يقتضيان الأستقبال و(أن) مؤذنة بالاستقبال، واصل (كاد) أن لا يكون في

---

(١) «المفصل» (٢/ ١٦٤).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ١١٩)، «وانظر التصريح» (١/ ٢٠٧)، «درة الغواص» (٩١)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٨).

خبرها (أن) لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال إلا أنه قد تشبه عسى بكاد فينزع من خبرها أن. . .

وقد تشبه كاد بعسى فيشفع خبرها بأن، فيقال: (كاد زيد أن يقوم) وقد جاء في الحديث (كاد الفقر أن يكون كفراً).

فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر، لتقارب معنييهما وطريق الحمل والمقاربة أن (عسى) معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: (عسى زيد يقوم) فكأنه قرب حتى أشبه قرب (كاد)، وإذا أدخلوا (أنْ) في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه (عسى) ومن قال: (عسى زيد يفعل) فقد أجرى عسى مجرى (كاد) ويجعل الفعل موضع الخبر كأنه قال: (عسى زيد فاعلاً). وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك فقال:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن أني عسيت صائماً[(١)]

وجاء في (**أسرار العربية**): «فإن قيل: ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (أن) وهي كعسى في المقاربة؟ قيل: هما وأن اشتركا في الدلالة على المقاربة، إلاّ أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: (كاد زيد يذهب بعد عام) لم يجز لأن (كاد) توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: (عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته) لكان جائزاً وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال ولما كانت (عسى) اذهب في الاستقبال أتي معها بأن التي هي علم الاستقبال»[(٢)].

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٢١-١٢٢).
(٢) «أسرار العربية» (١٢٩).

نفيها:

ذهب قسم من النحاة إلى أن (كاد) أثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإن قلت (كاد يفعل) فمعناه: (لم يفعل) وإن قلت: (ما كاد يفعل) فمعناه أنه فعله بعد جهد، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

وقيل هي إثباتها إثبات، ونفيها نفي، فإنّ معنى (كاد) مقاربة الفعل، فإذا قلت (كاد يفعل) فإنك أثبتّ المقاربة ولم تثبت الفعل، وإذا قلت (ما كاد يفعل) فإنك تنفي مقاربة الفعل أي لم يقارب الفعل، أي لم يفعله ولم يقرب من فعله، فهم متفقون في معنى الأثبات مختلفون في معنى النفي.

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧]:

«يتجرعه يتكلف جرعه (ولا يكاد يسيغه) دخل كاد للمبالغة يعني ولا يقارب أن يسيغه فكيف تكون إلا ساعة كقوله (لم يكد يراها) أي لم يقرب من رؤيتها فكيف يراها»(١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] «مبالغة في لم يرها اي لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها ومثله قوله ذي الرمة:

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

أي لم يقرب من البراح فماله يبرح؟»(٢).

وجاء في (**الكامل**) للمبرد في قوله تعالى ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾: «أي لم يقرب من رؤيتها وغيضاحه لم يرها ولم يكد(٣)».

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٧٥).
(٢) «الكشاف» (١/ ٣٩١).
(٣) «الكامل» (١/ ١٦٧).

وجاء في (**الأشموني**): «وإذا قال (لم يكد يبكي) فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من أنتفائه عند ثبوت المقاربة. . .وكذا قوله تعالى ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ هو أبلغ في نفي الرؤية بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ فكلام تضمن كلامين كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له»(١).

وجاء في (**دلائل الأعجاز**): «وروي عن عنبسة أنه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف يشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها:

هي البــــرء والأسقــــام والهم والمنى ومـوت الهوى في القلب مني المبرح

وكان الهوى بالنأي يمحى فيمّحي وحبك عندي يستجـــد ويربـــح

إذا غيـــر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

قال: فلما أنتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة: يا غيلان أراه قد برح. قال فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال:

إذا غيـر النـأي المحبيـن لـم أجـد رسيـس الهـوى مـن حـب مية يبـرح

قال: فلما انصرفت حدثت أبي قال: أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة، إنما هذا كقول الله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾.

وأعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى العرف أن يقال: ما كاد يفعل، ولم يكد يفعل، في فعل قد فعل، على معنى أنه لم يفعل إلاّ بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله كقوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ فلما كان مجيء النفي في(كاد)

---

(١) «الأشموني» (١/٢٦٨-٢٦٩)، «الهمع» (١/١٣٢)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٣٨-٣٤٠)، «المغني» (٢/٦٦٢)، «المقتضب» (٢/٧٥)، «حاشية الخضري» (١/١٢٥)، «التفسير القيم» (٣٨٣ وما بعدها)، «البرهان» (٤/١٣٦-١٣٧).

على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال: لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فقد زعم أن الهوى قد برح، ووقعه لذي الرمة مثل هذا الظن. وليس الأمر كما ظناه، فإن الذي يقتضيه اللفظ لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظن أنه يكون، وكيف بالشك في ذلك وقد علمنا أن (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود وإذا كان كذلك، كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده وأن يكون قولك: ما قارب أن مقتضيا على البت وأنه قد فعل»[1].

وقال ابن يعيش في قوله تعالى ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾: «قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة، لأن كاد معناها قارب، فصار التقدير لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالة، بقوله: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ . . .

والذي اراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها، والذي يدل على ذلك قول تأبط شراً:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا

والمراد ما كدت أؤوب كما يقال: سلمت وما كدت أسلم، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم، وهي قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب، وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لأفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت (كان) لأفادة الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد قبلها، كان، أو بعدها لم يكن، إلاّ لنفي الخبر كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع.

(١) «دلائل الأعجاز» (٢١٢-٢١٣).

هذا مقتضى اللفظ فيها، وعليه المعنى والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا الذبح بلا ريب»[١].

والذي يبدو لي، أن الرأي الذي ذكره ابن يعيش أرجح بدلالة قوله تعالى ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] وهذا الكلام على لسان فرعون في موسى عليه السلام ولا شك أن موسى كان يبين بدلالة المحاجات المتعددة التي يذكرها القرآن مع فرعون. ولو ذهبنا إلى الرأي الأول لكان عليه السلام أبكم لا يبين ولا يقارب الإبانة. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [الكهف: ٩٣-٩٥]. وهذه المحاورة تدل على أنهم يفقهون ولكن بصعوبة[٢] وليس معنى الآية (لا يكادون يفقهون قولاً) أنهم لا يفقهون ولا يقاربون الفقه، وإلاّ فما هذا الكلام والمحاورة بينهما؟

ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ فإنهم فعلوا الذبح.

ويمكن الجمع بين الرأيين بالقول إنّ الأصل ما ذكرناه، ويمكن أن يراد المعنى الأول بالقرائن وذلك كقوله تعالى ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ وقوله (ويسقى من ماء صديد يتجرعه ولا يكاد يسيغه) فإنّ هاتين الآيتين يمكن حملهما على الوجه الأول، كما يمكن حملهما على الوجه الذي رجحناه.

وليست دلالة الجملة الواحدة على معنيين متغايرين أمراً غريباً في اللغة فقد ذكر البيانيون أن كلمة (كل) مثلاً «إذا وقعت في حيز النفي موجهاً إلى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك (ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدرهم) أي جاء بعض القوم وأخذت بعض الدراهم.

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر «رسالة ابن كمال باشا في تحقيق معنى (كاد).

وإنْ وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة؟: (كل ذلك لم يكن).

قال ابن هشام: «وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]. . . والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً»[١].

ونحو ذلك قوله «على لا حب لا يهتدي لمناره» إذ يحتمل القول أن يكون المعنى أن له مناراً لا يهتدي إليه كما يحتمل أن يكون أنه ليس له منار فيهتدى إليه. وهذا مثل ذاك.

والذي يدل على ذلك ما ذكره الفراء من أن العرب تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعل وفيما لم يفعل. جاء في (معاني القرآن) في قوله (ولا يكاد يسيغه): «فهو يسيغه. والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فهو بين هنا من ذلك لأن الله عز وجل يقول لما جعله لهم طعاماً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ. طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ. كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ﴾ فهذا أيضاً عذاب في بطونهم يسيغونه. وأما ما دخلت فيه كاد ولم يفعل فقولك في الكلام: (ما اتيته ولاكدت). وقول الله عز وجل في النور: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ فهذا عندنا والله أعلم أنه لا يراها، وقد قال ذلك بعض الفقهاء لأنها لا ترى فيما هو دون هذا من الظلمات وكيف بظلمات قد وصفت بأشد الوصف»[٢].

أوشك:

معنى أوشك في الأصل أسرع، واشتقاقه من وشك الأمر، ككرم بمعنى سرع والوشيك السريع، ويوشك يسرع، وقد يستعمل على الأصل فيقال: أوشك فلان في السير أي أسرع[٣].

---

(١) «مغني اللبيب» (١/ ٢٠٠-٢٠١).

(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٧١-٧٢).

(٣) «القاموس المحيط» (وشك)، «درة الغواص» (٩٠)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧).

والكثير في خبرها أن يقترن بأن، لأنها أبعد في الاستقبال من كاد و«لأنها موضوعة للاسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب، فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن»(١).

جاء في (التصريح): «قال الشاطبي: والصحيح ما ذكره السلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع، إنّ أوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء. قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول:

عسى زيد أن يحج ويوشك زيد أنْ يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول: كاد زيد يحج إلاّ وقد أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده. انتهى كلام الشاطبي. وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه الموضح تبعاً للناظم وابنه، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى»(٢).

وقد تشبه بكاد فيراد بها القرب فيجرد خبرها من (أن).

كرب:

معنى (كرب) دنا وقرب ومصدره كروب يقال: كربت الشمس دنت للغروب. والأكراب الأسراع، وخذ رجليك بأكراب، إذا أمر بالسرعة أي أعجل وأسرع.

وكربه الغم فاكترب فهو مكروب والكرب الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس، وكربت القيد إذا ضيّقته على المقيد، والمُكْرَب من الخيل الشديد الخلق والأسر. والمكرب من المفاصل الممتلىء عصباً والشديد الأسر من حبل أو بناء أو مفصل.

وكارب الشيء قاربه(٣) والمكابرة المقاربة.

فكرب وقرب متشابهان لفظاً ومعنى.

---

(١) انظر «رسالة ابن كمال باشا في تحقيق معنى كاد.

(٢) «التصريح» (١/٢٠٦).

(٣) «لسان العرب» (كرب)، «القاموس المحيط» (كرب)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٣٧).

فمعنى (كرب يفعل) (قرب يفعل) أو دنا من الفعل بإسراع، فهو بمعنى (كاد) إلاّ أن فيه معنى آخر وهو الشدة والأسراع في الفعل، بخلاف كاد فإن فيها معنى المقاربة حسب.

وخبره قليل الأقتران بأنّ مثل كاد[١] وذلك لشدة قربه من الوقوع، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإذا حذفت (أن) من أخبار هذه الأفعال الثلاثة فإما أن يقدر مع المحذوف. . .وأما أن يحذف رأساً بلا تقدير لها لاستعمال كاد وكرب وأوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان»[٢].

وقد يصحبه معنى الكرب وهو الغم والحزن أيضاً كقوله:

كرب القلب من جواه يذوب

فإن فيه إضافة إلى المقاربة معنى الغم والحزن، وقد وفق الشاعر لأختيار هذه اللفظة في هذا الموطن فقد جمع المقاربة، والحزن، في لفظ واحد.

هلهل:

هذا الفعل يذكره قسم من النحاة مع أفعال الشروع، مع أنه من أفعال المقاربة. . .جاء في (**لسان العرب**): «وهلهل يدركه أي كاد يدركه والهلهلة الانتظار والتأني»[٣].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما هلهل فإنما ألزم تجريد خبره من (أن) مع أنه بمعنى كاد لا بمعنى (طفق)، لأن المبالغة في القرب فيه أكثر، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل، وصرصر، فكأنه للمبالغة في القرب لاحق بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير أن»[٤].

(١) «الأشموني» (١/ ٢٦٢)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٦)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٥-١٢٦).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧).
(٣) «لسان العرب» (هلل)، «القاموس المحيط» (الهلال)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٣٧).
(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢٨).

فهلهل أذن من أفعال المقاربة وهو أقرب إلى الشروع من (كاد)، ولشدة مقاربته حصوله الفعل، امتنعت في خبره (أن) كأفعال الشروع، وفيه انتظار وتأنّ مع هذا القرب.

أفعال الشروع

وهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به، وهي كثيرة أشهرها أخذ، وأنشأ، وجعل، وطفق وقام، وهبّ، وعلق.

فأخذ: أصله أخذ الشيء. أي حازه لنفسه وأمسكه، وأخذ في الفعل أي بدأ يفعله فعندما تقول: (أخذ يفعل) كان المعنى كأنما حاز الفعل لنفسه وأخذه فهو يفعله.

وأما **جعل وأنشأ** فأصل معناهما أوجد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧] وقال ﴿ءَأَنتُمۡ أَنشَأۡتُمۡ شَجَرَتَهَآ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] لكن في (أنشأ) خصوصية أنّ فيها معنى التربية والتنشئة يقال: نشأ ينشأ أي ربا وشب. فإذا قلت (جعل يفعل) كان المعنى، كأنه أوجد الفعل يفعله.

وإذا قلت (أنشأ يفعل) كان المعنى، كأنه أوجده وهو يربيه وينشئه، أي هو مستمر عليه وعلى نمائه.

وأما **قام** فهو من القيام ضد الجلوس، وقد يأتي بمعنى العزم وقد يأتي بمعنى المحافظة والاصلاح، كقوله تعالى ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] ويقال: قام بالفعل أي فعله.

فإذا قلت (قام يفعله) كان المعنى كأنك قلت نهض به، فهو عليه قدير وأنه محافظ على هذا الفعل فهو يفعله.

وأصل **طفق**: من طفق الموضع أي لزمه، فإذا قلت (طفق يفعل) كان المعنى أنه لزم الفعل وواصله واستمر عليه، قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [طه: ١٢١] أي لازماً هذا الفعل وواصلاه.

وأما هبّ فهو من هبّت الريح هبوباً وهبيباً، أي ثارت وهاجت، وهبت الناقة في سيرها أسرعت، والهباب نشاط كل شيء وسرعته، فإذا قلت (هبّ يفعل) كان المعنى أنه ثار ثوران الريح مسرعاً نشيطاً.

وأما **علق** فهو من علق بالشيء علقا وعلقه، أي نشب فيه. وفي الحديث: فعلقت الاعراب به أي نشبوا وتعلقوا، والعلاقة الهوى، والحب اللازم للقلب، وعلقت هي بقلبي تشبثت به، والعلق أيضاً الخصومة والمحبة اللازمتان، والذي تعلق به البكرة، والحبل المعلق.

ومن هنا جاء معنى الشروع فإذا قلت (علق يفعل) كان المعنى أنه تعلق بالفعل وتشبث به، كما يعلق الشيء بالشيء، فهو يفعله مستمراً عليه ملازماً له[1].

وخبر أفعال الشروع فعل مضارع مجرد من (أنْ) وجوباً لما بينهما من المنافاة، فإنّ (أن) للاستقبال وأفعال الشروع للحال[2].

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإنما الزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن (أن) دون الاسم، والماضي والمضارع، المقترن بأن لأن المضارع المجردعن علامات الاستقبال ظاهر في الحال، يدل على كونه مشتغلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دل علىأنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام»[3].

---

(١) «انظر لسان العرب والقاموس المحيط مادة أخذ، جعل، أنشأ، قام، طفق، هبّ، علق.

(٢) «ابن عقيل» (١/١٢٦)، «الأشموني» (١/٢٦٢)، «التصريح» (١/٢٠٣، ٢٠٦)، «ابن الناظم» (٦٣).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/٣٣٨).

الأحرف المشبهة بالفعل

أطلق النحاة اسم (الأحرف المشبهة بالفعل) على بضعة أحرف ينتصب بعدها المبتدأ ويرتفع الخبر وهي: إنّ وأنّ وليت، ولعل، ولكنّ وكأنّ.

ويمسي النحاة المبتدأ المنتصب بعدها اسمها. والخبر خبرها، نحو (أن الله غفور رحيم). وليس من شأننا الآن أن نبحث سبب هذه التسمية وأوجه شبهها بالفعل، فإنّ النحاة يذكرون ذلك في مواطنه.

وظاهرة نصب الاسم بعد إنْ قديمة قال براجشتراستر: «ومبتدأ الجملة الأسمية منصوب بعد إنّ وإخواتها، وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله سامياً شائعاً في غير العربية أيضاً، ومما يدل على إنّ (أن) وهي أقدم لكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية»(١).

والأحرف المشبهة بالفعل لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فإنّ من المبتدأ ما لا تدخل عليه، كالمبتدأ المحذوف، كقولك (الحمد لله الحميدُ) برفع الحميد، على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والواجب الابتداء كطوبى للمؤمن وايمن الله، والواجب التصدير غير ضمير الشأن كأيّ، وكم ومن الأستفهامية والشرطية نحو من عندكم؟

ومن الخبر ما لا تدخل عليه، كالطلبي، والأنشائي، نحو (زيدٌ أضربه) وأين محمد؟ ويستثني النحاة من الجمل الطلبية الجملة الدعائية الواقعة خبراً، لأنّ المفتوحة المخففة نحو (والخامسة إن غضب الله) في قراءة من قرأ بتخفيف النون بعدها جملة فعلية(٢).

---

(١) «التطوير النحوي» (٩١).

(٢) انظر «التصريح» (١/ ٢١٠)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٦٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩)، «الهمع» (١/ ١٣٥)، «التسهيل» (٦١).

معانيها

إنّ:

تأتي (إنّ) لمعان عدة أشهرها:

١- التوكيد وهو الأصل فيها، ويدور معها حيث وردت قال تعالى: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة (أنا راودته)، والثانية مؤكدة وسر ذلك والله أعلم، أن هذا على لسان امرأة العزيز، وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء، وهي الآن في موطن إقرار بالذنب واعتراف بالخطأ فذكرت ما صدر عنها غير مؤكدة إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد، وهي تريد أن تفر منه وتتوارى من فعلتها، وقد أنكرت فيما مضى أنْ تكون قد صنعته بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام، فجاءت به مؤكداً بإنّ واللام.

والدليل على أنها تأتي للتوكيد، أنها يجاب بها القسم قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] وقال: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] وقال: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦] وقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

قال ابن يعيش: «فأما فائدتهما -يعني إنّ وأنّ- فالتأكيد لمضمون الجملة، فإنّ قول القائل إنّ زيداً قائم ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلا أنّ قولك (أنّ زيداً قائم) أوجز من قولك (زيد قائم زيد قائم) مع حصول الغرض من التأكيد. فإنْ أدخلت اللام وقلت: (إنّ زيداً لقائم) ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات»[١].

أما ما ذكره ابن يعيش من أنّ (إنّ) نائبة مناب تكرير الجملة مرتين، وهي مع اللام مناب تكريرها ثلاث مرات، فلا أظن أنّه يعني إنّ تكرير الجملة و(إنّ) بمنزلة واحدة،

(١) «ابن يعيش» (٥٩/٨)، «وانظر الأشباه والنظائر» (٢٩/١).

وهما متماثلان. وإنْ -عناه فليس بصحيح، فإنّ تكرير الجملة من التوكيد اللفظي، والتوكيد اللفظي له أغراض منها إنّه يرفع توهم السهو من المتكلم، فإنّ المخاطب قد يظن أنّ المتكلم عندما ذكر زيداً أو علياً كان ساهياً أو غافلاً، فتكرير الاسم يرفع هذا الظن.

ومن أغراضه أيضاً أنْ يرفع توهم الغفلة عن المخاطب كان غافلاً لم يسمع الجملة أو لم يسمع الكلمة فيكررها له دفعاً لذلك وفي هذين الموطنين لا يجدي التوكيد المعنوي ولا التوكيد بإنّ أو غيرها وإنما الذي يجدي ههنا التوكيد اللفظي فقط.

وجاء في (**الهمع**): «فإنّ للتأكيد ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك (والله لزيد قائم)، وزعم ثعلب أنّ الفراء قال: (إنّ) مقررة لقسم متروك استغني عنه بها والتقدير: والله أن زيداً لقائم»(١).

وقال ابن الناظم: (إنّ) «لتوكيد الحكم ونفي الشك فيه أو الأنكار له»(٢).

وجاء في (**التصريح**): «وهما -يعني إنّ وأنّ- لتوكيد النسبة بين الجزءين ونفي الشك عنها ونفي الأنكار لها بحسب العلم بالنسبة، والتردد فيها والأنكار لها، فإنْ كان المخاطب عالماً بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة، وإنْ كان متردداً فيها فهما لنفي الشك عنها، وأنْ كان منكراً لها فهما لنفي الأنكار لها. فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الأنكار واجب ولغيرهما لاولا»(٣).

ويرى عبد القاهر إنّ الأصل في (إنّ) أنْ تكون للجواب، يقول: «فالذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنّا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو (والله إنّ زيداً منطلق) وامتنعوا من أنْ يقولوا (والله زيد منطلق)، ثم أنّا إذا استقرينا الكلام، وجدنا الأمر بيّناً في الكثير من مواقعها، أنه يقصد بها إلى الجواب

(١) «الهمع» (١/ ١٣٣).
(٢) «شرح الفية ابن مالك» (٦٥).
(٣) «التصريح (١/ ٢١١)، «وانظر سيبويه» (١/ ١٢١)، «التسهيل» (٦١)، «المقرب» (١/ ١٠٦)، «الأشموني» (١/ ٢٧٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٨)، «شرح قطر الندى» (١٤٨).

كقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣-٨٤]... وكقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٦].... وقوله: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحجر: ٨٩] وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أُمر النبي ﷺ بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادولا وناظروا فيه...

ثم إنّ الأصل الذي ينبغي أنْ يكون عليه البناء هو الذي دوّن في الكتب من أنها للتأكيد. وإذا كان قد ثبت ذلك فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتة ولا يكون قد عقد في نفسه إنّ الذي تزعم أنه كائن غير كائن، وأنّ الذي تزعم أنه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج إلى (إنّ) وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف، وعقد قلب على نفي ما تثبت، أو إثبات ما تنفي، ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن، وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه كقول أبي نواس:

عليك باليأس من الناس ... أن غنى نفسك في اليأس

ومن لطيف مواقعها أن يُدعى على المخاطب ظن لم يظنه ولكن يراد التهكم به وإنْ يقال: أن حالك والذي صنعته يقتضي أنْ تكون قد ظننت ذلك ومثال ذلك قول الأول:

جاء شقيق عارضاً رمحه ... إنّ بني عمك فيهم رماح

يقول: إنّ مجيئه هكذا مُدلاً بنفسه وبشجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنّه لا يقوم له أحد حتى كأنّ ليس مع أحد منا رمح يدفعه، وكأنا كلنا عزل. وإذا كان كذلك، وجب إذا قيل أنها جواب سائل أن يشترط فيه، أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه، على خلاف ما أنت تجيبه به فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا»[1].

---

(١) «دلائل الأعجاز» (٢٤٩-٢٥١).

وقيل هي آكد من اللام[1] ولفظها وثقلها يوحي بذلك، وهي قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل غير أنّها مسبوقة بالهمزة. ومن أوجه الشبه بينهما أنّ كلتيهما للتوكيد، وأنّ نون التوكيد يفتح معها الفعل وهذه تنصب معها الاسم، وأنّها تخفف كما تخفف تلك.

٢- الربط:

قد تأتي (إنّ) لربط الكلام بعضه ببعض، فلا يحسن سقوطها منه وإنْ اسقطتها رأيت الكلام مختلاً غير ملتئم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢] وقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] فأنت لو اسقطتها لوجدت الكلام مختلاً نابياً.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١] وقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤] وجرّب أنْ تسقط (إنّ) فستجد الكلام نابياً غير ملتئم ولا مرتبط.

قال عبد القاهر في قول الشاعر:

بكـــرا صـــاحبـــي قبـــل الهجيـــر إنّ ذاك النجـــاح فـــي التبكيـــر

وأعلم أنّ من شأن (إنّ) إذا جاءت على هذا الوجه، أنْ تغني غناء الفاء العاطفة مثلاً، وأنْ تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجبا، فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً غير مستأنف مقطوعاً موصولاً معاً. أفلا ترى أنك لو اسقطت (إنّ) من قوله (إنّ ذاك النجاح في التبكير) لم تر الكلام يلتئم، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى، ولا تكون منها بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول: بكّرا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التبكير، ومثله قول بعض العرب:

---

(١) «البرهان» (٢/٤٠٥)، «معترك الأقران» (١/٦٠٩)، «الأتقان» (١/١٥٦).

فغنّهــــا وهـــي لـــك الفـــداءُ إنّ غنـــاء الإبِـــلِ الحـــداءُ

فانظر إلى (إنّ غناء الإبل الحداء) وإلى ملاءمته الكلام قبله، وحسن تشبثه وإلى حسن تعطف الكلام الأول عليه، ثم انظر إذا تركت (إنّ) فقلت: فغنّها وهي لك الفداء غناء الإبل الحداء كيف تكون الصورة وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر... حتى تجتلب الفاء فتقول: فغنها وهي لك الفداء فغناء الإبل الحداء. ثم تعلم أنْ ليست الألفة بينهما من جنس ما كان، وأن قد ذهبت الأنسة التي كانت تجد والحسن الذي كنت ترى»[1].

وقال: «وأعلم أنّ الذي قلنا في (إنّ) من أنها تدخل على الجملة، من شأنها إذا هي أسقطت منها أنْ يحتاج فيها إلى الفاء، لا يطّرد في كل شيء، وكل موضع، بل يكون في موضع دون موضع، وفي حال دون حال، فإنّك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي الفاء، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان: ٥١-٥٢] وذاك إنّ قبله: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ ﴾ [الدخان: ٥٠] ومعلوم أنك لو قلت: إنّ هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون في جنات وعيون لم يكن كلاماً»[2].

٣- التعليل:

وقد تأتي (إنّ) للتعليل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة: ١٦٨] وقوله: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣] وقوله: ﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧] ﴿ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٥] وكقوله: ﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٨] وقوله ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ ﴾ [التوبة: ١٠٣] وقوله: ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١].

---

(١) «دلائل الأعجاز» (٢١١-٢١٢) وانظر (٢٤٣).

(٢) «دلائل الأعجاز» (٢٤٨).

فأنت ترى أنّ (إنّ) في هذه المواطن تفيد التعليل.

جاء في (**الأتقان**): «الثاني: التعليل أثبته ابن جني وأهل البيان، ومثلوه بنحو ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المزمل: ٣٠]. و﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾... وهو نوع من التأكيد»[١].

وقال سيبويه: «تقول: جئتك أنك تريد المعروف إنما تريد لأنك تريد المعروف ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرّما

أي لأدخاره...

ولو قلت: جئتك إنك تحب المعروف مبتدأ، كان جيداً...

وأعلم أنّ العرب تنشد هذا البيت على وجهين، على أرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

منعت تميماً منك إنّي أنا ابنها ... وشاعرها المعروف عند المواسم

وسمعنا من العرب من يقول إنّي أنا ابنها. وتقول لبيك إنّ الحمد، والنعمة لك، وإنْ شئت قلت: أنّ»[٢].

وجاء في (**حاشية يس**) في قولهم (لبيك إنّ الحمد والنعمة لك): «وأعلم إنّ النووي وكثيراً من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بإنّ من كسر (أن) قال: الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتحها قال: لبيك بهذا السبب أهـ.

وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة، سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح، فإنّ فيه ضعفاً من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر،

(١) «الأتقان» (١/١٥٦)، «وانظر البرهان» (٢/٤٠٦-٤٠٧)، «معترك الأقران» (١/٦٠٩-٦١٠).
(٢) «سيبويه» (١/٤٦٤-٤٦٥).

كونه غير مناسب لخصوصها، ومن حيث إبهامه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية...

وظاهره تسليم كلام الفقهاء أنّ المكسورة هنا ليست للتعليل، وهو خلاف ما ذكره النحاة هنا فإنّ كلامهم صريح في أنّها للتعليل»[١].

والذي يبدو لي أنّ ما ذهب إليه النووي أرجح فإن التعليل بـ (إنّ) لا يماثل التعليل بـ (أنّ) فإنّ التعليل بأنّ المفتوحة إنّما هو على أرادة اللام، قال سيبويه في (جئتك أنّك تريد المعروف) أي لأنّك تريد المعروف، فالتعليل ههنا مقيد بعامله مقصور عليه، أي إنّما حصل هذا لهذا، بخلاف التعليل بإنّ المكسورة فإنه تعليل واسع وحكم عام مستأنف، غير مقيد بالعامل.

فهي في الحقيقة ليست للتعليل المحض كـ (أنّ) وإنّما هي حكم عام، وكلام مستأنف فيه تعليل، يشمل ما ذكر وما لم يذكر.

والذي يوضح ذلك أنّ الكلام مع أنّ المفتوحة هو جملة واحدة بخلاف المكسورة فقولك (لا تضرب محمداً أنّه عونك) جملة واحدة أي لأنه عونك، وقولك (لا تضرب محمداً إنّه عونك) جملتان الأولى (لا تضرب محمداً) والأخرى (إنه عونك) فكأنّه لما نهاه عن ضرب محمد قال له: ولماذا تنهاني؟ فإجابه إنّه عونك. فقد ابتدأت كلاماً جديداً.

وانظر إلى هاتين الجملتين: (جئت أنّك صرت أميراً) بالفتح و(جئت إنّك صرت أميراً) بالكسر، تجد ما ذكرناه واضحاً. جاء في **(التصريح)** في مواطن كسر وفتح إنّ: «الثالث أنْ تقع في موضع التعليل نحو أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [فاطر: ٢٨] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، وحرف الجر إذا دخل على (أن) لفظاً أو تقديراً فتح همزتها، فهو تعليل أفرادي. وقرأ الباقون من السبعة بالكسر، على أنّه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (١/٢١٩).

جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: أنّا كنا من قبل ندعوه قيل لهم: لم فعلتم ذلك؟ فقالوا: إنّه هو البر الرحيم. فهو تعليل جملي مثل (وصل عليهم إنّ صلاتك سكن لهم) بكسر (أن) على أنه تعليل مستأنف.

ومثله في جواز الوجهين (لبيك أن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر أنّ وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنّه تعليل مستأنف وهو أرجح، لأنّ الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة. وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانت سعاد»[1].

أنّ:

لـ (أنّ) معانٍ وغايات في الكلام مرتبطة لا يكاد ينفك أحدها عن الآخر، فإنّ أهم وظيفة لها أنّها توقع الجملة موقع المفرد، فتهيئها لتكون فاعلة، ومفعولة ومبتدأ ومجرورة ونحو ذلك. وذلك نحو أن تقول: يعجبني أنّك فزت، وأخشى أنّك لا تعود، وأرغب في أنّك تكون معنا.

ولا يتم الكلام بها إلاّ مع ضميم معها، بخلاف (إنّ) المكسورة، فقولك (إنّك فائز) كلام تام بخلاف (أنّك فائز) فإنه جزء من كلام، وهو لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

قال ابن يعيش: «وكذلك أنّ المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة، إلاّ أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها، لأنّ الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه، مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك: (إنّ زيداً قائم) وبين قولك (زيد قائم) إلاّ معنى التأكيد ويؤيد عندك أنّ الجملة بعد دخول (أنّ) عليها على استقلالها بفائدتها أنّها تقع في الصلة، كما كانت كذلك قبل، نحو قولك: (جاءني الذي أنه عالم) قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦] وليست (أنّ) المفتوحة كذلك، بل تقلب معنى الجملة إلى

(١) «التصريح» (١/٢١٨).

الأفراد، وتصير في مذهب المصدر المؤكد ولولا أرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع، وكنت تقول مكان: بلغني أنّ زيداً قائم بلغني قيام زيد.

والذي يدلك على إنّ (أنّ) المفتوحة في معنى المصدر، وإنّها تقع موقع المفردات، إنّها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها، ويضم إليها لأنّها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلاماً مع الصلة إلاّ شيء آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك أنّ المفتوحة لأنّها في مذهب الموصول إلاّ أنها نفسها ليست اسماً كما كانت الذي كذلك، إلا ترى أنّها تفتقر في صلتها إلى عائد كما تفتقر في الأسماء الموصولة إلى ذلك؟»[١].

وجاء في **(كتاب شرح المقدمة الكافية)** لابن الحاجب: «وأما أنّ المفتوحة فهي مع جملتها في حكم المفرد ألا ترى أنك إذا قلت (زيد قائم) ثم أدخلت المكسورة، كانت على حالها في استقلالها بفائدتها، ولو أدخلت المفتوحة صارت الجملة معها بتأويل مصدر من خبرها، أو ما في حكمه، فافتقرت إلى جزء أخر تكون به كلاماً نحو (أعجبني أن زيداً منطلق) فتكون فاعلة و(كرهت أنّ زيداً منطلق) فتكون مفعولاً... ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد، يعني ومن أجل إنّ المكسورة تبقى معها الجملة على فائدتها، والمفتوحة تقبلها إلى حكم المفرد، وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد، من حيث كان ذلك معناهما»[٢].

قال سيبويه: «أما أنّ فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أنّ الفعل صلة لأنْ الخفيفة، وتكون (أنّ) اسماً ألا ترى أنّك تقول: (قد عرفت أنّك منطلق)، فأنّك في موضع اسم منصوب، كأنّك قلت قد عرفت ذاك، وتقول: (بلغني أنّك منطلق) فأنّك في موضع اسم مرفوع كأنك قلت: بلغني ذاك. فـ (أنّ) الأسماءُ التي تعمل فيها صلة لها، كما إنّ (أنْ) الأفعالُ التي تعمل فيها صلة لها»[٣].

---

(١) «ابن يعيش» (٨/٥٩).

(٢) «شرح المقدمة الكافية» (١٢٣).

(٣) «سيبويه» (١/٤٦١).

وهي في ذلك تلتقي مع سائر الأحرف المصدرية، فإنّ من أهم وظائف الحرف المصدري أنْ يوقع الجملة موقع المفرد، ثم إنّ الحرف المصدري يجعل ما بعده في حكم المصدر[1]، والمصدر معنى ذهني غير متشخص فـ (أنّ) على هذا تجعل الأمر معنوياً ذهنياً، فثمة فرق بين قولك: أرى محمداً واقفاً وأرى أنّ محمداً واقف، فالأول موقف متشخص ورأى بصرية، والثاني موقف عقلي ورأى عقلية، أي أرى أنّه فاعل ذلك وأحبسه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩] فهذه رؤية بالتدبر والتفكر، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ [الحج: ٦٥].

فهذه كلها رؤية بالتدبر والتفكر وأضنك ترى الفرق واضحاً بين ما ذكرت من الآيات ونحو قوله تعالى ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] و﴿حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وقوله ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولم يرد فعل الرؤية في القرآن الكريم معجى غلى اسم الله تعالى في غير هذه المواطن التي ذكرتها، وأنت ترى الفرق واضحاً بين المعنيين والقصدين فـ (أنّ) كما ذكرت تحول الأمر إلى ذهني. وأنت تلاحظ الفرق جليا بين قولنا (سمعتك تقول الشعر) و(سمعت أنّك تقول الشعر) ففي العبارة الأولى أنت سمعته هو يقول الشعر، وأما في الثانية فهو قد سمع هذا الأمر عنك ولم يسمعك تقوله.

فـ (أنّ) إذن تحول المحسوس إلى معقول، والمتشخص إلى ذهني، ولذا يصح أنْ تقول: (ظننت محمداً إنّه عاقل) ولا يصح أنْ تقول (ظننت محمداً أنّه عاقل) بالفتح، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص، فإنّ المعنى يكون منزلة ظننت محمداً عاقلاً، وهذا لا يصح.

---

(١) أقول في حكم المصدر ولا أقول (مصدراً) لأنه قد يصعب التأويل في بعض المواطن إلا بتكلف.

جاء في (**كتاب الأصول**) لابن السراج: «أنّ المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأنا وقصة وحديثاً، ألا ترى إنّك إذا قلت: (علمت أنّك منطلق) فإنما هو علمت انطلاقك فكأنك قلت: علمت الحديث. ويقول القائل: ما الخبر؟ فيقول المجيب: الخبر أنّ الأمير قادم...

والموضع التي تقع فيها أنّ المفتوحة، لا تقع فيها إنّ المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أنّ المعنى والتأويل مختلف»[١].

واختلف في كون (أنّ) مؤكدة أولاً، فذهب أكثر النحاة إلى أنّها مؤكدة مثل: إنّ وأنها فرع عليها[٢].

واستشكله بعضهم قال: «لأنّك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيداً، ويقال: التوكيد للمصدر المنحل، لأنّ محلها مع ما بعدها المفرد. وبهذا يفرق بينها وبين (إنّ) المكسورة فإنّ التأكيد في المكسورة للأسناد، وهذه لأحد الطرفين»[٣].

وهنا شبهة أثارها بعض المحدثين في دلالتها على التوكيد، قالوا لو كانت تدل على التوكيد لوقعت في جواب القسم مثل (إنّ).

وهذه الشبهة مردودة من ناحيتين:

الأولى: إنّ مجيئها للتوكيد لا يعني أنْ تشبه (أنّ) من جميع الأوجه، فنحن نعلم أنّ (اللام) للتوكيد و(أنّ) للتوكيد، وهناك خلاف بينهما في الاستعمال بل إن (أنّ) المخففة من الثقيلة قد تختلف معها في بعض الأحكام فيجوز في (أنْ) المخففة أنْ يكون خبرها

---

(١) «الأصول» (١/ ٣٢٢-٣٢٣).

(٢) «المغني» (١/ ٣٩)، «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب» (٢٠٧)، «ابن يعيش» (٨/ ٥٩)، «المقرب» (١/ ١٠٦)، «ابن الناظم» (٦٥)، «الأشموني» (١/ ٢٧٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٨)، «التصريح» (١/ ٢١١)، «شرح قطر الندى» (١٤٨).

(٣) «البرهان» (٢/ ٤٠٧)، «الأتقان» (١/ ١٥٦)، «معترك الأقران» (١/ ٦١٠)، «وانظر الخلاف في فرعيته وأصل كل واحد منهما في شرح المغني للدماميني» (١/ ٨٦)، «الهمع» (١/ ١٢٨).

جملة دعائية بخلاف الثقيلة كما هو معلوم[١].

ومن المعلوم «إنّ» نون التوكيد الخفيفة لا تقع في بعض مواطن الثقيلة، ولها أحكام خاصة بها.

والناحية الأخرى إنّ (أنّ) كما ذكرنا تحول الجملة إلى مفرد في المعنى هو المصدر، والقسم يجاب بجملة لا بمفرد، ولذلك لا يجاب بها القسم، ومع ذلك أجاز بعض النحاة أنْ يجاب بها القسم[٢].

والصواب أنّها تدل على التوكيد إضافة إلى ما ذكرناه من المعاني، فقولك: (علمت أنّ محمداً قائم) آكدّ من قولك (علمت محمداً قائماً) إضافة إلى إيقاع الجملة المؤكدة موقع المفرد، أي علمت هذا الأمر. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] ولم يقل: فإن علمتم إنّهن مؤمنات، لأنّ الإيمان أمر قلبي لا يطلع على حقيقته إلا الله، ولذلك قال (الله أعلم بإيمانهن) فاكتفى بالأمارات والدلالات الظاهرة التي تدل على الإيمان، ولم يؤكده بأن لأنه لا سبيل إلى اليقين القاطع.

وقال: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] فجاء بأنّ لأنه علم مؤكد.

وقال: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢-٢٣] فقال: (ولو علم الله فيهم خيراً) أي ولو علم فيهم جانباً ضعيفاً من الخير غير محقق، ولا متيقن لأسمعهم، أي أنّ هؤلاء ليس فيهم شيء من الخير المحتمل، بل المحقق، ولذا لم يأت بأنّ والله أعلم.

---

(١) «ابن عقيل» (١/١٣٩).
(٢) «الهمع» (١/١٣٧).

وقال على لسان يوسف عليه السلام لأخوته: ﴿ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ [يوسف: ٥٩] فقال أولاً (أنّي أوفي الكيل) على التوكيد بأنّ ثم قال (وأنا خير المنزلين) على غير سبيل التوكيد، وذلك والله أعلم أنّه في الحكم الأول متأكد من أنه يوفي الكيل، تأكداً لا شك فيه لأنّ هذا أمر يستطيع الجزم به بخلاف ما بعده (وأنا خير المنزلين) فإنّ هذا الحكم ليس بمنزلة الأول في التحقيق والتيقن، فجاء به غير مؤكد فخالف بين التعبيرين لاختلاف الحكمين.

ومما يدل على إنّها للتوكيد، أنّ القرآن الكريم إذا قرن الظن بها أفاد اليقين -كما يقول النحاة-، فحيث اقترنت به في القرآن الكريم أفاد الظن معنى العلم واليقين. قال تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٥-٤٦] وقال: ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقال: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠-٢١] فإنّ الظن قد يلحق بالعلم واليقين، وقد يكون للرجحان فقط كقوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فلم يأت بأنّ ههنا لأنه ليس المقصود بالظن ههنا اليقين، بل الرجحان فقط فهو ليس بمنزلة ما مر من الآيات.

فدل ذلك على ما ذكرناه.

وقد تأتي (أنّ) بمعنى (لعلّ) بل هي لغة في (لعل) كما يذكر النحاة[١].

قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]:

«وأهل المدينة يقولون أنّها فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب (أئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) أي لعلك»[٢].

---

(١) «التسهيل» (٦٦)، «المغني» (١/ ٤٠)، «الهمع» (١/ ١٣٤)، «الأتقان» (١/ ١٥٦).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٦٣).

وقال ابن يعيش: «وقد تستعمل (أنّ) المفتوحة بمعنى (لعل) يقال:

(ايت السوق أنّك تشتري لنا كذا) أي لعلك. وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على لعلها، ويؤيد ذلك قراءة أبيّ (لعلها) كأنّه أبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن تعليق (أن) بـ (يشعركم) لأنه يصير كالعذر لهم قال حطائط بن يعفر:

أريني جواداً مات هزلاً لأنّني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلداً

قال المرزوقي: هو بمعنى (لعل) وقدروي: لعلني أرى ما ترين»[١].

فتح وكسر إنّ:

يذكر النحاة إنّ لأنّ ثلاثة أحوال: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين. وضابط ذلك إنّه يتعين المكسورة، حيث لا يجوز أنْ يسد المصدر مسدها، ومسد معموليها، وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز الأمران إنْ صح الأعتباران[٢].

وكل الأمور التي يذكرها النحاة في مواطن الوجوب والجواز، إنّما هي تفسير لهذا الضابط. وإيضاح ذلك أنّ (إنّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة، وإنّما تفيد توكيدها، وأما المفتوحة فهي تهيء الجملة لأنْ تقع موقع المفرد وتجعل ما دخلت عليه غير تام الفائدة بعد أنْ كان مفيداً قبل دخولها -كما سبق أنْ ذكرنا- فأنت تقول: (محمد قائم) وتقول (أنّ محمداً قائم) وكلتا الجملتين تامة المعنى، إمّا إذا قلت (أنّ محمداً قائم) بالفتح فهي ليست تامة المعنى، وإنّما وقعت الجملة موقع المفرد، فمتى كان الكلام لا يحتمل الأفراد وإنما هو موطن الجملة تعين كسر (إن)، ومتى كان الكلام لا يحتمل الجملة وإنما هو موطن المفرد تعين الفتح، ومتى جاز الأعتباران جاز الوجهان،

(١) «ابن يعيش» (٨/٧٨-٧٩).

(٢) انظر «التصريح» (١/٣١٤-٣١٥)، «ابن عقيل» (١/١٣٠-١٣١)، «حاشية الحضري» (١/١٣٠).

جاء في (**المفصل**): «والذي يميز بين موقعيهما أنّ ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة كقولك مفتتحاً: (إنّ زيداً منطلق)... وما كان مظنة للمفرد، وقعت فيه المفتوحة، نحو مكان الفاعل والمجرور... وكذلك (ظننت أنك ذاهب) على حذف ثاني المفعولين، والأصل ظننت ذهابك حاصلاً... ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز إيقاع أيتهما شئت»[١].

تقول: (إنّ الله سميع الدعاء) فهي هنا واجبة الكسر، وتقول: (يسرني أنّك عائد) فهي هنا واجبة الفتح، لأنه موطن المفرد فقط وهو الفاعل، وتقول: (حلفت أنّك مسافر وإنّك مسافر) فهنا يجوز الأمران ولكل معنى.

فإذا أردت حلفت على هذا الأمر أي حلفت على سفرك فتحت وإنْ أردت أنّ هذا جواب الحلف كما تقول: والله إنّك مسافر كسرت.

وهذا ملاك الأمر.

فليس معنى الفتح والكسر واحداً في المواضع التي يجوز فيها الوجهان، وإنّما المعنى مختلف جاء في (**الأصول**): «والمواضع التي تقع فيها (أنّ) المفتوحة لا تقع فيها (إنّ) المكسورة فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أنّ المعنى والتأويل مختلف»[٢].

قال سيبويه: «وتقول (أما في الدار فإنّك قائم) لا يجوز فيه إلاّ (إنْ) تجعل الكلام قصة وحديثاً ولم ترد أنْ تخبر أنّ في الدار حديثه، ولكنك أردت أن تقول: أما في الدار فأنت قائم. فمن ثم لم تقل (أنّ). وإن أردت أنْ تقول: أما في الدار فحديثك، وخبرك قلت: إما في الدار فإنّك منطلق أي هذه القصة»[٣].

وقال: «وسمعت من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به:

---

(١) «ابن يعيش» (٨/ ٦٠-٦١).
(٢) «الأصول» (١/ ٣٢٣).
(٣) «سيبويه» (١/ ٤٧٠).

وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا   إذا إنه عبد القفا واللهازم

فحال (إذا) ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت (إنّ) ههنا لأنك هذا المعنى أردت، كما أردت في حتى معنى حتى هو منطلق، ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت (أنّ) في هذا الموضع جاز»[١].

وجاء في (**المقتضب**): «تقول: (قد قاله القوم حتى إنّ زيداً يقوله)، و(قد شربوا حتى إنّ أحدهم يجر بطنه) لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك تقول: قد قاله القوم حتى زيد يقوله.

ولو قلت في هذا الموضع (أنّ) كان محالاً، لأن (أنّ) مصدر ينبيء عن قصة فلو كان قد قاله القوم حتى قول زيد كان محالاً.

ولكن لو قلت: بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس كان من مواضع (أنّ) المفتوحة لأنّ المعنى بلغني أمرك حتى ظلمك الناس، وإنّما يصلح هذا ويفسد بالمعنى»[٢].

وجاء في **حاشية يس على التصريح**: «قال الدنوشري، قال ابن الصائغ، في قوله (سألت عنه فإذا أنه عبد) فمن فتح أراد العبودية ومن كسر اراد العبد نفسه، وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة ففتحت موضع المفرد، وكسرت موضع الجملة»[٣].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ونقول أما في الدار فإنّك قائم بالكسر، إذا قصدت أنّ قيام المخاطب حاصل في الدار. وأما أن أردت أنّ في الدار هذا الحديث، وهذا الخبر فإنه يجب الفتح»[٤].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٧٢).

(٢) «المقتضب» (٢/ ٣٥٠).

(٣) «حاشية يس» (١/ ٢١٨).

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٠)، «وانظر ابن الناظم» (٦٧-٦٨)، «الأشموني» =

وهذا سؤال قد يعرض في هذا الباب وهو: هل يسد المصدر الصريح مسد المصدر المؤول ويقوم مقامه دوماً؟

والذي هو ظاهر في هذا الباب أنّ المصدر الصريح غير المؤول وليسا متطابقين، فإنّ الأسناد حاصل في المصدر المؤول، ولكن أقيم هذا الأسناد مقام المفرد.

إنّ المصدر المؤول أصله جملة تامة، بخلاف الصريح فإنه كلمة، ولذا قد يقع المصدر المؤول في مواطن لا يقع فيها المصدر الصريح، ولو حاولت إيقاع المصدر الصريح مكان المصدر المؤول، لأختل الكلام وذلك نحو أن تقول: ظننت أنّ سعيداً حاضر أو تقول. (ليت أنّ سعيداً غني) قال الشاعر:

تعلقــت ليلى وهـي ذات مؤاصـد ولـم يبـد لـلأتـراب مـن ثـديهـا حجـم

صغيرين نرعى البَهْم يا ليتَ أننا إلى الآن لم نكبر ولم تكبر البهم

ففي مثل هذه المواطن لا يصح وضع المصدر الصريح مكان المؤول لفساد المعنى واختلاله، إلاّ بتكلف وتقدير محذوف لا موجب له، والمعنى تام بدونه.

أن قسماً من النحاة يقدرون في نحو ذلك: ظننت حضور سعيد حاصلاً، وليت غنى سعيد ثابت، وهذا فاسد ويظهر فساده عند أظهاره المحذوف مع المصدر المؤول، فلو قلت: ظننت أنّ سعيداً حاضر حاصل، وليت أنّ سعيداً غني ثابت لكان واضح الفساد، ولم يقله أحد من العرب.

جاء في (**المقتضب**): «فإذا قلت: (ظننت أنّ زيداً منطلق) لم تحتج إلى مفعول ثان لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة، لأن المعنى: ظننت انطلاقاً من زيد، فلذلك استغنيت»[1].

= (١/٢٧٦-٢٧٨)، «التصريح» (١/٢١٨-٢٢٠)، «حاشية الخضري» (١/١٣٣)، «شذور الذهب» (٢٠٦، ٢٠٧).

(١) «المقتضب» (٢/٣٤١)، وانظر «سيبويه» (١/٤٦١-٤٦٢).

ليت:

للتمني والتمني يكون في المستحيل نحو (ليت الشباب يعود)، وفي الممكن غير المتوقع نحو (ليت سعيداً يسافر معنا)، فإن كان متوقعاً دخل في الترجي. ولا يكون في الواجب حصوله كأنْ تقول: ليت غداً آت فإن غداً واجب المجيء[١].

ليت شعري:

من الاستعمالات الشائعة في العربية (ليت شعري) نحو: ليت شعري هل أعود إلى الأهل؟ والشعر ههنا معناه الشعور والفطنة، والخبر عند الجمهور محذوف وجوباً إذا أردف باستفهام كما مثلنا أي ليت شعري حاصل[٢].

وذهب بعضهم إلى أنّ جملة الاستفهام هي الخبر، ورده النحاة بأنه يؤدي إلى الأخبار بالجملة الطلبية وإلى خلو المخبر بها عن الرابط[٣].

والحقيقة إنّه لايمكن أنْ تكون جملة الاستفهام خبراً عن الشعر، لأنه لا رابط يربطها بالمبتدأ، ولا بد من الرابط فإنه لا يصح أنْ يقال: شعري هل محمد حاضر، لأنك بينا تتحدث عن شعرك تقطع الكلام، ولا تخبر عنه وتستأنف كلاماً جديداً هو (هل محمد حاضر) وهو نظير قولك: أخوك هل خالد عندكم؟

وهو غير مقبول.

والصحيح إنّه من باب حذف الخبر وجوباً، لأنّه كون عام مفهوم من السياق، أي ليت أدراكي حاصل أو ثابت أو كائن ونحو ذلك. وهو نظير ما بعد لو نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٧١)، «المغني» (١/ ٢٨٥)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٩)، «ابن يعيش» (٨/ ٨٤)، «التصريح» (١/ ٢١٢-٢١٣)، «الصبان» (١/ ٢٧١).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٤٠١)، «الهمع» (١/ ١٣٦)، «التسهيل» (٦٢).

(٣) «الهمع» (١/ ١٣٦).

والعرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث، لوضوحها وظهورها ولا يزيد المخاطب شيئاً كالخبر بعد لولا، إذا كان كوناً عاماً ونحو: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] فإنه لا فائدة من أنْ تقول: لعمرك قسمي لأنه واضح أنه قسم ولا يفيد المخاطب ذكره ونحو ذلك.

لعلّ:

هي لتوقع شيء محبوب أو مكروه فتوقع المحبوب يسمى ترجياً وإطماعاً، وتوقع المكروه يسمى أشفاقاً. فالترجي نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] والأشفاق نحو (لعله يهينك)[١].

والترجي لا يكون إلاّ في الممكن، وأما قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] فهو في باب الجهل أو من باب السخرية[٢].

والفرق بين تمني الممكن وترجيه، أن المترجّي متوقع حصوله بخلاف المتمني، فإنه غير متوقع الحصول[٣]. فالفرق بين قولك: ليت زيداً يأتينا، ولعل زيداً يأتينا أنّ الأولى تمنّ وقائله غير متوقع لحصوله، بخلاف الثانية فإنه متوقع لمجيئه.

وقيل قد تتجرد (لعلّ) لمطلق التوقع، ولا تختص بكونه محبوباً أو مكروهاً، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢] جاء في **(حاشية على الكشاف)** للسيد الجرجاني: «هي موضوعة لأنشاء توقع أمر إما مرغوب ويسمى ترجياً: أو مرهوب ويسمى أشفاقاً... وقد يكون من غيرهما ممن له نوع تعلق بالكلام،

---

(١) «ابن الناظم» (٦٥)، «ابن عقيل» (١/ ١٢٩)، «المغني» (١/ ٢٨٧)، «الكشاف» (١/ ٢٧٧)، «المقرب» (١/ ١٠٦)، «الهمع» (١/ ١٣٤)، «الأشموني» (١/ ٣٧١)، «التصريح» (١/ ٢١٣)، «الصبان» (١/ ٢٧١).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢٨٧)، «التصريح» (١/ ٢١٣).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩).

كأنها جردت لمطلق التوقع، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ على أحد الوجهين وهو أنك قد بلغت من التهالك على إيمانهم مبلغاً يرجون، أنْ تترك بعض ما يوحي إليك»[١].

وقيل أنها تأتي للتعليل، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما[٢]. جاء في (التصريح): «قال الأخفش والكسائي: وتأتي لعل للتعليل نحو ما قال الأخفش: يقول الرجل لصاحبه: افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لنتغدى ولتأخذ. انتهى.

ومنه أي من التعليل (لعله يتذكر) قال في **المغني**: ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما»[٣].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]: «ولعل للترجي أو الأشفاق تقول: لعل زيداً يكرمني ولعله يهينني وقال الله تعالى ﴿لعله يتذكر أو يخشى﴾ ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾ [الشورى: ١٧] ألا ترى إلى قوله ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشۡفِقُونَ مِنۡهَا﴾ [الشورى: ١٨] وقد جاء على سبيل الأطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنه أطماع من كريم رحيم إذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة، لجري أطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به.

قال من قال إنّ لعل بمعنى (كي). ولعلّ لا تكون بمعنى كي ولكن الحقيقة ما ألقيت إليك. وأيضاً فمن ديدن الملوك وما عليه أوضاع أمرهم ورسومهم، أن يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على أنجازها، على أن يقولوا عسى، ولعل،

---

(١) «حاشية على الكشاف» (١/ ١٧٧).
(٢) «المغني» (١/ ٢٨٨)، «ابن يعيش» (٨/ ٨٥)، «التسهيل» (٦١)، «الهمع» (١/ ١٣٤)، «الأشموني» (١/ ٢٧١).
(٣) «التصريح» (١/ ٢١٣).

ونحوها من الكلمات، أو يخيلوا أخالة أو يظفر منهم بالزمرة، أو الأبتسامة، أو النظرة الحلوة، فإذا عثر على شيء من ذلك منهم لم يبق للطالب ما عندهم شك في النجاح والفوز بالمطلوب فعلى مثله ورد كلام مالك ذي العز والكبرياء، أو يجيء على طريق الأطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [التحريم: ٨].

فهم في صورة المرجو منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم»[١].

وقيل تأتي للأستفهام، واثبته الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] وحديث (لعلنا أعجلناك)[٢].

جاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «وقيل إنّ لعل تجيء للاستفهام تقول: لعلّ زيداً قائم أي هل هو كذلك»[٣].

وقيل تأتي للتشبيه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩] يعني كأنكم[٤].

وقيل هي كلمة شك جاء في **(لسان العرب)**: «قال الجوهري: لعل كلمة شك... وهي كلمة رجاء، وطمع، وشك، وقد جاءت في القرآن بمعنى كي»[٥].

والبصريون يرجعون كل هذه المعاني إلى الترجي والأشفاق[٦] وهو الصحيح فإنّها للتوقع مطلقاً ويمكن رجع كل ما ذكر إلى هذا المعنى من ترجٍّ أو اشفاق فنحو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]

---

(١) «الكشاف» (١٧٧-١٧٨).

(٢) «المغني» (١/ ٢٨٨)، «التسهيل» (٦١)، «الهمع» (١/ ١٣٤).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٤).

(٤) «الأتقان» (١/ ١٧٢).

(٥) «لسان العرب» (لعل) (١٤/ ١٢٨)، وانظر «الهمع» (١/ ١٢٤).

(٦) «الهمع» (١/ ١٣٤).

من باب الترجي. وحديث (لعلنا أعجلناك) من باب الاشفاق، أي اشفق من أن يكون أعدله. وقوله تعالى ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أي تفعلون فعل من يرجو الخلود ويتوقعه.

ولو أردنا تجزئة المعاني، لأمكننا توسعة ذلك إلى أكثر مما قيل.

لكنّ:

المشهور إنّ (لكنّ) للاستدراك واختلف في تفسير الأستدراك. فقيل: «هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه كقولك:

ما زيد شجاعاً ولكنه كريم، فإنّك لمّا نفيت الشجاعة عنه، أوهم ذلك نفي الكريم لأنهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام بلكن مع مصحوبها»[1]. وقيل: هو مخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها[2]، قيل: «ولذلك لا بد أنْ يتقدمها كلام ملفوظ به، أو مقدر ولا بدّ أنْ يكون نقيضاً لما بعده، أو ضداً له، أو خلافاً على رأي نحو (ما هذا ساكن لكنّه متحرك) و(ما هذا أسود لكنّه أبيض) وما هذا قائم لكنه شارب»[3].

وقيل تأتي للتوكيد على قلة نحو: (لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجيء) إذ عدم المجيء معلوم من لو ألامتناعية[4].

وقيل هي لتوكيد دائماً مثل (أن) ويصحب التوكيد معنى الأستدراك[5].

والصواب إنّ الأصل فيها أنْ تكون للاستدراك وقد تكون للتحقيق. فهي للأستدراك

(١) «ابن الناظم» (٦٥)، «التصريح» (١/ ٢١١-٢١٢)، «الصبان» (١/ ٢٧٠).

(٢) «المغني» (١/ ٢٩٠-٢٩١)، «الصبان» (١/ ٢٧٠).

(٣) «الهمع» (١/ ١٣٢-١٣٣)، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩).

(٤) «المغني» (١/ ٢٩٠-٢٩١)، «التصريح» (١/ ٢١١-٢١٢)، «الأشموني» (١/ ٢٧٠)، «الصبان» (١/ ٢٧٠)، «الهمع» (١/ ١٣٢-١٣٣)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٩).

(٥) «المغني» (١/ ٢٩٠-٢٩١)، «البرهان» (٢/ ٤٠٨).

في نحو قولك (سعيد حاضر لكن أخاه غائب) و(الشمس مشرقة لكن الجو بارد) وهي كذلك في كل ما خالف ما بعدها حكم ما قبلها.

أما إذا لم يخالف ما بعد حكم، حكم ما قبلها فتكون للتوكيد نحو (ما زيد نائم لكنه مستيقظ) وكذلك نحو: (لو جاءني علي لأكرمته، لكنه لم يجيء).

واختلف في كونها مركبة أو مفردة، فهي عند البصريين مفردة غير مركبة، وقال الكوفيون: هي مركبة من لا وإنّ المكسورة، والكاف الزائدة بينهما لا للتشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى الكاف، وأصلها لا كانّ(١).

وقال برجشتراسر إنّ «لكنّ مركبة من لا وكن المقابلة لـ Ken العبرية وKen الآرامية التي معناها هكذا فمعنى (لاكن) ليس كذا»(٢).

وهذا الكلام في (لكن) الساكنة كما هو واضح فإذا كانت (لكنْ) مركبة فلكنّ مثلها ولا تختلف عنها إلا بتثقيل النون وهما بمعنى واحد.

كأنّ:

للتشبيه وهي مؤلفة على رأي النحويين من كاف التشبيه، وأنّ. قال سيبويه: «سألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (أنّ) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (أنّ) بمنزلة كلمة واحدة وهي نحو كأي رجلاً ونحو له كذا وكذا درهماً»(٣).

وقال ابن يعيش: «وأما كأن فحرف معناه التشبيه، وهو مركب من كاف التشبيه وأنّ، فأصل قولك: (كأنّ زيداً الأسد) أنّ زيداً كالأسد، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره، أنّ زيداً كائن كالأسد، ثم أرادوا الأهتمام بالتشبيه

---

(١) «التصريح» (١/ ٢١٢)، «حاشية يس» (١/ ٢١٢)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٩)، «الهمع» (١/ ١٣٣).

(٢) «التطور النحوي» (١١٩).

(٣) «سيبويه» (١/ ٤٧٤)، وانظر «ابن الناظم» (٦٥)، «الصبان» (١/ ٢٧٠)، «الأشموني» (١/ ٢٧١، ٢٧٢)، «المغني» (١/ ١٩١).

=

الذي عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أوّلها لأفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على أنّ وجب فتحها لأن المكسورة لا تقع عليها حروف الجر ولا تكون إلاّ أولاً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة فصار اللفظ: كأن زيداً أسد إلاّ أنّ الكاف لاتتعلق الآن بفعل، ولا معنى فعل، لأنها أزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وقدمت إلى أول الجملة، فزال ما كان لها من التعلق بخبر أن المحذوف. . .

فإن قيل: فما الفرق بين الاصل والفرع في كأنّ؟

قيل: التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل، وذلك إذا قلت: زيد كالأسد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد فسرى من الآخر إلى الأول وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك (كأنّ زيداً أسد) لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه»[١].

وجاء في (**التصريح**): «وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف. . .نحو كأنّ زيداً أسد، أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الأسم أو اخفض منه، ففيه تشبيه مؤكد بكأن، لأنه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وأنّ المفيدة للتوكيد والأصل: إنّ زيداً كالأسد، أو كالحمار فقدمت الكاف على (أنّ) ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة أنّ وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء»[٢].

والتشبيه بكأنّ أبلغ من التشبيه بالكاف جاء في (**دلائل الأعجاز**):

«أنْ تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: (زيد كالأسد)، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأنّ زيداً الأسدُ، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد، إلاّ أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنّه لا يروعه شيء، بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه، حين يتوهم أنّه أسد في صورة آدمي»[٣].

---

(١) «ابن يعيش» (٨/٨١-٨٢)، «وانظر الرضي على الكافية» (٢/٣٩٨).
(٢) «التصريح» (١/٢١٢)، «الأتقان» (١/١٦٨).
(٣) «دلائل الأعجاز» (١٩٩).

وجاء في (**البرهان**): «وقال الإمام في نهاية الإيجاز: اشترك الكاف وكأنّ في الدلالة على التشبيه وكأنّ أبلغ. وبذلك جزم حازم في (**منهج البلغاء**) وقال: وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه حتى يكاد الرائي يشك في أنّ المشبه هو المشبه به، أو غيره ولذلك قالت بلقيس: (كأنه هو)(١)».

وربما كان أصل (كأنّ) ما ذكره النحاة ولكن التعبيرين أعني الأصل والفرع لا يزالان مستعملين. فنحن لا نزال نقول: (كأنه الأسد) و(أنه كالأسد). وهذا التعبيران غير متماثلين في الأستعمال ولا في المعنى. ومن أوجه الخلاف بينهما على سبيل المثال:

١- إن (كأن) يمكن أن تقع خبراً لأنّ فتقول (أنها كأنها البدر) و(أن محمداً كأنه بحر) وليس هذا التعبير بمعنى: أنها أنها كالبدر ولا: أن محمداً أنه كبحر.

فالفرع يختلف اختلافاً بيّناً عن الأصل.

٢- إن التشبيه بكأنّ يمكن أنْ يقع على الفعل نحو (كأنك تسعى إلى مأدبة) وكقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. ومثل هذا التعبير لا يمكن أنْ يؤدي بإنّ والكاف فلا تقول:

إنك كتسعى إلى مأدبة، وكذلك الآية.

٣- ومن أوجه الفرق بين التعبيرين إن المشبه به الداخلة عليه الكاف قلما يكون نكرة فلا يحسن أن يقال: أنه كأسد أو كبدر بل هو، أما أنْ يعرّف أو يخصص فيقال: أنه كالبدر أو كبدر التمام أو كبدر مكتمل ونحو ذاك.

وأما خبر (كأنّ) فلا يقبح كونه نكرة تقول: كأنّها قمر. قال النابغة:

كـأنّـك شمـس والملـوك كـواكـب . إذا طلعـت لـم يبـد منهـن كـوكـب

٤- تقع اللام في خبر (إنّ) مثل: (إنّه لكالبحر) ولا تقع في خبر كأنّ.

---

(١) «البرهان» (٢/٤٠٧-٤٠٨)، «الأتقان» (١/١٦٨).

٥- هناك تعبيرات خاصة بكأنّ لا يصح استعمال إنّ والكاف فيها، نحو قولهم (كأنّك بالشتاء مقبل) و(كأنّك بالثلج وقد ذاب).

فأنت ترى إنّه لا يصح استعمال أنّ والكاف في نحو هذا.

٦- هناك تعبيرات تستعمل فيها (كأنّ) ولو استعملنا بدلها أنّ والكاف لتغير معنى الكلام أو لتقطعت أواصره، وذلك كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] فأنت ترى إنّنا لو أعدنا هذا التعبير إلى الأصل الذي يدعيه النحاة وقلنا: (وإذ نتقنا الجبل فوقهم أنه كظله) لانفصل الكلام بعضه من بعض، ولتقطعت وشائجه بخلاف التعبير الأول إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف بينهما.

ويمكن أن يقال أنّ الفرع لا ينبغي أنْ يشابه الأصل في كل شيء.

وعند البصريين إنّ (كأن) لا تكون لغير التشبيه[١].

وقال الزجاج: «هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو (كأن زيداً أسد) وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو (كأنّك قائم) لأنّ الخبر هو الأسم، والشيء لا يشبه بنفسه، والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً والمعنى: كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر إلا أنه لما حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر فلهذا تقول: كأني امشي وكأنك تمشي، والأصل، كأني رجل يمشي وكأنك رجل يمشي»[٢].

وقيد البطليوسي «كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسماً أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو، كأن زيداً ملك وكأن زيداً حمار. فان كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيداً قام

(١) «الهمع» (١/١٣٣).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٢٨٣).

أو عندك أو في الدار لأن زيداً نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه»[١].

والصواب أنها للتشبيه أيضاً إما على تقدير محذوف كما ذكر الرضي وإما على تشبيه شيء في حالة بنفسه في حالة أخرى. جاء في (الهمع): «وزعم الكوفيون والزجاجي أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو (كأن زيداً أسد)، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو (كأن زيداً قائم) لأنّ الشيء لا يشبه بنفسه، وأجيب بأنّ الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى، فكأنك شبهت زيداً وهو غير قائم به قائماً، أو التقدير كأنّ هيئة قائم. ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد»[٢].

وأرى أن هذا أرجح مما ذهب إليه الرضي لعدم التقدير والتغيير فعندما تقول: كأنك تمشي فأنت شبهت المخاطب في حالة غير المشي به في حالة المشي، أي شبهت زيداً وهو في حالة به في حالة أخرى.

وهي ليست في نحو ذلك للظن فهناك فرق بين الظن والتشبيه فإنّ الظان وقع في نفسه هذا الأمر وتصوره على ما ذكر والمشبَّه يعلم حقيقة الأمر، فعندما تقول (كأن زيداً يمشي) أنت تعلم أنه لا يمشي وإنّما هو مشبه لشخص يمشي، وأن حالته تشبه حالة شخص يمشي بخلاف قولك: (ظننت زيداً يمشي) فإنّ المتكلم ظن ذلك واعتقده في قلبه وتصوره حقيقة وليس كذلك المشبه وإلاّ لم يقل: كأنّ.

وقيل هي للتقريب في نحو قولك: كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنّك بالآخرة لم تزل وكأنك بالليل قد أقبل، وكأنّك بالفرج آت[٣].

وأبو علي الفارسي يرى في مثله أنّ الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأنّ فيكون المعنى: كأنّ الدنيا لم تكن فيبقي كأنّ للتشبيه. وقال ابن عمرون: «المتصل بكأن

---

(١) «الصبان» (١/ ٢٧٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٨)، «التصريح» (١/ ٢١٢)، «المغني» (١/ ١٩٢).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٣).

(٣) «الهمع» (١/ ١٢٣)، «المغني» (١/ ١٩٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٢٨-١٢٩).

اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم: كأنك بالشمس وقد طلعت»[١].

قال الرضي: «والأولى أن تقول ببقاء كأنّ على معنى التشبيه وأن لا تحكم بزيادة شيء وتقول: التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها من قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾ [القصص: ١١] والجملة بعد المجرور بالباء حال أي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم: كأني بالليل وقد أقبل وكأني بزيد وهو ملك. والباء لا تدخل الجمل إلاّ إذا كانت أخباراً لهذه الحروف»[٢].

ورأي الرضي فيما أرى أرجح مما ذهب إليه أبو علي لأنك تقول: (كأنّي بك تقول الشعر)، وليس ههنا حرف خطاب، ويضعفه زيادة الأسم، وأرجح مما ذهب إليه ابن عمرون فإنّ المعنى بعيد على تقديره.

ولم أر رأياً مقبولاً موافقاً للمعنى في قولهم (كأنك بالشتاء مقبل) مما كان فيه الخبر اسماً. والذي أراه في نحو ذلك أنّ الأصل «كأنّك بالشتاء وهو مقبل» على تقدير: كأنّك تبصر بالشتاء وهو مقبل، وجملة (هو مقبل) حالية فحذف منها المبتدأ وواو الحال، وبقي الخبر فصار على ما ذكر. وهو الموافق للمعنى.

ونظير هذا الحذف وأن لم يكن من هذا الباب قيل في قولهم (أنت أعلم ومالك) فإنّ أولى ما قيل فيه أنّ الأصل: (أنت أعلم بمالك فأنت ومالك) فحذف ما حذف، حتى صار كما ترى.

وقيل هي للتحقيق في نحو قوله:

فأصبح بطن مكة مقشعراً   كأنّ الأرض ليس بها هشام

أي أنّ الأرض ليس بها هشام لأنّه قد مات ورثاه بذلك.

---

(١) «المغني» (١/١٩٣)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٨٣).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٣٨٣).

وخرجه ابنُ مالك على أنّ الكاف للتعليل كاللام أي لأنّ الأرض[١].

وجاء في (**التصريح**) أنها تفيد التشبيه «فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون»[٢].

وذكر السيوطي أنّ هذا من باب تجاهل العارف كقوله:

أيا شجر الخابور مالك مورقاً   كأنّك لم تجزع على ابن طريف[٣]

وهو أرجح مما ذهبوا إليه وفيه أبقاء كأنّ على معناها.

قيل: وقد تكون للجحد قال الكسائي: «قد تكون كأنّ بمعنى الجحد كقولك:

(كأنّك أميرنا فتأمرنا) معناه لست أميرنا، قال: وكأنّ أخرى بمعنى التمني كقولك (كأنّك بي قد قلت الشعر فأجيده) معناه ليتني قد قلت الشعر فأجيده، ولْذلك نصب فأجيده»[٤].

والصواب أنها لا تكون للنفي بل هي على معناها فقوله: كأنك أميرنا فتأمرنا معناه أنت متشبه بالأمير فتفعل ذلك ومعنى النفي متأت من التشبيه، فأنت حين تشبه شيئاً بشيء تنفي أنْ يكون الأول الثاني والألم تشبهه به. فقولك: (كأنها بدر) معناه أنها ليست بدراً وإنما هي شبيهة بالبدر.

وكذلك هي لا تكون للتمني وما ذكره الكسائي في قوله (كأنك بي قد قلت الشعر فأجيده) هو من باب ما خرجه الرضي، أي كأنّك تبصر بي قد قلت الشعر.

وقيل تأتي بمعنى العلم نحو قولك (كأنّ الله يفعل ما يشاء)[٥].

---

(١) «الهمع» (١/ ١٣٣)، وانظر «المغني» (١/ ١٩٢).

(٢) «التصريح» (١/ ٢١٢).

(٣) «الهمع» (١/ ١٣٣)، وانظر «حاشية الثمني على المغني» (٢/ ٢١).

(٤) «لسان العرب» (اذن) (١٦/ ١٧٣)، «وانظر التصريح» (١/ ٢١٢).

(٥) «لسان العرب» (اذن) (١٦/ ١٧٣).

والأولى أن تكون على بابها، وقائل هذا كأنّه كان غافلاً عن ذلك، ومنه على ما أرى قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢] فقائل هذا كأنه كان غافلاً عن هذه الحقيقة، جاهلاً بها فقد كان يتمنى أن يكون له مثل ما أوتي قارون، فلما خسف الله بقارون انتفضت هذه الحقيقة في ذهنه، وصحا من غفلته، فقال ذلك، فقد كان يجهل سر أفعال الخالق، فلما بدا له ما بدا، بدأ يفسر الأمر على ما ظهر له ولم يقطع بذلك فكأنه قال: يخيّل إلى ويبدو وتتشبه أفعال الخالق على هذه الشاكلة فكأنّه قال:

كأنّ ربنا يفعل على هذه الشاكلة والله أعلم.

قيل: «وقد تدخل كأنّ في التنبيه والأنكار والتعجب تقول: فعلت كذا وكذا كأنّي لا أعلم. وفعلتم كذا كأنّ الله لا يعلم ما تفعلون»[1].

وهي في ذلك على بابها وقد خرجت إلى ما خرجت إليه فقولك:

فعلت كذا وكذا، كأنّي لا أعلم معناه أنكّ فعلت ذلك وشبّهتني بمن لا يعلم.

لام الأبتداء:

قد تدخل على المبتدأ، والفعل المضارع، وبعض المواطن الأخرى، لام تسمى لام الابتداء نحو: (لمحمد قائم) وهي تفيد التوكيد قال تعالى:

﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

---

(١) «الهمع» (١/ ١٣٣).

وقال: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٢].

فأكد كل ذلك باللام، في حين قال: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٩] فلم يؤكده باللام.

وسر ذلك والله أعلم، أنّ السياق في آيات الأنعام والنحل هو عن الدار الآخرة، وليس كذلك السياق في آيات الأعراف.

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٧-٣٢].

فأنت ترى أنّ الكلام على الدار الآخرة، وليس الأمر كذلك في آيات الأعراف، بل هو في العقوبات الدنيوية لبني إسرائيل، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤-١٦٩] فلما كان الكلام في آيات الأنعام على الدار الآخرة

أكدّها باللام، ولما كان الكلام في آيات الأعراف على عقوبات الدنيا، لم يؤكّد الآخرة باللام بل أكّد سرعة العقاب لأنه عاجلهم به في الدنيا فقال (إنّ ربك لسريع العقاب).

وكذلك آية النحل، فالسياق فيها يتحدث عن الدار الآخرة قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَٰلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٧-٣٢].

فأنت ترى أنّ الكلام على الدار الآخرة فأكدها باللام بخلاف آية الأعراف. والذي يدل على أنها للتوكيد، أنها يتلقى بها القسم مثل أنّ، قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

وقال: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

وقال: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

وقد أطبق النحاة على أنّها للتوكيد قال ابن يعيش: «اعلم أنّ هذه اللام أكثر اللامات تصرفاً ومعناها التوكيد، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك»[1]. وعند الكوفيين أنّ هذه اللام هي لام القسم، وليس عندهم لام ابتداء فقولك (لمحمد قائم) إنما هو جواب قسم مقدر كأنّك قلت: والله لمحمد قائم.

---

(١) «ابن يعيش» (٩/٢٥، ٨/٦٣)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/٣٩٣)، «المغني» (١/٣٢٨)، «الهمع» (١/١٣٩)، «الأشموني» (١/٢٧٩)، «التصريح» (١/٢٢١).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ومذهب الكوفيين أنّ اللام في مثل لزيد قائم، جواب القسم أيضاً، والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس عندهم لام الابتداء»[١].

وعلى كلا الرأيين هي للتوكيد.

وهذه اللام لتوكيد الأثبات كما إنّ الباء في نحو قولك (ما محمد بحاضر) لتوكيد النفي فلا تقول: إنّ محمداً لما حاضر، ولا لما أخوك قائم «وذلك لأن اللام للتقرير والأثبات وحرف النفي للدفع والإزالة فبينهما في ظاهر الأمر تناقض»[٢].

قال **الزمخشري في كشافه القديم**: «الباء في خبر (ما) و(ليس) لتأكيد النفي كما أن اللام لتأكيد الإيجاب»[٣].

«وقد ذهب معاذ الهراء وثعلب إلى أنّها جيء بها إزاء الباء في خبر (ما) فقولك: (إنّ زيداً منطلق) جواب (ما زيد منطلقاً)، و(إن زيداً لمنطلق) جواب: ما زيد بمنطلق»[٤].

وقال أكثر النحاة إنّها إذا دخلت على الفعل المضارع، خلصته للحال بعد أنْ كان يحتمل الحال والأستقبال، فإنّك إذا قلت: (إنّ أخاك ليسعى في الخير) دلّ على إنّه يفعل ذلك في الحال «وذهب آخرون إلى إنّها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو مبهم فيهما على ما كان واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً. وهو الأختيار عندنا فعلى هذا يجوز أنْ نقول: إنّ زيداً لسوف يقوم الآن، لأنّ اللام تدل على الحال كما يدل عليه الآن»[٥].

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٤).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٥)، «وانظر ابن الناظم» (٦٩)، «الهمع» (١/ ١٤٠)، «الأشموني» (١/ ٢٨١)، «الصبان» (١/ ٢٧٩، ٢٨١)، «حاشية الخضري» (١/ ١٣٤).

(٣) «الأتقان» (٢/ ٦٥).

(٤) «الهمع» (١/ ١٤٠).

(٥) «ابن يعيش» (٩/ ٢٦)، «وانظر المغني» (١/ ٢٢٨).

قال ابن القيّم: «ولقائل أنْ يقول: التخلص إنّما يكون باللام المجردة وإما إذا اقترن بالفعل قرينة تخلصه للاستقبال لم تكن للحال وهذا كسوف كما في قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: ٥] فلولا هذه القرائن لتخلص للحال»(١).

والذي يبدو لي أنها على الحال كثيراً، وقد تخرج إلى غيره بدلالة القرائن وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] وفي غير المضارع قوله: ﴿ وَإِنَّا لَجَـٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ [الكهف: ٨].

وجاء في (**الكتاب**): «وقد يستقيم في الكلام (إنّ زيداً ليضرب وليذهب) ولم يقع ضرب والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل إنّما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وإنّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة»(٢).

إنّ واللام:

وقد يقول قائل أنّ كلاً من إنّ واللام يفيد التوكيد فهل ثمة فرق بينهما؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ النحاة اختلفوا في ذلك فقد ذهب بعض النحاة أنه لا فرق بينهما في المعنى، قال الرضي: «وكان حقها -أي اللام- أنْ تدخل في أول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى (إنّ) سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخّروا اللام وصدروا (إنّ) لكونها عاملة»(٣).

وقال الكسائي: إنْ اللام لتوكيد الخبر، وإنّ لتوكيد الاسم(٤) والبصريون على إنّها لتوكيد الجملة بأسرها(٥).

---

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٩٢).
(٢) «سيبويه» (١/ ٤٥٦).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٣).
(٤) «الهمع» (١/ ١٤٠)، «البرهان» (٢/ ٤٠٩)، «الأتقان» (٢/ ٦٥)، «معترك الأقران» (١/ ٣٣٦-٣٣٧).
(٥) «الهمع» (١/ ١٤٠)، «وانظر ابن يعيش» (٩/ ٢٥)، «المغني» (١/ ٣٢٨).

ولست أدري أيعني الكسائي أنّ هذا الفرق إنّما يكون عند اجتماعهما، أو يكون ذلك مطلقاً؟ كما لست أدري من أين له هذا الفرق واللام قد تدخل على المبتدأ نحو (لمحمد حاضر) وعلى أسم إنّ وخبرها نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧] و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣] فمن أين له أنّ اللام تؤكد الخبر بخلاف إنّ؟

وذهب بعض النحاة إلى أنّ التأكيد بـ (إنّ) أقوى من التأكيد باللام[1] ، والظاهر أنّ بينهما خلافاً في الأستعمال، ولا يصح أن نبدل أحداهما بالأخرى على وجه الدوام.

١- فقد ذكرنا إنّ (إنّ) قد تأتي لربط الكلام بعضه ببعض، ولا يحسن الكلام بدونها وذلك كقوله تعالى ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩] وقوله ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٧١] وقوله ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩] فلا يحسن في مثل هذه المواطن حذف إنّ، كما لا يحسن إبدال اللام بها إذ لا يسد اللام مسد إنّ في مثل هذه المواطن.

٢- وقد ذكرنا أيضاً إنّ (إنّ) تفيد التعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] وقوله ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨] وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

ولا يحسن في مثل هذه المواطن إبدال اللام بها.

٣- إنّ (إنّ) مختصة بتوكيد الجمل الأسمية، ولا تدخل على الأفعال بخلاف اللام فإنها تدخل على الجمل الأسمية، والفعلية، كقولك (ليقوم زيد) و﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

---

(١) «البرهان» (٢/ ٤٠٥)، «الأتقان» (١/ ١٥٦)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٦٥).

٤- الذي يبدو لي أنّ الأصل في اللام، أنْ يؤتى بها في مواطن الرد والأنكار وفي مواطن الجواب، أو ما ينزل منزلة ذلك، كقوله تعالى على لسان أخوة يوسف ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] منكرين على أبيهم هذا الأمر. بخلاف (إنّ) فإنها لعموم التوكيد. فإنك تأتي باللام إذا كنت راداً على المخاطب كلامه أو تصوره، أو منكراً عليه وذلك كأنْ يقول قائل: (رأيت سعيداً أكرم الخلق) فيردّ عليه آخر قائلاً: (لمحمد أكرم منه). ويقول قائل: (إنّ خالداً سيهين إبراهيم) فتقول: (لإبراهيم أعزّ من ذلك). قال تعالى: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] فهذا رد شهادة الشاهدين الأولين.

وقال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] فأنت ترى إنّه علل ذلك بقوله (إنّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) ثم رد على من يتصور أنّ هذا هو كل المقصود بقوله (ولذكر الله أكبر).

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه بعد أن نهى عن نكاح المشركات، قد يظن ظان أنّ جمال المرأة وما إلى ذلك مما يعجب الرجال سوى الإيمان، داع إلى تفضيلها فردّ ذلك بقوله (ولأمة مؤمنة...) وكذلك بعد أن نهى عن أنكاح المشركين، قد يظن ظان أن سمت الرجل ومكانته وغير ذلك مما هو مرغوب فيه سوى الإيمان، مما يدعو إلى تفضيله فردّ هذا الظن بقوله: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾.

والذي يدل على ذلك ويوضح الفرق بينهما أنّ كل ما ورد في القرآن الكريم من مبتدأ دخلت عليه لام الأبتداء، أو القسم مما كان خبره مفرداً، أعني ليس جملة، جيء بخبره اسم تفضيل ولم يرد غير ذلك وقد ورد ذلك في (٢٣) ثلاثة وعشرين موطناً قال تعالى:

﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣].

﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

إلى غير ذلك من المواطن.

ووجه الأستدلال في هذا أنّنا نرى فرقاً بين قولنا «محمد كريم» و(محمد أكرم ممن ذكرت) فإن العبارة الثانية إنّما هي رد للأولى، وجواب عليها بخلاف (إنّ) التي قد تخرج عن هذا الأصل ولذلك جاء خبرها في القرآن عاماً قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]. وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

ولسنا نعني بقولنا هذا أنّ اللام لا تجاب، إلاّ باسم التفضيل كما لا نعني أنّ (إنّ) لا تكون للجواب والرد ولكنا نقول: أنّ الأصل في اللام أنْ تكون للرد والأنكار وما ورد من الشواهد القرآنية الكثيرة يؤيد ذلك بخلاف (أن) فإنها قد تكون لمجرد التوكيد. جاء في (البرهان): «قال -يعني عبد القاهر الجرجاني-: «وأكثر مواقع (إنّ) بحكم الأستقراء هو الجواب، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها، فلا لأنه يؤدي إلى قولك: (صالح) في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: أنه صالح ولا قائل به».

بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب»[١].

---

(١) «البرهان» (٢/٤٠٥-٤٠٦) وانظر «دلائل الأعجاز» (٢٥١).

أجتماع إنّ واللام:

ذكرنا فيما سبق أنّ كلاً من (إنّ) واللام يفيد التوكيد، فإجتماعهما يؤدي ولا شك إلى الزيادة في التوكيد، وهو أقوى من التوكيد بإنّ وحدها، أو باللام وحدها، قال تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [يس: ١٣-١٧].

فأنت ترى أنه في المرة الأولى قالوا (أنا إليكم مرسلون) بدون اللام، غير أنّهم لما أوغلوا في تكذيبهم جاؤا باللام مع (أن) زيادة في التوكيد (قالوا ربّنا يعلم أنّا إليكم لمرسلون) فأكّد بالقسم وإنّ واللام وأسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الأنكار حيث قالوا (ما أنتم إلاّ بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء أنْ أنتم إلا تكذبون).

وقد يؤكد بها والمخاطب به غير منكر جريه على مقتضى أقراره، فينزل منزلة المنكر وقد يترك التأكيد وهو معه منكر لأن معه إدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن أنكاره»[1] . .

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧] فجاء في الآية الأولى بإنّ دون اللام (سريع العقاب) وفي الثانية بأنّ واللام (لسريع العقاب): «والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام، حيث أتى هنا باللام فقال (سريع العقاب) دون هناك، إنّ اللام تفيد التوكيد فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب، لأنّ العقاب المذكور هنا عقاب عاجل، وهو عقاب بني إسرائيل بالذل والنقمة، وإداء الجزية بعد المسخ لأنّه في سياق قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ فتأكيد السرعة افاد بيان التعجيل وهو مناسب بخلاف العقاب المذكور، في سورة الأنعام فإنه آجل بدليل قوله ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ فاكتفى فيه بتأكيد (إنّ)

---

(١) «الأتقان» (٢/٦٤-٦٥)، وانظر «الإيضاح» (١/١٨).

ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد»[(١)].

ومما يوضح أيضاً قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] وقوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٢] فأنت ترى أنّ جواب القسم الأول تلقي باللام وحدها، والثاني تلقي بأنّ واللام. وذلك لأختلاف القسمين، فإنّ في الثانية مبالغة في القسم بخلاف الأولى، ويدلك على ذلك قوله تعالى (جهد إيمانهم) فلما بالغوا في القسم بالغوا في التوكيد بخلاف القسم الأول.

يتضح من هذا إنّ التوكيد على درجات، ويؤتى به على قدر المقام فقد يكون المخاطب خالي الذهن، والكلام ليس فيه ما يدعو إلى الأنكار والتردد، فلا يؤكد الكلام عند هذا فإن متردداً أكّد الكلام بحسب هذا التردد، جاء في (الإيضاح): «فإنْ كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه، استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك: جاء زيد وعمر وذاهب فيتكمن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً.

وإن كان مقصور الطرفين متردداً في إسناد أحدهما إلىالآخر، طالباً له حسن تقويته بمؤكد كقولك: لزيد عارف أو إنّ زيداً عارف.

وأن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الأنكار، فتقول (أني صادق) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في أنكاره، و(أني لصادق) لمن يبالغ في أنكاره»[(٢)].

وجاء في **(دلائل الأعجاز)**: «روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: أني لأجد في كلام العرب حشواً. فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدالله قائم. ثم يقولون: إنّ عبدالله قائم. ثم يقولون: إن عبدالله لقائم. فالألفاظ متكررة والمعنى واحد.

---

(١) «البرهان» (٤/٦٥-٦٦).

(٢) «الإيضاح» (١/١٨)، «البرهان» (٢/٣٩٠-٣٩١)، «ابن يعيش» (٨/٦٣).

فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لأختلاف الألفاظ، فقولهم: عبدالله قائم، أخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبدالله قائم جواب عن سؤال سائل.

وقولهم: إن عبدالله لقائم جواب عن أنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال فما أحار المتفلسف جواباً»[1].

فأجتماع إنّ واللام يكون عند المبالغة في التوكيد، وذلك عندما يكون المخاطب منكراً أو منزلاً هذه المنزلة.

زيادة (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل:

تزاد (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل، كما تزاد بعد طائفة غير قليلة من الكلم، فهي تزاد بعد طائفة من الحروف والأسماء والأفعال، وهي في كل ذلك أما أن تكون كافة عن العمل أو غير كافة، فمن مجيئها كافة قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨] و(صلّوا كما رأيتموني أصلي) و﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] و(قلما يسافر خالد).

ومن مجيئها غير كافة قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و(ليتما زيداً قائم بالأمر) و(غضبت من غير ما جرمٍ) و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وهناك فرق رئيس بين (ما) الكافة، و(ما) الزائدة غير الكافية إينما كانت، فإنّ (ما) الكافة مهيئة لأدخال الكلمة على ما لم تكن تدخل عليه. فالأحرف المشبهة بالفعل مثلاً مختصة بالجمل الأسمية، فإنْ دخلت عليها (ما) هذه وسعت دائرة استعمالها فأدخلتها على الجمل الفعلية أيضاً، تقول: (إنّ محمداً قائم) فإن ادخلت (ما) عليها قلت: (إنّما محمد قائم) و(إنما يقوم محمد). فهي توسع دائرة التوكيد والترجي والتشبيه، نحو (لعلّما يحضر زيد) و﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦] وفي غير

---

(١) «دلائل الأعجاز» (٢٤٢).

الأحرف المشبة بالفعل أيضاً نحو ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢] و(صلوا كما رأيتموني أصلي) فبعد أن كانت (رب) منحصرة في دائرة ضيقة من الأستعمال وهو الأسم النكرة نحو (رب ليل كأنه الصبح في الحسن) هيأتها (ما) الكافة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من اسم معرفة، أو جملة فعلية فتوسع معنى التقليل الذي كان منحصراً في دائرة معينة، وكذلك التشبيه بالكاف، فبعد أنْ كان منحصراً بالأسماء الظاهرة اتّسع بدخول (ما) عليه، ونحو ذلك: (قلّ وطال وكثر) فتقول: قلّما وطالّما وكثرما.

وأمّا غير الكافة فهي لا تغير الأستعمال، وإنّما تبقيه على حاله وتؤكّد المعنى نحو قوله تعالى ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ [نوح: ٢٥] و(ماوّي يار بتما غارة) و(ليتما زيداً حاضراً).

هذا هو الفارق الرئيس بين (ما) الكافة وغير الكافة. وقد ذكرت أمورٌ أخرى نوردها في مواطنها.

قال ابن يعيش: «قد زيدت (ما) في الكلام على ضربين: كافة وغير كافة ان تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولهما من العمل، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف والأسم والفعل.

أما دخولها على الحرف للكف، على ضربين:

أحدهما أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل، وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكف غير عامل فيه، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]. . .

والآخر أن تدخل على الحرف وتكفه عن عمله وتهيئه للدخول على ما لم يكن عليه قبل الكف، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨]. . .

الثاني: استعمالها زائدة مؤكدة غير كافة وذلك على ضربين:

أحدهما أن تكون عوضاً من محذوف نحو (أما أنت ذا نفر). . .

والآخر أن تكون مؤكدة لا غير. . .

والضرب الثاني وهو أن تزاد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة فهو كثير في التنزيل والشعر، وسائر الكلام، من ذلك قوله «غضبت من غير ما جرمٍ»... وقيل (إنما زيداً منطلق) فيجوز في (إنّ) الأعمال والألغاء فمن ألغى ورفع وقال (إنما زيد منطلق) كانت (ما) كافة... ومن أعملها وقال: (إنما زيداً منطلق) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد»[١].

أما بالنسبة لزيادة (ما) مع الأحرف المشبهة بالفعل، فهي تدخل عليها في الغالب كافة لها، ويذكر النحاة أنها تدخل عليها غير كافة أيضاً[٢] فإنْ كانت كافة لها كانت مهيئة لدخولها على ما لم تكن تدخل عليه وأن كانت زائدة غير كافة كانت مؤكدة كما سبق أن ذكرنا.

تقول: إنّما محمداً قائم، ولعلّما بكراً جالس، وليتما أخاك معنا، فإنّ (ما) ههنا لم تُزِل اختصاصها بالأسماء، وإنّما هي مؤكدة وإليك تفصيل ذلك:

إنّما وأنّما:

تدخل (ما) على إنّ فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من جمل فعلية، واختلف في (ما) الداخلة على الأحرف المشبهة بالفعل فزعم «ابن درستويه وبعض الكوفيين أنّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للأبتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إنّ وأخواتها»[٣].

«وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين إنّ (ما) الكافة التي مع (إنّ) نافية وأن ذلك سبب أفادتها للحصر قالوا لأن (أن) للأثبات و(ما) للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد لأنه تناقض...

---

(١) «ابن يعيش» (٨/١٣١-١٣٣)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/٤٢٦)، «بدائع الفوائد» (١/١٤٤).

(٢) انظر «الرضي على الكافية» (٢/٣٨٥-٣٨٦)، «الهمع» (١/١٤٣-١٤٤)، «التسهيل» (٦٥)، «ابن يعيش» (٨/٥٧)، «الأشموني» (١/٢٨٤)، «حاشية الخضري» (١/١٣٦)، «الأصول لابن السراج» (١/٢٨١).

(٣) «المغني» (١/٣٠٧)، «الهمع» (١/١٤٤)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٨٥-٣٨٦).

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست (إنّ) للأثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل (إنّ زيداً قائم) أو نفياً مثل (إنّ زيداً ليس بقائم) ومنه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤].

وليست (ما) للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما، ولعلما، ولكنما، وكأنما»(١).

والجمهور على أنها زائدة كافة، مهيئة لدخول ما لم تكن تدخل عليه، وإنّ (إنّما) تفيد الحصر وذكر أبو حيان وطائفة يسيرة أنها لا تفيد الحصر(٢).

والصواب رأي الجمهور وأنها تفيد الحصر، قال تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩] أي لا يأمركم إلاّ بذاك ولا يأمر بالخير، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ﴾ [النساء: ١٧١] أي ما هو إلا إله واحد، ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ﴾ [المائدة: ٧٣] وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠] أي ما الغيب إلاّ الله، ويدلّ على ذلك قوله تعالى ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل: ٦٥] وقال ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠] وهي حصر في هذه الأقسام لا تتعداهم.

جاء في (**لسان العرب**): «ومعنى (إنّما) إثبات لما يذكر بعدها، ونفي لما سواه كقوله (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو من هو مثلي...

---

(١) «المغني» (١/٣٠٨-٣٠٩)، «الأتقان» (٢/٤٩-٥٠)، «التفسير الكبير» (١٦/١٠٥).

(٢) «الهمع» (١/١٤٤)، «الأتقان» (٢/٤٩-٥٠)، وانظر «التصريح» (١/٢٢٥).

وأن زدت على (إنّ) (ما) صار للتعيين كقوله تعالى ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ لأنه يوجب إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه»[١].

واستدلّ أبو علي الفارسي على أنّها للحصر بنحو قولهم: (إنما يفعل هذا أنا) ولو لم تكن للنفي والأثبات لم يصح هذا لأنك تقول (أفعلُ هذا) ولا تقول: (يفعل هذا أنا). و(إنّما) ههنا بمنزلة النفي وإلاّ فكأنك قلت: ما يفعل هذا إلاّ أنا.

جاء في(**دلائل الأعجاز**): «قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات: يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف:٣٣] إنّ المعنى ما حرم ربي إلاّ الفواحش: قال واصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا وهو قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ألا ترى أنك لا تقول: يدافع أنا ولا يقاتل أنا وإنما تقول: أدافع وأقاتل إلاّ أن المعنى لما كان: ما يدافع إلاّ أنا فصلت الضمير كما تفصله مع النفي، إذا الحقت معه (إلاّ) حملاً على المعنى»[٢].

وجاء في (**الأتقان**): «الجمهور على أنها للحصر... واستدل مثبتوه بأمور منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة:١٧٣] بالنصب فإن معناه ما حرم عليكم إلاّ الميتة لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع فإنها للقصر... ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف:٢٣] ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [هود:٣٣]، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف:١٨٧] فإنه إنّما تحصل مطابقة الجواب، إذا كانت (إنّما) للحصر ليكون معناها لا آتيكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله، وكذا قوله:

---

(١) «لسان العرب» (اذن) (١٦/ ١٧٣-١٧٤).

(٢) «دلائل الأعجاز» (٢٥٥-٢٥٣).

﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] إلى قوله ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩٣][(١)].

لا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلاّ بالحصر»[(٢)].

و(إنما) مثلها في أفادة القصر، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨][(٣)].

وقال تعالى ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٢٨] فمرة قال (إنما) ومرة قال (أن) وسر ذلك أنَّ (إنّما) للحصر، أي ليست الأموال والأولاد إلاّ للفتنة، والأختبار لأظهار الصلحاء من غيرهم، ثم قال (وأن الله عنده أجر عظيم) ولم يقل (إنّما) لأنه لا موجب للحصر فإن الله عنده أجر عظيم وعقاب أليم.

وقال: ﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [هود: ١٤] أي لم ينزل إلاّ بعلم الله.

وقال: ﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] أي ليس عليه إلاّ البلاغ.

قيل والفرق بين إنّما والنفي والأستثناء في القصر، أنّ (إنّما) تستعمل لما ينكره المخاطب ولا يدفع صحته. قال عبد القاهر: «اعلمْ أنّ موضوع (إنّما) على أنْ تجيء خبراً لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة.

تفسير ذلك إنّك تقول للرجل: إنّما هو أخوك، وإنّما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه، ويقرّ به إلاّ أنك تريد أن تنبّهه للذي عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب، ومثله قول الآخر:

---

(١) وأما بعد آية الشورى المذكورة فهو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الشورى: ٤٢].

(٢) «الاتقان» (٢/٤٩).

(٣) «الصبان» (١/٢٨٣).

إنّمـا أنـت والـد والأب القـا طـع أحنـى مـن واصـل الأولاد

وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله:

إنمـا مصعـب شهـاب مـن الله تجلـت عـن وجهـه الظلمـاء

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع...

وأمّا الخبر بالنفي والأثبات نحو (ما هذا إلاّ كذا وأن هو إلاّ كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: ما هو إلاّ مصيب أو ما هو إلاّ مخطيء قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته»(١).

وجاء فيه: «ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] دخلت (إنّما) لتدل على أنهم حين أدعوا لأنفسهم أنّهم مصلحون، أظهروا أنهم يدعون في ذلك أمراً ظاهراً معلوماً. ولذلك أكّد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم، فجمع بين (إلا) الذي هو للتنبيه وبين (إنّ) الذي هو للتأكيد فقيل: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢](٢).

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى (إنّما نحن مصلحون): «و(إنما) لقصر الحكم على شيء كقولك (إنما ينطلق زيد) أو لقصر الشيء على حكم كقولك (إنما زيد كاتب). ومعنى (إنما نحن مصلحون) إنّ صفة المصلحين خلصت لهم، وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجود الفساد».

قالوا: وأحسن ما يستعمل (إنما) هو في مواقع التعريض نحو ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [الرعد: ١٩](٣) معرضاً بأهل الجهل، ونحو ذلك أن تكون في مقام الثناء على أحد بالفهم وبعد الإدراك والتعريض بآخر بأنه ليس عنده هذا الفهم والبعد في الإدراك فتقول: (إنما يعلم هذا اللبيب).

---

(١) «دلائل الأعجاز» (٢٥٤-٢٥٥)، وانظر «شرح المختصر للتفتازاني» (٨٦، ٨٧).

(٢) «دلائل الأعجاز» (٢٧٤).

(٣) «الكشاف» (١/ ١٣٧-١٣٨).

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ثم أعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أن يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن أن يذم الكفار وأن يقال: أنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل. . .

ثم إنّ العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما)، فلو قلت: يتذكر أولو الألباب لم يدل على ما دل عليه في الآية. . .وإذا اسقطت من الكلام فقيل (يتذكر أولو الألباب) كان مجرد وصف لأولي الألباب، بأنّهم يتذكرون ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر ممن ليس منهم. . .

فالتعريض بمثل هذا أعني بأن يقول (يتذكر أولو الألباب) بإسقاط (إنّما) يقع إذن أن وقع بمدح إنسان بالتيقظ وبأنه فعل ما فعل، وتنبّه لما تنبه لعقله ولحسن تمييزه، كما يقال: كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم»[١].

قال ابن يعيش: «ومعناها التقليل فإذا قلت: إنّما زيد بزاز، فأنت تقلل أمره وذلك أنك تسلبه ما يدعى عليه غير البز، ولذلك قال سيبويه في «إنّما سرت حتى أدخلها» أنّك تقلل»[٢].

وجاء في (**الأصول**): «والفرق بين إنّ وإنما في المعنى أن (إنّما) تجيء لتحقير الحبر قال سيبويه: تقول: إنّما سرت حتى أدخلها إذا كنت محتقراً لسيرك إلى الدخول»[٣].

---

(١) «دلائل الأعجاز» (٢٧٢-٢٧٣)، «وانظر «شرح المختصر» (٨٧).

(٢) «ابن يعيش» (٨/٥٦).

(٣) «الأصول» (١/٢٨٣-٢٨٤)، وانظر«الكتاب» (١/٤١٥).

والحقيقة أنها ليست للتقليل ولكن هذا من باب قصر الموصوف على صفة فداء معنى التقليل من هنا، وذلك كأنْ تقول (ما محمد إلاّ شاعر) فقد قصرت محمداً على صفة واحدة هي الشعر، ونفيت عنه الصفات الأخرى كأن يكون كاتباً أو فقيهاً بعكس ما لو قلت (ما شاعرٌ إلاّ محمد) فإنك تكون قد قصرت الشعر على محمد، وكأن من عداه ليس بشاعر ولم تنف عنه الصفات الأخرى، وهو ثناء ومدح بعكس الأولى.

فإن لم تكن (ما) كافة، فهي زائدة لغرض الزيادة في التوكيد، وليس فيها معنى الحصر نحو (إنّما محمداً حاضر).

كأنّما:

تزاد (ما) الكافة بعد (كأن) فتكفها، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وتوسع دائرة التشبيه بها بعد أنْ كانت مقصورة على الجمل الأسمية، وذلك كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦] وقوله ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧] وذلك يكون بحسب الغرض من التشبيه، إذ قد يكون الغرض الأهتمام بالمشبه، وقد يكون الغرض الأهتمام بذكر الحالة المشبه بها، دون الأهتمام بالمشبه لأنه لا يتعلق بذكره غرض، ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول (كأن محمداً شُد في قرن) و(كأنّما شد محمد في قرن) فأنت ترى أنّ ثمة فرقاً بين التعبيرين، فقد قدم (محمد) على الفعل في الجملة الأولى للعناية والأهتمام به، بخلاف الثانية فإنّ الأهتمام إنما هو بالحالة الفعلية المشبه بها لا المشبه. قال تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] ولم يقل (فكأنّه قتل الناس) لأنّ الغرض إنما هو بيان شناعة الفعل، أيّا كان الفاعل فجيء به على ما ترى.

أما إذا وليتها جملة أسمية نحو قولك (كأنّما خالدٌ أسد) فالذي يظهر أنّ القصد منها إنّما هو قصر المشبه به معين، وهو مقتضى قول النحاة وذلك إنّ النحاة يقولون إنّ أصل (كأن خالداً أسد) (أن خالداً كأسد) فقدمت الكاف لقصد العناية بالتشبيه،

وعلى هذا نقول: أن أصل (كأنما خالد أسد) (إنّما خالد كأسد) و(إنّما) تفيد الحصر فقدمت الكاف لفرط العناية بالتشبيه فصارت (كأنما خالد أسد) وبقي معنى الحصر في الجملة أي اقتصر على شبهه بالأسد فهو ردّ على من يقول هو كالنمر مثلاً أي هو كالأسد لا كالنمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة، لغرض القوة في التشبيه، وتأكيده وذلك نحو قولك (كأنك محمداً أسد) كما مر في (إنّما).

ليتما:

أكثر النحاة على أن (ما) لا تزيل اختصاص (ليت) من الجمل الأسمية، وأنه يجوز أعمال ليت مع (ما) وأهمالها تقول: ليتما محمداً حاضر وليتما محمدٌ حاضر[١].

وذهب آخرون إلى أنّها إذا كفت «قد تدخل على الجمل الفعلية»[٢]. نحو: ليتما يحضر أخوك.

والذي يبدو لي أنّ (ليت) كأخواتها إذا دخلت عليها (ما) الكافة استعملت لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية قليلاً، أو تكون لغرض قصر التمني فأنت إذا قلت: (ليت الشباب يعود) تمنيت عود الشباب، فإن قلت: (ليتما الشبابُ يعود) قصرت تمنيك على هذا الأمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة لغرض توكيد التمني وتقويته، بدون قصر، وذلك نحو قولك (ليتما الشباب يعود).

---

(١) «الهمع» (١/ ١٤٣)، «سيبويه» (١/ ٢٨٢)، «ابن الناظم» (٧٠)، «الأشموني» (١/ ٢٨٣-٢٨٤).
(٢) «الهمع» (١/ ١٤٣)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٥).

لعلما ولكنّما:

وحكم لعلّ ولكنّ لا يختلف عن حكم أخواتهما السابقات، فإن كففتهما بـ (ما) استعملتا لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية وتوسيع دائرة الترجي والأستدراك نحو قولك (لعلّما يحضر أخوك) وقولك (أنا لا أسعى إلى هذا ولكنّما اسعى إلى المجد)، فالعناية منصبة ههنا على ترجي الفعل وأستدراكه لا على الشخص المترجي أو المستدرك، بخلاف ما لو قلت مثلاً (ولكنّي أسعى) فإنّ العناية ستكون منصبة على المتكلم، لا على الأمر المستدرك.

والغرض الآخر هو الدلالة على حصر الترجي والأستدراك، تقول: (لعلّما سعيد فائز) فأنت ههنا تقصر ترجيك على هذا بخلاف ما لو قلت: لعلّ سعيداً فائز، إذ ليس ههنا حصر للترجي، وكذلك بالنسبة للاستدراك.

فإنْ لم تكنْ (ما) كافة كانت مؤكدة للترجى والاستدراك.

والخلاصة مما مر:

إنّ (ما) تدخل على الأحرف المشبهة بالفعل، ولها حالتان:

١- **الكف عن العمل ولها غرضان:**

الأول: التهيئة وتوسيع دائرة الأستعمال بعد أنْ كان استعمالها مقيداً بنوع من الجمل فيطلق الترجي، والتمني، والتشبيه، والأستدراك، بعد أنْ كان مقيداً وذلك بدخولها على الجمل الفعلية.

والغرض الثاني أنّها تفيد الحصر، ولا يقتصر الحصر على (إنّما وأنما) بل قد يكون أيضاً في التمنّي والترجّي والتشبيه والاستدراك كما مر.

٢- **عدم الكف:** وعند ذلك يبقى كل حرف على معناه واستعماله ويكون الغرض توكيد معنى ذلك الحرف وتقويته.

وبقاء الجملة على ما هي عليه من دون تغيير يدلّ على أنّ المعنى لم يتغير وإنّما أريد تقوية هذا المعنى وتوكيده.

العطف على اسم أن بالرفع:

ورد في اللغة رفع المعطوف على اسم أن وقد جاء ذلك في القرآن الكريم وغيره قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] وقال: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع كلمة (رسول).

وقال جرير:

إنّ الخلافة والنبوة فيهم ... والمكرماتُ وسادةٌ أطهار

برفع المكرمات وسادة. وقال بشر بن أبي حازم:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاق

وقال الآخر:

فمن يك أمس بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

إلى غير ذلك من النصوص.

وألحقت بأنّ أنّ ولكنّ فيما تقدم من جواز العطف بالرفع، من دون ليت ولعلّ وكأنّ وذلك كقول الشاعر:

وما قصّرت بي في التسامي خؤولة ... ولكنّ عمي الطيب الأصل والخالُ[١]

واختلف النحاة في تخريج ذلك فذهب بعضهم إلىإنّه معطوف على اسم أنّ باعتبار محله قبل دخول أن[٢].

---

(١) «الأشموني» (١/ ٢٨٧)، «ابن يعيش» (٨/ ٦٨)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٢).

(٢) «المقتضب» (٤/ ١١١)، «الكامل» (١/ ٢٧٦)، «ابن الناظم» (٧٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٣٦-١٣٧)، «التصريح» (١/ ٢٢٦-٢٢٧)، «الصبان» (١/ ٢٨٤).

قال ابن يعيش: «ويجوز الرفع بالعطف على موضع أنّ لأنها في موضع ابتداء وتحقيق وذلك أنّها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أنّ تغير معنى الأبتداء صار المبتدأ كالملفوظ به وصار (إنّ زيداً قائم) و(زيد قائم) في المعنى واحداً فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع. فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى»[(١)].

وذهب بعضهم إلى أنّه مرفوع علىالأبتداء وخبره محذوف والجملةابتدائية عطفت على محل ما قبلها من الأبتداء أو هو معطوف على الضمير في الخبر[(٢)].

وقيل: الواو اعتراضية -جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) في قوله تعالى (أن الله بريء من المشركين ورسوله): «فتقول أن قوله تعالى (ورسوله) عطف على الضمير في (بريء)... أو نقول: رسوله مبتدأ خبره محذوف، أي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة. ونقول في قوله:

وإلاّ فاعلموا إنّا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاق

إن (ما بقينا في شقاق) خبر (إنّا) وقوله (وأنتم بغاة) جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم ... ولا أنني بالمشي في القيد أخرق

بعد قوله:

فلا تحسبن أني تخشعت بعدكم ... لشيء ولا أني من الموت أفرق

لأنّ قوله (ولا إنني بالمشي في القيد أخرق) عطف على (أني تخشعت) فلو جعلنا قوله (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) جملة اعتراضية لكان (لا) داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك إلاّ عند المبرد ولو روي (ولا أنني بالمشي في القيد) بالكسرة لارتفع

(١) «ابن يعيش» (١/٢٢٦-٢٢٧)، «وانظر سيبويه» (١/٢٨٥).

(٢) «سيبويه» (١/٢٨٥)، «المقتضب» (٤/١١٢)، «الكامل» (١/٢٧٦)، «ابن عقيل» (١/١٣٦-١٣٧)، «الأشموني» (١/٢٨٤-٢٨٥)، «التصريح» (١/٢٢٦-٢٢٧).

الأشكال وكان قوله (ولا أنا ممن يزدهيه) مستأنفاً و(لا) مكررة»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾: «والصابئون: رفع على الأبتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيز إنّ من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: أن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك. . . فإنْ قلت: فقوله (والصابئون) معطوف لابدّ له من معطوف عليه، فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله (إنّ الذين آمنوا الخ) ولا محل لها كما لا محل للتي عطفت عليها.

فإنْ قلت: ما التقديم والتأخير إلاّ لفائدة فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أنّ الصابئين يتاب عليهم إنْ صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؟

وذلك إنّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غياً، وما سموا صابئين إلاّ لأنهم صبأوا عن الأديان كلها أي خرجوا. . .ومجرى هذه الجملة مجرى الأعتراض في الكلام»[٢].

وجاء في (التفسير الكبير) في هذه الآية: «والصابئون كذلك فحذف خبره والفائدة في عدم عطفهم على من قبلهم هو أن الصابئين أشدّ الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالاً فكأنّه قيل: كل هؤلاء الفرق أن آمنوا بالعمل الصالح قبل الله توبتهم وأزل ذنبهم حتى الصابئون فإنهم أن آمنوا كانوا أيضاً كذلك»[٣].

وجاء في (الأنتصاف من الكشاف): «ولكن ثم سؤال متوجه وهو أنْ يقال: لو عطف الصابئين ونصبه، كما قرأ ابن كثير لأفاد أيضاً دخولهم في جملة المتوب عليهم ولفهم من تقديم ذكرهم على النصارى ما يفهم من الرفع من أن هؤلاء الصابئين، وهم أوغل الناس في الكفر يتاب عليهم، فما الظن بالنصارى ولكان الكلام جملة واحدة بليغاً

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩١-٣٩٢)، «وانظر «حاشية التصريح» (١/ ٢٢٧).
(٢) «الكشاف» (١/ ٤٧٤)، «انظر ابن الناظم» (٧٠).
(٣) «التفسير الكبير» (١١/ ٥١).

مختصراً والعطف أفرادي، فلم عدل إلى الرفع وجعل الكلام جملتين؟ وهل يمتاز بفائدة على النصب والعطف الأفرادي؟

ويجاب عن هذا السؤال بأنه لو نصبه وعطفه لم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف لأنّ الأصناف كلها معطوف بعضها على بعض، عطف المفردات وهذا الصنف من جملتها والخبر عنها واحداً، وأمّا الرفع فينقطع عن العطف الأفرادي وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف المنفرد بمعزل تقديره مثلاً (والصابئون كذلك) فيجيء كأنه مقيس على بقية الأصناف، وملحق بها وهو بهذه المثابة لأنه لما استقر بعد الأصناف من قبول التوبة فكانوا أحقاء بجعلهم تبعاً وفرعاً مشبهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخير»[(١)].

والذي يبدو لي في هذا الأمر أن ثمة فرقاً في المعنى بين الرفع والنصب، فإنّ العطف بالنصب على تقدير إرادة (إن) والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (أن)، ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك (إنّ محمداً مسافر وخالداً) مؤكداً، بخلاف مالو قلت (إنّ محمداً مسافر وخالدٌ) فإن المعطوف غير مؤكد. وهذا شبيه بما مر في قولنا (ليس محمد بجبان، ولا بخيل، ولا بخيلاً) في بحث (ليس والمشبهات بها).

وهذا المعنى حام حوله النحاة ولم يذكروه صراحة فهم حين يقولون أنّه معطوف على اسم (إنّ) قبل دخولها، يعنون إنّه معطوف على غير إرادة التوكيد، أي أن المعطوف عليه مؤكد بخلاف المعطوف، وقد رأيت قبل قليل في كلام المفسرين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ ما يشير إلى أنّ كلمة (الصابئون) خولف حكمها عن أخواتها، لأن هذه الفرقة أبعد ضلالاً من الأخرين، فجاءت أقل توكيداً من أخواتها.

---

(١) «الأنتصاف من الكشاف» (١/ ٤٧٤).

وما ذكره الرضي من كونها اعتراضية، يشير إلى ذلك أيضاً، فإن الجملة الأعتراضية ليست من صميم الجملة المعقود بها الكلام، وإنّما هي تبع. فالنحاة يدركون أنّ هذا المعطوف يختلف عن المعطوف عليه في الحكم.

والذي يدل على ذلك اشراكهم (لكنّ) مع (إنّ) في هذا الحكم دون سائر أخواتها لأن (لكنّ) لا تغير معنى الأبتداء بخلاف (ليت ولعل وكأن) حيث لا يجوز مع هذه الثلاث إلاّ النصب لزوال معنى الأبتداء بها[١].

وإيضاح ذلك أنّ معنى قولك (محمد مسافر) و(أن محمداً مسافر) واحد غير أنّ في الجملة الثانية توكيداً فإن (إنّ) لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل، وكأنّ، فهناك فرق بين قولنا (ليت محمداً معنا وخالدٌ) بالرفع لأنّ الكلام مقصود به التمني، ورفع المعطوف يدل أنه على غير نية (ليت) أي ليس داخلاً في التمني فلا يكون لذكره معنى ويكون ضرباً من العبث، وكذلك لو قلت (لعل أخاك معنا وخالد) إذ معنى ذلك أن خالداً غير داخل في الترجي، لأنه ليس على تقدير (لعل) فلا يكون لذكره معنى وكذلك بالنسبة لكأنّ، بخلاف (أنّ) فإنّها تؤكد معنى الأبتداء وزوالها لا يزيل معنى الأبتداء وهذا ظاهر.

جاء في (**المغني**): «ومن ثم أجمعوا على جواز (زيد قائم وعمرو وإن زيداً قائم وعمرو) وعلى منع (ليت زيداً قائم وعمرو) وكذا في لعل وكأنّ لأنّ الخبر المذكور متمنى أو مترجًّى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ»[٢].

وجاء في (**التصريح**): «ويعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أنّ أو إنّ أو لكنّ مما لا يغير معنى الجملة»[٣].

---

(١) انظر «الأشموني» (١/ ٢٨٧)، «التصريح» (١/ ٢٢٦-٢٢٧)، «سيبويه» (١/ ٢٨٦)، «التسهيل» (٦٦).

(٢) «المغني» (٢/ ٦٠٦).

(٣) «التصريح» (١/ ٢٢٦-٢٢٧).

وجاء في (**كتاب سيبويه**): «واعلم أنّ لعل وكأنّ وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في أنّ إلاّ إنّه لا يرفع بعدهن شيء على الأبتداء، ومن ثم اختار الناس (ليت زيداً منطلق وعمراً) وقبح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر، حتى يقولوا (هو) ولم تكن ليت واجبة ولا لعلّ ولا كأنّ فقبح عندهم أنْ يدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (أنّ) و(لكنّ) بمنزلة إنّ»[1].

وأنت لو استقريت ما ورد في القرآن الكريم لو جدت المعنى على ما ذكرت قال تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع (رسوله) معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب، وسر ذلك أن براءة الرسول تابعة لبراءة الرب سبحانه فهي أقل توكيداً منها وليستا بمنزلة واحدة، لأن الأصل براءة الله سبحانه، أمّا براءة الرسول فهي براءة تبعية ولذلك وردت كذلك، والله أعلم.

ونحوه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ ذلك أن الصابئين لما كانوا أبعد المذكورين ضلالاً كما ذكر المفسرون خولف في توكيدهم فكانوا أقل توكيداً.

وقد تقول: لقد ورد مثل هذا التعبير في سورة البقرة فلم يجيء بالرفع فما الفرق؟

وها أنا أذكر ذلك موضحاً الفرق:

١- جاء في سورة المائدة ٦٩: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾.

٢- وجاء في سورة البقرة ٢٦٢: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾.

(١) «سيبويه» (١/٢٨٦).

فأنت ترى إنّه في آية المائدة رفع الصابئين وقدمهم على النصارى، وفي آية البقرة نصبهم وأخرهم عن الملل الأخرى.

وسر ذلك أنه في آية المائدة رفعهم لأنهم أبعد المذكورين ضلالاً، فكان توكيدهم أقل من غيرهم، وأما تقديمهم على النصارى فلأن الكلام فيما بعد هذه الآية على ذم عقيدة النصارى وتسفيه عقيدة التثليث، فكأنّ النصارى لم يؤمنوا بالله حقاً وأنما هم من صنف المشركين ويبدأ الكلام عليهم بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٢-٧٧].

فقدم الصابئين عليهم وهو المناسب للمقام، وليس نحو هذا الأمر موجوداً في آية البقرة فجرت الآية على نسق واحد، فأخّر الصابئين وجعلهم في مكانهم بعد الملل.

وقال جرير:

إنّ الخلافة والنبوة فيهم ... والمكرماتُ وسادةٌ أطهار

ففصل بين الخلافة والنبوة من جهة، والمكرمات والسادة الأطهار من جهة أخرى. فجعل الفريق الثاني أقل رتبة من النبوة والخلافة، بحذف توكيده ولم يجعل الكلام بمنزلة واحدة، واحسب أنّ جريراً وفق في هذا، مختاراً كان أو مضطراً.

وهذا الذي ذكرناه هو ما يقتضيه القياس ويؤيده الأستعمال والله أعلم.

تخفيفها:

تخفف إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ فتكون لها أحكام خاصة بها وإليك تفصيل ذلك:

إنّ:

إذا خففت إنّ المكسورة الهمزة بطل اختصاصها بالأسماء، وجاز فيها إذا دخلت على الجمل الأسمية وجهان: الأهمال، والأعمال، تقول (إنْ محمداً منطلق) و(إنْ محمد لمنطلق) قال تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فإن دخلت على الجمل الفعلية أهملت وجوباً، وتلزمها اللام عند الأهمال فرقاً بينها وبين إنّ النافية قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وقال: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣] إلاّ إذا كان الخبر منفياً فيجب حينذاك ترك اللام نحو قولك (إنْ خالد لن ينام) ومنه قوله:

إن الحقُ لا يخفى على ذي بصيرة

وقد يستغنى عنها إذا كانت هناك قرينة معنوية تشير إلى معناها كقول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإنْ مالك كانت كرام المعادن

فإنّ معنى البيت واضح في مدح (مالك) و(إنْ) هنا بمعنى إنّ وليست نافية[1].

والكثير في (إن) المخففة إذا دخلت على جملة فعلية أن يكون فعلها من الأفعال الناسخة كقوله تعالى ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقوله: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] وربما دخلت على غيره كقوله:

شلت يمينك أنْ قتلت لمسلما

---

(١) «سيبويه» (١/٢٨٣)، «المقتضب» (١/٥٠، ٢/٣٦٣)، «التسهيل» (٦٥)، «ابن الناظم» (٧٢)، «ابن يعيش» (٨/٧١-٧٢)، «الأشموني» (١/٢٨٩)، «الهمع» (١/١٤١)، «التصريح» (١/٢٣٠-٢٣١).

وأجاز الكوفيون والأخفش وقوع أي فعل بعدها، قال ابن مالك: «ويقاس على نحو (إنْ قتلت لمسلما) وفاقا للكوفيين والأخفش»[١].

ومذهب الكوفيين أنّ (إنّ) لا تخفف وإنْ الخفيفة هذه «إنما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة، ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلا»[٢] فقولك (إنْ محمد قائم) معناه: ما محمد إلاّ قائم.

ويردهم أنها أعملت مع التخفيف قال سيبويه: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول إنْ عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرؤون ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١١١] يخففون وينصبون كما قالوا: كأن ثدييه حقان»[٣].

وذهب الفراء إلى أنّ (إنْ) المخففة بمنزلة (قد) إلاّ أن (قد) تختص بالأفعال و(إنْ) تدخل عليها وعلى الأسماء[٤].

وجاء في (**فقه اللغة**) للثعالبي أن «إنْ الخفيفة بمعنى (لقد) كما قال جل ذكره ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ [يونس: ٢٩] أي ولقد كنا»[٥].

وجاء في (**لسان العرب**) عن أبي زيد: «قال: وتجيء (إنْ) في موضع (لقد) ضربُ قوله تعالى ﴿ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الإسراء: ١٠٨] المعنى: لقد كان من غير شك من القوم ومثله ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٣] ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٦]»[٦].

---

(١) «التسهيل» (٦٥)، وانظر «ابن يعيش» (٨/ ٧١-٧٢).

(٢) «التسهيل» (٦٥)، «المغني» (١/ ٣٧)، «ابن يعيش» (٨/ ٧١-٧٢)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٩٧)، «الهمع» (١/ ١٤٢)، «التصريح» (١/ ٢٣١-٢٣٢)، «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٥٢).

(٣) «سيبويه» (١/ ٢٨٣)، «وانظر المغني» (١/ ٢٤، ٣٧)، «الرضي على الكافية» (٢، ٣٩٧).

(٤) «الهمع» (١/ ١٤٢).

(٥) «فقه اللغة» (٥٣٢)، «وانظر تأويل مشكل القرآن» (٤١٩).

(٦) «لسان العرب» (إنْ) (١٦/ ١٧٦).

واظن أن المقصود بقولهم أنّها بمعنى (قد) أنها تفيد توكيد الجمل الفعلية إذا دخلت عليها لا أنها بمعنى (قد) تماماً وذلك لأنها تختلف عنها.

فإنّ (قد) فيها معنى تقريب الفعل والتوقع وإمّا إنْ هذه فلمحض التوكيد ليس فيها توقع أو تقريب. ثم أنّ الأكثر في (قد) إذا دخلت على المضارع أنْ تفيد التقليل بخلاف هذه التي لا تفيد غير التوكيد وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١].

قال الليث: «إذا وقعت إنْ على الأسماء والصفات[١] فهي مشدودة، وإذا وقعت على فعل أو حرف لا يتمكن في صفة أو تصريف فخففها، تقول: بلغني أن قد كان كذا وكذا وتخفف من أجل (كان) لأنها فعل... وهي مع الصفات مشددة إنّ لك وأنّ فيها وأنّ بك وأشباهها»[٢].

وجاء في (**التفسير الكبير**) في (إنْ) هذه أنها «تفيد توكيد المعنى في الجملة بمنزلة (إنّ) المشددة كقولك: إنْ زيداً لقائم، قال الله تعالى ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] وقال ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ ومثله في القرآن كثير.

والغرض في تخفيفها إيلاؤها مالم يجز أن يليها من الفعل، وإنما لزمت اللام هذه المخففة للعوض عما حذف منها والفرق بينها وبين التي للجحد»[٣].

والذي يبدو لي أنّ (إنْ) المخففة هذه تختلف عن الثقيلة في توكيدها واستعمالها.

أما من حيث الأستعمال فهي تدخل على الجمل الفعلية والأسمية وذلك أنه قد يراد توكيد الحدث الفعلي فيؤتى بإنْ المخففة بخلاف (إنّ) التي لا تؤكد إلاّ الجمل الأسمية وذلك كقولك (أنْ كنا لفاعلين) و(أنا كنا فاعلين) فأنت تلحظ أنّ الأولى أكدت الحدث

(١) المقصود بالصفات هنا حروف الجر وهو مصطلح كوفي.
(٢) «لسان العرب» (إذن) (١٦/ ١٧٠-١٧١).
(٣) «التفسير الكبير» (٤/ ١١٨).

الفعلي بخلاف الثانية فإن الأهتمام منصب على فاعل الحدث، وصاحبه لأعلى الحدث الفعلي.

إنّ (إنْ) المخففة تمكننا من إيقاع الجملة الفعلية في حيز التوكيد، كما تفعل (إنّ) مع الجمل الأسمية ولذلك هي تختلف عنها في استعمالها، وذلك بحسب الحاجة والقصد، فإن كنت ترمي إلى توكيد الحدث الفعلي، جئت بإنْ، وإنْ أردت توكيد الجملة الأسمية جئت بإنّ.

أما من حيث التوكيد فالذي يبدو لي أنها أقل توكيداً من الثقيلة، والذي يدل على ذلك أمور منها:

١- أن تخفيف نونها يشير إلى تخفيف توكيدها مشبهة في ذلك نون التوكيد الخفيفة. وقد ذكر النحاة أن نون التوكيد الثقيلة آكد من الخفيفة، وهذه نظيرة تلك.

٢- أنك لو لاحظت -مثلاً- التعبيرين، أنْ كنت لفاعلاً وإني كنت فاعلاً، و(أن كنتم لمسرفون) و(أنكم كنتم مسرفين) لوجدت الفرق واضحاً بينهما من حيث التوكيد فأنت تجد ضميراً واحداً مع الخفيفة هو (التاء) في الجملة الأولى و(تم) في الجملة الثانية في حين أنك تجد مع الثقيلة ضميرين هما: الياء والتاء في الجملة الأولى (كم) و(تم) في الجملة الثانية فالأسناد حصل مرتين مع الثقيلة بخلاف الخفيفة وذلك يشير إلى قوة التوكيد في الثقيلة كما هو واضح.

٣- والذي يدل على أن الثقيلة آكد من الخفيفة استعمالها القرآني. قال تعالى في سورة يوسف ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [يوسف: ٩١-٩٢] وقال: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [يوسف: ٩٧-٩٨].

فأنت ترى إنّ أخوة يوسف قالوا لأخيهم (وإنْ كنا لخاطئين) بإنْ المخففة، وقالوا لأبيهم (أنّا كنّا خاطئين) بالثقيلة. وقد يتبادر إلى الذهن، إنّ هذا يدل على عكس ما ذهبنا إليه فإنهم مع من اساؤا إليه اساءة مباشرة جاؤا بالمخففة، ومع أبيهم جاؤا بالثقيلة، فكيف يدل هذا على صحة ما ذهبنا إليه؟

وللجواب عن ذلك نقول:

إنّ أخوة يوسف لما رأوا أباهم، وما حل به من جراء فعلتهم من الوهن واللوعة وحرقة الفؤاد وذهاب عينيه من الحزن، دعاهم ذلك إلى توكيد الأعتذار والأعتراف بالخطيئة بخلاف حالة أخيهم، فإنّ الله أكرمه بعدهم وبوأه مكانة عالية ومكن له في الأرض، وكأن فعلتهم تلك عادت عليه بالخير والرفعة بعكس ما جرّت على أبيهم، فهناك فرق بين الحالتين فكان الشعور بالخطيئة مع والدهم أكبر وأعظم فقالوا ما قالوا.

والذي يدل على ذلك السياق القرآني فإن يوسف دعا لهم بالمغفرة، من دون أن يسألوها منه قال ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

وأما أبوهم فلم يستغفر لهم مع طلبهم الأستغفار منه، وإنّما وعدهم بالاستغفار ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ فوعدهم بالاستغفار في المستقبل ثم انظر كيف جاء بـ (سوف) لا بالسين، و(سوف) أبعد في الأستقبال من السين مما يدل على عمق الأثر في نفسه.

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ قَالَ يَـٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَـٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٦٥-٦٩].

وقوله في سورة الشعراء: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ قَالَ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ. فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [١٨٥-١٨٩].

فأنت ترى أنه قال في سياق آيات الأعراف ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ وفي سياق آيات الشعراء ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

ويظهر سياق الآيات أنّ التكذيب في آيات الأعراف أشدّ منه في آيات الشعراء، والذي يوضح ذلك أنه في آيات الأعراف قال: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ بخلاف آيات الشعراء فإنه قال: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾.

وأنت ترى الفرق بين القائلين، ففي الآيات الأولى قول الملأ الذين كفروا، والقائلون في الآيات الثانية مختلطون فإن فيهم الشديد التكذيب والقليل والأمّعة والخائف فهو تكذيب مختلط لا يصل إلى تكذيب الذين كفروا خصوصاً. والذي يدل على ذلك قوله تعالى بعد آيات الشعراء ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ أي أنّ فيهم قلة مؤمنة فهو نسب الكلام في آيات الشعراء إلى أصحاب الأيكة عموماً بخلاف آيات الأعراف فإنه نسب الكلام إلى الذين كفروا خاصة.

ثم انظر إلى السياق مرة أخرى وكيف تعقّب الرسول كلام قومه بعد كل من الآيتين يتبين لك ما ذكرته واضحاً، فإن هوداً عليه السلام ردّ على قومه بآيات عدة (قال يا قوم ليس بي سفاهة... إلخ) بخلاف آية الشعراء فإنه لم يزد على قوله (قال ربي أعلم بما تعملون).

ومن هنا يتبين الفرق واضحاً بين التعبيرين، فدلّ ذلك على أنّ (إنّ) الثقيلة آكد من الخفيفة.

أنّ:

تخفف (أنّ) كما تخفف (إنّ)، وعند الجمهور أنها إذا خففت لا تلغى، ولا يظهر اسمها إلا للضرورة كقول الشاعر:

فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق

ولا يجيء خبرها إلاّ جملة واسمها ضمير الشأن محذوف، وذلك نحو قولك: علمت أن سوف يحضر سعيد والتقدير (أنه)[1].

جاء في (**الكتاب**): «ومن ذلك والخامسة أن غضبُ الله عليها فكأنه قال: أنه غضبُ الله عليها لا تخففها في الكلام ابداً وبعدها الأسماء، إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الأسم...

والدليل على أنهم إنما يخففون علىأضمار الهاء، أنّك تستقبح قد عرفت أنْ يقولُ ذاك حتى تقول (أنْ لا) أو تدخل سوف أو السين أو قد، ولو كانت بمنزلة حروف الأبتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها، كما تذكره بعد هذه الحروف كما تقول: إنّما تقولُ ولكن تقول»[2].

ومذهب الكوفين أنها لا تعمل شيئاً[3].

والصواب أنّها قد تعمل وقد ورد شيء من ذلك كما ذكرنا في قوله (فلو أنّك).

ويذكر النحاة وجه الأختلاف بينها وبين أنْ الخفيفة الناصبة للأفعال بأنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة تفيد التحقيق، واليقين، بخلاف الناصبة فإنها لا تدل على اليقين.

(١) «التسهيل» (٦٥-٦٦)، «ابن الناظم» (٧٢)، «المغني» (١/ ٣١)، «ابن يعيش» (٨/ ٧٢-٧٣)، «ابن عقيل» (١/ ١٣٩)، «التصريح» (١/ ٢٢٢).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٨٠-٤٨١).

(٣) «المغني» (١/ ٣١)، «الهمع» (١/ ١٤٢).

جاء في (**الكتاب**): «وذلك قولك: قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك وقد تيقنت أن لا تفعلُ ذاك كأنه قال: أنه لا يقول وأنك لا تفعل... وليست (أنْ) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب...

فأمّا ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت فإنّ (أنْ) تكون فيها على وجهين:

على أنها تكون (أنْ) التي تنصب الفعل، وتكون الثقيلة فإذا رفعت قلت: قد حسبت أنْ لا يقولُ ذاك ورأى أن سيفعل ذاك ولا تدخل هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنه... وإنّما حسنت (أنّه) ههنا لأنك قد اثبت هذا في ظنك كما اثبتّه في علمك وأنّك أدخلته في ظنك على أنّه ثابت الآن كما كان في العلم ولولا ذلك لم يحسن (أنك) ههنا ولا (أنه) فجرى الظن مجرى اليقين لأنه نفيه.

وأن شئت نصبت، فجعلتهن بمنزلة خشيت، وخفت، فتقول: ظننت أنْ لا تفعل ذاك، ونظير ذلك ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥] و﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]... ولو قال رجل: أخشى أنْ لا تفعل ذاك يريد، أنْ يخبر إنّه يخشى أمراً قد استقر عنده أنه كائن جاز وليس وجه الكلام...

وتقول: ما علمت إلاّ أن تقوم وما أعلم إلاّ أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنّك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم. فأنت لا تخبر أنّ قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما يستقبل البتة فكأنه قال: لو قمتم، فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلاّ أن سيقومون»[1].

فهنا جاءت الناصبة مع العلم كما ذكر سيبويه، لأنه ليس المقصود بها اليقين، والتحقيق وإنما هو بمعنى قولك: أنْ تقوم خير لك في رأيي.

وجاء في(**المقتضب**): «أما ما كان من العلم فإن (أنْ) لا تكون بعده إلاّ ثقيلة لأنه شيء قد ثبت واستقر وذلك قولك، قد علمت أنّ زيداً منطلق. فإن خففت فعلى أرادة

(١) «سيبويه» (١/٤٨١-٤٨٢).

التثقيل والأضمار تقول: قد علمت أنْ سيقوم زيد، تريد أنه سيقوم زيد. قال الله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] لأنه شيء قد استقر.

ألا ترى أنه لا يصلح (علمت أنْ يقوم زيد) لأنّ (أنْ) الخفيفة إنّما تكون لما لم يثبت نحو: خفت أن تقوم يا فتى وأرجو أن تذهب إلى زيد، لأنه شيء لم يستقر. فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه.

فأما الأفعال التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن.

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك كما استقر الأول في علمك وذلك قولك: ظننت أنك تقوم وحسبت أنك منطلق.

وأما النصبُ فعلى شيء لم يستقر فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى»[١] وجاء في (**المغني**): «أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نزل منزلته نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩][٢].

وجاء في **حاشية الشمني على المغني** بيان المقصود بقول المغني (أو ما نزل منزلته) قال: «وأما المنزل منزلته فهو الظن بتأويل أن يكون غالباً مقارباً للعلم»[٣].

وجاء في (**كتاب الجمل**) للزجاجي: «تقول: أريد أن تقوم وأحب أن تخرج... فتنصب الفعل بأنْ وكذلك إنْ كان قبلها الأفعال التي تطلب الأستقبال نصبت بها الفعل.

فإن وقعت قبلها الأفعال التي تدل على إثبات الحال والتحقيق ارتفع الفعل ههنا وكانت مخففة من الثقيلة كقولك: علمت أنْ تقومُ ترفع الفعل لا غير لأن العلم لما قد تيقن وأن ههنا مخففة من الثقيلة المشددة...

---

(١) «المقتضب» (٣/٧)، وانظر (٢/٣٠)، «التسهيل» (٢٢٨).

(٢) «المغني» (١/٣٠).

(٣) «حاشية الشمني» (١/٦٥).

فإن وقع قبلها الظن جاز فيما بعد (أن) الرفع، كقولك: (ظننت أن لا تقوم) بالنصب إذا لم ترد تحقيق الظن و(ظننت أن لا تقوم) بالرفع إذا أردت به معنى (علمت) لأن الظن في كلام العرب قد يكون بمعنى العلم، قال الله جل وعز: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦][١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): أن (أنْ) التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه، ولا ما يؤدي معنى القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كحسبت، وطمعت، ورجوت، وأردت، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧] وأعجبني أنْ قمت... أو لا بعد فعل كقوله تعالى ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ﴾ [الحشر: ٣]...

والتي بعد العلم مخففة لا غير، وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم، إنْ لم يكن فيه معنى القول، كتحققت، ونظرت، وانكشف وظهر، وإنْ كان فيه معنى القول، كأمر، ونزل وأوحى، ونادى، فإنّ فيها معنى اعلم وقال معاً»[٢].

وجاء في (المغني) في أنْ الناصبة: «أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع في موضعين:

أحدهما في الأبتداء، فتكون في موضع رفع نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]...

والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين»[٣].

فأتضح بهذا أنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة إنّما هي تفيد التحقيق واليقين بخلاف الناصبة للأفعال.

---

(١) «الجمل» (٢٠٦-٢٠٧)، «وانظر ابن يعيش» (٨/ ٧٧).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٥٩).

(٣) «المغني» (١/ ٢٧-٢٨)، «وانظر الهمع» (٢/ ٢).

وهناك فرق آخر بين المخففة وأنْ الناصبة للأفعال، وهو أنّ الناصبة تكون للأستقبال كقولك (أرغب في أنْ تزورني) وأما المخففة فإنها غير مقيدة بزمن فقد تكون للمضي كقوله تعالى ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] والحال، كقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و(أشهد أنْ لا إله إلا الله) والأستقبال كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

والذي يبدو أنّ (أنْ) تخفف للأغراض الآتية:

١- إيقاع الجملة موقع المصدر سواء كانت أسمية أم فعلية، وهذا فارق رئيس بين الثقيلة والمخففة، فإنّ الثقيلة مختصة بإيقاع الجملة الأسمية موقع المصدر، أما المخففة فإنها توقع الجمل الأسمية والفعلية موقع المصدر، فالأسمية كقوله تعالى ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]. والفعلية كقوله ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] وقوله ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] وذلك بحسب الحاجة والقصد فإنْ أردت أقامة الجملة الأسمية مقام المصدر جئت بالثقيلة أو بالخفيفة، مع بعض اختلاف بينهما فقد تدخل الخفيفة على ما لا تدخل عليه الثقيلة من الجمل الأسمية، كقوله تعالى ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فقد أوقعت الجملة المنفية بلا النافية للجنس موقع المصدر ولا يصح للثقيلة أنْ تباشر مثل هذه الجمل، والنحاة يقدرون ضمير الشأن في نحو هذا.

وأن أردت أقامة الجملة الفعلية مقام المصدر جئت بالمخففة كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

وهي في ذلك غير عاملة، فيما أرى نظيرة (إنْ) ولا موجب لتقدير ضمير الشأن فكما أنّ (إنْ) إذا خففت وقعت بعدها الجمل الفعلية والأسمية فهذه نظيرتها، وقد اختلف حكمها بعد تخفيضها عن الثقيلة ولذلك هي تدخل بعد تخفيفها على جمل أنشائية

مصدرة بنهي أو دعاء، مما لا يصلح أن يكون خبراً للثقيلة كقوله تعالى ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣١] وقوله ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من قرأ بالفعل وقولهم (أما أنْ جزاكَ الله خيراً) مما يدل على أنها اختلفت عن الثقيلة في بعض أحكامها قال الليث: «إذا وقعت (أن) على الأسماء والصفات فهي مشددة، وإذا وقعت على فعل أو حرف لا يتمكن في صفة أو تصريف فخففها، تقول: بلغني أنْ قد كان كذا وكذا وتخفف من أجل (كان) لأنها فعل ولولا (قد) لم تحسن على حال من الفعل، حتى تعتمد على (ما) أو على الهاء كقولك: إنّما كان زيد غائباً وبلغني أنّه كان أخو بكر غنياً وكذلك بلغني أنه كان كذا وكذا تشددها إذا أعتمدت، ومن ذلك قولك: أنْ رب رجل فتخفف، فإذا اعتمدت قلت: أنّه رب رجل شددت، وهي مع الصفات مشددة؛ أنّ لك وأنّ فيها وأنّ بك وأشباهها»[1].

٢- إنّها تؤكد الجمل الفعلية والأسمية بخلاف الثقيلة، فإنها مختصة بتأكيد الجمل الأسمية والذي يدل على أنها للتأكيد ما سبق أنْ ذكرناه من اقتران أفعال العلم واليقين بها أو ما نزل منزلته كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] مما يشاركها في التحقيق.

وهذا يكون بحسب الحاجة والقصد فإنّ الأهتمام في الكلام قد يكون منصباً على صاحب الحدث فيؤتى بأنّ الثقيلة في الغالب، وقد يراد بالكلام توكيد الحدث الفعلي فيجاء بالمخففة، وذلك كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩] وقوله ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] فإنّ الأولى ثقيلة أكدت صاحب الحدث فإن الكلام على الله تعالى. والثانية أكدت الحدث الفعلي واوقعته موقع المفرد.

وهي في ذلك نظيرة (إنّ) تؤكد الحدث الفعلي والجمل الأسمية، إذا خففت كما أسلفنا.

---

(١) «لسان العرب» (اذن) (١٦/ ١٧٠-١٧١).

٣- إنّ (أنّ) الثقيلة آكد من الخفيفة وما ذكرناه من الحجج في أنّ المخففة ينطبق عليها. قال تعالى في سورة الأعراف ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [١٤٨].

وقال في سورة طه: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾ [طه: ٨٨-٨٩].

فأنت ترى أنه جاء مرة بأن الثقيلة ومرة جاء بأنْ المخففة ولو رجعت إلى سياق الآيتين لبان الفرق بينهما، فإنّ آيات الأعراف تذكر قصة بني إسرائيل وعصيانهم لربهم ومخالفتهم لموسى عليه السلام، بخلاف سورة طه فإنه ليس السياق في ذاك وإنّما هو في نجاة بني إسرائيل من فرعون وفرق بين السياقين، فقد بدأت قصة بني إسرائيل في سورة الأعراف بعد قوله تعالى ﴿وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وقال في سورة طه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ﴾ [طه: ٨٠].

فلذا جاءت (أنّ) ثقيلة في سورة الأعراف مخففة، في سورة طه، لأن الثقيلة آكد من الخفيفة، وذلك يتناسب مع مقام التبكيت في الأعراف بخلاف سورة طه، والله أعلم.

كأنّ:

تخفف (كأنّ) ويكون حكمها في العمل كحكم أنّ المفتوحة، ويكون خبرها جملة أسمية أو فعلية فصلت بلم أو قد. فمن مجيئه جملة أسمية قوله:

ووجــــه مشـــرق اللـــون كـــأن ثـــديـــاه حقـــان

ونحو قولك: كأن محمد قائم.

ومن مجيئه جملة فعلية قوله تعالى ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [يونس: ٢٤].

وقول الشاعر:

أفـد الترحـل غيـر أنّ ركـابنـا لمـا تـزل بـرحـالنـا وكـأنْ قـد

ويقدر اسمها في كل ما مر ضمير الشأن أي كأنه.

وقد يرد مفرداً كقوله:

كأنْ وريديه رشاء خلب

وورد: كأنْ ثدييه حقان[١].

وتخفف كأنّ لغرضين فيما أرى:

١- أن تدخل على الجملة الفعلية إضافة إلى الأسمية، بعد أن كانت مقصورة على الجمل الأسمية، وذلك إنّما يكون بحسب الغرض، فإنْ كانت العناية منصبة على المسند إليه (المشبه) جيء بها مشددة في الأكثر كقوله تعالى ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. وقد تكون العناية منصبة على الحالة التشبيهية، لا على المشبه، فيؤتى بها مخففة، كقوله تعالى ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤].

وكقول الشاعر:

كـأنْ لـم يكـن بيـن الحجـون إلـى الصفـا أنيـس ولـم يسمـر بمكـة سـامـر

فهناك فرق بين أنْ تقول (كأنّ أنيساً لم يكن بين الحجون إلى الصفا) وقولك (كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس) فأنت في الثانية تقصد إلى الحالة التشبيهية الفعلية، بخلاف الأولى فأنك عمدت إلى لفظ المشبه وقدمته للأهتمام والعناية.

وكذلك قوله تعالى ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ ولم يقل (كأنّها) لأنه

(١) «التسهيل» (٦٦)، «ابن الناظم» (٧٣)، «ابن يعيش» (٨/ ٨٢)، «ابن عقيل» (١/ ١٤٠-١٤١)، «الأشموني» (١/ ٢٩٣-٢٩٤)، «الهمع» (١/ ١٤٣)، «التصريح» (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

ليس المقصود ذكر المشبه بل المقصود ذكر الحالة التشبيهية فطوى ذكر المشبه. إنّ المقصود بالآية الكريمة هو الموازنة بين حالتين حالة الماضي وحالة الحاضر وهذا لا يتعلق بلفظ المشبه كثيراً.

ولذا -فيما أرى- لا موجب لتقدير ضمير الشأن بل هي داخلة على الجملة الفعلية نظيرة (أنْ).

٢- أنّ الثقيلة آكد في التشبيه من المخففة، فإنّ (كأنّ) كما سبق أن ذكرنا للتشبيه المؤكد وتخفيفها يؤدي إلى تخفيف التوكيد، وما ذكرناه في (أنّ) يستأنس به ههنا وبخاصة إذا علمنا أنّ رأي الجمهور أنّ أصلها (أنّ) قدمت عليها الكاف للعناية.

لكنّ:

تخفف (لكنّ) فتهمل وجوباً عند الجمهور، وذكر عن يونس والأخفش جواز أعمالها قياساً على (إنْ). وتدخل على الجمل الإسمية والفعلية، إذا خففت. تقول: جاء محمد لكنْ أخوه غائب، وجاء محمد لكن غاب أخوه، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦][١].

والذي يظهر أنّ المخففة تستعمل لغرضين كأخواتها السابقات:

١- الدخول على الجمل الفعلية إضافة إلى الإسمية، فبعد أن كان الأستدراك منحصراً بالجمل الأسمية اتسع بالتخفيف وشمل الجمل الفعلية أيضاً وهذا -كما ذكرنا سابقاً- يكون بحسب القصد من الكلام.

ثم أنّ الخفيفة قد تدخل على المفردات، نحو: ما جاء محمد لكن خالد، وما رأيت محمداً لكن خالداً، وهذه عند الجمهور خفيفة بأصل الوضع، وليست مخففة من الثقيلة[٢]. فالمخففة حرف ابتداء وهي التي تدخل على الجمل والخفيفة حرف عطف وهي التي تدخل على المفردات.

---

(١) «المغني» (١/ ٢٩٢)، «الهمع» (١/ ١٤٣)، «التصريح» (١/ ٢٣٥)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤١)، «لسان العرب» (لكن) (١٧/ ٢٧٧).

(٢) «المغني» (١/ ٢٩٢).

والذي أراه أنّ «لكنْ» الخفيفة والمخففة إنّما هي حرف واحد، معناه الأستدراك يدخل على المفردات، والجمل أسمية كانت، أو فعلية بخلاف الثقيلة، التي هي مختصة باستدراك الجمل الأسمية.

٢- تخفيف الاستدراك فإن الثقيلة آكد من الخفيفة، كما سبق أن ذكرنا في أخواتها.

يتبين مما مر أنّ ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل، إنما يحفف لغرضين.

١- إيقاع معانيها على الجمل الفعلية إضافة إلى الأسمية.

٢- تخفيف التوكيد فإن المثقلة آكد من المخففة في كل ما مر والله أعلم.

ذكر النون مع ياء المتكلم وضمير المتكلمين:

يقال (إنّي) و(أنّني) و(أنّا) و(أنّنا) قال تعالى ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٧١].

وقال: ﴿إلا تعبدو إلاّ الله أنني لكم منه نذير وبشير﴾ [هود:].

وقال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وقال: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ [طه: ٤٥].

فهل هناك من غرض لغوي أو بلاغي في ذكر النون أو حذفها؟

يجوّز النحاة الذكر والحذف في ذلك، ولم يذكروا لذلك غرضاً لغوياً أو بلاغياً.

وأنا لا أظن أنّ البليغ يرجح استعمالاً على استعمال بلا سبب، بل لا بد لذلك من سبب. وقد وقع الأستعمالان في كتاب الله (إنّي إنّني) و(إنّا وإنّنا).

والذي يبدو إنّ ذكر النون إنّما يكون لغرض الزيادة في التوكيد و(إنني) آكد من (إني) و(إننا) آكد من (إنّا) وذلك إنّ اجتماع ثلاث نونات يزيد في التأكيد.

قال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨].

وقال على لسانه أيضاً: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

فمرة قال (إني) ومرة قال (إنني) وأنت ترى الفرق بين المقامين، فإنّ إبراهيم عليه السلام في آية الأنعام في مقام الحيرة والبحث عن الحقيقة لا يعرف ربه على وجه التحقيق فقد ظن أنّ الكوكب ربّه، ثم القمر، ثم الشمس، ثم أعلن البراءة من كل ذلك.

أما في آية الزخرف فهو في مقام التبليغ فقد أصبح نبياً مرسلاً من ربه، أعلن حربه على الشرك وأعلن البراءة مما يعبد قومه فهناك فرق بين المقامين والبراءتين، ولذا جاء بالآية الأولى بـ (إني) وفي الثانية بـ (إنني) لأنه في مقام أكثر توكيداً.

ثم انظر الفرق بين التعبيرين فقد قال في الآية الأولى (بريء) وفي الثانية (براء) فإن البراءة في آية الزخرف أشد وقد جاء بها على صيغة المصدر، وهو المناسب لزيادة النون بخلاف الأولى فحصل التوكيد في آية الزخرف من جهتين:

زيادة النون والعدول إلى المصدر بخلاف آية الأنعام.

ونحو ذلك ما جاء في سورة طه قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه: ١١-١٤].

فأنت ترى أنّه مرة قال (إني) ومرة قال (إنني) بزيادة النون، والسياق يظهر الفرق بينهما فإنّ في الثانية زيادة توكيد لأنه في مقام إعلامه بالنبوة، وتكليفه بالرسالة، وأنت ترى الفرق بين المقامين: المقام الأول (إني أنا ربك فاخلع نعليك) والثانية (إنني أنا الله لا إله إلا أنا فأعبدني) فاقتضى ذلك التفريق بين المقامين.

ونحو ذلك (إنّا) و(أننا) قال تعالى ﴿إنا ههنا قاعدون﴾ وقال ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٥-٤٦]. فمرة قال (إنا) ومرة قال (إننا) والفرق بين المقامين ظاهر، ففي آية طه كان الخوف شديداً من فرعون فقال (أننا) ولذا أجابهم بالتأكيد نفسه (لا تخافا أنني معكما اسمع وارى) بإثبات النون لتأكيد المعية ربطاً للقلب ودفعاً للخوف.

والذي يدل على ما قلناه أنّ نون التوكيد قد تلحق بإنّ إذا اتصلت بضمير المتكلم، أو ضمير المتكلمين في بعض اللغات السامية، جاء في **(التطور النحوي)**: «وفي العبرية تلحق بها -أي أنّ- الضمائر على الطريقة التي تلحق بمضارع الفعل وأمره نحو hinnenni أي إنني والنون الثانية من enni هي نون الضمير المنصوب، والأولى هي نون التأكيد المتسعملة في المضارع والأمر، مثل Liqtlenni وتوجد في hinnennu أي إننا أيضاً»[(١)].

وربما كان لألحاقها غرض آخر، هو مراعاة مقام الإطالة، فقد يقتضي المقام الإطالة والتفصيل، فيؤتى بها وقد يقتضي الإيجاز فلا تلحق، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى على لسان ثمود: ﴿قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ ۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢].

وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

ففي آية هود قال (إننا) وفي آية إبراهيم قال (إنا) والسياق يظهر الفرق بين المقامين فآيات هود تذكر تفاصيل الأقوام البائدة وقصصهم واحدة واحدة، قصة قوم نوح، وقوم هود وقوم صالح، وقوم إبراهيم، وقوم لوط، ومدين، وقصة موسى مع فرعون، بخلاف آية إبراهيم فإنها بيان لموقف الأمم من الرسل عموماً على وجه الإجمال لا على وجه التفصيل، وأوجز في مقام الإيجاز. وفي **(معترك الأقران)** أن إثبات النون في قوله تعالى ﴿وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢] إنما هو للتأكيد[(٢)].

---

(١) «التطور النحوي» (٩١).

(٢) «معترك الأقران» (٣/٣٥٧).

لا النافية للجنس

تدخل (لا) النافية للجنس على النكرة فتنفيها نفياً عاماً، ويكون الأسم بعدها مبنياً على الفتح أو منصوباً قال تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. وهي -كما يقول النحاة- تدخل على المبتدأ والخبر، وتعمل في المبتدأ النصب، بشرط أن يكون نكرة وأن يكون المقصود بها النفي العام، وأن لا تتكرر، فإن تكررت لم يتعين أعمالها وإنما جاز. وأن لا يكون مفصولاً بينها وبين اسمها بفاصل، وإلاّ أهملت وجوباً وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

ويذكرون شرطاً آخر، هو أن لا تكون النكرة معمولة لغير (لا) بخلاف نحو (جئت بلا زاد) فإن النكرة معمولة للباء وهي مجرورة به[1].

وهذا الشرط الأخير غريب فإنهم يقولون أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، أي تدخل على الجمل و(بلا زاد) ليست جملة هي مفرد والمعنى جئت بغير زاد، فهذا الشرط فيه نظر وعند الكوفيين أنّ (لا) هنا اسم بمعنى (غير) والمعنى جئت بغير زاد، وما بعدها مجرور بالإضافة[2].

وهذا القول أقرب إلى المعنى.

وقد دخلت على العلم وذلك نحو قولهم (قضية ولا أبا حسن لها) وقولهم (لا بصرة لكم)، وقوله:

لا هيثم الليلة للمطيّ

والنحاة يؤولون العلم هنا بالنكرة، وهم في ذلك على ثلاثة أقوال:

---

(١) «الهمع» (١/ ١٤٤-١٤٥)، «التصريح» (١/ ٢٣٧)، «ابن الناظم» (٧٤)، «الأشموني» (١/ ٢٥٣).

(٢) «التصريح» (١/ ٢٣٧).

فمنهم من ذهب إلى أن التقدير: ولا مسمى بأبي حسن، فقولهم (قضية ولا أبا حسن لها) معناه عندهم: ولا مسمى بأبي حسن[١].

والقول الثاني على تقدير (مثل) أي ولا أبي حسن، لها «كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاضل، ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرّفين. . .ليس المعنى على نفي كل من اسمه هيثم، أو أمية، أو علي، وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى»[٢].

وهذا التقدير وأن كان سليماً من حيث الدلالة على المعنى ضعيف من أكثر من وجه من ذلك:

إنّ العرب التزمت تجريد الأسم الداخلة عليه (لا) من (أل)فلا تقول (ولا أبا الحسن) ولا (لا البصرة) أو (لا الصعق) بل لا بد من تجريده من أل[٣] «ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك الإلتزام»[٤] لأن (مثلاً) لا تخرج عن التنكير.

ومن ناحية أخرى، أنّ العرب أخبروا عن الأسم المذكور بـ (مثل) قال الشاعر:

بكيت على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله وهو فاسد[٥].

والقول الثالث: أن يستخلص من العلم معنى الوصف الذي اشتهر به ذلك العلم فيكون هو المنفي، فقولك (لا حاتم اليوم) معناه لا كريم، وقوله (لا هيثم الليلة للمطي)

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل (١/ ١٤١).

(٢) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٤١)، «حاشية الصبان» (٢/ ٥).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٢/ ١٠٤)، وانظر «سيبويه» (١/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٤) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٣).

(٥) «حاشية الصبان» (٢/ ٤-٥).

معناه لا سائق، وقولهم (قضية ولا أبا حسن لها) معناه لا فيصل لها وهكذا. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى (قضية ولا أبا حسن لها) لا فيصل لها... فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا (لكل فرعون موسى)أي لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور»(١).

وهذا القول أقرَب بها إلى الصواب.

الفرق بينها وبين لا المشبهة بليس:

يذكر النحاة أنّ (لا) هذه نص في نفي الجنس، ولا يراد بها نفي الوحدة فحين تقول (لا رجل ههنا) نفيت أنْ يكون أحد من جنس الرجال هناك، وقد استغرقت في نفيك جنس الرجال عامة بخلاف قولك (لا رجلٌ ههنا) فإنها محتملة لنفي الجنس، ولنفي الوحدة وليست نصاً في أحدهما، وقد وهم من قال أنها لا تنفي إلاّ الوحدة بل هي لنفي الجنس برجحان، فأنت إذا قلت (لا رجل ههنا) احتمل أن تكون نفيت جنس الرجال، كما احتمل أن تكون نفيت واحداً من هذا الجنس، فيصح أنْ تقول (لا رجلٌ ههنا بل رجلان) ولا يصح ذلك في لا النافية للجنس، وذلك أنّ لا النافية للجنس جواب لـ (هل من) فقولك (لا رجلَ) جواب في التقدير لـ (هل رجلٌ)، فأنت إذا سألت: هل من رجل؟ كان الجواب: (لا رجلَ) بالفتح، وإذا سألت: هل رجلٌ؟ كان الجواب: (لا رجلٌ) بالرفع. والفرق بين التعبيرين أنّ ما فيه (من) هو نص في السؤال عن الجنس، وما ليس فيه (من) يحتمل أن يكون السؤال عن الجنس وعن الوحدة فجوابها كذلك.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والحق أن نقول أنه مبني لتضمنه لمن الأستغراقية وذلك لأن قولك (لا رجل) نص في نفي الجنس بمنزلة (لا من رجل)

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٣)، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٦٢-٣٦٣).

بخلاف (لا رجلٌ في الدار ولا أمرأة) فإنه وأن كان النكرة في سياق، النفي تفيد العموم لكن لا نصاً بل هو الظاهر كما أن (ما جاءني من رجل) نص في الأستغراق بخلاف (ما جاءني رجل) إذ يجوز أن يقال (لا رجلٌ في الدار بل رجلان) و(ما جاءني رجل بل رجلان) ولا يجوز: (لا رجل في الدار -بالفتح- بل رجلان) و(ما جاءني من رجل بل رجلان) للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق، ضمّنوا النكرة معنى (من) فبنوها»[١].

وجاء في (**الكتاب**): «فـ (لا) لا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله (هل من عبد أو جارية) فصار الجواب نكرة كما إنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرة»[٢].

وقال السيرافي: «لما كان (لا رجل في الدار) نفياً عاماً، كانت المسألة عنه مسألة عامة ولا يتحقق لها العموم إلاّ بإدخال (مِنْ) وذلك أنه لو قال في مسألة: (هل رجل في الدار) جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من) لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس»[٣].

وجاء في (**المغني**): «إذا قيل (لا رجل في الدار) بالفتح تعين كونها نافية ويقال في توكيده (بل امرأة) وأن قيل بالرفع، تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع أن تكون مهملة وإلاّ تكررت كما سيأتي. واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول (بل امرأة) وعلى الثاني (بل رجلان أو رجال).

وغلط كثير من الناس فزعموا أنّ العاملة عمل ليس لا تكون إلاّ نافية للوحدة،

(١) «الرضي على الكافية» (١/٢٧٩)، وانظر «ابن يعيش» (١/١٠٥)، «الأشموني» (٢/٥-٦)، «المقتضب» (٤/٣٥٧)، «أسرار العربية» (٢٤٦)، «التصريح» (١/٢٣٨-٢٤٠)، «حاشية الخضري» (١/٤٢).

(٢) «سيبويه» (١/٣٤٥).

(٣) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/٣٤٥).

ويرد عليهم نحو قوله:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قد قضى الله واقياً»[١]

فاتضح بها أنّ (لا) التي للجنس من التعبيرات النصية، وأن المشبة بليس من التعبيرات الاحتمالية، فنحن نعلم أنّ عندنا في العربية صنفين من التعبيرات: تعبيرات نصية تؤدي معنى واحداً لا تحتمل غيره، وتعبيرات احتمالية تحتمل أكثر من معنى.

فمن التعبيرات النصية نحو قولك (ما جاءني من رجل) وهو نص في نفي الجنس، وقولك (أنا مكرمٌ سعيداً) وهو نص في زمن الحال أو الأستقبال و(اشتريت قدحاً ماء) وهو نص في أن المشتري هو الماء لا القدح، بخلاف قولك (ما جاءني رجل) و(أنا مكرم سعيدٍ) و(اشتريت قدح ماءٍ) فإنّ هذه من التعبيرات الأحتمالية فالأول يحتمل نفي الجنس والوحدة، والثاني يحتمل فعل ذلك في المضي والحال والاستقبال، والثالث أنك اشتريت القدح كما يحتمل أنك اشتريت الماء.

ويذكر النحاة أنّ هذا الفرق بين (لا) النافية للجنس والمشبهة بليس إنّما يكون في المفرد فقط ولا يكون في المثنى والجمع فقولك (لا رجلين في الدار) مطابق في المعنى لقولك (لا رجلان في الدار) جاء في **(حاشية الصبان)** أن «لا العاملة عمل (أنّ) إنما تكون نصاً في نفي الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثنى نحو (لا رجلين) أو جمعاً نحو (لا رجال) كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد إلا ثنينة أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله.

وأما لا العاملة عمل ليس، فإنّها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً لعموم النكرة مطلقاً، في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أنْ تقول بل رجلان أو رجال. فإنْ ثني اسمها أو جمع، كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل أنْ إذا ثني اسمها أو جمع، فالاختلاف بين العاملة عمل إنّ

(١) «المغني» (١/ ٢٤٠)، «الاشموني» (٢/ ٣)، «جواهر الأدب» (١٣٤-١٣٥).

والعاملة عمل ليس إنّما هو عند إفراد الاسم»[١].

وفي هذا القول نظر فإنه ليس علىإطلاقه، فلا يصح في نحو قوله:

تعزّ فلا الفين بالعيش مُتّعاً.

فهناك فرق بين هذا القول وقولك (تعزّ فلا إلفان بالعيش مُتّعا)، فإن الأولى نص في النفي المطلق بخلاف الثانية فإنها تحتمل النفي العام، وتحتمل نفي إلفين فقط، أي لا إلفان بل أكثر.

وكذلك لو قلت: (لا زوجين مفترقان) فأنك نفيت هذا الأمر نفياً عاماً بخلاف ما لو قلت: (لا زوجان مفترقين) فإنه يحتم أن يكون نفياً عاماً كالأول ويحتمل أن يكون لا زوجان بل أكثر.

ويرده كذلك نحو قوله تعالى ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢] فلا يصح في نحو هذا أن يقال: أن لهم يميناً أو يمينين بل هو واضح في النفي العام.

الفرق بين (لا) و(ما):

يقال: (لا رجلَ في الدار) ويقال: (ما من رجل في الدار) فما الفرق بينهما؟ إنّ كلا التعبيرين نص في نفي الجنس فهل من فرق بينهما؟

الظاهر إنّ بينهما فرقاً في المعنى والاستعمال، فإنّ (لا) جواب لسؤال حاصل أو مقدر هو (هل من) كما ذكرنا، أما (ما) فهي رد على قول أو ما نزل هذه المنزلة، وإيضاح ذلك أنّك تقول: (ما من رجل في الدار) لمن قال (أن في الدار لرجلًا) رادّاً كلامه. وتقول (لا رجل في الدار) لمن سأل عن وجود أحد من الرجال فيه. فالجواب بـ (لا) يكون أعلاماً للمخاطب بما لم يكن يعلم، أو ما نزل هذه المنزلة، أمّا (ما) فهي رد على قول وتصحيح ظن.

---

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤١)، وانظر «مختصر المعاني للتفتازاني» (٣٥).

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

فقد ردّ على قولهم (إنّ الله ثالث ثلاثة) بـ (ما) وقال: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُمْتَرِينَ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٥٩-٦٢].

وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

وقال: ﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ [الأحزاب: ١٣].

وقال: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦].

فأنت ترى في ذلك كله إنّه رد على أقوالهم بـ (ما).

وقال: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

وقال: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقال: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢] وأنت ترى الفرق بين التعبيرين واضحاً فإنّ (لا) أعلام للمخاطب و(ما) ردّ على قول، أو ظن أو ما كان منزلاً هذه المنزلة كما ذكرنا.

• ويختلفان أيضاً من ناحية الاستعمال، فإنّه يستطاع نفي الجنس بـ (ما) متصلة بمنفيها أو منفصلة عنه، ولا ينفي الجنس بـ (لا) نصاً إلاّ متصلة به قال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠] وقال ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]

ولا يقال (لا في الدار رجلٌ) بالفتح فـ (ما) أوسع استعمالاً في هذه الناحية وذلك لأنّ (لا) تركبت مع منفيها فأصبحتا كالكلمة الواحدة، ولذلك لا يصح الفصل بينهما، فإنْ فصلت بينهما وجب أهمالها وتكرارها وتخلّف التنصيص على الجنس، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

وقد تقول: أليس قوله تعالى (لا فيها غول) نصاً في نفي الجنس؟

والجواب أنّ نفي الجنس ههنا متعين، لأن المقام يدل عليه، ولكن يصح أنْ يراد في تعبير آخر مثله نفي الواحد، ونفي الجنس، كأنْ تقول (لا فيها رجل ولا امرأة) بخلاف مالوجاء بعدها مفتوحاً أو منصوباً، فإنّه لا يصح أرادة الواحد البتة، وفي غير القرآن يمكن أَنْ يراد بالتعبير (لا فيها غول) نفي الجنس والوحدة، ولكن هنا دل المقام على أنّ ذلك لنفي الجنس.

وأنت إذا أردت نفي الغول الواحد تعين أن تقول ذلك بالرفع.

إنّ المقصود بقولنا أنّ (لا) الناصبة تنفي الجنس، أنّها لا تحتمل الوحدة البتة، وأما المشبهة بليس فإنها قد تنفي الجنس وقد يتعين في بعض التعبيرات ذلك، إذا كان المقام يقتضيه، ولكن يصح أن يراد في التعبير نفسه نفي الوحدة في مقام آخر.

تقديم خبرها على اسمها:

ذكرنا إنّه لا يصح أنْ يتقدم خبر (لا) على اسمها مع بقائها نصاً، في نفي الجنس، فلا تقول: (لا في الصف طالب) وإنّما تقول إذا أردت التنصيص على الجنس مع التقديم (ما في الصف من طالب).

فإنْ قدمت خبر (لا) على اسمها وجب الاهمال والتكرار كقولك (لا في الصف طالب ولا طالبة) ثم أن المعنى يختلف.

فإنك تقول مثلاً (لا عاصم لك) والمعنى نفي العاصم له مطلقاً من دون أن تتعرض لغيره فإنْ قدمت الخبر وقلت (لا لك عاصم ولا ملجأ) كان المعنى نفي العاصم له

وإثباته لغيره، أي ليس لك عاصم وإنّما هو لغيرك، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿لا ريب فيه﴾: «فإن قلت: فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم على الغول في قوله (لا فيها غول)؟ قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق، لا باطل وكذب كما كان المشركون يدّعونه، ولو أولي الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد وهو أنّ كتاباً آخر فيه الريب لا فيه كما قصد في قوله (لا فيها غول) تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي كأنّه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة»(١).

وجاء في (**البرهان**): «إذا قلنا: (لا عيب في الدار) كان معناه نفي العيب في الدار، وإذا قلنا (لا في الدار عيب) كان معناه أنها تفضل على غيرها بعدم العيب»(٢).

وتقول: (لا ضعف فيك) والمعنى أنك نفيت عنه الضعف ولم تثبته لغيره. فإن قلت: (لا فيك ضعف ولا خور) كان المعنى أنك نفيت عنه الضعف، واثبته لشخص آخر معرّضاً بذلك الشخص.

فإن أردت التنصيص على الجنس مع التقديم جئت بما ومن كقوله تعالى ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [غافر: ٣٣] فإنه نفي العاصم لهم وأثبته لغيرهم ممن آمن بالرسل. قال تعالى: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾ [الشورى: ٤٧]. فأنت ترى أنه نفي أولاً بـ (لا) نفياً عاماً (لا مرد له من الله)، ثم قدم الخبر، ونفى بما (مالكم من ملجأ يؤمئذ ومالكم من نكير) وذلك أنّه أراد نفي الملجأ لهم وإثباته لغيرهم، أي ليس لكم الملجأ وإنما لغيركم فقدم الجار والمجرور للتخصيص، وذلك كما تقول: (ما مررت بمحمد) و(ما محمد مررت) فأنت في الأولى نفيت المرور بمحمد، ولم تثبته لغيره، وفي الثانية نفيت المرور بمحمد واثبته لغيره أي أنني لم أمر بمحمد ولكني مررت بغيره ولا يقال ذلك بـ (لا) مع ارادة التنصيص على الجنس.

---

(١) «الكشاف» (١/ ٨٧-٨٨).

(٢) «البرهان» (٣/ ٢٣٧).

اسم لا:

يقسم النحاة اسم (لا) على ثلاثة أقسام:

مفرد نحو (لا رجل في الدار)، ومضاف نحو (لا صاحب بر ممقوت)، وشبيه بالمضاف وهو العامل فيما بعده نحو: لا كريماً أبوه حاضر ولا طالعاً جبلاً ظاهر. والمفرد عند الجمهور مبني، والمضاف والشبيه بالمضاف، معربان منصوبان[1] أما المضاف فهو واضح، ولكن قد يلتبس أحياناً المفرد بالشبيه بالمضاف، والتفريق بينهما يكون بترك البناء في الشبيه بالمضاف، والمعنى هو الحاكم.

تقول: (لا كريم أبوه حاضر) و(لا كريماً أبوه حاضر) والمعنى مختلف فالأولى تنفي حضور أبي الكريم أي ليس هناك كريم حضر أبوه، و(حاضر) خبر عن الأب. أما الثانية فمعناها أنّه ليس كريم الأب حاضراً فـ (حاضر) خبر (لا) والكرم للأب لا للابن.

وتقول أيضاً: (لا قاتل في الدار) و(لاقاتلاً في الدار) والمعنى مختلف، فمعنى الأولى أنّه ليس في الدار قاتل، أي لا يوجد فيه شخص حصل منه قتل سواء حصل منه القتل في الدار أم في الخارج.

أما الثانية فمعناها أنّ الذي قتل في الدار غير موجود، فأنت تنفي وجود قاتل أوقع قتله في الدار، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وتقول: (لا مصلياً في الجامع)، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلي في غيره.

وإذا قلت: (لا مصلي في الجامع) فالمعنى ليس في الجامع مصلٍّ، سواء صلى في الجا مع أو في غيره»[2].

---

(١) «المقتضب» (٤/٣٥٧)، «أسرار العربية» (٢٤٦)، «ابن الناظم» (٧٤)، «الأشموني» (٢/٥-٦)، «التصريح» (١/٢٣٨-٢٤٠)، «حاشية الخضري» (١/١٤٢).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٠).

وجاء في (**الكتاب**): «وقال الخليل كذلك: (لا آمراً بالمعروف لك) إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم وجعلته متصلاً به كأنك قلت لا آمراً معروفاً لك. وأن قلت (لا آمراً بمعروف) فكأنك جئت (بمعروف) بعدما بنيت على الأول كلاماً كقولك (لا آمراً في الدار يوم الجمعة) وأن شئت جعلته كأنك قلت (لا آمراً يوم الجمعة فيها) فيصير المبني على الأول مؤخراً ويكون الملغى مقدماً. . .وأن شئت قلت (لا آمراً يوم الجمعة إذا نفيت الأمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين، فإذا قلت: (لا امرَ يومَ الجمعة) فأنت تنفي الآمرين كلهم، ثم اعلمت في أي حين»[١].

وجاء في (**المقتضب**): «ومما لا يكون معها اسماً واحداً ما وصل بغيره نحو قولك: (لا خيراً من زيد لك) و(لا آمراً بالمعروف لك) تثبت التنوين لأنه ليس منتهى الاسم لأن ما بعده من تمامه فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم.

ولو قلت: (لا خير عند زيد) و(لا آمرَ عنده) لم يكن إلاّ بحذف التنوين، لأنك لم تصله بما يكمله اسماً ولكنه اسم تام فجعلته مع (لا) اسماً واحداً.

وتقول: (لا آمرَ يومَ الجمعة لك) إذا نفيت جميع الآمرين، وزعمت أنهم ليسوا له يوم الجمعة.

فإن أردت أن تنفي آمراً يوم الجمعة قلت (لا آمراً يوم الجمعة لك) جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم»[٢].

العطف على اسم (لا):

يذكر النحاة أوجهاً متعددة في المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس، فهم يجوزون أن تقول مثلاً:

لا رجلَ ولا امرأةَ (بفتح المعطوف).

(١) «سيبويه» (١/ ٣٥٠).
(٢) «المقتضب» (٤/ ٣٦٥).

لا رجلَ ولا امرأةٌ (بالرفع).

لا رجلَ ولا امرأةً (بالنصب).

هذا إذا كان المعطوف عليه مبنياً وكذلك إذا كان منصوباً نحو:

لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ.

لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةٌ.

لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةً.

فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً لم يجز النصب تقول:

لا رجلٌ ولا امرأةً (بفتح المعطوف).

لا رجلٌ ولا امرأةٌ (برفعهما).

هذا إذا تكررت (لا) فإن لم تتكرر لم يجز بناء المعطوف، تقول:

لا رجلَ وامرأةً (بالنصب).

لا رجلَ وامرأةٌ (بالرفع).

ولا تقول: لا رجلَ وامرأةَ (بالفتح)[1].

أن المفهوم من قول النحاة في جواز الأوجه أنّ للمتكلم أنْ يقول ذلك متى شاء أي أن يقول مثلاً: لا رجلَ ولا امرأةً، ولا رجلَ ولا امرأةٌ، أو لا رجلَ ولا امرأةَ، أو لا رجلَ وامرأةً غير ذلك متى أراد دون تقييد.

والحق أنّه مقيد بالمعنى فإن أراد معنى معيناً التزم أن يقول تعبيراً خاصاً به لا يحق له العدول عنه، فإن أراد التنصيص على الجنس جاء بالناصبة وأنْ أراد التنصيص على الوحدة جاء بالرافعة وأن أراد غير ذلك جاء به على حسب المعنى.

---

(١) انظر «المقتصب» (٤/٣٦٧-٣٦٨)، «سيبويه» (١/٣٥٢،١/٣٤٩)، «ابن الناظم» (٧٥)، «ابن عقيل» (١/١٤٤)، «الرضي على الكافية» (١/٢٨٤-٢٨٥)، «الأشموني» (٢/١٣)، «الهمع» (٢/١٤٣)، «التصريح» (١/٢٤٢).

جاء في (حاشية يس على التصريح): «قال الدنوشري: تجويز النحاة الخمسة، الأوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك، وإلاّ فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والأول وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم»[١].

وإليك إيضاح ذلك:

١- رفع المتعاطفين:

تقول: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار) قال تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] وقال: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

والنحاة على أنّ هذا جواب لقولك (أرجلٌ أم امرأة في الدار؟) فتجيب (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار).

قال سيبويه: «هذا باب مالا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليه قبل أن تدخل لا): «ولا يجوز ذلك إلاّ أنْ تعيد لا الثانية من قبل أنّه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية إذا ادّعيت أنْ أحدهما عنده، فلا يحسن إلاّ أنْ تعيد (لا) كما إنّه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلاّ أنْ تذكرها مع اسم بعدها»[٢].

هذا إذا كررت (لا) فإنْ لم تكرر (لا) فقلت: (لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار) احتمل أنْ يكون المعنى كما ذكرنا في لا رجل ولا امرأة، كما احتمل أنْ يكون نفياً للجمع بينهما أي قد يكون الرجل وحده موجوداً وقد تكون المرأة وحدها موجودة، ولكنْ ليسا موجودين معاً، وهذا كما قالوا في قولهم (ما جاء زيد وعمرو) و(ما جاء زيد ولا عمرو) قال ابن هشام: «وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو)، ويسمّونها زائدة وليست بزائدة إلبتة،ألا ترى إنّه إذا قيل: (ما جاءني زيد وعمرو)

---

(١) «حاشية يس» (١/ ٢٤٠).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٥٤-٣٥٦)، «المقتضب» (٤/ ٣٥٩).

احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وإنْ يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام نصاً في المعنى الأول»[١].

وقد يحتمل هذا التعبير معنى آخر غير العطف فقولك (لا رجلٌ وامرأة في الدار) يحتمل أنْ يكون النفي للرجل فقط، وإثبات وجود امرأة في الدار، والواو استئنافية أي ليس رجلٌ موجوداً وإنّما فيه امرأة. ويحتمل أنْ تكون الواو حالية، أي لا رجل في حالة وجود امرأة في الدار، إلاّ أنّ الاحتمال الأخير فيه ضعف عند النحاة، بسبب حذف العامل المعنوي والصواب عندهم أن يقال:

لا رجل في الدار وامرأة فيه.

٢- بناء المتعاطفين:

تقول: (لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار) وهو نص في نفي الجنس أي ليس فيها أحد من هذين الجنسين إلبتة قال ابن يعيش: «فإنْ كررتها وأردت أعمالها على هذا الوجه جاز فقلت: (لا رجلَ ولا امرأةَ) ويكون جواب هل من رجلٍ ومن امرأةٍ»[٢].

والنحاة لا يجوزون في ذلك إلاّ تكرار (لا)، فلا يصح قولك (لا رجلَ وامرأةَ) بفتح المعطوف[٣]. ومنعهم قائم على أنّ سبب البناء عندهم تركيب (لا) مع اسمها كتركيب خمسة عشر، وواو العطف تمنع ذلك.

والذي اراه جواز ذلك وقد حكاه الأخفش[٤]. ومعناه محتمل لأنْ يكون كالأول وهو نفي وجود هذين الجنسين، سواء كانا مجتمعين أمْ مفردين كما يحتمل أنْ يكون وجود الجنسين مجتمعين، فقد يكون فيها جنس الرجال وحده أو جنس النساء وحده، كما مرّ في قولنا (لا رجلٌ وامرأةٌ) فالنفي يكون عن اجتماع الجنسين.

(١) «المغني» (١/ ٢٤٥).
(٢) «ابن يعيش» (٢/ ١١١).
(٣) «ابن الناظم» (٧٦)، «الأشموني» (٢/ ١٣)، «التصريح» (١/ ٢٤٤).
(٤) «ابن الناظم» (٧٦)، «الأشموني» (٢/ ١٣).

٣- بناء الأول ورفع الثاني:

تقول: (لا رجلَ ولا امرأةٌ في الدار) فتكون الأولى نصاً في نفي الجنس، والثانية محتملة للجنس والوحدة ليس فيها نصوصية على الاستغراق. قال الرضي: «و (لا) في الجمع الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق»[١] يشير إلى أحوال الرفع كلها.

ويبدو أنَ لـ (لا) الناصبة دلالة أخرى هي توكيد النفي، وذلك إنّها متضمنة معنى (من) الاستغراقية دون الأخرى، وقد ذكر النحاة ذلك فقد قالوا أنّ (لا) العاملة عمل (أن) لتوكيد النفي وهي نظيرة (أنّ) في توكيد الإيجاب[٢]. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

فأنت ترى إنّه قال في آية يونس (ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ) بالنصب، وقال في سورة سبأ (ولا اصغرَ من ذلك ولا أكبرُ) بالرفع.

والنفي في سورة يونس أقوى وآكد، ويدل على ذلك قوله (وما يغرب عن ربّك من مثقال ذرة) بزيادة (من) بخلاف سورة سبأ التي قال فيها (لا يغرب عنه مثقال ذرة) بدون (من)، فجاء بـ (لا) النافية للجنس مجانسة لقوة النفي وتوكيده في آية يونس بخلافها في آية سبأ، وهو المتناسب مع السياق. وذلك إنّ الكلام في سورة يونس على مقدار علم الله وإحاطته بالغيب، وإطلاعه على أفعال خلقه، أينما كانوا، فناسب هذه التأكيدات

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٥).

(٢) «ابن الناظم» (٧٤)، «الهمع» (١/ ١٤٤)، «التصريح» (١/ ٢٣٥)، «الاتقان» (٢/ ٦٤)، «جواهر الادب» (١٣٥).

والاستغراق الدالة عليه من ولا النافية للجنس بخلاف سورة سبأ التي كان الكلام فيها على الساعة.

فإذا أريد تأكيد منفي وأعطاؤه أهمية، جيء بـ (لا) الاستغراقية دون المنفي الآخر وذلك كأنْ تقول: (لا عدوانَ ولا اكراهٌ) أو تقول: (لا عدوانَ ولا مسٌ بسوء) و(لا قتلَ ولا إيذاءٌ) فأنت تؤكد أحد المنفيات دون الآخر بحسب قصد المتكلم، وجعلوا من هذا الضرب قراءة من قرأ (لا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج) جاء في (**التفسير الكبير**): «أما الذين قرأوا الأولين بالرفع مع التنوين والثالث بالنصب[1]، فذلك يدل على أنَّ الاهتمام بنفي الجدال أشدّ من الاهتمام بنفي الرفث، والفسوق، وذلك لأن الرفث عبارة عن قضاء الشهوة والجدال مشتمل على ذلك»[2].

وقد يكون الاختلاف سببه اختلاف المعاني كأن تكون واحدة للنفي والاخرى للنهي. جاء في (**الكشاف**) في هذه القراءة: «وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع، والآخر بالنصب لأنهما حملا الأولين على معنى النهي كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق، والثالث على معنى الاخبار بإنتفاء الجدال كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج. وذلك أن قريشاً كانت تخالف سائر العرب، فتقف بالمشعر الحرام وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه سنة، وهو النسيء، فرد إلى وقت واحد ورد الوقوف إلى عرفة، فأخبر الله تعالى أنّه قد ارتفع الخلاف في الحج، واستدل على أنَّ المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله ﷺ (من حجّ فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمه) وإنّه لم يذكر الجدال»[3].

فجعلوا التعبيرين الأولين للنهي، والثالث للنفي، فخالف ما بين ذلك للإشارة إلى اختلاف المعاني.

---

(١) كذا والأولى أن يقول: (بالفتح).

(٢) «التفسير الكبير» (٥/١٧٩).

(٣) «الكشاف» (١/٢٦٣-٢٦٤)، «بديع القرآن» (٣٣٨-٣٣٩)، «التفسير الكبير» (٥/١٧٩).

ويمكن أنْ يكون لمثل هذا التعبير معنى آخر، وذلك كأن تقول: (لا رجلَ ولا امرأةٌ في الدار) تعني بذلك إنّه ليس هناك رجل في حالة عدم وجود امرأة في الدار، فتكون الجملة المنفية حالية. ومن ذلك أنْ تقول: (لا غنى ولا مالٌ موفور) و(لا خلقَ ولا دينٌ للإنسان) أي لا غنى في حالة عدم المال، ولا خلق في حالة عدم الدين والواو للحال.

أما مع عدم تكرار (لا) نحو (لا رجلَ وامرأةٌ في الدار) فإن المعنى يحتمل أن يكون كما مر في التكرار كما يحتمل أن يكون القصد أن تنفي وجود الرجل، وتثبت وجود المرأة في الدار، فالواو استئنافية، أو حالية، لا رجل في هذه الحالة، ونحو ذلك أن تقول: (لا فقرَ وقناعةٌ عندك) أي لا فقر في حالة وجود القناعة، والواو حالية. ويضعف الدلالة على الحال ما ذكرناه سابقاً من حذف العامل المعنوي.

٤- بناء الأول ونصب الثاني:

تقول: (لا رجلَ ولا امرأةً في الدار)، وعند النحاة أن هذا أضعف الوجوه وعند يونس وجماعة من النحويين إنّه مختص بالضرورة كتنوين المنادى المفرد»[(١)].

وعند الزمخشري أنه منصوب على تقدير فعل محذوف جاء في (شرح المفصل): «قال صاحب الكتاب: وأما قوله (لا نسب اليوم ولا خلةً) فعلى إضمار فعل كأنّه قال: (ولا أرى خلة)كما قال الخليل في قوله (ألا رجلاً جزاه الله خيراً) كأنّه قال: ألا تُروني رجلاً»[(٢)].

وعلى هذا يكون ما بعد (لا) جملة فعلية دالة على الحدوث والتجدد بخلاف الأولى، فقولك (لا رجلَ ولا امرأةً جملتان الأولى جملة اسمية وهي (لا رجلَ)، والثانية جملة فعلية دالة على الحدوث والتجدد، وهي (لا امرأةً) والجملة الأولى أقوى نفياً وآكد.

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ١٠١)، «التصريح» (٢/ ٢٤٢).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ١٠١).

وعند جمهرة النحاة أنْ (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي، دخولها كخروجها، ومعنى الجملة عند ذكرها وعدمه سواء فقولك (لا رجلَ وامرأةً) أو (لا رجلَ ولا امرأةً) واحد في المعنى غير أنّ لا الثانية زائدة لتوكيد النفي.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والثاني فتح الأول ونصب الثاني على أن تكون (لا) الثانية زائدة لتأكيد نفي الأول كما في قولك: (ما جاءني زيد ولا عمرو) فكأنك قلت: لا حول وقوة كقوله:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه

على ما يجيء»[١].

وجاء في شرح ابن يعيش: «أما قوله:

لا نسب اليوم ولا خلةً اتسع الخرق على الراقع

البيت لأنس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين:

أحدهما أن تكون (لا) مزيدة لتأكيد النفي، دخولها كخروجها فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الاول بالواو وحدها، واعتمد بـ (لا) الأولى على النفي، وجعل الثانية مؤكدة للجحد كما يكون كذلك في (ليس) إذا قلت (ليس لك غلام ولا جارية)، فيكون في الحكم كقوله:

ولا اب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا»[٢]

والتخريج الثاني هو تخريج الزمخشري الذي ذكرناه.

فعلى هذا يكون قولك (لا رجلَ ولا امرأةً) بمعنى (لا رجلَ وامرأةً)، وفي هذا نظر إذ هم نظّروها بقولهم (ما جاءني زيد ولا عمرو)، وقد ذكرنا إنّ هذا يختلف عن قولنا

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٤).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ١٠١)، «التصريح» (١/ ٢٤٢)، «سيبويه» (١/ ٣٤٩)، «ابن الناظم» (٧٥).

(ما جاءني زيد وعمرو) فإنّ الثانية تحتمل نفي مجيء كل منهما، وتحتمل نفي اجتماعهما في المجيء، بخلاف قولنا (ما جاءني زيد ولا عمرو) فإنها لا تحتمل إلاّ نفي مجيئهما مجتمعين أو منفردين.

٥- رفع الأول ونصب الثاني:

نحو قولك (لا رجلٌ ولا امرأةً حاضران) وقد منعه النحاة، وجاء في (**حاشية الخضري**) أنه إذا كان على تقدير محذوف كما فعل الزمخشري جاز[١].

والذي أرى في هذا أنه يجوز ذلك، إنْ اردنا نفي المعية كأنْ تقول: (لا تعذيبٌ وسلباً) و(لا تعذيبٌ ولا سلباً). والواو تفيد المصاحبة في الحالتين كما مر بنا آنفاً.

نعت اسم لا:

يجوّز النحاة في نعت اسم (لا) إذا كان مبنياً وكان النعت مفرداً متصلاً بالمنعوت ثلاثة أوجه: بناءه على الفتح ونصبه ورفعه. فتقول: لا رجلَ ظريفَ، ولا رجلَ ظريفاً، ولا رجلَ ظريفٌ.

«وأن فصل النعت عن اسم (لا) تعذر بناؤه على الفتح، لزوال التركيب بالفصل، وجاز فيه النصب نحو (لا رجل فيها ظريفاً) والرفع أيضاً نحو (لا رجل فيها ظريفٌ) وكذلك أن كان النعت غير مفرد تقول: لا رجل قبيحاً فعله عندك ولا رجلَ قبيحٌ فعله عندك. ولا يجوز: لا رجل قبيحَ فعله عندك»[٢].

فإن لم يكن اسم (لا) مبنياً تعذر بناء الصفة أيضاً وجاز فيها وجهان: الرفع والنصب تقول: لا صاحب بر ممقوتٌ أو ممقوتا[٣].

---

(١) «حاشية الخضري» (١/ ١٤٥).

(٢) «ابن الناظم» (٧٦).

(٣) «الأشموني» (٢/ ١٢-١٣)، «التصريح» (١/ ٢٤٣-٢٤٤)، «ابن يعيش» (٢/ ١٠٩).

وقد يقول قائل: هل هذه التعبيرات كلها بمعنى واحد؟ أي هل معنى: لا رجل ظريفَ ولا رجل ظريفاً، ولا رجل ظريفٌ واحد؟

إنّ النحاة أجازوا أن تقال هذه الأوجه، من دون أن يبينوا ما إذا كان هناك اختلاف في معاني هذه التعبيرات، وإنّما هم عللوا سبب هذه الاختلافات فقالوا إنّ البناء على أنّ الصفة ركبت مع الموصوف كتركيب خمسة عشر، والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا، والرفع على اتباعها لمحل (لا) مع اسمها[١].

وقال سيبويه: «اعلم أنك إذا وصفت المنفي، فإن شئت نونت صفة المنفي، وهو أكثر في الكلام، وأن شئت لم تنون قولك: لا غلام ظريفاً لك ولا غلام ظريف لك.

فأمّا الذين نونوا فإنّهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي.

وأما الذين قالوا لا غلامَ ظريفَ لك فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد»[٢].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن (لا) التي هي سبب البناء، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب، لتضمن (من) لاجتماع ثلاثة أشياء فيه:

أحدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها أعني اسم (لا) وفي اللفظ متصلاً به. والثاني كون النفي في المعنى داخلاً فيه، لأن المنفي في قولك: لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكأنّ (لا) دخلت عليه، فكأنّك قلت (لا ظريف) فلذا لم يبن صفة المنادى في نحو (يا زيد الظريف) لأنّ النداء متعلق بالموصوف.

---

(١) «ابن الناظم» (٧٦).
(٢) «سيبويه» (١/ ٣٥١).

والثالث قربه من (لا) التي هي سبب البناء إذ الفاصل بينهما ليس إلاّ واحداً هو هو»[١].

والذي يبدو لي أنّ لكل تعبير معنى، وليس من حكمة العربية أنْ تجعل تعبيرات مختلفة ذات دلالة على معنى متّحد.

أما البناء فهو كما قال النحاة إنّ الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة، وقد وقع النفي عليهما معا. فالمنفي في قولنا (لا رجلَ ظريفَ) كما يقول الرضي هو الظرافة لا الرجل فكأن (لا) دخلت عليه فكأنك قلت: لا ظريف.

فالنفي هو لاستغراق الرجل المتصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم، فكأنه قال: لا من رجل لا من ظريف.

وأما النصب -فيما أرى- فعلى تقدير فعل محذوف. فإن قلت: (لا رجلَ ظريفاً) كان التقدير: لا رجل أعني ظريفاً. أي نفيت جنس الرجال على وجه العموم أولاً، ثم بدا لك أن تبين للمخاطب أنْ ذلك ليس على وجه العموم، فاستأنفت أخباراً ثانياً فقلت (أعني ظريفاً). وجملة (أعني) استئنافية لا محل لها من الأعراب، وهو نظير ما قال الخليل في قولهم (يا زيد الطويلَ) بالنصب. جاء في (**الكتاب**): «قلت: أرأيت قولهم: يا زيد الطويلَ علام نصبوا (الطويل) قال: نصب لأنه صفة لمنصوب وقال: وإن شئت كان نصباً على (أعني)»[٢].

وأما الرفع فعلى القطع وتقدير مبتدأ محذوف فقولك (لا رجلَ ظريفٌ) تقديره (هو ظريف) والجملة استئنافية أيضاً.

جاء في (**حاشية الصبان**) في قولهم. لا غلام سفر ماهرٌ فيها: «قوله ماهرٌ فيها بالرفع على القطع، قيل أو بالعطف على محل (لا) مع اسمها»[٣].

(١) «الرضي على الكافية» (١/٢٨٦).
(٢) «سيبويه» (١/٣٠٣).
(٣) «حاشية الصبان» (٢/١٣).

وقد تسأل: وهل ثمة فرق في المعنى بين رفع ونصب الصفة؟ وأظنّ الجواب قد اتضح فإنّ الرفع على تقدير أنّ النعت جزء من جملة اسمية (هو ظريف)، والنصب على تقدير أنّه جزء من جملة فعلية (أعني ظريفاً) ونحن نعلم إنّ الاسم أثبت وأقوى من الفعل لأنّ الفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت فقولك (محمد حافظ) أقوى وأثبت من (يحفظ محمد) و(سعيد مجتهد) أثبت من (يجتهد سعيد).

فتبين من هذا إنّ البناء على تقدير من الاستغراقية، وإنّ النعت المبني جزء من الجملة المنفية بخلاف المرفوع والمنصوب، فإنّهما أخبار ثانٍ وهما جزء من جملة مستأنفة غير الجملة المنفية الأولى.

لا جرم:

الجَرْم القطع. وجرمه يجرمه جَرْما قطعه، ولا جَرَم قيل معناه لا بدّ ولا محالة وقيل معناه حقا[1] وقيل غير ذلك.

فقد ذهب سيبويه إلى أن (لا) صلة أي زائدة و(جرم) فعل ماض جاء في (الكتاب): «وأما قوله عز وجل ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢] فإنّ (جرم) عملت فيها لأنها فعل ومعناها: لقد حقّ أنّ لهم النار ولقد استحق أنّ لهم النار. وقول المفسرين معناها حقاً إنّ لهم النار يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثّلت.

فجرم قد عملت في (أن) عملها في قول الفزاري:

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة ... جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

أي أحقّت فزارة»[2].

وذهب الخليل إلى أن (لا) ردّ لما قبلها من الكلام و(جرم) فعل ماض.

---

(١) «لسان العرب» (جرم).

(٢) «سيبويه» (١/٤٦٩).

جاء في (**الكتاب**): «فزعم الخليل أن لا جرم إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل : كان كذا وكذا وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرم أنهم سيندمون وأنه سيكون كذا وكذا»[١].

وجاء في (**لسان العرب**): «وقال غير الفراء: حقيقة معنى (لا جرم) أن (لا) نفي ههنا لما ظنّوا أنّه ينفعهم فرد عليهم فقيل: لا ينفعهم ذلك، ثم ابتدأ فقال: جرم أنهم في الآخرة هم إلا خسرون أي كسب ذلك العمل لهم الخسران»[٢].

وعند الفرّاء أنها بمعنى لا بد ولا محالة ثم كثر استعمال العرب إيّاها حتى صارت بمعنى حقاً. جاء في (**معاني القرآن**): «لا جرم أنهم: كلمة كانت في الأصل بمنزلة (لا بدّ أنك قائم) و(لا محالة أنك ذاهب) فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أنّ العرب تقول: لا جرم لآتينك، لا جرم قد أحسنت، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق»[٣].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقال الفراء هي أي (لا جرم) كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة لأنه يروى عن العرب لا جُرْم والفُعْل والفَعَل يشتركان في ال مصادر كالرُشد والرَشَد والبُخْل والبَخَل. والجَرْم القطع أي لا قطع من هذا كما أن (لا بدّ) بمعنى (لا قطع) فكثرت وجرت على ذلك، حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم، فيقال لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم إنك قائم، فمن فتح فللنظر إلى أصل (لا جرم) كما تقول: لا بد أن تفعل كذا، ولا محالة أنك تفعل كذا أي من أن تفعل، ومَنْ كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم»[٤].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٦٩).

(٢) «لسان العرب» (جرم).

(٣) «معاني القرآن للفراء» (٢/ ٣٨٩).

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٩).

ومن الصعب البتّ بترجيح أحد ألأقوال على ما عداه، غير أنّ الذي تميل إليه نفسي ترجيح قول الفراء لأكثر من سبب من ذلك:

١- ما ذكره النحاة من أنّ همزة (أنّ) بعد لا جرم يجوز فيها الفتح والكسر[١]. تقول: (لا جرم أنّه سيعود) و(لا جرم إنّه سيعود) والفتح أشهر، فلو كانت فعلاً لامتنع الكسر لأنّ الفعل يبقى عند ذاك بلا فاعل.

وقيل أنّ الفتح والكسرْ لغتان جاء في **(الهمع)**: «وبعض العرب أجراها مجرى اليمين فكسر (أن) بعدها»[٢]، وعلى أية حال فإنه يستأنس باللغة الثانية على ما ذكرناه.

٢- ما روي عن العرب من أنّهم يقولون أيضاً (لا جُرْم) بالضم[٣]، والجُرْم مصدر فيستدل من هذا أن الجَرَم مصدر أيضاً. جاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «يروى عن العرب لا جُرْم والفُعْل والفَعَل يشتركان في المصادر كالرُّشْد والرشَد والبُخْل والبَخَل[٤].

ويضعفه أنّ العرب تقول أيضاً (لا جَرُم) ككرُم مما يقوي فعليتها، غير أن صاحب التاج عدّ هذا مصدراً أيضاً فقال: «ويقال أيضاً لا جرُم ككرم ولا جُرْم بالضم كل ذلك أي لا بد أو معناه حقاً أو لا محالة أو هذا أصله ثم كثر استعمالهم أيّاه حتى تحول إلى معنى القسم»[٥].

٣- ما ورد عن العرب أنْ (لا جرم) تنزّل منزلة اليمين فتقول: لا جرم لآتينك، لا جرم قد أحسنت «وفي حديث قيس بن عاصم: لا جرم لأفلّنّ حدها»[٦].

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/٣٨٩)، «شرح الأشموني» (١/٢٧٩).

(٢) «همع الهوامع» (١/١٣٧).

(٣) «تاج العروس» (جرم) (٨/٣٢٥).

(٤) «الرضي على الكافية» (٢/٣٨٩).

(٥) «تابع العروس» (جرم) (٨/٣٢٥).

(٦) «لسان العرب» (جرم) وانظر «معاني القرآن للفراء» (٢/٨).

٤- ما ذكره قسم من اللغويين والمفسرين أنّ معناها حقاً[١].

٥- لا أرى في نفسي اطمئناناً إلى إنّ (لا) زائدة في (لا جرم) وبخاصة إنه يمكن حملها على غير الزيادة، وذلك إذا جعلت نافية للجنس.

ولذلك وغيره أراني أميل إلى ما رآه الفراء، والله أعلم.

لا سيما:

سيّ اسم بمعنى (مثل) يقال: هو سيّك أي مثلك: وهو ليس لك بسيّ، أي هو ليس نظيراً لك، ويقولون: (لا سيّ لمن فعل ذلك)[٢]أي لا مثل له.

و(لا سيّما) تعبير معناه (لا مثل) فقولك (أحب أصدقائي ولا سيما محمد) معناه (ولا مثل محمد) أي أنّ محبتك له تفوق محبتك لاصدقائك الآخرين، جاء في (**كتاب سيبويه**): «وسألت الخليل عن قول العرب (ولا سيما زيدٍ) فزعم أنه مثل قولك (ولا مثل زيد) و(ما) لغو»[٣].

ومن هذا يتبين أنّ (لاسيما) تعبير يراد به أن ما بعده منبه على أولويته بالحكم، فقولك (أحبّ العلماء ولا سيما العاملين) معناه أنّ العاملين من العلماء أولى بمحبتك ممن تقدمهم جاء في (التسهيل): «والمذكور بعد لا سيما منبه علىأولويته بالحكم»[٤].

وجاء في (تاج العروس) أنّ (لا) و(سيّما) «تركبا وصارا كالكلمة الواحدة وتساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها، فيكون كالمخرج عن مساواته إلى التفضيل»[٥].

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٤٦٩)، «معاني القرآن» (٢/ ٨)، «لسان العرب» (جرم).
(٢) «لسان العرب» (سيّ).
(٣) «سيبويه» (١/ ٣٥٠).
(٤) «التسهيل» (١٠٧)، وانظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٠).
(٥) «تاج العروس» (١٠/ ١٨٨).

وقد يقع بعدها الشرط والظرف وغيرهما فتكون بمعنى خصوصاً[١] تقول: (أن فلاناً كريم ولا سيما أن اتيته صبحاً) أي وخصوصاً أن أتيته صبحا. ويقال (تستحب الصدقة في شهر رمضان ولا سيما في العشر الأواخر) أي وخصوصاً في العشر الأواخر.

وهذا المعنى لا يختلف عن المعنى الذي ذكرناه لها آنفاً، فإن معناها البتة تخصيص ما بعدها بالأولوية فقولك (أحب أصدقائي ولا سيما محمد) معناه وخصوصاً محمداً.

غير إنّ الذي دعا النحاة إلى ذكر هذا المعنى، إنهم لم يروا أحياناً اسماً بعدها منبهاً علىأولويته فذكروا لها هذا المعنى. فإنه لا يستقيم أن يقولوا في نحو (أحب الشعر ولا سيما أن كان رقيقاً) أنّ المعنى (ولا مثل أن كان رقيقاً) فقالوا إنّ معناه: وخصوصاً إنْ كان رقيقاً، بل أعربوها كذلك. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصاً فيكون منصوب المحل علىأنه مفعول مطلق»[٢].

وذكر أنّ لا سيما باق «على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسم، لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصاً»[٣].

وذكر بعضهم إنّ «في قولهم (أن فلاناً كريم لا سيما إنْ أتيته قاعداً) ما ههنا عوضاً عن المضاف إليه، أي ولا مثله إنْ أتيته قاعداً»[٤]، وقيل أيضاً إنّ (ما) كافة عن الإضافة[٥].

وأرى إنّ عدّ (ما) كافة عن الإضافة أولى، لأن ذلك لا يخرج لا سيما عن حقيقتها اللغوية، والمعنوية، بخلاف أعرابها مفعولاً مطلقاً فإنّ فيه بعداً أعرابياً حيث واقع (لا) مع اسمها مفعولاً مطلقاً.

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١).
(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١).
(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١).
(٤) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١)، وانظر «لسان العرب» (سيّ).
(٥) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٤).

وذهب بعض النحاة إلى أن (لا سيما) كلمة يستثنى بها[١].

والصحيح أنهّا لا يستثنى بها، لأنّ ما بعدها داخل في حكم ما قبلها بل هو أولى مما قبله بالدخول. جاء في (**الهمع**): «والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام [يعني في قام القوم لا سيما زيد] وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائماً. ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات. فالمذكور بعدها ليس مستثنى بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها»[٢].

أن (لا سيما) كما هو ظاهر قول النحاة جملة مؤلفة من لا واسمها وخبرها محذوف يقدره النحاة (موجود)[٣]. غير أنها لا تستقل بالاستعمال، فلا يقال (لا سيما خالدٍ) مع أن المعنى مكتمل، وهو (لا مثل خالد)، وسبب ذلك أنها -كما ذكرنا - تستعمل لبيان أولوية ما بعدها على ما قبلها، ولذلك لا تستقل بالكلام.

ويأتي بعدها الاسم مجروراً، أو مرفوعاً، كما ذكر سيبويه تقول «أحب العلماء ولا سيما محمودٍ أو لا سيما محمودٌ».

فالجر على أنّ (ما) زائدة مؤكدة ومحمود مضاف إليه، فهي مزيدة بين المضاف والمضاف إليه، كما زيدت في قوله تعالى ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ [القصص: ٢٨][٤] وقولهم: (غضبت من غير ما جرمٍ).

وذكر سيبويه أنّ زيادتها لازمة، لا يجوز حذفها إذ قد يكون الشيء زائداً لازماً قال: «ومثل ذلك: ولا سيما زيدٍ فربّ توكيد لازمٌ حتى يصير كأنه من الكلمة»[٥].

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٢٨٥)، «الهمع» (١/ ٢٣٤).
(٢) «الهمع» (١/ ٢٣٤).
(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧١)، «حاشية الخضري» (١/ ٨١).
(٤) «المغني» (١/ ٤٠)، «الهمع» (١/ ٢٣٤)، «سيبويه» (١/ ٣٥٠).
(٥) «سيبويه» (١/ ٢٩٨).

وذكر غيره أنها ليست لازمة جاء في (**الهمع**): «وزيادة (ما) بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو (لا سي زيد) نص عليه سيبويه، وزعم ابن هشام الخضراوي أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال»[١].

والصواب ما أثبتناه فإنّ سيبويه نص على أنها لازمة.

والرفع على أنّ (ما) موصولة أو نكرة موصوفة والتقدير: ولا مثل الذي هو محمود أولاً، مثل شخص هو محمود. ويضعفه إطلاق (ما) من يعقل، وحذف العائد المرفوع وجوباً مع عدم الطول[٢] فإنّه لا يقال. ولا سيّ من محمود.

والفرق بين معنى الرفع والجر، أنّ معنى الجر في قولك «أحب العلماء ولا سيما محمود»: أحبّ العلماء ولا مثل محمود و(ما) زائدة تفيد التوكيد. وإذا جاز حذفها كما ذكر بعض النحاة فإنّ التعبير بـ (ما) آكد لأن الأحرف الزائدة غالباً ما يؤتى بها للتوكيد، وقد ذكر ذلك سيبويه فإنّه عدها زائدة مؤكدة قال: «ومثل ذلك (ولا سيما زيد) فرب توكيد لازم حتى يصير كأنّه من الكلمة».

وأما الرفع فإنه أقوى من الجر كما هو ظاهر قول النحاة وكما هو ظاهر كلام الخليل جاء في (**الكتاب**): «وسألت الخليل عن قول العرب (ولا سيما زيدٍ) فزعم أنه مثل قولك (ولا مثل زيد) و(ما) لغو. وقال: ولا سيما زيدٌ كقولهم: دع ما زيدٌ»[٣].

وأنت ترى الفرق واضحاً بين الجر والرفع، ففي قوله (دع ما زيد) من الأولوية والتفضيل والترجيح ما ليس في الإضافة المباشرة. وهذا ظاهر كلام النحاة أيضاً سواء قدرت (ما) اسماً موصولاً أم نكرة موصوفة، فإنّ فيها من الإيضاح بعد الإبهام ما ليس في الإضافة فإن قولك (ولا سيما محمودٌ) معناه كما يقول النحاة: (ولا مثل الذي هو محمود) فهذا إيضاحٌ بعد الإبهام بخلاف ما لو قلت: ولا مثل محمود. فدلّ ذلك على أنّ الرفع أقوى في الترجيح والتنبيه على أولويته من الجر، والله أعلم.

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٣٤).
(٢) «المغني» (١/ ١٤٠)، «الأشموني» (٢/ ١٦٧).
(٣) «سيبويه» (١/ ٢٩٨).

فهرس الموضوعات

معاني النحو

الجزء الثاني

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

معاني النحو

رقـــــم التـصـــنيف : 415
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 1999/12/2268
المـؤلـــف ومن هـــو في حكمه : فاضل السمرائي
عـــنـــوان الـكــتــاب : معاني النحو ج 2
المـوضـــوع الـــرئـيسي : 1 - قواعد اللغة العربية - النحو
2-
بيـــانات الـنــشــر : عمان - دار الفكر
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-07-093-2 (ردمك)

الطبعة الأولى
1420هـ - 2000م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨
فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Hussein Mosque
Tel. : 4621938 Fax: 4654761
P.OBox: 183520 - Amman - 11118 Jordan

ظن وأخواتها

تدخل ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين - كما هو رأي الجمهور- تقول: ظننت عليّا أخاك، جاء في (**الكتاب**): «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً وظن عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيداً اخاك ومثل ذلك، رأى عبد الله زيداً صاحبنا ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ، وانما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين ها هنا إنّك إنّما أردت أنْ تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فانّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أنْ تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن»[1] .

وجاء في (**شرح الألفية**) لابن الناظم: «من الأفعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل، فتدخل على المبتدأ والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين»[2].

وقيل أن المنصوب الثاني حال ويرده قولك (حسب عبد الله زيدًا بكراً) إذ لا يمكن أن يكون (بكراً) حالاً كما هو ظاهر.

ويقسم النحاة هذه الأفعال على قسمين:

١ - أفعال القلوب نحو علم وظن وحسب.

٢- أفعال التحويل أو التصيير نحو جعل واتّخذ وترك.

---

(١) «سيبوية» (١/١٨).

(٢) ابن الناظم (٧٨).

أفعال القلوب

إن أفعال القلوب سميت كذلك لأنها أفعال قلبية باطنة لا ظاهرة حسية مثل ضرب وأكل ومشى. وهذه الأفعال منها ما هو لازم كقولك: جَبُن خالد وفرح ورغب، ومنها ما هو متعد وهو قسمان: منها ما يتعدى إلى واحد نحو كرهت خالدًا وخفت الله، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين[١] وهذا القسم هو المقصود في هذا الباب.

إختصت أفعال القلوب «بجواز أعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلاً والآخر مفعولاً نحو ظننتني... الحق بافعال هذا الباب في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة، وعدم، وفقد، ووجد بقلة، كقول الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئة

وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦].

وحكى الفراء: «عدمتني، وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة»[٢]، ولا يقال: «ضربتني اتفاقاً، لئلا يكون الفاعل مفعولاً، بل ضربت نفسي وظلمت نفسي ليتغاير اللفظان»[٣].

وقد قسم النحاة هذه الأفعال على قسمين:

١- أفعال دالة على اليقين، نحو علم، ورأى، ووجد، ودرى.

٢- أفعال دالة على الرجحان، نحو ظن، وخال، وحسب، وزعم[٤].

وقد صنفت تصنيفاً آخر لا يختلف عما ذكرت[٥].

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).
(٢) «الهمع» (١/ ١٥٦)، «ابن يعيش» (٧/ ٨٨-٨٩).
(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٥١).
(٤) «ابن عقيل» (١/ ١٤٨).
(٥) «انظر الأشموني» (٢/ ٢٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨).

معانيها

١- افعال اليقين

علم:

وهو فعل يفيد اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفًاۚ﴾ [الأنفال: ٦٦]. وكقولك: (علمت محمداً مسافراً).

وقيل تأتي للرجحان قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ لَا هُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. لأنه لا سبيل إلى اليقين، فهي هنا بمعنى ظن[(١)]

والحق أنها للعلم لا للظن، فهناك فرق بين الظن والعلم، فقولك (ظننته مؤمنًا) يختلف عن قولك (علمته مؤمنا) فإنّ الظنّ قد يكون بورود الأمر على الخاطر، وقد يكون بلا سبب يرجحه أو يكون السبب ضعيفًا، بخلاف العلم، فإنّه يكون بعد التثبت والاطلاع، ولذا جاء هذا القول بعد قوله تعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ﴾ [الممتحنة: ١٠].

علم وعرف:

يقول النحاة أنه إذا جاءت علم بمعنى عرف، تعدت إلى مفعول واحد جاء في **(الكتاب)**: «وقد يكون علمت بمنزلة عرفت، لا تريد إلاّ علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] وقال سبحانه: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٦٠]. فهي ههنا بمنزلة عرفت[(٢)].

---

(١) «الأشموني» (٢/ ٢٠)، «التصريح» (١/ ٢٤٨)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٨)، «المقتضب» (٣/ ١٨٩)، «اسرار العربية» (١٥٧)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٣).

وقال ابن الناظم: «فانها -أي علم- تكون لإدراك مضمون الجملة، فتنصب مفعولين وتكون لادراك المفرد وهو العرفان، فتنصب مفعولاً واحدًا كما تنصبه عرف... قال[(١)]: ﴿لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [التوبة: ١٠١].

وقد تقول: وهل هناك فرق في المعنى بين علم وعرف؟

والجواب أنّ النحاة اختلفوا في ذلك، فقد ذهب بعضهم إلى أنه لا فرق بينهما. قال الرضي: «ولا يتوهم أنّ بين علمت وعرفت فرقاً معنوياً كما قال بعضهم، فإنّ معنى (علمت أنّ زيدًا قائماً) و (عرفت أن زيدًا قائم) واحد، إلاّ أنّ (عرف) لا ينصب جزءي الاسمية كما ينصب (علم)، لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنّهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنىٰ بحكم لفظي دون الآخر[(٢)].

وقيل أنّ بينهما فرقاً في العلم يتعلق بالصفات والمعرفة بالذوات. جاء في (**منثور الفوائد**): (علمت) إذا كانت بمعنى (عرفت) تعدت إلى مفعول واحد و إذا كانت لغير ذلك تعدت إلى مفعولين. وبيان ذلك أنّك إذا قلت (عرفت زيداً) فالمعنى إنّك عرفت ذاته ولم ترد أنّك عرفت وصفاً من أوصافه، فإذا أردت هذا المعنى لم يتجاوز مفعولاً لأنّ العلم والمعرفة تناولا الشيء نفسه ولم يقصد غير ذلك. وإذا قلت: علمت زيدًا قائماً لم يكن المقصود أنّ العلم تناول كون زيد موصوفاً بهذه الصفة[(٣)].

وجاء في (**حاشية الخضري**) أنّ العلم «يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات، والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيداً قائماً علمت اتّصافه بالقيام، ومعنى (عرفته) عرفت ذاته»[(٤)]. وجاء في (**حاشية الصبان**): «فمعنىٰ (علمت أنّ زيدًا قائم) علمت اتّصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد في نفسه ومعنى

(١) «ابن الناظم» (٨٩).
(٢) «الرضي على الكفاية» (٢/٣٠٧).
(٣) «منثور الفوائد» (٢ب).
(٤) حاشية الخضري (١/١٥٣).

(عرفت أنّ زيدًا قائم) عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيد به. وبين المعنيين فرق ظاهر[١].

والصحيح أنّ بينهما فرقاً كما قال أكثر النحاة، فانّ العلم يتعلق بالصفات، والمعرفة تتعلق بالذوات، فهناك فرق بين قولك: (علمت خالدًا طالباً) و(عرفت خالدًا طالبًا) فإنّ معنى الأولى علمت اتصاف خالد بصفة الطالبية أما عبارة (عرفت خالداً طالبًا) فمعناها عرفت خالداً وهو طالب أي عرفت حين كان طالباً والفرق بينهما ظاهر.

وقد تقول: وهل تأتي (علم) بمعنى (عرف)؟ وهل قوله تعالى (لا تعلمهم) معناه: لا تعرفهم؟

الذي يبدو أنّ المعنى مختلف. فقولك (لا تعرفهم) معناه لا تعرف ذواتهم، واعيانهم أمّا قوله (لا تعلمهم)، فمعناه لا تعلم اتصافهم بهذه الخصلة، وهو قد يعرف ذواتهم واشخاصهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]. فليس معناه (عرفتم) لأنهم لا يعرفونهم، وبينهم القرون المتطاولة، ولكن معناه أنكم علمتم أمرهم وحالهم، وفرق بين المعنيين.

درىٰ:

يستعمل (درىٰ) بمعنى (علم)[٢] قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] وأكثر ما يستعمل درى معدى بالباء، نحو (دريت بخالد) فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦][٣].

قال أبو حيان: ولم يعدّ أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى مفعولين[٤] وقد ورد هذا

(١) «حاشية الصبان» (٢/٢٣).
(٢) الرضي على الكافية (٢/٣٠٧)، «الأشموني» (٢/٢٣).
(٣) «حاشية الخضري» (١/١٤٩)، «الأشموني» (٢/٢٣)، «الهمع» (١/١٤٩)، «حاشية الصبان» (٢/٢٣)، «ابن الناظم» (٧٨).
(٤) «حاشية الخضري» (١/١٤٩) وانظر «الأشموني» (٢/٢٣).

الفعل في القران الكريم في اثني عشر موطناً ولم ينصب مفعولاً، وقد ورد في المواطن كلها معلقًا كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وقوله: ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦] إلاّ في موطن واحد يحتمل التعليق وغيره، وذلك قوله تعالى﴿وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ﴾ والراجح إنّه معلق.

وقد تقول ما الفرق بين علم ودرى؟

جاء في (**تاج العروس**) إنّه قيل: «إن الدراية أخصّ من العلم كما في التوشيح وغيره. وقيل أنّ (درى) يكون فيما سبقه شكّ قال أبو علي، أو علمته بضرب من الحيلة ولذا لا يطلق على الله تعالى(١).

والذي أراه أنّ الدراية تكون بعد الجهل بالشيء ولذا لا تستعمل في حق الله تعالى: (وعلم) أعّم من ذلك، فقد يستعمل في ذلك غيره. ومما يدل على اختلافهما أنه لا يجوز وضع أحدهما مكان الآخر، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فانه لا يصح أن يقال (فان دريتموهن مؤمنات). وقوله ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقوله ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقوله ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٧]. فأنت ترى أنه لا يحسن إبدال فعل الدراية بفعل العلم في مثل هذه المواطن مما يدل على أنّ الفعلين مختلفان.

فالدراية كما ذكرنا تكون بعد الجهل، وفي الغالب تكون باخبار، أو بما هو بمنزلة الأخبار كأنْ تعلم الامر بضرب من الحيلة والتوسل، وذلك كأنْ يفعل شخص أموراً لا تعلمها ثم تحاول الاطلاع عليها بوسيلة ما، فتطلع على ذلك فتقول: قد دريت بما يفعل فلان.

---

(١) «تاج العروس» (درىٰ) (١٠/ ١٢٦).

تعلَّمْ:

وهو بمعنى (أعلم) وليس أمراً للفعل (تعلّم) الذي منه تعلمت النحو والفقه مثاله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وهو فعل لا يتصرف[(١)] . أمّا (تعلّمْ) في نحو: تعلّم ما ينفعك فهو متصرف، وهناك فرق بين الفعلين، فعندما تقول (تعلم النحو) يكون المعنى خذ باسباب العلم من الدرس والتحصيل. وتقول: تعلّم أنّ الله يمهل الظالم ولا يهمله، ومعناه: اعلم ذلك. وليس المقصود به ما في الفعل الأول.

جاء في **(حاشية الخضري)** في الفرق بين الفعلين أن الذي في نحو: تعلم الفقه «أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه، والأولى أمر بتحصيله في الحال بما يذكر من المتعلقات. والكثير المشهور دخولها علة أن وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله:

فقلت تعلم أنّ للصيد غرّةٌ والإتضيعها فانّك خاتلة

وفي حديث الدجال: تعلموا أن ربكم ليس بأعور»[(٢)]

وقيل ورد الفعل الماضي لتعلم «قال يعقوب: تعلّمت أن زيدًا خارج، بمعنى علمت»[(٣)].

ويظهر ان بين (تعلم) و (اعلم) فرقًا، فإنّ المقصود بقولك: (تعلّم) تلقَّ ما أخبرك به كما يتلقى المتعلم العلم عن استاذه واحرص على معرفته كما يحرص المتعلم على ما يتعلمه، ففي هذا الفعل مبالغة ليست في (إعلم).

---

(١) إبن عقيل (١/١٤٨-١٤٩)، ابن الكاظم (٧٨)، الرضي على الكفاية (٢/٣٠٧).

(٢) «حاشية الخضري» (١/١٤٩)، «الأشموني» (٢/٢٤)، «حاشية الصبان» (٢/٢٤)، «التصريح» (١/٢٤٧).

(٣) «التصريح» (١/٢٤٧)، «الهمع» (١/١٤٩).

وجد:

وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم) قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وهذا الفعل منقول من وجد الشيء ولقيه وأصله في الأمور الحسيه، ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية فعندما تقول: (وجدت الظلم وخيم العاقبة) كان معناه أنّك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور المحسوسة ليس في ذلك شك، فنقل من هذا المعنى المادي إلى الأمر المعنوي، ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمرًا يقينًا، كان الأمر العقلي بمنزلته.

جاء في (**التصريح**): «وإنّما ساغ مجيء وجد للعلم، لأنّ من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه»[١].

رأى:

وهو من أفعال اليقين أيضاً بمعنى (علم)[٢] نحو: (رأيت الحق منتصرًا) فانْ كان الفعل بصرياً لا قلبياً تعدى إلى واحد نحو (رأيت سعيداً).

ورأى الحلمية كالقلبية تتعدى إلى اثنين كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

وهذا الفعل منقول من الرؤية البصرية فأنت إذا رأيت شيئًا فقد تيقنت منه وعلمته، ثم نقل من هذا المعنى إلى الأمور القلبية فإذا قلت مثلاً: (رأيت الباطل زهوقاً) كان المعنى كأنك رأيت هذا الأمر بعينك، فكما أنّه ليس في الرؤية العينية شك، كان هذا بمنزلته.

ويقول النحاة أنه يأتي بمعنى (ظنّ) أيضاً، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا. وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، أي إنّهم يظنون البعث بعيداً أي ممتنعاً[٣].

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٤٧).

(٢) ابن عقيل (١/ ١٤٨)، «الأشموني» (٢/ ١٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨).

(٣) «الصبان» (٢/ ١٩-٢٠)، «ابن الناظم» (٧٩).

والصواب أنّها بمعناها فمعنى أنهم يرون البعث بعيداً أنهم يرونه كذا في اعتقادهم. والإنسان قد يعتقد رأياً ضالاً ويرى إنّه عين الصواب، ويدافع عنه ويموت في سبيله، فهم يرونه ممتنعاً في حقيقته أولاً. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أنّ رأى «للإعتقاد االجازم في شيء أنه على صفة معينة سواء كان مطابقا أولا. فإذا كان بالمعنى المذكور ووليته الأسمية المجردة عن (ان) نصب جزءيها نحو (رأيت زيدًا غنيًا) سواء كان في نفس الأمر غنيا أو لا، قال تعالى ﴿يرونه بعيداً﴾ وهو غير مطابق و (نراه قريباً) وهو مطابق»[1].

أرى:

وقد استعمل (أرى) مبنيًا للمجهول بمعنى الظن، كما يقول النحاة، ولم يستعمل بمعنى العلم[2] كأن تقول: أرى الأمر مضاعاً.

والذي يبدو لي أنّها بمعناها وأنها مبنية للمجهول، وأنّ الفرق بين قولك (أرى الأمر مضاعاً) بالبناء للمعلوم وقولك (أرى الأمر مضاعاً) بالبناء للمجهول، إنّ المبني للمعلوم أنك ترى هذا الامر بنفسك، وإنّ هذا الأمر بمنزلة ما تراه بعينك.

أما قولك (أرى الأمر مضاعاً) فكأن هناك من يريد هذا الأمر، ولست تراه، أي لم تتبينه تبين الأمر الأول، ومن هنا جاء معنى الظن الذي يذكره النحاة.

ألم تر؟

تستعمل العرب هذا التعبير بمعنيين:

أحدهما هو السؤال عن الرؤية البصرية أو القلبية كأنْ تقول: ألم تَر خالدًا اليوم؟ أو تقول: ألم ترَ الأمرَ كما رأيته؟

والآخر بمعنى: (ألم تعلم) و (ألم ينته علمك) وهي كلمة تقولها العرب عند التعجيب قال تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٧٩] وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧].

(١) الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧).

(٢) الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٩)، «حاشية التصريح» (١/ ٢٤٨).

فهناك فرق بين القول (ألم يروا الطير مسخرات) و (ألم يروا إلى الطير مسخرات) فالرؤية الأولى رؤية بصرية، والثانية نظر عقلي وتفكري، أي ألم ترَ، فتمتد بك الرؤية إلى ما ذكر لك من الأحوال، فتعجب من هذا الصنع الخلاق؟

ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٧٧] أي ألم تعجب من حالهم؟ فهناك فرق بين قولك (ألم ترَ الذين قيل لهم) وهذا القول. فالأولى رؤية بصرية، والثانية نظر تفكري، ودعوة إلى العجب من أمرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦].

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقوله: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٣]، متضمن معنى الإنتهاء أي ألم ينته علمك إلى حالهم؟»[١].

وجاء في (**لسان العرب**): «وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٢٣]. قيل معناه: ألم تعلم؟ أي لم ينته علمك إلى هؤلاء؟ ومعناه: اعرفهم... وقال بعضهم: (ألم تر) ألم تخبر، وتأويله سؤال فيه إعلام، وتأويله أعلن قصتهم، وقد تكرر في الحديث: ألم تر إلى فلان وألم تر إلى كذا، وهي كلمة تقولها العرب عند التعجب من الشيء، وعند تنبيه المخاطب كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [ال عمران: ٢٣] أي لم تعجب لفعلهم وألم ينته شأنهم إليك[٢].

وجاء في (**البرهان**): «وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ فدخلها معنى التعجب كأنه قيل: ألم تعجب إلى كذا، فتعدت، بإلى كأنه لم تنظر، ودخلت (إلى) بمعنى التعجب، وعلق الفعل على جملة الإستفهام»[٣].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧).

(٢) «لسان العرب» رأي (١٩/ ١٢).

(٣) «البرهان» (٤/ ١٥١).

أرأيت:

لهذا التعبير معنيان:

الأول أنْ تسأل عن الرؤية البصرية أو القلبية، كأن تقول: أرأيت سعيدًا اليوم؟ أو تقول: أرأيت الأمر كما أخبرتك؟

والثاني أنْ يكون بمعنى (أخبرني)، وذلك نحو قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]. وقوله: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

ومعنى هذا الفعل منقول من الرؤية إلى معنى الأخبار، فقولك مثلاً: أرأيت إنْ اصبحت أميرًا ماذا أنت فاعل؟ معناه: أنظرت في هذا الأمر؟ فأنت تستخبره عما سألته عنه.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما قولهم: (أرأيت زيدًا ما صنع) بمعنى (أخبرني) فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه.

ومعنى (أرأيت) أخبرْ، وهو منقول من (رأيت) بمعنى (أبصرت) أو (عرفت) كأنه قيل: أأبصرته وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها أخبرني عنها، فلا يستعمل إلاّ في الإستخبار عن حالة عجيبة.

وقد يؤتي بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو. أرأيت سعيداً ما صنع. وقد يحذف نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾(١) [الأنعام: ٤٠].

---

(١) الرضي على الكافية (٢/ ٣١٢)، «البرهان» (٤/ ١٥٠).

أرأيتك:

وقد يؤتي بالكاف بعد التاء، فيقال: أرأيتك، ولهذا الفعل معنيان واستعمالان:

أحدهما: «أن يسأل الرجلُ الرجلَ، أرأيت زيداً بعينك، فهذه مهموزة، فإذا أوقعتها على على الرجل منه قلت: أرأيتك على غير هذه الحال، يريد هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة، ثم تثنى، وتجمع، فتقول لرجلين أرأيتكما، وللقوم أرأيتموكم، وللنون أرأيتن كن، وللمرأة أرأيتك بخفض التاء، ولا يجوز إلاّ ذلك[١].

والمعنى الآخر أنْ يكون بمعنى (أخبرني)، كما مرّ في (أرأيت) إلا أنه زيدت الكاف عليها لتوكيد الخطاب، والكاف هنا حرف يتصرف على حسب المخاطب، أما التاء فتبقى على حالها مفردة مفتوحه تقول: أرأيتك يا سعيد؟ أرأيتكما يا طالبان؟ أرأيتكم يا طلاب؟ أرأيتَكِ يا طالبة؟ قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠].

جاء في (**لسان العرب**): «والمعنى الآخر أنْ تقول (أرأيتك) وأنت تقول: أخبرني فتهمزها وتنصب التاء منها، وتترك الهمز إنْ شئت وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد، والواحدة، والجميع في مؤنثه ومذكره فتقول للمرأة: أرأيتك زيدًا هل خرج؟ وللنسوة أرأيتكنّ زيداً ما فعل؟ وإنما تركت العرب التاء واحدة، لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعا.

قال: ونحو ذلك قال الزجاج في جميع ما قال. قم قال: واختلف النحويون في هذه الكاف التي في أرأيتكم... والذي يذهب إليه النحويون في هذه الكاف التي في أرأيتكم... والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم، أنّ الكاف لا موضع لها، وإنّما المعنى أرأيت زيداً ما حاله وانما الكاف زيادة في بيان الخطاب، وهي المعتمد عليها في الخطاب، فتقول للواحد المذكّر أرأيتك زيداً ما حاله؟ بفتح التاء والكاف، وتقول في المؤنث: أرأيتَكِ زيداً ما حاله يا امراة؟ فتفتح التاء على أصل الخطاب المذكر، وتكسر الكاف لإنها قد صارت آخر ما في الكلمة والمنبئة عن الخطاب.

---

(١) «لسان العرب» (١٩/ ٥) وانظر الرضي على الكافية (٢/ ٣١٢).

فإنْ عدّيت الفاعل إلى المفعول في هذا الباب، صارت الكاف مفعوله تقول: رأيتُني عالمًا بفلان، فإذا سألت عن هذا الشرط، قلت للرجل: أرأيتك عالمًا بفلان، وللاثنين أرأيتما كما عالمين بفلان، وللجميع أرأيتموكم لأن هذا في تأويل: أرأيتم انفسكم. .

قال ابن بري: وإذا جاءت أرأيتكما وأرأيتكم بمعنى اخبرني، كانت التاء موحدة فإنْ كانت بمعنى العلم ثنيت، وجمعت، قلت: أرأيتكما خارجين وأرأيتموكم خارجين؟[١]

وقد زيدت الكاف -كما ذكرنا- لتوكيد الخطاب وذلك كأنْ يكون المخاطب غافلاً، أو كان الأمر يوجب زيادة التنبيه، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ. قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦-٤٧].

فأنت ترى انه قال مرة (أرأيتم)، ومرة (أرأيتكم) وذلك يعود إلى سببين والله أعلم.

الأول: انه قال في الآية الأولى ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ فاحتاجوا بعد إلى زيادة في التنبيه والخطاب، وذلك إنّ فاقد السمع والبصر، والمختوم على قلبه، به حاجة إلى زيادة خطاب وتنبيه، أكثر من السوي، فقال فيما بعد (أرأيتكم).

والسبب الثاني: أنّ الآية الثانية أشد من الأية الأولى تنكيلاً وعذاباً، فإنّ فيها عذاب الله الذي هو أشدّ من أخذ السمع والبصر، فاحتاج الموقف إلى تنبيه أكثر وزيادة حذر وحيطة فجاء بكاف الخطاب.

وقد تقول: ولم قال الله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٠]، ولم يقل (أرأيتكم) كما قال في الآية السابقة أو كما قال في آية أخرى من سورة الأنعام فقد قال: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الانعام: ٤٠]، والآيات متشابهة والموقف واحد؟

(١) «لسان العرب» (رأى) (١٩/٦).

والحقيقة أنْ الموقف مختلف، والسياق غير متفق، فإنّه لا ينبغي أنْ ينظر إلى الآيات مجردة، بل تؤخذ في مواطنها وسياقها، وهكذا ينبغي أنْ ينظر إلى كل نص أدبي، فإنّ اللغة ليست جملاً مفردة بل هي مواقف ومواطن، وقد تصلح جملة في موطن، ولا تصلح في موطن آخر.

وإليك إيضاح الفرق بين الآيتين:

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُۖ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ . قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٣٩-٤٠].

فأنت ترى إنّه وصف الذين كذبوا بآيات الله بالصم والبكم، وإنّهم في الظلمات فاحتاجوا إلى زيادة تنبيه وخطاب ليسمعوا وليعوا، وهذا شبيه بالموقف الذي سبق أن ذكرناه آنفاً في قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ بخلاف سورة يونس التي ليس فيها هذا الامر، جاء في (**البرهان**): «وأما أرأيتك فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الانعام في موضعين، وغيرها وليس لها في العربية نظير، لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب وهما التاء والكاف، والتاء اسم بخلاف الكاف فانّها عند البصريين حرف يفيد الخطاب، والجمع بينهما يدّل على أنّ ذلك تنبيهًا على مبناها عليه من مرتبة، وهو ذكر الإستبعاد بالهلاك، وليس فيما سواها ما يدّل على ذلك، فاكتفى بخطاب واحد.

قال أبو جعفر بن الزبير: ألإتيان باداة الخطاب بعد الضمير المفيد لذلك، تأكيد باستحكام غفلته، كما تحرك النائم باليد، والمفرط الغفلة، باليد واللسان، ولهذا حذفت الكاف في آية يونس[١]، لأنه لم يتقدم قبلها ذكر صمم ولا بكم يوجب تأكيد الخطاب، وقد تقدم قبلها قوله: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ إلى[٢] فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده الا التذكير بعذابهم أ. هـ)[٣].

(١) يشير إلى الآية التي ذكرناها آنفاً وهي قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارٗا﴾.
(٢) بياض في الأصل.
(٣) «البرهان» (٤/ ١٥١-١٥٢).

٢- أفعال الرجحان

ظنَّ:

الظن «التردد الراجح بين طرفي الإعتقاد الغير الجازم... وقال الراغب: الظن اسم لما يحصل من امارة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت لم تجاوز حدّ الوهم. ومتى قوي، أو تصور بصورة القوي، استعمل معه أنّ المشددة أو المخففة، ومتى ضعف استعمل معه أنّ المختصة بالمعدومين من القول والفعل»[١].

وجاء في (**لسان العرب**) إنه جاء في المحكم أنّ الظّن «شكّ ويقينٌ، إلاّ إنّه ليس بيقين عيان، إنّما هو يقين تدبر. فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلاّ علم»[٢].

وجاء في (**الإقتضاب**) لابن السيد البطليوسي: «قال السيرافي: لا يستعمل الظن بنعنى العلم إلاّ في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس لها، لا يقال ظننت الحائط مبنيًا وأنت تشاهده»[٣].

وجاء في (**الهمع**): «ما استعمل في الأمرين، الظن واليقين وهو أربعة أفعال، أحدهما (ظن) فمن استعمالها بمعنى الظن ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وبمعنى اليقين ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

وزعم أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري، أنّ استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن، لأنّ المؤمنين، حتى الصديقين، ما زالوا وجلين خائفين النفاق على انفسهم، وزعم الفراء أنّ الظنّ يكون شكاً ويقيناً وكذباً أيضاً، وأكثر البصريين ينكرون الثالث»[٤].

---

(١) «تاج العروس» (ظن) (٩/ ٢١٧) وانظر البرهان (٤/ ١٥٧).
(٢) «لسان العرب» - ظن (١٧/ ١٤٢).
(٣) «الأقتضاب في شرح أدب الكتاب» (١٠٩).
(٤) «همع الهوامع» (١/ ١٤٩).

وجاء في (**البرهان**): «إنّ كلّ ظن يتصل بعد (أنْ) الخفيفة فهو شك كقوله ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢].

وكل ظن يتصل بعد (أنّ) المشددة فالمراد به اليقين كقوله ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨].

والمعنى فيه، إنّ المشددة للتاكيد فدخلت على اليقين، وإنّ الخفيفة بخلافها فدخلت في الشك، مثال الأول، قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، ذكرة بـ(أنّ) وقوله ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ومثال الثاني ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [التوبة: ٧١]، والحسبان الشك فإنْ قيل: يرد على هذا الضابط قوله ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، قيل لأنّها اتصلت بالفعل»[(١)].

وعند النحاة أنها للظن في الظاهر مع احتمال اليقين في بعض المواضع[(٢)]. وجاء في (**شرح المفصل**) لابن يعيش: «وقد يقوي الراجح في نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين، فتجري مجرى علمت، فتقتضي مفعولين أيضا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، فالظن ههنا يقين، لأن ذلك الحين ليس حين شك. ومنه قول الشاعر:

فقلت لهم ظنوّا بألفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرّد

والمراد اعملوا ذلك وتيقنوه لأنه أخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك إلاّ مع اليقين[(٣)].

---

(١) البرهان (٤/١٥٦-١٥٧) وفي الإتقان (١/ ١٦٤): «وأجيب بأنها هنا اتصلت بالاسم وهو (ملجأ) وفي الامثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره في البرهان وهو أصح من نص البرهان المذكور.

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/٣٠٧)، «ابن عقيل» (١/١٤٩)، «الأشموني» (٢/٢١)، «ابن الناظم» (٧٩) «التصريح» (١/٢٤٨)، «اسرار العربية» (١٥٦).

(٣) ابن يعيش (٧/ ٨١).

يتبين مما ذكرنا أنّ خلاصة آراء أهل اللغة في الظن ما ياتي:

١- إنّه للشك وهو الأصل فيه، وقد يستعمل لليقين قليًلا.

٢- إنّه ليس يقين عيان، وإنّما هو يقين تدبر، كما جاء في المحكم.

٣- إنّه لا يستعمل بمعنى العلم، كما ذكر أبو بكر العبدري.

٤- إنّه يكون شكًا، ويقيناً، وكذبًا.

٥- إنّ كلّ ظنّ استعمل، بعده أنّ المشددة، أو المخففة منها، فالمراد به اليقين.

٦- إنّ كلّ ظنّ استعمل بعده أنْ الخفيفة فهو شك.

٧- إنّ كلّ ظنّ استعمل معه (أنْ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل وهي الناصبة للأفعال، يفيد الشك.

والحقيقة أنّ في كثير مما ذكر نظراً، فما ذكره ابن السيد في المحكم إنّه ليس بيقين عيان إنّما هو يقين تدبّر يرده قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، وهذا يقين عيان.

وما ذهب إليه بعضهم من ان كل ظن ورد بعده أن المشددة أو المخففة منها فالمراد به اليقين فهذا غالب لا مطرد ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، وقوله ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧١]، وقوله ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الانبياء: ٨٧].

وما ذهب إليه بعضهم من أنّ كل ظن استعمل معه (أنْ) الخفيفه فهو شك، مردود بقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا﴾ [الجن: ١٢].

وأما قوله إنّ كلّ ظنّ دخلت عليه أنْ الناصبة للفعل فهو شك فيرده قوله تعالى: ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ . تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٤-٢٥]، وهذا موطن يقين لا موطن شك.

يظهر مما مر إنّ الأصل في الظن، أنْ يكون شكاً وذلك قوله تعالى: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وهذا الظن يتردد بين القوة والضعف، فقد يكون ضعيفًا قريبا من الوهم، وقد يقوى حتى يقرب من اليقين، بل يكون يقيّنا كما يقول النحاة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٠]، وقوله: ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

والذي يبدو لي إنّ ابقاءها على معناها ما أمكن أولى، وما ذكر من معاني اليقين يمكن تأويله فقوله تعالى- مثلا ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ ﴾ يمكن أنْ يكون معناه: الذين وظنوا انفسهم على الثبات في ساحة القتال وظنّوا انهم سيلاقون ربّهم في هذه الوقعة، وقوله: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ يعني إني ملاقيه على هذه الحال وهي حال السعادة، وهذا موطن الظن لا العلم. وقوله: ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣]، بمعنى إنّهم لم ييأسوا من أنْ يخفف الله عنهم، ولكن الظن الراجح أنّهم سيواقعون النار، وقوله: ﴿ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨]، بمعنى أنهم يطمعون في رحمة الله والتوبة عليهم، وهذا موطن ظن لا يقين، ونحوه ما ذكر في بقية الآيات وغيرها.

وأظنّك تحسّ الفرق بين كلمتي ظنّ وعلم في مثل هذه المواطن.

حسب:

يراد به الإعتقاد الراجح ومعناه الظن -كما يقول النحاة- نحو: حسبت زيدًا صاحبك وكقوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقد يستعمل لليقين قليلاً كقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحا اذ ما المرء اصبح ثاقلاً(١)

ويبدو أنّ بين حسب وظن فرقاً، فإنّ (حسب) القلبي، منقول من (حسب) الحسي الذي منه الحساب، ومنه حسَب(٢) الدراهم أي عدّها. فإنّ (حسب) في قولك (حسبت محمدا صاحبك)، فيه معنى الحساب، أي حسب ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه، وليس هذا الفعل مطابقاً للظن تماماً، فهناك فرق بين قولك (تحسبهم جميعًا)، و (تظنهم جميعًا)، فانّ قولك (تحسبهم جميعاً) إنّما يكون بعد مراقبة أحوالهم، فكأنّك أجريت عملية حساب، فأدّى حسابك إلى ذلك بخلاف قولك (أظنّهم).

فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلي، بخلاف الظن الذي يدخل الذهن ويلابسه لادنى سبب قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا . ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، وقال: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، أي كان هذا في حسابهم.

ثم أنظر إلى قوله: ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢]، ولم يقل (حسب) لأنه ظن بناه على رؤيا وليس في ذلك عمل حسابي.

ثمّ ألا ترى إنهْ لا يحسن أنْ تقوم احدى الكلمتين مقام الأخرى أحياناً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]، وقوله: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقوله: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: ﴿وإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وقوله: ﴿ قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢].

---

(١) «الأشموني» (٢/٢١)، «التصريح» (١/٢٤٩)، «ابن عقيل» (١/١٤٩)، الرضي على الكافية (٢/٣١٦).

(٢) حسب الدراهم مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع.

وقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦]، وقوله: وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

ألا ترى إنّه لا يحسن ههنا وضع الحسبان؟ فدلّ ذلك على ما ذهبنا إليه.

خال:

قالوا هو بمعنى (الظن) يراد به الإعتقاد الراجح كقولك: خلت سعيدًا أخاك، وقد يأتي لليقين بمعنى (علم) كقوله:

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا ادعى به وهو أول(١)

وهذا الفعل ليس بمعنى الظن تماماً، وإنّما هناك اختلاف بينهما، فـ(خال) مشتق من الخيال(٢)، والخيال يأتي لمعانٍ قال الراغب: «أصلُ الخيال القوة المجردة كالصورة المتصورة في المنام، وفي المرآة، وفي القلب، ثم استعمل في صورة كل أمر متصور، وفي كل دقيق يجري مجرى الخيال.

قال: والخيال قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة، بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليه(٣).

«والخيال خيال الطائر، يرتفع في السماء فينظر إلى ظل نفسه فيرى انه صيد، فينقض عليه ولا يجد شيئا وهو خاطف ظله... وتخيل الشيء له تشبه.. والخيال والخيالة ما تشابه لك في اليقظة والحلم من صورة... وربّما مرّ بك الشيء يشبه الظل، فهو خيال يقال تخيّل لي خياله... وخُيّل اليه أنّه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم»(٤).

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٤٩)، «الأشموني» (٢/ ٢٠)، «ابن الناظم» (٧٩).
(٢) «الهمع» (١/ ١٥٠).
(٣) «تاج العروس» (٧/ ٣١٤).
(٤) «لسان العرب» (١٣/ ٢٤٤-٢٤٥).

فمن هذه الكلمة (الخيال) اشتقت كلمة (خال) وقالوا: تخيّل فقولهم (من يسمع يخل) مثلاً معناه إنّه من يسمع شيئًا عن الناس استبد به الخيال، وذهب في ذلك مبلغاً ليس له حدود. وقولك (خلت سعيدًا أخاك) معناه أنّ هذا ما في خيالي أو هذا ما يخيّل إلي.

وعلى ذلك هو أضعف في الرجحان من (حسب)، لأنه قائم على التخيل في حين أن (حسب) مأخوذة من الحسبان الذي فيه معنى الحساب كما سبق ذكره.

زعم:

الزعم هو القول بأنّ الشيء على صفة قولا غير مستند إلى وثوق[١] فقد يكون حقًا وباطلاً[٢] ومن استعماله في التحقيق قول أبي طالب:

ودعوتني وزعمت أنك ناصح ... ولقد صدقت وكنت ثمّ أمينا[٣]

واكثر ما يقع الزعم على الباطل[٤] قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا﴾ [الكهف: ٤٨].

قال الليث: «سمعت أهل العربية يقولون: إذا قيل ذكر فلان كذا وكذا فإنّما يقول ذلك لامر يستيقن أنه حقّ، وإذا شكّ فيه فلم يدر لعله كذب، أو باطل، قيل زعم فلان»[٥].

عدّ:

يقول النحاة هو بمعنى (ظن) وذلك نحو قوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العدم[٦]

---

(١) الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧-٣٠٨).
(٢) «لسان العرب» (زعم) (١٥/ ١٥٦) وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠).
(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٠٥٠)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧-٣٠٨).
(٤) «الهمع» (١/ ١٤٨).
(٥) «لسان العرب» (١٥/ ١٥٦).
(٦) «الهمع» (١/ ١٤٨)، ابن عقيل (١/ ١٥٠).

وفي شرح الرضي انه لاعتقاد كون الشيء على صفة، اعتقادًا غير مطابق نحو قولك: كنت اعدّه فقيرًا فبان غنياً[١].

وهذا الفعل منقول من (عدّ) المحسوس الذي هو بمعنى الإحصاء، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ ﴾ [النحل: ١٨]، إلى المعنى القلبي، فعندما تقول: (كنت اعده فقيرا) يكون المعنى إنّي كنت أحصيه في جملة الفقراء.

حجا:

قيل هو بمعنى (ظنّ) وذلك نحو قول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات[٢]

وهذا الفعل مأخوذ من (الحجا) وهو العقل والفطنة فاذا قلت: أحجو به خيرًا أو قلت: حجوتك منجدًا كان لمعنى أنّ هذا ما هداني اليه عقلي، وحجاي فقد يكون صحيحاً وقد يكون غير ذلك.

هَبْ:

وهو فعل أمر لا يتصرف بمعنى أحسبْ وظُنّ. تقول: هبني فعلت هذا الأمر أي احسبني واعددني. وهو غير (هَبْ) الذي ماضيه (وهب) من الهبة. جاء في (لسان العرب): «تقول: هب زيدًا منطلقاً بمعنى إحسب، يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى.

ابن سيده: وهبني فعلت ذلك أي احسبني واعددني ولا يقال: هب انّي ولا يقال في الواجب (وهبتك فعلت ذلك) لأنها كلمة وضعت للأمر[٣].

---

(١) الرضي على الكافية (٢/ ٣٠٧).

(٢) «الأشموني» (٢/ ٢٣)، ابن عقيل (١/ ١٥٠)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠)، «حاشية التصريح» (١/ ٢٤٨)، «الهمع» (١/ ١٤٨).

(٣) «لسان العرب» (وهب) (٢/ ٣٠٤)، وانظر «الأشموني» (٢/ ٢٤)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٤)، =

تقول:

قد تقع الجملة بعد القول ويراد بها لفظها، تقول: قال محمد: «خالد مسافر» أي تلفظ بهذا الكلام - وهذه الجملة تسمى محكية.

وقد يراد بها معناها، لا نص الفاظها، فيكون القول بمعنى الظن، ويصبح فعل القول قلبيًا، لأنه صار بمعنى الظن، وعند ذلك ينصب المبتدأ والخبر، كما ينصبهما ظنّ فقولك: (قلت: خالد مسافر)، معناه إنّي قلت هذه الكلمات بألفاظها.

ومعنى قولك (قلت خالدًا مسافرًا) -عند من يجيز ذلك- ظننت خالدًا مسافرًا، وليس المعنى إني تلفظت بهذه الكلمات، وبتعبير آخر إنّي ذكرت معنى الجملة لالفظها، فلا يكون النصب إلاّ بعد إجراء القول مجرى الظن، واما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ[(١)]

قال ابن يعيش: «وقد يجرون القول مجرى الظن، فيعملون عمله فاذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما، لأنّ القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ويترجح عنده وذلك هو الظن والإعتقاد والعبارة باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارات على حسب المعبر عنه الاترى انه يقال: هذا قول فلان ومذهب فلان. وما تقول في مسألة كذا ومعناه: ما ظنك وما اعتقادك؟ فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقا نحو: قال زيد عمرا منطلقا ويقول زيد عمراً منطلقًا من غير اشتراط شيء، كما أن الظنّ كذلك، وهي لغة بني سليم ومنهم من يشترط[(٢)]».

وعند عامة العرب أنّه لا يجري القول مجرى الظن، إلاّ بشروط هي: كون الفعل مضارعاً وان يكون مسبوقًا باستفهام، وألاّيفصل بين الإستفهام وفعل القول بفاصل، وذلك نحو قولك: أتقول خالدًا منطلقًا؟

= «حاشية التصريح» (١/٢٤٨)، «حاشية الخضري» (١/١٥٠)، ابن عقيل (١/١٥٠).

(١) ابن عقيل (١/١٥٥)، «حاشية الخضري» (١/١٥٦)، «الأشموني» (٢/٣٦-٣٨)، سيبويه (١/٦٢-٦٣)، ابن الناظم (٨٤)، «التصريح» (١/٢٦١).

(٢) ابن يعيش (٧/٧٩).

ومذهب سليم إجراء القول مجرى الظن مطلقًا، سواء وجدت هذه الشروط أم لا[١].

يقول النحاة «فإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين نحو: أتقول زيدًا منطلقًا؟ وجاز رفعها على الحكاية، نحو: أتقول: زيد منطلق؟»[٢].

وليس معنى هذا القول أنّ لك أن تقول أية عبارة متى شئت، وإنّما ذلك بحسب القصد والمعنى، فانْ قصدت التلفظ بالعبارة نفسها، فليس لك إلا أنْ ترفع، وأن أردت معنى الظن أي أردت ذكر معنى الجملة لالفظها، فليس لك إلاّ أنْ تنصب فقولك: (أتقول: زيد منطلق) معناه أتتلفظ بهذه العبارة؟، وقولك: (أتقول زيدًا منطلقًا) معناه أتظن هذا الأمر؟

وهناك فرق بين المعنيين.

وكذلك ما يذكر بالنسبة إلى لغة سليم، من أنّهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا، ليس معناه أنّهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى، بل لا ينصبون إلاّ إذا أرادوا معنى الظن وقصدوا معنى الجملة فإنْ قصدوا التلفّظ بها لم يكن إلاّ الرفع[٣].

---

(١) ابن عقيل (١/ ١٥٦)، «الأشموني» (٢/ ٣٦-٣٨)، سيبويه (١/ ٦٢-٦٣).

(٢) ابن عقيل (١/ ١٥٦).

(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٣٧).

أفعال التحويل

جعل:

وهو من افعال القلوب والتحويل فمن مجيئه من أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي ظنوهم واعتقدوهم[١] .

ومن مجيئة للتحويل والتصيير، قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

وأصل الجعل حسي، تقول: جعل الشيء يجعله جعلاً أي وضعه، وجعله، صنعه وجعله صيّره قال سيبويه: جعلت متاعك بعضه فوق بعض القيته وقال مرة عملته.. وجعل الطين خزفاً والقبيح حسنا صيره اياه[٢].

ثم نقل إلى معنى الظن والإعتقاد، فإذا قلت: (جعل البصرة بغداد) كأنّ المعنى كأنه فعل ذلك، ولما كان هذا لا يكون، لأن البصرة لا تكون بغداد، فهم من ذلك أنّه أريد الظنّ. وكذلك إذا قلت: (جعل عليًا أخاك)، كان المعنى كأنّه فعل ذلك، ولمّا كان هذا لا يكون لأنّ الرجل لا يكون أخًا بالجعل، فهم منه أنّه قصد الظن.

وهذا الإستعمال لا يزال جارياً عند العامة، تقول العامة: فلان لا يدري ما يقول، جعل خالدًا أخي ومحمدًا عمي، ويقولون أيضا: سّوى خالد أخي و(سّوى) بمعنى جعل عندهم، فنقل هذا الفعل من المعنى الحسي إلى المعنى القلبي.

---

(١) ابن عقيل (١/ ١٥٠).

(٢) «لسان العرب» (جعل) (١٣/ ١١٦-١١٧).

اتخذ وتخذ:

وهما من أفعال التحويل والتصبير قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٦]، وتقول (تخذت دارك سكنًا لي)، وقرىء لتخذت عليه اجرًا.

وهذان الفعلان بمعنى واحد، وقيل بل هما في الأصل من مادة واحدة، فقد ذهب قسم من اللغويين إلى أنّ (تخذ) مبني من (اخذ)، جاء في «**لسان العرب**»: «والإتخاذ افتعال أيضا من الأخذ إلاّ انه ادغم بعد تليين الهمزة وابدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الإفتعال، توهموا أنّ التاء أصلية فبنوا منه، فعل يفعل، قالوا تخذ يتخذ، وقرىء لتخذت عليه اجراً..

الليث: يقال: اتخذ فلان مالاً يتخذه اتخاذًا وتخذ يتخذ تخذًا، وتخذت مالاً أي كسبته ألزمت التاء الحرف كأنّها أصلية؛ قال الله عز وجل: ﴿لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ قال الفراء: قرأ مجاهد لتخذت.. وأصلها افتعلت[١].

وذهب آخرون إلى أنهما مادتين مختلفتين[٢].

ويبدو لي أنّ الرأي الأول أرجح، وله نظائر في اللغة فإنّ التوهم موجود في اللغة فقد همز العرب (مصائب)، و (منائر) توهمًا أنّ (مصيبة)، مثل (صحيفة)، و (منارة) مثل رسالة «فكما همزوا صحائف، همزوا أيضا منائر وليست ياء (مصيبة) زائدة كياء (صحيفة)[٣].

وقال بعض العرب (مالك الموت) يعني ملك الموت توهما منه أنّ كلمة (ملك) من (ملك يملك)، وهو في حقيقته من (لأك)[٤].

(١) «لسان العرب» (أخذ) (٥/ ٤).
(٢) «لسان العرب» (تخذ) (٥/ ٩-١٠).
(٣) «الخصائص» (٣/ ٣٧٧).
(٤) «الخصائص» (٣/ ٢٧٣-٢٧٤).

وفي النحو باب يسمى العطف على التوهم. قال أبو علي الفارسي: «إنّما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنه ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربّما استواهم الشيء فزاغوا به عن القصد»(١).

ترك:

وأصل ترك كونه «بمعنى طرح وخلّى، فلها مفعول واحد ضمن معنى صير فتعدى لاثنين نحو ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]. ، قال اشاعر:

وربيته حتى إذا ما تركته ... أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

صيّر:

وهو فعل من (صار) ويقال أصار أيضاً. جاء في «**الهمع**»:

«صيّر وأصار المنقولان من صار، احدى اخوات كان بالتضعيف والهمز(٢)» نحو صيرت الطين إبريقاً.

ردّ:

الرد صرف الشيء ورجعه إليه(٣) تقول: رددت الصبي إلى أهله، ثم ضمن معنى التصيير كقوله:

رمى الحدثات نسوة آل حرب ... بمقدار سمدن سمودا

فرد شعورهن السود بيضاً ... وردّ وجوههنّ البيض سودا(٤)

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٧٣).

(٢) الهمع (١/ ١٥٠)، «التسهيل» (٧١)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).

(٣) «لسان العرب» (ردد) (٤/ ١٥٢).

(٤) «ابن عقيل» (١/ ١٥٠)، «الأشموني» (٢/ ٢٦).

وهب:

وأصله من الهبه، ثم ضمن معنى التصيير وذلك نحو قولهم: وهبني الله فداك.

ومعنى هذا القول أنْ جعله فداء محبوب لديه، وهو بمنزلة الهبة، فدعا لنفسه أنْ يجعل الله فداء له. «وهو بهذا المعنى لازم المضي لجريان كالمثل»[١].

الالغاء

الالغاء «هوترك العمل لفظاً ومعنىً لالمانع نحو زيد ظننت قائم، فليس لـ(ظننت) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ» والالغاء يكون في الافعال القلبية المتصرفة أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا الغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو صيّر وأحوالها[٢].

ويجوز الغاء الافعال القلبية المتصرفة «إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً نحو: (زيد ظننت قائم)، أو آخراً نحو (زيد قائم ظننت)، وإذا توسطت، فقيل الأعمال والالغاء سيان، وقيل الأعمال أحسن من الالغاء، وإنْ تأخرت فالالغاء أحسن»[٣] إذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب، كزيدًا قائماً ظننت ظناً، وإلاّ قبح الالغاء، إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والالغاء ظاهر في عدمه، فبينهما شبه التنافي[٤]، وبشرط أنْ لا يكون العامل منفيًا، فلو نفي تعين الأعمال قائما لم أظن، لأنّ الغاءه حينئذ يوهم أنّ ما قبله مثبت، فيناقض نفي الفعل بعده، لتوجهه في المعنى إلى المفعولين[٥].

(١) «التصريح» (١/ ٢٥٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).

(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٥٢).

(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٥٢)، «ابن يعيش» (٧/ ٨٥).

(٤) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٢)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٧)، «ابن الناظم» (٨١).

(٥) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٢)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٧)، «حاشية يس» (١/ ٢٥٣).

أما إذا تقدم الفعل فيجب الاعمال ويمتنع الالغاء عند البصريين[١].

إن قول النحاة أنه يجوز الغاء الفعل إذا توسط أو تأخر، قد يفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، دون نظر إلى المعنى. والحق أنّ معنى الالغاء غير معنى الأعمال، والمتكلم مقيد بالمعنى، فليس له أنْ يعمل أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى.

إنّ معنى الأعمال أنّ الكلام مبني على الظن، تقدّم الفعلُ أو تأخّر، ومعنى الالغاء أنّ الكلام مبني على اليقين، ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك (محمدًا قائمًا ظننت) مبني على الشك ابتداء، وقولك (محمد قائم ظننت) مبني على اليقين فإن بنيت كلامك على الظن، نصبت، تقدم الفعل أو تأخر. وإنْ بنيته على اليقين، رفعت. جاء في **(الكتاب)**: «فانْ الغيت قلت: عبد الله أظنّ ذاهب وهذا -إخاك- أخوك. وفيها -أرى- أبوك. وكلما أردت الالغاء فالتأخير أقوى وكلٌّ عربي جيد... وإنما كان التأخير أقوى لانه انما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدىء، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: عبد الله صاحب ذلك بلغني، وكما قال: من يقول ذلك تدري. فأخر مالم يعمل في أول كلامه، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، قدم، أو آخر، كما قال. زيدًا رأيت ورأيت زيداً. وكلّما طال الكلام ضعف التأخير اذا أعملت، وذلك قولك (زيدًا أخاك أظنّ) فهذا ضعيف، كما يضعف: زيداً قائما ضربت)[٢].

وجاء في **(الهمع)**: «فإنْ بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإنْ بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك، رفعت بكل حال»[٣].

(١) «ابن عقيل» (١/١٥٢)، «ابن يعيش» (٧/٨٥)، «المقتضب» (٢/١١).
(٢) «سيبويه» (١/٦١).
(٣) «الهمع» (١/١٥٣) وانظر «اسرار العربية» (١٦٠-١٦١)، «المقتضب» (٢/١١).

وجاء في (**حاشية يس على التصريح**): «وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال نحو: أين تظن زيداً قائمًا؟ أو متى تظن زيدًا قائماً؟ فإنْ جعلتهما معمولين لـ(قائم)، فأنت بالخيار، إنْ شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن، وإن شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن، فقلت أولاً (زيد قائم) ثم اعترضت بالظن بين (متى) و(زيد)، وإنْ جعلت (أين) و (متى) معمولين لتظن، لم يجز إلاّ الأعمال»[1].

فاتضح بهذا أنّ معنى الاعمال غير معنى الالغاء.

وأما قول سيبويه إنّه «كلّما طال الكلام ضعف التاخير إذا اعملت، وذلك قولك زيدًا أخاك أظن، فهذا ضعيف، كما يضعف (زيدًا قائماً ضربت) ففيه نظر، لأنّ الكلام إنّما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى، وليس فيما ذكر ضعف، وتقديم المفعول إنّما يكون للإهتمام والحصر، وإيضاح ذلك أنك تقول:

١- ظننت محمدًا قائماً - تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك.

٢- محمد ظننت قائماً - تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنّك تظن خالدًا قائّما لا محمداً، فقدمت له (محمداً) لازالة الوهم من ذهنه.

٣- محمد قائم ظننت - تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد إنّك تظن أنّ خالدًا جالس - فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص، والوصف، فقدمتهما لازالة الوهم.

فالفرق بين هذه العبارة وما قبلها أنّ الشك في الأولى كان في الشخص، لا في الوصف فقدمت الشخص، وفي الأخيرة كان الشكّ في الشخص، والوصف، فقدمتهما لإفادة الحصر والإهتمام.

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (١/٢٥٣).

أما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن، لا يعلم شيئا عن الخبر، فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل، ثم المفعول الأول، ثم الثاني.

٤- محمدٌ -ظننت- قائم: تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين فإنّك أردت أنْ تخبر أنَّ محمداً قائم، ثم اعترضك الظن، وأنت تتكلم، فقلت ما قلت. فجملة (ظننت) ههنا اعتراضية لا محل لها من الأعراب.

فهناك فرق بين هذه العبارة وقولنا (محمد ظننت قائماً) كما هو واضح، أنّ قولنا (محمدًا ظننت قائماً) جملة واحدة وقولنا (محمد ظننت قائم) جملتان: الجملة المعقود عليها الكلام وهي (محمد قائم) والجملة الاعتراضية التي اعترضت بين المبتدأ والخبر وهي (ظننت)، وهذا نظير قول من يقول: خالد غفر الله له مسيء، فالكلام معقود بقولنا (خالد مسيء) واعترض المتكلم بقوله: غفر الله له ولذا يقع الفعل الملغي شأن الجمل الاعتراضية بين الفعل ومرفوعه، كقولك ضرب أحسب زيدٌ ومنه قوله:

شجاك أظنّ ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بقول العاذلينا

وبين معمولي (إنّ) نحو: أن سعيداً أحسب مسافر، وبين سوف ومصحوبها نحو: سوف أحسب يحضر محمود قال الشاعر:

وما أدري وسوف أخال ادري

وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو: جاء محمد وأحسب خالد وغير ذلك[1].

٥- محمدٌ قائم ظننت - تقول هذه العباره إذا بنيت كلامك على اليقين وامضيت كلامك على ذلك، أي أردت أنْ تخبر بقيام محمد من دون (ظن)، فأخبرت بذلك وقلت (محمد قائم)، ثم أدركك الظن في الأخير، فاستأنفت كلاماً جديداً وقلت: ظننت.

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١٠)، «المغني» (٢/ ٣٨٦-٣٨٧)، «الهمع» (١/ ١٥٣).

فهناك فرق بين قولك (محمدٌ قائماً ظننت) و (محمدٌ قائم ظننت) كما أوضحناه. ففي النصب يكون الكلام في جملة واحدة، وقد بنى الكلام على الظن. وفي الرفع يكون الكلام جملتين، وقد بني على اليقين، الجملة الاولى (محمد قائم)، والجملة الثانية (ظننت)، وهي من الجمل الاستئنافيه التي لا محل لها من الإعراب.

جاء في (**المغني**) في الجملة المستأنفه: «ومنه جملة العامل الملغي لتأخره نحو (زيد قائم أظن). فأما العامل الملغي لتوسطه نحو (زيد أظنّ قائم) فجملته أيضا لا محل لها إلاّ أنّها من باب جمل الإعتراض»[١].

ولذا لا يصح توكيد الفعل الملغي بمصدر منصوب «لأن التوكيد دليل الاعتناء بالفعل والالغاء ظاهر في عدمه» كما أسلفنا، اذ كيف يؤكد الظن والكلام غير معقود عليه؟ بخلاف الفعل العامل، فإنّ الكلام مبني عليه ولذا جاز توكيده.

التعليق

التعليق «مأخوذ من قولهم (امرأة معلقة) أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوج. فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا»[٢].

فالتعليق في النحو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده[٣]. كما النافيه، ولام الابتداء، والاستفهام، تقول: علمت ما محمّداً مسافراً، وعلمت لمحمد مسافر، وعلمت أيّهم أبوك[٤].

(١) «المغني» (٢/ ٣٨٢).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١١).
(٣) «التصريح» (١/ ٢٥٤)، «الأشموني» (٢/ ٢٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٢).
(٤) «ابن عقيل» (١/ ١٥٣)، «الأشموني» (٢/ ٢٩-٣١)، «التصريح» (١/ ٢٥٤-٢٥٦).

وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة(١) ، وقد تشاركها أفعال أخرى قليلة، كقوله تعالى ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]، و (سل أيُّهم قام)، برفع أيّ، أمّا إذا قلت (سل أيَّهم قام) بنصب (أيّ) فالفعل ليس معلقًا.

والفرق بين الجملتين إنّ (أيّ) الأولى استفهامية والمعنى: سلْ الناس عمّن قام. وبالنصب تكون (أيّ) موصولة، والمعنى سل القائم. ونحو ذلك إنْ تقول: (سل من قام) فإنّه يحتمل التعليق وغيره، فإنّه يحتمل أن تكون (من) موصولة والمعنى : سل الذي قام والفعل غير معلق، ويحتمل أنْ تكون (من) استفهامية والمعنى: سل الناس عمن قام، والفعل يكون عند ذلك معلقاً.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم انك إذا قلت: علمت من قام وجعلت (من) أما موصوله أو موصوفة فالمعنىٰ عرفت ذات القائم بعد أنْ لم أعرفها. وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى علمت أي شخص حصل منه القيام وربّما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وإنه زيداً مثلاً، وذلك لأن كلمة الإستفهام يستحيل كونها مفعولاً لما تقدم لفظه عليها، لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت إذن مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه أعني زيدًا. وأما أنْ كانت موصولة أو موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنّك قلت: علمت زيداً الذي قام»(٢) وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى إنّ الأدوات التي تعلق الفعل عن العمل تدل على أنّ الكلام الثاني مستقل عن الأول قال: «وما الأدوات التي عدّها النحاة معلقه للفعل عن العمل، إلاّ دلائل على أنّ الكلام الثاني مستقل، يقصد إلى الأخبار به، فيذكر ما معه ما يشهد ابتداء الكلام واستئنافه وانه لم يجيء بمنزلة اللاحق وإنْ جاء في اللفظ متأخراً»(٣).

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٥١).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١٢-٣١٣).
(٣) «احياء النحو» (١٤٩).

وهذا وهم ظاهر فيما يبدو، لأن ما بعد الأداة مرتبط ارتباطاً وثيقًا بما قبله، وليس مستقلاً عنه وإنّك لو فصلته عنه لتفكك الكلام، وما استقام، ففي قوله تعالى مثلا ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]، جملة (أيّها أزكى طعامًا) مرتبطة ارتباطًا تامًا بقوله (فلينظر) وإنْ قطعتها عنه لم تجد المعنى يستقيم، فماذا ينظر، إذا لم يكن القصد ربط النظر بالطعام؟

وكذلك قوله تعالى ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾]القمر: ٢٦]، فقوله (من الكذاب)، مرتبط ارتباطاً كاملاً بقوله (سيعلمون) وإلاّ فماذا سيعلمون؟

ومما يدل على ارتباط ما قبل الأداة بما بعدها، جواز العطف على محل الجملة المعلقة، كما في قول كثير:

وما كنت أدري قبل عزّة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فقوله (موجعات القلب) عطف على محل (ما البكا)، ولذلك انتصب وهو دلالة قاطعة على ارتباط المعلق بالفعل، والا لم ينتصب المعطوف.

قال الأستاذ محمّد أحمد عرفة: «ولو تأملت ما بين أيدينا من أمثلة التعليق في كلام الله عز وجل، وكلام العرب، لوجدت النظم يقتضي من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقًا بما قبله، وأنْ يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقا بالفعل، فيكون تالياً في المعنى كما هو تالٍ في اللفظ ولا يجوز أنْ يكون مبتدأ به عن استقلال.

قال الله تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا . ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١١-١٢].

ففي الآية أداة من أدوات التعليق وهي (أي) علقت (نعلم) عن العمل، ومساق النظميقتضي أنْ تكون (أي الحزبين أحصى) متعلقة بنعلم، متأخره عنها في المعنى، ولا يجوز أنْ تكون مستقلة عنها، مبتدأ بها في المعنى، ذاك لأنه بدأ فذكر أنه أنامهم سنين، ثم بعثهم لعلة وهي أنْ يعلم، وماذا يعلم؟ يعلم شيئاً خاصاً وهو: من منهم أحصى أمدًا لما لبثوا ؟

هذا سياق الكلام ونظمه فلو ذهبت تقطع (أيّهم أحصى) عن (نعلم)، وتجعلها مقدمة في المعنى، غير تابعة لنعلم، بل مقدمة عنه، فككت الآية وقطعت ما بينها من أواصر، لا يتم المعنىٰ إلا بها، لأنه يصير المعنى ثم بعثناهم لأيّهم أحصى لما لبثوا أمدًا نعلم. وهذا كلام مفكك لا معنى له يجب تنزيه كلام الله عن أنْ يحمل عليه... قال الشاعر:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

نظم البيت يقتضي أن يكون (البكا) متعلقًا بما أدرى، متأخرا عنه في المعنى، ولا يجوز أنْ يكون متقدماً في المعنى، ذاك لأنه بدأ فبيّن إنّه ما كان يدري قبل عزّة، وها هو الذي لا يدريه؟ هو شيء خاص وهو: ما البكا وموجعات القلب. فلو ذهبت تقدم (ما البكا) وتؤخر (أدري قبل عزة) جئت بالمحال، ذلك لأنه يكون: وما كنت ما البكا أدري قبل عزة. وأغلب أمثلة التعليق تأتي في هذه الاحالة التي ذكرناها»[(١)]

العطف على الجملة المتعلقة:

التعليق كما ذكرناه إبطال العمل لفظاً لا محلاً، فمحل الجملة المعلق عنها الفعل، النصب -كما يقول النحاة- ولذا جاز العطف على محل الجملة، تقول: ظننت لمحمد مسافر وعليّا حاضرًا قال كثير:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف (موجعات) بالنصب على محل قوله (ما البكا) كما يجوز العطف مراعاة للفظ نحو قولك: علمت لمحمدٌ مسافر وعلي حاضر[(٢)].

وههنا قد يعرض سؤال وهو: هل معنى النصب والرفع واحد؟ هل معنى قولك (علمت لمحمدٌ مسافر وخالدٌ راجع) مماثل لقولك: (علمت لمحمدٌ مسافرٌ وخالدًا راجعاً)؟

---

(١) «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» (٢٠٧-٢٠٨).

(٢) «التصريح» (١/٢٥٧)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٠٩، ٣١١)، «ابن عقيل» (١/١٥١)، «الأشموني» (٢/٣٢).

إنّ النحاة صرّحوا بجواز الوجهين من دون أن يشيروا إلى اختلاف المعنى، والذي يبدو لي أنّ بين الوجهين فرقًا. وايضاحُ ذلك أنّ لام الابتداء تفيد التوكيد، فقولك (علمت لمحمدٌ مسافرٌ) اكّد من قولك (علمت محمدًا مسافرًا) جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك قد علمت لعبد الله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع الف الاستفهام، لأنّها إنّما هي لام الابتداء وإنّما ادخلت عليه (علمت) لتؤكّد، وتجعله يقينًا قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك»[1].

فدخول اللام أفاد معنى التوكيد وجعلها في التأكيد بمنزلة جواب القسم، بل هي عند الكوفيين لا القسم، والقسم مقدر[2]، فإذا عطفت بالرفع، كان المعنىٰ على تقدير اللام فتكون بمنزلة ما قبلها في التوكيد، وإذا نصبت، لم يكن المعنى على تقدير اللام، فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة، فقولك (خالد راجع) في (علمت لمحمدٌ مسافرٌ وخالد راجع) مؤكدة بمنزلة المعطوف عليه. أمّا قولك (علمت لمحمد مسافرٌ وخالدًا راجعًا) فإنّ الجملة الاولى فيه مؤكدة بخلاف الأسميين المنصوبين، وكذلك في الاستفهام نحو قوله:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فالرفع يكون على تقدير الاستفهام والمعنى: ولا أدري ما موجعات القلب، أمّا النصب فليس على تقدير الاستفهام، وإنّما المعنى وما كنت أدري موجعات القلب.

وكذلك لو قلت: (علمت أمحمد حاضر وخالدًا غائبًا) فانّ قولك (علمت أمحمد حاضر) معناه: علمت أهو حاضرٌ أم غائبٌ، ولم تخبر عنه بل تركته لعلمك، وقولك (وخالدًا غائباً) معناه: وعلمت خالداً غائباً، فقد اخبرت عن غياب خالدٍ، ولم تخبر عن حضور محمد.

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٢٠).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٤).

ولو عطفت بالرفع فقلت (علمت أمحمدٌ حاضرٌ وخالدٌ غائبٌ) لكانت الجملة المعطوفة داخلة في الإستفهام، ولكان معنى الجملتين واحداً.

وكذلك بالنسبة للنفي فلوقلت: (علمت ما محمدٌ حاضرٌ وخالدًا مسافرًا) لكان المعنىٰ أنّ جملة (ما محمدٌ حاضرٌ) منفية، و (خالدًا مسافرًا) مثبتة أي وعلمت خالدًا مسافرًا. وهذا نظير قولنا: (علمت خالدًا مسافرًا وما محمدٌ حاضرٌ) فالأولى مثبته، والثانية منفية.

فإنْ قلت (وخالدٌ مسافرٌ) كانت الجملة منفية عطفاً على الأولى اي: وما خالد مسافر.

وقد تقول: وما الفرق بين قولنا (علمت ما محمدٌ حاضرٌ ولا خالدٌ مسافرٌ) وقولنا (ولا خالدًا مسافرًا)؟

والجواب إنّ الرفع يدُل على التشريك في الحكم، فحكم الجملة الثانية بمنزلة الأولى في النفي.

أما النصب فيدلُ على أنّ (لا) غير معلقة، فإنّ (لا) على قسمين: معلقة، وهي الواقعة في جواب القسم تقديراً، وهذه لها صدر الكلام، وغير معلقة وهي غير الواقعة في جواب القسم(١). فقولك (ولا خالدا مسافرًا) واقع بعد (لا) التي ليست في تقدير جواب القسم، ومعنى ذلك أنّها أقل توكيداً لأنّ جواب القسم اكد من غيره، كما هو معلوم.

ظننته لا يفعل وما ظننته يفعل:

تقول (ظننته لا يفعل) وتقول (ما ظننته يفعل) قال تعالى ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت:٤٨]، وقال: ﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ﴾ [الحشر:٢]، والفرق بين التعبيرين، أنّ قولك (ظننته لا يفعل) اثباتٌ للظَن، وقولك (ما ظننته يفعل) نفيٌ له. وإيضاح ذلك إنّك تقول (ما ظننت محمدًا خصماً) فقد نفيت أنْ تكون ظننتُ ذلك. وأمّا قولُك (ظننت ما محمدٌ خصمٌ) فإنّه يثبت الظَن، وقد أخبرت انه دار الأمر في ذهنك وترجح عندك انه ليس خصما.

---

(١) «ابن الناظم» (٨١-٨٢)، «الأشموني» (٢/ ٣٠)، «التصريح» (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٣).

ومما يوضح ذلك إنّك تقول (ما زعمت محمدًا شاعراً) وتقول (زعمت ما محمد شاعر) فالأولى نفي للزعم، أي لم تزعم هذا الأمر ولم تقله. وأمّا الثانية فهي اثباتٌ للزعم واثبات أنك عرضت لهذا الأمر وذكرت أنه ليس بشاعر.

ويوضحه أيضا أنك تقول (ما قلت: محمدٌ مقصرٌ) وتقول: (قلت ما محمدٌ مقصرٌ) فالأولى نفي للقول، والثانية اثبات له. ففي الأولى ذكرت أنك لم تقل هذا الشيء، وفي الثانية إثبات للقول، وإنّك قلت: ما محمدٌ مقصرٌ.

الذكر والحذف

يكون الذكر والحذف تَبعًا لغرض المتكلم، فقد يكون الغرض إثبات وقوع الحدث دون نسبته إلى شخص معين، وذلك كما تقول في غير هذا الباب: حصل لغط، ووقع سهو، ووقعت ريبة، وحدث شك، وتقول في هذا الباب: وقع ظن وحصل علم في هذه المسألة، وقد يكون الغرض اثبات الظن أو العلم لشخص، فتقول: فلان يظن وهو يعلم وكقولهم (من يسمع يخل) قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال: ﴿ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة: ٧٨].

وههنا يكون الفعل منزلاً منزلة القاصر فلا يقدر له مفعول.

جاء في (**التصريح**): «هذا الخلاف في الحذف وعدمه، مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين، لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب، لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بمفعول، فيسند الفعل إلى مصدر فيقول: وقع ظّن أو علم، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعوا فيقول: فلان يظن أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر، وحينئذٍ، فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء.

وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بدّ من ذكرهما، لأنّ الغرض معلق بافادتهما»[١] .

وجاء في (**كتاب سيبويه**): «وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه، لأنك تقول (ظننت) فتقتصر، كما تقول (ذهبت) ثم تعمله في الظن، كما تعمل ذهبت في الذهاب فـ(ذاك) ههنا هو الظن، كأنّك تقول قلت: ظننت ذلك الظن»[٢].

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أنه لا يجوز الحذف اقتصارًا في هذا الباب، لأنّ الإنسان لا يخلو من علم، أو ظن، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها فتحذفهما نسيًا منسيًا، تقول: فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب (علمت) و(ظننت) لعدم الفائدة، لأن المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من عدم أو ظن، فلا فائدة في ذكرها من دون المفعولين، وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفها، نحو (من يسمع يخل) أي يخل مسموعه صادقا»[٣] .

وجاء في (**حاشية الصبان**): «ينبغي أن محل امتناع الحذف، اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أمّا إذا أريد ظننت ظنًا عجيبًا، أو عظيمًا، أو نحو ذلك، أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن، أو العلم، أو إيهام المظنون، أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز . . . ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف، أو جار ومجرور، نحو ظننت في الدار، أو ظننت لك، لحصول الفائدة حينئذ»[٤].

والذي أراه أنه يجوز الحذف اقتصاراً كما سبق أنْ ذكرنا.

وقد يكون غرض المتكلم ذكر الفعل ومتعلقاته، فيذكر الفعل ومفعوليه ظننت محمداً مسافرًا. قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]،

(١) «التصريح» (١/ ٢٦٠-٢٦١) وانظر «المغني» (٢/ ٦١٢).
(٢) «سيبويه» (١/ ١٨-١٩).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٩).
(٤) «حاشية الصبان» (٢/ ٣٤) وانظر «ابن الناظم» (٨٣)

وهنا يجب ذكر المفعولين، ولا يجوز حذفهما، أو حذف أحدهما إلاّلقرينةٍ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص:٦٢]، أي تزعمونهم شركائي، وكقولك: أتظنّ أحداً قائماً؟ فيقال: أظن خالدًا، والتقدير (قائمًا).

جاء في (**شرح ابن الناظم**): «يجوز في هذا الباب حذف المفعولين والاقتصار على احدهما. أما حذف المفولين فجائز إذا دلّ عليهما دليل كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ تقديره: الذين كنتم تزعمونهم شركاء... وأما الاقتصار على أحد المفعولين فجائز إذا دلّ على الحذف دليل»(١).

وذلك يعود إلى غرض المتكلم.

الفاعل

حده:

الفاعل لغةً من أوجد الفعل، و اصطلاحًا ما أسند اليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل، نحو قام زيد، وما ضمن معناه، كالمصدر واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وامثلة المبالغة، واسم الفعل، والظرف، والمجرور.

وقولهم على جهة وقوعه منه، نحو ضرب زيد، وقيامه به كمات زيد(٢).

وجاء في (**شرح الأشموني**): «الفاعل في عرف النحاة هوالأسم الذي اسند اليه فعل تام، أصلي الصيغة، أو مؤول به»(٣).

---

(١) «ابن الناظم» (٨٣)، وانظر «التصريح» (١/٢٥٨-٢٦٠)، «ابن عقيل» (١/١٥٤).
(٢) انظر «الهمع» (١/١٥٩)، «التصريح» (١/٣٦٧-٣٦٨).
(٣) «الأشموني» (٢/٤٢-٤٣)، «ابن عقيل» (١/١٥٨)، وانظر«حاشية الصبان» (٢/٤٢)، «حاشية الخضري» (١/١٥٨).

فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصًا بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثاً عنه، سواء قام بالفعل أم لم يقم، نحو (مات زيد) وانكسر القلم، ووعر الطريق.

قال ابن السراج: «الاسم الذي يرتفع بانه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدما قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك جاء زيدٌ ومات عمرو، وما أشبه ذلك. ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي ذكرت الفعل قبل الأسم لانك لو اتيت بالفعل بعد الاسم، لأرتفع الاسم بالابتداء»[١].

تأخيره عن عامله:

يشترط جمهور النحاة أنْ يكون الفاعل متأخرًا عن عامله، ولا يصح تقديمه عليه فقولنا (سعد حضر) ليس (سعد) فيه فاعلا في اصطلاح النحاة بل هو مبتدأ[٢].

وأجاز الكوفيون أنْ يتقدم الفاعل على فعله، فانّ (سعداً) في الجملة السابقة فاعل للفعل عندهم[٣].

ويثير المعارضون لهم اشكالات متعددة في شأن تقديم الفاعل على الفعل، منها أنّه لو كان يصح تقديم الفاعل لصحّ أنْ نقول: المحمدان حضر، والمحمدون حضر، لأن أصله حضر المحمدان، وحضر المحمدون، ومنها أنّ الفاعل يكون مرفوعاً -كما هو معلوم-فقولنا (محمدٌ حضَر) فاعلٌ على رأي الكوفيين، فلو أدخلنا (أنّ) لا تنصب الفاعل وقلنا (إنّ محمداً حاضر)، ثم أن الاسم أصبح معمولاً، لإنّ وبقي الفعل بلا فاعل، ومنها انك تقول (عبد الله قام) وليس في الفعل ضمير على رأي الكوفيين، لآن الأسم المتقدم فاعله ثم تقول: (رأيت عبد الله قام) فيكون عبد الله مفعولاً به، فلا يكون للفعل

---

(١) «الأصول في النحو» (١/ ٨١).

(٢) انظر «المقتضب» (٤/١٢٨)، «الأصول» (١/ ٨١)، «ابن عقيل» (١/ ١٦١)، «الأشموني» (٢/ ٤٥)، «التصريح» (١/ ٢٧٠)، «ابن الناظم» (٨٧)، «الهمع» (١/ ١٥٩).

(٣) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦١)، «الصبان» (٢/ ٤٥).

(قام) فاعل أو تضطر إلى تقدير الضمير، فتعود إلى قول البصريين، ومنها انك تقول: (عبد الله هل قام) فلا يكون عبد الله فاعلاً لقام، لأنّ الاستفهام يمنع أنْ يعمل ما بعده فيما قبله، إلى غير ذلك[1].

وهذا خلاف في الأمور الإصطلاحية، وفيما أرى كان ينبغي أنْ تبحث هذه المسالة على غير هذه الشاكلة، وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التعبيرين فيقال مثلا:

تقول العرب: حضر سعد، وسعد، فما الفرق بين هذين التعبيرين؟ ولإيضاح ذلك نقول: إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أنْ يتقدم الفعل، فان تقدم المسند إليه نظر في سبب ذلك فالأصل أنْ يقال نحو (حضر سعدٌ) و (قدم خالدٌ) فان قيل (سعد حضر) و (خالد قدم) نظر في سبب تقديم المسند اليه، والفرق بين التعبيرين أنّك قلت: (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن، ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فأخبرته أخباراً ابتدائيًا. واما اذا قلت (سعد حضر) فقدمت الفاعل فلا يكون ذلك إلاّ لغرض. ومن هذه الاغراض:

١- إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وذلك انه قد يكون المخاطب يظن إنّ الذي حضر هو خالد لاسعد، فتقدم له الفاعل لازالة هذا الوهم من ذهنه، فالسامع في الجملة الاولى لا يعلم شيئا عن الأمر، وفي جملة التقديم يعلم أنّ شخصاً ما حضر، ولكن يظنه خالدًا لا سعدًا. فهو يعلم الحكم لكنه لا يعلم صاحبه بخلاف الجملة الأولى، فانه لا يعلم أصل المسألة.

٢- القصر والتخصيص: أي تخصيص المسند اليه بالخبر الفعلي تقول مثلاً: محمد سعى في حاجتك، وخالد أنجز هذا الأمر، أي ليس غيره. فإنّ قولك (سعى محمدٌ في حاجتك) يفيد أنّ محمدٌ كان من الساعين فيها، ولا يمنع أنْ يكون سعى فيها غيره،

---

(١) انظر «المقتضب» (١٢٨/٤)، «ابن عقيل» (١٦١/١).

ولكن قولك (محمدٌ سعى في حاجتك) قصرت فيه السعي على محمد دون غيره، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، «وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على (وهم) تعريض بأهل الكتاب، وبما كانوا عليه من اثبات أمر الآخره على خلاف حقيقته، وإنّ قولهم ليس بصادر عن ايقان، وإنّ اليقين ما عليه من آمن بما انزل إليك، وما انزل من قبلك»[١].

٣- لتعجيل المسرة نحو: الحبيب حضر، البركة حلت، الجيش انتصر، أو لتعجيل المساءة نحو: السفاك حضر، المحذور وقع، الأمر انتشر.

٤- للتعظيم نحو: الملك أعطاني الجائزة، القائد منح محمدًا وسامًا. أو التحقير نحو: الكناس أهان سعيدًا، الحوذي ضرب خالدًا.

٥- للتعجب والغرابة نحو: المقعد مشى، والاخرس نطق.

٦- تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن المخاطب كأنْ تقول: هو يعلم إنّه الأمر على ما قلت لك، وإذا كان المخاطب ينفي أن يكون المتحدث عنه عالمًا بالأمر، فتقدم المسند اليه لإفادة هذا الأمر وتحقيقه. وأنت ترى فرقًا بين قولنا (محمد تكفل بهذا الأمر) وقولنا (تكفل محمد بهذا الأمر) ففي تقديم المسند إليه من التحقيق والتأكيد ما لا يخفى.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ويشهد لما قلنا إنّ تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر و تحقيقه له، إنا اذا تأملنا وجدنا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار منكر، نحو أنْ يقول الرجل: ليس لي علم بالذي تقول فتقول له: أنت تعلم إنّ الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي. . . أو يجيء فيما اعترض فيه شك، نحو أن يقول الرجل: كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك فيقول: أنا أعلم ولكني اداريه. أو في تكذيب مدع كقوله عزّ وجل: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١]، وذلك إنّ قولهم (آمنا) دعوى منهم، إنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به.

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٠٥).

فالموضع موضع تكذيب، أو فيما القياس في مثله أن لا يكون كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وكذلك في كل شيء كان خبرًا على خلاف العادة، وعما كان يستغرب من الأمر نحو أن تقول: ألا تعجب من فلان يدعي العظيم وهو يعني[١] باليسير.

ومما يحسن ذلك فيه، ويكثر الوعد والضمان، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك.. وذلك إنّ من شأن من تعده وتضمن له، أن يعترضه الشك في تمام الوعد، وفي الوفاء به فهو أحوج شيء إلى التأكيد..

وكذلك يكثر في المدح كقولك: أنتَ تعطي الجزيل.. وكذلك المفتخر. ويزيدك بيانا انه إذا كان الفعل مما لا شك فيه، ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: قد خرج ولم تحتج إلى أن تقول: هو قد خرج ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج ان تحققه وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه[٢].

٧- قصد الجنس وهذا يكون في النكرات اذا تقدمت نحو: رجل حضر واما قولك (حضرني رجل) فإنه يحتمل الجنس الواحد. ونحوه قولك (جاءني طالب) أي واحد من الطلاب ويحتمل أيضا الاخبار عن جنس من جاءك، وأما قولك: (طالب جاءني) فانك تخبر به إنّ الذي جاءك هو من جنس الطلاب، لا من غيرهم، فإنّ السامع يعلم أن أحداً جاءك لكنه لا يعلم جنسه، أو يظن أنه طالبة مثلا، جاء في (**دلائل الإعجاز**): «اذا قلت: أجاءك رجل؟ فأنت تريد ان تسأل: هل كان مجيء من أحد من الرجال اليه؟

فإن قدمت الأسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاء، أرجلٌ هو أم إمرأة؟ ويكون هذا منك اذا كنت علمت أنه قد أتاه آت، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي... واذا كان كذلك كان محالا أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس..

(١) كذا في المطبوع ولعل الأصل: يعيا.
(٢) «دلائل الإعجاز» (١٠٢-١٠٤).

وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الإستفهام، فان الخبر عليه، فإذا قلت: (رجل جاءني) لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أنّ الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت، فان لم ترد ذاك كان الواجب أنْ تقول: (جاءني رجل) فتقدم الفعل[١] .

٨- ويتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والإستفهام، فلو قلت مثلاً (ما سعى محمد في حاجتك) لكنت نفيت السعي عن محمد ولم تثبته لغيره، ولو قلت: (ما محمد سعى في حاجتك) لكان المعنى أنّك نفيت السعي عن محمد وأثبته لغيره، أي ليس محمد هو الساعي في حاجتك ولكن الذي سعى غيره، ولذا لا يصح أنْ تقول: (ما محمد سعى في حاجتك ولا غيره) لانه تناقض فإنّك بقولك (ما محمد سعى في حاجتك) أثبت السعي لغيره أي لم يسع محمد، ولكن سعى غيره، فكيف تقول بعد: ولا غيره؟ بخلاف ما لو قلت: (ما سعى محمد في حاجتك ولا غيره) فانك نفيت السعي أصلاً. جاء في (**البرهان**): «فاذا قلت: ما ضربت زيدًا كنت نافياً للفعل الذي هو ضربك اياه. واذا قلت: (ما أنا ضربته) كنت نافيًا لفاعليتك للضرب.

فإنْ قلت: الصورتان دلتا على نفي الضرب فما الفرق بينهما؟ قلت من وجهين: أحدهما أن الاولى نفت ضرباً خاصاً وهو ضربك ايّاه، ولم تدل على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه، إذ نفي الاخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته.

والثانية نفت كونك ضربته ودلت على أن غيرك ضربه بالمفهوم»[٢] .

ونحو هذا أن تقول: (أأعطاك محمد الكتاب؟) فأنت تسأل أحصلَ هذا الأمر، أي هل حصل اعطاء؟ ولو قلت (أمحمدٌ أعطاك الكتاب؟) لكان السؤال عمن أعطاكَ الكتاب أهو محمد؟ فالاعطاء قد حصل في الجملة الثانية أي أنّ السائل يعلم أنّ شخصًا أعطاه الكتاب، ولكن عنده شك في المعطي، فسأل عنه أهو محمد.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٩).

(٢) «البرهان» (٢/ ٣٧٥).

ونحوه أنْ تقول: أضربَ محمدٌ خالدًا؟ وأمحمد ضربَ خالدًا؟ ففي الجملة الأولى حصل الشك في الضرب، وأما في الثانية فإنّ الضرَب قد حصل، ولكن السؤال عن الضارب، جاء في (**دلائل الإعجاز**): «وهذه مسائل لا يستطيع أحدٌ أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك الإستفهام بالهمزة، فان موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالأسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر، مقولاً، والكتاب مكتوبًا؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك، ولا يخفي فساد أحدهما في موضع الآخر، فلو قلت: أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟ قلت ما ليس بقول»[١] .

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧]، «والمعنى أأنتم اوقعتموهم في الضلال عن طريق الحق أم هم ضلوا عنه بأنفسهم؟»[٢] .

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٦-٨٨).
(٢) «الكشاف» (٢/٤٠٣).

وقال: «فإن قلت: ما فائدة (انتم) و (هم) وهلا قيل أضللتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل؟

قلت: ليس السؤال عن الفعل ووجوده لانه لولا وجوده لما توجه هذا العتاب وانما هو عن متوليه فلا بد من ذكره وإيلائه حرف الإستفهام حتى يعلم انه مسؤول عنه»[١]

إلى غير ذلك من الأغراض[٢] التي مناطها على الإهتمام والعناية.

إضمار الفعل:

الأصل أن يذكر فعل الفاعل نحو أقبل خالد، وقد يضمر إذا دلت عليه القرينة كأن تقول: من زاركم؟ فيقال: ابراهيم. أي زارنا. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، أي خلقهن الله.

قال ابن يعيش: «اعلم أنّ الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك ان الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول: زيدٌ أو عمرو يريد ضربة زيدٌ أو قتله عمرو، فيرتفع الأسم بذلك الفعل المقدر، وإنْ لم ينطق به لأنّ السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشكُّ في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيداً لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد»[٣]

ومن اضمار الفعل ما يذكره النحاة في نحو قراءة من قرأ (يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال) بفتح الباء، إذ يقدرون فعلاً يدلّ عليه الأول، كأنه قيل من يسبحه؟ فيقتل يسبحه رجال، وكقول الشاعر:

ليُبك يزيد ضارعٌ لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

---

(١) «الكشاف» (٢/٤٠٢).

(٢) انظر «الإيضاح» (١/٥٢، ٥٣، ٥٩)، «البرهان» (٢/٣٢٩)، «المختصر على تلخيص المفتاح» (٤١-٤٢)، «معترك الإقتران» (١/١٨٧).

(٣) «ابن يعيش» (١/٨٠).

بناء الفعل للمجهول ورفع (ضارع) على الفاعلية، فانه لما قال (ليبك يزيد) كأن قائلاً قال: من يبكيه؟ فأجابه: ضارع لخصومة أي يبكيه ضارع[١] «وعلى هذا تقول: أكل الخبز زيد، وركب الفرس محمدٌ فترفع زيدًا ومحمدًا بفعل ثان يدل عليه الأول. . .

ونحوه قول الآخر:

أسقـــى الالـــهُ عـــدواتِ الـــوادي وجـــوْزه كـــلَّ ملـــثٍّ غـــادي

كل أجشٍّ حالكِ السواد

لأنه، إذا أسقاها الله كل ملث، فقد سقاها ذلك الأجش[٢].

وجعل جمهور النحاة من اضمار الفعل نحو قوله تعالى ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الإنشقاق: ١]، وقوله ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] وقولهم (لو ذات سوار لطمتني) فهم يرون أن الفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور، والتقدير اذا انشقت السماء انشقت، وأن استجارك أحد استجارك، وقل لو تملكون تملكون، ولو لطمتني ذات سوار لطمتني.

وذكر انه عند الكوفيين فاعل مقدم، ومبتدأ عند الأخفش[٣].

وفي رأي الجمهور نظر، فإنّه إذا قدر فعل بعد الاداة لم يكن ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى قولنا (إذا جاء محمد فأكرمه) و (اذا محمد جاءك فأكرمه) واحداً، ولم يفد التقديم شيئًا إلاّ ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدًا.

والذي أراه -وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي- أنّ معنى التقديم غير معنى التأخير، وأنّ ما قدم من نحو هذا، فإنّما يقدّم لغرض من أغراض التقديم التي أشرنا إلى طرف منهما.

---

(١) انظر «سيبوية» (١/ ١٤٥)، «المقتضب» (٣/ ٢٨٣)، «الأشموني» (٢/ ٤٨)، «ابن الناظم» (٨٩)، «ابن يعيش» (١/ ٨٠)، «التصريح» (١/ ٢٧٣-٢٧٥)، «الهمع» (١/ ١٦٠).

(٢) «الخصائص» (٢/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٣) انظر «المقتضب» (٣/ ٧٧)، «ابن يعيش» (١/ ٨٠-٨٢)، «ابن عقيل» (١/ ١٦٢).

فقد يكون التقديم للقصر كقولك (إذا محمد جاءك فأكرمه)، فهناك فرق بين قولك (اذا جاء محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه)، ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب باكرام محمد، ولم تنهه عن إكرام غيره.

وأما قولك (إذا محمد جاءك فأكرمه) فإنّه يدل على قصر الاكرام على محمد دون غيره، وهو نظير قولك (أكرم محمداً) و (محمداً أكرم)، فالأولى أمر باكرام محمد دون إشاره إلى غيره. والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾: «وتقديرة لو تملكون . . . فأمّا ما يقتضية علم البيان، فهو أنّ (تملكون) فيه دلالة على الإختصاص وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ، ونحوه قول حاتم: (لو ذات سوار لطمتني). وقوله المتلمس:

ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر[1].

والزمخشري مع وقوعه على المعنى الصحيح تابع الجمهور في التقدير ههنا، علماً بأنه إذا كان الكلام دالاً على الاختصاص، دلّ بحكم ذلك على أنّ المسند إليه مقدم على فعله، وليس كما ذهب إليه الجمهور.

وقد يكون التقديم للتهويل كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ . وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ . وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الإنفطار: ١-٣] وكقوله ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، فإنّ في تقديم المسند اليه تهويلاً لا تجده في التأخير، ألا ترى أنّ السماء لم يسبق لها أنْ انفطرت، ولا الكواكب انتثرت، ولا البحار فجّرت، ولا الشمس كوّرت، فهذه الاجرام مستقرة على عادتها الدهور المتطاولة والاحقاب المتوالية حتى ذهب بعض الناس إلى انها على حالها

(١) الكشاف (٢/٢٤٧) وانظر «التفسير الكبير» (٢١/٦٣)، «الإيضاح» (١/٨٢).

منذ الأزل، وستبقى كذلك أبداً، ولذلك قدّمها اشارة إلى الهول العظيم والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام. ألا ترى إلى قوله تعالى مثلا: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] كيف أخّر المسند، لأن الزلزلة معهودة، مستمرة الحصول، بخلاف ما سبق ونحوه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ . وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٧-٨]، ولم يقل (وإذا القمر خسف) لأن خسوف القمر معتاد الحصول، ونحوه بريق البصر، وقد يكون لغير ذلك من أغراض التقديم التي ذكرنا طرفاً منها.

وأظنّ أنّ تفسير مثل هذا وبيان معناه، أولى من ذكر الخلاف الذي لا طائل تحته فيحس دارس العربية أنّ لهذا غرضًا يرمي إليه المتكلم فيراعيه هو في كلامه، بخلاف ما يذكر من خلافات وأعاريب وتقديرات سمجة، نحو إذا إنشقت السماء، وإذا انفجرت البحار فجرت مما يتنزه عنه الكلام البليغ، ولا يهضمه العقل وينبو عنه الذوق.

تقديم المفعول على الفاعل:

الأصل أنْ يتقدم الفاعل على المفعول نحو قولك (أكرم خالدٌ سعيداً) فهذا التعبير هو التعبير الطبيعي في اللغة، ويقال والمخاطب خالي الذهن. فإنْ حصل أيُّ تغيير في هذه الصورة فإنما يحصل لغرض، وذلك كأنْ تقول: خالدُ أكرم سعيدًا بتقديم المسند اليه، كما أسلفنا، أو أكرم سعيداً خالدٌ بتقديم المفعول به على الفاعل، أو سعيداً أكرم خالدٌ بتقديم المفعول به على الفعل، والذي يعنينا هنا تقديم المفعول به على الفاعل.

يذكر النحاة أنّ الأصل أنْ يلي الفاعلُ الفعلَ[(١)]، ويجوز تقديم المفعولُ على الفاعل إلاّ إذا حصلَ لبسٌ، فانه عند ذلك يجب الابقاء على الأصل، وذلك كأن يخفي الأعراب ولا قرينة، نحو ضرب موسى عيسى، وأكرم هذا ذاك، واكرم أخي صديقي، وأهان هذا من زاركم. فإنّ المتقدم هو الفاعل، فان كانت هناك قرينة جاز التقديم، نحو أكل الكمثرى موسى، وضرب ليلى عيسى.

---

(١) الجمل للزجاجي (٢٤)، ابن عقيل (١/ ١٦٥)، ابن النظم (٩١)، الرضي على الكافية (١/ ٧٥)، الأشموني (٢/ ٥٥)، الهمع (١/ ١٦١)، التصريح (١/ ٢٨١).

كما يجب تقديم الفاعل على المفعول في الحصر نحو: إنّما أكرم خالدٌ محمدًا، لأنه لو تأخر لانقلب المعنى[١].

وهناك مواطن لوجوب تقديم المفعول على الفاعل ليس هذا موطن ذكرها، وإنّما الذي يعنينا هنا موطن جواز تقديم المفعول على الفاعل، لأنه موطن التعرف، لأنّه موطن التصرف، وأما مواطن الوجوب فهي لازمة ليس فيها تصرف.

إنّ مدار تقيديم المفعول على الفاعل في اللغة إنّما يدور على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم قال سيبويه: «وإنْ قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنّما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أنْ تشغل الفعل بأول منه، وإنْ كان مؤخرًا وهو عربي جيد كثير، كأنّهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى وإنْ كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[٢].

فمدار الأمر اذن هو الإهتمام والعناية وإنْ كان موطن الاهتمام مختلفًا بحسب المقام قال تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [ال عمران: ١٤٠]، فأنت ترى ههنا أنه قدم المفعول (القوم) على الفاعل (قرح)، وذلك هو الوجه هنا. أنّ هذه الآية نزلت في معركة أُحد التي أصاب المسلمين فيها أذى شديد، وقتل فيها من قتل، من المسلمين، وشج وجه رسول الله ﷺ فأنزل الله هذه الآيات يواسيهم ويمسح عنهم الحزن الذي أصابهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ . إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ﴾ [آل عمران: ١٣٩-١٤٠].

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٥)، «ابن الناظم» (٩٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٦٥)، «الأشموني» (٢/ ٥٥-٥٦)، «حاشية الصبان» (٢/ ٥٥-٥٦)، «التصريح» (١/ ٢٨١)، «الهمع» (١/ ١٦١).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٤-١٥).

فأخبرهم أنّ القرح والأذى لم يصبهم وحدهم إنّما أصاب اعداءهم أيضا وقدّم العدو لأنه هو الذي يعني المسلمين ههنا، إذ ليس المهم القرح، وإنّما المهم من أصاب، فقدم القوم لأن أصابه هؤلاء بأعينهم هو الذي يواسي المسلمين ويخفف عنهم الحزن.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠]، قدم المفعول به (الذين كفروا) على الفاعل لأن السياق على الذين كفروا، وتغليظ عقوبة الكفر وبيان عاقبة الكافرين، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الانفال: ٣٠]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٦]، ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الانفال: ٣٩]، ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَـٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الانفال: ٥٠].

فإنّ المراد بيان حال هؤلاء عند الأحتضار ولم يقدم الملائكة لأنّه لا يتعلق غرض بذكرهم، فإنّ الملائكة يتوفون بني آدم جميعًا، مؤمنهم وكافرهم قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

إنّ الغرض ههنا كما ذكرت، بيان احتضار الكافر وإنّه ليس كاحتضار المؤمن، وإنّه يلقي عذابا ومشقة في احتضاره، وإنّه يبدأ صب العذاب عليه حين التوفي، فالمقصود هنا تشنيع حالة الكفر وبيان غلظ عقوبة الكافرين فقدم الذين كفروا، ولو قدم الملائكة في هذا الموطن لم يفد هذا المعنى.

وقد تقول: ألم يقدم الله تعالى المفعول به في قوله ﴿۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، وقوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾؟ [الأنعام: ٦١]، والجواب، إنّ هذا من مواطن وجوب تقديم المفعول به، لأنه ضمير واجب الاتصال كما هو معلوم، ولا يصح تأخيره كما تقول: أكرمك محمد ولا تقول: أكرم محمدٌ إياك. وكلامنا فيما كان فيه مجال للتصرف والاختيار.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾ [هود:٦٧]، وهو نظير ما مرّ لأن الكلام على الذين ظلموا وعاقبتهم، وهذا بخلاف قوله تعالى ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٤١]، فإنّه أخذ يسرد أحوال هؤلاء المكذبين ثم عاقبتهم، فكان المناسب تقديمهم، وكذلك قوله ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١]، فإنّ المراد بيان أنّ أرادة الله لا تقهر ولا تغلب، ولا راد لها فإذا أراد الله أمراً انفذه، فالمناسب هنا تقديم الفاعل (الله)، ثم إنّ السياق. في بيان قدرة الله تعالى وبالغ علمه وقوته ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ . وَهُوَ ٱلَّذِي مَدَّ ٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۡهَٰرٗاۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ . وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ . ۞وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ . وَيَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِ وَقَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِمُ ٱلۡمَثُلَٰتُۗ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ . وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ . ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ . عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ . سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ . لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ . هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد:٢-١٢].

ألا ترى كيف أنّ المناسب هنا تقديم الفاعل المريد، الذي لا يرد حكمه، ولا يقوم لأمره شيء؟

وقد أوضح عبد القاهر شيئًا من هذا فقال: «واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإنْ كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر في ذلك مثالا.

وقال النحويون: أنّ معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما، أن يقع بانسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنّهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل وأراد مريد الأخبار بذلك فإنّه يقدم ذكر الخارجي، فيقول (قتل الخارجي زيدٌ) ولا يقول (قتل زيدٌ الخارجي) لأنّه يعلم أنْ ليس للناس في أنْ يعلموا أنّ القاتل له (زيد) جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون اليه، متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفّوا وتخلصوا منه.

ثم قالوا: فانْ كان رجل ليس له بأس، ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلاً واراد المخبر أنْ يخبر بذلك فإنّه يقدم ذكر القاتل فيقول: قتل زيدٌ رجلاً. ذلك لأن الذي يعنيه، ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته، وموضع الندرة فيه، وبعده كان من الظن. ومعلوم أنّه لم يكن نادرًا وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به، ولكن من حيث الذي كان واقعاً من الذي وقع منه[1].

وإليك مثالاً آخر يوضح الفرق بين هذه التعبيرات تقول:

أعانَ محمدٌ خالداً، ومحمد أعان خالداً.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٤-٨٥).

وأعان خالداً محمدٌ، وخالداً أعان محمدٌ.

فالتعبير الأول (أعان محمدٌ خالداً) تقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخباراً إبتدائياً.

والتعبير الثاني (محمد أعان خالداً) يقال إذا كان المخاطب يعلم أنّ شخصاً ما أعان خالداً، ولكنه يظن أنّه سعيداً مثلاً، لا محمد فتقدم له المسند اليه لتزيل هذا الوهم، أو تقوله بقصد الحصر أو لشيء من الاغراض التي سبق ذكرها.

والتعبير الآخر (أعانَ خالدًا محمدٌ) يقال إذا كان المخاطب يعنيه أمرُ خالد، كأنْ يكون أخاه أو صديقه فيهمه أُمر المعان لا المعين، إذْ المهم أنْ يكون خالدٌ هو المعانُ لا من أعانه فأخّرَ الفاعل، وقّدم المفعول لذلك.

وقولنا (خالداً أعانَ محمد) يقال بقصد الحصر، أي أنّ محمدًا لم يعن غير خالد، كقوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو يقال بقصد إزالة الوهم من ذهن المخاطب، إذا كان السامع يعلم أنّ محمداً أعان شخصًا ولكنه يظنّ إنّه سعيدٌ لا خالد، فقدم المفعول لازالة هذا الوهم. أو لغير ذلك من الأغراض التي سبق أنْ أشرنا إليها.

تذكير الفعل وتأنيثه[١]؛

يذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم الفعل في موضوعين: أحدهما أنْ يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل سواء كان المؤنث حقيقًا أم مجازيًا، نحو هند قامت والشمس طلعت وهند تقوم والشمس تطلع، ولا تقول قام ولا طلع.

فإنْ كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء نحو هند ما قام إلاّ هي.

والآخر أنْ يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث[٢] غير مفصول عن الفعل،

(١) من المعلوم أن الفعل لا يتصف بتذكير ولا تأنيث وانما تقول هذا تجوزا.

(٢) المؤنث الحقيق هو ما كان له مذكر من جنسه أو كما يقول النحاة هو ما كان له فرج ويكون في الإنسان والحيوان ولا يكون في غيرهما نحو فاطمة وليس نحو ثمرة ولا مدرسة.

نحو قامت هند، أما المجازي التأنيث فلا تلزمه التاء نحو طلعت الشمس وطلع الشمس، فإنْ فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاّ) جاز إثبات التاء وحذفها والأجود الإثبات، فتقول: أتى خالدا سلمى، والأجود أتت.

فإنْ فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلاّ) لم يجز اثبات التاء عند الجمهور، فتقول ما قام إلاّ هندٌ، ولا يجوز ما قامت إلاّ هند[1].

أما بالنسبة إلى الجمع فانه يدل إذا أسند الفعل إلىٰ جمع مذكر سالم فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فتقول: حضر المحمدون، ولا تقول حضرت المحمدون.

وما عدا هذا الجمع فيجوز فيه اثبات التاء وحذفها، قال تعالى ﴿۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ ۞وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وتقول: (قامت الطالبات) و (قام الطالبات)، وفي التعبير الأخير خلاف، فإن البصريين يذهبون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث، نحو طالبات لا كظلمات وثمرات. وأما التذكير في قوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فللفصل بالكاف[2].

والذي يهمنا من هذا موطن الجواز لا موطن الوجوب، فإنّ النحاة يذكرون -كما أسلفنا- إنّه إذا كان الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاّ) جاز اثبات التاء وحذفها، والأجود الاثبات فتقول: أتىٰ القاضي بنتُ الواقف والأجود أتت[3].

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٢-١٦٣)، «حاشية الخضري» (١/ ١٦٢)، «المقتضب» (٢/ ١٤٦، ١٤٨و٣٣٨)، «ابن الناظم» (٩٠)، «الأشموني» (٢/ ٥٠-٥٣)، «الهمع» (٢/ ١٧١)، «التصريح» (١/ ٢٧٧-٢٧٩)، «سيبويه» (١/ ٢٣٥).

(٢) «التسهيل» (٧٥)، «ابن عقيل» (١/ ١٦٤)، «حاشة الخضري» (١/ ١٦٤)، «الأشموني» (٢/ ٥٤)، «التصريح» (١/ ٢٨٠)، «ابن الناظم» (٩١)، «الهمع» (٢/ ١٧١).

(٣) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٣).

وقال سيبويه: «وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك حضر القاضَي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل»[1].

والذي أراه أنّ هذا الكلام ليس على اطلاقه وإنّما الذي يقرره المعنى، فليس اثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود، ولا اذا طال الكلام كان الحذف أجمل، سواء كان المؤنث حقيقياً أم مجازيًا ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى.

قال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال: ﴿قد جاءتكم موعظة﴾ [يونس: ٥٦].

فذّكر الفعل في الأولى مع أن الفصل أقل، لانه بالهاء وأنّث في الثانية مع أنّ الفصل أكثر لانه بـ (كم).

وقال: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ [البقرة: ١٠٥].

فمره أنث ومرة ذكر والفصل واحد.

وقال: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

وقال: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٩٤].

فمره أنّث، ومرة ذكّر، والفصل واحد.

وقال: ﴿ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ﴾ [الممتحنة: ١٠].

فحذف التاء مع أنه حقيقي التأنيث. وعلى قول النحاة يكون هذا خلاف الاجود.

فالحقُّ ان المعنى هو الحاكم في كل ذلك، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود، بحسب القصد والسياق، طال الفصل أم قصر.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٣٥).

فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكّر، فتذكّر الفعل له، وقد تقصد باللفظ المذكّر معنى المؤنث، فتستعمله استعمال المؤنث، حملاً على المعنى، جاء في (**الخصائص**):

فمن تذكير المؤنث قوله:

فــــلامــــزنــــة ودقــــت ودقهــــا ولا أرض أبقــــل إبقــــالهــــا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان... وكذلك قوله تعالى ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ لأن الموعظه والوعظ واحد... وعليه قول الحطيئة:

ثــلاثــة أنفــس وثــلاث ذود لقــد جــار الــزمــان علــى عيــالــي

ذهب بالنفس أي الإنسان، فذكّر.

وتذكير المؤنث واسع جدًا، لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكّر أذهب في التناكر والاغراب... وأنشدوا:

أتهجـر بيتـاً بـالحجـاز تلفعـت بـه الخـوف والاعـداء مـن كـل جـانـب

ذهب بالخوف إلى المخافة...

وقال:

يـاأيهـا الـراكـب المـزجـي مطيتـة سـائـل بنـي أسـد مـا هـذه الصـوت

ذهب إلى تأنيث الاستغاثة، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو، أنّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟

فقال: نعم أليس بصحيفة!

قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق[1].

---

(١) «الخصائص» (٢/ ٤١١-٤١٦).

والحمل على المعنى مدار كثير من أحوال التذكير والتانيث في القرآن الكريم، ولقد يكون لغرض آخر، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث وبالعكس أو لغير ذلك من الأغراض.

ومما ورد في القرآن الكريم من هذا الباب تذكير وتأنيث (الشفاعة) فقد ورد معها الفعل مؤنثاً حيثما وردت إلاّ في موطن واحد. قال تعالى ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ١٢٣]، وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقال ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [طه: ١٠٩]، وقال: ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقال: ﴿ إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [يس: ٢٣].

وقال: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٦].

أمّا الموطن الذي ورد بتذكيرها فهو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، وسبب ذلك. والله أعلم أنّ الآيات التي وردت بتأنيث الشفاعة هي بمعناها لمؤنث، أما الآية لتي وردت بتذكيرها فمعنى الشفاعة فيها هو (الشفيع)، أو على معنى (ولا يقبل منها طلب شفاعة) ويدلك قوله تعالى ههنا (ولا يقبل منها)، بخلاف الآيات الأخرى التي فيها (لا تنفع)، و (لا تغني)، مما يدل على أنّ الشفاعة في الآيات السابقة بمعناها دون الأخرى، لأن الكافرين لا يشفعون لأنفسهم وإنما يطلبون الشفاعة من غيرهم لهم، أي يطلبون شفيعاً يشفع لهم عند ربهم.

ومعلوم أن الشفيع يشفع لغيره لا لنفسه(١).

فمعنى الشفاعة هنا إذن (الشفيعُ) أو (ذو الشفاعة) أو طلب الشفاعة، بخلاف ما ورد في الآيات الأخرى ولذلك ذكرها.

---

(١) انظر «لسان لعرب» (شفع) (١٠/ ٥٠)، «تاج العروس» (شفع) (٥/ ٤٠٠).

ومن ذلك ما جاء فيه تذكير وتأنيث الموعظة. فقد استعملت فاعلة في موطنين مرة مذكراً ومرة مؤنثاً قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فاستعملها مذكّرة وذلك لأنها بمعنى (النهي) الا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أي جاءه نهي فانتهى، وإلاّ فالموعظة ليست نهيًا فقط بل هي أوامر ونواه، فالموعظة هنا معناها النهي عن الربا ولذلك ذكرها.

وقال: ﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٦-٥٧].

فاستعملها مؤنثة لانّها بمعناها، وليس بمعنى مذكر.

ومن ذلك ما جاء فيه من تذكير وتأنيث (الضلالة) فقد استعملها فاعلة في موطنين مرة مذكرة، ومرة مؤنثة، قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ . فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠].

وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

ذكّر الضلالة في آية الأعراف، لإنها بمعنى العذاب، لأنّ الكلام في الآخرة فان المعنى: تعودون كما بدأكم أي يعيدكم كما أنشأكم فريقين، فريقًا هداه الله وفريقًا حق عليه العذاب كما قال تعالى في موطن اخر﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨] لأن الاخرة ليست مقام ضلال، فإنّ الأمر انتهى وانكشف الغطاء، واتضح ما كان مستوراً خفياً، وبان ما كان يذكره رسل الله، وكأنّ المعنى (وفريقاً حق عليه مؤدى الضلالة) ومؤدى الضلالة العذاب.

أما في آية النحل، فالضلالة بمعناها فأنّثها لذلك، وهي في الدنيا وليست في الآخرة، الا ترى إلى قوله تعالى فيما بعد ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ بخلاف الآية الاولى.

ومن ذلك استعمال القرآن (العاقبة) مذكرة، حيث وقعت بمعنى العذاب قال تعالى ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩].

﴿كيف كان عاقبة المفسدين﴾ [الأعراف: ٨٥].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٤٠].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [يونس: ٧٣].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٣].

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النمل: ٥١].

وغير ذلك ولم ترد في القرآن مؤنثة، إلاّ في موطنين، هما قوله ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وقوله ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]، وهما ليسا بمعنى العذاب كما هو ظاهر، بل معناهما (الجنة)، قال الزمخشري: «عاقبة الدار: العاقبة الحسنى التي خلق الله تعالى هذه الدار لها»[1]. فأنّثها لذلك فحيث ذكّر العاقبة كانت بمعنى العذاب، وحيث أنّثها كانت بمعنى الجنة.

---

(١) «الكشاف» (١/٥٢٩).

ومن ذلك تذكير وتأنيث (البينة) فقد استعملها مذكّرة، كما استعملها مؤنثة قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه: ١٣٣].

وقال: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ . أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ . أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [الانعام: ١٥٥-١٥٧].

فقد أنث البينة في آية طه، لأنها بمعناها، أو هي بمعنى الآية والعلامة.

وذكّر الثانية لأنّها بمعنى الكتاب، والكتاب مذكّر ألا ترى إلى السياق: وهذا كتاب.. إلى أنْ يقول: ﴿ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ أي جاءكم ما كنتم تتمنون وتطلبون، وهو الكتاب.

ونحوه تذكير وتأنيث (البينات) فقد انثها حيث كانت بمعنى العلامات الدالة على النبوات قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ . فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ . سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٠٨-٢١١].

أنّث البيانات لأنها بمعنى الآيات البينات أي العلامات المظهرة للنبوات والدلائل الا ترى بعدها قوله (هل ينظرون الا..) وقوله (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) فأنث لانها بمعنى العلامات الدالة على النبوات.

وقال: ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والبينات هنا أيضا بمعنى المعجزات، والآيات الدالة على النبوات، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ ﴾ .

وقال: ﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [النساء: ١٥٣].

وهي هنا أيضا بمعنى الآيات الدالة على النبوات والمعجزات، وذلك ظاهر، ألاتراها منتظمة مع سأله أهل الكتاب من الآيات؟ ثم إنّ اتخاذ العجل كان بعد ظهور الآيات مع السحرة، وانفلاق البحر، وغرق فرعون، وغيرها من الآيات.

في حين استعملها مذكّرة في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ﴾ [آل عمران: ١٠٢-١٠٥].

وذلك لأنها بمعنى الأمر والنهي، أو بمعنى الدين أو حبل الله، وليس بمعنى الآيات الدالة على النبوات، ألا تراها منتظمة في سياق الأمر والنهي، وليس في سياق الآيات والمعجزات؟

فحيث كانت بمعناها المؤنث انثت وحيث كانت بمعنى المذكر ذكرت.

ومن ذلك تأنيث وتذكير (الصيحة) فقال في قوم صالح ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، بلتذكير، وقال في قوم شعيب ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، بالتأنيث وقد ذكر السهيلي أنّ «الصيحه في قصة صالح في معنى العذاب والخزي، اذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ فصارت الصحية عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية فقوي التذكير بخلاف قصة شعيب، فإنّه لم يذكر فيها ذلك»[(١)].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/١٢٦)، «البرهان» (٣/٣٦٨).

وقال ابن القيم: «وعندي فيه جواب أحسن من هذا إنْ شاء الله، وهو أنّ الصيحة يراد بها لمصدر بمعنى الصياح، فيحسن فيها التذكير، ويراد بها الواحدة من المصدر فيكون التأنيث أحسن.

وقد أخبر تعالى عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثه في اللفظ: احدها الرجفة في قوله في (الاعراف) ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨][١].

الثاني: الظلة: ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩].

الثالث: الصيحة: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ وجمع لهم بين الثلاثة، فإنّ الرجفة بدأت بهم فاصحروا إلى الفضاء خوفاً من سقوط الأبنية عليهم فصهرتهم الشمس بحرها، ورفعت لهم الظلة فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس، فنزل عليهم من العذاب وفيه الصيحة، فكان ذكر الصيحة مع الرجفة والظلة أحسن من ذكر الصياح، وكأنْ ذكر التاء والله أعلم[٢].

قال أبو البقاء: «وقد يترجح أحد المتساويين في نفس الأمر مع جواز الآخر كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، تنزيلاً لهم منزلة الإناث في نقصان العقل إذ لو كملت عقولهم لدخل الإيمان في قلوبهم. ألا ترى أن النسوة لما وصفوا زليخاً بالضلال المبين، وذلك من شأن العقل التام نزلن الذكور»[٣].

وذكر الفراء أنّ تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ونحوه يدل على القلة بخلاف التأنيث. قال: « ومثله﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فذكّر الفعل لقلة النسوة... ومنه قوله ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥]، ولم يقل انسلخت

---

(١) والصواب (في درهم).

(٢) «بدائع لفوائد» (١/ ١٢٦)، وانظر «البرهان» (٣/ ٣٦٨)، «تسهيل السبيل».

(٣) «الكليات» (٣٢٨).

وكلٌّ صواب. وقال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ﴾ [الاسراء: ٣٦]، لقلتهن ولم يقل (تلك)، ولو قيلت كان صوابا»[1].

والذي يبدو صوابُ هذا القول، فقد استعمل القرآن التأنيث أحيانًا للدلالة على الكثرة بخلاف التذكير، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٣].

فقال ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ﴾ تذكير الفعل، وقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

فأنّث الفعل، والفرق واضح بين الأمرين، فإنّ الاولى خطاب لبني اسرائيل فقال لهم ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ﴾ والثانية في رسل الله جميعاً، لأن الكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة، فالرسل في الآية الثانية أكثر عدداً مما في الآية الأولى، فأنّث الفعل للكثرة وذكّره للقلة، وقال أيضا ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وهذه الآية نظيرة الآية السابقة فإنّ الكلام في الآخرة أيضاً، فأنّث الرسل للدلالة على الكثرة والله أعلم.

وهذا ميدان واسع نكتفي منه بما ذكرنا.

---

(١) معاني القران (١/ ٤٣٥).

الفاعل المفسر بالتمييز

يضمر الفاعل أحيانا ويفسر بالتمييز نحو قوله تعالى ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، أي ما أكبرها كلمة وكقولك (بلغت خطبة ألقاها خطيب اليوم) أي ما أبلغها خطبة، ويقدر النحاة الفاعل ضميرًا مستترًا يفسره التمييز المذكور، ففي الآية يقدره النحاة كبرت الكلمة كلمة، وفي المثال يقدرونه: بلغت الخطبة خطبة.

ويفيد إضمار الفاعل وتفسيره بالتمييز، أنّ الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر، كالتعجب، أو إلى المدح، والذم، فقولك (بلغت خطبة ألقاها خطيب اليوم) يفيد التعجب كما ذكرنا، أو يفيد المدح كقولك (نعم الخطبة)، ولو صرحت بالفاعل فقلت (بلغت خطبة) أو (بلغت الخطبة) لاحتمل ذلك الأخبار، أي اخبرت أنّ خطبة بليغة القاها الخطيب واحتمل الانشاء على معنى التعجب، أو إنشاء المدح والذم.

وسيأتي مزيد لهذا البيان في باب المدح والذم إنْ شاء الله تعالى، وقد يفيد الاستغناء بالتمييز عن الفاعل أنّ الفعل خرج إلى النهي، وذلك كما في فاعل (كفى) المفسر بالتمييز نحو (كفى إذلالاً) و (كفى إرهاقاً) و (كفى تعنتا)، والمقصود بهذا طلب الكف عن التمييز والانتهاء عنه، أي انته عن الاذلال، والارهاق، والتعنت، ولذا لايقال: كفى قلمًا ولا كفى شجرة لأنه لا يطلب الكف عن القلم والشجرة، أما إذا قلت (كفى الاذلال والارهاق) فإنّه يحتمل هذا المعنى، وهو طلب الكف عن الفاعل، ويحتمل الأخبار بأنّ هذا الأمر كفى عن غيره، كأن تقول: (كفى العلم أهل الفضل) أي كفاهم عن غيره، فهم قد اكتفوا به، ولا تقول (كفى علماً أهل الفضل) على هذا المعنى، بل على معنى طلب الكف عن العلم، ويكون أهل الفضل منادى.

ويصح أنْ تقول (كفى قلمٌ) و (كفى كتابٌ) على معنى الأخبار، بأنّ القلمَ كان كافياً وكذلك الكتاب.

والخلاصة أنّ التمييز الذي يفسر الفاعل، ينقل الفعل من دلالة الأخبار إلى دلالة الانشاء.

نائب الفاعل

قد يترك الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة، منها -كما يقول النحاة- لفظي كالسجع نحو قولهم (من طابت سريرته حمدت سيرته) ولاقامة النظم[١] كقوله:

عُلقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيري، وعلق أخرى ذلك الرجل

ومعنوي كأنْ يحذف للجهل به، كقولك (سُرق المتاع)، و (كسر الباب)، اذا لم تعلم فاعله.

أو للعلم به فقد يكون معلومًا للمخاطب، فلا تذكره له، كقولك (خلق الإنسان عجولا) أي خلق الله الانسان.

وقد يحذف لأنه لا يتعلق غرض بذكره، وذلك نحو قوله تعالى ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فانه لا يتعلق غرض بذكر المحصر، إذ لو ذكر فاعلاً بعينه لتوهم أنّ هذا الحكم مختص بهذا الفاعل دون غيره، وكقوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨]، وقوله ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فان الحكم لا يتغير بذكر المخرج، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، فانه حذف الفاعل لأنه لا يتعلق غرض بذكره. ومثله قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

أيًا كان الظالم وقوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، أيًا كان الذابح وقوله: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، أيًا كان العاثر.

(١) «الهمع» (١/١٦١-١٦٢)، «التصريح» (١/٢٨٦)، «الأشموني» (٢/٦١)، «الصبان» (٢/٦١)، «حاشية الخضري» (١/١٦٧).

ففي هذه المواطن حذف الفاعل، لانه لا يتعلق بذكره غرض.

جاء في (**التصريح**): «أو لغرض معنوي -أي يحذف الفاعل- كأن لا يتعلق بذكره غرض أي قصد، نحو(فان احصرتم) (واذا حييتم) ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال اسنادها إلى فاعل مخصوص، بل إلى أي فاعل كان»[١].

وقد يحذف للخوف منه كأنْ تقول (هدم البناء) وأنت تعلم الفاعل، فلا تذكره خوفاً من أنْ ينالك بأذى، ومثله (كسر الباب)، و (سرق الكتاب).

أو للخوف عليه، فتستر ذكره، لئلا يناله أذى، نحو قولك (قتل خالد)، ولم تذكر فاعله خوفًا من أن يؤخذ بقولك.

أو تقصد إبهامه، فلا يريد المتكلم إظهاره، كقولك (تصدق على مسكين) و (أهين متكبر)، فلا تريد إظهار الفاعل بقصد التواضع مثلاً، أو لغرض آخر، أو للتحقير كقولك (عُمل الكنيف، وكنس السوق).

أو للتعظيم نحو (خلق الخنزير)، فتستر ذكره بجنب ذكر الخنزير تعظيمًا له[٢] وكقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: ٤٤]، فإنّ في ستره تعظيما للفاعل الذي يأمر السماء والأرض من وراء حجاب فيطاع.

والتعظيم قد يكون بذكر الفاعل، وقد يكون بتركه، فمما يكون بذكر الفاعل نحو قوله تعالى ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨]، فإنّه لا يحسن هنا حذف الفاعل فانه لو قال: (اتريدون ان تهدوا من أضل) بالبناء للمجهول لكان من الممكن أن يقال: نعم. فان مهمة الانبياء والرسل والمصلحين هداية الضال، ولكن لما قيل ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ﴾ علم أنّ المقصود أنّ هؤلاء باقون على ضلالهم، وانه لا يقدر أحد أن

---

(١) «التصريح» (١/٢٨٦).

(٢) انظر «حاشية الخضري» (١/١٦٧)، «الأشموني» (٢/٦١)، «حاشية الصبان» (٢/٦١)، «الهمع» (١/١٦١)، «ابن الناظم» (٩٣)، «ابن يعيش» (٧/٦٩).

يغير ما أراد الله، فإذا أضله الله فمن يستطيع هدايته غيره سبحانه؟ بخلاف ما لو قيل (من أضل).

وهناك خط واضح وظاهرة بينة في التعبير القرآني، وهي أنّ الله سبحانه يذكر نفسه تنزيهًا لها عن فعل الشر وإرادة السوء. فانه مثلا عندما يذكر النعم ينسبها إليه، ولم يبن فعل النعمة للمجهول، لأن النعمة خير وتفضل منه، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة: ٣]، وقال: ﴿ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ ﴾ [النساء: ٧٢]، وقال: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴾ [الإسراء: ٨٣]، ففي النعمة أظهر نفسه فقال (انعمنا) وفي الشر قال (مسه الشر) ولم يقل (مسسناه بالشر). وقال: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] وقال: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وقال: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ . وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨٠].

فأنت ترى أنْ نسب الخير إلى ربّه فقال: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴾ ونسب السوء إلى نفسه فقال ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ولم يقل وإذا أمرضني فنسب المرض إلى نفسه والشفاء إلى الله تعالى.

وقال: ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠]، فبنى الشر للمجهول (أشر أريد) ونسب الخير والرشد إلى الرب سبحانه (أراد بهم ربهم رشدا).

ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم في قصة موسى والرجل الصالح.

قال ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا . وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا . فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا . وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ﴾ [الكهف: ٧٩-٨٢].

فقال في خرق السفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ وقال في قتل الغلام: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ وقال في إقامة الجدار ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾. وهذا داخل فيما ذكرناه من هذه الظاهرة، فانه نسب العيب إلى نفسه ولم ينسبه إلى الله تعالى تنزيهًا له، فقال: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[1] أما في قتل الغلام فجاء في بالضمير مشتركا لأن العمل مشترك فان فيه فتل غلام وهو في ظاهر الأمر شر، وإبدال خير منه وهو خير فجاء بالضمير المشترك، للعمل المشترك ثم قال: ﴿يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ﴾ فأسند الإبدال إلى الله وحده. وأما إقامة الجدار فعمل كله خير فأسنده إلى الله سبحانه فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ﴾ [الحجرات: ٧]، فأسند تزيين الإيمان في القلوب إلى ذاته سبحانه.

وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، فبنى تزين حب الشهوات للمجهول، ولم ينسبه إلى نفسه.

وقال: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦].

وقال: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَـٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥].

وقال: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ [الحجر: ١٦].

فأسند هذا التزيين الحسن إلى ذاته.

وقال: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٢].

وقال: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ﴾ [الرعد: ٣٣].

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَـٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (٢/١٨-١٩)، «التفسير القيم» (١٢-١٣)، (٥٥٥-٥٥٦).

وقال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ [فاطر: ٨].

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ﴾ [غافر: ٣٧].

وقال: ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة: ٣٧].

وقال: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢].

فأنت ترى تزيين الخير إلى نفسه، وتزيين القبيح يبنيه للمجهول، أو ينسبه إلى الشيطان كقوله تعالى ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]. وقال ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

وقد تجد في القرآن نحو (زينا لهم أعمالهم) لغرض إقامة العقيدة الصحيحة، ولبيان أنّ كل ذلك بأمر الله، ولكن لا تجد فيه، نحو ﴿زيّنا لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ بذكر السوء بل لا تجده إلاّ مبنيًا للمجهول، والفرق ظاهر بين الأمرين.

ومن هذا الباب ما نراه في القرآن الكريم في الذين أوتوا الكتاب فإنه على العموم إذا كان المقام مقام مدح وثناء، أظهر ذاته ونسب إتيان الكتاب إلى نفسه، فيقول: ﴿ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ وإذا كان المقام مقام ذم وتقريع قال: ﴿أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣].

وقوله ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الجاثية: ١٦].

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١].

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْۖ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّۖ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [الرعد: ٣٦].

وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ ﴾ [القصص: ٥٢-٥٣].

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ ﴾ [العنكبوت: ٤٧].

وقوله: ﴿ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤].

فانت ترى انه اسند لاتيان إلى نفسه في مقام المدح والثناء، في حين قال: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

وقال: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ . وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٤-١٤٥].

وقال: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [آل عمران: ٢٣].

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠].

وقالك ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقال: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وقال: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [النساء: ٤٤].

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ﴾ [النساء: ٤٧].

وقال: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٥١].

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ﴾ [المائدة: ٥٧].

وقال: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

وقال: ﴿ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦].

وغير ذلك من الآيات. فأنت ترى في مقام الذم يبني فعل الايتاء للمجهول.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ . هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [غافر: ٥٣-٥٤].

باسناد الأمر إلى ذاته في مقام المدح، في حين قال: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [الشورى: ١٤]. وقال ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥]. في مقام الذم[1].

---

(١) انظر «التفسير القيم» (٥٥٥-٥٥٦).

فأنت ترى أنّ الله سبحانه يذكر ذاته في خير العام، وينسبة إلى نفسه بخلاف الشر والسوء، قال ابن القيم: «إن أفعال الإحسان والرحمة والجود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبه إليه ولا يبني الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بافعال العدل والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبني الفعل معها للمفعول، أدبًا في الخطاب، واضافته إلى الله اشرف قسمي. أفعاله، فمنه هذه الآية يعني: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فإنه ذكر النعمة فأضافها إليه، ولم يحذف فاعلها... ومنه قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فحذف الفاعل وبناه للمفعول وقال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥].

لأنّ في ذكر الرفث ما يحسن منه، ألاّ يقترن بالتصريح بالفاعل[١].

وكلام ابن القيم فيه صحة كثيرة غير أن قوله «فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبني الفعل معا للمفعول» فيه نظر، فليس هذا الكلام على اطلاقه، بل اسند الله مثل هذا الأمر إلى نفسه في مواطن عديدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، وقوله: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ. فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٤-٤٥]، وقوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفرقان: ٣٧].

فإنّ اهلاك المفسدين وتدمير الظالمين والبطش بهم من الخير العام.

وليس من الخير المطلق أن يترك المفسد يعيث في الأرض، يسفك الدماء بل البطش به وعقوبته وإزالته واستئصاله من أكبر الخير، ولذلك قد يظهر الله فيه نفسه، وذلك نحو ما مر ونحو قوله: ﴿دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ [محمد: ١٠]، وقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ. مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٧٢-٨٣].

---

(١) «بدائع الفوائد» (٢/١٨-١٩).

فإنّ في نسبة الأمر إليه في عقوبة هؤلاء وإزالتهم وانزال بالغ نقمته عليهم، مالا يخفى من الخير.

والأمر حسب السياق فقد يقتضي السياق هذا وقد يقتضي ذاك.

ما ينوب عن الفاعل

١- يذكر النحاه انه إذا بُني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول، وكان من باب (أعطى) جاز إقامة الأول مقام الفاعل وكذلك الثاني تقول: مُنع خالدٌ الخيرَ ومنع الخيرَ خالداً، وأعطي محمدٌ ديناراً، وأعطي دينار محمداً، إلاّ إذا حصل لبسٌ فإنّه عند ذاك يتعين إقامة الأول، نحو أعطيت زيدًا عمراً فيقال: اعطي زيدٌ عمرًا.

ومذهب الكوفيين انه إذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول فتقول: اعطى زيدٌ درهماً ولا يجوز عندهم اقامة الثاني فلا تقولك اعطي درهم زيدا[1].

ورأى الجمهور أرجح، لأنه لا مانع من أن يكون الفاعل نكرة، من كون المفعول معرفة فلا مانع أنْ تقول ضرب رجل محمدًا، وكذلك ما ينوب عنه.

وما ذكره النحاه في إنابة أي المفعولين صحيح، غير انه ينبغي أنْ لاننسى أنّ ذلك بحسب المعنى، فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض، فانك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والإهتمام، فاذا قلت مثلا: (أعطي محمدٌ ديناراً) كان اهتمامك منصبًا على (محمد) والحديث يدور عنه، وإذا قلت: (أعطي دينارٌ محمداً) كان الحديث منصبا على الدينار وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيراً أو لغير ذلك. ونحو ذلك أن تقول: (أعطي محمدٌ الجائزة) إذا كان الإهتمام منصبا على اخذ الجائزة. وتقول:

(١) انظر «ابن عقيل» (١/١٧١)، «الأشموني» (٢/٦٨-٦٩)، «الهمع» (١/١٦٢)، «التصريح» (١/٢٩٢).

(أعطيت الجائزةُ محمداً) إذا كان الإهتمام منصبا على الجائزة لا على الآخذ، فاذا كانت حصلت منافسة بين اقران مثلاً، لنيل جائزة وكان الناس مهتمين بهؤلاء الاقران معنيين بأمرهم، فشخص يرى أنه سيأخذها محمد، والآخر خالد، وهكذا ولا يهمهم أمر الجائزة بقدر ما يهمهم صاحبها قلت: أعطي محمدٌ الجائزة.

وإذا كان لناس معنيين بأمر الجائزة، لأنها جائزة فريدة ثمينة. ولا يهمهم آخذها قلت: أعطيت الجائزة محمداً. فجعلتها هي المتحدث عنه. ونحو ذلك أنْ تقول: (أعطي محمد الكتاب) إذا كان يعنيك شأن الآخذ، أو تقول: أعطني الكتابُ محمداً، اذا كان يعنيك شأن الكتاب.

أما إذا كان الفعل من باب ظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة المفعول الأول، ويمتنع إقامة الثاني، أو الثالث، فتقول: (ظُن محمد قائماً) ولا تقول: (ظُن محمد قائم) وذهب قوله إلى انه لا يتعين اقامة الأول، لكن يشترط أنْ لا يحصل لبس فتقول: ظُن زيد قائم[1] قال ابن يعيش: «ان المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله، واقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل... إلاّ ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت لأن المفعول الثاني في باب، علمت قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ»[2].

٢- فان كان هناك مفعول به، ومصدر وظرف، وجار ومجرور، فالذي عليه جمهور النحاة أنه يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، تقول: ضُرب خالد ضربًا شديدًا يوم الخميس. ولا يجوز إقامّه غيره فلا تقول: ضُرب خالدًا في بيته.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول ضرب ضربٌ شديدٌ زيدًا واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر -وهو من العشرة- (ليجزي قوما بما كانوا يكسبون)[3].

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٧٢)، «الأشموني» (٢/ ٦٩)، «الهمع» (١/ ١٦٢)، «التصريح» (٢) (١/ ٢٩٢-٢٩٣). ابن يعيش (٧/ ٧٢).

(٣) ابن عقيل (١/ ١٧١)، «الأشموني» (٢/ ٦٧-٦٨)، «التصريح» (١/ ٢٩٠-٢٩١).

وذهب بعض النحاه إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، مفعولاً أو غيره، فمثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير، أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به(١).

وهو ما نراه الصواب فان المعنى هو الحاكم في مثل ذلك.

٣- فان لم يكن هناك مفعول به وكان في الجملة ظرف متصرف مختص(٢)، أو مصدر متصرف مختص، أو جار ومجرور صالح للنيابة أقيم احدها مقام الفاعل فتقول:

سير يومان، وأنطُلِقَ انطلاقٌ شديد، وجُلس في القاعة(٣) وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فالذي عليه الاكثرون أنها متساوية في النيابة، ولا يفضل بعضها بعضاً. تقول: جُلس في الدار جلوسًا طويلاً يوم الجمعة، إذا جعلت المجرور هو النائب، أو تقول: جلس في الدار جلوسٌ طويلٌ يوم الجمعة، أو جُلس يُوم الجمعة في الدار جلوسًا طويلا(٤).

والحق أن يقال أنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فاذا كان المجرور هو المهم أنيب، واذا كان المصدر هو المهم أنيب وإذا كان الظرف هو المهم انيب. قال الرضي: «والأولى أنْ يقال كل ما كان أدخل عناية المتكلم واهتمامه بذكره

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ٦٨)، «حاشية الخضري» (١/ ١٧١).

(٢) الظرف المتصرف هو ما يفارق النصب على الظرفية أو الظرفية والجر بمن فيكون مبتدأ وخبرا فاعلا وغيره نحو يوم وليلة لا نحو ما عند. أما المختص فهو ما خصص بإضافة أو وصف أو تعريف ونحو ذلك من المخصصات.

أما المصدر المتصرف فهو ما يفارق النصب على المصدرية فيكون مبتدأ وفاعلا ونحو ذلك كانطلاق واجتهاد لا نحو سبحان ومعاذ، أما المختص فما ليس لمجرد التأكيد بل يكون مخصصا بإضافة أو وصف أو يكون معدودا ونحو ذلك.

(٣) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٧٠)، «الأشموني» (٢/ ٦٤)، «حاشية الصبان» (٢/ ٦٤)، «التصريح» (١/ ٢٨٧-٢٩٠)، «الهمع» (١/ ١٦٢-١٦٣)، «سيبويه» (١/ ١١٧).

(٤) «الهمع» (١/ ١٦٣)، «ابن يعيش» (٧/ ٧٣)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٠).

وتخصيص الفعل، به فهو أولى بالنيابة»[١].

وايضاح هذا الأمر أنّ المتكلم قد يعنيه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف، دون أن يعنيه ما وراء ذلك فيقتصر عليه، فيقول مثلا: جُلس في الدار واقتُتل يومُ الخميس. قال تعالى ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر:٦٨]، فإنّ المهم هو المجرور، ونحو قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨]، وقوله ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]. ونحوه ﴿اجتمع يوم الخميس﴾ اذا لم يعنك من اجتمع.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المصدر فتقول: (انطُلق انطلاق شدي).

وقد يعنيه عدة أمور بعضها أهم من بعض، فيجعل مدار حديثه ما كان أدخل في عنايته وذلك نحو قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]، فالمصدر الدال على المرة هنا هو الأهم، لا المجرور كما في الآيات السابقة، ولذلك أنابه عن الفاعل. ومما يدل على أن الإهتمام منصب على المصدر الدال على المرة قوله تعالى ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة:١٤]. فقد جاء بالمصدر الدال على المرة ايضا.

وقد يجري الفعل المتعدي في ذلك مجرى اللازم، اذا لم يتعلق غرض بذكر مرفوعه نحو قولك (أكرم في الحفل)، و (حفظ في الدار) اذا لم يعنك ما أُكرم، ولا ماحُفظ، جاء في (**المفصل**): «ان قصدت الإقتصار على ذكر المدفوع إليه والمبلوغ به قلت: دُفع إلى زيد وبُلغ بعطائك»[٢].

وقد يعنيك ذكر أحد المفوعلين دزن الآخر ولا يعنيك ذكر الفاعل ايضا فتنيب عن الفاعل المفعول الذي يعنيك فتقول مثلا (أكرم خالد) اذا لم يكن يعنيك من أكرمه، ولا ما أكرم. وتقول (منحت الشهادات في الحفل) اذا لم يكن يعنيك المانح، ولا من منح،

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٩١).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٩١).

وقد يعنيك ذكرهما كليهما، فتنيب ما كان ادخل في عنايتك، فتقول (أكرم خالد مالاً كثيرًا) وقد يعنيك ذكر الفاعل أيضا، فتقول: (أكرم محمود خالدًا مالاً كثيرًا) بالبناء للفاعل وهكذا.

فعل وانفعل

ويرى قسم المعنيين بهذا العلم أنّ معنى (فعل) و (انفعل) واحدُ، وأن (الزجاجة) في قولنا (كسرت الزجاجة) فاعل، كما في (انكسرت الزجاجة)، أو نقول إنّ كليهما نائب فاعل.

والظاهر أنّ الأمر على خلاف ذلك ففي (فُعل) دافع خارجي بخلاف (انفعل) الذي يبدو فيه الفعل كأنه حصل ذاتيًا.

ألا تحس أنّ ثمة فرقًا بين قوله تعالى ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله (انغاض الماء وانقضى الأمر؟) ففي الأولى تحس كأن هناك يدًا خفية غاضت الماء بخلاف انغاض، وكأن هناك قاضيا قضى الأمر وحسمه، بخلاف (انقضى الأمر) فانه كأنه تصرم من نفسه.

ثم انظر إلى قوله تعالى ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣]، وإلى قوله ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

فإنّ انفجار الماء من الصخرة حدث ذاتيًا، بخلاف قوله (فجرت) الذي يفيد أنّ مفجرًا فجرها، ألا ترى فرقاً بين قولك (انفجر الماء من الصخرة)، و (فُجرّ الماء من الصخرة)؟ فأنت تفهم أنّ الانفجار في الاولى حصل ذاتيًا، وفي الثانية حصل بمفجر خارجي.

ثم ألا تحس فرقاً بين قولك (فُرط العقد)، و(انفرط العقد) وقولك (بُعث إليه)؟ فإنّ قولك (بُعث) يفيد أن هناك باعثاً بعث، وأما انبعث فهو انبعاث داخلي من النفس، قال تعالى ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢]، أي ذهب من نفسه، بخلاف قوله تعالى:

﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الشمس: ١٠٠]، فالموتى يبعثون، ولا ينبعثون من انفسهم.

ومثله الفرق بين: اندفع إليه، ودفع إليه، وانفصل وفُصل، وانشطر وشُطر. وانقسم وقُسم.

صحيح أنّ قسماً من اللغات السامية استعملت (انفعل) للمبني للمجهول[١]، ولكن العربية لها صيغة أخرى هي صيغة (فُعل)، والعربية تميل إلى التخصص، فلا تجعل صيغتين بمعنى واحد، كما هو واضح في استعمالاتها، وقد خصت كل صيغة باستعمال ومعنى. ألا ترى أنه يمكن أن يكتفي بالفعل اللازم المبنِي للمجهول، والجار والمجرور فيقال: (جُلس في الحديقة) و (ذُهب إلى خالد)، ولا يمكن ان يستعمل نحو هذا الاستعمال في (انفعل) مما يدل على اختلاف بينهما؟

فهناك فرق ظاهر بين الصيغتين كما هو مبين.

المفعول به

يقول النحويون أن المفعول به «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضرب زيد عمرًا وبلغت البلد[٢] قيل: «والأقرب في رسم المفعول به أنْ يقال: هو ما يصح أنْ يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مضمون من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً»[٣].

---

(١) انظر جداول تصريفات الفعل في (فقه اللغات السامية لبروكلمان من ص١٢٦-١٣٢ ترجمة رمضان عبد التواب وانظر الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية لعبد الرحمن أيوب ص٣٣ مطبوع بالآلة الكاتبة.

(٢) «ابن يعيش» (١/ ١٢٤).

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ١٣٦).

وتفسير ذلك أنك تستطيع أن تصوغ معه من فعل[١] المفعول به، اسم مفعول غير مقيد بحرف جر، أو غيره نحو قولنا (أكرمت محمدًا) فانك تستطيع أن تقول (محمد مكرم) و (نصرت سعيدا) فتقول (سعيد منصور)، و (خلق الله السماوات)، فتقول (السماوات مخلوقة) بخلاف قولنا مثلا (انطلق انطلاقًا)، فلا يصح أنْ يقال (الانطلاق منطلق)، و (خرجت صباحًا) فلا يقال (الصباح مخروج)، بل نقيده بحرف جر، فنقول (الصباح مخروج فيه).

وعلى أي حال فحد المفعول ورسمه لا يهماننا كثيرًا في هذا البحث، وانما الذي يهمنا ماله علاقة بالمعنى، كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، ونحو ذلك. وإنما ذكرت هذا الضابط لانه حصل وهم عند قسم من النحاة في ادخال قسم من المفعول به، في المفعول المطلق.

تقديم المفعول به

الأصل في الجمل التي تحتوي مفعولا به أن يؤتى بالفعل، فالفاعل، فالمفعول به[٢]. وذلك نحو ينصر الله المجاهدين، ولا يعدل عن مثل هذا التعبير، إلا لسبب فيقدم المفعول به على الفاعل نحو (ينصر المجاهدين الله) أو يقدم المفعول به على الفعل نحو (المجاهدين ينصر الله).

وكذلك الامر بالنسبة إلى ما يتعدى المفعولين، فان الأصل أن يتقدم الفعل ففاعله ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى -كما يقول النحاة- ثم المفعول الثاني[٣]

(١) تقصد بفعل المفعول هنا فعل الفاعل سواء كان بصيغة الفعل أم بأية صيغة أخرى نحو هو مكرم خالدا او ضارب سعيدا.

(٢) «ابن الناظم» (٩١)، «ابن عقيل» (١/ ١٦٥)، «الرضي على الكافية» (١/ ٧٥)، «الأشموني» (٢/ ٥٥)، «التصريح» (١/ ١٦١).

(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٨١)، «الأشموني» (٢/ ٩٢)، «التصريح» (١/ ٣١٤).

نحو (ألزم سعيدٌ محمدا الأمر) فمحمد هو المفعول الأول، وهو الفاعل في المعنى، لأنه هو الذي التزم بالأمر، و (الأمر) المفعول الثاني، ونحو (ألبس خالدٌ سعدا ثوبا) فسعد هو المفعول الأول، وهو الفاعل في المعنى، لأنه هو اللابس وثوبا مفعول ثان[1]. ولا يعدل عن هذا التعبير إلاّ لسبب نحو: الزم سعيداً الأمر محمدا، وألبس خالد ثوباً سعدًا.

وتتلخص صور التقديم فيما يتعدى إلى واحد بما يأتي:

١- أن يتقدم الفاعل على المفعول، نحو (يجعل الناس العلماء) وهذا في الحقيقة ليس من باب تقديم ما يستحق التأخير، بل هو التعبير الطبيعي كما ذكرت.

٢- أن يتقدم المفعول على الفاعل نحو: نصر أخاك محمود.

٣- أن يتقدم المفعول على الفعل نحو: أخاك نصر محمود.

أما صور ما يتعدى إلى مفعولين، فكثيرة أذكرها باختصار.

١- أن يتقدم الفعل والفاعل ثم المفعول الأول (الفاعل في المعنى)، ثم المفعول الثاني وذلك نحو (منح خالد سعيدا دارا) وهذا هو التعبير الطبيعي الذي ليس فيه تقديم ما يستحق التأخير.

٢- أن يتقدم المفعول الثاني على الأول نحو (منح خالد دارا سعيدا).

٣- أن يتقدم المفعولان ويتأخر الفاعل نحو (منح سعيدًا داراً خالد) و(منح داراً سعيدًا خالد) وتحت هذا صورتان -كما ترى- تقديم المفعول الأول، وتقديم المفعول الثاني.

٤- أن يتقدم أحد المفعولين على الفاعل، ويتاخر الثاني عنه، نحو (منح سعيدا خالدٌ دارًا) و (منح دارًا خالدٌ سعيدًا).

٥- أن يتقدم المفعولان على الفعل والفاعل، نحو (سعيدا دارا منح خالد) و(دارا سعيدا منح خالد) وتحت هذا صورتان كما ترى.

---

(١) نترك صور وجوب تقديم الفاعل على المفعول أو المفعول على الفاعل وغير ذلك من أوجه الوجوب لانها لا تعنينا هنا لأن المتكلم ليس له أن يتصرف في هذا الضرب لأن الذي يعنينا اوجه الجواز لأنه يمكن التصرف فيها حسب المقتضى.

٦- أن يتقدم أحد المفعولين على الفعل ويتأخر الثاني على الفعل والفاعل، نحو (سعيدا منح خالد دارا) و (دارا منح خالد سعيدا).

٧- أن يتقدم أحد المفعولين على الفعل ويتقدم الآخر على الفاعل، نحو (سعيدا منح دارا خالد) و (دارا منح سعيدا خالد).

ولا شك أنّ كل عدول من التعبير الطبيعي الذي هو الأول يصحبه عدول من معنى إلى معنى.

ونحن سنذكر أوجهاً من هذه الصور لنستعين بها على بقية الوجوه وهذه كلها هي جزء من موضوع رئيس هو موضوع التقديم والتأخير الذي يشمل المفعول وغيره ولكني آثرت أن أبحثها مجزأة على أبواب النحو لأنه يعسر أحياناً على بعض الناس أن يجري القاعدة العامة على الجزئيات.

١- **تقديم الفاعل على المفعول به**: نحو (أكرم خالد الزائرين) وهو التعبير الطبيعي، وهو ليس من باب تقديم ما حقه التأخير كما ذكرنا، يقول المتكلم إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم المسألة، فتفيده بها كلها وهي بجزيئاتها اخبار جديد وكأن هذا النوع من الجمل انما هو جواب سؤال: ماذا حدث؟ فتخبره بما حدث.

٢- **تقديم المفعول على الفاعل**: وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٣]، وقوله ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

وهذه المسألة ذكرناها في باب الفاعل وبينا الغرض من التقديم فلا داعي لاعادة القول فيها.

٣- **تقديم المفعول على الفعل**: وذلك كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وكقولك (محمدا أكرمت) وله اغراض اهمها:

١- **الاختصاص**: وهو أبرز غرض في تقديم المفعول بل في عموم مسائل التقديم. فقوله تعالى (اياك نعبد) معناه نخصك بالعبادة، ألا ترى إلى قوله تعالى﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٥-٦]، كيف قدم

المفعول في العبادة والاستعانة، لا نعبد أحداً الاّ إيّاك، ولا نستعينُ أحدًا إلاّ إيّاك، ولا يصح ذلك في طلب الهداية اذ لا يصح، أن تقول (ايانا اهدنا) لأنّ المعنى سيكون خصًا بالهداية، أي اهدنا دون غيرنا بخلاف (إهدنا)، فإنْ المعنى نسألك الهداية لنا لا قصر الهداية علينا.

وهو كما تقول: أكرمْ محمداً، ومحمداً أكرمْ، وأعطنا، وأيانا أعط، فان معنى قولك (أكرم محمدًا) أن تطلب لمحمد الاكرام من المخاطب، ولا تطلب حصر الاكرام به، أما (محمد أكرم) فمعناه خص محمداً بالكرم، وكذلك (أعطنا) و(أيانا أعط)، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ «تقديم المفعول لقصد الإختصاص كقوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤]. ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾ [الانعام: ١٦٤]، والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة»[(١)].

وجاء في (**المثل السائر**): «فان في قولك (زيدا ضربت) تخصيصًا له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك (ضربت زيدا) لأنك اذا قدمت الفعل كنت بالخيار في ايقاعه على أي مفعول شئت، بأن تقول: ضربت خالدًا أو بكرًا أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول»[(٢)].

وكذلك الأمر في النفي نحو قولك: ما شتمت خالدًا وما خالدًا شتمت، فإنّك في الجملة الاولى نفيت الشتم عن خالد ولم تثبته لغيره فقد تكون شتمت غيره أو لا تكون. أما قولك (ما خالدًا شتمت) فان معناه أنك نفيت الشتم عن خالد، واثبت وقوعه على غيره

ولذا لا يصح أن تقول (ماشتمت خالدا وّلا غيره)، ولا يصح أنْ تقول: (ما خالدًا شتمت ولا غيره) لانه تناقض، اذ قولك (ما خالدا شتمت) معناه شتمت غيره، فكيف يصح أنْ تقول: (ولا غيره)؟

---

(١) «الكشاف» (١/٤٨-٤٩).

(٢) «المثل السائر» (٢/٢١٧)، وانظر «البرهان» (٣/٢٣٦).

جاء في(**دلائل الإعجاز**): «ويجيء لك هذا الفرق على وجه في تقديم المفعول وتأخيره، فاذا قلت: ما ضربت زيدًا فقدمت الفعل، كان المعنى أنّك قد نفيت أنْ يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا اثبات وتركته مبهمًا محتملاً.

وإذا قلت: ما زيدًا ضربت فقدمت المفعول كان المعنى على أنّ ضربًا وقع منك على إنسان، وظن أنّ ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون معناه أياه.

فلك أن تقول في الوجه الاول: (ما ضربت زيدًا ولا أحدًا من الناس)، وليس لك في الوجه الثاني، فلو قلت: ما زيدًا ضربت ولا احدًا من الناس كان فاسدًا.

ومما ينبغي أنْ تعلمه أنّه يصح لك أن تقول: (ماضربت زيدًا ولكن أكرمته)، فتعقب الفعل المنفي باثبات فعل هو وضده، ولا يصح أنْ تقول: ما زيدًا ضربت ولكن أكرمته، وذاك انك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا، ولكن ذاك، ولكنك أردت انه لم يكن المفعول هذا، ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول ما زيدًا ضربت ولكن عمرا»[(١)].

جاء في (**الهمع**) أنه «اذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ اي لا غيرك ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، اي لا غيره. وخالف في ذلك ابن الحاجب، ووافقه أبو حيان فقالا: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم»[(٢)]

والحق إنّ تقديم المفعول قد يفيد الاختصاص. والحصر، بل هو غالب كما ذكرنا، وذلك كقوله تعالى ﴿ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وكقوله تعالى ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، لكن ليس معنى ذلك أنّ التقديم لا يفيد إلاّ الاختصاص، فقد يتقدم المفعول لغير الاختصاص، جاء في (**البرهان**):

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٨)، وانظر «نهاية الإيجاز للرازي» (١٢١)، «الإيضاح» (١/ ١١٠-١١١).

(٢) «الهمع» (١/ ١٦٦).

«ما ذكرناه من أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص، فهمه الشيخ أبو حيان في كلام الزمخشري وغيره والذي عليه محققو البيان أنّ ذلك غالب لا لازم بدليل قوله تعالى ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ ﴾(١) [الانعام: ٨٤].

وهو الصواب فقد يكون التقديم لغير ذلك كرد الخطأ، وغيره.

٢- رد الخطأ في التعيين جاء في **(الإيضاح)**: «وأما تقديم مفعوله ونحوه فلرد الخطأ في التعيين، كقولك (زيدا عرفت) لمن اعتقد أنك عرفت انسانًا وانه غير زيد، وأصاب في الأول دون الثاني. وتقول لتأكيده وتقريره .زيدا عرفت لا غيره»(٢).

وايضاح ذلك أنك تقول: (محمدًا أكرم خالد) ومعنى هذا أما أن يكون أنّ خالدًا خص محمدًا بالاكرام كما -ذكرنا في **(التخصيص)**- أو قد يكون لغرض آخر وهو رد الخطأ والمعنى أن المخاطب كان يظن أن خالدا أكرم سعيدا مثلا، فتقول له: محمدًا أكرم خالدًا أي أن خالدًا أكرم محمدًا لا سعيدًا.

٣- وقد يكون للتعجب كقولك (دينارًا أعطى خالد) اذا كانت مثل هذه الحادثة مستغربه، كأنْ يكون أكبر من أنْ يعطيه خالد، أو أقل فيكون مثار تعجب.

٤- أو للمدح والثناء كما قال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ ﴾ [الانعام: ٨٤]، وقال: ﴿ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الانعام: ٨٦].

فهذا ليس من باب التخصيص والحصر، اذ ليس معناه ما هدينا إلاّ نوحاً من قبل، وإنّما هو من باب المدح والثناء، وكذلك قوله ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٢].

٥- أو للعناية بالمتقدم لأهميته كقوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر: ٤].

---

(١) «البرهان» (٣/ ٢٣٧).

(٢) «الإيضاح» (١/ ١١٠-١١١).

٦- أو للحذر منه كقوله ﴿ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ﴾ [المدثر: ٥].

٧- أو لتعظيمه كقولك لمن سأل الله: عظيما سألت.

٨- أو للتوجيه والارشاد كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ . وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾ [الضحى: ٩-١٠]، فهذا ليس من باب الحصر كما هو واضح، اذ المعنى على الحصر يكون انه منهي عن قهر اليتيم دون غيره أي يباح له أن يقهر غير اليتيم، وأن ينهر غير السائل وهو غير مراد.

إلى غير ذلك من الاغراض التي تعلم من مواطن القول.

وهذا الأمر جار في نفسه فيما يتعدى إلى مفعولين، فقد ذكرنا في أول البحث أنّ الأصل أنْ يتقدم الفعل، فالفاعل ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى، ثم المفعول الثاني، نحو (منح سعيدا خالدًا أرضاً) ويقال هذا اذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئا عن الموضوع بجملته.

وقد يتقدم المفعول الثاني على الأول لغرض بلاغي يقتضيه المقام، نحو (منح سعيدًا أرضاً خالدًا) اذا كان الاهتمام منصبًا على الأرض لا على الأخذ، ونحوه قوله تعالى ﴿ وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [غافر: ٥٣].

وقوله ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ ﴾ [فاطر: ٣٢]. ففي الأية الاولى قدم (بني اسرائيل) وهو المفعول الأول على (الكتاب) وفي آية فاطر قدّم (الكتاب) على (الذين اصطفينا من عبادنا) ولذلك سبب واضح يتبين من سياق الآيتين، ففي آية فاطر الكلام جار على الكتاب، ولذلك قدمه قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ ﴾ [فاطر: ٢٩].

﴿ وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ ﴾ [فاطر: ٣١]، ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢]. فناسب تقديم الكتاب.

أما في سورة غافر فالكلام على حملة الكتاب، فلذلك قدمهم قال تعالى ﴿ قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ قَالُواْ بَلَىٰۚ قَالُواْ فَٱدۡعُواْۗ وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ ﴾ [غافر: ٥٠]، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١]. ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡهُدَىٰ وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [غافر: ٥٣]، فناسب كما ترى ان يتقدم الحملة على الكتاب بخلاف الآية الأولى كما هو واضح.

وكذلك بالنسبة إلى تقديم المفعولين أو أحدهما على الفعل، فقد يقدم للتخصيص، أو لغرض من الأغراض التي سبق أن ذكرناها وذلك نحو:

● خالدًا منح سعيدٌ أرضاً، المعنى أنّ سعيداً خص خالداً بذلك، ولم يمنح غيره أو للرد على المخاطب إذا كان يظن أن سعيداً منح أرضاً محمداً، فأزال الوهم من ذهنه. والمخاطب في هذه الجملة يعلم جانباً من الحدث فهو يعلم أن سعيداً منح أرضاً وانما حصل الوهم في الشخص الممنوح، وكان هذا جواب سؤال: من منح سعيدا أرضاً؟

● أرضاً منح سعيدًا، المعنى أنّ سعيدًا خصّ خالداً بالأرض لا بشيء آخر، ولازالة الوهم من ذهن المخاطب الذي كان يظن انه منح خالداً نقودًا فقدمها لإزالة الوهم، والمخاطب في هذا يعلم أنّ سعيدًا منح خالداً شيئًا ولكن الوهم حصل في الشيء الممنوح وكأن هذا جواب عن سؤال: ماذا منح سعيد خالداً؟

● خالداً أرضاً منح سعيد، المعنى أنّ سعيدًا خص خالداً بأرض، أي لم يمنح غير سعيد ولم يمنح غير أرض أو لازالة الوهم إذا كان المخاطب يظن أن سعيدا منح محمداً نقوداً مثلا فهنا حصل الوهم في الشخص الممنوح والشيء الممنوح فقدم المفعولين لازالة الوهم وهنا المخاطب يعلم أن سعيداً منح شيئا ما ولكن لا يعلم الشخص الممنوح ولا الشيء.

وهكذا القياس، وكل ما تقدمه فهو الأهم بقصد التخصيص، أو بقصد آخر يستدعيه المقام.

الحذف

حذف المفعول به على ضربين:

١ - أن يحذف من الكلام لفظا لكنه مراد معنى وتقديرا وهو الذي يسميه النحويون: (الحذف اختصارا) ولا يحذف الا لدليل ولذلك نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، أي من خلقته لأن الأسم الموصول لا بد له من عائد، وكقوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، أي أنعمتها ومن هذا الحذف قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، أي فان لم تفعلوا الاتيان ولن تفعلوه، وقد حذف للعلم به لأنه مر ذكره ونحوه قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ومن هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه: ٧٩]، أي وما هداهم غير أن الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الايجاز وذلك أنه أخرجه مخرج العموم أي أن فرعون لا يتصف بصفة الهداية البتة وذلك أنه لو قال (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدا بقومه اذ يحتمل أنه هدى غيرهم لكنه قال (وما هدى) أي ماهدى أحداً. ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢]، أي وهداه غير أنه أخرجه مخرج العموم فلم يقصر الهداية على آدم عليه السلام.

ويذكر النحاة أن المفعول قد يحذف لتناسب الفواصل، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، أي وما قلاك، غير أنني أرى لهذا الحذف غرضاً بديعاً وسراً لطيفاً علاوة على ما ذكروه، وهو أن الحذف ههنا للاكرام والتعظيم وذلك أنه تعالى لم يرد أن يواجهه بالقلى فيقول (وما قلاك) وإنما اكتفى بالمفعول السابق اكراماً لرسول الله من أن يناله الفعل. ونحو هذا يجري في كلامنا، كأن يقول أحد لآخر بلغني عنك أنك شتمت وقلت وقلت، فيقول: لا والله ما شتمت ولا قلت، فحذف المفعول من الفعلين تعظيماً له من أن يناله الفعل.

قالوا وقد يحذف المفعول لاحتقاره، نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾ [المجادلة: ٢١]، قالوا أي الكافرين، وأرى أن حذفه علاوة على هذا لاخراجه مخرج العموم، فالغلبة عامة له وإن كان المقصود بها الكافرين.

أو للاستهجان، كقول عائشة رضي الله عنها (ما رأيت منه ولا رأى مني) أي العورة.

أو للجهل به في نحو قولك (ولدت فلانة) وأنت لا تدري ما ولدت، إلى غير ذلك من الأغراض(١).

٢- أن لا يذكر المفعول(٢)، وهو غير مراد وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اقتصاراً).

والحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من ارادة للمفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد، فقد تكون الحاجة إلى أن تذكر مفعولين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وكقوله: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]، وكقوله (هو يكرم السائلين الدنانير ويطعم المحتاجين القوت، ويمنح طلاب العلم الكتب)، فقيدت الاكرام والاطعام والمنح بالمعطى والمعطى له.

وقد يتعلق الغرض بذكر مفعول واحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، فقد ذكر مفعولاً واحد لأنّه هو الذي تعلق الغرض بذكره ولم يذكر ما سيعطيه، لأنه لا يتعلق غرض بذكره.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، وقوله: ﴿ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٨]، فلم يذكر لمن يؤتون الزكاة، لأنه لا يتعلق

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ٩٣-٩٤)، «الصبان» (٢/ ٩٤)، «الهمع» (١/ ١٦٧)، «التصريح» (١/ ٣١٤)، «البرهان» (٣/ ١٦٢).

(٢) آثرت هذا التعبير هنا على تعبير(حذف المفعول) لأن قولهم (الحذف) مشعر بأن أصله الذكر والحذف طارىء في حين أن الأصل هنا عدم الذكر.

غرض بذكرهم فإنه أراد أن يصف المؤمنين بايتاء الزكاة.

ونحو هذا أن تقول (هو يطعم اللحم ويكرم الدنانير)، فقد ذكرت أنه متصف بصفة إطعام اللحم واكرام الدنانير، ولم يتعلق غرض بذكر آكل اللحم وآخذ الدنانير، بل أردت أن تقول أن هذه صفته وخصلته، وأنه مختص بهذا النوع من الاطعام والاكرام، فإن قلت (هو يكرم السائلين ويطعم الجائعين)، قيدته بالصنف الذي يكرمه ويطعمه أي هو متصف بهذه الخصلة وهي اكرام السائلين واطعام الجائعين ولم ترد أن تذكر ماذا يكرم أو يطعم.

وقد يراد مجرد الحدث مسنداً إلى فاعله دون تعلقه بشيء آخر فلا تذكر له مفعولاً كأنْ تقول (هو يكرم ويطعم)، أي هو متصف بهذه الخصلة ولا تريد أن تذكر ماذا يكرم أو من يكرم ولا ماذا يطعم أو من يطعم، ومثله أن تقول (قد وقع منك ما يؤذي)، أي يؤذي إلى الإيذاء فأخرجته مخرج العموم، ولو قلت (ما يؤذيني)، لكنت قيدت الايذاء بك، وهناك فرق بين التعبيرين كما هو ظاهر، فالأول الايذاء فيه عام، والثاني مقيد، وما يؤذيك ربّما لا يؤذي غيرك، فإذا أردت أن ما وقع منه يؤدي إلى الايذاء عموماً، أي مما يتأذى به الخلق لم تذكر المفعول، وإن أردت أن ما وقع منه يؤذي واحداً أو صنفاً بعينه، ذكرت ذلك الصنف الواحد.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ . وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الليل: ٥-٦]، ولم يذكر من أعطى ولا ما أعطى، وإنما أراد أنْ يصفهم بصفة العطاء والتقوى، ونحوه قوله تعالى ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، أي لا يتصف بالنسيان، ألا ترى لو قلت: (هو لا ينسى المواعيد) لكنت قيدت عدم النسيان بالمواعيد، وقد ينسى غيرها بخلاف ما لو قلت (هو لا ينسى) أي غير متصف بالنسيان، ومثله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١]، فلم يذكر مفعولاً لفعل الأكل، لأنه لا يتعلق غرض بذكره، ولو ذكره لكان السامع يحسب أن عدم الجناح من حيث أكل ذلك الشيء بعينه فلو قال مثلاً (ليس عليكم جناح أن تأكلوا اللحم جميعا أو اشتاتا)، لفهم منه أنه لو أكل غير اللحم لكان عليه جناح، ومثله قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ

ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ﴾ [الفرقان: ٦٧]، فلم يذكر ماذا ينفقون، وقوله ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]، أي متصف بصفة الاطعام دون تقييد بصنف معين ولا طعام معين.

ومن هذا الباب قوله ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [غافر: ٦٨]، وقوله ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ . وَأَنَّهُۥ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣-٤٤]، أي متصف بصفة الاضحاك والابكاء والاماتة والاحياء، ومنه قوله ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الاخلاص: ٣]، فلم يذكر ما يلد ولو ذكر لفسد المعنى.

فالمفعول في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره ولو كان الفعل متعديًا في الأصل، لأن تقدير، أي مفعول مفسد للمعنى. فهذا إنما يكون بحسب قصد المتكلم -كما أسلفنا- فقد يقصد إلى أنه يخبر بمجرد الحدث أو أن يخبر بالحدث، منسوبًا إلى فاعله، أو أن يخبر بالحدث وقع عليه. جاء في (**دلائل الإعجاز**): «اذا أريد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن تنسب إلى فاعل، أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك، فالعبارة فيه أن يقال: كان ضرب، أو وقع، ضرب أو وجد ضرب، وما شاكل ذلك من الفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء.

واذ قد عرفت هذه الجملة فاعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعول به، فاذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي، كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا، ومثال ذلك في قول الناس: فلان يحل ويعقد، ويأمر، وينهى، ويضر، وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقري، ويضيف المعنى في جميع ذلك على اثبات المعنى في نفسه للشيء على الاطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد وصار بحيث يكون منه حل، وعقد، وأمر، ونهي، وضر، ونفع وعلى هذا القياس.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، هل يستوي من له علم ولا علم له، من غير أن يقصد النص على معلوم. وكذلك قوله ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣-٤٤]، المعنى هو الذين منه الاحياء والاماتة... ألا ترى أنك اذا قلت (هو يعطي الدنانير) كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه وأنه يعطيها خصوصا دون غيرها وكأن غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء نفسه[١].

وجاء فيه: «وان أردت أن تزداد تبيينها لهذا الأصل -أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على اثبات الفعل لفاعله، ولا يدخله شوب، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [القصص: ٢٣-٢٤].

ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، اذ المعنى وجد عليه أمة الناس يسقون اغنامهم أو مواشيهم، وأمرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما. ثم أنه لا يخفى على ذي بصر انه ليس في ذلك كله إلا إن يترك ذكره ويؤتي بالفعل مطلقا، وما ذاك إلاّ أنْ الغرض في أنْ يعلم أنّه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود. وأنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وانه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي. فأما ما كان المسقي أغنمًا أم ابلاً غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم خلافه. وذاك انه لو قيل: وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما، و لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو منع غنم، حتى لو كان مكان الغنم ابل، لم ينكر الذود. كما إنك اذا قلت: مالك تمنع أخاك؟ كنت منكرا المنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ»[٢].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١١٨-١١٩).

(٢) «دلائل الإعجاز» (١٢٤-١٢٥).

وجاء في (**المغني**): «جرت عادة النحويين أنْ يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً. ويريدون بالإختصار الحذف لدليل، وبالإقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩] أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (من يسمع يخل) أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال أنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه عليه، فيجاء بمصدره مسندا، إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حرق أو نهب. وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوي اذا المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً، لأنّ الفعل ينزل لهذا القصد، منزلة مالا مفعول له، ومنه ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾، ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الاعراف: ٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، اذ المعنى ربي الذي يفعل الأحياء والاماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم، ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الاسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك.

وتارة يقصد اسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٠].

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الاسراء: ٣٢]، وقولك ما أحسن زيدًا، وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣].

وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، (وكلا وعد الله الحسنى) و

حميت حمى تهامة بعد نجد ... وما شيء حميت بمستباح[1]

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

---

(١) «المغني» (٢/ ٦١١-٦١٢).

«والمفعول الساقط من لا يبصرون من قبيل المتروك المطروح الذي لا يلتفت إلى اخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلاً نحو (يعمهون) في قوله ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1] [الاعراف: ١٨٦].

حذف مفعول فعل المشيئة:

حذف مفعول فعل المشئية كثير في كلام العرب، وقد ذكر ذلك النحويون والبيانيون نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الانعام: ١١٢]، والتقدير: لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم، ولو شاء ربك أنْ لا يفعلوه ما فعلوه، ولا يكاد يذكر المفعول إلاّ إذا كان أمرًا عظيماً أو غريبًا كأنْ تقول: (لو شاء أنْ يبني قصرًا من ذهب لفعل)، جاء في (**دلائل الاعجاز**): «وإذا استقريت الأمر وجدت الأمر كذلك أبدًا، متى كان مفعول المشيئة أمرًا عظيمًا أو بديعًا غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر، يقول الرجل يخبر عن عزة نفسه: لو شئت أن أردّ على الأمير رددت، ولو شئت أن ألقىٰ الخليفة كل يوم لقيت، فاذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف كقولك: لو شئت خرجت، ولو شئت قمت، ولو شئت انصفت، ولو شئت لقلت، وفي التنزيل: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾ [الاعراف: ١٨٦].

وكذا الحكم في غيره من حروف المجازاة تقول: إنْ شئت قلت، وإنْ أردت دفعت. قال الله تعالى ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقال عز اسمه ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] [الانعام: ٣٩].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]: «ومفعول (شاء) محذوف لانّ الجواب يدل عليه، والمعنى ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها. ولقد تكاثر هذا الحذف في شاء، وأراد لا يكادون يبرزون المفعول الاّ في الشيء المستغرب كنحو قوله:

---

(١) «الكشاف» (١/١٥٥).

(٢) دلائل الإعجاز (١٢٧).

فلو شئت أن ابكي دمًا لبكيته [عليه ولكن ساحة الصبر أوسع]

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا﴾ [الانبياء: ١٣٠].

و ﴿لَّوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾(١) [الزمر: ٤].

قالوا وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط، لأنّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها(٢).

واشترط بعض النحاة لحذفه دخول اداة الشرط على الفعل(٣).

ويجدر بنا هنا أن ننبه على أمرين:

١- إشتراط الحذف بدخول أداة الشرط، كما ذهب اليه بعض النحاة.

٢- ادخال أفعال الادارة مع أفعال المشيئة في هذا الحذف، فقد ذهب أهل البيان أن أفعال المشيئة والارادة مشتركة في هذا الأمر كما صرح به الزمخشري في النص الذي نقلناه آنفا(٤).

أما بالنسبة إلى الأمر الأول وهو اشتراط الحذف بدخول اداة الشرط كما هو ذهب اليه ابن النحوية محمد بن يعقوب فهو غير صحيح، بل ورد الحذف كثيرًا من غير دخول اداة شرط وذلك نحو قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦] أي كيف يشاء أنّ يصوركم، وقوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]. وقوله: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]، وقوله ﴿فكلما من حيث شئتما﴾ [الاعراف: ١٨]، وقوله ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الانعام: ١١١]. إلى غير ذلك من الآيات.

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٧٠-١٧١).

(٢) «معترك الاقران» (١/٣٠٨).

(٣) «البرهان» (٣/١٦٨).

(٤) «الكشاف» (١/ ١٧٠-١٧١)، وانظر «معترك الاقران» (١/٣٠٨)، «البرهان» (٣/١٦٧-١٦٨)، «الطراز» (٢/١٠٤).

وبهذا يتضح أن اشتراط هذا الشرط غير صحيح.

ومما ورد مذكورا معه مفعول المشيئة، قوله تعالى ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥٧]، وقوله: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ [المدثر: ٣٧]، وقوله ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾ [الانعام: ٨٠].

اما بالنسبة إلى الامر الثاني، وهو إخال أفعال الارادة مع أفعال المشيئة، فانه -وان كان مقبولا في القياس- لم أجد ما يؤيده في القرآن الكريم، على كثرة ما ورد من هذا الفعل فيه. فقد ورد هذا الفعل مقتضيا للمفعول به في (١٣٦) مائة وستة وثلاثين موطنًا، من القرآن الكريم ولم يحذف مفعوله في واحد منها، إلاّ في عائد الأصل، كقولك تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾ [هود: ٧٩]، وهذا غير مختص بفعل دون فعل كما هو معلوم، فحذف عائد الصلة المنصوب كثير في عموم الافعال كقوله تعالى ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١]، أي بعثه، وقوله ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١].

وهذا الحذف في عائد الصلة وردفي فعل الارادة في سبعة مواطن، وفي (١٢٩) مائة وتسعة وعشرين موطنا من فعل الارادة لم يحذف في واحد منها وذلك كقوله تعالى ﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾ [الرعد: ١١].

وقوله: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٢]، ﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الزمر: ٤]، إلى غير ذلك من الآيات، فلا يصح فيما أرى أن يجعل الارادة نظيرًا لفعل المشيئة في حذف مفعوله، فالفرق بينهما ظاهر في الاستعمال والله أعلم.

التحذير والاغراء

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكرةه ليجتنبه[(١)] وهو على ضربين:

١- ذكر المحذر مع المحذر منه، نحو (إياك والغيبة)، و (يدك والنار) فالمحذر في الأولى (إياك)، وفي الثانية (يدك)، والمحذر منه (الغيبة)، و (النار) في المثالين.

٢- ذكر المحذر منه مكرراً أو غير مكررٍ نحو، النار النار، الأسد[(٢)].

١- ذكر المحذر مع المحذر منه:

المحذر امّا أنْ يكون بـ (إيّا) للمخاطب، واما يكون بالأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو: يدك، ونفسك، ورجلك، وعينك، ثم يؤتى بالمحذر منه تالياً للواو، أو (من) نحو (إياكم والكذب)، و (واياكم من الكذب)، و(رأسك والحجر، أو من الحجر)، ولا يجوز عند سيبويه والجمهور حذف الواو (من)، فلا يصح عندهم أنْ يقال (إيّاك خالداً) ولا (رأسك الجدار)، وأجازه قسم من النحاة[(٣)].

وأمّا نحو (إيّاك أنْ تفعل)، فجائز لصلاحية تقدير (من)[(٤)]، قال سيبويه «واعلم انه لا يجوز ان تقول (أيّاك زيداً)، كما إنّه لا يجوز أن تقول (رأسك الجدار)، حتى تقول (من الجدار) أو (الجدار)، وكذلك (أن تفعل) اذا أردت إياك والفعل، فاذا قلت (إياك أن تفعل) تريد اياك اعظ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل، جاز، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول، كأنك قلت: اياك نحّ لمكان كذا وكذا.

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٢)، «الاشموني» (٣/ ١٨٨).

(٢) «الرضي على الكفاية» (١/ ١٩٥).

(٣) «سيبويه» (١/ ١٤٠-١٤١)، «المقتضب» (٣/ ٢٣)، «الأشموني» (٣/ ١٨٩)، «التصريح» (٢/ ١٩٢)، «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٩٣).

(٤) «الأشموني» (٣/ ١٨٩)، «التصريح» (٢/ ١٩٣).

ولو قلت (اياك الاسد)، تريد من الاسد لم يجز، كما جاز في (أن) إلاّ أنهم زعموا أنّ ابن أبي اسحاق أجاز هذا البيت في شعر.

ايــاك ايــاك المــراء فــإنّــه إلــى الشــر دعــاء وللشــر جــالــب

كأنه قال (إياك)، ثم اضمر بعد إيّاك فعلاً آخر، فقال: إتّق المراء[1].

وعلى هذا فأساليب التحذير من هذا القسم، هي ما يأتي:

١- ايّاك والكذب.

٢- إيّاك من الكذب.

٣- إيّاك أنْ تكذب.

٤- رأسك والحجر.

٥- رأسك من الحجر.

وهذه متفق على صحتها.

٦- إيّاك الكذب.

٧- رأسك الحجر.

عند قسم من النحاة.

فاللفظة الأولى من هذه الجملة محذر، والثانية محذر منه، فـ (إياك) و (رأسك) محذر، و (الكذب) و (الحجر) محذر منه.

وتسميه نحو (رأسك) و (يدك) محذراً تجوز، والحقيقة إنّه محذر لأجله، وانما المحذر المخاطب.

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٤٠-١٤١).

وعند النحاة أنْ التحذير لا يكون للمتكلم، ولا الغائب، مع ورود نصوص قليلة بذلك نحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب) وقول زياد: (إيّاي ودعوة الجاهلية) وقوله أيضا: (إيّاي ودلج الليل) وقولهم: (اذ بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب)[١].

جاء في **كتاب سيبويه**: «ومن ذلك أيضا قولك (إيّاك والأسد) و (إيّاي والشر) كأنّه قال (إيّاك فاتقين والأسد) وكأنه قال:

(اياي لأتقين والشر) فاياك متقىً، والأسد والشر، متقيان، فكلاهما مفعول ومفعول منه، ومثله (إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب). ومثله (إيّاك وإيّاه) و (إيّاي وإيّاه) كأنه قال: إيّاك باعد، وإيّاه أونحّ.

ورغم أن بعضهم يقال له (إيّاك) فيقول: إيّاي، كأنّه قال: اياي أحفظ وأحذر، وحذفوا الفعل في (إياك) لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل... فكأنه قال: إحذر الأسد، ولكن لا بد من الواو، لانه اسم مضموم إلى آخر»[٢].

فذكر سيوبه إنّه ورد تحذير الإنسان لنفسه لأتّقِ، ولأحذر، وتحذير المتكلم لنفسه على ضربين:

أما أنْ يكون المقصود به المخاطب، مع وروده بأسلوب تحذير النفس، وهو نحو قول عمر رضي الله عنه (واياي وأن يحذف احدكم الأرنب) أي احذروني في أن يحذف أحدكم الأرنب، وهو إن كان أخرجه مخرج التحذير للنفس فانْ المقصود به المخاطب وهو نظير قولك (لا أرينك هنا بعد اليوم) فهو وان كان بأسلوب النهي للمتكلم إلاّ أن المقصود به المخاطب. ومنه قول زياد الذي ذكرته آنفا، وفي الحديث (اياي والتشادق) وهو من هذا الباب.

---

(١) «التصريح» (٢/١٩٣-١٩٤)، «الرضي على الكافية» (١/١٩٦)، «الهمع» (١/١٦٩-١٧٠).
(٢) «سيبويه» (١/١٣٨).

واما أن يكون المقصود به المتكلم نفسه وهو ما ذكره سيبويه في نحو قولهم (اياي والشر) أي لأحذر الشر فهو يحذر نفسه منه. قال الرضي: «وقوله عمر رضي الله تعالى عنه لجماعة (إياي وأن يحذف احدكم الأرنب بالعصا، وليذك لكم الأسل والرماح) يحتمل أمر المتكلم أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب اي بعّدوني عن مشاهدة حذفه»[١].

وظاهر أنّ الكثير والشائع في التحذير، أن يكون للمخاطب، ويصح أن يكون للمتكلم والغائب على قلة.

٢- ذكر المحذر منه مكرراً أو غير مكرر:

وذلك نحو النار، العقرب العقرب، الكذب والخيانة، فهذه الفاظ محذر منها وردت مكررة وغير مكررة.

حذف فعله:

ذهب النحاه إلى أنه إذا كان أسلوب التحذير بـ (إيا) ففعله واجب الحذف مطلقاً. سواء كررت أم لم تكرر، تقول: (إيّاك والكذب) ولا يصح أن تقول: اياك احذر والكذب، أو أحذرك والكذب، وكذلك إذا كان بغير (إيّا) إذا كان مكرراً أو معطوفاً نحو: النار النار، والكذب والخيانة، فانّه لا يصح أنْ تقول: إحذر النار النار، واحذر الكذب والخيانة[٢] وأجاز بعضهم إظهار الفعل معه، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر، نظرا إلى تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل، كقوله تعالى ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/١٩٦).

(٢) «التصريح» (٢/١٩٢)، «ابن عقيل» (٢/٨٧)، «حاشية الخضري» (٢/٨٨)، «سيبويه» (١/١٣٨-١٣٩).

وإذا لم يكرر المعمول جاز اظهار عاملة اتفاقا[١].

وفي هذه المسألة بحث، فانه عند جمهور النحاة أن حذف الفعل واجب في نحو قولك (اياك من المراء) و (إيّاك من الكذب) وفي نحو (الكذب والخيانة)، ولكن ألا يصح أن نقول: احذر من المراء، واحذر الكذب والخيانة؟ ألا يصح أن نقول: (أحذرك من هذا الأمر) و (أحذرك العقوق والظلم)؟

إن هذه التعبيرات صحيحة بلا شك، واذا حذفنا الفعل من هذه الجمل كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة، فمثلاً قولنا (أحذرك من المراء) إذا حذفنا الفعل منه، كان (اياك من المراء)، و (احذرك من هذا الأمر) اذا حذفنا الفعل منه كان (اياك من هذا الأمر)، واذا حذفنا الفعل من قولنا (احذرك الكذب والخيانة) قلنا (الكذب والخيانة)، فاذا كانت هذه الجمل مع ذكر الفعل صحيحة، فلماذا يقول النحاة أنّ الحذف واجب؟

أنه يصح أن تقول (احذرك من هذا الأمر) و (اياك من هذا الأمر) قال تعالى: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧]، فذكر فعل التحذير (يعظ) ولو حذفه لكان القول (إيّاكم أن تعودوا لمثله أبدا) وقال ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، فذكر فعل التحذير، ولو حذفه لقال: (اياك أن تكون من الجاهلين)، قال: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء: ١]، ولو حذفه لقال: (الله والأرحام).. وقال: ﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ﴾ [آل عمران: ٣٢]، ولو حذف فعل الاغراء لكان القول (الله والرسول). وقال ﴿ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الانعام: ١٥٢]، ولو حذف فعل الاغراء لقال: الكيل والميزان.

فهذه كلها من أساليب التحذير والاغراء الواجبة حذف الفعل عند النحاة، وقد ذكر الفعل معها فكيف يفسر قول النحاة بوجوب الحذف، مع أنّ الذكر وارد في القرآن الكريم وفي غيره؟

---

(١) «الرضي» (١/ ١٩٦)، وانظر «سيبويه» (١/ ١٣٩)، «التصريح» (٢/ ١٩٥).

ولا يذهب ذاهب إلى أن هناك فعلاً بعينه، هو الذي يلزم تقديره، بل كل ما يؤدي المعنى صح تقديره، قال سيبويه: (هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير) «وذلك قولك اذا كنت تحذر: (اياك) كأنك قلت: إيّاك نحّ، وإيّاك باعد، وإيّاك إتَّق وما اشبه ذا»[١] .

وجاء فيه: «فاذا قلت: (إيّاك أنْ تفعل)، تريد اياك أعظ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل جاز»[٢].

فقدر (أعظ) الذي ذكره القرآن الكريم.

قال الحفيد: «والحق أن يقال: لا يقتصر على تقدير باعدولا على تقدير (احذر)، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، اذ المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه»[٣].

ونعود إلى سؤالنا وهو: ما معنى قول النحاة أنَّ الحذف واجب، في نحو قولك: (إيّاك أنْ تكذب) مع أنه يصح أنْ نذكر الفعل ونقول: أحذّرك أنْ تكذب؟

والجواب أن (إيّا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير، والتبعيد عن الشيء معناها (بعد) أو (باعد) أو (احذر) أو (احفظ نفسك) أو (ق نفسك)، ونحو ذلك من معني التحذير، والكاف للخطاب، وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه، وتسد مسدّه، وقد ذكر ذلك سيبويه قال: «وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك، نحو: الحذر الحذر»[٤] .

وقال ابن كيسان: «وقد تكون (إيّا) بمعنى التحذير»[٥] .

ولو قال قائل هي اسم فعل بمعنى (بعد)، أو (احذر)، ونحو ذلك، كما قالوا في

(١) «سيبويه» (١/١٣٨).

(٢) «سيبويه» (١/١٤٠).

(٣) «حاشية الصبان» (٣/١٨٩)، «حاشية الخضري» (٢/٨٨)، وانظر «ابن يعيش» (٢/٢٥).

(٤) «سيبويه» (١/١٣٩)، انظر «لسان العرب» - ايا (٢٠/٣٢٣).

(٥) «لسان العرب» (ايا) (٢٠/٣٢٦).

(دونك) بمعنى (خذ) و (رويد زيداً) بمعنى أمهله، و (عليك) بمعنى إلزم و (إليك) بمعنى تنح لكان في قوله وجاهة.

وهي من حيث ذكر الفعل وعدمه نظيرة المصدر النائب عن فعل الأمر، في نحو قولنا (إقداماً يا سعيد) فمعنى (إقداماً) هنا معنى فعل الامر (اقدم) والنحاة يقدرون فعلاً محذوفاً واجب الحذف في نحو هذا، وهو هنا (أقدم) مع أنّه يصح أنْ يقال: (أقدم اقداماً يا سعيد) قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، وقال: ﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا﴾ [المزمل: ١٠]، وهو كما ترى نظير مسألتنا في التحذير.

يقول النحاة في التحذير: إيّاك من الكذب - الفعل واجب الحذف، وتقديره احذر، أو إحفظ علماً بأنه يصح أن نقول: احذرك من الكذب.

ويقولون في باب المفعول المطلق، اقداما يا سعيد، الفعل واجب الحذف، وتقديره (اقدم) مع أنه يصح أن نقول: أقدم إقداما يا سعيد.

فما تفسير هذا الأمر؟

في مسألة المفعول المطلق إذا قلنا (إقداماً يا سعيد) كان المصدر نائباً عن فعل الامر ومعناه (أقدم يا سعيد)، ولكن إذا قلنا (اقدم اقداماً يا سعيد) تغير المعنى، وكان المصدر مؤكداً، وليس نائباً عن فعل الأمر.

وكذلك اذا قلت (صبراً جميلاً يا فلان)، فمعناه (إصبر) ولكن إذا قلت (إصبر صبراً جميلاً) تغير المعنى، وأصبح المصدر مبيناً للنوع فقط، فانه يصح أنْ تقول: (صبراً جميلاً) وفعله واجب الحذف عند النحاة، ومعناه الامر وهو نائب عن فعله، ويصح أنْ تقول (اصبر صبراً جميلاً) لكن ليس بالمعنى الاول، فهنا (صبراً) ليست نائبة عن فعل الامر، ولا بمعنى الأمر، وأنّما هي ههنا مبنية فحسب، فالنحاة يقدرون في (صبراً جميلاً) (إصبر) محذوفاً وجوباً لضرورة تمشية الصناعة الاعرابية، لانّ كل منصوب لا بدّ له من ناصب عندهم، ولو ذكرته لصح، لكن ليس بالمعنى الأول كما أوضحت.

وكذلك الأمر في التحذير فـ (اياك) في التحذير نائبة عن فعل التبعيد، والمنع، والتحذير، ويقدرون لها فعلاً معناه (احذر)، ونحوه ولكن لو أظهرته لتغير المعنى، ولأصبح التحذير بالفعل المذكر لا بإياك، فلو قلت: (إيّاك من الكذب)، كان التحذير بإياك وحده، ولو قلت (أحذرك من الكذب)، لكان التحذير بالفعل (أحذر) لا بالضمير، وكذلك لو قلت (اياك احذرمن الكذب) كان التحذير بالفعل لا بـ (إيّا) وقدمت الضمير، للاختصاص، وعند ذلك لا يكون (إيّا) كناية التبعيد والمنع، ولا نائباً عن فعل التحذير، واذا قلت (أُحذرك إيّاك أن تفعلْ) كانت (إيّا) ليست تحذيراً، وإنّما هي بدل من ضمير الخطاب على رأي الجمهور، أو توكيد له على رأي آخرين، فأنت لا تذكر الفعل إذا كانت (إيّا) تقوم مقام فعل التحذير ولو ذكرت الفعلَ كانت ضمير نصب غير مكني به عن التحذير.

والذي يدل على أنّ (إيّا) في التحذير ليست مثلها في غير التحذير، أنّ بعض العرب قد تغير في (إياك) التي للتحذير، وتتصرف فيها بخلاف التي لغير التحذير، فتقول: (أياك) بفتح الهمزة و (هياك) بابدال الهمزة هاء، وذلك في التحذير فقط، جاء في (**لسان العرب**): «ومنهم من يجعل التحذير وغير التحذير مكسوراً، ومنهم من ينصب في التحذير، ويكسر ما سوي ذلك للتفرقة. . . ، قال الفراء: والعرب تقول (هياك وزيدا) اذا نهوك، قال: ولا يقولون هياك ضربت»[1].

إنها طريقة من طرائق التعبير في المنع والتبعيد، إنك كما تقول في الأمر:

قم بالواجب، وقياماً بالواجب.

اصبر على الحق، وصبراً على الحق.

فتأمره مرة بالفعل، ومره بالمصدر، وكما تقول: إلزم نفسك، وعليك نفسك

خذ الكتاب، ودونك الكتاب.

فتأمرة مرة بالفعل، ومرة باسمه، كذلك تقول:

---

(١) «لسان العرب» (هيا) (٢٠/ ٣٢٥).

أعظك أنْ تجهل، وإيّاك أنْ تجهل.

فالأول تحذير بالفعل، والثاني تحذير بالأسم، أو بالكناية.

(ثم أنّ التحذير بـ (إيّا) هو منع عام بصيغة التبعيد المطلق، في حين أنّ التحذير بالفعل مقيد بمعنى ذلك الفعل فقولك (احذر) مقيد بمعنى فعل التحذير، و (أعظك) مراد منه الوعظ و (أنهاك) مراد به معنى النهي وهكذا.

وأما ما كان بغير (أيا) من المكرر والمعطوف، فحذف فعله واجب عند الاكثرين، واما مالم يكن مكررا فذكر فعله جائز كما سبق أن ذكرنا .

قال سيبويه: «وانما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا[١] لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل اياك... ولو قلت (نفسَك) أو (رأسَك) أو (الجدارَ) كان اظهار الفعل جائزا نحو قولك اتق رأسك أو احفظ نفسك، واتق الجدار فلما ثنيت صار بمنزلة اياك»[٢] .

وذكر غيره أن سبب الحذف هو أن الوقت يضيق عن ذكر غير المحذوف منه قال الرضي: «وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، وكون[٣] تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكن الاسم جاز اظهار العامل اتفاقاً»[٤].

وقال: «وانما وجب الحذف في الاول والثاني [اي ما كان بذكر المحذر، والمحذر

(١) المعنى حين كرروا .
(٢) (١٥٥) سيبويه (١/١٣٨-١٣٩).
(٣) الراجح فيما يبدو زيادة الواو.
(٤) «الرضي على الكافية» (١/١٩٦).

منه وما كان بذكر المحذر منه ومكرراً] لأن القصد . . . أنْ يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلاّ إذا شارف المكروه أن يرهق»[١] .

وجاء في (ملا جامي) في التحذير: «وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره»[٢] وفي حاشية ملا جامي: «في كلا قسمي[٣] التحذير ضيق وقت، وهو أضيق من القسم الثاني منه، ولهذا لا يذكر إلاّ المحذر منه»[٤].

وجاء في (الإتقان) للسيوطي إنّ من دواعي الحذف «التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر على الاتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والاغراء»[٥].

والأمر عندي فيه تفصيل وهو أنه ليس كل مكرر واجب الحذف، ولا كل مفرد جائز الحذف، وإنّما الأمر يعود على القصد والمعنى والمقام، فاذا كان ذكر اللفظ من المحذر والمحذر منه نائبا عن فعل التحذير مفهوما منه التحذير بما يرى من الحال، وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله، ولا يذكر، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير، كما في (أيّا) سواء كان مكرراً، أم غير مكرر وإلآجاز ذكره.

وايضاح ذلك أنّك تقول لصاحبك (إحذر زيداً)، ثم ترى إنّه لم يسمع كلمة (زيد) أو ذهب إلى خالد، فتؤكد زيداً وهذه من فوائد التوكيد اللفظي، فتقول: (إحذر زيداً زيداً). فاذا كان زيدٌ قريباً منه، وهو له عدو ينوي قتله، وكان الوقت يضيق عن ذكر غير المحذر قلت: زيداً زيداً زيداً، ليست نائبة عن فعل التحذير بخلاف الثانية فانها نائبة عنه ومفهمة معناه.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٧).

(٢) ملا جامي (١٢٨).

(٣) القسم الأول ما ذكر فيه المحذر نحو الاسد الاسد. والقسم الثاني ما ذكر فيه المحذر والمحذر منه نحو إياك والاسد ويدك والنار.

(٤) «حاشية ملاجامي» (١٢٨).

(٥) «الاتقان» (٢/ ٥٧)، «معترك الاقران» (١/ ٣٠٥).

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فذكر فعل التحذير لانّ لفظ الجلالة لم يقم مقام التحذير، ولأن هناك سعة من الوقت ولو حذف لقال (الله والارحام). وعلى مقتضى قول النحاة أنّ هذه واجبة الحذف، لأنّها معطوفة، والحق ما ذكرت، وهو أنه إذا كان المذكور مفيدا للتحذير من مجرد ذكره، وأنه نائب عن فعل التحذير، وكان الزمان يتقاصر عن ذكر الفعل حذف وجوبا، نحو (الحية والعقرب) وأن لمْ يكن كذلك ذكرت، فتقول: (احذر الحية والعقرب) وهذا كما يكون في المكرر والمعطوف يكون في المفرد.

ومثله الاغراء قال تعالى ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ٢٣]، فذكر فعل الاغراء مع العطف لأن الأسم المذكور. لم يقم مقام فعل الاغراء.

وقال: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الانعام: ١٥٢]، فذكر الفعل لما ذكرت.

وخلاصة الأمر في هذا الباب أنّ لك أن تقول: إياك أن تفعل واحذرك أن تفعل واياك أحذّر أن تفعل واحذرك اياك أن تفعل، فكل ذلك جائز ولكلٍّ قصدٌ ومعنى. فاذا ذكرت اياك وحده كان مفيداً للتحذير بنفسه، واذا ذكرت اي فعل معه كان التحذير بذلك لا بـ (إيّا).

ولك أن تقول (الكذبَ) و (الكذبَ الكذب) و (الكذب والخيانة)، و (رأسك والحائط) ولك أن تقول: (احذر الكذب) و (احذر الكذب الكذب) و (احذر الكذب والخيانة) و (امنع رأسك والجدار) فيكون الحذير في الجمل الأولى بما ذكرت من المحذر والمحذر منه. وفي الثانية يكون التحذير بالفعل، وإذا ذكرت الفعل معها لم تكن هذه نائبة عن فعل التحذير، ولا مفيدة له، بل يكون التحذير بما ذكرت من الفعل.

ففي كل هذه المسائل يجوز ذكر الفعل وعدمه، ولكن اذا أردت التحذير بالاسم نيابة عن الفعل حذفت الفعل ولم تذكره، واذا أردت التحذير بالفعل ذكرت الفعل وخرجت الاسماء عن كونها للتحذير.

الواو في التحذير:

قد تدخل الواو على المحذر منه مع ذكر المحذر وبدونه وذلك نحو قولنا (اياك والمراء) و (يدك والنار) و (الكذب والخيانة) فما هذه الواو؟

ذهب النحاه إلى أن هذه الواو عاطفة وتكلفوا لذلك تقديرات نذكر اشهرها بايجاز:

١ - اياك والمراء: ذهب النحاة إلى أنّ الواو في نحو هذا عاطفه ثم اختلفوا في التقدير فذهب السيرافي وكثيرون إلى أن ما بعد الواو (المحذر منه) معطوف على ما قبله (المحذر) والتقدير عندهم: احذر نفسك أن تدنو من المراء والمراء أن يدنو منك، فحذف ما حذف من الافعال والحروف والاسماء إلى أن صار (إيّاك والمراء) وهو عندهم من عطف المفردات. واعترض بأن (اياك) محذر و (المراء) محذر منه، فكيف نعطف محذرا على محذر منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى؟

جاء في (**حاشية الصبان**): «فان قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإيّاك محذر والاسد محذر منه، وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟ فالجواب أنه لا يجب مشاركة الأسم المعطوف للمعطوف عليه، إلاّ في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي هنا كونه مفعولاً به أي مباعداً وكذا الاسد مباعدا، اذ المعنى إيّاك باعد وباعد الاسد»[١].

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أنّ ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف، والتقدير اياك باعد من الشر، واحذر الشر فيكون الكلام جملتين[٢].

وهو تكلف فانّك إذا قلت إيّاك باعد من الشر كان تحذيراً من الشر، فلا داعي لأن يقول: واحذر الشر.

---

(١) «حاشية الصبان (٣/١٨٨)، وانظر «التصريح» (٢/١٩٣).

(٢) «الهمع» (١/١٦٩)، «التصريح» (٢/١٩٣).

واختار ابن مالك قولاً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد على مفرد، على التقدير (اتق تلاقي نفسك والمراء) فحذف الفعل، ثم حذف المضاف (تلاقي)، وأقيم المضاف إليه مقامه فصار (نفسك والمراء)، ثم حذف المضاف (نفس) وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهي الكاف ثم حول ضمير الجر، إلى ضمير نصبٍ منفصلٍ فصار (إيّاك والمراء)[١].

وهو تكلف واضح تبدو فيه كثرة الحذف بدون موجب، وذلك في الآراء كلها.

والراجح في مثل هذا أن تكون الواو للمعية، والمعنى إيّاك وممارسة المراء، أو التلبس به أو مصاحبته ونحو ذلك، ولا داعي لهذه التقديرات المتكلفة.

قال ابن مالك في **التسهيل**: ((ولا يعطف في هذا الباب إلاّ بالواو، وكون ما يليها مفعولاً معه جائز))[٢].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): ((ولا يمتنع أن يدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى مع))[٣].

وهو فيما نرى ليس جائزاً فقط بل هو الراجح الذي يؤدي المعنى بدون تكلف، ولا كثرة حذف.

٢- رأسك والحائط:

وهي كالتي قبلها والواو عندهم للعطف، والتقدير قِ رأسك واحذر الحائط، فيكون الكلام جملتين، ويذكرون وجوهاً اخرى مشابهة كما مرّ في (اياك والمراء)[٤]، وهي في جملتها تقديرات متكلفة مقاربة لما ذكرناه في العبارة السابقة، والراجح أن تكون أيضاً للمعيه أي احفظ رأسك من الحائط ومصاحبته، ونحو (يدك والنار) أي يحذره أن تمس يده النار وتصاحبها.

---

(١) «التصريح» (٢/١٩٣).
(٢) «التسهيل» (١٩٣).
(٣) «الرضي» (١/١٩٨)، وانظر «الأشموني» (٣/١٩١)، «حاشية الخضري» (٢/٨٨).
(٤) «الأشموني» (٣/١٩٠)، وانظر «الصبان» (٣/١٩٠).

وقد تكون هذه العبارة لمعنى آخر غير التحذير على تقدير دع رأسك والحائط، وخلّه وإيّاه أي إضرب رأسك بالحائط إن شئت، ويدك والنار أي دَع يدك والنار، جاء في **(كتاب سيبويه)**: (ومن ذلك رأسه والحائط، كأنه قال خلّ أو دَعْ رأسه مع الحائط، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه، فانتصبا جميعاً. ومن ذلك قولهم شأنك والحج كأنه قال: عليك شأنك مع الحج)[١].

وهذه ليس من التحذير وليس مما نحن فيه.

٣- الكذب والخيانة:

يجوز أن تكون الواو عاطفة اي إحذر الكذب والخيانة، بل هو الراجح أنْ يكون الثاني مفعولاً معه أي إحذر الكذب مصاحباً الخيانة، وهو مرجوح هنا لأن النهي يكون عن المصاحبة، ولو فعل أحدهما ما كان بمحذور، وهذا المعنى غير مراد، ولو قلت (الأكل والضحك) لكانت المعية راجحة لأنها نهي عن المصاحبة، والجمع بينهما.

الاغراء

تنبيه المخاطب عن أمر محمود ليفعله، نحو المروءة والنجدة، واخاك والإحسان اليه، وأخاك أخاك، ولا يكون بـ (إيّا) لانها خاصة بالتحذير، وتقدير فعله عند النحاة (إلزم).

وحكم الأسم المنصوب في الاغراء حكمه في التحذير[٢]، ونقول فيه وفي واوه ما قلنا في التحذير.

---

(١) سيبويه (١/١٣٨).

(٢) «التصريح» (٢/١٩٥)، وانظر«ابن عقيل» (٢/٨٩)، «الرضي على الكفاية» (١/١٩٨).

الاختصاص

(الاختصاص في الأصل مصدر اختصصته بكذا، أي خصصته به، وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه، من اسم ظاهر معروف)(١).

والنحاة يخصون في هذا المصطلح بما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحاً لذلك الضمير ومبيناً له نحو (نحن المسلمين نفي بالعهود) و (عليٌّ خالداً يعتمد). ولا يصح أنْ يوضح الضمير في هذا الباب نكرة، ولا اسم مبهم، فلا يصح أن يبين باسم اشارة ونحوه من المبهمات، قال سيبويه: (واعلم إنّه لا يجوز لك أنْ تبهم في هذا الباب فتقول (إنّي هذا أفعل كذا وكذا) ولكنْ تقول (إني زيداً أفعل) ولا يجوز أنْ تذكر إلاّ اسما معروفاً، لأنَّ الاسماء إنّما تذكر هنا توكيداً وتوضيحاً للمضمر، وتذكيراً فاذا ابهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: أنا قومها فليس هذا من مواضع النكرة، والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح اذا ذكروا توكيداً لما يعظمون أمره أنْ يذكروه مبهماً)(٢).

وإيضاح ذلك أنَّ الضمائر قد تحتاج إلى ايضاح لأنها كنايات عن المتكلم، والمخاطب، والغائب، ولذلك سميت (ضمائر)، فالضمير فعيل بمعنى (مُفْعَل) اي مُضْمَر من (أضمر) وأضمر أخفى، وأضمر خيراً أو شراً أي اخفى ذلك في نفسه، قالوا وسمي ضميرا لأنه يستتر أي يخفى، وأرى أنه سمي ضميرا لأنه يُسْتَر تحته الأسم الصريح، ويُخْفى كما مر بيان ذلك، فاذا قلت (أنا) فأنت لم تصرح باسمك، وانما اخفيته تحت الضمير.

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٠).

(٢) سيبويه (١/ ٣٢٨)، وانظر «التصريح» (٢/ ١٩٠).

والغرض الأساسي من الإختصاص توضيح الضمير المتقدم، وتبيينه ولذلك لا يجوز هنا أن تذكر إلاّ اسماً معرفاً كما قال سيبويه، فلا يصح أن نأتي باسم اشارة، ولا موصول لأنها كنايات أيضا وليست تصريحا واذا جئت بها فقد جئت بما هو أشكل. من المضمر فلو قلت (إني هذا أفعل وأفعل) لم يكن (هذا) تبييناً للضمير، ولا توضيحاً له. وكذلك لا يصح أن تأتي بنكرة، فلا تقول (أنّا معشرا نفعل كذا وكذا) لأن الضمير معرفة والنكرة أعلم منه، فلم تبينه وإنّما جئت بما هو أغمض منه واخفى، ولم توضح المقصود بخلاف ما لو قلت:

(انا معشر العراقيين أو معشر الأدباء) ونحو ذلك.

فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه، وتخليصه من غيره، وتمييزه عنه، والباعث عليه فخر، نحو (علي أيّها الكريم يعتمد) ونحو (بنا تميما يكشف الضباب) أو تواضع، نحو (انا المسكين محتاج إلى اعانتك) أو بيان المقصود، نحو (انا معاشر الانبياء لا نورث) ونحو (نحن الطلبة نريد حقوقنا)[١].

والأصل في أن يكون للمتكلم كما ذكرت، فلا يقع بعد ضمير غائب، فلا يقال: (بهم معشر العرب ختمت المكارم) ولا بعد اسم ظاهر نحو (بزيد العالم يقتدى).

ويقل بعد ضمير الخطاب نحو (بك الله نرجو الفضل)[٢].

ومن هذا يتبين أنّ المقصود به المتكلم، فقولك (علي أيّها الكريم يعتمد)، المقصود بالكريم هو المتكلم، وقولك (إنا أيها الراحل أحمل عنك ما تريد) الراحل فيه هو المتكلم وليس المخاطب، فانْ قصد المخاطب فهو نداء وليس اختصاصاً.

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٠)، «الأشموني» (٣/ ١٨٥)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٧٤).

(٢) «التصريح» (٢/ ١٩١)، «الهمع» (١/ ١٧٠).

أسلوبه

أسلوب الإختصاص على ضربين:

١- أن يكون بـ (أي) مبنية على الضم متلوة بـ (ها) مثلها في نداء المحلى بأل وتستعمل للمحلى بأل نحو (عليّ ايها الكريم يعتمد) و (أنا أيها الراحل أحمل عنك ما تريد).

٢- أن يكون بغير (أيّ) مضافاً أو معرفاً بأل أو علماً منصوباً نحو قوله:

إنا بني منقر قوم ذوو حسب فينا سراة بني سعدٍ وناديها

وقوله:

أنا بني نهشل لا ندعي لأب عنه ولا هو بالابناء يشيرنا

وقولهم (نحن العرب أقرى الناس لضيف) وقوله (بنا تميما يكشف الضباب) وهو منصوب عند النحاة، بفعل تقديره أعني أو أخص، قال سيبويه:

((وذلك قولنا أنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال أعني، ولكنه فعل لا يظهر، ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله))[١].

وقد أوضح سيبويه أنّ العرب في الاختصاص لا يريدون أنْ يحملوا الكلام على اوله، ولكن ما بعده محمول على أوله، وذلك نحو قوله (انا بني منقر قوم ذوو حسب) فانه لم يرد أنْ يخبر بأنهم بنو منقر، وانما أراد أن يخبر بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير فقال (إنّا بني منقر) أي أعني بني منقر. ولو رفع فقال (إنّا بنو منقر) لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عنه نفسه وجماعته بانّهم بنو منقر. وكذلك لو قلت (نحن الطلبة نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أنْ تخبر عنكم بأنكم طلبة وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون

(١) سيبويه (١/٣٢٧).

حقوقكم ثم بينت من انتم؟ ونحو لو قلت (أنا خالدا اقوم بهذا الأمر) فانك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد، وإنّما أردت أن تخبر بأنك تقوم بالامر ثم بنيت نفسك.

وجملة الإختصاص في نحو (عليّ يعتمد أيها الرجل). يقدرها النحاة حالاً أي أي مخصوصا. قال ابن الناظم: «ومن ذلك الإختصاص لأنه خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم: (اللهم أغفر لنا أيتها العصابة) و (نحن نفعل كذا أيها القوم) و (أنا أفعل كذا أيها الرجل) يراد بهذا النوع من الكلام الإختصاص على معنى، اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الاقوام، وأنا افعل كذا مخصوصاً من بين الرجال»[1].

وفي نحو (علي خالد يعتمد) يعربونها إعتراضية[2]، وهو الراجح فيما أرى في كل أساليب الاختصاص، لأنه ليس القصد من نحو قولك (نحن أيها الطلبة نريد حقوقنا). انكم تريدون حقوقكم حال كونكم مخصوصين من بين الطلبة، بل ذكرت انكم تريدون حقوقكم وقد بينت من انتم، وهو نظير قولك (نحن الطلبة نريد حقوقنا)، فلماذا تكون جملة الإختصاص ههنا اعتراضية وهناك حالية؟

الفرق بينه وبين النداء:

ذهب الأخفش إلى أنّ الاختصاص نداء قال:

«ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أنّ عمر قال: كل الناس افقه منك يا عمر»[3].

ونظرة إلى طبيعة المنادى واستعماله، وإلى طبيعة الاختصاص واستعماله، توضح الفرق بينهما:

---

(١) ابن الناظم (٢٤٧)، وانظر «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٩٠)، «حاشية الخضري» (٢/ ٨٧)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٧٤).

(٢) «المغني» (٢/ ٣٨٧)، «حاشية يس» (٢/ ١٩٠).

(٣) «الهمع» (١/ ١٧٠)، «التصريح» (٢/ ١٩٠).

١- فالغرض من الاختصاص كما أوضحنا توضيح الضمير المتقدم، وتبيينه، وتمييزه، من غيره أما النداء فانه طلب الإقبال بحرف النداء، فأنت حين تقول (نحن العرب أقرى الناس لضيف) لا تنادي العرب إنما تبين بذكرهم الضمير (نحن). وكذلك حين تقول (علي خالد يعتمد) لم تناد نفسك، وانما أوضحت الضمير المتقدم، ولذلك لا يؤتى بـ (يا) النداء في الاختصاص، لأنه ليس لغرض أن تنبه أحداً وتدعوه إليك، قال ابن يعيش: «والفرق بين هذا الاختصاص واختصاصا النداء، أنك في النداء تختص واحداً من الجماعة ليعطف عليك، عند توهم غفلة عنك، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره»[1].

وجاء في (**المقتضب**): «اللهم اغفرلنا أيتها العصابة فأجروا حرف النداء على العصابة، وليست مدعوة لأن فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختص من غيره في قولك يا زيد ويا رجال.

فاذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فأنت لم تدع العصابة، ولكنك اختصصتها من غيرها كما تختص المدعو فجرى عليها اسم النداء، أعني (ايّها) لمساواتها ايّاه في الاختصاص،... وعلى هذا تقول: على المضارب الوضعية أيها الرجل، ولا يجوز أن تقول يا أيها الرجل، ولا يا أيتها العصابة، لأنك لا تنبه انساناً، إنّما تختص، و (يا) إنّما هي زجر وتنبيه»[2].

أما قول الأخفش أنه لا ينكر أنْ ينادي نفسه، كقول عمر (كل الناس أفقه منك يا عمر) فهذا صحيح فإنّ الإنسان قد يجرد من شخصه شخصاً آخر فيخاطبه، كأن يقول الإنسان مخاطباً نفسه: يا نفس لما فعلت كذا وكذا؟ وماذا حملك على هذا يا فلان؟ فهذا نداء وليس الغرض منه توضيح الضمير، وتمييزه من غيره، فانه يخاطب نفسه فلا يحتاج إلى ايضاح. وليس هناك موطن ابهام بخلاف الاختصاص فانه يخاطب غيره موضحا نفسه.

---

(١) «ابن يعيش» (٢/١٨).

(٢) «المقتضب» (٣/٢٩٨-٢٩٩).

ثم ألا ترى إنه جاء بـ (يا) النداء، في قوله (يا عمر) مما يدل على أنه نداء حقاً، بخلاف الاختصاص الذي لا يؤتى فيه بحرف النداء البته.

٢- ومما يبين الفرق بينهما أنّ الأسم المنصوب على الاختصاص، لا يكون نكرة ولا اسم اشارة، ولا ضميراً ولا موصولاً، بخلاف المنادى، فانه يكون نكرة، ومعرفة، مبهماً وغير مبهم، فانّك تقول: يا هذا، يا ماراً أنجدني، ويا من يعز علينا أن نفارقهم.

٣- ثم أنّ الاختصاص لا يقع في أول الكلام، بل في اثنائه، وذلك لأن الغرض منه توضيح الضمير المتقدم، أما النداء فانه يقع أولاً ومتوسطاً وآخراً.

٤- لا بد أن يقدم على المختص ذكر له، وهو ضميره المتقدم بخلاف النداء.

٥- الأصل في النداء أنْ يكون للمخاطب، والأصل في الاختصاص أن يكون للمتكلم.

٦- المفرد منه منصوب بخلاف المنادى، وذلك كقوله (بنا تميماً يكشف الضباب) وتقول (عليّ خالد يعتمد)، أما المنادى في نحو هذا فإنه يكون مبنياً على ما يرفع به.

٧- يصح أن يكون الأسم المختص المعرف بأل منصوبا بدّون (أي)، كقولهم (نحن العرب أقرى الناس لضيف)، و (نحن العلماء ورثة الانبياء)، ولا يصح أن يكون منادى لأن المحلى بأل لا ينادى إلاّ بأي[1]، إلى غير ذلك من الفروق.

فاتضح بهذا أنّ المختص ليس منادى.

الفرق بينه وبين المقطوع:

يقدر النحاة للاسم المنصوب على الاختصاص فعلاً تقديره أعني، أو أخصُّ وقد قدره سيبويه بأعني قال: «وذلك قوله: (إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا) كأنه قال أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل».

---

(١) انظر «سيبويه» (١/٣٢٨)، «التصريح» (٢/١٩١)، «الأشموني» (٣/١٨٥)، «الهمع» (١/١٧١).

وتقدير الفعل أعني أو أخص لا يختص بهذا الباب، فانا نلحظ هذا التقدير في الأسماء المقطوعة في المدح، والشتم، وغيرهما، نحو مررت بمحمد الكريم، وكقوله تعالى ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أي أعني وأخص، فهل هذا داخل في باب الاختصاص الذي أوردناه أو ليس اياه؟

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قالوا وإن كان الاختصاص باللام أو الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق، أو بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد، أو كان المختص منكراً، فليس من هذا الباب بل هو منصوب أمّا على المدح، نحو الحمد لله الحميد، أو الذم نحو (وامرأته حمالة الحطب) أو الترحم نحو قوله:

ويـأوي إلـى نسـوة عطـل وشعثـا مـراضيـع مثـل السعـالـى

بفعل لا يظهر، وهو أعني، أو أخص في الجميع، أو مدح أو ذم أو ترحم كل في موضعه. هذا ماقيل. ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد، لأن في الجميع معنى الاختصاص، فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحداً»(١).

وأرى أنّ بينهما فرقاً، أما النداء فقد ذكرنا فيه ما فيه الكفاية، فيما أحسب، واما المقطوع فهناك خلاف فيما بينهما، أذكر طرفاً منه.

١- قال ابن يعيش موضحاً الفرق بينهما: «ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم، باضمار أريد، أو اعني، أو أختص، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم، فهو أخص منهما، لأنه يكون للحاضر، نحو المتكلم، والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب.

وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل، وتخليصه من غيره علىسبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وانما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك.

---

(١) «الرضي» (١/ ١٧٥).

وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره[١].

فالغرض -كما أسلفنا- من الاختصاص تبيين الضمير وتخليصه من غيره، بخلاف النعت المقطوع.

٢- ذكرنا أن الغرض من الاختصاص هو توضيح الضمير المتقدم، وتبيينه باسم علم أو باسم معرفة غير مبهم كقولك (عليّ خالدًا يعتمد).

وكقولك (نحن العراقيين نجل المخلصين)، أما الغرض من النعت المقطوع، فانه بيان أن الموصوف بالصفة المقطوعة معلوم بهذه الصفة، مشهور بها، يعلمها المخاطب كما يعلمها المتكلم، فاذا قلت (مررت بمحمد الكريم) وقطعت، كان المعنى مررت بمحمد المعروف بخصلة الكرم المشتهر بها، في حين ليس الأمر كذلك في الاختصاص. فلو قلت (نحن الطلبة نريد حقوقنا) كان المقصود بيان الضمير، وتوضيحه وليس المقصود بيان أنّ المخاطب يعلم خصلة معينه، كما يعلم المتكلم.

٣- ثم أن القطع قد يكون إلى الرفع، أو النصب، فقد يقطع مع المنصوب، إلى الرفع ومع المرفوع إلى النصب، ومع المجرور إلى الرفع، أو النصب، كقولك مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ، وتقول: رأيت خالداً الكريمُ واقبل سليم البائسَ، في حين أن الاختصاص لا يكون إلاّ نصباً نحو (انّا بني نهشل لا ندعي لأب) فدلّ على أنّ هذا غير ذاك.

٤- قد يقع القطع في العطف كقوله تعالى ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فقطع إلى النصب في العطف، وكقوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

فقطع إلى النصب وهذا لا يكون في الاختصاص.

---

(١) «ابن يعيش» (١٩/٢).

٥- ثم ان القطع قد يكون في النكرات كقولك (مررت برجل طويل كريماً) وكقوله:

ويــأوي إلــى نســوة عطــل   وشعثــا مــراضيــع مثــل السعــالــي

أما الاختصاص فلا يكون الاّ في المعارف.

فالغرض مختلف من كل قسم، كما إنّ الأسلوب مختلف فيهما، ولذلك لا أرى ضرورة دمجها.

وسيأتي بشأن القطع تفصيل في مكانه إن شاء الله تعالى.

الاشتغال

معناه:

الاشتغال عند النحاه هو كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[١].

ومعنى ذلك أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، او اسم فاعل أو نحوهما، فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه، نحو (خالداً أكرمته) و (خالداً انا مكرمه)، فالفعل (أكرم) نصب ضمير خالد، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد، ولو لم يكن هذا الضمير موجوداً لنصبا الاسم المتقدم.

والاشتغال له صوره، منها ما ذكرت ومنها أن يشتغل بمتعلقه نحو: خالدا أكرمت اخاه وسعيداً ضربت صديقه.

وقد يكون الفعل يصح تسلطه على الاسم المتقدم بنفسه، كما ذكرت وقد يكون لا يصح تسلطه عليه بنفسه نحو خالداً سلمت عليه وأخاك مررت به، وكقوله تعالى ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان: ٣١]، فـ (أعد) متسلط على (عذاب)، ولا يصح أنْ يتسلط على (الظالمين) بنفسه هنا.

ولا بد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما رأيت، وهذا الضمير قد يكون منصوباً بالفعل المتقدم نحو (خالداً أكرمته) وقد يكون مجروراً بحرف جر، نحو (خالداً سلمت عليه) ونحو قوله تعالى ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقد يكون مضافاً إليه نحو (خالداً أكرمت اخاه).

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/١٧٥)، «ابن عقيل» (١/١٧٣)، «التصريح» (١/٢٩٦)، «حاشية الخضري» (١/١٧٧)، «الأشموني» (٢/٨٣-٨٤).

وهناك صور أخرى وكلها تجتمع في عود الضمير على الاسم المتقدم[١].

ناصبه:

اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور في نحو (خالدا أكرمته) أي أكرمت خالداً أكرمته، ويناسبه في المعنى في نحو (خالداً سلمت عليه) والتقدير: حييت خالدا سلمت عليه، و (خالدا ضربت أخاه) والتقدير أهنت خالداً ضربت أخاه، قال سيبويه: «وإن شئت قلت (زيداً ضربت) وانّما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلاّ انهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، فالاسم هنا مبني على المضمر.

فانْ قلت (زيد مررت به) فهو من النصب ابعد من ذلك... وإن شئت قلت: (زيدا مررت به) تريد أن تفسر له مضمراً كأنك قلت، اذا مثلت: جعلت زيداً على طريقي مررت به... واذا قلت: (زيد لقاك اخاه) فهو كذلك وإنْ شئت نصبت لأنه إذا وقع على شيء من سببه، فكأنّه قد وقع به، والدليل على ذلك أنّ الرجل يقول: أهنت زيداً باهانتك اخاه واكرمته باكرامه اخاه»[٢].

وذهب الكسائي إلى أنّ نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وأنّ الضمير ملغى، وذهب الفراء إلى أنّ الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد.

ويرد عليهما نحو (سعيداً مررت به) فانّ الفعل (مر) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم كما لا يصح أن يلغي الضمير المجرور لأن الفعل لا يتعدى اليه إلاّ بالحرف، ونحو (زيداً هدمت داره) و (خالداً خطت قميصاً له) فانّه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله[٣].

---

(١) انظر «التصريح» (١/٣٠٦).

(٢) «سيبويه» (١/٤٢-٤٣)، وانظر «ابن عقيل» (١/١٧٣)، «حاشية الخضري» (١/١٧٣-١٧٤)، «التصريح» (١/٣٠٧)، «الأشموني» (٢/٧٣)، «الرضي على الكافية» (١/١٧٦).

(٣) انظر «التصريح» (١/٢٩٧)، «الهمع» (٢/١١٤)، «ابن عقيل» (١/١٧٣-١٧٤)، «حاشية الخضري» (١/١٧٤).

وهذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب لأنّ كل منصوب، لا بّد له من ناصب عند النحاة ولما لم يجدوا ناصباً للاسم المتقدم، اضطرّوا إلى التقدير.

إنّ التقديم الذي ذهب اليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة فإنّ الجملة تتمزق، وتنحل بتقديرنا (أكرمت خالداً اكرمته). و (سررت خالداً احببت رجلاً يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات.

وما ذهب اليه الفراء مقبول في نحو (خالداً أكرمته)، غير مقبول، في نحو (خالداً سلمت عليه) و (محمداً خطت قميصاً له) وكذلك ما ذهب اليه الكسائي.

فتقدير الجمهور متمش مع الصنعة الاعرابية إلاّ أنه مفسد للمعنى، مفسد للجملة. وما ذهب اليه الفراء والكسائي مفسد للصنعة الاعرابية ولا يستقيم في كثير من التعبيرات.

ونحن هنا لا تعنينا تقديرات النحاة واختلافاتها، وإنّما الذي يعنينا هو المعنى وانّما ذكرت هذه التقديرات، لأنها تترتب عليها أمور ذات علاقة بالمعنى -كما سنرى-.

وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وانّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً في اللغة ومما يدل على ذلك قولهم (محمداً سلمت عليه) و (خالداً أكرمت أخاه) و (سعيداً انطلقت مع اخيه) فأي اشتغال في هذا الأمر؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الأسم المنصوب المتقدم فان الفعل قد يكون لازما كما نرى.

وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلاً، واذا كان نرغب في الابقاء على اصطلاح الإشتغال والمشغول، عنه فانّا نقصد به معنى آخر سنذكره، لا ما ذكره القوم.

أما فيما يخص الإعراب فانه يمكن أن يعرب الأسم المتقدم مشغولاً عنه منصوباً ولاداعي لأن نذكر له ناصباً لأن التقديم الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فانه يمكن أنْ يقال أنّ الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب، وهكذا ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا واذا كان لا بدّ من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا واحدثوه.

اقسامه:

يذكر النحاة في هذا الباب خمسة أقسام:

١- ما يجب فيه النصب.

٢- ما يجب فيه الرفع.

٣- ما يجوز فيه الامران والرفع أرجح.

٤- ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح.

٥- ما يجوز فيه الامران على السواء[١].

أما مالا يجب فيه الرفع فليس من باب الاشتغال لانه لم ينطبق معنى الإشتغال عليه، وذلك أنهم قالوا أنه لو فرغ الفعل من الضمير لنصب الأسم وذلك ممتنع، من وجوب الرفع نحو (خرجت واذا اخوك يضربه خالد)[٢].

وأما مسألة وجوب النصب فالامر فيها كما ذكره النحاة.

وأما مسألة جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح ففيها نظر فيما نرى، وذلك اننا نعتقد أن لكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنىٰ الرفع، فانْ أردت معنى معيناً، وجب عليك أنْ تقول تعبيراً معيناً.

أنه يصح أن تقول (محمدٌ اكرمته) كما يصح أن تقول (محمداً أكرمته) ولكن هل هما بمعنى واحد؟ هذا ما لا يكون، أن (محمداً) في قولك (محمداً أكرمته) فضلة، و(محمد) في (محمد أكرمته) عمدة فهل تكون الفضلة كالعمدة؟ كيف يمكن أن يكون ذاك؟

أنه كان المأمول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم (محمدٌ أكرمته) وهو بمعنى كذا، و (محمداً اكرمته) وهو بمعنى كذا فان أردت المعنى الفلاني تعين الرفع وان اردت

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٧٤)، «الأشموني» (٢/ ٧٣-٧٥).

(٢) «التصريح» (١/ ٢٠٣).

المعنى الآخر تعين النصب. وكل ترجيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على الأساس.

ولذلك ينبغي أن يعالج موضوع الاشتغال على غير الشاكلة التي عالجها النحاة.

هل يفيد الاشتغال تخصيصا أو تأكيدا؟

ذهب البيانيون إلى أنّ الاشتغال قد يفيد تخصيصًا أو توكيداً، وذلك بحسب تقدير الفعل المحذوف، فاذا قدرنا الفعل المحذوف بعد الاسم المنصوب، أفاد تخصيصاً واذا قدرنا الفعل المحذوف قبل الأسم المنصوب أفاد توكيداً، وذلك نحو قولك (محمداً أكرمته) فان قدرت (محمداً أكرمت أكرمته) أفاد تخصيصاً، لأن المفعول إذا تقدم على فعله، أفاد تخصيصاً كما مر في بحث المفعول، وأن قدرت (أكرمت محمداً أكرمته) أفاد توكيداً وذلك لتكرير اللفظ، جاء في (**الايضاح**): «وأما نحو قولك (زيداً عرفته) فانّ المفسر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيداً عرفته فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ، وأن قدر بعده (زيداً عرفت عرفته) أفاد التخصيص»[1].

وجاء في (**شرح المختصر**) للتفتازاني: «وأما نحو (زيداً عرفته) فتأكيد أنْ قدر المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب، أي عرفت زيداً عرفته، وإلاّ، أي وأن لم يقدر المفسر قبل المنصوب، بل بعده، فتخصيص أي زيداً عرفت عرفته، لأنّ المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور،... فنحو (زيداً عرفته) محتمل للمعنيين: التخصيص والتأكيد، فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون أوكد من قولنا (زيداً عرفت) لما فيه من التكرار»[2].

وذهب النحويون إلى أنّه يجب تقدير المفسر قبل الاسم المنصوب، جاء في (**المغني**) «فيجب أنْ يقدر المفسر في نحو (زيدا رأيته) مقدماً عليه.

---

(١) «الايضاح» (١/ ١١١٠-١١١١).

(٢) «شرح المختصر» (٧٦).

وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا»[١] .

وجاء في (التصريح): «وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدماً على الأسم المنصوب إلا أنْ يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخراً عنه»[٢] فلا يفيد تخصيصاً عند النحاة.

والذي أراه في هذا الباب أن الاشتغال لا يفيد تخصيصاً، ولا توكيداً وانّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً لأنه ليس معنى:

(خالداً أكرمت) كمعنى (خالداً أكرمته).

ولا معنى (على محمد سلمت) كمعنى (محمداً سلمت عليه).

فمعنى (خالداً أكرمت) خصصته بالكرم، وأمّا (خالداً أكرمته) فتفيد إكرام خالد، لا تخصيصه بالاكرام، وقد قدمته للعناية. وكذلك قولك (على محمد سلمت) و(محمداً سلمت عليه) فالأولى تفيد التخصيص، بخلاف الثانية، فانّك قدمت الأسم للإهتمام به. وأي تخصيص في نحو قولك (محمداً رأيت رجلاً يحبه) و(خالداً أهنت أخاه)؟ وهل في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] وقوله ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٤]. تخصيص؟

وأيّ دليل على أنّ الفعل متأخر عن الأسم، وهو لم يظهر البته؟

وهولا يفيد توكيداً أيضاً إذ لو كان توكيداً لجاز ذكره بل لوجب ذكره، عند بعض النحاة لأنّ الحذف ينافي التوكيد، فلا مانع في التوكيد من أنْ تقول (أكرمتُ محمداً اكرمتُ محمداً) و(اكرمت محمداً أكرمته) فتعيد الضمير على الأسم المتقدم.

إن الاشتغال تعبير خاص، وأسلوب معين له غرض معين كما ذكرت.

---

(١) «المغني» (٢/ ٦١٣)، وانظر «معترك الاقتران» (١/ ٣٠٦)، «الهمع» (٢/ ١١٤).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٠٧)، وانظر «المغني» (٢/ ٦١٣)، «حاشية يس» (١/ ٣٠٧) لتوضيح الموانع.

الفرق بين الرفع والنصب:

١- تقول (خالداً أكرمت) و (خالدٌ أكرمته) فما الفرق بين التعبيرين؟ قال تعالى ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، بالنصب، وقال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، بالرفع فلم ذاك وما وجه الاختلاف بينهما؟

أنه يصح من حيث التركيب النحوي، أنْ تقال كلُّ جملةٍ من الجمل التي ذكرناها بالرفع وبالنصب، ولكن هل تكون بمعنى واحد؟

نحن ذكرنا رأي النحاة في ذلك، وذكرنا أنّ عندهم ترجيحات لا تقوم على أساس، فما حقيقة هذا الأمر؟

من الواضح أن المتحدث عنه في نحو قولك (محمد أكرمته) هو محمد، وفي (محمداً أكرمته) هو المتكلم وكذلك في نحو قولك (زيد سلمت عليه) الاخبار فيه عن زيد، وفي (زيداً سلمت عليه) الاخبار عن المتكلم، جاء في (الإيضاح في علل النحو): «قال أبو العباس: الفرق بين (ضربت زيداً) و (زيد ضربته) إنك إذا قلت (ضربت زيداً) فانّما أردت أنْ تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت (زيد ضربته) فانّما أردت أن تخبر عن زيد»[1]، ولكنك قدمت (زيداً) في قولك (زيداً ضربته) للاهتمام به، والحديث عنه غير أنه حديث لا يرقى إلى درجة العمدة.

وبتعبير آخر انت قدمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه، فان الحديث يدور على غيره اساسا. فالفرق بين ولنا (محمداً أكرمته) و (محمدٌ أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمداً، وجعلت اخبارك عنه وهو مدار الاهتمام. أما الاولى فقد قدمت فيها محمداً للاهتمام، قدمته لتتحدّث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإنّ الاخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أنْ تخص محمداً بحديث، وأمّا (محمداً اكرمت) فللإختصاص.

(١) «الايضاح في علل النحو» (١٣٦-١٣٧).

ونحوه:

محمدٌ سلمت عليه.

ومحمدٌ سلمت عليه.

ففي الأولى المتحدث عنه محمدٌ، والجملة الصغرى اخبار عنه، واما في الثانية فقد قدمته للاهتمام به وجئت بالضمير في (عليه) لارادة الاخبار عنه بصورة ثانوية، وإنّما الحديث على المتكلم.

إنّ المشغول عنه على صورة المبتدأ من حيث ارادة الحديث عنه، ولذا لا بد له في الجملة المتأخرة عنه من ضمير يربطها بالأسم المتقدم، كالمبتدأ الذي لا بدّ له من رابط يربط جملة الخبر به، ليصح الحديث عنه ولكن الفرق بينهما أنّ الحديث في الابتداء يدور أساساً على المبتدأ، بخلاف الاشتغال الذي يدور فيه الحديث على شيئين: أمر اساسي وهو المسند إليه، وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم.

وبهذا نستطيع أن نقول أن الاشتغال مرحلة دون المبتدأ، وفوق المفعول، اذ هو متحدث عنه من جهة لكنه لا يرقى إلى درجة المبتدأ، فيكون معنى الاشتغال على هذا انه إنّما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لارادة الحديث عنه، ثم شغل عنه بالحديث عن المسند إليه، فهو اسلوب على صورة المبتدأ والخبر.

وإليك مثالا يوضح الفرق بين المشغول عنه والمبتدأ..

إنّ المبتدأ -كما ذكرنا- هو المتحدث عنه، أمّا في باب الاشتغال، فالمسند إليه هو المتحدث عنه، وقد قدم المشغول عنه للتحدث عنه بصورة ثانوية، لا كالمبتدأ تقول:

(الظالم يكرهه الناس ويحتقرونه في انفسهم، ثقيل عليهم مبغض إلى قلوبهم، أمّا العادل فانّ الناس يحبونه ويحترمونه)، فأنت تلاحظ أن الكلام على الظالم، فترفعه، وتقول:

(ألا ترى إلى ربك وعقابه، وانه اذا أمهل لا يهمل، عاقب الكافر، والظالم أهلكه، والمستعبد اذلهّ وقهره، والباطل أزاله) فإنّ الكلام على الله سبحانه، وقدم ما قدم

للاهتمام، فنصب الظالم والمستعبد والباطل. وهذا وجه الكلام: ولو نظرنا في الآيات القرآنية الكريمة لوجدنا مصداق ذلك.

قال تعالى: ﴿والأرض ممدناها وألقينا فيها رواسي﴾ بالنصب ولو رجعنا إلىٰ السياق لوضح السبب، واليك السياق: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ . وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ . إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ . وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ . وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر: ١٦-٢٠].

فالكلام إنما هو على الله الذي جعل في السماء بروجاً وزينها، ومدّ الأرض والقى فيها رواسي وأنبت فيها من كل شيء، وجعل فيها المعايش.

فالكلام -كما ترى- على الله تعالى لا على الأرض ولكن قدم الأرض للاهتمام بها من بين ما ذكر، والحديث عنها من بين ما عدد فقال (والأرض مددناها. الخ)، فانّه وإنْ كان الكلام في الأصل يدور على الله تعالى، وقدرته، خص الأرض بالاهتمام فقدمها، والكلام فيها قبل وبعد على الله تعالى. ولو رفع (الأرض) لكان الحديث يدور عنها والاسناد اليها والسياق غير ذلك.

وإليك مثالاً آخر يوضح ذلك، قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧]، بالنصب فلم يرفع؟ إن السياق يوضح ذلك.

إن الكلام على الله تعالى وهو في سياق الآيات التي سردناها آنفا، قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ . وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ . وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى خَـٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ . فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ . فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ . قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ . قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ . قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ . وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ . قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ

يُبْعَثُونَ . قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ . إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ . قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ . قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ . إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٢٦-٤٢].

فالكلام على الله تعالى وخلقه، لكنه أراد أن يفرد الجان بحديث عنه، فقدمه وأعاد عليه الضمير للكلام عليه، وقد تقول: ولم لم يقدم الانسان، وقد ذكر الإنسان ايضا؟ والجواب أنه وأن ذكر الإنسان فإنّ مدار الحديث في هذه الآيات عن الجن فالكلام على ابليس ومجادلته ربه.

فانت ترى أنه قدم الأرض في الآيات الأول، لأن الحديث عليها أهم، وقدم الجان لأن القصد يتعلق بذكرهم.

وإليك مثالا آخر، قال تعالى ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، فإنه نصب (الانعام) ولم يرفعها، والسياق يوضح سبب ذلك قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ . وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ . وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ . وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ . وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٣-٨]، فأنت ترى أن الكلام على الله تعالى، ولكنه قدم الانعام للاهتمام بها، والحديث عنها من بين ما ذكر، فقد ذكر خلقه السماوات، والأرض، والإنسان، والانعام، والخيل، والبغال، والحمير، ولكن أكثر الحديث في هذه الآيات عن الانعام، فقدمها للحديث عنها والاهتمام بها في هذا المجال.

وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الاسراء: ١٣]، فنصب (كل) ولم يرفعها وذلك لأن الكلام انما هو على الله، وقدم (كل انسان) للاهتمام، وهذا سياق الآيات يوضح ذلك: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا . وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الاسراء: ١٢-١٣].

في حين قال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ. ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢-٣].

فرفع، لأن الكلام على الزاني والزانية.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، لأن الكلام عليهما.

وقال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، برفع الشعراء لأن الكلام عليهم ولو نصب لكان الكلام على الغاوين والسياق يوضح ذلك قال تعالى ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ. أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ. وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ. إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧].

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٥٥]، فنصب السماء لأن الكلام على الله تعالى فبدأ السورة بقوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ. عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ. خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ. عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ. ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ. وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ. وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ. أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ. وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ. وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ. فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ. وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١-١٢].

فالكلام على الله، الرحمن الخالق، لا على السماء والأرض، ولكن قدمهما للاهتمام بهما.

وقال تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ فنصب لأنّ الكلام على الله تعالى، المجازي، المحسن بالاحسان، والمسيء بالاساءة، قال تعالى: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا. إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا. وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا. يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الانسان: ٢٨-٣١].

وقال (والارض بعد ذلك دحاها) بالنصب لأن الكلام على الله تعالى قال تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا . رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا . وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ . أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا . وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا . مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [النازعات: ٢٧-٣٣].

فالكلام على الله ونعمه، من خلق السماء، ودحو الأرض، واخراج الماء والمرعى وارساء الجبال.

وأظن أنه اتضح الفرق بين المشغول عنه والمبتدأ اتضاحاً لا غموض فيه.

٢- وينصب الاسم اذا خيف في الرفع أن يلتبس الفعل بالصفة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، قال السيرافي ما ملخصه: ((فانّ قال قائل: قد زعمتم أن نحو: (إني زيد كلمته) الاختيار فيه الرفع، لأن الجملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في (إنّا كل شيء خلقناه بقدر) وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟

فالجواب أنّ في النصب هنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فان التقدير على النصب أنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم. وإذا رفع فليس فيه عموم اذ يجوز أنْ يكون (خلقناه) نعتاً لشيء و (بقدر) خبراً لكل، ولا يكون فيه دلالة على خلق الاشياء كلها، بل انما يدل على أن ما خلقه منها، خلقه بقدر))(١).

وايضاح ذلك أن رفع (كل) يدل على معنيين: أما أنْ يكون (خلقناه) خبراً عن (كل) فيكون المعنى: إنا خلقنا كل شيء بقدر، وإما أن يكون (خلقناه) صفة لكل، والخبر (بقدر) فيكون المعنى: كل شيء مخلوق لنا. بقدر. ومقتضى ذلك أن هناك خالقا مع الله سبحانه فما خلقه الله خلقه بقدر، وما خلقه غيره قد يكون ليس مخلوقا بقدر، تعالى الله عن ذلك.

---

(١) شرح أبي سعيد السيرافي بهامش كتاب سيبويه (١/ ٧٤)، وانظر «التصريح» (١/ ٣٠٢)، «الأشموني» (٢/ ٨٠)، «الهمع» (١/ ١١٣).

ونحوه أن نقول (كل رجل أكرمته هنا) فبالنصب يكون المعنى: أكرمت كلَّ رجل هنا، وبالرفع له معنيان: أمّا أنْ يكون كمعنى النصب، والخبر (اكرمته)، وأمّا أنْ يكون المعنى: كل رجل مكرم من قبلي هنا، فالخبر (هنا) و (أكرمته) نعت، أي قد يكون في المكان رجال لم تكرمهم ولكن كل من اكرمتهم هنا.

قال الرضي: ((إذا أردت أن تخبر أنّ كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين ديناراً وأنك لم تملك أحداً منهم إلاّ بشرائك بهذا الثمن، فقلت (كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين ديناراً) بنصب (كل) فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير اشتريت كلَّ واحد من مماليكي بعشرين.

وإما إنْ رفعت (كل) فيحتمل أنْ يكون (اشتريته) خبراً له، وقولك (بعشرين) متعلقا به، أي كلّ واحد منهم مشترىً بعشرين وهو المعنى المقصود. ويحتمل أن يكون (اشتريته) صفه لـ (كل واحد)، وقولك (بعشرين) هو الخبر، أي كل من اشتريته من المماليك، فهو بعشرين.

فالمبتدأ إذن على التقدير الأول أعم، لأن قولك: كل واحد من مماليكي عم من اشتريته ومن اشتري لك، ومن حصل لك منهم بغير المشترى، من وجوه التملكات، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلاّ على من اشتريته أنت.

فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني، الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول. اذ ربما يكون ذلك على الوجه الثاني، منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين، أو بأقل منها، أو بأكثر، وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبه، والوراثة أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذن أولى لكونه نصاً في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره[(١)] .

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٨٩).

فالأمر بحسب المعنى، فاذا اردت التنصيص على أنّ الفعل ليس صفة نصبت المتقدم، واذا أردت الاحتمال رفعت، كما أنه إذا أردت التنصيص على أن الفعل صفة رفعت الأسم المتقدم، وذلك كقوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]. جاء في (**معاني القرآن**) للفراء: ((واما قوله (وكل شيء فعلوه في الزبر) فلا يكون إلاّ رفعاً لأن المعنى -والله أعلم- كل فعلهم في الزبر مكتوب، فهو مرفوع بفي[١]. و (فعلوه) صلة لشيء، ولو كانت (في) صلة فعلوه في مثل هذا من الكلام، جاز رفع كل ونصبها، كما تقول: وكل رجل ضربوه في الدار، فان اردت ضربوا كل رجل في الدار رفعت ونصبت وأن اردت: وكل من ضربوه هو في الدار رفعت))[٢].

وإيضاح ذلك أنّ المعنى لا يحتمل النصب، لأن في النصب يكون المعنى، (فعلوا كل شيء في الزبر) والمعنى ليس عليه، وانما أنّ ما فعلوه مثبت في الزبر، فـ (فعلوه) صفة لشيء، و (في الزبر) خبر، والمعنى أنّ الشيء الذي فعلوه هو مثبت في الزبر، والنصب لا يؤدي هذا المعنى.

وهذا القسم عند النحاة مما يترجح فيه النصب على الرفع[٣]، والصواب أن هذا القسم ليس مما يترجح فيه النصب على الرفع، وإنما هو بحسب القصد فاذا أردت التنصيص على أن الفعل ليس صفة نصبت وجوباً، كما مّر قوله تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) ونحوه من الأمثلة، وإنْ أردت التنصيص على أنه صفة رفعت وجوباً، وكذلك إذا أردت احتمال الوجهين فهو ليس من باب الجواز، وإنّما هو من باب الوجوب بحسب المعنى كما اوضحت.

٣- وقال قسم من النحاة أنه يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم، نحو قوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، وقوله ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

---

(١) هذا على مذهب الكوفيين الذين يقولون أن المبتدأ يرفعه الخبر والخبر يرفعه المبتدأ.

(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٩٥-٩٦).

(٣) «التصريح» (١/ ٣٠٢)، «الهمع» (١/ ١١٣)، «الأشموني» (٢/ ٨٠).

لشبهه بالشرط في العموم والبهام. ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر، كزيداً اضربه لعدم مشابهته للشرط[١].

جاء في (**معاني القرآن**) للفراء: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز كما يجوز: أزيد ضربته، وأزيداً ضربته، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقتين فوجّها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلاّ رفعاً. ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام»[٢].

وجاء في (**التفسير الكبير**) للرازي: «إختيار الفراء أنّ الرفع أولى من النصب، لأن الالف واللام في قوله (والسارق والسارقة) يقومان مقام (الذي)، فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده. وعلى هذا التقدير حسن ادخال حرف الفاء على الخبر، لأنه صار جزاء. وأيضا النصب انما يحسن اذا أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها، فأما إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كل من أتى بهذا الفعل، فالرفع أولى، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج وهو المعتمد»[٣].

وايضاح ذلك أنّ الاسم المرفوع هنا أشبه اسم الشرط في العموم، بدليل وقوع الفاء في خبره، وعند قسم من النحاة أنّه لا يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً في الاشتغال[٤].

وعند بعضهم انه لا يعمل الجواب في الشرط[٥]، فاذا أردت به التعيين جئت به منصوباً. فالسارق في النصب معلوم، أي من قد سرق في حين أنّ الرفع يدل على شبهه بالشرط فهو سار على كل سارق.

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٩٩).
(٢) «معاني القرآن» (١/ ٣٠٦، ١/ ٢٤٢).
(٣) «التفسير الكبير» (١٠/ ٢٢٣).
(٤) «حاشية الصبان» (٢/ ٨٤-٨٥).
(٥) «حاشية الصبان» (٢/ ٧٧).

وعلى مقتضى هذا ينبغي أنْ تقول (الضيفَ أكرمه) بالنصب اذا كان الضيف معيناً، و (الضيفُ أكرمه) بالرفع إذا كان الضيف غير معين، أي لا يراد به ضيف مخصوص، وأن تقول (العالمَ احترمه) إذا كان عالما معيناً من بين العلماء، و (العالمُ إحترمه) اذا لم يكن عالماً معيناً، بل كل من اتسم بسمة العلم.

وأرى أنّ في هذا نظراً فانه لا يح ان تقول بالرفع والنصب للمعلوم وغير المعلوم فانك تقول (اكرم الضيف) سواء كان ضيفاً معيناً، أم غير معين، فقد يكون القول للتعليم والتوجيه، ونحوه (احترم العالم)، وهذا هو تقدير الاشتغال عند النحاة: أكرم الضيف أكرمه، وأحترم العالم أحترمه.

وإنما الأمر كما سبق أنْ أسلفنا في القاعدة العامة في الفرق بين الاشتغال والابتداء، اذا اردت الأخبار عن الإسم المتقدم والإسناد إليه رفعت، وإن لم ترد نصبت وقدمته للاهتمام.

واما الآيتان فقد ذكرت الأمر فيهما، وهو ارادة الاخبار عن الإسمين المرفوعين، والله أعلم.

وإما تعين العموم فبسبب الفاء الواقعة في الخبر لأنها اشبهت فاء الجزاء، والجزاء يراد به العموم وهو نظير قولك (الفائز فاعطه جائزة) والمعنىمن يفز فأعطه جائزة، و (الفائز أعطه جائزة) وهو على معنيين، أمّا أنْ يكون كمعنى الأولى، وأما أنْ نقصد به فائزاً معيناً والفاء عينت قصد العموم.

ونحوه أنْ تقول:

الذي يدخل الدار فله مكافأة .

الذي يدخل الدار له مكافأة.

فبوجود الفاء تترتب المكافأة على دخول الدار، أي من يدخل الدار فله مكافأة فسبب المكافأة دخول الدار، فأشبه الموصول الشرط، وأريد به العموم.

وبغير الفاء تكون الجملة ذات احتمالين، أما أنْ تكون كمعنى الاولى، وإما أن لا تترتب المكافأة على دخول الدار، وإنما هي لشخص معين يدخل الدار، فكأنك قلت: أنظر إلى ذلك الذي يدخل الدار أنّ له مكافاة. فلم يعط المكافأة بسبب دخول الدار، وإنما أردت أن تعرفه للمخاطب بالصلة كما تقول (الذي يمشي رسب)، فالرسوب لم يترتب على المشي ولا بسببه، فالذي عين قصد العموم هو الفاء وليس الرفع، ولو كان حق العام الرفع وحق الخاص النصب، لكان الراجح في قوله تعالى(والأنعام خلقها) الرفع لأنها ليست انعاماً خاصة، بل هي عموم الأنعام، ونحوه قوله تعالى ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢]، وقوله ﴿وكل انسان الزمناه طائرة في عنقه﴾، وقوله ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٢]، وقوله ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، فقد وردت كلها بالنصب وهي كلها للعموم.

وكانت ينبغي النصب في قوله تعالى ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، وقد وردتا بالرفع وهما معلومتان، وإنّما الأمر كما ذكرت، والله أعلم.

التنازع

ورد عن العرب نحو قولهم (حضر واستمع خالد) و (أعظمت وأكرمت علياً) ونحوه (أكرمني وأكرمت سالماً) وهذا ما يسميه النحويون باب التنازع.

وسبب تسميته بذلك أنّ النحاة رأوا أن العاملين يتنازعان معمولاً واحداً كما يقولون. ففي الجملة طلب كل من الفعلين (حضر) و (استمع) الفاعل خالدا، ولما لا يمكن أن يكون الفعل بلا فاعل، كما انه لا يمكن أنْ يكون الأسم فاعلاً للفعلين معاً، قالوا تنازع الفعلان على هذا الفاعل كل منهما يطلبه.

ومثل ذلك ما جاء في الجملة الثانية (أعظمت وأكرمت علياً) فكل من الفعلين أعظم وأكرم يطلب عليا والمعنى اعظمت عليا وأكرمت عليا.

أما في الجملة الثانية فالمعنى أكرمني سالم، واكرمت سالماً، فأضمر الفاعل استغناء عنه بالمفعول، فالفعل الأول طالب للفاعل والثاني طالب للمفعول، ولا يمكن أنْ يكون (سالم) معمولاً لهما لأنه لا ينبغي أن يكون فاعلاً ومفعولاً في آن واحد، أي مرفوعاً ومنصوباً وهذا لا يكون.

قال ابن يعيش: «اعلم إنك إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو (ضربني وضربت زيداً) فانّ كلّ واحد من الفعلين موجه إلى زيد من وجهة المعنى إذ كان فاعلاً للأول، ومفعولاً للثاني، ولم يجز أنْ يعملا فيه لأن الأسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة»[١] .

من هذه الفكرة التي تقول أنه لا بد لكل فعل من فاعل، وأن المعمول لا يمكن أن يعمل فيه عاملان، ذهب النحاة إلى توجيه هذا الاسلوب توجيهاً خاصاً، فقالوا أنه لا بد أن يكون من الفعلين عاملاً فاضمروا وقدروا مالم يكن مذكوراً.

---

(١) «ابن يعيش» (١/٧٧).

ثم أن النحاة انقسموا على قسمين:

قسم ذهب إلى أن الأولى هو اعمال الأول لسبقه وهم الكوفيون، وقسم ذهب إلى أنّ الثاني أُولى بالعمل لقربه من المعمول وهم البصريون. وأيضا لو أعلمت الأول في العطف نحو (جاء ورجع خالد) لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي، ولعطفت على الشيء، وقد بقيت منه بقية، أي عطفت على بعض الجملة قبل أنْ تتم، وكلاهما خلاف الأصل[١].

وأجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف في الأولى منها[٢]، فانْ أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، وإذا أعلمت الثاني أضمرت في الأول المرفوع، والمنصوب. العمدة، ولا يضمر غير ذلك[٣] تقول:

(قام وقعدا المحمدان) على اعمال الأول في الإسم الظاهر، والثاني في ضميره، أي قام المحمدان وقعدا.

وتقول: (قاما وقعدا المحمدان) على اعمال الثاني، فأضمرت في الأول الفاعل.

قال الشاعر:

جفوني ولم أجف الاخلاء إنني ... لغير جميلٍ من خليليَ مهمل

وقال:

هويني وهويت الغانيات إلى ... أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

على أعمال الثاني في الإسم الظاهر والأول في الضمير[٤].

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٨٣).

(٢) «ابن يعيش» (١/ ٧٧)، «شرح شذو الذهب» (٤٩٩)، وانظر«سيبويه» (١

(٣) انظر «شرح قطر الندى» (٣٧٦)، «الرضي على الكافية» (١/ ٨٤-٨٥)، «ابن يعيش» (١/ ٧٨)، «الهمع» (٢/ ١١٠)، «الأشموني».

(٤) «الأشموني» (٢/ ١٠٤).

وكلهم يجيز (قام وقعد المحمدان) بافراد الفعلين على اضمار فاعل الفعل الأول على رأي سيبويه والبصريين وتقديره مفرداً، وهو ضعيف عندهم، أو حذف الفاعل الأول على رأي الكسائي، أو جعل الفاعل للفعلين معاً على رأي الفراء[1]. قال الشاعر:

تعفــق بــالأرض لهــا وأرداهــا رجــال فبــذت نبلهــم وكليــب

وتقول:

(أكرمت وأعظمته سعيداً) باعمال الأول في الأسم الظاهر وقد أضمرت في الثاني ما يحتاجه كأنك قلت: اكرمت سعيداً وأعظمته.

وتقول:

(أكرمني وأكرمته سعيد) على أعمال الأول في الاسم الظاهر، وتسليط الثاني على ضميره على معنى (أكرمني سعيد وأكرمته).

وتقول:

(أكرمني وأكرمت سعيداً) على أعمال الثاني في الإسم الظاهر، والفاعل مضمر في الاول. قال الفرزدق:

ولكن نصفا لو سببت وسبني بنوعبد شمس من مناف وهاشم

وقال طفيل الغنوي:

وكمتاً مدماة كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقال رجل من باهلة:

ولقــد أرى تغنــي بــه سيفــانــةٌ تصبــي الحليــم ومثلهــا أصبــاه

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٤١)، «الأشموني» (٢/ ١٠٢-١٠٤)، «ابن يعيش» (١/ ٧٧)، «الرضي على الكافية» (١/ ٨٤).

قال سيبويه: «فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى غير معمل في اللفظ والآخر معمل في اللفظ والمعنى»[(١)] .

ومن أعمال الأول قول عمر بن أبي ربيعة:

اذا هي لم تستك بعود أراكة تُنُخِّل فاستاكت به عود أسحل

وقول المرار الأسدي:

فرد على الفؤاد هوى عميداً وسوئل لو يبين لنا السؤال

وقد نغنى بها ونرى عصورًا بها يقتدننا الخرد الخدالا[(٢)]

فأعمل الأول في الاسم الظاهر، وأضمر في الثاني.

واعمال الثاني هو الأولى عند الجمهور، وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦]، ولو أعمل الأول لقال (افرغه عليه)[(٣)]. قال سيبويه: «وقد يجوز (ضربت وضربني زيدا)..

ومثل ذلك في الجواز (ضربني وضربت قومك)، والوجه أنْ تقول (ضربوني وضربت قومك) فتحمله على الآخر»[(٤)].

يتضح من هذا أنّ لك أنْ تعمل الأول، أو الثاني ولكن الاختلاف في الأولى منهما. ونحن هنا لا يعنينا العمل أو أن هناك تنازعاً حقاً، وإنما يعنينا هذا الأسلوب ومعناه.

إننا لا نعتقد أن تعبيراً ههنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما نرى أنّه ينبغي أنْ ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين.

(١) «سيبويه» (١/٣٩).
(٢) «سيبويه» (١/٧٨).
(٣) ابن يعيش (١/٧٨).
(٤) «سيبويه» (١/٤١).

١- ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الإسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢- ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته.

وايضاح ذلك أنك تقول (أغضبت وأهنت سعيداً) و (أغضبت وأهنته سعيداً) والفرق بينهما، أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة، ولذا جعلت لها الاسم وحذفت مفعول الأول. وأما في قولك (أغضبت وأهنته سعيداً) فان الاهتمام فيه بالاغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره، والإسم الظاهر أقوى من الضمير[1].

قال تعالى في السد الذي صنعه ذو القرنين ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

فان الإهتمام بالافراغ أكبر من الايتاء، فان القصد من الايتاء بالقطر هو افراغه، فأعمل الافراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود، فجعل (القطر) معمولاً للأفراغ ولو جعله للأول لقال (آتوني أفرغه عليه قطرا).

وقال في أصحاب اليمين: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، جعل (الكتاب) مفعولاً ولم يجعله لاسم الفعل لأن القراءة والاطلاع على الكتاب أهم من مجرد المناولة، لأنّ فيه فلاحه وفوزه، أما المناولة فلقصد القراءة واطلاعهم عليه.

ولو أعمل المناولة فيه لقال (هاؤم اقرؤوه كتابيه) فيكون عند ذلك أعمل المناولة في الظاهر والقراءة في الضمير وهو خلاف المقصود.

وتقول: (حضروا واستمع الرجال) فالاهتمام ههنا بالاستماع لأنك أسندته إلى الأسم الظاهر، أما الحضور فقد أسندته إلى الضمير، والظاهر أقوى من الضمير، ولو قلت (حضر واستمعوا الرجال) لكان اهتمامك بالحضور أشد وكنت بشأنه اعنى.

---

(١) «المغني» (٢/٤٤٦، ٤٩٧).

وتقول أيضا (حضر واستمع الرجال) بافراد الفعلين على ضعف في رأي الجمهور. ومعناه على مقتضى البصرين كمعنى (حضروا واستمع الرجال) لأن الأول أعملته في الضمير المفرد، والثاني أعملته في الاسم الظاهر.

والذي يبدو لي أنّ اهتمام المكتلم بالحدثين سواء من حيث الاسناد، مختلف من حيث التقديم والتأخير، فإنك تقدم حدثاً آخر لملحظ معين، فقد يكون ذلك لتقدمه في الزمن، أو السبب، أو الرتبة، أو غير ذلك، تقول (استيقظ وأفطر المسافرون) فالاستيقاظ مقدم على الافطار لأنه قبله في الزمن، وتقول: (أقبل ليدرس الطلاب)، فالاقبال مقدم على الدرس لأنه سبب له، ونحوه (رسب فبكى الطالبان) فالرسوب سبب البكاء، وهو قبله.

وتقول: (اغتاب وبهت المتحدثون) فقدمت الغيبة على البهتان، بادئاً بما هو أقل وزراً وأهون ذنباً ونحو (همزونمّ الرجلان) أو لغير ذلك من الملاحظ والأغراض.

وتقول: (أكرمني وأكرمت محمداً) و (أكرمت وأكرمني محمدٌ) فما ذكرته وصرحت به أهم عندك مما حذفته ودللت عليه بالآخر، وايضاح ذلك أنك في الأولى ذكرت نفسك، وذكرت الشخص الذي أكرمته صريحاً ظاهراً فاخبارك عن اكرامك محمداً أهم عندك من اكرام محمد لك، ولذا سترت فاعل من اكرمك وأظهرت نفسك.

وأما الثانية فبالعكس، فانّ العناية بمن أكرمك لا بمن أكرمته، ولذا أظهرت مفعول اكرامه، وحذفت مفعول اكرامك.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «فانظر إلى بيت البحتري:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلا

المعنى: قد طلبنا لك مثلاً ثم حذف لأن ذكره في الثاني يدل عليه، ثم إنّ في المجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة مالا يخفى. ولو أنه قال: طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئا.

وسبب ذلك أن الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة، هو نفي الوجود عن عن المثل فأما الطلب فكالشيء يذكر ليبنى عليه الغرض، ويؤكد به أمره. وإذا كان هذا كذلك فلو أنه قال: قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا فلم نجده، لكان يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل، وأوقعه على ضميره ولن تبلغ الكناية مبلغ الصريح أبدا. .

واذ قد عرفت هذا فان هذا المعنى بعينه قد أوجب في بيت ذي الرمة أن يضع اللفظ على عكس ما وضعه البحتري، فيعمل الأول من الفعلين، وذلك قوله:

ولـــم أمـــدح لأرضيـــه بشعـــري لئيمـــاً أن يكـــون أصـــاب مـــالا

أعمل (لم أمدح) الذي هو الأول في صريح لفظ (اللئيم) و (أرضي) الذي هو الثاني في ضميره، وذلك لأن إيقاع نفي المدح عن اللئيم صريحاً والمجيء به مكشوفاً ظاهراً هو الواجب من حيث كان أصل الغرض، وكان الارضاء تعليلاً له. ولو أنه قال: ولم أمدح لأرضي بشعري لئيماً لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل، وأبانه فيما ليس بالأصل. فاعرفه.

ولهذا الذي ذكرنا من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية، كان لاعادة اللفظ في مثل قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسرا: ١٠٥]، وقوله ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، من الحسن والبهجة ومن الفخامة والنبل ما لا يخفى موضعه على بصير، وكان لو ترك فيه الاضهار إلى الاضمار فقيل: وبالحق انزلناه وبه نزل وقل هو الله هو الصمد، لعدمت الذي أنت واجده الآن[1] .

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٢٩-١٣١).

المفعول المطلق

سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق القيود، أي غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى، فانها مقيدة بحروف الجر ونحوها، فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فعل به فعل، والمفعول فيه مقيد بفي، أي الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة، والمفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات.

قال ابن عقيل: «وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه، غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فانه لا يقع عليه اسم المفعول إلاّ مقيداً كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له»[١].

وهو المفعول الحقيقي الذي أحدثه الفاعل، فاذا قلت (مشى محمد) دل ذلك على أنّ المشي أحدثه محمدُ، وأنه مفعول له، فان قلت (مشياً) فقد ذكرت المصدر الذي دل عليه الفعل.

قال ابن يعيش: «اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل، أو لم يتعده، نحو ضربت زيداً ضرباً وقام زيداً قياماً. وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيداً من قولك: ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول الله سبحانه، وإنّما قيل له مفعول على المعنى، أن فعلك وقع به»[٢].

أنواعه:

ذهب النحاه إلى أنّ أنواع المفعول المطلق ثلاثة:

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٨٦)، وانظر «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٢)، «الأشموني» (٢/ ١١٠).

(٢) «ابن يعيش» (١/ ١١٠)، وانظر «الرضي على الكافية» (١/ ١٢١).

١ - المؤكد لعامله.

٢- المبين لنوعه.

٣- المبين لعدده[١] .

١ - المؤكد لعامله:

يسمي النحاة المفعول المطلق في نحو (قمت بالأمر قياماً) مؤكدا لعامله، والعامل هنا الفعل. والحقيقة أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل، لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن، أما المصدر فهو الحدث المجرد، فعندما تقول: (قمت قياماً) تكون قد أكدت الحدث وحده، ولم تؤكد الحدث والزمن جميعاً. فالمتكلم قد يحتاج إلى توكيد الفعل كله فيكرره فيقول قام قام محمد، فيكون قد أكد الحدث والزمن، وقد يحتاج إلى توكيد الحدث فقط يقول: قام محمدا قياماً، وقد يؤكد الزمن الذي تضمنه الفعل دون الحدث فيأتي بالظرف المؤكد فيقول (قام محمد حيناً) فـ (حيناً) مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل (قام)، لأن القيام لا بدّ أن يكون في حين، ونحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، لأن الإسراء لا يكون إلاّ في الليل.

فهذا القسم من المفعول المطلق إذن مؤكد لمصدر عامله سواء كان فعلا أم وصفا نحو (محمد قائم قياماً)، فالمفعول المطلق مؤكد لمصدر الوصف، لا للوصف الذي يدل على الحدث، والذات، ولو أردت توكيد الوصف لقلت (محمد قائم قائم) ولا يؤكد إلاّ إذا كان مصدراً نحو عجبت من ضربك خالداً ضرباً.

قال الرضي: «المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك (ضربت) بمعنى أحدثت ضرباً، فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً.

---

(١) انظر ابن عقيل (١/١٨٧)، «الأشموني» (٢/١١٢)، «التصريح» (١/٣٢٣-٣٢٤).

فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل»[١].

وذهب بعضهم إلى أنّ المصدر المؤكد «عوض عن تكرار الفعل مرتين. فقولك (ضربت ضرباً) بمنزلة قولك (ضربت ضربت) ثم عدلوا من ذلك، واعتاضوا عن الجملة بالمفرد»[٢]. وهذا ليس بسديد ولو كان أمر كذلك لألغي التوكيد اللفظي.

أن العرب قد تكرر الفعل مرتين اذا أرادت ذلك وقد تأتي بالمصدر المؤكد، إذا أرادت، فهذا تعبير وذاك تعبير، وكل يؤدي غرضاً ومعنى.

أن ثمة فرقاً في المعنى بين قولنا (تحدث تحدث محمد) و (تحدث محمد تحدثاً) فان قولنا (تحدث تحدث محمد) إنما كرر الفعل فيه لأن المتكلم قد يظن أن المخاطب لم يسمع الكلمة الأولى، أو انصرف ذهنه إلى فعل آخر فتعيد له الكلمة لتزيل ذلك عنه، أما قولنا (تحدث محمد تحدثا) فلإزالة الوهم من أن الفاعل لم يفعل ذلك، وانما فعل ملازمه أو فعلاً قريباً منه، فاذا قلت مثلاً (ركض الرجل) فقد ينصرف الذهن إلى أنه أسرع في المشي وقد جعلت المشي ركضاً تجوزاً، فاذا قلت (ركضاً) فقد أزلت التجوز الذي قد ينصرف اليه ذهن السامع، وقررت أنه قام بالحدث حقاً.

٢- المبين للنوع.

ويقصد به المبين لنوع العامل نحو انطلقت انطلاقاً سريعاً، وانطلاق السهم.

وادرجوا تحت هذا القسم ما ينوب عن المصدر من كلية المصدر، وبعضيته، ونوعه وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره، والاشارة إليه، ووقعته، وآلته، وعدده، ونحوها[٣].

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٢)، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٨٦).
(٢) «البرهان» (٢/ ٣٩٢).
(٣) انظر «الأشموني» (٢/ ١١٢-١١٤).

٣- المبين للعدد:

ويقصد به عدد العامل سواء كان العدد معلوماً، أم مبهماً، فالأول نحو: ضربته ضربتين والثاني نحو ضربته ضربات.

وفي هذا التقسيم نظر -فيما نرى-، لأنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق أولاً، ولأنه لو اقتصرنا على هذه الأقسام لأوقعنا ذلك في اشكالات لا مفر منها.

من ذلك على سبيل المثال قولهم: (أنت ابني حقاً) و (له علي ألف دينار اعترافاً) فهذا في اي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يدرج؟ أهو يدرج في المؤكد لعامله، وهذا لا يمكن، لأن حذف عامل المؤكد ممتنع كما يقول النحاة، وهو ليس مبيناً للنوع ولا للعدد.

وقد جعل النحاة هذا من المؤكد لنفسه، أو المؤكد لغيره، أفالمؤكد لنفسه أو لغيره غير المؤكد لعامله، أم هو نفسه؟ فانْ كان غيره كان صنفا آخر، وإن كان اياه نفسه، فقد انتقض الحكم القائل بعدم جواز حذف عامل المؤكد.

ونحو قولهم: خالد سيراً، وخالدًا سيرًا سيرًا، مما لا يصح أن يكون المصدر فيه خبراً عن المبتدأ، وهو ما قال فيه ابن مالك:

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

فهم يقولون إننا اذا كررنا المصدر في نحو هذا، كان الحذف واجباً، وإن لم نكرره كان الحذف جائزاً. ففي قولنا (خالد سيرًا) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين، فأصل (خالد سيراً) هو (خالد يسير سيراً) ولكنا لو قلنا لأحد من المنتسبين إلى هذا العلم: احذف العامل (يسير) من هذه الجملة لقال لنا؛ هذا ممتنع لأنه لا يجوز حذف عامل المؤكد، وهذا تناقض -كما ترى- فهم يقولون: هو جائز الحذف، وهم يمنعون حذفه.

فنحن أما أن نقول هذا قسم آخر، أو أن نبطل قاعدة عدم جواز حذف عامل المؤكد.

وغير ذلك وغيره.

إن أقسام المفعول المطلق ثلاثة فيما أرى وهي:

١- المفعول المطلق المؤكد.

٢- المبين.

٣- النائب عن الفعل.

١- المفعول المطلق المؤكد:

ولا أعني به المؤكد لعامله فحسب، كما يقول النحاة بل هو أوسع من ذلك، فيه المؤكد لمصدر عامله كما ذكرت، نحو (انطلقت انطلاقا) ويدخل فيه غيره من المؤكد لمضمون الجملة، وهو ما يسميه النحاة المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، نحو (أنت ابني حقا) ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فانه حين أمر بالتمتيع علم أنّ ذلك حق لهن، وأكد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. ونحو قوله: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، فانه لما ذكر أن للمطلقات أن يمتعن بالمعروف، علم أن ذلك حق لهن وقد أكد مضمون الجملة بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾، فهذا توكيد لمضمون الجملة. ونحوه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾ [التوبة: ١١١]، فلما ذكر أن الله ضمن للمجاهدين في سبيله الجنة، علم أن هذا وعد منه وقد أكد بقوله: ﴿وعداً عليه حقا﴾. ونحو قوله تعالى ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ﴾ [النمل: ٨٨]، فالجبال كما نعلم من صنع الله وأمد هذا الأمر بقوله ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، فلما ذكر أنّ النفس لا تموت إلاّ باذن الله، علم أن ذلك بأجل منه، وقد أكده بقوله ﴿كتابا مؤجلا﴾. ونحوه قوله تعالى ﴿الٓمٓ . غُلِبَتِ ٱلرُّومُ . فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ

وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ . فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤]، فلما ذكر أنهم سيغلبون في بضع سنين، علم أن هذا وعد منه وقد أكده بقوله: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الروم: ٦]، ونحوه.

قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ . .﴾ [النساء: ١١]، فعلم بهذا أن هذا فرض افترضه علينا في المواريث وقد أكده بقوله: ﴿فريضة من الله﴾.

فهذه وأمثالها مؤكدة لمضمون الجملة، وليست مؤكدة لعاملها، اذ لو كانت مؤكدة لعاملها ما جاز حذفه، لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة.

فهذا اذن ليس مؤكداً لعامله، ولا مبيناً للنوع، ولا للعدد، وإنما هو قسم برأسه يفيد التوكيد، والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع، دل على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة.

٢- المبين:

قسم النحاة المصدر المبين إلى مصدر مبين لنوع عامله، ومبين لعدده كما ذكرنا.

والحق أن التبيين لا يختص بهذين القسمين، بل يكون مبيناً لهما ولغيرهما، فقد يكون المصدر مبيناً للنوع والعدد، وقد يكون مبيناً للمقدار أيضاً، وإنّ كثيراً مما أدرجه النحاة في المبين للنوع ليس كذلك، وإنّما هو مبين للمقدار.

فمن المبين للمقدار قولنا (أنا لا أظلمك ذرة من الظلم أو مثقالاً من الظلم) فهذا بيان للوزن وهو تعبير مجازي، فانّ المصدر لا يوزن، وإنما يقصد به بيان المقدار، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ [النساء: ٤٠]، وذلك أنّ المعنى يحتمل أن يكون المراد: لا يظلم مثقال ذرة من العمل أو نحو ذلك، فاذا كان المثقال يعود على الظلم كان اعرابه مفعولاً مطلقاً، واذا لم يعد على المصدر كان مفعولاً به.

فاذا كان بالمعنى الأول كان المفعول المطلق مبيناً للمقدار، وليس مبيناً للنوع، ولا العدد، ومنه قوله ﷺ: «سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته» فقوله: (رضا نفسه) ليس مبيناً لنوع عامله المقدر، وهو (أسبح)، ولا لعدده، وإنما المعنى مقدار ذلك. ثم إن قوله (زنة عرشه) في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يسلك؟

أنك إذا قلت (سبحان الله عدد الرمال وزنة الجبال) فهل يكون (زنة الجبال) مبينا لنوع العامل؟ إنه إذا كان قولك (عدد الرمال) مبينا لعدد العامل فان قولك (وزنة الجبال) يكون مبينا لوزن العامل.

ومن هذا القسم فيما أرى ما كان دالا على كلية المصدر، وبعضيته، نحو ضربته كل الضرب، وضربته بعض الضرب، وشيئاً من الضرب، وجزءاً منه ونصيباً منه) فهذا ليس مبيناً لنوع الضرب، ولا لعدده، وانما هو لبيان مقدار الضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩].

فقوله (فتيلاً) ليس مؤكداً لعامله، ولا مبيناً لنوعه، ولا لعدده، بل المقصود أنهم لا يظلمون ظلماً، وإنْ كان قليلاً فهو مبين لمقدار العامل.

إن النحاة يجعلون هذا من المبين للنوع، وأحسب أنّ في هذا بعداً، فقولك (ضربت كل الضرب) يختلف عن قولك (ضربت ضرباً شديداً مبرحاً) فالأولى بيان لكمية الضرب، لا لنوعه، بخلاف الجملة الأخرى، فانها مبينة لنوع الضرب، وكذلك لو قلت: (ضربت جزءاً من الضرب أو نصيباً منه)، فانّها مبينة لمقدار الضرب لا لنوعه.

إن النحاة يلحون على تقسيمهم المذكور، ولا يحاولون أن يجدوا عنه معدلاً، ولو كان فيه تعسف وبعد، ألا ترى أن بعض النحاة يجعل (العدد) من المبين للنوع ففي قوله تعالى ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، يجعل العدد (ثمانين) من المبين للنوع ولا يجعله نائباً عن المبين للعدد[1]، فأي تعسف أبعد من هذا؟!

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/١١٢-١١٤).

بل انه لا داعي لذكر جزيئات المبين -فيما أرى- بل الأولى أنْ يكتفىٰ باطلاق التبيين فيقال: (المصدر المبين) فقد يكون المصدر مبينا للنوع، وقد يكون مبينا للعدد وقد يكون مبيناً للمقدار، وقد يكون مبيناً لغير ذلك، فانه يبدو لي أن نيابة الآلة عن مصدر المفعول المطلق لاتدخل في بيان نوع الفعل ولا مقداره، فاذا قلت (طعنه سكيناً) و (ضربه سوطا) فهذا بيان لنوع الآلة التي استعملت في الفعل وليست بياناً لنوع الفعل:

قد تثور شبهة في نفسك وهي أنّ الأمثلة التي ذكرتها آنفا كلها من باب النيابة عن المصدر وليست مصادر، وهذا لا يضير فانّ النحاة يحددون أنواع المفعول المطلق بهذه الأنواع الثلاثة سواء كان مصدراً أو نائباً عنه، ولا يخرج النائب عندهم عن الأنواع التي ذكروها في أنواع المفعول المطلق كما هو موضح في كتب النحو.

٣- النائب عن الفعل:

وهو قسم مستقل برأسه، وليس مؤكداً أو مبيناً للنوع كما يذهب النحاة، وذلك نحو (اقداماً يا سعيد)، فانّ معناه الأمر، أي أقدم، ولو قيل (إقدم اقداماً يا سعيد) لم يفد المصدر معنى الأمر، وإنما يفيد التوكيد.

أي حذف عالم مؤكد ممتنع عند النحاة، قال ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

قيل لأنه مسوق لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك[١].

ومعنى التقوية تثبيت معناه في النفس لتكريره، والمقصود بتقرير المعنى رفع توهم المجاز عنه[٢]، أي يراد به معناه الحقيقي.

---

(١) ابن عقيل (١/١٨٩)، «الأشموني» (٢/١١٥).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/١١٥).

وقد ذهب ابن الناظم إلى انه يجوز حذف عامل بعض المصدر المؤكد قال: «يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً.

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، وفي غيره أنّ المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله. قال في **(شرح الكافية)** لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذف منافٍ لذلك فلم يجز، فان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقويه عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أنّ المصدر المؤكّد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير، فمسلّم، ولكن لا نسلم أنّ الحذف مناف لذلك القصد، لأنه جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه. أحق وأولى.

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان دفعه بالسماع كفاية، فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً، إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير، ولا حصر، نحو أنت أسيراً وميراً، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها، نحو سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً، ولا كفراً[(١)].

وقد رد ابن عقيل عليه بقوله إن نحو «ضرباً زيداً، ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيداً. . . وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التاكيد في شيء، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض عنه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمنع الجمع بينها وبين المؤكد.

---

(١) ابن ناظم (١٠٩-١١٠).

ومما يدل أيضا على أن (ضرباً زيداً) ونحوه، ليست من المصدر المؤكد لعامله، أن المصدر لا خلاف في انه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل»[١].

وجاء في **(حاشية الخضري)** أن نحو (ضرباً زيداً) قسم برأسه، وليس مؤكداً «فالمصدر إما مؤكد، أو نوعي، أو عددي، أو بدل من فعله، ولا ضرر في زيادة ذلك»[٢].

ان قول ابن الناظم، أن المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، فلا يحذف عامله، وقد يقصد به التقرير فقط، فيجوز عند ذاك حذف عامله فيه نظر، فمن يقول أنّ (اعترافاً) في قولك (له علي دينار اعترافاً) مثلا لا يراد به التقوية اذا ذهبنا أنه مؤكد لعامله، كما ذهب إليه ابن الناظم؟

وأن قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، لا يراد به تقوية العامل، وتقرير معناه، وأي دليل على ذلك؟ وكذلك قوله: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾ [التوبة: ١١١]، فاخراج هذا من أن يراد به التقوية فيه نظر.

وهذا عندنا من المؤكد لمضمون الجملة - كما مر.

أن قول ابن الناظم أنه قد يقصد بالمصدر المؤكد التقرير فقط مردود، يرده قوله تعالى ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]، فهو لم يرفع المجاز، فان قوله تعالى (مكرنا مكراً) مجاز.

جاء في **(البرهان)**: «قال ابن الدهان: ومما يدل على أن التأكيد لا يرفع المجاز قول الشاعر:

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٨٩).

(٢) «حاشية الخضري» (١/ ١٨٩).

قرعت ظنابيب الهوى يوم عالج ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسرا

قلت: وكذا قوله: ومكروا مكراً، ومكرنا مكراً[١].

وجاء في (**حاشية الصبان**): «وقوله، وتقرير معناه أي رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد، نقله الزركشي في البحر المحيط في الأصول ونقض بقوله (ومكرنا مكرا) وقول الشاعر:

وعجبت عجيجاً من جذام المطارف[٢]

وأجيب بأنه يرفع فيما يحتمل الحقيقة والمجاز، كقتلت قتلاً لا فيما هو مجاز لا غير، كذا في القسطلاني على البخاري. فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت. فقولهم: المجاز لا يؤكد، ليس على اطلاقه[٣].

أنه لا بد من اضافة قسم آخر إلى ما ذكره النحاة وهو النائب عن الفعل، يختلف عنها في المعنى والحكم.

إن النائب عن فعله يحذف عامله جوازاً، ووجوباً عند النحاة، أما المؤكد فلا يجوز حذف عامله فنحو قولنا (اكراماً الضيف) لا يجوز أن يكون مؤكداً لحذف فعله، فتعين أنْ يكون نائباً عن فعله وهو غير المؤكد.

ما ينوب عن المصدر:

ينوب عن المصدر ما يدل عليه نحو، كلية المصدر، وبعضيته، ونوعه، وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره، والاشارة إليه، واسم المصدر، وملاقيه في الاشتقاق، وغيرها[٤].

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٩٣).

(٢) لأن المطارف وهي الثياب لا تصيح.

(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ١١٥).

(٤) انظر «الأشموني» (٢/ ١١٢-١١٣)، «التصريح» (١/ ٣٢٥-٣٢٨)، «الصبان» (٢/ ١١٢-١١٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٨٨).

وذلك لاداء معان لا يؤديها مصدر الفعل أحيانا.

فقد يراد بالنيابة الدلالة على الكلية والجزئية نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، (ضربته بعض الضرب) ويسير الضرب وشطر الضرب لأن المصدر لا يدل بنفسه على الكلية، والجزئية، لأن المقصود به الجنس، وهو يدل على القليل والكثير كالماء، والخل، والتراب، والعسل، فيؤتى بما يدل على الجزئية والكلية، ليفيد ذاك.

وقد يراد الدلالة على الآلة والعدد، ونحو ذلك.

إنّ أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى، فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى توسيعاً لا يؤديه ذكر المصدر، وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه، فانك اذا حذفت المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديداً، لم يكن ذكره المصدر يفيده، ولا يحتمله وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [آل عمران: ٤١]، فهنا تحتمل كلمة (كثير) أن يراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكراً كثيراً، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت، أي زمناً كثيراً. فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد بخلاف ما لو ذكرت الموصوف، فانه لا يدل إلاّ على معنى واحد. وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي ذكراً كثيراً، زمناً كثيراً فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، فأنت ترى أنه إذا قال ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً كان نصاً على الضحك والبكاء.

واذا قال زمناً قليلاً أو كثيراً كان نصاً على الزمن، في حين انه لما حذف الموصوف احتمل معنيين: المصدرية أي ضحكاً قليلاً، والزمن أي زمناً قليلاً، وقد يكون المعنيان مرادين في آن واحد فكسبهما من أيسر طريق وأوجز تعبير، فبدل أن يقول: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وقتاً قليلاً، وليبكوا بكاء كثيراً وقتاً كثيراً قال: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ فأدى المعنيين معا.

وقد يكتسب بحذف الموصوف معنى المفعولية والمصدرية، كأن تقول: هو لا يفقه إلاّ قليلاً قال تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥]، فقد يحتمل أنْ يراد بـ (قليل) المفعولية، أي إلاّ قليلاً من الأمور، وقد يحتمل المصدرية، أي فقهاً قليلاً، وقد جمع المعنيين بحذف الموصوف أي لا يفقهون إلاّ قليلاً من الأمور فقهاً قليلاً. والله أعلم.

فان أريد التنصيص على المصدرية، جيء بالمصدر، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا. وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١-٤٢].

وربما لا يؤدي ذكر المصدر إلاّمجرد التوكيد لا التنصيص كأن تقول (نمت عميقاً) فأنت هنا ذكرت الصفة، ولو قلت: (نمت نوماً عميقاً) لكان أفاد التوكيد، إضافة إلى الوصف،ونحوه أنْ تقول: (أهجر جميلاً واصبر جميلاً) فهنا حذفت المصدر وجئت بصفته، لان الغرض تعلق بذكر الصفة، أما المصدر فانه مفهوم، ولو ذكرته لأفاد ذكره التوكيد، كما في (نمت عميقاً).

وقد يؤدي مثل هذا التوسع الذي ذكرناه أن تأتي باسم جامد بدل المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، فقد يراد بالفتيل هنا معناه الحقيقي وهو مقدار فتيل، والفتيل الخيط الذي في شق النواة فيكون مفعولاً به، وقد يكون المقصود، ولا يظلمون ظلماً مقدار فتيل، أي ظلماً قليلاً، فيكون المراد بالفتيل المصدر، فيكون مفعولاً مطلقاً، وهذا توسع في المعنى، فقد كسبنا معنيي المفعولية والمصدرية في آن واحد، فالظلم ههنا منفي من جهتين: المصدرية والمادية.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١١٦]، فقد يكون المعنى لن تغني عنهم ولا أولادهم من الله إغناء، ولو قل فيكون المراد بـ (شيء) المصدر، وقد يكون المراد بالشيء الشيء المادي.

ونحوه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، فقد يكون الشيء كناية عن الظلم فيكون المعنى أن الله لا يظلم الناس ظلماً، وإن قلّ فيكون مفعولاً مطلقاً، وقد يكون

(شيء) هنا شيئاً مادياً، فيكون مفعولاً به، والمعنيان مرادان والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فقد يراد به ما يقرض فيكون مفعولاً به، وقد يراد به إقراضاً حسناً، فيكون مفعولاً مطلقاً، وقد كسب المعنيين في هذا النعبير.

ومثله قوله تعالى ﴿ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦]، فقد يكون الشيء كناية عن الشرك، أي لا تشركوا به شيئاً من الشرك، وإن قلّ، وقد يراد بالشيء المخلوقات مما يعبد من دون الله، والمعنيان مرادان، والله أعلم.

وقد يتسع به أكثر من هذا فيؤدي أكثر من معنيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٠]، فهنا يحتمل أن يكون المراد بـ (كثير) المصدر، أي صداً كثيراً، ويحتمل أن يراد به الوقت، أي وقتاً كثيراً، ويحتمل أن يراد الخلق، أي خلقاً كثيراً، فجمعت ثلاثة معان في آن واحد، وهو توسع في التعبير كثير.

وقد يكون التوسع على نحو آخر، وذلك أن يؤتى بملاقي الفعل في الاشتقاق فنكتسب معنيين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨]، فقد جاء بالفعل (تبتل) لكن لم يجيء بمصدره، وإنما جاء بمصدر (بتل)، فمن المعلوم أن مصدر تبتّل هو التبتُّل كتعلم تعلُّم، أما التبتيل فهو مصدر (بتّل) مثل علّم تعليم، فجاء بالفعل (تبتل) ولكن لم يجيء بمصدره، وإنما جاء بمصدر فعل آخر، فجمع معنيين في آن واحد.

وتوضيح ذلك أن (تبتّل) على وزن (تفعّل) وهو يفيد التدرج. والتكلف، نحو تحسّى الماء، أي شربه حسوة حسوة، وتجرع الدواء أي شربه جرعة جرعة، ونحوه تحسس وتجسس ونحو مشى وتمشّى، أي تدرج في المشي، وخطا وتخطى.

اما (فعّل) فيفيد التكثير وذلك نحو كسر وكسّر، فكسّر يفيد التكثير والمبالغة تقول: كسرت القلم وكسّرته، ففي كسّرته تكثير، ومثله قطع اللحم وقطّعه، فالتقطيع يفيد التكثير، ونحوه ذبّح، فجاء بالفعل الدال على التدرج والتكلف، وهو (تبتل) والمصدر

الدال على التكثير وهو (تبتيل). فجمع المعنيين: التدرج والتكثير. ولو نظرت إلى هذه الآية لرأيتها مصوغة صياغة فنية عالية، فالتبتل معناه الانقطاع إلى الله في العبادة، والعبادة تأتي في بالتدرج، وحمل النفس، وتكلف مشاقها فجاء بالفعل الدال على التدرج أولاً، ثم جاء بالمصدر الدال على التكثير، ومعنى ذلك أبدأ بالتدرج، وانته بالكثرة، وهو توجيه تربوي سليم، ولو عكس فجاء بالفعل الدال على الكثرة اولا ثم جاء بعده بالمصدر الدال على التدرج لم يفد هذه الفائدة.

ولو قال: (تبتل تبتيلاً) لم يزد على معنى التدرج، ولو قال (بتل نفسك إليه تبتيلاً) ما زاد على معنى الكثرة، ولكن أراد المعنيين، فجاء بالفعل من صيغة، والمصدر من صيغة أخرى فجمعهما، فهو بدل أن يقول: (وتبتل إليه تبتلاً وبتل إليه تبتيلاً) أخذ فعلاً لمعنى آخر فجمعهما ثم قدم التدرج على الكثرة.

وهناك أمر فني آخر جميل، وهو أنه جاء بما يدل على التدرج بصيغة الفعل، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، وجاء بما يدل على الكثرة بالمصدر لأن الأسم فيه مبالغة وثبوت. فمن المعلوم أن الفعل يدل على التجدد والحدوث والاسم يدل على الثبوت نحو يتعلم، ومتعلم، ويحفظ وحافظ، فجاء لمعنى التدرج بصيغة الفعل الدالة على التجدد والحدوث، وجاء لمعنى الكثرة بصيغة المصدر الدالة على الثبوت والمبالغة، لأنها الحالة الثابتة لمرادة في العبادة. أما حالة التدرج فهي حالة موقوتة يراد منها الانتقال لا الاستمرار، والاستقرار لكل معنى بما يناسبه.

جاء في (**التفسير القيم**) في قوله تعالى ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾:

«ومصدر تبتل اليه تبتل كالتعلم والتفهم ولكن جاء على التفعيل مصدر فعّل لسر لطيف.

فان في هذا الفعل إيذانا بالتدريج والتكلف، والتعمل، والتكثر، والمبالغة. فأتى بالفعل الدال على أحدهما وبالمصدر الدال على الآخر فكأنه قيل: بتّل نفسك إلى تبتيلاً وتبتل إليه تبتلا ففهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن وهو من حسن الاختصار والايجاز»[1].

---

(١) «التفسير القيم» (٥٠١-٥٠٢).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، أي أنبتكم فنبتم نباتا[١] أي طاوعتم أمر ربكم ولو قال (إنباتا) لما زاد على المعنى، ونحوه أن تقول: (أخرجته خروجاً) أي أخرجته فخرج خروجاً فكسبنا المعنيين في آن واحد، الاخراج والخروج.

ونحو أن تقول: أدبته تأدباً، أي ادبته فتأدب تأدباً، أي قبل التأدب.

ومنه قوله تعالى في مريم عليها السلام: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ولم يقل (إنباتا لأنه لو قال (إنباتا) لم يجعل لها فضلاً، لأنه لم يزد على معنى الانبات، وإنما قال (نباتاً حسناً) على معنى أنها قبلت الانبات فنبتت نباتاً حسناً، فجعل لها في معدنها الكريم وشخصها الطاهر قبولا لذلك الانبات واستجابة له، ولو قال (إنباتا) لجردها من هذا المعنى، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]، والقياس أنْ يضلهم أضلالاً بعيداً، لأن مصدر (اضلّ) الاضلال، أما الضلال فهو مصدر(ضلّ)، قال تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، والمعنى أن يضلهم فيضلوا ضلالاً بعيداً، وفد جمع المعنيين: الاضلال والضلال في آن واحد، والمعنى أن الشيطان يريد أن يضلهم ثم يريدهم بعد ذلك أن يضلوا هم بأنفسهم، فالشيطان يبدأ المرحلة وهو يتمونها. فهو يريد منهم المشاركة في أن يبتدعوا الضلال ويذهبوا فيه كل مذهب. يريد أن يطمئن أنهم يقومون بمهمته هو.

والقاعدة أنه ما اختلف فيه لفظ الفعل عن لفظ المفعول المطلق فالمراد زيادة المعنى بجمع معنيين أو أكثر ما وسعت ذلك اللغة واتسع المقام.

---

(١) «التفسير الكبير» (٣٠/ ١٤٠)، «الهمع» (١/ ١٨٦)، «ابن يعيش» (١/ ١١١).

حذف الفعل

ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد، وذلك لأنه جيء به لتقوية المؤكد وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك - كما أسلفنا.

وأما فعل المصدر المبين للنوع والعدد، فجائز الحذف، لدليل حالي أو مقالي كأن يقال: ألم تهن المقصر؟ فتقول: بلى اهانة بالغة او اهانات متعددة، وكقولك لمن تراه ينوي السفر: سفراً قاصداً. ولمن قدم، قدوماً مباركاً، ولمن عاد من حج، حجا مبروراً، ونحو ذلك[1].

المصدر النائب عن الفعل

١ - النائب عن فعل الأمر والدعاء:

يذكر النحاة أنه يحذف فعل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي والدعاء، مثل قياماً لا قعوداً، وصبراً جميلاً، وسقياً لك، بمعنى قم لا تقعد واقدم، واصبر صبراً جميلاً، وسقاك الله[2].

وهنا قد يعرض سؤال وهو انه لا يصح أن يقال: قم قياماً وأقدم إقداماً واصبر صبراً جميلا؟

إنه جائز بلا شك، قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، وقال: ﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا﴾ [المزمل: ١٠]، اذن فلماذا يقول النحاة: إن هذا محذوف الفعل وجوباً، وهو كما نرى جائز؟

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٢٩)، «الأشموني» (٢/ ١١٦).

(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٩٠)، «التصريح» (١/ ٣٣١)، «الأشموني» (٢/ ١١٦-١١٧).

والحقيقة انه يمكن أن يقال (صبراً جميلاً) كما يقال (اصبر صبراً جميلاً) ويقال (إقداماً في المعركة) كما يقال (أقدم في المعركة إقداماً) ولكن ليس القولان بمعنى واحد، فهناك فرق بين قولنا (إقداماً) وقولنا (اقدم اقداما) و (صبراً جميلاً) و (اصبر صبرًا جميلاً). إن قولنا (إقداماً يا فلان)، معنى المصدر فيه معنى الأمر، ولكن إذا قلنا (اقدم اقداماً يا فلان) كان المصدر مؤكداً للفعل، وليس دالاً على الأمر، وكذلك إذا قلنا (صبراً جميلاً) كان معنى المصدر فيه (إصبر) لكن اذا قلنا (اصبر صبراً جميلاً) كان المصدر مبيناً للنوع، وليس نائباً عن فعل الأمر، ولا يؤدي معناه. فانه يحق لك أن تقول العبارتين، ولكن كلاً بمعنى، فاذا أردت أن ينوب المصدر عن فعل الامر جئت بالمصدر فقط، وإذا لم ترد ذلك وإنما أردت أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً اتيت بعامله.

وهذا الأمر نفسه جار في الدعاء، تقول: سقياً لك ورعياً له، وتقول: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً، فالمصدر في التعبيرين الاخيرين لا يراد به الدعاء، وإنما هو مؤكد للفعل، فاذا أردت أن يكون المصدر نفسه للدعاء جئت بالمصدر بلا فعل، جاء في **(الكتاب)**: «هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره، وذلك قولك سقياً ورعياً ونحو قولك: خيبة، ودفراً، وجدعاً، وعقراً، وبؤساً، وافة وتفة، وبعداً، وسحقاً، ومن ذلك قولك: تعساً، وتباً، وجوعاً، وجوساً... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مذكور فدعوت له، أو عليه على اضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقياً ورعاك رعياً..

وإنما اختزل الفعل هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلا من احذر، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله، ورعاك الله..

وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يتكلم به»[1].

---

(١) «سيبويه» (١/١٥٦-١٥٧)، وانظر «ابن يعيش» (١/ ١١٤، ١٢٠).

فاتضح بهذا أن المصدر المؤكد غير النائب كل يؤدي معنى. ووظيفتها مختلفة في الجملة.

وقد تقول: وما الفرق بين قولنا:

إصبر يا خالد وصبراً يا خالد

سقاك الله وسقياً لك

والجواب عن ذلك أنّ (صبراً) مصدر و(اصبر) فعل، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل: ثم أنّ المصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن، فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده، وذكر الرضي أنه حذف ابانة لقصد الدوام واللزوم، بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد، أي الفعل، في نحو حمداً لك، وشكراً لك، وعجباً منك، ومعاذ الله وسبحان الله[1].

ولعله يقصد إلى أنه أدوم من الفعل، وأثبت منه، أمّا الرفع فانه أدوم منهما وأثبت، وهو نظير الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، فاسم الفاعل أثبت من الفعل، والصفة المشبهة أثبت من اسم الفاعل، نحو ساد سائد وسيد.

ثم أنّ الفعل قد يكون بصيغ متعددة، فقد يكون ماضياً ومضارعاً وأمراً، نحو قولك سقاك الله، ويرعاك الله، فإذا جئت بالمصدر فقلت: سقياً لك، ورعياً لك، فقد جئت بالحدث بلا دلالة على زمن.

ثم أنّ الفعل لا بد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل، وإنما يتعلق بالحدث المأمور به، أو المدعو به، وهو المصدر، نحو سقياً لك، وسقاك الله، فاذا قلت: سقاك الله وسقتك الغوادي، فقد ذكرت الفاعل، لانه تعلق غرض بذكره، ونحوه اذا قلت قوماً وقوموا، وقمن، وربما لم يتعلق غرض بذكره، فلا تأتي به،

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٥).

نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ﴾ [محمد:٨]، فهو دعاء بالتعس غير مقيد بزمن، ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام، ونحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، فهذا دعاء بالهلاك غير مقيد بزمن ولا بفاعل.

جاء في (**الأشباه والنظائر**) أنّ الحدث على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الاخبار عن فاعله، وإلى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل، دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث.

وضرب يحتاج إلى الاخبار عن فاعله على الاطلاق، من غير تقييد بوقت، ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته.

وضرب لا يحتاج إلى الخبار عن فاعله، لكن يحتاج إلى ذكره خاصة على الاطلاق مضافاً إلى مابعده نحو (سبحان الله)، فانه ينبيء عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان، أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه، كما يجب كل مقصود إليه بالذكر نحو: إيّاك، وويله، وويحه، وهما مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الاخبار عن فاعلهما، ولا إلى تخصيصها بزمن، ونصبها كنصبه لانه مقصود إليه[١].

وأما رفع المصادر هذه فدلالة على الثبوت والاستقرار كما سبق تفصيله في باب المبتدأ والخبر، تقول (صبراً جميلاً) اذا أمرت بالصبر، فان قلت (صبر جميل) كان أمراً بالصبر الدائم الطويل، وهو بمعنى المصدر المنصوب إلاّ أنه أثبت وأدوم، وكما أن المصدر المنصوب الا أنه أثبت وأدوم. وكما أن المصدر المنصوب للدلالة على الأمر لافعل له، فالمرفوع لا مبتدأ له.

قال أبو البقاء: «والرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعال يدل على الثبوت والاستقرار، بخلاف النصب فلا يدل إلاّ على التحدث والحدوث المستفاد من عامله

(١) «الأشباه والنظائر» (١/ ٦٠-٦١).

الذي هو الفعل، فإنه موضوع للدلالة عليه»[١] .

إن المصدر المنصوب يدل على التوقيت، والمرفوع يدل على العموم والثبوت، جاء في (معاني القرآن) للفراء: «وأما قوله تعالى: ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [البقرة:١٧٨]، فانه رفع، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر، كما تقول: من لقي العدو فصبراً واحتساباً، فهذا نصبه ورفعه جائز، وإنما كان الرفع وجه الكلام لأنه عامة فيمن فعل، ويراد بها من لم يفعل، فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا فيرفع، وينصب الفعل اذا كان امراً عند الشيء يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل: اذا أخذت في عملك فجداً جداً وسيراً سيراً، نصبت لأنك لم تنو به العموم، فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله، . . . وأما قوله: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤]، فانّه حثهم على القتل اذا لقوا العدو ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله، فذلك نصب وهو بمنزلة قولك: اذا لقيتم العدو فتهليلاً وتكبيراً وصدقاً عند تلك الوقعة . . . كأنه حث لهم[٢] .

ونحو قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فرفع إمساكاً وتسريحاً للدلالة على الدوام، وعلى أنها ليست حالة موقوتة.

ويذكر النحاة فرقاً آخر بين المرفوع والمنصوب، هو أنّ المرفوع قد يفيد أن الشيء قد حصل وثبت واستقر، بخلاف المنصوب، نحو رحمة له، وويل له، بمعنى حصل له هذا، وثبت أما اذا قلت رحمة له وويلاً، فأنت تدعو له أو عليه، ولم يحصل ذلك بعد، جاء في **(كتاب سيبويه)**: «هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك، وخير بين يديك وويل لك، وويح لك، وويس لك، وويلة لك، وعولة لك، وخير له، وشر له، ولعنة الله على الكافرين، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في اثباتها وتزجيتها، وفيما ذلك

---

(١) كليات أبي البقاء (٣٢٨).

(٢) «معاني القرآن» (١/١٠٩)، وانظر أيضا (٢/٣٩).

المعنى كما أن حسبك فيه معنى النهي، وكما أن رحمة الله عليه في معنى رحمة الله، فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي اذا ذكرتها كنت في حال ذكرك اياها تعمل في اثباتها وتزجيتها[(١)].

وجاء في **(المقتضب)**: «وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاء لم يكن إلاّ نصباً. وإن كان لما قدم قد استقر، لم يكن إلاّ رفعاً. وإن كان لهما جميعاً كان النصب والرفع[(٢)]».

أما إنّه إذا كان أمراً أو دعاء لم يكن إلاّ نصباً، ففيه نظر، فإنه يجوز أن يكون أمراً وهو مرفوع، ودعاء وهو رفع على قصد إرادة الثبوت كما ذكرنا.

وجاء في **(شرح ابن يعيش)** أن «الفرق بين النصب والرفع، أنك اذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، واستقرّ، وفيها ذلك المعنى أعني الدعاء، كما أن حسبك فيه معنى النهي، وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في اثباته[(٣)].

وما ذكرناه في الفرق بين الرفع والنصب يجري عاماً على المصادر المرفوعه والمنصوبه في هذا الباب، سواء كان مقصوداً بها الانشاء أم الخبر.

٢- المصدر الذي لا يصح الاخبار به عن المبتدأ:

يذكر النحاة أن من مواطن حذف الفعل وجوباً، وقوع المصدر نائباً عن فعل اسند لاسم عين مكرراً، أو محصوراً، نحو محمد سيراً سيراً، وما محمد إلاّ سيراً[(٤)] أو مستفهماً عنه أو معطوفاً عليه نحو أأنت سيراً، وأنت أكلاً وشرباً[(٥)]، فان لم يكن مكرراً ولا محصوراً، ولا نحوهما، جاز ذكر الفعل وعدمه، نحو أنت سيراً[(٦)].

(١) «سيبويه» (١/١٦٦).
(٢) «المقتضب» (٣/٢٢١-٢٢٢).
(٣) «ابن يعيش» (١/١٢٢).
(٤) «ابن عقيل» (١/١٩٢)، «الأشموني» (٢/١١٨).
(٥) «التصريح» (١/٣٣٢)، وانظر «حاشية الخضري» (١/١٩٢).
(٦) «ابن عقيل» (١/١٩٢).

أما اشتراط أن المصدر نائب عن فعل أسند لاسم عين، فغير سديد لأنه يجب أنْ يكون ذاك، وإنّما الذي يجب هو أنْ يكون المصدر لا يصح الاخبار به عن المبتدأ، سواء كان اسم معنى، أم اسم ذات، نحو المنون تقريعاً تقريعاً، وما الدهر إلاّ تقلباً[1]، والإمتحان اقتراباً اقتراباً، والخوف انتشاراً انتشاراً، وهذه ليست أسماء أعيان.

وأما اشتراط التكرار لوجوب الحذف، فلا أراه سديداً أيضاً، لأن قولك (محمد سيراً) أصله عند النحاة (محمد سيراً سيراً)، حذف فعله جوازاً، فأصبح (محمد سيراً غير أن النحاة لا يجيزون حذف الفعل، من نحو قولنا (محمد يسير سيراً) لأنه مؤكد وهذا تناقض، فمرة يقولون هو ممتنع الحذف، ومرة يقولون هو جائز الحذف، والصواب فيما نرى أن هذا المصدر نائب عن الفعل وليس مؤكداً، وانه واجب الحذف لا جائزه، لأنه لو ذكر لأصبح مؤكداً لا نائباً، ومثله المكرر فانّه يصح أنْ نقول (محمد يسير سيراً سيراً)، ولكن المصدر هنا مؤكد، والثاني توكيد له، وتكرر التوكيد غير عزيز في اللغة، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وقال: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، وليس المصدر هنا أعني في قولنا (محمد يسير سيراً سيراً) نائب عن الفعل، بخلاف قولنا (محمد سيراً سيراً)، فهذا تعبير وذاك تعبير، وليسا متماثلين ولا يؤديان غرضاً واحداً.

ولا يصح رفع المصدر في نحو هذا، إلاّ على ضرب من التجوز والمبالغة، فانه لا يصح أن نقول (محمدٌ سيرٌ) لأنك تجعل بذاك محمدًا سيراً، وهو ليس كذلك.

إنّ ذلك لا يجوز في التعبير الحقيقي، وإنما يجوز على ضرب من التجوز، كما قالت الخنساء تصف ناقتها (فانّما هي اقبال وادبار) فجعلتها اقبالاً وادباراً لكثرة ما وقع ذلك منهما.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/١٢٨).

فاذا قلت (محمد سير)، فقد جعلت محمداً سيراً، لكثرة ما وقع ذلك منه، أي تحول إلى سير وهو تجوز ومبالغة.

وأما النصب، فعلى معنى هو يسير سيراً، ولكن حذف الفعل وأنيب المصدر عنه، وجعلته بدلاً منه لارادة الحدث المجرد، فبالنصب يكون التعبير حقيقياً، وبالرفع ويكون مجازا.

إننا نقول (محمد سيراً) بحذف الفاعل اذا كان الحدث مستمراً متصلاً، أي إذا كان متصفاً بالسير الطويل، قال سيبويه: «واعلم أن السير اذا كان مخبراً عنه في هذا الباب [يعني في نحو ما أنت إلاّ سيراً، وأنت سيراً سيراً] فانما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك (إنّما أنت سيرٌ) فانّما جعلته خبراً لأنت، ولم تضمر فعلاً. . وإن شئت رفعت هذا كله، فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام. من ذلك قول الخنساء.

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فانّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الاقبال والادبار فجاز على سعة الكلام كقولك نهارك صائم وليلك قائم[1].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وانما وجب حذف الفعل، لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه، ووضع الفعل على الحدث والتجدد، وإنْ كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا، نحو قولك: زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف، والله يقبض ويبسط، وذلك أيضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان، فلمّا كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً لكونه أمّا فعلاً، وهو موضوع على التجدد، أو أسم فاعل وهو من العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف، فانْ أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه، نحو (زيد سير سير)، و(ما زيد إلاّ سيراً) كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا (فانّما هي اقبال وادبارُ) فينمحي اذن عن الكلام

---

(١) «سيبويه» (١/١٦٨-١٦٩)، وانظر «ابن يعيش» (١/١١٥).

معنى الحدوث أصلاً لعدم صريح الفعل، وعدم المفعول المطلق الدال عليه، ولمثل هذا المعنى، أعني زيادة المبالغه في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوية. . . تبييناً لمعنى الدوام قال:

عجبت لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية أعجب[1]

٣- المصدر التشبيهي:

ذهب النحاة إلى أن المصدر التشبيهي مما يجب فيه حذف فعله، نحو (له صراخ صرخ الثكلى) بتقدير يصرخ، وذلك اذا كان المصدر التشبيهي من الأفعال الظاهرة واقعاً بعد جملة فيها الفاعل في المعنى، وفيها معنى المصدر، وليس فيها ما يصلح للعمل[2].

أما العمل فلسنا بصدده، ولكن إذا جارينا النحاة في ذلك، فانّ المصدر الأول يصلح للعمل في الثاني في هذا الموطن.

إن النحاة يقولون أن المصدر الأول لا يصلح أن يعمل في الثاني لأنه لا يصح أن يحل محله فعل مع حرف مصدري، ولا هو نائب عن الفعل، وإن المصدر لا يعمل إلاّ إذا كان نائباً عن فعله، أو مقدراً بالحرف المصدري، وهذا ليس منه[3].

ومن المعلوم أنّ اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم، فانّه يصح أنْ يقال (ضربي العبد مسيئاً) ويصح أنْ يقال (أن اكرامك خالداً حسنٌ، واهانتك سعيداً قبيح) فقد عمل المصدر فيما بعده وهو ليس واحداً من الضربين، وعلى ذلك يجوز النصب بالمصدر الذي قبله[4].

---

(١) «الرضي» (١/١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/١٩٣)، «حاشية الخضري» (١/١٩٣)، «الأشموني» (٢/١٢٠)، «التصريح» (١/٣٣٣). «حاشية يس» (١/٣٣٣-٣٣٤).

(٣) «التصريح» (١/٣٣٣)، «حاشية الخضري» (١/١٩٣).

(٤) انظر «حاشية الخضري» (١/١٩٣)، «الرضي على الكافية» (١/١٣٠)، «ابن يعيش» (١/١١٥).

ويجوز مع توفر الشروط رفع الثاني بدلا مما قبله، أو صفة له، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف فتقول: (له صراخ صراخ الثكلى)، واختلف في الراجح منهما فقيل: «إن الرفع مرجوح لأنّ الثاني ليس هو الأول، والنصب السالم من هذا المجاز، وذهب ابن عصفور إلى أنها متكافئان لأنّ في النصب التقدير، والأصل عدمه»[١].

وفي هذا الترجيح نظر لأن معنى الرفع غير معنى النصب، وأنت تعبر بحسب المعنى الذي تريد، فلا تكافؤ ولا ترجيح.

إن معنى النصب في نحو قولك (له بكاء بكاءَ الثكلى) أنك مررت به وهو يبكي، وكذلك (له قفز قفز الأرنب) معناه أنك مررت به وهو يقفز، أي يقوم بالعمل بخلاف الرفع، فانه ليس معناه ذلك، وإنما أردت التشبيه، لا أنه يقوم به في اثناء مرورك، فكأنك قلت (قفزه قفز الأرنب) أي أردت أن تخبر عن قفزه.

إنك إذا قلت (له بكاء بكاءُ الثكلى) بالرفع، إذا كان المعنى أنّك وصفت بكاءه بذلك، وهو أمر قد علمته قبل أن تخبر عنه بهذا الخبر، وليس المعنى أنه كان يبكي في اثناء مرورك به، جاء في **(كتاب سيبويه)**: «هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضمار الفعل المتروك اظهاره، وذلك قولك: مررت فاذا له صوت صوتَ حمار، ومررت به فاذا صراخ صراخَ الثكلى... فانّما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول وبدلا منه، ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان، ثم عمل فصار قولك (له صوت) بمنزلة قولك فاذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى»[٢].

وجاء فيه أيضا: «هذا باب من يختار فيه الرفع: وذلك قولك: له علمٌ علمُ الفقهاء وله رأيٌ رأيُ الاصلاء، وإنّما كان الرفع في هذا الوجه، لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم، والعقل، والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم،

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٣٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٣).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٧٧).

ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك: له حسبٌ حسبُ الصالحين، لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس، وعلامات وعلى هذا الوجه رفع الصوت.

وإن شئت نصبت فقلت له علمٌ علمَ الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم، وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم. . .

واذا قلت له صوتٌ صوتَ حمار، فانّما أخبر أنه مر هو يصوت صوت حمار. واذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاء، فهو يخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته، وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحست تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لقيّه اياه، لأن هذا ليس مما يثني به، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يخبر بما استقر فيه، ولا أن يخبر أن أمثل شيء كان ممه النعلم في حال لقائه[1].

وهو -كما ترى- لا يخرج عن القاعدة التي ذكرناها في أن المصادر المرفوعة تدل على الثبوت، والمنصوبة تدل على الحدوث، فبالرفع يكون المعنى أن حالته الثابتة كذلك فبكاؤه كذلك وقفزه كذلك، وأما النصب فلبيان حالة موقوته.

٤- المصادر المثناة:

وردت مصادر منصوبة بصورة المثنى، مضافة إلى الضمير نحو لبيك وسعديك وحذاريك، ودواليك، وهذه المصادر وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنّما يراد بها التكثير قال سيبوية: «هذا باب من يجيء من المصادر مثنى منتصباً على اضمار الفعل المتروك اظهاره: وذلك قولك حنانيك، كأنّه قال تحنناً بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه ولكنهم حذفوا الفعل، لأنه صار بدلاً منه ولا يكون هذا مثنى إلاّ في حال اضافة. . ومثل ذلك لبيك وسعديك. . . ومثل ذلك حذاريك، كأنه قال ليكن منك حذر بعد حذر كأنه أراد بقولك لبيك وسعديك، اجابة بعد اجابة، كأنه يقول كلما أجبتك في

(١) «سيبويه» (١/ ١٨١-١٨٢).

أمر، فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشدّ توكيداً»[١].

وقال: «حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفرقه، ولا يقلع عنه، قد ألب فلان على كذا وكذا، ويقالك قد أسعد فلان فلاناً على امره وساعده، والالباب والمساعدة دنوّ ومتابعة، اذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه، واذا أسعده فقد تابعه، فكأنه اذا قال الرجل للرجل يا فلان، فقال لبيك وسعديك، فقد قال قرباً منك ومتابعة لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام»[٢].

وهذه المصارد هي مصادر مسموعة لا يصح القياس عليها، فلا تقول مثلا: (اعانتيك) بمعنى اعانة بعد اعانة، ولا (حضوريك) بمعنى حضوراً بعد حضور، ولا نحو ذلك، وإنما هي اشبه بالتعبيرات الاصطلاحية، ولا يذكر معها الفعل لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة[٣] ولأن الكلام لا يقتضي الآ ذكر الحدث، ولا يقتضي ذكر الفاعل، ولا زمن كما اسلفنا. ولو تأت هذه المصادر الآ منصوبة في كلام العرب.

٤- بقية المصادر:

أما بيقية المصادر النائبة عن عاملها كالواقعة بعد الاستفهام التوبيخي، وما وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، والمؤكد لنفسه، أو لغيره، فانّه يصح رفعها ونصبها، نحو: له علي الف اعترافٌ واعترافًا. وافعل ذلك وكرامةٌ أو وكرامةً[٤].

فالنصب على ارادة معنى الحدوث والتجدد والرفع على ارادة معنى الثبوت، كما أسلفنا.

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٧٦-١٧٧)، وانظر «ابن يعيش» (١/ ١١٨-١١٩).

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٥).

(٤) «حاشية الصبان» (٢/ ١١٧)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٠).

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

يسمي النحاة البصريون المفعول فيه ظرفاً، والظرف هو الوعاء التي توضع فيه الأشياء كالجراب، والعدل، والأواني، وتسمى «ظرفا لأنه أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها[١]».

وهي تسمية مجازية، وذلك لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود، المتناهي الأطراف، كالقارورة، والزير، والحُبّ، وسائر الآنية، وليس هذا كذلك، فإنّ كلمة (فوق) و (تحت) و (زمن) و (حين) ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية، وإنّما سميت بذلك لأن الأحداث تكون فيها، وهي تحتويها، كما تكون الأشياء في الآنية، ويسميه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة، ولعله باعتبار الكينونة فيه[٢]، أي أن الشيء قد يكون متصفا بالفوقية، والتحتية، والبينية، وهي صفة له. فإنْ قلت: (هو فوقك) فقد إتّصف بالفوقية، و (اقبل خلفك) أي اتصف بالخلفية، وهكذا.

حدّه:

الظرف عند النحاة زمان، أو مكان، ضمن معنى الظرفية باطراد، أو اسم عرضت دلالته على احدهما، أو اسم جار مجراه[٣].

ويقصدون بالأسم الذي عرضت دلالته على أحدهما ما ينوب عن الزمان، والمكان، من مصدر، أو عدد، أو غيرهما. وبالإسم الجاري مجراه ألفاظاً مسموعة، توسعوا فيها نحو قولك (أحقاً أنك ذاهب) فحقاً هنا جارية مجرى الظرف عند الجمهور.

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٤١).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٣٧)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٥)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٦).

(٣) انظر «التصريح» (١/ ٣٣٧)، «الأشموني» (٢/ ١٢٥-١٢٦)، «ابن عقيل» (١/ ١٩٦).

تضمن الظرف معنى في:

لا يسمي النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفاً، حتى يتضمن معنى (في) الظرفية، وذلك نحو (سرت يمينك) فالسير كان في جهة اليمين، ونحو (قدمت صباح اليوم)، فالقدوم كان في الصباح، أي كان اليمين ظرفاً للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء، والصباح كان ظرفاً للقدوم أي وقع كما تحتوي الآنية ما فيها.

فإنْ لم يتضن معنى (في) فلا يسميه النحاة ظرفاً، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، فـ (يوما) ليس ظرفاً لأن الإتقاء ليس واقعا فيه بل هو قبله، فكيف يكون ظرفاً للاتقاء، وهو لم يقع فيه؟ ونحوه قوله تعالى ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]، فيوم الحسرة وهو يوم القيامة ليس ظرفاً، لإنّ الإنذار ليس في يوم القيامة، وإنما هو قبل يوم القيامة، فلا يكون ظرفاً له بل هو مفعول به، ونحوه لو قلت (أخاف يوم القيامة) فهو مفعول به، لا ظرف، لأن الخوف ليس واقعاً في يوم القيامة بل قبله، فلو قلت (أخاف أعمالي يوم القيامة) كان ظرفاً لأنّ الخوف واقع فيه، ونحوه لو قلت: (أتذكر يوم سافرنا قبل عامين) كان اليوم مفعولاً به وليس ظرفا لأن الذكر واقع بعد يوم السفر لا فيه. ولو قلت (اذكرني يوم سفرك) كان ظرفاً، ونحوه قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، فالنسيان ليس في الحسبان بل قبله، فهو ليس ظرفاً له. ونحوه أن تقول (نسيت يوم السفر)، فهو ليس ظرفاً، ولكن لو قلت (نسيت الكتاب يوم السفر) كان ظرفاً لأن النسيان وقع في يوم السفر.

ومما لا يتضمن معنى (في) قولك (يومنا مشرق)، فإنك لم تذكر حدثاً وقع فيه، وإنّما هو مبتدأ. ونحوه أن تقول (ذهب وقت الشباب بما فيه) فإنّه فاعل وليس متضمناً معنى (في) لأن الوقت هو الذي ذهب، لا أن شيئا ذهب فيه. جاء في (**التصريح**): «وخرج عن الحد... نحو ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧]، من أسماء الزمان نحو ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، من اسماء المكان فان (يوماً) و (حيث) وإن كانا من

أسماء الزمان والمكان، فليسا ظرفين فإنهما ليسا على معنى (في)، اذ ليس المراد أنّ الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنّما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وإنّ الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة، فانتصابهما على المفعول به، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما[١].

وجاء في (**المقتضب**): «اعلم أن كل ظرف متمكن فالاخبار عنه جائز، وذلك قولك اذا قال قائل (زيد خلفك) أخبر عن (خلف) قلت: (الذي زيدٌ فيه خلفُك) فترفعه لأنه اسم وقد خرج من أن يكون ظرفاً، وإنما يكون ظرفاً اذا تضمن شيئا نحو (زيد خلفَك) لأن المعنى: زيد مستقر في هذا الوضع، والخلف مفعول فيه. فان قلت (خلفُك واسع) لم يكن ظرفاً. ورفعت، لأنك عنه تخبر»[٢].

وجاء في (**الكتاب**): «هذا باب من ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الاشياء وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها.. وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها»[٣].

فان صرح بـ (في) لم يسم ظرفاً في الاصطلاح نحو (نحن في وقت طيب) و (جئت في الساعة الثالثة). ومعنى التضمن أن يكون الحرف مقدراً في الكلام، وإن لم يصح التصريح به أحيانا[٤]. فقد يمتنع التصريح بـ (في) وهو مع ذلك متضمن معنى (في) عند النحاة وذلك نحو قبل، وبعد، ومع، واذا وفوق وتحت واذ، فانت تقول (الكتاب فوق المنضدة) ولا يصح أن تقول (في فوق المنضدة) ولكن المعنى أنه جاء في الزمان الذي سبق مجيء محمد، أو الذي بعده، وأن الكتاب حال في هذا المكان، فـ (قبل محمد) احتوى المجيء، وكان ظرفاً له لأن الحدث وقع فيه، و (فوق منضدة) احتوى الكتاب، وقد حل فيه، وهكذا.

---

(١) «التصريح» (١/٣٣٩)، وانظر «الأشموني» (٢/١٢٦)، «ابن عقيل» (١/١٩٦).

(٢) «المقتضب» (٣/١٠٢).

(٣) «سيبويه» (١/٢٠١)، انظر «١/ ١١٤».

(٤) انظر «حاشية الخضري» (١/١٩٦).

ولا بد أن يذكروا أنه فضلة وإلاّ فنحو (إنْطُلقَ يومان)، و (سوفر يومُ الخميس) متضمن معنى (في) وليس ظرفاً وإنّما هو نائب فاعل.

ومعنى الاطراد هو أن تتعدى اليه سائر الأفعال، مع بقاء تضمنه لذلك الحرف[١]. وايضاح ذلك أنك تقول: (جلست فوق المنضدة) و (نمت فوق السرير)، و (أكلت فوق السطح)، و (بعت الحاجة فوق الحصان)، و (صببت الماء فوق رأسه)، فانّا نجد أن كلمة (فوق) تعدت اليها أفعال متعددة، وقد بقيت متضمنة لمعنى (في)، بخلاف قولك (دخلت البيت)، فالمعنى دخلت في البيت، فـ (البيت) هنا متضمن معنى (في)، ولكنه غير مطرد في سائر الأفعال، فلا تقول (بعت البيت) بمعنى بعت في البيت ولا (أكلت البيت) بمعنى أكلت في البيت ولا (نمت البيت) بمعنى نمت في البيت، ولا (قرأت البيت) بمعنى قرأت في البيت[٢]، فالبيت لا يسمى ظرفاً لأنه لا يتضمن معنى (في) باطراد أي في جميع الأفعال.

وعلى هذا يلزم اخراج أسماء المقادير من الظرفية، كالفرسخ، والميل، فانّهما لا يطرد تعدي الأفعال إليها، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصا[٣].

فانك تقول (سرت ميلاً) و (ركضت فرسخاً) ولا تقول (بعت ميلاً) ولا (جلست ميلاً) ولا (نسيت ميلاً).

كما يلزم أن يخرج نحو (جلست مجلس محمد) أي ما صيغ من أسماء المكان والزمان، فانّها لا تنصب على الظرفية إلاّ اذا تعدى اليها ما اجتمع معها من مادتها[٤]، فلا يقال: (نمت مجلس محمد) ولا (أكلت مجلس محمد) وهما مستثنيان عند النحاة.

---

(١) «حاشية الخضري» (١/ ١٩٦)، «الأشموني» (٢/ ١٢٦).
(٢) انظر «الأشموني» (٢/ ١٢٦).
(٣) «حاشية يس على التصريح» (١/ ٢٤٠).
(٤) انظر «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٦).

ونعود إلى تضمن الظرف معنى (في) فقد ذكرنا أنّ الظرف عند النحاة ما تضمن معنى (في) باطراد، وفي هذا نظر، فانّ من الظرف ما لا يتضمن معنى (في) بل اذا قدرت هذا الحرف معه تغير المعنى وذلك نحو قوله ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، فانه لا يصح أنْ تقول: يعمّر في الف سنة، لأن المعنى إنّما هو يعمر الف سنة، لا في الف سنة، والفرق واضح بين المعنيين فانك إذا قلت (عمرت الدار في سنتين) كان المعنى قد أنه استغرق لتعميرها مدة سنتين، وأما يعمر الف سنة فمعناه يبقى الف سنة، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، فليس المعنى انه لبث في يوم أو في بعض يوم، ومثله أن تقول (جلست في القاعة خمسين دقيقة)، فلا يصح أن يقال (في خمسين)، وتقول: (سرت خمسة أميال) ولا يصح في خمسة أميال، ونحو أن تقول (فعلت هذا سبعة أيام) و (فعلت هذا في سبعة أيام) فان معنى الجملة الأولى انني كررت الفعل سبعة أيام، ومعنى الثانية أنه استغرق فعله سبعة ايام. ونحو قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقوله: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ۩﴾ [فصلت: ٣٨]، فالأولى معناها يسبحون الأبد لا ينقطعون ولا يفترون، والثانية معناها أنهم يسبحون في هذين الوقتين كما تقول (أنام في الليل والنهار) أي في هذين الوقتين وأدرس في الليل والنهار، أي في هذين الوقتين، وليس التدريس مستمراً لا يفتر بخلاف قولك: أدرس الليل والنهار فان معناه الاستمرار، فإن الاولى جواب لمتى، والثانية جواب لكم، وما كان جواب (كم) لا يكون العمل فيه إلاّ متصلاً بخلاف (متى)(١).

فليس الظرف اذن ما يتضمن (في) باطراد فحسب، فهذا النوع واحد من الظرف، وإنما الظرف على ثلاثة اقسام فيما أرى:

١- ما تضمن معنى (في) أي ما حل فيه الحدث، وذلك نحو جئت يوم الخميس وسافرت يوم الجمعة.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ١١٠).

٢- ما دل على مدة، أو مقدار زمان الحدث، أو مكانه وذلك نحو ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

و (سرت يومين) و (سرت ميلين) و (فسح له مد البصر) و (انتظرني صلاة ركعتين) اي مقدار زمان ذلك، أو مكانه.

٣- ما دل على عدد أزمنة الحدث، أو أمكنته نحو أن تقول (فعلت هذا سبعة أيام) أي تكرر الحدث في سبعة أيام، فهذا ليس مبيناً لمدة الحدث وإنما لعدد أزمنة الحدث، ونحو (جلست خمسة مجالس) أي تكرر الحدث في خمسة أمكنة، قال تعالى ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

والذي ينطبق عليه حد النحاة هو القسم الأول. وأما الثاني والثالث لا ينطبق عليها الحد، ولذا نرى أن الأولى أن يحد الظرف بما يأتي: «اسم فضلة يدل على زمان، أو مكان وقوع الحدث، أو مقدارهما أو عددهما». فحد النحاة لا يشمل إلاّ ثلث المفعول فيه وهو القسم الأول.

وعند الكوفيين، أنّ ما يكون العمل في جميعه، نحو ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ونحو (جلست خمسين دقيقة) ليس ظرفاً، وإنما هو ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول «لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير (في) واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه (في) لأن (في) يقتضي عندهم التبعيض، وانما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة، قال أبو حيان: وما ذهبوا اليه باطل لأنهم بنوه على أن (في) تقتضي التبعيض، وانّما هي للوعاء قال تعالى ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦]، فأدخل (في) على الأيام والفعل واقع في جميعها بدليل ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ وقال: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي، مع أن الرؤية متصلة في جميعها[١].

---

(١) «الهمع» (١/١٩٨).

ويمكن رد أبي حيان بأن الآية ذكرت الأيام منكرة، والأيام النحسات كثيرة، وأيام عاد منها فتكون للتبعيض.

ويرد الكوفيون بنحو قولنا (بنيت الدار في سبعة أيام) وقولنا (فعلت هذا في ساعتين) فانها تفيد الاستغراق لا التبغيض، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ونرى أن تسمية هذا الباب بـ (الزمان والمكان) أولى من تسمية الظرف، لما ذكر في أول الباب.

وقد يعرض سؤال في هذا المجال فيقال:

قد نصرح بـ (في) احياناً وقد نسقطها في التعبير الواحد نحو (حضر ليلا) و (حضر في ليل) فهل هناك من فرق بينهما؟

وسنجمل طرفاً من الاختلاف بينهما، وإن كنّا قد ذكرنا قبل قليل طرفاً من الخلاف بين التصريح بـ (في) وعدمه:

١- إن (في) تفيد الحلول نصاً وحذفها ليس فيه تنصيص على الحلول، تقول: هو في السوق، والزيت في القارورة، وأكلت في الإناء فجعلت (في) هذه المحال ظروفا لما فيها. ولو حذفتها لم يفهم المعنى، فهي تجعل ما لا يصلح أن يكون ظرفاً اصطلاحاً صالحاً للظرفية.

ونحوه أن تقول: (نحن في وقت طيب) و (نحن في زمن كله خير) ولا يصح اسقاطها فلا يصح أن تقول: (نحن وقتاً طيباً وزمناً كله خير) لأنه ليس فيه تنصيص على الحلول.

٢- قد يفيد ذكرها استمرار الحدث طوال الزمان المذكور، بخلاف حذفها نحو قولنا (فعلت هذا في سبعة أيام) و (فعلت هذا سبعة أيام) فان ذكرها أفاد حلول الحدث في هذه الأزمنة، أي استغرق الحدث سبعة أيام، وأما حذفها فليس فيه هذا المعنى، بل المعنى الحدث تكرر في سبعة أيام.

٣- قد يفيد ذكرها النص على توقيت الحدث وإما عدم الذكر فقد يفيد استمرار الحدث وعدم انقطاعه فالأول جواب (متى) والثاني جواب (كم).

وايضاح ذلك أن الظرف على ضربين:

ما يصلح أن يكون جواباً لكم، وما يصلح أن يكون جوابا لمتى.

فما كان جواباً لكم استغرقه الحدث، أن امكن ذلك «كما اذا قيل لك: كم سرت؟ فقلت شهراً. استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره، إلاّ أن تقصد المبالغة والتجوز. وكذلك إذا قلت: شهر رمضان. فان لم يمكن استغراق الجميع، استغرق منه ما امكن، كما تقول: شهراً في جواب كم صمت؟ وكم سريت؟ فالاول يعم جميع أيامه، والثاني جميع لياليه[1].

وجاء في (**الهمع**): «ما صلح أنْ يقع جواباً لكم، ولا يصلح أن يكون جوابا لمتى، هو ما كان موقتاً غير معرف ولا مخصص بصفة، نحو ثلاثة أيام، ويومين فانه يصلح أن يكون جواب (كم سرت؟) فهذا النوع يكون الفعل في جميعه، إما تعميماً وإما تقسيطاً. فاذا قلت: سرت يومين، أو ثلاثة أيام، فالسير واقع في اليومين: أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر، وقد يكون في كل واحد من اليومين، أو الثلاثة، وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره. ومن التعميم صمت ثلاثة أيام، ومن التقسيط: اذنت ثلاثة أيام، ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال، ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الأيام أو الليالي. . .

وما صلح أن يقع جواباً لمتى، فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظة شهر، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً، أو تقسيطاً، نحو سرت المحرم، وسرت صفر يحتمل الأمرين. .

وإن كان غير اسم شهر، فالعمل مخصوص ببعضه، نحو متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة فيكون القدوم في بعضه، وكذا إنْ كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ شهر،

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠١).

فانه يجوز أن يكون في بعضه، وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان، وصمت شهر رمضان، . . . وكذلك إذا كان جواب متى، الابد، والدهر، والليل، والنهار، مقرونة بالألف واللام فانها مثل (رمضان) اذا لم يضف اليه شهر، يكون للتعميم، نحو سير عليه الليل، والنهار، والدهر، والابد، ولا يقال: لقيته الليل والنهار، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات، ولا لقيته الدهر والابد وأنت تريد يوماً فيه، فانْ قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام، نحو سير عليه الابد تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد.

وما سوى ما ذكر من جواب متى، اعلام الشهور غير المضاف إليها شهر، والأبد. ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة، ويوم كذا، و ليلة كذا، وأسماء الأيام، واشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض، إن صلح له، فالاول نحو قام زيد اليوم، والثاني نحو لقيت زيداً اليوم، وتجعلهما نحو سار زيد اليوم[١] .

وجاء في (**كتاب سيبويه**): «ومما لا يكون العمل فيه من الظرف إلاّ متصلاً في الظرف كله، قولك سير عليه الدهر، والليل، والنهار، والابد، وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ اذا جعله ظرفاً لأنه يريد في كم سير عليه؟ فتقول مجيباً له: الليل، والنهار، والابد، على معنى في الليل، والنهار، والابد، ويدلك على أنه لا يجوز أن يجعل العمل في يوم دون الأيام، وفي ساعة دون الساعات، أنك لا تقول: لقيته الدهر، والابد، وأنت تريد يوماً منه بعينه، ولا لقيته الليل وانت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات، وكذلك النهار إلاّ أنْ تريد سير عليه الدهر أجمع، والليل كله على التكثير. . . وإنما جاء هذا على جواب كم، لأنه حمله على عدة الايام والليالي»[٢].

---

(١) «الهمع» (١/١٩٧-١٩٨).

(٢) «سيبويه» (١/ ١١٠-١١١)، وانظر «الأصول لابن السراج» (١/ ٢٢٩).

وأما ما كان جواباً لمتى، فالمراد به التوقيت قال سيبويه: «وأما متى فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً فانما الجواب فيه: اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا، أو الآن، أو حينئذ، وأشباه هذا»[١].

وقال: «(هذا باب وقوع الأسم ظروفاً، وتصحيح اللفظ على المعنى) فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول: اليوم، أو غداً، أو بعد غد، أو يوم الجمعة. وتقول: متى سير عليه؟ فيقول امس وأول من أمس، فيكون ظرفاً، على انه يكون السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيان اليوم. ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله لأنك قد تقول: سير عليه في اليوم، ويسار في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله»[٢].

فما كان جواباً لمتى، أفاد التوقيت نحو (وصلت إلىٰ البيت صباح الجمعة) ولا يراد به الاستمرار، أما إذا كان الحدث صالحاً للإستمرار، فهو أمر يعود إلى الحدث نفسه، لا إلى التوقيت.

والخلاصة أن من الجمل ما يقع جواباً لكم فقط، نحو قولك: (سرت شهراً) والمراد به استغراق الحدث ما أمكن، ومنها ما يقع جواباً لمتى فقط، نحو (وصلت يومَ الجمعة أو في يوم الجمعة) ويراد به التوقيت فقط.

ومنها ما يصلح أن يقع جواباً لهما، نحو قولك (سرت المحرم) و (سرت يوم الجمعة) فانْ قدرتها جوابا لمتى فقد أردت بها ذكر الوقت فقط، ولا يهمنا تطاول الحدث وانقطاعه، وإنْ كان جواباً لكم فالمراد به تعيين مدة السير، لا وقته وهو هنا استغرق الوقت فانْ ذكرت (في) فقد نصصت على التوقيت نحو: سرت يوم الجمعة.

---

(١) «سيبويه» (١/ ١١١).

(٢) «سيبويه» (١/ ١١٠).

٤- إنّ ذكرها يفيد عدم تعيين الزمن في قسم من التعبيرات، وحذفها يفيد التعيين وذلك نحو قولك: جئت صباحاً، ومساء، وليلاً وعشاء، فان هذا لا يقال إلاّ إذا كان الوقت معيناً. فتقول (جئت صباحاً) إذا أردت صباح يومك بعينه، أو صباح يوم آخر بعينه، فاذا قلت (خرجت في صباح اليوم) كان اليوم غير معين. جاء في (**كتاب سيبويه**): «ومثل ذلك صيد عليه صباحاً، ومساء، وعشية، وعشاء اذا اردت عشاء يومك، ومساء، ليلتك لأنّهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفاً... وكذلك سير عليه ليلاً ونهاراً اذا اردت ليل ليلتك ونهار نهارك»[1].

وجاء في (**الامالي الشجرية**): «القسم الثالث وهو الذي ينصرف ولا يتصرف اسماء أوقات الزموها الظرفية، فلم يرفعوها ولم يجروها، وهي صباح، وعشاء، وضحوة، وعتمة، تقول: خرجت عتمة، وخرج زيد ضحوة، وعشاء، اذا اردت ضحوة يومك، او يوم غيره بعينه وكذلك تريد عتمة ليلتك، أو ليلة بعينها. فلو رفعت شيئا من هذا أو خفضته فقلت: سير على عتمة، أو ضحوة، أو خرجت في عتمة، لم يجز لأنهم لم يرفعوه ولم يجروه»[2].

٥- إنّ حذفها قد يفيد اقتران الحدث بالظرف، وذكرها يدل على حلول الحدث في الظرف، وذلك نحو قولك (عشنا زمناً طيباً) و (عشنا في زمن طيب)، فالأول يدل على اقتران الحدث بالظرف، أي هم عاشوا الزمن الطيب، والثاني قد يفيد ذاك وقد يكون لمعنى اخر، هو أن الزمن الذي عاشوا فيه كان طيباً وإن لم يقترن خصوص عيشهم بالطيب. ونحوه أن نقول: (صمنا في أيام ضاحكة أياماً باكية) فهذا يدل على أنه اقترن صومهم بزمن البكاء، ولكن عموم الزمن كان ضاحكاً كما تقول: (عشنا في وقت سعيد أياماً دامية) فقد اقترن عيشهم بالزمن الدامي، وإن كان الزمن العام سعيداً.

٦- قد يكون ذكرها للتنصيص على الظرفية، وذلك اذا كان حذفها يؤدي إلى احتمال

---

(١) «سيبويه» (١/١١٥)، وانظر «الأصول» (١/ ٢٣٠)، «الهمع» (١/١٩٦).
(٢) «الامالي الشجرية» (٢/ ٢٥١).

المفعوليه والظرفية، نحو قولك (قد أنسى يوم السفر) فهذا يحتمل انك تنسى اليوم نفسه فيكون مفعولاً به، ويحتمل ان يحصل النسيان عندك في يوم السفر، فيكون ظرفاً له. فإنْ أردت التنصيص على الظرفية قلت (قد أنسىفي يوم السفر).

ما ينصب على الظرفية:

اسم المكان:

لا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان إلاّ ثلاثة أقسام هي:

١- المبهم: كالجهات، نحو فوق، وتحت، ويمين، وشمال، والمراد بالمبهم هنا ما ليس له حدود محصررة، فعندما تقول: (هو فوقك) ليس للفوق حدود، فهو يمتد من رأسك إلى أعلى، فالسقف فوقنا، والسماء فوقنا، قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا ﴾ [ق:٦]، وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك:١٩]، ثم هذه الجهات نسبية، فما يكون فوقا لك، قد يكون تحتاً لشيء آخر، وما يكون يميناً لك قد يكون شمالاً لشيء آخر، وما يكون اماماً لك قد يكون وراء لشيء اخر، تختلف باختلاف الكائن[(١)].

جاء في (**التصريح**): «قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني: الابهام يحصل في المكان من وجهين:

أحدهما أن لا يلزم مسماه، الا ترى أن خلفك قدام لغيرك؟ وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لك، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس كل واحدة منهما حقيقة منفردة.

والوجه الثاني أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم، فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى اخر الدنيا»[(٢)].

---

(١) انظر «حاشية الخضري» (١/١٩٨)، «الأشموني» (٢/١٢٩)، «ابن يعيش» (٢/٤٣).
(٢) «التصريح» (١/٣٤١).

فنحو فوق محمد، ويمين سعيد، وإمام خالد، مبهمة ولا تكون مختصة بسبب الاضافة بل هي مع اضافتها مبهمة لما ذكرنا.

أما المختص أو المحدود، فهو ماله حدود محصورة ونهايات مضبوطة كالدار والسوق فلا تكون ظروفاً، فلا يصح أن تقول: نمت البيت، وبعت السوق، بل لا بد أن تأتي بفي، ومن المختص جوف الدار، وداخل المسجد، وخارج البيت، فهذه مختصة، لأن لها حدوداً ونهايات، فلا تقع ظروفاً، فلا تقول هو داخل المسجد، ولا خارج البيت، بل يلزم أن تقول: هو في داخل المسجد، وفي جوف البيت[١].

٢- المقادير: نحو ميل وفرسخ، فهي عند الجمهور مبهمة، وعند بعضهم ليست مبهمة لانها معلومة المقدار[٢].

والصواب انها شبه مبهمة، فهي معلومة المقدار، غير انها تشبه المبهم في عدم التعيين وذلك إنّ الميل مثلا، يختلف مكان بدئه ونهايته وجهته[٣].

فهو ليس كالدار، والمدرسة، والمسجد، فإنّ لها حدوداً معلومة، ونهايات محصورة، ولا كالجهات، لانها لا تنتهي، فأنت تبدأ بالمقدار، من أي مكان، وإلى اية جهة، فقد تبدأ به من هنا، أو هناك، وإلى جهة اليمين، أو اليسار، أو الأعلى، غير أن مسافته مضبوطة محدودة، ولذا فهو شبه مبهم.

٣- أسماء المكان بشرط أن يكون الواقع فيها من لفظها، نحو جلست مجلس خالد وقعدت مقعد سعيد، فلو كان الواقع فيها من غير لفظها تعين جرها بفي، نحو نمت في مجلس خالد، وبعت في مقعد سعيد[٤].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٠٤)، «المقتضب» (٣/٣٤٨-٣٤٩).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٨).

(٣) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٩٨)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٩).

(٤) «ابن عقيل» (١/ ١٩٨)، «التصريح» (١/ ٣٤١)، «الأشموني» (٢/ ١٢٨)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٧).

وهذه الأماكن مختصة معلومة، لانها معلومة محدودة غير أن العرب أجرتها مجرى غير المختص، وشذ هو مني منزلة الشغاف، ومناط الثريا، ومقعد الازار، وتعبيرات أخرى قليلة[١].

اسم الزمان:

أما اسم الزمان فانه يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان أو غير مبهم، فالزمان المبهم ما دلّ على زمان غير مقدر، ولا حد له يحصره، نحو حين، وزمن، ومدة، ووقت، و انتصابه على أنه ظرف مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل، نحو (سرت حيناً ومدة)، فالسير لا يكون الا في مدة، ونحو قوله تعالى ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ [الدخان: ٢٣]، لأن الاسراء لا يكون إلاّ في الليل[٢].

وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق، أن المفعول المطلق المؤكد، إنما هو مؤكد لمصدر الفاعل، وإن من الظرف ما يكون مؤكداً للزمن الذي تضمنه الفعل.

أما المختص من الزمان فماله نهاية تحصره، بأن يكون معلوم الوقت، أو المقدار، سواء كان معرفة، أم نكرة، نحو يوم، وليلة، وشهر، ويوم، وجمعة، والصيف، والشتاء، نحو سرت يوماً أو بومين، وصمت يوم الخميس، وقمت ليلة القدر.

وقد يكون مقدراً غير معلوم، نحو سرت زمناً طويلاً، وزمناً قليلا[٣] وقد يكون اللفظ الواحد مرة مختصاً، ومرة مبهماً، بحسب القصد فمثلا (يوم) اذا اريد به المدة المعلومة، كان مختصاً نحو صمت يوماً، و سرت يوماً، وقد يكون مبهماً وذلك اذا لم يرد به المدة المعلومة، نحو خرجت يوماً إلى البصرة، ونحو ليلة، وساعة، ولحظة،

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٢٠٥-٢٠٦)، «التصريح» (١/ ١٣٤-٣٤٢)، «ابن عقيل» (١/ ١٩٨).

(٢) انظر «سيبويه» (١/ ١٩٥)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٧)، «الصبان» (٢/ ١٢٨).

(٣) انظر «الهمع» (١/ ١٩٦)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٧)، «الرضي على الكافية» (١/ ٩٩).

كقولك (نمت ليلة) و (خرجت ليلة)، فالأولى مختصة، والثانية مبهمة، وكلاهما يقبل النصب على الظرفية الزمانية.

ما ينوب عن الظرف:

مما ينوب عن الظرف صفته نحو: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، أي زمناً قليلاً، ويحتمل أن يكون المعنى تمتيعاً قليلاً، فيكون نائباً عن المصدر وهو ما يفيد معنيين كما ذكرنا في بحث المفعول المطلق، ونحوه جلست شرقي الدار أي مكاناً شرقي الدار.

ومما ينوب عنه العدد، نحو قوله تعالى: ﴿بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو (سرت عشرين يوماً) وسرت خمسة أميال، كما ينوب عنه كلية الظرف وجزئيته، نحو مشيت كل اليوم، وجميع اليوم، وكل المسافة، وجميع الميل نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، وسرت بعض الميل، وجزءاً من الميل[١] واسم الإشارة نحو جئت هذا الوقت، وخرج محمد هذه الساعة، وسرت هذه المسافة.

والمصدر قد ينوب عن الزمان، وشرطه افهام وقت أو مقدار، فالأول نحو (جئت طلوع الشمس، وصلاة العصر) أي وقت طلوع الشمس، ووقت صلاة العصر.

والثاني نحو (انتظرته حلب ناقة)، وصلاة ركعتين، أي مقدار حلب ناقة، ومقدار صلاة ركعتين، وينوب عن ظرف المكان مفهماً مكاناً أو مقدراً[٢]، نحو جلست قربك، أي مكان قربك، وفسح له مد البصر، أي مقدار مد البصر، وركضت رمية سهم، أي مقدار رمية سهم. وهو في ظرف الزمان أكثر.

وقد يقام اسم عين مقامه، على تقدير مضاف محذوف نحو (لا اكلمك القارظين) أي مدة غيبتهما. والقارضان رجلان خرجا يجنيان القرظ، ولم يعودا فضرب بهما المثل.

---

(١) «الأشموني» (٢/ ١٢٣-١٣٤)، «التصريح» (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر «الأشموني» (٢/ ١٣٢)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠)، «التصريح» (١/ ٢٣٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٥).

ونحو لا آتيك الفرقدين أي مدة بقائهما[١] .

وذكروا انه تنوب عن ظرف الزمان، الفاظ مسموعة توسعوا فيها، نحو: أحقاً إنك ذاهب؟ وذهب المبرد إلى أن حقاً مصدر والمصدر المؤول فاعله[٢]، وإليه اميل.

الظرف المتصرف وغير المتصرف:

ينقسم اسم الزمان والمكان إلى متصرف وغير متصرف، فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، كيوم ومكان، فان كلّ واحد منهما يستعمل ظرفاً نحو سرت يوماً، وجلست مكاناً ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك، ومكانك حسن، وفاعلاً نحو جاء يوم الجمعة، وارتفع مكانك[٣] .

وغير المتصرف ما لا يستعمل إلاّ ظرفا أولا يفارق الظرفية الا إلى الجر بمن فمن غير المتصرف قط وعوض، وذات يوم، وذات ليلة من ذلك سحر، إذا أردت به سحر يوم بعينه تقول: (خرجت يوم الجمعة سحر) فان لم ترده من يوم بعينه، فهو متصرف قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ومثله صباحا ومساءاً وعشية، وعشاء، وليلاً ونهاراً إذا أردت صباح يومك، ومساءه وعشيته. وعشاءه وليله ونهاره أو يوماً آخر بعينه تقول: جئت يوم السبت عشاء، فلا يكون إلاّ ظرفاً، وجئت يوم الخميس صباحا أو مساء أو ليلا قال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، أي في عشاء ذلك اليوم الذي خرجوا فيه، فهذا لا يكون إلاّ ظرفاً، فلا يصح أن تقول: هذا صباح مشرق، وهذا ليل طويل، وأقبل أخوك بليل، وهو يؤذن بليل، قال سيبويه: «ومثل ذلك صيد عليه صباحا ومساء، وعشية، وعشاء، إذا أردت عشاء يومك، ومساء ليلتك، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفاً . . . وكذلك سير عليه ليلاً ونهاراً اذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك»[٤] .

---

(١) انظر «الرضي» (١/ ٢٠٥)، «التصريح» (١/ ٢٣٨)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠)، «ابن ناظم» (١١٥).

(٢) «الأشموني» (٢/ ١٣٣-١٣٤)، «التصريح» (١/ ٣٣٨)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠).

(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٩٩)، وانظر «التصريح» (١/ ٣٤٢)، «الأشموني» (٢/ ١٣١-١٣٢).

(٤) «سيبويه» (١/ ١١٥)، وانظر «الأصول في النحو» (٢٣٠)، «الامالي الشجرية» (٢/ ٢١٥)، «ابن يعيش» (٢/ ٤١-٤٢)، «الهمع» (١/ ١٩٦)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٣-٢٠٤). =

وقال: «وتقول سير عليه ضحوة من الضحوات، إذا لم تعن ضحوة يومك، لأنهما بمنزلة قولك ساعة من الساعات، وكذلك قولك: سير عليه عتمة من الليل، لأنك تقول: أتانا بعدما ذهبت عتمة من الليل»(١).

أولا يفارقها إلا الجر بمن في الأكثر، نحو عند، ولدن، وقبل، وبعد، وفوق، وتحت(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقد تجر (متى) بالى، وحتى، وتنجر (أين) بالى، ومن مع عدم تصرفهما. وربما وقعت بعض الظروف ذات التصرف الناقص مفعولا به، ومضافا إليه نحو (إذ) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وقال: ﴿بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨٧]. ونه يومئذ وحينئذ(٣).

«واختلف في (من) الداخلة على قبل، وبعد، فقال الجمهور: لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان، . . . وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الإشتراط لزيادتها»(٤).

وجاء في **(لسان العرب)**: «قال الجوهري: وقد تدخل (من) توكيدا لغوياً قال الأخفش ومنه قوله تعالى ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾»(٥) [الزمر: ٧٥].

وجاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثره بمعنى (في) نحو جئت من قبلك، ومن بعدك. . . وأما نحو جئت من عندك

---

(١) «سيبويه» (١/ ١١٢).

(٢) جاء في «حاشية الخضري» (١/ ١٩٩): «أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحت نعلك فالبنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما في ذلك كما حكاه الأخفش».

(٣) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٢)، «التصريح» (١/ ٣٤٢)، «الأشموني» (٢/ ١٣١-١٣٢).

(٤) «المغني» (١/ ٣٢٥-٣٢٦)، وانظر «التصريح» (١/ ٣٤٢)، «الهمع» (٢/ ٣٦).

(٥) «لسان العرب» (١٧/ ٣١٠) (من).

﴿ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٣٨]، فلا بتداء الغاية»[١].

ومن هذه يتبين أن هناك ثلاثة آراء في (من) الداخلة على بعض من الظروف غير المتصرفة:

١- أنها لابتداء الغاية.

٢- أنها بمعنى في.

٣- زائدة التوكيد.

والذي يبدو لي أن الأول هو الراجح، وليست بمعنى (في)، لأن الأصل عدم النيابة، وليست بزائدة لأن الأصل عدم الزيادة، واذا أمكن عدم اخراجها من معناها الذي وضعت له فهو الأولى، ولا تصرف عن معناها الاساسي إلاّ إذا تعذر ابقاؤها عليه.

وأرى أنه يمكن الابقاء على معنى الابتداء في هذه الظروف، ولكن قد يتضح معنى الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٦]، و(انطلقت من تحت الشجرة) فانه لا يصح في نحو ذلك أن تكون بمعنى (في)، ولا زائدة لأن المعنى يكون على ذلك (لأكلوا من فوقهم وتحت أرجلهم) وهو ممتنع، وكذلك قولنا (انطلقت من تحت الشجرة)، وذلك لأن مبدا الإنطلاق من هذا المكان، والمعنى يتغير بتقديرها بـ (في) أو بجعلها زائدة.

وأحيانا يدق المعنى حتى يحتاج إلى غوص واستخراج، وفي نحو هذا يحصل الخلاف، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى:

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ [النحل: ١٦].

وقوله: ﴿ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا بَهِيجٍ ﴾ [الحج: ٥].

---

(١) «الرضي» (١/٢٠٢).

فالأولى بدون (من) والثانية بمن، وقد يبدو أن (من) ههنا زائدة زيادة ظاهرة، ولكن لدى التدقيق يتبين أنها ليست زائدة، ومن مقارنة السياقين يتبين ذلك.

قال تعالى في سورة النحل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ. ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ. وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٦٨-٧٠].

وقال في سورة الحج: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥].

فأنت ترى ان الآية الثانية رد على من هو في ريب من البعث، وإيضاح بالغ قدرة الله له وكيف أنه خلقه من التراب بشراً، فطوره إلى أن يرد إلى أرذل العمل فيجهل من بعد العلم، إلى غير ذلك. من مظاهر قدرة الله، فذكر (من) هنا بخلاف آية النحل لسر لطيف وهو أن قوله (لكيلا يعلم من بعد علمه شيئا)، معناه أنه الجهل يبدأ من بعد العلم بلا مهلة، فهناك حالة علم تبدأ منها حالة الجهل التام، أما قوله (بعد علم) فيحتمل الزمن القريب والبعيد، فهو كقولك (جئت بعد خالد) يحتمل الزمن القريب، والبعيد وأما (من) فقد أفادت الابتداء، أي يبدأ الجهل المباشر بعد العلم، بلا مهلة ولا فاصل، وهو أدل على قدرة الله وذلك لأنه انتقال مباشر من العلم إلى الجهل، أما قوله (بعد علم) فيحتمل أن مرت عليه مدة طويلة من غياب بعض المعلومات ونسيانها إلى الجهل، فمعنى (من بعد علم) أنه قادر على أن يغير بأقرب وقت من حال إلى حال، وهو المناسب لمقام تبيان القدرة لمنكري البعث.

ومن قال بالزيادة للتوكيد، لأن المقام مقام توكيد، فقوله ليس بمطرح، لكن الاولى عدم إخراجها عن معناها ما أمكن.

ومثله قوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ﴾ [الحديد: ١٧]. وقوله ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ [العنكبوت: ٦٣].

إن آيات وردت من دون (من) في مواطن عدة من القرآن، وبـ (من) في موطن واحد ويتضح من السياق سبب ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥].

وقال: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ. وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ. يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٧-١٩].

وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٤].

وقال: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم: ٥٠].

وقال: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

وقال: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣-٥].

وقال: ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الحديد: ١٧].

في حين قال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

فأنت ترى أنه لم يذكر (من) في ثمانية مواطن، وذكرها في موطن واحد، والسبب واضح وهو أن الآية في سورة العنكبوت تدور حول المشركين الذين يشركون بالله، ويعبدون معه آلهة أخرى، وهي تعجيب من عقولهم، وإظهار لمقدار تفكيرهم وباطلهم، فهم يعبدون آلهة من الحجر، أو من غيره في حين لو سألتهم: ﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ ﴾ [العنكبوت: ٦١]. ولئن سألتهم من نزل السماء ماء فأحيا به الأرض، ليقولن الله.

فهذا السياق يختلف عن كل ما سبق وهو نظير مامر في منكري البعث، فأدخل (من) في هذا الموطن للدلالة على مقدار قدرة الله وعظمها، وذلك أن قوله (أحيا الأرض بعد موتها) يعني في الزمن الذي هو بعد الموت، وهو يحتمل الزمن القريب والبعيد، أي يحصل الأحياء بعد إنزال الماء، وقد يطول الزمن بعده أو يقصر، كما ذكرنا في (بعد علم). ولكن قوله (أحيا الأرض بعد موتها) معناه، يكون الاحياء بعد الموت بلا مهلة ولا فاصل. ومعنى ذلك أن الله قادر على أن يحيي الميت فوراً بلا مهلة، فهو لا يحتاج إلى زمن لاحيائه. وهو أدل على قدرة الله وإن كان كلاهما من قدرة الله وحده، وقد جاء بمن في هذا المقام للدلالة على أنهم يشاهدون ذلك، ويقرون أن الله يحيي الأرض من الموت، بلا مهلة، ومع ذلك يعبدون غيره.

وهو نظير ما سبق فهي ليست زائدة للتوكيد، ولكن لمعنىٰ الابتداء، ولو قال قائل أنها هنا أدخلت توكيداً لأن المقام مقام توكيد، لكان في قوله مندوحة، ولكن الأولى ابقاؤها على معناه الذي أوضحناه.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾ [البقرة: ١٠٩].

وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠].

ففي الآية الأولى ذكر (من) وفي آية آل عمران لم يذكرها وذلك أنه ذكر في الآية الأولى أن كثيراً من الكفار يتمنون لو أنهم ردوا المسلمين من بعد الإيمان كافرين، أي بلا مهلة، حسداً من عند أنفسهم، فهم يتمنون الاسراع في تفكيرهم، وأن ينقلوهم من حالة الايمان إلى حالة الكفر فوراً، في حين أن آية آل عمران تحذير للمسلمين من إطاعة الكافرين، لأنهم ينفثون فيهم أوهامهم وضلالهم، شيئا فشيئا، حتى يردوهم بعد الإيمان كافرين وليس معناه أنهم ينقلونهم فوراً من الإيمان إلى الكفر، ولكن معناه أنهم يضلونهم شيئاً فشيئا، حتى يخرجوا الايمان من قلوبهم.

فالأولى مقام تمن، والثانية مقام التحذير من الاضلال.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ. ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥-٥٦]. أي لم يتركهم مدة طويلة ميتين، ثم قال: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٣-٦٤].

وقال: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ . فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ٨١-٨٢].

والفرق واضح وذلك أن آية البقرة في بني اسرائيل، وتعداد نعمه عليهم، وعصيانهم مع ظهور الآيات البينات، فقد قال تعالى: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥١]، فهم بعد أن فرق بهم البحر وأغرق آل فرعون اتخذوا العجل، بلا مدة فاصلة، فجاء بمن قال (من بعده) ولم يقل (بعده). ثم عفا عنهم من بعد ذلك، ثم أنهم قال لموسى إنهم لن يؤمنوا بعد كل ذلك حتى يروا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة فأماتهم، ثم بعثهم، من بعد الموت، ثم رفع فوقهم الطور، ثم تولوا من بعد ذلك فجأة، فما أقسى قلوبهم وما أضلهم! وهذا دليل على تقلب قلوبهم، وتمكن الضلال من نفوسهم، يعصون بعد الآيات فجأة.

وليس الأمر كذلك في آية آل عمران لأن الكلام مع النبيين، وليس المقام مقام تبكيت ولا أنهم يتولون مباشرة من بعد الميثاق، وإنما هو مقام ترهيب وتوعد لمن تولى بعد الميثاق، والفرق واضح بين المقامين.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧].

وقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

فلم يذكر (من) في آية الأنبياء، وذكرها في آية النحل، وسر ذلك أن (من) تفيد الابتداء كما ذكرنا، أي أن الأمر كذلك ابتداء من قبلك إلى القديم، بخلاف اية الأنبياء فهي ليست لهذا المعنى، والذي يدل على ذلك سياق الآيتين.

جاء في النحل ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل: ٢٦].

وقال: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ . فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ . وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ . وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل: ٣٣-٣٦].

فهذا يدل على أن هذا شأن القرى مع رسلهم منذ القديم، ثم قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤١]. أي هاجروا من بعد الظلم، فلم يكن فاصل بين الظلم والهجرة، ولو قال (بعد ما ظلموا) لاحتمل أن ثم مدة ليس فيها ظلم لانه بعد الظلم قد يحتمل الطول والقصر بخلاف قوله (من بعد ما ظلموا).

ثم قال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ . . . ﴾ أي هذا هو الشأن منذ القديم ابتداء من قبلك إلى الاقدم ثم قال ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل: ٤٥]، وهو فعل مشابهة لفعل الذين من قبلهم (قد مكر الذين من قبلهم) فهو خط واحد من الأول إلى الآخر.

وأما سورة الأنبياء فليس فيها مثل هذا المعنى ولا القصد أن هذا شأنهم من القديم وإليك الآيات:

﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ . مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ . لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ . قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

ٱلْعَلِيمُ . بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ. مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ١-٦].

فلم يذكر (من) لعدم ارادة الابتداء وإنما هو اخبار أن الذين قبلهم لو يؤمنوا ثم قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، فاتضح الفرق بين السياقين.

وأظن الآن أنه اتضح الفرق بين ذكر (من) وعدمه في مواطن قد يبدو أن الفرق فيها غير ظاهر.

فـ (من) تدل على الابتداء. قال تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ. وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا﴾ [فصلت: ٩-١٠]، ولم تق (فوقها) لأن كلمة (فوق) تحتمل المسافة القريبة والبعيدة قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ﴾ [ق: ٦]، وقال: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣].

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]. وقد جعل الاخفش (من) فيه زائدة، وهي ليست زائدة، ولكنها للابتداء والله أعلم، وذلك أن المعنى أن صفوف الملائكة تبدأ مباشرة من حول العرش، ولو قال (حول العرش) لأحتمل المسافة القريبة والبعيدة، في حين أن (من) أفادت أن الصفوف تبدأ مباشرة من حول العرش.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزمر: ١٦]، ولم يقل (فوقهم) أي أنّ الظلل تكون ابتداء من فوقهم، ومن تحت أرجلهم بلا فاصل بينها وبينهم، بخلاف ما لو قال فوقهم وتحتهم، لأن ذلك يحتمل المسافة القريبة والبعيدة، والله سبحانه وتعالى أعلم بمراد كلامه.

الظروف المركبة:

من الظروف غير المتصرفة، الظروف المركبة، نحو صباح مساء، وليل نهار، ويوم يوم، وحين حين، نحو هو يزورنا صباح مساء، ومعنى (صباح مساء) كل صباح ومساء، وهي مبنية على فتح الجزءين، جاء في **(الهمع)**: «ألحق بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضف من مركب الأحيان، كفلان يزورنا صباح مساء، ويوم يوم، أي كل صباح ومساء، وكل يوم. . . وقال:

آتِ الـــرزق يـــوم يـــوم فـــأجمـــل طلبـــا وابـــغ للقيـــامـــة زادا

وهو مبني حينئذ لتضمنه معنى حرف العطف، كخمسة عشر، بخلاف ما اذا اضيف الصدر إلى العجز، فانه يتصرف فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله:

ولولا يوم يوم ما أردنا

وكذا اذا لم يركب بل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء[١].

وحاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «وقد استعمل جوازاً كخمسة عشر مبنية الجزءين ظروف كيوم يوم، وصباح مساء، وحين حين. . ويجوز أيضا اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال إلى العجز. . . اذ يحتمل أن يكون كلها بتقدير حروف العطف وأن لا تكون فاذا قدرنها قلنا أن معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا أي كل يوم وكل صباح، ومساء، وكل حين، والفاء يؤدي معنى هذا العموم، كما في قولك انتظرته ساعة فساعة، أي في كل ساعة، إذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوماً فيوماً عقيبة بلا فصل إلى مالا يتناهى. . . وإن لم تقدر حرف العطف قلنا أن المعنى يوماً بعد يوم، وصباحاً بعد مساء، وحيناً بعد حين»[٢].

---

(١) «الهمع» (١/١٩٦-١٩٧).

(٢) «الرضي» (٢/١٠١-١٠٢).

وجاء في **(الكتاب)**: «ومثل ذلك أنه ليسار عليه صباح مساء، انما معناه صباحاً، ومساء وليس يريد بقوله صباحاً ومساء، صباحاً واحداً، ومساء واحداً، ولكنه يريد صباح أيامه ومساءها»(١).

وذهب الحريري في **(درة الغواص)** إلى أن معنى الإضافة غير معنى التركيب، فقولك: هو يزورنا صباحَ مساءٍ، معناه أنه يزورنا في الصباح، وأما في قولك: صباحَ مساءَ، فمعناه هو يزورنا صباحاً ومساء، جاء في **(درة الغواص)**: «ومن ذلك أنهم لا يفرقون بين قولهم (زيد يأتينا صباح مساءٍ) على الإضافة، ويأتينا (صباحَ مساءَ) على التركيب، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو أن المراد به مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده، إذ تقدير الكلام يأتينا في صباحِ مساءٍ. والمراد عند تركيب الأسمين وبنيتهما على الفتح أنه ياتي في الصباح والمساء، وكان الأصل: هويأتينا صباحا ومساء، فحذفت الواو العاطفة، وركب الأسمان وبنيا على الفتح. لأنه أخف الحركات، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر»(٢).

وعند الجمهور أن المعنى في التركيب والإضافة والعطف واحد(٣).

وجاء في **(الهمع)** أن ابن بري رد على الحريري زعمه هذا ((بأن هذا الفرق لم يقله أحد، بل صرح السيرافي بأن (سير عليه صباحَ مساءَ) و(صباحِ مساءٍ) و (صباحاً ومساءً) معناهن واحد، ثم قال: وليس (سير عليه صباح مساءٍ) مثل قولك (ضربت غلامَ زيدٍ) في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح، كما شهر أن الضرب لايقع إلاّ بالأول وهو الغلام دون الثاني، لأنك إذا لم ترد أن السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة، وهذا نص واضح»(٤).

(١) «سيبويه» (١/١١٦).
(٢) «درة الغواص» (١٩٣).
(٣) «حاشية الصبان» (٢/١٣٢).
(٤) «الهمع» (١/١٩٧).

والصواب أنّ الإضافة والتركيب لغتان، فمن العرب من يقولها بالتركيب، ومنهم من يقولها بالإضافة والمعنى واحد، لأنّ الإختلاف في اللغات لا يدل حتماً على الإختلاف في المعنى جاء في (**كتاب سيبويه**): «وأما يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ، فانّ العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً»[١].

ولو كان التعبيران من لغة واحدة لكان القياس ما قاله الحريري، ويكون القصد آنذاك الاهتمام بالمضاف إليه، فإن قلت مثلا: لقد زارنا صباح مساءٍ كان المساء مهتماً به، أي زارنا في صباحٍ مساؤه عظيم، أو نحو ذلك، كما تقول: جاءنا في صباح مساءٍ حافل بالبشر.

والإضافة لا تفيد التكرار نصاً، كما يفيده التركيب، لأن القياس أنْ يكون المضاف هو المقصود بالظرفية.

أما العطف فيختلف عن التركيب اذ التركيب يفيد التكرار أما العطف فهو يحتمل التكرار وعدمه، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا . فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِيَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [نوح: ٥-٦]، وقوله: ﴿ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٢]، أي كل بكرة وأصيل. ومن عدم التكرار قولك (كلمته صباحاً ومساء) فهو يحتمل التكرار وعدمه، أي في صباح واحد ومساء واحد.

طائفة من الظروف

هذه طائفة من الظروف نشرحها بصورة موجزة اكمالاً للفائدة.

الآن:

اسم لزمن الحال، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آت وهو مبني على الفتح[٢]، وهو من آن الشيء أيناً بمعنى (حان)، فمعنى (الآن) هذا الحين

---

(١) «سيبويه» (٢/ ٥٣).

(٢) انظر «ابن يعيش» (٤/ ١٠٣)، «لسان العرب» (اين) (١٦/ ١٨٣).

وهو ملازم للالف واللام، وفي سبب بنائه، وفي الالف واللام الداخلة عليه كلام لسنا بصدده هنا[١].

اذ:

وهي ظرف للمضي في أصل وضعها، نحو: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقال قسم من النحاة أنها قد تقع للاستقبال، خلافاً للجمهور قال تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزلزلة: ٤]، وقال: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ ﴾ [غافر: ٧٠-٧١].

وقد تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا.

وترد للمفاجأة وهي الواقعة بعد بينا وبينما، كقوله:

فبينما العسر إذ دارت مياسير[٢].

والأولى حرفيتها في المعنيين الاخيرين.

وهي تدخل على الجملة الأسمية والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تحذف الجملة المضاف إليها، فيؤتى بالتنوين عوضا عنها نحو (يومئذ تحدث اخبارها).

---

(١) انظر «لسان العرب» (١٦/ ١٨٣)، «الأشموني» (١/ ١٨١)، «حاشية الصبان» (١/ ١٨١).
(٢) انظر «مغني اللبيب» (١/ ٨٠-٨١)، «الهمع» (١/ ٢٠٤)، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٢٩).

اذا:

وهي في الغالب تكون «ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلذية. . . قيل وقد تخرج عن كل من الظرفية والستقبال ومنعى الشرط»(١).

فمن خروجها عن الظرفية ووقوعها مفوعلا به قوله (ص) لعائشة، «أني لأعلم اذا كنت راضية عني واذا كنت علي غضبي» وذلك أنه يعلم زمن الرضا والغضب لا أنه يعام شيئا حل في زمن الرضا والغضب والجمهور على أنها لا تخرج عن الظرفية.

وقد تخرج عن الاستقبال فتستعمل للمضي كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

«لأن قالوا ماض فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلا، ومثله قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ ﴾ [النمل١٨]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ ﴾ [الأنعام: ٢٥] ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٣]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا ﴾ [الكهف:٩٦]، ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١]، لأن الانفضاض واقع في الماضي.

وتجيء للحال كقوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [الليل: ١-٢]، وتستعمل أيضا للإستمرار كقوله: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: ١٤]، وقوله: ﴿ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ فهذا فيما مضى لكن دخلت (اذا) لتدل على أن هذا شانهم أبدا ومستمر فيما سيأتي كما في قوله:

ونـدمـان يـزيـد الكـأس طيبـا ... سقيـت اذا تغـورت النجـوم(٢)

---

(١) «مغني اللبيب» (١/ ٩٢-٩٣).

(٢) «البرهان» (٤/ ١٩٠).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ . ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٦].

وهذه حال مستمرة.

وقوله: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. وقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

وقوله: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وقوله: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ [يونس: ١٢]، وهذه حال الإنسان على وجه الاستمرار.

ونحوه: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴾ [الإسراء: ٨٣]، وقوله ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ﴾ [النور: ٣٦].

وقد ذكر الفراء أنها تجيء للدوام والدأب فقال: «وأما قول الكميت:

ماذاق بوس معيشة ونعيمها فيما مضى أحد اذا لم يعشق

إنما أراد: لم يذقها فيما مضى ولن يذقها فيما يستقبل اذا كان لم يعشق. وتقول (ما هلك امرؤ عرف قدره) فلو ادخلت في هذا (اذا) كانت أجود من (اذ) لأنك لم تخبر بذلك عن واحد فيمون باذا وإنما جعلته كالدأب فجرى الماضي والمستقبل. ومن ذلك ان يقول الرجل للرجل: (كنت صابرا اذا ضربتك) لأن المعنى: كنت كلما ضربت تصبر. فاذا قلت: كنت صابرا اذا ضربت فانما أخبرته عن صبره في ضرب واحد»[1].

---

(١) معاني القرآن (١/ ٢٤٤)، وانظر بحث (الشرط بأن واذا في القرآن الكريم) للدكتور علي فوده بمجلة كلية الآداب بجامعة الرياض -المجلد الرابع- السنة السابعة (١٣٩٥-١٣٩٦هـ/ ١٩٧٥-١٩٧٦)م. ص٦٦، وانظر «الرضي على الكفاية» (١/ ١١٣).

وقد تتجرد للظرفية فلا تتضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ. وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١-٢].

وسيأتي في شأنها تفصيل في بحث الشرط باذن الله تعالى.

أمس:

وهو اسم لليوم الذي قبل يومك، وهو معرفة مبنية على الكسر عند الحجازيين، والتميميون يمنعوها من الصرف «فان نكر أمس كقولك (كل غد يصير أمسا) و(كل أمس يصير أول من امس) أو أضيف، نحو مضى أمسنا، أو أدخله اللام نحو (ذهب الأمس بما فيه) أعرب اتفاقا»(١).

واذا اقترن (أمس) بأل العهدية «فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين، وليه يومك ام لا، واذا نون كان صادقاً على كل أمس»(٢).

فالفرق بين قولك (فعلت هذا أمس) وقولك (فعلت هذا بالأمس) أنّ الأول قصدت به انك في اليوم لذي قبل يومك، وأما الثاني فمعناه أنك فعلته في اليوم المعهود بينك وبين المخاطب، أي اليوم الذي يعلمه المخاطب، سواء كان اليوم الذي يليه يومك أم ما قبله. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [يونس: ٢٤]، أي الأمس الذي ازينت فيه وليس معناه التنصيص على اليوم الذي قبل يومك.

أيان:

ظرف زمان مبهم بمعنى (متى) وهو مختص بالأمور العظام، وفيما يراد تفخيم أمره نحو قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، وقوله: ﴿يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]. ولا يقال: أيان نمت «وتختص إيان في الاستفهام بالمستقبل،

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤١).

(٢) «حاشية الصبان» (١/ ٦٣).

بخلاف متى، فانه يستعمل في الماضي والمستقبل»[١]. ولفظها يوحي بالاستبطاء، فقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، يوحي انهم يستبطئون يومها ونحوه: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].

بين، بينا، بينما:

أصل (بين) أن تكون ظرفاً للمكان، وقد تكون للزمان، وذلك بحسب ما تضاف إليه، فمن ورودها ظرفاً للمكان، قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [الكهف: ٩٥]. ومن ورودها للزمان قولهم (بين المغرب والعشاء يفعل الله ما يشاء)[٢] جاء في (**شرح لرضي على الكافية**): «وأصل (بين) أن يكون مصدراً بمعنى الفراق، فتقدير (جلست بينكما) أي مكان فراقكما. وتقدير (فعلت بين خروجكم ودخولك) أي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»[٣]. وإذا لحقتها الألف أو (ما) أضيف إلى الجمل، لا تكون عند ذاك إلا للزمان وذلك نحو قوله:

فبينا نسوس المرء والأمر أمرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وقوله:

وبينما المرء في الأحياء مغتبط اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير

وقد تضاف (بينا) إلى مصدر كقوله:

بينا تعنقه الكماة وروعه يوما أتيح له جريء سلفع[٤]

وقد تُلقّي بينا وبينما، بإذ وإذا اللتين للمفاجأة كما مر في البيتين.

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٤/ ١٠٦)، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٠).

(٢) اانظر «الهمع» (١/ ٢١١).

(٣) انظر «الرضي» (١/ ٢١١).

(٤) «الهمع» (١/ ٢١١)، وانظر «درة الغوص» (٦٤)، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٢٩).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإنما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء، لما ذكرت من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلا على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم»[١] .

وجاء فيه أيضاً: «وقد تقع اذ وإذا في جواب بينا وبينما، وكلتاهما اذن للمفاجأة والاغلب في مجيء (اذ) في جواب بينما و (اذا) في جواب (بينما) قال:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا اذا نحن منهم سوقة نتنصف

ولا يجيء بعد (اذ) المفاجاة إلاّ الفعل الماضي، وبعد (اذا) المفاجأة إلاّ الأسمية. وكان الأصمعي لا يستفصح إلاّ تركهما في جواب بينا، وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح بل تدل على أن الأكثر أفصح»[٢] .

حيث:

ظرف مكان مبني على الضم، ولا يستعمل إلاّ مضافاً إلى الجمل، إسمية كانت أو فعلية نحو: ﴿فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [الأعراف:١٩]، و (جلست حيث الهواء طيب) واجلس حيث الماء، أي وفير أو موجود. وقد ترد للزمان كقوله:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

ويصح أن تكون للمكان ههنا أيضا.

وقد تقع مفعولاًبه، نحو قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، إذ المقصود -والله أعلم- أنه يعلم مكان المستحق لوضع الرسالة، لا أنه يعلم شيئا في المكان[٣] .

---

(١) «الرضي» (٢/١٢٨-١٢٩).

(٢) «لرضي» (٢/١٢٦)، وانظر «درة الغواص» (٣٦-٦٤).

(٣) «الهمع» (١/٢١٢)، «المغني» (١/١٣١-١٣٢).

دون:

تكون (دون) ظرفاً وغير ظرف. فهي غير ظرفية بمعنى حقير، وخسيس، ومسترذل، يقال ثوب دون أي حقير. ورجل دون أي مسترذل ليس بلا حق هو دونك أي حقيرك. جاء في (المختص): «دون تقصير عن الغاية. وتمكن ولما اقتضى التقصير، وصفوا به ما ليس برفيع فقال: رجل دون وثوب دون))[١] .

ومعناها ظرفية افادة التقريب، يقال هذا دون ذلك أي أقرب منه[٢] فلا تتصرف عند الجمهور جاء في **(الهمع)**: «من الظروف المبنية في بعض الأحوال دون... وهو للمكان تقول: قعد زيد دون عمرو، أي في مكان منخفض عن مكانه، وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه (ومنادون ذلك)[٣] »[٤] .

«وقال بعض النحويين: لدون تسعة معان، تكون بمعنى قبل، وبمعنى أمام، وبمعنى وراء بمعنى تحت، وبمعنى فوق، وبمعنى الساقط من الناس، وغيرهم، وبمعنى الشريف، وبمعنى الأمر، وبمعنى الوعيد، وبمعنى الاغراء.

فأما دون بمعنى قبل فكقولك: دون النهر قتال، ودون قتل الأسد أهوال، أي ما قبل أن تصل إلى ذلك.

ودون بمعنى وراء كقولك: هذا أمير على ما دون جيحون، أي ما على ما وراءه. ما وراءه. والوعيد كقولك: دونك صراعي ودونك فتمرس بي.

وفي الأمر دونك الدرهم أي أخذه.

---

(١) «المخصص» (١٤/ ٦٠)، «لسان العرب» (١٧/ ٢١).

(٢) «لسان العرب» (١٧/ ٢١).

(٣) «الجن» (١١).

(٤) «الهمع» (١/ ٢١٣)، وانظر «سيبويه» (١/ ٢٠٤).

وفي الاغراء دونك أي الزم زيدا في حفظه.

وبمعنى تحت كقولك: دون قدمك خذ عدوك، أي تحت قدمك. وبمعنى فوق كقولك: إن فلاناً لشريف. فيجيب آخر فيقول: ودون ذلك، أي فوق ذلك»[١].

وجاء في **(الرضي على الكافية)**: «وقد يدخل (دون) التي بمعنى (قدام) معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى اسفل، نحو أنت دون زيد، اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا الشيء، دون أي خسيس.

ومعناها الآخر (غير) ولا يتصرف بهذا المعنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[٢] [يس: ٢٣]. وقوله ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، وقوله ﴿إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

وجاء في **(البرهان)**: «وقد تكون صفة لا بمعنى رديء، ولكن على معناه من الظرفية نحو: رأيت رجلا دونك... ومنه الدون للحقير ويستعمل للتفاوت في الحال، نحو زيد دون عمرو، أي في الشرف والعلم.

واتسع فيه فاستعمل في تجاوز حد إلى حد، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]. أي لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين»[٣].

يتبين من هذا أنها تكون وصفاً بمعنى الحقير، وظرفاً لمعان عدة يجمعها التقريب واسما بمعنى غير واغراء وأمرا.

---

(١) «لسان العرب» (١٧/ ٢٣).

(٢) «الرضي» (١/ ٢٠٥).

(٣) «البرهان» (٤/ ٢٧٥-٢٧٦).

ريثما:

ريث مصدر راث يريث إذا أبطأ، وقد استعمل بمعنى الزمان، وقد تليه (ما) زائدة، أو مصدرية.

«واذا استعمل في معنى الزمان جاز أن يضاف إلى الفعل فتقول: أتيتك ريث قام زيد، أي قدر بطء قيام زيد، فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان»(١).

سحر:

وهو ظرف غير متصرف اذا أريد به سحر يوم بعينه، ومتصرف اذا نُكّر أو حلي بأل. تقول: (خرجت يوم الخميس سحر) وقال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤].

واذا قصد به التعيين كان ممنوعاً من الصرف، وإن لم يقصد به التعيين صرفته، ويجر بالكسرة اذا حلي بأل شأن الممنوع من الصرف، تقول: جاء بالسحر وسمعت صوتاً بالسحر وهرب سحراً(٢).

عند:

ظرف مكان أو زمان تقول: عندك مال، وأقبل عند الليل، وهي تفيد أقصى نهايات القرب قال الليث: «عند حرف صفة يكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب، لأنه ظرف لغيره وهو في التقريب شبه اللزق»(٣).

وجاء في (**الهمع**) أنها «لبيان كون مظروفها حاضراً حساً أو معنى أو قريباً حساً أو معنى فالأول نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾(٤) [النمل: ٤٠]. والثاني نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِي

(١) «الهمع» (١/٢١٣).

(٢) انظر «ابن يعيش» (٢/٤١-٤٢)، «الرضي على الكافية» (١٤٠).

(٣) «لسان العرب» (عند) (٤/٣٠٣).

(٤) «لسان العرب» (عند ٤/٣٠٣).

عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، والثالث نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ . عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤-١٥]، والرابع نحو: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾ [النحل: ٩٦][1].

وقال سيبويه: «وقالوا: عندك، تحذره شيئاً بين يديه، أو تأمره أنْ يتقدم وهو من اسماء الفعل لا يتعدى، وقالوا أنت عندي ذاهب أي في ظني».

وهي لا تفرق النصب على الظرفية ال إلى الجر بمن قال تعالى: ﴿ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥].

عَوضُ:

وهو اسم للزمان والدهر وخصص بالمستقبل، كما أن (قط) للماضي. وهو من لفظ العوض، وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى جزء منه عوض جزء آخر، فصار الثاني كالعوض من الأول، وهو لاستغراق المستقبل مثل (أبداً) إلاّ أنه يكاد يكون مختصاً بالنفي. تقول: لا أكلمه عوض، ولا تقول: ما كلمته عوض بل تقول: ما كلمته قط.

وهو مبني على الضم فان أضفته أعربته تقول: لا أفعله عوض العائضين أي دهر الداهرين. ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر، فكان لمعنى: ما بقي في الدهر داهر.

ويقال: افعل من ذي عوض، كما يقال من ذي أنف، فيما يستقبل. وأكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله:

رضيعـي لبـان ثـدي أم تقـاسمـا ... بـأسحـم داج عـوض لا نتفـرق

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٠٢)، «المغني» (١/ ١٥٥-١٥٦).

غدوة:

ظرف زمان ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وهو ممنوع من الصرف اذا كان معيناً أي من يوم بعينه، كأن تقول: (اتّيه يوم الجمعة غدوة) فانْ نكرت صرفت، تقول: سير عليه غدوة من الغدوات.

ومثله بكرة وهو من طلوع الشمس إلى الضحى[١]، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

جاء في (**المقتضب**): «أما غدوة وبكرة فاسمان متمكنان معرفة لا ينصرفان لأجل التأنيث تقول: سير عليه بكرة يا فتى وغدوة، إذا أقمت (بكرة) مقام الفاعل وإن أردت نصبه على الظرف، فكذلك تقول (سير عليه بكرة يا فتى، وغدوة يا فتى).

وإنما صار معرفة لأنك بنيت غدوة اسما لوقت بعينه، وبكرة في معناها.

ألا ترى أنك تقول: هذه غداة طيبة، وجئتك غداة طيبة، ولا تقول على هذا: جئتك غدوة طيبة، ولكن تقول: آتيتك يوم الجمعة غدوة يا فتى، فانْ نكرت صرفت، فقلت: سير عليه غدوة من الغدوات وبكرة من البكر[٢].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «غدوت وبكرة غير منصرفين اتفاقا وإن لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الجنس كأسامة تقول في التعيين: آتيتك اليوم غدوة، أو بكرة، وفي غير التعيين لقيته العام الأول، أو يوماً من الأيام غدوة، أو بكرة، فتمنع الصرف في الحالين. فهو في غير التعيين كما تقول: لقيت أسامة، وإن كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين...

واذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضا تنوينهما اتفاقاً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾ [القمر: ٣٨]. وإذا قلت: كل غدوة أو بكرة، أو رب غدوة وبكرة، فهما منونتان لا غير، لأن كلاًّ ورب من خواص النكرات[٣].

---

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ١٣٢)، «لسان لعرب» (غدا) (١٩/ ٣٥٢).

(٢) «المقتضب» (٤/ ٣٥٤).

(٣) «الرضي على الكفاية» (١/ ٢٠٤).

قط:

ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، وهو بفتح القاف وتشديد الطاء مبني على الضم. قال الليث: «وأما قط فانه هو الابد الماضي»(١).

وهو يختص بالنفي أو شبهه تقول: ما فعلته قط، وهل فعلته قط؟ ولا تقول: لا أفعله قط بل لا أفعله عوض وأبدا.

واشتقاقه من القط أي القطع وقططته أي قطعته «فمعنى ما فعلته قط، ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال.

وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، إذ المعنى مذ أن خلقت، أو مذ خلقت إلى الآن(٢) .

لدن:

هو «بمعنى (عند) إلاّ أنه اقرب مكاناً من عند واخص منه. فان (عند) تقع على المكان وغيره تقول: لي عند فلان مال أي في ذمته ولا يقال في ذلك لدن»(٣).

وهو مثل (عند) يكون اسماً لمكان الحضور أو زمانه، غير أنه ملازم لابتداء الغايات الزمنية والمكانية، و(عند) غير ملازمة لمبدأ الغايات تقول: جلست عنده، ولا تقول، جلست لدنه، لأن ليس في هذا التعبير مبدأ غاية.

وتقول: جئت من عنده ومن لدنه، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]. جاء في (التسهيل) أن (لدن) لأول غايات، زمان أو مكان(٤).

---

(١) «لسان العرب» (٩/ ٢٥٧)، وانظر «المغني» (١/ ١٧٥).

(٢) «المغني» (١/ ١٧٥)، وانظر «لسان العرب» (٩/ ٢٥٥)، «الرضي على الكافية» «حاشية الصبان» (٢/ ١٣١).

(٣) «التسهيل» (٩٧).

(٤) «التسهيل» (٩٧).

ولذا كان معناه في الحقيقة هو (من عند) لا (عند) جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ولدى بمعنى (لدن) إلاّ أنّ (لدن) ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء، فلهاذا يلزمها (من) أما ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة فهي بمعنى: من عند»[(١)].

إن الغالب في (لدن) أن تكون مجرورة بمن، ولم ترد في القرآن إلا كذلك لملازمتها لابتداء الغايات وقد تضلف إلى الجمل بخلاف (عند) قال لشاعر:

صريع غوان راقهُنّ ورقنْه   لدن شب حتى شاب سود الذوائب

ولا تقع عمدة أي لا تقع خبراً ولا نحوه، فلا تقول: الكتاب من لدنك بخلاف (عند) تقول: (الكتاب عندك)[(٢)].

قال أبو سعيد السيرافي: «لدن إنما تضاف إلى ما بعده من زمان متصل به أو مكان اذا اقترن بها (إلى) كقولك: جلست من لدن صلاة العصر إلى وقت المغرب»[(٣)].

وجاء في (**حاشية التصريح**): «وقال بعضهم: (لدن) أبلغ من (عند) قل تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[(٤)] [الكهف: ٢].

ونود تعقيبا على هذا القول أن نخص (لدن) بزيادة تفصيل فنقول: أن لفظ (لدن) مشابه للفظ (اللدْن) المأخوذ من اللدانة واللدونة.

و (اللدن) الليّن من كل شيء من عود، أو حبل، أو خلق، وامرأة لدنة، رياّ الشباب ناعمة، وتلدّن في الأمر، تلبّث وتمكّث، ولم يبُر ولم ينبعث عليه، والتلدّن والتمكّث[(٥)]. فاللدونة الليونة واللدن اللين.

---

(١) «الرضي» (٢/١٣٨).

(٢) انظر «التصريح» (٢/٤٥-٤٧)، «الأشموني» (١/٢٦٤)، «الرضي على الكافية» (٢/١٣٧-١٣٨)، «المغني» (١/١٥٦)، «الهمع» (١/٢١٥).

(٣) «حاشية ابن يعيش» رقم (١) ج (٤/١٠١).

(٤) «حاشية التصريح» (٢/٤٥).

(٥) «لسان العرب» (لدن) (١٤/٢٦٧-٢٦٨).

وقد ورد كلمة (لدن) الظرفية في القرآن الكريم سبع عشر مرة، كلها في الرحمة والحنان والخير واللين ونحوه، وهو استعمال قريب لمعنى الليونة، وأحيانا لمعنى التلبث وهو استعمال طريف، اعني إكساء معنى (لدن) الظرفية معنى اللدونة.

قال تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨].

وقال: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [آل عمران: ٣٨].

وقال: ﴿ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف: ١٠].

وقال: ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: ٦٥].

وقال: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا ﴾ [مريم: ١٣].

وقال موسى للرجال الصالح: ﴿ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف: ٧٦]. ولم يأت بعند وهي هنا كما تفيد معنى الظرفية، تفيد معنى التمكث والتلبث، وليس في (عند) هذا المعنى فكأنه قال: قد بلغت العذر في تمكثك وصبرك عليّ، وتلبثك على الحاحي في السؤال، وهو استعمال رفيع.

وقد تقول: الم يرد قوله تعالى: ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [الكهف: ٢]، وهذا ليس في اللين والرحمة؟

فأقول أن هذا هو الموطن الوحيد الذي اقترن به البأس فيه والشدة بلدن، ومع ذلك هو في الرحمة، والنص يوضح ذلك، قال تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ. قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا. مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [الكهف: ١-٣]. فهذا الكلام هو في القرآن الكريم، الذي هو خير، ورحمة، منذراً ومبشراً، والخير يكون فيهما جميعاً.

ثم أنه لما كانت (لدن) أخص من (عند) لكونها أقرب مكانا منهما، كانت أبلغ من (عند) لأنها مبدأ المكان والزمان، ولم تستعمل (لدن) في القرآن الكريم، إلاّ مع الله نحو قوله ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، ﴿مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٧]، ﴿رِزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [النساء: ٥٧].

﴿مِن لَّدُنكَ سُلْطَـٰنًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]، إلا في موطن واحد هو قوله ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦].

فهي أبلغ من (عند) لأنها الصق، وقد استعملت في القرآن الكريم في خصوصيات الالطاف، والتعليم، والرحمة، والالهية، وبموازنة ذلك بين واستعمال (عند) يتضح الأمر.

لدى:

وهي بمعنى (عند) لا بمعنى (لدن)، تلازم ابتداء الغاية المكانية والزمانية، ولذا كثر جرها بمن، أما لدى فلا تستعمل مجروة بمن، وذكروا أنّ الفرق بينهما وبين عند أن «(عند) تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، . . . و (لدى) لا تكون ظرفاً للمعاني بل للأعيان خاصة يقال: عندي هذا القول صواب، ولا يجوز لدي، ذكره **ابن الشجري في أماليه ومبرمان في حواشية**، . . وأنك تقول: (عندي مال) وإن كان غائباً. ولا تقول (لدي مال) إلاّ إذا كان حاضراً»[١].

وجاء في (**شرح الرضي**): «وأما (لدى) فهو بمعنى (عند)، ولا يلزمه معنى الابتداء و(عند) أعم تصرفاً من (لدى)، لأن (عند) تستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو حرزك وإن كان بعيداً بخلاف (لدى)، فانه لا يستعمل في البعيد»[٢].

(١) «الهمع» (١/٢٠٢)، «المعنى» (١/١٥٦)، «ابن يعيش» (٤/١٠٠)، «الأمالي الشجرية» (١١/٢٢٤).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/١٣٨).

مع:

«اسم لمكان الاجتماع أو وقته، (زيد مع عمرو)، و(جئت مع العصر) ويدل على اسميتها تنوينها في قولك: معا»[١].

وجاء في (لسان العرب): «مع بتحريك العين كلمة تضيء الشيء إلى الشيء وهو اسم معناه الصحبة»[٢].

وقد تنون فيقال معا نحو جاؤوني معا، وهما معا في الدار «والفرق بين قولنا معا وفعلنا جميعا أن معنا يفيد الاجتماع في حال، الفعل وجميعا بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أو لا»[٣].

وسط:

بسكون السين ظرف بمعنى (بين)، يقال: (جلست وسْط القوم) بالتسكين. أما وسط بفتح فهو اسم. تقول: ضربت وَسَطه، جاء في (**المقتضب**): «وتقول: وسط رأسك دهن يا فتى، لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع، فأسكنت السين ونصبت لأنه ظرف.

وتقول: وسَطُ رأسك صلب لأنه اسم غير ظرف وتقول: ضربت وسَطه لأنه المفعول بعينه.

وتقولك حفرت وسطَ الدار بئرا اذا جعلت الوَسَط كله بئرا، كقولك خرب وسطَ الدار»[٤].

---

(١) «الهمع» (١/ ٢١٧).

(٢) «لسان العرب» (١/ ٢١٧)، وانظر «تاج العروس» (٥/ ٥١٤).

(٣) «المقتضب» (٤/ ٣٤١-٣٤٢).

(٤) «لسان العرب» (وسط) (٩/ ٣٠٥)، «الهمع» (١/ ٢٠١).

وجاء في **(لسان العرب)**: «وسَط الشيء ما بين طرفيه. . فاذا سكّنت السين من وسط صار ظرفاً. . ويقال: جلست وسْط القوم بالتسكين لأنه ظرف، وجلست وسَط الدار بالتحريك لأنه اسم. . وكل موضع صلح فيه (بين)، فهو وسْط، وإن لم يصلح فيه (بين) فهو وسَط بالتحريك. . .

فان قلت: قد ينتصب الوسَط كما ينتصب الوسْط كقولهم: جلست وسَط الدار. . . الجواب أن نصب الوسط على الظرف، إنما جاء على جهة الاتساع والخروج عن الأصل»[1].

وقال الفراء: «اذا أحسنت فيه (بين) كان ظرفاً نحو قعد وسط القوم، وإن لم تحسن فاسم احتجم وسطه رأسه. ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الأسم»[2].

(١) «لسان العرب» (وسط) (٩/ ٣٠٥)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٠١).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٠١)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٣١).

المفعول له

المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينه نحو قوله ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، جاء في (**الكتاب**): «(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر) لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه. . وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان، وادخار فلان، وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي:

واغفر عوراء الكريم ادخاره وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

وفعلت ذلك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله[(١)]. وعند الكوفيين والزجاج هو مفعول مطلق الفعل، محذوف عند الزجاج، وللفعل المذكور عند الكوفيين[(٢)]. فنحو (جئتك إكراما لك) تقديره عند الزجاج: جئتك اكرم اكراما لك. وعند الكوفيين أن معنى (جئتك) هنا (أكرمتك).

ويقول الجرمي: «أن ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر، التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر، نحو قوله تعالى (حذر الموت) متحاذرين»[(٣)].

والذي يبدو أن رأي البصريين أرجح، وأقرب إلى طبيعة اللغة، وإن كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين وغيرهم، وذلك من وجوه عدة منها:

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٨٤-١٨٦).
(٢) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، «الهمع» (١٩٤-١٩٥)، «التصريح» (١/ ٣٣٧)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤).
(٣) «الرضي» (١/ ٢٠٨).

١- أنه يصح بلا خلاف أن أقول (فعلت ذلك ابتغاء مرضاة الله) جوابا عن سؤال لما فعلت ذاك؟ فهنا أفدت التعليل والسبب قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، فهنا بين علة الوعظ وسببه. في حين أن المفعول المطلق والحال ليسا لبيان العلة فالمفعول المطلق يكون لبيان التوكيد ولبيان النوع والعدد عند النحاة وهذا ليس واحدا منها. والحال مبنية للهيئة ومؤكدة وهذا عذر وسبب. فالمفعول له يؤدي غرضا مغايرا لغرض الحال والمفعول المطلق.

أنه قد يصح تقديره بالحال أو بالمفعول المطلق لكن لمعنى سيختلف وذلك نحو قولك (جئت طعما في رضاك) فان قدرته (طامعا) كان حالا وإن قدرته (أطمع طمعا) كان مفعولا مطلق وإن أردت العلة والسبب كان مفعولا له ولكل معنى.

٢- العطف على العلة الصحيحة وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]. فهنا ذكر علة انزال الكتاب باللام فقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ وهذه علة لا حال ولا مفعولية مطلقة ثم عطف عليها بقوله: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فهو اذن علة مثله وسبب لا حال ولا مفعول مطلق لأنه لا يصح عطف الحال على ما ليس حالا ولا عطف المفعول المطلق على ما ليس مفعولا مطلقا.

ومثله قوله تعالى ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢]. فهي مثل الأولى.

٣- إن القول برأي الكوفيين يفضي إلى اخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى قد تكون بعيدة عنها من دون موجب وذلك نحو قولنا (قلت ذاك خوفا منه) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف في حين ان القول حسّي والخوف قلبي. ونحو قوله ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]. فيكون الإختلاف بمعنى البغي. ونحو قوله ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

فيكون الإنفاق بمعنى الطلوع وبمعنى الكره، ونحو قوله ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، فتكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع.

ويفضي هذا الرأي إلى أن يكون للفعل الواحد معان متعددة متناقضة، وذلك نحو (قلت هذا خوفاً منك) و(قلت هذا إظهاراً للحق) و(قلت هذا إكراما له) و(قلت هذا تحقيراً له) و(قلت هذا اطفاء لنار الفتنة) و (قلت هذا تملقاً) و(قلت هذا طمعاً في خيره) وغيره ذلك فيكون معنى (قلت) على هذا: خفت، وأظهرت الحق، وأكرمت، وحقرت، واطفأت نار الفتنة، وتملقت، وطمعت، وغير ذلك، وهي معان متعددة متغايرة، ولا موجب لهذا كله.

حده:

يحد النحاة المفعول له بأنه «المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل»[١].

وعلى هذا فالمفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط وقيل خمسة:

١- أن يكون مصدراً.

٢- أن يكون مذكوراً للتعليل.

٣- أن يشارك الحدث في الزمن، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر، ولا يصح أن تقول: خرجت اليوم مخاصمة خالد غدا.

٤- أن يشاركه في الفاعل أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحداً، نحو (قتله عدواناً) ففاعل القتل والعدوان واحد، ولا يصح أن تقول: (جاء خالد اكرام محمد له) لأن فاعلي المجيء والاكرام مختلفان[٢].

---

(١) «شذوذ الذهب» (٢٨٤)، وانظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٤)، «الرضي» (١/ ٢٠٨).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٤)، «شذور الذهب» (٢٨٤)، «ابن يعيش» (٢/ ٥٣)، «التصريح» (١/ ٣٣٤-٣٣٦)، «الأشموني» (٢/ ١٢٢-١٢٣).

٥- أن يكون قلبياً فلا يصح أن تقول: (جئت قتلاً للكافر) لأن القتل ليس قلبياً[(١)].

فان فقد شرط أو كثرمن هذه الشروط جر بحرف التعليل، فمثال ما لم يكن مصدراً قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٦]. ومثال المختلف مع عاملة في الوقت (جئت اليوم للاكرام غداً). والمختلف في الفاعل نحو (جاء خالد لاكرام سعيد له).

والفاقد للقلبية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، لإن الملاقي حسي ونحو (جئتك لحراثة الأرض)[(٢)].

والذي يبدو لي أنه لا يشترط في المفعول له إلاّ كونه مصدراً، فضلة، مفيداً للتعليل، أما الشروط الأخرى ففيها نظر، جاء في (**الهمع**): «وشرط بعض المتأخرين فيه، أن يكون من أفعال النفس الباطنة... وشرط الأعلم والمتاخرون مشاركته في الوقت والفاعل، نحو ضربت ابني تأديباً... ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم: اكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئت حذر زيد، ومنه: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ففاعل الاراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق»[(٣)].

ولا أرى سبباً مقبولاً في منع نحو (قصدت مكة أداءً لفريضة الحج) فزمن القصد غير زمن اداء الفريضة، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ . مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ٣-٤]، ومن المعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الانزال، وإنما هي بعده. فالتوراة انزلت على سيدنا موسى (ع) ثم أصبحت بعد هداية للناس، وكذلك الانجيل فزمن الانزال غير زمن الهداية.

---

(١) انظر «الرضي» (١/ ٢٠٩)، «الهمع» (١/ ١٩٤)، «الأشموني» (٢/ ١٢٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤).

(٢) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٥٣)، «ابن عقيل» (١/ ١٩٤)، «التصريح» (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٣) «الهمع» (١/ ١٩٤).

ومثله قوله تعالى ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ١٠٢]، فالتثبيت والهداية والبشرى بعد التنزيل لاوقته.

وقد ذهب أبو علي إلى اجازة عدم المقارنة في الزمان(١).

وأما المشاركة في الفاعل فليست ضرورية، وهو الذي ذهب اليه ابن خروف «تمسكاً بقوله تعالى ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد: ١٢]، إذ ان فاعل الاراءة هو الله والخوف من المخاطبين»(٢). وقد جعل النحاة على تأويل الخوف والطمع بالاخافة والاطماع، أو تأويل (يريكم البرق) بيجعلكم ترون، وهو تاويل بعيد دعت إليه قاعدتهم، ولم تدع اليه ضرورة تعبير.

ومن عدم الاتحاد في الفاعل أيضا، قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا . ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ [فاطر: ٤٢-٤٣]، ففاعل زيادة النفور النذير، وفاعل الاستكبار الكفار، فالفاعل مختلف. وقال: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ [القمر: ١٤]، ففاعل الجري السفينة، وفاعل الجزاء هو الله، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوى في ظني وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة (فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية) والمستحق للسخطة ابليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى، لا يجوز أن يكون (استحقاقا) حالا من المفعول لأن (استتماما) اذن يكون حال المفعول وكذا قول العجاج:

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور

والهول من تهور الهبور

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٩).

(٢) «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤)، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٢٢)، «التصريح» (١/ ٣٣٤-٣٣٥).

فان الهول بمعنى الافزاع، لا الفزع، والثور ليس بمفزع بل هو فزع[١].

ولا يشترط كذلك أن يكون قلبياً فيما أرى، وإن كان الكثير أن يكون قلبيا فانه لا مانع من أن تقول: (فعلت هذا اطفاء لنار الفتنة) وهو غير قلبي، كما لا يمنع أن تقول: (فعلت هذا اطفاء لنار الفتنة) وهو غير قلبي، كما لا يمنع أن تقول: (فعلت هذا عملا بنصيحتك) و(فرض الله الجهاد محقا للظلم، وازهاقا للباطل ونشرا للخير، واستئصالا للفساد) و(اخطب كل يوم في داري تمريناً للساني، وتعويداً له على الاداء السليم) وهذه كلها ليست قلبية. قال تعالى: ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]. والافتراء ليس قلبيا.

وقال: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [يونس: ٩٠]، وقال: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧].

وقال: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، وقال: ﴿مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا. اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٢].

فهذه كلها من المفعول لأجله وهي ليست قليلة، ونحو ذلك قول الكميت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أن ذلك أي كونه قلبياً ينتقض «بجواز نحو جئتك اصطلاحاً لأمرك وضربته تأديباً اتفاقا.

فان قال هو بتقدير حذف مضاف أي ارادة اصلاح وارادة تأديب، قلنا فجوز أيضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراماً لك غدا، بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمناً ولبناً فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف»[٢].

---

(١) «الرضي» (١/٢٠٩).

(٢) «الرضي» (١/٢٠٩).

اما إذا كان المفعول لأجله مصدراً مؤولاً فلا يشترط فيه شيء من ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [التوبة: ٢]، فـ (أن صدوكم) مفعول لأجلة، والتقدير لأن صدوكم، والفاعل مختلف ففاعل (يجر منكم) هو (الشنان) أي البغض، وفاعل الصّدهم الكفار، والصد ليس قلبياً. وقال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، ففاعل الالقاء هو الله، وفاعل الميد هي الأرض، والميد ليس قلبياً، والزمن مختلف فخلق الجبال قبل خلق البشر. وقال ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، وقال: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ . أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١-٢]، فهذه كلها الفاعل فيها مختلف، وهي ليست قلبية، وقد يكون الزمن أيضا نحو (اكرمته اليوم أن اكرمني أمس) وهذا ليس قلبيا، والفاعل والزمن مختلفان، وهو الذي نرجحه في المصدر الصريح أيضا. جاء في (**الهمع**): «ولا يتعين الجر مع أن وأنّ وان كانا غير مصدرين لأنهما يقدران بالمصدر، وإن لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت، لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو ازوركَ أن تحسن إليّ، أو أنك تحسن اليّ»(١).

---

(١) «الهمع» (١/١٩٥).

التعليل:

التعليل في المفعول له على ضربين:

الضرب الأول ما يكون علة يراد تحصيلها، أي أن العلة ليست موجودة في اثناء الفعل وإنما هي غاية مرادة، وذلك نحوك (ضربت ابني تأديباً) أي لأجل التأديب، فالتأديب علة حاملة على الضرب، وهي ليست موجودة في اثناء الضرب، بل يراد تحصيلها به، وهذا كما تقول في تعبير آخر: (جئت لأستفيد) اي الذي حملك على المجيء بل مطلوب تحقيقها.

والضرب الثاني أن تكون علة موجودة وهي كانت السبب في دفع الفاعل إلى الفعل، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها، وذلك نحو قولك (قعد جبناً) فالجبن كان سبباً في القعود والجبن حاصل ولا يراد تحصيلة، ومثله (عض اصبعه ندماً) اي عض اصبعه من الندم، فالندم كان سبباً في حصول العض، وهو حاصل ولا يراد تحصيله ومثله: قتل نفساً نفساً[1].

جاء في (ملا جامي): «المفعول له هو ما فعل لأجله، أي لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده.. فعل»[2].

وقد علق عليه المحشّي بقوله: «أراد أن المفعول له قسمان، قسم يفعل لأجل تحصيله، ويكون غرضاً ومقصوداً من الفعل، يحصل منه فيترتب عليه، بكون علة بحسب التعقل ومعلولا بحسب الخارج.

وقسم يفعل لفعل لأجل وجوده، وبكونه محصولا وموجودا، قبل الفعل وهو العلة، يكون على في الخارج كقولك: قعدت عن الحرب جبناً، فان الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة قبله[3].

---

(١) انظر «الرضي» (١/٢٠٧)، «الصبان» (٢/١٢٢)، «حاشية يس على التصريح» (١/٣٣٥).

(٢) ملاجامي (١٣٣).

(٣) «حاشية على ملاجامي» رقم ٧ ص(١٣٣).

المفعول له المنصوب والمجرور:

المفعول له في الاصطلاح هو المنصوب، نحو (جئت رغبة في الخير) أما المجرور نحو (جئت لرغبة في الخير) فلا يسمى مفعولاً له اصطلاحاً، وإن كان الجر هو الأصل عند النحاة.

إن النحاة يرون الأصل هو المجرور بحرف التعليل، وذلك نحو (جئت لطمع في نائلك) ثم اسقط حرف الجر الذي يفيد التعليل توسعا، فاصبح التعبير (جئت طمعاً في نائلك) وعلى هذا فالمفعول له منصوب بنزع الخافض[1].

وهنا قد يعرض سؤال وهو: هل هناك فرق في المعنى بين اظهار حرف التعليل واسقاطه؟ هل هناك فرق في المعنى بين قولنا (دعوته طمعاً في رضاه) و (دعوته لطمع في رضاه)؟

لقد سبق أن ذكرنا انه لا يعدل من تعبير إلى تعبير، إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى، ولذا كان لابد من الاختلاف بين معنيي التعبيرين ومن اوجه الخلاف بينهما:

١- أن المجيء بحرف الجر هو نص في التعليل بخلاف اسقاطه فانه لا يكون نصاً في التعليل، بل هو محتمل له، وللحالية، أو لغيرهما، وذلك نحو قولك (جئت لرغبة في الخير) فهذا نص في التعليل أما اذا قلت (جئت رغبة في الخير) فهذا يحتمل التعليل ويحتمل الحالة أي جئت راغباً في الخير ويحتمل المفعولية المطلقة، أي جئت مجيء رغبة فالأول تعبير، والثاني تعبير احتمالي. وقد سبق أن ذكرنا ان التعبير في العربية على ضربين: قطعي أو نصي، وتعبير احتمالي.

وهو بحسب القصد فاذا أردت التنصيص على العلة، جئت بحرف العلة وإنْ اردت التوسع في المعنى اسقطت الحرف، فتكسب أكثر من معنى، فاذا قلت مثلاً (ينفق ماله

(١) انظر «حاشية يس على لتصريح» (١/٣٣٦)، «حاشية الخضري» (١/١٩٤)، «حاشية الصبان» (٢/١٢٢)، «الهمع» (١/١٩٤-١٩٥)، «التصريح» (١/٣٣٧).

لمراءاة الناس) جعلت المراءاة علة، واذا قلت (ينفق ماله رئاء) أفدت ثلاثة معان في آن واحد وهي العلة كما ذكرت أي ينفق ماله للمراءاة، والحالية أي ينفق ماله مرائيا، والمفعولية المطلقة، أي ينفق ماله انفاق رئاء أو يرائي رئاء، جاء في (المغني) في (ما يحتمل المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله): «من ذلك ﴿يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ أي فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى أو خائفين وطامعين أو لأجل الخوف والطمع ... وتقول (جاء زيد رغبة) أي يرغب رغبة أو مجيء رغبة أو راغبا للرغبة»[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الاعراف: ٥٦]. فانه يحتمل المفعول له، أي للخوف والطمع ويحتمل الحالية أي ادعوه خائفين وطامعين ويحتمل المفعولية المطلقة اي ادعوه دعاء خوف وطمع. وهذه المعاني كلها مرادة والله أعلم. فانه أراد ادعوه للخوف وأنتم في حالة خوف، ودعاء خوف، وهو اتساع كبير فبدل أن يقول ثلاثة تعبيرات مختلفة قال تعبيراً واحداً جمعها كلها. بخلاف ما لو قال (ادعوه للخوف والطمع) فانه يكون للتعليل فقط.

وبهذا نرى أن المعنى اتسع اتساعاً كبيراً باسقاط حرف الجر.

٢- إن الأصل في اتيان المفعول له منصوباً، أن يدل على حصول العلة وحدوثها اما اذا جئت بالحرف فانه قد يفيد الحصول وعدمه. ومن ذلك على سبيل المثال قولك (فعل ذلك عدواناً) و(فعل ذلك لعدوان) فان الأولى معناها أن العدوان حصل، اما قولك (فعله لعدوان) فقد يحتمل وقوع العدوان، ويحتمل أيضا أنه أراد انه فعله تمهيداً لعدوان أو سبباً لايقاع عدوان فيما بعد، وعلى هذا المعنى الأخير فالعدوان لم يقع بعد، ألا ترى انه يصح أن تقول: فعل ذلك لعدوان يبيته. ولا يصح مثل ذلك في المنصوب.

---

(١) «المغني» (٢/٦٥١-٦٦٢)، وانظر «التفسير القيم» (٢٥٦-٢٥٨).

ونحوه قوله تعالى ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، فالظلم حاصل، ولو قال لظلم وعلو لاحتمل المعنى، أن هذا الجحود إنما هو تمهيد لظلم وعلو سيقعان.

ونحوه أن تقول (فعلت هذا اختباراً له، ولاختبار له) فالجملة الأولى أفادت أنّ الاختبار حصل، أما الثانية فتحتمل ذلك، وتحتمل أنه فعله لاختبار سيجريه عليه، ألا ترى أنه يصح أن تصرح بذلك، فتقول: فعلت هذا لاختبار أجريته عليه، وفعلت هذا لاختبار سأجريه عليه. ولا يصح ذلك في المنصوب.

وهذا مرتبط إلى حد كبير باتحاد المفعول له مع فعله في الزمن.

وقد تقول: أنك ذكرت قبل قليل أن المفعول له المنصوب لايشترط اتحاده مع فعله في الزمن.

فنقول: نحن منعنا قولهم أنه لا ينصب، إلاّ اذا اتفقنا في الزمن فنحن نجيز النصب مع اختلاف الزمانين بالدليل. فان لم يكن هناك دليل على اختلافهما في الزمان، تعين أنه مقارن له. فالأصل في النصب أن يكون مقارناً لفعله، إلاّ إذا دل دليل على خلاف ذلك، أما الجر بالحرف فهو يحتمل الإختلاف والاتحاد في الزمان ابتداء.

٣-في حالة النصب تكون العلة محدودة معلومة بخلاف الجر، وذلك على سبيل المثال قولك (فعله عدواناً) و(فعله لعدوان) فالعدوان الأول معلوم وهو محدود بالفعل المذكور، أما اذا قلت (لعدوان) فهو يحتمل أنه فعل ذلك لقصد عدوان بعد، وانا لا نعلم مدى العدوان المتوقع، ومثله (ضربك ظلما) و (ضربك لظلم) فانّ مدى الظلم في الأول محدود بالضرب، وأما الثانية فقد يحتمل غير ذلك كأن يكون ضربه لقصد ظلم سيوقعه به، فانا لا نعلم مدى الظلم الذي سيلحقه به.

وفي هذا شبيه بما مر في الظرف في نحو (جئت صباحاً) و(جئت في الصباح) ففي حالة النصب يكون الصباح معيناً أي صباح يوم بعينه، وفي الثانية يكون الصباح غير معين ففي كلا التعبيرين افاد النصب التعيين بخلاف المجرور.

٤- في حالة النصب يكون فاعل الحدث والعلة واحداً، ما لم يدل على خلاف ذلك وأما في حالة الجر فانه يحتمل الاتحاد في الفاعل وعدمه ابتداء، وقد مر بنا أن النحاة اشترطوا للنصب الاتحاد في الفاعل وذلك.

نحو أن تقول (حرم هذا على الله) و(حرم هذا الافتراء على الله) فالاولى نص على أن المحرم هو المفتري، واما الثانية فتحتمل أنّ المحرم غير المفتري أي حرم هذا لافتراء افتراه شخص آخر فأخبره أن هذا حرام.

ونحوه أنْ تقول (عرضت له عدواناً) فالعارض والمعتدي واحد، ولو قال (عرضت له لعدوان) لاحتمل أن يكون العدوان من شخص آخر أو من جهة أخرى.

ولا يرد على هذا ما رددناه على النحاة من اشتراط الاتحاد في الفاعل لصحة النصب. فانّا تقول: أن الأصل في النصب هو الاتحاد في الفاعل، إلاّ إذا دلّ دليل على غير ذلك فان لم يدل دليل على أن الفاعل مختلف تعين اتحادهما فيه، أما الجر فهو يحتمل المخالفة ابتداء.

اننا نجيز أن يختلف الفاعلان في النصب بالقرائن، ولكن اذا لم تكن هناك قرينة تدل على اختلاف الفاعلين تعين أن الفاعل واحد بخلاف الجر المحتمل للاختلاف ابتداء.

فالأصل في النصب الاتحاد في الفاعل ما لم يدل دليل على اختلافهما بخلاف الجر. وهو نظير ما ذكرناه في الاختلاف في الزمان.

٥- إن ذكر الحرف أوسع في افادة التعليل من عدمه، فهو يوقع للعلية ما لا يصلح أن يقع بدونه، وذلك كأن تكون العلة ليست مصدرا نحو قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠]، ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ [النحل: ٥]، أو لارادة تعيين زمان لا يؤديه المصدر نحو ﴿ سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ونحوه ﴿ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]،

فزمن الأول ماض، وزمن الثانية حال أو استقبال، علاوة على أنه يؤتي بالحرف في كل ما جاز نصبه نحو (فعلت هذا ابتغاء مرضاة الله) أولا بتغاء مرضاة الله.

فهو أوسع استعمالاً وتعليلاً من النصب.

٦- قد يؤتى بالحرف لارادة معنى لا يؤديه النزع، ولارادة معنى خاص به لا يؤديه حرف آخر، فانّ لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصاً به، وإن كانت كلها تفيد التعليل، ولذا لا يصح أن نجعل حرفاً مكان آخر دوماً فلا يصح مثلاً في قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]، أن يقال سخرها بكم، وسخرها فيكم بقصد التعليل.

ولا يصح في قوله تعالى ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، أن يقال: والأرض وضعها على الأنام، أو في الأنام، أو بالأنام، لارادة معنى التعليل، وإن كانت الباء قد تاتي للتعليل وفي وعلى وغيرها.

تقول: هجاه ظلماً، وهجاه لظلم وهجاه بظلم، فانّ معنى الاولى كما مر أنّ الظلم كان سبباً للهجاء، والظلم والهجاء متّحدان في الوقت، والفاعل كما أن الظلم محدود بالهجاء- وامّا (هجاه لظلم) فتحتمل عدّة معان منها أنه هجاه لظلمه أن الهاجي ظالم للمهجو، وتحتمل أنه هجاه لظلم وقع من المهجو، أي أن المهجو ظلم فهجاه الشاعر لظلمه، وتحتمل أنّه هجاه لارادة ظلم سيوقعه به اي الظلم لم يقع بعد.

واما قولنا (هجاه بظلم) فمعناه ان سبب الهجاء هو الظلم من المجهو، فالهجاء مقابل للظلم الذي فعله المهجو.

ونحوه: بظلم فعل هذا، ولظلم فعل هذا، فالاولى فيها الظلم حاصل، وفي الثانية قد يكون حاصلاً وقد يكون متوقعاً.

ونحو ذلك أنْ تقول: لم فعلت هذا؟ وبم فعلت هذا؟

فان الأولى استفسار عن علة الفعل، والثانية سؤال عن المقابل الذي دعاك إلى الفعل لأن العلية بالباء إنما هي مقابل لشيء حصل، أي حصل هذا بهذا، قال تعالى ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ [الحج: ٣٩]، أما اللام فقد تكون لما لم يقع، ولما نحو (جئت للاستفادة) فالاستفادة مطلوب تحصيلها، وقد تكون الاستفادة حاصلة.

وتقول: ارسلته اختباراً له، أو باختباره، فالأولى تفيد أنه أرسله للاختبار، وأن وقت الارسال هو وقت الاختبار، وأن المرسل هو المختبر.

واما الثانية فتفيد أن سبب الارسال هو الاختبار، وقد يكون الاختبار لم يقع بعد وقد يكون فاعل الاختبار شخصاً آخر.

وتقول: ارسلته لتجربته وارسلت بتجربته، فقد تفيد الأولى أنه ارسله ليجربه، والثانية تفيد أنه أرسله لأنه مجرب.

وكذلك (من) التي تفيد الابتداء مع التعليل، تقول (عض اصبعه ندماً) اي من الندم. ومعنى عض اصبعه من الندم أن الندم كان مبدءاً للعض، وعلة له ولا يحسن أن تقول: عض اصبعه بالندم لأنك لا تريد أن تقابله به.

فالباء في الغالب تفيد المقابلة مع التعليل، و (من) تفيد الابتداء مع التعليل، و (في) تفيد الظرفية مع التعليل، و (الكاف) تفيد التشبيه مع التعليل، ونحو ذلك. فلكل حرف خصوصية في التعليل لا يشركه الآخر فيها، وإن كنت ترى أنه يصح أن تجعل حرفاً مكان آخر في تعبير ما، فذلك لأن التعبير يحتمل اداء عدة معان، لا لأن الحرف كان بمعنى الحرف الآخر.

ولنا عودة إلى هذا، في بحث حروف الجر باذن الله.

المفعول معه

حده:

يحد النحاة المفعول معه بأنه «اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل، أو فيه حروفه ومعناه»[١] نحو سرت والشارع.

ومن هذا يتبين أن المفعول معه ما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

١-أن يكون اسماً نحو (جئت والليل) فيخرجون بهذا نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) و (لا تأكل وتضحك) بنصب الفعل لأنه ليس اسماً، والحقيقة هو اسم لأنهم يجعلون نصبه بأن المصدرية بعد الواو فكان ينبغي ادخاله في المفعول معه. وهو أولى من عد الواو عاطفة والمصدر المؤول معطوفاً، على المصدر المتصيد بمعنى: لا يكن منك أكل وضحك كما ذهب إليه الجمهور. وكونه مفعولاً معه ذهب اليه بعض النحاة[٢].

٢- أن يكون واقعاً بعد جملة فيها فعل، أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه نحو (أنا سائر والطريق) فـ (سائر) فيه معنى الفعل وحرفه.

وفي هذا الشرط نظر، فقد ورد المفعول معه مع غير الفعل، ومع غير ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو قوله:

اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا   فحسبك والضحاك سيف مهند

فليس (حسبك) فعلاً ولا فيه حروف الفعل، وقوله:

فقدني واياهم فان الق بعضهم   يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

ونحو قولك (مالك وخالد؟) قال المسكين الدرامي:

---

(١) «شرح قطر الندى» (٣٢٣)، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٣٤-١٣٥)، «التصريح» (١/ ٣٤٢).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ١٣٥).

فمـالـك والتلـدد حـول نجـد   وقـد غصـت تهـامـة بـالـرجـال

ونحو (ما شأنك ومحمدا؟) و (كيف أنت والنحو؟) و (ما أنت وسعيدا؟) ولا داعي للتقديرات المتكفلة.

٣- أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التنصيص على المعية.

فالمفعول معه في الحقيقة هو «اسم فضلة تال لواو المصاحبة».

معنى المصاحبة:

يعني النحاة بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعية، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لا، فقولك (جئت ومحمداً) معناه أنكما جئتما في وقت واحد، وهذا هو الفرق بين واو المعية و واو العطف. فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن. واما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا.

وايضاح ذلك أنك حين تقول (جاء محمدا وخالداً) بالنصب فقد أردت التنصيص على المصاحبة أي انهما جاءا في وقت واحد، وإن قلت (جاء محمد وخالد) فقد أفدت اشتركا في المجيء ولم تنص على انهما جاءا في وقت واحد. فبالعطف يحتمل أنهما جاءا معا، ويحتمل أن محمداً جاء قبل خالد ويحتمل أن خالداً جاء قبل محمد بخلاف المعية ولهذا لا يصح ان يقال (جاء محمد وخالدا قبله أو بعده) لأن المعية ستكون مفقودة وإنما هذا متعين للعطف.

فاذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد التنصيص على ذلك عطفت. وقد يقع بعد الواو مالا يصح اشتراكه في الحكم مع ما قبلها نحو (سرت والجدار) و (مشيت والطريق) فهذا معية لا عطف، لأنه لا يصح أن يشترك الجدار والأسم السابق في السير، ولا الطريق مع ما قبله في المشي.

فالمعية هي المصاحبة سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا، والعطف هو الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لا. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فـ (زيد) في (سرت وزيدا) مشاركة للمتكلم في السير وقت واحد، أي وقع سيرهما معا. وفي قولك (سرت أنا وزيد) بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد... وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصبا على المعنى المراد من المصاحبة، لأن العطف في (جاءني زيد وعمرو) يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر. والنصب نص على المصاحبة وفي قولك (ضربت زيدا وعمرا) لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر[1].

وجاء في (**حاشية الصبان**) أن التنصيص على المصاحبة معناه: «مقارنته له في الزمان سواء اشتركتا في الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان.. فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلك العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا. قاله الدماميني»[2].

أما قولهم أن نحو (ضربت زيدا وعمرا) للعطف لا للمعية ففيه فهذا مما يحتمل المصاحبة وعدمها فهو من التعبيرات الاحتمالية التي سبق أنْ اشرنا اليها في نحو (جئت اكراماً لك) فـ (اكراما) يحتمل المفعول لاجله والحالية. فالأولى أن يقال: أنه اذا اريد معنى الصحابة فهو مفعول معه والا فهو معطوف.

ويبدو لي ان معنى المصاحبة أوسع مما ذكره النحاة، فهي لا تنحصر في الاقتران بالزمان فقط وانما هي لعموم الاقتران. ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول (سرت

---

(١) «الرضي» (٢١٠).
(٢) «الصبان» (٢/ ١٣٤).

والشارع) فليس في هذا اقتران زماني بل هو اقتران مكاني، وقد يكون لغير ذلك نحو (مالك وخالدا) و (كيف انت وخالدا) و (رأسك والحائط) و (شأنك والمال) و (إيّاك والكذب واياك والمراء)، فان هذا مما يصح ان يكون مفعولاً معه عند النحاة[١] كما أسلفنا.

فهذا ليس اقتران زمان أو مكان، وإنما هو لعموم المصاحبة.

المعية والعطف:

يذهب النحاة إلى ان العطف أرجح من المعية اذا أمكن بلا ضعف، نحو: جاء محمد وخالد، وكيف انت سعيد؟ واذا ضعف العطف رجح النصب على لمعيى نحو: جئت وخالدا، واذا امتنع العطف وجبت المعية، واذا تعين العطف امتنعت المعية، وعلى هذا فهم يقسمون الاسم الواقع بعد الواو أقساماً هي:

١- وجوب العطف نحو: جاء محمد وخالد قبله، ونحو (كل رجل وعمله) لعدم المصاحبة في الاولى، ولعدم تقدم جملة على الواو في الثانية، وأجاز بعضهم نصب الثانية مطلقاً[٢].

٢- وجوب المعية وذلك اذا كان العطف ممتنعاً نحو (قمت وطلوع الشمس) لأنه لا يصح اشتراك ما بعد الواو مع قبلها في الحكم.

٣- جواز الأمرين مع رجحان العطف، نحو (جاء محمد وخالد) و (وكيف أنت ومحمد؟) و (ما أنت وسعيد؟) وذلك لأن العطف جائز بلا ضعف، قال ابن مالك.

والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق   والنصب مختار لدى ضعف النسق

---

(١) انظر «التسهيل» (١٩٣)، «الرضي» (١/١٩٨)، «الأشموني» (٣/١٩١).

(٢) «الصبان» (٢/١٣٥)، «الرضي» (١/٢١٤)، «الهمع» (١/٢٢١)، «حاشية الخضري» (١/٢٠٠).

٤- جواز الأمرين مع رجحان المعية، نحو (جئت ومحمد) و (اذهب وعمراً) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يقوي إلاّ من الفصل، وجعل ابن هاشم منه نحو (كن انت وزيداً كالأخ) قال: «وذلك لأنك لو عطفت على الضمير في (كن) لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ»[١].

٥- ما يجوز فيه الأمران على السواء نحو (رأسك والحائط)، جاء في **(الهمع)**: «ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على سواء، وذلك اذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: ما صنعت أنت وأباك؟ ونحو رأسه والحائط أي خل أودع، وشأنك والحج أي عليك بمعنى الزم، وامرءاً ونفسه أي دع. وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر، فالمعية في ذلك والعطف جائزان، والفرق بينهما من جهة المعنى أنّ المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر»[٢].

٦- امتناع الأمرين نحو قوله:

علفتها تبناً وماء وبارداً

وقوله:

اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فان العطف ممتنع لأن الماء لا يشارك التبن، في العلف اذ لا يسمى الماء علفاً، فلا يقال علفتها ماء، والمعية ممتنعة لانتفاء المصاحبة فانه لابد من تقدم أحدهما.

وكذلك بالنسبة لقوله (وزججن الحواجب والعيونا) فان العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لأن التزجيج هو التدقيق الطويل، كما أنه لا فائدة في الاخبار بمصاحبة العيون للحواجب لأنها مصاحبة لها دوماً، فاما أن يؤول الفعل الأول بفعل مناسب نحو (انلتها) في البيت الأول نحو (زين) في البيت الثاني، أو يقدر عامل محذوف نحو:

---

(١) «شرح قطر الندى» (٢٣٢-٢٣٣).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٢٢).

سقيتها ماء باردا وكحلن العيونا[١].

وفي هذا التقسيم نظر فإنه ليس عندنا جواز أمرين مع الترجيح، أو بدون ترجيح، وإنما ذلك بحسب المعنى، والقصد فانْ قصد التنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد ذلك عطف، ففي قولك (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فان أراد انهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف. وكذلك ليس قولك (كيف أنت ومحمد) بالرفع أرجح من النصب، وانما هو بحسب المعنى فان قصدت السؤال عنه وعن محمد، أي كيف أنت، وكيف محمد، عطفت لا غير، وأن أردت السؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير.

وكذلك نحو قوله (جئت ومحمداً) فليس النصب فيه أرجح، وانما هو بحسب القصد كما ذكرت.

واما قوله (كن أنت وزيداً كالأخ) فهذا مما لا يجوز فيه لعطف، لأنك لا تأمر زيداً بشيء فتجويز ابن هاشم العطف أمر غريب. ومثله قول الشاعر.

فكـــونـــوا أنتـــم وبنـــي أبيكـــم مكـــان الكليتيـــن مـــن الطحـــال

فهذا مما لا يجوز فيه العطف لأنك لا تأمر بني أبيهم بشيء، قال أبو البقاء: «كان ينبغي من النصب يجب اذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ويدل على ذلك أنه اكد الضمير بقوله (أنتم)، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا»[٢].

وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يجوز فيه الوجهان على السواء، في نحو ذكر السيوطي في (الهمع) نحو (ما صنعت أنت وأباك؟) ونحوه (رأسه والحائط) مع أنه ذكر الفرق بينهما من جهة المعنى والحق أنه اذا أراد التنصيص على المعية معه لا غير، والاّ كان معطوفاً.

---

(١) انظر «الأشموني» (١٣٨/٢)، «التصريح» (١/ ٣٤٤-٣٤٦)، «سيبويه» (١/ ١٥٦).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٤٥).

فليس اذن هناك، وحه أرجح من وجه، وانما هو بحسب القصد، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) في نحو قولهم (ما لزيد وعمرو وما شأن زيد وعمرو): «قال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة، وليس بشيء لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا. ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضروريا؟

وقال غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب، والأولى أن يقال أن قصد النصب على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا..

والثاني نحو مالك وزيداً، وما شأنك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور... فقال المصنف ههنا أنه يتعين النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف، وقال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف أن لم يقصد النص على المصاحبة وهو أولى»[(١)].

وجاء في (**حاشية التصريح**) في قولنا (جاء زيد وعمر): «قال الحفيد: اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف لأنه مع النصب يكون جاءا معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معا، أو منفردين، والثاني، قبل الأول، أو بالعكس، فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى؟

والذي يظهر أن قصد المعية نصباً نصبت لاغير، وإن لم يقصد المعية نصاً رفع لا غير»[(٢)].

وهذا ملاك الأمر. وأما القسم الأخير وهو امتناع العطف والمعية، فهو على كلا التقديرين يكون من باب العطف. فإنْ ضمنت الفعل معنى فعل آخر، كانت الواو عاطفة وإن قدرت فعلاً بعد الواو كانت الواو عاطفة جملة على جملة.

---

(١) «الرضي» (١/٢١٢).

(٢) «حاشية التصريح» (١/٣٤٤-٣٤٥)، وانظر «الصبان» (٢/١٣٨)، «حاشية الخضري» (١/٢٠١-٢٠٢).

الواو ومع:

يذكر النحاة ان الواو في نحو (سرت ومحمد) بمعنى مع. فهل من فرق بين قولنا (سرت ومحمدا) و (سرت مع محمد)؟ أو بعبارة أخرى هل هناك فرق بين واو المعية ومع؟

١- إن الفارق الرئيس بين واو المعية ومع، أنّ (مع) مكان أو زمان، فالأول نحو (جئت مع سعيد) و (أنا معك) والثاني نحو (جئت مع الغروب)، بل الأكثر أن تكون للمكان، وقد وردت في القرآن الكريم في (١٦٠) مائة وستين موطناً كلها للمكان، أما الواو فهي حرف يفيد المصاحبة والاقتران، وليس مكاناً أو زماناً ولذا قد يختلفان في المعنى وفي ورودهما في التعبير، ومن ذلك على سبيل لمثال قوله تعالى ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢]، فهناك فرق بين قولك (ومن تاب معك)، وقولنا (ومن تاب إياك) فمعنى (من تاب معك) هنا من تاب كائناً معك، أو صائرا، معك فهي مكان ولو أبدل الواو بها لتغير المعنى، فلو قال (ومن تاب واياك) لكان المعنى أنكما اقترنتما في التوبة أي تبتما في وقت واحد، وقد تحتمل (مع) معنى الواو أيضا، إلاّ أنها هنا لا يراد بها إلاّ المكان لا الاقتران.

ومثله قوله: ﴿ ٱلَّتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، والمعنى هاجرن كائنات معك، او صائرات معك، ولو قال (هاجرن واياك) لا تختلف المعنى، فقولنا (هاجرن واياك) معناه أنكم اقترنتم في الهجرة أو تصاحبتم في الهجرة أي في وقت واحد. ومن المعلوم انه لا يصح القول (هاجرن واياك) لأنهن لم يصحبنه في الهجرة، وإنما صحبه أبو بكر فقط. ومع ذلك فان (مع) تحتمل معنى الواو، إلاّ أنها هنا لا تحتمل إلاّ ماذكرنا. فقولنا (هاجرن معك) يحتمل معنيين: الصحبة في الهجرة اي الاقتران، ويحتمل أنهن هاجرن صائرات معك، أما الواو فلا تحتمل المعنىٰ الأول.

ومثله قوله تعالى ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أي توفنا داخلين مع الأبرار، ولا تصلح الواو هنا، فلو قلنا (توفنا والأبرار) لكان المعنى أنهم يقترنون في

الوفاة أي يتوفون في وقت واحد وليس هذا المقصود.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَـٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]، أي كائنة مع سليمان، أو صائرة معه، ولا تصلح الواو هنا لو قال (وأسلمت وسليمان) لكان لمعنى انهما اقترنا في دخول الإسلام أي دخلا في الإسلام في وقت واحد، وهو غير صحيح لأن سليمان سبقها في الإسلام.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فلا يصح أنْ يقال: (اتبعوا النور الذي انزل واياه) لأنهما لم يشتركا في الإنزال، ولم يقترنا فيه فان الرسول لم ينزل أصلا.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فلا يصح أنْ يقول (أنزلنا وإيّاهم الكتاب) لأنهم لم يقترنوا في الإنزال، فانّ الرسل لم تنزل.

فتبين من هذا أن الواو لمجرد الاقتران والاصطحاب بخلاف (مع) التي هي مكان أو زمان، تقول (إياك والمراء) فهذا مفعول معه، ولا يصح أن يقال (اياك مع المراء) لأن المراد تحذيره من المراء.

٢- ولكون (مع) مكاناً أو زماناً صح الأخبار بها، ولا يخبر بالواو تقول (إنّ الله مع الصابرين) ولا تقول (إنّ الله والصابرين) وتقول (السفر مع سعيد) ولا تقول (السفر وسعيدا).

فالواو حرف يفيد الاقتران، فلا يتم المعنىٰ إلاّ بالخبر فلو قلت (السفر وسعيداً) لم يتم المعنى.

٣- قد تكون (مع) للمساعدة والإعانة نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، ونحوه: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ولا تكون الواو لهذا المعنى.

ومع ذلك فهما متقاربان فإن (مع) اسم للصحبة والاجتماع، ولكنهما ليسا متماثلين تماما. جاء في (**التطور النحوي**): «وأظن أن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم ان الواو في مثل (ما أنت والكلام) تؤدي معنى (مع) وتعمل النصب، وفي تسميتهم إياها واو المعية، مع أن أصلها وأصل عملها غامض جدا... وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضا نحو (استوى الماء والخشبة) أي كان سطح الماء في مستوى الخشبة، فمعنى الواو في هذا المثال، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة، لا يطابق معنى (مع) تماماً بل هو أخص منه كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لهما، فيما بعده أو التأثير به»[١].

(١) «التطور النحوي» (٨٥).

المستثنى

يحد النحاة الاستثناء بانه «هو الاخراج بالاّ أو احدى اخواتها، لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل»[١].

والاستثناء كما هو ظاهر من الحد له أدوات نحو إلاّ وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا، وغيرهما. وأهم أدوات الاستثناء هي إلاّ. و (الاّ) اداة سامية استعملها الآراميون والسريان جاء في (التطور النحوي): «و (الاّ) تطابق الآرامية ella غير أن ella لم تبتعد عن أصلها ابتعاد (الا) عنه، بيد أن السريانيين قد يجمعون بين ellu وبين en أصلها، ولم تفعل العرب ذلك[٢].

غير ان العربية اتسعت فيه وفي ادواته اتساعاً لاتماثله فيه سائر اللغات السامية جاء في (التطور النحوي): «وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه احد سائر اللغات السامية»[٣].

الاستثناء بالاّ وأقسامه:

ينقسم الاستثناء بالاّ إلى، تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل، ومنقطع.

الاستثناء التام:

الاستثناء التام هو ماذكر فيه المستثنى منه نحو حضر الرجال إلاّ علياً .

وهو على قسمين: متصل ومنقطع.

(١) «الأشموني» (٢/ ١٤١)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٢٢)، «التصريح» (١/ ٣٤٦)، «التسهيل» (١٠١).
(٢) «التطور النحوي» (١١٧).
(٣) «التطور النحوي» (١١٧).

١- الاستثناء المتصل:

وهو ما كان المستثنى فيه بعضا من المستثنى منه، نحو سافر الرجال إلاّ سعيداً، فسعيد مستثنى متصل لأنه بعض الرجال، ونجح الممتحنون إلاّ خالداً فخالد مستثنى متصل لأنه بعض الممتحنين.

٢- الاستثناء المنقطع:

وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ. إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١]، فابليس ليس من الملائكة، بل هو من الجن قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، والجن ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ. قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]. فهو اذن استثناء منقطع.

ومثله قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا. إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥-٢٦]. فقوله (قيلاً سلاماً سلاماً) ليس من اللغو ولا من التأثيم لأن اللغو السقط، ومالا يعتد به من كلام وغيره، ومثله قوله تعالى ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ﴾ [النساء: ١٥٧]، والظن ليس علما. ونحو (حضر الطلاب الا البواب) فالبواب ليس من الطلاب.

ولا يشترط في المشتثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايراً لجنس المستثنى منه، كما في (جاءت النساء إلاّ نعجة) و (حضر القوم إلاّ حمارا) بل المنقطع ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، سواء كانت المغيرة بالجنس أم بالنوع، أم بغيرهما فقولك (حضر الطلاب إلاّ البواب) استثناء منقطع وإن كانوا جميعاً من جنس واحد. وقولك (حضر إخوتك إلاّ أخاً سعيد) و(أقبل بنوك إلاّ ابن محمد) منقطع وإن كانوا جميعاً من نوع واحد وذلك لأن البواب ليس من بعض الطلاب، وابن محمد ليس بعضا من بنيك[1].

---

(١) انظر «حاشية الصبان» (٢/١٤٢).

الاستثناء المفرغ:

وهو مالم يذكر فيه المستثنى منه، نحو (ماحضر إلاّ سالم) وكقوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام:٢٥]. ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلاّ في الموجب، وهو المسبوق بنفي، أونهي، أو استفهام نحو: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:٣]، و (لا تضرب إلاّ المقصر) ولا يجوز وقوعه في الموجب، فلا يصح أن تقول (حضر الا خالد) لأن المعنى حضر جميع الناس إلاّ خالداً وهو باطل(١).

فاذا استقام المعنى في الايجاب صح وذلك كأن تكون هناك قرينة على ارادة جماعة مخصوصة، فنقول (قام إلاّ محمد) اذا كنت تستثني محمداً من جماعة مخصوصة، وتقول (قرأت إلاّ يوم الخميس) اذا خصصت يوم الخميس من أسبوع معين، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ويمكن أن يقع في بعض المواضع على بعض معين من الجنس المعلوم دخول لمستثنى فيه دليل كما أنه إذا قيل لك (ما لقيت صناع البلد) فتقول: (لقيت إلاّ فلانا) لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب(٢).

فنقول في الإيجاب (يعلم تعالى الأقدم العالم أوحدوث ذاته) وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الانفال:١٦]، فهذا الأستثناء مفرغ من الإيجاب(٣). لأن المعنى مستقيم. وقد يفرغ في الايجاب لقصد المبالغة كأن تقول: (ضربني إلاّ محمد) و«المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك»(٤).

ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي(٥)كقوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا

(١) انظر «الهمع» (١/ ٢٢٣)، «التصريح» (١/ ٣٤٨).
(٢) «الرضي» (١/ ٢٥٥)، وانظر «ملاجامي» (١٦٨)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٥٠).
(٣) انظر «الرضي» (١/ ٢٥٥).
(٤) «ملاجامي» (١٦٩).
(٥) «البرهان» (٤/ ٢٤١).

كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]. وقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]. وكقوله تعالى: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩]. فهذا استثناء مفرغ لأن معناه لا نأخذ، إلاّ من وجدنا متاعنا عندة.

القصر في الاستثناء المفرغ:

الاستثناء المفرغ يفيد القصر، فاذا قلت (ما حضر الا خالد) فقد نفيت الحضور كله، إلا حضور خالد بخلاف مالو قلت (حضر خالد) فانه يجوز أن يكون حضر معه غيره. جاء في (**المقتضب**): «وانما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك اذا قلت (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره، فاذا قلت (ما جاءني إلاّ زيد) نفيت المجيء كله إلاّ مجيئه»[(١)].

وقال ابن يعيش: «وفائدة الاستثناء في قولك: ما قام إلاّ زيد إثبات القيام له، ونفيه عمن سواه، ولو قلت (قام زيد) لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره»[(٢)].

والحقيقة أن (إلاّ) سواء كانت في التفريغ أم في غيره تفيد الاختصاص، فاذا قلت: (قام الرجال إلاّ خالداً) فقد اثبت القيام لجميع الرجال ونفيته عن خالد حصراً، وإذا قلت (ما قام إلا خالد) فقد نفيت القيام عن كل أحد واثبته لخالد حصراً، قال الرماني: «معنى (إلاّ) اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فاذا قلت (جاءني القوم إلاّ زيداً) فقد اختصصت زيداً بأنه لم يجيء وذا قلت (ما جاءني إلاّ زيداً) فقد اختصصته بالمجيء. واذا قلت (ما جاءني الا زيد) فقد اختصصت هذه الحال دون غيرها من المشيء والعدو ونحوه»[(٣)].

غير أن القصر في التفريغ أعم وأشمل، وذلك إذا قلت (ما حضر الرجال إلاّ خالداً) فقد استثنيت حضور خالد من الرجال، وقد يكون اطفال أو نساء فان قلت: (ما حضر إلاّ خالد) فقد نفيت كل حضور غير حضوره، ولذا لا يصح أن نقول (حضر إلاّ خالداً)

---

(١) انظر «الرضي» (١/ ٢٥٥)، «التصريح» (١/ ٣٤٩)، «الأشموني» (٢/ ١٤٤).

(٢) «المقتضب» (٤/ ٣٨٩).

(٣) «البرهان» (٤/ ٢٤١).

لأنه على ذلك يكون معناه أنه حضر كلُّ من يمكن حضوره في الدنيا من رجال ونساء وأطفال وغيرهم، إلاّخالداً، وهو غير صحيح، فانه يمكن أن لا يجيئك إلاّ واحد، ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدنيا كلهم إلاّ واحداً.

فالقصر في التفريغ أعم وأشمل.

والقصر له أساليب وأدوات، فقد يكون القصر بـ (إنّما) نحو(إنّما أنْتَ مبطل).

وقد يكون بالنفي والاستثناء نحو (ما أنت إلاّ شاعرٌ).

وقد يكون بحرف العطف نحو (أقبل محمد لا خالد).

وقد يكون بتقديم ما حقه التأخير نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]. و (محمداً أكرمت).

وقد مر (القصر) بـ (إنّما) في الأحرف المشبة بالفعل، ومرّ القصر بالتقديم في المبتدأ والخبر وفي المفعول به، وقد عرفنا أنّ القصر بانّما يكون لما هو ظاهر مما لا ينكره المخاطب، أو ما نزل هذه المنزلة نحو (إنّما هو أخاك) و﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١]، ويحسن وقوعها في التعريض كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد: ١٩].

وأما القصر بالنفي والاستثناء فانما يكون لما ينكره المخاطب كأن تقول (ماضر به إلاّ قاسم) اذا كان المخاطب ينكر أن يكون الضارب قاسماً جاء في (**نهاية الايجاز**) أن نحو قولهم «ما هو إلاّ كذاب. وإن هو إلاّ كذاب إنّما يستعمل في الأمر الذي ينكره المخاطب، أو ما ينزل هذه المنزلة واذا كان كذلك فلا يصح استعمال هذه العبارة في الأمر الظاهر، فلا تقول للرجل الذي ترققه على أخيه، وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم (ما هو إلاّ أخوك)..

مثال الأول إذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت (ما هو إلاّ زيد) لم تقله إلاّ وصاحبك يتوهم انه غير زيد ويجد في انكار أنه زيد»[1].

(١) «نهاية الإيجاز» (١٥٢)، وانظر «الايضاح» (١٢٣)، «شرح المختصر» (٨٥).

وأما القصر بالعطف نحو (جاء محمد لا خالد) فانما يكون بين أمرين، أو أمور تثبت بعضاً منها، وتنفي بعضاً فقولك (جاء محمد لا خالد) انما ثبت فيه المجيء لمحمد ونفيته عن خالد، وأما قولك (ما جاء إلاّ خالد) فقد اثبت في المجيء لخالد ونفيته عمن سواه. فالقصر عن طريق النفي والاستثناء أعم، فبالعطف تذكر أموراً معينة، يكون الاثبات لبعضها والنفي لبعضها الآخر، فقولك (اكرمت محمدا لا سعيدا) انما ذكرت فيه شخصين فقط، اثبت الاكرام لاحدهما ونفيته عن الآخر، بخلاف قولك (ما أكرمت إلاّ محمداً) فقد نفيت الاكرام عن كل شخص إلاّ محمداً. فالقصر عن طريق النفي والاستثناء أعم وأشمل.

وأما القصر بالتقديم فقد يكون لغير انكار، أو دفع لارادة تخصيص المتقدم بالحكم وقد يكون السامع لا ينكر هذا الأمر، كأنْ تقول (خالداً اكرمته) أي خصصته بالكرم والمخاطب لا ينكر هذا ولا يدفعه، قال تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧]. فهذا لا يحسن المجيء بالنفي وإلاّ وإن كان المعنى على القصر، وذلك أن المعنى أنكم من الرسل على طريقتين أما أن تقتلوهم وإما أن تكذبوهم، وهم لا ينكرون ذلك بل يقرونه، فهم خصّوا فريقاً بالتكذيب، وخصوا فريقاً بالقتل.

ونحو قوله تعالى: ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]. فهم يقرون أنهم إذا أصابهم الضر خصوا ربهم بالدعاء، ونسوا ما يشركون.

وقد يكون الأمر يجهله المخاطب، وذلك كقوله (هو لا نفَسه ينصر ولا ابَنه يزجر) أي هو لا يقدر أن يخص نفسه بنصر، ولا ابنه بزجر، وتقول (هو نفسَه يظلم وصديقَه يحرم).

وقد يكون التقديم لغرض التوجيه والتعليم، وليس من باب الرد على فعل أو اعتقاد، أي أن هذا الأمر ينبغي أن يكون مخصوصاً بالمتقدم، وذلك كقوله تعالى لرسوله ﷺ:

﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴾ [المدثر: ٣]، أي خص ربك بالتكبير فهذا من باب التوجيه. والتعليم، وليس رداً على فعل أو اعتقاد، بخلاف القصر بالاستثناء الذي فيه رد على انكار وفيه قوة وتأكيد. وقد جاءه التوكيد والقوة من الرد على الانكار، لأن المنكر يحتاج إلى قوة وتأكيد في الرد عليه ولذا يؤتى به في المواقف التي يحتاج إلى تأكيد كبير أو إلى رد على انكار قال تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، فجاء به في مقام التوكيد والتغليظ وهو أخذ العهود والمواثيق. وقال: ﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ ﴾ [هود: ٨٨]، وهو على لسان شعيب عليه السلام، بعد أن انكر عليه قوماً قائلين: ﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]. فرد على انكارهم بالنفي والاستثناء، ومنه قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام ناعياً على الشرك وأهله: ﴿ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ . مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ﴾ [يوسف: ٣٩-٤٠]، فانظر كيف جاء بالحصر على طريقة النفي والاستثناء منكراً عليهم شركهم: ﴿ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ﴾ [يوسف: ٤٠].

وقد يكون التقديم لغير ارادة القصر بل لمجرد الاهتمام بخلاف الاستثناء المفرغ الذي لا يكون إلا للعصر وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ ﴾ [الأنعام: ٨٤]، فانه ليس معناه لم نهد إلاّ نوحاً، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ . وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾ [الضحى: ٩-١٠]، فانه ليس على معنى القصر، وذلك لأنه على القصر يكون المعنى أنه منهي عن قهر اليتيم دون غيره من الخلق، فانه يجوز له أن يقهر غير اليتيم، وينهر غير السائل وهذا المعنى غير مراد، وإنما قدم ما قدم للاهتمام، وذلك لأن اليتيم ضعيف، وانه مظنة للقهر، وكذلك السائل فقدمهما للاهتمام بأمرها.

وعلى هذا فالحصر بالنفي و (إلاّ) يكون لما ينكره المخاطب، ويدفعه وأمّا الحصر بالتقديم فيكون لأغراض منها:

١- ارادة تخصيص المتقدم بحكم مما لا ينكره المخاطب.

٢- تخصيص المتقدم بحكم يجهله المخاطب.

٣- التخصيص لغرض التوجيه والتعليم.

٤- التقديم للاهتمام لا الحصر.

أحكام المستثنى الاعرابية:

ومن المعلوم أنه اذا كان الاستثناء تاماً وكان موجبا فالمستثنى منصوب وجوباً نحو: (حضر الرجال إلاّ خالداً)، قال تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

أما إذا لم يكن موجباً، فان كان مفرغاً فالمستثنى بحسب ما يستحق من الاعراب، نحو (ما حضر إلاّ خالد) و(ما أكرمت إلاّ محمداً) و(ما مررت إلاّ بخالد) وإن لكن مفرغاً وهو غير موجب، فان كان الاستثناء متصلاً فالأرجح الاتباع، ويجوز النصب نحو (ما حضر الرجال إلاّ خالد) ويجوز (إلاّ خالداً). وإن كان منقطعاً فالنصب واجب عند الحجازيين، راجح عند التميميين، تقول (ما حضر الطلاب إلاّ البواب) بالنصب قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، فالنصب فهو منصوب وجوباً في لغة الحجاز أما في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الاتباع عندهم على البدلية، فان لم تصح البديلة وجب النصب أيضا عند بني تميم، نحو (ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص وما نفع إلاّ ماضر)[1].

ويبدو أن اختيار النصب في المنقطع او ايجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم إنما هو عائد إلى التساهل في الابدال وعدمه، وذلك أنّ الحجاز يبين كما يبدو متشددون في

(١) انظر «التصريح» (١/ ٣٥٢)، «الأشموني» (٢/ ١٤٨)، «الهمع» (١/ ٢٢٥).

الإبدال من المنقطع، فيمنعون الاتباع، وأمّا التميميون فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجح على الأصل، فاذا أرادوا التجوز اتبعوا، فان تعذر الابدال وجَب النصب وامتنع الاتباع عند الجميع، جاء في (**كتاب سيبويه**):

(هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، جاؤا به على المعنى ولكن حماراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه...

واما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار) ارادوا ليس فيها إلاّ حمار ولكنه ذكر أحداً توكيداً، لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم ابدل.. ومثل ذلك قوله (مالي عتاب إلا السيف) جعله عتابه كما انك تقول (ما أنت إلاّ سير) اذا جعلته هو السير وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يا دار مية بالعلياء فالسند   أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقفت فيها اصيلاناً أسائلها   عيّت جواباً وما بالربع من أحد
إلاّ أواري لأياً ما ابينها   والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وأهل الحجاز ينصبون.

ومن ذلك من المصادر (ماله عليه بسلطان إلاّ التكلف) لأن التكلف ليس من سلطان.. وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله يجعلون اتباع الظن علمهم، وحسن الظن علمه والتكلف سلطانه[1].

وجاء في (**شرح التصريح**): «فانه تارة يمكن التسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن. فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى، وجب النصب في المستثنى اتفاقاً من الحجازيين والتميميين نحو (ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص).. و إن أمكن تسليطه أي

(١) «سيبويه» (١/٣٦٣).

العامل على المستثنى نحو (ما قام القوم إلاّ حمارا) اذ يصح أن يقال (قام حمار) فالحجازيون يوجبون النصب لأنه لا يصح فيه الابدال حقيقة... وبنو تميم ترجحه وتجيز الاتباع»[(١)] .

وفي ترجيح النحاة وجها على وجه في المتصل نظر، وظاهر كلام سيبويه أن الاتباع والنصب في المتصل لغتان جاء في **(كتاب سيبويه)**: (هذا باب ما يكون فيه المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه) وذلك قولك (ما أتانا أحد إلاّ زيد) و (ما مررت بأحد إلاّ عمرو) و(ما رأيت أحداً إلاّ عمراً) جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت (ما مررت إلاّ بزيد) و(ما أتاني إلاّ زيد) و(ما لقيت إلاّ زيداً) كما أنك اذا قلت (مررت برجل زيد) فكأنك قلت (مررت بزيد) فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله لأنّك تدخله فيما أخرجت منه الاول..

ومن قال (ما أتاني القوم إلاّ أباك) لأنه بمنزلة قوله (أتاني القوم إلاّ أباك) فانه ينبغي له أن يقول (ما فعلوه إلاّ قيليلا منهم)[(٢)].

وجاء فيه: «(هذا باب النصب فيما يكون مستثنى بدلاً) حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول (ما مررت باحدٍ إلاّ زيدًا) و(ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا) وعلى هذا (ما رأيت أحداً إلاّ زيداً) فتنصب (زيداً) على غير (رأيت) وذلك انك لم تجعل الآخر من الأول ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول»[(٣)] .

إن النحاة يعللون كلاً من الاتباع والنصب. فالاتباع يكون على البدلية، والبدل على نية احلال محل الأول، والمبدل منه على نيه السقوط، فاذا قلت (ما قام أحد إلاّ خالد) فرفعت فكأنك قلت (ما قام إلاّ خالد) لأن أحداً على نية السقوط، وهو عند النحاة بمنزلة

(١) «التصريح» (١/ ٣٥٢-٣٥٣)، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٤٨)، «ابن يعيش» (٢/ ٨١)، «الهمع» (١/ ٢٢٥).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٦٠).

(٣) «سيبويه» (١/ ٣٦٣).

ما ليس منه في الكلام .

واذا نصبت جعلت اعتماد كلامك على النفي، فكأنك قلت (ما قام أحدٌ) ثم استثنيت. جاء في (**الأصول**): «فاذا قلت (ما قام أحد إلاّ زيدا) فانما رفعت لأنك قدرت ابدال (زيد) من (أحد) فكأنّك قلت: (ما قام إلاّ زيد) وكذلك البدل من المنصوب، والمخفوض تقول: (ما ضربت أحداً إلاّ زيدا) و (ما مررت بأحد الا زيد) فالمبدل منه بمنزلة ما ليس منه في الكلام. وهذا يبين في باب البدل.

فان لم تقدر البدل وجعلت قولك: (ما قام أحدٌ) كلاماً تاماً لا ينوي فيه الابدال من (أحد) نصبت فقلت: ماقام أحدٌ إلا زيدا)[١].

وذكر ابن يعيش أن «الفرق بين البدل والنصب في قولك(ما قام أحد إلاّ زيد) أنك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي، وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به، واذا أبدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الأول كالتوطئة»[٢].

وعلى هذا يكون الفرق بين البدل والنصب أنك اذا قلت: (ما قام أحدٌ إلاّ زيداً) بالرفع كان المعنى (ما قام إلاّ زيدٌ) أي أنّ القصد اثباتُ القيام لزيد، وذكرت ما قبله توطئة له وتمهيداً لأنّ البدل أهم من المبدل منه، لأن المبدل منه على نية الطرح عند النحاة، واذا قلت: (ماقام أحدٌ إلاّ زيداً) كان المعنى: ما قام أحد أي أردت أن تنفي القيام عن كل أحد وهذا هو المهم عندك ثم استثنيت (زيداً) لأنه خرج عن الاجماع لا لأنه هو الأهم.

فالمهم في النصب هو الاخبار بالنفي، والمهم في الاتباع هو الاخبار بالايجاب.

وفي هذا التعليل نظر فانه على ما ذهب إليه النحاة يكون الاستثناء التام كالمفرغ، وذلك أن معنى (ما جاء الرجال إلاّ خالداً) كمعنى (ما جاء إلاّ خالد) عندهم لأن البدل

---

(١) «الأصول في النحو» (١/ ٣٤٤)، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٩٤)، «الكامل للمبرد» (٢/ ٤٣٢)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٤٣-١٤٤).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ٨٧).

على نية السقوط فيكون مفيداً للقصر كالمفرغ، وفي هذا نظر فانّ المعنى فيهما مختلف، فانك اذا قلت (لم يزرني أصدقائي إلاّ خالد) جعلت خالداً من اصدقائك وقد استثنيته منهم، وقد يكون زارك أحدٌ من غير اصدقائك فانْ قلتَ (لم يزرني إلاّ خالد) دل على أنه لم يزرك أحد من أصدقائك أو من غيرهم، إلاّ خالدٌ فالمبدلُ منه له معنى وفائدة.

وكذلك لو قلت (لم يحضر الطلاب إلاّ سعيد) جعلت (سعيداً) من الطلاب، وقد يكون حضر واحد أو اكثر من غير الطلاب مع سعيد، كالاساتذة أو البوابين، إلاّ أنه لم يحضر من الطلاب إلاّ سعيد. ولكن لو قلت (لم يحضر إلاّ سعيد) نفيت الحضور عن كل واحد إلاّ عن سعيد، فلم يحضر أحدٌ من الناس إلاّ سعيد، ونحوه أنْ تقول (ما حضر الفائزون إلاّ محمدٌ)، فمحمدٌ وحدُه هو الحاضر من الفائزين، وقد يكون حضر معه غيره من غير الفائزين كالمشاهدين ولكن لو قلت (ما حضر الا محمد) دل على انه لم يحضر أحد البته إلاّ محمد.

وعلى هذا فرأي النحاة أن البدلَ على نية احلاله محل المبدل منه، وإن المبدل منه على نية السقوط، فيه نظر، فانّ المعنى يختلف إذا ذكر المبدل منه، وإذا فرغ الاستثناء، وعلى ذلك فهذا الفرق غير وارد.

إن الفرق بين الاتباع والنصب من اوجه منها:

١- إن الاتباع يدل حتما على أنّ المستثنى بعض من المستثنى منه،بخلاف النصب فانه من المحتمل أن يكون بعضاً منهم،وان لا يكون فانك اذا قلت (ما حضر الطلاب إلاّ سعيدٌ) بالرفع كان سعيد من الطلاب حتماً، واذ قلت (ما حضر الطلابُ إلاّ سعيداً) احتمل أن يكون (سعيد) من الطلاب، وأن لا يكون منهم، وذلك بأن يكون موظفاً، أو بواباً فيكون منقطعاً. وبهذا نعلم أن الاتباع يدل قطعاً على أنه أما متصلٌ أما النصب فانه تعبير احتمالي أي يحتمل الاتصال والانقطاع.

٢- قد يراد بالنصب البعد عن المستثنى منه جنساً أونوعاً أو غيرهما، أو التبعيد عنه، أي تنزيله منزلة البعيد بخلاف الاتباع فانه يراد به الالصاق، فان أردت إبعاد محمد عن

الفائزين قلت (ما حضر الفائزون إلاّ محمد) فانّك هنا بعدته عنهم، وقد يكون البعد حقيقة أو تجوزاً. فقد تنصب لقصد التبعيد من المستثنى منه، بأن تجعله ليس بعضاً منه، وإنْ كان منه حقيقة بخلاف الاتباع فانه يراد به الالصاق بالمستثنى منه، فان تعذر جعله بعضاً منه ولو تجوزاً، وجب النصب عند بني تميم وغيرهم.

وقد مر بنا أنّ بني تميم يقولون (مالي عتاب إلاّ السيف) يجعلون السيف عتابه ويقولون (ماله عليه سلطان إلاّ التكلف) ونحو ذلك[1].

فهم اذا تجوزوا فجعلوا السيف عتاباً، والا واري أحدا والتكلف سلطاناً، اتبعوا، وإنْ أرادوا التبعيد من ذلك قطعوا.

وهذا ملاك الأمر وهو أنّ العرب اذا أرادوا الصاق المستثنى بالمستثنى منه، أتبعوا، وإنْ أرادوا التبعيد نصبوا. فإنْ امتنع جعله بعضاً منه قطعوا، نحو (مازاد هذا المال إلاّ ماتنقص). وعلى هذا تقول (ماجاءني الطلاب إلاّ خالد) اذا جعلت خالداً بعض الطلاب فانْ قلت (خالداً) أبعدته منهم وإنْ كان طالباً حقاً، وذلك لأن تقصيره وعدم انتظامه وقلة معرفته جعلك تسلكه في عداد غير الطلبة، وهذا المعنى تجوزي فني.

٣- قد يؤتى بالنصب لرد كلام سابق وذلك كأنْ يقول قائل (قام القوم إلاّ محمداً) فتجيب (ما قام إلاّ محمداً) وليس معنى الجملة الاخيرة اثبات القيام لمحمد، وإنما نفي الجملة كلها أي أنّ قولك (قام القومُ إلاّ محمداً) غيرُ صحيحٍ، فقد يكون ليس هو المخالف الوحيد أو أن محمداً قام مع من قام ونحو ذالك.

وهو هنا واجب النصب، ولا يصح فيه الرفع فانك إنْ رفعت اثبت القيام لمحمدٍ، وحده جاء في **(الأصول)**: «والقياس عندي إذا قال قائل: قام القوم إلاّ أباك، فنفيت في هذا الكلام أن تقول: (ما قام القوم إلاّ أباك) لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته، فاما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبنى

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٣٦٤-٣٦٥).

كلامه على البدل قال: ما قام القوم الا ابوك»[١].

وعند ابن مالك إن النصب مختار في نحو هذا[٢].

والصواب في مثل هذا وجوب النصب، لأن الرفع يعني اثبات القيام له.

٤- اختار قسم من النحاة ومنهم ابن مالك النصب في المتراخي نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاّ زيدا، لأنه ضعف التشاكل بالبدل، لطول الفصل بين البدل والمبدل منه[٣].

وفي هذا نظر فان الاعراب ليس أمراً لفظياً، بل هو أمر معنوي فالاعراب إنما هو اعراب عن المعنى، ولذا لا نعتقد بصحة ما اختاره ابن مالك، قال ابو حيان رداً على إبن مالك بقوله: «وهذا الذي ذكره لم يذكره اصحابنا»[٤].

٥- يحتمل في الاتباع أنْ تكون (إلاّ) وصفاً بمعنى (غير)، وليست للاستثناء، وذلك إذا كان الموصوف منكراً أو شبهه، وهو المعرف بأل الجنسية، جمعاً أو واحداً في معنى الجمع، فلو قلت (ما حضر الرجال إلاّ خالدٌ). احتمل أن يكون المعنى ما حضر الرجال الذين هم غير خالد، وهذا لا يختصر بغير الموجب بل يكون في الموجب أيضا فلو قلت (حضر العاملون إلاّ الخاملون) كان المعنى: حضر العاملون غير الخاملين أي الذين ليسوا خاملين[٥]، ولو نصب كان استثناء نصاً.

---

(١) «الأصول في النحو» (١/ ٣٤٤).

(٢) «التسهيل» (١٠٢)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٢٤)، «التصريح» (١/ ٣٤٩).

(٣) «الهمع» (١/ ٢٢٤)، «التصريح» (١/ ٣٤٩).

(٤) «الهمع» (١/ ٢٢٤).

(٥) «انظر الأصول» (١/ ٣٤٧)، «ابن يعيش» (٢/ ٨٩).

إلا الوصفية:

ذكرنا قبيل قليل أن (إلاّ) قد تأتي صفة بمعنى (غير)، كما أن (غيراً) قد تاتي بمعنى (إلاّ) فنقول (أقبل رجال إلاّ سعيد) أي غير سعيد، والمعنى أقبل رجال مغايرون لسعيد. قال ابن يعيش: «وقد حملوا (إلاّ) على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس أياه أو من صفته كصفته، ولا يراد بها اخراج الثاني مما دخل في الأول، فتقول (جاءني القوم إلاّ زيداً) فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم، وذا قلت: (ما أتاني أحد إلا زيداً) جاز أن يكون إلا وما بعدها بدلا من أحد، وجار أن يكون صفة بمعنى (غير) قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، والمراد غير الله فهذا لا يكون إلاّ وصفاً، ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء»[١].

وأكثر النحاة على أنه يشترط لأن تكون وصفاً، شرطان هما:

١- أن يكون موصوفها جمعاً منكراً أو شبهه وذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، والمعنى غير الله. ولا يصح أن تكون هاهنا استثناء، لأن المعنى على الاستثناء «لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا»[٢] وهذا باطل.

وشبه المنكر أن يكون معرفاً بأل الجنسية لأن الجنسية قريبة من النكرة، بخلاف العهدية فتقول (أقبل الرجال إلاّ المقعدون) أي غير وفي الاثر: (الناس هلكى الا العالمون) وأجاز بعضهم أن يوصف بها المعرف بأل العهدية[٣].

٢- فان لم يكن جمعاً فواحد في معنى الجمع وذلك كان تقول (ما أقبل احد خالدٌ) أي غير خالد. وأجاز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة وذلك كقولك:

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٨٩)، وانظر «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٥٣).

(٢) «الهمع» (١/ ٣٢٩).

(٣) «سيبويه» (١/ ٣٧٠)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٢٩).

(لو كان معنا رجل إلاّ زيد لغلبنا)[١].

ومعنىٰ ذلك أنه لا يجوز أنْ تقع صفة إلاّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء، فلا يجوز أنْ تقول (أقبل رجل إلاّ لئيم) بمعنى غير لئيم[٢] ولك أنْ تقول: (عندي درهم إلاّ دانقٌ) لأنّه لا يجوز أنْ تقول (عندي درهماً إلاّ دانقاً) ويمتنع: عندي درهم إلاّ جيد.

ومعنى (عندي درهم إلاّ دانق) بالاتباع: عندي درهم كامل، أي عندي درهم وليس دانقاً، والدرهم ليس دانقاً. وعلى الاستثناء يكون المعنى: عندي درهم إلاّ سدساً لأن الدانق سدس درهم[٣].

وذكر صاحب المغنى أن النحويين قالوا: «إذا قيل: (له عندي عشرة إلاّ درهماً) فقد أقر له بتسعة، فإن قال (إلاّ درهمٌ) فقد أقر له بعشرة، وسره أنّ المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم. وكل عشرة فهي موصوفه بذلك، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في (نفخة واحدة)[٤]، والمعنى عندي عشرة وليس درهماً.

وجاء في (**الأصول**) أنه: «اذا قال القائل: الذي له عندي مائة درهم إلاّ درهمين فقد أقر بثمانية وتسعين، واذا قال: الذي له عندي مائة إلاّ درهمان فقد أقر بمائة لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين، وكذا لو قال: له علي مائة الف كان له مائة»[٥].

وهذا واضح فانه اذا قال: له عندي مائة إلاّ درهمان، كان المعنى له عندي مائة، وليس درهمين بخلاف الاستثناء.

(١) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٩٠)، «الأصول» (١/ ٣٤٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٨).
(٢) انظر «الأشموني» (٢/ ١٥٦)، «الصبان» (٢/ ١٥٦).
(٣) «المغني» (١/ ٧١).
(٤) «الأصول» (١/ ٣٧١-٣٧٢).
(٥) انظر «المفصل» (١/ ٢٠٠)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٧)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٨).

غير

(غير) كلمة تفيد المغايرة، وأصلها أن تكون تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها، أما ذاتاً أو صفة. فالمغايرة بالذات نحو (محمدٌ غيرُ إبراهيم) و (مررت برجلٍ غير علي). فشخص محمد غيرُ شخص إبراهيم، وكذلك شخص الرجل الذي مررت به غير شخص علي.

والمغايرة بالصفة نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى الْقَٰعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى الضَّرَرِ وَالْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، بالرفع على انه صفة للقاعدين، وكقوله: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٨]. وهذا درهم غير جيد، ومررت برجل غير طويل(١).

و(غير) من مبتدعات العربية لا تشاركها اللغات السامية فيها(٢).

ولكونها تفيد المغايرة حملت على (إلاّ) في الاستثناء، فأصبح يستثنى بها وذلك لأن الاستثناء مغايرة أيضا ولكن هناك فرق بين مغايرة (غير) ومغايرة (إلاّ)، وذلك أن (غيرا) كما ذكرنا تفيد المغايرة ذاتاً أو صفة، بغض النظر عن الاثبات والنفي، وإما (إلاّ) فتفيد المغايرة نفياً واثباتاً بغض النظر عن المغايرة بالذات أو الصفة فتقول، حضر الرجال إلا خالداً. فهنا أفادت (إلاّ) المغايرة بالاثبات والنفي، فالرجال حضروا وخالد لم يحضر، بغض النظر عن الصفة أو الذات، كما حملت (إلاّ) على (غير) فأصبحت صفة تفيد المغايرة بالذات أو بالصفة، جاء في **(حاشية الخضري)**: «واعلم أن اصل (غير) كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة... وأما (إلاّ) فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً واثباتاً، فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت (غير) على (إلاّ) في الاستثناء بها أي في المغايرة نفياً واثباتاً، بلا نظر لمغايرة ذات او صفة»(٣).

---

(١) انظر «المفصل» (١/ ٢٠٠)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٧)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٨).

(٢) «التطور النحوي» (٩٩).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٨)، وانظر «الرضي» (١/ ٢٦٧).

الاستثناء بغير وإلا:

عرفنا أنّ الأصل في (غير) أنْ تفيد المغايرة، وليس الأصل فيها أنْ تكون للاستثناء بخلاف (إلاّ)، ولذلك تستعمل (غير) في مواطن لا تصلح فيها (إلاّ) اذ لا تفيد الاستثناء كأنْ تقول (خالدٌ غير لئيم) ونحو قوله:

غيـر مـأسـوف علـى زمـن ينقضـي بـالهـم والحـزن

وقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩]، وقوله: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١]، فـ (غير) هنا تفيد المغايرة ولا تفيد الاستثناء، ولا يصح استعمال (إلاّ) في موطنها.

وقد تحمل (غير) على (إلاّ) الاستثناء كقولك (أقبل الرجال غير عباس). وهي تأخذ حكم الاسم الواقع بعد إلاّ. قال سيبويه: «وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالاجاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاّ) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلاّ»[1].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أن غيراً الاستثنائية تقع «في جميع مواقع (الا) في المفرغ وغيره، والموجب وغيره، والمنقطع وغيره مؤخراً عن المستثنى منه ومقدما عليه، وبالجملة في جميع محاله إلاّ أنه لا يدخل على الجملة كالإعتذار لتعذر الاضافة إليها»[2].

ومثل الجملة الجار والمجرور فان غيراً لا تدخل عليه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦]، فلا يصح أن يقال (غير من ضريع) لأن غيراً تلزم الإضافة، معنى دون لفظ، ولا (من غير ضريع) لأن المعنى يتغير، ولذلك لا تدخل (غير) على الجار والمجرور.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٤)، وانظر «الأصول» (١/ ٣٤٧).

(٢) «الرضي» (١/ ٢٦٧).

وتقول (ما جئت إلاّ طلباً للعلم) فلا يصح وضع (غير) ههنا لأنّ المفعول له، لا يكون إلاّ مصدراً و(غير) ليست مصدراً.

وعلى أي حال ففي الأكثر أن تقع في مواقع (إلاّ).

إن غيراً وإن دخلت معنى الاستثناء، قد تحمل معها معناها الخاص بها أحياناً، فلا تطابق (إلاّ) تماماً فقولك (ما قام إلاّ محمد) و(ما قام غير محمد) ليسا متطابقين في المعنى تماما، فانّك في الجملة الأولى اثبت القيام لمحمد وحده، ونفيته عمن عداه، وأمّا الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل معنى آخر، وهو أن (غير محمد لم يقم) فيكون نفي القيام عن غير محمد وسكت عن محمد.

ومعنى ذلك أنّ ما بعد (إلاّ) هو المقصود بالاستثناء، وهو الذي يدور عليه الحكم أما في (غير) فان الكلام قد يدور على ما بعد غير، وقد يدور على (غير) نفسها، لا على المجرور بها، فقوله تعالى مثلا: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩]، معناه أن المجرمين هم الذين أضلوهم، ولو قال (وما أضلنا غير المجرمين) لاحتمل المعنى السابق ولاحتمل معنى آخر، وهو أن غير المجرمين لم يضلونا أي نفى الضلال عن غير المجرمين أما بالنسبة إلى المجرمين فلم يتعرض لهم. وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤]، فانه طلب أن يزيدهم الضلال ولا يزيدهم شيئا آخر غير الضلال ولو قال (ولا تزد الظالمين غير ضلال) لاحتمل أن يكون المعنى كالمعنى السابق ولاحتمل معنى آخر وهو أنه طلب إلاّ يزيدهم شيئاً غير الضلال أما الضلال فمسكوت عنه.

ونحوه أن تقول (لا يدخل الجنة إلاّ المسلم) وأن تقول (لا يدخل الجنة غير المسلم) فالجملة الثانية قد تكون بمعنى الأولى، وقد تكون لمعنى آخر وهو أنّ غير المسلم لا يدخل الجنة. وليس في هذا المعنى حصر، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقولك (ولا تقولوا على الله غير الحق) فالثانية قد تكون بمعنى الأولى، وقد تكون لمعنى آخر وهو النهي عن قول غير الحق، أما الحق فمسكوت عنه وهو كما تقول: إن لم تقل الحق فلا تقل غير الحق، أي اسكت.

ونحوه أن تقول (لا تعبد إلاّ الله) و(لا تعبد غير الله) فالمطلوب في الأولى عبادة الله وحده، والثانية قد تكون بمعنى الأولى وقد تكون لمعنى آخر، وهو النهي عن عبادة غير الله، وغير الله الصنم والحجر وغيرهما، فكأنه قال في الجملة الثانية: لا تعبد الصنم لا تعبد الحجر لا تعبد الشجر ونحوه، فالأولى طلب العبادة لله وحده، والثانية نهي عن عبادة غير الله، وعبادة الله مفهومة من المخالفة.

جاء في (**الايضاح**): «واعلم أنّ حكم (غير) حكم (إلاّ) في افادة القصرين، أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف»[(١)].

والحقيقة أنها لا تفيد ما تفيده (إلاّ) تماماً فـ (إلاّ) تفيد القصر نصاً، أما (غير) فتفيد القصر تضمناً، فقولك (لا تعبد إلاّ الله) أفاد الحكم، وهو الأمر بعبادة الله نصاً صريحاً، وأمّا قولك (لا تعبد غيرَ الله) فهو نهي عن عبادة غير الله، ومضمونه الأمر بعبادة الله. إن قولك (ما دخلها إلاّ خائفا) يختلف عن قولك (ما دخلها غير خائف) ففي الجملة الأولى أثبت الدخول له خائفاً، وفي الثانية نفيت الدخول غير خائف، أما الدخول خائفاً فقد سكت عنه وهو مفهوم من مضمون الجملة، جاء في (شرح ابن يعيش): «فأصل (غير) أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من (إلاّ) ويوضح ذلك ويؤكده، أنّ كل موضع يكون فيه (غير) استثناء يجوزُ ان يكون صفة، وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء، وذلك نحو قولك (عندي مائة غير درهم) اذا نصبت كانت استثناء، وكنت مخبراً أنّ عندك تسعة وتسعين درهماً، واذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها، وتقول عندي درهم غير زائف، ورجل غير عاقل، فهذا لا يكون فيه (غير) إلاّ وصفاً لا غير، لأنّ الزائف ليس بعضاً للدرهم، ولا العاقل بعض الرجل..

والفرق بين (غير) اذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها اذا كانت صفة لم توجب للأسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف فإذا قلت: (جاءني رجلٌ غيرُ زيد) فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة، ولم تنف عن

(١) «الايضاح» (١٣٠).

زيد المجيء وإنما كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لأنها ههنا محمولة على (إلاّ) فكان حكمها كحكمه»[١].

ثم أنه يجوز التفريغ في (غير) في الاثبات، ولا يجوز في (إلاّ) تقول (قام غير محمد) ولا يجوز أنْ تقول (قام إلاّ محمد) وذلك لأنّ غيراً -وإن كانت تعني كل ما عدا المذكور في الوجود- قد تعني أيضاً بها شخصاً معيناً غير محمد، أو شخوصاً معينين، فقولك (قام غيرُ محمد) يحتمل أن يكون معناه: قام خالد، أمّا الاستثناء بالاّ، فيفيد في نحو هذا، ما عدا محمداً من الناس، ولا تعني به شخصاً معيناً أو شخوصاً معينين، ولذا لا يصح (قام إلاّ محمد) لأنه يثبت القيام لجميع الناس دون محمد.

ولذا فهي لا تطابق (إلاّ) تماماً في الاستثناء.

---

(١) «ابن يعيش» (٢/٨٨).

سوى

ذهب جمهور البصريين إلى إنّ (سوى) ظرف، وأنها لا تخرج عن الظرفية ومعناها (مكان) فاذا قلت: (جاءني القوم سواك) كان المعنى جاءني القوم مكانك، وبدلك، ثم دخلها معنى الاستثناء، جاء في (**كتاب سيبويه**): «وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك إلاّ أنّ في سواك معنى الاستثناء»[١].

قالوا والدليل على أنها ظرف أنّها تكون صلة تقول: مررت بمن سواك[٢] وأن العامل يتخاطاها ويعمل فيما بعدها كقول لبيد:

وابــــذل ســـــوام المــــال إ نّ ســــــواءهــــا دهمـــــا وجـــــونــــا

ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلاّ ما كان ظرفا[٣].

وهذان الدليلان لا يدلان إلاّ على أنها تقع ظرفاً، ولا يدلان على انها ملازمة للظرفية فانه من المعلوم أن ثمة ظروفا متصرفة تقع ظرفاً وتخرج عن الظرفية، كقولك (جلست مكانك) و (عظم مكانك). وفي الدليل تخريج آخر[٤].

وذهب أبو القاسم الزجاجي، وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً، بل هي كغير مطلقاً «ويتفرد بلزوم الاضافة لفظاً، وبوقوعه صلة دون شيء قبله»[٥].

---

(١) «سيبويه» (١/٣٧٧)، وانظر «الأصول» (١/٣٤٩-٣٥٠)، «المقتضب» (٤/٣٤٩)، «الأشموني» (٢/١٥٩-١٦٠)، «التصريح» (١/٣٦٢).

(٢) «سيبويه» (١/٢٠٣)، «الأشموني» (٢/١٦٠)، «التصريح» (١/٣٦٢)، «الرضي على الكافية» (١/٢٧٠).

(٣) «ابن يعيش» (٢/٨٣).

(٤) انظر «حاشية الصبان» (٢/١٦٠).

(٥) «التسهيل» (١٠٧)، انظر «الهمع» (١/٢٠١)، «التصريح» (١/٣٦٢).

قال ابن مالك في الألفية:

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

وذهب الكوفيون وآخرون إلى أنها تستعمل ظرفاً، وغير ظرف، فمن استعمالها ظرفاً قولهم (جاءني الذي سواك) ومن استعمالها غير ظرف بل اسما بمعنى (غير) قوله ﷺ: «دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها» وقوله: «ما أنتم في سواكم من الأمم الا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» وقول الشاعر:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وهو كثير نثراً وشعراً[(١)].

قال الرضي: «انما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان، وهو (مكانا) قال تعالى ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه:٥٨]، أي مستوياً ثم حذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكاناً فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه في افادة معنى البدل، تقول (أنت لي مكاناً عمرو) أي لأن البدل ساد مسد المبدل منه، وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنك قلت: (جاءني القوم بدل زيد) أفاد زيداً لم يأتك فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء. فسوى في الأصل مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء»[(٢)].

والحق أنها ليست كغير مطلقاً، فانه يصح أنْ نقول (مررت برجل غير لئيم) ولا يصح أن نقول (سوى لئيم) قال تعالى: ﴿إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [المائدة: ٥]، وقال: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩].

وقال: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١]. ولا تحسن (سوى) في هذا ونحوه.

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/١٥٨)، «ابن عقيل» (١/٢٠٩)، «التصريح» (١/٣٦٢)، «الهمع» (٢٠١).
(٢) «الرضي على الكافية» (١/٢٦٩-٢٧٠).

إن (غيرا) من المغايرة و (سوى) من المساواة كما هو ظاهر من لفظها، فقولهم (مكان سوى) معناه مكان مستو، أي متساو ليس بعضه أعلى من بعض.

ويكون (سوى) بمعنى العدل ومنه قولهم: هذا يساوي درهماً، أي يعادل قيمته درهما[1]. وهذا يساوي ذلك. فاذا قلت (مررت برجال سوى سعيد) كان المعنى انهم يسدون ويقومون مقامه، أي يساوونه.

جاء في (**لمقتضب**): «انك اذا قلت (عندي رجل سوى زيد) فمعناه عندي رجل مكان زيد، أي يسده مسده ويغني غناءه»[2]. فسوى تختلف عن غير. إنّ قولك (جاءني رجل غير زيد) يختلف عن (جاءني رجل سوى زيد) في أصل المعنى، وذلك أن معنى الأولى: جاءني رجل ليس زيداً، أي مغايراً لزيد، ومعنى الثانية: جاءني رجل مساوٍ لزيد، أي يقوم مقامه ويغني غناءه، ثم دخلها معنى المغايرة، لأنّ في (سوى) مغايرة من وجه، وذلك أنّ قولك (مررت برجل سوى زيد) معناه برجل غير زيد.

إلاّ أنّه يماثله فهو رجل آخر غير زيد، فهما متشابهان من وجه، مختلفان من وجه آخر ثم دخلهما معنى الاستثناء.

ولذا كان الراجح عندنا أنّها تكون ظرفاً، وغير ظرف، وليس أصلها أنْ تكون ظرفاً بل معنى الظرفية منقول إليها، وذلك أنّ قولك (جاءني رجلٌ سوى زيد)، معناه يقوم مقامه ويسدُّ مسدّه، ويكون مكانه وبدله، ومن هنا دخلها معنى الظرفية.

كما أنّه ليس الكثير فيها أن تقع ظرفاً، بل الكثير فيها أن تقع غير ظرف، وقد تقع ظرفاً. وتقع استثناءً وغير استثناء من دون النظر إلى معنى المساواة الذي هو أصل معناها، بل انمحى عنها معنى المساواة وبقي فيها معنى المغايرة، وهذا كثير في اللغة فقد تنمحي عن الكلمة دلالتها الاولى، ويبقى ملازمها أو جانب من جوانب المعنى فقط،

---

(١) انظر «تاج العروس» (١٠/١٨٨).

(٢) «المقتضب» (٤/٣٤٩).

فمن ذلك في لغتنا الدارجة (العلوة) مثلا فهي الأصل للمكان المرتفع من العلو، توضع فيه الخضروات والحبوب ونحوها لغرض بيعها، ثم انمحى عن المكان معنى العلو، وأصبحت تطلق على مكان بيع هذه الأشياء، وإن لم يكن مرتفعاً بل وإن كان منخفضاً، ومنه قولنا في الدارجة (نتسوق) أي ندخل السوق للشراء ثم أصبحت بمعنى الشراء، وإن لم يكن من السوق. ومنه في العربية (رفع عقيرته) وأصله أن رجلاً رفع رجله المقطوعة وصاح بأعلى صوته، ثم انمحى عنه رفع الرجل المقطوعة، وبقي المصاحب له وهو الصياح فصارت بمعنى (صاح) وهكذا أمر سوى.

ليس ولا يكون

أستُعمل كل من (ليس) و (لا يكون) للاستثناء، نحو (اقبل الرجال ليس محمداً) و(اقبلت النساء لا يكون هنداً) وفي الحديث: ما أنهر الدم فكلوا ليس السن والظفر.

وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد، هو الافراد والتذكير، (ليس) و(لا يكون)، فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز فتقول (أقبل النساء ليس فاطمة، ولا يكون فاطمة) و (أقبل الرجال ليس محمداً، ولا يكون محمداً) ولا تقول: (ليست فاطمة) و (لا تكون)[1]، ولا ليسوا ولا يكونوا، ولا يسبق (يكون) غير (لا) من حروف النفي، وهما لا يطابقان (إلاّ) في الاستعمال، ولا في المعنى.

أما من حيث الاستعمال، فانّه لا يصح في المستثنى بهما الاتباع، فلا تقول في (ما حضر الطلاب إلاّ سعيد) (ماحضر الطلاب ليس سعيد) بالاتباع، ولا في (ما مررت بالطلاب إلاّ سعيد) (ما مررت بالطلاب ليس سعيدٍ ولا يكون سعيدٍ).

ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ فلا تقول: (ما حضر ليس محمدٌ) كما تقول: (ما حضر إلاّ محمدٌ).

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٣).

تقول: (ما مررت إلا بخالد) ولا تقول: (ليس بخالد) وتقول: (لا تزده إلاّ عذاباً) ولا تقول: (ليس عذابا). وتقول: (ما جئت إلاّ طلبا للعلم) ولا تقول: (ليس طلباً للعلم).

قال بعضهم: ولا يستعملان في المنقطع[١] . فلا تقول: (أقبل القوم ليس بعيراً) ومثلها: لا يكون.

وأما من حيث المعنى، فإنّهما لا يطابقان (إلاّ) أيضاً، وذلك أنّهما في الأصل للنفي. تقول: (ليس الايمان بالتمني)، وتقول: (لا يكون البغل مهراً) ثم تضمنها معنى الإستثناء كما مر في (غير) التي معناها المغايرة، وهما يحملان هذا المعنى معهما، جاء في (**كليات أبي البقاء**) أن الاستثناء بليس، ولا يكون فيه معنى النفي[٢]. فاذا قلت: (حضر الطلاب ليس خالداً) كان المعنى قريباً من قولك (حضر الطلاب وليس خالداً) فهما في الأصل رد على كلام سابق، كأنَّ قائلاً قال: (حضر خالد لا الطلاب) فقيل له: (حضر الطلاب ليس خالداً) ثم تضمنها معنى الاستثناء، غير أنهما يحملان معهما معنى التفي.

فالاستثناء بليس ولا يكون رد على كلام سابق حقيقة، أو تجوزاً، ونفي لما تصوره المخاطب، ففي قولك (حضر الطلاب ليس سعيدا) كأنّ المخاطب تصور أنّ سعيداً هو الذي حضر، فنفيت ذلك عنه، وفي قوله ﷺ «يطبع المؤمن على كل خلق» كأن المخاطب تصور أيضاً أنه يطبع على الكذب والخيانة، فنفي ذلك عنه قال: (ليس الكذب والخيانة) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.

فهما للنفي وقد تضمنا معنى الاستثناء.

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ٢٢٣).

(٢) «الكليات» (٦٧).

خلا وعدا

خلا:

خلا في الأصل فعل لازم تقول: خلا المكان، والشيء يخلو خلواً، اذا لم يكن فيه أحدٌ. وخلت الدار اذا لم يبق فيهما أحد، وخلا إذا تبرأ من ذنبٍ قرف به.

وقد استعمل معدى فقالوا: افعل كذا، وخلاك ذم، أي سقط عنك الذم(١).

وقال بعضهم: خلا مصدرٌ أيضاً(٢).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما خلا فهو في الأصل لازم، يتعدى إلى المفعول بمن، نحو خلت الدار من الأنيس، وقد تضمن معنى (جاوز) فيتعدى بنفسه كقولهم: (إفعل هذا وخلاك ذم) وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاّ التي هي أمُّ الباب، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله، وفاعل عدا، ولم يظهر معهما (قد) مع كونهما في محل النصب على الحال، ولهذا أوجبوا إضمار إسمي ليس ولا يكون»(٣).

فهو إذن فعل متصرف من الخلو، ضمن معنى الاستثناء، فجمد على صورة واحدة، كما فعل بليس ولا يكون.

وهو في الأصل فعل لازم، ثم أستعمل متعدياً في بعض التعبيرات، وفي الاستثناء، ليكون المستثنى به على صورة المستثنى بالاّ.

وبعض العرب يجر المستثنى به، فالنصب لغة والجر لغة أخرى، قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: ماأتاني القوم خلا عبد الله، فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فاذا قلت

---

(١) انظر «لسان العرب» (١٨/ ٢٦٠-٢٦٦)، «تاج العروس» (١٠/١١٨-١١٩).

(٢) «تاج العروس» (١٠/١١٩).

(٣) «شرح الرضي» (١/٢٤٩-٢٥٠).

(ما خلا) فليس فيه إلاّ النصب لأنّ (ما) اسم، ولا تكون صلتها إلاّ الفعل هنا»[١].

فمن نصب بها من العرب ابقاها على فعليتها، ومن جرّ بها أجراها مجرى الحروف لجمودها، ولا يستنكر أن تكون الكلمة الواحدة مرة فعلاً، ومرة حرفاً، ولا مرة اسماً، ومرة حرفاً، مثل على، وعن.

جاء في (**المقتضب**): «وقد تكون خلا حرف خفض، فتقول: جاءني القوم خلا زيد. فإنْ قلت: فكيف يكون حرف خفض، وفعلاً على لفظ واحد؟

فانّ ذلك كثير منه حاشا.. ومثل ذلك (على)، تكون حرف خفض على حد قولك: (على زيد ردهم) وتكون فعلاً نحو قولك: علا زيدٌ الدابة»[٢].

ويحتمل أنْ تكون مصدراً إذا جرّوا ما بعدها فان قلت: ولم تحتمل أن تكون حرف استثناء اذا نصب ما بعدها؟

والجواب ذلك أنها لا يصح التفريغ بعدها، ولو كانت حرفا كـ (إلا) لصح التفريغ بعدها. فانه يصح أن تقول (ما حضر إلاّ محمد) على انه فاعل حضر، ولا يصح أن تقول (ما حضر خلا محمدٌ).

ونقول: (مامحمد إلاّ رسولٌ) على أنه خبر محمد، ولا يصح (ما محمد خلا رسول). وتدخل (إلاّ) على الفعل، قال تعالى: **﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾** [الأنعام: ٥٩]، ولا يصح خلا يعلمها.

وتقول: (ما كنت إلاّ أقوم بواجبي) ولا يصح في نحو ذلك (خلا)، ولو كانت حرفاً لم يكن هناك مانع من ذلك، غير أنه لأنها فعل تعذر التفريغ، فيبقى الفعل الأول بلا فاعل ويبقى المبتدأ بلا خبر وهكذا. وامتنع دخولها على الفعل أيضاً.

وقد تسبقها (ما) المصدرية فينتصب ما بعدها، فتقول: (جاء القوم ما خلا محمداً)،

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٧).

(٢) «المقتضب» (٤/ ٤٢٦)، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٧٧).

ويكون معناها عند ذاك بمعنى الجر، إذا عددنا (خلا) مصدراً وهو مما يقوي مصدريتها.

فقولك (جاء الرجال خلا محمد) معناه في الأصل: خلا مجيئهم من محمد، أَو خلا الرجال من محمد، ثم ضمن معنى الاستثناء.

وقولك (جاء الرجال ما خلا محمداً) معناه جاؤا خلوهم من محمد، ومعناه وقت خلوهم أو خالين من محمد، بمعنى الظرف، أو الحال(١). وفي هذين الظرف والحال معنى الاستثناء(٢).

وقولك (جاء الرجال خلا محمد) معناه جاؤا خلو محمد من المجيء، أو خلّوهم من محمد اذا عددنا (خلا) مصدراً، وهذا معنى (جاء الرجال ما خلا محمد).

أما من ذهب إلى انها حرف جر فقد تصور أنّ هذه اللفظة انمحت عنها كل دلالة على الفعلية، ولم يبق فيها إلاّ معنى الخلو، نظير قولك (محمد علا السطح) و (محمد على السطح) فقد انمحى من (على) كل معنى للفعلية، ولم يبق فيها إلاّ دلالة العلو، وكما تحول المنصوب بـ (علا) إلى المجرور بـ (على)، تحول المنصوب بـ (خلا) الفعلية إلى مجرور بخلا الحرفية.

وينبني على القول بالفعلية والحرفية أمر آخر، هو أنّ الكلام من النصب جملتان، ومن الجر جملة واحدة، فقولك (جاء الرجال خلا محمداً) متألف من جملتين: الأولى (جاء الرجال)، والثانية (خلا محمداً) وهي جملة حالية أو استئنافية.

وقولك (جاء الرجال خلا محمد) جملة واحدة، ومعنى ذلك أنك أنت أردت في حالة النصب الاخبار بجملتين: الأولى جاء الرجال، ثم بدا لك أن تخبر أخباراً أخرى، وهو (خلا محمداً) تكمل فيها المعنى، أو أردت أن تخبر عن حالة مجيء الرجال، بأنه خال من محمد وهو اخبار واحد مقيد.

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٣٦٤)، «الأشموني» (٢/ ١٦٤)، «ابن يعيش» (٢/ ٧٨)، «المغني» (١/ ١٣٤).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٦٤).

ولا بد ان كل واحد من المتملكين بهذا التعبير أو ذاك، كان يلحظ ملحظاً معيناً فأخبر بهذه الصورة أو تلك، والله أعلم.

عدا:

وأما عدا ففعل متعدٍ بمعنى جاوز تقول: عدا الأمر يعدوه وتعداه كلاهما تجاوزه، وعدا طورَه، وقدره، جاوزه. . . ويقال ما يعدو فلان أمرك أي ما يجاوزه، والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره. . . يقال تعديت الحق واعتديته وعدوته، أي جاوزته. . وعدي عن الأمر جاوزه إلى غيره وتركه وعدّ عنا حاجتك، أي اطلبها عند غيرنا، فانّا لا نقدر لك عليها[١].

فان قلت (جاء الرجال عدا سعيدا) كان المعنى أنهم تجاوزوا سعيداً، فلم يأت معهم أو تجاوز مجيئهم سعيداً. ومثله أن تقول: أنت تعديت سعيداً فجئت إليّ، أي تجاوزته فلم تأته. وكذلك قولك (رأيت عدا خالداً)، معناه تجاوزت رؤيتي سعيداً، أي لم تقع رؤيتي عليه، ثم ضمن معنى الاستثناء.

ولم يحك سيبويه الجر بها، وقد حكاه أبو الحسن الاخفش[٢]، وعلى حكاية الأخفش يكون الجر بعدها لغةً.

وقد تسبقها (ما) المصدرية، فتقول: (رأيت الناس ما عدا محمداً) أي مجاوزة رؤيتي محمداً، أي وقت المجاوزة، أو متجاوزاً محمداً، فيكون تأويل ذلك كما مرّ في (خلا).

حاشا

حاشا كلمة تفيد التنزيه في كل معانيها، وأصلها من الحشا والحاشية وهو الناحية والطرف، قال الفارسي: «وهو فاعل من الحشا الذي هو الناحية، أي صار في ناحية، أي بُعد مما رُمي به، وتنحى عنه، فلم يغشه، ولم يلابسه»[٣].

---

(١) «لسان العرب» (١٩/ ٢٥٩-٢٦٥)، «تاج العروس» (١٠/ ٢٣٧)، وانظر «المقتضب» (٤/ ٤٢٦).

(٢) انظر «الرضي» (١/ ٢٤٩-٢٥٠)، «ابن يعيش» (٢/ ٧٧).

(٣) «البرهان» (٤/ ٢٧١)، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٨٥)، وانظر «لسان العرب» (١٨/ ١٩٧-١٩٨).

وقولهم حاشا لله، معناه تنزيها لله من كل سوء، وهي في الاستثناء كذلك، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واذا استعمل حاشا في الاستثناء، وفي غيره معناه تنزيه الذي بعده من سوء ذكر في غيره، أو فيه، فلا يستثنى به إلاّ في هذا النوع، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء، فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء، ثم يبرئون ذلك الشخص مما يصحبه، فيكون آكد وأبلغ قال تعالى: ﴿قُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[1] [يوسف: ١٥].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى (حاشا لله): «حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، تقول: أساء القوم حاشا زيد. . . وهي حرف من حروف الجر، فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى حاشا الله، براءة الله، وتنزيه الله»[2].

وجاء في (ملاجامي) أنّ معناها «تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو ضرب القوم عمراً حاشا زيد، أي برّأه الله عن ضرب عمرو»[3].

ولذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه، فلا يحسن أنْ نقول (قام القوم حاشا زيد) لأن القيام ليس من المواطن التي يتنزه منها إلاّ اذا كان قياماً إلى سوء.

جاء في (**الكليات**) أن (حاشا) «كلمة استعملت للاستثناء فيما ينزه عن المستثنى منه، كقولك (ضربت القوم حاشا زيداً). ولذلك لم يحسن (صلى الناس حاشا زيداً) لفوات معنى التنزيه»[4].

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/٢٦٦).

(٢) «الكشاف» (٢/١٣٤).

(٣) «ملاجامي» (١٧٢).

(٤) «الكليات» (١٦٧)، وانظر «حاشية الخضري» (١/٢١١).

الحال

حقيقتها:

الحال وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيئة، أو للتوكيد. ومن هذا يتبين أن الحال على قسمين:

مبينة للهيئة وتسمى مؤسسة، وسميت كذلك لأنّها تؤسس معنى جديداً يستفاد بذكرها نحو: رجع خالد خائباً.

وحال مؤكد وهي التي يستفاد معناها مما قبلها، نحو: ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، فمعنى (مدبرين) مستفاد من (وليتم)، وكلامنا الآن على الأولى.

الحال المؤسسة: هي التي تبين هيئة صاحبها عند وقوع الحدث غالباً فاذا قلت: (أقبل الطالب سابقاً) كان المعنى أنه سابق في وقت الاقبال، وهذا فرق ما بين الحال والصفة فانّك إذا قلت (أقبل الطالب السابق) لم ينص قولك هذا على أنّه سابق في اثناء الإقبال، بل قد يكون ممن اتصف بالسبق فيما مضى.

ومثله أنْ تقول: (أقبل الرجل الحافظ) أي من اتصف بالحفظ، فانْ قلت (أقبل الرجل حافظاً) كان المعنى أنّه حافظ في اقباله هذا وقد يكون لم يحفظ قبل ذلك، ونحوه أنْ تقول: (أقبل الطالب المقصر)، و(أقبل الطالب مقصراً) فقوله (أقبل الطالب المقصّر) معناه أنّه اتصف بالتقصير، وإنْ لم يكن في اقباله هذا مقصراً، وانا قولك (أقبل الطالب مقصراً) فمعناه أنّه مقصر في اقباله هذا، وقد يكون في وصفه العام غير مقصر، وتقول: (هذا الرجل المقرىء) و (اقبل الرجل المقرىء) أي من اتصف بالاقراء، وقد تشير إليه وهو ماشٍ، أما إذا قلت: (هذا الرجل مقرئاً) فإنك لا تشير إليه إلا وهو في حال إقراء. وتقول: (أقبل الفرس السابق) و (هذا الفرس السابق)، وقد يكون غير سابق في اثناء

الإشارة، بل قد يكون مربوطاً أو ماشياً. فان قلت: (هذا الفرس سابقاً) أو (اقبل الفرس سابقاً) فانه يتعين أن لا تقوله، إلاّ وهو سابق في اثناء الاشارة أو الاقبال.

وقد يؤتي بالصفة لتفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، أمّا الحال فهي زيادة في الفائدة جاء في **(كتاب الأصول)**: «والفرق بين الحال و بين الصفة [أنّ الصفة] تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإنْ لم يكن للاسم مشارك في لفظه. ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بزيد القائم) فأنت لا تقول ذلك إلاّ وفي الناس رجل آخر اسمه زيد، وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الأسم، وليس بالقائم. وتقول: (مررت بالفرزدق قائماً) وإنْ لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره، فقولك (قائماً) انما ضممت به إلى الاخبار بالمرور، خبراً آخر متصلاً به مفيداً.

فهذا فرق بين الصفة والحال، وهو أنّ الصفة لا تكون إلاّ لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان، والحال قد تكون للإسم المشترك والإسم المفرد[١].

أما قوله «أنّ الصفة لا تكون إلاّ لاسم مشترك» ففيه نظر فللصفة أغراض متعددة، وقد تكون لغير المشترك نحو (باسم الله الرحمن) و(باسم الله العظيم) فليس (الله) اسماً مشتركاً.

وسيأتي بيان هذا الأمر في بابه، إن شاء الله تعالى:

وقال المبرد: «فاذا قلت: (جاءني زيدٌ ماشياً) لم يكن نعتاً لأنك لو قلت: (جاءني زيد الماشي) لكان معناه المعروف بالمشي، وكان جارياً على زيد لأنه تحليه له، وتبيين أنه زيد المعروف بهذه السمة، ليفصل ممن اسمه مثل اسمه بهذا الوصف.

فاذا قلت: (جاءني زيد ماشياً) لم ترد أنه يعرف بأنه ماش، ولكن خبرت بأنّ مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها»[٢].

(١) «الأصول» (٢٥٩/١)، وانظر «المقتضب» (١٦٦/٢)، «الفروق اللغوية» (١٩)، «ابن يعيش» (٥٧/٢).

(٢) «المقتضب» (٣٠٠/٤).

ونحو هذا في الخبر أيضا تقول: (عليّ في الدار مقرئاً) و(عليّ في الدار مقرىء) فانّ معنى الأولى يفيد أنه يقوم بالاقراء في الدار وقت الاخبار، وأما الرفع فعلى معنى أنه يقوم بالإقراء في الدار لا أنه الآن هو في الدار يقوم بالاقراء، وانما اذا اقرأ يقرىء في الدار، وربما لم يكن في الدار الآن.

وتقول: (هذا أخوك قائم بالسقي) على معنى أنه يقوم بالسقي أي متولٍّ، وإنْ لم يكن يقوم بالسقي وقت الاشارة، ولكن اذا قلت (هذا أخوك قائماً بالسقي) كان المعنى أنّه في وقت الإشارة كان يقوم بالسقي، ولا تقوله إلاّ اذا كان يقوم بالسقي وقت الإشارة إليه، وربما لم يكن يقوم به قبل ذلك.

وتقول: (هذا خالدٌ مجتهد) أي هو ممن اتصف بالاجتهاد، وإنْ لم يبذل الجهد في وقت الإشارة إليه، فهذا خبر كأنّك قلت (هذا مجتهد)، فانْ قلت: (هذا خالد مجتهداً) كان المعنى أنه كان يجتهد في أثناء الاشارة إليه، ولا تقول إلاّ إذا كان ذلك.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «واما قوله من ذا خير منك فهو على قوله: من ذا الذي هو خير منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومىء إلى انسان قد استبان لك فضله على المسؤول فيعلمكه ولكنك أردت: من ذا الذي هو أفضل منك؟ فانْ أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه فأردت أن يعلمكه نصبت خيراً منك كما قلت: من ذا قائماً؟ كأنّك قلت إنّما أريد أنْ أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها، ونصبُه كنصب ما شأنك قائماً؟»[(١)].

وجاء في (**كتاب الأصول**): «والحال إنّما هي هيئة الفاعل، أو المفعول، أو صفته، في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أنْ تكون تلك الصفة إلاّ صفة متصفة غير ملازمة، ولايجوز أن تكون خلقة، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحمر ولا أحول[(٢)]، ولا جاءني عمرو طويلاً، فانْ قلت متطاولاً، أو متحاولاً، جاز لأنّ ذلك شيء يفعله،

(١) «سيبويه» (١/٢٤٨).
(٢) في الأصل المنشور (أخوك) والصواب ما اثبتناه.

وليس بخلقه»[١].

وهذا شان أكثر الحال، وقد تكون الحال لازمة كما سنرى.

أما بالنسبة للحال من حيث الزمن، فانّ النحاة يقسمونها على ثلاثة اقسام:

الحال المقارنة: وهي التي زمنها زمن عاملها، وهي الغالبة نحو (أقبل أخوك ضاحكاً) فالضحك مقارن للاقبال.

والمقدرة: وهي المستقبلة وهي التي يكون وقوعها بعد زمن عاملها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ [الفتح: ٢٧]، فكل من (محلقين) و (مقصرين) حال مستقبلة، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له[٢].

وكقوله تعالى: ﴿وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها﴾ [التوبة: ٥٨]، وذلك نحو أنّ الخلود بعد الوعيد وليس مقارناً له، وكقوله تعالى: ﴿ وَبَشَّرْنَـٰهُ بِإِسْحَـٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ [الصافات: ١١٢]، وذلك أنّ نبوة اسحاق بعد التبشير وليست مقارنة له، فانّ التبشير به قبل أن اسحاق (ع). ومثله قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فهذه كلها أحوال مستقبلة، لأنّ زمنها بعد التبشير.

والمحكية: وهي الماضية قالوا وهي نحو (جاء زيد أمس راكباً)[٣]، وانكرها بعض النحاة وذلك أنّها مقارنة لعاملها، فالركوب مقارن للمجيء.

ولعل من المحكية أن تقول (هذا مؤذٍ صغيراً وكبيراً) و(هذه تلسع صغيرةً وكبيرةً) إذا قلتها وهما كبيران، فتكون كل من (صغيرٍ) و(صغيرةٍ) حالاً محكية.

(١) «الأصول» (١/٢٥٨-٢٥٩)، وانظر «ابن يعيش» (٢/٥٥).
(٢) «الأشموني» (٢/١٩٣)، «حاشية الصبان» (٢/١٩٤).
(٣) «التصريح» (١/٣٨٧).

المنتقلة واللازمة:

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، أي تلازم صاحبها، وذلك نحو (جاء أخوك غاضباً) فالغضب يتحول، وقد تكون ملازمة لا تنفك عن صاحبها، ويذكر النحاة لذلك مواطن منها:

١- أن يكون عاملها مشعراً بالحدوث كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ومعنى ذلك أنْ يكون عاملها، وهو الفعل أو غيره، يدلّ على أنّ صاحبَها جاء إلى الوجود لأول مرة، وحدث بعد أن لم يكن، فكلمة (خلق) تدلّ على أنّ الإنسان جاء إلى الوجود لأول مرةْ. فـ (ضعيفاً) حال لازمة إذ لا ينفك الضعف عن الإنسان، ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فأنثى حال لازمة، ونحو قولك (ولدته ازرق العينين أفطس الأنف) أو (وضعته صغير العينين، كبير الاذنين، واسع الفم) أو نحو (ولد أعمى) فكل تلك أحوال لازمة لا تنفك عن صاحبها، ويدل عاملها على الحدوث أي مجيء، بعد أن لم يكن.

وليس معنىٰ ذلك أن كل عامل يدل على الحدوث تكون حاله لازمة، وانّما هو أمر يعود إلى المعنى، فاذا قلت مثلا (ولدته باكياً) أو (وضعته مغمض العين) أو (وضعته باسطاً كفيه) دل على أنّ هذه ليست أحوالاً لازمة، وإنما منتقلة ومرد ذلك إلى المعنى.

ومعنى الضابط أنّ الحال قد تأتي لازمة في هذا الموطن، وليس معناه أنّ كل حال تأتي في هذا الموطن تكون لازمة.

٢- أن تكون مؤكدة بأنواعها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١].

فـ (مدبراً) حال مؤكدة لعاملها (ولّى) وهي بمعناه، إذ معنى (ولّى) و (أدبر) واحد.

والحق أنّ هذه ليست ملازمة لصاحبها ملازمة قولنا (ولد أعمى) أو (ولد دميماً) بل هي ملازمة لعاملها، فهو مدبر ما دام مولياً، فالحال موجودة ما دام العامل موجوداً، ونحو (عاش في الأرض فاسداً) لأن الافساد ملازم للعيش.

وقد يكون العامل غير ملازم، فتنقضي الحال بانقضائه، فمتى انتهى توليه انتهى إدباره، ومتى انتهى عيثه انتهى افساده. فهذه الحال ليست ثابته ثبوت الأولى.

٣- أن تكون الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق، نحو (هذا حطبك رماداً) و(هذا طحينك خبزاً). وليس كل جامد غير مؤول بالمشتق حالاً لازمة، ففي قولك (هذا تمرك بسراً) الحال غير لازمة، وفي قولك (هذا ذهبك خاتماً) الحال غير لازمة، ومردّ ذلك إلى المعنى.

٤- في أمثلة مسموعة كقوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]، فانّ قيام ربنا بالقسط لا ينفك عنه، وكقوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فهذه أحوال لازمة لصاحبها. وكقوله تعالى: ﴿فجزاؤه جهنم خالدا فيها﴾ [المائدة: ٩٣]، فالخلود ملازم له، لا ينفك عنه، وكقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، فالاستقامة ملازمة لصراط الله سبحانه، والحق أنّ مرد اللزوم والانتقال إلى المعنى لا إلى موطن معين.

الحال الجامدة:

الأصل في الحال أنْ تكون وصفاً، والمقصود بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وقد تكون اسماً جامداً وذلك في مواضع منها:

١- ان تكون الحال دالة على سعر نحو: اشتريت الكتب كتاباً بنصف دينار، وبعت الدار ذراعاً بدينار، واشتريت العسل حقه بعشرة دراهم.

٢- أنْ تكون الحال دالة على تقسيط النحو: وضعت كتبي كتاباً عند كل واحد، دفعت الزكاة ديناراً عن كل أربعين ديناراً.

٣- الحال الدالة على تفاعل نحو بعته يداً بيد، وكلمته فاه إلى فمي.

٤- الحال الدالة على التشبيه نحو بدت قمراً، وتلفتت ظبياً.

٥- الحال الموطئة، وهي الموصوفة ومعتمد الكلام على الصفة التي بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣].

وقوله: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

وفي رأينا أنّ كليتهما أعني الحال والصفة، معتمدة.

٦- الحال الدالة على ترتيب نحو (ادخلوا رجلاً رجلاً) و(قرأت الكتاب كلمة كلمة) و(حفظت القصيدة بيتاً بيتاً) «وضابطه أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً»[1].

وفي نصب الثاني من المكرر خلاف، فقد ذهب الزجاج إلى أن الأسم الأول حال والثاني توكيد له. وفي نصب الثاني على التوكيد نظر، لأنه لو كان توكيداً لأدّى ما أدّاه الأول[2].

وايضاح ذلك أنّ التوكيد يؤدي ما أدّاه المؤكد، فلو قلت (أقبل محمد محمد) كان (محمد) الثاني هو الأول، ولو قلت (اشتريت حصاناً حصاناً) كان الحصان الثاني هو الاول وليست هذه الحال كذلك، فانك لو قلت (أقبل الرجال صفاً صفاً) احتمل كلامك معنيين فانه إذا كان الرجال اقبلوا صفاً واحداً، كانت (صفا) الثانية تأكيداً لأنها لم تزد على معنى الأولى. واذا أقبلوا صفوفاً فليست بتأكيد. واذا قلت (شربتُ الدواء جرعة جرعة) فان كنت شربته جرعه واحدة كانت الثانية تأكيدا لأنك لم تزد على معنى الأولى. وإن كنت شربته جرعة واحدة كانت الثانية تأكيداً، لأنك لم تزد على معنى الأولى، وإن كنت شربته جرعة بعد جرعة لم تكن توكيداً.

وقد يمتنع اعراب المكرر اذا كان المعنى لا يحتمله، وذلك قولك (أقبل الطلاب فرداً

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٥).

(٢) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٨).

فرداً) فهنا يمتنع التوكيد، لأنه لا يمكن أن يكون الطلاب فرداً واحداً، وكذلك لو قلت (حفظت القصيدة بيتاً بيتاً) فانه لا يمكن أن تكون القصيدة بيتاً واحداً، وكذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) فانه يمتنع أنْ تقول (قرأت الكتاب كلمةً)، ولذلك كان هذا الاعراب فيه نظر وإنّما هو بحسب المعنى، فقد يحتمل في بعض التعبيرات أنْ يكون توكيداً وربما لم يحتمل وكل له معنى.

وذهب بعضهم إلى أنها عطف بتقدير الفاء، أو ثم، فقولك (حضروا رجلاً رجلاً) معناه: حضروا رجلاً فرجلاً أو رجلاً ثم رجلاً[1]. جاء في (**الهمع**): «ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجلاً فرجلاً، وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلف، لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلمته الحساب باباً بعد باب»[2].

وأرى في هذا التقدير نظراً أيضا، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب و (ثم) تفيد الترتيب والتراخي، فقولك (حضروا رجلاً فرجلاً) معناه حضر الرجل بعد الآخر بلا مهلة، وإنْ قلت (ثم) كان المعنى حضر الرجل بعد الآخر وبين كل رجل وآخر مهلة. وهذا المعنى غير مراد، فانّ العرب لو أرادت الترتيب والتعقيب لجاءت بالفاء، ولو أرادت التراخي لجاءت بثم، ولكنها أرادت أنهم دخلوا رجلاً بعد الآخر، فقد يكون دخل بعضهم بعد الآخر بلا مهلة، وقد يكون دخل بعضهم بمهلة، فانْ قدرت أحد الحرفين تعين أحد المعنيين.

وقد يعسر التقدير أحياناً، أو يمتنع، وذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) فإنّه على تقدير الفاء، يكون المعنى أنك قرأت الكتاب كله كلمة بعد أخرى بلا مهلة حتى أنهيته. وقد يكون الكتاب كبيراً يستغرق شهوراً، فانه يعسر أن تكون قرأت الكتاب بلا مهلة، كلمة بعد أخرى حتى أنهيته.

---

(١) «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٣٨)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٥).
(٢) «الهمع» (١/ ٢٣٨).

وتقدير (ثم) أبعد، إذ المعنى يكون على ذلك أنه قرأ كلمة، ثم جعل لنفسه مهلة ليقرأ بعدها كلمة أخرى، وهكذا فيكون تراخ بعد كل كلمة وهذا لا يكون، فإنْ قلت: قرأته حرفاً حرفاً كان أبعد، اذ المعنى على هذا أنك قرأت حرفا ثم تركت القراءة وعدت فيما بعد لتقرأ الحرف الثاني وهكذا، فاذا قرأت كلمة (طمأنينة) مثلا، قرأت الطاء أولاً، ثم تركت القراءة وعدت فيما بعد لتقرأ الميم، حتى إذا قرأتها تركت القراءة وهكذا، حتى تنهي الكلمة وهذا ممتنع.

فإنّه إذا صح تقدير الفاء، أو ثم في تعبير، فإنّه لا يصح في تعبير آخر، ثم إنّ التقدير يقيد المعنى بنحو معين، ولما كانت العرب لا يريدون هذا النحو المعين، أطلقوا.

وذهب الجمهور إلى أنّ الكلمة الأولى حال أولى، والكلمة الثانية حال ثانية، قيل وهو المختار[١].

وهو ليس مختاراً فيما أرى، وذلك أنّ في نحو قولك (أقبل محمد راكضاً ضاحكاً) حالين، ولكل حال معنى، يمكن أنْ يستغني الكلام بها، فراكضاً حال، وضاحكاً حال أُخرى ولكن في نحو قولك (أقبلوا رجلاً رجلاً) لا يتم المعنى إلاّ بذكر الكلمتين معاً، ولا تؤدي الكلمة وحدها معنى، فانه لا يصح أنْ تقول (أقبلوا رجلاً) وتسكت.

والإختيار فيما نرى أنْ يكون مجموع الكلمتين حالاً واحدة، لأن مجموع الكلمتين يفيد معنى الترتيب، وهذا اختيار أبي حيان وجماعة. جاء في **(الهمع)**: «وقال أبو حيان: الذي اختاره، أنّ كليهما منصوب بالعامل السابق، لأنّ مجموعهما هو الحال لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفية أو غيرهما لم يكن له مدخل في الحالية، إذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى الفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب»[٢].

ثم أنّ التركيب غير عزيز في اللغة، لا في المبنيات ولا في المعربات، فمن المركب

(١) «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٣٧)، «التصريح» (١/ ٣٧٠).

المبني الأحوال المركبة، كقولهم (تفرقوا شذر مذر) و (هو جاري بيت بيت) أي ملاصقاً، وكالظروف المركبة نحو صباح مساء، وبين بين.

ومن المركّب المعرب، المركب المزجي، نحو بعلبك، وحضرموت، فلا ينكر أن يكون مجموع الكلمتين يؤدي معنى واحداً، أو يعرب إعراباً واحداً.

٧- الدالة على طور فيه تفضيل، وذلك أن يفضل الشيء في حال على نفسه، أو على غيره في حال أخرى، نحو (الذهب قلادة أجمل منه خاتماً) و(الذهب قلادة أجمل من الفضة قلادة) و (تمرك بسراً أطيب منه رطباً).

فقد فضلت الذهب حال كونه قلادةً، عليه حال كونه خاتماً، وفضلت الذهب حال كونه قلادةً، على الفضة حال كونها قلادةً، وفضلت التمر حال كونه بسراً، عليه حال كونه رطباً جاء في (**المقتضب**): «ومثل ذلك هذا قولك (هذا بسراً أطيب منه تمراً) فانْ أو مأت إليه وهو بسر تريد: هذا إذا صار بسراً أطيب منه اذا صار تمراً، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بسراً أطيب منه تمراً، أي هذا اذ كان بسراً أطيب منه اذ صار تمراً، فانما على هذا يوجه لأن الانتقال فيه موجود.

فان أومأت إلى عنب قلت: هذا عنب أطيب منه بسر، ولم يجز إلاّ الرفع لأنه لا ينتقل فتقول: هذا عنب أطيب منه بسر تريد، هذا عنب البسر أطيب منه»[١].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وهذا إنّما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر، نحو (هذا عنباً أطيب منه زبيباً) لأن العنب يتحول زبيباً، ولو قلت (هذا عنباً أطيب منه تمراً) لم يجز لأن العنب لا يتحول تمراً، واذا كان كذلك لم يجز فيه إلاّ الرفع فتقول: (هذا عنبٌ أطيب منه تمرٌ) فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر، و(أطيب منه) مبتدأ آخر و(تمر) الخبر، والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه»[٢]

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٥١)، وانظر «سيبويه» (١/ ١٩٩)، «ابن يعيش» (٢/ ٦٠).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ٦١)، وانظر «الأصول» (١/ ٢٦٦-٢٦٧).

والفرق واضح بين المعنيين فانك إذا قلت (هذا بسراً أطيب منه رطباً) فقد فضلت الشيء على نفسه، أي هذا عند ما كان بسراً أطيب منه عندما رطباً أو عندما يكون.

وأما اذا قلت (هذا بسرٌ أطيب منه عنبٌ) كان المعنى إنّ هذا بسرٌ يفضله العنب. وتقول في غير الجامدة (محمد شاعراً أحسن منه كاتبا) أي محمد حال كونه شاعراً خير منه حال كونه كاتباً، وتقول (محمد شاعرٌ أحسن منه كاتبٌ) أي أن محمداً شاعر يفضله كاتب، فأحسن مبتدأ آخر وكاتب خبر له، وهذه الجملة صفة.

٨- المصدر نحو (أقبل أخوك ركضا) و(قدم الجيش زحفا) فركضاً وزحفاً حالان جامدان لأنهما مصدران وليسا وصفين. إلى غير ذلك من المواطن.

وقوع المصدر حالا:

وقد يقع المصدر حالا وقد استعملت العرب ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]، أي زاحفين وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]. أي مسرين ومعلنين، وقوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]، أي طائعاً وكارهاً، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، أي صادقة وعادلة وقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الاحقاف: ١٥]، أي كارهة. ونحو قولك (أقبل علي ركضا) و(قتله صبرا) و(طلع بغتة) و(كلمته مشافهة) ونحو ذلك[1]، وهو ليس بمقيس عند النحاة على كثرته[2]. وعند المبرد هو مقيس فيما كانت الحال فيه نوعاً من عاملها، فان قلت (أقبل ركضاً) جاز لأن الركض نوع من الاقبال، ولو قلت (جاء بكاء وضحكا) لم يجز لأن البكاء والضحك ليسا نوعاً من المجيء، قال المبرد في (**المقتضب**): «ولو قلت: (جئته إعطاء) لم يجز، لأنّ الاعطاء ليس من المجيء، ولكن (جئته سعياً) فهذا جيد لأن

---

(١) انظر «سيبويه» (١/١٨٦)، «ابن يعيش» (٢/٥٩)، «المقتضب» (٣/٢٣٤)، «الهمع» (١/٢٣٨).

(٢) انظر «سيبويه» (١/١٨٦)، «ابن يعيش» (٢/٥٩)، «الرضي على الكافية» (١/٢٢٨).

المجيء يكون سعياً. قال الله عز وجل ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[1] [البقرة: ٢٦٠].

ورأي المبرد أسوغ من رأي النحاة، وذلك لأنه كثير، والكثرة تخول القياس عليها.

وقد يعرض هنا السؤال وهو: لم يعدل العرب عن الوصف إلى المصدر أحياناً؟ وهل لذلك غرض؟.

الحق أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فقولك (أقبل ركضاً) وإن كان في التأويل (اقبل راكضا) لا يطابقة في المعنى. وإنّما يعدا من الوصف إلى المصدر لغرضين:

الأول: المبالغة، فانّ المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات، فـ (ساعياً) في قولك (أقبل أخوك ساعيا) يدل على الحدث وذات الفاعل، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن، ولذا يمتنع الاخبار بالمصدر عن الذات، لا تقول (محمد سعيٌ) ولا (هو ركضٌ) بل تقول (محمد ساعٍ) و (هو راكض).

فان قلت (أقبل أخوك سعياً) كان المعنى أنّ أخاك تحول إلى سعي، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة، وكذلك قولك (أقبل ركضاً) معناه أنه تحول إلى الركض عند اقباله، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ فقد قال (سعياً) ولم يقل (ساعيات) والسياق يوضح ذلك قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

إن الأثر يقول أن الله تعالى أمر سيدنا إبراهيم (ع) أن يأخذ أربعة من الطير، فيذبحهن ويقطع أوصالهن، ويدقهن جميعاً، حتى يكن عجينة واحدة، مختلطة متماثلة ثم أمره أن يجزيء، هذه الكتلة المتماثلة إلى أربعة أجزاء، ثم يجعل على كل جبل جزءاً.

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٣٤).

في منطقنا ومنطق العقل أنه اذا قطع الرأس فحسب، وبقيت الاعضاء سليمة على وضعها كانت اعادة الحياة اليه مستحيلة، فكيف اذا تمزقت الاعضاء، وتهشمت العظام، ودق اللحم والعظم والريش، واختلطت أجزاء الطيور بعضها ببعض حتى أصبحت عجينة واحدة متماثلة؟

إن اعادة الحياة إلى هذه أعسر وأعسر، فهذه الحالة في اقصى حالات الهمود والسكون وأنآها عن الحياة والحركة، ثم قال له: (أدعهن) فانهن يأتينك سعياً، أي يتحولن إلى سعي، يتحولن من أقصى الهمود إلى أقصى الحركة، ولم يقل (ساعيات)، أي لم يكن فيهن ما يثقلهن من عنصر المادة، ففي التعبير بالمصدر مبالغة لا تكون في الوصف.

ولذا يمنع النحاة قياس وقوع المصدر حالاً، قالوا لأنه يلزم الاخبار بالمعنى عن الذات. قال ابن الناظم: «ومقتضى هذا أن لا يكون المصدر حالاً، لئلا يلزم الاخبار بمعنى عن عين»(١).

والحق أنه اذا أراد المبالغة فلا مانع من ذلك، بل ينبغي أن يقوله في موطنه فهذا تعبير، والوصف تعبير آخر.

وقوع المصدر حالا تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي، وكلاهما مراد وله موطنه.

الثاني: التوسع في المعنى وذلك أنك اذا اعبرت بالوصف فقد أردت معى واحداً فاذا قلت (جاء خالد ماشياً) كان (ماشياً) حالا، ليس غير، ولكن اذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى، وكسبت اكثر من قصد وغرض، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية، كقولك (أقبل ركضاً) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة، أي يركض ركضاً أو اقبال ركض، أيا كان التقدير ويحتمل الحالية فقد كسبت معنيين، وأنت تريدهما معاً، قال ابن القيم:

---

(١) «ابن الناظم» (١٣٢).

«وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الاتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر، مع زيادة فائدة الحال فهو أتم معنى ولا تنافي بينهما»[١].

وقد يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة[٢] فتكسب ثلاثة اغراض في تعبير واحد ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف: ٥٦].

فلو قال (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً هو الحالية، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى، وأصبح يؤدي ثلاثة معان في آن واحد، وهي الحالية أي خائفين. والمفعول لأجله، أي للخوف والطمع، والمفعولية المطلقة أي تخافون خوفا، وتطمعون طمعا، أو دعاء خوف، وطمع، وهذه المعاني كلها مرادة، فإننا ينبغي أن ندعو ربنا، ونحن في حالة خوف، وطمع، وندعوه للخوف والطمع، وندعوه ونحن نخاف خوفا، ونطمع طمعا، فجمعها ربنا في تعبير واحد، بعدوله من الوصف إلى المصدر، فهو بدل أن يقول: ادعوه خائفين، وطامعين، وادعوه للخوف، والطمع، وادعوه دعاء خوف، وطمع، أو تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، جمعها كلها بهذا التعبير القصير، فقال: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾.

تنكير صاحب الحال:

ذهب جمهور النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلاّ بمسوغ، ومن هذه المسوغات:

١- تقديم الحال على صاحبها النكرة، نحو: (أقبل حافظاً رجلٌ) فأصل الكلام (اقبل رجلٌ حافظٌ) فـ (حافظٌ) نعت، ثم قدمت الصفة على صاحبها، فانتصبت على الحال، لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف، قالوا وسبب ذلك أن تقدم الحال يؤمن التباس الحال بالصفة «وأما اذا تأخر نحو (جاءني رجل راكباً) فقد يتشبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو (رأيت رجلاً راكباً) فطرد المنع رفعاً وجراً»[٣].

---

(١) «التفسير القيم» (٢٨٥).

(٢) انظر «المغني» (٢/ ٥٦١-٥٦٢)، وانظر «التفسير القيم» (٢٥٦-٢٥٨).

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٠-٢٢١).

وجاء في (**الكليات**) لأبي البقاء: «كل صفة نكرة قدمت على الموصوف انقلبت حالاً ففارقها لفظ الصفة لامعناها، لأنّ الحال صفة في المعنى»[١].

٢- أن يكون مسبوقاً بنفي، أو شبه النفي، نحو (ما اقبل طالب مقصراً) و(لا يأتيني طالب مقصراً) و(هل جاءني طالب مقصراً) ومنه قول الشاعر:

لا يركنن أحد إلى الاحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

فمتخوفا حال من (أحد) وهو نكرة والمسوغ النهي.

٣- أن تكون النكرة مخصصة باضافة، أو وصف، كقولنا (أقبل رجل علم حافظاً) و(قدم طفل صغير باكياً).

وغير ذلك من المسوغات[٢].

قال أبو سعيد السيرافي: «الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وذلك قولك (جاءني رجل راكب) في حال مجيئة وأما المعرفة فانّ فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة، فاذا قلت: جاءني زيد أمس راكباً فالركوب في حال مجيئة، لافي حاك أخبارك»[٣].

ومن هذه الحال نفهم أنّ الحال بمعنى الصفة، فاذا تأخرت كانت نعتاً، نحو (أقبل طالب مقصر) واذا تقدمت أصبحت نحو (أقبل مقصراً طالب). وإذا الكلام منفياً، كانت حالاً وإن كان مثبتاً صارت صفة، وكذلك باقي المسوغات.

وفي هذا الكلام نظر، أي نظر.

فإن الحال غير الصفة، والحال لها معنى والصفة لها معنى آخر، فقولك (أقبل رجل

(١) «الكليات» (٢٢٠).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ٢١٥-٢١٦)، «الهمع» (١/ ٢٤٠)، «التصريح» (١/ ٣٧٥-٣٧٨).

(٣) «شرح أبي سعيد بهامش كتاب سيبويه» (١/ ٢٧٢).

حافظ) معناه متصف بالحفظ، كما تقول (أقبل رجل مقرىء) أي متصف بالاقراء، ولكن إذا قلت (أقبل حافظاً رجل) كان المعنى أنه حافظ في اقباله هذا، تقول (في الدار رجل مقرىء) أي متصف بالاقراء، وليس معناه أنه يقوم الآن بالاقراء، فإن قلت (في الدار مقرئاً رجل) تعين أنه بالاقراء حال كونه في الدار، ولا تقوله إلاّ إذا كان يقوم بالاقراء.

وتقول (أقبل طالب مهمل) أي متصف بالاهمال، كما تقول (هذا طالب مهمل) فإنْ قلت (أقبل مهملاً طالب) كان المعنى أنه مهمل في اقباله هذا، وليس ذلك سمته العام. وكذلك بالنسبة للمسوغات الأخرى.

فانه يصح أن تقول (ما اقبل طالب مقصر) وتقول (ما أقبل طالب مقصراً) لوجود المسوغ وهو النفي، ولكن هل المعنى واحد؟ كلا! فانّ قولك (ما أقبل طالب مقصر) معناه انه لم يقبل طالب متصف بالتقصير، وأما قولك (ما أقبل طالب مقصراً) فمعناه نفي التقصير عنه في اقباله هذا، وقد يكون قبل هذا مقصراً، ومتصفاً به نحو (لا يأت طالب مهملٌ) و(لا يأت طالب مهملاً) فالأولى نهي عن اتيان طالب متصف بالاهمال، والثانية معناه النهي عن الاهمال في هذا المجيء، وانظر إلى قول قطري:

لا يركنن أحد إلى الاحجام يوم الوغي متخوفا لحمام

فإنه لم يقل (متخوف) لأن المعنى يمنع من ذلك، فإنه إذا قال (متخوف) فمعناه ان التخوف وضعه العام. فكيف ينهاه عن الاحجام إذا كان متخوفاً؟ ولكن قال (متخوفاً) لأنه أراد أن لا يتخوف يوم الوغى، وفرق بين المعنيين.

وكذلك قولك (جاءني طالب صغير مقصراً) و(مقصر) فبالاتباع يكون سمته العام التقصير، وفي النصب يكون مقصراً في مجيئه هذا.

ونحن نرى أن لا داعي لهذه المسوغات، وإنما المسوغ المعنى، فمعنى الحال غير معنى الصفة، فإنْ أردت الحالية نصبت، وإن أردت الصفة اتبعت، وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه يجوز الحال من النكرة بلا مسوغ من هذه المسوغات، جاء في

(الكتاب): «وقد يجوز نصبه على النصب (هذا رجل منطلقاً) وهو قول عيسى، وزعم الخليل أنّ هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك (مررت برجل قائماً) إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا (فيها رجل قائماً)، وهو قول الخليل، ومثل ذلك (عليه مائة بيضاً) والرفع الوجه، و (عليه مائة عيناً) والرفع الوجه»[1].

وهذا هو الحق فيما نرى فانّ المعنى هو المسوغ غير أننا لا نوافق سيبويه. في قوله (والرفع الوجه) لأنه يكون عند ذاك صفة، والحال في المعنى غير الصفة، كما أوضحنا.

فانْ قلت: أنّ هذا يتضح في المرفوع والمجرور، لا يتضح في المنصوب، فانه يتبين النعت من الحال في قولك (أقبل طالب مقصر)، و(أقبل طالب مقصرًا)، ولكن كيف يتبين ذلك في النصب؟ كيف نميز الحال من النعت في نحو قولك (رأيت طالباً مقصراً) كما ذكر الرضي؟ فوجود المسوغ ضروري لمعرفة الحال من النعت.

وهذا كلام مردود، فإننا لا نستطيع أيضاً أن نميز الحال من النعت إذا كان صاحب الحال منصوباً مع وجود المسوغ، كيف نميز بين الحال والصفة في قولنا: (ما رأيت طالبا مقصراً) و (هل رأيت طالبا مقصراً) و (رأيت طالب علم مقصراً)، ففي هذه الجمل مسوغات هي النفي والاستفهام، والاضافة أفكلمة (مقصر) هنا نعت أم هي حال؟ هل الفرق المسوغ بين الحال والنعت؟

إن وجود المسوغ وعدمه سواء. إنّ قولك (رأيت طالباً مقصراً) و(ما رأيت طالباً مقصراً) سواء في الابهام. وهي مع وجود المسوغ يمكن أن تعرب حالاً، كما تعرب نعتاً، فليكن كذلك مع عدمه.

إنّ هذه الجملة من الجمل الاحتمالية، فتقول أنّ هذه الكلمة تحتمل الحالية، وعليه يكون معناه كذا، وتحتمل النعت وعليه يكون معناها كذا.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٧٢).

أما تقديم الحال على صاحبها النكرة فليس لتسويغ الحالية، وإنما هو لغرض من اغراض التقديم وهو الاهتمام فإنك تقول (جاءني طالب مقصرًا) فإن اهتممت بالحال قلت (جاءني مقصراً طالب) كما هو معلوم من أغراض التقديم.

تقديم الحال:

إنّ التعبير الطبيعي هو أنْ يتقدم الفعل ثم صاحب الحال ثم الحال، فتقول (حضر محمد ماشياً).

فإنْ كان السامع يعنيه مشي محمد وذلك كأن يكون محمد مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشيء قدمت ما هو أهم، وأنت بشأنه اعنى، لأن العرب يقدمون ما هو أهم، لهم وهم ببيانه اعنى، كما يقول سيبويه فتقول: (حضر ماشياً محمد) ونحوه أن تقول (أقبل مضروباً خالد) وذلك إذا كان ضرب خالد أهم.

فإن كان السامع يظن أن محمداً حضر راكباً لا ماشياً، قدمت الحال على فعلها لازالة الوهم من ذهنه ولارادة معنى التخصيص، فتقول (ماشياً قدم محمد) أي لم يقدم على الحال غيرها، فهو لم يقدم راكباً مثلاً.

وهذا شأن التقديم عموماً، فإنك تقدم لغرض من الأغراض، فقد يكون ذلك للتعجب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل والتخصيص وغير ذلك من الاغراض التي ذكرناها في أكثر من موضع، جاء في (**شرح المختصر للتفتازاني**): «ومثل (زيداً عرفت) في افادة الاختصاص قولك (بزيد مررت)... أمن اعتقد أنك مررت بانسان وأنه غير زيد، وكذلك (يوم الجمعة سرت) و(في المسجد صليت)، و(تأديباً ضربته) و(ماشياً حججت) والتخصيص لازم للتقديم غالبا»[1].

---

(١) «شرح المختصر» (٧٦-٧٧).

الحال الجملة

تقع الحال جملة كما تقع مفرداً، تقول (أقبل أخوك يضحك) و (أقبل أخوك وهو يضحك) كما تقول: (أقبل ضاحكاً) ويشترط النحاة أن تكون جملة الحال خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب[1]، فلا يصح أنْ تقع الجملة الانشائية حالاً، فلا تقول (أقبل محمد وهل هو راكض؟) على أنها حال، كما لا يصح عند النحاة أنْ تكون الجملة المصدرة بدليل استقبال حالاً، فلا تقول (حضر محمد سيكتب) على أنها حال، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]، ليست الجملة (سيهدين) فيه حالاً. جاء في (**شرح الرضي**): «ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه من حروف الاستقبال، كالسين، ولن ونحوهما، وذلك أنّ الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع، وإنْ تباينا حقيقة لأنّ في قولك مثلا (اضرب زيداً غداً يركب) لفظ (يركب) حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمان المتكلم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وإنْ لم يكن التناقض ههنا حقيقياً»[2].

وهذا التعليل غير مقبول، وذلك أنه إذا أقر النحاة أن تكون هناك حال مقدرة، وهي التي يكون وقوعها بعد وقوع عاملها، فلا داعي لهذا الشرط، لأن المصدرة بدليل استقبال، ليست إلاّ كذلك قال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وهذه الأحوال مقدرة لأنها بعد التبشير، ولذا نرى أن كلّ ما احتمل أنْ يكون حالاً في المعنى مما صدر بدليل استقبال، صح أنْ يكون كذلك، وذلك نحو (عرفت محمداً إنْ تستعنه أعانك) فجملة الشرط حال، وهي مصدرة بدليل استقبال. وتقول (مالك لا تذهب؟) و (لا) عند النحاة تفيد الاستقبال، وإن كان لنا فيها رأي آخر قال تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ﴾ [يس: ٢٢]، فجملة (لاأعبد) حالية، والله أعلم.

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٦٦)، «التصريح» (٣٨٩-٣٩١).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٣٠)، وانظر «الأصول» (١/ ٢٦١-٢٦٢).

واو الحال:

قد تقع قبل قسم من الجمل الحالية واو تسمى واو الحال، وجوباً أو جوازاً، نحو (أقبل محمد أخوه معه) و (أقبل محمد وأخوه معه) فما فائدة هذه الواو؟ وهل تؤدي معنى خاصاً بها؟ وما الفرق بين الجملتين السابقتين. ونحوهما في المعنى؟

إنّ الواو في العموم تفيد الاجتماع، جاء في (**المخصص**): «فالواو إذا لم يكن بدلاً من الحرف الجار لزمته الدلالة على الاجتماع، كلزوم الفاء الدلالة على الاتباع، وهي مع ذلك تجيء على ضربين:

أحدهما أن تأتي دالة على الاجتماع، متعرية من معنى العطف، في نحو ماحكاه النحويون من قولهم (ما فعلت وأباك؟):

والآخر أنْ تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع، في نحو (مررت بزيد وعمرو) فهذا الضرب يوافق الأول في الدلالة على الجمع، ويفارقه في العطف، لأن الواو هناك لم تدخل الاسم الآخر في اعراب الأول، كما فعلت ذلك في الباب الثاني، فإذا كان ذلك علم أن المعنى الذي يخص به الواو الاجتماع..

وقد تجيء الواو غير عاطفة على غير هذا الوجه، في نحو قوله تعالى: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فهي لغير العطف في هذا الموضع أيضاً، وذلك أن الجملة التي بعدها غير داخلة في اعراب الاسم الذي قبلها ولاهي معطوفه على الجملة التي قبلها، وإنّما الكلام مجموعه في موضع نصب بوقوعه موقع الحال فهذا ما ينبئك عن استحكام الواو في الدلالة على الاجتماع، إذ كان حكم الحال أنْ تكون مصاحبة لذي الحال»(١).

وهذا صحيح، فالواو العاطفة لمطلق الجمع، وهي تفيد التشريك في الحكم، نحو (حضر محمد وخالد)، والواو التي ينتصب الاسم بعدها تفيد المعية والمصاحبة،

---

(١) «المخصص» (١٤/ ٤٧-٤٨).

وهو اجتماع أيضاً، نحو (جئت والليل)، والتي ينتصب بعدها الفعل المضارع تفيد المصاحبة وهو اجتماع أيضاً، نحو (لا تأكل ولا تتكلم)، والحالية تفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها، نحو (جئت والشمس طالعة) أي مصاحبة طلوع الشمس، ولذا عدّها بعض النحاة للمعية(١) لأنها تفيد المصاحبة، والجملة بعدها مفعول معه.

والاستئنافية تفيد الجمع في ذكر حكمين أو أكثر، نحو (لا تأكل وتشربُ) بضم الباء، أي أنت منهي عن الأكل، مباح لك الشرب، فقد جمع بين حكمين.

وهي تفيد الجمع ضميراً، نحو إذهبوا وقوموا، وحرفاً نحو (مدرسون وقائمون) فالواو على العموم تفيد الاجتماع.

وذكر عبد القاهر الجرجاني، أنّ واو الحال يؤتى بها لقصد استئناف حال أخرى تضمها إلى ماقبلها، جاء في (**دلائل الإعجاز**): «فاعلم أنّ كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضممته إلى الفعل الأول في اثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو، فذاك لأنك مستأنف بها خبراً، وغير قاصد إلى أنْ تضمها إلى الفعل الأول في الاثبات.

تفسير هذا أنك قلت: (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة قولك (جاءني زيد مسرعاً) في أنك تثبت مجيئاً فيه اسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً، وتريد أنْ تقول: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة، وهكذا قوله:

وقد علوت قتود الرحل يسفعني … يوم قديديمة الجوزاء مسموم

كأنّه قال: وقد علوت قتود الرحل بارزاً للشمس ضاحياً.

وإذا قلت (جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و(رأيت زيداً وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً، وابتدأت اثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الاثبات،

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٤٦٥-٤٦٦)، «الهمع» (١/ ٢٢٠).

احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك (زيد منطلق وعمرو ذاهب) و (العلم حسن والجهل قبيح)، وتسميتنا لها واو لحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة»[١].

وجاء في (**الطراز**) أنّ «الواو إذا كانت محذوفة فهي في حكم التكملة والتتمة لما قبلها تنزل منزلة الجزء منها، . . . وإذا كانت الواو موجودة كانت في حكم الاستقلال بنفسها»[٢].

وذهب بعضهم إلى أنها لتأكيد الالتصاق جاء في (**حاشية الشمني على المغني**): «وقال نجم الدين سعيد. . . الواو أكدت الالتصاق، باعتبار أنها من أصلها للجمع المناسب للالصاق»[٣].

وجاء في (**كليات أبي البقاء**): «وقالوا إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجزاء يراد به تأكيد الوقوع بالكلام الأول وتحقيقه كقولهم (أكرم أخاك وإن عاداك) أي أكرمه بكل حال. وقد تزداد الواو بعد إلاّ لتأكيد الحكم المطلوب اثباته، إذا كان في محل الرد والانكار، كما في قوله (ما من أحد إلاّ وله طمع أو حسد)»[٤].

وأصل هذا القول ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، قال: «(ولها كتاب) جملة واقعة صفة لقرية، والقياس لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وإنما توسط لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال (جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب)[٥]».

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٦٤-١٦٥).

(٢) «الطراز» (٢/ ١١١).

(٣) «حاشية الشمني على المغني» (٢/ ١١١).

(٤) «كليلت أبي البقاء» (٣٦٧).

(٥) «الكشاف» (٢/ ١٨٧).

وقال نحو هذا القول في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، قال: «فان قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة، ولم دخلت عليها دون الاولين؟

قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك (جاءني رجل ومعه آخر) و (مررت بزيد وفي يده سيف) ومنه قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ إتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن كما غيرهم»(١).

فقد ذكر أن لها فائدتين:

الاولى تأكيد الالتصاق. والثانية أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر.

والجمهور ينكرون مجيء الجملة جملة، الصفة بعد هذه الواو(٢) ويعدون هذه الواو واو الحال، جاء في (**المغني**): «الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وافادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال»(٣).

وعند سيبويه هي بمعنى (إذا) أي للزمن الماضي، جاء في (**كتاب سيبويه**): «وأما قوله عز وجل: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فانما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال (اذ طائفة في هذه الحال) فإنما جعله وقتاً، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، إنما هي واو الابتداء»(٤).

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٢٥)، وانظر «٢/ ٣٨٧) في قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون﴾.
(٢) انظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٧٧)، «الصبان» (٢/ ١٧٥)، «الأشموني» (٢/ ١٧٦).
(٣) «المغني» (٢/ ٣٦٤)، «التصريح» (١/ ٣٧٧).
(٤) «سيبويه» (١/ ٤٧)، وانظر «المقتضب» (٤/ ١٢٥).

وقد سماها بعضهم واو الوقت، جاء في (**كتاب الأصول**): «وإذا ذكرت (أن) بعد واو الوقت كسرت، لأنه موضع ابتداء، نحو قولك (رأيته شاباً وأنه يومئذ يفخر)»[١].

وبعضهم ذكر واو الحال وواو الوقت، على أنها واوان مختلفان، جاء في (**لسان العرب**): «ومنها واوات الحال كقولك (أتيته والشمس طالعة)، أي في حال طلوعها، قال الله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨].

ومنها واو الوقت، كقولك (اعمل وأنت صحيح) أي في وقت صحتك، والآن وأنت فارغ، فهذه واو الوقت، وهي قريبة من واو الحال»[٢].

وهما بمعنى واحد كما واضح وليستا مختلفتين.

وذهب بعضهم إلى صرف كلام سيبويه وتأويله عن معناه، جاء في (**الهمع**): «وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعنى (اذ) اذ لا يرادف الحرف الاسم، بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (اذ) كذلك»[٣].

وكلام السيوطي فيه نظر اذ ظاهر كلام سيبويه أنها بمعنى (اذ) قال: «كأنه قال اذ طائفة في هذه الحال فانّما جعله وقتاً» وكما ذكر المبرد، وابن السراج، وغيرهما وسموها واو الوقت، لأنها تفيد التوقيت، والجملة بعدها جارية مجرى عن الراجع إلى ذي الحال، اجراء لها مجرى الظرف، لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول (اتيتك وزيد قائم) و (لقيتك والجيش قادم) قال: وقد اغتدى والطير في وكناتها»[٤].

جاء في (**المغني**): «ومما يشكل قولهم في نحو (جاء زيد والشمس طالعة) أنّ الجملة الإسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ولا تبين هيئة فاعل، ولا مفعول، ولاهي حال مؤكدة.

---

(١) «الأصول» (١/ ٣٢١).

(٢) «لسان العرب» (٢٠/ ٣٨٠)، وانظر «تاج العروس» (١٠/ ٤٥٢).

(٣) «الهمع» (١/ ٢٤٧).

(٤) «ابن يعيش» (٢/ ٦٨)، واظر «كليات أبي البقاء» (١٤٠).

فقال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كالحال، والنعت السببيين، كمررت بالدار قائماً سكانها، وبرجل قائم غلمانه.

وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك مبكراً ونحوه.

وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري إنما الجملة مفعول معه، واثبت مجيء المفعول معه جملة. وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، في قراءة من رفع البحر، هو كقوله:

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الا وابد هيكل

و(جئت والجيش مصطف)، ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظرف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال»[١].

والتحقيق أنّ واو الحال تفيد الوقت كثيراً، وهي بمعنى (اذ) الظرفية غالباً، وايضاح ذلك أنك تقول: (ما بالك تركض؟) و (ما بالك راكضاً؟)

فأنت تسأل عن سبب ركضه، وتقول: (ما بالك وأنت تركض؟) فأنت تسأله عن شيء حدث له، وهو يركض كأنك قلت: ما بالك حين تركض؟

وتقول: (مالك تسكت؟) و(مالك ساكتاً؟) فهذان سؤلان عن سبب سكوته.

وتقول: (مالك وأنت ساكت؟) فهذا السؤال عن شيء حدث له وهو ساكت كأنه قال: ما حصل لك حين كنت ساكتاً؟

وتقول: (لماذا جئتنا هارباً؟) و(لماذا جئتنا وأنت هارب؟) فالأولى سؤال عن سبب مجيئه هارباً، أي سؤال عن سبب الهرب، والثانية سؤال عن سبب المجيء مع أنه هارب، أي لماذا جئت وهذه حالك؟

وتقول: (كيف وصلت ليس لك مال؟) و (كيف وصلت وليس لك مال؟) فالأولى

(١) «المغني» (٢/ ٤٦٥-٤٦٦).

سؤال عن سبب فقدان المال، والثانية سؤال له أنه كيف وصل وهذه حاله، أي كيف وصل مع انه ليس له مال؟ كما تقولك لماذا جئت وأنت مريض؟ أي وهذه حالك. فحاله المعلومة في الثانية عدم المال.

جاء في (كتاب سيبويه): «وبعض العرب يقول: (كلمته فوه إلى فيّ) كأنه يقول (كلمته وفوه إلى فيّ) أي كلمته وهذه حاله.

فالرفع على قوله: كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله، كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل.

وأما (يداً بيد) فليس فيه إلاّ النصب، لأنه يحسن أن تقول (بايعته ويدٌ بيد) ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل، ولا يبالي أقريباً كان أم بعيداً.

وإذا قال: (كلمته فوه إلى فيّ) فإنّما يريد أن يخبر عن قربه، وأنه شافهه، لم يكن بينهما أحدٌ»[(١)].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [النمل: ٣٦]: «فان قلت: ما الفرق بين قولك: (أتمدني بمال، وأنا أغنى منك؟) وبين أن تقوله بالفاء؟

قلت: إذا قلته فقد جعلت مخاطبي عالماً بزيادتي عليه في الغنى واليسار، وهو مع ذلك يمدني بالمال، وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفيت عليه حالي، فأنا أخبره الساعة بما لا أحتاج إلى امداده، كأني أقول له: أنكر عليك ما فعلت فإنني غني منه»[(٢)].

فجعل الواو للحال المعلومة.

قال تعالى: ﴿۞ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]، ولو قال: (فما لكم في

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٩٥-١٩٦)، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٢٦).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٥٢).

المنافقين وأنتم فئتان) لتغير المعنى، فالأولى سؤال عن سبب انقسامهم فئتين، والثانية سؤال عما حصل لهم في أمر المنافقين عندما كانوا فئتين.

وتقول (بعثه قائداً عليهم) أي جعله قائداً عليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ولو قال (بعثه وهو ملك) لكان المعنى أنه بعثه عندما كان ملكاً، أي كان ملكا قبل أن يبعث عليهم، ونحوه إذا قلت (بعثه وهو قائد) فمعناه أنه أرسله حين كان قائداً، فالقيادة حاله المستقرة، ولو قال (بعثه قائداً) لكان المعنى أنه جعله قائداً عليهم، ولم تكن تلك حاله المستقرة قبل بعثه.

جاء في (**الأصول**) أن الرجل: «إذا قال: بعتك هذا الطعام مكيلاً، وهذا الثوب مقصوراً فعليه أن يسلمه إليه مكيلاً ومقصوراً.

وإذا قال: (بعتك وهو مكيل) فإنما باعه شيئاً موصوفاً بالكيل ولم يتضمنه البيع»[(١)].

فجعل الكيل قبل البيع.

قال تعالى: ﴿فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧٢]، ولو قال (فقعوا له وأنتم ساجدون) لاحتمل أنْ يكون أمراً بوقوعهم، حين يكونون ساجدين، فالسجود حالهم المستقرة قبل الوقوع وهذا غير جائز.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ولو قال (وهم سجد) لاحتمل المعنى أنهم يخرون للأذقان، حين يكونون سجداً، أي وهذه حالهم.

وهذا غير مراد إذ كيف يخرون للاذقان حين يكونون ساجدين؟!

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، ولم يقل (لم يخروا عليها وهو صم وعميان) لأن المعنى يكون عند ذاك أن حالهم المستقرة الصم والعمى.

---

(١) «الأصول» (٢/٤٩-٥٠).

وقال تعالى على لسان سليمان (ع): ﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [النمل: ٣٧]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

فالأولى (أذلة) بدون واو لأن الذل سيكون مقارناً للخروج، ولم يكونوا قبل ذلك أذلة، أما الثانية فمعناها أنه نصرهم وهذه حالهم المستقرة، أي كانوا أذلة قبل النصر، أي نصركم اذ كنت أذلة أي حين كنتم أذلة.

فالواو تكون لما قد استقر، ولذا لا تكون الجملة المسبوقة بالواو مقدرة، أي مستقبلة قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [التوبة: ٦٨]، فـ (خالدين) حال مستقبلة، فالخلود يكون بعد الوعد، لا مقارناً له، ولو قال (وعدهم وهم خالدون) لكان المعنى أن الوعد حصل حين خلودهم.

وقال: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الصافات: ١١٢]، فـ (نبياً) حال مقدرة لأنها بعد البشرى، ولو قال (وهو نبي) لكان المعنى أنه بشره باسحاق، حين كان اسحاق نبياً وهو مستحيل، فالمسبوقة بالواو لا تكون مقدرة.

ثن أن واو الحال ليست بمعنى (اذ) دوماً، بل هو الغالب كما ذكرنا، فقد تكون الجملة قبلها مستقبلة، فتمتنع أن تكون بمعنى (اذ)، لأن (اذ) للمضي في الغالب، وذلك نحو (سأجيئك واليل ساج)، أي وقت الليل ساج، فهي بمعنى (وقت)، وهذا الوقت قد يكون ماضياً وقد يكون غيره، بحسب الجملة.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، فليست فيه الجملة بعد الواو صفة، بل الواو واو الحال، بخلاف (لها منذرون) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فإنها تحتمل الوصفية والحالية، فقد يؤتى بالواو للفصل بين الحال والنعت، ولكل قصد. فأنت تقول (ما مررت برجل إلاّ له مال) و(ما مررت برجل إلاّ وله مال) فمعنى الأولى أنك إذا مررت برجل ذي مال، أي غني وإنك لم تمرّ إلاّ برجل غني.

أما الثانية فمعناها أنك لم تمر برجل إلاّ حين يكون له مال، أي لم تمر به في وقت لم يكن له مال.

فالأولى نعت، وهي صفة عام، أما الثانية فهي حال منتقلة، كما مرّ في قولنا (ما جاءني طالب مقصر) و (ما جاءني طالب مقصراً).

ونحوه أن تقول (مررت برجل أخوه منطلق)، و(مررت برجل وأخوه منطلق) فمعنى الأولى أنك مررت برجل منطلق الأخ، وانطلاقه قد يكون قبل المرور، وأما الثانية فمعناها انك مررت به في هذا الوقت.

وتقول (مررت برجل فرسه سابق)، و(مررت برجل وفرسه سابق) فالأولى قد يكون فيها السبق قبل المرور، والثانية مررت به في هذا الوقت.

وتقول (مررت برجل أخوه مقرىء)، و(مررت برجل وأخوه مقرىء) فإنّ معنى الأولى أنك وصفت الرجل بأن اخاه مقرىء، ولا يشترط أنك مررت به في وقت الاقراء، فقد يكون الأخ غير مقرىء في وقت المرور، وأما الثانية فانها تفيد أنك مررت به في حين أنّ أخاه يقوم بالاقراء فعلاً. فالأولى وصف عام والثانية حال.

وتقول (ما مررت برجل إلاّ أخوه مقرىء) أي ما مررت برجل إلاّ أنه موصوف بأن أخاه مقرىء، وتقول (ما مررت برجل إلاّ وأخوه مقرىء) أي ما مررت به إلاّ في حال الاقراء. فمعنى قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ إننا لم نهلك إلاّ قرية منذرة ولم يأت بالواو، لأن المعنى عند ذاك يكون أنه لم يهلك قرية، إلاّ وهذه حالها، أي لم يهلك قرية إلاّ وقت انذارهم، في حين أنه عند الاهلاك يخرج الرسل والمؤمنون بهم من القرى ويتركونها فلا يكونون فيها عند اهلاكها، كما في قوم لوط وغيرهم، فلو قال (ولها منذرون) لكان المعنى أنهم فيها وقت الاهلاك كما أوضحنا، بخلاف آية الحجر فإن الأجل حال وقت الاهلاك حاقّ عليهم، مصاحب لاهلاكهم.

يتبين من هذا أنّ واو الحال تدخل لأغراض منها:

١- أنها تكون بمعنى (اذ) أي للوقت الماضي، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ [القلم: ٤٨]، ونحو (ما بالك وأنت راكض) أي حين كنت راكضاً.

٢- أنها تكون للوقت غير الماضي أيضا نحو (سأزورك والقمر طالع).

٣- قد يؤتي بها للدلالة على إنّ الحال بعدها أمر ظاهر ومعلوم نحو (كيف تعطيني وأنا منك) قال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة: ٢١٤]، أي حسبتم أن تدخلوا الجنة: ولم تكن هذه حالكم الظاهرة؟

٤- قد يؤتى بها للدلالة على أن ما بعدها مستقر قبل الحدث المصاحب لها نحو (بعثه وهو ملك) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، فالاخراج استقر وحدث قبل القتال.

٥- قد يؤتى بها للاهتمام نحو (عبر النهر ولم يحرك يده) و (قفز خمسة أمتار وعلى ظهره حمل وبيده ثقل) و (دخل على الأمير وبيده سيفه).

٦- قد يؤتى بها للفصل بين الحال والنعت نحو (رأيتك رجلاً عنده مال) و(رأيت رجلاً وعنده مال) و(رأيت رجلاً فرسه سابق) و(رأيت رجلاً وفرسه سابق).

٧- قد يؤتى بها لازالة التنصيص على الاستئناف، كقولك (أقبل أخوك هو فرح) و(أقبل أخوك وهو فرح) فالأولى استئناف اخبار جديد نصاً، والثانية أزالت فيها الواو التنصيص على الاستئناف، فكان ما بعدها يحتمل الحالية وهو الظاهر، ويحتمل الاستئناف أيضا.

قال تعالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥]، ولو حذفت الواو لكان استئنافاً نصاً، فذكرَ الواو ازال التنصيص على الاستئناف، وأصبحت الجملة تحتمل الحالية، وهو الظاهر، وتحتمل الاستئناف أيضاً.

نقول (هو يحرف القول وأنه يعلم بذلك) فالواو تحتمل الحالية والاستئنافية، وحذفها ينص على الاستئناف.

وتقول (لم يدخلها وهو يطمع) و (لم يأتني وهو طامع) فهذه تحتمل الحال، أي لم يدخلها طامعاً، وإنما دخلها غير طامع، وتحتمل الاستئناف، فيكون المعنى أنه لم يدخلها ولكنه يطمع في الدخول، وحذفها ينص على الإستئناف.

٨- أن يؤتى بها للتنصيص على ارادة الحال لا التعليل، وذلك كقولك (جئته أنه أمير) و(جئته وإنه أمير) فالأولى تعليل للمجيء، والثانية معناها جئته وهذه حاله، أي وقت هو أمير. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. ولو قال (ما كان الله ليعذبهم أنك فيهم) لكان المقصود به التعليل، أي بيان السبب، إلى غير ذلك من الأغراض.

الحال المؤكدة

تنقسم الحال إلى مؤسسة، وهي المبينة للهيئة، نحو أقبل أخوك ضاحكا، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها مما قبلها نحو (ولى مدبراً).

وتنقسم المؤكدة على ثلاثة أقسام:

المؤكدة لعاملها وهي التي تكون بمعنى عاملها، سواء خالفته في اللفظ، أو وافقته، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، لأن العثي هو الفساد. وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾ [النحل: ٩٢]، فنقض الغزل جعله أنكاثا، وكقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ١٥]، وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩]، فمعنى أرسلناك أنك رسول.

والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فكافة حال مؤكدة للضمير في (ادخلوا). وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]. فجميعاً حال مؤكدة لـ (من). وقوله ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [النحل: ٢٥]، أي جميعها.

والمؤكدة لمضمون الجملة وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها نحو (هو

المتبني شاعراً) فالمتنبي مشهور بالشعر، معروف به، فقولك (شاعراً) يؤكد مضمون الجملة قبله. ونحو (هو حاتم جواداً) فانّ حاتماً مشهور بالجود، و(محمد أبوك عطوفاً) لأن من لوازم الأبوة العطف.

وليست الحال المؤكدة نحو (أنا أخوك منطلقاً)، لأنّه ليس من لوازم الأخوة الانطلاق وللحال المؤكدة لمضمون الجملة أغراض وشروط، فمن اغراضها أن تكون لبيان اليقين نحو هو خالد معلوماً، وهو أخوك معروفا، وهو الحق صادقا.

وللفخر نحو (أنا أبوك كريماً) و(أنا خالد مقداماً).

وللتعظيم نحو (هو ربنا منعماً) و(هو استاذنا عالماً).

وللتحقير نحو (هو سالم ذليلاً) و(هو الجاني مقهوراً).

وللتصاغر نحو (أنا عبدك فقير إليك) و(أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد).

وللوعيد نحو (أنا سعيد قاتلاً) و(أنا عباس متمكناً منك)[١].

وللترحم نحو (هو المسكين مرحوماً) و(هو خالد بائساً).

وللذم نحو (هو العاصي مطروداً من رحمة ربه) و (هو زيد سارقاً).

وللاطماع نحو (هو ربنا غافراً لمن يتوب).

إلى غير ذلك من الاغراض.

وللحال المؤكدة لمضمون الجملة شروط يذكرها النحاة هي:

أن تكون الجملة اسمية وجزءاها اسمان معرفتان جامدان[٢].

قالوا وكونها معرفة الجزءين لأنه لا يؤكد إلاّ المعرفة، وكون جزءيها اسمين جامدين لأنه

---

(١) انظر «سيبويه» (١/٢٥٦-٢٥٧)، «المقتضب» (٤/٣١١)، «التسهيل» (١١٢)، «ابن يعيش» (٢/٦٤-٦٥)، «الهمع» (١/٢٤٥)، «الرضي» (١/٢٣٣)، «التصريح» (١/٣٨٧).

(٢) «التسهيل» (١١٢)، «الهمع» (١/٢٤٥)، «التصريح» (١/٣٨٧)، «الأشموني» (٢/١٨٥-١٨٦).

اذا كان أحد الجزءين مشتقاً، أو في حكمه، كان عاملاً في الحال[١]. فلا تكون مؤكدة لمضمون الجملة.

وايضاح ذلك أنك إذا قلت (هو حاتم جواداً) لم يكن في الجملة ما يصلح العمل في الحال وإنما عامله محذوف وجوباً تقديره (أحقه) عند الكثيرين، فإنّ كان أحد الجزئين فعلا أو اسماً مشتقاً كان هو العامل في الحال فتكون الحال مبنية أو مؤكدة لعاملها، وذلك نحو (هو القادم فرحاً) و(هو القادر مستطيعاً) فـ (القادم) مشتق، وهو العامل في (فرح)، فهي حال مؤسسة، و(القادر) اسم مشتق، وهو العامل في (مستطيع) وهي حال مؤكدة لعاملها لأنها بمعناه.

وفي هذه الشروط نظر فيما أرى.

فإنه لا داعي لاشتراط أن يكون الاسمان جامدين، فالحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون مع الأسماء الجامدة والمشتقة، وذلك بحسب دلالتها، وذلك نحو أن تقول: (هو الجاني مقهوراً) فهذه الحال تحتمل معنيين: إما أن يكون المعنى، أن الجاني مقهور مغلوب، أمره منهزم النفس، وهذا من لوازم الجناية، فتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، كما تقول (هو أخوك عطوفاً). وإما أن يكون المعنى، هو الذي جنى مقهوراً، أي هو الذي جنى في حالة قهره فتكون مبينة. فان أردت المعنى الأول كانت لمضمون الجملة و (الجاني) اسم مشتق.

ونحوه (هو المنتصر فرحاً) فالمنتصر مشتق، و(فرحاً) حال مؤكدة، وذلك لأن من لوازم الانتصار الفرح، فإن جعلت (المنتصر) عاملاً في الحال كان المعنى هو الذي انتصر في حال فرحه، فإن أردت هذا المعنى كانت مبينة، وإن أردت أن شأن المنتصر أن يكون فرحاً كانت حالاً مؤكدة لمضمون الجملة.

---

(١) «الأشموني» (٢/ ١٨٥-١٨٦).

ومثله (هو المجرم مأخوذاً بجرمه) والمجرم مشتق وهذه حال مؤكدة لمضمون الجملة وليست مبينة، لأنها لو كانت مبينة لكان معناه أنه اجرم حال كونه مأخوذاً بجرمه، وهذا معنى بعيد.

ومثله (هو المسكين مرحوماً) والمسكين مشتق و(مرحوماً) حال مؤكدة، وذلك أن من لوازم المسكنة رحمة الناس، وإذا جعلت (المسكين) عاملاً كان المعنى: هو الذي أصبح مسكيناً في حال رحمة الناس له، وهذا لا يصح.

ونحوه (هو البائس مكروباً) و(الكاذب مبغوضاً) و(هو الظالم مكروهاً) و(هو العادل محبوباً) و(هو الثمل خائر القوى) وهذه كلها أسماء مشتقة، والحال فيها مؤكدة لمضمون الجملة كما هو واضح.

كما أنه لا داعي لاشتراط التعريف، وإن قولهم (لا يؤكد إلاّ المعرفة) باطل، لأن هذا رأي البصريين في التوكيد المعنوي الذي هو تابع، نحو (أقبل محمد نفسه)، وهذا ليس منه فنحن نقول (ما ولى رجل منا مدبراً) فنكون قد أكدنا العامل وصاحب الحال نكرة، ولم يمنع التنكير من التوكيد، ونقول (قضيت ستة أيام كاملة) فـ (كاملة) تحتمل الحالية، وهي عند ذاك مؤكدة لصاحبها وهو نكرة.

كما أنه يصح توكيد النكرة توكيداً لفظياً نحو (حضر رجل رجل) ولم يمنعها التنكير من التوكيد.

والحق فيما نرى أنه يصح أن تقع الحال المؤكدة لمضمون الجملة بعد نكرة، وذلك نحو قولك (هو رجل صدق معلوماً) و(خالد رجل سوء معروفاً) و(محمد رجل عدل معروفاً) فكل من (معلوماً) و(معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة، ورجل صدق ورجل سوء نكرتان لأنهما مضافتان إلى نكرة، و (رجل عدل) نكرة موصوفة، وهذه كلها تعبيرات فصيحة.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب (هو رجل صدق معلوماً ذاك) و(هو رجل صدق معروفاً ذاك) و(هو رجل صدق بيناً ذاك) كأنه قال: هذا رجل صدق معروفاً صلاحه»[١].

فالأحوال في هذه الجمل مؤكدة لمضمون الجملة، كما هو واضح، مع أنّ أحد الجزءين نكرة.

وليس من شأننا في هذا البحث النظر في العوامل، إلاّ بقدر ما يتعلق بالمعنى.

وعلى هذا ففي عامل هذه الحال الذي يقدره النحاة نظر من حيث المعنى، وذلك أنّ كثيراً من النحاة ذهبوا إلى أنّ عاملها محذوف وجوباً تقديره (احقه)، فالعامل في قولك (محمد أخوك عطوفاً) محذوفه تقديره (أحقه عطوفاً) ومعنى أحقه، أثبته، وأعرفه، وهذا لا يصح لأن قولك (أعرفه عطوفاً) معناه أعرفه في حال عطفه، وهذا المعنى غير مراد، لأنه لا معنى لقولك: محمد أخوك أعرفه في حالة عطفه، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه: العامل مقدر الجملة تقديره زيد أبوك أحقه عطوفاً، يقال حققت الأمر أي تحققته وعرفته، أي أتحققه وأثبته عطوفاً.

وفيه نظر إذ لا معنى لقولك تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً، وإن أراد أن المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لاحال.

وقال الزجاجي: العامل هو الخبر لكونه مؤولاً بمسمى نحو: أنا حاتم سخياً، وليس بشيء لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضا لا يطرد ذلك في نحو ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ [هود: ٦٤]، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً»[٢].

ولا داعي إلى تقدير عامل فيما نرى.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٦٣).

(٢) «الرضي» (١/ ٢٣٣).

التمييز

حقيقته:

التمييز عند النحاة هو اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من ابهام ذات أو نسبة[١].

أما كون التمييز نكرة فهي مسألة خلافية، فالجمهور على أنه كذلك، وذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه، مستشهدين بقول الشاعر:

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وبنحو (محمد حسن وجهه) بنصب الوجه، والجمهور على زيادة (أل) في (النفس) وأن الوجه ليس تمييزاً وإنما هو شبيه بالمفعول به[٢].

والظاهر أن التنكير هو الغالب، وهو الأصل وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة.

وأما تضمنه معنى (من) فليس المقصود أنه يقبل دخول (من) عليه، فمن التمييز ما يقبل دخول (من)، كما في نحو قولك (لله دره فارساً)، و (لله دره من فارس)، و (هذا ثوب حريراً)، و (هذا ثوب من حرير)، ومنه ما لا تدخل عليه (من) نحو (أقبل خمسة عشر من رجل)، ونحو (حسن محمد خلقاً) فلا تقول فيه (حسن محمد من خلق)، وإنما التضمن أمر يعود إلى المعنى، فمعنى (أقبل خمسة عشر رجلاً) اقبل خمسة عشر من الرجال، ومعنى (حسن محمد من خلقا) حسن محمد من جهة خلقه.

وهذا فرق ما بينه وبين الحال، فان التمييز على تقدير (من) البيانية وهو يزيل الابهام عن الذات أو النسبة، أما الحال فهي لبيان الهيئة، تقول (عندي رطل عسلاً) فقد أزالت

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٩٤).

(٢) انظر «التصريح» (١/ ٣٩٤).

كلمة (عسل) الابهام عن المقدار قبله، وهو على معنى (عندي رطل من عسل) وتقول (أقبل سالم مكتئباً) فقد بينت كلمة (مكتئب) هيئة سالم.

وتقول: (هو أحسنهم كاتباً) وتعني بهذا التعبير أحد المعنيين: فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب، أي أحسنهم في حال الكتابة فتكون حالاً، وإما أن يكون المعنى أن كاتبه أحسن من كتابهم فيكون تمييزاً، فإذا أردت الهيئة كانت حالاً، وإن أردت المعنى الآخر كانت تمييزاً.

وتقول: (ما أحسنه متحدثاً) وقد تقصد بهذا أن تتعجب من حسنه، إذا تحدث، أي في حال التحدث فتكون حالاً، وإما أن تقصد هو من أحسن المتحدثين كأنك قلت: ما أحسنته من متحدث، فتكون تمييزاً بمعنى هو متحدث حسن.

وتقول: (كرم محمد أخاً) فإن كنت تعني أن أخا محمد هو الذي كرم، كانت (اخا) تمييزاً، وإن كنت تعني أنّ محمداً كرم عندما صار أخا، كانت (أخا) حالاً.

جاء في (**المغني**): «ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك (كرم زيد ضيفاً) إن قدرت أن الضيف غير زيد، فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه من، وإنْ قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال (من)»[1].

وجاء في (الكامل) في قول الشاعر:

لا تطلبــن خــؤولــة فــي تغلــب ... فــالــزنــجُ اكــرم منهــم أخــوالا

«أخوالاً منصوب على الحال، ومن زعم أنه تمييز فقد أخطأ»[2].

وكلام المبرد صحيح، وذلك لأنه لم يقصد أن اخوال الزنج أكرم منهم، وإنما يقصد أن الزنج إذا كانوا أخوالاً أكرم من تغلب، إذا كانوا أخوالاً. أي أن الزنج في هذه الحال أكرم من تغلب في مثلها، ولذا قال (لا تطلبن خؤولة في تغلب).

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٥٦٣)، (٢/ ٤٦٣)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٥٢).
(٢) «الكامل» (٢/ ٤١٣).

وجاء في (شرح الرضي) إن نحو لله درك، أودّر زيد فارساً، وكفى زيد شجاعاً، أن الأكثرين قالوا فيها «هي تمييز وقال بعضهم: هي حال، أي ما أعجبه في حال فروسيته. ورجح المصنف الأول، قال: لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فاذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقاً، لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه في غير حال الفروسية، إلاّ بها، وهذا المعنى هو المستفاد من (ما أحسنه في حال فروسيته) وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على أنه تمييز»(١).

ونحن لا نوافق الرضي فيما ذهب إليه فإن ثمة فرقاً في المعنى بينهما إذا جعلت حالاً أو جعلت تمييزاً. فإنك إذا قلت (ما أحسن زيداً فارساً) فقد تقصد بذاك أنك تمدحه في حال فروسيته كما تقول: (ما أكرم زيداً فارساً، وما أبخله راجلاً) أي هو كريم عندما يركب الفرس بخيل عندما يترجل، أي هو كريم في هذه الحال، بخيل في حال اخرى، فهذا حال لاغير.

وهذا نظير قول القائل لمعبد بن طوق العنبري، وكان قد تكلم وهو قائم فأحسن، فلما جلس تتعتع: (ما أظرفك قائما وأموقك قاعدا)(٢).

وهو من الوضوح بمكان.

وإن قصدت (ما أحسن زيداً من فارس) أي هو فارس حسن، لا إنه حسن في حال الفروسية، كان تمييزاً بمعنى هو من أحسن الفرسان، فهناك فرق بين المعنيين.

ونحوه ما ذكره ابن هشام في المنصوب بعد (حبذا) قال: «واختلف في المنصوب بعد (حبذا) فقال الأخفش والفارسي والربعي: حال مطلقاً. وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً. وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٤١).

(٢) انظر «البيان والتبين» (٢/ ٤١٣).

وقيل: الجامد تمييز والمشتق أن اريد تقييد المدح به كقوله؛

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف

فحال والاّ فتمييز نحو حبذا راكباً زيد»[١].

والحق أنه لا يحسن أن ينص على أنه حال ليس غير، أو تمييز ليس غير، وإنّما هو بحسب المعنى، فقد يقصد به التمييز، وقد يقصد به الحال، والمعنى مختلف. فاذا قلت مثلا (حبذا هند صامتة ولا حبذا هند متكلمة) فانك تريد بذاك مدح هند في حال الصمت، ولذا تكون (صامته) حالاً، وكذا (متكلمة)، وكذا (حبذا أخوك راكباً) إذا اردت مدحه في حال الركوب، فإن قصدت حبذا أخوك من راكب أي هو راكب حسن كان تمييزاً.

نوعا التمييز:

مر بنا في حد التمييز أن التمييز يذكر لبيان ما قبله من ابهام ذات، أو نسبة، وهذا يدل على أن التمييز قسمان: مبين إبهام ذات، ومبين إبهام نسبة.

١- المبين ابهام ذات: وهو الواقع بعد المقادير وشبهها، وبعد الاعداد وبعدما هو فرع له.

والمقادير هي الوزن، والمساحة، والكيل، تقول: (اشتريت أقّة عسلاً) و (زرعت فداناً شعيراً) و (اشتريت صاعاً حنطة ولتراً نفطاً).

والمقصود بالمقدار، ماله مقدار معلوم متفق عليه، فالأقّة مثلاً لها وزن معين، ومثلها في وقتنا (الكيلو)، والفدان له مساحة معينة محدودة، ومثله الميل والمتر، والصاع له سعة معينة، ومثله اللتر في عصرنا.

والمقصود بشبه المقدار، ما ليس له مقدار معين، معلوم فليس له وزن محدود، أو مساحة محدودة، أو كيل محدود، وذلك نحو القدح، والحُبّ، والدن، والنحي، وهو

---

(١) «المغني» (٢/٤٦٣).

الظرف. فالقدح يكون صغيراً وكبيراً، وكذلك الحب والدنّ، تقول (عندي حُبّ عسلاً) فالحب شبه مقدار لأنه ليس له سعة متفق عليها، فقد يكون صغيراً وكبيراً نحو القدح والدنّ.

واما العدد فليس مقداراً عند كثير من النحاة، وذلك لأن المقادير تقع تمييزاً له تقول: اشتريت اثني عشر مثقالاً ذهباً وأحد عشر لتراً نفطاً، فالوزن وقع تمييزاً للعدد في الاولى، والكيل وقع تمييزاً له في الثانية.

ولأنه يقال عندي مقدار رطل حنطة، ولا يقال عندي مقدار عشرين رجلا[١].

وسواء كان هذا أم ذاك، فتمييز العدد من تمييز الذات.

والقسم الآخر أنْ يقع بعد ما هو فرع له، وذلك نحو (اشتريت خاتماً ذهباً) و (عندي بابٌ ساجاً) و (قميص كتاناً) أي خاتم من ذهب، وباب من ساج، وقميص من كتان. فالخاتم فرع من ذهب، والذهب أصل له، والباب فرع من الساج، والساج أصل له، وكذلك ما بعده.

٢- المبين إبهام نسبة: وهو ما يبين اجمال نسبة شيء إلى شيء، وذلك نحو (حسن محمد خلقاً) و (غزر أخوك علماً) و (الفضة أنقى بياضاً) و (الذهب أغلى ثمناً). فخلقاً بين نسبة الحسن إلى محمد، فليس محمد مبهماً، وإنما حسن محمد هو المبهم من أية جهة هو فميز بالخلق، وكذلك غزاره أخيك ونقاء الفضة فهذا نسبة، وبعضهم يسميه مبينا لابهام جملة، والصواب ما ذكرناه[٢] لأنه قد تكون النسبة غير جملة، وذلك كأنْ تقول (عجبت من غزارة أخيك علماً) و (عجبت من حسن محمد خلقاً) فغزارة أخيك ليست جملة، وكذلك حسن محمد.

فتمييز الذات أو تمييز المفرد يزيل ابهاماً وقع في ذات، أو مفرد، فقولك (عندي مثقال ذهباً) ازالت فيه كلمة (ذهب) الابهام عن الوزن وحده، وقولك (في الصف

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٩٦).

(٢) «الصبان» (٢/ ١٩٤-١٩٥)، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٩٤).

عشرون طالبة) ميزت فيه كلمة (طالبة) العدد وحده، أي زالت الابهام الواقع في العدد، فهذا يسمى تمييز ذات، أو تمييز مفرد.

وأما نحو (غزر محمد علماً) فلا يزيل إبهاماً وقع في كلمة، فهو لا يزيل الابهام عن (محمد) وإنما يزيل الابهام عن غزارة محمد، فهذا يسمى تمييز نسبة.

وأكثر ما يكون تمييز النسبة محول عن فاعل، أو عن مفعول، وقيل عن غيرهما ايضا وذلك نحو (غرز أخوك علماً) والأصل (غرز علم أخيك) فحول الفاعل إلى تمييز، ونحو (اشعلت البيت ناراً) والأصل (اشعلت نار البيت) فحول المفعول إلى تمييز، وقد يكون غير محول[1] نحو (ما أحسن محمد فارساً) و (ما أكرمه رجلًا).

الغرض من التحويل:

وقد تقول: ما الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز؟ وهل هناك اختلاف في المعنى بين قولنا (حسن محمد خلقاً) و (حسن خلق محمد) مثلاً؟

والجواب أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير، إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى كما ذكرنا في أكثر من مناسبة.

وأنه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لقصد الاتساع والشمول والمبالغة، وذلك نحو قولك (فاحت الحديقة عطراً) ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، والأصل فاح عطر الحديقة، غير أن بينهما فرقاً في المعنى، فقولك (فاح عطر الحديقة) معناه أنّ عطراً في الحديقة فاح، وأما قولك (فاحت الحديقة عطرا)فمعناه أن الحديقة امتلأت عطراً ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ قالوا أصله (اشتعل شيب الرأس)، إلاّ أنّ هناك شيباً في الرأس متفرقا اشتعل، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ فمعناه ان الرأس قد امتلأت بالشيب، ومثله (اضطرمت نار البيت) و (اضطرم البيت ناراً) جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ووازن هذا أنك تقول (اشتعل

(١) انظر «شرح قطر الندى» (٣٧٧)، «التصريح» (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

البيت نارا) فيكون المعنى أنّ النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه، وتقول (اشتعلت النار في البيت) فلا يفيد ذلك بل يقتضي أكثر من وقوعها فيه واصابتها جانبا منها، فأما الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة.

ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [النجم: ١٢]. التفجير للعيون في المعنى أوقع على الأرض في اللفظ، كما اسند هناك الاشتعال إلى الرأس. وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا مثل الذي حصل هناك، وأنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها، ولو أجري اللفظ على ظاهرة فقيل: وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض لم يفد ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض، وتبجس من أماكن منها»(١).

ومثله نحو (طاب محمد نفساً) و(حسن أخوك خلقاً)، وهو قريب من معنى الأولى في إفادة الشمول، فهناك فرق بين قولك (طابت نفس محمد) و(طاب محمد نفساً) ففي الأول اسندت الطيب إلى النفس مباشرة، وفي الثاني أسندته إلى محمد كله ثم خصصت النفس بالذكر فقد مدحته مرتين، مدحته كله بقولك (طاب محمد) ويدخل في ذلك نفسه، ثم خصصت النفس بالذكر فكنت تمدحه مرتين جاء في (**شرح ابن يعيش**) في نحو طاب زيد نفساً وتصبب عرقاً، وتفقأ شحماً أنه «لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز، وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً، ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى، والتأكيد أنه لما كان يفهم منه السناد إلى ماهو منتصب به، ثم اسند في اللفظ إلى زيد، تمكن المعنى، ثم لمّا احتمل اشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٠)، وانظر «الكشاف» (٣/ ١٨٣) قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾.

يصفو انجلاؤه، تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى، فقيل طاب زيد نفساً. وكذا الباقي»[١].

وجاء في (**الأشموني**) في التمييز المحول عن فاعل، أنه «قد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة»[٢].

وجاء في (**حاشية الصبان**) تعليقاً على كلام الأشموني: «قوله لقصد المبالغة أي في اسناد الطيب لزيد، فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز، أنه طاب من جميع الوجوه، فالمبالغة من حيث أول الكلام»[٣].

ثم أن هذا تفصيل بعد الاجمال، ومعنى ذلك أنك اسندت الطيب إلى زيد جملة ثم فصلت فيما بعد جهة الطيب، والنفس تتشوق إلى الايضاح بعد الابهام، والتفصيل بعد الاجمال.

جاء في (**حاشية الصبان**) أنه «إنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه اجمال، ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب»[٤].

اسلوب التمييز ومعناه

ذكرنا قبل قليل اسلوب التمييز المحول والغرض من تحويله، والآن نذكر اموراً أخرى باسلوب التمييز.

إنّ التمييز في الكلام يأتي على صور مختلفة، فقد يأتي منصوباً نحو (عندي نسيجٌ حريراً) وقد يأتي مع (من) كقولك (عندي نسيج من حرير)، وقد نضيف المميز نحو (هذا نسيجُ حريرٍ) وقد نتبع التمييز المميز، كقولك (هذا نسيجٌ حريرٌ) فهل هناك فرق بين هذه التعبيرات؟

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٧٥).

(٢) «الأشموني» (٢/ ٢٠٠-٢٠١).

(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٢٠١).

(٤) «حاشية الصبان» (٢/ ١٩٥)، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ٢٢٣).

تقول:

عندي خاتمٌ ذهباً

وعندي خاتمُ ذهبٍ.

وعندي خاتمٌ من ذهبٌ.

وعندي خاتمٌ ذهبٌ.

وتقول:

اشتريت قدحاً ماءً.

واشتريت قدح ماءٍ.

وتقول:

ما أحسنه خطيباً.

وما أحسنه من خطيب.

ولله درّه كاتباً.

والله درّه من كاتب.

فما الفرق بين هذه التعبيرات في المعنى؟

لا شك أنّ لكل تعبير معنى يختلف عن التعبير الآخر، فما معنى كل تعبير وما الفرق بينه وبيين التعبيرات الأخرى؟

معنى النصب والجر:

تقول (عندي حُبٌ عسلاً) و (حُبُّ عسلٍ) و (قدحٌ ماءً) و (قدحُ ماءٍ) فما الفرق بينهما؟

والجواب أنك اذا قلته بالنصب، تعين أن عندك التمييز، فقولك (عندي حبٌّ عسلاً) معناه أنّ عندك عسلاً مقدار حب، وقولك (عندي قدحٌ ماءً) بالنصب معناه أنّ عندك ماء مقدار قدح.

أما الجر فيحتمل معنيين:

الأول: أنّ عندك التمييز كالأول، أي عندك عسل مقدار حب، وماء مقدار قدح.

والثاني: أن عندك الإناء أي عندك الحب وليس عندك العسل، وعندك القدح وليس عندك الماء.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات، لا المقادير، لأن قولك (عندي عشرون درهماً) و (ذراع ثوباً) و (رطل زيتاً) المراد بعشرين هو الدراهم، لا مجرد العدد، وبذراع المذروع، لا ما يذرع به، وبرطل الموزون لا ما يوزن به، وكذا في غيرهما»[1].

وجاء في (**شرح الأشموني**): «النصب في نحو ذنوب ماء، وحبُّ عسلاً. أولى من الجر لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس، واما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك»[2].

وجاء في (**الأصول**): «وتقول (عندي زق عسلٍ سمناً) تضيف الأول وتنصب الثاني تريد مقدار زق عسل سمنًا، ولا يجوز عندي ملء زق عسلاً سمناً، إلاّ في بدل الغلط خاصة لأنه لا يكون عندك ملء زق سمناً، وملؤه عسلاً»[3].

وذلك أنك إذا نصبت عسلاً، تعين أن عندك ملء الزق عسلاً، فكيف تقول سمناً؟ أو

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٢) «الأشموني» (٢/ ١٩٧)، وانظر «حاشية الصبان» (٢/ ١٩٧).

(٣) «الأصول» (١/ ٣٩٠).

تعني أن الزق مملوء بالعسل والسمن مخلوطين، جاء في **(الهمع)**: «وإذا كان المقدار مخلوطاً من الجنسين، فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل تقول (عندي رطل سمناً عسلاً) إذا أردت أنّ عندك من السمن والعسل مقدار رطل، لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده، ولا للعسل وحده، وإنّما هو مجموعهما فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حد قولهم (هذا حلو حامض)، وذهب غيره إلى العطف بالواو. . وقال بعض المغاربة: الأمران سائغان، العطف وتركه»[١].

فإن أردت الآلة تعين الجر بالإضافة، ولا يصح النصب فاذا أردت أن عندك القدح الذي هو للماء قلت (عندي قدح ماءٍ) بالجر، ولا يصح النصب، جاء في **(الهمع)**: «والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير، لا يجوز إلاّ اضافتها نحو عندي منواسمن، وقفيز بر، وذراع ثوب، يريد الرطلين اللذين يوزن بها السمن، والمكيال يكال به البر، والآلة التي يذرع بها الثوب، واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من»[٢].

وقد تقول: هذا واضح في المقادير وشبهها، فكيف يكون المعنى، في نحو (عندي خاتمٌ ذهباً) و (عندي خاتمُ ذهبٍ) و (عندي نسيجٌ حريراً) ونسيجُ حريرٍ؟ وقد قال الرضي أنّ المعنى فيهما سواء، قال الرضي: «ويدخل فيه [يعني التمييز] المضاف إليه في نحو خاتم فضة، كما يدخل فيه إذا انتصب، لأن معنى النصب والجر سواء»[٣].

والحق أن المعنى مختلف ايضاً، من وجوه عدة، وليس كما قال الرضي. ومن هذه الأوجه أن النصب يكون ايضاحاً بعد الابهام وهو أوقع في النفس كما ذكرنا.

وايضاح ذلك أنك تقول (عندي خاتمٌ ذهباً) بالنصب و (عندي خاتم ذهبٍ) بالإضافة فبالنصب يكون الكلام قد تم بكلمة (خاتم) المنونة، ثم جئت بعدها بما يفسر الخاتم فكأنك اخبرت بخبرين: الأول (عندي خاتم) حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام،

(١) «الهمع» (١/ ٢٥٠-٢٥١).
(٢) «الهمع» (١/ ٢٥٠)، وانظر «الصبان» (٢/ ١٩٦)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٢٤).
(٣) «الرضي على الكفاية» (١/ ٢٣٤).

وظن المخاطب أنه تم، قلت (ذهباً) بخلاف قولك (عندي خاتم ذهبٍ) فإنّ الكلام جعلته سرداً واحداً فلم يتم بكلمة (خاتم)، بل أن السامع ينتظر بقية الكلام، فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام، وهذا يكون اذ أردت ابهام الأمر على السامع أولاً، ثم ايضاحه فيما بعد إذا أردت أن المقام يستدعي ذلك، كأن يكون الخاتم من نوع ثمين، أو من معدن نادر يستدعي الإبهام، أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده هذا الخاتم، أو لغير ذلك من الملاحظ فتبهم الأمر عليه، ثم توضح له، وهذا المعنى غير موجود في الإضافة.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) «وقيل أن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بما انتصب عنه سواء، كان مفرداً أو عن نسبة، وكان الأصل (عندي خلٌ راقودٌ) و (رجلٌ مثلُه) و (سمن منوان) وكذا كان الأصل في (طالب زيد نفساً) لزيد نفس طابت، وإنما خولف بها لغرض الابهام أولاً، ليكون أوقع في النفس لأنه يتشوق النفس إلى معرفة ما ابهم عليها، وأيضا إذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً وتقديمه مما يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزاً لم يستقم»[(١)].

وجاء في (**حاشية الصبان**): «وإنما عدل هذا الأصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس، لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب»[(٢)].

وقد يختلف المعنى بين النصب والجر من وجه آخر، وذلك نحو أن تقول (هذا مقص حديد) و (هذا مقص حديداً) فقولك (هذا مقص حديد) بالاضافة، يحتمل أن المقص من حديد، ويحتمل أنه مقص للحديد، أي يقص الحديد، كما تقول (هذا منشار خشبٍ) أي ينشر الخشب، مع أنه حديد، بلا خلاف ما لو قلت (هذا منشار خشبًا)، فإنه يعني أنه من خشب، ونحوه أن تقول (هذه مسامير حديدٍ، ومسامير حديداً) فقولك (مسامير حديد) بالإضافة يحتمل أنها من الحديد، ويحتمل أنها للحديد، كما تقول (هذه مسامير

---

(١) «الرضي» (١/٢٤٢-٢٤٣).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/١٩٥)، وانظر «حاشية الخضري» (١/٢٢٣)، «الطراز» (٢/٧٨-٧٩).

خشبٍ ومسامير اسمنت) أي للخشب والسمنت.

ونحوه (عندي محفظة ذهبٍ وذهباً) فبالجر يحتمل أن عندك محفظة تحفظ بها الذهب ويحتمل أنها من ذهب، بخلاف قولك (ذهباً) فإن معناه أنها من الذهب، أو عندك ملؤها ذهباً.

وقد يأتي النصب لمعنى آخر، فتقول (عندي خاتم ذهباً) بمعنى عندك من الذهب مقدار خاتم. وهذا المعنى لا يأتي في الجر.

معنى الاتباع:

قد تقول: (هذا خاتَم ذهبٌ) و (قماشٌ صوفٌ) و (بابٌ ساجٌ) بالاتباع، فما الفرق بينه وبين ما ذكرنا من الجر والنصب؟

الأشهر في مثل هذا أن لا يراد بيان الجنس، وإنما هو للتشبيه، فقولك (خاتمٌ ذهبٌ) معناه أنه مثل الذهب، وكذلك (قماشٌ صوفٌ) أي شبيه بالصوف، وكذلك (بابٌ ساجٌ) لأنه لا يوصف بالجواهر، وهذا رأي كثير من النحاه، جاء في (**المقتضب**): «وكان سيبويه يقول: جيد أنْ تقول: (هذا خاتمك حديداً) و (هذا سرجك خزاً) ولا تقول على النعت: هذا خاتمٌ حديدٌ، إلاّ مستكرها إلاّ أنْ تريد البدل، وذلك لأن حديداً وفضة وما أشبه ذلك من جواهر، فلا يُنعت بها لأن النعت تحلية، وإنّما يكون هذا نعتاً مستكرهاً اذا أردت التمثيل.

وتقول: هذا خاتمٌ مثل الحديد، أي في لونه وصلابته، وهذا رجلٌ أسدٌ أي شديد فإن أردت السبع بعينه لم تقل: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه هذا خطأ»[1].

وجاء فيه أيضاً: «فإنْ اعتل بقوله: مررت برجلٍ فضةٍ خاتمه، ومررت برجل أسدٍ أبوه على قبحه فيما ذكره، وبعده فإن هذا في قولك فضة خاتمة غير جائز، إلاّ أن تريد شبيه بالفضة ويكون الخاتم غير فضة. . .

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٧٢)، وانظر (ابن يعيش) (٣/ ٤٩).

وعلى هذا مررت برجل اسدٍ لأنه وضعه في موضع شديد أبوه، ألا ترى أنّ سيبويه لم يجز مررت بدابة اسدٍ أبوها، إذا أراد السبع بعينه، فإذا أراد الشدة جاز على ما وصفت»[١].

وجاء في (**منثور الفوائد**): «يقول (مررت بدار ساج بابها) إنْ اردت الساج بعينه لم يجز فيه إلاّ الرفع وإن أردت الصلابة جاز الجر»[٢].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قال سيبويه: يستكره نحو خاتم طين، وصفة خز، وخاتم حديد، وباب ساج في الشعر أيضا. قال السيرافي: إذا قلت: مررت بسرج خز صفته، وبصحيفة طين خاتمها، وبرجل فضة حلية سيفه، وبدار ساج بابها، وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غير الرفع، فيكون قولك بدابة أسدٌ أبوها، وأنت تريد بالأسد السبع بعينه لأن هذه جواهر. فلا يجوز أن ينعت بها. قال وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز، هذا كلامه.

قلت: وما ذكره خلاف ظاهر لأن المعنى فضة حلية سيفه، أنها فضة حقيقة، وكذا في طين خاتمها، لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة... وإن أريد التشبيه كان معنى بسرج خزٍّ صفته، أي بسرج لين صفته كالخز، وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه، أي مشرقة وإن لم يكن فضة»[٣].

والحق أنهما لغتان، فاللغة الشهيرة أنك عندما تقول (عندي خاتمٌ ذهبٌ) ونحوه بالاتباع، لا تقصد بذلك بيان الجنس، وعند آخرين أنه قد يقصد به الجنس، جاء في (**كتاب سيبويه**): «(هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) وذلك قولك هذا راقودٌ خلاً وعليه نحيٌ سمناً. وإن شئت قلت راقود خلٌّ، وراقود من خل، وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك بصحيفة طينٌ خاتمها، لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه يضاف إليه ما كان فهكذا مجرى هذا وما اشبهه.

---

(١) «المقتضب» (٣/٢٥٩).

(٢) «منثور الفوائد» (١٥)أ.

(٣) «الرضي» (١/٣٣٥)، وانظر «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/٢٢٨).

ومن قال مررت بصحيفة طين خاتمها، قال: هذا راقودٌ خلٌ، وهذا صفةٌ خزٌ، وهذا قبيح اجري على غير وجهه»[١].

بل ذكر يونس أنه لم يسمع الوصف بالجوهر من ثقة، جاء في (**كتاب سيبويه**): «(هذا باب ما يكون من الاسماء صفة مفرداً، وليس بفاعل، ولا صفة تشبه بالفاعل، كالحسن واشباهه) وذلك قولك مررت بحية ذراعٌ طولها، ومررت بثوب سبعٌ طوله ومررت برجل مائةٌ ابله، فهذه تكون صفات. . .

ولا تقول: مررت بذراع طوله، وبعض العرب يجره، كما يجر الخز حين يقول (مررت برجل خزٍّ صفته) ومنهم من يجره، وهو قليل، كما تقول (مررت برجل أسدٍ أبوه) إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررت برجلٍ مثلِ الأسد أبوه، إذا كنت تشبهه، فإنْ قلت (مررت بدابة أسدٌ أبوها) فهو رفع، لأنك إنّما تخبر أنّ أباها هذا السبع، فإن قلت (مررت برجل اسدٌ أبوه) على هذا المعنى، رفعت إلاّ أنّك لا تجعل أباه خَلْقُه كخلقته الأسد، ولا صورته، هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل، ومن قال: مررت برجل أسدٍ أبوه قال: مررت برجلٍ مائةٍ ابله. وزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقة»[٢].

فتبين من هذا أنّ معنى النصب يختلف عن معنى الإتباع، فإنّ النصب لا يراد به التشبيه بخلاف الاتباع، فإنّ الأشهر فيه أنْ لا يقصد به بيان الجنس بل التشبيه، وقد يقصد به بيان الجنس قليلاً على الجمع بين اللغتين.

المجرور بمن:

تقول (عندي خاتمٌ من ذهب) و (عندي خاتم ذهباً)، و (هذا خاتمك ذهباً) و (هذا خاتمك من ذهب)، و (ما أكرمه فارساً) و (ما اكرمه من فارس) فما الفرق بينهما؟

الظاهر أنّ (من) يؤتي بها للتنصيص على التمييز، أما النصب فقد يحتمل التمييز

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٧٤).

(٢) «سيبويه» (١/ ٢٣٠-٢٣١).

وغيره احيانا، وذلك نحو قولك (ما أحسنه خطيباً) و (ما أحسنه من خطيبٍ) فقولك (خطيباً) يحتمل الحال والتمييز، أما (من) فقد نصبت على التمييز.

وتقول (كفى به شاعرًا) فهذا يحتمل التمييز والحال فإذا قلت (من شاعر) تعيّن أنّه تمييز. ومعنى الحال الدلالة على الهيئة كما قلنا بخلاف التمييز.

وتقول (ما أشجعه فارساً وما أجبنه راجلاً) أي هو شجاع في هذه الحال، جبان في حال أخرى، فإذا قلت (ما أشجعه من فارس) كان المعنى أنّه فارس شجاع.

وتقول (عندي خاتمٌ ذهباً) فهذا يحتمل أنّ عندك خاتماً من الذهب، ويحتمل أنّ عندك ذهباً مقدار خاتم فإذا قلت (من ذهب) تعين جنس الخاتم.

وتقول (هذا خاتمك ذهباً) فهو يحتمل أنّ جنسه من ذهب، ويحتمل أنّ خاتمك الآن هو في حال ذهب، أي غير مصوغ، كما تقول (هذا حطبك رماداً) و(هذا خاتمك قرطاً) أي أصبح قرطاً. فإنْ قلت (هذا خاتمك من ذهب) تعيّن أنك تريد الجنس.

جاء في (**الأصول**): «فأما قولهم: حسبك بزيد رجلاً، وأكرم به فارساً، وما اشبه ذلك، ثم تقول: حسبك به من رجل وأكرم به من فارس، ولله درّه من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم، ولا هو أفره منك من عبد، فالفصل بينهما أنّ الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنّك لو قلت: أكرم به فارساً، وحسبك به خطيباً لجاز أن تعني في هذه الحال؟ وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً وكم ضربت من رجل جاز ذلك، لأن (كم) قد يتراخى عنها مميزها، فإنْ قلت: كم ضربت رجلاً؟ لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً، أم كم ضربت من رجل، فدخول (من) قد أزال الشك»[١].

وجاء في (**كتاب سيبويه**): «(هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير) وذلك قولك ويحه رجلاً، ولله درّه رجلاً، وحسبك به رجلاً، وما أشبه ذلك، وإنْ شئت قلت:

---

(١) «الأصول» (١/ ٢٧٣-٢٧٤)، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٧٣).

ويحه من رجل، وحسبك به من رجل، ولله درّه من رجل، فتدخل (من) ههنا كدخولها في (كم) توكيداً وانتصب الرجل، لأنه ليس من الكلام الأول»[١].

ولعله يقصد بقوله أنها دخلت توكيداً، أنها دخلت لقصد النص على التمييز، فإنْ عرفت المجرور بمن احتمل معنى آخر، وهو أنْ تكون (ال) للعهد، فقولك (هذا خاتم من ذهب) يحتمل أنْ يكون المعنى أنّ جنس الخاتم من الذهب، ويحتمل أنْ يكون من الذهب المعهود بينكما، أي أنّ هناك ذهباً معهوداً، فتقول له: هذا الخاتم من ذلك الذهب.

وعلى هذا فقولك:

(عندي منشار حديداً) يعني أنّ جنسه من الحديد، ويحتمل أنْ يكون عندك حديد بمقدار منشار، فإنْ قلت: (هذا منشارك حديداً) احتمل أن يكون المنشار في حال حديد أي المنشار الآن في حال حديد، وليس في هيئة منشار.

وقولك:

(عندي منشار حديدٍ) يحتمل أن يكون المعنى أنّه لنشر الحديد، لا لنشر الخشب مثلاً كما يحتمل أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عندي منشارٌ حديدٌ) يحتمل أنْ يكون أنّه كمنشار قوي كالحديد، أو يشبه الحديد، وهو الراجح، أو من حديد على اللغة الأخرى.

وقولك: (عندي منشار من حديد) يتعين أنْ يكون جنسه من الحديد:

وقولك: (عندي منشارٌ من الحديد) يحتمل أنْ يكون جنسه من الحديد، ويحتمل أنْ يكون عنده منشار من الحديد المعروف عند المخاطب، أي أنّ هناك حديداً معيناً، وهذا منشار منه.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٩٩)، وانظر «المقتضب» (٣/ ٣٥).

التمييز بعد اسم التفضيل:

إنَّ التمييز بعد اسم التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى، تعين نصبه وإنْ لم يكن فاعلاً في المعنى تعيّن جرّه بالاضافة، وذلك نحو قولك (محمد أوسع داراً) فـ (داراً) فاعل في المعنى، وذلك أنّ معناه: محمد وسع داره.

وعلامة الفاعل في المعنى أنْ يصلح فاعلاً عند جعل أفعل التفضيل فعلاً له، وعلامته الأخرى أنْ لا يكون المفضَّل بعضاً من التمييز، فإنْ كان المفضل بعضاً من التمييز لم يكن فاعلاً في المعنى، فقولك (محمد أوسع داراً) ليس فيه محمد بعضاً من الدار، والمقصود بالبعض هنا الجنس أوالنوع.

ومثال ما ليس فاعلاً في المعنى (محمد أكرم رجلٍ) فلا يصح أن تقول (محمد كرم رجله) كما أن المفضل بعض من التمييز، وليس مغايراً له ولذا وجب جّره بالاضافة.

فإنْ كان اسم التفضيل مضافاً إلى غير التمييز، وجب نصب التمييز، نحو (محمد أكرم الناس رجلاً).

وعلى هذا فمعنى الجر غير النصب، فإنّ قولك (محمد أحسن كاتباً) معناه إذا قصدت به التمييز إن كاتب محمد أحسن من غيره، وإنْ قلت (محمد أحسن كاتبٍ) كان المعنى أن محمداً هو الكاتب، وهو أحسن من غيره.

وتقول (هوأفره عبداً) إذا كان عبده فارهاً، فإنْ قلت (هوافره عبدٍ) كان المعنى، أنّه عبد فاره.

جاء في **الأصول** أنّ «نحو قولك (زيد أفرههم عبداً) و (هو أحسنهم وجهاً)[1]. فالفارة في الحقيقة هو العبد، والحسن هو الوجه. إلاّ أن قولك أفره وأحسن في اللفظ لزيد، وفيه ضميره، والعبد غير زيد والوجه بعضه.. فإذا قلت (أنت أفره عبدٍ في الناس) فمعناه أنت أفره من كل عبد، إذا أفردوا عبداً عبدًا، كما تقول:[2] هذا خير اثنين في الناس، أي إذا كان لناس اثنيت اثنين»[3].

(١) لعل الأصل (زيد أفره عبداً) و (هو أحسن وجهاً) بلا اضافة.

(٢) لعل الأصل (هذان) أو (هما).

(٣) «الأصول» (١/ ٢٦٨-٢٦٩)، وانظر (١/ ٢٧٢-٢٧٣).

وجاء في (**شرح الرضي**): «واعلم انّه لو قيل: أنّ أفعل التفضيل إذا اضيف إلى الشيء فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه، نحو (هذا الثوب أحسن ثوب) وإنْ نصبت ما بعده على التمييز، فالمنصوب سبب لمن جرى عليه أفعل، ومتعلقة نحو (زيد أحسن منك ثوباً). ففي قولك (زيد أفره عبد) زيد هو العبد، وفي قولك (زيد أفره منك عبداً) زيد هو مولى العبد.

أقول: وليس هذا بمطرد. ألا ترى أنّك تقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين على ما أورده سيبويه، أي هو أشجع رجلٍ في الناس، وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه أفعل لا سببه، والدليل على أنّه تمييز قولك (هو أشجع الناس من رجل) و (هما خير الناس من اثنين) كما تقول: حسبك بزيد رجلاً ومن رجل، قال الله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤]، انتصب (حافظاً) على التمييز أي خير من حافظ، فهو والجر سواء، نحو حافظٍ وخير حافظاً، فهو حافظ في الوجهين»[١].

أمّا قوله (وليس هذا بمطرد) فغير وارد لما ذكره أنه إذا اضيف اسم التفضيل إلى غير التمييز وجب نصب التمييز.

وأما قوله أنّ معنى (فالله خير حافظاً) و (خير حافظٍ) بالجر سواء، ففيه نظر ذلك لأن المعنى مختلف فيما يظهر.

ذلك أنّ المعنى بالنصب يحتمل معنيين: الحال والتمييز، كما تقول (هو أكرم أباً) و (هو أفضل كاتباً) فهذا يحتمل، أي هو أحسن في هذه الحال.

ويحتمل التمييز. ومعنى التمييز في النصب غير معناه في الجر، وذلك أنّ المعنى في النصب على إرادة التفضيل المقارن بمن، فـ (من) مقدرة أنْ لم تذكر فقولك (محمد أكرم أباً) معناه أنّك تريد أن تفضله على واحد أو أكثر، أي منك أو منكم. وأما قولك (محمد

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٤٣).

أكرم أب) فليس فيه هذا المعنى إذ ليس فيه التفضيل المقارن، بل يراد به التفضيل العام ولذا لا يجوز ذكر (من) معه. وعلى هذا فالنصب يختلف عن الجر من نواح عدة أهمها:

١- النصب يحتمل الحال والتمييز، بخلاف الجر.

٢- النصب على إرادة التفضيل المقارن بمن، بخلاف الجر.

٣- النصب يدل على أنّ المنصوب فاعل في المعنى، بخلاف الجر.

٤- النصب يدل على أن التمييز مغايرة للمفضل، بخلاف الجر.

والآية هذه يحكيها الله تعالى على لسان يعقوب (ع) لابنائه، اذ طلبوا منه أن يرسل معهم اخاهم من أبيهم، وقد كانوا فرطوا في يوسف من قبل، قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]، فكأنه تعريض بحفظهم، أي لم يستطيعوا حفظ يوسف، فلعلهم لا يستطيعون حفظ الآخر أيضاً، فالمعنى أنّ الله خيرٌ حافظاً منكم.

ولا يتأتى هذا المعنى في الجر، إذ لا يراد به المقارنة بمن.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنّ النصب يدل على الفاعلية، وأنه مغاير للمفضل أي أنّ الحافظ الذي يجعله الله خيراً منكم، كما قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَـٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، فالحافظ هنا من يرسله الله من حفظة، كما تقول (هو أحسن عبداً) أي عبده أحسن من عبدك، وكما تقول (هو أحسن ولداً) أي ولده أحسن من ولدك. و(هو أنشط عاملاً) أي عامله أنشط من عاملك، و (هو خير حافظاً) أي حافظه خير منكم بخلاف الجر، فإنه يكون هوالحافظ، كما تقول (هو أحسن رجل وأنشط عامل). فحافظ الله خير منهم، فليست المقارنة بينهم وبين الله، وإنّما المقارنة بينهم وبين حفظة الله ولا يتأتى هذا المعنى في الجر.

ويحتمل أن تكون حالاً أيضا بمرجوحية، والله أعلم.

تمييز العدد

لا نريد ههنا أن نبحث شأن العدد مع المعدود فإنّ لهذا موضعه الخاص به، وإنّما أن نبحث ههنا تمييز العدد.

أن وضع العدد مع المعدود في العربية لا يجري على نسق واحد فهو يختلف في الاعداد من الثلاثة إلى العشرة، عنه في الأعداد المركبة والمعطوفة. ويختلف في المائة والألف عنهما، وإليك إيضاح ذلك:

١- تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة:

إنّ المعدود بعد العدد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعاً مجروراً بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، ونحوه (أقبل خمسة رجال).

وقد تحتمل الاضافة معنى آخر، هو معنى التملك وشبهه، تقول (هذه خمسة محمد) أي ملكه، وتقول (هذه خمسة رجال) أي ملكهم، وتقول (هذه خمستكم، وهذه خمسة رجال آخرين) فلا يراد بالمضاف اليه المعدود.

فالمضاف اليه قد يراد به المعدود، وهو الظاهر، وقد يراد به الاضافة على غير هذا المعنى.

وقد يكون المعدود تابعاً للعدد، فتقول: (أقبل خمسةٌ رجالٌ) و (حضر ثمانيةٌ اطفالٌ) وهو بدل أو عطف بيان(١).

وقد يأتي منصوبًا نحو (اقبل خمسةٌ رجالاً)، وهو يحتمل الحالية، والتمييز، فمعنى الحال أنهم جاؤا في هذه الحال، كما تقول (أقبل اربعةٌ صغاراً) أي في حال صغرهم،

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٧)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٥).

وكما تقول (اقبل اربعةٌ راكبين) أي في هذه الحال.

وقد يراد به التمييز وهو قليل، قال سيبويه ومعناهما عند ذاك واحد، قال: «لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال: ثلاثة أبواباً كان معناه ثلاثة أبواب، وقال يزيد بن ضبة:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد ذهب المسرة والفتاء[(١)]

٢- تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين:

إن المعدود يكون مع هذا العدد مفردًا منصوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وقد يقع بعده الاسم جمعًا منصوبًا، نحو (أقبل خمسة عشر رجالا)، على الحال أوالتمييز، فمعنى الحال أنهم جاؤا في هذه الحال، كما تقول (أقبل خمسة عشر راكبين) أي في هذه الحال.

وقد يراد به التمييز على معنى الجماعات، وذلك أنك عندما تقول (أقبل خمسة عشر رجالاً) يكون المعنى أقبل خمس عشرة جماعة، كل جماعة هي رجال.

تقول (عندي عشرون سمكة) أي عشرون واحدة، فإنْ قلت (عشرون سمكاً) كان المعنى أن عندك عشرين نوعاً منه أو عشرين مجموعة، قال ابن يعيش: «فإن قلت: عندي عشرون رجالاً، كنت قد اخبرت أنّ عندك عشرين، كلُّ واحد منهم جماعة رجال»[(٢)].

وقال ابن الناظم: «وقد تميز بجمع صادق على واحد منها، فيقال (عندي عشرون دراهم) على معنى عشرون شيئاً، كل واحد منها دراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، والمعنى والله أعلم، وقطعناهم اثنتي

(١) «سيبويه» (١/٢٩٣).

(٢) «ابن يعيش» (٦/٢١).

عشرة، فرقة كل فرقة منهم اسباط»[١].

وقد يقع الجمع تابعا للعدد فتقول (أقبل خمسة عشر رجالٌ) و (اقبل عشرون أولادٌ) على البدل.

وقد يكون ما بعد مجروراً على الإضافة بمعنىٰ الملك ونحوه، تقول (هذه خمسة عشرك) وخمسة عشر محمدٍ أي له وهذه خمسة عشر رجل آخر، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإن اضفته إلى مالكه وقلت (هذا أحد عشرك وخمسة عشرك) جاز لإن الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميز»[٢].

وجاء في (**التصريح**): «يجوز في العدد المركب غير اثني عشر، وانتي عشرة أن يضاف إلى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد»[٣].

وتحذف النون من الفاظ العقود عند الاضافة فتقول (هذه عشروك) و (رأيت اربعيك) جاء في (**المقتضب**): «اعلم أنك إذا اضفت عددًا حذفت منه النون والتنوين، أي ذلك كان فيه فتقول: هذه عشروك وثلاثوك، وأربعوك، ورأيت ثلاثيك، واربعيك، وهذه مائتك والفك»[٤].

٢- تمييز المائة والالف:

إن المعدود بعد المائة والألف يكون مفردًا مجروًا بالاضافة، نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

---

(١) «ابن الناظم» (٣٠٢).

(٢) «ابن يعيش» (٦/ ٢٠)، وانظر «المقتضب» (٢/ ١٧٨).

(٣) «التصريح» (٢/ ٢٧٥)، وانظر «الرضي» (١/ ٢٣٦)، ملاجامي (١٥٥).

(٤) «المقتضب» (٢/ ١٧٨)، وانظر «ابن يعيش» (٦/ ٢١).

وقد تكون الاضافة على معنى الملك، ونحوه، تقول (هذه مائة محمد) و (هذه مائة رجل) و (الف الرجل) وهذه مائتك وتلك مائة رجل آخر.

وقد يكون الإسم تابعًا على البدلية، نحو (أقبل مائة رجلٌ). وقد يقع بعدها الاسم منصوبًا على الحال أو التمييز، فالحال نحو (أقبل مائة فرسانًا ومائة مشاةً) أي مائة في حال ركوب على الخيل، ومائة في حال مشي، كما تقول (أقبل الف راكبين) أي في حال ركوب.

وتقول في التمييز (أقبل مائة رجلًا) على معنى جماعات أي مائة جماعة، وكل جماعة هي رجال، كما في نحو (أقبل خمسة عشر رجالاً) و (عندي عشرون سمكاً). جاء في **(شرح ابن يعيش)**: «وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، فإن سنين نصب على البدل من ثلاثمائة، وليس بتمييز، وكذلك قوله: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، نصب أسباطًا على البدل.. هذا رأي أبي اسحاق الزجاج قال: ولا يجوز أن يكون تمييزًا لأنه لو كان تمييزًا لوجب أنْ يكون اقلّ ما لبثوا تسعمائة سنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد، وكل واحد سنون، وهو جمع، والجمع أقلّ ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفراء أن يكون (سنين) تمييزًا»[1].

وجاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه أنه فهم أنّ مميز المائة واحد من مائة، كقولك مائة رجل، فرجل واحد من المائة، فلو كان (سنين) تمييزًا لكان واحد من ثلاثمائة. واقل السنين ثلاثة فكان كأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين فتكون تسعمائة. قال المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فلو كانوا تمييزًا لكانوا ستة وثلاثين على رأيه...

---

(١) «ابن يعيش» (٦/ ٢٤).

ومما ذكره الزجاج غير لازم، وذلك لأنّ الذي ذكره مخصوص بأنْ يكون المميز مفرداً أما إذا كان جمعًا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعًا في نحو ثلاثة أثواب»[١].

ومن هذا يتبين:

١- أنّ الجرّ يحتمل الاضافة بمعنى الملك ونحوه، اضافة إلى قصد ارادة المعدود في قسم من العدد.

٢- أنّ المفرد المنصوب يقصد به التمييز.

٣- أنّ الجمع المنصوب يحتمل الحال والتمييز، والتمييز على معنى الجماعات والانواع.

٤- التبعية على معنى البدل.

ثم أنّ (مائة) تقع بعد العدد من ثلاثة إلى تسعة، مفردة مجرورة، فيقال ثلاثمائة وأربعمائة والقياس ثلاث مئات، وأربع مئات.

إلاّ أنّ العرب قد تستعمل الجمع قليلاً، فتقول ثلاث مئات، وثلاث مئين، وقد يستعمل الجمع لقصد آخر، فيقال هذه ثلاث مئات، وهذه أربع مئات، بمعنى هذه أربع مجموعات كل مجموعة مائة، ولو قلت هذه أربعمائة، لاحتمل أنْ يكون المقصود أن المجموع أربعمائة وليست كل مجموعة على حده هي مائة.

وقال: كم مائة عندك؟ فتقول: عندي أربع مئات. ولو قال: عندي أربعمائة لاحتمل المعنى أن عندك اربعمائة مائة، والله أعلم.

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٧٣).

كم

وهي كناية عن العدد المبهم، تقع على القليل منه، والمتوسط، والكثير، وهي على قسمين:[١]

١- استفهامية.

٢- خبرية.

كم الاستفهامية:

يسأل بها عن كمية الشيء[٢]، وتمييزها يكون مفردًا منصوبًا[٣]، تقول: (كم رجلاً عندك؟) و (كم درهماً لك؟) تسأله عن عدد الرجال والدراهم.

وقد يأتي بعدها الاسم جمعاً منصوباً، نحو (كم لك غلمانًا؟) و (كم عندك رجالاً؟) على معنى الحال[٤]، أو الجماعات كما مرّ في العدد.

فمعنى الحال: كم لك في حالة الغلمان، وكم عندك في حالة الرجال؟

ومعنى التمييز يكون على إرادة الجماعات، فإذا قلت (كم رجالا عندك؟) كان المعنى كم جماعة من الرجال عندك؟

جاء في (**شرح الرضي**): «ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعًا كمميز المرتبة الوسطى خلافًا للكوفيين، وعلى ما أجاز السيرافي في العدد (عشرون غلمانا لك) إذا أردت طوائف من الغلمان، ينبغي جوازكم غلمانًا لك بهذا المعنى.

---

(١) «ابن يعيش» (٤/ ١٢٥).

(٢) شرح «قطر الندى» (٣٣٦).

(٣) «ابن يعيش» (٤/ ١٢٦).

(٤) انظر «سيويه» (١/ ٢٩٢)، «وهامش سيبويه» (١/ ٢٩٣)، «ابن يعيش» (٤/ ١٢٩)، «الرضي» (٢/ ١٠٨).

وقال البصريون: لو جاءهم نحوكم غلمانًا لك؟ فالمنصوب حال لا تمييز، والتمييز محذوف، أي كم نفساً لك في حال كونهم غلمانًا؟»[١].

وجاء في (**الهمع**) أنّ «كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنما هو بشرط أنْ يكون السؤال عن عدد الاشخاص، وأما إنْ كان السؤال عن الجماعات، فيسوغ تمييزها بالجمع، لأنه اذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو (كم رجالاً عندك)، تريدكم جمعًا من الرجال إذا اردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ اشخاصهم، ويسوغ باسم الجنس نحو (كم بطًا عندك) تريدكم صنفًا من البط عندك»[٢].

كم الخبرية:

وكم الخبرية تكون بمعنى (كثير)، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير[٣].

وسميت خبرية لأنها لا تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية[٤]، وذلك أنّك إذا قلت (كم رجل أكرمت !) كنت قد اخبرته بأنك اكرمت رجالاً كثيرين، وهذا يحتمل الصدق والكذب، وإنْ قلت (كم رجلاً أكرمت؟) كان السؤال عن عدد الرجال الذين اكرمتهم، وهذا لا يحتمل الصدق والكذب.

قال ابن يعيش: (فإن أردت الخبر خفضت (رجلاً) وقلت (بكم رجلٍ مررت) والفرق بينهما أنه في الاستفهام يسأل عن عدد من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنّه مرّ بكثير من الرجال، فالمسألة الأولى تقتضي جوابًا، والثانية لا تقتضي جوابا)[٥].

---

(١) «الرضي على الكافية» (١٠٨/٢).
(٢) «الهمع» (٢٥٤/١).
(٣) شرح «قطر الندى» (٣٣٦)، «شرح شذوذ الذهب» (٥٤٦)، «التصريح» (٢٧٩/٢).
(٤) انظر «الصبان» (٧٩/٤)، «الأشموني» (٨٤/٤)، «حاشية الخضري» (١٤٠/٢)، «التصريح» (٢٨٠/٢).
(٥) «ابن يعيش» (١٢٨/٤).

وتمييز (كم) الخبرية يكون مفردًا مجروراً أو جمعاً مجروراً تقول (كم رجلٍ أكرمت!) و (كم رجالٍ اكرمت!).

قالوا والأفراد أكثر في الاستعمال، وأبلغ في المعنى من الجمع[1]، فقولك (كم رجل أكرمت) أبلغ في المعنى، وأكثر في العدد من (كم رجالٍ أكرمت)، وذلك لأنّ المفرد المجرور يقع تمييزًا للمائة، والالف، فتقول (مائة رجلٍ) و (الف رجلٍ) أما الجمع المجرور فيقع تمييزًا للعدد من الثلاثة إلى العشرة، أي للقلة نحو ثلاثة رجال، وعشرة رجال.

قالوا وقد يراد بالجمع معنى الجماعة كما مر في (كم) الاستفهامية، والعدد، جاء في **(الهمع)**: (وقيل يكون الجمع على معنى الواحد فإذا قلت (كم رجال) كأنك قلت: كم جماعة من الرجال)[2].

فإن فصل بين (كم الخبرية ومميزها بفعل متعد، وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي، نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان: ٢٥]، و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾)[3] [القصص: ٥٨].

وجاء في **(الأصول)**: (فإنْ قلت: كم ضربت رجلاً؟ لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً أم كم ضربت من رجل؟ فدخول (من) قد أزال الشك))[4].

فإن رفعت بعد (كم) تغير المعنى، فإذا قلت (كم رجلاً لك قال الحق) بالنصب كان استفهامًا من عدد الرجال الذين قالوا الحق.

وإن جررت كان المعنى أنّ كثيرًا من الرجال قالوا الحق.

---

(١) «التصريح» (٢/ ٢٨٠).
(٢) «الهمع» (١/ ٢٥٤-٢٥٥).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٠٨).
(٤) «الأصول» (١/ ٢٧٣).

وإنْ رفعت كان المعنى (كم قالوا الحق رجلٌ لك) أي كم مرة قال الحق رجلك؟ فالرجل ههنا واحد، بخلاف النصب والجر، جاء في (المقتضب): ((واعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو:

كم عمة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

فإذا قلت: كم عمةٍ، فعلى معنى رب.

وإذا قلت: كم عمةً، فعلى الاستفهام.

وإذا قلت: كم عمةٌ أوقعت (كم) على الزمان، فقلت: كم يومًا عمةٌ، وخالةٌ لك قد حلبت علي عشاري، وكم مرة[١]، ونحو ذلك.

فإذا قلت: كم عمةٍ فلم تقصد إلى واحدة، وكذلك إذا نصبت، وإنْ رفعت لم تكن إلاّ واحدة لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع، وكذلك ما كان في معنى (ربّ)، لأنك اذ قلت: ربّ رجل رأيته لم تعن واحدًا، وإذا قلت: كم رجلاً عندك فأنّما تسأل أعشرون، أم ثلاثون ونحو ذلك.

فإذا قلت: كم درهمٌ عندك؟ فإنّما تعني: كم دانقًا هذا الدرهم الذي أسألك عنه؟ فالدرهم واحد مقصود قصده بعينه، لأنه خبر وليس بتمييز، وكذلك: كم جاءني صاحبك؟ إنما تريد: كم مرة جاءني صاحبك؟))[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**) في هذا البيت: ((فالرفع على أنه مبتدأ، وحسن الابتداء به حيث وصف بالجار والمجرور، وهو (لك)، وقوله (قد حلبت عليّ عشاري) في موضع الخبر، وتكون (كم) واقعة على الحلبات، فتكون مصدرًا، والتقدير كم مرة أو حلبة عمة لك قد حلبت علي عشاري، ويجوز أن تكون (كم) واقعة على الظرف، فيكون التقدير كم يومًا أو شهرًا أو نحوهما من الأزمنة))[٣].

---

(١) انظر «سيبويه» (١/٢٥٩).

(٢) «المقتضب» (٣/٥٨-٥٩)، وانظر «الأصول» (١/٣٨٨).

(٣) «ابن يعيش» (٤/١٣٣-١٣٤)، وانظر «المقتضب» (٣/٦٤).

كأين

كأينّ مركبة عند أكثر النحاة من كاف التشبيه، وأيّ الاستفهامية المنونة، ثم حصل لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد(١).

وقيل بل هي اسم بسيط غير مركب، ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات المتعددة، فتقول: كأين، كائن، وكَأْي، وكيّى، وغير ذلك.(٢)

وهي تفيد التكثير مثل كم الخبرية، وقد وردت للاستفهام قليلاً واستدل له بقول ابي إبن كعب لابن مسعود: «كأين تقرأ سورة الأحزاب اية؟».

فقال: «ثلاثًا وسبعين».(٣)

وتمييزها مفرد لم يرد إلاّ كذلك(٤) . بخلاف تمييز كم الخبرية، فانه يأتي مفردًا، أو جمعًا كما ذكرنا.

وأكثر العرب لا يتكلمون بها إلاّ مع (من)، ولم ترد في القرآن إلاّ كذلك، قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران:١٤٦]. جاء في (كتاب سيبويه): «فإنّما ألزموها (من) لأنها توكيد، فجعلت كأنّها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل... وقال إنْ جرّها أحد من العرب فعسى أنْ يجرها باضمار من»(٥).

---

(١) «ابن يعيش» (٤/ ١٣٤-١٣٥)، «الرضي» (٢/ ١٠٥)، «سيبويه» (١/ ٢٩٦)، «الهمع» (٢/ ٧٥)، «الأشموني» (٤/ ٨٥-٨٦)، «الصبان» (٤/ ٨٦)، «التصريح» (٢/ ٢٨١)، «المغني» (١/ ١٨٦).

(٢) «الهمع» (٢/ ٧٦)، وانظر«ابن يعيش» (٤/ ١٣٦).

(٣) «ابن يعيش» (٤/ ١٣٤-١٣٥)، «المغني» (١/ ١٨٦)، «الهمع» (٢/ ٧٦)، «الأشموني» (٤/ ٨٥-٨٦)، «التصريح» (٢/ ٢٨١).

(٤) «الهمع» (١/ ٢٥٥)، «الأشموني» (٤/ ٨٦)، «المغني» (١/ ١٨٦).

(٥) «سيبويه» (١/ ٢٩٦)، وانظر «ابن يعيش» (٤/ ١٣٦).

والذي يبدو لي أنّها تستعمل في مواطن التفخيم والتعظيم. إضافة إلىٰ التكثير ويدلّ على ذلك الاستعمال القرآني لها..

جاء في (سورة الأعراف) ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وجاء في (سورة الحج) ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥].

فجاء في الأولى بكم، وفي الثانية بكأين، والسياق يوضح الفرق بين الاستعمالين.

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ. وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ. فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٣-٥].

وجاء في (سورة الحج): ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ. الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ. الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ. وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ. وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ. وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ. فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ. أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٣٩-٤٦].

فأنت ترى أنّ هذه الآية في سياق آيات المظلومين الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق وقد أذن لهم بالقتال، وفيه التأسي بما وقع للطوائف المؤمنة من قبل، فقد كذبهم قومهم وأُوذوا، فأملى ربك للكافرين ثم أخذهم أخذة قاصمة. ثم قال بعد ذلك: «فكأين من

قرية أهلكناها وهي ظالمة. . .» فهذا موطن تفخيم، كأنّه قال: وكم من قرية أية قرية، كما تقول: مررت برجل أيّ رجل، ووجود (أي) المبهمة يشعر بهذا المعنى، والتفخيم هنا لله الذي أخذ مثل هذه القرى المتجبرة العاتية الظالمة، كما قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: ١٣]، وكما قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق: ٨].

وليس السياق في الأعراف على هذا كما هو ظاهر.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فهذا موطن تفخيم وموطن تأسية للرسول والجماعة المؤمنة، لما حصل لهم في معركة أحد، فإنّ مثل هذا حصل لمن قبلهم من المؤمنين، قال تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ. وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ. أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ. وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ. وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ. وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ. وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠-١٤٦].

فهذا موطن تفخيم وتأسية، وهكذا شأن كل ما ورد بكأين، فإنّ موطنه التفخيم زيادة على التكثير.

قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، أي وكم من آية تدعو إلى التأمل والإيمان، يمرون عليها وهم معرضون عنها، وهذه الآية جاءت بعد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ

لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ . وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٢-١٠٣].

أي أنّ هذه القصص من أنباء الغيب، لا تعلمها أنت ولا قومك، كما يعرف الجميع، وهو دليل ظاهر على نبوتك، ولكن مع ذلك لم يؤمنوا، وهذا شأنهم مع آيات الله الكونية في السماء والأرض ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

فهذا موطن تفخيم وتعظيم.

وقا تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

وهذا موطن تفخيم وتعظيم لربنا سبحانه، اذ أنّ هناك دوابّ ضعيفة لا تحمل رزقها، يوصل الله إليها رزقها في مكانها، بل أنّه قدم رزقها علينا، نحن اولي القوة والبأس والحيلة والعقل والتدبر والضرب في الأرض، فقال (الله يرزقها واياكم). والله أعلم.

كذا

وهي كلمة مركبة من كاف التشبيه و (ذا) اسم الإشارة غير أنه «انخلع من (ذا) معنى الإشارة، ومن الكاف معنى التشبيه، بدلالة أنك لست تشير إلى شيء، ولا تشبه شيئًا بشيء، وإنما يكنى بها عن العدد، ما فتنزلت الكاف في هذا الموطن منزلة الزائدة اللازمة»[١].

و (ذا) في الأصل إشارة إلى ما في ذهن المتكلم من العدد، أوغير العدد غير أنها بتركيبها أصبحت كلمة واحدة، غير أنّ الاشارة إلى ما في الذهن لا تزال قائمة، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما بناء كذا فلأنّه في الأصل (ذا) المقصود به الإشارة دخل عليه كاف التشبيه، وكان (ذا) مشاراً به إلى عدد معين في ذهن المتكلم، مبهم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى (كم) وانمحى عن الجزءين معنى التشبيه والإشارة. . فصار الكلمتان ككلمة واحدة، ولذا تقول: أن كذا مالك، برفع مالك على أنه خبر إنّ)[٢].

فهي بعد التركيب كلمة واحدة مكني بها عن العدد[٣]، قال سيبويه: (وذلك قولك (له كذا وكذا درهمًا) وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم وهو كناية بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء وكقولك: كان من الأمر ذيّة وذيّة، وذيت وذيت، وكيت وكيت)[٤].

وتمييزها يجب نصبه، فلا يصح جرّه بمن اتفاقًا، ولا بالاضافة عند الجمهور، وأكثر ما تستعمل معطوفاً عليها نحو: عندي كذا وكذا درهماً، وذكر ابن خروف أنّهم لم يقولوا

---

(١) «درة الغواص» (٩٩).

(٢) «الرضي» (٢/ ١٠٥).

(٣) انظر «المغني» (١/ ١٨٧)، «الأشموني» (٤/ ٨٧).

(٤) «سيبويه» (١/ ٢٩٧).

كذا درهمًا ولا كذا كذا درهماً بدون عطف(١).

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ((أن يقال كذا ثوبٍ، وكذا أثوابًا، قياسًا على العدد الصريح، ولهذا قال فقاؤهم أنه يلزم بقول القائل (له عندي كذا درهم) مائة، وبقوله (كذا دراهم) ثلاثة، وبقوله (كذا كذا درهماً) أحد عشر، وبقوله (كذا درهمًا) عشرون، وبقوله (كذا وكذا درهماً) احد وعشرون، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح.

ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الاضافة، المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور)).(٢)

وقال بعض النحاة أنّ هذا خروج عن لغة العرب، لأنّه لم يرد مميز (كذا) في كلامهم مجرورا(٣).

وقد ترد كذا على غير هذا الوجه، فقد تأتي كناية عن غير العدد، فقد تأتي كناية عن القول، وعن المكان، وعن الزمان، وغير ذلك، فمن ذلك أنْ يقال: قلت له كذا(٤)، وكقولهم ((أمّا بمكان كذا وكذا وجذ؟)). ومنه الحديث: يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟(٥)

وقد ترد (كذا) على وجه آخر، وهو أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما من التشبيه والاشارة، نحو (هذا أمر خالدٍ وكذا أمر علي) أي ومثله، ونحو قولهم (رأيت خالداً كريماً وكذا محمداً)(٦).

---

(١) «الأشموني» (٤/٨٦)، وانظر «المغني» (١/١٨٨).
(٢) «المغني» (١/١٨٨)، «الأشموني» (٤/٨٦-٨٧)، منثور الفوائد (١١٨).
(٣) «الرضي» (٢/١١٣).
(٤) «الرضي» (٢/١٠٥).
(٥) «المغني» (١/١٨٧)، «الأشموني» (٤/٨٧).
(٦) «المغني» (١/١٨٧)، «الأشموني» (٤/٨٨).

فهرس الموضوعات

معاني النحو

الجزء الثالث

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

معاني النحو

رقـــــم التـــصـــنيف : 415
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 1999/12/2268
المــؤلـــف ومن هـــو في حكمه : فاضل السامرائي
عـــنـــوان الـــكـــتـــاب : معاني النحو ج 3
المــوضــوع الــرئـــيسي : 1- قواعد اللغة العربية - النحو
2-
بيـــانات الــنـــشــر : عمان - دار الفكر
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-07-094-0

الطبعة الأولى
1420هـ - 2000م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨
فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Hussein Mosque
Tel. : 4621938 Fax: 4654761
P.OBox: 183520 - Amman - 11118 Jordan

حروف الجر

وتسمى ايضاً حروف الاضافة، قالوا سميت بذلك، لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء أي توصلها اليها، ويسميها الكوفيون ايضاً حروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم كالظرفية[١]، والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات.

قالوا وانما سميت حروف الجر لأنّها تجر معاني الافعال الى الاسماء، أي توصلها اليها[٢]. والأظهر أنها سميت بذلك، لانّ الاسماء تأتي بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجزم لأنّ الافعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة[٣].

ومعنى الجر هو جر الفك الاسفل الى اسفل، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الضمة والفتحة، والكسرة، وتسمية حالاتها إلاعرابية، من رفع، ونصب، وجر، إنّما هو قائم على أوصاف حركات الفم.

فالضمة إنّما سميت كذلك لانها تكون بانضمام الشفتين، وسميت الحالة رفعاً لانك اذا ضممت الشفتين ارتفعتا.

وأما الفتحة فسميت كذلك لأنّها تحدث بفتح الفم، وسميت الحالة نصباً، لان الانتصاب هو القيام والوقوف، وبحصول هذه الحركة ينتصب الفم، أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الاسفل الى اسفل، وتسمى الحركة كسرة.

وأما السكون فهو عدم الحركة، فاذا قطعت الحركة كان الحرف ساكناً، وسميت الحالة الاعرابية جزماً، لان الجزم هو القطع لانك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه.

---

(١) انظر ابن يعيش ٨/ ٧، «الرضي على الكافية» ٢/ ٣٥٤، «التصريح» ٢/ ٢.

(٢) «الرضي» ٢/ ٣٥٤، «حاشية التصريح» ٢/ ٢، «الصبان» ٢/ ٢٠٣.

(٣) «الرضي» ٢/ ٣٥٤، «حاشية التصريح» ٢/ ٢، «الصبان» ٢/ ٢٠٣.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإنّما قيل لعلم الفاعل رفع، لانّك اذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة، ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، . . وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأنّ الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته، أي أقمته بفتحك اياه، فسمي حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصباً.

وأما جر الفك الأسفل الى أسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء، اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمى حركة الاعراب جراً، أو خفضاً، وحركة البناء كسراً. . . ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمي الاعرابي جزماً، والبنائي وقفاً أو سكوناً»[1].

فالجر إذن هو جر الفك الاسفل الى اسفل وسميت حروف الجر كذلك، لأنّ الاسم يأتي بعدها مجروراً، ويسميها الكوفيون حروف الخفض، وهي المعنى نفسه فأنّ هذا خفض الفك الاسفل.

وعلى أيّة حال فهو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح.

نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض

ذهب جمهور الكوفيين الى إنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (من) بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقد تأتي بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [ق: ٢٢].

وقد تأتي (الباء) بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وقد تأتي بمعنى (من)، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٦].

وقد تأتي (على) بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]. وقد تأتي بمعنى (عن) كقول الشاعر:

---

(١) «الرضي» ١/ ٢٤.

اذا رضيــــت علــيّ بنــو قشيــر لعمــر الله أعجبنـــي رضـــاهـــا

الى غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ومذهب جمهور البصريين أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، الاّ شذوذاً أما قياساً فلا. وما أوهم ذلك فهو مؤول، أمّا على التضمين، أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. فأن الكوفيين ذهبوا الى أنّ (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون الى أنه ليس بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء فهو من باب المجاز.

وأمّا على شذوذ إنابة كلمة عن اخرى[١].

قالوا ولا تصح إنابة حرف عن حرف كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها[٢].

ثم لو كان ذلك قياساً لصحّ أنْ تقول (سرت الى زيد)، وأنت تريد (معه)، وأن تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، وأن تقول (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش[٣].

والحق أنّ الاصل في حروف الجر أنْ لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنْ لكل حرف معناه واستعماله، ولكنْ قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف. فتتعاور الحروف على هذا المعنى.

وايضاح ذلك أنّ حرف الجر في العربية قد يستعمل لأكثر من معنى، (من) مثلا تستعمل لابتداء الغاية، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل وغيرها.

---

(١) انظر المغني ١/ ١١١، التصريح ٢/ ٤-٦، حاشية الخضري ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) المغني ١/ ١١١، حاشية الخضري ١/ ٢٢٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٨ وانظر الفروق اللغوية ١٣-١٤، ابن يعيش ٨/ ١٥.

و(الباء) تستعمل للالصاق، والاستعانة والتعويض، والتعليل وغيرها.

و(اللام) للملك والاستحقاق، ولانتهاء الغاية، والتعليل وغيرها.

و(في) للظرفية والتعليل، وغير ذلك من المعاني.

وقد تقترب المعاني من بعضها، أو يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، أو قريب منه، فمثلا قد يتوسع في معنى الالصاق بالباء، فيستعمل للظرفية فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتماثلان تماماً.

وقد يتسع المتكلم في كلامه العادي غير المتعمّل، أو المقصود، فيوقع الحروف بعضها موقع بعض من دون قصد إلى معنى معين، أو اختلاف ما، فنحن نقول في الدارجة (رحت له) و(رحت عليه)، وهو محض أداء معنى عام، لا يقصد المتكلم فرقاً بين له، وعليه.

ونقول في الدارجة (رحت عَ الشط) أي على الشط أي النهر، و(رحت للشط)، ولا فرق بينهما في ذهن المتكلم سوى أداء المعنى العام.

ونقول في الدارجة (جه علّي وكلمني)، ونقول (جاني) والمعنى جاء اليّ، وجاءني، ولا يقصد المتكلم فرقاً بين الاستعمالين.

فالمتكلم غير المتعمل يتكلم غالباً بأقرب شيء الى لسانه، مما يؤدي المعنى.

فالحروف كما نرى في العامية قد ينوب بعضها عن بعض، في الاستعمال، فنستعمل (على) لانتهاء الغاية، وكذلك اللام و(الى) بلا نظر الى فرق في المعنى.

ولا يصح أن نقول انه لو كانت (على) تنوب عن (الى) أو تستعمل بمعنى (الى) لصحت نيابتها عنها دوما، فنقول (وضعت الكتاب الى الرف) بمعنى: على الرف. فانّ اللغة العامية، وإنْ كانت توقع الحروف بعضها موقع بعض، أو تستعمل للمعنى الواحد أكثر من حرف واحد، لا توقع الحرف موقع الحرف الآخر باطراد، فانّه يبقى

لعلى استعمالها ولـ (الى) استعمالها، وللام استعمالها الخاص بها، وهكذا بقية الحروف كما قلنا في (وضعت الكتاب ع الرف) ولا يقولون الى الرف، وللرف.

وهكذا شأن المتكلمين العرب الاوائل، فانّ المتكلم غير المتعمل قد يوقع حرفاً موقع حرف آخر في معنى ما، فيقول ذهبت له، واليه، ومررت به، وعليه، كما نقول الآن في لغتنا الدارجة (مرّيت بيه)، و(مرّيت عليه)، بمعنى (مررت به) أو عليه، من دون نظر الى معنى معين، أو الى فرق معين بين التعبيرين.

ومن هنا نرى استعمال الحرف لأكثر من معنى، وأداء المعنى الواحد باكثر من حرف.

والشاعر أيضاً قد يضطره شعره فيستعمل هذا الاستعمال من دونما حرج، أو نظر الى فرق بين استعمال حرف دون حرف آخر فان هذا سائغ دائر في بيئته.

ثم أنّ النيابة قياسية عند المتكلم بها في معنى معيّن يتعاور عليه حرفان أو اكثر، لا في استعمال الحرف مكان حرف آخر على وجه العموم.

ومن هنا يتبين لنا أنه لا مكان للردّ الذي ردّ به قسم من النحاة، أنه لو كان يستعمل الحرف مكان حرف آخر لصح أنْ يقال (سرت الى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، جاء في (**الأصول**): «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض اذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلان بمكة وفي مكة) وانما جازا معاً لانك اذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، واذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياة واحاطته به. فاذا تقارب الحرفان، فانّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة واذا تباين معناها لم يجز. ألا ترى أنّ رجلاً لو قال مررت في زيد، أو كتبت الى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»[١].

---

(١) «الاصول لابن السراج» (١/ ٥٠٥-٥٠٦).

وجاء في (**الخصائص**) في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض): «وذلك انهم يقولون إنّ (الى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله، ويقولون إنّ (في) تكون بمعنى (على) يحتجون بقوله عزّ اسمه ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي عليها. . .وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا، لكنّا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الاحوال الداعية اليه والمسوغة له، فأمّا في كل موضع، وعلى كل حال فلا. ألا ترى أنّك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غفلاً، هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول (سرت الى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، و(زيد في عمرو) وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول: (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش»[١].

فالامر كما ذكره ابن جني وكما أوضحناه، ليس المقصود به النيابة المطلقة.

وهذا كله في الكلام الفصيح.

غير أنّ هناك بعض اختلاف في الكلام الذي يتعمله صاحبه، ويتفنن فيه، فانه في الكلام الفني قد يختار المتكلم حرفاً على حرف، أو لفظاً على لفظ، لأداء معنى معيّن، أو لدلالة معينة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنى واحد، كما يستعمله المتحدثون في امورهم اليومية، أو قد يكون المعنى الذي يستعمله في حرف، مختلفاً عن مشابهه الذي يستعمله في حرف آخر، فالظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن الظرفية التي يستعملها بـ (في) والتعليل الذي يستعمله باللام، يختلف عن التعليل الذي يستعمله بالياء، وهكذا.

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٧-٣٠٨.

أو قد يخص الحرف باستعمال معيّن أو بدلالة معينة، مما استعملته اللغة وهذا واضح في الاستعمال القرآني، فقد يخص اللفظ باستعمال معيّن، فانه مثلاً خص لفظ (العيون) بالعيون الجارية و(الأعين) خصها بمعنى الباصرة، أو بمعنى الرعاية، قال تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وخص لفظ (الصوم) بمعنى الصمت، و(الصيام) بالعبادة المعروفة وغير ذلك من الاختصاصات.

وهذا الاستعمال الفني هو الذي يدفع اللغة إلى امام فيجعلها اكثر دقة، وتخصصاً، وغناء ونماء لا الاستعمال العامي الساذج غير المخصص ولا الدقيق.

ونعود الى نيابة الحروف، فنقول ما سبق أنْ قلناه: إنّ الاصل ألاّ تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فان لم يكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلى أنه اذا امكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على اصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني، يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب»(١).

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢).

التضمين

ذكرنا أنهّ قد ينوب حرفُ عن حرفٍ لأداء معنى معيّن، ولكنّ الأصل عدم النيابة بل إبقاء الحرف على أصل معناه.

ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الاصل، وأنّ الحرف الواحد يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطّردة.

فـ (من) مثلاً تأتي عندهم بمعنى على، وبمعنى عن، وبمعنى في، وبمعنى الباء، وبمعنى عند.

و(الباء) تأتي بمعنى من، وبمعنى عن، وبمعنى على، وبمعنى الى، وبمعنى مع.

و(الى) تأتي بمعنى اللام، وفي، ومن، وعند، وغير ذلك.

والصواب أنّ كثيراً منه أو أكثره خارج على التضمين.

ومعنى (التضمين) إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدَّى كلمتين، كقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعدّى (يسمع) باللام وإنّما اصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [ق: ٤٢]، وكقول الفرزدق:

كيف تراني قالباً مجنّي قد قتل الله زياداً عنّي

أي صرفه عني بالقتل[١].

وجاء في (**حاشية السيد الجرجاني على الكشاف**): «التضمين أن تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقوله (أحمد اليك فلانا) لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء، ودللت عليه بذكر صلته، أعني (إلى) اي أنهي حمده اليك.

(١) انظر المغني (٢/٦٨٦-٦٨٦).

وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً»[١].

وجاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]: «يقال عداه اذا جاوزه ومنه قولهم عدا طوره. . . وإنّما عدّي بـ(عن) لتضمّن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك نبتْ عنه عينه، وَعَلَتْ عنه عينه، اذا اقتحمته ولم تعلق به.

فان قلت: ايّ غرض في هذا التضمين؟ وهلاّ قيل: ولا تعدُهم عيناك، أو لا تعلُ عيناك عنهم؟.

قلت: الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من اعطاء معنى فذّ، ألا ترى كيف رجع المعنى الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] اي ولا تضمّوها اليها آكلين لها[٢].

وجاء في (**الخصائص**): «اعلم أنّ الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فانّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول رفثت الى المرأة، وإنّما تقول رفثت بها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى)، كقولك (أفضيت الى المرأة)، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً إنّه بمعناه»[٣].

وجاء في (**امالي ابن الشجري**) في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤] أنّ الجاري على السنتهم ظفرت به وأظفرني الله به، ولكن جاء أظفركم عليهم محمولاً على أظهركم عليهم[٤].

---

(١) حاشية الجرجاني (١/ ٩٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٢٥٧).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٠٨).

(٤) امالي ابن الشجري (١/ ١٤٨).

فللتضمين غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. فقد ذهب قوم إلى أنّ (من) ههنا بمعنى (على)، وهذا فيه نظر، فأنّ هناك فرقاً في المعنى بين قولك (نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكّن منه والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وقال: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أي مكنّا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أما (نصرناه منهم) فانه بمعنى نجّيناه منهم، أو منعناه منهم، قال تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ٣٠] فليس المعنى من ينصرني على الله، بل من ينجيني ويمنعني منه؟.

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا ﴿ونجيناه من القوم﴾ وقولنا ﴿نصرناه من القوم﴾؟ والجواب أن التنجية تتعلق بالناجي فقط، فعندما تقول ﴿نجيته منهم﴾ كان المعنى أنّك خلّصته منهم، ولم تذكر أنك تعرضت للآخرين بشيء، كما تقول (أنجيته من الغرق) ولا تقول (نصرته من الغرق)، لأنّ الغرق ليس شيئاً يُنتصف منه.

اما النصر منه ففيه جانبان في الغالب: جانب الناجي، وجانب الذين نُجّي منهم، فعندما تقول (نصرته منهم) كان المعنى أنك نجيته وعاقبت اولئك، أو أخذت له حقّه منهم.

وهذه فائدة التضمين ففيه كسب معنيين في تعبير واحد معنى الفعل المذكور والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته.

وللتضمين صور أخرى، فقد يضمن فعل متعدٍّ معنى فعل لازم كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] فإنّ (خالف) فعل متعدّ يقال: (خالفت أمره) ولا يقال: (خالفت عن أمره) ولكن ضمّن معنى الابتعاد والخروج والانحراف، كأنهّ قال: فليحذر الذين يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أمره.

وقد يضمّن فعل لازم معنى فعل متعدّ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لأنّ (عزم) فعل لازم، وقد ضُمّن معنى (ولا تنووا)[١].

والعدول الى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق، ظاهرة من ظواهر العربية، من ذلك ما مّر في المفعول المطلق من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر، يلاقيه في الاشتقاق معه، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] فقد جمع معنيي: التبتّل والتبتيل، أي التدرج والكثرة في آن واحد، ومنه ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فقد كسبنا باستعمال المصدر بدلاً من اسم الفاعل معنى الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، بخلاف ما لو قال (أدعوه خائفين) فإنّه ليس فيه إلاّ معنى الحالية، كما مرّ ذكر ذلك مفصلاً.

أمّا من حيث قياسية التضمين وعدمها، فأمثل ما نذكره في هذا الباب قرار المجمع اللغوي القاهري في دور انعقاده الأول وهو:

«التضمين أنْ يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدىٰ فعل آخر، أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألاّ يلجأ الى التضمين إلاّ لغرض بلاغي[٢].

---

(١) «انظر شرح الرضي» (٢/ ٣٠٢)، المغني (٢/ ٥٢١).
(٢) «النحو الوافي» (٢/ ٤٦٣).

معاني حروف الجر

الى

الأصل في (الى) أنْ تكون لإنتهاء الغاية، تقول: (جئت اليك) أي نهاية مجيئي إليك. قال تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل:٣٣] اي منته اليك قال سيبويه: وأما الى فمنتهى الابتداء الغاية تقول من كذا الى كذا(١).

وجاء في (**المقتضب**): «وأما الى فانما هي للمنتهى ألا ترى أنّك تقول: ذهبت الى زيد، وسرت الى عبدالله ووكلتك الى الله»(٢).

وإذا دلّت قرينة على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة:١٨٧] فانّ الليل لا يدخل في الصيام، أو على الدخول كقولك (قرأت القرآن من أوّله الى آخره) فإنّ آخر القرآن داخل في القراءة، وكقولك (صمت رمضان من أوله الى آخره) فان آخره داخل في الصيام، فهو كذلك والاّ فانّ الاكثر عدم دخول ما بعدها فيما قبلها، لأنّ الاكثر عدم الدخول فيما دلّت عليه القرائن(٣).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والاكثر عدم دخول حدّي الابتداء والانتهاء في المحدود، فاذا قلت: اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشرى. ويجوز دخولهما فيه مع القرينة»(٤).

وذكر النحاة لها معاني ترجع في حقيقتها الى معنى الانتهاء منها:

المعية: وقد جعلوا منها قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [الصف:١٤]

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣١٠).
(٢) «المقتضب» (٤/١٣٩).
(٣) المغني (١/٧٤).
(٤) «شرح الرضي» (٢/٣٥٩).

والتحقيق إنّها بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إيّاي الى نصرة الله[١]، تقول: (من ينصرني إلى خالد) أي من يضيف نصرته الى نصرة خالد، وهي قريبة المعنى من (مع) غير أنها تختلف عنها، فأنت تقول (من ينصرني مع خالد) وقد تريد بذلك من يضيف نصرته الى نصرة خالد، أي أنْ يتصاحبا في نصرتي، أو تريد أنّ خالداً مطلوب أن يُنصر معك، والمعنى من ينصرني وخالداً، أي من ينصرني وينصر خالداً؟.

ويحتمل قولك (من ينصرني إلى خالد) معنى آخر هو (من ينصرني حتى أصل الى خالد) كما تقول (من ينجيني إلى خالد؟) و(من يمنعني إلى خالد؟) إي ينتهي المنع الى خالد.

وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى نتهي الى الله؟ وتحتمل معنى آخر هو (من انصاري في دعوتي إلى الله).

وذكر أنهّا تكون بمعنى (في) وجعلوا منه قوله:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنّني　　　إلى الناس مطليّ به القار أجرب

أي في الناس.

قيل والأولى أنْ تكون على بابها على تضمين معنى مبغّض الى الناس. قيل: ولو صحّ مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز (زيد الى الكوفة[٢]) بمعنى في الكوفة.

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والوجه أنها بمعناها وذلك لانّ معنى (مطلى به القار أجرب) مكرّه مبغّض، والتكريه يعدي بـ (الى). قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧] حملاً على التحبيب المضمن معنى الإمالة. قال تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: ٧][٣].

(١) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٦٢) وانظر الخصائص ٢/ ٣٠٩.
(٢) المغني (١/ ٧٥).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٩).

وهو أولى من الرأي الاول، فانّ هناك فرقاً بين قولك: (كأنني في الناس مطلىّ به القار أجرب)، وقولك (كأنني الى الناس مطلّي به القار أجرب) فـ (في) لا تدلّ إلاّ على أنّه بينهم على هذه الحال، أما الثانية فمعناها انني ابدو اليهم كأنني كذلك، وينظرون اليّ كأنني كذلك، ففيها معنى النفرة. فأنت تقول (هي فيهن فحمة) بمعنى انها بينهن كالفحمة وليس فيه أنّهن يبغضنها، فاذا قلت: (هي اليهن فحمة) كان المعنى انها تبدو لهن كالفحمة، أي يرينها غير جميلة، أو بمعنى انها بالنسبة اليهن كالفحمة، أي إذا قيست اليهن كانت كالفحمة، وكذلك قولك (هي اليه شمس) أي تبدو اليه كذلك أي يراها جميلة أو على معنى أنها اذا قيست اليه كانت كالشمس.

قيل وقد تأتي بمعنى (من) كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها   أيُسقَى فلا يَروى اليّ ابن أحمرا

أي منّي[١].

وقيل بل المعنى (فلا يروى ظمؤه اليّ)[٢] أي يبقى ظامئاً إليها فلا يروى، وهو أَولى وذلك أنك تقول (هو لا يروى من هذا الماء) أي أنه لا يرويه بمعنى أنه مهما شرب منه فلا يزال غير مرتو. أما قولك (هو لا يروى الى هذا الماء) ففيه معنى الشوق اليه. تقول (هو لا يروى من ماء البحر) بمعنى أنّ ماء البحر لا يروي الظمآن، وأنه كلما شرب منه إزداد ظمأ وطلباً للماء، ولا تقول (هو لا يروى إلى ماء البحر) لان المعنى عند ذاك يكون: هو لهِفٌ الى هذا الماء متشوّق إليه، لا ينقطع ظمؤه إليه ولا لهفته له.

وأصل المعنى هو الانتهاء، تقول (ملْت اليه) و(ملْت منه) ففي الأول يكون المعنى نهاية الميل إليه أي أحببته، وتقول (ملْت الى هذا المكان) أي عرّجت عليه.

أمّا (ملت منه) فمعناه أنّ مبتدأ الميل كان منه، وملت عنه أي إنحرفت عنه.

(١) المغني ١/ ٧٥.
(٢) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٦٣).

وتقول (ظمئت إليه) أي كان الظمأ منتهياً إليه بمعنى أردته. وتقول: (لا أظمأ إليه) أي أريده و(لا أظمأ منه) أي يأتي منه ظمأ إليَّ كما تقول: أنا لا أظمأ من الطعام الملح، ولا أظمأ من السمك، أي لا يكون سبباً في ظمئي.

وهكذا بقية معاني هذا الحرف، فانّها لا تكاد تخرج عن معنى الانتهاء، والأولى كما ذكرنا إبقاء الحرف على أصل معناه ما أمكن.

الباء

معنى الباء الرئيس هو الالصاق، وما ذكر لها من معان أخرى تحمل هذا المعنى، قال سيبويه: «وباء الجر إنّما هي للالزاق والاختلاط، وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط، ألزقت ضربك أيّاه بالسوط.

فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[١].

قيل: ولا يفارقها هذا المعنى[٢].

والالصاق حقيقي ومجازي، فمن الالصاق الحقيقي. قولك (أمسكت بمحمد) «اذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد، أو ثوب، أو نحوه.

ولو قلت (أمسكته) إحتمل ذلك، وأنْ تكون منعته من التصرف»[٣].

ومنه قولك تعلقت به، وتشبثت به، والتصقت به.

ومن الالصاق المجازي قولك (بخل به) أي إلتصق بخله به، وتعلّق به إذا كان التعلق معنوياً، ورأفت به أي ألتصقت رأفتك به.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤).

(٢) المغني (١/ ١٠١).

(٣) المغني ١/ ١٠١، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٢٢).

ومن التوسع في الالصاق قولك (مررت به) بمعنى الصقت مروري بمكان يقرب منه[(١)]، وليس على معنى أنك الصقت نفسك به في مرورك، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي قريباً منهم.

ومن معانيها الاستعانة، نحو قطعت بالسكين وكتبت بالقلم[(٢)]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥] وفيها معنى الالصاق كما هو بيّن.

ومنها المصاحبة، كقوله تعالى: ﴿دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١]، وإشترى الدار بالآتها، وفيها معنى الالصاق والاختلاط ومنه قوله تعالى: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨][(٣)].

قالوا وللتعدية نحو ذهبت به، ودخلت به، وخرجت به، قالوا هي في معنى أذهبته وأدخلته، وأخرجته[(٤)].

وذهب قوم الى أن بين التعديتين فرقاً، فإنّك إذا قلت (ذهبت بزيد) كنت مصاحباً له في الذهاب[(٥)].

جاء في (**الكشاف**): «فإن قلت: أيّ فرق بين تعدية (ذهب) بالباء وبينها بالهمزة؟.

قلت: اذا عدي بالباء فمعناه الاخذ والاستصحاب، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥] وأما الاذهاب فكا لإزالة»[(٦)].

---

(١) أنظر المغني (١/١٠١).
(٢) «الاصول» (١/٥٣)، «المقتضب» (١/٣٩)، «شرح ابن يعيش» (٢/٢٢).
(٣) المغني (١/١٠٣)، «شرح الرضي» (٢/٣٦٣)، «شرح ابن يعيش» (٢/٢٢).
(٤) المغني (١/١٠٢).
(٥) المغني (١/١٠٢).
(٦) «الكشاف» (١/٣٨٨) «وانظر التفسير الكبير» (٢/٧٦).

وهو الصواب فيما نرى، فانّك اذا قلت (أدخلت محمداً على الامير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه، وأما قولك: (دخلت به) ففيها معنى المصاحبة، ومنه قول الاستاذ (أدخلت الطالب الصف) أو (أخرجته منه) فهو يحتمل الدخول معه، وعدم الدخول، وأما قولك (دخلت به) و(خرجت به)، فليس فيه إلاّ معنى المصاحبة.

ومنها الظرفية[1] كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١-٢]، وقوله ﴿إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾ [الانفال: ٤٢]، وقوله: ﴿وَمَنۡ هُوَ مُسۡتَخۡفِۭ بِٱلَّيۡلِ وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠] وقوله: ﴿إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى﴾ [طه: ١٢] وقوله: ﴿نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤].

وفيها معنى الالصاق كما سنوضح ذلك في الفرق بين ظرفية الباء وظرفية (في).

ومنها المقابلة، والعوض، كقوله تعالى: ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾ [البقرة: ٦١] ونحو (اشتريته به) و(بدلته به)، وقوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: ٨٦]، واشتريته بألف[2].

وتكون الباء مع الذاهب، وفيها معنى الالصاق كأنّ الذي هو خير كان معهم فأخذوا مكانه الذي هو أدنى، ونحوه قولك (اشتريته بمائة) فالثمن كان معك فدفعته وأخذت بدله ما اشتريته، وقوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: ٨٦] فكان الآخرة كانت معهم قريبة منهم، وفي متناول أيديهم، ولكن أعطوها واشتروا بها الدنيا، وفيها كلها معنى الالصاق واضح.

ومنها البدل كقوله:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنّوا الاغارة فرساناً وركبانا

---

(١) المغني (١/ ١٠٤)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣).
(٢) المغني (١/ ١٠٤). «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٣).

وقوله ﷺ: «ما يسرني بها حمر النعم» أي بدلها[١].

وهو قريب من المعنى السابق.

ومنها السببية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤][٢]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] وسنبحث معنى السببية بالباء واللام وغيرهما في مكان لاحق من هذا الباب.

- قالوا ومن معانيها المجاوزة، كـ (عن) وجعلوا منه قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

جاء في (**المخصص**): «فمهما رأيت الباء بعدما سألت، أو ساءلت، أو ما تصرّف منهما فاعلم أنّها موضوعة موضع عن»[٣].

وجعلوا منه في غير السؤال قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥][٤] وانكر البصريون هذا المعنى.

أما ما قاله صاحب المخصص من أنّ كلّ باء بعد سأل وما تصرّف منه بمعنى (عن) ففيه نظر، فقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] ليس بمعنى عن عذاب، فهناك فرق بين سأل به وسأل عنه، ولا مجال للاستدلال بقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الاحزاب: ٢٠] و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢] ونحو ذلك فانّ المعنى مختلف.

---

(١) المغني (١/ ١٠٤).

(٢) المغني (١/١٠٣).

(٣) «المخصص» (١٤/ ٦٥).

(٤) أنظر المغني (١/ ١٠٤)، «شرح ابن عقيل» (١/ ١٣١)، «الهمع» (٢/ ٢٢).

فان السائل في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ لم يسأل عن العذاب وموعده كما سأل عن الساعة وعن الانباء، وسبب نزول الآية أنّ النضر بن الحارث قال: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢][١] فانزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه، وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده. فـ (سأل به) معناه (دعا به وطلبه). جاء في **(الكشاف)** في هذه الآية: «ضُمِّن (سأل) معنى (دعا) فعدّي تعديته كأنّه قيل دعا داع بعذاب واقع من قولك: دعا بكذا اذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدۡعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ﴾ [الدخان: ٥٥][٢].

وأما سأل عنه فمعناه بحث عنه، جاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩]: «فسأل به كقوله إهتم به واعتني به واشتغل به، وسأل عنه كقولك بحث عنه وفتّش عنه ونقّر عنه»[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ فيحتمل أنّ المعنى فاسأل خبيراً به، أي سل «عنه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته أو فسل رجلاً خبيرًا به وبرحمته»[٤].

وأما قوله تعالى ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾ فليس على معنى المجاوزة والله أعلم لأنّ معنى (عن أيمانهم) مبتعد عن أيمانهم، وليس هناك دليل عليه في هذه الآية، بل الاقرب، أنّ النور قريب من اليمين أو مختلط باليمين، لا مبتعد عنها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

واما قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] فليس على المجاوزة ايضا والله أعلم. فإنّ هناك فرقاً بين قولك (انشقت التربة عن النبتة) و(انشقت التربة بالنبتة)

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٦٧).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٦٧).

(٣) «الكشاف» (٢/ ٤١٣).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٤١٣).

فمعنى الاول، أنّها انكشفت عن النبتة، ومعنى الثاني أنّها انشقت بسببها، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًاۚ﴾ [ق: ٤٤] أي تنكشف عنهم فانّهم كانوا تحتها فتشقّق عنهم، وليس ذلك معنى (تشقّق بهم) فأنت إذا قلت (تشقّق بهم) فهو إما بسببهم، واما أن تنشق وهم بها، تقول (انشقت به الارض) و(انشقت عنه الارض) فانشقت عنه اذا كان تحتها، وانشقت به اذا كان عليها، فقولك (تشقق السماء عن الغمام) معناه: أنّ الغمام كان داخلاً في السماء، وكانت السماء تغطيه وتحجبه، كما تقول (انشقت عنه الارض)، وأمّا قولك (انشقت به السماء) فمعناه أنّ الغمام عليها وتتشقق بوجوده، كما تقول انشقت به الارض، والمعنى -والله أعلم- أنها تشقق ممتلئة بالغمام، وذهب الزمخشري إلى أنها بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على أنّ الغمام جُعل كالآلة التي يشق بها[1].

والمعنى ما ذكرته والله أعلم.

قالوا وتكون بمعنى على وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] بدليل قوله تعالى: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤] وقول الشاعر:

أربّ يبول الثعلبان برأسه.

بدليل تمامه:

لقد هان من بالت عليه الثعالب[2].

والحق أنّ المعنى مختلف، فقولك (امنته به) يختلف عن قولك (امنته عليه) فقولك (لا آمنه عليك) معناه لا آمنه أن يحيف عليك أو يهجم عليك او يتعدى عليك وما الى ذلك ففيه معنى الاستعلاء والتسلط والعدوان.

(١) المغني (١/ ١٠٤)، «وانظر الكشاف» (٢/ ٤٠٦).
(٢) المغني (١/ ١٠٤-١٠٥).

وأما قولك (لا آمنه بدرهم) فمعناه لا آمنه من أن يتصرف به، أو يعبث به، لأنّ (على) تفيد الاستعلاء، و(الباء) تفيد الالصاق، والمعنى أنّه لا يلتصق أمنه بدرهم، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به.

فأمنه عليه تستعمل للهجوم والاعتداء، وأمنه به تستعمل للتصرف كما ذكرنا، تقول: لا آمنُ عليك الذئاب، ولا آمنُ عليك غوائل الطريق، ولا تقول: لا آمن بك الذئاب.

ولذلك، -والله أعلم- استعمل القرآن (أمنه عليه) مع الاشخاص، و(أمنه به) مع الأموال. فقال: ﴿ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] وقال ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وقال في الاموال ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] لأنّ في الاولى معنى العدوان، وفي الثانية معنى التصرف، وإنْ كان يجوز أنْ يقال (لا آمنه على هذا المال) بمعنى التسلط عليه والاستحواذ، وقيل إنّ معنى قولك أمنتك بدينار، أي وثقت بك فيه، وقولك: (أمنت عليه) أي جعلتك أمينا عليه، وحافظاً له»[١].

وأما البيت فانه كما ذكرنا قد يوقع الشاعر حرفًا موقع حرف آخر، ومع ذلك فالمعنى محتمل المغايرة فقوله (أربّ يبول الثعلبان برأسه) كأنّه جعل رأسه وعاء بال فيه. وقوله (لقد هان من بالت عليه الثعالب) معناه: من علته الثعالب ببولها من فوق الى اسفل فكسته ايّاه.

قالوا وللتبعيض بمعنى (من) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٦][٢] أي: منها، وقيل بل ضمن شرب معنى روي[٣].

---

(١) «التفسير الكبير» (٨/ ١٠٠).
(٢) المغني (١/ ١٠٥)، الهمع (٢/ ٢١).
(٣) المغني (١/ ١٠٥).

وفيها معنى آخر، وهو أنّ الباء تفيد الالصاق، فقولك (يشربون بالعين) معناه أنّهم يكونون بها، كما تقول (أقمنا بالعين وأكلنا وشربنا بها) أي هم قريبون من العين يشربون منها، بخلاف قولك (يشربون منها) فانه ليس فيه نص على معنى القرب من العين، فقولك (أكلت من تفاح بستانك) لا يدلّ دلالة قاطعة على أنك كنت بالبستان، بل ربما حمل اليك.

فقوله (يشرب بها) يدل على أنّهم نازلون بالعين، يشربون منها، فهو يدل على القرب والشرب، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشراب بخلاف الاولى، جاء في (**البرهان**) ان «العين ههنا اشارة الى المكان الذي ينبع منه الماء لا الى الماء نفسه نحو (نزلت بعين) فصار كقوله: مكانا يشرب به»[١].

قالوا: وقد تأتي للغاية بمعنى الى، نحو قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]. قالوا: هي بمعنى إليّ، وقيل بل ضمن (أحسن) معنى (لطف) أي لطف بي[٢].

وثمة فرق بين أحسن اليه، واحسن به، فانّ معنى (أحسن اليه) قدم اليه إحساناً، أو صنع له إحساناً، اما (أحسن به) فمعناه وضع إحسانه به، ومن ذلك أنك تقول: أحسنت بهذا الامر وأحسنت بعملك أي الصقت إحسانك بعملك ووضعته به، ولا تقول: أحسنت الى عملك، ولا احسنت إلى هذا إلآمر الاّ على معنى آخر، وهو أنك قدمت اليه إحساناً وهو معنى مجازي.

فانّ الاحسان في (أحسن به) ألصق إذ إنّ فيه معنى الرعاية واللطف، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] وقال على لسان سيدنا يوسف (ع): ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] ففي الثانية إحسان خاص يختلف عن الاول، فان الآية الاولى في عموم الخلق، واحسان الله الى الخلق إحسان عام يشترك فيه سيدنا يوسف

(١) «البرهان» (٣/٣٣٨-٣٣٩).

(٢) المغني (١/١٠٦).

وبقية الخلق، اما قوله (وقد احسن بي) فان فيه إحسانًا خالصاً ألصق من الاول اذ أخرجه من السجن وبوّأه مكانة عالية وجاء اليه بأهله وما الى ذلك من العناية الربانية واللطف.

وتأتي للقسم قال تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥] وللقسم موضع خاص به نبحثه فيه باذن الله.

وتأتي للتجريد نحو قولهم (رأيت بمحمد أسداً) قالوا: أي برؤيته[١].

جاء في (**جواهر الأدب**) ان الباء تأتي للتجريد وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة، أما مدحاً أو ذماً نحو (لقيت بزيد بحرًا) وبعمرو أسداً وبخالد سفيهًا، ومنه قوله:

لقيت به يوم العريكة فارساً ... على أدهم كالليل صبحه الفجر

كأنّ الباء تجرد مصحوبها عن غير هذه الصفة، مثبتة لها إيّاها كأنه منطبع، ومنجبل عليها أيْ ليست صفته إلاّ البحرية في الجود، والفروسية في الشجاعة»[٢].

وفي (**شرح الدماميني على المغني**) أنّ في باء التجريد قولين أحدهما انّها للسببية كما قال المصنف فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته، حيث بلغ أن ينتزع منه أسد... والثاني انّها للظرفية، أي لقيت في زيد الاسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي قلت وقد عدّوا مثل قوله:

وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى ... بمستلئم مثل العتيق المرجّل

من التجريد والباء فيه للمصاحبة.[٣]

وكونها للظرفية أظهر فيما يبدو لي، وذلك أنّ قولك (رأيت بخالد أسدًا) معناه حلّ به أسد، كما تقول حلّ بالمكان ونزل به، فقد جردت خالداً من شخصه وجعلت بدله أسدًا، وهي على معنى الالصاق.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٣).

(٢) «جواهر الادب» (١٩).

(٣) «شرح الدماميني على المغني» (١/٢١٦).

وتأتي زائدة وذكروا لها مواطن، ومن مواطن زيادتها، زيادتها في:

فاعل فعل التعجب نحو: أكرمْ بخالد، وهذه فيها خلاف، وموطنها التعجب وستبحث في موطنها.

ومنها زيادتها في فاعل (كفى) نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩] وهذه الزيادة غالبة، قال الزجاج: «دخلت لتضمن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان... ويوجب قولهم: (كفى بهند) بترك التاء... ولا تزاد في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، أو أغنى، ولا التي بمعنى وقى.

والاولى متعدية لواحد كقوله:

قليــــل منـــك يكفينــــي ولكـــن قليلـــك لا يقـــال لـــه قليـــل

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الاحزاب: ٢٥] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧][1].

وعلى هذا هي لا تزاد في فاعل كفى باطّراد، فلا تزاد في نحو قولك (يكفيني قليل من الماء)، ولا في نحو (كفاني محمد هذا الامر)، ولا نحو (كفاك علم محمد)، وإنّما تزاد لتضمن كفى معنى اكتف، كما قال الزّجاج على معنى هو يكفيك عن غيره.

واكثر ما يكون ذلك لدلالة على التعجب، نحو (كفى به فارساً) و(كفى به شاعرًا). والتعجب قد يؤتي معه بالباء نحو: أكرم به ونحو: ناهيك به رجلاً، بمعنى هو يكفيك عن غيره، وللمدح والذم نحو: (كفاك به رجلاً) وفيه معنى التعجب، جاء في **(معاني القرآن)** للفراء: وانما يجوز دخول الباء في المرفوع اذا كان يمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعامًا، وجاد بثوبك ثوبًا، ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها، ألا ترى أنّ الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول:

(١) المغني (١/١٠٦-١٠٧).

قام بأخيك ولا قعد بأخيك الا ان يريد قام به غيره وقعد به»[١].

وزيدت في مفعول كفى للدلالة على هذه المعاني، نحو (كفى بالمرء إثمًا أن يحدّث بكل ما سمع) أي ليكتف بهذا الاثم، وكقول الشاعر:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا وحسب المنايا أنْ يكنَّ أمانيا

ومن مواطن زيادتها زيادتُها في المبتدأ، وذلك نحو (ناهيك بمحمد) فـ (محمد) مبتدأ والمعنى: ينهاك محمد عن طلب غيره لما فيه من الكفاية.

جاء في (**حاشية التصريح**): «قال الدنوشري: من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم (ناهيك بزيد) فزيد مبتدأ مؤخّر، وناهيك خبر مقدّم، والمعنى أنّ زيداً ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية»[٢].

وهذا المعنى قريب من المعنى السابق الذي ذكرناه في كفى.

قالوا: ومن زيادتها في المبتدأ، نحو قولهم: (خرجت فاذا بمحمد) وهو المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية[٣].

والحق انّها ليست زائدة، وليس دخولها كخروجها، فهناك فرق بين قولك (خرجت واذا بمحمد) وقولك (خرجت واذا محمد)، وقولك (خرجت واذا بأخيك يركض) و(خرجت واذا أخوك يركض).

فانّ اصل الجملة الاولى فيما أرى: خرجت واذا أنا بمحمد، وخرجت وإذا أنا بأخيك يركض، فهي ليست زائدة، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: واذا أنا أُبصر بمحمد أو بأخيك، أو افجأ به، أو ملتق به ونحو ذلك.

---

(١) «معاني القرآن» (٢/١١٩-١٢٠).
(٢) «حاشية التصريح» (١/١٥٦).
(٣) المغني (١/١٠٩).

وتقول: (خرجت واذا بدويٌّ عظيم) تقدير الكلام واذا أنا بدويّ، والخبر محذوف وتقديره واذا أنا افاجأ بدويّ، أو محسّ بدوي، ونحو ذلك.

جاء في (**التطور النحوي**): «وقد يدخل على الاسم التالي لا ذا الباء نحو (بينما هو يسير إذا برهج) ومعنى الباء هنا يتضح من مثل (فلمّا توسطت الدرب، إذا أنا بصوت عظيم) أي أنا شاعر بصوت عظيم، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير في (إذا برهج) بل معناه إذا شعور برهج، فهي من اشباه الجملة ايضاً، ليست جملة كاملة»[١].

قالوا ومنها زيادتها في المبتدأ الواقع بعد (كيف)، نحو: كيف بك إذا كان كذا؟[٢] وعلى هذا يكون المعنى: كيف أنت؟.

والحق انها ليست زائدة ايضا، تقول: كيف بك اذا نجح الطلاب وأنت راسب؟.

وتقدير الكلام: كيف تَبْصر بنفسك، وكيف تُحّس بنفسك، وكيف تشعر بنفسك، وكيف يبلغ بك الامر؟ وما الى ذلك من معان، ألا ترى أنّه لا يحسن أن تقول: كيف بك؟ وتسكت حتى تذكر أمراً بعده، في حين تقول: كيف أنت؟ وتسكت.

فالمعنى مختلف وهي ليست زائدة.

جاء في (**التطور النحوي**): «ومن الروابط بين المبتدأ والخبر الباء، وهي تلحق بالخبر وأكثر ذلك عند النفي، نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وقد تلحق بالمبتدأ نحو كيف به، أي كيف هو، غير أنّ بين الاثنين فرقاً والتقدير الاقرب الى معنى (كيف به) هو كيف به الحال، فيظهر أن (كيف به) ليست في الاصل بجملة اسمية كاملة مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من اشباه الجمل المذكورة آنفا»[٣].

ومنها زيادتها في الخبر المنفي، نحو (ما أخوك بحاضر) و﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] وهي تفيد توكيد النفي، وقد مرّ ذكرها في (كان وأخواتها).

---

(١) «التطور النحوي» (٨٢).

(٢) المغني ١/ ١٠٩.

(٣) «التطور النحوي» (٨٩).

ومنها زيادتها في التوكيد بالنفس والعين[١]، تقول: أقبل محمد نفسه، وأقبل محمد بنفسه، ولها دلالة لا تظهر في الحذف تقول (أقبل الرجل نفسه) و(أقبل الرجل بنفسه) فقولك (أقبل الرجل نفسه) معناه أنّه هو الذي جاء وليس غيره، وأما قولك (أقبل الرجل بنفسه) فهو- وإنْ كان فيه الدلالة على انه هو الذي جاء- يحمل معنى آخر وهو أنه لم يُنِبْ أحداً عنه وقد كان متوقعًا أن ينيب عنه أحد غلمانه مثلاً، ففيه معنى الاهتمام والتعظيم للرجل.

وتقول (فعليه رئيس النجارين بنفسه) على معنى انه لم يكلّف أحد صناعه، ففيه الدلالة على الاهتمام والتعظيم.

وتقول (جاءني الامير نفسه) و(جاءني الامير بنفسه) وتقول (لا افعله حتى يأتي سعيد بنفسه) وذلك إذا كان يندر حضوره، بأن تكون له منزلة ومكانة، أو لغير ذلك، أو لأنّ الامر مهم يستدعي حضوره بنفسه.

وعلى هذا فالباء يؤتى بها للاهتمام والتعظيم، فقولك (اشتريت السوار بنفسي) فيه الدلالة على تعظيمك الامر والاهتمام به.

ونستعمل معها في العامية تعبيرات أخرى تحمل الدلالة نفسها، فنقول مثلا: (لا أفعله حتى يأتي برجله) وفيها كلها معنى الاهتمام، وأحسبها في الفصيحة كذلك.

وسيأتي في شأنها مزيد بحث في باب التوكيد إنْ شاء الله.

ومنها زيادتها في المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقيل بل ضُمّن (تُلقوا) معنى (تفضوا) وقيل «المراد (ولا تلقوا أنفسكم الى التهلكة بأيديكم) فحذف المفعول به، والباء للآلة، كما في قولك (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال لا تفسد أمرك برأيك»[٢].

---

(١) المغني (١/١١٠-١١١).
(٢) المغني (١/١٠٩).

وكل ذلك أولى من جعلها زائدة.

قيل: «وتزاد قياساً في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست وقولهم (سمعت بزيد وعلمت به) أي بحال زيد على حذف المضاف»(١).

قيل ومنه قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] قالوا: الباء فيه زائدة لقوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥](٢).

والصواب أنّ هناك فرقاً بين قولك علمته، وعلمت به، فقولك (علمته) معنى علمت الامر نفسه، أمّا (علمت به) فالمعنى علمت بحاله، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ لا يطابق (الم يعلم أنّ الله يرى) فمعنى الثانية ألمْ يعلم رؤية الله، ومعنى الاولى ألم يعلم بهذا الامر؟ ألم يخبربه؟ ألم يسمع بهذا الامر سماع علم ونحو ذلك.

جاء في (درة التنزيل) للخطيب الاسكافي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الانعام: ١١٧] وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ٧].

للسائل أنْ يسأل عن الفرق بين اللفظين وحذف الباء وإثباتها، وهل كان يصح اللفظ الذي ههنا، هناك، وانّ الذي هناك هنا؟.

والجواب أنْ يقال: إنّ مكان كل واحد يقتضي ما وقع فيه، وبين اللفظين فرق في المعنى يوجب اختصاص اللفظ الذي جاء له، فقوله (إنّ ربك هو أعلم من يضل عن سبيله) معناه: الله يعلم أيّ المأمورين يضل عن سبيله، أزيد أم عمرو؟ وهذا المعنى يقتضيه ما تقدم هذه الآية وما جاء بعدها مما تعلق بها، فالذي قبلها ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، أي: إن تطع الكفار يضلوك عن طاعة الله وعبادته. ثم أخبر أنه يعلم من الذي يغوونه ويضلونه، ومن الذي لا يتمكنون من اضلاله...

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٤).

وأما قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ فمعناه عنى معنى ما في الآية الأولى أي: الله أعلم باحوال من ضل كيف كان ابتداء ضلاله، وما يكون من مآله أيصرّ على باطله، أم يرجع عنه إلى حقه[١].

وعلى هذا فهي ليست زائدة تؤدي معنى زائداً، فقولك (عرفت أخاك) يختلف عن قولك (عرفت بأخيك) فعرفت أخاك معناه عرفت شخصه أو حقيقته.

و(عرفت بأخيك) معناه أنك عرفت حاله، كأن يكون هناك أمر حصل له من ربح أو خسارة أو مرض أو تقدم وما الى ذلك، وليس معناه انك عرفت شخصه.

وكذلك قولك (سمعته) و(سمعت به)، فقولك (سمعت خالداً) يتعلق بالمسموع من صوته وحركته، واما (سمعت به) فمعناه انك سمعت بحاله من تقدّم وتأخر، أو كسب وخسارة، أو هدى وضلال، وما الى ذلك.

وهكذا بقية ما يذكره النحاة، والاصل أنّه أدىّ إذا الحرف معنى زائداً لا يفهم من حذفه فليس زائداً.

التاء

التاء حرف قسم وهو مختص بلفظ الله تعالى، ولا يكاد يذكر مع غيره إلاّ نادراً، قال تعالى ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وفيها معنى التعجب، جاء في (**الكتاب**):

«والحلف توكيد وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب»[٢].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]: «**تالله قسم فيه معنى التعجب، مما اضيف اليهم**»[٣].

---

(١) «درة التنزيل» (١٢٨-١٢٩).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤) وانظر «المقتضب» (٤/ ١٧٥)، و«وشرح ابن يعيش» (٨/ ٣٤).

(٣) الكشاف (٢/ ١٤٧).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: «إنّ التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده. وتأتيه، لأنّ ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره»[١].

وللقسم موطن خاص يعالج فيه باذن الله.

حتى

حتى حرف غاية وتكون حرف جر، ومجرورها على ضربين:

الضرب الاول: أنْ يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركاً لما قبلها في الحكم، كقولك (ضربت القوم حتى خالد) فخالد مضروب، وكقولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس مقروءة، وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها فتقول (ضربت القوم حتى خالدا) و(قرأت القرآن حتى سورة الناس) بالنصب.

والضرب الثاني: أنْ لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، بل ينتهي الامر عنده كأن تقول (صمت رمضان حتى يوم الفطر) فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم، بل انتهى الامر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول (صمت رمضان حتى يوم الفطر) لأنه لم يشاركه في الحكم فكيف تعطفه عليه[٢]؟.

واكثر ما يكون مجرورها مذكوراً لتحقير أو تعظيم، أو قوة أضعف، فقولك مثلاً (ضربت القوم حتى خالد) لا بد فيه أن يكون خالد أرفعهم أو أوضعهم، والاّ فلا معنى لذكره، جاء في (الاصول) وانما يذكر- يعني مجرورها- لتحقير أو تعظيم، أو قوة أو ضعف، وذلك قولك (ضربت القوم حتى زيد) فزيد من القوم وانتهى الضرب به، فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أنْ يكون أحقر من ضربت، أو أعظمهم شأناً، وإلاّ فلا معنى لذكره[٣].

---

(١) الكشاف (٢/٣٣١).

(٢) انظر الأصول (١/٥١٦-٥١٩).

(٣) الأصول ١/٥١٦ وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/١٦).

فان لم يكن مجرورها كذلك، اي لا يفيد تعظيماً أو تحقيراً وجب كونه آخر الاجزاء حسّاً أو ملاقياً له[١]، وذلك قولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس آخر القرآن وهي آخر ما قرأ، و(صمت رمضان حتى يوم الفطر) يوم الفطر ملاقٍ للآخر.

وهي حرف غاية، إلاّ ان استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى) فانّ (إلى) أمكن[٢]. في الغاية من (حتى) وأعمّ، وايضاح ذلك أنّ (الى) تستعمل لعموم الغايات، سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا. فتقول: (نمت الى آخر الليل، ونمت الى الصباح، ونمت الى ثلث الليل، ونمت الى منتصف الليل) و(قرأت الكتاب الى آخره، وقرأته الى نصفه، وقرأته الى ثلثه).

وأمّا (حتى) فلا تستعمل إلاّ لما كان آخراً أو متصلاً به، فتقول: (نمت حتى آخر الليل) و(نمت حتى الصباح) لأنّ آخر الليل هو آخر جزء من الليل، والصباح ملاق لآخره، أي متصل بآخره، ولا يجوز أن تقول (نمت حتى منتصف الليل) و(نمت حتى ثلثه) لانّ منتصف الليل ليس آخر الليل وكذلك ثلثه. فـ (حتى) تستعمل غاية لآخر الامر، ولفظها يوحي بهذا المعنى، فانّ لفظها يبدو أنها من (الحتّ) ومعنى (الحتّ) الاستئصال والازالة والخلوص الى النهاية، أي الوصول الى نهاية الامر، جاء في **(لسان العرب)** الحتّ فركك الشيء اليابس عن الثوب ونحوه، يحته حتّاً فركه وقشره فانحت وتحاتّ. . .وفي الحديث أنّه قال لامرأة سألته عن الدم يصيب ثوبها فقال: حتّيه ولو بضلع، معناه حكّيه وأزيليه. . .والحتّ والقشر سواء. . .قال شمر: (تركتهم حتّاً فتّاً بتّاً) اذا استأصلتهم. . .وحتّ الله ما له حتّاً، أذهبه فأفقره على المثل. . .

وقال بعضهم: (حتى) (فَعْلَى) من الحتّ وهو الفراغ من الشيء، مثل (شَتّى) من الشتّ. قال الازهري: وليس هذا القول مما يعرّج عليه، **لانّها لو كانت فَعلى من الحتّ** كانت الامالة جائزة، ولكنها حرف اداة **وليست باسم ولا فعل**.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦١).
(٢) «الهمع» (٢/ ٢٢).

وقال الجوهري: حتّى فعلى[١].

أما قول الازهري انها لو كانت (فَعلى) من الحتّ كانت الامالة جائزة فهو مردود، فانّ امالتها محكية[٢]. ويمكن أنْ يقال إنها اخذت من الحتّ فجمدت، فكانت حرفاً أو كالحرف فلا تمال، وواضح ان بين اللفظتين (حتى) والحتّ تقارباً لفظياً ومعنوياً.

ويترجح عندي أنّها من لفظ (الحتّ) ثم جمدت، مثل (على) أصلها من لفظ العلو ثم جمدت.

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و(حتى) في الغاية، أن (حتى) تفيد تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية- وهذا معنى الحتّ- و(الى) ليست كذلك، ولذا يجوز أن تقول (كتبت الى زيد) ولا يجوز أن تقول: (كتبت حتى زيد)[٣]، لأن الكتابة لا تتقضّى شيئاً فشيئاً حتى تصل الى زيد، ويقال: انا الى عمرو ولا يقال: أنا حتى عمرو، لما ذكرنا[٤].

والأختلاف الآخر بينهما أنّ (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية، يقال (سرت من البصرة حتى الكوفة) بل يقال: الى الكوفة. قالوا: وذلك لضعف (حتى) في الغاية[٥].

فـ (إلى) اوسع وأعم في استعمال الغاية من (حتى) ولذا تستعمل في عموم الغايات بخلاف (حتى). جاء في (**كتاب سيبويه**): ويقول الرجل: إنما انا اليك، أي انما أنت غايتي ولا تكون (حتى) ههنا فهذا أمر (الى) وأصله وان اتسعت.

وهي أعم في الكلام من (حتى) تقول: (قمت اليه) فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول: حتاه[٦].

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ٣٢٦-٣٢٨).

(٢) «الهمع» (٢/ ٢٣)، «شرح الاشموني» (٤/ ٢٣٢)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٣) المغني (١/ ١٢٤) وانظر «الهمع» (٢/ ٢٢).

(٤) المغني (١/ ١٢٤).

(٥) المغني (١/ ١٢٤)، الهمع (٢/ ٢٢-٢٣).

(٦) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

أما دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالاكثر فيه الدخول إلاّ اذا كانت هناك قرينة تدل على خلاف ذلك[١] فقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) الرأس مأكول، وقولك (انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر) يوم الفطر غير داخل في الصوم.

رُبَّ

ذهب سيبويه الى أنّ (ربّ) بمعنى (كم) الخبرية، أي انها تفيد التكثير، جاء في (**الكتاب**): واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منوّن. . .والمعنى معنى (ربّ) وذلك قولك (كم غلامٍ لك قد ذهب). . .واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل الاّ فيما تعمل فيه (ربّ) لأنّ المعنى واحد، الاّ أنّ (كم) اسم و(ربّ) غير اسم بمنزلة من[٢].

وذهب اكثر النحاة الى أنّها حرف يفيد التقليل، جاء في (**المقتضب**): «وربّ معناها الشيء يقع قليلاً»[٣].

وذهب آخرون إلى آنها تفيد التكثير كثيراً، والتقليل قليلاً، جاء في (**المغني**): وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً.

فمن الاول ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث (يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة). . .

ومن الثاني قول ابي طالب في النبي ﷺ:

(١) المغني (١/ ١٢٤)، «الهمع» (٢/ ٢٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩٣، ٢٩١).

(٣) «المقتضب» (٤/ ١٣٩) وانظر «الاصول» (١/ ٥٠٧)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٦)، «المغني» (١/ ١٣٤).

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل(١)

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): ووضع (ربّ) للتقليل، تقول في جواب من قال (ما لقيت رجلاً): (ربّ رجل لقيت) اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئاً وإنْ كان قليلاً . . .

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة، وذلك نحو قوله:

ربّ هيضل لجب لففت بهيضل

وقوله:

ماويّ ياربتّما غارة شعواء كاللذعة بالميسم(٢)

ويبدو لي أنها لفظة وضعت أول ما وضعت للدلالة على الجماعة، قليلة كانت أو كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في أقل القليل ايضاً، وهو الواحد وقد تستعمل للتكثير ايضاً، والذي يدل على ذلك لفظها، فهي كما يبدو لي مأخوذة من الرُّبَّة، والرُّبَّة الفرقة من الناس، قيل هي عشرة آلاف ونحوها، والجمع ربب. . . الرّبة وهي الجماعة(٣).

ويتضح معناها من القرائن، فمن استعمالها في التكثير قوله ﷺ: (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وذلك لان اهل الضلال اكثر من اهل الحق قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] وقال: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام: ١١٦]. ومن استعمالها في الواحد قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يَلْده أبوان

(١) المغني (١/١٣٤-١٣٥).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٦٥).
(٣) لسان العرب (١/٣٩١-٣٩٢).

والاول هو عيسى، والثاني هو آدم، عليهما السلام.

ونظيرها في دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين (قد) الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك (قد يشفى المريض)، و(قد يصدق الكذوب)، وقد تدل على التحقيق، كقوله تعالى: ﴿ ۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الاحزاب:١٨] وقوله ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] ويميز بينهما القرائن.

قالوا وهي جواب لكلام ظاهر او مقدّر، فانت لا تقول إبتداء (ربّ رجل أكرمت) وانما هو ردّ على كلام قيل لك (ما أكرمت رجلا) او قدّرت ذلك، أي كأنه قيل لك ذلك، قال ابن السراج: والنحويون كالمجتمعين على أن (ربّ) جواب، انما تقول (ربّ رجل عالم) لمن قال [ما][1] رأيت رجلاً عالماً، او قدرت ذلك فيه، فتقول (ربّ رجل عالم) تريد: ربّ رجل عالم قد رأيت... وكذلك اذا قال (ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته) فههنا فعل ايضاً محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجلٌ فأكرمته وأكرمته، أي قد كنت فعلت ذاك... فاذا قال: ما أحسنت اليّ. قلت: ربّ احسان قد تقدم اليك منّي[2].

وليست كذلك دوماً فيما أرى، بل قد ترد لمجرد ذكر الامر من غير ردّ أو تقدير ردّ، وذلك كقوله (ربّ حامل فقه الى من هو أفقه منه) و(ربّ مبلّغ او على من سامع) و(ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(ربّ هيجا هي خير من دعه).

ويـــارب أم وطفـــل حيـــن بينهمـــا كمـــا تفـــرّق أرواح وأبـــدان

---

(١) سقطت (ما) من الكتاب المحقق ويدل عليها ما بعدها وكلام النحاة الآخرين. انظر شرح ابن يعيش (٨/ ٢٧)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٥).

(٢) «الاصول» (١/ ٥٠٨)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٧)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

ربّه:

قد تدخل العرب (ربّ) على ضمير الغيبة وتفسره بالتمييز، فتقول (ربّه رجلاً أكرمت). وهذا الضمير عند الجمهور لا يكون إلاّ مفرداً مذكراً مفسّراً بتمييز مطابق للمعنى، فتقول (ربّه رجلين أكرمت) و(ربّه رجالاً اكرمت) و(ربّه امرأة اكرمت) و(ربّه نساءً أكرمت) قال الشاعر:

ربّــه فتيــةً دعــوت الــى مــا يــورث المجــد دائمــاً فــأجــابــوا

وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز فتقول (ربّه رجلاً) و(ربّهما رجلين) و(ربّهم رجالاً) و(ربّها امرأة) و(ربهن نساءً) وغير ذلك[(١)].

قال ابن السراج: «من وحّد فلأنه كناية عن مجهول، ومن لم يوحّد فلأنه رد كلام، كأنه قال: مالك جوارٍ؟ فقال: ربّهن جوار قد ملكت»[(٢)].

وهذا الضمير يؤتى عند ارادة التفخيم والتعظيم، فيضمرون قبل الذكر، قال ابن يعيش: «وهذا انما يفعلونه عند ارادة تعظيم الامر وتفخيمه، فيكنون عن الاسم قبل جري ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان[(٣)]».

وجاء في (**الهمع**) ان قولك (ربّه رجلاً) «بمنزلة ربّ رجل عظيم لا أقدر على وصفه»[(٤)].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) ان هذا الضمير انما يؤتى به في الاغلب «فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو ياله رجلاً، ويالها قصةً، ويا لك ليلاً.. ومن هذا الباب أي الذي فيه التفخيم (ربّه رجلاً لقيته) إذ هو جواب في التقدير لمن قال (ما لقيت رجلاً) فكأنّه قيل: لقيت رجلاً وايّ رجل رداً عليه[(٥)]».

---

(١) «الاصول» (١/٥١٥)، «الهمع» (٢/٢٧).
(٢) «الاصول» (١/٥١٥).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/٢٨).
(٤) «الهمع» (٢/٢٧).
(٥) «شرح الرضي» (١/٢٣٧).

ونحوه أن تقول: (ربّه رجلاً أنقذت) اذا كان الشخص الذي انقذته له مكانة كبيرة فانقاذ قائد الجيش في ساحة القتال مثلاً اكبر من انقاذ جندي، ففي الحالة الاولى تقول (ربّه أنقذت)، وفي الثانية تقول: (ربّ رجل انقذت).

او تكون الحالة التي انقذته فيها تستدعي مثل هذا التفخيم، فانك اذا كنت في برية مثلاً ومعك من الماء والزاد ما يكفي ورأيت رجلاً يقتله الظمأ فسقيته مما عندك من الماء، فانّك انقذته ولا شك.

واذا مررت بدار تحيط بها النار من جوانبها وسمعت اصوات استغاثة في داخلها والناس وقوف لا يعرفون ما يصنعون، ثم أنت اقتحمت النار وأخرجت من فيها، فهذا انقاذ ايضاً، ولكن هناك فرق بين الإنقاذين، فانّ في الثانية مجازفة بحياتك ما ليس في الاولى، فتقول في الحالة الاولى (ربّ رجل انقذت) وتقول في الثانية: (ربّه رجلاً أنقذت) وهكذا.

حذفها:

يذكر النحاة أن (ربّ) تحذف بعد الواو، والفاء، وبل، وحذفها بعد الواو اكثر كقوله:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وبعد الفاء اقل نحو:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع ... فألهيتها عن ذي تمائم محول

وبعد بل أقل نحو:

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه ... لا يُشترى كتانه وجهرمه

وبغير ذلك نادر نحو:

رسمِ دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الحياة من جلله

وعند البصريين أنّ الواو للعطف، والجرّ بـ (ربّ) محذوفة لا بالواو، قال سيبويه: وحذفوه- يعني حرف الجر- تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف (ربّ) في قوله:

وجدّاءَ ما يُرجَى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها

انما يريدون ربّ جداء»[1].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما الواو فللعطف أيضاً عند سيبويه وليس بجارة، فان لم تكن في أول القصيدة والرجز كقوله:

وليلةِ نحسٍ يصطلي القوس ربّها وأقطعه اللاتي بها يتنبل

فكونها للعطف ظاهر، وان كانت في اولهما كقوله:

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

فانه يقدر معطوفاً عليه كأنه قال: «ربّ هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق» وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام (ربّ) جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى (ربّ)... ولو كانت للعطف لجاز اظهار (ربّ) بعدها، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى ربّ فجرت كما تجر، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو ووليلة نحس، ولا فوليلة نحس اعتباراً لاصلها، بخلاف واو القسم فانّها لم تكن في الاصل واو العطف، فلذا جاز دخول واو العطف، والفاء، وثم نحو ووالله، وفوالله وثم والله»[2].

وجاء في «**الاصول**»: «وقال بعض النحويين إنّ الواو التي تكون في النكرات ليست بخلف من (ربّ) ولا (كم)، وانّما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت وكيف تكفرون، يدل على التعجب، ثم تسقط (كم) وتترك الواو ولا تدخل مع رب.

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤)، «وانظر الاصول» (١/ ٥١٣).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٩-٣٧٠).

ولو كانت خلفاً من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق، كما فعل بواو اليمين، وهي عندي واو العطف وهذا ايضاً ممّا يدل على أنّ ربّ جواب وعطف على كلام»[١].

والذي يبدو من استعمالها أنها لا تطابق (ربّ)، وانّ الجرّ ليس بـ (ربّ) المحذوفة ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله ويدل على ذلك أمور منها:

١- إنّها لا يصح إبدالها بـ (ربّ) أو اظهار (ربّ) معها، فانك تحس أنّ المعنى يختلف وذلك نحو قول الشاعر:

ألا ربّ يـوم لـك منهـن صـالـح ولا سيمـا يـوم بـدارة جلجـل

فلا يحسن أنْ يقال فيه (ويوم لك منهن صالح) وكذلك نحو قوله (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) وقوله (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) و(ربّ أخ لك لم تلده أمك) و(ربّ صائم ليس له من صيامه الاّ الجوع والعطش) فأنت ترى أنّه لا يصح ابدالها بـ (رب) فلا تقول:

(وكا سية في الدنيا عارية يوم القيامة) ولا (وحامل فقه) الى آخره، ولو كانت بمعناها، أو خلفاً منها لصح ابدالها بها.

٢- قد يراد بمجرور (ربّ) العموم، ولا يدّل على شيء معيّن، وأمّا المجرور بعد الواو فلا بدّ فيه أن يكون مخصوصاً، فقوله (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لا يدلّ على كاسية معينة، بل هو دالّ على العموم، وقوله:

(ربّ حامل فقه الى مَنْ هو أفقه منه) لا يراد به حامل فقه معيّن، وإنّما يدل على العموم، ومثله (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) و(ربّ أخ لك لم تلده أمّك) بخلاف الواو فانها تدل على أمر معيّن حصل، فقوله:

(**ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا**) الكلام فيه على دار معيّنة.

---

(١) «الاصول» (١/ ٥١٢-٥١٣).

وقوله:

(**وصدر أراح الليل عازب همّه**) يعني فيه صدره.

وقوله:

(**واطلس عسّال وما كان صاحباً**) يصف به ذئباً معيّنا.

وقوله:

(**وبيضة خدر لا يرامٍ خباؤها**) يريد به امرأة معيّنة.

فأنت تذكر مع الواو أمراً معيناً بخلاف (ربّ) التي قد يراد بها العموم.

ولو صح في النثر أنْ تقول (ومبلّغ أوعى من سامع)[1] كما قيل: (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) لكان المعنى أنّك تقصد مبلّغا معيّنا والكلام لم يتم بعد.

ولو صحّ القول (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لكان المعنى أنّك تقصد به امرأة معينة بخلاف (ربّ)، وكذلك لو صح أنْ تقول (وأخ لك لم تلده أمك) لكنت تقصد به شخصاً معيّنا، ثم تحس أنّ الكلام لم يتم بعد، فكأن المعنى بالواو: أخبرك عن دار، وأخبرك عن أطلس عسّال، وأذكر لك كذا.

وقد لمح هذا المعنى برجشتراسر فقال: «والواو قد تعمل الجر ايضاً وهي واو (ربّ) نحو: وكأس شربت أي ربّ كأس شربت. غير أنّ معناها ليس معنى ربّ في كثير من الحالات، نحو: وتاجر فاجر جاء الاله به، أي اعرف تاجرا فاجرا أو أذكره. وأصل هذه الواو غامض جداً»[2].

---

(١) ان هذه الواو لم ترد الاّ في الشعر بخلاف (ربّ) فانها وردت كثيراً في الشعر والنثر- انظر الرضي (٣٦٩/٢).

(٢) «التطور النحوي» (٨٥-٨٦).

٣- ربّ في الغالب تدل على التقليل، وقد يراد بها التكثير كما مرّ بنا، في حين أنّ الواو تدل على واحد، وحتى اذا كانت ربّ تفيد الواحد، يبقى المعنى مختلفاً، فقول الشاعر:

ألا ربّ مـولـود وليـس لـه أب وذي ولـد لـم يلـده ابـوان

لا يصح فيه إبدال الواو بها فنقول (ومولود ليس له أب) فنحن نحس أنّ الكلام غير تام ولابد أنْ نذكر شيئاً آخر يتعلق بهما.

٤- ليس الكلام مع الواو ردّاً على كلام، ولا تقديراً له بل هو اخبار ابتدائي بخلاف (ربّ) فانّ الكثير منها أن تكون ردّا على كلام كما ذكرنا، فقوله:

وأطلـس عسّـال ومـا كـان صـاحبـاً دعـوت بنـارى مَـوهنـاً فـأتـانـي

اخبار ابتدائي وكذلك قوله:

وصدر اراح الليل عازب همّه

٥- ثم إنّ هذه الواو ليست عاطفة، كما ذهب اليه البصريون، ولا اصلها عاطفة، كما ذهب اليه الكوفيون لانها قد يبتدأ الشعر بها كقوله:

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

وقوله:

وليلٍ كأن الصبح في اخرياته

أما قولهم إنه يقدر معطوف عليه كأنّه قال (ربّ هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق) فهو تكلّف، لانّ الامر يتعلق بذكر أمر معيّن وحده، وربّما لم يقع قبله مثله، فمن المحتمل أنّه لم يقع قبل الحادثة التي وصفها الشاعر بقوله:

ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا

ما يصح عطفه عليها فالعطف تكلف ظاهر، ثم إنه لا يصح العطف على كلام مقدّر ليس عليه دليل، فلا يصح أن تقول ابتداء (ولا أعود) على تقدير (سأسافر ولا أعود).

وأمّا قول الرضي أنّها إنْ لم تكن في أول القصيدة فكونها للعطف ظاهر، فليس الامر فيه كذلك، بل قد يؤتى بها في اثناء القصيدة وليس هناك أثر للعطف كقوله:

وبيضة خدر لا يرام خباؤها　　　تمتعت من لهو بها غير معجل

فهذا ليس معطوفاً على كلام سابق، وهو مما يؤيد ما ذهبنا اليه، ولو كانت لم تقع في اثناء القصيدة إلاّ معطوفة على كلام فيه (ربّ) لكان لهم فيه حجّة.

أماّ قولهم إنها لو لم تكن عاطفة لجاز دخول حرف العطف عليها كواو القسم، فنحن نقول ووالله، وفوالله، وثم والله فهذا مردود، فانّ ثمة اكثر من واو لا تدخل عليها حروف العطف، مع انها ليست عاطفة، منها واو الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكقولك (بضاعتك رديئة وهي عليك مردودة)، وواو الاعتراض كقوله:

إن الثمانين وبلّغتها　　　قد أحوجت سمعي الى ترجمان

و واو المعية في نحو (سرت والجدار)، وواو الحال (نحو رأيتك وأنت مسرع).

فهي إذن حرف خاص ذو دلالة معينة، يختلف عن حرف العطف، وعن (ربّ) وليس بمعنى واحد منهما كما ذكرنا.

٦- قد يكون فيها معنى التعجب، والتفخيم كما ذهب اليه قسم من النحويين كقوله:

وليلٍ يقول الناس من ظلماته　　　سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورها

وقوله:

وليلة نحس يصطلي القوسَ ربها　　　وأقطعه اللاتي بها يتنبل

إنّ هذه الواو تعطي الجملة معنى لا يؤدي بالحذف، فلو حذفت الواو من قوله:

وصدر أراح الليل عازب همّه　　　تداعى عليه الهمّ من كلّ جانب

وقلت: (صدر أراح عازب همّه) لتغير المعنى، وصار الكلام مبهما عاماً غير مراد منه صدر معيّن، ويصبح الكلام لا فائدة فيه، وكذلك وقوله: (وأطلس عسّال) وقوله: (وليلة نحس يصطلي القوس ربّها) فلو قلت: (ليلة نحس يصطلي القوس ربّها) لكان الكلام عاماً، فالواو تؤدّي معنى خاصاً لا يؤدَّى بحذفها كما ذكرت.

وأما الفاء، وبل، فالأظهر أنّ بعدهما (ربّ) محذوفة، ولذا يصح إظهار (ربّ) بعدهما[1] والمعنى لا يتغير وذلك كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فأنه يصح القول (رب مثلك حبلى قد طرقت ومرضع)

وقد تكون الفاء هذه واقعة في جواب الشرط كقوله:

وان اهلِكْ فذي حنق لظاه علـيّ يكاد يلتهب التهاباً

والمعنى: فربّ ذي حنق.

وكذلك (بل) قال الرضي: «وأما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجرّ ليس بهما بل بـ (ربّ) المقدّرة بعدهما، لأن (بل) حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط[2]». يعني في البيت السابق.

على

على، للاستعلاء، حقيقياً كان أم مجازياً، ولفظها يدل على ذلك، فهي من العلو. جاء في (**المقتضب**): «على تكون حرف خفض على حدّ قولك: (على زيد درهم)، وتكون فعلاً نحو قولك: (علا زيدٌ الدابة) و(على زيد ثوب) و(علا زيداً ثوب) والمعنى قريب[3]».

---

(١) «الرضي» (٢/٣٦٩).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٦٩).
(٣) «المقتضب» (٤/٤٢٦).

فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) و(حمله على ظهره). ومن الأستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: ركبتني ديون «كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره، ومنه عليّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه[(١)].

وتقول: (هو عليهم أمير) لاستعلائه عليهم من جهة الامر[(٢)]، فأن أمره أعلى وأنقذ من أمرهم.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «أما (على) فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجبل وهي على رأسه. . .وتقول عليه مال، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل[(٣)].

قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] أي يتولّون أمرهنّ، وفيه معنى الاستعلاء فأن العرب تقول: (قام عليه) بمعنى تولّى أمره، وتقول (قام به) بمعنى فعله. قال تعالى ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وتقول (قام له) أي لأجله. قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٨]، وتقول (قام عنه) بمعنى إنصرف عنه، وتقول (قام اليه) بمعنى (قام ذاهباً اليه) ففي (على) معنى الاستعلاء.

وتقول العرب (أنتَ على ضلال) و(أنت في ضلال)، فمعنى (في ضلال) أنّه ساقط في الضلال سقوطه في اللجة، أو أن الضلال احتواه احتواء الظرف على ما في داخله. ومعنى (على ضلال) انه اتخذ الضلال مركباً يقوده الى كل سوء.

جاء في (**تفسير الرازي**) في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾ [البقرة: ٥] «معنى الاستعلاء في قوله (على هدى) بيان لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه حيث شبّهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه. ونظيره (فلان على الحق أو على الحق

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٣٧٩) «وانظر المقتضب» (١/٤٦).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/٣٧).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/٣١٠).

أو على الباطل) وقد صرحوا به في قوله: جعل الغواية مركباً، وامتطى الجهل»[١].

وتستعمل العرب (على) للافعال الشاقة المستثقلة، قال ابن جنّي: «وقد يستعمل (على) في الافعال الشاقة المستثقلة، تقول قد سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقيت عليّ منه سورتان... وإنّما اطردت (على) في هذه الافعال من حيث كانت (على) في الاصل للاستعلاء. والتفرع، فلّما كانت هذه الاحوال كُلَفاً ومشاقّ تخفض الانسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه، حتى يخنع لها ويخضع لما يتسدّاه، كان ذلك من مواضع (على). ألا تراهم يقولون: هذا لك وهذا عليك، فتستعمل اللام تؤثره و(على) فيما تكرهه»[٢].

قالوا: وقد تأتي لمعانٍ أخرى، منها:

المصاحبة كـ (مع) نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حب المال، ونحو (فلان على جلالته يقول كذا) أي معها[٣].

والظاهر أنها للاستعلاء، وليست بمعنى (مع) تمامًا، فقوله (على حبّه) قد يفيد أنه مستعلٍ على حبّه أو أنه يؤتي المال مع إنطواء قلبه على حبّه، فحب المال في القلب، والقلب منطوٍ عليه وهي حالة تختلف عن المصاحبة، فانطواء القلب على الشيء أنشد من مصاحبته له.

ونقول (هو ينفق على شحه) و(هو ينفق مع شحه) والمعنى مختلف، فمعنى (على شحّه) قد يفيد أنه مستعلٍ على شحه، أو على معنى أنه ينفق مع إنطواء قلبه على الشح وهو غير المصاحبة.

وأما قولهم (هو على جلالته) فمعناه «أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبته الديون أي لزمته»[٤].

---

(١) «التفسير الكبير» (٢/ ٣٣).
(٢) «لسان العرب» (١٩/ ٣٢١).
(٣) «المغني» (١/ ١٤٣)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩).

والمجاوزة كعن كقوله:

إذا رضيـــت علـــيّ بنـــو قشيـــر　　لعمـــر الله أعجبنـــي رضـــاهـــا

«أي عني. ويحتمل أنّ (رضي) ضمن معنى (عطف)... وقال:

فـــي ليلـــة لا نـــرى بهـــا أحـــدا　　يحكـــي علينـــا الاّ كـــواكبهـــا

أي عنّا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينمّ»[1].

قالوا ومن إستعمالها في المجاوزة أنها «تختص بتعدية بعد، وخفي، وتعذّر، واستحال، وغضب، ورضي، وحرّم ونحوها. قال في الاغراب لذلك إشتركت هي وعن في تعدية كثير من هذا الباب»[2].

والحق أنّها تختلف في ذلك عن (عن) فقولك (بعد عنه) يختلف عن قولك (بعد عليه)، فقولك (بعد خالد عنّا) معناه أنّه ابتعد بشخصه عنّا، وأما (بعد عليه) ففيه معنى المشقة عليه. قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنۢ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ﴾ [التوبة: ٤٢] فقد يكون الشيء بعيدًا عنك وليس بعيدًا عليك، وتقول (بعدت عليه الطريق) بمعنى أنه من الصعوبة أن يصل اليه كما تقول: عسر عليه، وصعب عليه، فهو من الافعال الشاقة التي اشار اليها ابن جنّي.

وتقول: ليس عليك ببعيد أن تفعل كذا، وليس على الله ببعيد أن يغيّر الامور، ولا تقول في نحو هذا بعيد عنه.

وكذلك خفي عليه وخفي عنه، فخفي عنه يستعمل في الامور المادية، قال الشاعر:

وتلفتـــت عينـــي فمـــذ خفيـــت　　عنّـــي الطلـــول تلفّـــت القلـــب

---

(١) المغني (١/ ١٤٣).

(٢) «جواهر الأدب» (٢٢٢).

وتقول: خفيت عنّا المدينة.

وأما (خفي عليه) فيستعمل في الامور المعنوية، تقول (لا يخفى عليك هذا الامر) بمعنى أنت مطلع عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥] أي لا يندّ عنه.

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠]. وأما تعذّر عليه واستحال عليه فلما فيهما من معنى الكلفة والمشقة، أي: يشق عليه ويصعب.

وأما غضب عليه فليس فيه مجاوزة، بل معناه انه أنزل غضبه عليه وأحلّ غضبه عليه، والعرب تقول: صبّ جام غضبه عليه. و(رضي عليه) بمعنى عطف عليه، أو بمعنى أحل عليه رضوانه، كما جاء في الاثر (فاليوم أحلّ عليهم رضواني) وأما رضي عنه فمعناه تجاوز عنه بالرضا.

وأما حرّمه، عليه فلما فيه من معنى العهد والالتزام كما تقول: عليّ عهد الله وعليّ يمين الله، وفي الحديث القدسي (يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرّما فلا تظالموا)[1]. ثم أنّ فيه استعلاء، فإنّ الذي بيده التحريم مستعلٍ، لأنّه بيده ذلك الامر.

وللتعليل كـ (اللام) نحو ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته ايّاكم[2]. وسنبحث التعليل في موطن لاحق.

وللظرفيه كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] وقولهم: كان ذلك على عهد فلان، أي في عهده[3]. وسنبحث ذلك في موطن لاحق.

ولموافقة (من)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾

---

(١) صحيح مسلم (باب تحريم الظلم ٨/ ١٧).
(٢) المغني (١/ ١٤٣).
(٣) المغني (١/ ١٤٤)، لسان العرب (١٩/ ٣٢٢-٣٢٣).

[المطففين: ٢][١]، وقيل بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي تسلّطوا عليهم بالاكتيال[٢].

والظاهر انه هو الصواب، لأنّ هناك فرقًا بين قولك: اكتال منه، واكتال عليه، فاكتال منه لا يفيد أنه ظلمه حقه، وهضمه ماله، بخلاف اكتال عليه، فانّ فيه معنى التسلط والاستعلاء وهذا في المطففين قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١-٣] فهم إذا اخذوا منهم، اخذوا اكثر من حقّهم، واذا اعطوهم أعطوهم أقلّ من حقّهم، ففيه اذن معنى التحكم، والجور، والظلم، وهو أبلغ من (من) هنا، وليست بمعنى (من) ولا تفيد (من) هذا المعنى.

ثم انظر الى التعبير اللطيف الآخر بعده، وهو قوله: (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) ولم يقل كالوا لهم أو وزنوا لهم، وكلاهما جائز، ولكن في حذف اللام معنى لا يؤدّيه ذكره قالوا، وذلك أنّ اللام تفيد الاستحقاق، وهم لم يعطوهم حقهم فحذف اللام الدالة على الاستحقاق إشارة الى أنهم منعوهم حقوقهم.

وتأتي **للاستدراك والاضراب** كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله... وقوله:

بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا   على أن قرب الدار خير من البعد

ثم قال:

على أن قرب الدار ليس بنافع   اذا كان من تهواه ليس بذي ود[٣]

وتأتي **اسماً بمعنى فوق** اذا دخلت عليها (من) كقولك سقط من على السطح.

---

(١) المغني (١/ ١٤٥).

(٢) انظر شرح الدماميني على المغني (١/ ٢٨٩).

(٣) المغني (١/ ١٤٥).

قال الشاعر:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا[1]

وليست هي بمعنى (فوق) تمامًا وانما هي قريبة من معناها، فأنت تقول: (سقطت الصورة من على الحائط) وليست هي فوق الحائط، وإنّما هي معلّقة عليه.

وتقول: سقط من عليه الثوب، والثوب ليس فوقه وانما هو محتويه، فان قلت سقط من فوقه احتمل أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط.

وتقول: أمررت يدي فوق المنضدة، ولا يشترط في ذلك انك لامست المنضدة، فقد تكون لامستها، وربما لم تكن لامستها. وتقول: أمررت يدي على المنضدة ومن على المنضدة، ومعنى ذلك أنك لامستها.

عن

عن تفيد المجاوزة، ومعنى المجاوزة الابتعاد. تقول: إنصرف عنه أي تركه بخلاف انصرف اليه، فانّ معناه ذهب اليه، و(وضعه عنه) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه. قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الاعراف: ١٥٧] بخلاف وضعه عليه، وتقول انتقل عنه، وابتعد عنه، ونأى عنه، وانحرف عنه، كلها تفيد المجاوزة، وتقول عدل عنه، ومال عنه، أي ابتعد عنه بخلاف عدل اليه، ومال اليه، وتقول: (رغبت عنه) اذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته. وتقول (رغبت فيه) اذا حلّت رغبتك فيه، أي أردته.

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/٣٨-٣٩).

وتقول (جلس عن يمينه) بمعنى جلس مبتعداً عن بدنه من جهة اليمين، أي لم يلتصق ببدنه جاء في (**الكتاب**): وتقول جلس عن يمينه فجعله متراخيًا عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه[١].

ويحتمل قولنا (جلس عن يمينه) معنى آخر فقد تقول (جلس يمينه) و(جلس عن يمينه) فقولنا (جلس يمينه) بمعنى جلس في جهة اليمين، وأما جلس عن يمينه فيحتمل أنْ يكون معناه أنه منحرف عن جهة اليمين، فلو قعد جماعة كل منهم عن جهة اليمين كان الجلوس قوساً أو منحرفاً الى جهة أخرى، ولو قلت (جلسوا يمينه) لكان المعنى انهم جلسوا في خط مستقيم من جهة اليمين.

جاء في (**الكتاب**): «وأما عن، فلما عدا الشيء، وذلك قولك:

أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركًا له، قد جاوزه. وقال قد سقاه عن العيمة وكساه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه.. .وتقول اخذت عنه حديثاً أي عدا منه الّي حديث. وقد تقع (من) موقعها أيضاً تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة»[٢].

والحق أنّ المعنى مختلف، بين قولك أطعمه عن جوع وأطعمه من جوع، فقولك (أطعمه عن جوع) بمعنى أبعد الجوع عنه بالطعام، وقولك كساه من عري معناه أبعد العري عنه بالكسوة، وأمّا قولك (أطعمه من جوع) فمعناه أنّ ابتداء الاطعام كان من الجوع جاء في (**شرح ابن يعيش**): وتقول (أطعمه من جوع، وعن جوع) فاذا جئت بـ (من) كانت لابتداء الغاية، لأنّ الجوع ابتداء الاطعام، واذا جئت بـ (عن) فالمعنى أنّ الاطعام صرف الجوع لان (عن) لما عدا الشيء»[٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٨) وانظر التفسير الكبير للرازي (١٤/٤٢) قوله تعالى: ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾.

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٨).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤١-٤٢).

فمعنى (اطعمه من جوع) أنه كان جائعاً فأطعمه، وليس معناه أنّما أبعد الجوع عنه، فقد يكون أطعمه ولم يشبعه أي لم يبعد الجوع عنه، وسقاه ولم يروه، أي لم يبعد الظمأ عنه، ولكن المعنى انه كان ظامئاً فسقاه، أي: ابتداء السقي كان من حالة الظمأ، أي اول ما نزل الماء نزل على ظمأ، فالظمأ كان ابتداء للسقي وليس معناه أبعد الظمأ عنه.

وذكروا لها معاني أخرى، منها:

البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨]. وفي الحديث (صومي عن أمّك)[١] وتقول: تكلّم خالد عن القوم، أي: بدلهم.

وفي هذا معنى المجاوزة أيضاً فمعنى الحديث: ارفعي الصوم عن أمّك بصيامك، اذ إنّ امها كانت مدينة لله بصوم فقال: ارفعي هذا الدين عنها. وكذلك الآية فانّ معناها انّه لايحتمل أحد عن أحد شيئا من الوزر، أو العذاب أي لا يبعده عنه، وكذلك قولك (تكلم خالد عن القوم) فإنّ معناه أبعد الكلام عنهم وتكلم هو، ففيها معنى المجاوزة.

والاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي على نفسه، وقيل بل هي على بابها والمعنى يبعد الخير عن نفسه بالبخل[٢].

وهو أولى وذلك أنّ ثمة فرقًا بين قولك (يبخل على نفسه) و(يبخل عن نفسه)، فقولك (يبخل على نفسه) معناه أنّ عاقبة بخله تعود عليه، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦] لما كانت العاقبة سوء جيء بـ (على)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ﴾ [يونس: ٢٣].

ويحتمل معنى آخر، هو أنه لا ينفق على نفسه، أي يثقلها بالبخل، فكأنّ البخل حمل يعلوه، وأما بخله عن نفسه فمعناه أنّه يبخل منصرفًا عن نفسه، أي منصرفًا عن مصلحة نفسه مبتعداً عنها فانّ البخل في الحقيقة ابتعاد عن مصلحة النفس، فكأنه يبتعد عن نفسه بالبخل بخلاف الانفاق فانه لها.

---

(١) المغني (١/١٤٧).

(٢) «التصريح» (٢/١٥).

قيل ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] أي قدمته عليه، وقيل هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفًا عن ذكر ربّي[١].

والتعليل نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾ [هود: ٥٣] ويجوز أن يكون حالا... أي ما نتركها صادرين عن قولك[٢].

ومرادفة **بعد** نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠][٣]. وفيها معنى المجاوزة، أي بعد مرور وقت قليل.

والظرفية كقوله:

وآس سراة الحيّ حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

الرباعة نجوم الحمالة، قيل لأنّ (ونى) لا يتعدى الآ بـ (في) بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي﴾ [طه: ٤٢].

والظاهر أن معنى (ونى عن) جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر»[٤].

ومرادفة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنّها على حقيقتها، وانّ المعنى: وما يصدر قوله عن هوى[٥].

قالوا: **وتأتي اسمًا بمعنى جانب** وذلك اذا دخلت عليها (من) كقولك: (جئته من عن يمينه)[٦] والمعنى جئته من جانب يمينه أو من جهة يمينه.

(١) «المغني» (١/١٤٧).
(٢) «المغني» (١/١٤٨).
(٣) «المغني» (١/١٤٨).
(٤) «المغني» (١/١٤٨).
(٥) «المغني» (١/١٤٨).
(٦) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٩)، المغني (١/١٤٩)، «ابن يعيش» (٨/٤١).

والحقيقة أنّ معنى (جئته من عن يمينه) أنّ مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن اليمين بخلاف قولك: (جئته عن يمينه) فانّ معناه أنّ المجيء كان منحرفًا عن اليمين، وليس معناه ان مبتدأ المجيء كان منحرفاً عن جهة اليمين، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت.

فنحن نقول: جئته عن يمينه وجئته من يمينه وجئته من عن يمينه. فمعنى (جئته عن يمينه) انك جئت منحرفا عن يمينه.

ومعنى (جئته من يمينه) أنّك جئت من هذه الجهة، وأنّ ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين.

و(جئته من عن يمينه) معناه أنّ ابتداء مجيئك، كان منحرفًا عن جهة اليمين.

فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب) بل هي الجانب المنحرف.

وقولك (جلست عن يمينه) معناه جلست متراخيًا عن بدنه.

و(جلست من عن يمينه) معناه أنّ جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه.

و(جلست يمينه) معناه جلست في جهة يمينه.

في

(في) تفيد الظرفية، مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدراهم في الكيس) و(هو في الدار)، ومن الظرفية الزمانية قولك: (جئت في يوم الجمعة). قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥].

وهذه الظرفية حقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية، نحو (سأمشي في حاجتك) و(سأنظر في أمرك) جعلت الحاجة مكانًا للمشي والأمر محلاً للنظر.

جاء في (**كتاب سيبويه**): وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(هو في بطن أمّه) وكذلك هو في الغُلّ، لانه جعله اذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في الغُلّ، لانه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك هو في القبّة، وفي الدار. وإنْ اتسعت في الكلام فهي على هذا، وانّما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء، وليس مثله[١].

وجاء في (**المقتضب**): واما (في) فهي للوعاء نحو زيد في الدار... وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإنْ كان ما بدأنا به الاصل نحو قولك: زيد ينظر في العلم فصيرّت العلم بمنزلة المتضمن، وإنّما هو كقولك: قد دخل عبدالله في العلم وخرج مما يملك.

ومثل ذلك (في يد زيد الضيعة النفيسة) وإنّما قيل ذلك لأنّ ما كان محيطاً به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده[٢].

فمعنى (في) الظرفية وإنْ اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما ذكر سيبويه. وقد ذكروا لها معاني هي في الحقيقة توسع في معنى الظرفية، منها أن تكون: بمعنى الباء كقوله:

ويركب يوم الروع منّا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى[٣]

قيل: والأولى أنْ يكون بمعناها أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن[٤] ونحو قوله:

نحابي بها أكفاءنا ونهينها ونشرب في أثمانها ونقامر

قيل: والأولى أن تكون بمعناها ايضا، وذلك أنّ الشاعر جعل أثمانها ظرفًا للشرب والقمار مجازا[٥].

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٨) وانظر «الاصول» (١/٥٠٣).
(٢) «المقتضب» (٤/١٣٩).
(٣) «المغني» (١/١٦٨).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٢).
(٥) نفس المصدر (٢/٣٦٣).

وبمعنى (مع) نحو قوله ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم.

وقيل: بل التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف[١].

وهو أولى، فهناك فرق بين قوله دخل معهم، ودخل فيهم، فمعنى (دخل فيهم) أنّه أصبح من جملتهم، ومعنى (دخل معهم) أنّه مصاحب لهم، وليس منهم.

يقال (اذهب في الناس وتسمّع الخبر) أي: ادخل فيهم.

ثم ألاترى أنّك تقول (ذهب خالد مع القوم) وإنْ كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، ولا تقول (ذهب فيهم) إلاّ إذا دخل في جملتهم، وانغمر في مجموعهم؟.

والدليل على أنّها بمعناها وليست بمعنى (مع) أنّه لا يصح أنْ تقول (إذهب في خالد) ولا (ادخل فيه) كما تقول (اذهب مع خالد وادخل معه) لأنّ خالداً لا يكون ظرفاً لك بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فأنّ القوم يكونون كالظرف له يحتوونه.

وبمعنى (الى)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [ابراهيم: ٩] قالوا هي بمعنى الى[٢].

وقيل بل الأولى أنْ تكون بمعناها والمراد التمكن[٣].

وبمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] وقد مرّ القول فيها.

والتعليل نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

وفي الحديث (إنّ امرأة دخلت النار في هرّة حبستها فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تاكل من خشاش الارض)[٤].

---

(١) المغني (١/١٦٨).
(٢) المغني (١/١٦٩).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٢).
(٤) المغني (١/١٦٨).

الكاف

الكاف تفيد التشبيه نحو: (هو كالبحر جوداً) وهي (كالبدر)، وما ذكر لها من معان أخرى ترجع في حقيقتها الى معنى التشبيه. فما ذكر لها من معان:

التعليل: واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨] قالوا أي لهدايته اياكم، وانكره الاكثرون[١].

وهي للتشبيه فيما أرى، ونحن نستعمل مثل هذا التعبير في كلامنا الدارج فنقول (أحسن الى فلان مثلما أحسن إليك) و(اصنع له خيراً مثل ما صنع اليك) و(اذكره مثلما ذكرك) أي اصنع مثل فعله، وقابله بمثل ما فعل، واعمل مشابهاً لعمله، ونحو ذلك.

والاستعلاء: مثل قولهم: (كن كما أنت) والمعنى كن على ما أنت عليه. وكونها للتشبيه ظاهر، أي كن مثلما أنت عليه الآن لا تغيّر، أي لتشبه حالتك في المستقبل حالتك الآن[٢].

وزائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] قال الاكثرون: «التقدير ليس شيء مثله اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل[٣]».

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) انه «يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) في نحو (ليس كمثله شيء) أو دخول مثل عليه كقوله (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه، فلا بد من زيادة احدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو حرف اولى[٤]».

---

(١) المغني (١/١٧٦).
(٢) المغني (١/١٧٦) وانظر حاشية الصبان (٢/٢٢٥).
(٣) المغني (١/١٧٩) وانظر لسان العرب (١٤/ ١٣٢)، «المقتضب» (٤/٤١٨).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠).

وذهب قوم الى أنّها ليست زائدة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ بل هي نفي الشيء بنفي ملازمه، كقولهم (على لا حب لا يهتدي بمناره) أي ليس له منار فيهتدي به وليس معناه أنّ له مناراً لا يهتدي به، وقولهم: (ولا ترى الضب بها ينجحر) أي ليس بها ضب فينجحر، وعلى هذا يكون معنى الآية: ليس له مثل فيشبه به، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): ويجوز في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أنْ لا يحكم بزيادة الكاف، بل تكون على طريقة قوله: (ولا ترى الضب بها ينجحر)، وقولك: (ليس لأخي زيد أخ) أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم أي ليس لزيد أخ، اذ لو كان أخ لكان لذلك الاخ أخ، هو زيد، فكذا ههنا نفيت أنْ يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل، لكان هو تعالى مثله[(١)].

وذهب قوم في تخريج الآية الى تلمس فرق بين كاف التشبيه ومثل.

جاء في (**الفروق اللغوية**): الفرق بين كاف التشبيه وبين المثل، أنّ الشيء يشبّه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة، إلاّ اذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته، فكان قوله تعالى لما قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أفاد أنه لا شبه له ولا مثل، ولو كان قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفيًا أنْ يكون لمثله مثيل لكان قولنا (ليس كمثل زيد رجل) مناقضة، لأنّ زيداً مثل من هو مثله، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض، تقول (ليس كزيد رجل) أي في بعض صفاته لأنّ كلّ احد مثله في الذات، وفلان كالاسد في الشجاعة دون الهيئة، وغيرها من صفاته. وتقول السواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض[(٢)].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠-٣٨١).
(٢) الفروق اللغوية (١٢٨).

ويبدو أن كلام أبي هلال ليس دقيقاً، فالتشبيه بمثل يكون في الذات والصفات فانك تقول (ليس مثل المتنبي شاعر) ولا شك أنّ كل الشعراء مثله في ذاته، وتقول: ليس كالمتنبي شاعر. والعرب تقول هي مثل الشمس، ومثل البدر. قال الشاعر.

مه عاذلي فهائما لن ابرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا شك أنّ ذات الانسان لا تماثل ذات الشمس، وإنّما هو تشبيه بصفة الحسن والجمال. غير أن التشبيه بمثل أقرب من الكاف فقولك (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) لأنّك في الاولى تدّعى المماثلة، والمماثلة أقرب من عموم الشبه.

وعلى هذا يمكن أنْ يقال إنه جاء بالكاف ومثل، لنفي المماثلة والشبه كليهما ولو جاء بالكاف وحده لكان نفياً للمشابهة فقط، ولو جاء بمثل لكان نفياً للمماثلة فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة.

والذي يبدو لي أنّ الكاف ليست زائدة، بل هي على معناها، وايضاح ذلك أنّك تقول (هي مثل البدر) و(هي كمثل البدر) فقولك (هي مثل البدر) أقرب في الشبه الى البدر من كمثل البدر، وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل، واذا حذفت اداة التشبيه كان الشبه اقرب. فلو قلت (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم لانك تدّعي انها البدر وليست شبيهة به.

فقولك (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر).

وقولك (هي مثل البدر) أقرب الى الشبه من قولك (هي كمثل البدر) فأنك في الاخيرة ابعدت الشبه بذكر اداتين للتشبيه، فلو قال تعالى (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب. ولكنه قال (ليس كمثله شيء) مريداً بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد على معنى انه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد.

ولا يقال إنّ ذلك يثبت المثل فاننّا نقول في كلامنا (ليس كمثل خالد رجل) على معنى لا يشبهه رجل، ولو كان ذلك يثبت المثل، لكان قولنا متناقضاً، كما قال ابو هلال العسكري لأن خالداً مثل من يشبهه، فكيف ننفي وجود مثله وهو موجود؟.

وإنّما الأمر كما ذكرنا والله أعلم، أراد بذلك نفي الشبه من جميع الوجوه، ولو كان من وجه بعيد.

وأما قول الرضي إنه يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) أو دخول (مثل) عليها فليس الامر فيه كما ذكر، وانما هو لقصد تبعيد المشبه عن المشبّه به.

ونحوه ما ذكر في قول الشاعر (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) فأن الكاف فيه ليست زائدة، وانما تشبيه بمشبّه وايضاح ذلك- اذا لم نقل إنه جاء بالكاف ومثل لاقامة الوزن- انه لم يرد أن يقول (فأصبحوا مثل عصف مأكول) وانما يريد أن يشبّههم بحالة من شُبّه بالعصف المأكول، وهم أصحاب الفيل، فأصحاب الفيل كما أخبر ربنا جعلهم كعصف مأكول، وحالة هؤلاء الذين ذكرهم الشاعر اصبحت كحالة اولئك فقال (مثل كعصف مأكول).

وجعلوا من زيادتها قول الشاعر (**لواحق الاقراب فيها كالمقق**)[١].

والمقق هو الطول لانّا نقول فيها طول ولا نقول: فيها كالطول. وهذه الزيادة سماعية عند النحاة.

والذي أراه انها ليست زائدة بل هي على معناها أيضًا، ونحن نستعمل هذا في لغتنا الدارجة فنقول: هذا القميص بيه مثل الطول وأرى بيه مثل القصر، والمعنى انه ليس فيه طول واضح أو قصر واضح، وانما هو كأنما فيه طول.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٠).

وتأتي الكاف اسماً بمعنى مثل كما في قوله:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

للاسناد اليه، وقوله: (يضحكن عن كالبرد المنهم) لدخول حرف الجر عليه[١].

وهي ليست بمعنى (مثل) تماماً، وإنما هي أقل منها درجة في التشبيه، فقولك (يضحكن عن مثل البرد) أقرب الى المشبّه به من الكاف كما ذكرنا فكذلك حالها في الاسمية.

اللام

معنى اللام الاختصاص، اما بالملكية نحو الدار لخالد، أو بغيرها نحو الجلّ للفرس[٢]. وذكر سيبويه أنّ معناها الملك والاستحقاق[٣] وفصّل المتأخرون فذكروا لها معاني يرجع اكثرها الى الاختصاص أو الاستحقاق، فما ذكر لها من معان:

الملك نحو: له دار و﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وشبه الملك نحو (الباب للدار) و(الغلاف للكتاب) لأنّ الكتاب والدار لا يملكان.

والتمليك نحو (وهبت لك مالاً).

وشبه التمليك نحو ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] لان الولي وهو الولد لا يملّك حقيقة، وكلها تفيد الاختصاص.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠) وانظر المغني (١/ ١٨٠)، «شرح ابن يعيش» ٨/ ٤٢-٤٣.
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٥).

وان تكون بمعنى مِنْ، نحو (سمعت له صراخاً)[١]. والظاهر أنّها للاختصاص.

والتبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو قلت له وأذنت له وفّسرت له[٢]. وهي للاختصاص ايضا.

والتعليل: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٩] وجئت للاستفادة، وهي تفيد الاختصاص ايضاً اذ الاطعام مختص بذلك، والمجيء مختص بذلك[٣].

وموافقة الى نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] والظاهر انها للاختصاص ايضاً، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ابراهيم: ٤٢] وهو للتعليل كما تقول (أنا أعدك لذلك اليوم)، وأدّخرك له، أي لاجله.

وذكروا منه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩].

والظاهر ان ما ورد باللام يفيد التعليل، بمعنى كل يجري لبلوغ الاجل، أي كل يجري لهذه الغاية كما تقول: كلهم يجري لوصول الهدف ولبلوغه. وأمّا ما جاء بـ (الى) فهو يفيد الانتهاء. جاء في (**درّة التنزيل**): قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩].

وقال في سورة الزمر: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

للسائل أن يسأل عن اختصاص ما في سورة لقمان، بقوله ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وما سواه انما هو ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

---

(١) انظر المغني (١/٢٠٨-٢٠٩، ٢١٣).
(٢) المغني (١/٢١٣).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٤).

والجواب أن يقال: ان معنى قوله ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ يجري لبلوغ اجل مسمًّى. وقوله ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ معناه لا يزال جاريًا، حتى ينتهي الى آخر وقت جريه المسمّى له.

وإنّما خصّ ما في سورة لقمان بـ (إلى) التي للانتهاء واللام، تؤدي نحو معناها لأنّها تدل على أنّ جريها لبلوغ الاجل المسمّى، لأنّ الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والاعادة، فقبلها ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ وبعدها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ﴾ فكان المعنى: كل يجري الى ذلك الوقت وهو الوقت الذي تكوّر فيه الشمس، وتنكدر فيه النجوم، كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنّما هي في الاخبار عن ابتداء الخلق، وهو قوله ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السماوات والارض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية، وكذلك قوله في سورة الملائكة إنّما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر اذ يقول: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ الى قوله ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٢-١٣] فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من اجلها»[١].

وبمعنى على نحو قوله: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الاسراء: ١٠٧] وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الاسراء: ٧][٢].

---

(١) «درة التنزيل» (٣٧٤-٣٧٥).

(٢) المغني (١/ ٢١٢).

أما قوله (يخرّون للأذقان) فليس المعنى -والله اعلم- على الأذقان لأنّ هناك فرقاً بين قولك خرّ على وجهه وخرّ لوجهه، فخرّ على وجهه معناه سقط على وجهه، وأما خرّ لذقنه فمعناه: أنّه خرّ حتى بلغ في ذلك الذقن. أو الاختصاص، أي: حتى خصّ ذقنه بذلك.

وقوله (وإنْ اسأتم فلها) معناه انكم لم تسيئوا لأحدٍ وإنّما اساءتكم أي خصصتم أنفسكم بالاساءة، جاء في تفسير هذه الآية: أي الاحسان والاساءة كلاهما مختص بانفسكم لا يتعدى النفع والضرر الى غيركم. وعن علي رضي الله عنه: ما احسنت الى أحد ولا أسأت اليه وتلاها[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢] قالوا بمعنى على جنبه.

ولا أرى أنّها بمعنى (على) بل هي للاختصاص، وايضاح ذلك أنّ (على)وردت في القرآن مع الجنب مرتين قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١].

وقال: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ﴾ [النساء: ١٠٣] فجاء بلفظ (على) في هاتين الآيتين.

وجاء باللام في هذه الآية: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢].

وسرّ ذلك والله أعلم، أنه اذا مس الانسان الضر دعا ربه ملازمًا لجنبه، أو قاعداً أو قائماً، فإن الانسان إذا مسّه الضر اكثر ما يلازم جنبه، ثم القعود، ثم القيام، فذكر هذه الحالات بحسب الترتيب فقال (لجنبه أو قاعداً أو قائما) في حين أخر ذكر الجنب في غير هؤلاء فقال ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩١]،

---

(١) الكشاف (٢/٢٢٥).

وقال: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٠٣] وقال: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡۚ﴾ فقدّم القيام في حالة العافية، ثم القعود ثم الاضطجاع، على الجنب فخالف بين حالتي الضر والعافية، فقدّم الجنب في حالة الضر وأخر القيام، وقدّم القيام في حالة العافية وأخّر الاضطجاع على الجنب.

وجاء باللام الدالة على الاختصاص في حالة الضر، بمعنى ملازمًا لجنبه، وجاء بـ (على) الدالة على الاستعلاء في حالة العافية بمعنى مضطجع على جنبه.

وبمعنى (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] والراجح انها للتعليل، أي لأجل ذلك اليوم أو للاختصاص، ونحو قولهم (مضى لسبيله)[١] قالوا: أي في سبيله.

ويبدو أنّ هناك فرقاً بين قولنا: مضى لسبيله ومضى في سبيله، فان قولك مضيت في سبيلي وامض في سبيلك معناه سر في الطريق التي أنت سائر فيها. وأما قولك (امض لسبيلك) فمعناه: امض للطريق التي تريدها كما تقول: اذهب، له وامض لعملك أي لأجله.

وبمعنى (عند) كقولهم (كتبته لخمس خلون)[٢] أي عند خمس وهي ليست كذلك اذ إنه لم يكتبها عند هذه الخمس بل عند مضيها وقيل هي بمعنى بعد[٣].

وهو أولى، غير أنّ هناك فرقاً بين قولك (لخمس خلون) و(بعد خمس) فقولك بعد خمس لا يتعيّن فيه أنه اليوم السادس، بل ما بعد الخمس يحتمل السادس والسابع والعاشر وغيرهن، لأنّ ذلك كله بعده كما تقول: تعال بعد منتصف الشهر، وتعال بعد العيد، وتعال بعد رمضان. كل ذلك يحتمل المباشرة وغيرها. فنحن نقول (محمد بعد عيسى) وبينهما قرون.

(١) «المغني» (١/ ٢١٢-٢١٣).
(٢) «المغني» (١/ ٢١٣).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

وأما قوله (لخمس خلون) فيتعيّن أنه كتب بعدهن بلا فاصل أي في اليوم السادس، وهي للاختصاص كما يبدو.

وكذلك قوله (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته) فانها ليست بمعنى (بعد) تماماً، كما يقول النحاة[١]، فانّ كلمة (بعد) تحتمل المدة القصيرة والطويلة بخلاف اللام.

فالظاهر انها للاختصاص. جاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «وقيل تجيء بمعنى في، وبمعنى بعد، وبمعنى قبل في قوله تعالى﴿ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾ [آل عمران: ٩]، أي في يوم وكتبته لثلاث خلون، أي بعد ثلاث ولثلاث بقين، أي قبل. والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص»[٢].

والصيرورة وتسمّى لام العاقبة والمآل نحو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فانّهم لم يلتقطوه لذلك وانما آل الامر الى ذلك، وأنكر البصريون هذه اللام[٣]. وقال الزمخشري إنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز جاء في **(الكشاف)** في تفسيره هذه الآية «ليكون هي لام (كي) التي معناها التعليل كقولك (جئتك لتكرمني) سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنّه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوّا وحزنًا ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شُبّه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو الاكرام الذي هو نتيجة المجيء والتأدب، الذي هو ثمرة الضرب في قولك ضربته ليتأدب. وتحريره أنّ هذه اللام حكمها حكم الاسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد»[٤].

---

(١) المغني (١/ ٢١٣).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥) وانظر حاشية الشمني على الغني (٢/ ٣١).
(٣) المغني (١/ ٢١٤).
(٤) الكشاف (٢/ ٤٦٦).

وقال الرضي إنها فرع لام الاختصاص[١].

والتعجب، نحو يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما، ونحو: لله درّه فارسًا[٢].

وقد يكون مع التعجب القسم، نحو (لله لا يؤخر الاجل) ويعنون بذلك الأمر العظيم «الذي يستحق أن يتعجب منه فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن»[٣].

وزائدة وهي أنواع منها:

اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد[٤]

والمعنى أجار مسلماً ومعاهداً، وهي ليست قياسية فليس لك أن تقول: ضربت لخالد وأكرمت لمحمد، وهي زائدة للاختصاص.

واختلف في اللام في نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦] ونحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام:٧١] فقيل **زائدة** داخلة على مفعول الارادة والامر، والمعنى يريد الله أن يبين لكم، وأمرنا أن نسلم لرب العالمين.

وقيل: بل اللام في نحو هذا **للتعليل**. والتقدير مثلا يريد الله انزال هذه الآيات ليبين لكم.

وعند سيبويه والخليل أن التقدير ارادتي **للتبيين** أي ان المجرور باللام خبر لمبتدأ هو مصدر مقدّر من الفعل[٥]. جاء في **(كتاب سيبويه)**: «وسألته عن معنى قوله: أريد لأن

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).
(٢) المغني (١/ ٢١٤-٢١٥).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).
(٤) المغني (١/ ٢١٥).
(٥) انظر المغني (١/ ٢١٦)، «المقتضب» (٢/ ٣٦)، «التفسير الكبير» (١٠/ ٦٦) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

تفعل فقال: انما يريد أن يقول ارادتي لهذا كما قال عزّ وجل ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] انما هو أمرت لهذا»(١).

والراجح فيما أرى ان اللام في نحو هذا داخلة على المفعول وهي زائدة زيادة قياسية في مفعول هذين الفعلين، والغرض منها توكيد الاختصاص، ودخول اللام على المفعول له نظائر في الساميات كما سنذكر في خاتمة هذا الحرف.

تقول: (أريد لأنسى ذكرها) بمعنى أريد أن أنسى ذكرها، وتقول: (أريد لأذهب إليه) على معنى أريد أن أذهب اليه. قال تعالى في سورة التوبة: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥].

وقال في سورة التوبة أيضاً: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٥].

فجاء في الآية الاولى باللام (ليعذبهم بها) ولم يأت به في الآية الثانية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا﴾. وزيادة اللام في الاولى يقتضيها السياق، وذلك أنّها في سياق إنفاق الاموال والخطاب للمنافقين. قال تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣]، ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤] فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم...، وبعدها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، وبعدها ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ...﴾.

فالسياق في انفاق الاموال والكلام على المنافقين وأموالهم، ثم وجّه الخطاب للرسول قائلا: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ فزاد (لا) النافية توكيداً (فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم) وزاد اللام في (ليعذبهم) لزيادة الاختصاص وتوكيده.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٧٩).

في حين أنّ السياق مختلف في الآية الاخرى. قال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤]، ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾.

فسياق الآيات الاولى في انفاق الاموال، فأكد ذلك بزيادة (لا) واللام. ولما اختلف السياق في الآيات الاخرى خالف في التعبير، فلم يذكر (لا) ولا اللام، لأن المقام لا يقتضي التوكيد ههنا.

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

وقوله في سورة الصف: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

فقال في آية التوبة (يريدون أن يطفئوا) وقال في آية الصف (يريدون ليطفئوا) بزيادة اللام في المفعول للتوكيد، وذلك أنّ السياق مختلف في الآيتين، فالسياق في سورة الصف في تكذيب النصارى للبشارات بمجيء محمد: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الصف: ٦-٨].

ونور الله هو الاسلام فتكذيب النصارى للبشارة الواردة في كتبهم، القصدُ منه إطفاء نور الله فجاء باللام الدالة على التوكيد.

وأما في آية التوبة فالسياق مختلف، وقد ذُكرت الآية في سياق آخر لا يحتاج الى مثل هذا التوكيد قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ

ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠-٣٢].

فالسياق في آيات الصف متجه الى النبوة ومحاولة تكذيبها فجاء باللام، والسياق في آيات التوبة في النعي على معتقدات اليهود والنصارى في عزير والمسيح والاحبار والرهبان، فجاء باللام الزائدة في الآية الاولى لأنّ الكلام على نبوة محمد والاسلام ولم يأت بها في الآية الثانية لأنّ السياق مختلف.

ثم ألا ترى من ناحية ثانية أنّه في موطن الرد على اليهود والنصارى في شركهم بالله جاء باللام، لأن الأمر يقتضي التوكيد فقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ﴾.

فانظر كيف جاء باللام الزائدة للاختصاص في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾، وقوله ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ﴾ لأنّ السياق يقتضي ذلك وحذفها في الموطن الذي لا يقتضيه؟.

ومن اللام الزائدة اللام التي يسميها النحاة لام التقوية «وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الاعراف: ١٥٤] ونحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو يكون فرعا في العمل نحو ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْۗ﴾ [البقرة: ٩١] ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]»[1].

فهم يرون أنّها لتقوية العامل الذي ضعف بتأخره، لأن أقوى حالات العمل أن يتقدم العامل، أو ضعف بكونه فرعًا لانهم يرون أنّ الاصل أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

(١) المغني (١/ ٢١٧)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).

وهذا فيما أرى كلام لا حقيقة تحته، فانّ اللام للتقوية ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيده. فانك تقول (أكرمت محمدًا) فاذا أردت التخصيص قلت (محمداً أكرمت) بتقديم المفعول، فاذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص، فتقول (لمحمد أكرمت). قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي: يخصونه بالرهبة. وذهب بعضهم الى انها لام التعليل[1]. وهو أقرب من القول بأنها مقوية للعامل.

وأمّا دخولها على مفعول اسم الفاعل، نحو (وهو الحق مصدّقاً لما معهم) فيبدو أنّ دخولها لمعنى آخر، وذلك إنّ قولك (أنا مكرمٌ محمداً) يدل على الحال أو الاستقبال، فانّ اسم الفاعل اذا نصب مفعولاً كان دالاً على الحال أو الاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو لم يخلقه بعد لانه قال: (فاذا سويته) فاذا أدخلت اللام فقلت (أنا مكرم لمحمد) كان ذلك يفيد الاطلاق وليس مختصاً بالحال أو الاستقبال، كما تقول (أنت مهين لسعيد) أي أنت تهينه وقد أهانه قبل القول بخلاف (أنت مهينٌ سعيداً).

وأمّا دخولها على مفعول اسم المبالغة فللاختصاص أيضا، نحو (مناع للخير) و(نزّاعة للشوى) و(فعّال لما يريد) فهو يخص منعه بالخير وكذلك ما بعده.

أن دخول اللام على المفعول ظاهرة في بعض من اللغات السامية كالعبرية والآرامية والحبشية. جاء في (**التطور النحوي**): «واللام للمفعول كثيراً في العبرية والآرامية وخصوصاً في الحبشية مثال ذلك Ua-la-hedan tegazreu أي فاختنوا الولد. ومثل هذا نادر جداً في العربية مثاله من القرآن الكريم ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، واقتصرت اللام للمفعول في العربية غالباً على مفعول المصدر و(فاعل) واخواتها، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات التي يجوز فيها استعمال اللام.. ومن خصائص العربية أنّها قد تعمل بعض الاوصاف المتعلقة بالعمل غير (فاعل) وأخواتها عمل (فاعل) أيضاً ونادراً ما

(١) «تفسير فتح القدير» (٢/٢٣٨) قوله تعالى ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

ينصب مفعولها نحو (ان الله سميع دعاء من دعاه) وكثيراً ما تدخل عليه اللام نحو ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] أو أمقته الناس للشرع[١].

فهذه الظاهرة ليست مختصة بالعربية بل ربما كانت سامية قديمة احتفظت بها العربية. ولا يمنع أن تكون العربية خصت اللام في نحو هذا بمعنى كالاختصاص. فإنّ العربية خصّت كثيراً من الظواهر السامية بمعان[٢].

من

لـ (من) معانٍ أشهرها: ابتداء الغاية نحو سافرت من بغداد الى الموصل. فبغداد ابتداء السفر. وتقول: «إذا كتبت كتاباً: من فلان الى فلان»[٣].

ومنه قولك: (هو أفضل من زيد) فقد جعلت زيداً الموضع الذي ارتفع منه، أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيد»[٤].

والأحسن أنْ يقال هي للابتداء لا لابتداء الغاية، لأن ابتداء الغاية معناه أنّ الحدث ممتد الى غاية معينة كقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الاسراء: ١] ونحو: (جئت من داري) فإنّ الاسراء امتد من المسجد الحرام وانتهى بالمسجد الاقصى، فالمسجد الاقصى هو الغاية. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «كثيراً ما يجري في كلامهم أنّ (من) لابتداء الغاية و(إلى) لانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى... والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية»[٥].

---

(١) «التطور النحوي» (١٠٢-١٠٣).

(٢) «أنظر التطور النحوي» (١٠٥).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٧) «وانظر المقتضب» (٤/١٣٦-١٣٧).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٧).

(٥) «شرح الرضي» (٢/٣٥٥).

و(من) تستعمل فيما هو أعمّ من ذلك، إذ تستعمل للابتداء عموماً، سواء كان الحدث ممتداً أم لا، نحو: (إشتريت الكتاب من خالد) فخالد مبتدأ الشراء، وهو ليس حدثاً ممتداً، ونحو (أخرجت الدراهم من الكيس) و(أخذت الكتاب من المنضدة) و(شربت الماء من الكأس) و(رأيت الهلال من داري) و(سمعت صوتك من داخل غرفتي).

فهذه كلها لا تفيد ابتداء الغاية، بل تفيد ابتداء وقوع الحدث، فانّ الحدث ليس ممتداً كالاسراء والمجيء ونحوهما.

وعند سيبويه والبصريين انها لا تكون لابتداء غاية الزمان، فلا يصح أن تقول: (سافرت من يوم الخميس)، وعند الكوفيين وجماعة انها تكون لابتداء غاية الزمان وغيره واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨][١].

وفي الحديث (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة)[٢] والبصريون يتأولون ذلك. والأرجح انها تكون للزمان وغيره. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): و(من) للابتداء في غير الزمان عند البصرية... وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً استدلالاً بقوله تعالى: (من أول يوم)، وقوله تعالى ﴿ نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩]، وقوله:

لمن الديار بقنّة الحجر أقوين من حجج ومن شهر

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، اذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، ويكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو (بدأت من فلان الى فلان) وكذا خرجت من الدار، لان الخروج ليس شيئا ممتداً إذ يقال (خرجت من الدار) إذا انفصلت منها،

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠).
(٢) «التصريح» (٢/ ٨).

ولو بأقل خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين، ولا أصلين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد من، وهذا معنى (في)، فـ (من) في الآيتين بمعنى (في) ذلك لأن (من) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (في) نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، وكنت من قدّامك. . .

وكذا الاقواء لم يبتدىء من الحجج، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك (نمت من أول الليل الى آخره) و(صمت من أول الشهر الى آخره) وهو كثير الاستعمال[١].

وفي هذا الكلام نظر، فنحن نخالفه في أنّ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل شيئاً ممتداً أو يكون أصلاً للممتد، فإنّ ذلك في ابتداء الغاية وليس في عموم الابتداء كما ذكرنا، فقوله تعالى ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، (من) فيه للابتداء فبدء التأسيس على التقوى أول يوم فهي لابتداء وقوع الحدث.

وأما ما ذهب اليه في معنى (من) الداخلة على الظروف، فقد ذكرناه في بحث الظرف ورجحنا أنها للابتداء، فـ (من) في الآية ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ليست بمعنى (في) وإنّما هي للابتداء، جاء في **(الكشاف)** في تفسير هذه الآية: «فان قلت؛ هل لزيادة (من) في قوله (من بيننا وبينك حجاب) فائدة؟.

قلت: نعم، لأنّه لو قيل بيننا وبينك حجاب، لكان المعنى أنّ حجاباً حاصل وسط الجهتين، وأمّا بزيادة (من) فالمعنى أن حجاباً ابتدأ منّا، وابتدأ منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لافراغ فيها»[٢].

ومعنى الابتداء هو الغالب على (من)، حتى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة اليه[٣].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥-٣٥٦).
(٢) «الكشاف» (٣/ ٦٤).
(٣) المغني (١/ ٣١٨).

الغاية وهو غير ابتداء الغاية، تقول: (رأيت محمداً من داره) فقد جعلته غاية رؤيتك فأنت لم تكن في داره، وإنما هو كان في داره فجعلته غاية رؤيتك.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وتقول: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية، حيث أردت الابتداء والمنتهي»(١).

وجاء في (**الاصول**) لابن السراج: «وحقيقة هذه المسألة انك اذا قلت: رأيت الهلال من موضعي. فـ (من) لك. واذا قلت (رأيت الهلال من خلال السحاب) فـ (من) للهلال والهلال غاية لرؤيتك. فكذلك جعل سيبويه (من) غاية، في قولك (رأيته من ذلك الموضع). وهي عنده ابتداء غاية اذا كانت (الى) معها مذكورة او منوية، فاذا استغنى الكلام عن (الى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله: (ما رأيته مذ يومين)، فجعلتها غاية كما قلت (اخذته من ذلك المكان) فجعلته غاية ولم ترد منتهى، أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى. وهذا المعنى أراد، والله أعلم.

وهذه المسألة ونحوها إنّما تكون في الافعال المتعدية، نحو رأيت، وسمعت، وشممت واخذت، تقول (سمعت من بلادي الرعد من السماء) و(رأيت من موضعي البرق من السحاب) و(شممت من داري الريحان من الطريق) فـ (من) الاولى للفاعل، و(من) الثانية للمفعول، وعلى هذا جميع الباب لا يجوز عندي غيره، إنّما جاز هذا لإنّ للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل(٢).

التبعيض نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [الحج: ١١] وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤] وذهب بعضهم الى أن كونها للتبعيض راجع الى ابتداء الغاية(٣).

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٨) وانظر المغني (١/ ٣٢٢).
(٢) «الاصول» (١/ ٥٠١-٥٠٢).
(٣) «المقتضب» (١/ ٤٤).

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فاذا قلت: اخذت من الدراهم درهماً، فانك ابتدأت بالدرهم ولم تنته الى آخر الدراهم، فالدرهم ابتداء الاخذ الى أن لا يبقى منه شيء ففي كل تبعيض معنى الابتداء»(١).

بيان الجنس: نحو قولك: عندي خاتم من ذهب وباب من ساج اي جنس الخاتم ذهب وجنس الباب ساج، ونحو (أخذت عشرين من الدراهم) فإذا كنت أشرت بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشرين، فمن مبعضة لأن العشرين بعضها، وإذا كانت الدراهم عشرين فهي مبينة، لأنك قصدت بالدراهم الجنس(٢).

ورجعه بعض النحاة الى معنى الابتداء(٣)، ورجعه سيبويه الى معنى التبعيض، قال: «وكذلك ويحه من رجل، انما أراد ان يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك لي ملؤه من عسل»(٤).

وهذا المعنى يمكن رجعه الى الابتداء، فقولك (عندي باب من ساج) معناه ابتداء الاخذ من الساج، كما يمكن رجعه الى التبعيض كما ذكر سيبويه.

التعليل كقوله تعالى ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ﴾ [النحل: ٥٩] وقوله: ﴿تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

البدل كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] وقوله: ﴿مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الانبياء: ٤٢] أي: بدل الرحمن.

«وأنكر قوم مجيء (من) للبدل فقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ اي بدلاً منها. فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، واما هي فللابتداء»(٥).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١٣/٨).
(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٥٧/٢).
(٣) «شرح ابن يعيش» (١٣/٨).
(٤) «كتاب سيبويه» (٣٠٧/٢).
(٥) المغني (٣٢٠/١-٣٢١).

المجاوزة بمعنى عن: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧][١] بدليل قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وقيل هي فيهما ابتدائية.

والراجح أنّها في الآية الاولى للتعليل «أي من أجل ذكر الله، لانه اذا ذكر قست قلوبهم»[٢]. وهي كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] وقوله ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥] فذكر الله سبب لاشمئزازهم.

وأما الآية الثانية فليست بمعنى (عن) والله أعلم، فانّ ثمّة فرقاً بين الآيتين، فقوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يفيد أنّ الغفلة عارضة و(عن) للمجاوزة، وذلك أنّ هؤلاء في ساحة القتال، وهم متهيئون له، معهم أسلحتهم وأمتعتهم ولكن يود الذين كفروا غفلة عن الاسلحة والامتعة فيميلون عليهم.

واما الغفلة في قوله تعالى ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الانبياء: ٩٧] فهي غفلة ابتدائية لازمة لا عارضة، أي هم في غفلة دائمة، فلم يستعدوا للآخرة كما استعد أولئك للقتال، فغفلة هؤلاء غفلة ابتدائية ملازمة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، ولم يقل (عن هذا) لأن الانسان في غفلة من عالم الغيب ملازمة له من حين ولادته الى أنْ يموت، فينكشف عنه عند ذاك الغطاء وتزول الحجب فيبصر ما لم يكن يبصر، ويرى ما لم يكن يرى، فالغفلة ابتدائية وذلك أنّ بينهما حجاباً، ابتداء من هذا الأمر، أو ذاك.

وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أنّ ما بعد ذلك من العذاب أشد، كأن هذا

---

(١) المغني (١/ ٣٢١).

(٢) المغني (١/ ٣٢١).

القائل يعلق معناها بويل مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧][١].

مرادفة الباء نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس والظاهر انها للابتداء[٢].

ويترجح عندي أنها للتبعيض، أي ينظرون ببعض طرفهم، وهو المناسب لمشهد الذل الذي هم فيه. ومثله في حياتنا اليومية أن يغضب أب على ابنه. في فعلة، فينهره ويغلظ عليه والابن لا يستطيع مواجهة أبيه بكل طرفه، بل ينظر اليه ببعض طرفه.

موافقة على وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل هي على التضمين، أي منعناه بالنصر[٣].

وهو أرجح بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ٣٠]، وقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩]، ولا يصح أنْ تكونا بمعنى على.

وقد ذكرنا ذلك في موطن سابق.

زائدة نحو (ما جاءني من رجل) و(ما رأيت من أحد) وهي تفيد الاستغراق والتوكيد. فقولك (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأتك أحد من الجنس، ويحتمل أنه لم يأتك رجل واحد بل اكثر من ذلك[٤].

فاذا قلت (ما جاءني من رجل) نفيت أنْ يكون جاءك أحد من الجنس، وصار النفي نّصاً في الجنس. جاء في (**المقتضب**): «وذلك قولك (ما جاءني رجل) فيجوز أن تعني رجلاً واحداً... فاذا قلت: (ما جاءني من رجل)، لم يقع ذلك الاّ للجنس كلّه»[٥].

(١) المغني (١/٣٢١).

(٢) المغني (١/٣٢١).

(٣) المغني (١/٣٢٢).

(٤) «كتاب سيبويه» (١/٢٧)، «المقتضب» (٤/٤٢٠)، «الاصول» (١/١٠٩)، «شرح الرضي» (٢/٣٥٨).

(٥) «المقتضب» (٤/٤٢٠)، «الاصول» (١/١٠٥).

ولذا يصح أنْ تقول: ما جاءني رجل بل رجلان، ويمتنع أنْ تقول ما جاءني من رجل بل رجلان[١].

وهي عند سيبويه كأنها مأخوذة من معنى التبعيض قال: «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلاّ انها تجر لأنّها حرف اضافة وذلك قولك (ما أتاني من رجل) و(ما رأيت من احد)، لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ولكنه أكد بمن لانّ هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس[٢].

وذهب بعضهم الى أنّها في هذا المعنى للابتداء، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «واما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك (ما جاءني من رجل) فانّما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء الى آخر الرجال، ومن ههنا دخلها معنى استغراق الجنس»[٣].

وذهب بعضهم إلى أنها ليست زائدة، لانها تفيد معنى وهو الاستغراق[٤].

وعلى كلّ، فإنّ الذين يقولون بزيادتها، والذين لا يقولون بها، متفقون على أنّها تفيد معنى الاستغراق والتوكيد، فانّ معنى الزيادة عندهم دخولها على مجرور يطلبه العامل بدونها[٥]، فقولك (ما جاءني من رجل) دخلت فيه على الفاعل، وقولك ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] دخلت فيه على المبتدأ وليست زائدة في المعنى.

ولزيادتها شروط هي:

١- أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]،

---

(١) المغني (١/ ٣٢٢).
(٢) «كتابه سيبويه» (٢/ ٣٠٧).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).
(٤) انظر «المقتضب» (١/ ٤٥).
(٥) «التصريح» (٢/ ٨).

وقوله: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] و(لا تضرب من أحد).

٢- أنْ يكون مجرورها نكرة كما مثلنا.

٣- أنْ يكون مجرورها فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ، وقيل مفعولاً مطلقاً ايضاً[(١)].

وذكر أنه أجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب، بشرط تنكير مجرورها مستدلين بما حكي عن بعض العرب (قد كان من مطر): «وأجيب بأنه على سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر؟.

فأجيب (قد كان من مطر) فزيدت لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان»[(٢)].

ثم قيل إنّ المعنى يأباه في الموجب، فانّ قولك (جاءني من رجل) معناه جاءك جميع جنس الرجال وهو محال، جاء في (**شرح ابن يعيش**): ولذلك لا يرى سيبويه زيادة (من) في الواجب لا تقول (جاءني من رجل) كما لا تقول (جاءني من أحد)، لأنّ استغراق الجنس في الواجب محال، اذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي[(٣)].

وأجاز الاخفش زيادتها في الواجب، كما اجاز دخولها على المعارف مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] بدليل أنه ورد في آية أخرى ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [الانفال: ٢٩] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] من دون (من). والحق انهما للتبعيض. قال ابن يعيش: «واما قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ فان (من) للتبعيض أيضاً لأن الله

(١) انظر المغني (١/ ٣٢٣).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٨).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).

عزّ وجلّ وعد على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السئيات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، يدلّ على ذلك قوله تعالى في الآية الاخرى ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١]. فجيء بـ (من) ههنا، وفي قوله ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ [النساء: ٣١] لم يأت بـ (من) لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد باخراج الصدقة على ما حد فيها، تكفير بعض السيئات[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ فهي للتبعيض ايضاً وليست بمعنى (يغفر لكم ذنوبكم)، فانّ الموطن مختلف فهي في الاولى في قوم نوح، والثانية في الآمة المحمدية[2].

وأرى أنه لا يصح القول بأنّ هذه اللفظة بمعنى تلك بالاستدلال بآية على أخرى، حتى يتماثل الموطنان والسياقان، فانّ القرآن دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والالفاظ لاختلاف الموطن والسياق.

منذ ومذ

هذا الحرفان لفظاهما متقاربان، فقد تضمن (منذ) حرفي (مذ) مع زيادة النون، ولذلك قالوا بأنّ احدهما اصل للآخر، فقد قالوا إنّ اصل مذ منذ، وذلك لتقارب لفظيهما، كما ذكرنا ولأنك اذا اضطررت فحركت الذال من (مذ) حركتها بالضم، فتقول (ما رأيته مذُ اليوم)، فترجعها الى الاصل، ولانك اذا صغرت (مذ) قلت (منيذ) واذا كسرتها قلت (أمناذ)[3] فرجعت النون في التصغير، والتكسير.

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣١).

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٢٢٩).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٢٢)، اسرار العربية ٢٧٠، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٦).

ويذكر النحاة أنّ (منذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلغة بني تميم، وغيرهم، ويشاركهم فيها أهل الحجاز[١].

وأكثر العرب يجرّون ما بعد (منذ) مطلقاً وأما (مذ) فيجرّون بعدها الحاضر، ويرفعون بعدها الماضي فيقولون مثلاً:

ما رأيته منذ يوم الجمعة.

وما رأيته منذ يومنا- بالجر، ويقولون في (مذ):

ما رأيته مذ يومان- بالرفع في الماضي.

وما رأيته مذ يومنا- بالجر في الحاضر، أي في يومنا.

وهناك لغات اخرى، الاّ ان هذه لغة اكثر العرب، جاء في (**المغني**): «واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره»[٢].

فهم لم يستعملوهما متماثلين، بل خصّوا (مذ) باستعمال و(مذ) باستعمال، ثم أنّهم جعلوا (مذ) اذا رفع ما بعدها لمعنى، واذا جرّ ما بعدها لمعنى آخر، وهو الموافق لطبيعة العربية في التخصيص، جاء في (**المقتضب**): «أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، غير أنّها لا تقع الاّ في الابتداء لقلّة تمكنها، وانها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك (لم آته مذ يومان)، وأنا اعرفه مذ ثلاثون سنة، وكلمتك مذ خمسة أيام.

والمعنى اذا قلت: (لم آته مذ يومان) انك قلت: لم أره، ثم خبّرت بالمقدار والحقيقة والغاية فكأنك قلت: مدة ذلك يومان.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢).

(٢) المغني (١/ ٣٣٥) وانظر الجمل للزجاجي (١٥٠-١٥١)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢)، لسان العرب (٥/ ٤٦).

والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه.

وأمّا الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفض، وذلك قولك (أنت عندي مذ اليوم) ومذ الليلة، وأنا أراك مذ اليوم يافتى، لأنّ المعنى في اليوم أو في الليلة، وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافة، وكذلك: رأيت زيداً مذ يوم الجمعة يمدحك، وانا أراك مذ سنة تتكلم في حاجة زيد لانك تريد: أنا في حال رؤيتك مذ سنة، فإن أردت رأيتك مذ سنة، أي غاية المسافة الى هذه الرؤية سنة، رفعت، لانك لو قلت رأيتك، ثم قلت: بيني وبين ذلك سنة، فالمعنى انك رأيته ثم غبرتْ سنة لا تراه.

واذا قال: أنا أراك مذ سنة، فإنّما المعنى انك في حال رؤية لم تنقض، وأنّ اولها مذ سنة، فلذلك قلت: أراك، لانك تخبر عن حال لم تنقطع[١].

ومن هذا يتبين أن هناك فرقاً في المعنى بين الرفع والجر في (مذ) عند أكثر العرب فهي اذا جرّت كانت للحاضر، واذا رفع ما بعدها كانت للمضي، فقولك (أنا أمشي في حاجتك مذ شهر) بالجر، معناه انك لا تزال تمشي، وقولك (مشيت في حاجتك مذ شهرٌ) بالرفع، معناه انك مشيت من ذلك الحين، وانقطعت عن المشي.

وكذلك قولك: (انا مكرمه مذ شهر) بالجر، معناه انك لا تزال تكرمه، وقولك (أنا مكرمه مذ شهرٌ) بالرفع، معناه انك اكرمته في ذلك الوقت وانقطع الاكرام.

ونحوه أن تقول: (هو مُعانٌ مذ سنةٍ) بالجر و(هو مُعانٌ مذ سنةٌ) بالرفع، فمعنى الجر انه لا يزال يُعان منذ سنة، ومعنى الرفع انه أُعِين منذ سنة ثم انقطعت الاعانة.

قالوا وهذان الحرفان لابتداء الغاية، بمعنى (من) اذا كان الزمان ماضياً نحو: (ما رأيته منذ يوم الخميس)، وبمعنى (في) إذا كان الزمان حاضراً نحو: ما رأيته منذ يومنا)، وبمعنى (من) و(الى) جميعاً إنْ كان معدوداً، نحو (ما رأيته منذ ثلاثة ايام)[٢].

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٠).
(٢) المغني (١/ ٣٣٥).

والحق إنّ (إلى) مفهومة منهما مطلقاً، اذا كان الزمان ماضياً، فقولك: (ما رأيته منذ يوم الخميس) معناه الى الآن.

ولا يجوز وقوعهما للاستقبال،[١] فلا تقول سأسافر منذ غد، ولا سأنقطع عن العمل منذ غد.

والنحاة يفرقون بينهما اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، او مجروراً، فهما اسمان ظرفان، اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، وحرفا جر اذا وقع بعدهما الاسم مجروراً.

ويعربونهما مبتدأ، وما بعدهما خبراً، في نحو (ما رأيته منذ يومان) على معنى أمد ذلك يومان، أو خبرين لما بعدهما، مقدمين على معنى بيني وبين رؤيته يومان، وقيل: هما ظرفان مضافان الى جملة حذف فعلها وبقي فاعله، والاصل مذ كان يومان[٢].

وينبني على ذلك أمر آخر، وهو أنه اذا جاء الاسم بعدهما مجروراً، فالكلام جملة واحدة، واذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً فالكلام جملتان، فقولك: (ما رأيته منذ يومين) جملة واحدة، وقولك: (ما رأيته مذ يومان) جملتان، الاولى (ما رأيته)، والثانية (مذ يومان)[٣]، ومعنى ذلك انك اخبرت بنفي الرؤية أولاً، ثم بدا لك أنْ تخبر اخباراً ثانياً عن المدة فقلت: أمد ذلك يومان، قالوا وهي كالمفسرة، وقال السيرافي هي حالية أي متقدماً[٤].

والصواب إنّها استئنافية.

واذا كانا حرفي جر، فمعنى ذلك أنك أخبرت أخباراً واحدًا، وجعلت الكلام سردًا واحدًا.

---

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ١٣٢)، «الاشموني» (٢/ ١٠٧).
(٢) انظر المغني (١/ ٣٣٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٦)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٦).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٤)، «شرح الرضي» (٢/ ١٣٧)، «جواهر الأدب» (٢٢٥).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٧).

ويترجح عندي أنهما اسمان مطلقًا[١] سواء ورد بعدهما الاسم مجرورًا، أم مرفوعاً، وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل، وهما مضافان الى ما بعدهما، والله أعلم.

الواو

ونعني بها واو القسم، وهي حرف جر يدخل على الاسماء الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ولا يدخل على الضمير، ولا يذكر معه فعل القسم، فلا تقول: أقسم والله كما تقول: اقسم بالله، ولا يتلقى بها القسم الاستعطافي والطلبي، فلا تقول: (والله هل فعلت) ولا (والله لا تفعل) كما في الباء، فانّك تقول فيه: (بربك هل فعلت) و(بربك لا تفعل).

المعاني المشتركة

تبين مما تقدم أنّ هناك معاني مشتركة تؤديها طائفة من حروف الجر، كالتعليل، والظرفية والبدلية، والاستعلاء، وغيرها.

فالتعليل مثلا يؤدَّى باللام، و بـ (من) والباء، و (في)، غيرها.

والظرفية تؤدَّى بـ (في)، والباء، و(على)، وغيرها، ونحو ذلك.

فهل يكون المعنى المشترك متماثلاً في هذه الاحرف؟ هل التعليل باللام، والباء، و(من) واحد؟ وهل الظرفية بالباء، و(في)، و(على) واحدة؟ وقل مثل ذلك في سائر المعاني.

وقد ذكرنا قسمًا من هذه المعاني في مواطنها، وذكرنا فيها رأينا، والآن نذكر أشهر ما بقي منها.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٥).

التعليل:

يؤدّى التعليل باللام كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] وقوله ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤] وقوله ﴿**ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم**﴾ [هود: ١٨-١٩].

ويؤدَّى بالباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] وقوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

ويؤدَّى بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الانعام: ١٥١] وقوله ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

ويؤدى بـ (في)، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، وقوله (ص) (دخلت امرأة النار في هرّة حبستها...) وغير ذلك، فهل معنى التعليل في هذه الاحرف متماثل؟.

الحق أنّه غير متماثل، وإنْ كان المعنى العام واحدًا، فالتعليل بالباء غيره باللام غيره بـ (من) و(في). فانّ لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصًا، وان كانت كلها تفيد التعليل، ولذا لا يصح ابدال حرف مكان آخر دومًا، فلا يصح مثلا في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠] أن تقول: (واذ استسقى موسى بقومه أو في قومه أو على قومه) لأداء المعنى نفسه، ولا يصح في قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] أن تقول: (سخرها بكم أو فيكم أو منكم)، ولا يصح في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] أن تقول (والارض وضعها على الأنام أو في الانام أو بالانام او من الانام) لارادة معنى التعليل، ولو كانت المعاني متماثلة لصح ابدال حرف بآخر.

إنّ التعليل بالباء إنّما هو بمقابل شيء حصل، تقول: (عاقبته بذنبه) فالعقاب مقابل الذنب الذي اقترفه صاحبه، وهو كأنّه عوض عنه أو ثمن له جرى عليه بسببه،

قال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٨٨]، فاللعنة مقابل الكفر، وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] فالعذاب مقابل كذبهم، وقال: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٥] أي مقابل ذلك، وقال ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]. فان ظهور الفساد مقابل ما فعله الناس.

وليست اللام كذلك، فانّ اللام تفيد سبب حدوث الفعل، وليست مقابلاً لشيء حصل فأنت تقول: (جئت للاستفادة) فالاستفادة ليست مقابل شيء، وتقول: (أرسلته لاختباره) فالاختبار ليس مقابلاً لشيء، وإنّما ذكرت سبب المجيء والارسال، وتقول: (أرسلته لتجربته) و(ارسلته بتجربته) فقد أفادت الاولى أنّه ارسله ليجربه، والثانية أرسله لأنّه مجرب أي مقابل تجربته التي حدثت قبل إرساله.

إنّ التعليل باللام يختلف عن التعليل بالباء، وذلك إنّ العلة المقترنة بالباء تكون حاصلة قبل حدوث الفعل في الغالب، وإنّ الفعل حصل مقابلاً لها. أمّا العلة المقترنة باللام فقد تكون حاصلة قبل الفعل، وقد تكون مرادًا تحصيلها. قال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٨٨]، فاللعن مقابل الكفر، والكفر حاصل قبل اللعن. وتقول: (جئت للاطلاع) فالاطلاع غير حاصل في اثناء المجيء وانما يطلب تحصيله، وتقول (جئت لمعالجة فلان) فالمعالجة هي السبب الداعي للمجيء وهي غير حاصلة في اثناء المجيء، بل يراد تحصيلها، وقد يكون السبب موجودًا وهو الدافع للفعل، كقولك (عاقبته لاسائته الى فلان) و(رسب لاهماله) فالأساءة هي سبب العقوبة وهي موجودة قبل العقاب، وكذلك الاهمال.

ولذا لا يصح تعاقب الحرفين دومًا. قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه: ١٤] ولا تقول بذكري وقال: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٩]، ولا تقول بوجه الله، وقال ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ﴾ [النحل: ١١] ولا تقول: (ينبت بكم به الزرع).

إنّ التعليل بالباء يفيد المقابلة، والثمن، بخلاف اللام التي تفيد الاختصاص والاستحقاق.

وأما التعليل بـ (من) ففيه معنى الابتداء، فعندما تقول (قتله من إملاق) يكون المعنى أنّ القتل صدر من الاملاق، وحصل منه فهو مبدأ الفعل، ونحوه: (بكى من الالم) و(عضّ اصبعه من الندم) بمعنى حصل البكاء من الالم وصدر منه، وحصل العض من الندم وصدر منه، فالندم أسبق من العض، ومنه حصل العضّ، والألم أسبق من البكاء ومنه صدر البكاء، فالعلة بـ (من) أسبق وجودًا من الحدث.

فـ (من) التعليلية تفيد الابتداء، والباء تفيد المقابلة، واللام تفيد الاستحقاق والاختصاص.

تبين ممّا سبق أنّ العلة المسبوقة بالباء و(من) موجودة قبل الحدث، أمّا العلة المسبوقة باللام فقد تكون واقعة قبل الحدث، وقد تكون مرادًا تحصيلها.

وتبين لنا أنّ التعليل بالباء و(من) مختلفان، فالتعليل بالباء يفيد العوض والمقابلة، وأمّا التعليل بـ (من) فيفيد الابتداء، فقوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من املاق﴾ لا يصح فيه أن نقول باملاق، وقولنا (عض اصبعه من الندم) لا يصحّ أنْ نقول فيه بالندم. وقولنا (قعد من الجبن) لا يصح أنْ نقول فيه قعد بالجبن، لانه ليس مقابلاً للقعود، وإنّما حصل منه القعود ونشأ منه.

قال تعالى ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] فما حصل هو مقابل كفرهم.

وقد تحسن معاقبة الباء و(من) في تعبير واحد، وكل على تقدير معنى، فمثلاً قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] المعنى فيه أنّ الماء دخل عليهم من خطيئاتهم، أي جاءهم من هذا المكان، كأن الخطيئات ثغرة دخل منها الماء، فهي للابتداء، ولو قلت: (بخطيئاتهم أغرقوا) لكان المعنى أنّ الغرق مقابل للخطيئات، كأنّهم أدوّا ثمن الخطيئات وهو الغرق، وقال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣] أي هذا مقابل ذاك، فالصاعقة ثمن الظلم، ولو قال (من ظلمهم) لكان المعنى أنّ الصاعقة جاءتهم من موطن الظلم، فالباء تفيد المقابلة والعوض، و(من) تفيد الابتداء.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تجيء- لايعني من- للتعليل نحو (لم آتك من سوء أدبك) أي من اجله، وكأنها ابتدائية لأنّ ترك الاتيان حصل من سوء الادب»(١).

وأمّا التعليل بـ (على) ففيه معنى الاستعلاء، فاذا قلت: (كافأته على إحسانه) كان المعنى كأنّك وضعت المكافأة على الاحسان، واذا قلت (عاقبته على إساءته) كان المعنى كأنك جعلت العقوبة على الاساءة، أي وضعتها عليها، قال تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي يكون التكبير على الهداية، كما تقول (كبّر على النصر) جعل النصر شيئًا يكبّر عليه، كما يكون التكبير على الذبيحة ونحوها.

وأمّا (في) فتفيد الظرفية، فقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] معناه أنه جعل العذاب في الإفاضة فكأن هذه الافاضة ظرف في داخله العذاب، ونحوه أنْ تقول (عذّبته في فعلته) فكأنّ الفعلة فصلت فيها العذاب، وقد تضمنتْه واحتوتْه احتواء الظرف على ما في داخله، قال ﷺ: (دخلت امرأة النار في هرّة حبستها فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض) والمعنى دخلت امرأة النار في هذه الفعلة على معنى أنّ هذه الفعلة ظرف احتوى المرأة وادخلها النار.

وقد تتعاقب الحروف كلها في تعبير واحد، وكل منها على تقدير معنى، فمثلًا نحن نقول: اخذته الصاعقة لظلمه وبظلمه ومن ظلمه وعلى ظلمه وفي ظلمه، وكل له معنى. فأما اخذته الصاعقة لظلمه، فمعناه أنّ ظلمه سبب استحقاق العذاب، أي استحق العذاب لهذا.

وأمّا (بظلمه) فمعناه انه مقابل ظلمه.

وأمّا (من ظلمه) فكأن الصاعقة أخذته من ذلك المكان، أي جاءته ودخلت عليه من الظلم.

وأمّا (على ظلمه) فكأن الصاعقة وقعت على ظلمه.

وأمّا (في ظلمه) فمعناه أنّ الظلم تضمن الصاعقة واحتواها. والله أعلم.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٥٨).

الظرفية:

تستعمل (في) للظرفية نحو (محمد في الدار) و(الزيت في القارورة) ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

ويستعمل الباء للظرفية، أيضا نحو (ولد بالبصرة)، ونحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وقوله: ﴿ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

وقالوا: قد تستعمل (على) لذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة، ونحو قولنا (كان ذلك على عهد الواثق) و(جمع المصحف على عهد أبي بكر).

فما معنى الظرفية في كل حرف من هذه الاحرف؟ وهل هي ظرفية متماثلة؟

إنّ ظرفية (في) ظرفية تضمن واحتواء، وظرفية الباء ظرفية ملاصقة واقتران، نقول: (الماء في الحب) و(الزيت في القارورة) ولا نقول (الماء بالحب) ولا (الزيت بالقارورة) لأنّ الحب يحتوي الماء والقارورة تحتوي الزيت، ونقول (دفن في القبر) لان القبر تضمنّه واحتواه. قال تعالى: ﴿ ۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩-١٠] ونقول (كان في السفينة). قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [يونس: ٢٢]، لان الفلك تضمنّت من فيها ولا نقول (بالسفينة).

ونقول (أقام بالبصرة) على معنى الملاصقة والاقتران، فانْ قلت (اقام فيها) فعل معنى تضمنته واحتوته، وتقول (ذهب في الناس) أي دخل فيهم، فهم احتووه وتضمنوه، ولا نقول: (دخل بهم) على هذا المعنى.

ونقول (أدخلت الخاتم في اصبعي، والقلنسوة في رأسي) ولا نقول (باصبعي) (برأسي). جاء في (**الاصول**): «واعلم ان العرب تتسع فيها- أي في حروف الجر- فتقيم بعضها مقام بعض اذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي

مكّة، وانما جازا معاً، لأنّك اذا قلت (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، واذا قلت (في موضع كذا) فقد خبر بـ (في) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به»[١].

فالباء للملاصقة والاقتران، و(في) للاحتواء، قال تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤] وقال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الانعام: ٦٠] فجاء بالباء لأنّ الانفاق مقترن بوقت الليل والنهار، وكذلك التوفي، بخلاف قوله تعالى ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١] فانه جاء بـ (في) لارادة التضمّن والاحتواء والدخول، فقد جعل النهار ظرفًا للّيل، والليل ظرفًا للنهار كأنه يحتويه، أي يدخل فيه فلما كان كذلك جاء بـ (في) بخلاف ما مرّ فإنّ التوفي لا يدخل في الليل، ولا الانفاق، وانما يقترن الفعل بهذا الوقت، فجاء بالباء لإرادة المصاحبة والاقتران وجاء بـ (في) للتضمّن والاحتواء.

ونقول (نزل بالبئر) و(نزل في البئر)، فالاولى على معنى انه نزل بقربها كما تقول: أكلنا بالعين وشربنا بها أي أقمنا بقربها، فانْ أردت النزول في داخلها فلا تقول الاّ (نزل في البئر) فالباء للملاصقة و(في) للاحتواء.

ونقول (هو ينفق المال بالليل) و(هو ينفق المال في الليالي الحمراء) فإنّ معنى الاولى أنّ وقت الانفاق هو الليل، أي يقترن الحدث بهذا الوقت وبصاحبه، وأمّا الثانية فعلى معنى أنه يذهبه في الفسوق، فجعل الليالي وعاء يرمي فيه المال.

فـ (في) تفيد الولوج والتضمن، وأمّا الباء فللاقتران والمصاحبة والملاصقة.

وأما (على) فقد جاءت للظرفية في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة كما يقول النحاة.

---

(١) «الاصول» (١/٥٠٥-٥٠٦).

والحق انها ليست بمعنى (في) تماماً، فانّ ثمة فرقًا بين قولنا (جاءنا على غفلة)، و(جاءنا في غفلة) ألا ترى إنّا نقول (هاجمه في وقت الغفلة)، ولا نقول (هاجمه على وقت الغفلة)، ونقول (دخل المدينة في وقت العصر)، ولا نقول (على وقت العصر)؟ ولو كانت بمعناها لصح ذلك.

الذي يبدو أنّ قولنا (هاجمه في غفلة) معناه أنه هاجمه وهو داخل في الغفلة، وكذلك (جاءه في غفلة) أي جاءه وهو داخل في الغفلة، وإنّما كان عليها أي لم تحتوه ولم تتضمنه، فقولك (هاجمه على غفلة) معناه انه انتهز فرصة غفلة عرضت له وهاجمه.

ومثله ما نقوله في الدراجة (جئت على أولها) و(جئت في أولها) و(جئت على أول الصلاة) و(جئت في اولها) فمعنى (جئت في أولها) انك جئت وهم داخلون في أولها، وأما (جئت على أولها) فالمعنى انك استعليت على أولها وشاهدته، فالمجيء أسبق.

وتقول (جئت على حين قتل إسماعيل) و(جئت في حين قتل إسماعيل) فمعنى الاولى إنك جئت مستعلياً على الوقت، وشاهدت الفعلة، ومعنى الثانية إنك جئت وقد دخلت في هذا الوقت، فالمجيء الأول أسبق، وربما لم تشاهد الفعلة في الثانية، ومما يوضح هذا أنك تقول (جئت على سفر محمد) و(جئت في سفر محمد) فمعنى الأولى انك جئت وهو متهيى للسفر فشاهدت سفره، واما قولك (جئت في سفر محمد) فمعناه أنك جئت وهو مسافر ولم تشاهده.

وتقول: (دخلت الموصل في حين غرق بغداد) أي دخلتها في هذا الوقت، ولم تشاهد غرق بغداد، واما (جئت على غرق بغداد) فمعناه انك شاهدته.

فـ (في) تفيد الدخول و(على) تفيد الاستعلاء، وليس معناها الدخول.

وأما قولهم (كان ذلك على عهد فلان) فالظاهر، إنّه يختلف عن قولهم، كان ذلك في عهده.

فالذي يبدو أنّ قولهم (كان ذلك على عهده) معناه أنّ الحدث مختص بأمر من أمور الدولة، أو بما هو من شأنها، كأنْ تقول (جمع المصحف على عهد أبي بكر) و (بنيت البصرة على عهد عمر) و(فتحت عمورية على عهد المعتصم) كأنّ العهد حمل هذه الاعمال، وقام بها، ولا تقول (بنيت داراً على عهد الواثق) ولا (سافرت الى البصرة على عهد المتوكل) لان ذلك ليس من شأن الدولة.

وأمّا (في) فهي لعموم الظرفية، فتقول (بنيت داراً في زمن المتوكل) و(تزوجت في عهد فلان) و(انتصر الروم على الفرس في عهد الرسول وفي زمن الرسول) لإن الحدث تم في ذلك الوقت، ولا تقول على عهده لانه لم يفعله وهو ليس من شأن حكومته ﷺ فانّ عهده لم يتحمل هذه المسألة.

فـ (على) للاستعلاء وذلك انها تفيد أن الحكم إضطلع بالامر أو هو من شأنه أن يفعله والله أعلم.

زيادة (ما)

تزاد (ما) بعد طائفة من حروف الجر، وزيادتها على ضربين:

١- كافة عن الجر نحو: ربما سعيت الى حتفك وأنت لا تعلم.

٢- غير كافة، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ما الكافة:

وتدخل على رب، والكاف، نحو قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] ونحو (كن كما أنت) ونحو قوله:

وأعلم أنني وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم

وقوله:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه[١]

ونحو قوله ﷺ (صلّوا كما رأيتموني أصلّي) وهي في الحديث ليست مصدرية «فإنه لم يقع التشبيه بالرؤية، وأنت لو صرحت بالمصدر ههنا، لم يكن كلاماً صحيحاً فإنه لو قيل: صلّوا كرؤيتكم صلاتي، لم يكن مطابقاً للمعنى المقصود[٢].

ونحو قوله تعالى ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الاعراف:١٣٨]. قيل: وقد تدخل على (من) والباء نحو (اني مما افعل ذاك) ونحو قوله:

وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

وقوله:

فلئن صرت لا تحير جواباً ليما قد ترى وأنت خطيب

ويحتملان غير ذلك[٣].

والغرض من زيادة (ما) هذه أن تهيّىء الحرف للدخول على مالم يكن يدخل عليه فيدخل على الافعال وعلى الجمل الاسمية، فهي توسع دائرة استعمال الحرف، بعد أن كان منحصراً في دائرة معينة، فـ (ربّ) مثلا مختصة بالاسماء الظاهرة النكرة، فاذا دخلت عليها (ما) هذه، وسّعت دائرة استعمالها، فأصبحت تدخل على الاسماء الظاهرة والمضمرة، على النكرات والمعارف، على الافعال والأسماء تقول (رب كلمة تهوي بصاحبها في النار) ولا يصح أن نقول (رب الكلمة) ولا (رب تهوي) فانْ أدخلت عليها (ما) هذه صح كل ذلك فتقول: (ربما ألقت الكلمة صاحبها في النار) و(ربما الكلمة عادت على صاحبها بالوبال)، قال الشاعر:

---

(١) المغني (١/١٧٨، ٣٠٩).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/١٤٤).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤٧٦)، المغني (١/٣١٠).

ربمـــا الجـــامـــل المـــؤبـــل فيهـــم   وعنـــاجيـــج بينهـــن المهـــار

فقد وسّعت (ما) معنى التقليل والتكثير في (ربّ)، وقد التفت القدامي الى وظيفة (ما) هذه، جاء في (**تفسير الرازي**): والنحويون يسمّون (ما) هذه الكافة يريدون انها بدخولها كفّت الحرف عن العمل الذي كان له، واذا حصل هذا الكف فحينئذ تتهيأ للدخول على ما لم تكن تدخل عليه، ألا ترى أنّ (ربّ) انما تدخل على الاسم المفرد نحو (رب رجل يقول ذاك) ولا تدخل على الفعل فلما دخلت (ما) عليها هيأتها للدخول على الفعل كهذه الاية(١)، يعني قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢].

وجاء في (**لسان العرب**): والفرق بين (ربّما) و(ربّ) أن (ربّ) لا يليه غير الاسم، وأما (ربّما) فانه زيدت ما مع (ربّ) ليليها الفعل، تقول (ربّ رجل جاءني) و(ربّما جاءني زيد) و(ربّ يوم بكرت فيه) و(ربّ خمرة شربتها) ويقال (ربّما جاءني فلان) و(ربّما حضرني زيد)(٢).

وجاء في (**شرح الكافية**) للرضي: «واما (ما) التي بعد (ربّ)... فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا... وتبقى (ربّ) للتقليل، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها»(٣).

ومثلها الكاف، فإنّ **الكاف لتشبيه مفرد بمفرد ظاهر**، فتقول (هو كالبحر) (وهي كاللؤلؤة) **ولا تدخل على المضمر، ولا على فعل**، فانْ جئت بـ (ما) اتسع التشبيه بها، وصارت تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى الاسماء والافعال، وتستعمل لتشبيه مفرد بمفرد، ولتشبيه مضمون جملة بأخرى(٤) وذلك نحو (كن كما أنت) فقد دخلت على

(١) التفسير الكبير (١٩/ ١٥٢) وانظرالمغني (١/ ١٣٧)، «جواهر الادب» (٢١٩)، «بدائع الفوائد» (١/ ١٤٤).

(٢) «لسان العرب» (١/ ٣٩٣).

(٣) «شرح الرضي » (٢/ ٣٨١-٣٨٢).

(٤) «أنظر شرح الرضي» (٢/ ٣٨١).

الضمير، ونحو (كما تكونون يولّى عليكم) و(صلوا كما رأيتموني أصلي) و﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الاعراف: ١٣٨] فقد وسّعت (ما) دائرة) التشبيه بالكاف.

وقيل إنّ (كما) تفيد التشبيه والمماثلة الحقيقية، بخلاف (كأنّ) تقول: (اضربه كما ضربك) والمعنى اضربه ضرباً مماثلاً لضربه لك، بخلاف قولك (اضربه كأنْ قد ضربك) فانه لا يفيد أنّه ضربك، وتقول (إمدحه كما مدحك) والمعنى إمدحه مدحاً مماثلاً لمدحه لك، والمعنى أنّه مدحك. ولو قلت (امدحه كأنه مدحك) لكان المعنى أنه لم يمدحك. جاء في (**التطور النحوي**): «وكأن وكأنْ تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة، و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الاعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلة أو مثل ظلة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى لو كان الجبل كظلة، لكان نتقه، ورفعه، وزلزلته قريباً من الاحتمال فلأنه لم يكن كظلة، كان نتقه من المعجزات.

و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني إيماننا مثل إيمانهم[١]. وذكروا (كما) معاني أخرى غير هذه منها:

المبادرة نحو (سلم كما تدخل) أي بادر الدخول بالسلام، ونحو: (صلّ كما يدخل الوقت)، بمعنى بادر بالصلاة عند دخول الوقت.

ومنها أن تكون بمعنى **قران الفعلين** في الوجود نحو قولك: (كما قام زيد قعد عمرو) فقد اقترن الفعلان في الوجود وفيها معنى المبادرة.

قالوا: وقد تكون **بمعنى (لعل)** نحو (انتظرني كما آتيك) أي: لعلما آتيك. قال رؤبة: (لا تشتم الناس كما لا تشتم) فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب[٢].

(١) «التطور النحوي» (١٢٧).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨١)، **المغني (١/ ١٧٩)**.

ويحتمل أن يكون معنى قول رؤبة (لا تشتم الناس كما لاتحب أن تشتم) وعلى اية حال فوظيفة (ما) هذه توسيع دائرة الاستعمال، سواء أكانت مع حروف الجر أم مع غيرها، وذلك كما في الاحرف المشبهة بالفعل، فانّها اذا دخلت عليها (وما) هذه وسّعت استعمالها فصارت تدخل على الافعال والاسماء، بعد أن كانت مختصة بالدخول على الاسماء، وكما في (بعد) و(بين) فهما مختصتان بالاضافة الى الاسماء، فاذا دخلت عليهما (ما) هذه صح دخولها عن الجمل الفعلية والاسمية، تقول (بعد ما كان ملكا اصبح سوقة) قال الشاعر:

أعــلاقــة أم الــوليــد بعــدمــا افنــان رأســك كــالثغــام المخلــس

وقيل (ما) مصدرية، ونحوه:

بينمـــا نحـــن بـــالأراك معـــا اذ أتـــى راكـــب علـــى جملـــه

وتقول: (بينما كنت سائرًا، اذ طلع عليّ رجل مهيب الطلعة).

وكما في (طال) و(كثر) و(قل) فهي مختصة بالاسماء، تقول (طال السفر وقلّ الزاد) فان دخلت عليها (ما) هيأتها للدخول على الافعال، تقول (طالما اجتمعنا وقلّما اتفقنا). وقيل هي مصدرية[١].

ما غير الكافة:

تزاد (ما) غير كافة بعد طائفة من حروف الجر، وذلك بعد (من) و(عن) والباء و(رب) والكاف فيبقى لها اختصاصها، كما كان وذلك نحو قوله تعالى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] وقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وقول الشاعر:

ربمـــا ضـــربـــة بسيـــف صقيـــل بيـــن بصـــري وطعنـــة نجـــلاء

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢)، المغني (١/ ٣١١).

وقوله:

مـــاويّ يـــاربتمـــا غـــارةٍ شعـــواء كـــاللـــذعـــة بـــالميســـم

وقوله:

وننصـر مـولانـا ونعلـم أنّـه كمـا النـاسِ مجـرومٌ عليـه وجـارم[١]

وهي في هذا الموطن مؤكدة، قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ فأكّد أنّه بعد قليل سيندمون، ألا ترى كيف قرن نون التوكيد معها لزيادة التوكيد كما قرنها معها في غير هذا الموطن، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الانفال:٥٨] فجمع بين (ما) ونون التوكيد لزيادة التوكيد وكما يجمع بين اللام و(ان) نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف:١٦٧]، وكما يجمع بين القسم و(إن) لزيادة التوكيد نحو (والله انك لمؤتمن)، قال سيبويه: وأما قوله عزّ وجل: ﴿**فيما نقضهم ميثاقهم**﴾ فانما جاء لانه ليس (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به الاّ التوكيد، ثمن ثم جاء ذلك اذا لم ترد به اكثر من هذا»[٢].

وجاء في (**لسان العرب**): وتجيء (ما) صلة يريد بها التوكيد كقول الله عز وجل ﴿**فبما نقضهم ميثاقهم**﴾ المعنى: فبنقضهم ميثاقهم. .وقال ابن الأنباري في قوله عز وجل (**عمل قليل ليصبحن نادمين**) قال يجوز ان يكون معناه: عن قليل و(ما) توكيد، ويجوز أن يكون المعنى: عن شيء قليل وعن وقت قليل فيصبر (ما) اسما غير توكيد»[٣].

وهي تفيد التوكيد ايضاً اذا زيدت في غير هذا الموطن، وذلك نحو ما ذكرنا من زيادتها بعد أدوات الشرط نحو ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ [الاسراء:٢٨]

---

(١) «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤)، جواهر الادب (٢٢٠)، «شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦٨.

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٢).

(٣) لسان العرب (٢٠/ ٣٦٣) وانظر المغني (١/ ٣١٦)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٠).

ولذلك يكثر وصل نون التوكيد بالفعل بعدها، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الاسراء: ١١٠] وكزيادتها بعد الاحرف المشبّهة بالفعل، اذا لم تكن كافة نحو (ليتما محمد معنا)، جاء في (**كتاب سيبويه**): وتكون توكيداً لغواً وذلك قوله (متى ما تأتني آتك)، وقولك (غضبت من غير ما جرم) وقال عزّ وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ فهي لغو في انها لم تحدث اذا جاءت شيئًا، لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد للكلام[١].

وذهب الزمخشري في (**الكشاف**) الى أنّها تفيد القصر زيادة على معنى التوكيد فقد جاء فيه في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ما: مزيدة للتوكيد والدلالة على ان لينه لهم ما كان الاّ برحمة الله ونحوه (فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم)[٢].

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]: «لبيان ان لم يكن اغراقهم بالطوفان فادخالهم النار الا من أجل خطيئاتهم وأكد هذا المعنى بزيادة (ما)»[٣].

وذهب هذا المذهب جماعة، منهم ابن القيم، فقد جاء في (بدائع الفوائد): «قول (فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم) أي ما لعناهم الاّ بنقضهم ميثاقهم، ونحو (فبما رحمة من الله لنت لهم) أي: ما لنت لهم الاّ برحمة من الله. ولا تسمع قول من يقول من النحاة ان (ما) زائدة في هذا الموضع فانّه صادر عن عدم تأمّل...

فاذا عرفت أنّ زيادتها مع (إن) واتصالها بها اقتضى هذا النفي والايجاب، فانقل هذا المعنى الى اتصالها بحرف الجر مع قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ و(فبما نقضهم ميثاقهم) وتأمّل كيف تجد الفرق بين هذا التركيب، وبين أنْ يقال (فبرحمة من الله)

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٥).
(٢) الكشاف (١/ ٣٥٧) وانظر (١/ ٤٣٥).
(٣) الكشاف ٣/ ٢٣٧.

و(فبنقضهم ميثاقهم) وأنك تفهم من تركيب الآية: ما لنت لهم إلاّ برحمة من الله، وما لعنّاهم إلاّ بنقضهم ميثاقهم»(١).

والحق أنها لا تفيد القصر هنا، بل هي مؤكدة، أما معنى القصر الذي ذكر فهو متأت من التقديم، لا من زيادة (ما). قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] فقدّم نقض الميثاق والكفر بآيات الله، وقتل الانبياء لافادة الحصر، والتقديم يفيد القصر، كما مرّ في كثير من المواطن.

أما (ما) فهي للتوكيد وناسب زيادتها ههنا أنّ الكلام قبل هذه الآية على الميثاق. قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٤-١٥٥] فلما تقدم الكلام على الميثاق، وأخذ الميثاق الغليظ منهم، ناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد النقض، كما ناسب تقديمه على بقية الاسباب للاهتمام به في هذا الموطن.

ونحوها قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ﴾ [المائدة: ١٣] فالقصر متأت من التقديم لا من (ما)، أما (ما) فهي للتوكيد، وناسب زيادتها أنّ السياق هو في الكلام على الميثاق كآية النساء، قال تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٢-١٤].

---

(١) بدايع الفوائد (٢/ ١٥٠-١٥١).

فالكلام، كما ترى، على الميثاق، فناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد نقض الميثاق، وكذا الكلام في آية نوح، وهو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] فانّ القصر فيها متأت من التقديم.

أما ما قاله ابن القيم فيمن قال من النحاة إنها زائدة فغلو عليهم، فهم لا يقولون بأنها زائدة لا فائدة منها، وإنّما يقولون هي زائدة مؤكّدة، فهي واردة لتأدية معنى، لا لغير معنى.

وأما ما ذكره من أنّها نظيرة (أنّ) فانّ زيادتها مع إنّ اقتضى معنى النفي والايجاب- يعني القصر- فانقل هذا المعنى الى اتصالها بحرف الجر، فهذا مردود بأنّ التي تفيد القصر هي الكافة فقط، أما غير الكافة فلا تفيده.

ويؤيد ما ذهبنا اليه في أنّ (ما) غير الكافة المزيدة بعد حروف الجر، لا تفيد القصر بل التوكيد.

١- إنّ (ما) اذا زيدت غير كافة في الاحرف المشبّة بالفعل، كانت مؤكدة نحو (انما محمداً قائم) واذا زيدت كافة فهي للقصر، وللتهيئة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه. جاء في (**شرح ابن يعيش**): وقيل (انما) زيداً منطلق) فيجوز في (انّ) الإعمال والإلغاء فمن ألغى ورفع، وقال (انما زيدٌ منطلق) كانت (ما) كافة، . . .ومن أعملها وقال (انما زيداً منطلق) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد»[1].

٢- إنّ (ما) غير الكافة الداخلة على الشرط أو غيره لا تفيد معنى القصر، وذلك نحو (واما تخافن من قوم خيانة)، ونحو (غضبت من غير ما جرم) بل تفيد التوكيد.

٣- ليس هناك نصوص تقطع بأنّ غير الكافة تفيد القصر مع حروف الجر، بل الأولى أن تكون الكافة المزيدة بعد أحرف الجر هي التي تفيد القصر، اذا احتمل المعنى ذلك نظيرة (أن)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] فهو يحتمل أنّ المعنى: لا يود الذين كفروا كثيرا الاّ هذا الامر.

(١) شرح ابن يعيش (٨/ ١٣٣).

ولا يقال ان (رب) متقدمة فأفادت القصر، اذ هي ليس لها متعلق فتتقدم عليه، فلا يفيد تقديمها القصر، بل أفادته مع (ما).

وكقوله ﷺ: (صلّوا كما رأيتموني أصلّي) اذ يحتمل أنّ المعنى لا تصلّوا إلاّ كصلاتي فأفادت، (ما) الكافة القصر.

تبين من هذا أن (ما) تزاد على ضربين:

١- كافة، والغرض منها توسيع دائرة الاستعمال، وقد تكون للقصر اذا احتمل المعنى ذلك.

٢- غير الكافة وهي للتوكيد.

التقديم والتأخير

إنّ اغراض تقديم الجار والمجرور لا تكاد تختلف عن غيرها من اغراض تقديم المفعول والحال، والظرف ونحوها، ومدار الامر في ذلك هو العناية والاهتمام.

إنّ مواطن العناية والاهتمام متعددة كما سبق أنْ ذكرنا في أكثر من موطن، ومن ذلك:

الحصر والاختصاص، وهو أشهر الاغراض، وأكثرها دورانًا حتى حصر بعضهم التقديم بهذا الغرض، جاء في **(الاتقان)**: «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] ومعناه نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه اليه لا الى غيره»[١].

والحق أنّ التقديم يفيد الحصر كثيرًا، وقد يفيد غيره.

---

(١) الاتقان (٥١/٢).

ومما يفيد القصر قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]. أي ليخصوا ربهم وحده بالتوكل[١]. فانه لا يصح التوكل على غيره، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩﴾ [الاعراف: ٢٠٦] فقدم الجار والمجرور في (له يسجدون) للقصر، أي يخصونه بالعبادة لا يشركون به أحداً[٢].

وكقوله تعالى ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] «لأن المعنى أن الله تعالى مختص بصيرورة الامور اليه دون غيره، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦][٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] فنحن نرجع اليه لا الى غيره، وكقوله ﴿۞ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] فانه مختص بعلم الساعة، واليه يرد علمها لا الى غيره، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤] فقدم (لكم) للاختصاص اذ قال لهم ان كانت لكم الدار الآخرة خالصة لكم وحدكم لا يشارككم فيها كما تزعمون فتمنوا الموت.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨] ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩]، فانه أخّر (به) عن (آمنا) فقال (آمنا به) وقد (عليه) على (توكلنا) فقال (وعليه توكلنا) وذلك ان الموطن الاول ليس موطن قصر، فالايمان لا يقتصر على الايمان بالله، بل يكون به وبملائكته وبكتبه ورسله وباليوم الآخر وغير ذلك، ولذا لم يقدّم (به)، ولو قدمه لأفاد القصر ولكان المعنى لا يؤمنون الاّ به، وقدم الجار والمجرور في (وعليه توكلنا) لأنّ التوكل لا يكون الاّ عليه كما قال في موطن آخر (وعلى الله فليتوكل المؤمنون)

---

(١) انظر الكشاف (١/ ٣٥٨).

(٢) انظر الكشاف (١/ ٥٩٤).

(٣) الطراز (٢/ ٧٠-٧١).

فأخر وقدّم بحسب المعنى جاء في **(البرهان)** في هذه الآية: (فانّ الايمان لما لم يكن منحصرًا في الايمان بالله بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر مما يتوقف صحة الايمان عليه بخلاف التوكل فانه لا يكون الاّ على الله وحده، لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين، قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأن غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكل عليه[1]».

وقد يكون التقديم لغير القصر، بل للتعظيم، أو للتحقير، أو لتعجيل المسرة والمساءة، وغير ذلك من ضروب الاهتمام، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] فهذا لا يفيد القصر لأنّ الله خبير بما نعمل، وبغير ذلك أيضا، ولا تختص خبرته بعملنا، بل أنّ خبرته مطلقة لا يحدها شيء ولكن لما كان الكلام علينا وعلى اعمالنا قدمها لنرتدع ونحذر، ومثله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] وهذا التقديم لا يفيد القصر ايضا لأنّ رقابة الله لا تختص بنا، فهو رقيب على كل شيء، قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبًا﴾ [الاحزاب: ٥٢]، ولكن لما كان الامر يتعلق بأعمالنا قدّم (عليكم) للتخويف والتحذير.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ٣٤] فقدم الجار والمجرور على الفعل وهذا التقديم لا يفيد القصر أيضًا، وذلك لأنّ المحافظة لا تقتصر على الصلاة بل هي لعموم حدود الله وفرائضه، قال تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ١١٢] ولكنه قدّم الصلاة لتعظيم أمرها.

ومثله قوله تعالى ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ سَقۡفٗا مَّحۡفُوظٗاۖ وَهُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [الانبياء: ٣٢] واعراضهم لا يختص بآيات السماء، بل هم معرضون عن آيات الارض والسماء. قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] ولكن لما تقدّم الكلام على السماء، خصّ آياتها بالذكر، فقال (وهم عن آياتها معرضون) فقدّم الجار والمجرور للتعظيم.

---

(١) «البرهان» (٢/ ٤١٤)، وانظر التفسير الكبير (٣٠/ ٧٦).

وقد يكون التقديم والتأخير لأداء معنى لا يفهم بدونه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] فانه قدّم (من آل فرعون) على الفعل (يكتم) لافادة أن هذا الرجل هو من آل فرعون، ولو اخّره وقال (وقال رجل مؤمن يكتم ايمانه من آل فرعون) لما فهم أنه منهم[١]، بل لاحتمل المعنى أنّ هذا الرجل يكتم ايمانه من آل فرعون، أي يخفيه منهم، والمعنى الاول هو المطلوب.

ونحو ذلك قوله تعالى ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠] وقوله ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠] فانه قدّم (من اقصى المدينة) على (رجل) في آية يس واخرها في آية القصص وذلك لان المعنى مختلف فمعنى قوله تعالى ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ ان هذا الرجل جاء ساعياً من اقصى المدينة، فالمجيء كان من اقصى المدينة.

اما في آية القصص، فالمعنى أنّ الرجل كان مسكنه في اقصى المدينة، كما تقول (تكلّم رجل من اعلى القوم او من ادناهم) فليس المقصود انه كان جالساً في الاعلى، وتكلم من هناك، وانما المعنى انه من علية القوم فهو صفة وكذلك الآية.

جاء في (**درة التنزيل**): «واما الآية الاولى من سورة القصص [يعني قوله: وجاء رجل من اقصى المدينة] فان المراد جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاوراً لمكانه فاعلمه ما فيه الكفار من ائتمارهم به[٢]. ويحتمل ايضاً المعنى الاول فهو تعبير احتمالي.

ونحو هذا أنْ تقول (قدم من القرية رجل) و(قدم رجل من القرية) فمعنى الاولى أنّ قدومه كان من القرية، وأمّا الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل أنّ الرجل قروي، أي هو من أهل القرية، وربما لم يكن قدومه هذا من القرية.

---

(١) انظر درة التنزيل (٣٩٠).

(٢) درة التنزيل (٣٩٠).

فاذا كان الكلام منفياً كان تقديم المجرور يفيد نفي وقوع الحدث على المتقدم، واثباته لغيره، تقول (ما ذهبت الى سعيد) و(ما الى سعيد ذهبت) فالاولى تفيد انك نفيت الذهاب الى سعيد، ولم تفد انك ذهبت الى غيره، فربما كنت ذهبت اولم تكن، أمّا في الثانية فانك نفيت الذهاب الى سعيد واثبته الى غيره، أي اذهب الى سعيد وإنّما الى غيره ولذا يصح أنْ تقول: (ما ذهبت الى سعيد ولا الى غيره)، ولا يصح أنْ تقول (ما الى سعيد ذهبت ولا الى غيره) لانه تناقض، لان قولك (ما الى سعيد ذهبت) معناه أنّك ذهبت الى غيره فكيف تقول: ولا الى غيره؟ جاء في **(نهاية الايجاز)**: «فاذا قلت (ما امرتك بهذا) فقد نفيت عن نفسك امره بذلك، ولم يجب ان تكون قد امرته بشيء آخر، واذا قلت (ما بهذا امرتك) كنت قد امرته بشيء غيره[1].

اما تقديم الجار والمجرور على غير متعلقة فللعناية والاهتمام أيضاً، وهذا الامر جار في عموم رصف الكلمات، فأنت بما قدّمته أعنى، وتتدرج العناية والاهتمام مع الكلمات تدرجاً تنازلياً فما قدمته، أولاً هو أهم، وهكذا الى آخرها ذكراً، فقولك (ذهب الى المسجد خالد) يفيد أن العناية بالجار والمجرور اكثر من قولك (ذهب خالد الى المسجد) قال تعالى ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًاۖ ﴾ [آل عمران: ١٥١] فقدّم الجار والمجرور (في قلوب) على المفعول به (الرعب) وذلك لأنّ الأهم في هذا الموطن مكان الرعب، لا الرعب نفسه، إذ المهم أن تمتلىء قلوب الكافرين بالرعب وليس المهم أنْ يوضع الرعب في مكان آخر.

ثم أنّ الاهمية والعناية يحددها المقام، فقد تكون العناية في مقام تقتضي تقديم لفظ ما وقد تقتضي في مقام آخر تأخير ما قدّمته، وذلك نحو: (مررت بخالد على القائد) و(مررت على القائد بخالد) فالاهتمام بخالد في الجملة الاولى أكبر، وفي الثانية بالعكس وذلك كأنْ يكون الموطن في الاولى الاهتمام بأمر خالد وليس الدخول على القائد، والثانية بالعكس. قال تعالى:

---

(١) نهاية الايجاز (١٢٢).

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

وقال ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الانفال: ١٠].

فقدّم (القلوب) على الجار والمجرور في آل عمران، فقال (ولتطمئن قلوبكم به) وأخّرها عنه في الانفال، فقال (ولتطمئن به قلوبكم) مع أنّ الكلام على معركة بدر في الموطنين، غير أن الموقف مختلف.

ففي آل عمران ذكر معركة بدر تمهيداً لذكر موقعة أحد، وما أصابهم فيهامن قرح وحزن والمقام مقام مسح على القلوب، وطمأنة لها من مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٣٩-١٤٠] الى غير ذلك من آيات المواساة والتصبير، فقال في هذا الموطن ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فذكر ان البشرى (لهم) وقدّم (قلوبهم) على الأمداد بالملائكة فقال: ﴿ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ﴾ كل ذلك من قبيل المواساة والتبشير والطمأنة، ولما لم يكن المقام في الانفال كذلك وإنّما المقام ذكر موقعة بدر وانتصارهم فيها ودور الامداد السماوي في هذا النصر، وقد فصّل في ذلك اكثر مما ذكر في آل عمران، فقال ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال: ٩-١٢].

أقول لما كان المقام مختلفاً خالف في السياق.

انّه لمّا كان المقام في الانفال مقام الانتصار وابراز دور الامداد الرباني، قدّم (به) على القلوب والضمير يعود على الامداد، ولمّا كان المقام في آل عمران هو الطمأنة وتسكين القلوب قدمها على الامداد فقال (ولتطمئن قلوبكم به) وزاد كلمة (لكم) فقال (وما جعله الله إلاّ بشرى لكم) زيادة في المواساة والمسح على القلوب، فجعل كلا في مقامه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الانعام: ١٤٥].

فقد قال في آية البقرة (وما أهل به لغير الله) فقدّم (به) على (لغير الله)، ومعنى (ما أهل به) ما رفع الصوت بذبحه وهو البهيمة، وقال في آيتي المائدة والانعام (وما أهل لغير الله به) فقدّم (لغير الله) على (ربه) وذلك أنّ المقام في آية الانعام كان في الكلام على المفترين على الله ممن كانوا يشرعون للناس باسم الله، وهم يفترون عليه فقال ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٣٦-١٣٨].

الى غير ذلك من الآيات التي تبين أنّ ثمة ذوات غير الله تحلل وتحرّم مفترية على الله وذوات يزعمون أنها شركاء لله، تعبد معه، ونصيبها اكبر من نصيب الله في العبادة، ولذا قدّم إبطال هذه المعبودات من غير الله على (به) فقال (أو فسقاً أهل لغير الله به) لأنّه هو مدار الاهتمام والكلام.

والكلام في المائدة ايضاً على التحليل والتحريم، ومن بيده ذلك ورفض اية جهة تحلل وتحرم من غير الله، فانّ الله هو يحكم ما يريد قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [المائدة: ١-٤].

فهو يجعل التحليل والتحريم بيده ويرفض أية جهة أخرى تقوم بذلك، لأنّ ذلك من الشرك الذي أبطله الاسلام، ولذا قدّمه في البطلان فقال (وما أُهِلَّ لغير الله به).

ثم انه جاء في الموطنين بذكر اسم الله على الذبائح، فذكر في آية الانعام أنّ المشركين لا يذكرون اسم الله على بعض ذبائحهم تعمّداً، فقال ﴿وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وأمر في آية المائدة بذكر اسم الله، فقال: (واذكروا اسم الله عليه) فناسب ذلك تقديم بطلان ذكر غير الله.

واما في آية البقرة فليس المقام كذلك، فلم يذكر أنّ ثمّة جهة أخرى تقوم بالتحليل والتحريم، وإنّما الكلام على ما رزق الله عباده من الطيّبات، فقال: ﴿يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالاً طيباً﴾ وقال بعدها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢-١٧٣].

فلمّا كان المقام الرزق والطعام والامر بأكل الطيبات قدّم (به) والضمير يعود على ما يذبح وهو طعام مناسبة للمقام، والله أعلم.

تعلّق الجار والمجرور

يرى النحاة أن الجار والمجرور ومثله الظرف لابد أن يتعلق بفعل، أو بما يشبه الفعل، أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو (أنا سائر في الطريق) فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات والمصدر، وما هو بمعنى الفعل نحو (أين أنت مني؟) لان معنى (أين أنت) بعدت[1]، ونحو (هو اسد في المعركة) أي شجاع و(هو فرعون على قومه) أي ظالم، وكقوله:

وان لساني شهدة يشتفى بها ... وهو على من صبّه الله علقم

ف (على) متعلقة بعلقم لتأوله بصعب أو شاق، أو شديد.

ومثال تعلق الظرف بالفعل (جلست بينكم) وتعلقه بشبهه، نحو (أنا متحدّث معكم)، ومثال تعلقه بما هو بمعناه قوله:

انا ابو المنهال بعضَ الاحيان

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٥).

وقوله:

أنا ابن ماوية اذ جدّ النقر وجاءت الخيل اثافيّ زُمَر

فتعلق (بعض) و(اذ) بالاسمين العلمين، لما فيهما من معنى، قولك الشجاع أو الجواد(١).

فان لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب، نحو (هو في الدار) أي كائن في الدار، ونحو (النفس بالنفس، والسن بالسن) أي النفس مقتولة بالنفس، والسن مقلوعة بالسن، ونحو (من لي بهذا؟) أي (من يتكفل لي بهذا؟).

ومعنى التعلق الارتباط، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى(٢)، فقولك مثلا (شبهت خالداً وهو يجود بماله بالبحر) يكون فيه (بالبحر) متعلقاً- أي مُرتبطاً- بشبهت لا بيجود، اذ لو علقته بيجود لصار المعنى (يجود بالبحر) وهو فاسد. وإذا علقته بشبهت كان المعنى: شبهته بالبحر.

وأما (بماله) فهو مرتبط بيجود لا بشبهت، لأنّ المعنى: يجود بماله اذ لو علقته بشبهت لكان المعنى (شبهت خالداً بماله) وهو فاسد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] فـ (بأموالهم) متعلق بالمجاهدين، لا بفضّل و(على القاعدين) متعلق بـ (فضّل).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. فارتباط (من دينكم) بيئس لا بـ (كفروا) لأنّ المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم) ولا معنى له والمراد يئسوا من دينكم.

(١) انظر المغني (٢/ ٤٣٣-٤٣٥).

(٢) عند النحاة أمور لفظية تمنع من التعلق بالمذكور كان المعنى يقتضيه، فيقدرون له متعلقاً محذوفاً وذلك نحو ﴿إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠] فلا يعلقون (لك) بـ (الناصحين) وإنْ كان المعنى يقتضيه إذ المعنى اني من الناصحين لك لوجود (ال) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل فهم يقدرون له محذوفاً يفسره المذكور، أي (اني من الناصحين لك من الناصحين)، وهذا الامر لا يعنينا في هذا الموطن وإنْ كنا لا نقول به، ولا نراه، فنحن نبحث الآن في معنى التعلق وحقيقته.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [ابراهيم: ١٨] فـ (على شيء) مرتبط بـ (يقدرون) لا بـ (كسبوا) لان المعنى يكون على هذا (كسبوا على شيء) وهو فاسد، وإنّما المعنى لا يقدرون على شيء.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١] فتعلق (لامرأته) بـ (قال) لا بـ (اشتراه) لانه يكون المعنى على هذا (اشتراه لامرأته) وهو غير مراد، ويبقى المقول له بعد ذلك مجهولاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فلا يصح تعلق (ليلة الصيام) بـ (أحل) لأنّه يكون المعنى أنّ الرفث أحل ليلة الصيام، أي نزل تحليله في ليلة الصيام وليس المعنى على ذاك، وإنّما المقصود أنّ الرفث حلال في ليلة الصيام، فهو متعلق بالرفث محذوفاً أو مذكوراً، فإنّ النحاة يقدرونه محذوفاً، ذلك لأنّ المصدر (الرفث) يصح تقديره بأنْ والفعل، أي (أنْ ترفثوا) وهذا النوع من المصدر لا يتقدم عليه معموله عندهم، وانا لا أرى مانعاً من تعليقه بالمذكور.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] فلا يصح تعليق (يوم القيامة) بغلّ أو (بيغلل) لأنّ المعنى يكون على ذاك (غلّ يوم القيامة) وليس في يوم القيامة غلول بل هو قبله، وإنّما هو متعلق بـ (يأت)، أي: يأت به يوم القيامة.

ومثله قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فلا يصح تعلق (يوم القيامة) ببخلوا، لأنّ المعنى يكون عند ذاك أنهم بخلوا يوم القيامة وهم لم يبخلوا يوم القيامة، وإنّما بخلوا في الدنيا فهو مرتبط بـ (سيطوقون).

ونحوه قوله تعالى ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] اذا ربطت فيه (على استحياء) بتمشي، وهو الظاهر، كان المعنى انها تمشي على استحياء، واذا ربطته بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء أي (على استحياء قالت).

فأنت ترى أنّ المعنى يتغير بحسب تقدير الارتباط.

ثم ان التعلق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والمجرور والظرف، وأنْ كان النحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية، لأنّه لابد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليتضح المعنى المقصود.

ومثال التعلق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور، قوله تعالى: ﴿وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [الرعد:٢٢] فـ (سّراً وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان، وهما متعلقان بأنفقوا، لا يرزقناهم لأنّ المعنى على ذاك يكون رزقناهم سرًا وعلانية، وليس هو المراد، بل المراد أنهم ينفقون سرا وعلانية.

والنحاة يسمّون هذا المتعلق به، عاملاً فيقولون أنّ العامل في (سرا وعلانية) هو (ينفقون).

ونحوه قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء:١٩] فكرهاً مفعول مطلق أو حال، وهذا المصدر بـ (ترثوا) لا يآمنوا، لأنّ المعنى يكون على ذاك (يا أيها الذين آمنوا كرهًا لا يحل لكم أن ترثوا النساء) ولا بقوله (يحل) لان المعنى سيكون: لا يحل لكم كارهين أنْ ترثوا النساء. ومقتضى هذا الامر أنهم اذا لم يكونوا كارهين جاز لهم ذاك. ذلك لان (كرها) سيكون حالا للمجرور وهذا المعنى فاسد.

ونحوه أن تقول (ما للذي أساء الينا نائما بيننا؟) فلا يصح تعلّق (نائما) وهو حال بـ (أساء) لان المعنى سيكون (اساء نائما) أي أساء وهو في حال نومه، وانما متعلق بمحذوف أي ما حصل له نائما؟.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [يونس:٦٦] فشركاء مفعول به، وهو مرتبط بـ (يتّبع) أي: مفعول لهذا الفعل أو معمول له، كما يقول النحاة لأنّ المعنى أنهم لم يتبعوا شركاء في الحقيقة،

ولا يصح ربطه بـ (يدعون) لأنّ الكلام على ذلك لا يتم، لانه سيكون (وما يتبع الذين يدعون شركاء) ولا ندري النفي عن أيّ شيء ولا ما يتبعون.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] فامرأتك مستثنى يحتمل تعلقه بـ (أسر) فيكون المعنى: فأسر بأهلك الاّ امرأتك، ويحتمل تعلقه بـ (يلتفت) فيكون المعنى (ولا يلتفت منكم أحدا الاّ امرأتك)، وعلى هذا تكون مُسرى بها معهم، ولكنها تلتفت، والراجح عندي الاول، والله أعلم.

ومثل هذا أن تقول (ذَهب الطلاب الى المكتبة واستعاروا كتبًا إلاّ خالداً) فإنك اذا علقت المستثنى بـ (ذهب) كان المعنى: ذهب الطلاب الى المكتبة إلاّ خالداً فهو لم يذهب، وإذا علقته بـ (استعاروا) كان المعنى: إنّ خالداً ذهب معهم الى المكتبة ولكنه لم يستعر كتاباً.

فالتعلق هو الارتباط المعنوي، سواء كان ذلك في الجار والمجرور والظرف، أم في غيرهما مما يقتضى الارتباط.

الاضافة

معنى الاضافة:

الاضافة نسبة اسم الى اسم آخر، واسناده اليه نحو: غلام هند، وكتاب خالد[١].

وقد استقر الأمر مؤخراً عند النحاة على أن الاضافة، أمّا أن تكون بمعنى اللام، نحو: (دار سالم) و(مال محمد) أي دار لسالم، ومال لمحمد، او تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو (ثوب صوف) و(خاتم ذهب) أي ثوب من صوف وخاتم من ذهب، او تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه

(١) الاضافة عند النحاة اسناد اسم الى اسم اخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه.

المضاف، نحو (شهيد الدار) أي في الدار و﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي في الليل والنهار[١].

ولا تخرج الإضافة عن هذا عندهم.

وذهب بعض النحاة إلى «أنّ الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلاّ لزم أنّ (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك، فانّ معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأنّ قولنا (غلام لزيد) ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط»[٢].

والحق فيما نرى أنّ الاضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أيّ حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر. فهي أعمّ من أنْ تكون بمعنى حرف، ومما يدل على ذلك أمور، منها:

١- امتناع اظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات، نحو: (جئت مع خالد) و﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل: ٦] و﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] و﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [آل عمران: ٩٣] و﴿ مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٧] و(عند خالد مال) و(خرج جميع القوم) و(يوم الاحد) و:

غيـــر مـــأســـوف علـــى زمـــن ينقضـــي بـــالهـــمّ والحـــزن

ونحو ذلك كثير، مما يدل على أنّ الإضافة أوسع من أنْ تكون بمعنى حرف، وقد لاحظ النحاة ذلك، فحاولوا الخروج من هذا المأزق بقولهم: «ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك (طور سيناء) و(يوم الاحد) بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله»[٣].

(١) انظر ابن عقيل (٢/٣) «شرح الرضي» (١/٢٩٨-٢٩٩).
(٢) حاشية الخضري (٢/٣) وانظر «الهمع» (٢/٤٦).
(٣) شرح الرضي على الكافية (١/٢٩٩).

ونحن نقول: ومن أين لهم أنّ نحو طور سيناء، ويوم الاحد، وكل الرجال، وجميعهم، فيه مدلول اللام الذي يفيد الاختصاص؟.

٢- اقرّ النحاة أنّ الاضافة غير المحضة (وهي اضافة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة إلى معمولها) ليست على تقدير حرف، فقولك: (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف فليس الوجه في مثل هذا «مضافاً اليه (حسن) بتقدير حرف الجر، بل هو هو وكذا في (ضارب زيد) لان (ضارب) وإن كان مضافاً الى زيد، لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافاً اليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضاً، ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الاضافة، ولا قبلها الى حرف جر[1]».

وذلك أنّ قولك (هو ضارب زيد) و﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] مضاف بنفسه، لا بتقدير حرف لأنّ اسم الفاعل فيهما مأخوذ من متعدّ، وهو يتعدىٰ بنفسه، فقولك (هو ضارب زيداً) تقديره: هو يضرب زيداً وليس التقدير: هو يضرب لزيد، ولذا يقول النحاة في نحوه: (هو ضارب لخالد) إنّ اللام فيه زائدة مقوية، والاصل (هو ضارب خالد) باضافة الوصف الى معموله، وأصل التعبير (هو ضارب خالداً) ومثله ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فان اللام فيه زائدة مقوية، والأصل: فعال ما يريد، فكيف ينقلب الزائد أصلاً؟ فالتقدير يختص بالمحضة عندهم.

٣- ونحن نقول: إنّه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة ايضاً مما له شبه بغير المحضة من وجه وذلك نحو (إطعام مسكين) وكنوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الانبياء: ١٠٤] وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الانبياء: ٧٣] وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذه كلها اضافة محضة، لأن اضافة المصدر عندهم محضة، وهي ليست على تقدير حرف كما هو ظاهر، وذلك أنّ المصدر في هذه الامثلة متعدّ وقد اضيف الى مفعوله، وهو يتعدّى اليه في الاصل بلا تقدير حرف، كما في (ضارب خالد).

---

(١) شرح الرضي (١/ ٢٩٧)، وانظر «الهمع» (٢/ ٤٦).

ومثله اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً، نحو (أنا مكرم محمد أمس) فهي محضة، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح، لأنّه متعدّ، وقد صرّح بذلك ابن يعيش، قال: «وعندي أنّ اضافة اسم الفاعل إذا كان ماضياً من ذلك، ليس مقدّراً بحرف مع أنّ اضافته محضة[1].

وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا، وبذا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير.

٤- اضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف، ولا تدل عليه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]. فهذا نظير قولهم (حسن الوجه)، فلا يصح تقدير حرف فانّ (أشدّ) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبّهة، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] وقوله ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧] ونحو (أكرمته أحسن الاكرام).

واضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور، فهذا خرج عن التقدير ايضاً.

٥- ومما يدّل على ضعف مذهبهم أنّ الأولى أنْ يكون التقدير أحياناً على غير ما ذهب اليه النحاة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أرجح وأَولى، أي: حذراً من الموت، وهم لا يقدرونه بـ (من) لأنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، وكذلك (هربت خوفَ سعيد)، فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: خوفًا من سعيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] فهم يقدرونه باللام وتقدير (من) أظهر في المعنى أي: لعنة من الله وهم يمنعون تقديره بـ (من) لأنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، ومثله قوله: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] ومعناه غفراناً منك، وليس غفرانا لك،

(١) شرح ابن يعيش (٢/١١٩).

وكذلك قولنا (هو أكبر القوم) و(أفضل الطلاب) فإنّ تقدير (من) فيه أولى من اللام، أي أكبر من القوم وأفضل من الطلاب.

فدّل على ضعف المعنى في تقديرهم أحياناً.

٦- إنّ المعنى يتغير عند التقدير، فتصبح المعرفة نكرة، فلو قدرت (هذه دار محمد) باللام كان التقدير (هذه دار لمحمد) والاولى معرفة، والثانية نكرة، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة:٣٣] فهو لا يساوي (بأسماء لهم) ومثله قوله تعالى ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ﴾ [النساء:٨٤] فهو لا يساوي (إلاّ نفساً لك) إذ يقتضي أن له أكثر من نفس، وقوله ﴿يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦١] فهو لا يساوي (رسولاً لله)، وقوله ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس:٩٢] لا يساوي (ببدن لك) إذ يقتضي أنّ له أكثر من بدن، وقوله ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ﴾ [الانعام:١٠٩] لا يساوي (جهداً لأيمانهم) وليس له معنى.

وقد أدرك النحاة ذلك، فقد ذهب أبو حيان تبعاً لابن درستويه كما أسلفنا، إلى «أنّ الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، والاّ لزم أنّ (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك، فانّ معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأنّ قولنا غلام لزيد ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط[1].

ورد النحاة عليه ليس متينًا، فانهم إنْ قدروا حرفاً تغيّر المعنى واستحالت المعرفة الى نكرة، فالاولى عدم التقدير للخلاص من هذا الامر، جاء في (**المقتضب**) «وأما الأسماء المضافة الى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد كقولك: مال زيد، وكما تقول: هذا أخٌ لزيد، وجار لزيد، وصاحب له، فهذا بمنزلة قوله: جاره وصاحبه.

---

(١) حاشية الخضري (٢/ ٣).

فلا فصل بينهما، إلاّ أنّ اللام إذا حالت بين الاسمين، لم يكن الاول معرفة بالثاني من أجل الحائل.

فإذا أضفت الاسم الى الاسم بعده بغير حرف، كان الاول نكرة ومعرفة بالذي بعده.

فإذا أضفت اسماً مفرداً الى اسم مثله مفرد، أو مضاف صار الثاني من تمام الاول وصارا جميعاً اسماً واحداً وانجرّ الآخر بإضافة الاول اليه، وذلك قولك: هذا عبد الله، وهذا غلام زيد وصاحب عمرو. . .

ألا ترى أنّك تقول: هذا غلام رجل فيكون نكرة، فاذا أردت تعريفه قلت: هذا غلام الرجل وهذا صاحب المال»[١].

فالمبرد- وإنْ كان يقدر تبعاً للنحاة- ذكر الفرق بينهما، وأدرك أنّ كلاًّ منهما تعبير خاص، وأنّ اضافة اسم الى آخر، تصيّر الثاني من تمام الاول، وتجعلهما جميعاً اسماً واحداً.

٧- إنّ إضافة الشيء الى الشيء قد تكون بأدنى ملابسة، وهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف مما يدل على انها تعبير آخر. جاء في (**كتاب سيبويه**): «ألا ترى أنّك تقول هذا حب رمان) فاذا كان لك قلت (هذا حب رماني) فأضفت الرمان اليك، وليس لك الرمان إنما لك الحب، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رماني، تقول (هذا جحر ضبي) وليس لك الضب، إنما لك جحر ضب كما أضفت الجحر اليك مع إضافة الضب»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «ويضاف الشيء الى الشيء بادنى ملابسة نحو قولك: (لقيته في طريقي) اضفت الطريق اليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة (خذ طرفك) اضاف الطرف اليه لملابسته اياه في حال الحمل»[٣].

---

(١) المقتضب (٤/١٤٣-١٤٤).

(٢) كتاب سيبويه (١/٢١٧).

(٣) شرح ابن يعيش (٣/٨).

ونحوه قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات:٤٦] لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح اضافة احدهما الى الآخر، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل[1]. ومثل سعيد كرز وجبل الجودي وطور سيناء ومدينة الموصل وحق اليقين، وقولهم (رجل صدق ورجل سوء) قال تعالى ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] وقال ﴿أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠] و﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾ [الانبياء: ٧٤] فهذا كله ليس على تقدير حرف معين وتقدير أي حرف مفسد للمعنى.

إنّ العرب قد تفيد المعاني -إذا أرادت- باللام أو (من) أو (في) أو غيرها، فإذا أرادت اطلاق المعاني حررتها من ذلك.

فالاضافة تعبير آخر غير مقيّد بحرف معيّن، إنّه قد يحتمل تقدير حرف احيانًا، غير أن المعنيين لا يتماثلان، وقد يكون غير ذلك فلا يحتمل معنى حرف ولا تقديره.

نوعا الاضافة:

يقسم النجاة الاضافة على ضربين: محضة وغير محضة.

فالمحضة: إضافة غير الوصف نحو (كتاب محمد)، أو اضافة الوصف الى غير معموله نحو (كريم مصر).

وتفيد تعريفًا أو تخصيصاً بحسب المضاف اليه، فإذا كان المضاف اليه معرفة أفادت تعريفاً واذا كان نكرة افادت تخصيصاً، فقولك (غلام محمد) معرفة، وأما قولك (غلام امرأة) فنكرة تفيد التخصيص.

ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك، فـ (غلام) أعمُّ من (غلام امرأة)، فبالاضافة قل الاشتراك بعد أن كان يشمل كل غلام.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٩٩)، «الصبان» (٢/ ٢٣٧).

والتعريف بالاضافة كالتعريف بـ (ال)، قد يكون للعهد، وقد يكون للجنس، فمن تعريف العهد قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤] وقوله: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١] وقوله ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الاعراف: ٧٣] وقوله ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] فهذا كلّه من تعريف العهد، لأنّه يدل على واحد بعينه.

ومن تعريف الجنس قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]. فأموال اليتامى تفيد الجنس، ومثله ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] وقوله ﴿وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [النساء: ١١٩] وقوله ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠] فكل هذا من تعريف الجنس، لانه لا يراد به واحد بعينه بل هو لعموم الجنس. جاء في (شرح الرضي على الكافية) «اذا قلت (غلام زيد راكب) و لزيد غلمان كثيرة فلا بّد أن تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد، أمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلامًا له، دون غيره، أو يكون غلاماً معهودًا بينك وبين المخاطب، وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان. . . ثم يقال (جاءني غلام زيد) من غير اشارة الى واحد معيّن، وذلك كما أنّ ذا اللام في أصل الوضع لواحد معيّن ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معيّن كما في قوله:

«ولقد أمرّ على اللئيم يسبنّي»

وذلك على خلاف وضعه، فلا تظنن من اطلاق قولهم، في مثل (غلام زيد) انه بمعنى اللام، إنّ معناه ومعنى (غلام لزيد) سواء، بل معنى (غلام لزيد) واحد من غلمانه غير معين، ومعنى (غلام زيد) الغلام المعين من غلمانه، إنْ كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إنْ لم يكن له الا واحد»[1].

(١) شرح الرضي (١/ ٣٠٠).

والمضاف يتعرف بالمضاف اليه، سواء أضيف الى مفرد أم جملة، ومن الاضافة الى الجملة قولنا (جئت يوم سافر محمد) أي جئت يوم سفر محمد، وهو معرفة.

جاء في (**المقتضب**): «فاذا قلت: (هذا يوم يخرج زيد) فقد اضفته الى هذه الجملة فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه وأتبعه الفاعل لانه لا يخلو منه، وهو معرفة لان قولك (هذا يوم يخرج زيد) هذا يوم خروج زيد في المعنى و﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] هذا يوم منعهم من المنطق»(١).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قال صاحب المغني: يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح أن يقال: جئتك يوم قدم زيد الحار أو البارد، على أن يكون صفة لليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه، ينبغي أنْ لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، أو المبتدأ في الاسمية، نكرة نحو يوم قدم أمير، ويوم امير كبير قدم، اذ المعنى يوم قدوم أمير»(٢).

وعلى هذا فالمضاف يتعرف أو يتخصص بحسب المضاف اليه، فان كان معرفة عرف وان كان نكرة خصص، جملة أو مفردًا.

فأن قلت: ألا ترى أن (يوم) في نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وقوله ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] معلوم مع تنكير الوجوه والمال، فكيف يكون نكرة؟.

---

(١) المقتضب (٣/١٧٦).

(٢) شرح الرضي (٢/١١٧) وانظر حاشية الصبان (٢/٢٣٩).

قلت: هو نكرة لا معرفة غير أنه معلوم لأنه معروف أن المقصود به يوم القيامة فهو كما تقول: (سيحاسبك الله في يوم عظيم) وهو لاشك نكرة، غير أنه معلوم لأنه معروف أنّ المقصود به يوم القيامة، ومثله قولك (إنه قادم على رب كريم فرب كريم) فرب كريم نكرة مع أنّ المقصود به الله تعالى، وذلك لأنّ هذا خصوصية له، ونحو قوله تعالى ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

فان كان صاحب الجملة معرفة كان المضاف معرفة، وإنْ كان نكرة كان المضاف نكرة مخصصة.

الاسماء الموغلة في الابهام: يذكر النحاة أنّ ثمة اسماء موغلة في التنكير لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة، نحو غير ومثل وشبه وسوى، فقولك (مررت برجل غيرك) (غير) فيه نكرة، وكذلك: مررت برجل مثلك وشبهك، مثل وشبه فيه نكرتان وان كانتا مضافتين الى معرفة بدليل، إنّك وصفت بهما النكرة قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣] وقال ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقال ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] فـ (غير) في هذه كلها نكرة لانها وصفت بها النكرة، وكذلك (مثل) في نحو قولك (مررت برجل مثلك) ومررت برجل مثل الاسد.

وسر ذلك أنّ هذه الكلمات تفيد العموم فقولك (مررت برجل غيرك) (غيرك) فيه عامة في كل الاشخاص الذين هم سواك، فقد يكون أنه مر بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم، وهي بهذا المعنى نكرة ولاشك.

وكذلك لو قلت (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة، فقد يكون مثلك في الطول، أو في اللون، أو في الذكاء، أو في القوة، أو في الجود، أو في غير ذلك من أوجه الشبه فلا ينحصر بشخص معيّن.

فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة فلذلك كانت نكرات.

جاء في (**المقتضب**): «و(مررت برجل مثلك) فانْ قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف الى معرفة؟ هلاّ كان كقولك: مررت بعبد الله أخيك!.

فالجواب في ذلك أنّ الاخوة محصورة، وقولك (مثلك) مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتما به، فالتقدير في ذلك التنوين كأنه يقول: مرر برجل شبيهٍ بك ومررت برجل مثل لك.

فأن أردت بـ (مثلك) الاجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه: المعروف بشبهك لم يكن إلاّ معرفة فتقول على هذا (مررت بزيد مثلك) كما تقول: مررت بزيد أخيك، ومررت بزيد المعروف بشبهك.

ومثل ذلك في الوجهين مررت برجل شبهك، ومررت برجل نحوك، فأما مررت برجل غيرك، فلا يكون الاّ نكرة لانه مبهم في الناس أجمعين، فانما يصح هذا ويفسد بمعناه[1].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وقد جاءت اسماء اضيفت الى المعارف ولم تتعرف بذلك للابهام الذي فيها وانها لا تختص واحدا بعينه، وذلك غير، ومثل، وشبه، فهذه نكرات وإنْ كنّ مضافات الى معرفة، وانما نكّرهن معانيهن وذلك، لأنّ هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف، ألا ترى أنّ كّل من عداه فهو غيره، وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت (مثلك) جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لونك، وفي عملك ولن يحاط بالاشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء، فلذلك من الابهام كانت نكرات. . .

وقد تكون هذه الاشياء معارف إذا شهر المضاف، بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف، فاذا قال القائل: مررت برجل مثلك، أو شبهك واراد النكرة فمعناه بمشابهك او مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة،

---

(١) «المقتضب» (٤/٢٨٦-٢٨٨).

وهي كثيرة غير محصورة، واذا اراد المعرفة قال: مررت بعبد الله مثلك، فكان معناه المعروف بشبهك، أي الغالب عليه ذلك ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

لأنّ المراد بالذين أنعمت عليهم، المؤمنون، والمغضوب عليهم، الكفار فهما مختلفان، ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن، والقائم غير القاعد[(١)]».

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم أنّ بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو (غيرك) و(مثلك) وكل ما هو بمعناهما من نظيرك، وشبهك، وسواك، وشبهها، وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى، اذ كل ما في الوجود الاّ ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتاً، بلى نحو (مثلك) أخصّ من غيرك، لكن المثلية ايضاً يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى.

قال ابن السري: اذا أضفت (غيراً) الى معرف له ضد واحد فقد تعرّف (غير) لانحصار الغيرية كقولك: عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم﴾ صفة (الذين انعمت عليهم) اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرّف غير المغضوب عليهم، لتخصصه بالمرضيّ عنهم، وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء، كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك. فقيل (جاء مثلك) كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني.

والمعرفة والنكرة بمعانيها فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة، وقدح ابن السراج في هذا بقوله تعالى ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] مع ان معنى (غير الذي كنّا نعمل) اي الصلاح لان عملها كان فساداً، ويقول الشاعر:

ان قلت خيراً قال شراً غيره

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٢/١٢٥-١٢٦).

والجواب أنّه على البدل، لا الصفة، أو حمل (غير) على الاكثر مع كونه صفة، لأنّ الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه[(١)]».

وجاء في (**الهمع**): «ويعرف ما ذكر من (غير) وما بعده إن تعين المغاير والمماثل كأن وقع بين ضدين نحو ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرك[(٢)]».

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة أنّ الاصل في (غير) و(مثل) ونظائرهما، ألاّ تتعرف بالاضافة وقد تتعرف، اذا شهر المضاف بالمغايرة والمماثلة، وأنكر آخرون تعريف (غير) مطلقاً.

وذهب بعضهم الى انها تتعرف اذا أضفتها الى معرّف له ضد واحد. وردّ هذا القول بقوله تعالى ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر:٣٧]، وقوله: (**ان قلت خيراً قال شراً غيره**[(٣)]).

والتحقيق في هذا، أنّ غيراً ومثلاً، قد تتعرفان بالاضافة، وذلك إذا تعيّن المغاير والمماثل. وايضاح ذلك أنّك تقول (نزلت بوادٍ غير ذي زرع) و(نزلت بوادٍ غير ذي الزرع) و(نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فان الثالثة معرّفة بخلاف الاولیين.

وذلك إنّ قولك (بواد غير ذي زرع) يكون فيه الوادي نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع كما تقول (نزلت بوادٍ مزروع). واما (بوادٍ غير ذي الزرع) فالمقصود به انه نزل بواد غير الوادي المزروع، فهناك واد ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي بل نزل بوادٍ آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيراً) بقيت نكرة لان الوادي المنزول به نكرة لم يتعيّن.

---

(١) «شرح الرضي» (١/٣٠٠-٣٠١)، وانظر «الهمع» (٢/٤٧).
(٢) «الهمع» (٢/٤٧).
(٣) انظرالمعني (١/١٥٨)، «شرح الرضي» (١/٣٠٠-٣٠١).

وأما قولك: (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فالوادي المنزول به معرفة والوادي المتروك معرفة، فهنا تكون (غير) معرفة لانّ كلاً من الواديين معلوم، ونحوه قولك (لقيت رجلاً غير خائف ولا وَجل) و(لقيت رجلاً غير الخائف) و(لقيت الرجل غير الخائف).

وأما (شبيهك) فتتعرف بالاضافة، بخلاف (مثلك) و(شبهك) و(نحوك) واضرابها، وذلك لأنّ لفظ (شبيه) يفيد انحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك أنّها على وزن (فعيل) وهي تفيد المبالغة كعليم، وسميع، فدل على شدة المشابهة واتساعها، فاذا قلت (مررت بالرجل شبيهك) فكأنّك قلت: مررت بالرجل الذي يشبهك من جميع الوجوه[١]. بخلاف شبهك ومثلك، فانّه يفيد وجهاً من وجوه المشابهة الكثيرة المتعددة.

وأمّا (حسبك) و(هدّك) و(شرعك) و(كفيك) و(كافيك) و(ناهيك) واخواتها فهي نكرات لانها بمعنى الفعل، فقولك: (حسبك درهم) معناه (يكفيك درهم) او ليكفك. وقولك (مررت برجل حسبك من رجل) معناه يكفيك، أو كافيك، وكذا اخواته[٢].

الاضافة غير المحضة: وتشمل:

١- إضافة اسم الفاعل والمفعول الى معمولهما اذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضارب خالد الآن أو غدًا) و(هو مضروب الاب الآن أو غدًا) فانْ كانا للمضي فاضافتهما محضة نحو (هو ضارب خالد أمس).

٢- إضافة صيغ المبالغة واضافة الصفة المشبهة مطلقاً الى معمولها، نحو (هو ضرّاب الرؤوس) و(طويل القامة وحسن الوجه).

٣- ويلحق بهذه الصفات المنسوب إذا اضيف الى مرفوعه، نحو (هوعراقي الوطن عربي النسب)، والمصادر إذا كانت بمعنى إسم الفاعل أو المفعول، نحو (قيد الاوابد) أي مقيد الاوابد[٣].

---

(١) «شرح الرضي» (١/٣٠١)، «شرح ابن يعيش» (٢/١٢٦)، «المقتضب» (٤/٢٨٨).
(٢) «المقتضب» (٤/٢٨٨)، «شرح الرضي» (١/٣٠١).
(٣) انظر «شرح الرضي» (١/٣٠٤)، «شرح ابن يعيش» (٢/١١٩-١٢٠).

والمضاف اضافة غير محضة نكرة، وإنْ كان مضافاً الى معرفة كقوله تعالى: ﴿ هَدْيَا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فبالغ الكعبة نكرة، ولذا وصف بها النكرة، وكذا (مررت برجل طويل القامة) فطويل القامة نكرة ولذا وصفت بها النكرة.

وهذه الاضافة لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً، بخلاف المحضة.

أماّ أنّها لا تفيد تعريفاً، فلأنها تصف النكرات، كقولك (مررت برجل حسن الوجه).

وأمّا أنّها لا تفيد تخصيصاً، فلأنّ التخصيص كان قبل الاضافة، فقولك (هو ضارب خالدٍ) أصله (هو ضاربٌ خالداً) ثم أضفته الى مفعوله، وكذلك (هو حسن الوجه) أصله (هو حسنٌ وجهه) ثم أضفته، فالتخصيص حاصل قبل الاضافة، وهي لم تكسبه تخصيصاً جديداً، وإنّما هي تفيد التخفيف أو رفع القبح كما يقول النحاة.

فقولك (هو ضارب خالدٍ) أخف من (هو ضاربٌ خالداً) وذلك لحذف التنوين منه. وأمّا رفع القبح فنحو (هو حسن الوجه) فانّك أمّا تقولها برفع الوجه، أو نصبه او جرّه، فاذا رفعت الوجه وقلت (محمد حسن الوجهُ)، لم يكن ثمة ضمير في الخبر يعود على الموصوف (محمد)، لأنّ الخبر أخذ مرفوعه الظاهر، وهو (الوجه) فلا يرفع ضميراً وظاهراً، واذا نصبته فقلت (محمد حسنُ الوجهَ) كنت أجريت الوصف القاصر، مجرى المتعدي. وفي الجر تخلص من هذين[1] اضافة الى التخفيف بحذف التنوين.

والحق فيما نرى أنْ ليست الاضافة لأحد هذين الغرضين، وإنّما هي لغرض آخر يختلف عن الأعمال، اذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقاً وامتنع الاعمال في حين نرى الاستعمالين جاريين: الاضافة والاعمال، قال تعالى ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٥] بالاعمال، وقال ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٩] بالاضافة.

---

(١) انظر الأشموني (٢/ ٢٤١)، حاشية الخضري (٢/ ٥).

وقال: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] بالاعمال، وقال: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] و﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] بالاضافة.

فلماذا لم يخفف دوماً! ويقال كذلك بالنسبة الى الصفة المشبهة في رفع القبح.

والتحقيق أنّ لكل تعبيرٍ غرضاً لا يؤديه الآخر، فالاعمال نص في الدلالة على الحال او الاستقبال، والاضافة ليست نصّاً في ذلك، فانك إذا قلت: (انا ضاربٌ محمداً) كان ذلك دالاً على الحدث في الحال او الأستقبال. قال تعالى ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو للاستقبال، أما الاضافة فليست نصّاً في هذا المعنى، بل تحتمل المضي والاستمرار والحال، والاستقبال، فانك اذا قلت (انا مكرم محمد) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار، قال تعالى ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [ابراهيم: ١٠] وهو ماض.

وقال: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الانعام: ٩٥-٩٦] وهو استمرار.

فالأضافة تعبير احتمالي، يحتمل اكثر من معنى، بخلاف الاعمال فانه تعبير قطعي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنه في الاعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث، وقربه من الفعلية، في حين أنه في الأضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الأسمية، وذلك أنّ الأضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه للفعل. فأنت تقول (هذا بائعٌ السمكَ) بمعنى (يبيع) وتقول: (رأيت محمداً آكلاً التفاحة) بمعنى (يأكلها)، فاذا قلت: (هذا بائع السمكِ وآكلُ التفاح) بالاضافة دلّ على الذات كما تقول: (مالك الدار).

واذا قلت: (هذا كاتبٌ العقودَ) كان المعنى يكتبها، أي يقوم بكتابتها الآن، أو سيقوم بكتابتها، بخلاف (هذا كاتب العقود) فإنّ المعنى هذا المخصص لها، والموظف فيها،

ونحوه أنْ تقول: (هذا حارسٌ المدرسةَ) و(هذا حارسُ المدرسةِ) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن.

ومما يوضح ذلك أنك تقول: (حارس المدرسة ليس حارساً المدرسة) و(سائق السيارة ليس فيها).

وتقول: (هذا ضرّابُ الرؤوس) فتلحظ فيه معنى الفعلية، وتقول: (هذا بياعُ الفاكهة) فتلحظ جانب الاسمية كما تقول: هذا راوية الشعر وعلامة النحو.

فدلّ ذلك على أنّ الأعمال له غرض والأضافة لها غرض، وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر النّحاة.

إضافة المترادفين والصفة والموصوف:

ذهب جمهور النحاة الى أنه لا تجوز إضافة المترادفين كليث أسد و(قمح بُرّ) فإن جاء ما ظاهره ذلك أوّل، وذلك كاضافة الاسم الى اللقب كـ (سعيد كرز)، و(خالد رأسٍ) قالوا: لأنهما إسمان لمسمّى واحد، وكأضافة العام الى الخاص، كـ (يوم الخميس) و(علم النحو) قالوا: لأنّ الخميس يوم، والنحو علم، فهو من باب إضافة الشيء الى نفسه، فأوّلوا المضاف بمسمّى أي مسمّى كرز ومسمّى الخميس.

كما لا يجوز عندهم إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، فلا يقال: (رجل قائم) ولا (غلام ضاحك)، وما ورد من ذلك مؤول على تقدير مضاف إليه محذوف، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله (حب الحصيد) و(دار الآخرة) و(جانب الغربي) فهو على تقدير حب الزرع الحصيد، ودار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي.

وأجاز الكوفيون إضافة كل ذلك بشرط إختلاف اللفظين فيقال: عندهم رجل جالسٍ وليث أسد ونحوهما[١].

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (١/ ٣١٥)، ابن يعيش (٤/ ١٠)، ابن عقيل (٢/ ٦)، «الهمع» (٢/ ٤٨). =

والحق فيما ذكروه من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى أختلاف، وكانت الإضافة تفيد معنى ما كاضافة الأسم إلى اللقب، والعام إلى الخاص، وما إلى ذلك، فكل ذلك جائز بلا تأويل، وعليه كلام العرب، فالعرب تقول (سعيد كرز) بإضافة الإسم إلى اللقب، ثم إنّ اللقب في الحقيقة غير الإسم، وليس مرادفاً له، وإنْ كان المسمّى واحداً فان فيه من المدح والذم وغيرهما ماليس في الأسم.

وكذلك (يوم الخميس) و(شهر رمضان) و(علم النحو) فإن الخميس أخص من (يوم) وليس مرادفاً له وكذا ما بعده، فهذا كله جائز وعليه كلام العرب فمنعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه.

ولا تمتنع الإضافة إلاّ إذا كان المتضايفان مترادفين حقاً، ولا تحصل في الإضافة فائدة كليث أسد ومدية سكين وقمح حنطة. وما ورد من ذلك يبقى مسموعاً لا يقاس عليه[١].

وأما إضافة الموصوف الى صفته، فالراجح إنها لا تجوز إلاّ بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيت غلام الضاحكِ) وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى رأيت غلام الرجل الضاحك، فالضاحك غير الغلام، ولا تقول (رأيت بنت الجالسة) وتعني بالجالسة البنت، بل يصح على معنى رأيت بنت المرأة الجالسة، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديد) وتعني بالجديد الكتاب، بل على معنى اشتريت كتاب البحث الجديد، أو العلم الجديد، ونحو ذاك.

إكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، والتأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وأقامة المضاف إليه مقامه[٢]، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه[٣]، نحو قوله (شرقت صدر القناة من الدم) فـ (صدر) مذكر،

(١) انظر حاشية الخضري (٢/٦).
(٢) شرح ابن عقيل (٢/٧)، شرح الرضي على الكافية (١/٣٠٢).
(٣) «الهمع» (٢/٤٩)، حاشية الخضري (٢/٧).

غير أنه أكتسب التأنيث من المضاف إليه لأنه جزء منه، وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، فأخبر عن الاعناق وهي مؤنثة بقوله ﴿خاضعين﴾ وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم.

وقال جرير:

لّما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخّشع

وقال العجّاج:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلّي ونقضن بعضي

وقال الآخر:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

وجاء في كلامهم (ذهبت بعض أصابعه)[١].

فأن لم يكن المضاف صالحاً للحذف، ولا كلاً أو بعضاً، أو كبعض، لم يجز فلا تقول: (جاءت غلام زينب) ولا (ذهبت ابن فاطمة).

وإنما يحسن ما ذكرناه إذا كان يؤدي معنى لا يؤديه الأصل.

فما يؤديه التوسعُ في المعنى، وذلك أنّه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث، فأنّه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم، ولا يخص المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنّك إذا قلت: (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت: (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضاً فكأنك قلت: (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى، لأنه كسب معنيين في تعبير واحد.

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢٥-٢٦)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] فأنه ذكّر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضاً فقدّم (الأعناق) للاسناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر (تواضعت سور المدينة) فأنه لم يقل (تواضع سور المدينة) ولاشك أنّ الشاعر مضطر إلى ذلك، لإقامة الوزن، لكن فيه معنى حسناً مع ذلك، وذلك أنه أراد أنّ المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده، فذكر السور لأنه حصن المدينة وحماها وأنث الفعل لإرادة المدينة أيضاً فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ولم يقل (قريبة) وذلك لكسب معنيين، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً وليست الرحمة وحدها قريبة وذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معاً: قربه وقرب رحمته، فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل فبدل أن يقول: أن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ لقصد وغرض.

وهذا باب كبير مرّ طرف منه في مواضع متقدمة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] وقوله: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] وغير ذلك.

الظروف المعرّفة بالقصد:

وهي التي يسميها النحويون (الغايات) وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء وخلف، وأسفل، ودون، وأول، وعلى نحوها.

ويذكر النحاة أنّ لها أربعة أحوال:

١- ألاّ تضاف وهي في ذلك نكرات كقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

فمعنى (قبلاً): فيما مضى من الزمان.

٢- أنْ تضاف، نحو ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ﴾ [النور:٥٨] و(رجئت بعد محمد) و﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران:١٤٤]، وتكون معرفة إذا أضيفت إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ ونكرة إذا أضيفت إلى نكرة، نحو (جئت بعد سفر طويل).

٣- أنْ يحذف المضاف إليه وينوى لفظه، وهذا قليل كقوله:

ومن قبلِ نادى كل مولّى قرابة فما عطفت مولّى عليه العواطف

أي: ومن قبل ذلك، ويعامل المضاف كأنّ المضاف إليه، مذكور.

وهي في هذه الأحوال المتقدمة معربة.

٤- أنْ يحذف المضاف إليه وينوى معناه، وتكون عند ذلك مبنية على الضم، نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤][1]، وتكون في هذه الحال معرفة، وهذا القسم الأخير هو الذي يسميه النحويون (الغايات) وهو مدار بحثنا ههنا، وهي التي آثرنا تسميتها الظروف المعرّفة بالقصد، أو الظروف المقصودة.

ونعني بالظروف المقصودة أن هذه الظروف معلومة الزمان أو المكان، من دون معرّف لفظي، وإنّما هي معرّفة بمعرّف معنوي، وهو القصد إليها، فبنيت على الضم، لمخالفة حالاتها الأعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة، أو معرّفة بالإضافة.

أما كونها معرّفة فهو مما نص عليه النحاة، جاء في (**المقتضب**): «فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الأضافة، تعرّفها، وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أنْ يكون نصباً أو خفضاً.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل (٢/ ١٤).

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وإنّ موضعها معرفة.

وإنّ كانت نكرة، أو مضافة لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك، وبعدك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً، وبعداً، كما تقول: أولاً وآخراً.

فأنْ أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: (جئت قبلُ وبعدُ) و(جئت من قبلُ ومن بعدُ). قال الله عزّ وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾، وقال: ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقال في الإضافة: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ [آل عمران: ١١] و﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الفتح: ٢٤].

وكذلك جئت من عَلْوُ، وصُبّ عليهم من فوقُ ومن تحتُ يافتى إذا أردت المعرفة وكذلك من دونُ يا فتى»[١].

وجاء في (**التصريح**): «فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا- يعني قبل وبعد-... على الضم... وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية... وقال الحوفي: إنّما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، أما إذا كان نكرة فإنّهما يعربان سواء نويت معناه أو لا»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإذا أضيف إلى معرفة وقطع عن الإضافة وكان المضاف إليه مرادًا منوياً كان معرفة... وإن قطع النظر عن المضاف إليه، كان معربًا منكورا، وكذلك لو أضفته إلى نكرة وقطعته، كان معربًا أيضاً لأنه منكور كما كان، فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافاً»[٣].

---

(١) المقتضب (٢/ ١٧٤-١٧٥)، وانظر الامالي لابن الشجري (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٢) «التصريح» (٢/ ٥١).

(٣) شرح ابن يعيش (٤/ ٩٠).

إن النحاة يقولون- كما مرّ آنفا- في هذه الظروف إنّ المضاف إليه حذف، ونوي معناه، ولم يوضحوا المقصود بقولهم (نوي معناه) توضيحاً شافياً.

فقد قال الصبان: «والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه، أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه، معبّراً عنه بأيّ عبارة كانت، وأيّ لفظ كان، فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية المضاف إليه»(١).

وجاء في (**حاشية الخضري**): «أشتهر أنّ المراد بذلك أنْ ينوى معنى الإضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في (بعد زيد) مثلاً، وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد، وأمانيّة اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت»(٢).

والذي أراه أنه ليس ثمة مضاف إليه محذوف، كما ذهب إليه النحاة، وإنّما هو في الحقيقة ظرف معرّف بالقصد، أي ظرف معلوم للمتكلم، أو للمخاطب، فقوله تعالى: ﴿ومن قبلُ ما فرّطتم في يوسف﴾ يدلّ على أنّ ذلك الزمان معلوم للمخاطبين.

وممّا يُرجّح ذلك:

أنه قد يضعف تقدير مضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فليس ثمة مضاف إليه محذوف بعد كلمة (قبل)، وإنما المراد بهذا الزمان زمان معيّن معلوم عند المخاطبين، ومعلوم إنّ المخاطبين لم يقتلوا أنبياء الله، وإنّما المقصود به آباؤهم الاقدمون، غير أنّ الزمان معلوم.

ومثله قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ١٠٨] فأنه لا يحسن تقدير مضاف إليه، وإنّما المقصود به زمان معيّن معلوم

(١) حاشية الصبان (٢/٢٦٨).

(٢) حاشية الخضري (٢/١٦).

غير محدود بإضافة. ونحوه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩] وقوله ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧] وقوله: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١] وقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩] وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨].

فانّ زمان (قبل) ههنا معلوم مقصود، وليس مقيّداً بإضافة.

وهذا يتضح فيما لاتصح إضافته، وهو (علّ) فأنّ (عل) مما لا يضاف أصلاً، وقد ذكروا أنه إذا كان المقصود به علواً معلوماً بنوه على الضم وإلاّ أعربوه.

جاء في (**شرح شذور الذهب**): «ما الحق بـ (قبل) و(بعد) (من علُ) المراد به معين كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار، والشيء الفلاني من علُ، أي من فوق الدار . . .

ولو أردت بـ (عل) علواً مجهولاً غير معروف تعين الأعراب كقوله:

كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

أي من مكان عال[1].

وجاء في (**مغني اللبيب**) في (عل): «اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين: أحدهما استعمال مجرورا بـ (من).

والثاني استعماله غير مضاف، . . . ومتى اريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهاً له بالغايات . . . ومتى أريد به النكرة كان معربًا كقوله:

مكرّ مفرّ مقبل مدبر معًا   كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

(١) شرح شذور الذهب (١٤٦/ ١٤٧).

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان عال، لا من علو مخصوص»[١].

وكذلك الأمر في سائر أخواتها، فأنها إذا كانت معلومة بالقصد لا بإضافة، كانت مبنية على الضم وإلاّ كانت معربة.

ويشبهها في ذلك النكرة المقصودة في النداء، مثل (يارجل) بخلاف (يا رجلاً) فإنّ رجلاً الأولى مقصودة، وهي معرّفة بالقصد وتسمّى النكرة المقصودة، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة، ولذا فهي نكرة. فالمعرّفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظيرة تلك في الإضافة بخلاف النكرة والمضافة.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): وقيل بنيت على الضم لشبهها بالمنادي المفرد من نحو (يازيد) ووجه الشبه بينهما أنّ المنادي المفرد متى نكّر أو أضيف أعرب. . .وإذا أفرد معرفة بني، وقد كان له حالة تمكن، وكذلك قبل وبعد، إذا نكر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني[٢].

فعلى هذا يكون الأمر كما يأتي:

إنّ هذه الظروف إذا لم تضف كانت نكرة لا تدل على زمان أو مكان معيّن، وإن أضفتها كانت مقيّدة بذلك المضاف إليه تخصيصاً أو تعريفاً، وإن بنيتها على الضم كان المعنى أنك قصدت بها زماناً معيّناً أو مكاناً معيّنًا فأشرت إليه. فإذا قلت: (رأيته قبلا) كان المعنى إنك رأيته فيما مضى، وكذا إذا قلت: (ابدأ بذا أولاً) فإنّ المعنى ابدأ به مقدماً ولم تتعرّض للتقدم على ماذا[٣].

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٥٤)، وانظر حاشية الخضري (٢/ ١٦).

(٢) شرح ابن يعيش (٤/ ٨٦-٨٧).

(٣) شرح ابن يعيش (٤/ ٨٨)، شرح شذور الذهب (١٤٣).

وإذا قلت: (رأيته قبل محمد) أو (قبل مدة طويلة) كان مقّيدا بقيد الإضافة، نكرة أو معرفة.

وأما قولك: (رأيته قبلَ) فهو تعبير قليل، ولا يصح إلاّ إذا كان هناك لفظ معّين قامت القرينة عليه فحذفته لذلك وأبقيت المضاف على حاله كأنّ المضاف إليه مذكور في الكلام.

فإن قلت: (رأيته قبلُ) قصدت به زمنا معينا معلوما وهذا الزمن معرفة، وكذا أن قلت (سقط من علُ) فإن المعنى أنه سقط من علو مخصوص، بخلاف ما لو قلت (سقط من علٍ) فإن المعنى سقط من مكان عال غير معلوم، والله أعلم.

حذف المضاف:

يحذف المضاف كثيراً في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، ولحذفه أغراض أهمها:

١ - التجوز في الكلام والاتساع فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى عندهم، ولكنّ ذا البر من آمن بالله، أو ولكن البر برّ من آمن بالله[١]، قالوا وذلك لأنّ البرَّ مصدر و(من آمن) جثة، فلا يخبر بالذات عن المصدر[٢]. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والحق أنه ورد في اللغة الأخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوزّ والمبالغة، فمن الأول ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ونحوه، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حيّة متحركة تراها العيون، فقوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يفيد أنّ البر إذا تجّسد كان شخصاً مؤمناً بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصاً يمشي على رجلين له سماته وصفاته.

ومن الثاني أعني الأخبار بالمصدر عن الذات قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله (عمل غير صالح)، والقصد منه تحويل الذات

---

(١) «كتاب سيبويه» (١٠٨/١).

(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٢٤/٣).

الى حدث بعكس القسم الاول، والمعنى في الآية أنّ ابنك يانوح تحوّل الى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات.

وهذا التحويل والتجوّز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدّرت كما قدّر النحاة (إنه ذو عمل غير صالح) أو (ذا البر من آمن) لم يبق فيه شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه، فإنّ لكل تعبير دلالته ومعناه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حبّ العجل(١)، لأن العجل لا يشرب في القلوب.

وهو نظير ما مرّ من ارادة التجوّز، والمعنى إن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومنه قولهم (بنو فلان يطؤهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى يطؤهم أهل الطريق ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوّزاً.

جاء في (**الكتاب**): ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]. إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية...

ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، وإنما يطؤهم أهل الطريق(٢).

فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لايؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديراً لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله.

٢- الحذف للاختصار، وذلك إذا دلّ عليه المعنى نحو قولهم: «هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، واجتمع القيظ يريد اجتمع الناس في القيظ، وقال الحطيئة:

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/١٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/١٠٨-١٠٩).

وشـرّ المنايـا ميّت وسط أهـلـه كهلك الفتى قد أسلم الحيَّ حاضره

يريد منّية ميّت. وقال الجعدي:

وكيـف تـواصـل مـن أصبحـت خـلالتـه كـأبـي مـرحـب

يريد كخلالة أبي مرحب[1].

ومن ذلك قوله الشاعر:

المـال يـزري بـأقـوام ذوي حسـب وقـد يسـوّد غيـر السيـد المـال

أي فقد المال يزري[2].

ومنه قولك: (جئت طلوع الشمس) أي وقت طلوع الشمس و(انتظرني صلاة ركعتين) أي مقدار صلاة ركعتين، وهو مفهوم من الكلام.

٣- الإستغناء بدلالة المضاف المذكور على المحذوف إذا دلّت عليه قرينة، وذلك نحو قولك: (أبو محمد وخالد حاضران) فإنّ المعنى أبو محمد، وأبو خالد حاضران بدليل قوله (حاضران) إذ لو لم يرد ذلك لقال (حاضر). فإنك إذا قلت: (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى إنْ أباهما حاضر، وإن قلت (حاضران) كان المعنى إنّ أبويهما حاضران فثنيت إشارة إلى أنهما أثنان لا واحد.

ونحوه أنْ تقول: (كتاب سعيد وخالد ممزقان) فدل قولك (ممزقان) على أنهما كتابان لاكتاب واحد، والمعنى: كتاب سعيد وكتاب خالد، ولو قلت: (مّمزق) لكان كتاباً واحداً يعود اليهما.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/١٠٩-١١٠).
(٢) شرح ابن يعيش (٣/٢٤).

ومثله أن تقول: (ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك)، فهذا لابد فيه من تقدير (مثل) أيضاً فيكون التقدير ما مثل أخيك ولا مثل أبيك يقولان ذاك[١]. لأنه لو كان المقصود بمثل أخيك وأبيك شخصاً واحداً لأخبر عنه بـ (يقول) فعلم بقوله (يقولان) أنهما شخصان لا شخص واحد.

فقد استغنينا بالمضاف المذكور عن المحذوف فقد دلت عليه القرينة.

حذف المضاف إليه:

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكوراً وأكثر ما يكون ذلك إذا أستغني بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف، وذلك نحو: (اخذت كتاب وقلم خالد). وهذا يدل على أنّ الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت (أخذت كتاباً وقلم خالد) فيدل ذاك على أنّ القلم لخالد دون الكتاب.

ونحو هذا التعبير كثير وذلك نحو قولهم (قطع الله يد ورجل من قالها) وقوله:

سقى الأرضين الغيث سهلَ وحَزنها

أي سهلها وحزنها، وقوله:

إلاّ علالة أو بداهة قارح نهد الجزاره

أي علالة قارح وبداهته[٢].

ونحن هنا لا نريد أنْ نذكر الخلاف العقيم في موطن المضاف إليه المحذوف، أو هل هذا من باب حذف المضاف، إليه أو أن الأسمين مضافان إلى مضاف إليه واحد، فهذا خلاف لا طائل فيه، لأنّ المهم المعنى، والمعنى واحد، سواء قلت بهذا أم بذاك.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش (٣/٢٨).

(٢) انظر «المقتضب» (٤/٢٢٨)، «شرح ابن عقيل» (٢/١٨)، «التصريح» (٢/٥٦-٥٧).

المصدر

المصدر هو الحدث المجرد، يستعمل أحياناً أستعمال الفعل فيكون له فاعل، ومفعول به، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥] وقوله: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله الشاعر:

ضعيف النكاية اعداءه يخال الفراء يراخي الأجل

وقد يستعمل أستعمال الأفعال اللازمة نحو: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧].

المصدر الصريح والمؤول

أستعملت العربية نوعين من المصادر: مصادر صريحة ومصادر مؤولة، فمن المصادر الصريحة قولك (أعجبني أنطلاقك) ومن المؤولة قولك (أعجبني أن تنطلق).

وهناك أختلاف بينهما في المعنى، والأستعمال، فقد يقع المصدر الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤول وبالعكس، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤدّيه الآخر.

فمن الأختلاف في الأستعمال:

١- أنّ المصدر المؤول قد يسدّ مسدّ المسند، والمسند إليه، نحو (ظننت أنك ذاهب) و﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢] ولا يسدّ المصدر الصريح مسدّهما، وذلك أن المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الأسناد، أوقعها الحرف موقع المفرد بخلاف المصدر الصريح، فإنه مفرد أصلاً.

٢- إنّ المصدر المؤول يسد مسدّ خبر فعل الرجاء[1] أو مسدّ فاعله نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن

(١) نحن نرى أن (أنْ) ليست مصدرية في هذا الموطن كما ذكرنا.

﴿تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] و﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] ولا يسدّ ذلك المصدر الصريح.

٣- ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ولا ينوب عن ذلك المؤول، تقول (جئتك غروب الشمس) أي وقت غروبهما و(جئت قدوم الحاج) أي وقت قدومهم، ولا تقول (جئتك أن تغرب الشمس) ولا (جئت أنْ قدم الحاج).

٤- يكثر حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ نحو ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] أي لأنْ صدّوكم و(عجبت أنّ أخاك ناجح) أي من أنّ أخاك ناجح، وهذا قياس إذا أتضح المعنى، وليس الأمر كذلك مع المصدر الصريح.

٥- يصح وصف المصدر الصريح، ولا يصح وصف المصدر المؤول، تقول: (يعجبني أنطلاقك السريع) ولا يصح (يعجبني أن تنطلق السريع)[١].

٦- ينوب المصدر الصريح، عن فعله نحو (صبراً آل ياسر) و(فضَرْبَ الرقاب) أي أصبروا واضربوا، ونحو (سقياً لك) و(أتوانياً وقد جدّ الناس؟) ولا ينوب عنه المصدر المؤول.

٧- يؤكد المصدر الصريح فعله[٢] ويبين نوعه، وعدده، نحو (انطلقت انطلاقاً) و(انطلقت الأنطلاق) و(أنطلاق السهم) و(انطلاقتين) ولا يستعمل المصدر المؤول لذلك.

الى غير ذلك من أوجه الخلاف في الإستعمال.

ثم إنّ لكلٍّ من المصدرين (الصريح والمؤول) غرضاً لا يؤدّيه الآخر، فمن ذلك:

١- أنّ المصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن، بخلاف المصدر الصريح، تقول (أعجبني أنْ قمت) و(أن تصبرَ خيرٌ لك) فهذا يفيد الدلالة على الماضي، أو الحال، أو الأستقبال، بحسب الفعل بخلاف المصدر الصريح، فإنّك إذا قلت (صبرك خير لك)

---

(١) انظر المغني (٢/٦٧٩)، «الهمع» (١/١٥١-١٥٢)، الأشباه والنظائر (٢/١٩٥).

(٢) حاشية الصبان (١/١٧٦).

أحتمل المضي والحال والاستقبال لأنه ليس في صِيغته ما يدل على تحديد زمن(١).

ثم إضافة إلىٰ أنه يستعمل للتمييز بين ما هو واقع، وما سيقع، يستعمل أيضاً للدلالة على المأمور، أو المنهي عنه، أو المدعو به، وما إلى ذلك نحو (أشرت إليه بأنْ قم) أو بأنْ لاتقم وبأن حفظك الله وهذا يختلف عمّا سبق أنْ ذكرناه من نيابة المصدر الصريح عن فعله فهذا ليس من باب النيابة، وإنّما هذا مدلول المصدر المؤول، ولو أبدلت الصريح به لم يفهم المعنى نفسه.

٢- أنْ المصدر المؤول ولا سيّما مع (أنْ) يدل على مجرد معنى الحدث دون أحتمال زائد عليه، ففيها [يعني أنْ] تحصين من الأشكال، وتخليص له من شوائب الأجمال، بيانه أنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) أحتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته، وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته فإذا قلت: (أعجبني أنْ قدمت) كان [دخول] أن على الفعل بمنزلة الطبائع والصواب من عوارض الاجمالات المقصودة في الاذهان(٢).

وأيضاح ذلك أنك إذا قلت مثلا (يعجبني مشي محمد) فقد يفيد ذاك أن في مشيه صفة معينة هي التي تعجبك فيه، ويحتمل أيضاً أنه يعجبك مجرد المشيء من دون قصد إلى صفة معينة، ولكن إذا قلت (يعجبني أن يمشي) كان ذلك لمجرد المشي، لا لشيء آخر أو صفة خاصة، ونحو ذلك قول تعالى: ﴿بَلۡ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكۡرُهُمۡ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ﴾ [الرعد:٣٣] فإن قوله (زيّن للذين كفروا مكرهم) يحتمل أنّ مكرهم إنما زّين لهم لما فيه من الدهاء والحيلة والاستدراج، ولو قال (زينّ للذين كفروا أن يمكروا) لكان المعنى أنه زيّن لهم أنْ يفعلوا مكراً، لا أنّ مكرهم له صفة معينة هي التي تزيّنه لهم. ومثله.

(يعجبهم علمهم) و(يعجبهم أن يعلموا).

(١) انظر بدائع الفوائد (١/ ٩٢) وانظر المقتضب (٣/ ٢١٤).
(٢) بدائع الفوائد (١/ ٩٢-٩٣): زيادة أقتضاها.

٣- إنّ (أَنْ) والفعل قد تفيد الاباحة، ولا تفيد القطع بحصول الفعل، بخلاف المصدر الصريح، فإنه قد يفيد القطع بحصوله، وذلك نحو أن تقول (له صراخ صراخ الثكلى) فهذا يختلف عن قولك (له أن يصرخ صراخ الثكلى)، فإنّ قولك (له صراخ) قطع بحصول الفعل، أي هو يصرخ، أما إذا قلت: (له أن يصرخ) فلا يفيد ذاك أنّ الصراخ حصل وإنما المعنى يحق له أن يصرخ[١]، كما تقول (لك أن تذهب الى البصرة) أي يحق لك.

٤- إنّ المصدر المؤول يبين الفاعل من المفعول من نائب الفاعل ولا يبين ذلك المصدر الصريح، تقول (ساءني أن يعاقَب محمد) محمد نائب فاعل و(ساءني أن يعاقب محمد) فمحمد فاعل و(ساءني أن يعاقب خالد محمدا) فمحمداً مفعول به، فإن قلت: (ساءني معاقبة محمد) أحتمل أن يكون محمد فاعلاً ومفعولاً، ولا يبين المصدر الصريح نائب الفاعل، فإذا أردت بيان نائب الفاعل، وجب أن تأتي بالمصدر المؤول تقول: (عجبت من أن يضرب عمرو) فعمرو نائب فاعل، فإذا قلت: (عجبت من ضرب عمرو) تبادر إلى الذهن أنه فاعل[٢]، الاّ في تعبيرات محدودة.

٥- إنّ لكل حرف من الحروف المصدرية معنى خاصاً به، فإذا جئت بالمصدر الصريح لم يتبين المقصود وذلك أن (أنّ) تفيد التوكيد و(أنْ) للاستقبال و(ما) للحال إذا دخلت على المضارع و (لو) للتمني و(كي) للتعليل، فإذا جئت بالمصدر الصريح أنتفى التمييز بينها فعلى سبيل المثال أنك تقول:

١- يسرني أنْ تذهب.

٢- يسرني أنْ ذهبت.

٣- يسرني أنّك ذاهب.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣١)، حاشية يس على التصريح (١/ ٣٣٣).

(٢) حاشية الصبان (٢/ ٢٨٣).

٤- يسرني أنك تذهب.

٥- يسرني أنك ذهبت.

٦- يسرني أنك ستذهب.

٧- يسرني لو ذهبت.

٨- يسرني ما ذهبت.

وهذه كلها تؤول. بيسرني ذهابك.

٦- التمييز بين الصيغ ومدلولاتها، فإنه في المصادر المؤولة تستطيع أن تأتي بالفعل وأسم الفاعل، وأسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، فتفيد كل صيغة دلالتها من حدوث، وثبوت، وتكثير، وتفضيل، وغيرها، في حين لا يتأتى ذلك في المصادر الصريحة، فأنت تقول: (يعجبني أنّ محمداً ضارب، ومضروب، وضرّاب وأضرب من غيره) في حين أنّها كلها تكون بلفظ واحد في المصدر الصريح، تقول: (يعجبني ضرب محمد) أو تتكلّف تعبيرات أخرى لا تؤدّي مؤدّي الأصل نحو: يعجبني أفضلية ضرب محمد أو كثرته، ونحو ذلك ففي المصدر المؤول من التمييز بين المعاني ما ليس في المصدر الصريح.

٧- يؤتى بالمصدر المؤول فيما ليس له مصدر صريح من الأفعال، كالأفعال الجامدة نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] و﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

٨- قد يؤتى بالمصدر الصريح لأرادة الحدث وحده، دون إرادة صاحبه، أو ارادة زمنه نحو (الحمد لله رب العالمين) فإنه يراد بالحمد مجرد الحدث، لا صاحبه، ولا زمنه، ونحو ﴿ ٱلطَّلَـٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ونحو ﴿هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] و﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠] و﴿ وَمَا كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ [غافر: ٢٥] فإمساك وتسريح، وشقاق وغرور،

وضلال أحداث مجردة فجيء بها مصادر صريحة، ولا يراد معها أصحابها، ولو قال: (وما بعدهم الشيطان إلاّ أن يغرهم) لتغيير المعنى، ولو قال (وما كيد الكافرين إلاّ في أن يضلّوا) لم يكن لذلك معنى.

٩- إيقاع الجمل المختلفة بدلالاتها المتميزة موقع المصدر في المصدر المؤول ولا يتأتى ذلك في المصدر الصريح وذلك كالجمل الفعلية والأسمية الكبرى والصغرى، المؤكدة بطرائق التوكيد المختلفة وغير المؤكدة، المثبتة والمنفية بأساليب النفي المختلفة، الشرطية وغيرها وما الى ذلك من أنواع الجمل ممّا لا يتأتي في المصدر الصريح نحو ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] و(أعلم أن لا إله الاّ الله) و (علمت أن محمداً ذو مال كثير) و(علمت أن محمداً ماله كثير) و(علمت أن محمداً ليس له مال) و(علمت أن محمداً لا مال له) وغير ذلك.

وإليك مثلاً يوضح كيف أن المصادر المؤولة المختلفة ذات الدلالات المتعددة تؤول بلفظ واحد على تباينها:

١- يسرني أنّ محمداً ضرب.

٢- يسرني أنّ محمداً يضرب.

٣- يسرني أنْ ضرب محمد.

٤- يسرني أنْ قد ضرب محمد.

٥- يسرني أنْ قد يضرب محمد.

٦- يسرني أنْ محمدٌ ضرب.

٧- يسرني أنْ محمدٌ يضرب.

٨- يسرني أنّه محمد ضرب.

٩- يسرني أنه محمد يضرب.

١٠- يسرني أنه قد ضرب محمد.

١١- يسرني أنه قد يضرب محمد.

١٢- يسرني أنّ محمداً سيضرب.

١٣- يسرني أنْ سيضرب محمد.

١٤- يسرني أنه سيضرب محمد.

١٥- يسرني أنه محمد سيضرب.

١٦- يسرني أن محمداً ضارب.

١٧- يسرني أنه محمد ضارب.

١٨- يسرني أنه ضارب محمد.

١٩- يسرني أنْ محمدٌ ضارب.

٢٠- يسرني أنْ ضاربٌ محمد.

٢١- يسرني أنّ محمداً إنّه ضارب.

٢٢- يسرني أنّ محمداً إنه لضارب.

٢٣- يسرني أنّ محمداً أنه هو الضارب.

٢٤- يسرني أنّ محمداً ضرّاب.

٢٥- يسرني أنّه محمد ضرّاب.

٢٦- يسرني أنْ محمدٌ ضرّاب.

٢٧- يسرني أنّه ضرّاب محمد.

٢٨- يسرني أنْ ضرّابٌ محمد.

٢٩- يسرني أنّ محمداً إنّه ضرّاب.

٣٠- يسرني أنّ محمداً إنه لضرّاب.

٣١- يسرني أنّ محمداً إنّه هو الضّراب.

٣٢- يسرني أنّ محمداً أضرب.

٣٣- يسرني أنْ محمدٌ أضرب.

٣٤- يسرني أنّه محمد أضرب.

٣٥- يسرني أنّ محمداً أنه أضرب.

٣٦- يسرني أنّ محمداً أنه لأضرب.

٣٧- يسرني أنّ محمداً أنه هو أضرب.

٣٨- يسرني أنه أضربُ محمدُ.

٣٩- يسرني أنّ محمداً مضروب.

٤٠- يسرني أنّه محمد مضروب.

ونكتفي بهذا القدر، وهناك صور أخرى لهذا التعبير، وهذه كلها تؤول بتعبير واحد هو (يسرني ضربُ محمدٍ).

وبهذا يتضح لنا أنّ أحد المصدرين لا يغني عن الآخر، ولا يسدّ مسدّه بل لكل منهما خصائصه وغرضه.

الحروف المصدرية

في العربية حروف تسّمى الحروف المصدرية، وهي: (أنّ) و(أَنْ) و(ما) و(لو) و(كي). ووظيفة الحرف المصدري، إيقاع الجملة موقع المفرد، فتوقعها فاعلاً، ومبتدأ، ومفعولاً به ومضافاً إليه، ومجرورة بحرف الجر، وغير ذلك.

تقول: (أنْ تعدل في حكمك خير لك من أنْ تجور) فأوقعت (تعدل) مبتدأ أخبرت عنه.

وتقول: (يسرني أنْ تفوز) فجعلت فاعلاً.

وتقول: (سررت بأنّك فائز) فأوقعت (أنت فائز) مجروراً بالحرف. وهكذا، ولا يتأتى ذلك لولا الحرف المصدري.

وقد تقول: إذا كانت هذه الغاية من الحرف المصدري، فلماذا تعددت الحروف المصدرية؟.

والجواب إنّ هذه الأحرف ليست متطابقة من حيث الوظيفة، بل أنّ لكل حرف معنى ووظيفة قد تختلف عن الآخر.

فـ (أنّ): تدخل على الجمل الأسمية وتفيد التوكيد، نحو ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بخلاف (أنْ) الخفيفة الأصل فهي لا تفيد التوكيد، ولذا قالوا إذا وقعت (أنّ) المشددة بعد أفعال الرجحان أفادت العلم، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وإذا وقعت الخفيفة لم تفد ذلك تقول (أظن أنْ يأتي محمد).

والمخففة من هذه حرف مصدري أيضاً يدخل على مالا تدخل عليه المشددة، كالأفعال الجامدة والانشائية وغيرها، نحو ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] و﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] وهي تفيد التوكيد أيضاً كما أسلفنا في بابه.

أنْ: وتدخل على الجمل الفعلية، وهي تدخل على المضارع فتصرفه الى الاستقبال غالباً نحو (أريد أن تأتيني) وتدخل على الماضي نحو ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩]، وتدخل على الأمر نحو ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٦]، ونحو قولك (ناديتهم بأن أقدموا).

وقد تفيد التعليل نحو ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢]. وقد ذكر برجشتراسر أنها تفيد التعليل. جاء في غالتطور النحوي): وأخرجوا (أن) عن كونها مصدرية محضة

فإنّ قولي: (أريد أنْ تفعل ذلك) يتعدى قولي: أريد فعلك، ذلك في أنّ نصب الفعل يقرب (أن) من (كي) كأنّي قلت: (أريد كي تفعل ذلك) أي غرض إرادتي فعلك ذلك كما جاء في القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ [التوبة: ٥٥]. فالجمل المصدرية النائبة عن مفعول فعل من أفعال الارادة والطلب وما يشاكلها، تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها[١].

غير أنّي أخالفه في المثال الذي ذكره (أريد أن تفعل ذلك) فهذا لا يفيد التعليل، ولا شك أنه يعني بالغرض التعليل، خصوصاً وأنه نظّرها بـ (كي) أما إذا كان يقصد بقوله (غرض) المعنى العام فإنّ كثيراً من المفعول به غرض، فإذا قلت (أريد كتاباً) كان الكتاب غرضاً، وإذا قلت (أود لقاءه) كان اللقاء غرضاً بهذا المعنى.

وقد وردت (أنْ) للتعليل كثيراً في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] أي لأن صدّوكم.

وقوله: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١].

وقد تقول إنّ معنى التعليل لم يأت من (أنْ) وإنما هو من الحرف المقدّر اللام أو غيره.

وأقول: إذا كان بالامكان تقدير حرف يفيد التعليل في قسم من الأمثلة فقد يمتنع في قسم آخر، فمن الأول قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢] أي لأن جاءه.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فلا يصح إبدال (كي) أو اللام بها، فلا يصح للمعنى نفسه أنْ تقول (أتقتلون رجلاً كي يقول ربي الله) أو (ليقول ربي الله) واللام عندهم على تقدير (أنْ)، فمعنى الآية: أتقتلونه لأنّه يقول ربي الله، ومعناها باللام أو بـ (كي) أتقتلونه حتى يقولها.

فمعناها بـ (أنّ) أنّه يقولها ومعناها بـ (كي) وباللام أنه لا يقولها.

---

(١) التطور النحوي (١٢٦).

ومثله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وهي كالآية السابقة.

وقد تقول أنّه يصح أنْ أقول: (أتقتلون رجلاً لأنْ يقول ربي الله)، للمعنى نفسه أو قريب منه، فأقول أن ذكر (أن) يؤدي معنى لا يؤديه حذفها، وابدال غيرها بها، فاللام عندهم على تقدير (أن)، ومع ذلك إذا حذفت (أن) وجئت باللام تغير المعنى، في نحو هذا، فذكر (أنَّ) يفيد نوعاً من التعليل لا يؤديه حذفها.

وهي تستعمل للتعليل مع الفعل الماضي بدلا من (كي) أو اللام، لأنّ هذين الحرفين لا يباشران الفعل الماضي، وذلك نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، والنحاة يقدرون اللام في نحو هذا.

وجاء في **(المقتضب)** أنّها تكون علّة لوقوع الشيء[١].

والخلاصة أنّها استعملت في التعليل كثيراً، في الماضي، والمضارع من دون حرف يفيد العلة، ثم أنّ التعليل بها قد يختلف عن التعليل بـ (كي) واللام.

هذا من ناحية التعليل.

وأما من ناحية الزمن فإنها تصرفه لزمن الأستقبال غالباً، وذلك نحو: قوله تعالى ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] فالسؤال مستقبل، ونحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وهذا ليس للتنصيص على الأستقبال بل يشمل الحال أيضاً، وكقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون ما ينفقون في الحال، ونحوه قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ﴾ [هود: ١٢] فـ (أن يقولوا) ليس تنصيصاً على الأستقبال، بل هو يفيد الحال، وما قبل الحال أيضاً، لأن هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] فقوله (أن تميد) غير متخصص بالاستقبال، بل هو يشمل الزمان المتطاول الممتد من قبل خلق الإنسان على الارض، إلى أن يرث الله الارض ومن عليها، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن

(١) المقتضب (٣/ ٢١٤).

دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] وهم أخرجوا لأنهم قالوا ذلك ومستمرون على قوله أيضا، وقوله ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٤، ٢٥]، والمقصود بـ (ألاّ يسجدوا) الحال.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]. وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وإن كل ذلك ليس فيه تنصيص على الأستقبال.

ونحوه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] وهو لم يسجد في الماضي، وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]، وهما قائمتان بأمره لم تزال ولا تزالان.

غير أنه يمكن أن يقال إن أغلب ما ذكرنا من الأمثلة يفيد الاستمرار الذي منه الاستقبال فتكون دلْت على الاستقبال ضمناً لا تنصيصاً، ولا ينطبق هذا على نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ فيما أحسب فإن هؤلاء قد يجدون في الاستقبال ما ينفقون، والله أعلم.

ما: و(ما) تدخل على الفعل المتصرف في الغالب، ماضياً كان أو مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] وقوله: ﴿وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] أي من إجرامكم، وقوله: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] أي بسعيها، وقد تدخل على غير ذلك قليلاً، نحو (بَقُوا في الدنيا ما الدنيا باقية)، وقوله:

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنانُ رأسك كالثغام المخلس

وقيل (ما) كافة لـ (بعد) من الاضافة(١).

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٨، «المغني» (١/٣١١).

وهي إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت الحال[1]، نحو ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] ونحو ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد تكون زمانية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤] أي مدة دوامهم فيها، وقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي مدة استطاعتكم.

وقد ذكر برجشتراسر أنّ التطابق كثير بين (أَنْ) و(أَنّ) و(ما). قال: وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أَنْ) و(أَنّ) وبين (ما) مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها (أَنْ) بوظيفة خاصة بها، فتعمل في نصب الفعل، وجدنا أنّ التطابق بينها كثير، مثاله من القرآن الكريم ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً﴾ [الأنفال: ٥٣] و﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟﴾ [البقرة: ٦١] فـ (أن) و(ما) معناهما واحد، ومنه ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ [الجاثية: ١٧] و﴿مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وعلى العموم فـ (ما) أندر كثيراً من (أَنْ) و(أَنّ) ويقل استعمالها تدريجياً مع تطور اللغة العربية، غير أنّها احتفظت بها في بعض الأحوال نحو (قل ما وجد مثل ذلك) و(طالما) و(بئس ما)...

وقد تميز العربية بين (أَنْ) و(أَنّ) وبين (ما) في المعنى، واشهر مثال لذلك هو الفرق بين (كأَنْ) و(كأَنّ) وبين (كما) فـ (كأَنْ) و(كأَنّ) تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلّة أو مثل ظلّة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى لو كان الجبل كظلّة لكان نتقه ورفعه وزلزلته قريباً من الاحتمال فلأنه لم يكن كظلّة كان نتقه من المعجزات. و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني إيماننا مثل إيمانهم»[2].

---

(١) أنظر «التصريح» (٢/ ٦٢)، «الهمع» (٢/ ٩٢).

(٢) «التطور النحوي» (١٢٦-١٢٧).

والحق أنه ليس ثمّة تطابق بين هذه الاحرف، فـ (أنّ) تفيد التوكيد، وأما (أنّ) و(ما) فبينهما أوجه اختلاف منها:

١- أنَّ (أن) تفيد الاستقبال في الغالب، و(ما) تفيد الحال، وذلك إذا دخلتا على الفعل المضارع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ١١] فـ (يبسطوا) المقصود به الاستقبال، ولو قال (ما يبسطون) لكان للحال، وقوله ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦] أي شريطة أن تعلمني، فالتعليم في المستقبل، ولو قال (على ما تعلمني) لكان المقصود به الحال.

وقوله: ﴿فذرهم وما يفترون﴾ [الأنعام: ١٢] و﴿وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] فهذه كلها للحال بعكس (أن).

٢- أنّ (ما) قد تكون ظرفية زمانية بخلاف (أن) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُواْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله ﴿وَأَوْصَٰنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وقولك: (أنت مفلح ما تفعل الخير) أي مدة فعلك الخير.

٣- أنّ (ما) تكون اسماً موصولاً وتكون حرفاً مصدرياً، وفي قسم من التعبيرات يحتمل الكلام المعنيين، فيكون من باب التعبير الاحتمالي الذي سبقت له نظائر، وذلك نحو ﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦] فقد يحتمل المعنى ساء عملهم وساء الذي يعملونه، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] فالمعنى يحتمل أدع ربك بعهده عندك، ويحتمل بالذي عهده عندك، ونحوه قوله: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [يس: ٢٦-٢٧] فهذا يحتمل يا ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي، ويحتمل أنه ياليتهم يعلمون بالشيء الذي غفر لي به ربّي.

ونحوه أن تقول: (صبرت على ما كذبتني) فالمعنى يحتمل (صبرت على تكذيبي) ويحتمل صبرت على ما كذبتني به، أي الشيء الذي كذبتني به ونحوه أنْ تقول (صدق ما عاهد الله) فهذا يحتمل أنّه صدق عهد الله، ويحتمل صدق ما عاهد الله عليه، أي صدق الشيء الذي عاهد الله عليه.

أما (أنّ) فلا تكون الاّ مصدرية.

وبذا قد تؤدي (ما) أكثر من معنى أحياناً.

٤- ولكون (ما) كذلك أي أنّها قد تكون مصدرية، وقد تكون اسماً موصولاً وقد تحتمل المعنيين أحيانا يؤتى بـ (أن) اذا أريد التنصيص على المصدر، وبخاصة اذا كان مجيء (ما) قد يصرف الكلام الى معنى آخر، وذلك نحو قوله تعالى ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فلو أبدلت (ما) بـ (أن) لكان المعنى أنهم لا يودون ما ينزل عليكم، أي لا يودون الخير النازل عليكم من الله، وكقوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢]، أي لمجيء الاعمى، ولو قلت: عبس وتولى لما جاءه الأعمى أو بما جاءه الاعمى لكان المعنى: عبس للشيء الذي جاء به الأعمى ولم يأت الاعمى بشيء، وانما عبس لمجيئه لا لشيء جاء به، ولو قال (عبس وتولى ما جاءه الاعمى) لكان المعنى أنه عبس وتولى كلما جاءه الأعمى، وكلا المعنيين غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، والمعنى انكم لا تشاؤون الاّ بمشيئة الله، أي الاّ إذا شاء الله، ولو قيل (وما تشاؤون إلاّ ما يشاء الله) لكان المعنى أنكم لا تشاؤون إلاّ الشيء الذي يريده الله ويشاؤه. وهذا غير مراد ولا يصح.

٥- الاصل في مصدر (ما) أن يكون مخصوصاً، وفي مصدر (أن) أن يكون لارادة مجرد الحدث، وهذا فرق رئيس بين استعماليهما، ولذا لا يحسن وضع احداهما مكان الاخرى أحيانا، فمثلا قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] يصح فيه تأويل (مما قضيت) بمصدر فتقول: (ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً من قضائك)، ولكن مع ذلك لا يحسن وضع (أن) مكان (ما) فلا تقول: (ثم لايجدوا في أنفسهم حرجا من أن قضيت) لأن المعنى سيكون عند ذلك: عليهم الاّ يجدوا في أنفسهم حرجاً من كونك تقضي، أو من مبدأ أنك تقضي، وليس هذا المقصود، وليس في أنفسهم

حرج من ذلك، بل المقصود أنّ عليهم أنْ يرضوا بما يقضي، ولو كان لا يوافق هواهم ورغبتهم، ليس في أنفسهم حرج من ذلك، لا من مجرد أنه يقضي، فيكون مصدر (ما) مخصوصا، وقد يراد بـ (ما قضيت) المقضيّ به أي أسم موصول.

ونحوه قوله سبحانه ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فأنّه يصح تأويل (عما يصفون) بـ (عن وصفهم)، غير أنّا لو أبدلنا (أن) بـ (ما) لوجدنا أنّ المعنى يختلف، فلو قلت: (سبحانه وتعالى عن أن يصفوا) لكان المعنى تنزيه الله عن مجرد الوصف، وليس هذا المقصود، إذ لا شكّ أنّ الله له الصفات العيا، وانما المقصود تنزيهه عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق به سبحانه، ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً، أي عمّا يصفونه به من الصفات الباطلة.

ونحوه قوله: ﴿ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وهذا يحتمل أن المعنى: أفتهلكنا بفعل المبطلين، ومع ذلك لا يصح ابدال (أن) بـ (ما) فلا تقول: أفتهلكنا بأنْ فعل المبطلون، فأن الاول فعل مخصوص، وهو الذي يؤدي الى الاهلاك. أما الثانية فيكون المعنى أتهلكنا لان المبطلين فعلوا، ولا ندري ما فعلوا، فالفعل اولال مخصوص معلوم بخلاف مصدر (أن)، ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً أيضاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة: ١١٨]، والمعنى برحبتها. ولو قلت: (بأن رحبت) لكان المعنى أنها ضاقت عليهم بكونها رحبة، وهو معنى متناقض غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ [الكهف: ٧٣]، والمقصود به نسيان مخصوص وهو العهد الذي بينهما، ولو قال (بأن نسيت) لاحتمل المعنى انّه آخذه بمبدأ النسيان أي آخذه لكونه نسي، أي لمجرد حصول النسيان عنده.

ونحو قوله تعالى: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]، أي بسعيها، ولو ابدلت (أن) بها فقلت (لتجزى كلُّ نفس بأن تسعى) تغير المعنى، وأصبح أنها تجزى لأنّها تسعى، فالأولى سعي مخصوص تجزي به أن كان خيراً فخير، أو شراً فشرّ. والثانية أنه مطلق السعي فهي تجزى لانها تسعى وليس فيها المعنى الاول.

ونحوه قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩] أي: يلبثكم، والمقصود به زمن لبثكم ومدته، ولو قال: (ربكم أعلم بأنّ لبثتم) لكان المعنى أنّ ربكم يعلم بأنكم لبثتم، وهذا غير مراد، فالأولى لبث مخصوص بخلاف الثانية.

فمصدر (ما) مخصوص محدود، بخلاف مصدر (أنّ) فانه لمجرد الحدث، وهذا فرق رئيس بينهما كما ذكرت.

٦- إنّ (أنْ) تستعمل للتعليل كما ذكرنا بخلاف (ما) وهي تقوم مقام حرف التعليل مع الافعال الماضية، وذلك نحو ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠، ٩١]. وقد تقول ان (ما) وردت للتعليل أيضا، نحو ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، وقوله ﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا﴾ [المؤمنون: ١١١].

والحق أنّ (ما) لم تأت للتعليل إلاّ مع حرف يفيد التعليل، أما (أنْ) فهي حيث وردت للتعليل منزوعة من حروف التعليل في القرآن الكريم، إلاّ في نحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وقد مر بنا هذا.

٧- ثم أنهما يختلفان من حيث التعليل، وذلك أن تقول مثلا (عاقبتك بما ذهبت الى القرية) أي عاقبتك بسبب ذهابك، ولو قلت: (عاقبتك بأن ذهبت إلى القرية) احتمل هذا المعنى واحتمل أنه عاقبه بالذهاب، أي جعل ذهابه هو العقوبة.

ونحوه أن تقول: (لقد جزاك الله بما كنت من المصلحين) و(جزاك الله بأنْ كنت من المصلحين)، فالأولى معناها أنّه جزاك بسبب كونك من المصلحين، والثانية تحتمل السببية، وتحتمل أنّه جزاه بأنْ جعله من المصلحين، فالجزاء هو جعله من المصلحين.

٨- التشبيه بـ (ما) يختلف عن التشبيه بـ (أن) وذلك نحو قولك: (اضرب كما ضرب خالد) أي أن خالداً ضرب فاضرب أنت كضربه، ولو قلت (اضرب كأن ضرب خالد) لكان المعنى: اضرب كأنه خالداً ضرب، ولا يدل على أنّ خالداً ضرب، فتريد أن يضرب مثله، وانّما المعنى اضرب كأنّ الضارب خالد، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾ [هود: ١١٢]، ولو قال (فاستقم كأن أمرت) لكان المعنى: استقم كأنك أمرت، ولم يفد أنه مأمور حقيقة، إلى غير ذلك من أوجه الخلاف.

كي:

ويفيد التعليل، نحو جئت كي استفيد، جاء في (**لسان العرب**): كي حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة (أن) ومعناه العلّة لوقوع الشيء، كقولك: جئت كي تكرمني...

الجوهري: وأما (كي) فجواب لقولك: لم فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا. وهي للعاقبة كاللام(١).

وعند بعضهم أنها لا تفيد التعليل، وانما التعليل من اللام المقدرة، فاذا قلت: جئت كي استفيد فإذا قدّرت (كي) مصدرية، وجب تقدير اللام قبلها، أي جئت لكي استفيد، واللام تفيد التعليل(٢).

والراجح أنها للتعليل، كما هي في الجارة، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في بابه.

لو:

وهي للتمني، ولذا كثر وقوعها بعد ما يفيد التمني، نحو (ودّ) وما في معناها، قال تعالى ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾: فان قلت لم رفع فيدهنون ولم ينصب باضمار (أن) وهو جواب التمني؟.

(١) «لسان العرب» (٢٠/ ١٠١).
(٢) انظر «المغني» (١/ ١٨٢).

قلت: قد عدل به إلى طريق آخر(١).

ولذا اذا لم يقصد معنى التمني بعد (ودّ) فلا يؤتي بها، قال تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وقال: ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧] بخلاف قوله: ﴿ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الممتحنة: ٢]، وقوله: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢].

اسم المصدر

ذهب النحاة الى أن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض(٢)، وذلك كالعطاء والثواب والسلام والكلام والعشرة.

وحق المصدر أنْ يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو تعلّم تعلمّاً، أو بزيادة نحو أعلم إعلاماً(٣)، فان نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر، فاعطاء مصدر لأعطى، واما العطاء فاسم مصدر لأنه خلا من الهمزة التي في أوله دون عوض. والتكلم مصدر تكلم، اما الكلام فهو أسم مصدر لتكلم لأنه خلا من التاء دون عوض. وقد تقول أنّ الألف قبل الآخر عوض عن التاء، غير أنّ النحاة لا يعدون المدة التي قبل الآخر عوضاً لأن العوض يكون في الأول، أو في الآخر، بدليل ثبوتها في المصدر دون

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٥٧) وانظر «جواهر الأدب» (١٥٦).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٧).
(٣) «شرح الاشموني» (٢/ ٢٨٧).

تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج[١].

والمصدر المعوض نحو (عدة) و(زنة) فانّ فعليهما (وعد) و(وزن)، فحذفت الواو وعوض عنها التاء في الآخر، ونحو تعليم وتسليم فإنّ فعليهما، علّم وسلّم، فانّ التاء عوض، عن أحدى اللامين[٢].

وعندي أنّ أسم المصدر أيضاً ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً نحو عشرة وقُبلة فانّ (عشرة) أسم للمعاشرة، وفعله (عاشر)، وقد حذف الالف منه، وعلى مقتضى قول النحاة ينبغي أنْ يكون مصدراً وذلك لأنه عوّض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخره، ومثله الهجرة من هاجر وقبلة من قبّل مع أنهم يقولون أنها أسماء مصادر[٣] وليست مصادر.

وأسم المصدر يدل على الحدث عندهم كالمصدر، فالعطاء معناه الأعطاء، والقبلة معناها التقبيل، والعذاب معناه التعذيب، ولذا عمل عمل المصدر. قال الشاعر:

بعشرتك الكرام تُعَدّ منهم ... فلا ترين لغيرهم الوفا

أي بمعاشرتك، وقال الآخر:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية ... يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

أي تكليمك.

وفي **موطأ مالك** عن عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل زوجته الوضوء) أي تقبيل[٤].

---

(١) «الصبان» (٢/ ٢٨٧).

(٢) انظر «الصبان» (٢/ ٢٨٧).

(٣) انظر «شرح الاشموني» (٢/ ٢٨٨) في العشرة والقبلة.

(٤) انظر «شرح الاشموني» (٢/ ٢٨٧-٢٨٨).

وقيل أيضاً أنّ المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات، ونحو ذلك العطاء والاعطاء، فالاعطاء هو الحدث، والعطاء اسم لما يعطى، والغَسْل فعل الغاسل، أي الحدث والغسل الماء يغتسل به[١] والتقبيل هو فعل المقبّل، والقبلة أسم لذاك.

وهو عند البصريين لا يعمل، لأنّ أصل وضعه لغير المصدر، بل للاسم، وأعماله رأي الكوفيين[٢]، وقد أخذ به النحاة المتأخرون.

والذي يترجح عندي أنّ الاصل في أسم المصدر أن لايدل على الحدث بل وضع للدلالة على الأسم، فالقَرْض ما سلفت، وأما الأقراض فمصدر أقرض وهو الحدث.

والإمطار مصدر أمطر، والمطْر بالسكون مصدر مطر، وأما المطَر بالفتح فماء السحاب.

والرّزق بالفتح مصدر رزق وهو الحدث، والرِّزق بالكسر ما ينتفع به.

والحَمْل بالفتح مصدر حَمَل، والحِمْل بالكسر ماحمل.

والوُقود بالضم المصدر، والوَقود بالفتح الحطب.

والتكليم المصدر، والكلام أسم لما يخرج من الفم من اللفظ، وكان مفيداً تاماً.

وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض، بل يكون بتغيير الحركات أيضاً، كالدَّهْن والدُّهن والكَحْل والكُحْل، فالدَّهن مصدر دَهَن، والدُّهن الاسم، والكَحْل مصدر كحل والكُحْل أسم لما يكتحل به، والحَمْل والحِمْل والغَسْل والغُسْل.

وممّا يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: السلام عليكم ولا نقول: التسليم عليكم، لأن السلام أسم وهو الأمان. أمّا التسليم فهو الحدث،

---

(١) انظر حاشية «يس على التصريح» (٢/ ٦٤)، «الأشموني» (٢/ ٢٨٨)

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٦٤)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٨)

ومثله الكلام والتكليم. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦] ولا يصح أن نقول (حتى يسمع تكليم الله أو تكلّم الله) فان كلام الله القرآن أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنى واحد ان يستعمل أحدهما مكان الآخر.

هذا هو الأصل في أسم المصدر، وقد يستعمل أحياناً للدلالة علي الحدث، كما ان المصدر يستعمل للدلالة على الأسم، أحياناً وأصله الدلالة على الحدث.

فكما يراد بالخَلْق أحياناً المخلوق، وبالقول المقول، وباللفظ الملفوظ، وبالنبت النبات وهي مصادر قد يراد على قلة بالدُّهن الدَّهن، وبالكُحْل الكَحَل، وبالقبلة التقبيل، وبالعذاب التعذيب.

جاء في (الأصول): وحكى قوم أنّ العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصدر، فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون من أطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون من دهنك. قال الشاعر:

أظليم أنّ مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحيّة ظلم

ومنه قوله:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

أراد بعد أعطائك[1].

فالراجح أنّ أسماء المصادر في الأصل لاتدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء وقد تستعمل أحياناً للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحياناً في الدلالة على الذوات.

(١) «الأصول» (١/١٦٥-١٦٦).

الأتباع على محل المضاف إليه

ذهب قسم من النحاة الى أنه يجوز الأتباع على محل ما أضيف إليه المصدر، أو على لفظه، فمثلا يصح أنْ تقول: (عجبت من اكرام خالدٍ ومحمد) أو (محمداً) وساءني أهانة خالد الكريم) أو (الكريمَ).

وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّه لا يجوز الاتباع على المحل، بل على التقدير[١].

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وتقول عجبت من ضرب زيد وعمرٍو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال (هذا ضارب زيدٍ وعمراً) قال (عجبت له من ضرب زيدٍ وعمراً) كأنه أضمر: ويضرب عمرا أو: وضَرَب عمراً»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «إذا عطفت على ماخفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان:

أحدهما أن تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه.

والآخر أنْ تحمله على المعنى، فإنْ كان المخفوض مفعولاً في المعنى نصبت المعطوف، وإنْ كان فاعلاً رفعته فتقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرٍو) وإنْ شئت (وعمرا) فهو بمنزلة قولك: هذا ضارب زيد وعمرٍو وعمراً.

وإنّما كان الوجه الجر لتشاكل اللفظين، واتفاق المعنيين.

وإذا نصبت قدر المصدر بالفعل، كأنّك قلت عجبت من أنْ ضرب، أو من أنْ يضرب ليحقق لفظ الفاعل والمفعول.

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٢١٩)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٨).

والنعت في ذلك كالعطف، في جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه: «عجبت من ضرب زيد الظريف» بالخفض على اللفظ، والظريف بالرفع على المعنى[١].

وخلاصة الأمر أنّه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلاّ أنه على مذهب سيبويه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهبه يكون العطف على المحل، فعلى مذهب سيبويه وغيره يصحّ أنْ تقول (ساءني ضرب محمد وعمراً)، غير أن التوجيه يختلف.

والغرض من الأتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول، فتقول (عجبت من أكرام خالد اللئيم أو اللئيم) فرفع اللئيم يدل على أن خالداً فاعل في الأصل، ونصبه يدلّ على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني أكرام خالد أخوك، أو أخاك) على البدل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيدٍ، وخالداً، أو خالدٌ).

ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه أنّ الدلالة تختلف من وجه آخر، وذلك أنه يقدّر فعلاً محذوفاً والفعل يدلّ على الحدوث بخلاف الإسم الذي يدل على الثبوت، فإنّ قولك (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرو) يدل على أنّ الضرب لهما واحد، من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك (عجبت من ضرب زيد وعمراً) فإن قدّرته (وأنْ يضرب عمرا) كان الضرب لعمرو في الاستقبال، وأن قدّرته (وأنْ ضرب عمراً) كان الضرب له في الماضي بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فانّه ليس نصاً على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٦/٦٥-٦٦).

اسم الفاعل

اسم الفاعل كالفعل[1] لازم ومتعدٍ. فإذا كان لازماً أكتفى بفاعله نحو: (أمسافرٌ الرجلان) وإنْ كان متعدياً نصب مفعولاً نحو (أضاربٌ محمودٌ أخاك؟).

ويشترط النحاة لنصبه المفعول شرطين:

الأول: الأعتماد على نفي أو أستفهام، أو أنْ يقع صفة، أو حالاً، أو مسنداً، أو يقع بعد حرف نداء.

الثاني: أنْ يدل على الحال، أو الأستقبال، نحو (هو ضاربٌ سعداً الآن أو غداً).

ولا يشترطون لعمل الرفع، إلاّ الاعتماد، فلا يشترطون كونه للحال أو للاستقبال[2].

فيصح أن تقول: (أحاضرٌ الرجال أمس؟).

هذا شأن المجرد من (أل) فإن كان محلّى بـ (ال) عمل في جميع الأحوال، تقول: (هو المكرم أخاك أمس أو غداً)[3].

يتبين من هذا أنّ أسم الفاعل لا يتعدى الى مفعول، إلاّ إذا كان دالاً على حال، أو أستقبال، فإنْ لم يكن كذلك لا ينصب مفعولاً. تقول: (أنا مكرمٌ أخاك) والمقصود به الآن أو في الأستقبال، ولا تقول ذلك إذا كان الأكرام ماضياً بل يجب أن تقوله بالجر، أي (أنا مكرمُ أخيك). قال تعالى: ﴿إِنِّي خَـٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨] وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] وقال: ﴿وَإِنَّا لَجَـٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨] أي يوم القيامة، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ لَـَٔاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الواقعة: ٥١-٥٢] وهذه كلها للاستقبال.

---

(١) بل هو فعل عند الكوفيين.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١-٢٢٢)، «التصريح» (٢/ ٦٥-٦٦).

(٣) انظر «المفصل» (٢/ ١٢١).

وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] وهو للحال.

جاء في (الكتاب): «هذا باب من أسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان منونا نكرة وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيداً غداً) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً)، وإذا حدّث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وذلك قولك: (هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً الساعة) و(كان زيداً ضارباً أباك) فإنما يحدّث أيضاً عن أتصال فعلى في حين وقوعه، و(كان موافقاً زيداً) فمعناه وعمله، كقولك (كان يضرب أباك ويوافق زيداً) فهذا كله أجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا»[1].

وجاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [الأنبياء: ٣٥] «ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة فأما المستقبل فقولك (أنا صائم يومَ الخميس) إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: (أنا صائمٌ يومِ الخميس) فهذا وجه العمل»[2].

وجاء في (كتاب الجمل) للزجاجي: «اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً الى ما بعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة كقولك: (هذا ضارب زيدٍ أمس) و(هذا شاتم أخيك أمس) وكذلك ما اشبهه، ولو قلت: (هذا ضاربٌ زيداً أمس) بالتنوين والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلاّ الكسائي.

فإذا كان أسم الفاعل بمعنى الحال أو الإستقبال كان لك فيه وجهان: أحدهما، وهو الأجود أن تنوّنه وتنصب ما بعده لأنه ضارع الفعل المستقبل، وذلك قولك (هو ضاربٌ زيداً الساعة) و(هذا ضاربٌ زيداً غدا)...

(١) «كتاب سيبويه» (١/٨٢).

(٢) «معاني القرآن للفراء» (٢/٢٠٢).

والوجه الآخر أنْ تحذف التنوين، وتخفض وأنت تريد الحال والأستقبال، فتقول: (هذا ضارب زيدٍ غداً)[١].

وجاء في (**المفصل**): «ويشترط في أعمال أسم الفاعل أنْ يكون في معنى الحال، أو الإستقبال، فلا يقال: (زيد ضاربٌ عمراً أمس) ولا (وحشيّ قاتلٌ حمزة يوم أحد) بل يستعمل ذلك على الإضافة»[٢].

وُذكر «لو أن قائلاً قال (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة لدل التنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قتله»[٣].

إضافة أسم الفاعل:

ذكرنا آنفاً أنّ أسم الفاعل لا يتعدى إلاّ إذا كان دالاً على الحال أو الإستقبال، فإنْ لم يدل على الحال أو الإستقبال بأنْ كان ماضياً أضيف، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ) إذا ضربه و(ضاربٌ محمداً) إذا كان يضربه أو ينوي ضربه.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة.. وذلك قولك (هذا ضارب عبدالله وأخيه) وجه الكلام وحدّه الجر. لأنه ليس موضعاً للتنوين، وكذلك قولك: (هذا ضارب زيد فيها وأخيه) وهذا قاتل عمروٍ أمس وعبدالله»[٤].

وجاء في (**المقتضب**): «تقول (هذا ضارب زيدٍ أمس) و(هما ضاربا زيد) و(هم ضاربو عبدالله)... كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز إلاّ هذا، لأنه أسم بمنزلة قولك (غلام زيد) و(أخو عبدالله)....

---

(١) «الجمل» (٩٥-٩٩)، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٠).
(٢) «المفصل» (٢/ ١٢١).
(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١١ وانظر في (الإشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٢٤) المناظرة بين الكسائي والقاضي أبي يوسف.
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٧).

فان جعلت أسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره... وذلك: (زيد آكل طعامك الساعة) إذا كان في حال أكل و(زيد آكلٌ طعامك غدا) كما تقول: (زيد يأكل الساعة) إذا كان في حال أكل وزيد يأكل غداً»[١].

ولا يفهم من هذا أنّ الإضافة لا تصح إلاّ إذا كان أسم الفاعل دالاً على المضي، بل الاضافة جائزة سواء كان أسم الفاعل دالاً على المضي أم غيره، تقول (هو ضارب محمدٍ أمس) و(هو ضارب محمدٍ غدا)، إلاّ أنّ النصب لا يصح إلاّ إذا دلّ على الحال أو الإستقبال[٢].

وقد مرّ بنا في باب الإضافة غير المحضة أنّ ما كان من أسم الفاعل دالاً على الحال أو الإستقبال فاضافته غير محضة بخلاف ما إذا كان دالاً على المضي.

فالفرق بين الإضافة والنصب، أنّ النصب دلالته قطعية إذ هو لا يدل إلاّ على الحال أو الإستقبال، أما الإضافة فدلالتها أحتمالية فهي تحتمل:

١- المضي كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، وكقولك: (أنا ضارب خالدٍ أمس).

٢- الحال والأستقبال كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠] وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧] وقوله: ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٩]، وهذا كله إستقبال.

وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢] وهذا حال.

---

(١) «المقتضب» (٤/١٤٨-١٤٩).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/٨٣)، «الجمل» (٩٥-٩٩)، «شرح ابن يعيش» (٢/١١٩)، «شرح ابن عقيل» (٢/٢٧).

٣- الدلالة على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥-٩٦] فهو في كل حين يفلق الحب والنوى ويخرج الميت من الحي، وفي كل يوم يفلق الإصباح.

٤- ثم أنّ الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في أسم الفاعل، بخلاف النصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث، فنحن نستعمل أسم الفاعل للدلالة على الحدث أحياناً، وأحياناً نقصد به الدلالة على الإسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق.

جاء في (الكتاب): «هذا ما كان من ذلك عملاً وذلك قولك (مررت برجل ضارب أبوه رجلاً) و(مررت برجل ملازم أبوه رجلاً)... فالمعنى فيه على وجهين: إنْ شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل، وإنْ شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك، وإنْ ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوناً.

فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلاّ الرفع على كل حال، تقول: (مررت برجل ملازمه رجل)، أي مررت برجل صاحب ملازمته رجل، فصار هذا كقولك (مررت برجل أخوه رجل)، وتقول على هذا الحدّ (مررت برجل ملازموه بنو فلان) فقولك (ملازموه) يدلك على أنه أسم ولو كان عملاً لقلت: (مررت برجل ملازمه قومه)»(١).

فبالإضافة قد يراد الإسم، وأما النصب فالدلالة على الحدث فقط، وذلك لأن الإضافة من خصائص الإسماء تقول (هذا سائق السيارة) أي يسوقها، وتقول (هذا سائق السيارة) بالإضافة وتريد به شخصه، وتقول (هذا حارس المدرسة) أي يحرسها، وتقول (خرج حارسُ المدرسة) وتعني به شخصه، وتقول (لا يسوق سائق السيارة) و(لا يحرس حارس المدرسة) وتقصد به شخصيهما ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا.

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢٢٦-٢٢٨).

العطف على المضاف إليه:

قد يعطف على المضاف إليه الذي أضيف إليه أسم الفاعل بالجر، وبالنصب، فتقول (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) و(هذا ضارب محمدٍ وخالداً).

أما الأول فلا أشكال فيه وهو عند النحاة أجود[١].

وأما العطف بالنصب فهو أما أنْ يكون المقصود به الزمن الماضي، فيكون على تقدير فعل ماضٍ قبل المنصوب عند سيبويه، ومن تابعه[٢]. ففي قولك (هو ضارب محمد وخالداً) يقدرون (وضرب خالداً)، وأما أن لا يقصد به الماضي فيقدرون له فعلاً مضارعاً أو أسم فاعل منوناً، ففي قولك (هو ضارب محمدٍ وخالداً غداً) يقدرون (ويضرب خالداً) أو (وضاربٌ خالداً)[٣].

والذي يترجح عندي في تفسيره أنه إذا عطفت بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أن المقصود به الماضي كان المضاف تعبيراً أحتمالياً والمنصوب تعبيراً قطعياً، فقولك (هو ضارب محمد وخالدا) يدل على أن (ضَرْب محمد) يحتمل المضي والحال والاستقبال والاستمرار و(ضَرْب خالد) يدل على الحال، أو الإستقبال قطعاً ولا يحتمل غيرهما كما مرّ في تفسير المضاف والمنصوب.

أما إذا كانت هناك دلالة تدل على أن ضربهما جميعاً حصل في الماضي كقولك (هو ضارب محمدٍ وخالداً أمس) فهو على تقدير فعل ماض كما قدّر سيبويه، ومقتضي هذا التقدير أن (ضَرْب محمد) يفيد الدلالة على الثبوت و(ضَرْب خالد) يفيد الانقطاع ذلك لأن دلالة أسم الفاعل ليست كدلالة الفعل، فقولك (هو ضارب محمد) يحتمل ثبوت الضرب، وتكرر حصوله في الماضي، بخلاف الفعل الماضي، فإنه يدل على أنه حصل وانقطع، تقول (كان سعيد كذب) و(كان سعيد كاذباً) فالفعل الماضي (كذب) يدل على

(١) «كتاب سيبويه» (١/٨٩)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٢٥).
(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/٨٧)، «شرح الرضي» (٢/٢٢٥).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١١/٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٦/٦٩).

أن سعيداً وقع منه كذب، وأما أسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي. ونحوه قولك: (هو مجتهد وهو اجتهد) و(هو قائم بالامر وقام بالامر) و(هو شارب الخمر وهو شرب الخمر).

جاء في (**التفسير الكبير**): «أنّ أسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال: فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ومن أسم الفاعل يفهم ذلك»[١].

فخلاصة الأمر أنّ قولك:

(هذا ضارب محمد وخالدٍ) يفيد أن الضرب لهما واحد من حيث الزمن والدلالة. وقولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالداً) إذا لم يتعين أنهما للمضي يفيد أنّ ضَرْب محمد أحتمالي الدلالة فهو يحتمل الماضي، والحال، والإستقبال، والإستمرار، و(ضرب خالد) يدل على وقوعه في الحال والإستقبال.

وإذا تعين أنّ ضربهما كان في الماضي جميعاً، فضرب محمد يفيد الدلالة على الثبوت، وقد يحتمل الدوام والتكرار، وضرب خالد يفيد وقوعه وإنقطاعه، وهذا الفرق متأتٍّ من الفرق بين الفعل وأسم الفاعل.

---

(١) «التفسير الكبير للرازي» ج(٢٥) ص(٢٩).

صيغ المبالغة

المشهور أن الذي يتعدي منها ثلاثة هي (فَعّال) نحو (خَوّاض إليها الكتائب) و(فَعول) نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها. و(مفعال) نحو (إنه لمنحارٌ بوائكَها)[١].

وعند سيبويه يعمل أيضاً (فعيل) و(فَعِل)[٢].

ولا يشترط في أعمالها الدلالة على الحال، أو الإستقبال[٣]، وهي فيما عدا ذلك كأسم الفاعل.

أسم المفعول

وما قيل في أسم الفاعل يقال في أسم المفعول من حيث الشروط[٤] والدلالة، غير أنه للمفعول وذلك للفاعل.

قال ابن مالك:

وكـل مـا قـرر لأسـم فـاعـل   يعطـى أسـم مفعـول بـلا تفـاضـل

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٤).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٥٦-٥٨).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٢٤).

(٤) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٨)، «شرح الإشموني» (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

الصفة المشبّهة

استعملت الصفة المشبّهة مع سببيها أستعمالات متعددة، نحو:

مررت برجل حسنٍ وجهُه- باتباع الصفة ورفع الوجه.

ومررت برجل حسنٌ وجهُه- برفع الصفة والوجه.

ومررت برجل حسنِ الوجهِ- بالاضافة.

ومررت برجل حسنٍ وجهَه أو الوجهَ- بنصب الوجه فيهما.

ومررت برجل حسنٍ وجهاً.

وقد تقول: أيترتب على هذه الخلافات في الأوجه، أختلاف في المعنى، أم هي متطابقة؟

والجواب إنّنا نعتقد أنّ لكل وجهٍ معنى، والنحاة يذكرون بعضاً من هذه التفسيرات وسنذكرها موضحين معناها:

١- مررت برجل حسن وجهُه- باتباع الصفة المشبهة لما قبلها ورفع الوجه، والصفة ههنا فيها جانب الحدث غالباً، وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل، ونحوه أن تقول في غير السببي: أكريمٌ المحمدان؟ وما حسنٌ الخالدان. كأنك قلت: مررت برجل حَسُنَ وجهُه وأكَرُم المحمدان؟ وما حُسنَ الخالدان.

ويدلك على ذلك أنها تستعمل في هذا الوجه إستعمال الإفعال فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث، وأنها تكون مفردة مع مرفوعها فتقول: (محمد حسنة أمه) و(الرجلان حسنٌ أبواهما) بخلاف الإضافة، مثلاً إذ تقول (محمد حسن الأم) و(الرجلان حسنا الأبوين) لأن الإضافة فيها جانب الأسمية هو الغالب.

٢- مررت برجل حسن أبوه- برفع الصفة المشبهة وما بعدها، وهذا على التقديم والتأخير، وأصل الكلام (مررت برجل أبوه حسن)، فحسن خبر مقدّم وأبوه مبتدأ مؤخر، وقدمت الخبر للاهتمام.

وليست الصفة هنا على إرادة تغليب الحدث، فإنها لم تستعمل استعمال الأفعال، فهي تطابق المبتدأ فتقول: (مررت برجل حسنان أبواه) و(مررت برجل حسنون آباؤه)، وأصل الكلام (أبواه حسنان) و(آباؤه حسنون) ولو أردت معاملتها معاملة الفعل لقلت: مررت برجل حسن أبواه وحسن آباؤه.

٣- مررت برجل حسن الوجه- بإضافة الصفة الى الوجه، والصفة ههنا مراعى فيها جانب الإسمية أكثر من الحدث بخلاف التعبير الأول، وذلك لأنّ الإضافة من خصائص الإسماء، ثم ألا ترى أن الصفة هنا لا تعامل معاملة الفعل، بل هي تتبع ما قبلها أيّاً كان صاحبها الحقيقي، فتقول (مررت برجل حسن الأم) فتذكّر الصفة وإنْ كانت (الأم) مؤنثة، وتقول: (مررت برجلين حسني الآباء) فتثني الصفة اتباعاً لما قبلها وإنْ كان (الآباء) جمعاً بخلاف ما لو قلت (مررت برجل حسنة أمه) و(مررت برجلين حسنٍ آباؤهما).

٤- مررت برجل حسنٍ وجهَه أو حسنٍ الوجهَ- بنصب الوجه، وهذا عند النحاة للمبالغة من ناحيتين، وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عموماً، ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنّ في هذا التعبير إيضاحاً بعد الأبهام، فإنك عندما قلت (مررت برجل حسنٍ) ونونت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الأبهام، ثم أوضحت جهة الحسن بعدما ابهمت، وللايضاح بعد الابهام مزية كما مر في بحث التمييز.

جاء في (**شرح شذور الذهب**): «زيد حسنٌ وجهَه بنصب الوجه والاصل (زيد حسن وجهه) بالرفع فـ (زيد) (مبتدأ) و(حسن) خبر، و(وجهه) فاعل بـ (حسن) لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت (حسُنَ) بضم السين وفتح النون

لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الإسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقتضي ذلك أنّ الحسن قد عمّه بجملته فقيل (زيد حسنٌ) أي هو، ثم نصب وجهه[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «أما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصب (وجهاً) على التمييز، ليحصل له الحسن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضاً أوقع في النفس للابهام أولاً ثم التغسير ثانياً[٢].

وليس كل التعبيرات فيها هذان الجانبان، بل ليس في بعضها إلاّ الإيضاح بعد الإبهام فلا يصح جعل الصفة فيها لجملة الموصوف، وذلك نحو قولك: (الفيل مدّببٌ نابَه) إذ لا يصح أن يقال (الفيل مدبّب)[٣]، ونحوه (كلبك كثيفٌ شعرَه) و(أخوك قليل مالَه) فلا يصح وصف الكلب بالكثافة والأخ بالقلّة على جهة العموم، وإنما فيه إيضاح بعد إبهام فإنك إبهمت جهة الوصف، ثم بيّنتها.

٥- مررت برجل حسنٍ وجهاً- وهذا التعبير كالذي قبله من حيث المبالغة والابهام غير تنكير الوجه، والمعنيّ بالوجه وجه الرجل، والمعرفة والنكرة هنا يتقاربان، في الدلالة، فإنك إذا قلت: (محمد حسنٌ الوجهَ) أو قلت: (محمد حسنٌ وجها) فإن الوجه يعود إلى محمد عرّفته، أو نكّرته، والفرق بينهما كالفرق بين قولك (الله خلقكم من ماء) و(الله خلقكم من الماء) فإن المعرّف بـ (ال) الجنسية فيه من العموم ما يقرّ به من النكرة، وإن كان لا يطابقه، وقد مرّ هذا في بابه.

وقد يكون الاختلاف بين معنى هذين التعبيرين، أو بين هذه التعبيرات من وجه آخر، وذلك نحو قولك (هو كريمٌ أبا) فـ (أبا) يحتمل الحال والتمييز، فهو يحتمل أنّه كريم في حال أبوته، أي هو كريم إذا كان أباً ويحتمل أن أباه كريم، بخلاف قولك (هو كريم أبوه أو كريم الأب) بالإضافة فهو لا يحتمل إلاّ أن أباه كريم.

---

(١) «شرح شذور الذهب» (٣٠٢).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١-٢٣٢).

(٣) هذه صفة مشبهة وإن كانت على صيغة أسم المفعول لأنها صفة دالة على الثبوت.

وفي مثل هذا التعبير يتضح الفرق بين تنكير المنصوب، وتعريفه، فإن قولك (هو كريمٌ الابَ) بالتعريف لا يحتمل إلاّ أباه كريم ولا يحتمل أنه كريم في حال أبوته، فهو لا يكون حالاً، ونحوه أن تقول: (هو حسن ضيفاً) وحسنُ الضيفِ وحسنُ الضيفَ.

وقد يكون الأختلاف على وجه آخر، وذلك نحو قولك (هو عظيم القوم) و(هو عظيم قوماً). فالأول قد يكون على معنى أنه عظيم في القوم كقولك (هو رئيس القوم وكبيرهم) وقد يكون على معنى أن قومه عظماء.

فإنْ قلت: (هو عظيم قوماً) كان المعنى أنّ قومه عظماء لاغير، فتبين من هذا أنه ليس ثمة تطابق وإنّما لكل تعبير معنى.

النعت

النعت هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجل كريم) أو ببيان صفة من صفات ما تعلّق به، هو ما يسمى بالنعت السببي، نحو (مررت برجل كريم أبوه[1])، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥].

ويأتي لأغراض أهمها:

١- **التخصيص**: ومعنى التخصيص تقليل الإشتراك الحاصل في النكرات[2]، نحو (مررت برجل طويل) وذلك أنّ كلمة (رجل) عامّة تشمل كل واحد من أفراد الجنس، فإن قلت (طويل) فقد قللت الإشتراك باخراجك القصار، وغير الطوال عموماً، فإن قلت (مررت برجلٍ طويل أسمر) زدته تخصيصاً، بتقليلك الإشتراك أكثر، فإنّك أخرجت غير السمر من الرجال الطوال، فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر أعرج) زدته تخصيصاً، وهكذا.

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٥١)، «التصريح» (٢/ ١٠٨).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧)، «الهمع» (٢/ ١١٦).

٢ - التوضيح: ومعنى التوضيح إزالة الإشتراك الحاصل في المعارف[١]، وذلك نحو قولك: (مررت بمحمد الخياط) فقد يكون أكثر من شخص مسمّى بمحمد، فإن قلت: (الخياط) أزلت الإشتراك وتعين المقصود، ونحو: (إشتريت من الخباز الاعرج) فقد يكون أكثر من خباز وبذكرك (الأعرج) أزلت الإشتراك فتعين المقصود.

٣ - الثناء والمدح: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب[٢]، لا يحتاج إلى توضيح، وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فإنه ليس ثمة رب أسفل فتميزه منه بكلمة (الأعلى) فهو لا يحتاج إلى توضيح، وإنما ذكرت الصفة للثناء عليه وتعظيمه. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]، ونحو قولك: (جاء خالد القائد المظفّر) ولست تقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنّما تذكر ذلك للتعظيم والثناء.

وقد يكون المدح والثناء في النكرات، كما يكون في المعارف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

٤ - الذم والتحقير: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، لا تقصد تمييزه من شخص آخر[٣]، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ونحو: (مررت بمسيلمة الكذّاب)، ونحو (لا تسمع إلى سالم الخبيث اللئيم) لا تقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمّى بهذا الإسم، وإنما ذكرت هذه الصفات لذمّه وتحقيره.

وقد يكون الذم والتحقير في النكرات أيضاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥] إذ ليس ثمّة شيطان غير رجيم ففصل الرجيم منه، ونحو (دونكم رجلا خائناً لئيماً).

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١).

(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٣١)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٤).

٥- **الترحّم**:[(١)] نحو (مررت بعباس البائس) ونحو (ياويح إبراهيم المسكين) ونحو (ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع).

ويكون في النكرات أيضاً، نحو (ارحموا رجلاً بائساً مضيّعاً).

٦- **التأكيد**:[(٢)] نحو: (أمس الدابرُ لا يعود) فإن كل أمس دابر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فإنّ (واحدة) مفهومة من قوله (نفخة) وقوله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فإنّ (أثنين) صفة مؤكدة لالهين، ونحو (إنّ غداً القابل قريب) فإنّ كل غد قابل.

٧- **التعميم**: نحو (إنّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين) و(إنّ الله يحشر الناس الاولين والآخرين[(٣)]) و(يقبل الله من عباده صالح الإعمال الكثير والقليل) ونحو ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١].

٨- **التفصيل**[(٤)]: نحو (مررت بثلاثة رجالٍ، كاتبٍ، وشاعرٍ، وفقيه)، و(مررت برجلين عربيٍّ، وعجمي) و(رأيت رجلين، طويلاً، وقصيراً).

٩- **الإبهام**[(٥)]: وذلك كأن تقول لصاحبك (أتصدقت بقليل، أم كثير؟) فيقول: (تصدقت بصدقةٍ قليلةٍ، أو كثيرة) ونحو (هل كتبت له رسالة حسنة؟) فيقول: (كتبت له رسالةً حسنةً أو سيئة) يريد إبهامها عليك.

١٠- ثم أنّ النعت قد يؤتى به لاعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالم بحال المنعوت، كأنْ يقول لك صاحبك (هل رأيت خالداً؟) فتقول: (نعم رأيت خالداً البائعَ داره والمفارقَ أهله) تريد أن تُعلم صاحبك بأنّك عالم بأحواله التي يخفيها عليك.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).
(٣) «التصريح» (٢/ ١٠٩)، «الهمع» (٢/ ١١٦).
(٤) «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).
(٥) «التصريح» (٢/ ١٠٩).

جاء في (**حاشية الصبان**) أنه «نقل عن أبن الخياز أنّ النعت يجيء لاعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك (جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه) إذا كان المخاطب يعلم أتصاف القاضي بذلك، ولم تقصد مجرد المدح، بل قصدت أعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف[١]».

النعت الجامد

الأصل في النعت أنْ يكون مشتقاً نحو: (مررت برجل ضاحك) و(مررت برجل طويل) وقد ينعت بالجامد كثيراً كالمنسوب، نحو: (مررت برجل بصري) والموصول، نحو (مررت بالشخص الذي فاز) والمقادير والاعداد، نحو (أقبل رجالٌ مائةٌ) و(اقبل رجالٌ سبعةٌ) و(اشتريت حريراً ذراعين)[٢].

ومنه النعت بـ (مثل) ونحوها مما يفيد التشبيه، نحو: (مررت برجل مثلك وضَرْبك وشبهك ونحوك)[٣].

ومنه النعت بـ (ذي) نحو: (رأيت رجلاً ذا علم).

ومنه النعت بـ (أيّ) نحو: (مررت برجل أيِّ رجل وأيمّا رجل) وهي التي تسمّى أيّا الكمالية، ويراد بها التعجب والمبالغة في المدح، وتنعت بها النكرة.

جاء في (**كتاب سيبويه**) «ومن النعت أيضاً (مررت برجل أيّما رجل) فـ (أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره كأنه قال: مررت برجل كامل[٤]».

وعند قسم من النحاة أن أصلها استفهام، ثم إستعيرت لوصف الشيء بالكمال.

(١) «حاشية الصبان» (٣/ ٥٩).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠) وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨)، «الكليات» (٨٩).

جاء في (**شرح الكافية للرضي**): «والذي يقوى عندي أن (أي رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أيّ) الإستفهامية وذلك أن الإستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلاّ عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أنّ الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه»[١].

وجاء في (**بدائع الفوائد**): «وأما وقوعها نعتاً لما قبلها نحو: (مررت برجل أيّ رجل) فـ (أيّ) تدرجت إلى الصفة من الإستفهام كان الأصل (أي رجل هو؟) على الإستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز، والإحاطة لوصفه، فكأنه ممّا يستفهم عنه بجهل كنهه، فأدخلوه في باب الإستفهام الذي هو موضوع لما يجهل.

وكذلك جاء (القارعة ما القارعة والحاقة ما الحاقة) أي أنها لايحاط بوصفها، فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من الوصف، حتى أدخلوه في باب النعت وأخروه في الإعراب عمّا قبله[٢].

ومنه النعت بـ (كل) و(جدّ) و(حق) مضافة الى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى، نحو قولك (مررت بالرجل كل الرجل وحق الرجل وجدّ الرجل)، والمقصود بها المبالغة في الكمال وبلوغ الغاية[٣].

قال الرضي: «ومعنى (كل الرجل) إنه أجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى (جد الرجل) أي كأن ما سواك هزل. و(حق الرجل) أي أن من سواك باطل. وهما من باب (جرد قطيفة).

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٢).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٥٩).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨).

ويقال أيضاً في الذم (أنت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم) و(أنت لئيم جد لئيم وحق لئيم)[1].

ومنه قولهم: (ماشئت) في نعت النكرات، نحو (رأيت رجلاً ماشئت من رجل[2]) أي رجلاً يسد مشيئتك وارادتك.

ومنه قولهم: (مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهمك من رجل وناهيك من رجل وهدّك من رجل وكفيك من رجل) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع فتقول: (مررت بامرأة هدّك من امرأة، وامرأتين هدّك من امرأتين، ونساء هدك من نساء)، وبعضها يطابق كـ (ناهيك) لأنها اسم فاعل، وبعضها استعمل فعلاً أيضاً نحو (هدّك) و(هدّتك) و(هدّاك)[3].

ومعانيها متقاربة في معنى الكفاية[4]، فمعنى (حسبك) كافيك من (أحسبني الشيء) بمعنى كفاني، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] أي كافيك، ولعل أصلها من (حسب) والهمزة للسلب أي أزال حسابك وأبعده كـ (اصرخ) و(أقسط) أي أزال الصراخ والقَسْط وهو الظلم فقولك: (أحسب الشيء) معناه أزال حسابه، فلا يفكر في شيء بعد من قولك: هو يحسب للامر حسابه، فـ (أحسبه) أزال ذلك الحساب بكفايته واغنائه.

ومعنى (همك) مقصودك كما تقول (كل همي أن أحصل على كذا) أي همي ومقصودي.

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فقولهم (همك من رجل) بمعنى حسبك، وهو من الهمة واحدة الهمم، أي هو ممن يهمك طلبه[5]».

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٣).
(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠)، «الأصول» (٢/ ٣٣).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).
(٤) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).
(٥) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

وجاء في (شرح الرضي): «وقولهم (همك من رجل) مصدراً بمعنى المفعول أي مهمومك أي مقصودك أو من (همه) أي أذابه يذيبه، أي يذيبك وصف محاسنه»[(١)].

ومعنى (ناهيك) ينهاك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية والمطلوب.

ومعنى (هدّك) يثقلك عدّ محاسنه. جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما هدّك فهو من معنى القوة يقال (فلان يُهد) على مالم يسم فاعله، إذا نسب إلى الجلادة والكفاية»[(٢)].

وجاء في (شرح الرضي): «هدك أي يثقل عليك عدّ مناقبه، من هدّته المصيبة، أي أوهنته وكسرته»[(٣)].

وجاء في (لسان العرب): «ومررت برجل هدك من رجل، أي حسبك وهو مدح، وقيل معناه أثقلك وصف محاسنه»[(٤)].

ومعنى (شرعك) مطلوبك وبغيتك من شرع في الشيء طلبه.

جاء في (لسان العرب): «مررت برجل شرعك... والمعنى أنه من النحو الذي تشرع فيه وتطلبه، وأشرعني الرجل أحسبني. ويقال: شرعك هذا أي حسبك»[(٥)].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وكذلك (شرعك) بمعنى حسبك من شرعت في الأمر إذا خضت فيه أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه، وفي المثل (شرعك ما بلغك المحل) يضرب في التبلغ باليسير»[(٦)].

ومن النعت بالجامد تكرار الموصوف، وإضافته، الى نحو (صدق) و(سوء) نحو قولك: (مررت برجل رجلِ صدق).

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤).
(٢) «شرح ابن يعيش» (١/ ٣٣٤).
(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).
(٤) «لسان العرب» (هد) (٤/ ٤٤٤).
(٥) «لسان العرب» (شرع) (١٠/ ٤٤).
(٦) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

جاء في (**شرح الرضي**): «ومن المقيس أيضاً أن تكرر الموصوف، وتضيفه إلى نحو (صدق) و(سوء)، نحو عندي رجل رجل صدق، وحمار حمار سوء، والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة، لا الصدق في الحديث، وذلك لأن الصدق مستحسن جيد عندهم، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال» (ثوب صدق) و(خلّ صادق الحموضة)... ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الاول»[١].

وجاء في (**كتاب سيبويه**): «ومنه (مررت برجل رجل صدق) منسوب إلى الصلاح كأنك قلت: مررت برجل صالح، وكذلك (مررت برجل رجل سوء) كأنك قلت: مررت برجل فاسد لأن الصدق صلاح والسوء فساد، وليس الصدق ههنا بصدق اللسان لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول: هذا ثوب صدق وحمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته»[٢].

ومنه الوصف باسم الجنس، والوصف به على ضروب منها أن تصفه بأسم جنس مشهور بمعنى من المعاني نحو: (مررت برجل أسدٍ) أي جريء وبرجل حمار، أي بليد وبأمرأة كلبة أي دنيّة[٣].

ومنها أن يكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال، نحو: (مررت برجلٍ رجلٍ) أي كاملٍ.

جاء في (**شرح الرضي**): «وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو (مررت برجل رجل) أي كامل في الرجولة، و(رأيت أسداً أسداً أي كاملاً»[٤].

ومنه الوصف بالجواهر نحو: (مررت بصحيفة طينٍ خاتمها) و(مررت برجلٍ فضةٍ حلية سيفه) و(مررت برجل صوفٍ تكّته) وأشهر معنى لهذا التعبير هو التشبيه،

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٣-٢١٤).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٥/ ٣١).
(٤) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٥/ ٣١).

أي مفضضة حلية سيفه، وخشنة تكّته و(بسرج خزّصفّته) أي ليّنة[١]، فإذا أردت حقيقة هذه الأشياء فالأجود الرفع، بل يوجبه بعض النحاة فتقول: (مررت برجل فضةٌ حلية سيفه وخزٌ صفته).

جاء في (**شرح السيرافي**): «قال أبو سعيد: أما قولك (مررت بسرج خزّ صفته) الى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع، لأنّ هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى، اختير فيها ما حكى عن العرب فقد سمع منهم: (هذا خاتم طين) أي مطيّن وإذا سمع منهم (خزّ صفته) يحمل على ليّنة كأنه قال هو ليّن»[٢].

وقد مرّ بنا هذا في باب التمييز والذي رجحناه أنّ الأشهر في الأتباع أن يراد به معنى التشبيه، وإذا أردنا الجوهر حقيقة رفعنا، وقد يراد بالاتباع الجوهر أيضاً وهو لغة[٣].

وقد مرّ بنا هذا فلا داعي لتكراره.

ومن النعت بالجامد:

النعت بالمصدر

نعت العرب بالمصدر كثيراً نحو قولهم: (هو رجلٌ عَدْلٌ ورجلٌ فَضْلٌ وزَوْرٌ) أي عادل وفاضل وزائر و(رجل صَوْم) أي صائم. قال تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف: ١٨].

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٣١)، «شرح السيرافي» (١/ ٢٢٨)، الخصائص ٣/ ٢٧٢)، المقتضب (٣/ ٢٥٩).

(٢) «شرح السيرافي بهامش كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٨)، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٥٩)، «منثور الفوائد» ١٥.

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢٣١، ٢٣٠)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٥).

وإذا نعت بالمصدر التزم افراده وتذكيره، أيّاً كان المنعوت نحو: أقبل رجلان عدل ورجال عَدْلٌ وفَضْلٌ وزَوْرٌ»[١].

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

أما أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق، نحو (هو رجل زَوْر) أي: زائر و(عدل) أي: عادل و(رضا) أي: مرضيّ، وهذا رأي الكوفيين.

وإما على تقدير مضاف، أي ذو عدل، وذو زور، وذو كذب، وهو رأي البصريين.

وقيل: لا تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى، مبالغة[٢].

وهذا الأخير هو الأولى، فإنّ قولهم (مررت برجل عدل) معناه انه مرَّ برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به، أصبح هو العدل نفسه.

وقد جاء وصف الذات بالمصدر، أو الاخبار بالمصدر عن الذات كثيراً، وإن لم يجعله النحاة قياساً، وكله فيما نرجّح على قصد المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى.

جاء في (شرح الرضي): «والأولى أن يقال: أطلق أسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه»[٣].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى، لكثرة حصوله منه، وقالوا: (رجل عدل ورضىً وفضل) كأنه لكثرة عدله، والرضى عنه، وفضله، جعلوه نفس العدل والرضي والفضل»[٤].

وجاء في (الخصائص): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده ايّاه، ويدلّ على أن هذا معنى

---

(١) «التصريح» (٢/ ١١٣)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

(٢) «التصريح» (٢/ ١١٣)، «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

لهم ومتصورً في نفوسهم قوله:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، ومنه قول الآخر:

وهن من الإخلاف والولعان

وأصل هذا الباب عندي قول الله عزّ وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ . . .

وقولك (رجل دنَف) أقوى معنى لما ذكرناه، كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة[1].

وقال: «فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة من البخل . . .، وأقوى التأويلين في قولها: (فإنّما هي أقبال وأدبار) أنْ يكون من هذا أي كأنها مخلوقة من الإقبال والأدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف: أي ذات أقبال وذات أدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله عزّ وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وذلك لكثرة فعله أيّاه واعتياده له»[2].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] «ذي كذب، أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته ونحوه:

فهن به جود وأنتم به بخل[3]

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] «حسناً قولاً هو حُسْن في نفسه لإفراط حسنه»[4].

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٥٩-٢٦٠) وانظر (٣/ ١٨٩).
(٢) «الخصائص» (٢/ ٢٠٣).
(٣) «الكشاف» (٢/ ١٢٧).
(٤) «الكشاف» (١/ ٢٥٠) وانظر «الكشاف» (٢/ ١٠١) قوله تعالى (إنه عمل غير صالح) و(١/ ٢٧٠) قوله تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم).

الوصف بالجملة

قد توصف النكرة بالجملة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فـ (أنزلناه) نعت لـ (كتاب) أي منزل، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] فـ (تسعى) صفة لحيّة، أي: ساعية.

ولا توصف بها المعرفة ذلك، لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة، فقولك: (رأيت طفلا يبكي) تؤول فيه (يبكي) بـ (باكياً).

ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية، فلا يصحّ أنْ يقال (رأيت رجلا أضربْه) ولا (رأيت رجلاً هل تكرمه؟) فإنْ جاء ما ظاهره ذلك، أول على إضمار قول محذوف هو الصفة، كما في قول رؤبة:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط ... جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

قالوا: التقدير جاؤا بمذق مقول فيه ذلك، أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء حمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه: هل رأيت الذئب في حياتك فهو مثله في اللون[1].

وقال ابن عمرون: «الأصل بمذق [مثل][2] لون الذئب هل رأيت الذئب؟ يقولون: مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا؟ وفي الحديث (كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: نعم يا رسول الله. قال فإنها مثل شوك السعدان). ثم حذف (مثل لون الذئب) وبقي (هل رأيت الذئب) وتأولوه: (مقول) عند رؤيته هذا الكلام»[3].

ويبدو لي أن هذا الرأي مسوغ، لأن المقصود بهذا القول التشبيه، وهذا التعبير مستعمل كثيرا في لغتنا، فإنك قد تقول لصاحبك: (أكلت فاكهة هل ذقت التمر) أي هي

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٣) «الإيضاح في علم البلاغة» / (٥٠)، «التصريح» (٢/ ١١٢).
(٢) زيادة اقتضاها السياق.
(٣) «التصريح» (٢/ ١١٢).

مثل طعمه، والقصد تشبيهها به، وتقول (اشتريت عقداً هل رأيت حب الرمان) أي يشبهه، وتقول: (اشتريت قماشاً هل لمست الحرير غير أنه ليس بحرير) أي مثله في الملمس، وكل ذلك على معنى أكلت فاكهة مثل التمر. هل ذقت التمر، واشتريت عقدا مثل حب الرمان، هل رأيت حب الرمان، ونحو ذلك، فإن النعت في الحقيقة محذوف هو (مثل) واستغني بالجملة عنها لأن القصد معلوم.

والراجح فيما أرى أن يكون الوصف بالجملة الأنشائية التي يراد بها التشبيه قياساً على هذا التأويل والله أعلم.

النعت المقطوع

في العربية ظاهرة جديرة بالالتفات اليها وهي ظاهرة (القطع)، ونعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الأعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوبا، ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً نحو: (مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ).

ويقع القطع في النعت كثيراً، وقد يقع أيضاً في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فعطف بالنصب على المرفوع ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فعطف بالنصب على المرفوع، ثم عاد الى الرفع.

وقد اختفت هذه الظاهرة من التعبير منذ زمن بعيد.

ويستعمل القطع لاداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلفت نظر السامع الى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته الى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك الى التعرف على سبب وضعه.

فهذا التعبير يراد به لفت النظر، واثارة الأنتباه الى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الانتباه.

جاء في (**حاشية يس على التصريح**): «قال السعد في حواشي الكشاف: فإن قلت: ماوجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟.

قلت: إنّ في الافتنان لمخالفة الأعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيّما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدلّ دليل على الاهتمام»[١].

وجاء في (**إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم**) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة:٣]: «قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح، وخولف في بعضها الأعراب فقد خولف للافتنان، . . . الموجب لايقاظ السامع وتحريكه الى الجد في الأصغاء فإنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك، ينبىء عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب»[٢].

وجاء في (**معترك الاقران**): «قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من أجرائها، قال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالاحسن أنْ يخالف في أعرابها لأن المقام يقتضي الاطناب، فإذا خولف في الأعراب كان المقصود أكمل، لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً»[٣].

وذكر الفراء أنّ العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أنْ تجدد له وصفاً جديداً غير متبع لاوله، جاء في (**معاني القرآن**): «والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الأسم رفعاً وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون أخراج المنصوب بمدح مجدد غير مُتْبع لأول الكلام. . .

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (٢/١١٧).

(٢) «إرشاد العقل السليم».

(٣) «معترك الاقران» (١/٣٥٤) وانظر «التفسير الكبير للرازي» (٥/٤٩)، «البرهان» (٢/٤٤٦).

وقال بعض الشعراء:

الــى الملــك القــرم وابــن الهمــام وليــثَ الكتيبــة فــي المــزدحــم
وذا الــرأى حيــن تغــم الأمــور بــذات الصليــل وذات اللجــم

فنصب (ليث الكتيبة) و(ذا الرأى) على المدح والأسم قبلهما مخفوض[1]».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنك إذا قطعت فإنّك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة، ما يعلمه المتكلم، فإنّ القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع، كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت (مررت بمحمد الكريم) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به بخلاف قولك (مررت بمحمد الكريم) فإنّك قد تريد بذلك أنْ تميزه عن غيره، وتبينه به، فالقطع لا يكون إلاّ إذا كان الموصوف مشتهراً بالصفة، معلوماً بها حقيقة، أو ادّعاء، أي تدّعي أنه مشهور بهذه الصفة، فإذا مدحته بالقطع أدّعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر بها فيكون أمدح له. وإذا ذممته كنت أدّعيت إنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بها، فإنك إذا قلت (مررت بخالدٍ الدنيء) لم ترد أنْ تعلم المخاطب بأنّ خالداً دنيء لأن المخاطب لا يجهل ذلك، وإنما أردت ذكره بأمر يعلمه كل أحد فيكون أهجى له وأذم، قال تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] فنصب لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد إضافة الى الذم بصيغة المبالغة فهو ذمّها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقطع بأن جعل هذا أمراً معلوما لا يخفي على أحد.

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين، وتمييز الموصوف من غيره، لا يصح قطعها «إذ لاقطع مع الحاجة» فالموصوف إذا احتاج الى مائة صفة ليتميز من غيره لم يصح قطع واحدة منها، قال ابن مالك:

وإن نعــوت كثــرت وقــد تلــت فتقــرا لــذكــرهــن أتبعــت

(١) «معاني القرآن» (١/ ١٠٥).

وذلك كأنْ تقول (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنّك إذا أردت أنْ تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد أسمه محمد أحدهم تاجر شاعر والثاني تاجر كاتب والثالث شاعر كاتب، كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك، (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا حذفت أية صفة ألتبس بمحمد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القطع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره، فإن كانت له صفة أخرى مشهوراً بها معلومة للمخاطبين كأن يكون فقيهاً جاز لك القطع على قصد أنه معلوم بها فتقول: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب الفقيهُ) فتتبع النعوت الأولى وجوباً ويجوز في النعت الآخر القطع.

جاء في (التصريح): «وأن لم يعرف مسمى المنعوت إلاّ بمجموعها وجب أتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وإليه أشار الناظم بقوله:

وإن نعـــوت كثـــرت وقـــد تلـــت مفتقـــرا لـــذكـــرهـــنّ أتبعـــت

وذلك كقولهم (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب) إذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في أسمه ثلاثة من الناس أسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأول من الاخيرين إلاّ بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها.

وإن تعيّن ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح.

وإذا كان المنعوت نكرة تعّين في الأول من نعوته الأتباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع»[1].

فالقطع إنّما يكون للدلالة على أن الموصوف مشهور بالصفة المقطوعة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «أعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو (أمس الدابر)...

(١) «التصريح» (٢/١١٧)، «وانظر شرح الأشموني» (٣/٦٨)، «الهمع» (٢/١١٩).

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لأنه أن لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر فلك القطع في ذلك الثاني. اللازم، نحو (مررت بالرجل العالم المبجل) فإنّ العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل»[١].

وجاء في (**التصريح**): «إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز أتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد، نحو: (نفخة واحدة) أو ملتزم الذكر نحو (جاؤا الجماء الغفير) أو جاريا على مشار إليه نحو (بهذا الرجل)[٢].

وجاء في (**شرح قطر الندى**): «ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو إدّعاء رفعا بتقدير (هو) ونصبا بتقدير (أعني) أو (أمدح) أو (أذم) أو (أرحم)»[٣].

وجاء في (**الكامل**): «إذا قال (جاءني عبدالله الفاسق الخبيث) فليس يقول إلاّ وقد عرفه بالخبث والفسق، فنصبه بـ (أعنى) وما أشبهه من الأفعال، نحو (اذكر) وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الأسم وكذلك المدح»[٤].

وجاء في (**الكتاب**): «(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح)، وإن شئت جعلته صفة فجرى على لأول وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك: الحمد ﷺ الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك له أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الاخطل:

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائض الغمر والميمونُ طائره ... خليفةُ الله يستسق به المطر

(١) «شرح الرضي» (١/٣٤٦).
(٢) «التصريح» (٢/١١٦).
(٣) «شرح قطر الندى» (٢٨٨)، وانظر «الكليات لأبي البقاء» (٢٢٠).
(٤) «الكامل» (٢/٧٤٨).

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس، ولا من تخاطبه بامر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ فجعلته ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل كأنه قال: (اذكر أهل ذاك) و(أذكر المقيمين) ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: (أنا بني فلان نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء»[1].

وجاء فيه أيضا: «(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) وذلك قولك: أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن يكرره، ولا يعرّفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك... وقال عروة الصعاليك:

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداةَ الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين،... وقد يجوز (مررت بقومك الكرام) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم»[2].

وجاء في (شرح السيرافي) بهامش الكتاب: «قال أبو سعيد: يحتاج التعظيم إلى إجتماع معنيين في المعظم:

أحدهما أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة.

والآخر أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم»[3].

فهذه حقيقة القطع وغرضه.

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢٤٨-٢٥٠).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/٢٥٢).
(٣) «شرح السيرافي» (١/٢٥٢).

ثم أنه يقطع مع المرفوع الى النصب، ومع المنصوب الى الرفع، ومع المجرور الى الرفع، أو النصب، فتقول: (مررت بخالدِ العظيم أو العظيم) ويبدو أنّ القطع إلى الرفع اثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية، نحو: (أعني العظيم أو امدح) وفي الرفع بتقدير أسم أي (هو العظيم)، والأسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ ﴾ [هود: ٦٩].

فقولك (مررت بمحمدٍ العظيم) بالاتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير أو يراد مدحه بهذه الصفة.

وقولك (مررت بمحمدٍ العظيمَ) بالنصب، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة كما تعني أن محمدا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كل أحد.

وقولك (مررت بمحمدٍ العظيمُ) بالرفع، يدل على أن محمداً معلوم أتصافه بهذه الصفة مشهور بها، غير أن أتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر واشدّ مما قبلها.

وورد القطع في العطف أيضاً للدلالة على أهمية المقطوع من بين المعطوفات، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]: «وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال»[١].

وجاء في (شرح شذور الذهب) في قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾ [النساء: ١٦٢]: «إن المقيمين نصب على المدح، وتقديره وامدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين وانّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها»[٢].

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) «شرح شذور الذهب» (٥٤)، وانظر «الكشاف» (١/ ٤٣٨).

تعاطف النعوت

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة تقول: (مررت برجل كريم شاعر خطيب) ويجوز أن تقول (مررت برجل كريم وشاعر وخطيب). قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤]، وقال الشاعر:

الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم[(١)]

وتعطف النعوت بالواو كما مرّ، وإذا دلت على ترتيب وتعقيب عطفت عند ذاك بالفاء، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ١-٥] وقال: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣].

قال أبو حيان: «ولا يجوز- أي العطف- بالفاء إلاّ أن دلت على أحداث واقع بعضها على أثر بعض، نحو: مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقالته»[(٢)].

وإن دلت الأحداث على ترتيب وتراخ عطفت بـ (ثم) فتقول: (مررت برجل قائم إلى زيد ثم ضاربه ثم قاتله) وتقول (مررت برجل أعانني ثم أكرمني) ومنه (مررت برجل راكب ثم ذاهب) فبيّن أن الذهاب بعده وأن بينهما مهلة غير متصل به»[(٣)].

الى غير ذلك من حروف العطف الأخرى كالعطف بـ (أو) أو بـ(لا) بحسب المعنى المقصود[(٤)].

ويجب العطف في الصفات إذا تعددت لتعدد الموصوفين، بها نحو (مررت برجال كاتب وشاعر وفقيه) أي كل رجل منهم له صفة من هذه الصفات.

---

(١) أنظر «الهمع» (٢/١١٩)، «شرح الرضي» (١/١٠٧-١٠٨).
(٢) «الهمع» (٢/١١٩)، «كتاب سيبويه» (١/٢١٣).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/٢١٣).
(٤) أنظر «كتاب سيبويه» (١/٢١٣).

أما إذا تعددت الصفات وصاحبها واحد «فالأحسن أن تباعد معنى الصفات العطف نحو ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وإلاّ تركه نحو ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١٣]»[١].

وقد يؤتي بالواو للأهتمام.

جاء في (تفسير الرزاي) في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]: «في إدخال الواو على هؤلاء (والناهون)، وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير، أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة وربما أقدم ذلك المنهي على ضرب الناهي، وربما حاول قتله، فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهاً على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة»[٢].

وقال تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣] ففصل بالواو بين (غافر الذنب) و(قابل التوب) للإهتمام بالتوبة ههنا، ويدل على ذلك قوله تعالى فيما بعد هذه الآيات: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

ثم إنّ العطف بالواو قد يؤتي به لتحقيق إجتماع الصفات في الموصوف، وذلك كأن تقول لشخص ينكر او يستبعد إتصاف الموصوف بصفة واحدة من صفات الكمال، فضلاً عن عدة صفات (هو كاتب وخطيب وشاعر) فتأتي بالواو لتحقيق إجتماع هذه الصفات فيه.

---

(١) الأتقان: (٢/ ٧٠).

(٢) «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٠٥).

جاء في (**بدائع الفوائد**): «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير.

وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة الى ما نحن فيه، إذا كان رجل مثلاً له أربع صفات هي (عالم وجواد وشجاع وغني) وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقرّ به ويعجب من إجتماع هذه الصفات في رجل فإذا قلت (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت إستبعاده لذلك قلت (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع وغني فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ به توهم الإنكار»[1].

حذف النعت

يجوز حذف النعت إذا عُلِم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي كل سفينة صالحة فحذف النعت وأبقى المنعوت فإنه أن لم يقدر ذلك فلا فائدة في خرقها. ومنه قول المرقش الاكبر:

وربّ أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

فحذف النعت وأبقى المنعوت أي فرع فاحم أو نحو ذلك وجيد طويل وإلاّ فكل أمرأة لها فرع وجيد أن قصد بذلك مطلق الفرع والجيد[2] فلا فائدة في التشبيب.

وقد تحذف الصفة وتدل عليها حال المتكلم، وللنغمة الصوتية أثر في إيضاحها، وذلك كأن تقول (هو رجل) فتقوى اللفظ وتطيل الصوت وتفخمه، فتدل بذلك أنه رجل عظيم ونحو ذلك، وتقول (عنده مال) فتفخم كلمة (مال) وتمد صوتك بها فتعني أنه عنده مال كثير، وتقول (عنده مال) وتزوي وجهك وتغير النغمة، فيدّل ذلك على أنّ عنده شيئاً قليلاً من المال ونحو ذلك[3].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ١١٩).

(٣) انظر «الخصائص» (٢/ ٣٧٠-٣٧١).

البدل

يعرّف النحويون البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ومعنى ذلك أنّك إذا قلت مثلا (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيداً لذكر العلَم، فالبدل هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البدل.

ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

جاء في (**المفصل**) أن البدل «هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد[1]».

وقال السيرافي: «أعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام، على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر»[2].

ولا يعنون بذلك أنّ المبدل منه لا فائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه وإن العامل كأنما باشر البدل.

جاء في (**شرح السيرافي**): «وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى الغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه، تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك (زيد رأيت أباه عمرا) في تقدير (زيد رأيت عمرا) وهذا فاسد محال»[3].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/٦٦).

(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/٧٥).

(٣) المصدر السابق (١/٧٥).

وجاء في (**المقتضب**): «ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول (زيد مررت به أبي عبدالله) لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت (زيد مررت بأبي عبدالله) كان خلفاً لأنك جعلت (زيداً) ابتداء، ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام.

وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة، . . . والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ماليس في الكلام»(١).

وقال الرضي: «ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال»(٢).

فقولك (أعجبني محمد علمه) فيه (علمه) بدل من (محمد) فلو كان (محمد) على نية السقوط لكان القول (أعجبني علمه) فلا يعود الضمير على شيء وهو غير صحيح.

أقسام البدل

البدل على أقسام هي:

١ - **البدل المطابق** ويسمى أيضا بدل كل من كل وذلك نحو ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وقوله ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فالعزيز الحميد هو الله.

وفائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين ويؤدي البدل والمبدل منه بإجتماعهما معنى لا يؤدي بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهماً يوضحه الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقوله (يسومونكم سوء العذاب) مبهم يحتمل أموراً كثيرة فأوضحه البدل ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٧٥).

﴿يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فالفدية مبهمة يوضحها (طعام مسكين).

وقد يكون الثاني مبيناً حقيقة الأول، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فحقيقة العجل المتخذ ليست عجلاً حقيقاً وإنما هو جسد له خوار، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على أنفراد لم يتضح الأمر كما أوضحه إجتماعهما.

وقد يكون أحد الطرفين أعني البدل أو المبدل منه متصفاً بصفة دالة على المدح أو الذم أو غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فقوله (العزيز الحميد) صفتان لله تعالى دالتان على المدح، ونحوه أن تقول: (مررت بالرجل العالم سالم) فالمبدل منه موصوف بصفة العلم والأكتفاء بإحدهما لا يؤدي معنى الجمع.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فلو قال: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ طُوًى﴾ لم يعلم أنه مقدّس، ولو قال (إنك بالوادي المقدّس) ولم يذكر أسمه لم يعلم أي واد هو؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] فبين صفة الناصية المسفوعة.

وقد يكون الأول عاماً والثاني مخصصاً له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فالزينة عامة وقد خصصت بالكواكب، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]. فبين جنس القوارير، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقد يأتي للتفصيل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] ففصل (ما يوعدون).

وقد يكون للتفخيم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] فإنه أبهم الأمر أولاً، ثم أوضحه وللايضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سرداً واحداً.

جاء في (الطراز): «أعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً فإنه يفيده بلاغة ويكسبه إعجاباً وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب، ومصداق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ ثم فسره بقوله (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) وهكذا في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ فأبهمه أولاً ثم فسّره بقوله ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ . . .

ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أباً وأفضلهم فعلاً، وحسباً وأمضاهم عزيمة وانفذهم رأياً؟ ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت: فلان الأكرام الأفضل الأنبل»[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) «وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني وذلك لأن للابهام أولاً، ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً ليس للاتيان بالمفسر أولاً، وذلك نحو (برجل زيد) فإنّ الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا»[٢].

وقد يفيد البدل التوكيد وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول[٣]، نحو (جاءوا كبارهم وصغارهم) ونحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

جاء في (كتاب سيبويه): «فالبدل أن تقول: (ضُرب عبدالله ظهرُه وبطنه) و(ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطن) و(قُلب عمروٌ ظهرُه وبطنه) و(مُطرنا سهلُنا وجبلنا) و(مُطرنا السهلُ والجبل) وإن شئت كان على الإسم بمنزلة أجمعين توكيدا. . .

(١) «الطراز» (٢/٧٨-٧٩)، وانظر «البرهان» (٢/ ٤٥٥).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٠).
(٣) انظر «أبن الناظم» (٢٢٩).

فإنْ قلت: (ضُرب زيدٌ اليدُ والرجل) جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً»[١].

فسيبويه يجوّز أن يعربها بدلا أو توكيداً فإذا أعرب بدلاً أفاد معنى التوكيد لما فيه من الإحاطة.

ثم أنّ قولك: (أقبل أبوك خالد) فيه توكيد لأن أباك هو خالد، غير أنه ذكر مرة قرابته ومرة أسمه، وقد تقول: ولم لا يكون توكيداً؟.

والجواب أنّ الإسمين ليسا متطابقين تماماً، والتوكيد يفيد المطابقة، فإن قولك (أبوك) يفيد القرابة و(خالد) الإسم.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قوله (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح إذ مدلول قولك (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيداً و(أخوك) يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها (زيد) لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر»[٢].

وجاء في (**شرح أبن يعيش**): «وأعلم أنه قد أجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد لأن فيه إيضاحاً للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع مجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه. إلا ترى أنك إذا قلت (جاءني أخوك) جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت (زيد) زال ذلك الإحتمال كما لو قلت (نفسه) أو (عينه) فلذلك قال صاحب الكتاب: وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد، يعني أنه حصل بإجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ (النفس) و(العين) ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل بإجتماعهما كما لو أنفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل بإجتماعهما»[٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٧٩-٨٠).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١-٣٧٢).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٦٦).

وذهب النحاة إلى أن نحو (رأيتك إيّاك) و(رأيته إيّاه وفعلت أنت) بدل[١]، ولا شك أنه يفيد التوكيد. وقد ذهب آخرون إلى أنه توكيد لا بدل[٢].

وذكر بعض النحاة أن التأكيد متأتٍّ أيضاً من أن البدل على نية تكرار العامل، فإن قولك (جاء أخوك خالد) معناه جاء أخوك، جاء خالد، فكأنك كررت (جاء) مرتين، ومن هنا جاء التأكيد. فالتأكيد حاصل في المجيء.

قال ابن الناظم: «أعلم أنّ الغرض من الإبدال أن يذكر الإسم مقصوداً بالنسبة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة بعد التوطئة، لذكره بالتصريح بتلك النسبة، لافادة توكيد الحكم، وتقريره لأنّ الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل»[٣].

وجاء في (**الإتقان**): «والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته البيان والتأكيد، أما الاول فواضح أنك إذا قلت: (رأيت زيداً أخاك) بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير، وأما التأكيد فلأن على نية تكرار العامل فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول»[٤].

والذي يبدو لي أنّ ليس ثمة توكيد في الحكم، وأن العامل غير مكرر، وإنما قد يحصل تالتوكيد من إجتماع البدل والمبدل منه، كأن يكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول فيفيد معنى الجميع، أو كأن يكون الإسمان يطلقان على ذات واحدة، فيفيد إجتماعهما فضل توكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]. فعيسى هو ابن مريم.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٩٣)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٦٩).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٣).
(٣) «شرح ابن الناظم» (٢٢٦).
(٤) «الإتقان» (٢/ ٧٠).

٢- بدل بعض من كل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ (من أستطاع) هو بعض الناس ونحو (أعجبني خالد وجهه) و(أكلت الرغيف ثلثه).

٣- بدل أشتمال: وهو ما دل على معنى في متبوعه وذلك نحو: (أعجبني خالد علمه) ونحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦] فـ (إذ) بدل إشتمال من مريم، وقوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤، ٥] فـ (النار) بدل إشتمال من (الأخدود) لأن الأخدود أشتمل على النار.

ولابد في هذين البدلين أعني البدل الذي هو بعض، وبدل الإشتمال، من ضمير يربطهما بصاحبهما ظاهر أو مقدّر، فالظاهر نحو قولك (أعجبني محمد علمه) والمقدّر نحو (النار ذات الوقود) أي النار فيه[١].

ولا يشترط في البدل الواقع في الإستثناء ضمير، وذلك نحو (ما أقبل الرجال إلاّ خالد).

وفائدة هذين البدلين هو الإيضاح بعد الإبهام.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والفائدة في بدل البعض والإشتمال البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام لما فيه من التأثير في النفس. وذلك أنّ المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالأول تقول (أكلت الرغيف ثلثه) فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك (ثلثه)، وكذا في بدل الإشتمال، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني نحو (أعجبني زيد علمه) و(سُلب زيد ثوبُه) فإنك قد تقول (أعجبني زيد) إذا أعجبك علمه و(سُلب زيد) إذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز أن تقول: (ضربت زيداً) وقد ضربت غلامه»[٢].

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٥٠٦)، «شرح الرضي» (١/ ٣٧٤).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١).

٤- **البدل المغاير**: وهو بدل الغلط والإضراب والنسيان. فبدل الغلط نحو قولك (أقبل محمدٌ خالدٌ) فإنك عندما قلت (أقبل محمد) تبين لك أنك غلطت بذكر (محمد) وإنما أردت (خالداً) فجئت بكلمة (خالد) صححت بها غلطك فهي بدل الغلط أي جئت بها مكان الغلط لا أنها غلط.

وأما الإضراب فيكون إذا ذكرت شيئاً، ثم بدا لك أن تضرب عنه، بذكر آخر بدله كأن تقول: (سأذهب إلى المقهى الكلية) فحين ذكرت أنك سيذهب إلى المقهى بدا لك أن تترك ذهابك إليها وأن تذهب إلى الكلية بدلها. قال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣] فأخبر أولاً أنهم لا يملكون رزقاً، ثم أضرب عن ذلك فقال: بل لا يملكون شيئاً، والذي عليه النحاة أن (شيئاً) مفعول به لـ (رزقاً) وكل صواب فيما أرى.

وأما **بدل النسيان** فيكون بأن تنسى فتذكر أمراً على غير حقيقته ثم تتذكر الأمر المنسيّ فتذكره بدل الأول كأن تقول: (زارني سعدٌ إبراهيم) فإن الذي زارك هو إبراهيم لا سعد، ولكنك نسيت فذكرت سعداً، ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو إبراهيم.

جاء في (**الكتاب**): «(هذا باب المبدل من المبدل منه) والمبدل يشرك المبدل منه في الجر وذلك قولك: (مررت برجل حمار) فهو على وجه محال وعلى وجه حسن.

فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمار، وأما الذي يحسن، فهو أن تقول (مررت برجل) ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول (حمار) أما أن تكون غلطت أو نسيت فأستدركت، وأما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك، ومثل ذلك قولك: (لا بل حمارٍ)، ومن ذلك قولك: (مررت برجل بل حمار) وهو على تفسير (مررت برجل حمار)، ومن ذلك (ما مررت برجل بل حمارٍ) وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول، وجعلته مكانه»(١).

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨-٢١٩).

وبدل الغلط والنسيان لا يكون في قرآن ولا شعر.

جاء في (**المقتضب**): «فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شهر ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسياناً فهكذا إعرابه»[١].

وقد يقع في الشعر على سبيل ادّعاء الغلط أو النسيان، كقوله:

(**ألا إنما هند عصا خيزرانةٌ**) فذكر أولاً أنها عصا، ثم بين أنه غلط بقوله هي عصا فصحح غلطه وذكر أنها خيزرانة.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام:

أما بداء وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد، وتعمد ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبياً وهذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن، في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك (هند نجم بدر شمس) كأنك وإن كنت معتمداً لذكر النجم تغلط نفسك، وترى أنك لم تقصد في الأول، ألاّ تشبيهها بالبدر، وكذا قولك: بدر شمس.

وأما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول (جاءني حمار)، فسبقك لسانك إلى (رجل) ثم تداركت الغلط فقلت (حمار).

وأما نسيان...

ولا يجيء الصرف ولا بدل النسيان، في كلام الفصحاء، وما يصدر عن روية وفطانة، فلا يكون في شعر أصلاً، وإنْ وقع في كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه، بـ (بل)[٢].

---

(١) «المقتضب» (٢٨/١).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٢-٣٧٣).

٥- بدل كل من بعض، وأنكره الجمهور واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]. قالوا: (جنات عدن) بدل كل من (الجنة) وهي بعض والجمهور على أنها بدل مطابق، لأن الجنة فيها جنّات.

واستدل المثبتون أيضاً بقول الشاعر:

رحم الله أعظُما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فـ (طلحة) كل و(الأعظم) بعض، والآخرون على أن (طلحة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني).

واستدل المثبتون بنحو قولهم (لقيته غدوةً يومَ الجمعة) كل، والغدوة بعض، وبقوله:

كأني غداة البين يوم تحمّلوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

فاليوم كل، والغداة، والآخرون على أن (يوم) في البيت بمعنى (وقت)[1]، والقول بهذا البدل لابد منه في نحو قولهم (ما قام إلاّ زيدٌ القومُ) إذ لا يكونَ إلاّ بدل كل من بعض.

جاء في (شرح ابن عقيل): «وقد روي رفعه فتقول (ما قام إلاّ زيد القومُ). قال سيبويه حدثني يونس أنّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون (مالي إلاّ أخوك ناصر) وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب[2]».

ويقصدون بالقلب أن أصل الكلام (مالي ناصرٌ إلاّ أخوك) فـ (أخوك) بدل بعض من كل ثم قدم البدل على المبدل منه فصار بدل كل من كل[3]، لأنّ المقصود بالناصر أخوك غير أن هذا لا ينطبق على مثال ابن عقيل، (ما قام إلاّ زيد القوم) إذ لا يمكن عدّ (زيد) عاماً و(القوم) خاصاً، فعلى مذهب من يجيز هذا التعبير يجب قبول هذا النوع من البدل.

(١) أنظر «الهمع» (٢/١٢٧)، «الصبان» (٣/١٢٦)، حاشية الخضري (٢/٦٩).
(٢) «شرح ابن عقيل» (١/٢٠٥-٢٠٦).
(٣) «شرح الأشموني» (٢/١٤٨)، «التصريح» (١/٣٥٥)، حاشية الخشري (١/٢٠٦).

البدل وعطف البيان

عطف البيان عند النحاة، تابع يوضح، أو يخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة لا يكون مشتقاً، ولا مؤولاً بالمشتق، نحو (أقبل أبو محمد خالد) و(أقسم بالله أبو حفص عمر[١]) ونحو: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالغرض من عطف البيان توضيح المتبوع أو تخصيصه، فالمتبوع على هذا أهم لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتي به لايضاح ما يجري عليه، وإزالة الإشتراك الكائن فيه من تمامه، كما أنّ النعت من تمام المنعوت نحو قولك (مررت بأخيك زيد) بنت الأخ بقولك (زيد) وفصلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصفة في قولك (مررت بأخيك الطويل) تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له أخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل[٢]».

فهو شبيه بالبدل المطابق، غير أنهم يفرقون بينهما، بأن المهم في البدل هو الثاني، وأما المهم في البيان فهو الأول، وإنما ذكر الثاني إيضاحاً للاول وتفسيراً له، فإذا قلت: (أقبل أخوك محمد) وكان إهتمامك بالثاني أعرب بدلاً، وإن كان إهتمامك بالإخوّة أعرب الثاني عطف بيان.

وفرقوا بينهما فروقاً أهمها:

إنّ عطف البيان لا يكون ضميراً، ولا تابعاً لضمير بخلاف البدل.

وإنّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل.

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٢١٢)، «شرح شذور الذهب» (٥١٥).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧١).

وأنه لا يكون جملة، ولا تابعاً لجملة، بخلاف البدل.

وأنه لا يكون فعلاً، ولا تابعاً لفعل، بخلاف البدل.

ثم إنّ البيان ليس على نية أحلاله محل الأول بخلاف البدل، ولهذا أمتنع البدل وتعين البيان في نحو: (يا زيدُ الحارثُ) لأنك لا تقول (بالحارث) وأمتنع البدل وتعين البيان في نحو (يا سعيدُ كرزٌ) بالرفع أو (كرزاً) بالنصب بخلاف (يا سعيدُ كرزُ) بالضم فإنه بدل. وفي نحو (أنا الضارب الرجل زيد) لأنّك لا تقول (أنا الضارب زيد) عند الجمهور، وفي نحو (زيد أفضل الناس الرجال والنساء) لأنّ أسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه يشترط أن يكون منهم، فلا يصح أن تقول (زيد أفضل النساء) ففي كل ذلك يتعين البيان ويمتنع البدل، وكذلك إذا قلت: (يا أخانا خالداً) كان عطف بيان بخلاف ما إذا قلت (يا أخانا خالدُ) بالضم فإنه بدلا لأنه على نيّة أحلاله محل الأول.

ثم إنّ عطف البيان ليس في التقرير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا أمتنع أيضاً البدل وتعين البيان، في نحو قولك (هند قام عمرو أخوها) لأن البدل على تقدير (هند قام عمرو قام أخوها) فتكون جملة الخبر بلا رابط وهو لا يجوز[١].

وقد أجازوا أعراب عطف البيان، بدل كل من كل، إذا لم يكن ثمة مانع من الموانع المذكورة.

والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، ولا أرى عطف البيان إلاّ البدل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الأكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس، واصطلاح البدل أولى، وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض واشتمال، وبدل أضراب وغلط ونسيان، فإنّ كلمة (بدل) أدل على المعنى من كلمة (بيان) ولاسيما في البدل المغاير وإن كان يمكن أن يطلق عليه (بيان) بتأول.

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٤٥٥)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٢)، «التصريح» (٢/ ١٣٣).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأنا الى الآن لم يظهر لي فرق جلى بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل كما هو ظاهر قول سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان[١]، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أن يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . . .

قالوا: الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن فيكون المقصود هو، الأول.

والجواب أنا لا نسلم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكل، هو الثاني فقط، ولا في سائر الإبدال إلاّ الغلط، فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الأول في الإبدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر، ولابد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيما كلامه تعالى، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلم، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر وإشتماله على فائدة يصح أنْ ينسب إليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر[٢]».

وقال: «قالوا والفرق الآخر أنّ البدل في حكم تكرير العامل، ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهراً فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟.

ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان، مع التسليم في البدل.

وفرقوا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً، وتنكيراً، بخلاف عطف البيان.

والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً، هذا الذي ذكرت هو الذي يقوي عندي[٣]».

وعلى كل فالاكتفاء بباب واحد وهو البدل أولى كما ذهب إليه الرضي، والله أعلم.

---

(١) الصواب أن «سيبويه» ذكر عطف البيان في عدة مواضع من كتابه- ينظر على سبيل المثال (١/ ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٤).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١).

العطف

حروف العطف

الواو:

وهي لمطلق الجمع، فإذا قلت (حضر محمدٌ وخليلٌ) فليس فيه دلالة على أنّ محمداً حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنّه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معاً.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنّه يجوز أنْ تقول (مررت بزيدٍ وعمرو)، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أنْ يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو يجمع هذه الاشياء على هذه المعاني. فاذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا اجبته على ايها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء»(١).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قوله (فالواو للجمع مطلقاً): معنى المطلق أنّه يحتمل أنْ يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأنْ يكون حصل من زيد أولاً، وأنْ يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين.

ونقل بعضهم عن الفراء، والكسائي، وثعلب، والربعي، وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء أنّها للترتيب، ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، نحو (المال بين زيد وعمرو) و(تقاتل زيد وعمرو) وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله:

أو جونة قدحت وفضّ ختامها

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨) وانظر (٢/٣٠٤).

وقوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] والأصل في الاستعمال الحقيقة، لو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] إذ القصة واحدة»[1].

والحق إنّها لا تفيد الترتيب، بدليل قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ١٣٦] ولا شكّ أنّ ما أنزل إلى محمد متأخر عمّا أنزل إلى إبراهيم ومن ذكر بعده من الأنبياء، ونحوه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فلو كانت الواو تفيد الترتيب، لكان الوحي اليه قبل الوحي إلى الذين من قبله، وهو غير صحيح.

وقد تقول إنّها وردت للترتيب أيضاً في القرآن الكريم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهؤلاء مذكورون على الترتيب، وكما في آية الوضوء، وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فالأعضاء مذكورة بحسب الترتيب.

فنقول: ليس معنى قولنا إنّها لا تفيد الترتيب، إنّها لا تأتي للترتيب البتة، بل قد تأتي للترتيب وتأتي لغيره، فقد يصح أنْ يكون المعطوف بعد المعطوف عليه، كما يصح أنْ يكون قبله أو مصاحباً له، فهي قد تأتي للترتيب ولا مانع من ذلك، وإنّما ردّنا على الذين يزعمون أنّها لاتكون إلاّ للترتيب، ولذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع، ثم قد يتأخر المتقدم في موضع آخر، وذلك كتقديم الضرر والنفع، فهو مرة يقول: ﴿مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٦]. ومرة يقول ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٤٠٣) وانظر «المغني» (٢/ ٣٥٤)، «المفصل» (٢/١٩٧)، «الجمل» للزجاجي (٣١).

وكتقدم اللعب واللهو، فمرة يقدم اللعب، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢] وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦] ومرة يقدّم اللهو، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

وكتقديم السماء والأرض، فهو مرة يقدّم السماء على الأرض، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، ومرة يقدّم الأرض على السماء، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١].

وكتقديم السجود والركوع، فهو مرة يقدّم الركوع على السجود، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] وقوله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ومرة يقدّم السجود على الركوع، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وربما قدم شيئاً في موطن، وأخره في موطن آخر والقصة واحدة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] فقد قدّم السجود على القول في البقرة، وقدّم القول على السجود في الأعراف والقصة واحدة، ولا تناقض في هذا، إذ لو كانت الواو تفيد الترتيب لتناقض القولان.

إنّ التقديم والتأخير بالواو، يدخل في عموم موضوع التقديم والتأخير، فالتقديم إنّما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم، وتختلف العناية باختلاف المواطن، فقد يعنىٰ المتكلم في موطن بأمر فيقدمه، وقد تكون العناية في موطن آخر بأمر فيقدّم ذلك الشيء.

وكلمة العناية والاهتمام عامة، ومظاهرها ومواطنها متعددة متشعبة، ولا يحسن الاكتفاء بأنْ تقول: إنّ ما قدّم ههنا إنّما قدّم للعناية والاهتمام، دون أنْ نبين وجه الاهتمام، فإنّك إذا قلت مثلاً إنّما قدّم السماء على الأرض في سورة سبأ للعناية بالسماء، وقدّم الأرض على السماء في سورة يونس للعناية بالأرض، قيل لك: ولم كانت العناية هناك بالسماء وهنا بالأرض؟.

وإذا قلت: إنّما قدم السجود على القول في البقرة، للعناية والاهتمام بالسجود، وقدّم القول على السجود في الاعراف للعناية بالقول، قيل: ولم كانت العناية بالقول أهم من السجود ههنا؟.

فهذا كلام عام لا يتبينه كثير من الناس، وقد يصبح ستاراً يخفى تحته الجهل، وعندئذ يكون هذا القول عبارة عن كلمة عامة مبهمة، لا معنى واضحاً تحتها، بل لا معنى لها إلاّ التحكم المحض، لذا سنضرب أمثلة لطرف من أوجه العناية والاهتمام، تكون مرقاة لما فوقها، وهذا الموضوع- وإنْ كان يدخل في موضوع التقديم والتأخير- فيه فائدة كبيرة ههنا فيما أحسب، لأنه ذو مساس باستعمال الواو.

إنّ التقديم والتأخير تكون له اسباب متعددة يقتضيها السياق، فقد يكون السياق متدرجاً حسب القدم والاولية في الوجود، فيترتب ذكر المعطوفات على هذا الأساس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فخلق الجن قبل الانس، بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧]، ونحو ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لأن السِنة، وهي النعاس تسبق النوم.

وقد يكون الكلام متدرجاً من القلة الى الكثرة، فترتب المذكورات بحسب ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فكل طائفة هي أقل من التي بعدها، فتدرج من القلة الى الكثرة، فالطائفون أقل من العاكفين، لأن الطواف لا يكون إلاّ حول الكعبة، والعكوف يكون في المساجد عموماً، والعاكفون أقل من الراكعين لأنّ الركوع أي الصلاة تكون في كل أرض طاهرة، أما العكوف فلا يكون الاّ في المساجد، والراكعون أقلُّ من الساجدين، وذلك لأنّ لكل ركعة سجدتين، ثم إنّ كل راكع لابد أنْ يسجد، وقد يكون سجود ليس له ركوع، كسجود التلاوة وسجود الشكر، فهو هنا تدرج من القلة الى الكثرة، ولهذا التدريج سبب اقتضاه المقام، فانّ الكلام على بيت الحرام، قال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فالطائفون هم ألصق

المذكورين بالبيت، لأنّهم يطوفون حوله فبدأ بهم، ثم تدرج الى العاكفين في هذا البيت، أو في بيوت الله عموماً، ثم الركعّ السجود الذين يتوجهون إلى هذا البيت في ركوعهم، وسجودهم، وهم في كل الأرض[١].

ونحوه قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩﴾ [الحج: ٧٧] فبدأ بالركوع وهو أقل المذكورات، ثم السجود وهو أكثر، ثم عبادة الرب وهو أعم، ثم فعل الخير، ولهذا سببه وذلك أنه لمّا قال قبل هذه الآية ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ فبدأ بما هو أقرب اليهم وهو (ما بين ايديهم) ثم بما هو أعم واكثر، وهو (ما خلفهم) جاء بالكلام على نسق ذلك، فتدرج من الأقل الى الأكثر، ويمكن أنْ يقال أيضاً، أنه بدأ بما هو من فعل العبد مع نفسه وربّه، ثم تدرج الى ما بينه وبين العباد، فبدأ بالركوع والسجود ثم عبادة الرب عموماً، ثم فعل الخير متدرجاً في ذلك بحسب الكثرة والعموم، والله أعلم.

وقد يكون الكلام بالعكس فيتدرج من الكثرة الى القلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] فتدرّج من الكثرة إلى القلة، فبدأ بالقنوت وهو عموم العبادة، ثم السجود وهو أقل وأخص، ثم الركوع، وهو أقل وأخص[٢].

أو لمَلاحظَ أخرى غير ما ذكرناها، كأنْ يكون السياق يُعنىٰ بأمر اكثر من آخر، وذلك كتقديم الضرر على النفع، أو بالعكس.

جاء في (**البرهان**): «وحيث تقدم النفع على الضر فلتقدّم ما يتضمن النفع»[٣].

وكقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١].

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (١/ ٦٥).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٨٠).

(٣) «البرهان» (١/ ١٢٢).

وسبب تقديم السجود على القول في البقرة، هو أنّ السياق اقتضى ذلك، فقد جاءت هذه القصة في عقب الامر بالصلاة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣-٤٥] والسجود من أركان الصلاة، ثمّ أنّ المقام في البقرة مقام تعديد النعم على بني اسرائيل، فقد بدأ هذه القصة بقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] والسجود أفضل من قول حطّة، فناسب ذلك تقديم السجود وكلا الامرين مرفوع في الأعراف.

ومنه تقديم السماء على الأرض في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] وتقديم الأرض على السماء. في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١].

وسر ذلك والله أعلم، أنّ الكلام في آية يونس على أهل الأرض وأحوالهم وشؤونهم وانّ الله عالم بهم، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١] في حين أن الكلام في سورة سبأ على الساعة والاتيان بها، والساعة إنّما تأتي من السماء وتبدأ بأهل السماء، ولذا قدم السماء على الأرض، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣].

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾: «فان قلت: لم قدمت الارض على السماء بخلاف قوله في سورة سبأ ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؟.

قلت: حق السماء أنْ تقدم على الأرض، ولكنه لما ذكر شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم، ووصل بذلك قوله (لا يعزب عنه) لاءم ذلك أنْ قدّم الأرض على السماء»[١].

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٧٩).

وجاء في (**بدائع الفوائد**): «واما تقديم الارض عليها، أي السماء في قوله ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وتأخيرها عنها في (سبأ) في ضمن قول الكفار ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ كيف قدّم السماوات هنا لانّ الساعة إنّما تأتي من قبلها، وهي غيب فيها، ومن جهتها تبتدىء وتنشأ، ولهذا قدّم صعق أهل السماوات على أهل الارض عندها، فقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨].

واما تقديم الأرض على السماء في سورة يونس، فانّه لما كان السياق سياق تحذير وتهديد للبشر، واعلامهم أنه سبحانه عالم بأعمالهم، دقيقها وجليلها، وأنه لا يغيب عنه منها شيء، اقتضى ذلك ذكر محلهم، وهو الارض قبل ذكر السماء»(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] فقدّم رزق الأولاد على الآباء في الآية الاولى ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، وقدّم رزق الآباء على الاولاد في الثانية، نحو ﴿نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ وسبب ذلك والله أعلم، أنه في الآية الاولى انهم يقتلون أولادهم خشية الفقر، لا انهم مفتقرون في الحال فقال: لا تقتلوهم فانّا نرزقهم واياكم، أي أن الله جعل معهم رزقهم، فهم لا يشاركونكم في الرزق فلا تخشوا الفقر.

وأما في الآية الثانية فهم يقتلون أولادهم من الفقر الواقع بهم، لا أنّهم يخشونه فهم في حاجة الى الرزق الآتي السريع، ليعولوا أولادهم فعجل لهم ذاك فقال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾.

جاء في (**بديع القرآن**): «قوله تعالى في الاولى (من إملاق) ليشير الى الخطاب للفقراء دون الاغنياء، فأوجبت البلاغة تقديم عدتهم بالرزق، وتكميل العدة برزق الاولاد. . . . وقال في الآية الثانية (خشية إملاق) ليشير إلى أنّ الخطاب للأغنياء، دون الفقراء، الذين يخافون أنْ تسلبهم كلف الاولاد ما بأيديهم من الغنىٰ فوجب تقديم العدة برزق الاولاد. . . . فيأمنوا ما خافوه من الفقر»(٢).

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٧٤).

(٢) «بديع القرآن» (٢٦١)، «تحرير التحبير» (٥٦١).

إلى غير ذلك من موجبات التقديم التي يقتضيها السياق.

فتبين من هذا أنّ الواو لمطلق الجمع، وليست للترتيب، غير أنّه لا ينبغي أنْ يفهم من قولنا (انها لمطلق الجمع) أنه يؤتي بها بين المتعاطفين، أو بين الحكمين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، بل لابد من رابط بينهما، فلا يصح أنْ تقول: رأيت محمداً وجبلاً، ولا رأيت خالداً ونملة، بل لابد من رابط بين المتعاطفين، ولا سيما في الجمل: «والجامع بين الجملتين يجب أنْ يكون باعتبار المسند إليه في هذه، والمسند اليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه، والمسند في هذه، جميعاً، كقولك: يشعر زيد، ويكتب، ويعطي، ويمنع، وقولك (زيد شاعر وعمرو كاتب) و(زيد طويل وعمرو قصير) إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو نظيرين بخلاف قولنا (زيد شاعر وعمرو كاتب) اذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا (زيد شاعر وعمرو طويل) كان بينهما مناسبة أوْ لا»[1].

فلا يصح أنْ تربط بين مسند إليهما، ليس بينهما علاقة، ولا رابط، فلا تقول (محمد شاعر وخالد كاتب) وليس بين محمد وخالد مناسبة البتة، ولا تقول (محمد شاعر وأخوك أحول) لانه لا مناسبة بين الحكمين.

جاء في (**دلائل الاعجاز**): «وذلك أن لاتقول (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين، والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول، عناه أنْ يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إنْ جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو يذكر بذكره، ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري) ثم قلت (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى ... صبر وأنّ أبا الحسين كريم

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسن ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديثَ بذاك.

واعلم انه كما يجب أنْ يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدَّث

(١) «الايضاح» للقزويني (١/ ١٦١-١٦٢).

عنه في الاخرى، كذلك ينبغي أنْ يكون الخبر عن الثاني ممّا يجري مجرى الشبيه، والنظير أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت (زيد طويل القامة، وعمرو شاعر) كان خُلفاً لأنه مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنّما الواجب أنْ يقال: (زيد كاتب وعمرو شاعر) و(زيد طويل وعمرو قصير).

وجملة الأمر: أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقا لمعنى في الاخرى، ومضامّاً له، مثل أنّ زيداً وعمراً كانا اخوين أو نظيرين أو مشتبكي الاحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو شاكل ذلك مضمومة في النفس الى الحال التي عليها الآخر من غير شك، وكذا السبيل أبداً.

والمعاني في ذلك كالاشخاص، فإنّما قلت مثلاً (العلم حسن والجهل قبيح) لأنّ كون العلم حسناً، مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً»[١].

ثم إنّه قد يؤتي بالواو للدلالة على التأكيد والاهتمام بما بعدها، فقد تزاد الواو للتأكيد، وجعل منه قولهم (ما من أحد إلاّ وله طمع وحسد) و(ما من أحد إلاّ وله نفس أمّارة).

جاء في (**الكليات**) لابي البقاء: «قد يزداد بعد (إلاّ) لتأكيد الحكم المطلوب إثباته، إذا كان في محل الرد والإنكار نحو (ما من أحد إلاّ وله طمع وحسد)»[٢].

وجاء في (**الكليات**) أيضاً: «وقالوا إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجزاء، يراد به تاكيد الوقوع بالكلام الأول، وتحقيقه كقولهم (أكرم أخاك وإنْ عاداك) أي أكرمه بكل حال»[٣].

ومرّ بنا ما ذهب اليه الزمخشري من أنّه يؤتي بالواو، لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر: ٤]

---

(١) «دلائل الاعجاز» (١/ ١٧٢-١٧٤).
(٢) «الكليات» (٤١٥).
(٣) «الكليات» (٣٦٧).

وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فقد ذكر أنّ فائدة الواو «تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر»(١).

وقد ذكرنا في واو الحال انها قد تأتي للتأكيد والاهتمام، كما ذكرنا ذلك في باب عطف الاخبار والصفات.

جاء في (**بدائع الفوائد**): «إنّ الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره، يكون في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة الى ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلا أربع صفات، هو عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقرُّ به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع، وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير توكيد، لا يحصل بدونه تدرأ توهم الانكار»(٢).

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]: «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها»(٣).

وقد يؤتى بالواو لقصد الدلالة على المغايرة، وذلك إذا كان طرحها يؤدي إلى أنْ يكون الثاني مفسراً للأول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقال (يذبحون) بلا واو.

وقال في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] فإنّ طرح الواو في الآية الأولى دلّ على أنّ التذبيح هو سوء العذاب،

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٥٥).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).
(٣) «الكشاف» (١/ ٣١٣).

والواو في الثانية أفادت المغايرة، فجعلت التذبيح غير سوء العذاب، وسرّ هذه المغايرة هو أنّ قوله تعالى: (يذبحون أبناءكم) بلا واو، وفي (ابراهيم) بالواو «لأنّ الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعدد عليهم المحن تكريماً في الخطاب، والثانية من كلام موسى فعددها عليهم»[(١)].

جاء في (**معاني القرآن**): «فمعنى الواو أنّهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنّه قال: يعذبونكم بغير الذبح والذبح.

ومعنى طرح الواو كأنّه تفسير لصفات العذاب، وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة، ثم فسرته فاجعله بغير الواو، واذا كان أوّله غيره فبالواو، فمن المجمل قول الله عز وجل ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨]. فالاثام فيه نيّة العذاب قليله وكثيره، ثم فسرّه بغير الواو، فقال: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٩]. ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً له، ألا ترى أنّك تقول: عندي دابتان بغل وبرذون، ولا يجوز عندي دابتان وبغل وبرذون، وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون»[(٢)].

وقد يؤتي بها للتنصيص على جمع حكمين، وذلك إذا كان طرحها يحتمل الاضراب عن الحكم الأول، كما تقول (ضربت محمداً وخالداً) فانّك دللت بالواو أنك ضربتهما جميعاً، فان طرحت الواو دل على أنك ضربت خالداً، وأضربت عن الحكم السابق.

جاء في (**دلائل الاعجاز**): «واعلم أنّه إذا كان المخبر عنه في الجملتين، واحداً كقولنا: هو يقول، ويفعل، ويضر، وينفع، ويسيء، ويحسن، ويأمر وينهىٰ، ويحلّ، ويعقد، ويأخذ، ويعطي، ويبيع، ويشتري، ويأكل، ويشرب، وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهوراً، وكان الأمر حينئذٍ صريحاً، وذلك إنك إذا قلت: هو يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو، إنّك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت (يضر ينفع) من غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أنْ يكون قولك (ينفع) رجوعاً عن قولك (يضر) وإبطالاً له»[(٣)].

---

(١) «الاتقان» (٢/ ١١٥) وانظر «معترك الاقران» (١/ ٧٨-٨٨).

(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٦٨-٦٩).

(٣) «دلائل الاعجاز» (١٧٤).

وقد يؤتي بالواو للدلالة على الاستمرار والتكثير، وذلك في الافعال خاصة وذلك نحو: هو يركض ويركض، أي مستمر على ذلك، وأخذ يدور ويدور، أي يكثر من ذلك، وهو مستمر عليه.

أحكام الواو:

ذكر النحاة أنّ الواو تنفرد بأحكام أشهرها:

١- إقترانها بإما نحو (خذ إمّا درهماً وإماً ديناراً).

٢- إقترانها بـ (لكن) نحو (ما جاء محمد ولكن خالد).

٣- اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفي، نحو (ما جاءني محمد ولا سعيد) «ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق. . . .إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أنّ المراد نفي المجيء عند الاجتماع، دون الافتراق»[١].

فأنت إذا قلت (ما جاءني محمد وسعيد) احتمل أنّ المراد لم يحضرا معاً، وقد يكون كل منهما حضر على حدة، فجئت بـ (لا) لنفي مجيئهما على كل حال.

٤- عطف العقد على النيف، إذا وقعا دفعة واحد كأحد وعشرين[٢]، فانْ تأخر وقوع العقد، جاز أنْ تقول (قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين)[٣].

٥- عطف ما لا يستغني عنه، قال ابن عقل: «اختصت الواو من بين حروف العطف بانّها يعطف بها حيث لا يكفي بالمعطوف عليه، نحو (اختصم زيد وعمرو) ولو قلت (اختصم زيد) لم يجز، ومثله (اصطفى هذا وابني) و(تشارك زيد وعمرو)، ولا يجوز أنْ يعطف في هذه المواضع بالفاء، ولا بغيرها من حروف العطف»[٤].

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٢٩).
(٢) «المغني» (٢/ ٣٥٥-٣٥٧).
(٣) «الصبان» (٣/ ٩٢).
(٤) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦١).

وأما قولك (اختصم الزيدون فالخالدون، أو ثم الخالدون) فيدلّ على أنّ الزيدين اختصموا أولاً، فيما بينهم، ثم تبعهم الخالدون فاختصموا بينهم أيضاً[١].

فان أردت اختصام الزيدين والخالدين معا، لم يجز إلاّ أنْ تقول: اختصم الزيدون والخالدون.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [غافر:٥٨] لأنّ الفعل (استوى) يقضي أمرين، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت:٣٤] فقالوا فيه: ان (لا) الثانية زائدة لأمن اللبس، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ [فاطر:١٩، ٢٠][٢].

وذهب آخرون الى أنّ المعنى، أنّ الحسنات لا تستوي فيما بينها، وكذلك السيئات فحسنة أعظم من حسنة، وسيئة أكبر من سيئة، فجيء بـ (لا) لهذا المعنى.

جاء في (البرهان): «وأما قوله ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ فمن قال: المراد أنّ الحسنة لا تساوي السيئة، فـ (لا) عنده زائده، ومن قال أن جنس الحسنه لا يستوي أفراده وجنس السيئة لا يستوي افراده- وهو الظاهر من سياق الآية- فليست زائدة والواو عاطفة جملة على جملة»[٣].

وقد ورد هذا الفعل في نحو هذا التعبير في خمسة مواطن من القرآن الكريم، هي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر:١٨-٢٢].

وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ﴾ [غافر:٥٨].

وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت:٣٤].

---

(١) انظر «التصريح» (٢/١٣٦)، «حاشية يس على التصريح» (٢/١٣٦).
(٢) «الهمع» (٢/١٢٩).
(٣) «البرهان» (٤/٣٥٧).

وكل هذه المواطن تحتمل أنْ يكون قصد الاستواء في الجنس نفسه، فيمكن أنْ يقال أنّ الظلمات لا تستوي فيما بينها، والنور لا يستوي فقد تكون الظلمات بعضها أشد من بعض وكذلك النور، وكذلك قوله (ولا الظل ولا الحرور) فإنّ الظل لا يستوي في جنسه والحرور أيضاً، ونحو قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ فانّ الأموات لا يستوون وكذلك الاحياء، وكذلك ما بعده، فالمؤمنون لا يستوون والمسيئون لا يستوون، والحسنة لا تستوي والسيئة لا تستوي، كل هذا ممكن لغة.

ويحتمل ايضاً زيادة (لا) والمقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

وعلى هذا فانه يمكن أنْ يقال: إذا ورد بـ (لا) احتمل أنْ يكون معناه نفي استواء الجنس فيما بينه، كما يحتمل نفي الاستواء بين المتعاطفين، اللهّم إلاّ فيما لا يمكن أنْ يكون جنساً، كما اذا ورد نحو قولنا (ما يستوي محمد ولا خالد) فانّه في نحو هذا تتعين زيادة (لا) لأمن اللبس، و(لا) تزاد كثيراً للتوكيد عند امن اللبس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي ما منعك أن تسجد؟.

فان لم يرد التعبير بـ (لا) تعين أنّ المقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

٦- عطف الشيء على نفسه، أو على مرادفه بشرط زيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه، فانّ لم تكن فائدة لم يصح العطف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] فاله آبائه هو الهه ولذا قال (الهاً واحداً) وصح العطف، لانّ في الثاني زيادة فائدة ليست في الأول.

ومنه ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الجاثية: ٣٦]، وقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١] ونحوه أن تقول (هذا صديقك وصديق خالد).

جاء في (**الاصول**): «تقول: مررت بزيد أنيسك وصاحبك، فانْ قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز»[1].

---

(١) «الأصول في النحو» (٢/ ٧٧).

فهذا كله من باب عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة.

ومن عطف الشيء على مرادفه قولك: (هذا كذب وافتراء) والافتراء كذب، ومنه قول الشاعر:

والفى قولها كذباً ومينا.

والمين كذب، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] وقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] وقوله: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧] وقوله: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨][١].

وكل ذلك لزيادة فائدة في الثاني ليست في الأول، فانْ لم تكن فائدة في المعطوف فلا يصح العطف، فلا تقول (هذا بر وحنطة) و(هذه مدية وسكين).

جاء في **(بدائع الفوائد)**: «القاعدة أنّ الشيء لا يعطف على نفسه.... فاذا وجدت مثل قولهم (كذباً وميناً) فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإنْ خفي عنك، ولهذا يبعد جداً أن يجيء في كلامهم (جاء عمر وأبو حفص)... فان الواو انما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم كنت مخيّراً في العطف وتركه»[٢].

وقيل: إنّ عطف أحد المترادفين على الآخر يقصد منه التأكيد[٣]، والتأكيد غير عزيز في كلامهم.

٧- عطف العام على الخاص، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] وقوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ

(١) «الاتقان» (٢/ ٧١) وانظر «المغني» (٢/ ٣٥٧).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٨٩).
(٣) «الاتقان» (٢/ ٧١).

﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقوله: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وأما عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وقوله: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فلا تختص الواو بها، بل قد يشاركها فيه غيرها، وذلك نحو (مات الناس حتى الأنبياء)[1].

الفاء:

وتفيد الترتيب والتعقيب.

ومعنى الترتيب أنّ المعطوف بها يكون لاحقاً لما قبلها، فإذا قلت: (جاء محمد فخالد) كان المعنى أنّ مجيء محمد كان قبل مجيء خالد.

جاء في (**الكتاب**): «ومن ذلك قولك (مررت بزيد فعمرو) و(مررت برجل فامرأة) فالفاء اشركت بينهما في المرور وجعلت الاول مبدوءاً به»[2].

وربما لاتفيد ترتيباً، بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] فقوله (أرنا الله جهرة) تفصيل لقوله (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك) فالسؤال مجمل بينه بقوله (ارنا الله جهرة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] فقوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ تفصيل للنداء، ومنه قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَـٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥] فالاغراق تفصيل للانتقام، ومنه قوله: ﴿وَكَم مِّن

(١) «التصريح» (١٣٨/٢).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢١٨/١).

﴿قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] ونحوه قولهم: (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) فقوله (غسل وجهه.. الخ) تفصيل للوضوء ونحوه «أجبته فقلت لبيك»(١).

وأما التعقيب فمعناه ان وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «والفاء تضم الشيء الى الشيء كما فعلت الواو، غير انها تجعل ذلك متاسّقا بعضه في أثر بعض وذلك قولك: مررت بعمرو فزيد فخالد، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا»(٢).

وجاء في (**المقتضب**): «وهي توجب أن الثاني بعد الأول وإنّ الأمر بينهما قريب»(٣).

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾ [الكهف: ٧٤]: «فان قلت: لم قيل ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ بغير فاء، و﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ بالفاء؟.

قلت: جعل (خرقها) جزاء للشرط وجعل (قتله) من جملة الشرط، معطوفاً عليه، والجزاء (قال أقتلت).

فان قلت: فلم خولف بينهما؟.

قلت: لأنّ خرق السفينة لم يتعقّب القتل لقاء الغلام»(٤).

ثم أنّ تعقيب كل شيء بحسبه «ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلاّ مدة الحمل وإنْ كانت متطاولة، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين»(٥).

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٤)، «المغني» (١/١٦١).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٤).

(٣) «المقتضب» (١/١٠)، «الجمل» (٣١).

(٤) «الكشاف» (٢/٦٦).

(٥) «المغني» (١/١٦١-١٦٢).

جاء في (**شرح قطر الندى**): «وتعقيب كل شيء بحسبه، فاذا قلت (دخلت البصرة فبغداد) وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث، فذلك تعقيب في مثل هذا عادة فاذا دخلت بعد الرابع أو الخامس، فليس بتعقيب ولم يجز الكلام»(١).

وفي (**شرح ابن يعيش**) ان معنى قولك (دخلت الكوفة فالبصرة):

«إنّ البصرة داخلة في الدخول، كالكوفة على سبيل الاتصال، ومعنى ذلك انه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة»(٢).

غير أن في لزوم افادة الفاء التعقيب بحثا فقد ورد في القرآن الكريم التعبير بالفاء في غير ما يفيد التعقيب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [الاعلى: ٤، ٥] فجعلهُ غثاء أسود لا يعقب خروج المرعى، بل يكون بعده بمدة بدليل قوله تعالى في آية اخرى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا ﴾ [الزمر: ٢١] فعبر عن جعله حطاما بـ (ثم)، ونحوه ما جاء في سورة الحديد: ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ﴾ [الحديد: ٢٠].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢] فاخراج الثمرات لايعقب نزول الماء بل بينهما مهلة ومدة، ونحوه قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: ٤]. وخصومة الانسان لاتعقب كونه نطفة، بل ان الانسان ينتقل في اطوار حتى يبلغ الرشد، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ﴾ [الحج: ٥] فعبّر عمّا دون ذلك وأقرب منه بـ (ثم).

---

(١) «شرح قطر الندى» (٣٠٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٩٥).

وللنحاة في ذلك تخريجات منها ان الفاء نابت عن (ثم)، ومنها أنّ في الكلام حذفاً يقتضيه المعنى اذ التقدير في آية الاعلى «والذي اخرج المرعى فمضت مدة فجعله غثاء»(١).

ومثل هذا الحذف كثير في القرآن الكريم فانّه- أي القرآن- يذكر ما يريد ذكره وما هو محط العناية والاهتمام ويطوي ما عدا ذلك، فلا يذكره وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضربه فانفجرت فحذف الفعل، (فضربه) لأنّه مفهوم من السياق، ولأنّه لا يتعلق غرض بذكره، فقوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ في عقب الفعل المحذوف لا في عقب (فقلنا اضرب).

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦] فانّ التقدير: فذهبا الى اولئك القوم فدعوا هم إلى عبادة الله وأرياهم آياته فكذبوهما فدمرناهم تدميراً، فقوله: ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ ليس في عقب (فقلنا اذهبا) وإنّما في عقب المحذوف وهو التكذيب بالآيات الذي هو مفهوم من السياق.

وهناك توجيه آخر، وهو أنّ الأصل في الفاء أنْ تكون للتعقيب، وهذا التعقيب قد يكون حقيقاً، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وقد يكون التعقيب مجازياً كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ . فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ ومعنى التعقيب المجازي ان المقام يقتضي المتكلم تقصير المدة الطويلة فيأتي بالفاء وقد يقتضيه العكس فيأتي بـ (ثم)، فيقال مثلا في مقام: (الدنيا طويلة)، وفي مقام يقال: (الدنيا قصيرة)، ألا ترى إنّك قد تقول مهدداً خصمك: (الايام طويلة وأنا لك بالمرصاد)، وفي مقام تقول: (الدنيا قصيرة وسنلتقي عند احكم الحاكمين).

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/٦).

ثم ألا ترى أنّك قد تكون في مقام تريد فيه أنْ تبين طول الدنيا وتقلبها، فتقول: (إنّ هذه الدنيا طويلة تغر الحليم وتغير النفوس، وكثيراً ما تتغير الطباع بتبدل الدهر وطول الزمان وتغير الحدثان) وتقول: (إنّ الصبر قد ينفد في هذا العمر الطويل، والنفس لا تحتمل مثل هذه المشقة، والمرارة طوال أيام العمر).

وقد تكون في مقام تريد فيه النهي عن الانصراف الى الدنيا، فتقصّرها في عين الرائي فتقول: (إنها سريعة الفناء والزوال، وكثيراً ما شاهدنا أناساً ذوي سطوة وجاه، زالوا في أسرع من لحظة العين، فاللبيب اللبيب من شمرّ للآخرة، وسعى لها سعيها ولا يغتر بهذه الدنيا الخدّاعة).

فإذا كان المقام مقام تطويل، جئت بـ (ثم)، وإذا كان المقام مقام تقصير، جئت بالفاء فتقول مثلا: (ألا ترى إلى فلان كيف نشأ من أبوين فقيرين، ثم كبر، ثم ساد، ثم انتزع الملك من بني فلان، وحكم ما شاء الله له أنْ يحكم، وبقي أولئك يتربصون به ويستعدون ويجمعون عليه الأنصار، ثم انقضّوا عليه فأهلكوه).

فإذا أردت أن تقصّر ذلك، قلت: (ألا ترى إلى فلان كيف ساد وملك، فإذا هو بعد مرة كأن لم يكن فأصبح أثراً بعد عين وغيبا بعد شهود).

ولكل مقامٍ مقال.

وقد تفيد الفاء الدلالة على السبب، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ [القصص: ١٥] ونحو قولك (أغضب خالد أباه فأهانه) و(أكل فشبع)، و (تعب فنام) فيؤتي بالفاء لارادة السببية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ ﴾ [البقرة: ٢٢] فالفاء أفادت السبب، فإذا أردنا السبب لم يصح الإتيان بـ (ثم)، لأنها لا تفيده، بل تأتي بالفاء وإنْ كان ثمة تراخ، فإنّ فاء السبب لا تفيد التعقيب دوماً، بل هي قد تفيده، كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ وربما لا تفيده نحو ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ ﴾.

جاء في (**الامالي النحوية**) لابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. «الفاء للتعقيب من غير مهلة، واصباح الأرض مخضرة بعد الانزال إنما يكون بمهلة، أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط، الا ترى إلى صحة قولك (أن يسلم زيد فهو يدخل الجنّة) مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما»(١).

ويمكن أنْ يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ٤] فإنّه يمكن أنْ يخرج على أن القصد أسراع الإنسان في الخصومة فليس بين كونه نطفة، وكونه خصيماً إلاّ فترة النمو، فهو من قبيل (تزوج فلان فولد له)، ويمكن حمل ذلك على السببية أي كان عاقبة خلقه من نطفة، والاحسان إليه خصومته لربه فكأنما خلقه كان سبباً للخصومة.

وذلك أنك تقول: (مدحني فكافأته، وأسديت له معروفاً فشكرني) فالمدح سبب المكافأة، وإسداء المعروف سبب الشكر، وقد يكون الجزاء على عكس المؤمل والمرجو كما تقول (أحسنت إليه فأساء اليّ، ودفعت عنه فشتمني) أي كان أحساني إليه سبباً للاساءة إليّ ودفعي عنه كان سبباً لشتمي، وعلى هذا يمكن حمل قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ أي هو بدل أن يكون شاكراً لربه عارفاً له حقه كان خصماً له، جاحداً لنعمه، كما تقول: (غذوته وربيته فإذا هو عدو لي أي أن غذائي وتربيتي اياه كان سببا لعداوتي.

ولا تؤدي (ثم) هذا المعنى.

والفاء العاطفة لا تفيد السبب دوماً، بل هي قد تفيد، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ وربما لم تفده كما في قوله تعالى ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧](٢).

---

(١) «الإمالي النحوية» (ص٤).

(٢) «المغني» (١/ ١٦٣).

الفاء مع الصفات:

ذكر الزمخشري أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال.

«أحدها أنْ تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يا لهف زيّابة للحارث الصـ ـابح فالغانم فالآيب

أي: الذي صبح فغنم فآب.

ونحوه أنْ تقول: (مررت برجل خادع صاحبه فقاتله) أي خدعه فقتله، فالخداع قبل القتل.

«والثاني أنْ تدل على ترتيبها من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل فالافضل واعمل الأحسن فالأجمل».

ونحو ذلك أن تقول: إبدأ بالاسهل فالأصعب، واحفظ السور القصار فالطوال.

«والثالث أنْ تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو (رحم الله المحلقين فالمقصرين»[١]. فالمحلقون أفضل من المقصرين فبدأ بهم بحسب ترتيبهم في الفضل، ونحو ذلك أنْ يقال: (يتقدم الأقرأ فالاسنّ) فالأقرأ أفضل من الاسنّ.

وهي في كل ذلك تفيد الترتيب، سواء كان الترتيب في الحدوث أم غيره.

ثمّ:

حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي المهلة، فإذا قلت (أقبل محمد ثم خالد) كان المعنى أنه أقبل محمد أولا وبعده بمهلة أقبل خالد.

جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك: مررت برجل ثم أمرأة، فالمرور ههنا مروران وجعلت (ثم) الأول مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجر»[٢].

---

(١) «المغني» (١/١٦٣).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨).

وجاء في (**المقتضب**): «وثم مثل الفاء إلاّ أنها أشد تراخيا»[١].

وجاء في (**جواهر الأدب**) أنّ (ثم) حرف «يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي لأنّها أكثر حروفاً منها»[٢].

قال تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١-٢٢] فعقب بالفاء بعد (أماته) لأنّ الأقبار في عقب الموت، وراخى بعد ذلك لأن النشور يتأخر[٣].

وقال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] فجاء بالفاء لأن الليل يعقب النهار[٤]. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] فجاء بـ (ثم) لانّ البشر المنتشر متراخ عن كونه تراباً، وبينهما مهلة.

جاء في (**تفسير الرازي**) في قوله: ﴿ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون﴾ وقوله ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]: «قال ههنا (إذا أنتم تخرجون) وقال في خلق الإنسان أولاً (ثم إذا أنتم بشر تنتشرون) فنقول هناك يكون خلق وتقدير وتدريج وتراخ، حتى يصير التراب قابلاً للحياة فينفخ فيه روحه فإذا هو بشر، وأما في الإعادة لا يكون تدريج وتراخ بل يكون نداء وخروج، فلم يقل ههنا (ثم)»[٥].

وخالف قوم في اقتضائها الترتيب والتراخي، واستدلوا على عدم الترتيب بقوله تعالى ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦] فإنّ خلق الزوج ليس بعد خلقهم من نفس واحدة، وبقول الشاعر:

---

(١) «المقتضب» (١/ ١٠)، وانظر للزجاجي (٣١)، «المفصل» (٢/ ١٩٧).

(٢) «جواهر الأدب» (٢١٦).

(٣) أنظر «التصريح» (٢/ ١٤٠).

(٤) أنظر «روح المعاني» (٢٣/ ١٠).

(٥) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١١٦).

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

فسيادة الأب ليست بعد سيادة الابن.

وإستدلوا على عدم التراخي بقولهم (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب «لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين»(١).

وبقوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

«إذا الهز متى جرى في أنابيب الرمح، يعقبه الأضطراب ولم يتراخ عنه»(٢).

وأجيب عن ذلك باجابات:

منها: أنّه في الآية الكريمة أراد أنْ يذكر بدء خلق الإنسان، فذكر أنه خلقهم من نفس واحدة، خلق منها زوجها، وليس القصد أنّه جعل منها زوجها بعد خلقهم من النفس الواحدة.

ومنها أن الترتيب مخصوص بالمفردات، «مستدلين بعدم الترتيب في قوله تعالى ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٢]... وردّ بأنّ الترتيب للأخبار لا للمخبر عنه، كقولهم: زيد عالم كريم ثم هو شجاع»(٣).

ومنها أنّها لمجرد الترتيب في الذكر.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد تجيء (ثم) لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى، ثم الأولى من دون إعتبار التراخي والبعد

---

(١) «المغني» (١/١١٨).

(٢) «المغني» (١/١١٩).

(٣) «جواهر الأدب» (٢١٦).

بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله كما في قوله:

إنّ من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فأبتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده، وإنّ كان سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه... وقد تكون (ثم) والفاء أيضاً لمجرد التدرج في الأرتقاء، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه، نحو بالله، ووالله، ثم والله، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الأنفطار: ١٧، ١٨]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]... وقوله ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢] أي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أي أبقنا عليه، فأستعمل (ثم) أما نظراً إلى تمام البقاء أو أستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة أبتدائها، لأن البقاء عليها أفضل»(١).

وأما التراخي فقد أجيب عنه، أن (ثم) واقعة موقع الفاء في قوله: (جرى في الأنابيب ثم أضطرب)(٢).

والحق أنه ليس المقصود بالتراخي المهلة الزمانية فقط، بل عموم البعد والتباين سواء كان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرهما، وذلك إنّ هذه اللفظة تفيد البعد عموماً، فهي بفتح الثاء (ثَمّ) إشارة الى المكان البعيد، وبضم الثاء للتراخي في الزمان والبعد في الصفات والأحوال، يدل على ذلك استعمالها الكثير في فصيح الكلام.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد تجيء في الجمل خاصة لأستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له، كما ذكرنا في قوله تعالى:

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٧).

(٢) «المغني» (١/١١٨-١١٩).

﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فالأشراك بخالق السماوات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه»[١].

وجاء في (**البرهان**): «قال ابن بري: قد تجي (ثم) كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ فـ (ثم) هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل، من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] إلى قوله ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧][٢] دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والأطعام من رتبة الإيمان . . .

وذكر غيره في قوله: ﴿ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ أنّ ثمّ دخلت لبعد ما بين الكفر وبين خلق السماوات والأرض.

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف. . . قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠] قال: كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في جاء زيد ثم عمرو، أعني أنّ منزلة الأستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه لأنها أعلى منها وأفضل. . .

والحاصل أنها:

للتراخي في زمان وهو المعبرّ عنه بالمهلة.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٦).

(٢) يعني الآيات: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١١-١٧].

وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو أنفرد لكان كافياً فيما قصد فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زماني، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه وتحريك النفوس لاعتباره»[(١)].

وجاء في (الكشاف) في قوله ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١٢]: «فإن قلت: ما معنى ثمّ؟.

قلت: ليس معناها التراخي في الوقت، ولكن في الحال، كما تقول هي محكمة أحسن الأحكام ثم مفصلة أحسن التفصيل، وفلان كريم الأصل ثم كريم الفصل»[(٢)].

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]: «(ثم) في قوله (ثم أعرض عنها) للأستبعاد والمعنى أن الأعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وأنارتها وأرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول لصاحبك: (وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها) أستبعاداً لتركه الأنتهاز ومنه (ثم) في بيت الحماسة:

لا يكشف الغمّاء إلاّ ابن حرّة يرى غمرات الموت ثم يزورها

أستبعد أن يزور غمرات الموت بعد أنْ رآها واستيقنها وأطلع على شدتها»[(٣)].

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] فلو كان المقصود بـ (ثم) التراخي في الزمان لتناقض ذلك مع قوله تعالى ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ ولكنها دخلت لبعد ما بين الحالين: عمل السوء والتوبة من قريب.

وقال ﷺ: «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الامثل فالأمثل».

---

(١) «البرهان» (٤/٢٦٦).

(٢) «الكشاف» (٢/٩٠).

(٣) «الكشاف» (٢/٥٢٦).

فليس ههنا تراخ في الزمان بين الابتلاء، وإنما التراخي في الوصف فجاء بعد الأنبياء بـ (ثم) وذلك لأن التفاوت كبير بين الأنبياء وغيرهم، وجاء فيمن بعدهم بالفاء لأنهم قد يتقاربون في الامثلية.

وأما قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] فقالوا فيه إنها داخلة للتوكيد، وقيل بل أنّ العلم الأول في القبر، والعلم الثاني في الآخرة، وكذلك قالوا في قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦، ٧].

وهي للتوكيد في نحو قولنا: (والله إنه لكاذب، ثم كاذب، ثم كاذب) ولعل القصد إيغاله بعيداً في هذه الصفة الذميمة، وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الأنفطار: ١٧، ١٨]، ولعلها لتبعيد المعرفة، أو أستبعادها.

ويبدو لي أنها تدخل على التوكيد اللفظي للايغال في التوكيد.

حتى:

حتى عطف يفيد الغاية نحو (يمرض الناس جميعاً حتى الأطباء)، وشرط معطوفها أن يكون بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه، ففي المثال السابق الأطباء جزء من الناس ونحوه (نجح الطلاب حتى الكسالى) فالكسالي جزء من الطلاب، ونحو (أكلت السمكة حتى رأسها) و(حطمت التمثال حتى قدمه) فالرأس جزء من السمكة، وكذلك القدم جزء من التمثال، ولا تقول: (حضر الرجال حتى النساء) ولا (أكلت الفاكهة حتى السمك) لأن النساء لسن جزءاً من الرجال والسمك ليس جزءاً من الفاكهة.

ومثال ما هو كالجزء قولك: (أعجبني خالد حتى حلمه) فالحلم كالجزء من خالد، و(راعتني حديقتك حتى تنظيمها) و(أعجبتني الجارية حتى حديثها)[1].

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، ومعنى الغاية في الزيادة والنقص، أن المعطوف بها يكون آخر الاجزاء «إذا رتبت الاجزاء الأقوى

(١) أنظر «المغني» (١/١٢٧)، حاشية الخضري (٢/٦٢)، «شرح ابن يعيش» (٨/١٦).

فالأقوى فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعداً كان آخر الأجزاء أقواها نحو (مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام) بالعطف وليس هو صلى الله عليه وسلم آخرهم حسباً، ولا دخولاً، بل هو آخرهم قوّة وشرفاً، واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدراً كان آخر الأجزاء أضعفها نحو (قدم الحاج حتى المشاة) عطفاً، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركبان أو معهم»[١].

وجاء في (**الأصول**): «وإنما يذكر- أي الأسم بعد (حتى)- لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك (ضربت القوم حتى زيدٍ) فـ (زيد) من القوم وانتهي الضرب به فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنا والاّ فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو، تقول (ضربت القوم حتى عمراً) فـ (عمرو) من القوم، به أنتهى الضرب و(قدم الحاج حتى المشاة والنساء)فهذا في التحقير والضعف. وتقول: (مات الناس حتى الأنبياء والملوك) فهذا في التعظيم والقوة»[٢].

وهذا هو الغالب وليس لازماً، فإنه قد يكون العطف بها أو الجر يفيد الغاية، فحسب من دون تعظيم أو تحقير، وذلك نحو قولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) عطفاً أو جراً، فهذا للغاية في كون سورة الناس آخر القرآن، وليس لتحقير أو تعظيم، ونحو قولك (قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة).

وهي تعطف المفردات ولا تعطف الجمل[٣]، فهي في قولك (أكرمت أخاك حتى قمت على رأسه)، وقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦١).
(٢) «الأصول» (١/ ٥١٦-٥١٧) وانظر المفصل (٢/ ١٩٧).
(٣) أنظر «المغني» (١/ ١٢٧)، «التصريح» (٢/ ١٤١)، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٢).

ابتدائية.

و(حتى) العاطفة لاتفيد ترتيباً، بل هي كالواو، فإذا قلت (حضر رجال الكلية حتى العميد) لم يدل ذلك على أن العميد آخرهم حضوراً، بل قد يكون أولهم، وكذا إذا قلت (أكلت السمكة حتى رأسها)(١).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد حتى العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون»(٢).

وجاء في (**حاشية الخضري**): «حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب، في الحكم فيجوز (مات كل أب لي حتى آدم) بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) إذ لا يتأخر تعلّق القضاء والقدر بهما عن غيرهما»(٣).

والفرق بين العاطفة والجارة.

إنّ المعطوف بـ (حتى) ينبغي أن يكون جزءاً مما قبله، أو كجزئه، كما ذكرنا نحو (ضربت القوم حتى خالداً) ولا يشترط ذلك في المجرور، بل قد يكون المجرور بها متصلاً بالآخر، وليس بعضاً مما قبله، نحو (صمت رمضان حتى يوم الفطر)، ونمت البارحة حتى الصباح(٤).

ثم أنّ المجرور بـ (حتى) يكون حكمه الدخول غالباً في حكم ما قبله، إلاّ اذا دلّ على عدم الدخول دليل، وأما العاطفة فالمعطوف بها داخل في حكم ما قبلها ولا بد وذلك أنك إذا قلت (صمت رمضان حتى يوم الفطر) كانت (حتى) جارّة وليست عاطفة لأن يوم الفطر غير داخل في الصوم، إذ لو كانت عاطفة لدخل ما بعدها في الصوم.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩٧).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦١)، وانظر (٢/ ٤٠٨).
(٣) «حاشية الخضري» (٢/ ٦٣).
(٤) أنظر «الرضي» (٢/ ٣٥٩).

جاء في (شرح ابن يعيش): «وربما أستعملت غاية ينتهي الامر عندها كما تكون (الى) كذلك، وذلك نحو قولك (أن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر) والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز فيه على هذا إلاّ الجر، لأن معنى العطف قد زال لإستعمالها أستعمال إلى، فلا يجوز أن ينتصب يوم الفطر لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الإسم الذي بعدها ما قبلها»[١].

أم:

أم على ضربين: متصلة، ومنقطعة.

فالمتصلة تنحصر في نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: (أخاك عندك أم محمد؟) أي ايّهما عندك؟ والمتكلم يعلم أنّ واحداً منهما عنده، لا بعينه، ويطلب بسؤاله التعيين، وهذا الهمزة بمعنى (أي) ونحو (أضربت أخاك أم وبّخته؟) أي: أيّ ذلك فعلت؟

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما، وفي الثانية: لم أفعل واحدا منهما، أو تقول: عندي محمد، أو كلاهما عندي، وفي الثانية: فعلت كليهما.

جاء في (كتاب سيبويه): «وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ و(أزيداً لقيت أم بشراً؟) فأنت الآن مدّعٍ أن عنده أحدهما. . . .ألاّ أن علمك قد أستوى فيهما»[٢].

الثاني: أن تتقدم عليها همزة التسوية، وهي الواقعة بعد (سواء)، و(ما أبالي) وما في معناها، نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو (ما أبالي أأقبلت أم أدبرت)[٣].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٦)، وانظر «الأصول» (١/ ٥١٩)، «الصبان» (٣/ ٩٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢-٤٨٣).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٣)، «المقتضب» (٣/ ٢٨٦)، «المغني» (١/ ٤١).

وأنما سميت هذه الهمزة متصلة لأن ما قبلها لا يستغني عمّا بعدها، وذلك أنها وقعت بين شيئين، أو أشياء لا يكتفى بأحدها، فإنّ طلب التعيين لا يتحقق إلاّ بأكثر من واحد وكذلك التسوية.

وتسمى (معادلة) لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الإستفهام(١).

والمنقطعة:

وتقع بين جملتين مستقلتين وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الإستفهامية نحو (أن هذا القادم محمد أم خالد) أي بل أهو خالد؟ وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد، ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهما (ام هو خالد؟) أي: بل أهو خالد؟ فصدر الكلام يقين وآخره سؤال.

والإستفهام الذي تفيده (أم) قد يكون حقيقياً كما في المثال السابق، وقد يكون غير حقيقي بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب، ونحو ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي بل أله البنات ولكم البنون؟ منكراً عليهم أعتقادهم هذا، ونحو ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] والمعنى أنك لا تسألهم مالا على هدايتهم، ونحوه قوله تعالى ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم: ٤٦].

جاء في (**المقتضب**): «والموضع الثاني أن تكون منقطعة ممّا قبلها خبراً كان أو أستفهاما وذلك قولك فيما كان خبرا: (أن هذا لزيد أم عمرو يافتي) وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت (أم عمرو) مستفهما، فإنما هو أضراب عن الأول على معنى (بل) إلاّ أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه وذلك أنك تقول (ضربت زيدا) ناسياً أو غالطاً ثم تذكر أو تنبه فتقول (بل عمرا) مستدركاً مثبتاً للثاني،

(١) «المغني» (١/ ٤١)، حاشية الخضري (٢/ ٦٣).

تاركاً للأول. فـ (بل) تخرج من غلط الى استثبات ومن نسيان إلى ذكر، و(أم) معها ظن أو استفهام واضراب عمّا كان قبله. . .

فأما قول الله عزّ وجل: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ١-٣] وقوله ﴿أم تسألهم أجرا﴾ وما كان مثله نحو قوله عزّ وجل: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، فإن ذلك ليس على جهة الإستفهام، لأن المستخبر غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله عزّ وجل منفي عنه ذلك، وإنّما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير»[1].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإنما قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها خبرا كان أو أستفهاما إذا كانت مقدّرة بـ (بل) والهمزة على معنى (بل كذا) وذلك نحو قولك فيما كان خبرا (إن هذا لزيد أم عمرو) كأنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فأخبرت على ما توهمت. ثم أدركك الظن انه عمرو فانصرفت عن الاول، وقلت (أم عمرو) مستفهماً على جهة الإضراب، ومثل ذلك قول العرب (أنها لإبلٌ أم شاء) أي (بل أهي شاء)، فقوله (أنها لإبلٌ) أخبار وهو كلام تام وقوله (أم شاء) أستفهام عن ظن وشكّ عرض له بعد الأخبار. فلا بد من أضمار هي لانه لا يقع بعد (أم) هذه إلاّ الجملة لأنه كلام مستانف إذ كانت (أم) في هذا الوجه تعطف جملة على جملة إلاّ أنّ فيها ابطالاً للاول، وتراجعاً عنه من حيث كانت مقدّرة بـ (بل) والهمزة على ما تقدم، فـ (بل) للاضراب عن الأول والهمزة للإستفهام عن الثاني وليس المراد أنها مقدّرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما يقع بعد (بل) متحقق وما بعد (أم) مشكوك فيه مظنون، ولو كانت مقدّرة بالالف وحدها لم يكن بين الاول والآخر علقة، والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الإستفهام قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] إذ يصير ذلك متحققاً تعالى الله عن ذلك»[2].

---

(١) «المقتضب» (٣/٢٨٨-٢٩٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/٩٨).

وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون أستفهام، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢] قالوا لأنه لا معنى للاستفهام هنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة أستفهام نحو: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا ﴾ [النمل: ٦١] وقوله: ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الملك: ٢٠][1] لأن الإستفهام لا يدخل على الإستفهام.

جاء في (**المغني**): «ومعنى (ام) المنقطعة- الذي لا يفارقها- الإضراب. ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تتضمن مع ذلك أستفهاماً طلبياً، فمن الأول ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ . أما الاولى فلان الأستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأن المعنى على الأخبار عنهم باعتقاد الشركاء، ومن الثاني ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم (أنها لإبل أم شاء) التقدير (بل اهي شاء)[2].

والذي يبدو لي أن (أم) لا تستعمل إلاّ في الإستفهام.

جاء في (**المقتضب**): «فأما (ام) فلا تكون إلاّ أستفهاما»[3]، وهي أما أن تفيده بنفسها أو تقترن به ولا تكون كـ (بل) لليقين والتقرير.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ ﴾ [الرعد: ٣٣] فجاء بـ (أم) للإستفهام الإنكاري، وفي التقرير والإثبات بـ (بل). ومثله قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ [السجدة: ٣] وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٣] وقوله: ﴿ أَمْ خَلَقُوا۟

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٤).
(٢) «المغني» (١/ ٤٤-٤٥).
(٣) «المقتضب» (٣/ ٢٨٦) وانظر الجمل (٣١)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢).

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٦] فجاء للاستفهام بـ (أم) وللتقرير بـ (بل).

وأما قوله: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] فليست (أم) فيه بمعنى (بل) فيما أرى، وأنت تحس أن ثمة فرقاً بين قولك (بل أنا خير من هذا الذي هو مهين) وقوله (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) فالاول كلام تقريري يقرر فيه فرعون الأمر، وأما الثاني ففيه معنى التعجب والتهكم، وفيه طلب مشاركة السامعين في ذلك، ثم هي تحتمل الإتصال.

جاء في **(الكشاف)** في هذه الآية: «(أم) هذه متصلة لان المعنى: افلا تبصرون أم تبصرون. إلاّ أنه وضع قوله (أنا خير) موضع (تبصرون) لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير) فهم عنده بصراء وهذا من إنزال السبب منزلة السبب.

ويجوز أن تكون منقطعة على (بل أأنا خير)، والهمزة للتقرير وذلك أنه قدّم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم من ملك مصر وجري الأنهار تحته، ونادى بذلك، وملأ به مسامعهم ثم قال: أنا خير كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أني أنا خير وهذه حالي»[(١)].

ويحتمل أنّ (أم) متصلة حذف المعطوف عليه وبقي المعطوف والمعنى: أموسى خير أم أنا خير منه؟[(٢)].

أو:

وهي لاحد الشيئين، أو الأشياء، ذكر لها المتأخرون معاني عدة أشهرها:

١- **الشك**، وذلك إذا كان المتكلم شاكّاً في الأمر نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۚ﴾ [الكهف: ١٩] ونحو (رأيت محمداً أو خالداً) إذا كنت شاكاً فيمن قد رأيته منهما.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ١٠٠).

(٢) أنظر «بدائع الفوائد» (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

٢- **الإبهام**، وذلك إذا كنت عالماً بالأمر ولكن أردت أن تبهمه على السامع، نحو (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة) إذا كنت تريد أن تبهم ذلك على السامع، ونحو (كلمت محمد أو سعيدا) جوابا لمن قال لك: أسعيدا كلمت أم محمداً؟ فالمثال الواحد قد يصلح للشك والإبهام فإذا كان المتكلم شاكاً في الأمر غير متيقن منه فهو للشك وإذا كان المتكلم عارفاً بالأمر ولكنه يريد أبهامه على المخاطب فهو للإبهام.

٣- **التخيير**، وهي الواقعة بعد الطلب، نحو (تزوج سعاد أو أختها) و(خذ قلما أو دفترا).

٤- **الإباحة**[(١)] نحو (جالس العلماء أو الزهاد) و(تعلم الفقه أو النحو) والفرق بين الإباحة والتخيير أن التخيير لا يبيح الجمع بين الشيئين أو الإشياء والإباحة تبيحه[(٢)]، فإذ قلت (خذ قلماً أو دفترا) لم يجز له أخذهما جميعاً، وإذا قال (جالس العلماء أو الزهاد) جاز له أن يجالسهم جميعاً، إذ المقصود جالس هذا الضرب من الناس.

جاء في (**المقتضب**): «والباب الذي يتسع فيه قولك: إئت زيدا أو عمراً أو خالداً لم ترد ائت، واحدا من هؤلاء ولكنك أردت: إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس، كقولك إذا ذكرت فاذكر زيداً أو عمراً أو خالداً»[(٣)].

وإذا دخلت (لا) الناهية على التخيير، أو الإباحة امتنع فعل الجميع، فإذا قلت: (جالس خالدا أو أخاه) جاز لك أن تجالسهما أو تجالس واحداً منهما فاذا قلت: (لا تجالس خالدا أو أخاه) أمتنع مجالسة أيّ واحد منهما أو مجالستهما معا.

جاء في (**المغني**): «وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى لاتطع أحدهما فأيهما فعله فهو احدهما»[(٤)].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٦٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٤).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٠).

(٣) «المقتضب» (٣/ ٣٠١).

(٤) «المغني» (١/ ٦٢).

وجاء في (المقتضب): «فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأت زيدا أو عمراً أو خالدا أي لا تأت هذا الضرب من الناس، كما قال عزّ وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

والفصل بين (أو) وبين الواو انك إذا قلت: (أضرب زيداً وعمرا) فإنّ ضرب أحدهما فقد عصاك، وإذا قلت (أو) فهو مطيع لك في ضرب أحدهما، أو كليهما.

وكذلك إذا قال (لا تأت زيداً وعمراً) فاتي أحدهما فليس بعاصٍ وإذا قال: (لا تأت زيداً أو عمرا) فليس له أن يأتي واحدا منهما فتقديرها في النهي: لا تأت زيدا ولا عمرا، وتقديرها في الإيجاب: أئت زيداً وأن شئت فائت عمرا معه»(١).

وذُكر أنّ معنى الإباحة او التخيير، متأتٍّ من فعل الطلب، وليس من (أو)، وإنما (أو) لاحد الشيئين(٢).

٥- الإضراب كـ (بل) نحو (سأزور خالداً اليوم أو سأمكث) إذا كنت قررت الزيادة أولا ثم أضربت عن ذلك، فقررت المكث أي بل سأمكث، ونحو قول جرير:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلاّ بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي بل زادوا ثمانية، ومثله:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ... وصورتها أو أنت في العين أملح

أي: بل أنت أملح.

جاء في (التصريح): «وللاضراب كـ (بل) مطلقاً عند الكوفيين وأبي على الفارسي وابن برهان نحو (انا أخرج) ثم تقول (أو أقيم) أضربت عن الخروج، ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت (لا بل أقيم).

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٠١-٣٠٢).
(٢) «المغني» (١/ ٦٧)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٤١٠).

حكى الفراء: أذهب إلى زيد أودع ذلك فلا تبرح اليوم»[١].

وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧] قيل: المعنى بل يزيدون.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ أي بل يزيدون وإنما جاز الإضراب بـ (بل) في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحرز الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناء منهم، على ظاهر الحزر، أي أرسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك»[٢].

وقيل: بل هي في الآية للابهام، وقيل هي للتخيير «أي اذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقولون هم أكثر»[٣].

وجاء في (**الخصائص**): «فأما قول الله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكّاً، وذلك أن هذا الكلام أخرج حكاية من الله عزّ وجل قلول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وارسلناه الى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون»[٤].

وهو تأويل مقبول.

٦- **التقسيم** نحو (الكلمة أسم أو فعل او حرف) ونحو: (الناس مسلم او كافر) و(المادة صلبة أو سائلة أو غازية).

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٤٥-١٤٦)، وانظر «المغني» (١/ ٦٤-٦٥)، شرح الرضي (٢/ ٤٠٩).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٩).
(٣) «المغني» (١/ ٦٤).
(٤) «الخصائص» (٢/ ٤٦١).

٧- أن تكون بمعنى الواو ومنه قوله توبة:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر ... لنفسي تقاها أو عليها فجورها

قيل: ومن أحسن شواهده حديث (اسكن حرا فما عليك إلاّ نبي او صدّيق أو شهيد)(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن مجيئها بمعنى الواو متأتٍّ من أستعمالها بمعنى الإباحة التي لا تمنع الجمع. قال: «ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز أستعمالها بمعنى الواو، قال:

وكان سيّان أن لا يسرحوا نعما ... أو يسرحوه بها واغبرّت السوح

فإن (سيّان) بمعنى مستويان وهو بين الشيئين»(٢).

وجاء في (المغني) أن التحقيق في ذلك «أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها»(٣).

أما خروجها الى الإضراب فلا يخرجها عن أنها لأحد الشيئين، فإنك إذا أضربت عن شيء إلى شيء كنت أستعملتها لأحد الامرين.

وأما ما ذكروه من أنها بمعنى الواو، فلست أرى أنها كالواو تماما، بل هي لأحد الشيئين أو الأشياء أيضا وليست للجمع فقوله ﷺ: (اسكن حرا فما عليك ألاّ نبي أو صديق أو شهيد) ليست (أو) فيه بمعنى الواو وانما هي لأحد الأشياء ومعناه واحد نبي وواحد صديق، وواحد شهيد، ولو قيل بالواو لاحتمل التعبير أنه شخص واحد، اجتمعت فيه هذه الصفات كقولك: هو شاعر وكاتب وفقيه.

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٣٤)، «المغني» (١/ ٦٢-٦٤).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٠).
(٣) «المغني» (١/ ٦٧).

ثم إن المعنى بـ (أو) ان عليك اما نبيا واما صديقا واما شهيدا، وكل واحد من هؤلاء له من الفضل والشرف ما ينبغي أن تسكن له.

وبالواو يحتمل المعنى أن السكون ينبغي أن يكون لإجتماع الثلاثة، لا أن كل واحد منهم ينبغي أن يتطامن له الجبل.

ونحو ذلك أن تقول: (ابتعد عنه فإنه لا يجالسه إلاّ لئيم أو مخادع) ومعنى ذلك انه يجالسه هذان الصنفان من الناس وكل صنف منهما ينبغي أن يبتعد عنه، وإذا قلت ذلك بالواو احتمل أن يكون الذي يجالسه صنفا واحدا اجتمعت فيه هاتان الخصلتان، واحتمل ان النهي كان لاجتماع الصنفين، لا أن كل صنف ينبغي أن يبتعد عنه فلو كان معه صنف واحد لما كان هذا النهي.

ونحوه قولك: (أصبحنا فإنه ليس معنا إلاّ فقيه أو ناسك) أي وكل صنف ينبغي أن يصحب، ولو جاء بالواو لاحتمل أنه شخص واحد أجتمع فيه الفقه والنسك، واحتمل أيضا أن يكون معهم شخصان فقط أحدهما فقيه والآخر ناسك.

وأما بـ (أو) فالمعنى أنهم كلهم ما بين فقيه وناسك، واحتمل أيضا أنّ الصحبة، إنما حسنت لاجتماع الصنفين ولو تفرد صنف لم يكن ثمة أمر بالصحبة، وهذا ظاهر، فهي ليست بمعنى الواو تماما.

أم وأو:

يستعمل الناس اليوم، حتى المتأدبون منهم (أم) و(أو) بمعنى واحد، فيقولون (أحضر محمد أو خالد؟) بمعنى (أحضر محمد أم خالد؟)، ويجيبون عن الاثنين بالتعيين فيقولون: (حضر محمد) أو (حضر خالد) وهذا غير صحيح، وذلك لأن السؤال بـ (أم) يقصد به التعيين ولا يقصد بـ (أو) ذلك، فانك إذا قلت (أمحمد عندك أم خالد) كان المعنى أيهما عندك؟ ويكون الجواب (محمد) مثلا، وذلك أنّ السائل يعلم، أنّ أحدهما عنده ولكن لا يعلم من هو؟

وإذا قال: (أمحمد عندك أو خالد) كان المعنى: أعندك واحد منهما؟ فيكون الجواب (نعم) أو (لا). وهكذا أبداً يكون تقدير (أم) بـ (أيهما) و(أو) بـ (أحدهما). قال تعالى: ﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٣] وقال: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، وقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] والجواب: (لا)، وهكذا ابدا.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم ان الفرق بين (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام أن معنى قولك (ازيداً رأيت أو عمرا؟) أأحدهما رأيت؟ وجوابه: (لا) أو نعم).

ومعنى قولك (ازيداً رأيت أم عمرا؟) أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كما تقول: (زيدا) أو تقول: (عمرا). . .

وحيث أشكل عليك الأمر في (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام، فقدّر (أو) بـ (أحدهما)، و(أم) بـ (أيهما) تقول: (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟) والمراد: أأحدهما أفضل من ابن الحنفية، أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما؟ والمعنى أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية؟ والجواب احدهما»[1].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «والفصل بين (أو) و(أم) في قولك (أزيد عندك أو عمرو) و(أزيد عندك أو عمرو) أنك في الاول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلاّ أنك لا تعلمه بعينه فانت تطالبه بالتعيين. . .

فقد تبين أن السؤال بـ (أو) معناه (أأحدهما) وبـ(أم) معناه (أيهما)، فإذا قال: (ازيد عندك أو عمرو) فأجبت بـ (نعم) علم أن عنده احدهما، وإذا أراد التعيين وضع مكان (أو) (أم) واستأنف بها السؤال وقال: أزيد عندك أم عمرو؟ فيكون حينئذ الجواب (زيد) أو (عمرو)[2].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٨).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/٩٨) وانظر الجمل (٣٣٤)، «كتاب سيبويه» (١/٤٨٧).

وجاء في (**المقتضب**): «وتقول: ما أدري أزيداً او عمراً ضربت أم خالدا؟.

لم ترد أن تعدل بين زيد وعمرو ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير، والمعنى ما ادرى أحد هذين ضربت أم خالدا؟»(١).

وجاء في (الخصائص): «قولهم (ما أدري أأذّن أو أقام) إذا قالها بـ (أو) لا (أم) فهو أنه لم يعتدّ أذانه أذانا ولا أقامته أقامة، لأنه لم يوّف ذلك حقه. فلما ونى فيه لم يثبت له شيئا منه...

ولو قال: (ما ادرى أأذن أم أقام) بـ (أم) لأثبت له أحدهما لا محالة»(٢).

لكنْ:

تفيد الاستدراك، وتعطف بعد نفي أو نهي، بشرط أفراد معطوفها، نحو: (ما اقبل محمد لكنْ خالدٌ) و(لا تضرب خالدا لكنْ سالما)، فان وليتها جملة فهي ليست عاطفة، وانما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، نحو (ما جاءني خالد لكنْ جاءني عمرو) وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره، نحو: (أقبل سعيد لكن عامر لم يقبل)(٣).

بل:

حرف اضراب يدخل على المفردات والجمل.

فان دخلت على جملة كان معنى الاضراب، أما إبطالياً، وأما انتقالياً.

فالاضراب الإبطالي، هو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الانبياء: ٢٦] فقوله (بل عباد مكرمون) إبطال للكلام الأول، ونحو قوله تعالى ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وهو ردّ على القول الاول.

---

(١) «المقتضب» (٣/٣٠٣).

(٢) «الخصائص» (٢/١٦٩) وانظر (٢/٢٦٦-٢٦٧).

(٣) «المغني» (١/٢٩٢)، «التصريح» (١٤٦-١٤٧).

وأما الاضراب الانتقالي فهو أن تنتقل من غرض الى غرض آخر، مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٤-١٧] فجملة (بل تؤثرون الحياة الدنيا) ليست إبطالاً للجملة الاولى بل هي انتقال من غرض الى غرض آخر، ومثله قوله: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة﴾ [المؤمنون: ٦٣][1] وقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠] وقوله: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وإنْ دخلت على مفرد فهي عاطفة بشرط أنْ يتقدمها ايجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي. فإذا وقعت بعد إيجاب أو أمر نحو (جاء محمد بل خالد) و(أكرم سالماً بل خالداً) فهي للاضراب وذلك أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فقولك (جاء محمد بل خالد) يعني أن الذي جاء هو خالد، وأما محمد فيجوز أنه جاء، ويجوز أنه لم يجيء، وقولك (أكرم سالما بل خالدا) أضربت فيه عن الكلام الاول وأمرت باكرام خالد، وأما (سالم) فمسكوت عنه. وليست (بل) ناهية عن اكرام سالم.

جاء في (المغني): «وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم أن تقدمها أمر أو ايجاب كقولك: (اضرب زيدا بل عمرا) و(قام زيد بل عمرو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها»[2].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر نحو: (قام زيد بل عمرو) فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه الى التابع، فيكون الأخبار عن قيام زيد غلطاً، يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت بـ (بل) أن

(١) انظر «المغني» (١/١١٢)، «شرح الدماميني على المغني» (١/٢٣٢)، «حاشية الخضري» (٢/٦٥)، «شرح ابن يعيش» (٨/١٠٥).

(٢) «المغني» (١/١١٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/٦٦).

تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو سبق لسان»[١].

واذا وقعت بعد نفي أو نهي، نحو: (ما اقبل محمد بل خالد) و(لا تضرب محمدا بل خالدا) فجمهور النحاة على انها في المعنى كـ (لكن) فمعنى الاولى أنّ محمداً لم يقبل وإنما الذي أقبل هو خالد، ومعنى الثانية أنك منهي عن ضرب محمد ومأمور بضرب خالد.

جاء في (شرح ابن عقيل): «يعطف بـ (بل) في النفي والنهي فتكون كـ (لكن) في انها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو: (ما قام زيد بل عمرو) و(لا تضرب زيدا بل عمراً) فقررت النفي والنهي السابقين وأثبت القيام لعمرو وامللا بضربه»[٢].

وجاء في (التصريح): «ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها، (لكن) كذلك كقولك: (ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها)... فتقرير نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدي بها. و(لا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام»[٣].

وأجاز المبرد أن تكون بعد النفي والنهي للاضراب أيضاً، فتكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها، وعلى هذا يكون معنى (ما اقبل محمد بل خالد) ما اقبل محمد بل ما اقبل خالد، فاقبال محمد حكمه كالمسكوت عنه، يحتمل أنه يكون أقبل، أو لم يكن أقبل وما بعدها منفي، وكذلك المعنى في النهي نحو (لا تضرب محمدا بل خالدا) فالمعنى عنده لا تضرب محمدا بل لا تضرب خالدا.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٩)، وانظر (٢/٤٢٠).
(٢) «شرح ابن عقيل» (٢/٦٦)، «المغني» (١/١١٢).
(٣) «التصريح» (٢/١٤٨).

جاء في (المغني): «واجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولها فيصح: ما زيد قائما بل قاعداً، وبل قاعد ويختلف المعنى»[1]، إذ القعود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني[2].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا عطفت بـ (بل) مفرداً بعد النفي، أو النهي فالظاهر أنها للاضراب أيضا، ومعنى الأضراب جعل الحكم الأول موجباً كان، أو غير موجب، كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه، ففي قولك: (ما جاءني زيد بل عمرو) أفادت (بل) أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون غير جاء، ويحتمل أن لايصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في (جاءني زيد بل عمرو) احتمل أن يكون صحيحاً وأن لا يكون.

وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي.

وقال ابن مالك: (بل) بعد النفي والنهي كـ (لكن) بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك (ما جاءني زيد بل عمرو) متحقق بعد مجيء (بل) أيضاً كما كان ذلك في (ما جاءني زيد لكن عمرو) بالاتفاق... وهذا كله حكم (بل) بالنظر الى ما قبلها، وأما حكم بعد (بل) بعد النفي أو النهي فعند الجمهور أنه مثبت فعمرو جاءك في قولك (ما جاءني زيد بل عمرو) فكأنك قلت: (بل جاءني عمرو) فـ (بل) ابطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء...

وعند المبرد أنّ الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً الى الثاني فكأنك قلت (بل ما جاءني عمرو) كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسنداً الى الثاني»[3].

(١) «المغني» (١/ ١١٢).
(٢) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢٣٤).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٩) وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠٥)، «الهمع» (٢/ ١٣٦).

والظاهر صحة رأي الجمهور وذلك أنه هو الذي يشهد له استعمال العرب، فمن ذلك قوله:

لـو اعتصمـت بنـا لـم تعتصـم بعـدا ... بـل أوليـاء كفـاة غيـر أوكـال

فلا يصح أنْ يقال (بل لم تعصم بأولياء) لأنه للفخر، وكذلك قوله:

ومـا أنتميـت إلـى خـور ولا كشـف ... ولا لئـام غـداة الـروع أوزاع

بل ضار بين بحسك البيض أنْ لحقوا ... شم العرانين عند الموت لذّاع[1]

وظاهر أنك إذا أردت المعنى الذي ذكره المبرد كررت العامل، نحو (ما جاءني محمد بل ما جاءني خالد) و(لا تضرب خالداً بل لا تضرب محمداً).

وكذلك يؤدي المعنى الذي ذهب اليه المبرد الاضراب بغير الاداة، واعني به بدل الاضراب، فإنك إذا قلت (لا تكرم سالما سعداً) كان المعنى أنك نهيت عن اكرام سالم أولاً، ثم أضربت عن ذلك فنهيت عن أكرام سعد فصار كأنك قلت: لا تكرم سعداً.

وكذا في النفي، فأنت إذا قلت (ما جاءني محمد خالد) كان المعنى: ما جاء محمد ثم اضربت عن ذلك فقلت: بل ما جاء خالد.

ومما يؤيد ذلك أن البدل على نية تكرار العامل عندهم.

ويجوز ما ذكره المبرد فيما دلّ عليه دليل نحو (ما محمد كاتباً بل شاعراً) وذلك أن نصب (شاعر) يدل على أنّ النفي مكرر، وذلك أن (ما) لا ينتصب الخبر بعدها إذا كان موجباً.

وربما كان المعنى قديماً كما ذكر المبرد، وذلك أنّ الأصل أن يكون لكل اداة معنى ثم تطور الإستعمال الى ما ترى، وتطور الدلالة كثير في اللغة والله أعلم.

---

(١) انظر «شرح ابن الناظم» (٢٢٢)، «الهمع» (٢/١٣٦).

لا بل:

قد يضم إلى (بل) (لا) فتفيد توكيد الاضراب، وذلك بعد الايجاب، والامر، والنفي، والنهي، نحو (جاء محمد لا بل خالد) ومعناها نفي المجيء عن محمد واثباته لخالد. فالفرق بين قولنا (جاء محمد بل خالد) و(جاء محمد لا بل خالد) أنّ مجيء محمد في الأول صار كالمسكوت عنه، فأنه يجوز أنه حصل ويجوز أنه لم يحصل، وفي الثاني نفينا المجيء عن محمد واثبتناه لخالد. قال الشاعر:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس غيبة وأفول

وكذا في الأمر، فانك إذا قلت (اضرب محمداً لا بل خالداً) كان المعنى لا تضرب محمداً وإنما آمرك بضرب خالد، ولو قال (اضرب محمداً بل خالداً) لكان الامر بضرب محمد كالمسكوت عنه، يجوز أن يوقعه وألا يوقعه، وكذلك في النفي والنهي نحو (ما جاء محمد لا بل خالد) فنفي المجيء عن محمد مؤكد بـ (لا) مثبت لخالد، وكذلك نحو (لا تضرب محمداً لا بل خالداً).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإذا ضممت (لا) إلى (بل) بعد الايجاب او الأمر نحو (قام زيد لا بل عمروا) و(اضرب زيداً لا بل عمراً) فمعنى (لا) يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل، ففي قولك: (لا بل عمرو) نفيت بـ (لا) القيام عن زيد واثبته لعمرو بـ (بل) ولو لم تجيء بـ (لا) لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وان لا يثبت، وكذا في الامر نحو (اضرب زيداً لا بل عمراً) أي لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا (لا) المذكورة، لاحتمل أن يكون امراً بضرب زيد، وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو، وكذا (لا) الداخلة على (بل) بعد النهي والنفي، راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناها[(١)]».

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٩-٤٢٠) وانظر «المغني» (١/١١٣)، «الهمع» (٢/١٣٦).

أحرف الأضراب

تقدم أنّ الإضراب معنى يؤدَّى بعدة أحرف، فله حرف رئيس هو (بل)، وقد يؤدَّي بـ (أم) المنقطعة وبأو أيضاً، فما الفرق بين هذه الأحرف في الدلالة على الاضراب؟ والجواب أنّ الاضراب بـ (بل) هو الاصل وذلك:

١- أنّ الإضراب بـ (بل) يكون في المفردات والجمل، نحو (رأيت محمداً بل سعيداً) ونحو (بل افتراه بل هو شاعر).

أما الإضراب بـ (أم) فلا يكون الاّ في الجمل كما مر، ولا يكون في المفردات، وكذا الاضراب بـ (أو) نحو (سأسافر اليوم أو أقيم فلا أسافر).

جاء في (شرح الرضي): «وتجيء (أو) أيضاً للاضراب بمعنى (بل)، فلا يكون اذن بعدها إلاّ الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف[1]».

٢- أن (أم) لا تستعمل الاّ في الاضراب الانتقالي، ولا تستعمل في الاضراب الابطالي، وأما (أو) فبالعكس فلا تكون الاّ للابطال، و(بل) تكون لهما جميعاً كما ذكرنا فهي أوسع استعمالا منهما.

٣- الأصل في (أو) ألاّ تكون للاضراب، وإنما هي لأحد الشيئين ،ولذا كان أستعمالها في الاضراب مقيداً، وعن سيبويه أنها لا تكون للاضراب الاّ بشرطين:

تقدم نفي أو نهي.

وأعادة العامل نحو (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و(لا يقم زيد أو لا يقم عمرو)[2]. وعن آخرين أنه لا يشترط تقدم ذلك عليها.

والاصل في (أم) أن تستعمل استفهاماً أو مع أستفهام، فيكون اضرابها مصحوباً بانكار

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٩).

(٢) «المغني» (١/ ٦٤).

أو توبيخ أو استفهام حقيقي، وأما (بل) فتستعمل للتقرير واليقين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣] وقوله ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: ٣].

ولذا لا يحسن أستعمال الواحدة مكان الأخرى، في مواطن كثيرة، فلا يحسن أن تقول في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [البقرة: ١٥٤] (أم أحياء). ولا يحسن في قوله ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أم يداه مبسوطتان ولا أو يداه. ولا يحسن في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠] (أم نتبع) ولا (أو نتبع).

وكذا لا يصح في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] أن يقال (بل تريدون)، ولا في قوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أن يقال: بل له البنات، ولا في قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] أن يقال بل خلقوا من غير شيء.

ولو كانت (أم) و(أو) كـ (بل) في إفادة الإضراب لم يمتنع ذلك.

لا:

وتفيد النفي وتعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدمها أثبات، نحو (أقبل محمد لا خالد) أو أمر، نحو (أهِنْ خالداً لا سعداً) أو دعاء نحو (غفر الله لبكر لا زيد) أو تحضيض، نحو (هلا تكرم محمداً لا سالماً) أو تمنّ نحو (ليت لي ولداً لا بنتاً).

قال سيبويه: او نداء نحو (يا محمد لا خالد).

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قلت: (ما جاء محمد ولا خالد) كانت الواو هي العاطفة و(لا) زائدة لتوكيد النفي.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها نحو (أقبل رجل لا أمرأة) بخلاف (أقبلت هند لا أمرأة) لأن هنداً امرأة(١).

العطف على اللفظ والمعنى:

الأصل أنْ يعطف على اللفظ، نحو (أقبل محمد وخالد)، وقد يعطف على المعنى ويدخل تحت هذا ما يسميه النحاة العطف على المحل والعطف على التوهم، فمن الأول قولهم (ليس زيد بقائم ولا قاعداً) قالوا: إن (قاعداً) معطوف على محل (قائم) وذلك أنه خبر (ليس) وحقه النصب.

ومن الثاني قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ ألا ببين غرابها

عطف (ناعب) على توهم وجود الباء في خبر (ليس) (مصلحين) لأنه يكثر دخولها على خبرها.

والحق أنّ هذا كله من باب العطف على المعنى، فقولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعداً) المعطوف فيه ليس على ارادة الباء، ومعنى ذلك أنّ الخبر مؤكد والمعطوف غير مؤكد فإنك نفيت القيام نفياً مؤكداً، ونفيت القعود نفياً غير مؤكد، فإذا جررت المعطوف فقلت (ليس محمد بقائم ولا قاعد) كان نفي القعود مؤكداً أيضاً كنفي القيام.

ومن العطف على المعنى قولنا: (إنّ محمداً حاضر وأخوه) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [المائدة: ٦٩] وسبب رفع المعطوف أنه على غير ارادة (أنّ) ومعنى ذلك أنّ الإسم مؤكد والمعطوف غير مؤكد، ولو نصبنا المعطوف فقلنا (أنّ محمداً حاضر واخاه) لكان مؤكداً أيضاً كتأكيد المعطوف عليه.

ومثله (ما كان محمد قاعداً ولا اخوه نائم) فأنّ الثانية على غير ارادة (كان) فيكون زمن الأولى المضي بخلاف زمن الثانية.

---

(١) انظر «المغني» (١/٢٤١-٢٤٢)، «الهمع» (٢/١٣٧).

جاء في **الكتاب**: «وتقول: (ما عبد الله خارجا ولا معنٌ ذاهبٌ) ترفعه على ألّا تشرك الإسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه كما تقول: (ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدُ ذاهبٌ) إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن[(١)]».

ومنه ما يسميه النحاة العطف على التوهم، نحو (ما زيد قائماً ولا قاعدٍ) فقاعد مجرور على توهم الباء في خبر (ما) وهو في الحق عطف على المعنى، وذلك أنّ الخبر غير مؤكد والمعطوف مؤكد.

وجعلوا من هذا الضرب قوله تعالى ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] عطف (أكن) المجزوم على (أصّدّق) المنصوب وهو عطف على المعنى، وذلك أنّ المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يراد به السبب فإن (أصدّق) منصوب بعد فاء السبب، وأما المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم لأنه جواب الطلب، نظير قولنا (هل تدلني على بيتك أزرك) كأنه قال: إن تدلني على بيتك ازرك، فجمع بين معنيي التعليل والشرط، ومثل ذلك أن أقول لك: (احترم أخاك يحترْمك) و(احترم أخاك فيحترمك) فالاول جواب الطلب والثاني سبب وتعليل، وتقول في الجمع بين معنيين: (أكرم صاحبك فيكرمك ويعرف لك فضلك) وهو عطف على المعنى وليس توهماً بمعنى الغلط[(٢)].

المتعاطفان: المتعاطفان يكونان على أقسام هي:

١- عطف الشيء على مغايره: وهو الأصل نحو: (رأيت محمداً وخالداً).

٢- عطف الشيء على مرادفه: نحو (هذا كذب وافتراء) و(عملك غيّ وضلال).

٣- عطف العام على الخاص كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: ٨٧] فالقرآن العظيم عام عطف على الخاص وهو السبع المثاني، ونحو ذلك أن تقول (أشتريت رماناً وفاكهة).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩).

(٢) «البرهان» (٤/ ١١٢) وانظر «الهمع» (٢/ ١٤٢)، «الإتقان» (١/ ١٩٩).

٤- عطف الخاص على عام، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكال خاص عطف على عام، وهو الملائكة، وذلك للاهتمام بما افرد ذكره.

٥- عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة، نحو ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فاله آبائه هو الهه.

٦- عطف الصفات بعضها على بعض والموصوف واحد، نحو (مررت برجل فقيه وشاعر وكاتب) وكقوله تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤].

٧- عطف الأسم على الفعل وبالعكس: الأصل أن يعطف الإسم على الإسم نحو: (هو لبيب وحذر)، والفعل على الفعل نحو: (هو يهين ثم يندم).

وقد يعطف الإسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه على الفعل وبالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فعطف الفعل (يقبضن) على (صافات) ونحو قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف اسم الفاعل (مخرج) على (يخرج)، وقوله: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤] وهذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الإسم، فالفعل يدل على الحدوث، والتجدد، والإسم يدل على الثبوت كما ذكرنا في أكثر من موضع، فإذا أقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ (صافات) في قوله (صافات ويقبض) على صيغة الإسم للدلالة على الثبوت، وذلك أنّ الطير يصف جناحه عند الطيران، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ (يقبضن) على الفعل لان القبض حالة ليست ثابتة، ثم أن (القبض) حالة حركة وتجدد والصف حالة ساكنة، ثابتة فجاء بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد، وجاء بـ (صافات) على صيغة الاسم الدالة على الثبوت.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ فجاء بقوله (يخرج الحي) على صيغة الفعل لان من ابرز صفات الحي الحركة والتجديد فجاء بالفعل

الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ (مخرج الميت من الحي) على الإسم لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت.

وقد تقول: ولم قال اذن في مكان آخر ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] بصيغة الفعل فيهما؟.

والجواب أنّ المقام يقتضي ذلك، واليك الآية ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧] فإنّ المقام كله تغيير، وتبديل، وحركة، وتجدد من تغير الملوك، وادالة الدول، وتعاقب الليل والنهار، وامور الموت والحياة، وغيرها، فالمقام كله حركة تغيير وتبديل بخلاف الآية الاولى، التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥].

فالمقامان مختلفان، فجاء في كل مقام بما يناسبه، والله أعلم.

حذف أحد المتعاطفين:

قد يحذف أحد المتعاطفين للدلالة عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت[١]. فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] أي فضربوه فأحياه الله كذلك يحيي الله الموتى، ونحوه قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أي فماتوا ثم احياهم، ومثله قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٧] أي فذهبا فكذبوهما فدمرناهم.

---

(١) «المغني» (٢/٦٢٨).

وهذا في القرآن كثير فإن القرآن قد يطوي بعض المشاهد التي تفهم بالقرائن، والتي لا يتعلق غرض بذكرها، ويعرض المشاهد التي يتعلق بذكرها الغرض.

ومن هذا الباب قولهم (راكب الناقة طليحان)[١] والطليح المتعب، والمعنى: راكب الناقة والناقة متعبان، فالمعطوف عليه محذوف، وهو مفهوم من القرينة، لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى.

حذف حرف العطف:

قد يحذف حرف العطف للدلالة، وذلك نحو (ذهبت الى السوق فاشتريت خبزاً لحماً فاكهة) والمعنى: فأشتريت خبزاً ولحماً وفاكهة، ويحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنه بدل أضراب أيضاً، أي فأشتريت خبزاً بل لحماً بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما يحتمل أنه أشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما.

فهو تعبير احتمالي يحتمل كلا المعنيين، وقد تعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك (جالس محمداً سعداً إبراهيم) والمعنى: جالس محمداً أو سعداً او إبراهيم، والمقصود بذلك الاباحة، ويحتمل بدل الاضراب أيضاً، فإنه إذا ذكر الحرف فقد تعينت دلالة التعبير وان لم يذكر الحرف، كان التعبير مطلقاً يحتمل أكثر من معنى.

جاء في (المغني): «حكى أبو زيد (أكلت خبزاً لحماً تمراً) فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب.

وحكى أبو الحسن: (أعطه درهما درهمين ثلاثة) وخرج على اضمار (أو) ويحتمل البدل المذكور[٢]».

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٧).

(٢) «المغني» (٢/ ٦٣٥)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٥٧).

العدد

أن وضع العدد مع المعدود له قواعد معلومة محددة في العربية اجملها بإيجاز:

١- أن الأعداد من الثلاثة الى العشرة تضادّ المعدود، تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وتمييزها جمع مجرور بالإضافة، تقول سبعة رجال وسبع نسوة، وهذه القاعدة قديمة سامية الأصل(١).

غير أنها إذا وقعت بعدها المائة افردت ولم تجمع، تقول: ثلاثمائة واربعمائة، وكان القياس أنْ يقال ثلاث مئات، واربع مئات.

وقد يؤتي بلفظ (مئات) للتنصيص على معنى معين، تقول مثلا: (عندي مئات كثيرة أعطيته أربع مئات منها) فإن قلت (اعطيته اربعمائة منها) أحتمل أن يكون المعنى أعطيته اربعمائة مائة واحتمل المعنى الأول أيضاً بخلاف التعبير الأول، فإنه لا يحتمل إلاّ معنى واحدا. ويقال لك: كم مائة أخذت؟.

فتقول: سبع مئات، فأن قلت: سبعمائة، أحتمل سبعمائة مائة، واحتمل المعنى الاول أيضاً.

وقد يؤتي بلفظ (مئات) للدلالة على معنى آخر، وذلك كأنْ تقول (هذه ثلاث مئات الرجال) والمعنى أنّ الثلاث تعود لمئات الرجال، فإنك لم تنص على أنّ عدد الرجال ثلاثمائة، بل ذكرت إنهم مئات وهذه الثلاث تعود لهم، فقد تكون هذه الثلاث نوقاً أو أفراساً أو غيرها فمعدود الثلاث محذوف للعلم به، ونحوه أن تقول (هذه خمسة الف الرجل) والمعنى أنّ هذه الخمسة تعود لالف الرجل، وليس المعنى أنهم خمسة آلاف رجل.

٢- يكون المعدود مع الأعداد المركبة مفرداً منصوباً، ويتطابق الجزءان تذكيراً وتأنيثاً في أحد عشر واثني عشر، ويخالف صدر العدد المركب المعدود ويطابقه عجزه، تقول: ستة عشر رجلاً، وست عشرة امراة.

---

(١) انظر «التطور النحوي» (٨٠)، «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١١٥).

ويذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة «فحذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعا لما يتبادر من العطف، أن الإعطاء دفعتان قاله الدماميني»[١].

والحق أنّه إذا فك التركيب وجيء بحرف العطف اختلف المعنى بحسب الحرف، فاذا قلت (جاء خمسة فعشرة رجال) أو جاء (خمسة ثم عشرة رجال) دلّ ذلك على أن مجيء الخمسة سبق مجيء العشرة بتعقيب أو بمهلة بحسب الحرف بخلاف مفهوم التركيب.

واذا جيء بالواو فقد ذكروا أنّ المعنى يختلف أيضاً فقولك (أعطيتك خمسة عشر كتابا) يختلف عن قولك (اعطيتك خمسة وعشرة كتب) وذلك أن العطف يحتمل أن الاعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ويحتمل أنه اعطاه دفعة واحدة. ومعنى هذا ان التركيب يفيد أن الاعطاء كان دفعة واحدة.

والحق أنّ التركيب قد يحتمل أكثر من دفعة أيضا غير أنّ هناك فرقاً بين التركيب والعطف بالواو غير ما ذكروا وذلك:

أ- أن قولك (أعطيتك خمسة عشر كتابا) معناه أنّ مجموع ما اعطيته خمسة عشر كتاباً فقد يكون ذلك بدفعة أو بدفعتين، أو بدفعات، فقد يكون اعطاه مرة أربعة، ومرة ثمانية، ومرة ثلاثة فيكون المجموع خمسة عشر، وأما العطف بالواو فهو يحتمل أنه أعطاه أياها دفعة واحدة أو دفعتين فقط، دفعة بخمسة كتب، ودفعة بعشرة كتب، وقد تكون العشرة سابقة للخمسة، أو العكس، ولا يحتمل أنه أعطاه أياها على دفعات، بخلاف التركيب فإنه يفيد المجموع الكلي.

ب- إنّ العطف بالواو يحتمل معنى آخر يختلف عن التركيب، فإنّ التركيب في قولك (أعطيتك خمسة عشر كتابا) يفيد أنّ المعطى هو كتب، ليس غير، وأما العطف فيحتمل

---

(١) «حاشية الصبان» (٤/٦٨).

أكثر من معنى، وذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أعطيته خمسةً، وعشرة كتب) بتنوين (خمسة) أحتمل أنّ الخمسة ليست كتباً، وإنما قد تكون أقلاماً بخلاف ما إذا قلت: (أعطيته خمسة وعشرة كتب) بلا تنوين فإنها تعني أن المعطَى كتب فقط.

وتقول: (أعطيته خمساً وعشرة كتب) فيكون معدود الخمس مؤنثاً، بخلاف معدود العشرة، ونحوه أنْ تقول (أقبل خمس وعشرة رجال) فمعدود الخمس مؤنث، بخلاف معدود العشرة، فقد يكون الخمس نسوةً أو نحوهن.

٣- يكون المعدود بعد الفاظ العقود مفرداً منصوباً، تقول (أقبل عشرون رجلاً) و (رأيت ثلاثة واربعين غلاماً).

قالوا و«لا يجوز تركيب النيّف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول: خمسة وعشرون، ولا يجوز خمسة عشرين، ولعله للالباس في نحو (رأيت خمسة عشرين رجلاً) فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً، وقيل غير ذلك»[1].

ومعنى ذلك أنك إذا ركبت فقلت مثلا (رأيت خمسة عشرين رجلا) أحتمل المعنى أن الخمسة ليست رجالاً وإنما قد يكون المعدود شيئاً آخر، كأنْ تكون خمسة كتب تعود لعشرين رجلاً ونحو ذلك، فالخمسة ملك للعشرين وليست رجالاً.

وقد تقول: أولاً يفهم هذا من الإعداد المركبة، في نحو قولنا (خمسة عشر رجلا)؟.

والجواب: لا، وذلك لأمور منها، أنه لو كانت الخمسة ليست رجالاً، وإنما هي ملك لهم لقلنا (خمسة عشرة رجال) لأن معدود العشرة جمع مجرور، والمعنى خمسة جمال تعود لعشرة رجال.

ثم أنّ البناء على فتح الجزءين ينفي هذا المعنى، فانك إذا أردت الإضافة جررت لعشرة بالإضافة فتقول: خمسة عشرة رجال، بجر العشرة.

٤- يكون المعدود بعد المائة والالف مفرداً مجروراً، نحو (مائة عامٍ) و(الف سنةٍ).

---

(١) «شرح الإشموني» (٦٩/٤).

٥- من الملاحظ أنّه في التركيب نستعمل لفظة (أحد) و(أحدى)، فتقول: أحد عشر وإحدى عشرة، ولا نستعمل لفظة (واحد) أو (واحدة)، وكذلك قبل الفاظ العقود، فتقول: أحد وعشرون، واحدى وعشرون، وقد تقول واحد وعشرون، وواحدة وعشرون على قلة. فما أختلاف لفظة (أحد) عن لفظة (واحد)؟.

أحد وواحد:

تدلّ الابحاث الحديثة على أنّ لفظة (أحد) أسبق وجوداً من (واحد). في اللغات السامية وهي بمعنى الواحد، جاء في (**التطور النحوي**): «فأحد سامية الأصل وواحد مشتقة منها»[(١)] ويقال للواحد المذكر في العربيات الجنوبية (أحد) وللمؤنث (احدت)[(٢)]، وفي اللحيانية أحد للواحد المذكر، و(إحدى) للواحدة[(٣)]، وفي لغة النبط (حد) بمعنى «أحد وبمعنى الأول والواحد»[(٤)].

فلفظة (أحد) أقدم من (واحد) غير أنّ العربية خصصت لكل منهما معنى وأستعمالاً جاء في (**التطور النحوي**): «والفرق في المعنى بين (أحد) و(واحد) معروف وهو مثال ما قلناه من أن العربية تميل إلى التخصيص، فإستفادت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستعملهما مترادفين، بل فرقت بينهما وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة، غير ما لصاحبه»[(٥)].

إنّ لفظة (أحد) كما يرى النحاة على ضربين:

الأول أنْ يراد بها عموم العقلاء، فتلزم الأفراد والتذكير، وتقع بعد النفي، والنهي، والإستفهام، والشرط، وفي غير الموجب عموماً[(٦)]، تقول (ما في الدار أحد) أي ما

---

(١) «التطور النحوي» (٧٩).
(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١١٥).
(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٦٩).
(٤) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٣١٥).
(٥) «التطور النحوي» (٧٩).
(٦) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣-١٦٤).

فيها شخص عاقل، قال تعالى ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] وقال ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] وقال ﴿۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣]. والذي يدل على وقوعها بلفظ واحد في المفرد وغيره قوله تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] وقوله تعالى ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فهذا جمع لأن (بين) لا تقع إلاّ على اثنين فما زاد[١]، وقال تعالى ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فأوقعها على المؤنث.

ويرى كثير من النحاة أنّ همزة (أحد) هذه أصلية وليست بدلاً من الواو، ويرى آخرون أنها كصاحبتها الأخرى مبدلة همزة عن الواو[٢]، وهذا الذي يترجح عندي.

وقد تقول أنّ لفظة (واحد) قد تفيد العموم أيضاً، في النفي وشبهه، تقول: (ما زارني واحد منهم) و(هل زارك واحد منهم؟) جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ويستعمل (واحد) أيضا لعموم العقلاء في غير الموجب، لكن يؤنث نحو (ما لقيت واحد منهم ولا واحدة منهن»[٣].

والحق أنهما مختلفان في الدلالة على العموم، وذلك أنّ لفظة (أحد) تفيد العموم في النفي، سواء اقترنت بها (من) الدالة على الاستغراق أم لم تقترن، فإذا اقترنت أفادت التوكيد، فإنك إذا قلت (لم أر أحدا في الدار)، دل ذلك على أنك لم تر أيّ شخص، واحداً أو اكثر، فأن قلت (لم أر من أحد) أكدت نفي العموم.

أما إذا قلت (لم أر واحداً) فأنه يحتمل أنك لم تر احداً، ويحتمل أنّك لم تر واحداً فقط بل رأيت أكثر من واحد.

والضرب الاخر من ضَرْبَي (أحد) أن يُراد بها معنى (واحد)، وأجمعوا على أنّ همزتها منقلبة عن واو وأصلها وَحَد[٤].

---

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٦١-٤٦٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣)، «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣١، ١٧).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣١، ٦/ ١٦)، «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

والحق أنها ليست بمعنى (واحد) في الضرب الثاني أيضاً، وذلك من وجوه منها:

١- أنّ الواحد أسم وضع لمفتتح العدد[١]، وهو ما يقابل الأثنين تقول (جاءني منهم واحد) أي لم يجئني اثنان ولا تقول (جاءني منهم أحد) قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] «قبل والواحد يدخل في الأحد والأحد لا يدخل فيه، فإذا قلت: لا يقاومه واحد جاز أن يقال لكنه يقاومه اثنان بخلاف قولك لا يقاومه أحد»[٢].

٢- أنّ (أحداً) إذا اضيفت تكون بمعنى (واحد)، غير أنها تكون بعضاً من المضاف إليه، فأحد القوم واحد منهم، وهو بعضهم، قال تعالى ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ١٩] أي واحداً منكم، وقال: ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] أي واحدة منهما فأنت ترى أن المضاف بعض المضاف إليه.

جاء في (**لسان العرب**): «وتقول: هو أحدهم، وهي أحداهن، فإنْ كانت امرأة مع رجال لم يستقم أنْ تقول هي أحداهم، ولا أحدهم، ولا احداهن، إلاّ أنْ تقول: هي كأحدهم، أو هي واحدة منهم»[٣].

أما كلمة (واحد) إذا اضيفت فلا تؤدي هذا المعنى، فإذا قلت (هو واحدهم) لم يفد أنه أحدهم بل يكون المعنى أنّه المتقدم فيهم، جاء في (**لسان العرب**): «ورجل واحد متقدم في بأس، أو علم، أو غير ذلك، كأنّه لا مثل له»[٤]. وجاء فيه: «والواحد بني على أنقطاع النظير وعوز المِثْل»[٥].

فأنت ترى أنْ أحد القوم ليس بمعنى واحد القوم، وإنّما بمعنى واحد من القوم،

---

(١) «لسان العرب» (وحد) (٤/ ٤٦١).
(٢) تفسير «فتح القدير للشوكاني» (٥/ ٥٠٢).
(٣) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٤) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٥) «لسان العرب» (٤/ ٤٦١).

وواحد أمه معناه ليس معه غيره، وليس بمعنى أحد أمه، ولا يصح هذا التعبير.

٣- يأتي الواحد بمعنى المماثلة، وعدم المخالفة والمغايرة، تقول «الجلوس والقعود واحد واصحابي، واصحابك واحد»[1] قال تعالى ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ولا تستعمل كلمة (أحد) كذلك.

٤- تستعمل (أحد) وصفاً في الإثبات بلا إضافة ولا تبيين بمن، فتختص بالله وحده، لا يشركه فيها غيره، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] جاء في (لسان العرب): «قال الازهري: وأما أسم الله عز وجل (أحد) فإنه لا يوصف شيء بالأحدية غيره، لا يقال رجل أحد، ولادرهم أحد، كما يقال رجل وَحَد، لأنّ أحداً صفة الله عز وجل التي استخلصها لنفسه، ولا يشركه فيها شيء»[2].

وجاء في (تفسير ابن كثير) في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: «يعني هو الواحد الأحد الذي لا نظير له، ولا يطلق هذا اللفظ على أحدِ في الإثبات، إلاّ على الله عزّ وجلّ، لأنه الكامل في جميع صفاته وأعماله»[3].

وأما (وَحَد) التي هي أصل لأحد، فيوصف بها الإنسان وغيره، تقول رجل وَحَد، ودرهم وَحَد، بخلاف كلمة أحد، فلا يقال رجل أحد، ولادرهم أحد، فالابدال كان لغرض إداء معنى جديد، وإستعمال جديد، فالوحَد من الوحش المتوحد، ومن الرجال الذي لا يعرف نسبه ولا أصله[4].

فليس (وحد) كأحد، ولا (أحد) كواحد.

---

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).

(٢) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٤).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٥٧٠).

(٤) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٤).

اسم الفاعل من العدد:

يصاغ من العدد من لفظ اثنين فصاعداً الى عشرة أسم فاعل على وزن فاعل، فيقال ثان وثالث، ورابع، ونحوها، ويستعمل على أحد معنيين:

أحدهما أن يكون المراد به (واحداً) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه تقول: هو ثاني أثنين، أي هو أحد أثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة، ورابع أربعة، أي هو أحد أربعة.

والمعنى الآخر أنْ يراد به معنى الجعل والتصيير، فيستعمل مع مادون أصله بمرتبة واحدة فيقال: هو رابعٌ ثلاثةً، أي يجعل الثلاثة أربعة، وسادسٌ خمسةً، أي يجعل الخمسة ستة، بأنْ يدخل فيهم.

وللمعنى الأخير أستعمالان:

أما أنْ ننون أسم الفاعل وننصب ما بعده، فنقول: هو رابعُ ثلاثةً، وسادس خمسةً. وهو أمّا على معنى المضي، أي جعلهم وصيّرهم، وأما على معنى الحال والإستقبال، كما مرّ في أسم الفاعل[1].

وإذا أردنا أستعمال الواحد والواحدة إستعمال أسم الفاعل في التنييف بعد العشرة، أو بعد الفاظ العقود، فإننا نستعملهما بلفظ الحادي، والحادية، على القلب كما يقول النحاة فنقول الحادي والعشرون، والحادي عشر، ولهذا القلب والتغيير سببه، فإنه إذا نطقنا بلفظ (الواحد) لم يفهم منه الدلالة على إسم الفاعل، وإن كان على وزن فاعل، لأن الواحد أسم بني على لفظ مفتتح العدد، فإنك إذا قلت مثلاً (أقبل الواحد والعشرون)- ولم يكن وزن آخر لاسم الفاعل- لم يفهم منه أنّهم أقبلوا جميعاً، أو أقبل واحد منهم، ألا ترى أنك تقول (الواحد والعشرون حضروا)، وتقول (الحادي والعشرون حضر)؟

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٦/٣٦)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/١٧٧)، «التصريح» (٢/٢٧٦). «الإشموني» (٤/٧٤).

وكذلك الحادي عشر، والواحد عشرة، تقول هذا واحد عشرة رجال) أي واحد من عشرة، أما الحادي عشر فلمعنى آخر معلوم.

تمييز العدد:

مرّ بنا أنّ تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة، جمع مجرور بالإضافة، وبعد الاعداد من أحد عشر الى تسعة وتسعين، مفرد منصوب، وبعد المائة والالف مفرد مجرور، غير أن هناك أموراً يجدر بنا التنبيه عليها منها:

١- أنّ الإضافة تحتمل التمييز، والإضافة الى المالك، فقولك (رأيت خمسة الرجال) يحتمل أنّ الخمسة هم الرجال، ويحتمل أنّ الخمسة ملك للرجال، كما تقول: هذه ثلاثتك وهذه ثلاثة محمد، وهذا يكون في الاعداد المركبة والفاظ العقود وغيرها، تقول (هذه خمسة عشر خالد) أي هي له (وهي عشرو خالد) بحذف النون، وهذه مائة محمد، وألف سعيد، على معنى التملك، جاء في (**المقتضب**): «أعلم أنك اذا أضفت عدداً، حذفت منه النون والتنوين، أي ذلك كان فيه فتقول: هذه عشروك، وثلاثوك، وأربعوك، ورأيت ثلاثيك واربعيك، وهذه مائتك والفك»[١].

وجاء في (**حاشية الخضري**): «العدد مطلقاً تجوز إضافته الى غير تمييزه، نحو عشروك وثلاثة زيد، وحينئذ يستغنى عن التمييز، فلا يذكر أصلاً، لأنك لا تقول ثلاثة زيد، إلاّ لمن عرف جنسها»[٢].

٢- إنّ المفرد المنصوب، قد يختلف عن الجمع، في أنه قد يراد بالجمع المنصوب الحال أحياناً، تقول (أقبل خمسة عشر راكبا)، وتقول (أقبل خمسة عشر راكبين)، فالثانية حال[٣]، والأولى تمييز، وتقول (ما أقبل ستة عشر رجلاً)، و(ما أقبل ستة عشر رجالاً) فالاولى تمييز، والثانية تحتمل الحال، أي يمشون على ارجلهم، وتقول (أقبل أربعون

(١) «المقتضب» (٢/١٧٨)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٦/٢٠-٢١)، «شرح الرضي على الكافية» (١/٢٣٦)، ملاجامي (١٥٥).

(٢) «حاشية الخضري» (٢/١٣٨) وانظر «التصريح» (٢/١٧٥)، «شرح ابن عقيل» (٢/١٣٨).

(٣) مذهب «سيبويه يجيز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كما مر».

فارساً) و(اربعون فرساناً) فالاولى تمييز، والثانية حال، و(رأيت خمسة مشاةٍ، وخمسةً مشاةً) و(مائة ماشٍ، ومائةً مشاةً) فالأولى تمييز مجرور بالإضافة، والثانية حال.

٣- ثم إنّ التمييز المفرد قد يختلف عن الجمع، من ناحية أخرى، وذلك أنه قد يراد بالجمع أنّ كلاً من التمييز جمع لا مفرد، تقول (عندي عشرون سمكة)، و(عندي عشرون سمكاً)، فمعنى الاولى مفهوم، ومعنى الثانية أن عنده عشرين نوعاً من السمك، وقولك (خمسة عشر صفاً) يختلف عن قولك (خمسة عشر صفوفاً) فإنّ الثانية تفيد أنّ كلاً من الخمسة عشر هو مجموعة صفوف، لا صف واحد.

جاء في (حاشية الخضري) في قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الاعراف: ١٦٠]: «قال بعضهم: إذا كان كل واحد من المعدود جمعاً، جاز جمع التمييز فإنّ المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة اسباط، لا سبط واحد، فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر»[(١)].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فان قلت (عندي عشرون رجالاً) كنت قد أخبرت أنّ عندك عشرين، كل واحد منهم جماعة رجال»[(٢)].

وجاء فيه أيضاً: «وأما قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فإنّ (سنين) نصب على البدل من ثلثمائة، وليس بتمييز، وكذلك قوله ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ نصب (أسباطا) على البدل، هذا رأي أبي إسحاق الزجاج قال: ولا يجوز أن يكون تمييزاً، لأنه لو كان تمييزاً لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد وكل واحد سنون وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفراء أن يكون (سنين) تمييزاً»[(٣)].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وتقول (عشرون ضروباً)، بمعنى أختلاف أنواع آحاده، لأنّ الأعداد لا يثني تمييزها المنصوب، ولا يجمع»[(٤)].

(١) «حاشية الخضري» (٢/١٣٨).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢١).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢٤).
(٤) «شرح الرضي» (١/٢٣٨).

وقال ابن الناظم: «وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها، فيقال (عندي عشرون دراهم) على معنى عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم، ومنه قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ المعنى والله أعلم وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباطاً»[1].

٤- فإن جررت التمييز بمن، أحتملت (من) أن تكون للجنس، وإن تكون للبعض، وذلك نحو (أقبل مائة من الرجال) فهو يحتمل أنّ المقصود بالرجال هم الجنس، أي أقبل مائة رجل، ويحتمل التبعيض، أي أنّ ثمة رجالاً أكثر من مائة، أقبل منهم مائة، فأل على هذا تكون للعهد.

٥- أنّ المفرد المنصوب نص على التميز، وهو المبين للعدد نحو أربعين سنةً، وخمسة عشر رجلاً.

يتبين من هذا أن قولك:

١- رأيت خمسة عشر رجلاً- نص على التمييز، أي رأيت خمسة عشر شخصاً، كل شخص هو رجل.

٢- رأيت خمسة عشر رجلٍ- معناه أنّ الخمسة عشر تعود الى رجل، وهي ملكه وليست كلمة (رجل) هي المعدود.

٣- رأيت خمسة عشر رجالاً- تفيد الحالية، والوصفية، أي رأيت خمسة عشر شخصاً يمشون على أرجلهم كما تقول (أقبل خمسة عشر راكبين).

وتحتمل أيضا أنّ كل واحد من الخمسة عشر هو مجموعة رجال، لا رجل واحد.

٤- رأيت خمسة عشر من الرجال- تحتمل الجنسية، بمعنى خمسة عشر رجلاً وتحتمل البعضية، فتكون (أل) للعهد، أي هناك رجال يزيدون على خمسة عشر، رأى خمسة عشر منهم.

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٣٠٢).

الممنوع من الصرف

في العربية أسماء تمنع من التنوين، تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف، والمقصود بالصرف التنوين، نحو أحمد وفاطمة، وقد وضع النحاة لهذه الأسماء ضوابط تبين متى يمنع الإسم من الصرف.

سبب المنع من الصرف:

ذهب النحاة الى أنّ سبب المنع من الصرف هو مشابهة الإسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الإسم والفعل في المادة اللغوية، نحو قدوم وقادم، وإنّما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة، تتبعها النحاة، متى وجد قسم منها في الإسم حرم التنوين، فـ (بغداد) و(إبراهيم) يشبهان الفعل من تلك الاوجه، بخلاف (منطلق) و(انطلاق) مثلاً.

ومدار الامر يقوم عندهم على الخفة والثقل، وذلك أنّ الفعل عندهم أثقل من الإسم، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين، وما لم يشابهه كان خفيفاً متصرفاً.

ويستدلون على أنّ الفعل أثقل من الإسم، بكون الإسم أكثر دوراناً في الكلام من الفعل، بدليل أنّ الإسم قد يستغني عن الفعل في الكلام، فنقول (الله ربنا) و(خالد غلامنا)، ولا يستغني الفعل عن الإسم، وإذا كثر اللفظ في الكلام، كان ذلك دالاً على أي خفّته لأن الناس يستحبون الخفيف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضاً، أنه يدخله الحذف والسكون، فقد يحذف أوله، وأوسطه، وآخره، نحو يعد، وقم، واشترِ، وتقول لم يذهبْ، واكتبْ، وذلك أنّ الثقيل قد يتخفف منه بالحذف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الإسم أيضاً، أنّ بناء الإسم أكثر من بناء الفعل، فالإسم المجرد، ثلاثي، ورباعي، وخماسي، نحو قمر، ودرهم، وسفرجل، والفعل المجرد ثلاثي، ورباعي، نحو ذهب ودحرج.

والإسم المزيد، رباعي، وخماسي، وسداسي، وسباعي، نحو إستقبال، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي، نحو أستقبل.

وأوزان الأسماء أكثر من أوزان الأفعال، فقد ذكروا أنّ أبنية الإسماء تبلغ الف مثال ومائتي مثال، وعشرة أمثلة[١]، أمّا الفعل الثلاثي، فله ثلاثة أوزان فعل، فعِل، وفعِل، وفعُل، والرباعي المجرد له وزن واحد، هو فعلل، والثلاثي المزيد أوزانه إثنا عشر، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان، والمبني للمجهول معلوم، والمللحقات قليلة، فدل ذلك على أنَّ الإسم أخفّ من الفعل، ولما كان الإسم أخف من الفعل، إحتمل زيادة التنوين عليه، لأنّ الخفيف يحتمل الزيادة، بخلاف الثقيل.

جاء في (**الكتاب**): «وأعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالافعال أثقل من الإسماء، لأنّ الإسماء هي الأول، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الإسماء، ألا ترى أنّ الفعل لابدّ له من الإسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والإسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدالله أخونا»[٢].

وقد تقول كيف يكون الفعل أثقل من الإسم، مع أن وزنهما قد يكون واحداً، بل أن لفظهما قد يكون واحداً؟

فإنّ (ضَرَب) مثلا قد يكون فعلاً. وقد يكون إسماً بمعنى (العسل)، و(حجر) قد يكون فعلاً بمعنى (حبس)، وقد يكون إسماً، وهو معروف، فكيف يكون (ضرب) الفعل أثقل من (ضرب) الإسم ولفظهما واحد، وكذلك (حجر)؟

والجواب أنّ ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي إلى الثقل، فإنه يصح أنْ تقول (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل)، ويتم الكلام ولا يقتضي (ضَرَبٌ) ههنا شيئاً. ولكن إذا قلت (هذا ضربَ)، فإنّ (ضرب) ههنا يقتضي فاعلاً قد يكون مستتراً.

(١) «المزهر» (٢/ ٤).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٦).

وقد يكون ظاهراً، نحو (هذا ضرب أخوه)، وقد يقتضي مفعولاً علاوة على ذلك، نحو (هذا ضرب أخوه عامراً) ولابد من هذا الإقتضاء، هذا علاوة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها، نحو (هذا ضرب أخوه أمس)، في حين لا يقتضي الإسم شيئاً من ذلك، فإنّ الكلام قد يتم بالإسم، ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظاً آخر وهو الفاعل، فدلّ ذلك على أنّ الفعل أثقل من الإسم في اللفظ، لأنه يقتضي لفظاً آخر علاوة على لفظه.

جاء في (شرح ابن يعيش): «ولابد من بيان ثقل الأفعال، فإنّ مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل، حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل، وإنّما قلنا أنّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما أنّ الإسم أكثر من الفعل من حيث إنّ كل فعل لابد له من فاعل إسم، يكون معه، وقد يستغني الإسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر إستعمالاً، وإذا كثر إستعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أنّ العجمي إذا تعاطي كلام العرب ثقل على لسانه، لقلة إستعماله له وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم، كان ثقيلاً عليه لقلة إستعماله له.

الوجه الثاني أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار كالمركب منهما إذ لا يستغني عنهما، والإسم لا يقتضي شيئا من ذلك»[1].

وقد تقول: ألأن الإسم أكثر في الكلام، دلّ ذلك على خفته، أم لأن الإسم خفيف كثر في الكلام؟.

وبتعبير آخر: هل الخفة سبب الكثرة، أم الكثرة سبب الخفة؟.

والجواب: كلاهما، فإنّ اللفظ إذا كثر في الكلام إستخفه الناس ولم يشعروا بثقله، ألا ترى أنّ هناك جملاً وعبارات تصنع لتمرين اللسان، يستثقلها الناطق بادىء ذي بدء، حتى إذا أكثر من النطق بها خفت على لسانه، فلا يشعر بما فيها من ثقل، كما أنّ الشيء الخفيف يستحبه الناس فيدور على ألسنتهم.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١/ ٥٧).

وعلى أيّ حال فالنحاة يرون أن الإسم أخف من الفعل، ولذا أحتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين، فهذا التنوين دليل على خفة الإسم كما يقول النحاة، قال سيبويه: «فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون»(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «إنّ الأفعال إنّما يمتنع منها تنوين التمكين، وهو الدال على الخفة»(٢)، وجاء فيه: «فلما كانت النكرة أخف عليهم الحقوها التنوين، دليلاً على الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»(٣).

وذكر ابن الناظم المنصرف فقال، أنه «يدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه»(٤).

فما كان مشابهاً للفعل في ثقله، حرم التنوين لأنّ الفعل لا ينون، وحرم الجر بالكسرة لأنّ الفعل لا يجر أصلاً، وقيل بل حرم الجر بالكسرة، «لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت واجتزىء بالكسرة، وقيل: لئلا يتوهم أنّه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين، أو الألف واللام، أو الإضافة، فلمّا منع الكسر حمل جرّه على نصبه فجرّ بالفتحة»(٥).

ولذا قسم النحاة الإسماء المعربة إلى قسمين:

قسم ثقيل، وهو غير المنصرف، والآخر منصرف، وهو الذي يحتمل زيادة التنوين(٦).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٧).
(٢) «شرح ابن يعيش» (١/ ٦٤).
(٣) «شرح ابن يعيش» (١/ ٥٧).
(٤) «شرح ابن الناظم» (٢٥٧).
(٥) «الهمع» (١/ ٢٤).
(٦) انظر «الإشموني» (٣/ ٢٢٩)، «ابن الناظم» (٢٥٨)، «حاشية يس على التصريح» (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

وتعليلات النحاة تذكر أنّ سبب المنع من الصرف، هو وجود علتين فرعيتين في الإسم يشبه الإسم بهما الفعل، أو علة تقوم مقامهما، وذلك أنّ الفعل- كما يرون- فرع على الإسم من ناحيتين:

الأولى أنّ الفعل مشتق من المصدر الذي هو أسم، فالأسم أصل للفعل فهو إذن أوّل، أي أقدم من الفعل.

والثانية أن الفعل يحتاج إلى الأسم في الكلام.

فما شابه من الأسماء الأفعال في علتين فرعيتين، أو واحدة تقوم مقام علتين، منع من الصرف، وقد ذكر سيبويه هاتين الفرعيتين فقال: «فالافعال أثقل من الإسماء لأن الأسماء هي الأول.. .وإنّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لابد له من الإسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والإسم قد يستغني عن الفعل»(١).

ومعنى قوله أنّ الأسماء هي الأول، أنّها مقدمة في الرتبة على الأفعال، لأنها أصل الأفعال(٢).

وجا في (**التصريح**): «ثم المعرب أن أشبه الفعل في فرعيتين من تسع، أحداهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما، وذلك لأنّ في الفعل فرعية عن الإسم في اللفظ، وهي إشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي إحتياجه إلى الإسم في الإسناد، منع الصرف»(٣).

وعلل الممنوع من الصرف فرعية، كما يقول النحاة، فالتعريف فرع على التنكير، لأن التنكير أصل، والجمع فرع على الواحد، لأن الواحد أصل، والتأنيث فرع على التذكير وهكذا.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٦).

(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/٦).

(٣) «التصريح» (٢/٢٠٩)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٨).

جاء في (**الكتاب**): «وأعلم أنّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

وأعلم أنّ الواحد أشدّ تمكناً من الجمع، لأنّ الواحد الاول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال، ليس يكون الواحد نحو مساجد ومفاتيح.

وأعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث، لانّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم، أذكر هو أو أنثى، والشيء مذكر»(١).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما فرعية هذه العلل فإنّ العدل فرع إبقاء الإسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والإلف والنون فرع الفي التأنيث. . .ووزن الفعل في الإسم فرع وزن الإسم إذا كان خاصاً بالفعل، أو اوله زيادة كزيادة الفعل، لأنّ أصل كل نوع لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره»(٢).

كما أنّ تعليلات النحاة تشير إلى أنّ ما يكثر في الكلام يكون منصرفاً، وما لا يكثر يكون غير منصرف، لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية، والأسماء غير المنصرفة بالقياس الى المنصرفة قليلة.

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة، فالمعارف أقل من النكرات، لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بأل وغيرها، ثم إنّ الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم، ولا مدخل له مع غيره من المعارف، فإنّ الضمائر واسماء

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٦-٧).
(٢) «شرح الرضي» (١/٣٩-٤٠).

الإشارة، والإسماء الموصولة، والمعرف بالنداء، وهو النكرة المقصود مبنية، ومنع الصرف متعلق بالمعربات. وأنّ المعرف بأل، والمضاف يجران بالكسرة، ولا ينونان أصلاً، فلا مدخل لها بالمنع من الصرف، فهو إذن متعلق بالعلم وحده من المعارف، ولا شك أنّ أسماء الاجناس أكثر بكثير من العلم، يطلق على واحد من أفراد الجنس، فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) أو (النيل) لأنّ كلمة (دجلة) خاصة بواحد من الإنهار، وكلمة (رجل) أكثر بكثير من كلمة (محمد) أو (إبراهيم)، فإنّه يصح أنْ تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من افراد الجنس، بخلاف كلمة (محمد) فإنها تطلق على واحد من أفراد الجنس، فكل واحد إسمه (محمد) أو غير محمد يصح أنْ نطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح أن نطلق (محمداً) على كل رجل. وكذلك بقية الإعلام، فثبت بذلك قلة الإعلام بالنسبة إلى النكرات، وعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة.

والصفات أقل من الجوامد، ذلك أنّ الصفات تصاغ من الأفعال، أو قُلْ هي مرتبطة بها فإذا أثبتت قلة الإفعال، ثبت بذلك قلة الصفات، فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم، فالصفة أثقل من الإسماء الجامدة، هذا علاوة على أنّ كل صفة إنما تجري على موصوف، فدلّ ذلك على قلة الصفات، فإنْ كان مع هذا الثقل ثقل آخر إزداد ثقلاً.

فالعلم إذا كان معه ما يقلله في الكلام، كالتركيب المزجي، والعدل، ووزن الفعل والعجمة، وغيرها، إزداد ثقلاً فحرم التنوين، ذلك أنّ المركب أقلّ من المفرد، فنحو حضرموت، ويعلبك، أقل من نحو خالد، وسالم.

والمعدول أقل من غير المعدول، فنحو عمر وزفر قليل في الكلام، وقد جمع النحاة الإعلام المعدولة على وزن (فُعَل)، فما وجدوها تزيد على أربعة عشر علماً، أو خمسة عشر(١).

(١) «الهمع» (١/ ٢٧) وهي: عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع وفي «التصريح» (١/ ٢٢٤) وفي حاشية «الصبان» (٣/ ٢٦٤) هذل أيضا.

والأعجمي أقل من العربي، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره، والمؤنث أثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل، فالمؤنث يؤخذ من المذكر، تقول قائم وقائمة. ثم ألا ترى أنّ المذكر ليس له علامة تذكير، لأنه أصل بخلاف المؤنث؟ جاء في **(الكتاب)**: «وأعلم أنّ المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير»[١]، وايضاً لأن المذكر أكثر دورانا على الألسنة من المؤنث. فإن العرب تنسب إلى الإباء فتقول فلان بن فلان، وفلانة بنت فلان، ولا تقول فلان بن فلانة، ولا فلانة بنت فلانة، فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث، جاء في كتاب **(المذكر والمؤنث)** لأبي بكر بن الأنباري: «فإن قال: لم صار التأنيث يثقل الإسم؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة أثقل من المذكرة؟.

قيل له: العلة في هذا أن العرب تكثر أستعمال الرجال وترددها في الكتب والانساب فيقولون: فلان بن فلان ولا يقولون: فلان بن فلانة بنت فلان، لصيانتهم أسماء النساء وقلة إستعمالهم لها، فلمّا كان ذلك كذلك، كان الذي يكثرون إستعماله أخف على السنتهم من الذي يقلون إستعماله، هذا مذهب الفراء»[٢].

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف.

وإذا أقترن بالصفة ما يقللها في الكلام، كانت ثقيلة فحرمت التنوين، وذلك نحو أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وفعلان الذي مؤنثه فعلى، وسبب ذلك أنّ الأصل في الصفات أن تؤنث بتاء التأنيث، وهو الكثير فيها، نحو عالم عالمة، وكبير كبيرة، وصبّار صبّارة، فلمّا خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل، قلّت في الكلام فدلّ ذلك على ثقلها فحرمت التنوين، ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف، فأفعل إذا أنث على (أفعلة) صرف، نحو أرمل وأرملة. و(فعلان)، إذا أنث على (فعلانة) صرف، نحو عريان عريانة، وندمان ندمانة، وذلك لأنه دخل في الشيء العام الكثير.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٧).

(٢) المذكر والمؤنث- رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد لطارق عبد عون- مكتوبة بالالة الكاتبة- القسم الثاني (٤٠-٤١).

ثم أنّ ما يؤنث بالتاء يكرر مرتين مرة في التذكير، ومرة في التأنيث، ففي نحو قائم وقائمة يكرر لفظ (قائم) في التذكير وفي التأنيث، ولا يختلف لفظ المؤنث عن المذكر إلاّ بزيادة التاء، وكذلك نحو جميل وجميلة، وأرمل وأرملة، وسيفان وسيفانة، فيكون تردده أكثر مما لا يؤنث بالتاء، ألا ترى أنّ لفظ (عطشان) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه بناء آخر وهو (عطشى)، بخلاف (سفيان)، وانّ (احمر) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه وهو (حمراء) بخلاف (أرمل)؟.

فما يؤنث بالتاء يكون تردده أكثر في الكلام، لأنه يتردد في المؤنث وفي المذكر، بخلاف مالا يؤنث بالتاء، ولذا كان ما يؤنث بالتاء منصرفاً، لأنه كثير، أمّا مالا يؤنث بالتاء فإنه يكون أقل، فيكون قد شابه الفعل من هذه الناحية.

جاء في (**الكتاب**): «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف، فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو عطشان، وسكران، وعجلان، واشباهها. . .وهاتان الزائدتان قد أختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث (سكران) بناء على حدة، كما كان لمذكر (حمراء) بناء على حدة»[1].

وجاء في (**المقتضب**): «أن كل ما فيه الهاء ينصرف في النكرة، وما كان فيه الف التأنيث، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

فإنْ قال قائل: ما باله ينصرف في النكرة، وما كانت فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟.

قيل: أنّ الفصل بينهما، إنّ ما كان فيه الهاء فإنما لحقته، وبناؤه بناء المذكر، نحو قولك: (جالس)، كما تقول (جالسة)، و(قائم) ثم تقول (قائمة)، فإنّما تخرج إلى التأنيث من التذكير والإصل التذكير.

---

(١) «سيبويه» (٢/ ١٠).

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتأنيث، على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده عن الإصل.

ألا ترى أن حمراء على غير بناء أحمر، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان»[١].

وما فيه الفا التأنيث نحو ذكرى وصحراء، أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة، ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعاً من الصرف، بخلاف ما فيه تاء التأنيث، فإنه لا يمنع من الصرف إلا أنْ يكون علما.

وصيغتا منتهي الجموع قليلتان كذلك، لا نظير لهما في المفرد، نحو قبائل وطواحين وضابط هاتين الصيغتين أنه كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة بينها أوسطها ساكن، وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع، لأنهما تنتهي عندهما جموع التكسير، فإنه إذا جمع الإسم على هاتين الصيغتين أمتنع جمعه مرة أخرى، وذلك أن الإسم يجمع ثم قد يجمع هذا الجمع مرة أخرى، فإن كان على صيغة منتهى الجمع أستقر على ذلك، نحو كلب وأكلب، فإن جمعت (أكلبا) قلت (أكالب) فهذا جمع الجمع، وهو على صيغة منتهى الجموع، فلا يجمع بعدُ جمع تكسير.

جاء في (الأصول) في هذا الجمع «وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يجمع وإنّما منع الصرف لأنه جمَع جمع لأجمع بعده، ألا ترى أنّ أكلباً جمع كلب، فإنْ جمعت (أكلبا) قلت (أكالب) فهذا قد جمع مرتين. . . فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع أنصرف، وذلك نحو (صياقلة)، لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كمدائني لما نسبت إلى (مدائن) أنصرف، وكان قبل التسمية[٢] لا ينصرف»[٣].

وقالوا أنّ هذا الجمع لا نظير له في الآحاد[٤]، فليس في الآحاد نظير (مفاعل) و(مفاعيل)، إلاّ ما ندر، مثل حضاجر، وسراويل، وقيل هما جمع مما يدل على قلة هذا الوزن.

(١) «المقتضب» (٣/٣١٩-٣٢٠) وانظر «الإصول» (٢/ ٨٤).
(٢) كذا في المطبوع ولعله (النسبة) وهو المناسب.
(٣) «الإصول» (٢/ ٩٢).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٥-١٦).

وقد تقول أن (أفعُلا) و(أفعالا) لا نظير لهما في الواحد أيضاً، وهما منصرفان فليس مثل أكلب، وأنفس، وأقلام، وإجمال في الواحد.

وقد رد النحاة على ذلك بما يأتي:

الأول جواز وصف المفرد بهذين الجمعين، نحو برمة أعشار، ونطفة أمشاج[١]، قال تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢].

والثاني أنّ هذين الجمعين أعني (أفعالا) و(أفعُلا) قد يجمعان جمعاً ثانياً، فهما نظير المفرد في قبولهما الجمع، وذلك نحو أقوال، وأقاويل، وأعراب وأعاريب، وأيدٍ وأيادٍ «فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل، ومفاعيل إذا كسّر للجمع، وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسّر، فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية، فلما ضارعت الواحد صرفت»[٢].

وقال السيرافي: «فإذا قيل: إذا كانت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد، فينبغي ألاّ تصرف (أكلبا)، قيل: لم يرد سيبويه ما ذهب اليه المعترض وانّما اراد على مثال لا يجمع جمعاً ثانياً، فإن ما على مثال يتأتي فيه جمع ثان، فهو بمنزلة الواحد»[٣].

الثالث أنهما يصغران على لفظهما كالاحاد، نحو اكليب، وانيعام، تصغير أكُلب وأنعام، بخلاف (مفاعل) و(مفاعيل) فإنّهما يُردّان إلى المفرد ثم يصغران، وذلك نحو مساجد فإن تصغيرها مسيجدات، ومصابيح فإنّ تصغيرها (مصيبيحات)، فعومل (أفعل) و(أفعال) كالمفرد.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٤٢) وانظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٦-١٧).

(٣) «شرح السيرافي» بهامش الكتاب (١/ ٧).

الرابع أنّ كلا من (أفعال) و(أفعُل) له نظير في الآحاد، يوازنه في الهيئة وعدد الحروف فـ (أفعال) نظيره (تفعال) نحو تجوال وتطواف، و(فَعلال) نحو صلصال وثرثار، و(أفعُل) نظيره تنقل ومكرم[(١)].

فدلّ ذلك على قلة هذا الجمع، فأمتنع من الصرف، ألا ترى أنه إذا الحقت به التاء صرف نحو صياقلة وصيارفة، وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الآحاد، نحو طواعية وكراهية بخلاف ما ليس فيه التاء؟.

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف، وليس أثقل متأتيا عن كثرة في حروف الإسم، ولا عن ثقل في النطق، فقد يكون الإسم قليل الحروف، وهو ممنوع من الصرف، وقد يكون على أطول الابنية فينصرف، ألا ترى أنك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سقر)؟.

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سبباً من أسباب الصرف، فأنت تمنع (صيارف) فإنْ زدت عليها التاء فقلت (صيارفة) صرفته، وتمنع (ينبع) علماً، فإن زدت عليه حرفاً فقلت (ينبوع) صرفته.

وقد يكون الإسم ثقيل النطق فتصرفه وقد يكون خفيفاً فلا تصرفه، فأنت تصرف (استشزاراً)، ولا تصرف (عمر) مع أن عمر أخف كثيراً من (استشزار).

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائماً، فانت تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى، وتصرف (فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى فأنت تصرف (أرملا) ولا تصرف (أكبر)، مع أنهما وصفان على وزن واحد، وتصرف (ندماناً) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد.

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى، فانت تصرف (راجحة) وصفاً، وتمنعها الصرف علماً، وتصرف (صباحاً) علماً لمذكر وتمنعها الصرف علماً

(١) «الأشموني» (٣/ ٢٤٤) وانظر حاشية على «شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٧).

لانثى، فدلّ على أن المقصود بالثقل هو أوصاف معينة، وشروط خاصة، متى كان قسم منها في الإسم عُدّ ثقيلا بسببه، فحرم التنوين.

رأي الإستاذ إبراهيم مصطفى:

وقد ذهب الإستاذ إبراهيم مصطفى مذهباً آخر، هو أن التنوين علامة للتنكير فالإسماء التي تنون فيها جانب من التنكير والتي تحرم التنوين معارف.

إنّ النحاة قسموا التنوين على أقسام معلومة أشهرها:

تنوين التمكين الذي هو دليل الخفة وهو اللاحق للإسماء المعربة المنصرفة مثل تنوين محمد ورجل ورام.

تنوين التنكير وهو اللاحق لقسم من الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحوصهٍ وسيبويهٍ.

تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات.

تنوين العوض وهو اللاحق لكل وبعض وأيّ واذ.

غير أن الإستاذ إبراهيم مصطفى ذهب إلى أن التنوين علامة على التنكير مطلقاً، ولم يفرق بين انواع التنوين قال: «ومعنى التنوين غير خفي فهو علامة التنكير»[١].

ومن هنا كان منطلق الإستاذ في تفسير الإسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف، فما لحقه التنوين كان له نصيب من التنكير، علماً كان، أو صفة، أو غيرهما.

واليك رأيه في ذلك.

العلم:

ذهب الإستاذ إبراهيم إلى أن العلم حقه أن لاينون «كما ينون غيره من المعارف، ولا يدخله علم التنكير، حتى يكون فيه نصب من معنى التنكير»[٢]، وقال: «إن الأصل في

---

(١) «أحياء النحو» (١٦٥).

(٢) «المصدر السابق» (١٨٩).

العلم الا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير»[١]، وقال أيضاً: «وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين وأمتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل: علي بن أبي طالب. . .وقد آن أن نقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم، وإن نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي:

الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير، واردت الإشارة اليه»[٢].

وفيما قاله الإستاذ نظر:

فنحن نرى الإسم معيناً تمام التعيين، وليس فيه حظ من التنكير، ثم يكون منصرفاً ونرى أسماً آخر ليس فيه ذلك التعيين، ويكون ممنوعاً من الصرف، فمثلا (محمد) الذي هو رسول الله معين تمام التعيين، ومع ذلك هو منصرف، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] في حين نرى علم الجنس الذي يدل على العموم، قد يكون ممنوعاً من الصرف نحو (أسامة) علما على الأسد.

ونحن نرى في الآية الواحدة جملة أعلام بعضها منصرف، وبعضها ممنوع من الصرف وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣]. فهل يصح أن يقال إن بعضهم منكّر وبعضهم معرف؟.

هل يصح أن يقال أن (نوحا) نكرة، لا يراد به واحد معين، و(إبراهيم) و (إسماعيل) معرفتان؟

(١) «المصدر السابق» (١٨٩).

(٢) «المصدر السابق» (١٧٩).

وقال تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْۖ ﴾ [العنكبوت:٣٨] فهل (ثمود) معرفة بخلاف (عاد).

ومن أسماء الصدر الأول على سبيل المثال، محمد، وعمر، وعثمان، وعلي، فمحمد وعلي منصرفان، وعمر وعثمان ممنوعان من الصرف، فهل معنى ذلك أن محمداً وعلياً نكرتان بخلاف عمر وعثمان؟ وهل يمكن أن يقال أن محمداً أو علياً غير معين بخلاف عمر وعثمان؟

ثم أنه ورد من أسماء الرسول ﷺ في القرآن الكريم محمد، وأحمد فـ (محمد) منصرف و(أحمد) ممنوع من الصرف، كما هو معلوم قال تعالى: ﴿ وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ ﴾ [الصف:٦] فهل (محمد) نكرة، و(أحمد) معرفة، وهما علمان لشخص واحد و(محمد) أشهر من (أحمد)؟

ثم لننظر في أسماء البقاع، نلاحظ خلاف ماقرره قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞۖ ﴾ [آل عمران:١٢٣] بتنوين (بدر)، وقال: ﴿ وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ ﴾ [التوبة:٢٥] فهل مكان بدر نكرة لا يراد به التعيين؟ وقل مثل ذلك عن (حنين).

جاء في كتاب **(النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)**: «إن معاني الإعلام المصروفة مثل معاني الإعلام غير المصروفة، فالاعلام المنونة في القرآن كنوح ولوط مثلاً ليس المراد منها نوحاً من نوحين، ولوطاً من لوطين، وإنما المراد منها الذات المعينة كبقية أعلام الأنبياء التي لم تنون ﴿ وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحۡيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلۡيَاسَۖ كُلّٞ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام:٨٣-٨٦].

هذه آيات من كتاب الله الكريم، جمعت أعلاماً لطائفة من أنبياء الله، بعضها منون وبعضها غير منون، ولا يشك ناظر فيها أنها في درجة واحدة من التعريف، سواء منها مانون ومالم ينون.

ولا يشك أحد أنه لم يقصد بما نون كنوح ولوط التنكير، وأنه قصد بما لم ينون كإسحاق وإبراهيم التعريف. . .

وإذا جارينا المؤلف على دعواه أنّ الإعلام التي ترك تنوينها قصد منها التنكير، لم تكن الإعلام التي وردت في القرآن منونة دالة على ذوات معروفة للسامعين، بل كان المراد منها واحدا من أمة له هذا الإسم، وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم، وكفى بهذا القول خطلاً أنه يؤدي الى أن يكون المراد من (محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار) واحداً غير معين لا يعرفه السامعون، وإنما هو واحد من أمة له هذا الإسم»[1].

أما ما ادعاه من أنه إذا عين العلم «تمام التعيين وأمتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة أبن وينسب إلى أبيه مثل علي بن أبي طالب» فهذا مردود بأنه لا يتعين العلم تمام التعيين، إذا ذكر الأب، بل يحتمل أن يكون فيه معنى العموم، وذلك نحو قاسم بن محمد، وعلي بن حسين، وحسين بن علي، ومحمد بن محمد، فكثير من الناس يحملون هذه التسميات قديماً وحديثاً.

ويرده أيضاً أنك قد تأتي بصفة تعيّن ذلك العلم بعد أن كان يحتمل عدة أشخاص، فتوقعها بعده فيلزم تنوينه، ولو كان كما قال لتعيّن ذهاب تنوينه، مثل (أقبل سعيدٌ الكاتب ابن علي) أو (أقبل سعيد القصير بن خالد) فيلزم تنوين (سعيد) ولو قلت (أقبل سعيدُ بن علي) للزم حذف تنوينه، ولا شك أن الجملة الأولى أدلّ على التعيين، فدلّ ذلك على أنه ليس كما ذهب إليه.

---

(١) «النحو والنحاة» (٢١٣-٢١٤).

أما حذف التنوين في نحو ما ذكر فللفرق بين الوصف وغيره، فإنك إذا قلت (محمدٌ ابن سعيد) بتنوين (محمد) كنت أخبرت عن (محمد) بأنه ابن سعيد، وذلك إذا كان المخاطب يجهل أباه، بخلاف ما إذا قلت (محمدُ بن سعيد) بغير تنوين فإن السامع يعلم أنه ابن سعيد، فالأولى جملة تامة بخلاف الثانية، فإنها ليست جملة، يقال: ابنُ مَن سعيد؟ فنقول (سعيدٌ ابن إبراهيم) بتنوين (سعيد)، ولا تقول (سعيدُ بن إبراهيم) بحذف التنوين لأن حذف التنوين معناه أن السامع يعلم أنه ابن إبراهيم، ولا يكون الكلام تاما أيضاً.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بتنوين (عزير) فليس المعنى أن (عزيرا) نكرة، ولا هو غير معين تمام التعيين، بل أراد أن يخبر عن أبيه في معتقدهم بخلاف ما لو قال (عزيرُ بن الله) بلا تنوين، أذن لكان أقراراً من الله بأنه ابنه تعالى الله عن ذلك، ويكون الكلام غير تام أيضاً، بل ينتظر الخبر، فإن قولك (محمدٌ ابن سعيد) مبتدأ وخبر وأما (محمدُ بن سعيد) بلا تنوين، فمحمد مبتدأ و(أبن) صفة، وليس في الجملة خبر فيكون الكلام غير تام.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إنّ قسماً من الباحثين المحدثين رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف- على عكس ما ذهب إليه- وبقيت هذه العلامة في قسم من الإعلام تشير الى أصلها القديم، جاء في (**التطور النحوي**): «وحقيقة الأمر أن التنوين وإن كان علامة على التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وأنا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الاكدية العتيقة... أنه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل اداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف فقام مقامه الالف واللام، فصار علامة للتنكير، فإذا كان الامر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الإعلام القديمة نحو عمرو وزيد، ونفهم أيضاً سبب أنعدامه في بعضها، نحو عمر، وطلحة، وهند فأنّ العلم معرف في نفسه لا يحتاج الى علامة للتعريف، وأن أمكن أن تلحق به... ولو كان التنوين علامة للتنكير في الاصل لكان الحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جداً»[١].

---

(١) «التطور النحوي» (٧٧-٧٨).

وهذا الترجيح له ما يدعمه، فاللغة السبئية واللهجات العربية الجنوبية، كانت تستعمل النون للتعريف، وتضعها في آخر الكلمة المراد تعريفها[(١)].

وهذا يرد ما ذهب إليه الإستاذ إبراهيم.

وقد حاول توجيه الأمر توجيهاً ثانياً، هو أن ما ينون قد يلمح فيه الوصف قال: «ووجه آخر آكد عندنا منه وهو أنّ العلم كثيراً ما يلمح فيه الوصف، فإذا أستعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة، فقد جنحت به إلى أستعمال الصفات تنكرها مرة بالتنوين، وتعرفها أخرى بأل فتقول: فضل والفضل وزيد والزيد»[(٢)].

وهذا مردود، إذ من المعلوم أن لمح الأصل غير قياس، فلا يصح أنْ ندخل (ال) الدالة على لمح الاصل على جميع الإعلام المنقولة فلا يصح أن نقول المحمد والعلي، وإنما يقتصر على ما ورد.

ومن ناحية أخرى لم يقل أحد أن لك أن تنوّن الممنوع من الصرف، لمحاً للوصف، فلو سميت رجلاً بـ (غضبان)، لم يصح أن تقول (أقبل غضبانٌ) بالتنوين لمحا لصفة الغضب، ولا (أقبلت عائشةٌ) بتنوين عائشة، لمحا لوصف العيش.

الصفات:

ورأيه في الصفات الممنوعة من الصرف لا يختلف عن الاعلام، فقد ذهب إلى أن الصفة الممنوعة من الصرف معرفة قال: «والشطر الثاني أن الصفة تنون ولا تحرم من التنوين، إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف»[(٣)]، فـ (اسمر) في قولك (مررت برجل اسمر) معرفة على رأيه.

---

(١) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٧٣).
(٢) «إحياء النحو» (١٧٧) ومعلوم أن هذين العلمين ليسا وصفين بل هما مصدران فلو أستعمل تعبير (لمح الأصل) بدل (لمح الوصف) لكان أجود.
(٣) «أحياء النحو» (١٨٩).

وهذا باطل من وجوه:

منها أنها توصف بها النكرة، كما في المثال ونحو (مررت أفضل منك)، ومنها أنها يصح تعريفها فتقول (مررت بالرجل الإسمر)، و(مررت بالطالب الافضل)، قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] فعرفها وصرفها، ولو كانت معرفة لم يصحّ تعريفها.

ثم ما الفرق بين (حَمِق) و(أحمق)، حتى تكون (حمِق) نكرة في قولنا (هو حمق) و(أحمق) معرفة في قولنا (هو أحمق)؟، ومثله عَم وأعمى وجرِب وأجرب، وغاضب وغضبان.

وعند النحاة أنّ سبب منع (أفعل) من الصرف، أنها وصف على وزن الفعل مما لا يؤنث بالتاء، ويؤيده انه إذا زال وزن الفعل صرف مع بقاء المعنى على ما هو عليه نحو خير وشر جاء في (**الأصول**): «وافعل منك لا ينصرف، نحو أفضل منك، وأظرف منك لانه على وزن الفعل، وهو صفة فإن زال وزن الفعل انصرف، ألا ترى أنّ العرب تقول: (هو خيرٌ منك وشر منك) لما زال بناء (أفعل) صرفوه؟»[1].

وجاء في كتاب (**النحو والنحاة**): «أن التعليل الاول ينقضه أن قولنا زيد خير من عمرو وبكر شر من خالد في معنى زيد أخير من عمرو، وبكر أشرّ من خالد، وخير وشر منونتان وأخْيَر وأشَرّ ليستا منونتين فلو كان عدم التنوين للتعريف والتنوين للتنكير، لكان خير وأخير وشر وأشر، أما منونات، وأما غير منونات، لأن المعنى واحد، ولا اختلاف إلا باللفظ»[2].

وقد ذهب في الصفة المزيدة ألفاً ونوناً مذهباً غريباً قال: «أما زيادة الألف والنون فقد أشترط في منعها من الصرف شروط منها: أن تكون في زنة (فعلان) مذكر (فعلى)،

(١) «الأصول» (٢/ ٨٣).
(٢) «النحو والنحاة» (٢٢٥).

وألاّ يكون مؤنثها على (فعلانة)، وبعض العرب، وهو بنو أسد يجيزون أن يكون لكل (فعلان) مؤنث على (فعلانة) فهي على هذا جائزة التنوين أبداً، وانما يحذف تنوينها أحياناً وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون»[١].

وهذا قلب للقاعدة فإنه قال «فهي على هذا جائزة التنوين ابدا وانما يحذف تنوينها أحيانا وعلى قلة» فجعل كلام بني أسد أو بعض بني أسد هو القاعدة العامة وجعل كلام سائر العرب قليلا في حين أن كلام سائر العرب عدم الصرف وبه ورد التنزيل العزيز قال تعالى: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [طه: ٨٦] وقال ﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾ [الانعام: ٧١] فمنع صرف غضبان وحيران.

التأنيث:

وقد ذهب في المختوم بالفي التأنيث مذهباً مغايراً لما قرره، فقد ذهب إلى أن المختوم بألف التأنيث المقصودة، إنما حرم التنوين لأن التنوين يستدعي حذف ألفه، ولذا منع من الصرف قال: «أما الف التأنيث المقصودة فالتنوين يستدعي حذفها، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير وهو التأنيث. . .

فهذا واضح في الألف المقصودة، والألف الممدودة، هي من المقصورة فاستصبحت حكمها»[٢].

فإنه لما لم يستطع أنْ يقول أنّ نحو ذكرى، وجرحى، وعلماء، معارف ذهب هذا المذهب، فأنّ التأنيث على حد قوله مهم، وهو أهم من التعريف والتنكير، فإذا لحق التنوين ما فيه الف التأنيث المقصورة حذفت الفه، ولذا حرم التنوين كي ينطق بالالف، وهذا مردود من وجوه منها:

---

(١) «إحياء النحو» (١٨٧-١٨٨).

(٢) «إحياء النحو» (١٨٩-١٩١).

١- أنه لماذا لا يخشى حذف الألف من بقية الإسماء المقصورة نحو هدى وفتى ومصطفى، وهذه الحروف هي أصول بخلاف ألف التأنيث التي هي زائدة؟.

٢- أن كثيراً من الأسماء المقصورة إذا حذفت الفها التبست بالفاظ اخرى صحيحة، ولم يمنعهم ذلك من الحذف وذلك نحو مرسىً ومرساً، ومجرى ومجراً، ومهدى ومهداً.

٣- أنّ اللبس لا يحصل دوماً بالتنوين، فقد تكون الكلمة مفهومة مع تنوينها، شأن كثير من الإسماء المقصورة فإذا قلت حبلى ودنياً بقي المعنى مفهوماً، وقد وردت كلمة (دنيا) منونة وبقيت معلومة مفهومة، قال الشاعر:

إنـي مقسّـم مـا ملكـت فجاعـل جـزءاً لآخـرتـي ودنيـاً تنفـع

فسقوط ألف دنيا بالتنوين لم يلبس المعنى.

٤- أن ألف الالحاق إنما الحقت لغرض أيضا، ومع ذلك هي تنون ولم يخشوا على الفها السقوط نحو دفلى ومعزى وارطي.

٥- ثم أن التنوين لا يسقط علامة التأنيث في الممدود، فلماذا حرموها الصرف نحو بطحاء وصحراء؟

قال لأنّ الألف الممدودة من المقصورة، وهذا مردود إذ التنوين إنما دخل لإداء معنى كما ذكر، فلماذا أهدروا هذا المعنى بلا موجب؟

والحق أنه لما لم يستطع أن يجد تعليلاً آخر يقوم على التعريف والتنكير، اضطر إلى هذا التعليل الذي لا يقوم على أساس المعنى.

ونحن بالمقابل نستطيع أنْ نقول أن التنوين قد يفوق التأنيث أهمية، على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنّ التأنيث قد يكون بغير علامة، نحو عين، وساق، وذراع، وكأس، وسماء وشمس، وأرض، وجهنم، وإنّما يعرف ذلك من أستعمال العرب لها، وقد يغلط الناس في ذلك فيخلطون بين المذكر والمؤنث، لأنّه لا علامة فاصلة بينهما.

ثم أنّ ما فيه علامة التأنيث ليس مؤنثاً دائماً، بل قد يكون مذكراً، وذلك نحو حمامة ذكر، وبطة ذكر، وكصيغ المبالغة نحو علاّمة وراوية، والجمع نحو صياقلة، وصيارفة، أو علماً لمذكر مثل طلحة وحمزة.

وكذلك ما فيه ألف التأنيث، نحو أسرى، وجرحى، وحمقى، وسكارى، وعطاشىٰ، وأنبياء، وعلماء، فلو كانوا يهتمون بالتأنيث، هذا الإهتمام الكبير لوضعوا لكل مؤنث علامة، حتى لا يغلط الناس فيه، ولكان ما فيه علامة التأنيث مؤنثاً دائماً.

فدلّ ذلك على أنّ التأنيث لا يثير أهتمامهم كثيراً بخلاف التنوين، الذي الزموه كل أسم متمكن، فدلّ ذلك على أنّ أهتمامهم بالتنوين أكبر من أهتمامهم بالتأنيث، وهذا فقط من قبيل الحجاج، وليس من قبيل الحقائق اللغوية.

منتهى الجموع:

وذهب إلى أنّ عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع، فسنابل وطواحين معرفة على رأيه، قال: «وإنما حذف التنوين منه- يعني منتهي الجموع- عندنا لما فيه من معنى التعريف، وقد بينا من قبل أن العرب تريد بالمنكر الفرد الشائع، والواحد من المتعدد، فإذا قصدت الى الإحاطة والشمول جعلته من مواضع التعريف، وهذا واضح في الجمع، إذا أريد به الإستغراق، وشمول جميع الأفراد، والنحاة يقولون أن هذه صيغة منتهي الجموع، ففيها معنى الإستغراق وتمام الإحاطة.

والذي نرى هنا أنه إذا قصد بالجمع الإستغراق، والدلالة على الإحاطة منع التنوين لما فيه من معنى التعريف، على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتنكير، فإذا لم يقصد إلى الإستغراق والإحاطة فالإسم منون»[1].

---

(١) «إحياء النحو» (١٩١-١٩٢).

وهذا باطل من وجوه منها:

١- أن ينبغي على حد قوله أنْ يكون كل ما يدل على الإحاطة والشمول مفرداً، أو غيره معرفة، وعليه يجب منعه من الصرف، وليس أعم من كلمة (شيء)، فهي أعم كلمة ومع ذلك هي منصرفة قال تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الاحقاف: ٢٥].

ومثل ذلك ألفاظ العموم، نحو أحد، وعريب، وديّار، نحو (ما فيها أحد)، وكل ما يفيد العموم نحو (قوة خير من ضعف)، و(جِدٌّ خير من عبث)، فهذا كله يدل على الإحاطة فينبغي أنْ يمنع من الصرف.

٢- ثم من قال أن صيغة منتهي الجموع تدلّ على الإحاطة والشمول والإستغراق؟.

أنّ النحاة ذكروا أنّ القصد بمصطلح (منتهي الجموع) أنه نهاية جمع التكسير، فلا يكسّر هذا الجمع مرة أخرى، وأنه جمع لا نظير له في الواحد، كما ذكرنا، ولم يقل أحد إن المقصود به الإحاطة، يدل على ذلك جعله تمييزاً لأدنى العدد، قال تعالى ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة: ٢٦١] وقال ﴿ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾ [المؤمنون: ١٧] وتقول (ثلاثة مساجد) فكيف يكون دالاً على الإحاطة والشمول؟.

٣- ويردّ ذلك أستعمال العرب والتنزيل العزيز، قال تعالى ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ [سبأ: ١٨] فمنع صرف الليالي وصرف الإيام، فهل أراد أستغراق الليالي دون الأيام؟.

وقال: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾ [الحج: ٤٠] فمنع صرف الصوامع والمساجد وصرف البيَع، فهل أراد أستغراق الصوامع والمساجد دون الصلوات والبيع؟ ثم من يقول أنه اراد هدم جميع المساجد والصوامع، على سبيل الإستغراق؟.

وقال: ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ١٣] فصرف الشعوب دون القبائل، فهل أراد أستغراق القبائل دون الشعوب؟.

٤- ثم هي توصف بالنكرة، تقول (رأيت مساجد عامرة بالمسلمين) وتقول (قاسيت ليالي مُرة) قال تعالى ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [التوبة: ٧٢] فلو كانت معرفة لم يصح وصفها بالنكرة.

٥- ثم لو كانت صيغة منتهى الجموع معرفة، لم يصح تعريفها في حين أنه يصح تعريفها بإجماع، فتقول المساجد والسنابل والليالي، قال تعالى ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] وقال ﴿وَلَا ٱلْهَدْيَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢].

فدلّ ذلك على بطلان ما ذهب إليه.

الغرض من التنوين:

في العربية أسماء منونة، وأسماء لا تنون، ذكر النحاة ضوابطها، وقد عرفنا أنّ النحاة ذهبوا الى أن التنوين علامة الخفة، وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن التنوين علامة على التنكير، وأنّ الإسماء التي لا تنون معارف.

ومن الواضح أننا إذا قلنا أن التنوين علامة على التنكير باطراد، اصطدمنا بالاعلام المنونة مثل محمد وخالد، وإذا قلنا أنّ عدم التنوين علامة على التعريف اصطدمنا بنكرات كثيرة لا تقبل التنوين، نحو أحمر، وعطشان، ومساجد.

ولكن الحق الذي لا مرية فيه، أن التنوين في طائفة من الأسماء وعدمه في طائفة أخرى يهدينا إلى أمور لغوية قد تغيب عنا، لولا هذه العلامة، فهو قد يدلّنا مثلا على هوية الكلمة واشتقاقها، ومعرفة هي أم نكرة، فهو علامة يحملها الإسم، تدل على أصله وهويته، سواء قلنا أنه علامة على الخفة، أم لا.

فالتنوين يبين لنا اموراً عديدة في طبيعة الكلمة، منها على سبيل المثال:

١- أنه يميز بين المعرفة والنكرة، فإنه إذا لحق علماً حقه إلا ينوّن أفاد أنه نكرة، نحو (رأيت إسماعيلاً) والمعنى رأيت شخصاً ما أسمه إسماعيل، بخلاف قولك (رأيت إسماعيل) فأنه يعني شخصاً معلوماً، ومثله (مررت بخالدة وخالدة أخرى)

وتقول (رأيت أحمداً طويلا) قال تعالى ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] أي بلدة من البلدان ولو قال (مصر) بلا تنوين، لكان يعني البلد المعروف، قال تعالى ﴿ٱدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] جاء في (المقتضب)، «ويحتجون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن أسمها مذكر عنيت به البلدة، وذلك قوله عزّ وجلّ ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١] فأمّا قوله عز وجل ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ فليس بحجة عليه، لأنه مصر من الامصار وليس مصر بعينها»[(١)].

ومثل ذلك (سحر) و(غدوة) و(بكرة) و(عشية) فهي إذا نونت كانت نكرات، قال تعالى ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] وقال ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] وإذا لم تنون فهي معارف، أي سحر يوم معين، وغدوة يوم بعينه، وبكرة يوم بعينه.

٢- يبين لنا أصل الكلمة، وذلك نحو حسّان، وريّان، وسمّان، وغيّان، فإنه إذا نون العلم أفاد أنّ النون من أصل الكلمة وإنْ لم ينون أفاد أنها زائدة، فحسان إذا نوّن كان من الحسن وان لم ينون فهو من الحس، وريان منوناً من الرين، وغير منون من الري، وهكذا الباقي.

ومثل (نهشل) علماً فهو إذا نون علينا أن النون أصلية وأنه على وزن فعلل، كجعفر وليس من الهشل، وإذا لم ينون فهو من الهشل، والنون زائدة، وسبب منعه من الصرف أنه على وزن الفعل، مثل نعمل والمعنيان مختلفان.

ومثله (تولب) علماً فإنه بوروده منوناً علمنا أن التاء أصلية، وليست زائدة، ومعناه الجحش وليس من (ولب) بمعنى (دخل)، إذ لو كان كذلك لكان ممنوعاً من الصرف.

ومثله (اولق) فإنه بوروده منوناً، علمنا أنّ همزته أصلية، وليس من (ولق)، ولو كان كذلك لكان ممنوعاً من الصرف، والمعنيان مختلفان وهكذا.

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٥١-٣٥٢) وانظر معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢).

٣- يبين لنا المقصود بالاسم، أهو معناه الوضعي أم يراد به العلمية، وذلك نحو صفوان وسلطان، فإنهّ إذا نون أريد به معناه الوضعي، فصفوان هو الحجر الأملس، والسلطان معروف، وإذا لم ينون أريد به العلمية، فإذا قلت (هذا صفوان) ولم تنون، كان المعنى هذا رجل أسمه صفوان، وإذا نونت كان المعنى، هذا حجر.

ونحو ذلك المنتهي بتاء التأنيث، نحو ساهرة، وخالدة، وناجحة، وزهرة، فإذا نونت لم تكن أعلاماً، نحو هذه زهرةٌ وناجحةٌ، وأن لم تنونها كانت اعلاماً، نحو (هذه زهرةُ)، ومثله (هذه ناجحةُ)، فأنك إذا نونتها كان المعنى أنها نجحت، وان لم تنونها كان المعنى أن أسمها ناجحة.

٤- يميز لنا بين الوصف وغيره، نحو (أول) فإن نونتها لم تكن وصفاً، نحو (أفعل هذا أولاً) وإذا لم تنون كانت وصفاً نحو جئت عام أول، ونحو أولق.

٥- يدلنا على هوية الكلمة فقد تكون الكلمة ذات مادة أشتقاقية ذات معنى معين في العربية، وهي موافقة لكلمة أعجمية في لفظها، والذي يقطع بأصلها ومعناها في الإستعمال التنوين، وذلك نحو (إبليس) فإن له مادة لغوية في العربية، وهي إبليس أي يئس قال تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] وبوروده غير منون في القرآن الكريم، عرفنا أنه ليس عربياً وأنه ليس من هذه المادة اللغوية، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [سبأ: ٢٠] وقال ﴿إلاّ أبليس﴾ [البقرة: ٢٤] ومثله (يعقوب) فإنّ معنى (يعقوب) في العربية ذكر الحجَل، وهو منصرف علماً، وغير علم، مثل يعفور ويحمور وينبوع، وقد ورد علماً غير منصرف في القرآن الكريم وغيره، فدلّ ذلك أنه ليس منقولاً عن هذا المعنى، وإنما هو أعجمي.

ومثله (قارون) فإنه إذا كان منصرفاً، فهو على وزن (فاعول)، من قرن وإذا كان غير منصرف فهو أعجمي.

٦- يبين لنا الكلمة أمؤنثة هي أم مذكرة، فإذا قلت- مثلاً- (أقبل اليوم صباحٌ) بلا تنوين، كان علماً لأنثى وإذا نونتها كان مذكراً.

٧- النص على معنى معين، وذلك نحو (ندمان) فهي بالتنوين من المنادمة، ومؤنثها ندمانة، وبالمنع من الصرف هي من الندم ومؤنثها ندمى، ونحو (خَبْلان) فهي بالتنوين الممتلىء غضباً، ومؤنثها حبلانة، وبعدمه الممتلىء من الشراب، ومؤنثها (حَبلى) بفتح الحاء.

٨- يميز لنا بين المعاني المختلفة في المادة اللغوية، الواحدة وذلك نحو (ذِكْراً) و(ذكرى) و(ريّاً) و(ريّاً) و(قرباً) و(قربى) و(حَرّاً) و(حَرّى) مؤنث (حرّان) و(موتاً) و(موتَى) و(أسراً) و(أسرى).

فإنها لو كانت جميعها منونة لالتبس بعضها ببعض، وكذلك لو لم تكن منونة، غير أنه بتنوين بعضها، وترك تنوين بعضها الاخر اتضح معنى كل منها.

إلى غير ذلك من المعاني التي يبينها لنا التنوين.

الفعل

يقسم جمهور النحاة الفعل على ثلاثة أقسام: الفعل الماضي، والمضارع، والامر.

الفعل الماضي

أزمنته:

يستعمل الفعل الماضي للدلالة على أزمنة متعددة، أشهرها:

١- **الماضي المطلق**: وهو الزمن الذي مضى قبل زمن التكلم، قريباً كان أو بعيداً، وهو ما كان على (فَعَل)، فمن القريب قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨] وقوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] ونحو قولك (استيقظ الطفل).

ومن البعيد، قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

إنّ هذا الفعل يصلح لجميع الأزمنة، فإذا قلت (حضر أخوك) أحتمل أن يكون الحضور قريباً أو بعيداً، وليس مختصاً بزمَن معين، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وذلك انك تقول (قام) فيصلح لجميع ما تقدمك من الازمنة»[(١)].

٢- **الماضي المنقطع**: ومعنى الانقطاع أنه حصل مرة، ولم يتكرر، وذلك إذا وقع الفعل الماضي خبراً، لكان نحو (كان كذب) أي حصل مرة منه الكذب، ونحو (كنت كتبت له في هذا الأمر) قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥].

وأما الفعل الماضي المجرد من كان، فهو قد يفيد الأنقطاع، نحو قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤] وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ونحو (مات فلان) و(ذهبت الى محمد)، ويحتمل أن يكون

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١١٠) وانظر (٨/ ١٤٧).

قد تكرر، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٩٣] فمن المرجح أنّ النصيحة قد تكررت، ومثله قوله تعالى ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فقد يكون الكلام تكرر، ونحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ [الأنعام: ٩٩] ولاشك أن الله يفعل ذلك باستمرار، فإن إنزال الماء وإخراج النبات مستمران.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] فهذا قد تكرر أيضاً طوال بقائهم في التيه.

٣- **الماضي القريب**: وذلك إذا صدّر بقد نحو (قد حضر خالد) وذلك أن قولك (حضر خالد) يدل على القريب والبعيد، فإذا قلت (قد حضر خالد) أفاد القُرب من الحال جاء في (**شرح ابن يعيش**): «(قد) حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول (قام زيد) فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرنته بـ (قد) فقد قربته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أي قد حان وقتها في هذا الزمان[1]».

ويذكر النحاة لـ (قد) الداخلة على الفعل الماضي ثلاثة معان هي: التحقيق والتوقع والتقريب.

أما التحقيق فمعناه التوكيد، ومعناه أيضاً تحقق حصول الحدث في الماضي، فإن الفعل (فَعَل) قد يحتمل غير المضي، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨] فإذا جيء بقد، تعين كونه للماضي، ولا يجوز أن يصرف إلى الإستقبال بحال من الأحوال، ولذا لا يجوز أن تلي (قد) اداة الشرط، لأن اداة الشرط، تصرف الفعل إلى الإستقبال، وذلك نحو قولك (إذ جاءك محمد فاكرمه) ومعناه إذا يجيء ولا يصح أنْ تقول (إذا قد جاء محمد) لأنّ معناه سيكون على هذا أنه

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٧).

قد جاء فعلاً، ولذا لا يصح أيضاً أن يؤتي بها في الدعاء، فأنت تقول (غفر الله لك) أي تدعو له بالمغفرة، ولا تقول (قد غفر الله لك) فإنّ معنى (قد غفر الله لك) أنّ المغفرة تحققت، وانت أخبرت بحصولها، وليس المعنى أنك تدعو له بالمغفرة، جاء في (**المقتضب**): «تقول (أما إنْ غفر الله لك)، وان شئت (أما أنْ) على ما فسرت لك في (أما)، أنها تقع للتنبيه وتقع في معنى قولك (حقاً)، فالتقدير. أما أنه، واما أنه غفر الله لك.

فإن قلت: فكيف جاز الاضمار والحذف بغير عوض؟.

فإنّما ذلك لأنك لا تصل الى (قد) لأنك داعٍ ولست مخبراً[(١)]».

ومعنى التوقع أنّ الحدث كان متوقعاً قبل حدوثه، نحو قولك (قد حضر الاستاذ) لقوم كانوا ينتظرون حضوره، جاء في (**الكتاب**): «وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعلْ) فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر[(٢)]».

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وفيها معنى التوقع، يعني لا يقال (قد فعل)، إلاّ لمن ينتظر الفعل ويسأل عنه[(٣)]».

وأما التقريب فهو لتقريب الحدث من الحال كما ذكرت، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «هذا الحرف إذا دخلت على الماضي أو المضارع، فلابد فيها من معنى التحقيق ثم أنه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال، مع التوقع أي يكون مصدره متوقعاً لمن يخاطبه واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير (قد ركب) أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن (قد قامت الصلاة). ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول (قد ركب) لمن لم يكن يتوقع ركوبه[(٤)]».

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧)، وانظر المغني (١/ ١٧٢).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٧).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٩) وانظر «المغني» (١/ ١٧٢).

وهذه المعاني قد تجتمع وقد تفترق، فمن اجتماعها قولك (قد حضر الاستاذ) و(قد خرج الأمير) إذا كان متوقعاً ذلك، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فقوله (قد رأيتموه) أجتمع فيه التحقق والتوقع والتقريب، وكقوله: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] فهم كانوا يتوقعون النصر، لأن الرسول وعدهم ذلك، كما قال تعالى ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧].

وقد يتخلف بعض هذه المعاني، غير أن المعنى الذي لا يفارقها هو التحقيق فإن التحقيق لا يفارق (قد) البتة، وأما التوقع والتقريب، فقد يتخلفان أو يتخلف أحدهما.

فمن ورود (قد) لغير التوقع قوله تعالى ﴿ قَالُواْ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ [مريم: ٢٧] وهو غير متوقع منها- وهو لم يقع- بدليل قولهم ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨] وقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وهو غير متوقع، بدليل قولهم ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وقوله: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ﴾ [الأعراف: ٢٦] وهم ما كانوا يتوقعون انزاله.

ومن تخلف التقريب قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٤] وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾ [المؤمنون: ١٧] وهذا ولا شك موغل في القدم، كما أنه ليس فيه معنى التوقع، لانهم لم يكونوا يتوقعون خلق السماوات، وقد خلقت قبل أن يخلق البشر، بل فيه معنى التحقيق فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر: ١٠] وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر: ٢٦] فإنه ليس فيها توقع ولا تقريب.

٤- الدلالة على حدث ماضٍ بالنسبة الى حدث ماضٍ قبله. وذلك كما إذا وقع الفعل الماضي في جملة حالية قبلها فعل ماض، نحو (دخلت وقد نام الناس) فنوم الناس

قبل الدخول ونحو (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) والمعنى أنه سبق نزع الثياب المجيء، جاء في كتاب (**الفعل زمانه وابنيته**): «وتتصدر (قد) بناء (فَعَل) لتفيد أن الحدث ماض بالنسبة لفترة ماضية نحو: ثم قمت الى الوطن وقد ضربه برد الشجر[1]».

٥- **الدلالة على الحال**: «وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من الفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود[2]».

إنّ ثمة فرقاً بين قولنا (بعت) الخبري، و(بعت) الانشائي، وكذلك (أشتريت) وغيرهما من ألفاظ العقود، فقولك (بعت داري) معناه أنه سبق أن بعت دارك أي حصل هذا الفعل منك في المضي.

وأما (بعت) الإنشائي فليس معناه ذلك بل معناه إني موافق على البيع، وذلك نحو أن تتبايعا على سلعة، فتقول له (بعتك) فيقول لك: (قبلت) فالبيع لم يتم إلاّ بقبول المشتري، وكذلك قوله (زوجتك ابنتي)، فالفرق بين الخبري والإنشائي في هذا التعبير أن الخبري معناه سبق أن حصل التزويج مني، وتم، واما الإنشائي فمعناه الموافقة على التزويج باللفظ، وأعلانها ولم يحصل تزويج فعلاً إلاّ بقبول المزوَّج، فيقول (قبلت تزويجك)، فليس معنى (زوّجتك) أنها صارت زوجك، ولا سبق أن تم ذاك، وإنما هذا قول يقوله الذي يريد أن يزوج ابنته، وتتم الصفقة بالقبول بقوله: قبلت.

وفي الحقيقة أنّ هذا الفعل ليس معناه الدلالة على الحال أيضاً، فهو لا يشبه المضارع الدال على الحال، وإنما هذا تعبير خاص، فقولك (بعت) ليس كمعنى (أبيع) ولا (زوّجت) كمعنى ازوّج.

فقولك (أنا أبيع سلعتي) معناه إني قائم بالبيع الآن أو سأبيعها، وأما (بعت) الإنشائي فهو لفظ يراد به إمضاء صفقة البيع، وليس معناه أنك مستمر على البيع في الحال، كما تقول: (اقرأ كتابي) و(أحفظ قصيدتي) وليس معناه الإستقبال أيضاً.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والفرق بين (بعت) الإنشائي و(أبيع)

---

(١) «الفعل زمانه وابنيته» (٣٠).

(٢) «الهمع» (١/ ٩).

المقصود به الحال، أن قولك (أبيع) لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة، فالكلام صدق، وإلا فهو كذب فلهذا قيل أنّ الخبر محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله، ولا دلالة للفظ عليه.

وأما (بعت) الإنشائي، فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب، عدم مطابقته فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها[(١)]».

والمحققون على أن هذه الأفعال ليس لها زمان معين، بل هي مجردة عنه[(٢)]، وهذا هو الحق، إذ هي أفعال إيقاعية يراد بها إمضاء الحدث واجراؤه، ولا تدل على مضي الحدث ولا على أنه يحدث الآن.

٦- **الدلالة على الإستقبال**: وينصرف إلى ذلك في مواطن منها:

أ- **الإنشاء المقصود به الطلب**[(٣)] وذلك كالدعاء له أو عليه نحو (غفر الله لك) أي ليغفر الله لك، ونحو (ناشدتك الله إلاّ فعلت) و(عزمت عليك إلاّ فعلت)[(٤)]، و(لما فعلت) أي: أفعل، جاء في (**الكليات**): «الأفعال الواقعة بعد (إلا) و(لمّا) ماضية في اللفظ مستقبلة في المعنى لانك إذا قلت: (عزمت عليك لمّا فعلت) لم يكن قد فعل وإنما طلبت فعله وأنت تتوقعه)[(٥)].

ب- **الوعد أو الوعيد** نحو: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] ومن ذلك

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٤٩).
(٢) «المغني» (١/ ٢٢٧).
(٣) «الهمع» (١/ ٩)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٤٩).
(٤) «الهمع» (١/ ٩).
(٥) «الكليات» (٣٣٨).

الإخبار عن الإحداث المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها[١] وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣] ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

والقصد من ذلك أن هذه الأحداث متحققة الوقوع مقطوع بحصولها بمنزلة الفعل الماضي، فكما أنه لاشك في حدوث الفعل الماضي الذي تم، وحصل، كذلك لاشك في حدوث هذه الأفعال، إذ هي بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

جـ- **دخول اداة الشرط عليه** كـ (إن) و(إذا) نحو ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] و﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] وقوله ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقد يبقى على مضيه قليلاً نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] ونحو (إن كنت الممت بذنب فتوبى واستغفرى الله) وسيأتي لذلك بيان في باب الشرط.

د- **دخول (ما) الظرفية** نحو ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيا، وهذا يشمل المستقبل أيضا، ونحو (لا أكلمك ما طلع نجم وغرب) أي يطلع ويغرب، وهذا التعبير أدلّ على الإستمرار.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أن الفعل الماضي ينقلب إلى المستقبل بدخول «ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذرّ شارق وما دامت السماوات لتضمنها معنى (إن) أي أن دامت قليلا أو كثيرا. وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧][٢]».

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

هـ- **وينصرف إلى الإستقبال** أيضاً إذا كان منفيا بـ (لا) أو (إنْ) في جواب القسم، نحو (والله لا كلمتك ابدا) ونحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] أي ما يمسكهما ونحو:

ردوا فوالله لازدناكم أبدا

و:

والله لاعذبتهم بعدها سقر

فلا يلزم تكرير (لا) هنا، كما يلزم في الماضي المعنى[١]، فإن الفعل الماضي لا ينفي بـ (لا) إلاّ إذا كررت، نحو (لا ذهبت ولا رجعت) ونحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. فإن كان مستقبل المعنى لم يلزم تكرار (لا).

٧- **إحتمال المضي والإستقبال** وذلك في مواطن منها:

أ- **بعد همزة التسوية** نحو قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ونحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١] ونحو (سواء عليّ اقمت أم قعدت) «إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك»[٢].

ب- **بعد حرف التخصيص** نحو: هلاّ فعلت، وإلا ذهبت إليه، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] فهذا يحتمل المضي والإستقبال[٣].

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فأما قوله تعالى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فقد وليه الماضي إلا أن الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (١/ ٩).
(٢) «الهمع» (١/ ٩) وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (١/ ٩)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٤).

حرف الشرط كذلك لأنه في معناه والتقدير: إن أخرتني أصّدّق[(١)]».

جـ- في الأحكام نحو قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه يحتمل المضي والإستقبال.

د- بعد (حيث): فالمضي نحو ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ [البقرة: ٢٢٣].

والإستقبال نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٩][(٢)].

هـ- بعد (كلما): فالمضي نحو ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]. والاستقبال نحو ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦][(٣)].

وهذا في الحقيقة يدل على الإستمرار، ولكن قد يكون الإستمرار في الماضي. كما في الآية الأولى، ونحو قولك (كلما جئتك عاتبتني) وقد يكون في المستقبل، كما في الآية الثانية.

و- إذا وقع صلة: «فالمضي نحو ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

والاستقبال نحو ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]. وقد أجتمعا في قوله: إني لآتيكم بذكر ما مضى واستيجاب ما كان في غد»[(٤)].

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠] فقوله تعالى (تابوا وأصلحوا وبينوا) يراد به الإستقبال لأن (يكتمون) فعل مضارع وهذا بعده، فالتوبة بعد الكتمان.

ز- إذا وقع صفة لنكرة عامة «فالمضي نحو (رُبَّ رفدٍ هرقته ذلك اليوم).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٤).
(٢) «الهمع» (١/ ٩).
(٣) «الهمع» (١/ ٩)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٤) «الهمع» (١/ ٩).

والاستقبال كحديث (نضّر الله امرءاً سمع مقالتي، فوعاها فأدّاها كما سمعها) أي يسمع لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه»[١].

٨- **توقع الحدث في الماضي**: أي أنّ الحدث كان متوقعاً حصوله في الماضي، وذلك كأنْ يقع الفعل المضارع المقترن بالسين خبراً لكان، نحو (كان محمد سيكتب لك في هذا الأمر) أي كان متوقعاً منه أن يكتب لك في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي، جاء في (**الخصائص**): «كان زيد سيقوم أمس أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضى»[٢].

٩- **الدلالة على الإستقبال في الماضي**: وذلك نحو قولك (كان من الأفضل أن تخبره) و(كان من الحسن بمكان أن تدعوه) وهذا يدل على المستقبل في الماضي، وإيضاح ذلك أنك تقول (من الخير أن تخبره) و(الأولى أن تسافر) فأخباره مستقبل بالنسبة إلى الحال التي أنت فيها، والسفر مستقبل أيضا، فإذا سبق بكان أفاد المصدر المؤول الأستقبال في المضي.

ويوضح ذلك أنك تقول (كان من الأفضل أن أخبرته) و(كان من الحسن بمكان أن دعوته) فأخباره ودعوته ماضيان، فاتضح بذلك أن هذا التعبير يفيد الدلالة على الإستقبال في الماضي.

قال متم بن نويرة:

وفقد بني أم تفانوا فلم أكن　　　خلافهم أن أستكين واسرعا

فقوله (لم أكن) ماض، و(أن أستكين) أستقبال، فهو نظير مامر من الأمثلة، ومن هذا الضرب نحو قولنا (أراد أنْ يوبخه) فـ (أراد) يفيد المضي، و(أن يوبخه) أستقبال بالنسبة الى فعل الارادة فهو أستقبال في الماضي، كما هو ظاهر.

---

(١) «الهمع» (١/ ٩)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥).

(٢) «الخصائص» (٣/ ٣٣٢).

١٠- **الماضي الحاصل في المستقبل**: ويكثر ذلك إذا سبق الفعل الماضي بفعل الكون مضارعاً نحو (اذهبْ إليه فتكون قد سبقته بالفضل).

والمعنى أنك إذا ذهبت إليه كنت قد سبقته بالفضل، أي حصل سبقك بالفضل.

ونحوه أن تقول: (اذهبْ إليه فعسى أن يكون قد أنجز المعاملة) فالانجاز ماض ولكنه واقع في المستقبل، وذلك أن خبر (عسى) أستقبال، وهي تفيد رجاء وقوع الفعل فقولك (عسى خالد أن يحضر) مثلاً يفيد رجاء حصول الفعل في المستقبل، وكذلك قولك (عسى أن يكون قد انجز المعاملة) فقولك (عسى أن يكون) يفيد ترجى وقوع الفعل في المستقبل، و(قد انجز المعاملة) يفيد المضي فهو ماض واقع في المستقبل، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢].

وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أنه «يأتي بناء (فَعَل) مسبوقاً بفعل الكون المضارع، فيتأتىٰ من هذا المركب اعراب عن المستقبل في زمان ماض، وهو ما يدعىٰ في الفرنسية Future- Anterirur نحو: ما ذاك من شيء أكون اجترمته، وكقول المعربين في هذا العصر مثلاً: واقر اللص أن يكون سرق أثاث الدار»(١).

والحق أن ذلك لا يختص بفعل الكون، فهو قد يقع بعد غيره، وذلك نحو قولك (لا تخرج اليه إلاّ وقد اعددت للامر عدته) و(لا تدخل عليه إلاّ وانت اعددت جواباً عن كل سؤال قد يسأله لك) فالخروج يكون بعد الإعداد، فالإعداد سابق وهو ماض، بالنسبة إلى الخروج، وهو واقع في المستقبل، وكذلك الدخول في الجملة التالية.

ويقع أيضا بعد فعل الأمر، وذلك نحو قولنا (اذهب اليه وقد حزمت امرك) أي أذهب بعد حزم الأمر، فالذهاب يكون بعد الحزم، فالحزم ماض واقع في المستقبل.

ويقع أيضا بعد غير ذلك، مما يفيد هذا المعنى، وذلك نحو قولك (إيّاك أن تخرج

---

(١) «الفعل زمانه وابنيته» (٣٠).

إليه إلاّ وقد حزمت أمرك) و(إيّاك أن تدخل اللجة إلاّ وأنت أحسنت السباحة) فكل من حزم الأمور، واحسان السباحة، حدث ماض واقع في المستقبل، كما هو واضح.

١١- **الماضي المستمر**: وذلك إذا دخلت (كان) على الفعل المضارع (كان يفعل) وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمراً على ذلك. ونحو ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣] ونحو ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

فهذا يفيد الدلالة على الإستمرار أو الاعتياد، جاء في (**البرهان**): «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ (كان يصوم) و(كنا نفعل) وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام، فان عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى: كان يمسح مرة ثم نقل عنه أنه يمسح ثلاثا، فهذا من باب تخصيص العموم»[١].

وقد سبق أن ذكرنا في باب (كان) أنّ سبق الفعل المضارع بـ (كان) قد يفيد الدلالة على اعتياد الأمر في الماضي، ووقوعه بصورة متكررة، نحو ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمراً على هذا الفعل.

وقد يفيد أنه وقع مرة ولكن على أنه ماض مستمر في أثناء وقوعه، وليس معناه تكرر الحدث، نحو (كنت اقرأ ذات مرة في كتابي، فجاءني خالد) أي كنت مستمراً على القراءة وفي هذه الاثناء جاءني خالد، ونحو (كنت أسبح في النهر فطاردني تمساح) فليس في هذا ما يدل على تكرر الحدث.

فسبقُ الفعل المضارع بـ (كان) له دلالتان: تكرر الحدث ووقوعه أكثر من مرة، والدلالة الأخرى أن الحدث كان مستمراً في ذلك الأخبار.

وقد تفيد (كان) الإستمرار، إذا كان خبرها شرطاً، نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى) ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٢٥).

١٢- **الماضي المستمر المنقطع**: وذلك نحو قولنا «كان لا يزال يلهو». و«كان ما يزال يكتب له» ومعنى ذلك أنه كان مستمراً على اللهو، ثم انقطع عنه، وكذلك المثال الثاني فإنّ معناه أنه كان مستمراً على الكتابة له، ثم انقطع بخلاف الماضي المستمر، فإنه لا يفيد الأنقطاع.

١٣- **استمرار الفعل واتصاله بزمن الاخبار**: وذلك إذا دخل على المضارع فعل يفيد الإستمرار، نحو ما زال، وما برح، وما فتىء، وما أنفك، وبقي، وما إلى ذلك نحو (ما زال أخوك يكتب) و(بقي يدرس) أي هو بدا بالفعل في الماضي، ولا يزال الفعل مستمراً لم ينقطع حتى زمن التكلم.

غير أنّ هناك فرقاً بين الاستمرار في (ما زال) و(بقي)، فلا يصح إبدال أحد الفعلين بالآخر دوماً، وذلك أنّ (مازال) وأخواتها تفيد توقع الانقطاع في الغالب، بخلاف (بقي) وذلك أنك تقول لولدك مثلاً (ما زلت صغيرا) ومعناه أنك ستكبر، بخلاف ما لو قلت (بقيت صغيرا) فإنّه لا يفهم منه الانقطاع، وإنما هو إلى معنى الثبات والدوام على ما هو عليه أقرب.

وكذلك في المضارع، فإنّ قولنا (لا يزال صغيرا) يختلف عن قولنا (يبقي صغيرا) فإنّ الجملة الأولى يفهم منها أنه سيتغير ويكبر، بخلاف الثانية كما هو ظاهر.

١٤- **مقاربة حصول الفعل** وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل يدل على المقاربة، كـ (كاد) و(أوشك) نحو (كاد يغرق) أي قرب من الغرق، ولم يغرق.

١٥- **رجاء حصول الفعل**: وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل دال على الرجاء، نحو ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢] ونحو (حرى الغيم أن ينقشع).

١٦- **شروع القيام بالفعل** أي بدء القيام به نحو أخذ يكتب وشرع يدرس.

١٧- **تلبس حصول الفعل بوقت من الأوقات** نحو (أصبح يهذي) و(أمسى يستطيع الحركة).

١٨- قد تؤخذ من الفاظ الأوقات أفعال للدلالة على الدخول في زمن معين وذلك نحو أفجر بمعنى دخل في الفجر وأصبح بمعنى دخل في الصباح وأظهر بمعنى دخل في الظهر وأعصر بمعنى دخل في العصر واسحر بمعنى دخل في السحر وانهر بمعنى دخل في النهار واليل بمعنى دخل في الليل وغير ذلك.

١٩- تقليل حصول الفعل وذلك إذا سبق الفعل بما يفيد التقليل نحو ربما وقلما نحو (ربما راجعه في شأن من شؤونه)، ونحو (ربما منّ الفتى وهو المغيظ المحقق)، ونحو (قلما زرته)، وربما أفاد لفظ القلة النفي، نحو (قلما صدت) بمعنى لم أصد كما سيأتي بيان ذلك.

أستعمالاته

١- الأصل أن يستعمل الفعل للدلالة على معناه الأصلي كقولنا (حضر محمد وجاء خالد).

٢- وقد يستعمل الفعل ويراد به الإنشاء، كقولنا بعت وأشتريت، وكقولنا غفر الله لك.

ومن ذلك ما يراد به الأمر، نحو (أجزأ امروء فداني بنفسه) و(أجاد أمرؤ أحسن إليك) أي ليحسن إليك، و(فقه امرؤ رغب عنك) أي ليرغب عنك، ومنه قول الإمام علي رضي الله عنه: (أجزأ أمرؤ قرنه آسى أخاه بنفسه)[1]، أي ليواس أخاه.

ومن ذلك ما يراد به الاغراء، وذلك نحو قولهم (كذب عليك العسل) أي الزم العسل. جاء في (**أمالي ابن الشجري**): «ومما جاء فيه لفظ الخبر، بمعنى الاغراء قول عمر رضوان الله عليه (ايها الناس كذب عليكم الحج والعمرة) معناه عليكم بالحج والعمرة، ومثله قول معقر بن حمار البارقي:

وذبيـــانيــــة أوصــــت بنيهـــا بـــأن كـــذب القـــراطـــف والقـــروف

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٤٩-٢٥٠).

أي عليكم بالقراطف، وهي القطف وبالقروف، فاغنموها.

والقروف أوعية من آدم يتخذ فيها الخلع، وهو لحم يقطع صغاراً ويحمل في السفر. . . (ومثله).

كــذب العتيــق ومــاء شــن بــارد إنْ كنــت ســائلتــي غبــوقــاً فــاذهبــي

كذب العتيق أي عليك بالعتيق، وهو التمر، و(الشن) القربة الخلق»[1].

٣- قد يطلق الفعل ويراد به مقاربته ومشارفته نحو ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، «أي فشارفن انقضاء العدة»[2].

٤- وقد يطلق الفعل والمقصود به ارادته «واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن﴾ [آل عمران: ٤٧] ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]. . . وفي الصحيح: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»[3].

والمعنى اذا اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، واذا اردتم القيام الى الصلاة فاغسلو وجوهكم، والاّ كان الغسل بعد القيام إلى الصلاة، والاستعاذة بعد قراءة القرآن، وهو غير مراد، ولا يصح.

٥- قد يجمد الفعل الماضي للدلالة على معنى معين، كالاستثناء كما في خلا وعدا، وللدلالة على النفي، نحو (قلما سرت) وقد يراد بذلك السير القليل، وقد يراد به نفي السير[4]، والتعجب، كما في قوله تعالى ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]. والمدح، والذم، نحو نعم وبئس وساء، وغير ذلك من المعاني.

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٦٠-٢٦١).

(٢) «مغني اللبيب» (٢/ ٦٨٨).

(٣) «مغني اللبيب» (٢/ ٦٨٩).

(٤) انظر «الاصول لابن السراج» (٢/ ١٧٦).

الفعل المضارع

معنى المضارعة المشابهة، ويعنون بالمضارعة مشابهة الفعل المضارع للأسماء، فالمقصود بالفعل المضارع، الفعل المشابه للاسم.

ويعقد النحاة بينهما أوجهاً من المشابهة لسنا بصدد ذكرها الآن.

أزمنته:

يدل الفعل المضارع على أزمنة متعددة، أشهرها:

١- **الدلالة على الحال والإستقبال** نحو (هو يكتب) و(هو يقرأ) فقد يحتمل أن يقصد به الحال والإستقبال جاء في (المقتضب): «زيد يأكل) فيصلح أن يكون في حال أكل وان يأكل فيما يستقبل»(١).

وجاء في **(المفصل)**: «ويشترك فيه الحاضر والمستقبل»(٢).

٢- **دلالته على الحال تنصيصاً**: وذلك في مواطن منها:

أ- إذا اقترن بظرف يدل على الحال كالآن والساعة والحين(٣)، نحو (هو يقرأ الآن) و(هو يكتب الساعة).

ب- إذا دخلت عليه لام الابتداء: نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧] وهذا رأي الكوفيين وذهب إليه الأكثرون(٤).

---

(١) «المقتضب» (٢/٢).

(٢) «المفصل» (٢/١٣٧).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥٦)، «الهمع» (١/٨).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥١)، وانظر «الهمع» (١/٨)، «المغني» (١/٢٢٨).

وأعترض ابن مالك على ذلك، بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤] وقوله: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ [يوسف: ١٣] فالفعلان يفيدان الإستقبال.

وأجيب أنه نزل المستقبل منزلة الحاضر المشاهد(١).

وهو نحو ما مر في تنزيل المستقبل منزلة الماضي، نحو: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الزمر: ٧١] و﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ [الزمر: ٦٨].

ويبدو لي أنها تفيد التوكيد كما يقول البصريون، أما تخصيصها المضارع بالحال ففيه نظر لما ورد في القرآن الكريم من دلالته على الإستقبال معها.

وصرفه إلى الحال في الآية يحتاج الى دليل، وكما هو الحال في دخولها على المستقبل مع غير الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ [الكهف: ٨] وقوله ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ [الكهف: ٨] وقوله ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴾ [الواقعة: ٥١، ٥٢].

جـ- نفيه بـ (ليس) أو (ما) أو (إنْ) عند الإطلاق نحو (ما خالد يكتب) و(ليس علي يقرأ)(٢) فإذا كانت هناك قرينة تصرف الفعل المضارع الى غير الحال، كان ذلك بحسبها نحو:

وليس يكون الدهر ما دام يذبل(٣).

و(ما محمد يسافر غدا). ومثله في غير المضارع (ليس خَلَق الله مثله) و﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] وقوله ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾ [الأنفطار: ١٦].

٣- دلالته على الإستقبال تنصيصاً. وذلك في مواطن منها:

---

(١) «المغني» (٢٢٨/١).

(٢) انظر «الهمع» (٨/١)، «شرح الرضي على الكافية» (٢٥٦/٢).

(٣) «الهمع» (٨/١).

أ- إذا اقترن بظرف يدل على المستقبل[١] نحو غداً أو بعد يومين ويوم القيامة نحو (يقضي الله بين عباده يوم القيامة).

ب- النصب: فإن الناصب يصرف الفعل إلى الإستقبال، نحو (ارغب في أن تزورني). جاء في (**الهمع**): «ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الإستقبال»[٢]. وجاء فيه: «النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال»[٣].

وجاء في (**المقتضب**) أن «حروف النصب إنما معناهن مالم يقع»[٤].

وقال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه لأن فعل الحال لا يكون الامرفوعا»[٥].

وليس معنى هذا أن كل فعل مرفوع هو يدل على الحال، ولا كل فعل مستقبل يكون منصوبا، بل قد يكون المرفوع لغير الحال، وقد يكون الفعل المستقبل غير منصوب، نحو (سيحاسب الله الخلق).

جـ- إذا دخل عليه حرف تنفيس[٦] وهو السين أو سوف نحو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ٥٦]. وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [النساء: ٥٧].

د- إذا دخلت عليه نونان التوكيد[٧] كقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] وقوله ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥٦)، «الهمع» (١/٨).
(٢) «الهمع» (٢/٦).
(٣) «الهمع» (٢/٩).
(٤) «المقتضب» (٢/١١).
(٥) «شرح ابن الناظم» (٢٧٦).
(٦) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٧) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).

هـ- إذا دخلت عليه اداة شرط[١] نحو ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] (إن تزرني أكرمك) إلا (لو) الشرطية[٢] فإنها موضوعة للشرط في الماضي نحو (لو زارني لاكرمته):

وهذا هو الغالب. ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] وقوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] فهذا يحتمل المضي والإستقبال.

و- بعد (لو) المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩][٣]. وذهب بعضهم إلى أنه لا تخصص المضارع بالاستقبال، بدليل، قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][٤].

ز- بعد (هل): وهي تخصص المضارع بالاستقبال غالباً، نحو (هل تسافر؟) بخلاف الهمزة نحو (أتظنه قائما)[٥]. ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩].

ح- إذا اقتضى طلباً كالأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي[٦]، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] و(لا تخبره)، و(ليتني اجده) و﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦] و﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] و﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢] و﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧).
(٣) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧).
(٤) انظر «الهمع» (١/٨).
(٥) «المغني» (٢/٣٥٠)، «الإيضاح للقزويني» (١/١٣٢).
(٦) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).

ط- إذا أقتضى وعداً أو وعيداً، نحو ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٤٠] وكقولك واعداً (اكرمك وأحسنُ اليك)[١] و(أفعلُ ذلك).

ي- إذا اسند الى متوقع[٢]، نحو (يحاسب الله عباده) و﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] و(تقوم القيامة).

وغير ذلك من الصوارف الى الإستقبال.

٤- الدلالة على حدث مستقبل بالنسبة الى حدث مستقبل قبله وذلك نحو قولك (سأذهب إليه وقد امتلأ المجلس بالحضور وأرد عليه) فالذهاب يكون بعد أمتلاء المجلس، وكلاهما مستقبل.

٥- دلالته على المضي وذلك في مواضع منها:

أ- اذا اقترن بـ (لم) أو (لما)[٣] نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] وقوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقد أجتمعتا في قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].

ب- إذا دخلت عليه (لو) الشرطية، نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١] وهو غالب[٤].

جـ- إذا دخلت عليه (إذ)[٥]، نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت. وقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الانفال: ٣٠] أي مكر.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٥٦).
(٣) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٤) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٥) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).

د- اذا دخلت عليه (قد) التقليلة، نحو (قد اترك القرن مصفراً أنامله) بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل[١].

وقد تأتي لغير المضي نحو (قد يشفى المريض).

هـ- إذا دخلت عليه (ربما): يقول النحاة لأنها مختصة بالدخول على الفعل الماضي فإذا دخلت على المضارع صرفت معناه الى المضي، وذلك كقول الشاعر[٢]:

ربمـــا تكـــره النفـــوس مـــن الأمـــر لـــه فـــرجـــة كحـــل العقـــال

وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] والظاهر أنها ليست مختصة بالمضي، بل قد تدخل على المضارع في المعنى[٣]، فقوله (ربما تكره النفوس) ليس نصا في المضي، بل هو يحتمل الإستمرار والدلالة على الحقيقة، وكذلك قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ يحتمل الإستقبال والله أعلم.

و- إذا وقع المضارع حالاً عامله فعل ماض[٤]، نحو (أقبل خالد يضحك) ونحو (فقدم الملك آنذاك يسعى الغلمان بين يديه).

ز- حكاية الحال الماضية: والمقصود بحكاية الحال الماضية أن تعبر عن الحدث الماضي بما يدل على الحاضر استحضاراً لصورته في الذهن كأنه مشاهد مرئيّ في وقت الأخبار، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٩] فسَوْم فرعون بني إسرائيل سوء العذاب وتذبيح الأبناء أحداث ماضية، غير أنه عبر عنها بالفعل الذي يدل على الحال، وهو المضارع فقال (يسومونكم) و(يذبحون) وذلك لقصد احضار مشهد التعذيب أمام العين، فكأنك تشاهد آل فرعون بأيديهم المُدَى يذبحون الأبناء.

---

(١) «الهمع» (١/ ٨) وانظر «المغني» (١/ ١٧٤)- البيت (قد اترك القرن) عنده للتكثير وهو اولى.
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).
(٣) انظر «المغني» (١/ ١٣٧).
(٤) «الهمع» (١/ ٩).

ومثله قوله تعالى ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فالقتل حصل فيما مضى الا ترى الى قوله ﴿مِن قَبْلُ﴾ ولكنه عبر عنه بالفعل المضارع أستحضاراً لهذه الصورة الشنيعة من قتل أنبياء الله، فخلع على المشهد صورة الحياة والحركة بجعله ماثلاً أمام عين الرائي.

جاء في (**المغني**): «أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار... ومثله ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى ﴿فَتُثِيرُ﴾ [أحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قطعا، ثم تتضام متقلبة بين أطوار، حتى تصير ركاماً»[١].

وجاء في (**البرهان**): «قوله ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] أي (فكان) استحضاراً لصورة تكونه. وقوله ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ماتَلَتْ... وقوله ﴿فلم تقتلون انبياء الله من قبل﴾ أي فلم قتلتم؟»[٢].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]: «فإن قلت: هلا قيل: وفريقا قتلتم؟.

قلت: هو على وجهين: أن تراد الحال الماضية، لأن الامر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب.

وان يراد وفريقا تقتلونهم بعد لانكم تحومون حول قتل محمد ﷺ لولا أني أعصمه منكم»[٣].

---

(١) «المغني» (٢/ ٦٩٠).

(٢) «البرهان» (٣/ ٣٧٣).

(٣) «الكشاف» (١/ ٢٢٦).

ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] «فعبر بالماضي ثم قال ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ فعدل عنه الى المضارع ارادة لتصوير اخضرارها في النفس، وعليه قول ابن معد يكرب يصور شجاعته وجرأته:

فإني قد لقيت القرن أسعى ... بسهب كالصحيفة صحصحان

فآخذه فأضربه فيهوي ... صريعا لليدين وللجران»[1]

ح- وربما أفاد المضارع المضي في غير ذلك، وذلك نحو قوله:

أن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عارا عليك ورب قتل عار

فقوله (أن يقتلوك) يفيد المضي، وذلك أن هذا الشعر قيل في رثاء يزيد بن المهلب.

ونحوه قوله:

فإن يهلك بَنّي فليس شيء ... على شيء من الدنيا يدوم

فقوله (أن يهلك) يفيد المضي، لأنهم قد هلكوا بدليل قوله:

كأن الليل محبوس دجاه ... فأوله وآخره مقيم

لمهلك فتية تركوا اباهم ... واصغر مابه منهم عظيم

ومن دلالته على المضي في غير الشرط، قول فارعة بنت شداد ترثي أخاها مسعودا:[2]

ياعين بكّي لمسعود بن شداد ... بكاء ذي عبرات شجوه بادي

من لايذاب له شحم السديف ولا ... يجفو العيال اذا ماضُنّ بالزاد

ولا يحل إذا ما حل منتبذاً ... يخشى الرزية بين الماء والباد

(١) «حاشية ابن المنير على الكشاف» (١/ ٢٢٦) وانظر دلائل الإعجاز (١٦٠).

(٢) انظر «الإمالي للقالي» (٢/ ٣٢٤).

هـو الفتـى يحمـد الجيـران مشهـده عنـد الشتـاء وقـد همـوا بـاخمـاد

وكل هذه الأفعال تفيد المضي.

ومن دلالته على المضي في غير ما مر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ﴾ [النساء: ٩٧] فهم لم يهاجروا، وقوله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦] فهم لم يعقلوا بقلوبهم، فزمن (تهاجروا) و(تكون لهم قلوب) هو الماضي غير أنه لا يصح ابدال الفعل الماضي بهذين الفعلين، لأن المعنى سيتغير، ذلك أن المعنى في المضارع ههنا عدم الحصول، والمعنى في الماضي يفيد الحصول، فإنه لو قال (ألم تكن ارض الله واسعة فهاجرتم) لكان معنى ذلك أن الهجرة حصلت، وكذلك لو قال ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، لكان المعنى أنهم ساروا وكانت لهم قلوب يعقلون بها.

ونظير ذلك قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [الجاثية: ٣١] فإنه أثبت لهم الإستكبار، وكذلك قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] فقد أثبت لهم التكذيب، ونحوه قوله تعالى ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨] فقد أثبت التربية واللبث فيهم.

ولو عطف بالفعل المضارع، لكان أيضا تقريراً معناه الأثبات، وذلك نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ﴾ [النساء: ١٤١] فالاستحواذ والمنع كلاهما حاصلان، وقوله ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢] فالنهي والقول حاصلان. وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ﴾ [الروم: ٩]، فهم ساروا ونظروا عاقبة الذين من قبلهم، ونحوه أن تقول (الم تشمتمني فتضربني) بالعطف فإن الضرب والشتيمة حاصلان، وعلى ذلك يكون معنى قولك (ألم يعنك فتعينه) بالنصب أن الاعانة بعد الفاء لم تحصل، فإن أحدهما أعان والآخر لم يعن، وان معنى قولك (ألم يعنك فأعنته) أن الاعانة حصلت

منهما جميعًا، وكذلك إذا قلت (الم يعنك فتعنه) بالعطف وهذه الازمنة كلها ماضية.

٦- الإستمرار التجددي: وذلك كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] وكقوله ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦] فهذه الاحداث تتكرر باستمرار.

٧- الدلالة على الحقيقة من حيث هي غير مقيدة بزمن، وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾ [البقرة: ٧٤] وكقوله ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] وقوله ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] ونحو قولنا (الإنسان يعجز) و(الحي يهرم) ونحو ذلك.

٨- الدلالة على أن الفعل حاصل وهو مستمر لم ينقطع، وذلك إذا سبق بفعل دال على الإستمرار نحو (لا يزال) و(لايبرح) نحو (لا يزال يكتب) أي هو يكتب وهو مستمر على ذلك ونحو قوله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧] أي هم قاتلوكم وسيبقون كذلك (حتى يردوكم عن دينكم أن استطاعوا). ونحو (هو يبقى يدرس) وقد بينا الفرق في باب الفعل الماضي بين (لا يزال) و(يبقى) في الدلالة على الإستمرار فلا داعي لاعادته.

٩- مقاربة حصول الفعل: وذلك نحو قولهم (يكاد المريب يقول خذوني) وقوله تعالى ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] وقوله ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها

١٠- تلبس حصول الفعل بوقت من الاوقات، نحو (يمسي العامل متعباً ويصبح مستريحا).

١١- الدلالة على الدخول في زمن معين، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ [الروم: ١٧-١٨] فمعنى (تصبحون) تدخلون في وقت الصبح ومعنى (تُظهرون) تدخلون في وقت الظهر.

١٢- تقليل حصول الفعل، وذلك إذا سبق الفعل المضارع بما يدل على التقليل وذلك نحو قولك (قد يصدق الكذوب) ونحو (قلمّا اراه).

أستعمالاته:

١- يستعمل الفعل المضارع للدلالة على معناه، وهو وقوع الحدث في الحال، أو في الإستقبال، وهذا هو الأصل نحو (ادرسُ كل يوم) و(أنا أقوم بواجبي).

٢- قد يخرج الى الانشاء وذلك كما في الدعاء، نحو ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف: ٩٢] و(يرحمك الله).

والأمر، نحو ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي ليتربصن. ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن، وقد أخرج الأمر مخرج الخبر للدلالة على أنهن يفعلن ذلك أمتثالاً لأمر الله، وهذا شأنهن. وهو أبلغ من صريح الأمر، ونظير هذا قولنا (تذهب الى فلان وتخبره كذا وكذا) على معنى اذهب إليه، وهو الطف من الأمر الصريح، إذ لا يراد أحياناً المواجهة بالامر بل يخرج مخرج الخبر تلطفاً بالسامع اواكراماً له، جاء في (**شرح شذور الذهب**) في قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] «وهذان الفعلان خبريان لفظاً، طلبيان معنى، ومثلهما (يرحمك الله)،

وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد، والاشعار بانهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة، فكأنهن امتثلن فهما مخبر عنهما بموجودين[(١)]».

والنهي، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] بمعنى لا تسفكوا، ونحو (لا يكرهُ المرء في الدين) بالرفع، ومعناه النهي أي لا تكرهوا، وقد أخرج مخرج، الخبر للدلالة على أن هذا هو الوضع الطبيعي، وان هذا هو الذي يحصل، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]: «لا تعبدون- أخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب الى فلان تقول له كذا، تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع الى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه[(٢)]».

جاء في (**البرهان**): «وقال النووي في شرح مسلم في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وقوله ﷺ (لا يخطبُ الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه) هكذا هي في جميع النسخ (ولا يسوم) بالواو (ولا يخطب) بالرفع وكلاهما لفظ الخبر والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي، لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته، فكأن المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم[(٣)]».

٣- **يستعمل للدلالة على مشارفة وقوع الفعل** كما مر في الماضي، نحو قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] أي والذين يشارفون الموت، وترك الأزواج يوصون وصية[(٤)].

٤- **ارادة الفعل** نحو (متى تقم الى الصلاة فتوضأ) والمعنى متى اردت القيام الى الصلاة والا كان الوضوء بعد القيام الى الصلاة، ونحو (متى تقرأ القرآن فاستعذ بالله) أي اذا اردت ذلك.

---

(١) «شرح شذور الذهب» (٦٩) وانظر «البرهان» (٢/ ٣٢٠).
(٢) «الكشاف» (١/ ٢٢٤).
(٣) «البرهان» (٣/ ٣٥٢).
(٤) «المغني» (٢/ ٦٨٨).

حروف النصب

أنْ

وهي حرف مصدري[١] يدخل على الفعل الماضي، نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وعلى الأمر، نحو (ناديته بأن احضر). ويدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده ويصرفه إلى الإستقبال[٢]، شأن النواصب الأخرى[٣].

جاء في (**المقتضب**): «فمن هذه الحروف- يعني الحروف التي تنصب الافعال- (أن) وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلاّ أنه مصدر لا يقع في الحال إنما يكون لما لم يقع إن وقعت على مضارع، ولما مضى إن وقعت على ماض»[٤].

وجاء فيه أيضا: «ولا تقع مع الفعل حالاً، لأنها لما لم يقع في الحال، ولكن لما يستقبل»[٥].

تقول: (كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذاك، وكتبت إليه أن لا يقول ذاك، وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك، فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك، واما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك، أو بأنك لا تقول ذاك، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره»[٦].

---

(١) سبق أن رجحنا أنها في نحو (عسى محمد أن يقدم) ليست مصدرية بل هي للاستقبال فقط.

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٦٢).

(٣) انظر «الهمع» (٢/٦، ٢/٩)، «الرضي على الكافية» (٢/٥٧).

(٤) «المقتضب» (٢/٦).

(٥) «المقتضب» (٢/٣٠).

(٦) «سيبويه» (١/٤٨١).

وجاء في (**معاني القرآن**) للفراء، في قوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤١]: «اذا اردت الإستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس)، وإذا أردت: آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت فقلت: أن لا تكلِّمُ الناس، ألا ترى انه يحسن أن تقول: آيتك انك لا تكلَّم الناس ثلاثة أيام، إلاّ رمزاً»[١].

وتقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين[٢]، نحو أرجو، واخاف، وأخشى، وأطمع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

أما الداخلة بعد أفعال اليقين والمنزّلة منزلتها، فهي أنْ المخففة من الثقيلة نحو (عملت أن لا يقدم) برفع يقدم، ولا يصح نصبه، لأنها بعد فعل دال على اليقين.

جاء في (**الكتاب**): «وذلك قد علمت أن لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعلُ ذاك كأنه قال أنّه لا يقول وانك لا تفعل، وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وايجاب»[٣].

وجاء في (**المقتضب**): «أما ما كان من العلم فإن (إنْ) لا تكون بعده إلاّ ثقيلة، لأنه شيء قد ثبت واستقر وذلك قولك: (قد علمت أن زيداً منطلق) فإنْ خففت، فعلى ارادة التثقيل، والإضمار، تقول: قد علمت أن سيقوم زيد ترد أنه سيقوم زيد»[٤].

وقد تجيء الناصبة بعد العلم، على أن لا يراد به اليقين، وذلك نحو قولك: (ما على إلاّ أن تخبرَه) بالنصب، أي لا أرى إلاّ أن تخبره.

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٢١٣).
(٢) «المغني» (١/ ٢٧-٢٨)، «الهمع» (٢/ ٢) وانظر سيبويه (١/ ٤٨١).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨١).
(٤) «المقتضب» (٣/ ٧و٢/ ٣٠) وانظر «المغني» (١/ ٣٠)، التسهيل (٢٢٨)، «الهمع» (٢/ ٢).

فإذا قلت (ما أعلم إلاّ أن تخبرُه) بالرفع كان المعنى أنا أعلم أنك تخبره، فبالنصب يكون المعنى أنك ترى ضرورة أخباره، وبالرفع، يكون المعنى أنك تعلم أنه يخبره أي هو قائم باخباره فعلا، فبالنصب هو لم يخبره، وبالرفع هو يخبره.

قال سيبويه: «وتقول: ما علمت إلاّ أن تقومَ وما أعلم إلاّ أن تأتيَه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أنّ قياماً ثبت كائنًا، أو يكون فيما يستقبل البتة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلاّ أن سيقومون»[1].

غير أن الذي يبدو لي أنها تصرف زمن الفعل المضارع الى الاستقبال غالباً، كما سبق أنْ قلت في موطن سابق، وقد تأتي لغير الأستقبال، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] فإنهم مؤمنون في الحال، ولا يراد به الإستقبال. ونحو قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وهو بقولها مستديماً لها. ونحو قوله ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وقوله ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون في الحال، وقد يجدون في المستقبل، وغير ذلك من الآيات الكثيرة.

وقد ذهب قسم من النحاة الى أنها قد تأتي للتعليل، نحو قوله تعالى:

﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

جاء في (المقتضب): «والحذف مع (ان) وصلتها مستعمل في الكلام لما ذكرت لك من انها علة لوقوع الشيء[2]».

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢) وانظر الجمل للزجاجي (٢٠٦).

(٢) «المقتضب» (٣/ ٢١٤).

وجاء في (**الهمع**) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] وقال الأستاذ أبو علي دخلت (يعني أنْ) منبهة على السبب، وأنّ الاساءة كانت لاجل المجيء، لأنها قد تكون السبب في قولك (جئت أن تعطي) أي للاعطاء.

قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرف كبراء النحويين[١]».

وقد ذكر الزركشي في (**البرهان**) من حروف العلة اللام وكي وأن[٢].

والجمهور لا يرون أنها تأتي للتعليل بل يتأولون ذلك.

وللنحاة فيما ورد منها للتعليل، ثلاث طرائق مشهورة.

الأولى: رأي البصريين وهو تقدير محذوف، نحو كراهة، أو مخافة، أو حذار، وما إلى ذلك مما يستقيم به المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، يقدرون كراهة أن تضلوا وكذلك في نحو قوله ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

الثانية: رأي الكوفيين وهو أنها تكون بمعنى (لئلا) وذلك نحو قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] أي لئلا تضلوا، وقوله ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] أي لئلا تميد بكم.

أو يكون ذلك على تقدير لام محذوفة قبل (أن) و(لا) بعدها[٣].

الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] وقوله ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨][٤].

---

(١) «الهمع» (٢/١٨).

(٢) «البرهان» (٣/٩٢-٩٦).

(٣) انظر «المغني» (١/٣٦)، «الهمع» (٢/١٩)، «البرهان» (٣/٩٧).

(٤) انظر «المغني» (١/٣٦)، «الكشاف» (٣/٥١، ٣/٢١٩).

والحق أنها تأتي للتعليل، وذلك لأن ذكرها يؤدي في التعليل معنى لا يؤديه حذفها واستبدال غيرها بها أحيانا، وأنه قد يضعف أحيانا تخرجها على الطرائق المشهورة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ونحو قولهم (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها).

فأنه لا يصح تقدير (كراهة ان تضل أحداهما فتذكر أحداهما الاخرى)، وذلك لأن (تذكّر) معطوف على (أن تضل) فيكون المعنى على هذا كراهة التذكير أيضاً، لأن المعنى (كراهة الضلال فالتذكير) ومثل ذلك قولك: (إني أكره أن تأتيني فأردّك) أي تكره أتيانه فردّه، ومعنى ذلك أنك تكره الاتيان والردّ جميعاً.

ومثل هذا قولهم (اعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) فإذا قدرت: مخافة أن يميل الحائط فادعمه بها، كان المعنى مخافة ميلان الحائط والدعم، فالميلان مخوف والدعم مخوف أيضا لأنه معطوف عليه.

والزمخشري قدرها (ارادة أن تضل احداهما فتذكر أحداهما الاخرى) فيكون الضلال على هذا مرادا، وقد اعتذر الزمخشري عن ذلك بقوله: «لما كان الضلال سبباً للاذكار والاذكار مسببًا عنه وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت ارادة الضلال المسبب عنه الاذكار ارادة للاذكار، فكأنه قيل: ارادة أن تذكر احداهما الأخرى أن ضلت، ونظيره قولهم (اعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه) و(اعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه)»[1].

وجعل الضلال مراداً لله لا ينفك عن ضعف، ثم أنه لا يؤدي شيء آخر مؤداها في التعليل فأنك إذا ابدلت المصدر الصريح بها على تقدير الزمخشري، رأيت أنه لا يؤدي المعنى المقصود، فلو قلت (لارادة الضلال فالتذكير) لم يؤد المعنى كما هو ظاهر.

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣٠٤).

وكذا اذا قدرت (لئلا) فإن المعنى يكون غير مستقيم أيضاً، فإذا قلت (لئلا تضل أحداهما فتذكر احداهما الاخرى) كان المعنى أن سبب التذكير عدم الضلال، لأن الضلال منفي، وكذا قولهم (اعددت هذه الخشبة لئلا يميل الحائط فأدعمه بها) فإن المعنى يكون على ذلك أن سبب الدعم عدم الميل، أي حتى اذا لم يمل دعمته، وهو عكس المعنى المراد، في حين أن المعنى أنك تخشى ميلان الحائط، فأعددت له الخشبة حتى إذا مال دعمته بها.

جاء في (**المقتضب**): «اعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه، ولم يعدوه طلبًا لأن يميل الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم، فاستقصاء المعنى إنما هو: أعددت هذا، لأن أن مال الحائط دعمته»[١].

أو يكون العطف بقصد النفي، كالمعطوف عليه، نحو قولك: (لئلا تنهاه وتزجره) أي ولئلا تزجره، فيكون المعنى غير مستقيم أيضا، لأن الفعلين منفيان، فيكون المعنى في الآية لئلا تضل، فلا تذكّر، وهو عكس المراد.

وعلى هذا فالتوجيهان باطلان أو ضعيفان.

جاء في (**البرهان**): «فإن قيل: كيف يستقيم الطريقان في قوله «أن تضل أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى» فإنك إذا قدرت (لئلا تضل أحداهما) لم يستقم عطف (فتذكّر) عليه. وان قدرت (حذار أن تضل أحداهما) لم يستقم العطف أيضا لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علة لشهادتهما.

قيل: بظهور المعنى يزول الأشكال، فإن المقصود اذكار احداهما الاخرى اذا ضلت ونسيت، فلما كان الضلال سببا للاذكار، جُعل موضع العلّة.

تقول: (اعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فادعمه بها) فإنما أعددتها للدعم لا للميل، واعددت هذا الدواء أن أمرض فأداوي به ونحوه[٢]».

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢١٥)، وانظر «سيبويه» (٤٣٠).

(٢) «البرهان» (٣/ ٩٧-٩٨).

والطريقة الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، و﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، أي لأن تؤمنوا ولأن تؤمنوا ولأن يقول ربي الله.

وهذا التقدير صحيح مع ذكر (أن)، ولكن لا يصح تقدير اللام وحدها من دون ذكر (أن)، فلا يصح أن تقول (يخرجون الرسول واياكم لتؤمنوا بالله ربكم) ولا(أتقتلون رجلا ليقول ربي الله) مع أن اللام عندهم على تقدير (أن)[1] فإن قولنا (جئت لا ستفيد) تقديره عند النحاة (جئت لأن استفيد) فمعنى قولنا: (يخرجون الرسول واياكم لتؤمنوا)، أنّ المخاطبين والرسول غير مؤمنين وانهم يخرجونهم حتى يؤمنوا. فمعناها باللام أنهم غير مؤمنين ومعناها بـ (أن): أنهم مؤمنون.

وكذلك قوله ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لا يصح أن تقول للمعنى نفسه (أتقتلون رجلا ليقول ربي الله) مع أن اللام على تقدير (أن) وأنّ من الجائز اظهارها كما يقول النحاة.

فإن المعنى بـ (أن): اتقتلونه لأنه يقول ربي الله: أي أن سبب القتل هو قوله (ربي الله) ومعناها باللام أنهم يقتلونه حتى يقولها، فمعناها بأن، أنه يقولها، ومعناها باللام، أنه لا يقولها.

فأنت ترى إنّ ذكر (أن) يؤدي معنى في التعليل لا يؤديه حذفها وابدال غيرها بها.

فالذي يترجح أنها للتعليل، والله أعلم، وقد سبق شيء من هذا في موطن سابق.

زيادة (لا) بعدها:

تزاد (لا) بعد (أن) توكيدا، قال سيبويه: «وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو، قال الله عزّ وجل ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي لأن يعلم»[2].

(١) انظر «المغني» (١/ ٢١٠).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٦).

ولا تأتي توكيدا إلاّ في الموطن الذي يؤمن اللبس فيه.

جاء في (الأصول): «ولا تكون توكيدا إلاّ في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى»(١).

ومن ورودها زائدة مؤكدة في القرآن الكريم، قوله تعالى ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٢-٩٣] والمعنى ما منعك أن تتبعني؟ ولو لم تقدرها زائدة للتوكيد لكان المعنى: ما منعك من عدم اتباعي؟ أي هو يحاسبه على أتباعه في حين أن المعنى: ما منعك من أتباعي، أي لمَ لم تتبعني؟ فـ (لا) زائدة للتوكيد، ومثله قوله تعالى مخاطبا ابليس ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَۖ﴾ [الأعراف: ١٢] والمعنى ما منعك أن تسجد؟ وإلا كان إبليس ساجداً ويكون محاسباً على سجوده، لأنه سيكون المعنى: ما منعك من عدم السجود؟ أي لم سجدت؟ في حين أن المعنى هو: ما منعك من السجود أي: لم لم تسجد؟ يدل على ذلك قوله تعالى في سورة (ص): ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّۖ﴾ [ص: ٧٥] من دون (لا).

فزيدت (لا) في الأعراف توكيداً، ولم تزد في (ص) وذلك أنّ المقام يقتضي أن يكون كل في موضعه، وسياق كل من القصتين يوضح ذلك.

قال تعالى في سورة الأعراف:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١١-١٩].

---

(١) «الأصول» (٢/ ٢٢٠).

وقال في سورة (ص):

﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٧١-٨٥].

وبالنظر في سياق كل من السورتين يتضح سبب زيادة (لا) في الأعراف، دون سورة (ص)، فإنّ التوكيد في سورة الأعراف أكبر، فاقتضي ذلك أنْ يؤتي بـ (لا) الزائدة المؤكدة، يدل على ذلك بدؤه القصة في سورة الأعراف بقوله (ولقد خلقناكم) و(لقد) مؤكدان هما اللام و(قد)، وهي أعني (لقد) جواب قسم عند النحاة، والقسم توكيد بخلاف القصة في (ص)، فإنها تبدأ بقوله: (وإذ قلنا).

ثم أنّ المؤكدات في قصة الأعراف أكثر (لقد، وزيادة (لا)، أنك من الصاغرين، أنك من المنظرين، لأقعدن، لآتينهم، لأملأن جهنم منكم أجمعين، وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) فناسب ذلك المجيء بـ (لا) الزائدة المؤكدة.

ثم أن مقام السخط والغضب في قصة الأعراف أكبر، فناسب ذلك الزيادة في التوكيد والغلظة في القول، ويدل على ذلك أمور منها:

أنه طوى إسمه فلم يذكره في (الاعراف)، فقال (قال ما منعك ألا تسجد) في حين ذكر إسمه في (ص) فقال: (قال يا إبليس ما منعك إن تسجد).

ويدلُّ على ذلك صيغة الطرد في (الأعراف) قال (فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها فاخرج أنك من الصاغرين) فقد كرر الطرد مع الصغار، (فاهبط) (فاخرج أنك من الصاغرين) وكرر الطرد مرة أخرى في الآية ١٨ قائلا (قال أخرج منها مذؤوما مدحورا).

وليس كذلك في سورة (ص)، فإنه قال (قال فأخرج منها فانك رجيم وان عليك لعنتي الى يوم الدين).

ومما يدل أيضا على أن مقام السخط في قصة الأعراف اكبر، هو عدم التبسط مع إبليس في الكلام، بخلاف آيات (ص)، وإن عدم التبسط في الكلام مما يدل على السخط الكبير يدل على ذلك، أنه قال في (الأعراف) ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقال في (ص): ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٣٨].

وقال في (الأعراف): ﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف ١٥].

وقال في (ص): ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ . إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [ص: ٨٠-٨١]. فزاد الفاء وزاد (إلى يوم الوقت المعلوم).

وقال في (الأعراف): ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤].

وقال في (ص): ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ٧٩]، فزاد (رب) والفاء.

فإنه لما كان المقام مقام تبسط في الكلام، تبّسط هو أيضا بخلاف آية الأعراف، فإنه لما كان مقام سخط كبير، حذف التبسط، وجَعل الكلام على أوجز صورة، ولكل مقام مقال.

ثم إن القصة في (الأعراف) أطول مما هي في (ص)، فناسب ذلك زيادة (لا) أيضا فيها دون (ص).

وهناك جانب فني آخر حسّن زيادة (لا) في الأعراف دون (ص)، وهو أن سورة الأعراف تبدأ بـ (المص) وقد أنتبه القدامي الى أن الحروف المقطعة التي تبدأ بها السور يكثر ترديدها في السورة بصورة أكثر وأوضح من غيرها[1].

(١) انظر «بدائع الفوائد» (٣/ ١٧٣).

فناسب زيادة (لا) وهي لام والف مع السورة التي تبدأ بألف ولام، دون التي لم تبدأ بهما والله أعلم.

ثم أن جو السورة في الأعراف، يختلف عنه في (ص)، مما حسّن تأكيد السجود في (الأعراف) دون (ص)، فإنه من الواضح لدارس القرآن أن لكل سورة من سوره جوّاً معيناً بسيطر عليها، ولعل الله ييسر لنا فرصة البحث في هذا الموضوع.

فإن مشتقات السجود كالمسجد، والساجدين، ونحوها ترددت في سورة (الأعراف) تسع مرات بخلاف سورة (ص) فإنّها لم تذكر، إلاّ ثلاث مرات.

فقد جاءت مشتقات السجود في الأعراف في المواطن الآتية:

١- ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١١].

٢- ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢].

٣- ﴿ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

٤- ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

٥- ﴿ وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٠].

٦- ﴿ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف: ١٦١].

٧- وختم السورة بقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

في حين لم ترد مشتقات السجود في سورة (ص) الاّ في هذا الموطن، وهي قوله:

١- ﴿ فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [ص: ٧٢].

٢- ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ. إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ ﴾ [ص: ٧٣-٧٤].

٣- ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

فقد ترددت مشتقات السجود في الأعراف في هذه القصة وحدها أربع مرات، وفي سورة (ص) ثلاث مرات.

فناسب ذلك أن يؤكد السجود في الأعراف دون (ص) والله أعلم.

اذن

إذن جواب وجزاء[١]. يقول الرجل: سأزورك، فتقول: إذن أحسنَ إليك، فأنت أجبته وجعلت إحسانك إليه جزاء لزيارته، فالاحسان مشروط بالزيادة، فكانت (اذن) هنا جوابا وجزاء.

جاء في (المفصل): «يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: أذن أكرمك، فهذا الكلام قد أجبته به وصيّرت أكرامك جزاء له على أتيانه.

وقال الزجاج: تأويلها أن كان الأمر كما ذكرت، فإني اكرمك[٢]».

وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة، وذلك نحو أن يقال لك: أنا أحبك، فتقول: اذن أظنك صادقا، فلا مجازاة هنا[٣].

وينتصب بعدها الفعل المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالها بالفعل[٤].

ومعنى التصدير أن تقع في أول الجملة، نحو قولك لمن قال لك: سأزورك، إذن أكرمك، بالنصب لا غير لأنها وقعت في أول الكلام، وكان الكلام مبنياً عليها.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٢).

(٢) «المفصّل» (٢/ ٢١٦).

(٣) «المغني» (١/ ٢٠).

(٤) انظر «المغني» (١/ ٢١).

فإذا لم يعتمد الكلام عليها، بل كان ما بعدها من تمام ما قبلها الغيت، وذلك في ثلاثة مواضع[١]:

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو (أنا إذن أكرمك) و(إني إذن أحسن إليك) فهنا يجب رفع الفعل لفوات التصدير، وذلك أنّ الفعل فيهما معتمد على ما قبلها فهو خبر لهما، ووقعت (إذن) معترضة بين المبتدأ والخبر[٢]، كأنك قلت: أنا أكرمك إذن.

الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها، نحو (إن تأتني إذن أكرمك) فأكرمك مجزوم لأنه جواب الشرط، وهي معترضة بين الشرط والجواب، وليس الكلام معتمداً عليها.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، نحو (والله إذن لأخرجن) فـ (لأخرجن) جواب القسم وهي معترضة بين القسم والجواب، وقد بني الكلام على القسم، وكذلك قولك (والله إذن لا أخرج) بالرفع فلا يجوز النصب هنا لأنه جواب للقسم بخلاف ما إذا قدمتها، فقلت (إذن والله أكرمك) فإن الفعل ينتصب بعدها، وذلك لأن الكلام مبني عليها، وكان اليمين معترضاً.

جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك أيضاً قولك (إن تأتني إذن آتك) لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)... ومن ذلك أيضاً (والله إذن لا أفعل) من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين، و(إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلته، إذا كانت (إذن) في أوله لأن اليمين ههنا الغالبة، ألا ترى أنك تقول إذا كانت (إذن) مبتدأة (إذن والله أفعل) لأن الكلام على إذن، و(والله) لا يعمل شيئاً.

ولو قلت (والله إذن أفعلَ) تريد أن تخبر أنك فاعل، لم يجز كما لا يجوز (والله أذهب إذن) إذا أخبرت أنك فاعل، فقبح هذا يدلك على أن الكلام معتمد على اليمين»[٣].

---

(١) أنظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٤-٢٦٥)، «المفصل» (٢/ ٢١٦).

(٢) أنظر «شرح شذور الذهب» (٢٩٠).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١١-٤١٢).

وجاء في (**المقتضب**): «والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: (إن تأتني إذن آتك) لأنها داخلة بين معمول ومعمول فيه.

وكذلك إن كانت في القسم، بين المقسم به والمقسم عليه، نحو قولك: (والله إذن لا أكرمك) لأن الكلام معتمد على القسم، فإن قدمتها كان الكلام معتمداً عليها، فكان القسم لغواً نحو (إذن والله أضربَك)، لأنك تريد (إذن أضربك والله).

فالذي تلغيه لا يكون مقدماً، إنما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لاتقول (ظننت زيد منطلق)، لأنك إذا قدمت الظن، فإنما تبني كلامك على الشك»[١].

فهي- كما ترى- نظيرة (ظننت) واخواتها، فكما أن (ظننت) إذا أعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم يبن الكلام عليها الغيت، كذلك (إذن) إذا أعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم يعتمد الكلام عليها الغيت.

فإذا وقعت في أول الكلام، كان الكلام مبنياً عليها، وإذا توسطت أو تأخرت، كانت معترضة ملغاة.

جاء في (**المقتضب**): «أعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عوامل الأسماء، لأنها تعمل وتلغى كـ (ظننت)، ألا ترى أنك تقول: (ظننت زيداً قائماً) و(زيد ظننت قائم) إذا أردت: زيد قائم في ظني، وكذلك (إذن) إذا أعتمد الكلام عليها نصب بها، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل الغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت (زيداً ظننت قائماً) لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تتصرف»[٢].

فإن كان ما قبلها واواً أو فاء، جاز نصب الفعل بعدها ورفعه بأعتبارين مختلفين، وذلك نحو قولك: (أنا أزورك وإذن أنفعك) فهنا يجوز في (أنفعك) الرفع والنصب،

(١) «المقتضب» (٢/ ١١).

(٢) «المقتضب» (٢/ ١٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٠-٤١١).

فالرفع على أنه معطوف على (أزورك) الذي هو الخبر وكانت (إذن) معترضة كأنك قلت: أنا أزورك وأنفعك إذن، أو علي أنك تنفعه الآن في المستقبل أي أنك قائم بنفعه، لأنها لا ينتصب الفعل بعدها إلاّ إذا كان مستقبلاً.

والنصب على أنه جملة مستأنفة وليست خبراً، بل هي جملة مصدرة بإذن تنوي، بها نفعة في المستقبل.

جاء في (شرح ابن يعيش): «أن يكون ما قبلها واواً أو فاء فيجوز أعمالها والغاؤها وذلك قولك (زيد يقوم وإذن يذهب) فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين، وذلك إنك إن عطفت (وإذن يذهب) على (يقوم) الذي هو الخبر، الغيت (إذن) من العمل وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عطف على شيء صار واقعاً موقعه، فكأنك قلت: (زيد إذن يذهب) فيكون قد أعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأعمل لذلك ونصب به»[(١)].

ونحوه قولك: (إن تأتني آتك وإذن أكرمك) فإن شئت رفعت (أكرمك)، وإن شئت نصبته، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد، فالجزم على أنه معطوف على الجواب، فهو جواب مثله، والمعنى أن تأتني آتك وأكرمك، إذن فالاتيان والإكرام مشروطان باتيانه هو، وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب، بل على أنه جملة مستقلة، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس ذلك مرتبطاً بالجواب، والمعنى أنك أن تأتني آتك ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل، ونحوه أن تقول (من يُعنْ ذا حاجة يعنه الله وإذن أعينك) فـ (إذن أعينك) لا تصلح جواباً للشرط، إذ لا يصح أن يقال: من يعن ذا حاجة إذن أعينك، فهي مستأنفة وحكم الفعل بعدها النصب، ونحوه (خالد سيأتي واذن أصرفك) لأن (أصرفك) لا يصح أن يكون خبراً عن (خالد).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١٦/٧).

ونحوه (كلما زرته أحسن وفادتي وإذن أكرمه) فإن جملة (إذن أكرمه) لا تصلح جواباً لكلما لأن جوابها ماض، والمعنى ليس عليه أيضاً.

والرفع على أنها ملغاة والمعنى (أن تأتني آتك وأنا أكرمك إذن) فليس هو من باب العطف على الجواب، بل هو إستئناف، ونظيره قوله تعالى ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران:١١١] فلم يجزم (ينصرون) لأنه ليس معطوفاً على الجواب، بل هو إخبار جديد، ليس مشروطاً بالمقاتلة فكأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون، أو يكون على إرادة الحال، لا إستقبال، والمعنى أنا قائم بإكرامك الآن.

جاء في (**الكتاب**): «ويقول (إن تأتني آتك وإذن أكرمْك) إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغي، وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعته من الاول فهو بمنزلة قولك (فإذن أفعل) إذا كانت مجيباً رجلاً»(١).

وجاء في (**المقتضب**): «واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الاعمال فيها والالغاء لما أذكره لك وذلك قولك (أن تأتني آتك وإذن أكرمك) إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وإن شئت جزمت.

أما الجزم فعلى العطف على آتك والغاء (إذن)، والنصب على أعمال (إذن)، والرفع على قولك (وأنا أكرمك) ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً»(٢).

ومعنى أستقباله أن الفعل المضارع لا ينتصب بعدها إلاّ إذا كان مستقبلا، شأن بقية النواصب، فإن كان للحال لم ينتصب، وذلك نحو (إذن أكتبُ) إذا كانت الكتابة في الحال و(إذن أظنُّك صادقا).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وتقول إذا حُدّثت بالحديث (إذن أظنُّه فاعلا) و(إذن أخالك كاذبا) وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).

(٢) «المقتضب» (٢/ ١١-١٢).

(أن) و(كي) لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت. . .ولو قلت (إذن أظنّك) تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك (إذن يضربُك) إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»[١].

وجاء في (**المقتضب**): «وقد يجوز أن تقول (إذن أكرمُك) إذا أخبرت أنك في حال إكرام لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب لأن حروف النصب إنما معناهن مالم يقع»[٢].

وجاء في (**الأصول**) لأبن السراج: «فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً، لم يجز أن تعمل فيه لأن أخواتها لا يدخلن إلاّ على المستقبل، وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: إذن أظنُّه فاعلا وإذن أخالُك كاذباً، وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك، فلا تعمل (إذن) لأنه موضع لاتعمل فيه أخواتها»[٣].

وقال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال، وجب رفعه لأنّ فعل الحال لا يكون إلاّ مرفوعاً، وذلك قولك لمن قال: أنا أحبك، إذن أصدّقُك»[٤].

والمقصود باتصالها بالفعل الا يفصل بينهما فاصل، فلو قلت (إذن عبدالله يكرمك) ارتفع الفعل ولم يجز نصبه[٥]. وأجيز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بالقسم، نحو (إذن والله أكرمَك)، والدعاء نحو (إذن رحمك الله أكرمك)، والنداء نحو (إذن يازيد أكرمَك)[٦]، ولا النافية[٧] نحو (إذن لا أذهبَ) وقرىء (وإذن لا يلبثوا خلافك إلاّ قليلا)[٨].

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).
(٢) «المقتضب» (٢/ ١٣).
(٣) «الأصول» (٢/ ١٥٣-١٥٤).
(٤) «شرح الألفية» (٢٧٦).
(٥) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).
(٦) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٣).
(٧) «المغني» (١/ ٢٠).
(٨) «المفصل» (٢/ ٢١٦).

كي

ومعناها السببية، قال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص:١٣] وعند النحاة أنها إذا سبقت باللام، فليست حرف تعليل، بل التعليل مستفاد من اللام، وذلك نحو ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد:٢٣]، لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل[١].

ويبدو لي أنها تعليلية على كل حال، سواء أفردت أم سبقت باللام، يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلاّ في مقام التعليل، أما قولهم إن حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليماً، وذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان كما في التوكيد، نحو قوله تعالى ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠] فـ (كلهم) توكيد و(أجمعون)، توكيد ونحو (جاء أخوك بنفسه) فالباء زائدة للتوكيد و(نفسه) توكيد، ونحو (جئت أنا نفسي) ونحو (لا لا أذهب)، وكما في التشبيه نحو (ليس كمثله شيء) فـ (الكاف) للتشبيه و(مثل) للتشبيه في قول، ونحو قول الشاعر:

فصيّروا مثل كعصف مأكول

وكقولنا (هي كمثل البدر)، وهذا مثله.

ويدل على ذلك أيضاً أن كلاً من (كي) واللام مستعمل في التعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية.

فيقابل (كي) في العبريةKi.[٢] والكاف في العربية الجنوبية[٣]، وكذلك (اللام) فهي تدخل على المضارع في اللهجة الثمودية، وفي العربية الجنوبية لتبين العلة[٤].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ١٨٢)، «الهمع» (٢/ ٥).
(٢) ««التطور النحوي» (١٣١-١٣٢).
(٣) «تأريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٣٦).
(٤) «تأريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٢٠٧، ١٣٦).

فالراجح أنها للتعليل كـ (اللام).

وعلى آية حال هي لا تستعمل إلاّ في مقام السببية، سواء قلنا أنها للتعليل أم لا، أما الخلاف النحوي في أنها جارة أو ناصبة، فهذا لا يعنينا هنا.

لام التعليل

وهي أوسع أستعمالاً من (كي) فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره، لبيان العلة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥] ونحو (جئت لطلب العلم).

وعند النحاة أنه يفيد التعليل، سواء اتقترن بـ (كي) أم لم يقترن، أمّا (كي) فلا تكون حرف تعليل إلاّ إذا لم تقترن باللام- كما أسلفنا-.

وعند جمهور النحاة أن لام التعليل تكون بعدها (إن) مضمرة، تنصب الفعل، يجوز أظهارها وإضمارها في غير لام الجحود، فإنها مضمرة وجوباً نحو ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] وفي غير الفعل المسبوق بـ (لا) فإنها تظهر وجوباً، نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٠][(١)].

غير أن الذي يظهر، أن التعليل باللام وحدها قد يختلف عنه إذا ذكرت معها (أنْ) أحياناً، وذلك نحو قولنا (ما قُتل إلاّ لأن يقول ربي الله) و(ماقُتل إلاّ ليقول ربي الله). فالأولى تفيد أنه كان يقولها، وما قتل إلاّ لأنه كان يقولها، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠] أي لأنهم يقولونها. وباللام يفهم أنه قُتل ليقولها أي أنه لا يقولها، وهو عكس المعنى الأول.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٤٠٧/١)، شرح ابن يعيش» (٢٨/٧)، «الهمع» (١٧/٢).

ونحو ذلك أن تقول (أتضرب رجلاً يعبد الله) و(أتضرب رجلاً ليعبد الله) فالأولى تفيد أنه يضربه، لأنه يعبد الله، والثانية يضربه حتى يعبده أي أنه لا يعبده. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر:٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر:٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال (أتقتلون رجلاً ربي الله) أنعكس المعنى وصار أتقتلون حتى يقولها؟.

بل الذي يبدو على وجه التدقيق، أن التعليل بـ (أن) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، ويختلف عن التعليل بـ (أن) مع اللام في أحيان كثيرة. فقولك:

أتقتله أن يعبد الله؟ يختلف عن قولك:

أتقتله ليعبد الله؟ ويختلف عن قولك:

أتقتله لأن يعبد الله؟.

فالأولى تفيد نصاً، أنه يعبد الله وأنه يقتله بسبب عبادته له، نظير قوله تعالى: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾.

وباللام وحدها تفيد نصاً أنه لايعبد الله، وإنما تفيد أنه يقتله حتى يعبد الله.

وباللام مع أن نحو (أتقتله لان يعبد الله) يحتمل المعنيين:

المعنى الأول أنه يعبده، وأنه يقتله بسبب عبادته له.

والآخر أنه لا يعبده، وأنه يقتله لأجل أن يعبده.

فجمعُ اللام مع (أن) دلالة على جمع المعنيين، فحملَ كلٌّ من اللام وأن معناه، وهو من التعابير الإحتمالية الكثيرة في العربية.

وهذا يدل على أنها ثلاثة أساليب مختلفة، وليست أسلوباً واحداً كما يفهم من قول النحاة.

التعليل بـ (كي) واللام:

قد يرد سؤال على الذهن يحتاج إلى إنعام نظر وهو: ما الفرق بين اللام و (كي)؟، وهل التعليل بهما متطابق؟.

الحقيقة أنه لا يبدو هناك فرق واضح بينهما في التعليل، فهما متقاربان جداً، غير أن الذي يبدو لي أن الأصل في (كي) أن تستعمل لبيان الغرض الحقيقي، واللام تستعمل له ولغيره، فاللام أوسع أستعمالاً من (كي) وهذا ما نراه في الإستعمال القرآني، فقد وردت (كي) في القرآن في عشرة مواطن هي:

١- ﴿ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

٢- ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ [طه: ٣٢-٣٤].

٣- ﴿ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [طه: ٤٠].

٤- ﴿ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [الحج: ٥].

٥- ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [القصص: ١٣].

٦- ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

٧- ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

٨- ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

٩- ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٠].

١٠- ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر: ٧].

ووردت اللام في مواطن كثيرة جداً، وبموازنة الإستعمال القرآني بينهما نرى أن القرآن خص (كي) بالتعليل الحقيقي، وأما اللام فقد أستعملها له ولغيره، فمن ذلك مثلا:

١- أن اللام وردت للتعليل المجازي في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]. وهو الذي يسميه النحاة لام العاقبة، فإن هذا تعليل مجازي، وذلك أن آل فرعون لم يلتقطوه لذلك، بل لينفعهم كما قال تعالى على لسان امرأة فرعون: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾ [القصص: ٩].

ولكن عاقبة التقاطه أن أصبح لهم عدواً وحزناً، فكأنهم التقطوه لذلك، وهذا كما تقول (علمتك الرماية لترميني وعلمتك الشعر لتهجوني) أي كان ذلك عاقبة أمرك.

ولم يرد تعليل مجازي بـ (كي) في القرآن الكريم، فلم يقل مثلا: (التقطه آل فرعون كي يكون لهم عدواً وحزناً).

٢- وقريب من ذا قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٤] فهذا قريب من التعليل المجازي إذ من المحتمل أنه لم يكن غرض المفتري إضلال الناس، بدليل قوله تعالى (بغير علم) وبدليل قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١١٩] ولكن المفتري على الله يضل الناس يقينا، ولا تشفع له نيته في ذلك، أياً كانت بدليل قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥] فهؤلاء، لا يشفع لهم أعتقادهم أنهم يحسنون صنعاً.

فإستعمل التعليل هنا باللام ولم يستعمله بـ (كي)، وذلك أنه لو قال (أفترى على الله كذباً كي يضل الناس) كان المعنى أنه أفترى الكذب لهذا الغرض.

ونحو هذا أن تقول (سعى ليفسد في الأرض من دون أن يعلم) لأنه بـ (كي) يكون المعنى إن غرض السعي الذي سعاه هو الإفساد، فكيف يصح أن يقال: من دون أن يعلم؟.

ويجوز ذلك في اللام لأنها للغرض عموماً.

٣- وقريب من ذا أيضاً قوله تعالى ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] ولا شك ان الله يعلم ذلك ابتداء، والمقصود هنا العلم الذي يتعلق به الثواب والعقاب، وليس مجرد العلم، فجعل التعليل باللام ولم يجعله بـ (كي) ولو قال (كي نعلم) لكان المقصود العلم لذاته، ومعنى ذلك أن الأمر مجهول له سبحانه، ولم يأت نحو هذا التعبير بـ (كي) في القرآن الكريم.

٤- والظاهر من الإستعمال القرآني أن (كي) تستعمل للغرض المؤكد، والمطلوب الأول، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣] فقد جعل التعليل الأول بـ (كي) (كي تقرّ عينها) والثاني باللام (ولتعلم أن وعد الله حق). والأول هو المطلوب الأول، والمقصود الذي تلح عليه الأم بدليل أقتصاره عليه في آية طه، قال تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

فالمطلوب الأول للأم هو ردّ ابنها إليها في الحال، أما جعله نبياً مرسلاً، وهو ما يشير إليه قوله تعالى ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣]، فهو غرض بعيد، إذ هي محترقة لردّ ابنها الرضيع إليها.

وهذا غرض كل أم سُلب منها ابنها، أعني أن يعاد إليها أولاً، سواء كانت الأم مؤمنة،

أم كافرة، بل هو مطلوب للأمّات من الحيوان، ولذا عللها في الموطنين بـ (كي) ولم يعلله باللام.

ثم أن أم موسى تعلم أن وعد الله حق لا يتخلف، وقد وعدها ربها بأنه سيرده إليها ويجعله من المرسلين ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧].

فقوله تعالى: ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣]، معناه الإطمئنان، لا مجرد العلم، ولو قال (كي تعلم أن وعد الله حق) لكان المعنى أنها تجهل أن وعد الله حق، وأنه ردّه إليها لتعلم هذا الأمر.

ونظير هذا قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١] وهذا في أصحاب الكهف، وهم يعلمون أو وعد الله حق، ولا شك وكيف لا وهم فارقوا قومهم لإيمانهم بالله تعالى؟ فلو قال (كي يعلموا) لكان المعنى ان هذا هو الغرض الحقيقي وقد كانوا يجهلون ذاك.

وأم قوله (كي تقر عينها ولا تحزن) فهذا غرض حقيقي لا يتحقق إلاّ برد طفلها إليها، وهذا أشبه بما مر في النقطة السابقة.

٥- ومن أوجه الخلاف بينهما في الإستعمال، أن اللام تستعمل مع كان المنفية وهي التي تسمى لام الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] ولا يصح أستعمال (كي) هنا. فلا تقول (ما كان الله كي يعذبهم) ولا (لم أكن كي أحضر). ومن الجدير بالذكر أن (كي) غير المقترنة بنفي لم ترد في التعليل، إلاّ في ثلاثة مواطن هي:

١- ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

٢- ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].

٣- ﴿وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣-٣٤].

وهي كما ترى كلها في بني إسرائيل، واحدة في كلام موسى لربّه، واثنتان في رجعه الى أمه.

ومن المعلوم أن (كي) حرف تعليل عبري Ki فتخصيص أستعماله في القرآن الكريم لهؤلاء القوم تخصيص فني جميل، كأنه إشارة الى الحديث بلغتهم القدمى.

وهذا أمر جدير بالنظر فيه في دراسة التعبير القرآني، فإنه كثيراً ما يستعمل اللفظ الذي أصله غير عربي مع القوم الذين كانوا يستعملونه، كأستعمال المنسأة والسريّ وغيرهما.

يتبين ممّا مرّ أن (كي) تستعمل للغرض الحقيقي، أما اللام فهي أوسع أستعمالاً منها، وإن الجمع بينهما يفيد التوكيد والله أعلم.

لن

تدخل على الفعل المضارع، فتخلصه للإستقبال، وتنفيه نفياً مؤكداً «تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني»[(١)].

وهي نقيضة (سوف)، فإذا قلت (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل)[(٢)]، فسوف للاثبات و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما، فلا يقال (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم.

وذهب بعضهم أنّ نفيها يفيد التأبيد[(٣)]. قال تعالى ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣] وقال: ﴿وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٢].

والحق أنها لا تفيد، وإنما هي للاستقبال، وهذا الإستقبال قد يكون بعيداً متطاولاً، وقد يكون قريباً منقطعاً، بدليل قوله تعالى ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]

---

(١) «المفصل» (٢/ ٢٠٠) وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠)، وانظر «المقتضب» (٢/ ٦) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٥).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠)، «البرهان» (٢/ ٤٢٠).

فقد قيدها بيوم واحد وهو ينافي التأبيد[١]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فهي هنا موقوتة بالمعركة.

لن ولا:

ذهب أكثر النحاة إلى أن (لا) كـ (لن) من حيث تخليصها المضارع للاستقبال، إلاّ أن (لن) آكد منها:

وخلاصة ما يذكره النحاة فيهما:

١- أنّ (لا) تخلص الفعل المضارع للاستقبال، كـ (لن) عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولنا (جاء زيد لا يتكلم) فإن جملة (لا يتكلم) حال مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل أستقبال[٢].

٢- أن في (لن) توكيداً لاتفيده (لا)، تقول «لا ابرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت: لن ابرح اليوم مكاني»[٣].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] «فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟.

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلاّ أن في (لن) توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في أنا مقيم وإني مقيم[٤]».

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٨٤).

(٢) «المغني» (١/ ٢٤٤).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٠).

(٤) «الكشاف» (١/ ١٩٢)، وانظر (١/ ٥٧٤) في قوله تعالى (لن تراني).

وذهب ابن عصفور إلى أن هذا القول دعوى بلا دليل «بل قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ (لن)، لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، نحو (والله لا يقوم زيد) والمنفي بـ (لن) لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد منه إذا لم يقسم»[(١)].

٣- إن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن)، أي أن (لن) تنفي المستقبل القريب بخلاف (لا) فإنها تنفي المستقبل المتطاول.

جاء في (**البرهان**) أن بعضهم ذهب إلى أن «النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأنّ آخرها الف وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف (لن).

ولذلك قال تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] وهو مخصوص بدار الدنيا، وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣][(٢)] وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة، وعلل بأن الالفاظ تشاكل المعاني ولذلك أختصت (لا) بزيادة مدة.

وهذا ألطف من رأي المعتزلة، ولهذا أشار ابن الزملكاني في (**التبيان**) بقوله: (لا) تنفي ما بعد و(لن) تنفي ما قرب، وبحسب المذهبين أوّلوا الآيتين في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧].

قلت: والحق أن (لا) و(لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلة، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج»[(٣)].

وجاء في (**بدائع الفوائد**) أن (لن) «تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها، كامتداد معنى النفي في حرف (لا) إذا قلت: لا يقوم زيد أبداً. . .

وتأمل حرف (لا) كيف تجدها لاما بعدها الف يمتد بها الصوت، مالم يقطعه ضيق النفس، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها و(لن) بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى بديع،

---

(١) «الإشباه والنظائر» (٣/ ٩-١٠).

(٢) والمقصود بالادراك الاحاطة.

(٣) «البرهان» (٢/ ٤٢٠-٤٢١)، وانظر «الهمع» (٢/ ٤).

وانظر كيف جاء في أفصح الكلام كلام الله (ولا يتمنونه أبدا) بحرف (لا) في الموضع الذي أقترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الازمنة وهو قوله عزّ وجل (ان زعمتم أنكم اولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت). وقال في سورة البقرة (ولن يتمنوه) فقصر من سعة النفي، وقرب، لأن قبله (قل ان كانت لكم الدار الآخرة) لأنّ (أن) و(كان) هنا ليست من صيغ العموم»[1].

قيل: وهذا أيضا باطل، بل أن كلا منهما «يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد. فمن الأول في (لن) ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الجاثية: ١٩] « ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وفي (لا) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه: ١١٨].

ومن الثاني في (لن) ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، وفي (لا) ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: ٤٢][2].

على أنه قيل بالعكس، فقد ذهب جماعة إلى أن (لن) تفيد التأبيد، بخلاف (لا) كما أسلفنا.

٤- وذهب بعضهم إلى أن العرب تنفي المظنون بـ (لن)، والمشكوك فيه بـ (لا)، أي أنه إذا كان الشيء ممكنًا عند المخاطب مظنونا وقوعه، نفي بـ (لن) وإذا كان مشكوكاً في وقوعه كان تقول: أيكون أم لا يكون؟ قلت في نفيه:

لا يكون[3].

هذا أبرز ما قيل في التفريق بينهما.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٩٥-٩٦).

(٢) «الإشباه» (٢/ ٩-١٠).

(٣) انظر «الاتان» (١/ ١٢)، «بدائع الفوائد» (١/ ٩٧).

ونقول:

أما أن (لا) تأتي للإستقبال فهذا مالا شك فيه، قال تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] وهذا أستقبال.

وقال: ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦].

وقال: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

وقال: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

وهذا كله أستقبال.

وأما تخليصها الفعل المضارع للإستقبال، وأنها لا تنفي الحال، فهذا موضع نظر نازع فيه بعضهم مستدلاً بصحة قولنا (جاء زيد لا يتكلم) وبصحة قولنا (أتحبه أم لاتحبه) و(أتظن ذلك أم لاتظن)، ولا ريب أن ذلك بمعنى الحال، وبقولهم: مالك لا تقبل، وأراك لا تبالي. وبنحو قول الله تعالى ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] و﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] و﴿ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] و﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢][(١)] وهذا كله يفيد الحال.

والحق الذي لامرية فيه أنها تأتي للحال، كما تأتي للاستقبال، وليست هي من مخلّصات الفعل للمستقبل كما يذهب اليه الجمهور، يدل على ذلك الإستعمال الفصيح الكثير في القرآن الكريم وغيره.

قال تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٩١).

وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وهذا للحال ولو ابدلت (لن) بها فقلت (والله يعلم وأنتم لن تعلموا) أنقلب المعنى الى الإستقبال.

وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقال: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١].

وقال: ﴿رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٢٥].

وهذا كله واضح في الحال، ولو قال مثلا (لن أملك الا نفسي) لتخلّصَ الفعل للإستقبال.

وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨].

وقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

وقال: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الانفال: ٤٨].

وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] ولو قال (لن تعلموا شيئا) لافاد ذلك المستقبل وهو لا يصح.

وقال: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقال: ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [المطففين: ٤، ٥] أي ألا يظنون الآن؟.

وغير ذلك وغيره مما لا يدع مجالاً للشك في أنها تأتي للحال.

ويدل على ذلك أيضاً قولنا (أنا لا أفهم ما تقول) أي الآن فإذا قلت: (لن أفهم) كان كان نفي الفهم في المستقبل، وقولنا (مالك لا تتكلم) قال تعالى ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩٢].

وتقول (أنا لا أحب هذا الطعام) و(أنا لا أشتهي الآن أن آكل) مخبراً عن نفسك في الحال، وتقول (أنا لا أظن أنه مسافر) مخبراً عن ظنك في الحال وغير ذلك.

وعلى هذا لا يصح قول الجمهور أنها تخلّص الفعل للاستقبال، بل هي تأتي للحال والإستقبال.

والحق أنها تنفي الفعل المضارع مطلقاً بكل أزمانه، الحال والإستقبال، المنقطع وغيره.

فالحال نحو ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل: ٢٠].

والإستقبال نحو ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٤].

والمنقطع نحو ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران: ٤٢].

والمستمر نحو ﴿فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون﴾ [البقرة: ٨١].

ونحو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وقوله: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الجمعة: ٧].

وتأتي مع الفعل الدال على الحقيقة نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ونحو ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وما إلى ذلك.

فالخلاصة أن (لا) تنفي كل أزمنة المضارع، فهي لا تختص بزمن دون زمن.

وأما من حيث دلالة (لن) على التوكيد، فالأمر كذلك، تقول (لا أكلمك) فإن شددت وبالغت قلت (لن أكلمك) قال تعالى ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] وقال: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، وقال ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

وهذا كله مقام توكيد.

أما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن النفي بـ (لا) قد يكون آكد من النفي بـ (لن) لأن النفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم بخلاف المنفي بـ (لن)، فالجواب عنه أن ذلك لا ينفي التوكيد عن (لن)، فإن عدم وقوع (لن) جواباً للقسم لا يعني أنها غير مؤكدة، إذ ليس شرطاً أن تقع المؤكدات كلها في جواب القسم، فمن المعلوم مثلاً إن (أنّ) المفتوحة الهمزة مؤكدة عند النحاة غير أنها لا تقع جواباً للقسم، فلا تقول (والله أنّ محمداً حاضر) بفتح الهمزة وذلك لأن جواب القسم يكون جملة و(أنّ) المفتوحة الهمزة مؤكدة عند النحاة، غير أنها لا تقع جواباً للقسم، فلا تقول (والله أن محمداً حاضر) بفتح الهمزة وذلك لأن جواب القسم يكون جملة و(أنّ) وما بعدها في تأويل مفرد، ولا ينفي ذلك كونها مؤكدة، وكذلك (لن) فإنها لا تقع جواباً لقسم، لسبب وهو إنها جواب لسوف و(سوف) لا تقع جواباً للقسم[1] وكذلك منفيها.

---

(١) أي وحدها من دون اللام وإلاّ فهي تقع معها نحو ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾.

والسبب الآخر في وقوع (لا) جواباً للقسم دون (لن) إن (لن) مختصة بالإستقبال و(لا) نفيها عام مطلق لا يختص بزمن دون زمن فتقول مثلا: (هو والله لا يفقه) وتقول (والله لا احبه) ولا تصلح (لن) هنا، لأنّ هذا للحال و(لن) لا تكون للحال، فكون (لا) مطلقة لجميع الأزمنة هو الذي جعلها يُتلَّقى بها القسم دون (لن).

ولا يعني هذا أن ننفي عن (لا) التوكيد إذا وقعت جواباً للقسم، فقد تكون مؤكدة إذا وقعت جواباً للقسم.

ولا تقل كيف يكون الحرف مؤكداً في موضع دون موضع؟ فإن هذا له نظائر في كلام العرب وفي أحكام النحاة. فإن (لا) إذا وقعت جواباً للقسم كان لها صدر الكلام وإذا لم تقع جواباً للقسم لم يكن لها الصدارة عندهم، فأختلف حكمها إذا وقعت جواباً للقسم عنه إذا لم تقع جواباً للقسم.

و(إذا) تكون شرطية ظرفية معاً، وقد تكون ظرفية غير شرطية.

و(ما) تكون مصدرية ظرفية، وقد تكون مصدرية غير ظرفية.

والباء قد تكون مؤكدة، وقد تكون غير مؤكدة فكذلك (لا).

وتعليل ذلك أن (لا) أقدم حرف نفي في العربية، وكل حروف النفي الأخرى أحدث (منها)[1]، وعلى هذا فهي كانت مستعملة في جميع الحالات، فلا عجب أن تستعمل في التوكيد وفي غيره بحسب ما يقتضيه المقام.

وأما قولهم: إن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) فهذا يحتاج إلى إيضاح، فإنهم إذا كانوا يقصدون أن النفي بـ (لا) يكون دوماً أطول من النفي بـ (لن) فهذا مردودة، قد يكون النفي بـ (لن) طويلاً أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣].

---

(١) أنظر «التطور النحوي» (١١٥).

فالحق أنّ كلا منهما يستعمل حيث يمتد النفي، وحيث لا يمتد، كما قال ابن عصفور.

ولكن مما لاشك فيه أن النفي بـ (لا) اوسع من النفي بـ (لن)، كما أوضحنا، فإن (لن) مختصة بالإستقبال، أما (لا) فنفيها عام مطلق ينفي جميع الأزمنة، المستقبل وغيره، بل هي تنفي الفعل الماضي أيضا، نحو قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] ونحو قولنا (لا ذهب ولا رجع)، وتستعمل معه في الدعاء، نحو (لا أهلكه الله) و(لا فض الله فاك) وتستعمل مع الأسماء نحو (لا رجل) و(لابد من ذلك)، وفي نفي النعوت، نحو قوله تعالى ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣-٤٤] ونحو قوله: ﴿بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ﴾ [البقرة: ٧١].

فهي كما ترى أوسع نفياً من (لن)، وسبب ذلك كما ذكرت يعود إلى أنها أقدم حرف نفي في العربية.

جاء في (**التطور النحوي**): «ونرى (لا) مستعملة في كل الحالات إلاّ الماضي.

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلاّ (لا) بزيادة (ما) قلنا أن (لا) مستعملة في الجميع والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي العربية، فكانت عامة ابتداء، والباقية كلها أحدث وأخص»[١].

بل لم يرد من أدوات النفي في الكتابات اللحيانية سوى لفظ (لا)[٢].

«وأدوات النفي التي نعرفها من الكتابات العربية الجنوبية هي (ال) و(لم)، وتدخل (لم) على الفعل المضارع غير أن ذلك نادر، ومعنى (ال) (لا) ويرد بعد) الفعل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً»[٣].

---

(١) «التطور النحوي» (١١٥).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٧٩).

(٣) تاريخ العرب قبل الإسلام (٧/ ١٣٧).

فلا عجب أن تكون (لا) ممتدة النفي بهذا المعنى وبذلك تكون الملاحظة الطريفة في أن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأن آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس فناسب طول المدة بخلاف (لن) ملاحظة صحيحة.

وأما أختلاف النفي في الآيتين الكريمتين اللتين سبق ذكرهما في ورود إحداهما بـ (لن) والأخرى بـ (لا)، فهذا له سبب اقتضاه المقام، والآيتان هما:

١ - ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤-٩٥].

٢ - ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٦، ٧].

فنفي الأول بـ (لن) (ولن يتمنوه) والثانية بـ (لا) (ولا يتمنونه)، وسبب ذلك أن الكلام في الأولى على الآخرة ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وهي أستقبال فنفي بـ (لن) وهو حرف خاص بالإستقبال.

وإن الكلام في الثانية عام لا يختص بزمن دون زمن ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ﴾ [الجمعة: ٦]، فهذا أمر مطلق فنفي بـ (لا) وهو الحرف الذي يفيد الإطلاق والعموم والله أعلم.

أما ما ذهب إليه بعضهم من أن العرب تنفي المظنون بـ (لن) والمشكوك فيه بـ (لا) فهذا كلام لا يقوم عليه دليل، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] ولم يظن أحد أنهم يتمكنون من خلق ذبابة، وكذلك بالنسبة لـ (لا)، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهذا ليس مشكوكاً فيه، وقال ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وليس في هذا شك.

فهذه- كما قلت- دعوى لا يقوم عليها دليل.

حروف أخرى ينتصب بعدها الفعل

وهي (أو) و(حتى) وفاء السببية، و واو المعية، وهذه الأحرف ليست حروف نصب عند الجمهور، بل هي حروف عطف و(حتى) حرف جر، ولذا يقولون أن النصب بـ (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف، فقولنا (لا تأكل وتضحك) مثلاً فيه الفعل (تضحك) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الواو، والواو عاطفة و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد قبله، أي لا يكن منك أكل وضحك، وكذا قولنا (أين بيتك فأزورك) يقدرون قبل الفاء مصدراً متوهماً، يعطفون المصدر عليه، والتقدير لتكن منك دلالة على بيتك فزيارة مني، وكذلك (لزمتك أو تقضيني حقي)، أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي[1].

وبهذا التقدير يزول قصد التنصيص على المعية، والسببية، وتحقيق الوقوع بعد (أو)، فقولنا (لا يكن منك أكل وضحك) ليس فيه تنصيص على المعية، بل يحتمل المعية وغيرها فقد يكون النهي عنهما مجتمعين أو مفترقين، بخلاف قولنا: (لا تأكل وتضحك) فإن فيه تنصيصاً على المعية، وكذلك (لا تأكل كثيراً فتتخم) فإن فيه نصاً على السبب بخلاف قولنا: (لايكن منك أكل كثير فتخمة) فإن هذا التعبير يختلف عن التعبير الأول.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي ليكن منك قيام وقيام منّي[2] لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية»[3].

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أن العامل هي هذه الأحرف، وذهب آخرون إلى أن العامل هو الخلاف، أي مخالفة الفعل الثاني للأول، وذلك أنه لا يصح عطفه عليه من

(١) أنظر «المغني» (٢/ ٤٨٠)، «إبن الناظم» (٢٧٨)، «التصريح» (٢/ ٢٣٦-٢٣٧).
(٢) «يعني في المثال» (قم وأقوم).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٣).

حيث إنه لم يكن له شريكاً في المعنى، فانتصب لذلك، وهذا القول أقرب الى المعنى من القولين الاولين كما هو ظاهر.

أو

الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين، أو الإشياء نحو (هو يقرأ أوينام) أي يفعل أحد هذين الشيئين، وهي حرف عطف يتبع المعطوف بها المعطوف عليه، نحو (لن أذهب إليه أو أخبره) أي لن أفعل أحد هذين الشيئين.

وينصبون بعدها الفعل على إرادة معنى آخر غير معنى الأول، من حيث إنه لم يكن له شريكاً في الشك، بل على إرادة أنه محقق الوقوع أو راجحه تقول: (سألزمه أو يكتب لي في أمري) فإن معنى هذه العبارة بالعطف، سيكون احد هذين الأمرين، ومعناها بالنصب؛ سألزمه حتى يكتب لي في أمري أي تبقى ملازمتي له حتى تحصل الكتابة.

وهم يقدرون معناها إذا أنتصب الفعل بعدها بـ (حتى) و(إلا أن) نحو: (لالزمنّك أو تقضيَني حقى) و(لأضربنّك أو تسبقني) فالمعنى لالزمنك إلا أن تقضيني حقي ولأضربنك إلا أن تسبقني[1] ومنه قوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

أي: ألاّ أن تستقيم، ولا يصح تقدير (حتى) في البيت.

ومما يقدر بـ (حتى) قوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما إنقادت الآمال إلاّ لصابر

أي حتى أدرك المنى[2].

(١) أنظر «كتاب سيبويه» (١/٤٢٧)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٢) «شرح الإشموني» (٣/ ٢٩٥).

ويجوز رفع الفعل بعدها على الإستئناف، نحو (لن أذهبَ إليه أو أخبُره) بالرفع أي: (أو أنا أخبره)، والمعنى أنك نفيت الذهاب إليه، وأثبتّ الاخبار، فأضربت عن الاول وذكرت أنك تخبره.

جاء في (**المفصّل**): «وقال سيبويه في قول امرىء القيس:

فقلت له لاتبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموتَ فنعذرا

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت إنّما نحاول ملكاً أو إنما نموت. وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت»[1].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «إن معنى (أو) في الأصل أحد الشيئين أو الأشياء، نحو (زيد يقوم او يقعد) أي يعمل أحد الشيئين، ولابد له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وان الفعل يمتد الى حصول الثاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدره بـ (الاّ) وغيره بـ (إلى) والمعنيان يرجعان الى شيء واحد»[2].

وقال ابن الناظم: «فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد (أو)، حتى أحتاجوا الى هذا التأويل؟.

قلت: ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ (أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط. فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو)، فقالوا (أفعل كذا

---

(١) «المفصل» (٢/١٤٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/٤٢٧). وليس في النسخة المطبوعة عبارة: «كأنك قلت: إنما نحاول ملكاً أو إنما نموت».

(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٧٦).

أو أترك) ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدا في الشك، وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) فقالوا (لا نتظرنه أو يجيء) و(لأقتلن الكافر أو يسلمَ)، ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه»(١).

وجاء في (**معاني القرآن**) للفراء: «ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالإنقطاع عما قبله، وقال الشاعر:

لتقعـــدن مقعـــد القصـــيّ منـــي ذي القـــاذورة المقلـــيّ
أو تحلفـــي بـــربـــك العلـــيّ أنـــي أبـــو ذيّـــالـــك الصبـــيّ

فنصب (تحلفي) لأنه أراد إلاّ أن تحلفي. . .

وأنت قائل في الكلام (لست لأبي أن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض) فتنصب (تسبقني) وتجزمها، كأن الجزم في جواب: لست لأبي أن لم يكن أحد هذين، والنصب على أن آخره منقطع عن أوله. كما قالوا: (لا يسعني شيء ويضيق عنك) فلم يصلح أن تردّ (لا) على (ويضيق) فعلم أنها منقطعة من معناها»(٢).

من هذا يتبين أن ما بعد (أو) له ثلاثة أحوال:

١- **العطف** وهو أن يكون ما بعد (أو) مثل ما قبلها في الشك أي هما بمنزلة واحدة. وحكمه الأتباع نحو (لست لأبي أن لم أضربك أو أشتُمك أمام الناس)، أي لست لأبي إن لم أفعل أحد هذين، ونحو (لا أضربُك أو اشتمُك) أي: لا أفعل أحد هذين الشيئين. فالفعلان منفيان.

٢- **مخالفة ما بعدها لما قبلها** فلا يشتركان في الشك بل يكون معنى (أو) (إلا أن) أو (حتى) وحكم الفعل بعدها النصب نحو (سأهجرك أو تكلّمَه في أمري) والمعنى سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببا لعدم الهجر،

(١) «شرح الفية ابن مالك» (٢٧٨).
(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٧٠-٧١).

ولو قلت (ستكلمه في أمري أو أهجرَك) بالنصب تغير المعنى وصار: ستكلمه في أمري حتى أهجرك، أي: سيستمر تكليمه في أمرى إلى وقت الهجر.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «إذا قلت: (ستكلم زيدا أو يقضي حاجتك) فتنصب (يقضي) على معنى إلا أن يقضي فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه.

وإذا عطفت فإنما تخبر بانه سيقع أحد الامرين من غير أن يدخله هذا المعنى. ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت قدمته فيصح به المعنى فتقول: سيقضي حاجتك زيد زيد أو تكلمه إذا عطفت، فأيهما قدمت كان كان المعنى واحدا، وإذا نصبت اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك، ولا يصح على هذا (سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه) إلا أن تريد أن تجعل الكلام سبباً لابطال قضاء حاجته، فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضي حاجته أن سكت وأن كلمه لم يقضها»[1].

٣- **أستئناف ما بعدها وقطعه من الأول** وحكمه الرفع وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند النجاة نحو (لا تكلمْه أو تخبرُه بما حصل) برفع (تخبره) ومعنى العبارة أنه ينهاه عن تكليمه ثم أستأنف حكما آخر فقال (أو أنت تخبره بما حصل) أي أنك ممن يخبره، ولو عطف لكان منهيا عن التكليم والأخبار.

حتى

تدخل (حتى) على الفعل المضارع فينتصب بعدها ويرتفع، وهو ينصب بعدها إذا كان مستقبلا، ولا ينتصب إلاّ إذا كان كذلك[2] ، نحو (أطلع الله حتى يدخلك الجنّة) ونحو (أنا سائر حتى ادخل البصرة)، ولها في هذه الحال ثلاثة معان:

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٢).

(٢) «المغني» (١/ ١٢٦) وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٦)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٦٩)، «الهمع» (٢/ ٩).

١- أنتهاء الغاية بمعنى (إلى أن) نحو (سأسير حتى تطلع الشمس) ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

٢- التعليل، مثل كي نحو (كلمته حتى يأمر لي بشيء) و(أطلع الله حتى يدخلك الجنة) ونحو قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧][١].

٣- مرادفة (إلاّ أن) في الإستثناء نحو قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا[٢]

أي: إلاّ أن تجود وإلا أن أبير.

ويرتفع الفعل بعدها إذا كان حالا ولا يرتفع إلاّ إذا كان كذلك[٣]، وذلك نحو قولك (سرت حتى أدخلُ المدينة) إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها، وكذا أن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية الحال الماضية، نحو (كنت سرت حتى أدخُلها)[٤] وكقولهم (مرض فلان حتى لا يرجونه) أي فهو الآن لا يرجى و(ضرب أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك) ونحو (شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه) أي: فهو الآن يجرّ بطنه[٥].

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٣)، «المقتضب» (٢/ ٣٨)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٣٠)، «المغني» (١/ ١٢٥).

(٢) «المغني» (١/ ١٢٥).

(٣) «المغني» (١/ ١٢٦)، وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٧٤).

(٤) «شرح ابن عقيل» (٢/ ١١٤).

(٥) انظر «سيبويه» (١/ ٤١٣)، «المقتضب» (٢/ ٣٩-٤٠)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٣٠).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «إذا أردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب؟.

قلنا ذاك الى قصد المتكلم فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) أما في حال الأخبار أو في الزمن المتقدم عليه، على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع، . . .وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الأخبار، وجب النصب»(١).

وجاء في كتاب (**الجمل**) للزجاجي: «تقول (سرت حتى ادخل المدينة) بالنصب والرفع، فللنصب وجهان:

أحدهما أنك أردت سرت الى أن ادخل المدينة فجعلت دخولك غاية سيرك، والآخر أن تريد معنى (كي) كأنك قلت: سرت كي أدخلها.

وللرفع أيضا وجهان:

أحدهما أن يكون السير والدخول قد وقعا معا، كأنك قلت: سرت فدخلت، فكل موضع صلح لك أن تقدّر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعا فارفعه.

والوجه الثاني، أن يكون السير قد وقع وانت تقول: أنك الآن تدخل، كأنك قلت: سرت حتى أدخلها الآن لا أمنع، ومنه (مرض حتى لا يرجونه) أي: حتى هو الآن لا يُرجَى.

وإذا كان الفعل منفياً غير موجب لم يجز فيما بعد حتى إلاّ النصب، كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة»(٢).

فخلاصة المسألة أنه إذا كان الفعل مستقبلاً بعد حتى نصبت، وإذا كان حالاً رفعت. فقولك (أسير حتى أدخل البصرة) إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه، واذا حصل الدخول رفعت.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٢٦٨-٢٦٩).

(٢) «الجمل» (٢٠١-٢٠٢).

فاء السببية

ينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بشرطين:

الاول: أن تكون نصاً في السبب.

الثاني: أن يتقدمها نفي طلب كالامر، والنهي، والإستفهام، والتمني، وما الى ذلك نحو: (ما تأتينا فنكرمك) ونحو (لا تاكل كثيرا فتمرض).

ويذكر النحاة للفعل المنصوب بعد فاء السبب في نحو قولهم (ما تأتينا فتحدثنا) معنيين يجمعهما التنصيص على السبب:

أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي: أنك لا تأتينا، ولهذا لا تحدثنا، ولو أتيتنا لحدثتنا.

الثاني: أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك اتيان كثير ولا حديث منك(١).

وعلى الوجه الأول، جاء قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الوجه الثاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون(٢).

ويجوز رفع الفعل بعدها على معنيين:

العطف أي ما تأتينا فما تحدثنا، ونحو: (لا اذهبُ اليه فاشتمه) أي: لا اذهب اليه، فلا اشتمه.

والاستئناف، أي: أنك ما تأتينا، ولكنك تحدثنا، ونحوه: (اعطني فاشكرك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال، والمعنى: أنا قائم بشكرك، وبالنصب يكون المعنى (اعطني لاشكرك) أي: انت لاتشكره الآن، وانما يكون الشكر مسببًا عن العطاء.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤١٨)، «المقتضب» (٢/١٦)، «الجمل» (٢٠٢-٢٠٣).
(٢) «المغني» (٢/٤٨٠).

والخلاصة أن الفعل بعد الفاء له ثلاثة أحوال:

١ - النصب وذلك إذا قصد التنصيص على السبب نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] و﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ و(لا تضرب خالداً فيهنيك).

وفي هذه الحال يكون معنى الفعل مخالفا لما قبلها، فقولنا (لم تزرنا فنكرمك) بالنصب معناه انك لم تزرنا فكيف نكرمك، والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك، ولو ابتع لكان الفعلان منفيين، ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك، ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلمك) بالنصب والمعنى هل يجيئك ليعلمك؟.

وقد يراد بالإستفهام النفي أي: هو لا يأتيك فكيف يعلمك؟.

وبالاتباع يكون الاستفهام عن الايتان والتعليم جميعاً أي فهل يعلمك؟.

قال سيبويه: «تقول (لا تأتيني فتحدثني) لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول (لا تأتيني ولا تحدثني) ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحّول الى الإسم كأنك قلت: ليس يكون منك اتيان فحديث»[(١)].

وجاء في (**الأصول**) لابن السراج: «اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل، كما يعطف في الإسم... فإذا قلت (زيد يقوم فيتحدث) فقد عطفت فعلاً موجباً على فعل موجب، واذا قلت (ما يقوم فيتحدثُ) فقد عطفت فعلاً منفيّاً على منفي، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني باضمار (أن) وذلك قولك: (ما تأتيني فتكرمني) و(ما ازورك فتحدثني) لم ترد ما ازورك وما تحدثني، ولو اردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعنى، فصار (ما أزورك فكيف تحدثني)، وما ازورك إلاّ لم تحدثني حمل الثاني على مصدر الأول، وأضمر (أن) كي يعطف اسما على اسم»[(٢)].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤١٨).

(٢) «الأصول» (٢/١٥٩) وانظر «المقتضب» (٢/١٤-١٥).

٢- **العطف** وذلك إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في اعرابه نحو: (لا تأتيني فتحدثني) أي أنت لا تأتيني فلا تحدثني، ونحو (أتاتيني فتحدثني) والمعنى: أنك تستفهم عن الاتيان والحديث و(أريد أن تأتيني فتحدثني) أي تريد الاتيان والتحديث، ونحو (لا تقم فتضرب محمداً)، أي: لا تقم ولا تضرب محمداً، ولو نصبت لكان المعنى لا تقم لأنك أن قمت ضربته، فإذا أردت هذا المعنى نصبت[١]، ونحو (لم يدرس فينجحْ) أي: هو لم يدرس فلم ينجح، ولو قلت (لم يدرس فينجح) بالنصب لكان المعنى أنه لم يدرس فكيف ينجح؟.

٣- **الإستئناف وحكم الفعل بعدها الرفع** ومعناه يختلف عن المعنيين السابقين إذ هو على تقدير مبتدأ محذوف عندهم وذلك نحو (لا تكرم خالدا فيشتمك) أي فهو يشتمك والمعنى أنه يشتمك على كل حال أي هو قائم بشتمك، فلا تعطه ونحو (اتعطيني فأشكرك) بالرفع أي: أنا قائم بشكرك على كل حال، ولو نصبته لكان المعنى أنك أن أعطيتني شكرتك فتجعل العطاء سببًا للشكر، و(أعطني فأشكرك) أي: أنا ممن يشكرك، فالشكر ثابت سواء أعطاك أم لم يعطك، ولو قلتها بالنصب لكان الشكر غير حاصل وانما يكون بعد العطاء، ويوضح هذا انك تقول (ما زيد قاسيا فيعطف على عبده) أي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده»[٢]، ولو قلت (مازيد قاسيا فيضرب عبده) بالنصب لكان المعنى: ليس هو قاسيا فكيف يضرب عبده أى هو لا يضربه، ولا يصح الرفع لأن المعنى سيكون: ما هو قاسيا فهو يضربه دوما.

وتقول: (حسبته شتمني فأثب عليه) إذا لم يقع الوثوب ومعناه:

لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرفع»[٣].

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ١٥).

(٢) «شرح شذور الذهب» (٣٧٠).

(٣) الرد على النحاة (١٤٧).

ومثله (ما تأتينا فتجهل أمرنا) أي: أنك لا تأتينا ولذا تجهل أمرنا والمقصود أنك تجهل أمرنا، ونحو (لم تقرأ فتنسى) والمعنى أنك لم تقرأ فأنت تنسى[١].

ومنه قوله:

غير أنّا لم تأتنا بيقين فنرّجي ونكثُر التأميلا

«كأنه قال فنحن نرجي، فهذا في موضع مبني على المبتدأ. . . . وقال:

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ وهل تخبرنْك اليوم بيداء سملق

لم يجعل سبباً للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال (ائتني فاحدثك) فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال»[٢].

«وتقول: (اريد ان تأتيني فتشتمني) لم يرد الشتيمة ولكنه قال:

كلما أردت اتيانك شتمتني، هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من (أنْ).

قال رؤية:

يريد أن يعربه فيعجمُه

أي فإذا هو يعجمه»[٣].

ولو عطف، لكان المعنى في الأول أنه يريد أن يأتيه ويشتمه.

ونحو (ما انت بصاحبي فأكرمك) فالرفع على معنى، انك لست بصاحبي، ولكن أكرمك، أي: أنت قائم باكرامه، مع أنه ليس صاحبك.

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٨٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٩-٤٢٢).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٠).

والنصب على معنى: أنك لست بصاحبي فكيف أكرمك؟ أي: أنت لا تكرمه ولا يجوز لانه ليس قبله ما يصح عطفه عليه[١].

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. «فإن قلت: فما له رفع، ولم ينصب جوابًا للاستفهام؟.

قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه أثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت فتشكر؟ إنْ نصبته نافٍ لشكره، شاكٍ تفريطه فيه.

وإنْ رفعت فأنت مثبت للشكر، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الاعراب وتوقير أهله»[٢].

فاتضح بهذا أنّ لكل تعبير معنى، فقولك (لم تؤذه فيرهبك) بالجزم معناه أنك لم تؤذه فلم يرهبك، فالفعلان منفيان ماضيان في المعنى.

وبالنصب، معناه أنك لم تؤذه، فكيف يرهبك؟ أي ليس ثمة سبب لرهبتك فإنك لم تؤذه.

وبالرفع معناه أنك لم تؤذه وهو مع ذلك يرهبك أي هو يرهبك على كل حال.

وقد يدل الاستئناف على السبب قليلا نحو قوله:

فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزعٌ عليك فتجزع

أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وهذا أحد وجهي النصب وهو انتفاء الثاني لأنتفاء الاول[٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] فهذا يحتمل السبب.

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ١٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٥٤).

(٣) «المغني» (٢/ ٤٨٠) وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٢، ٢٧٤-٢٧٥).

وبذلك يكون التعبير بالرفع تعبيراً احتماليا، أي قد يحتمل أحيانًا السببية، وقد يحتمل غيرها، اما النصب، فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب، وهذا شبيه بقولنا (أقبل محمد وخالد) فإنه بالرفع يحتمل المصاحبة وغيرها، وبالنصب يكون نصاً في المعية، وشبيه بقولنا (لا رجل في الدار) فأنه بالرفع يحتمل نفي الجنس، والوحدة، وبالفتح هو نص في نفي الجنس.

واو المعيّة

ينتصب الفعل المضارع بعد الواو، للدلالة على المعيّة نصاً، نحو (لا تأكل وتضحك) أي لا تجمع بين الأكل والضحك، ونحو قوله:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

أي لا تجمع بينهما:

ويصح الاتباع على معنى آخر، وهو النهي عن كل واحد منهما على حدة، فيكون معنى المثال الأول ولا تأكل ولا تضحك، ومعنى البيت (لاتنه عن خلق ولا تأت مثله) وهو غير مراد لأنه ليس المراد أن ينهاه عن أن ينهى عن خلق بل المراد أن يقول له: إذا نهيت عن خلق فلا تفعل مثله.

ويجوز الرفع على قصد الاستئناف، فاذا رفعت (تضحك) كان المعنى انك اثبت له الضحك، أي (أنت تضحك) فهو ينهاه عن الاكل، ثم يقول له (أنت تضحك) أي هذا شأنك، أو على معنى إباحة الضحك له، أو على معنى آخر سنذكره في موطنه.

وإذا رفع (تأتي) كان المقصود أنه يفعل مثل ذلك الخلق، فيكون المعنى أنه ينهاه عن الأن ينهي عن خلق، مع أنه مستمر على فعله.

ومنه المثال النحوي المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب (تشرب) والمقصود النهي عن الجمع بينهما، واباحة أن يأكل السمك على حدة، وأن يشرب اللبن

على حدة، واذا جزم كان المقصود النهي عن كل واحد منهما سواء، كانا منفردين أم مجتمعين، أي لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن.

جاء في (**الكتاب**): «ومنعك أن تجزم في الاول لأنه انما أراد أن يقول له، لا تجمع بين السمك واللبن، ولا ينهاه ان يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، او يشرب اللبن على كل حال»(١).

وأما الرفع، فعلى النهي عن اكل السمك واباحة شرب اللبن على كل حال(٢).

وعلى هذا فإن ما بعد الواو ثلاثة أحوال:

١- **الاتباع**: ويكون حكمه حكم الأول أثباتًا ونفيًا وغير ذلك، نحو: (لا تضرب محمدا وتشتم خالدا) أي لا تضرب محمداً، ولا تشتم خالدًا ونحو: (هل يأتي اخوك ويسافر ابوك؟) إذا استفهمت عنهما جميعا، ونحو قول جرير:

ولا تشتم المولى وتبلغْ اذاته ... فانك أن تفعل تُسفَّه وتجهل

جاء في (**المقتضب**): «اعلم ان الواو في الخبر بمنزلة الفاء، وكذلك كل موضع يعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه، وذلك قولك: (أنت تأتيني وتكرمني) و(أنا ازورك واعطيك) و(لم آتك واكرمْم) و(هل يذهب زيد ويجيء عمرو؟) اذا استفهمت عنهما جميعا، وكقولك (أين يذهب عمرو وينطلق عبدالله؟) و(لا تضربن زيدا وتشتم عمرا) لأن النهي عنهما جميعا.

فإن جعلت الثاني، جوابًا، فليس له في جميع الكلام إلاّ معنى واحد، وهو الجمع بين الشيئين، وذلك قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي: لا يكون منك جمع بين هذين»(٣).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٢٥)، وانظر «المقتضب» (٢/٢٥)، «الأصول» (٢/١٥٩).

(٢) «التصريح» (٢/٢٤١).

(٣) «المقتضب» (٢/٢٥).

٢- **النصب**: ويفيد التنصيص على المصاحبة، نحو (ادع الى الخير وافعله، ولاتنه عن الشر وتفعله) أي اجمع بين الاولين ولا تجمع بين الاخيرين.

وهذه الواو نظيرة الواو التي ينتصب بعدها الاسم، في نحو (مشيت والجدار) أعني واو المعية أن لم تكن إياها إذ يفيد كل منهما التنصيص على مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها.

جاء في (**معاني القرآن**) للفراء: تأتي بالواو معطوفة على كلام في اوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليه ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله كقول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك اذا فعلت عظيم

ألا ترى انه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سمي صرفًا اذا كان معطوفاً ولم يستقم ان يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم (لو تركت والاسد لأكلك) و(لو خليت ورأيك لضللت) تهيبوا أن يعطفوا حرفًا لا يستقيم فيه ماحدث في الذي قبله»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وكذلك تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الامر أنها ليست للعطف، فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فمعنى (قم وأقوم) أي قم وقيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، واما بمعنى (مع) وهي لا تدخل الا على الاسم، قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل، فنصبوا ما بعدها فمعنى (قم وأقوم) أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم، للاسم فنصبوا مابعد الواو»[٢].

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٣٤).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٣).

٣- **الرفع على الاستئناف**: نحو (لم تأتني وأكرمك)، والمعنى انك لم تأتني وانا اكرمك على كل حال، أي أنني أُكرمك وانت لم تأتني، فاكرامك له ثابت وبذا يكون المعنى نفي الاتيان واثبات الاكرام.

ولو جزم لكان الاتيان والاكرام منفيين، ولو نصب لكان نفي الجمع بين الاتيان والاكرام، وقد يكون اتيان ولا اكرام أو أكرام ولا اتيان.

ومثله (دعني ولا أعود) «أي فأني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك، أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك، وان لا يعود. . وتقول: (زرني وأزورك) أي: أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأنْ أزروك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال، فلتكن منك زيارة»[١].

قال تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥] أي نحن ونقرّ في الارحام[٢] ولم يرد العطف على التعليل.

وربما جاء الرفع للدلالة على معنى المعية[٣]، نحو: (قم ولا أقوم) ونحو (لا تأكل وتضحك) وهو قليل، فيكون النصب للدلالة على المصاحبة نصاً بخلاف الرفع فإنه ليس نصاً في المصاحبة، وهو نظير قولنا في الأسماء (أقبل محمد وسعيد)، فهذا يحتمل المصاحبة وعدمها، بخلاف النصب فإنه للتنصيص على المصاحبة.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٦).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٠).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٥).

فهرس الموضوعات

معاني النحو

الجزء الرابع

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

معاني النحو

رقـــــم التــــصـــــنيف : 415
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 1999/12/2268
المـــؤلـــــف ومن هـــو في حكمه : فاضل السامرائي
عـــنـــــوان الـــكـــتـــــاب : معاني النحو ج 4
الـــموضـــــوع الـــــرئـــــيسي : 1- قواعد اللغة العربية - النحو
-2
بيــــانات الـــنــــشـــر : عمان - دار الفكر
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-07-095-9 (ردمك)

الطبعة الأولى
1420هـ - 2000م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨
فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Hussein Mosque
Tel. : 4621938 Fax: 4654761
P.OBox: 183520 - Amman - 11118 Jordan

جزم المضارع

يجزم المضارع بعد أدوات ظاهرة، وهي: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وبعد أدوات الشرط، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة، نحو: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

وإذا لاحظنا أدوات الجزم وجدناها على ثلاثة أقسام:

١- **القسم الأول**: ما يقلب زمن المضارع إلى ماض، وهي لم ولمّا.

٢- **القسم الثاني**: ما يقلبه إلى الأمر، وهي لام الأمر، ولا الناهية، إذ إن لا الناهية أمر بالتَّرك فقولنا (افعلْ) أمر بالفعل و(لا تفعلْ) أمر بالتَّرك.

٣- **القسم الثالث**: أدوات الشرط، وهي أدوات تقوم بربط الجمل، لغرض تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر، نحو (إن تأتني أذهب معك) فذهابك معلّق باتيانه.

جاء في (**نحو الفعل**) للدكتور أحمد الجواري: «وإنما يكون الجزم في المضارع إذا تعين لواحد من المعاني الآتية:

١- **معنى المضي**: وذٰلك إذا دخلت عليه لم، ولمّا، فإنهما تقلبان معناه إلى معنى الفعل الماضي، كـ (لم يذهب ولما يذهب).

٢- **معنى الطلب**: وذٰلك إذا تقدمته لام الأمر، نحو (ليذهبْ زيد)... أو لا الناهية، نحو (لا تذهب)...

٣- **معنى الشرط**: والشرط صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمن، لأنّ الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه، أو وقوعه، فهو إذن ليس تام الدلالة، ففي قولك: (إنْ تذهب أذهب) تعلق ذهابك على ذهاب المخاطب، فأنت لم يقع منك الذهاب، والمخاطب كذٰلك لم يقع منه،

ذٰلك وإنما علقت ذهابك على ذهابه بأداة الشرط»[١].

ونحن نخالفه في القسم الثاني وهو معنى الطلب، إذ معنى الطلب عام يدخل فيه الاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض وغير ذٰلك، وهو لا يجزم في كل هٰذه المواطن، بل يجزم إذا أدى معنى الأمر فعلاً، أو تركاً.

يتبين من هٰذا أنّ أدوات الجزم -عدا أدوات الشرط- تخرج المضارع عن حقيقته إلى فعل آخر، ماضياً أو آمراً.

ومما مرّ من دراسة الفعل المضارع تبين، لنا أنّ:

١- النصب يفيد الدلالة على الاستقبال في الغالب، أو للعدول إلى معنى المصاحبة والسببية تنصيصاً.

٢- الجزم للدلالة على المضي أو الأمر -فيما عدا الشرط-.

٣- الرفع للدلالة على الزمن العام المطلق، حالاً، واستقبالاً، ومضياً، فالحال نحو (يرزق الله مخلوقاته) ونحو (هو يقرأ الآن).

والاستقبال نحو: ﴿ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ١٤] ونحو: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ [النبأ: ١٨].

والمضي، كقوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ ﴾ [هود: ٣٨] وقوله: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٨] وذٰلك في حكاية الحال.

ونترك الشرط إلى باب الأساليب فهو ألصق به.

---

(١) نحو الفعل ٤٨-٤٩.

الأدوات التي يجزم بعدها الفعل

لام الأمر

وتلزم فعل غير المخاطب للدلالة على الأمر، وذٰلك أمر المتكلم لنفسه، نحو: (لأذهبْ إليه) ونحو قوله ﷺ: «**قوموا فلأصلّ بكم**» ومنه قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وأمر الغائب، نحو (ليخْبره خالد بما حدث) وكقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

ومن هٰذا الأخير المبني للمجهول، نحو: (لتُخبَرْ بما حدث) ونحو: (لأُعطَ حقي) فإنّ الفاعل غائب.

وقد وردت قليلاً في أمر المخطاب ،فإنّ الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر، لا باللام، وذٰلك نحو قوله ﷺ «**لتزرّه ولو بشوكة**» وقوله: «**لتقوموا إلى مصافكم**»، وهٰذا في الشعر أكثر، نحو قوله:

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فتقضي حوائج المسلمينا[1]

وقد يخرج المجزوم بلام الأمر إلى معنى آخر، كما يخرج الأمر عن معناه إلى معنى آخر، وذٰلك كالدعاء نحو (ليغفر الله لك).

والتهديد نحو: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

والخبر نحو: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمد[2].

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٢) «المغني» (١/ ٢٢٣)، «الهمع» (١/ ٧).

لا الناهية

وهي موضوعة لطلب الترك[١] نحو: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١] و﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧].

ومن أساليب العربية أن يُنهى الفاعل والمراد غيره، نحو: (لا أرينّك هٰهنا) فقد جاءت (لا) لنهي المتكلم، والمنهي في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تكن هٰهنا حتى لا أراك[٢].

ونحو: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥] فالنهي للأموال، إذ أسند الاعجاب إليها، والمنهي في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تعجب يا محمد بأموالهم[٣].

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] فقد نهى الشيطان والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون، وكذٰلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ [فاطر: ٥] فالنهي موجّه لفظاً للدنيا، وللغَرور وهو الشيطان، والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون.

والتمني ومنه مخاطبة مالا يعقل، نحو: (لا تخنّي أيها الصبر) و(يا عينيّ لا تجمدا) وغير ذٰلك من المعاني.

لم

تختص بنفي المضارع وتقلب زمنه ماضياً، نحو (لم أذهب أمس)، قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] وهي لنفي (فَعَل)[٤] فإذا قلت (حفظ) فنفيه (لم يحفظ).

---

(١) «المغني» (١/ ٢٤٦).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٨٠) وانظر «الأصول» (١/ ٨٣).

(٣) «أمالي ابن الشجري» (١/ ١٤٨).

(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

والمنفي بها قد يكون منقطعاً ،نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ونحو قولنا (لم يقم خالد أمس)، وقد يكون متصلاً بالحال، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] يعني إلى الآن، ونحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ [التوبة: ٤]، وقد يكون مستمراً نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الاخلاص: ٣-٤][1].

وقوله: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾ [محمد: ١٥].

لـمّـا

وتختص بنفي المضارع أيضاً، وتقلب زمنه ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] وقولنا (لمّا يأت خالد)، وهي لنفي (قد فعل) فإذا قلت (قد حضر) فنفيه لمّا يحضر[2].

والفرق بين (لمْ) و(لمّا) من أوجه هي:

١ - إن المنفي بـ (لم) قد يكون منقطعاً، وقد يكون مستمراً، في حين أن المنفي بـ (لمّا) مستمر النفي إلى حين التكلم، فإذا قلت (لمّا يحضر خالد) فمعناه أنه إلى الآن لم يحضر، في حين إنّ قولك (لم يحضر خالد) يحتمل أنه لم يحضر إلى الآن، ويحتمل أنه لم يحضر في وقت من أوقات المضي، ثم حضر، ولذا يصح أنْ يقال (لم ينجح محمدٌ في العام الماضي وقد نجح هٰذا العام) ويمتنع أنْ يقال (لمّا ينجح ثم نجح) لأنّ قولنا (لما ينجح) يفيد استمرار النفي إلى وقت التكلم، وتقول (لم يقمْ ثم قام) ويمتنع أنْ نقول (لمّا يقم ثم قام)[3].

---

(١) انظر «شرح شذور الذهب» (٢٦)، «المغني» (١/ ٢٧٩).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٣) انظر «المغني» (١/ ٢٧٨)، «شرح قطر الندى» (٨٣-٨٤)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٢٣، ٢٢٨)، «التصريح» (٢/ ٢٤٧).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واختص (لمّا) أيضاً بامتداد نفيها، من حين الانتفاء إلى حال التكلم، وهٰذا هو المراد بقوله (بالاستغراق)... وأما (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: (لم يضرب زيد أمس لٰكنه ضرب اليوم)»[1].

٢- إنّ منفي (لمّا) لا يكون إلاّ قريباً من الحال، ولا يشترط ذٰلك في منفي (لم)، فقد يكون منفيها قريباً أو بعيداً، تقول: (لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً) ولا يجوز (لمّا يكن)[2].

وذٰلك أنّ (لم) لنفي (فعلَ) وهٰذا الفعل يحتمل القرب والبعد، فمن البعيد قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤] وقوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، ومن القريب قولنا: (حضر الآن محمد)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء: ١٨] في حين أن (لمّا) لنفي (قد فعل) و(قد) تفيد القرب كما سبق تقريره.

٣- إنّ المنفي بـ (لمّا) فيه معنى التوقع، وليس كذٰلك المنفي بـ (لم)، فقولنا (لمّا يحضر خالد) معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره، وليس في قولنا (لم يحضر خالد) معنى التوقع، قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومعناه أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع[3].

وذٰلك أن (لمّا) لنفي (قد فعل)، و(قد) فيها معنى التوقع[4]، و(لم) لنفي (فعل) وليس فيه معنى التوقع، فقولك (قد حضر محمد) معناه أنه كان متوقعاً حضوره فحضر، و(لمّا يحضر) معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره.

قال في (**المغني**): «وهٰذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيّان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: (مالي قمت ولم تقم)

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٧٨).

(٢) «المغني» (١/٢٧٩).

(٣) «المغني» (١/٢٧٩)، «التصريح» (٢/٢٤٧)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٧٨).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٧).

أو (ولمّا تقم). ومثل غير المتوقع أنْ تقول ابتداء: لم تقم أو لمّا تقم»[١].

وجاء في (**شرح الرضي**): وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: (ندم ولمّا ينفعه الندم)[٢] وذٰلك أن (قد) ربما جاءت في غير المتوقع كما أسلفنا.

٤- أن (لمّا) لا تقترن بأداة الشرط بخلاف (لم)، قال تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ولا يقال: (أنْ لمّا تفعل) ولا (من لما يحكم).

وذٰلك «لأن الشرط يليه مثبت (لم)، تقول: (إنْ قام زيد قام عمرو) ولا يليه مثبت (لما) لا تقول: أن قد قام زيد»[٣].

وسبب ذٰلك أنّ (لمّا) إذا نفت الفعل صرفته إلى المضي، ولا يحتمل أن يكون لغير المضي، مثل (قد) في الإثبات، فإنّ (قد) إذا دخلت على الفعل الماضي تعين أنه للمضي، ولا يصح صرفه إلى الاستقبال، بخلاف (لم) فإنّه يصح صرف ما بعدها إلى الاستقبال كما في مثبتها، فإن (فعلَ) للمضي وقد يحتمل الدلالة على الاستقبال بقرينة نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨] ومنفيه أعني (لم يفعل) كذٰلك فهو للمضي، وقد يحتمل الدلالة على الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦] وهٰذا في أصحاب الأعراف وهو من مشاهد القيامة.

ولذا جاز اقتران (لم) بأداة الشرط، كما جاز اقتران مثبتها بها، لأنّ الشرط يصرف الفعل إلى الاستقبال، تقول: (إنْ زرتنا أكرمناك وإن لم تزرنا لم نكرمك)، ولم يجز اقتران (لمّا) بها كما لم يجز اقتران مثبتها بها، فلا تقول: (إن قد قام) ولا (إن لمّا يقم).

---

(١) «المغني» (١/٢٧٩).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٧٨).
(٣) «التصريح» (٢/٢٤٧).

٥- يجوز الاستغناء بـ (لمّا) عن ذكر منفيها إذا دلّ عليه دليل، تقول: (قاربت البلد ولمّا) أي: ولما أدخله، ولا يجوز حذف الفعل بعد (لم) فلا يقال: (قاربت البلد ولم)[١]. وذلك أن (قد) يستغنى بها فلا يذكر ما بعدها قال:

أزف الترحل غير أنّ ركابنا لمّا تزل برحالنا وكأن قد[٢]

أي: وكأن قد زالت.

جواب الطلب

ذكرنا أنّ الفعل المضارع قد يجزم بعد أدوات ظاهرة، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة وهو الذي يسميه النحاة جواب الطلب، نحو: (زرني أزرك) و(أين بيتك أزرك) و(ليتني أعرف بيتك أزرك) والمعنى كما يقول النحاة: أنْ تزرني أزرك، وإن دللتني على بيتك أزرك.

جاء في (**الكتاب**): «(هٰذا باب من الجزاء، ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنّ، أو عرض)» فأما ما انجزم بالأمر فقولك (إئتني آتك) وما انجزم بالنهي فقولك (لا تفعل يكن خيراً لك) وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك (ألا تأتيني أحدثْك) و(أين بيتك أزرك) وأما ما انجزم بالتمني فقولك (ألا ماءَ أشربْه) و(ليته عندنا يحدثْنا) وأما ما انجزم بالعرض، فقولك (ألا تنزل تصب خيراً) وإنما انجزم هٰذا الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بإنْ تأتني، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول، غير مستغن عنه، إذا أرادوا الجزاء كما أن (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتك).

وزعم الخليل أنّ هٰذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذٰلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال (ائتني آتك) فإن معنى كلامه: إنْ يكن منك اتيان آتك، وإذا قال (أين بيتك أزرك) فكأنه قال: إنْ اعلم بيتك أزرك، لأن قوله (أين بيتك) يريد به (أعلمني)، وإذا قال

(١) «المغني» (١/ ٢٧٩)، «شرح قطر الندى» (٨٤).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٩).

(ليته عندنا يحدثْنا) فإنّ معنى هٰذا الكلام: (إنْ يكن عندنا يحدثنا)، وهو يريد هٰهنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال (لو نزلت) فكأنه قال انزل»[١].

وهٰذا الأسلوب كما هو ظاهر أسلوب شرطي، فيه جزاء مترتب على ما قبله، ومرتبط به ارتباط الجزاء بالشرط، فقولك (زرني أكرمك) معناه أنّ اكرامك له، مرتبط بزيارته لك ارتباطاً شرطياً، وكذٰلك (ألا تأتيني أحدثْك) فإنّ التحديث مسبب عن الاتيان، ومرتبط به ارتباط الجزاء بالشرط، فإذا لم يرتبط الفعل بما قبله هٰذا الارتباط لم يجزم، قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: ٣٤] بالرفع ولم يجزم، لأنه ليس على ارادة معنى الشرط، إذ ليس معناه إنْ ترسله يصدقني، وإنما المعنى: أرسله ردءاً فإنه يصدقني، ولذا ارتفع ولو أراد معنى الشرط لجزم، ونحوه أن تقول (زرني أزورُك) فإنك لم تقصد فيه ترتيب زيارتك على زيارته، وإنما المقصود أنا أزورك فزرني، أي أنا ممن يزورك.

ومثله قولك (دعه يضربْه) و(دعه يضربُه) فبالجزم معناه أن تدعه يضربه، وبالرفع معناه: دعه ضارباً له، فالضرب بالجزم غير حاصل وبالرفع هو حاصل، أو يكون على الاستئناف على معنى دعه إنه يضربه، وتقول: (تعالَ ينادك) و(تعال يناديك)، فبالجزم معناه إنْ تأت ينادك، والمعنى أنه لا يناديك الآن، وإنما إذا جئت ناداك، وبالرفع معناه: أنه يناديك فتعال، ومعنى ذٰلك أنّ المناداة حاصلة.

قال سيبويه: «وتقول (إئتني آتك) فتجزم على ما وصفنا، وإنْ شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأول، ولٰكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتيك. مثل قول الشاعر، (وهو الأخطل):

وقـال رائـدهـم أرسـوا نـزاولُهـا فكـلّ حتـف امرىء يمضـي لمقـدار

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٤٩).

وقال الأنصاري:

يا مالِ والحق عنده فقفوا تؤتون فيه الوفاء معترفا

كأنه قال أنكم تؤتون فيه الوفاء معترفاً...

وتقول: (ذره يقلْ ذاك)، و(ذره يقولُ ذاك) فالرفع من وجهين:

فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك ذره قائلاً ذاك...

وتقول (قم يدعوك) لأنك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه، ويكون القيام سبباً له ولٰكنك أردت: قم إنّه يدعوك. وإن أردت ذٰلك المعنى جزمت»[١].

وجاء في (**المفصل**): «وإنْ لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥-٦]. أو حالاً كقوله تعالى: ﴿فذرهم في طغيانهم يعمهون﴾[٢]، أو قطعاً واستئنافاً كقولك (لا تذهبْ به تغلبُ عليه) و(قم يدعوك) ومنه بيت الكتاب:

وقال رائدهم أرسوا نزاولها

ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم (ذره يقول ذاك) و(مره يحفرها) وقول الأخطل:

كروا إلى حرّتيكم تعمرونهما.

وقوله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧][٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٠-٤٥١) وانظر «المقتضب» (٢/ ٨٢).

(٢) ليس ثمة آية بهٰذا النص وإنما هي ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] وليس فيها شاهد، وإنما الشاهد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

(٣) «المفصل» (٢/ ١٤٦-١٤٧).

ويدلك على معنى الجزاء أنه إذا تخلف معنى الشرط لا يصح جزمه وذٰلك واضح في النهي، نحو (لا تدن من النار تحترق) فإنه لا يصح جزم (تحترق) هنا لأنه لا يصح أن تقول (إنْ لا تدن من النار تحترق) بخلاف قولك (لا تدن من النار تسلم) فإنه يصح القول (أن لا تدن من النار تسلم) ولذا يجزم الفعل (تسلم) ولا يجزم (تحترق).

جاء في (**شرح الأشموني**): «(وشرط جزم بعد نهي) فيما مر أنْ يصح أن تضع (أن) الشرطية قبل (لا) النافية، دون تخالف في المعنى يقع، ومن ثم جاز (لا تدن من الأسد تسلمْ) وامتنع (لا تدن من الأسد يأكلك) بالجزم[(١)].

«ولكنك ترفع على القطع، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك»[(٢)].

ومثاله من غير النهي قولك (اقتل العقرب تلدَغك) فإنه لا يصح جزم (تلدَغك) لأنه لا يصح تقدير الشرط، فلا تقول (إنْ تقتل العقرب تلذغك) بخلاف قولك (اقتل العقرب تنج منها) فإنه يصح جزمه، ونحو (تجنب النار تحرقُك) فإنه لا يصح فيه الجزم، لأنه لا يصح تقدير الشرط وإنما هو مرفوع على القطع، أي أنها تحرقك بخلاف (تجنب النار تنج) فإنه يجزم.

ومثله (هلا تحفظ ترسبُ) فإن هلا يصح الجزم فيه، بخلاف قولك: (هلا تحفظ دروسك تنجحْ) ونحو: (ليتني أجد ماء يهلكُني العطش) فإنه لا يجوز فيه الجزم، لأنه لا يصح تقدير الشرط بل هو على تقدير أنه يهلكني العطش، بخلاف قولنا (ليتني أجد ماء أعشْ) فإنّ الفعل فيه مجزوم لأنه مقدر بالشرط.

ويدلك على ذٰلك أيضاً -أي على معنى الجزاء- أنّ ما نصب بعد فاء السببية في الطلب إذا اسقطت منه الفاء جزمت، وذٰلك نحو قولك: (أين بيتك فأزورك) فإذا اسقطت الفاء منه، وبقي في الجملة معنى السبب جزمت، وهٰذا يدلك على أن معنى الجزم هو أنّ يكون الثاني مسبباً عن الأول، وهو المقصود من الشرط.

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٣١١).

(٢) «المفصل» (٢/ ١٤٦).

جاء في (**التصريح**): «وإذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء[١] للطلب السابق عليه، جزم الفعل. والمراد بقصد الجزاء، أنك تقدره مسبباً عن ذٰلك الطلب المتقدم، كما أنّ جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط»[٢].

وهنا يبرز سؤال وهو ؟ ما الفرق بين سقوط الفاء وبقائها في المعنى ؟

ما الفرق مثلاً بين قولك (هل تزورني أكرمْك) و(هل تزورني فأكرمك) ؟

المعنى واحد أم مختلف ؟

الذي يبدو أنهما أسلوبان متغايران، معناهما مختلف، وذٰلك أنّ التعليل بالفاء إنّما هو لبيان السبب فقط، وليس الارتباط بها ارتباطاً شرطياً، ولذا يصح أن نأتي بالفاء أحياناً، ولٰكن لا يجوز اسقاطها وجزم الفعل بعدها، لأن معنى الشرط لا يصح، وذٰلك نحو قولنا (لا تدن من الأسد فيأكلَك) فإن هٰذا التعبير صحيح، وهو بيان لعلة عدم الاقتراب من الأسد، بخلاف ما لو قلنا (لا تدن من الأسد يأكلك) فإنه لا يصح فيه الجزم، لأنه لا يصح تقدير الشرط فيه، إذ لا يقال: (إنْ لا تدن من الأسد يأكلك). قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩]، فأنت ترى أنه لا يصح اسقاط الفاء والجزم على الطلب، لأنه لا يصح في المعنى (إنْ لا تقربا هٰذه الشجرة تكونا من الظالمين)، فالفاء لبيان علة النهي عن الاقتراب من الشجرة، ولٰكن ليس ارتباط ما قبلها بما بعدها ارتباطاً شرطياً. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] وقوله: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] وقوله: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [يونس: ٩٥] وقوله: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥].

---

(١) في الأصل (معنى الجزم) وهو غلط مطبعي كما هو ظاهر وكما يدل عليه ما بعده والحاشية.

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٤١) وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ٣٠٨).

فأنت ترى في هٰذا ونحوه أنه لا يصح اسقاط الفاء منه وجزمه، لأنه لا يصح تقدير الشرط إذا حذفت.

وكذٰلك النفي، فإنّه لا يصح اسقاط الفاء فيه والجزم[1]، لأنه لا يحتمل جعله أسلوباً شرطياً، فلا يصح في نحو (ما تأتينا فتحدثَنا) (ما تأتينا تحدثْنا)، ولا في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] (لا يُقضَى عليهم يموتوا) لأنّ المعنى لا يصح، إذ لا يصح (أن لا يُقضَ عليهم يموتوا).

وبذٰلك يتضح الفرق بين ذكر الفاء واسقاطها، فالفاء إنّما هي لمجرد بيان السبب، وأما اسقاطها فعلى إرادة الشرط والجزاء.

هٰذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون الفرق بينهما في المعنى من غير هٰذا السبيل وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] فأنت ترى أنه لا يحسن اسقاط الفاء من (فأطّلع) والقول (لعلّي أبلغ الأسباب أطّلع) لأن المعنى سيختلف، وذٰلك أنّ الترجي في الآية مستمر إلى ما بعد الفاء، والمعنى لعلّي اطّلع، بخلاف ما لو جزمت وقلت (أطّلعْ) لأن المعنى سيكون (إنْ بلغت الأسباب اطلعت إلى إله موسى) وهٰذا غير مراد، ولا يصح لأنّ فرعون ينكر أنْ يكون لموسى إلٰه غيره، قال ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨] فأنت ترى أن الجزم يختلف عن النصب بالفاء.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فأنت ترى أنه لا يحسن اسقاط الفاء والقول (تخرجوه لنا)، لأنّ المعنى سيتغير، وذٰلك أنّ الاستفهام مستمر إلى ما بعد الفاء، بخلاف ما لو جزمت فإنّ الاستفهام سينقطع قبلها، ويصبح أسلوباً شرطياً، فيكون (إنْ كان عندكم علم تخرجوه لنا) وهو مخالف للمقصود، وكذٰلك قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] فإنّ التمني مستمر

(١) انظر «المفصل» (٢/١٤٦)، «الأشموني» (٣/٣٠٩).

إلى ما بعد الفاء، فما بعد الفاء داخل في التمني، وقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] فإن الإنكار مستمر إلى ما بعد الفاء ولا يصح إسقاط الفاء والقول (ألم تكن أرض الله واسعة تهاجروا فيها) لأن المعنى سيتغير، ثم لا يصح أنْ يقال: إن كانت واسعة تهاجروا فيها على المعنى السابق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] فالاستفهام مستمر بخلاف ما لو اسقطت الفاء وجزمت، فإنّ المعنى لا يصح.

ويوضحه أيضاً قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فأنت ترى أنّك إذا أسقطت الفاء فقلت (يؤمنوا) تغير المعنى تغيراً كبيراً، وذلك أنّ قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ داخل في الدعاء، وأنّ المقصود طلب عدم إيمانهم حتى يروا العذاب الأليم، بخلاف ما لو اسقطت الفاء فقلت (ربنا اطمس على أموالهم... لا يؤمنوا) فعند ذلك يخرج قولك (لا يؤمنوا) من الدعاء ويكون المعنى: (إنْ طمست على أموالهم وشددت على قلوبهم لا يؤمنوا) فتكون نتيجة الطمس عدم الإيمان، وليس فيه تنصيص على أنّ ذلك مراد له، وإنما هو تقرير حقيقة فقط.

يتبين من ذا أنّ ثمة فرقاً كبيراً بين ذكر الفاء واسقاطها، والجزم على الطلب، فإنّ لكلٍّ معنى، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]. فأنت ترى أنه نصب الفعل بعد الفاء (فأصَّدَّقَ) ثم عطف عليه بالجزم (وأكنْ من الصالحين)، والسبب، والله أعلم، أنّ قوله (وأكن من الصالحين) ليس على ارادة الفاء بل على نية اسقاطها، فيكون الثاني جزاء كأنه أراد (إنْ اخرتني أكن من الصالحين) فأسقط الفاء على ارادة الشرط، ولو عطف لكانا شيئاً واحداً.

ولا تقل كيف يصح عطف الجزاء على ما ليس جزاء، فهٰذا كثير، فإنّه معلوم أنه يصح العطف بفاء السبب، و واو المعية على الشرط والجزاء[١] ، فنقول (إنْ تأتني فتكرَمني أشكرُ لك صنيعك) وتقول (من يزرْني أكرمه فأشكرَ له صنيعه) وتقول (من يزرني أكرمه وأشكرَ له صنيعه) فهٰذا عطف سبب على جزاء، وذاك عطف جزاء على سبب.

فاتّضح بهٰذا أنّ ما يسمى بجواب الطلب، إنما هو أسلوب شرطي، غير أنّ هٰذا الأسلوب يختلف عن أسلوب الشرط المشهور، وهو الذي تذكر فيه أداة الشرط وفعله، وجزاؤه نحو (إنْ تزرني أزرك) وذٰلك أنّ الارتباط هنا ليس بأداة شرط، بل الارتباط بمعنى الجزاء، وأنّ الشرط في الأسلوب الشرطي المشهور يكون فعلاً ماضياً، أو مضارعاً، بخلاف هٰذا الأسلوب فإنّ الشرط فيه يكون طلباً دائماً.

ثم إنّ هٰذا التعبير يؤدّي معنى لا يؤدّيه الأسلوب الشرطي المشهور، فمثلاً أنّ قوله تعالى: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] لا يؤديه قولنا (إنْ تدع لنا ربك يخرج) وذٰلك أنّ قوله (أدع لنا ربك) يفيد أنّ الدعاء مطلوب مراد للقائلين بخلاف قولنا (إن تدع لنا يُخرج) فإنّه لا يدل على أنّ الدعاء مطلوب لهم، ومثله قوله تعالى: ﴿نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٤١] فهٰذا يختلف عن قولنا (إنْ تنكّروا لها عرشها ننظر) فإنّ قوله تعالى: ﴿نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا﴾ يفيد أن التنكير مأمور به مطلوب، بخلاف قولنا (إنْ تنكّروا لها عرشها ننظر) فإنّ معناه إذا فعلتم ذٰلك نظرنا، ولا يفيد أنّ التنكير مطلوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤] فإنّه يدل على أنّ القتال مطلوب، بخلاف ما لو قلنا (إنْ تقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) فإنّه لا يفيد أن القتال مطلوب صراحة، وكذٰلك قوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] يختلف عن قولنا (إنْ تدعوني استجب لكم) فإنّه في الآية يفيد أنّ الدعاء مطلوب من العبد،

(١) انظر «شرح الأشموني» (٤/ ٢٤).

مراد لله تعالى بخلاف الثانية، وكذٰلك قوله: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] فإن التأخير مطلوب لهم مراد بخلاف ما لو قلنا: (ان تؤخرنا نجب دعوتك) فإنه لا يفهم هٰذا المعنى بل هو أسلوب اشتراطي مع الله سبحانه وهو كما ترى يختلف عن الأول.

وكذٰلك بقية أنواع الطلب، فالجزاء هنا يكون جواباً للتمني، والاستفهام، والعرض والتحضيض، والنهي، مما لا يمكن أن يؤدي بالشرط، تقول (ليت محمداً هنا يدافعْ عني) فيدافع جواب للتمني، ولا يؤدَّى هٰذا المعنى بالشرط فيما إذا قلت (إنْ يكن محمد هنا يدافع عني) إذ ليس في هٰذا معنى التمني، وكذٰلك قولنا (ألا تأتينا تصبْ خيرًا) فإن هٰذا عرض و(تصب) جواب العرض، ولا يؤدّى هٰذا المعنى بالشرط فيما إذا قلنا (إنْ تأتنا تصب خيرا) لأنه ليس فيه عرض.

جاء في (**بدائع الفوائد**) أنّ الفرق بين قولنا (قم أكرمك) و(إنْ تقم أكرمك) أنه «في قوله (قم أكرمك) فائدتان ومطلوبان:

أحدهما جعل القيام سبباً للاكرام ومقتضياً له اقتضاء الأسباب لمسبباتها.

والثاني كونه مطلوباً للآمر مراداً له، وهٰذه الفائدة لا يدلّ عليها الفعل المستقبل فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقاً له، وهٰذا واضح جداً»[١].

ففي الشرط فائدة واحدة وهو اقتضاء الأسباب لمسبباتها، وفي هٰذا التعبير فائدتان هما فائدة الشرط المذكورة، والثانية أفادة معنى الطلب من أمر، ونهي، واستفهام، وتمنٍّ، ونحوه مما لا يتحقق بالشرط.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٠٥).

اضمار اللام:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ لام الأمر قد تضمر بعد قول هو أمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣] وقوله: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] والمعنى: قل لهم ليقولوا وليقيموا[١].

وذهب الجمهور إلى أنّ الجزم هو مثله في قولنا (ائتني أكرمك) أي على تقدير إن تقل لهم يقيموا الصلاة «وابطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذٰلك، عن الامتثال ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الاجمال، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل (يقم أكثرهم) ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف إليه، فارتفع واتّصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً بل المخلصين منهم[٢].

والذي يبدو لنا أن الرأي الأول أصوب، لأن المعنى على تقدير الشرط قد يبعد بخلاف تقدير اللام، فقولنا (قل له يحفظِ القصيدة) معناه: قل له ليحفظْها، وليس معناه (إنْ تقل له يحفظها) وقد أبطل ذٰلك ابن مالك.

وأما جواب ابنه ففيه نظر، وذٰلك أنه قد يؤتى بهٰذا التعبير فيما لا يصح فيه الشرط، فقد نقول هٰذا التعبير عمّن لم نتيقن من استجابته، فيصح أنْ نقول عن شخص لم نتيقن من استجابته (قل له ينته عن الخمر)، فلا يصح تقدير (إنْ تقل له ينته عن شرب الخمر) وكذٰلك أنْ تقول (قل له ينته عن القول بالرجعة) وأنت تعلم أنّه لا ينتهي، أو غير متيقن من استجابته، وأنْ تقول (قل لهم يكفّوا عن التخريب) لمن لا تعلم أنهم سينتهون بمجرد القول، فلا يصح تقدير (إنْ تقل لهم يكفوا عن التخريب) بخلاف تقدير اللام، فإنّه موافق للقصد.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٢٥)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٩)، «الهمع» (٢/ ٥٥).

(٢) «المغني» (١/ ٢٢٦).

وليس معنى ذٰلك أنّه بعد كل قول هو أمر يكون المحذوف لاماً، بل قد يكون أسلوباً شرطياً، فإنّ المعنى هو الحاكم، ففي قولك (قل الحق يعصمْك الله) معناه إنْ تقل الحق يعصمك الله، وليس معناه ليعصمك الله، ونحوه قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] فإنّ معناه الشرط، وليس الأمر.

وقد يحتمل التعبير المعنيين، الشرط والأمر، وذٰلك نحو قولنا (قلْ له يفعلْ ذاك) فهٰذا يحتمل الأمر، ويحتمل الشرط، فإذا أردتَ أنك إنْ تقل له يفعلْ ذاك، كان شرطاً، وإلاّ كان أمراً.

كما أنّ حذف اللام ليس محصوراً بالقول، بل قد يكون مع غيره حسبما يقتضي المعنى وذٰلك نحو قوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩]. فإنّ المعنى الأظهر له (ادعوا ربكم ليخفف عنّا يوماً من العذاب)، وليس (إن تدعوا ربكم يخفف عنا يوماً من العذاب). وكذٰلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩] فالأرجح أنّه على تقدير أدع ليبين لنا ما لونها، وليس على تقدير إنْ تدع يبين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون: ٥] فإنّه ليس المعنى إنْ تأتوا يستغفر لكم رسول الله، إذ ليس الاستغفار حاصلاً من مجرد الاتيان، بل الراجح أنّ المعنى تعالوا ليستغفر لكم رسول الله.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلْمُنَـٰفِقَـٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فإنّه ليس المقصود: إنْ تنظرونا نقتبس من نوركم، بل هو طلب النظر لاقتباس النور، أي على معنى (انظرونا لنقتبس من نوركم)، ومثله: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فإنّ الراجح أنّ المعنى أرني لانظر إليك، وليس: إن تُرِني أنظرْ إليك.

وربما احتمل بعض هٰذه التعبيرات الشرط من وجه بعيد إلاّ أنّ تقدير اللام أظهر.

ولو قال قائل إنّ المعنى على تقدير لام التعليل في نحو قوله تعالى: ﴿تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ وقوله ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾ لكان أشبه بالمعنى والله أعلم.

وقد تقول: ما الفرق بين التصريح باللام واضمارها، فما الفرق بين قولنا (قل له يفعَل) و(قل له ليفعلْ)؟

الذي يبدو أنّ ثمة فرقاً بين التعبيرين، وذٰلك أنّ القائل استغنى بفعل الأمر عن أمر جديد باللام، وهٰذا ألطف إذ لا يحسن أحياناً مواجهة المعنيّ بالأمر الصريح، فتستغني عنه بالأمر السابق الموجّه إلى المخاطب، لا إلى الشخص المطلوب منه الفعل، فقوله: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا﴾ [البقرة: ٦١] يختلف عن قولنا (ادع لنا ربك ليخرجْ لنا) فانّ المخاطب في التعبير الأول موسى (ع) فاستغنى بخطابه عن ذكر لام الأمر مع الله تعالى، في حين أنه في العبارة الثانية تكون لام الأمر صراحة لله تعالى.

أنه بذكر اللام يكون الشخص المعنيّ مأموراً صراحة، بخلاف إضمارها وهٰذا أرقّ وألطف، فقولك (قل له يفعل) أرقّ وألطف من قولك (قل له ليفعل) لما في اللام من تنصيص على الأمر، وهٰذا نظير قولنا (تذهب إلى فلان وتخبره) بمعنى إذهب إليه وأخبره فهٰذا ألطف من (إذهب إلى فلان وأخبره) لأنّك عدلت عن لفظ الأمر الصريح إلى الخبر إذ لا تريد أنْ تجعل هٰذا الشخص مأموراً لك صراحة.

هٰذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن المعنى باضمارها قد يتسع، ويحتمل أكثر من وجه، بخلاف ذكرها فإنّ ذكرها تنصيص على الأمر، بخلاف حذفها، فإنّه يحتمل الأمر والشرط وربما التعليل، وذٰلك نحو قولنا (قل له يحفرْها) فهٰذا يحتمل الأمر، أي قل له ليحفرها ويحتمل الشرط، أي إنْ تقل له يحفرها، بخلاف قولنا (قل له ليحفرْها) فهٰذا نص في الأمر.

وقد يكون المعنيان صحيحين مرادين للمتكلم، فيكون قد كسب معنيين بتعبير واحد فيكون الحذف أولى، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤] فإنّ هٰذا يحتمل الشرط، أي: إنْ قلت لهم فعلوا ذٰلك،

وهو تهييج لطاعة ربهم، وامتثال أوامره، لما فيه من حسن الظن بهم، تعالى الله عن الظن، ويحتمل الأمر أي قل لهم ليفعلوا، ففي هٰذا التعبير فائدتان: الأمر والشرط، فإنه بدل أن يقول لهم: (قل لهم ليغفروا، فإنك إنْ قلت لهم يغفروا) قال: (قل لهم يغفروا) فأفاد المعنيين من أوجز طريق وأيسره، بخلاف ذكر اللام فإنّه لا يفيد إلاّ معنى واحداً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣] فإن هٰذا قد يحتمل الشرط، ولو من وجه بعيد أي إنْ تنظرونا نقتبس من نوركم، ويحتمل التعليل أي: (انظرونا لنقتبس من نوركم)، وربّما احتمل الأمر من وجه أبعد، والمعنى (لنقتبسْ) فيكونون قد أمروا أنفسهم بالاقتباس.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٦١] فإنّ هٰذا قد يحتمل الشرط، والمعنى إنْ تدع ربك يخرج لنا بخلاف ما لو دعوناه نحن، والمعنى: أنه يستجيب لك ولا يستجيب لنا، ويحتمل التعليل، أي ادعه ليخرج لنا ممّا تنبت الأرض، والمعنى: ادعه لهٰذا الغرض، ويحتمل الأمر، أي: ليخرْج ولٰكنه حذف اللام اكباراً واجلالاً للذات العلية من أن يصرح معها بلام الأمر، وهٰذا شأن كثير ممّا حذف فيه اللام والله أعلم.

حرفا الاستقبال

السين وسوف

من المناسب بحث حرفي الاستقبال سوف والسين هنا، لاختصاصهما بالفعل المضارع.

إنّ سوف والسين حرفا استقبال[١]، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦] وقال: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦].

ولفظ (السَّوْف) يدل على البعد عموماً، فمن معانيه الموت، ومثله السواف، ومنه قولهم: ساف المال يسوف إذا هلك، ويقال: رماه الله بالسواف أي الموت، والسوف الصبر. ومنه المسافة، والسيفة وهو بعد المفازة والطريق[٢].

والسوف الشم، وقيل بل هو لشم رائحة ما ليس حاضراً.

جاء في (**بدائع الفوائد**): «وأما سوف فحرف، ولٰكنه على لفظ السوف الذي هو الشم لرائحة ما ليس بحاضر، وقد وجدت رائحته كما أنّ سوف هٰذه تدل، على أن ما بعدها ليس بحاضر، وقد علم وقوعه وانتظر ايابه، ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام»[٣].

فلفظ السوف عموماً يفيد البعد.

وحرف الاستقبال (سوف) موافق للفظ السوف، ومعناه فإنّ الاستقبال بـ (سوف) فيه بعد وتراخ، وربّما أخذ منه وجرّد لمعنى الاستقبال، كما أخذ حرف (على) من العلو، وحرف (خلا) من الخلو.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ١٣٨)، «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١١)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٤٨).
(٢) انظر (لسان العرب - سوف) (١١/ ٦٥)، «تاج العروس» (سوف) (٦/ ١٤٧).
(٣) «بدائع الفوائد» (١/ ٩١-٩٢).

قالوا: و(سوف) أكثر تنفيساً من السين، فإن لفظها أكثر فهو يؤذن بالبعد.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وسوف أكثر تنفيساً من السين... وقيل أن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل»[(١)].

وقال ابن أياز في (**شرح الفصول**) أن «التراخي في سوف أشدّ منه في السين، بدليل استقراء كلامهم، قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤] وطال الأمد والزمان، وقال تعالى: ﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فتعجل القول»[(٢)].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦].

وقال: ﴿وسوف ينبئهم الله بما كانوا يصنعون﴾ [المائدة: ٥٤].

وقال: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ﴾ [النساء: ٩١].

وقال: ﴿سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ [يوسف: ٦١].

وقال: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨].

فاستعمل (سوف) للبعيد، والسين للقريب.

ومما يدل على ذٰلك قوله تعالى على لسان يعقوب (ع) لابنائه: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ﴾ [يوسف: ٩٨] وقوله على لسان إبراهيم (ع) لأبيه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى﴾ [مريم: ٤٧] فجاء بوعد يعقوب بسوف، ووعد إبراهيم بالسين، لأن وعد يعقوب أطول من وعد إبراهيم، وذٰلك لما فعلوه به وبأخيهم يوسف، فهو وعدهم بالاستغفار في المستقبل حين طلبوا ذٰلك منه، قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف: ٩٧-٩٨] بخلاف آية إبراهيم فإنّه دعا أباه إلى الإسلام، فلم يستجب وفي نهاية الحديث قال له: ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ﴾ [مريم: ٤٧] فجاء بالسين الدالة على القرب، يدل على ذٰلك بدؤه بقوله ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ﴾ فالفرق واضح.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٤٨) وانظر «الكليات» (٢٠٤).
(٢) «الأشباه والنظائر» (٢/٢٧٤).

ومما يدل على إفادة (سوف) للبعد والتراخي، أنه يؤتى بها للتبعيد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وهٰذا في طلب موسى (ع) من ربه أن يريه ذاته: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ فجاء بـ (سوف) ولم يأت بالسين الدالة على القرب، للدلالة على بعد هٰذا الأمر، وأنّ وقوعه بعيد المنال مستحيل الحصول.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] وهٰذا للتبعيد، وذٰلك أنّ هٰذا القائل يعتقد أنّ الحياة بعد الموت أمر بعيد الوقوع، لا يكون، فجاء بـ (سوف) الدالة على البعد، ولم يأت بالسين.

وقالوا هما حرفان مؤكدان، إذا دخلا على فعل أفادا أنه واقع لا محالة.

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ﴾ [النساء: ١٥٢] «معناه إنّ ايتاءها كائن لا محالة وإنْ تأخر، فالغرض به توكيد الوعد وتثبيته، لا كونه متأخراً»[(١)].

وجاء فيه في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة: ٧١]: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد في قولك: (سأنتقم منك)، تعني أنك لا تفوتني وأن تباطأ ذٰلك»[(٢)].

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ١٣٧] «ضمان من الله لاظهار رسول الله ﷺ... ومعنى السين أنّ ذٰلك كائن لا محالة، وإنْ تأخر إلى حين»[(٣)].

والذي يبدو أن (سوف) أكثر توكيداً من السين، لزيادة حروفها عليها، ويدل على ذٰلك الاستعمال القرآني لها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠].

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٣٤).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٨).

(٣) «الكشاف» (١/ ٢٤١) وانظر «المغني» (١/ ١٣٨-١٣٩)، «التفسير الكبير» للرازي (١٦/ ١٣١).

وقال: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًاۚ ﴾ [النساء: ٢٩-٣٠] فجاء بـ (سوف) هنا بخلاف آية الايتام، وذلك أن المقام يقتضي الزيادة في التهديد، لأنه في عقوبة قتل النفس عدوانا وظلماً، بخلاف الآية السابقة فأنّها في أكل أموال اليتامى، والقتل أشدّ ولا شك، فزاد لهم في التهديد والتوكيد لما زاد الفعل سوءاً ونكراً، ثم إنّه لما قال (عدواناً وظلماً) فزاد العدوان على الظلم، زاد لهم التهديد، فجاء بـ (سوف) التي هي آكد من السين، ونسب الاصلاء إلى نفسه فقال (فسوف نصليه ناراً) بخلاف الآية السابقة فإنه قال (وسيصلون سعيرا) فنسبه إليهم.

ومن الطريف أنْ يؤتى بلفظ (السوف) الذي يفيد الهلاك والموت مع فعلة القتل بخلاف آية الايتام.

ونحو ما مرّ قوله تعالى: ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ [غافر: ٤٤].

وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ [غافر: ٧٠-٧٢].

وذلك أنه في الآية الأولى لم يزد التهديد على ما ذكر، وهو قوله: ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْۚ ﴾ أما في الآيات التالية فإنّ التهديد يطول ويستمر إلى الآية ٧٦، فلمّا طال التهديد وازداد جاء بـ (سوف) التي هي أطول من السين، وأكثر توكيداً.

وقد يكون المقام مقام إطالة فيؤتى بـ (سوف)، أو مقام ايجاز فيؤتى بالسين، وذلك لزيادة حروف الأولى على الثانية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [النساء: ٥٧].

فجاء في الأولى بـ (سوف) وفي الثانية بالسين وذلك أن المقام يقتضي أن يكون كل

في موضعه، فإنّ الآيات التي قيلت في الكافرين تسع آيات، تبدأ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨-٥٦] بخلاف آية المؤمنين، فإنها آية واحدة وهي الآية المذكورة، فجاء في مقام الاطالة بـ (سوف) وفي مقام الايجاز بالسين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٤].

وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ﴾ [النساء: ١٧٥].

فأنت ترى أنه في الآية الأولى قال (فسوف نؤتيه) وفي الثانية قال: (فسيدخلهم في رحمة منه) وذٰلك للسبب نفسه، فإن الآية الأولى في سياق القتل والشهادة الذي يبدأ بالإيماء إلى الشهادة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ . . . وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩].

ويستمر بالتحريض على القتال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا﴾ [النساء: ٧١] وتستمر آيات القتال، ومقدارها عشر آيات، بخلاف آية المؤمنين فإنها آية واحدة وهي الآية المذكورة وتأتي بعدها آية المواريث.

فاقتضى المقام أن يؤتى بـ (سوف) الكثيرة الحروف في مقام الاطالة، والسين في مقام الايجاز.

وقد يكون القصد إظهار أن ما يوعدون به قريب فيؤتى لذٰلك بالسين وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] وقوله: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] وقوله: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١] فجاء بالسين للدلالة على أن ذٰلك قريب الوقوع وهو نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا﴾ [النبأ: ٤٠] وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١].

فأنت ترى أنه يستعمل كلاً منهما حسبما يقتضيه المقام.

فعل الأمر

وهو طلب الفعل بصيغة مخصوصة[١]، وصيغته (افعْل) نحو (اذهبْ)، ويكون بحذف حرف المضارعة من الفعل المضارع، ولا يكون بصيغته المعلومة إلاّ للمخاطب، وإما غير المخاطب فيؤمر باللام نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] و(لأذهب معكم).

وقد يخرج الأمر عن معناه الحقيقي إلى المجاز، ومن أشهر معانيه المجازية:

١- الإباحة نحو: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

٢- الدعاء نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨].

٣- التهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] وكأن تقول لابنك مهدداً (العب ولا تدرس).

٤- التوجيه والإرشاد، نحو: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، و(احفظ الله يحفظك).

٥- الإكرام، نحو: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦].

٦- الإهانة، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

٧- الاحتقار، نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

٨- التسوية، نحو (افعل أو لا تفعل) ونحو قوله: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦].

٩- الامتنان، نحو: (كل مما انفق عليك) ونحو: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/٥٨).

١٠- العجب، نحو (انظر ماذا يصنع) و﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الإسراء: ٤٨].

١١- التكذيب، نحو: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ ﴾ [آل عمران: ٩٣]. إذ القصد اظهار كذب ادعائهم.

١٢- التعجيز، نحو: ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣] إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، بل إظهار عجزهم، ونحو قوله: ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١].

١٣- الإذلال، نحو: ﴿ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] فليس المخاطب مكلفاً أن يفعل شيئاً.

١٤- اظهار القدرة وفي هذا يكون المخاطب غير مأمور بأن يحدث فعلاً، نحو: ﴿ ۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٥٠]: «يعني لو كنتم حجارة أو حديداً لأعدناكم، ألم تسمع إلى قوله حاكياً عنهم، ومجيباً لهم (فسيقولون من يعيدنا؟ قل الذي فطركم أول مرّة) فهذا يبين لك أن لفظ الأمر في هذا الموضع، تنبيه على قدرته سبحانه[1]».

إلى غير ذلك من المعاني.

زمنه:

يقول النحاة: «والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول مالم يحصل، أو دوام ما حصل نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١].

قال ابن هشام: إلاّ أنْ يراد به الخبر، نحو (إرم ولا حرج)، فإنّه بمعنى رميت، والحالة هذه وألاّ لكان أمراً بتجديد الرمي وليس كذلك»[2].

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٧٠) وانظر «الاتقان» (٢/ ٨١).

(٢) «الهمع» (١/ ٧).

من هٰذا القول يتبين أنّ زمن فعل الأمر كما يرى النحاة، هو الاستقبال، وقد يراد به دوام ما حصل.

والحق أن تحديد زمن فعل الأمر بما هو مذكور في هٰذا القول فيه نظر، إذ هو أوسع من ذٰلك:

١- فقد يكون فعل الأمر دالاً على الاستقبال المطلق، سواء كان الاستقبال قريباً أم بعيداً، فمن المستقبل القريب أن تقول مثلاً (أغلق النافذة) و(افتح الباب) وكقوله تعالى: ﴿فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨] وقوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [الحجر: ٩٤].

ومن البعيد قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥] وقوله: ﴿وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وكقولك: (رب ادخلني الجنة).

٢- وقد يكون دالاً على الحال وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٨-٤٩] فزمن الذوق مصاحب لصب الحميم، ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الذاريات: ١٣-١٤] فزمن الذوق هو زمن تعذيبهم في النار. ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨].

وهٰذا كله واضح في أنه للحال، ونحو ذٰلك أنْ تقول لمن لا يعلم ماذا خبىء له، وماذا يراد به وهو يضحك ويصخب (اضحك قبل أن تبكي) ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] فالضحك للحال، والبكاء في الاستقبال.

٣- الأمر الحاصل في الماضي، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] فقوله: (ادخلوا مصر) كان بعد دخولهم اياها فهو أمر يفيد المضي.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٥-٤٦] فقوله (ادخلوها) كان بعد دخولهم الجنة، يدل على ذلك قوله ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: ٣٨-٣٩] فقوله: (فذوقوا عذابي ونذر) كان بعد تصبيحهم العذاب وذوقه.

وهذا له نظائر في الكلام، فقد تقول لشخص قُتل بسبب فعلة سوء فعلها: (ذق عاقبة ما فعلت) وتقول: (اشربْ من الكأس التي جرّعتها لغيرك).

وهذا كله أمر واقع في الزمن الماضي.

ومن ذلك قول المنصور بعد ما قتل أبا مسلم:

اشرب بكأس كنت تسقي بها — أمرّ في الحلق من العلقم
زعمت أن الدَّين لا يُقتضَى — كذبت فاستوف أبا مجرم

ومن دلالة فعل الأمر على المضي قوله ﷺ لشخص رمى في الحج بعد الذبح (ارم ولا حرج) فليس القصد أمره بالرمي في المستقبل، لأنّ الرمي قد حصل في الماضي وإنما المعنى هو الموافقة على ما فعل، ونحوه قوله ﷺ لرجل قال له: رميت بعدما أمسيت، (افعلْ ولا حرج)، فهذا من باب الاقرار على ما حصل، والموافقة عليه، وليس من باب طلب القيام بالفعل مرّة أخرى. فقد دلّ فعل الأمر على المضي كما هو ظاهر.

ونحو هذا أن يقول لك شخص: إني هجوت فلاناً وسببته.

فتول له: اهجه وسبه، موافقا على ما فعل، وليس القصد تكرار الهجاء والسب، ومثله قولك لمن شرب دواء أو شراباً: (اشرب بالهناء والشفاء) وهو قد شربه، فالفعل دل هٰهنا على المضي وليس القصد الأمر بالشرب.

ومن دلالة فعل الأمر على المضي أن تقول: (كن قد اطعت وسمعت لفلان) و(كن قد نفّذت وصيتي) و(لتكن قد فعلت الخير) فهٰذا كله من باب الأمر الواقع في الزمن الماضي وهو مقابل النهي عن أمر حدث في الزمن الماضي في نحو قولك: (لا تكن قد أسأت إليه) و(لا تكن قد غششت أحداً).

والحق أنه ليس في يدي شاهد على نحو قولنا (كن قد أطعت له) ولٰكن مؤدى قول النحاة جواز ذٰلك، فإنهم جوزوا وقوع الفعل الماضي خبراً لكان، وشواهده كثيرة من القرآن وغيره، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥] وقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢] وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقوله: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

قال امرؤ القيس:

وإن تك قد ساءتك منّي خليقة فسلّي ثيابي من ثيابك تنسل

ولم يستثنوا وقوعه خبراً لأمر «كان»، مع أنهم ذكروا ما لا يصح وقوعه خبراً للافعال الناقصة، فقد ذكروا أنّ خبر الأفعال الناقصة لا يكون جملة طلبية، ولا يكون خبر صار وما بمعناها ماضياً[١].

وعلى أية حال فالشواهد كثيرة على دلالة الأمر على الماضي، وقد ذكرنا ما فيه الكفاية.

٤- **الأمر المستمر**: وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] وقوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] وقوله في معاملة الأبوين: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥] وقوله: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥] وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٣).

يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨] وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ﴾ [طه: ٥٣-٥٤]. فهٰذا الأمر كله مطلوب استمراره والعمل به على وجه الدوام.

وقد يكون الأمر مستمراً إلى أجل، أو مشروطاً بشرط، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤] وقوله: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] فالاستقامة لهم مشروطة باستقامتهم هم، ونحو قوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشي كأنّ رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله»، فالسمع والطاعة مشروطان بإقامة كتاب الله.

والأمر المستمر له صورتان:

أ- الأمر باستمرار ما هو حاصل، وذاك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] فالمطلوب هو الاستمرار على التقوى، لأن الرسول ﷺ متقٍ الله قبل نزول الآية. ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦] فقد طلب منهم الاستمرار والثبات على الايمان لا أن يحدثوا إيماناً جديداً لم يكن في قلوبهم، فإنهم مؤمنون قبل نزول هٰذه الآية، ألا ترى أنه خاطبهم بقوله (يا أيها الذين آمنوا)؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأنهم مقيمون للصلاة محافظون عليها قبل نزول هٰذه الآية، ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] وقوله: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحزاب: ٤٣] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] فقد طلب منهم الاستمرار على اختيار الطيبات من الرزق، فانهم ولا شك كانوا يأكلون ممّا رزقهم الله قبل نزول هٰذه الآية، وإلاّ فمن أي شيء كانوا يأكلون؟

فهٰذا كله من باب الأمر بالاستمرار على ما هو حاصل وطلب الثبات والمداومة عليه.

وقد يكون الأمر تهديداً لمن كان على حالة غير مرضية، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر: ٣] وقوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤] فيقول له: اترك هٰؤلاء مستمرين على ما هم عليه فسوف يرون جزاءهم.

ب- الأمر بفعل لم يكن حاصلاً وطلب الاستمرار عليه، وذٰلك نحو قولك: (حافظ على ما سأعطيك ولا تفرّط فيه أبدا)، ونحو قولك (اكتم ما سأخبرك به ولا تخبر به أحدا). قال تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فقد طلب الله من المسلمين أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى، وليس ذٰلك موقوتاً بزمن، بل الأمر مستمر لا ينقطع، ونحوه قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] وهٰذا الأمر مستمر من حين الأمر به إلى قيام الساعة، ونحو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فقوله: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ أمر بالانتهاء عن الربا بصورة دائمة، ونحوه قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] وقوله: ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥].

فقد أمره بالانذار على وجه الدوام.

فكل ذٰلك مما يفيد طلب الفعل في المستقبل، ثم الاستمرار والمداومة عليه.

ثم إنّ الأمر المستمر له صورتان تعبيريتان شائعتان:

أحدهما: أن يؤمر بالفعل نفسه، نحو ما مر من قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ وقوله ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾.

والأخرى: أن يؤتى بأمر (كان) ويؤتى بالخبر اسماً للدلالة على طلبه الانصاف بالحدث على وجه الثبوت، وذٰلك نحو قولنا (كن حافظاً للعهد) ونحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾، فالفرق بين قولك (احفظ العهد) و(كن حافظاً للعهد) هو ما مرّ من الفرق بين الاسم والفعل من أنّ الفعل يفيد الحدوث والتجدد والاسم يفيد الثبوت، فمعنى (كنْ حافظاً للعهد) لتكن هٰذه صفتك الثابتة، واظنك ترى الفرق واضحاً بين قولنا (اطّلعْ) و(كن مطّلعا)، و(تعلّم)، و(كن متعلماً) وقد مرّ في مثل هٰذا ما فيه الكفاية.

والقياس يجيز أنْ يكون خبر أمر (كان) فعلاً مضارعاً، نحو (كونوا تحافظون على العهد) و(كونوا تقولون الحق) وهو نوع من أنواع الأمر المستمر، غير أنّي لم أحفظ شاهداً عليه.

وقد ورد خبر النهي فعلاً مضارعاً، والنهي مقابل للأمر، وذٰلك نحو قول المغيرة ابن حبناء:

خذ من أخيك العفو واغفر ذنوبه ... ولا تك في كل الأمور تعاتبه

فإذا جاز وقوع خبر النهي فعلاً مضارعاً، جاز وقوع خبر الأمر مضارعاً أيضاً.

وأما الاخبار عن أمر (كان) بأمر، فقد منعه النحاة وشذّذوا ما ورد من نحو قوله:

وكوني بالمكارم ذكّريني

فقد ذكروا أنّ خبر الأفعال الناقصة لا يكون جملة طلبية كما أسلفنا.

٥- وربّما كان فعل الأمر مطلقاً غير مقيّد بزمن، لكونه دالاً على الحقيقة أو لكونه دالاً على التوجيه والحكم أو لغير ذاك، وذٰلك كقوله:

كن ابن من شئت واكتسب أدبا ... يغنيك محموده عن النسب

فهو لا يأمرك بأن تكون ابن من شئت على وجه الحقيقة، فليس بمقدورك ذاك وإنّما القصد أن يأمرك باكتساب الأدب ولا يهم بعد ذٰلك أن تكون ابن من ممن خلق الله. فقوله (كن ابن من شئت) لا يدلّ على زمن ما وإنما هو ذكر لحقيقة من حقائق الحياة، وهي أن الأدب يغني عن النسب، ونحوه قوله (تعرّفْ إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدّة) فهٰذا لا يقصد به التعرف إلى الله والالتجاء إليه في وقت دون وقت، وإنما هو من باب التوجيه للالتجاء إليه في كل وقت، إذ من المعلوم أنّ أغلب الناس تبطرهم الراحة وينسيهم الرخاء، فهم لا يلتجئون إلى الله إلاّ في وقت الشدّة والضيق، ونزول المكروه، فيقول لهم إذا أردتم أن يعينكم الله ويخلصكم مما تقعون فيه من محن وكروب، فالتجئوا إليه واعرفوا له حقّه في كل وقت.

ومن باب الحقائق أن تقول مثلاً: (احترم الناس يحترموك وتواضع لهم يرفعوك) فهٰذه قاعدة عامة وحقيقة مطلقة غير مقيّدة بزمن، فمن احترم الناس احترموه، ومن تواضع لهم رفعوه.

وقد يكون فعل الأمر غير مطلوب حصوله، بل إنّما يذكر للتحذير منه، وذٰلك كأن تقول: (تواضعْ للناس يحبوك واستعل عليهم يبغضوك) فأنت لا تأمره بالاستعلاء على الناس، وإنما تحذره منه فتقول له: إذا استعليت على الناس أبغضوك، ونحوه أن تقول: (اكذب مرة تفقد ثقة الناس ولو صدقت بعدها ألف مرّة)، فأنت لا تأمره بالكذب، وإنما تحذّره منه.

ونحوه أنْ تقول: (اعمل خيراً تلق خيراً، واعمل شراً تلق شراً) وأن تقول: (ازرع شوكاً تجن شوكاً) ومنه المثل المشهور (سمّن كلبك يأكلك).

فأنت لا تامره بعمل الشر، ولا بزرع الشوك، وإنما أنت تحذره من مغبّة فعل السوء، وهٰذا كله من باب الحقائق المطلقة غير المقيدة بزمن.

وقد يكون استعمال فعل الأمر في الدلالة على الحقيقة على نحو آخر، وذٰلك نحو ما روي في الحديث أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً مبيضاً[١] يزول به السراب، فقال رسول الله ﷺ: (كن أبا خيثمة) فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري.

فقوله ﷺ: (كن أبا خيثمة) ليس أمراً بأن يكون الشخص على غير حقيقة، بل أراد أن يكون هٰذا الشخص القادم هو من ذكر، أو وقع في روعه ذاك.

ونظير هٰذا أن تقول على جهة الحدس، أو التمني، أو نحوهما (كن فلاناً) أو (كن كذا وكذا) فتطلب أن يصدق حدسك أو متمناك وذٰلك كأن تسمع خشخشة شخص، أو حركة ويقع في نفسك أنه (محمود) مثلاً، فتقول: (كن محموداً) فأنت لا تأمر الشخص أن يكون على غيرحقيقته، وإنّما تطلب أن يصدق حدسك وما وقر في نفسك.

---

(١) أي: لابس البياض.

وقد تقوله على جهة التمني، فقد تسمع حركة أو نأمة، وتتمنى أنْ يكون صاحب هٰذه الحركة، خالداً فتقول (كن خالداً)، ونحوه أنْ ترى شخصاً قادماً من بعيد، وأنت جائع عطشان، فتقول: (كن شخصاً يحمل الماء والطعام)، وقد يأتي أحد أقاربك بظرف مليء فتتمنى أنْ يكون ما فيه عسلاً مثلاً، فتقول (كنْ عسلاً) أو ليكن ما فيه عسلاً، تقول ذٰلك متمنياً.

فهٰذا ونحوه ليس أمراً بشيء، وإنّما تطلب أنْ تكون الحقيقة على ما تذكر.

وقد نستعمل فعل الأمر بطريقة أخرى، فقد تقول مثلاً (أخفق ثم أخفق، ولكن لا تيأس) فأنت هٰهنا لا تأمره بالاخفاق ولا تحذره منه، ولٰكنك تقول إذا اخفقت فلا تيأس، فأنت توجهه إلى عدم اليأس عند الاخفاق.

وهو كما ترى أيضاً خالٍ من الدلالة على زمن معيّن.

فقد تبين أنّ زمن فعل الأمر لا ينحصر فيما ذكره النحاة.

اسماء الأفعال

وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغها فسماها النحاة أسماء الأفعال.

وهي عند جمهور النحاة أسماء لأن قسماً منها يقبل بعض علاماته، كالتنوين وذٰلك نحو صهٍ وأفٍّ، والألف واللام، نحو (النجاءك) وليست هي عند النحاة «بمنزلة بين الأسماء والأفعال» أي قسماً رابعاً من أقسام الكلام، ولذٰلك سموها بأسماء الأفعال، كما ذهب إليه بعضهم[١]، بل هي اسماء حقيقية[٢] عندهم.

قال سيبويه: «واعلم أن هٰذه الحروف التي هي أسماء للفعل، لا تظهر فيها علامة المضمر، وذٰلك لأنها أسماء»[٣]. وقال ابن مالك:

والأمر إن لم يك للنون محل   فيه هو اسم نحو صه وحيهل

وسميت (أسماء الأفعال) بهٰذا الاسم، لأنها أسماء تؤدي معاني الأفعال، كما تؤدي المصادر أحياناً معاني الأفعال، في نحو قولك (سكوتاً) بمعنى (اسكت) و(انكفافاً) بمعنى (انكفّ)، و(صبراً) بمعنى (اصبر)، غير أنّ هٰذه مصادر معربة وأسماء الأفعال مبنية غير متصرفة، وذٰلك نحو (صه) اسم للفعل اسكت، فهو بمعنى (سكوتاً) و(مه) اسم للفعل (انكفف)، بمعنى (انكفافاً).

وهٰكذا بقية أسماء الأفعال، «والذي حملهم على أن قالوا إن هٰذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال، مع تأديتها معاني الأفعال، أمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً»[٤].

---

(١) «في النحو العربي» (١٤٠).

(٢) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٩).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ١٢٣) وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٠٢).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٣).

وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال، لدلالتها على الحدث والزمان، وذهب ابن صابر إلى أنها قسم رابع زائد على أقسام الكلام الثلاثة سماه الخالفة(١).

ومذهب الكوفيين بعيد، في نحو (رويد خالداً)، و(بله زيداً)، و(النجاءك)، ومكانك وعليك، فإنّ رويد وبله مصدران معلومان يستعملان مصدرين، نحو (رويد خالدٍ) و(بله محمدٍ) يجر ما بعدهما.

ويستعملان اسمي فعل، نحو (رويد خالداً) و(بله محمداً) بنصب ما بعدهما(٢).

و(النجاءك) مصدر محلى بأل، ومكانك ظرف، وعليك جار ومجرور، فجعلُ أسماء الأفعال أفعالاً فيه نظر.

وعلى أي حال لا خلاف بين النحاة في أنها تؤدي معاني الأفعال سواء قلنا باسميتها أم بفعليتها.

التنوين الداخل عليها:

يدخل التنوين على قسم من هٰذه الألفاظ، وذٰلك نحو صهٍ وايهٍ وافٍّ، وهٰذا التنوين عند الجمهور يفيد التنكير، فإذا قلت (صهْ) بالتسكين كان أمراً له بالسكوت عن حديث معيّن، وإذا قلت (صهٍ) بالتنوين كان أمراً له بالسكون عن كل حديث، فيكون معنى (صهْ) السكوت، و(صهٍ) سكوتاً، وهٰكذا (إيهِ) و(إيهٍ)، فإنّ (إيهِ) بلا تنوين طلب الاستزادة من حديث معين و(ايهٍ) طلب الاستزادة من اي حديث يشاء المتكلم، ومعنى (مهٍ) بالتنوين انكفافاً، ومعنى (مهْ) بالتسكين الانكفاف.

قال سيبويه: «وزعم -أي الخليل- أنّ بعضهم قال (صهٍ) ذٰلك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا سكوتاً»(٣).

---

(١) «همع الهوامع» (٢/١٠٥).
(٢) «شرح ابن الناظم» (٢٥٠).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/٥٣).

وجاء في (**الأمالي الشجرية**): «ومَن نوّنه أراد به التنكير، لأن تنوين هٰذا الضرب علم للتنكير كقولهم في المستزادة من الحديث (إيهٍ) إذا أرادوا حدثني حديثاً ما، و(ايهِ) من حديث يعرفه المحدِّث، والمحدَّث، ومثله صهٍ وصه، ومهٍ ومه، فمن نوّن فكأن قال: افعل سكوتاً وكفّاً، ومن لم ينوّن فكأنه قال افعل السكوت وكذٰلك من قال (افٍّ) فنوّن أراد أتضجر تضجرا، ومن لم ينوّن فهو بمنزلة اتضجر التضجر المعروف»[(١)].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما التنوين اللاحقة لبعض هٰذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير... فصهٍ بمعنى سكوتاً، وايهٍ بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف، فمعنى (صهْ) اسكت السكوت المعهود المعيّن، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه أي المسكوت عنه، أي إفعل السكوت عن هٰذا الحديث المعين، فجاز على هٰذا أن لا يسكت المخاطب عن غيرالحديث المشار إليه، وكذا (مه) أي كف عن هٰذا الشيء، و(ايه) أي هات الحديث المعهود، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه.

وأما التنكير فكأنه للابهام والتفخيم، كما في قوله:

ألا أيها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم

أي لحم وأيّ لحم، فكان معنى (صهٍ) اسكت سكوتاً، وأيّ سكوت، أي سكوتاً بليغاً، أي اسكت عن كل كلام»[(٢)].

وذهب ابن السكيت والجوهري إلى أن التنوين فيما يدخل عليه منها، دليل الوصل وحذفه دليل القطع، فإذا وصلت في الكلام نوّنت، وإذا وقفت حذفت، فتقول صهٍ صهْ بتنوين الأول وسكون الثاني[(٣)].

---

(١) «الأمالي الشجرية» (١/ ٣٩١).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٧).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٧).

وذهب الرضي إلى أنّ التنوين الداخل عليها تنوين الحاق، وتنوين مقابلة، كما قيل في تنوين مسلمات، قال: ونستريح اذن بما تكلفناه لتوجيه التنوين[١].

وقال الدكتور سليم النعيمي: «ولا نعتقد أنّ لديهم دليلاً يؤيد ما يقولون من أنّ (صه) بلا تنوين تدل على طلب السكوت عن حديث معيّن، وأنّ (صهٍ) بالتنوين تدل على طلب السكوت عن كل حديث، وأنّ الذي يقول (اف) بغير تنوين يريد التضجر المعروف، ومن يقول (افٍّ) بالتنوين يريد تضجراً غير معروف.

بل الذي نراه أن (صهٍ) بالتنوين أبلغ في الزجر وطلب السكوت، من التي لم تنون لزيادة لفظها، وكذٰلك الذي يقول (افٍّ) بالتنوين، فإنه يعبّر عن ضجر بلغ في نفسه درجة يحتاج للترفيه عنها صوتاً أطول من صوت (اف) غير منوّنة»[٢].

وما ذهب إليه النحاة في التفريق بينهما مقبول من ناحية مردود، من ناحية، وذٰلك أن التنوين هنا يفيد العموم والشمول، فما نوّن يكون أعمّ وأشمل مما لم ينون، فإذا قلت (صهٍ) أردت السكوت التام المطبق، وكذٰلك (ايهٍ) فإنه يراد به الحديث العام الشامل، لأن التنكير قد يفيد العموم نحو (عنده مال) و(هو ذو علم ومعرفة ونشاط وقوة).

أما قولهم أن (صهٍ) معناه سكوتاً، و(صه) معناه السكوت، وكذٰلك الباقي، فهٰذا مردود ومغاير لتفسيرهم، فانّ (السكوت) ليس معناه: اسكت عن حديث معيّن، وإنما هو تعريف للسكوت لا للمسكوت عنه، أي اسكت السكوت المعهود، فقولك (افعل سكوتاً) لا يفيد نصاً أن المسكوت عنه عام، ولا (افعل السكوت) يدل على أن المسكوت عنه خاص، بل يصح أن يقال (سكوتاً عن هٰذه المسألة) فيكون خاصاً، كما يصح، أنْ يقال (السكوت عن كل حديث) فيكون عاماً.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٩٠-٩١).

(٢) اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير -بحث في مجلة المجمع العلمي- المجلد السادس عشر ص(٦٨).

ثم اننا لا نقول -كما يقولون- إنّ كل مالم يدخله التنوين يكون معرفة فيكون نزال معرفة، وهيهات معرفة، إذ لا معنى لتعريف نزال وهيهات واشباههما، وإنما نقول فقط إنّ ما دخله التنوين منها يفيد العموم والشمول، بخلاف مالم يدخله والله أعلم.

فائدتها

إن فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد، فـ (صه) مثلاً آكد وأبلغ في الزجر من (اسكت)، و(مه) آكد وأبلغ من انكفف، و(حيّ) آكد وأبلغ من (أقبل)، وذٰلك لأنه يراد بها الحدث المجرد، ألا ترى أنّها لا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث، فلا يقال صها ولا صهوا، كما يقال اسكتا واسكتوا، بل يقال بلفظ الأفراد دوماً وذٰلك اكتفاء بالحدث.

ويدل استعمالنا لها في اللغة الدارجة على ذٰلك، فـ (اص) أو (هص) مقلوب (صه) أبلغ في الزجر من اسكت وأشد، وقد نستعملها في المواقف التي تستوجب الصمت المطبق كأنْ يكون موقف رعب، أو موقف يستدعي الصمت لسماع شيء مهم.

وكذٰلك (مكانك) أبلغ من (اثبت مكانك)، و(عليك نفسك) أبلغ من (الزم عليك نفسك) لما فيه من الاختصار والسرعة.

وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد، وذٰلك نحو (هيهات الأمل) أي ما أبعده، قال تعالى: ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و(شتان زيد وخالد) أي ما أشد الافتراق بينهما، و(وي لخالد) أي ما أعجب أمره.

واستعمالنا في الدارجة يؤكد هٰذا المعنى، فنحن نقول (هيهات) لما كان بعيداً جداً، ونستعمل (وي) مكررة ومفردة للتعجب، فنقول (وي وي) إذا كان ثمة أمر يدعو إلى العجب، ونستعمل (اف) للتضجر الشديد.

قال ابن يعيش: «والغرض منها الايجاز والاختصار ونوع من المبالغة... ووجه الاختصار فيها، مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية، والجمع، بلفظ واحد وصورة واحدة، ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد: صه يا زيد، صه يا زيدان، وفي الجماعة صه يا زيدون، وفي الواحدة: صه يا هند وصه يا هندان وصه يا هندات. ولو جئت بمسمى هٰذه اللفظة وهو اسكت، واسكتا للاثنين، واسكتوا للجماعة، واسكتي للواحدة المخاطبة، واسكتن لجماعة المؤنث، فتركهم اظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع... دليل على ما قلناه من قصد الايجاز والاختصار.

وأما المبالغة فإن قولنا (صه) أبلغ في المعنى من اسكت وكذٰلك البواقي[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره، أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال أن هٰذه الأسماء بمعناها.

أما ما كان مصدراً في الأصل، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء الأفعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً.

وأما الظروف والجار والمجرور، فلأنّ نحو أمامك، ودونك زيداً بنصب (زيداً) كان في الأصل: أمامك زيد ودونك زيد فخذه فقد أمكنك، فاختصر هٰذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه.

وكذا كان أصل (عليك زيداً)، وجب عليك أخذ زيد، و(إليك عنّي) أي ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عنّي، و(وراءك) أي تأخر وراءك، فجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد.

وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب، فمعنى هيهات أي ما أبعده، وشتان أي ما أشد الافتراق، وسرعان ووشكان أي: ما أسرعه، وبطآن أي ما أبطأه، والتعجب هو التأكيد المذكور[٢].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/ ٢٥).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٦، ٨٢، ٨٣)، وانظر «الصحاح للجوهري» (١/ ٣٦-٣٧) (بطآن).

أقسامها

يقسم النحاة أسماء الأفعال إلى مرتجلة ومنقولة.

فالمرتجلة ما وضع من أول الأمر كذٰلك، نحو (صه، ومه، ووي، وزه، وحيّ).

والمنقولة ما نقل عن ظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، نحو (مكانك) بمعنى اثبت، و(إليك) بمعنى ابتعد، و(رويدك) بمعنى أمهل[1].

وأسماء الأفعال على أقسام، منها ما هو أصوات تشير إلى أحداث، وذٰلك نحو (صه، ومه واف[2] ووى، وآه، وايه، وبس). فهٰذه في الحقيقة أصوات تشير إلى أحداث معينة فالمتكلم يصدر هٰذه الأصوات يرمز بها إلى حدث متعارف عليه.

ومنها ما هو ظرف، وجار ومجرور، كان في الأصل يستعمل مع متعلقه، أو جزءاً من جملة، وبكثرة الاستعمال حذف متعلقه أو الجزء الآخر، وأصبح الاكتفاء به يدل على معنى معين، وذٰلك المعنى هو معنى الفعل.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما الظروف والجار، فلأن نحو أمامك ودونك زيداً بنصب زيداً، كان في الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد، فخذه فقد أمكنك، فاختصر هٰذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه،

وكذا كان أصل (عليك زيداً) وجب عليك أخذ زيد، وإليك عني، أي ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عني، ووراءك أي تأخر وراءك، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد[3].

---

(١) انظر «التصريح» (٢/١٩٧).

(٢) جاء في (**مفردات الراغب الأصفهاني**) ص١٩ أن «أصل الأف كل مستقذر من وسخ وقلامة ظفر وما يجري مجراها. ويقال ذٰلك لكل مستخَفّ استقذاراً له نحو (افٍّ لكم ولما تعبدون من دون الله)، وقد افقت لكذا إذا قلت ذٰلك استقذاراً له ومنه قيل للضجر من استقذار شيء افّف فلان».

(٣) «شرح الرضي» (٢/٧٦).

ومنها ماله مادة لغوية معلومة، سواء كانت مصدراً أم غيره، فالمصدر نحو (رويد) تصغير (إرواد) تصغير ترخيم ومعناه الامهال، ونحو (حذرك) بمعنى احذر، و(بله) بمعنى دع، و(النجاءك) بمعنى انج، و(فرطك) بمعنى تقدم.

وغير المصدر نحو (بطآن) من البطء، و(سرعان) من السرعة، و(شتان) من الشتّ، وهو التفرق والتباعد.

وقسم منها مختلف في أصله ومادته، أو مجهول، وذٰلك نحو (هيت، وهلم، وآمين وهيهات)[1]، وأياً كان الاصل فهي تؤدي معاني معلومة.

فَعالِ

يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعالِ)، بفتح الفاء وكسر اللام، قياساً عند بعضهم، وسماعاً عند بعضهم[2] لقصد الأمر نحو (سَماعِ)، بمعنى اسمع و(كَتابِ) بمعنى اكتب و(حَفاظِ) بمعنى احفظ، و(حذار) بمعنى احذر.

وهٰذه الصيغة يراد بها التوكيد والمبالغة[3]، فـ (سماع) آكد من اسمع، و(حذار) آكد وأبلغ في الأمر من احذر، يدلك على ذٰلك أنّ هٰذه الصيغة تدل على المبالغة عموماً في اسم الفعل، أو في غيره، نحو (يا خَباثِ)، و(يا فَساقِ)، ونحو(حَلاقِ) للمنية، و(أَزامِ) للسنة و(صَرامِ) للحرب، وغيرها.

والخلاف في هٰذه الصيغة في كونها فعلاً أو اسماً، هو الخلاف في عموم أسماء الأفعال، وعلى أية حال فدلالتها معلومة، سواء قلنا هي اسم أم فعل.

---

(١) جاء في رسالة (أسماء الأفعال والأصوات - دراسة ونقد) لعبد الهادي الفضلي أن أصل (آمين)، (هبت) سريانية وعبرانية، و(هيت) قبطية ص١٩٨.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٥)، «التصريح» (٢/ ١٩٦).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٥)، «شرح ابن يعيش» (٤/ ٥٠)، «المخصص» (١٧/ ٦٥-٦٦).

وعلى هٰذا يكون للأمر أربع صيغ:

١- فعل الأمر، نحو اذهب وقم.

٢- الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، نحو ليقم وليذهب.

٣- أسماء الأفعال، سواء ما كان منها قياسياً، وهو ما كان على وزن (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام، أم ما كان مسموعاً، نحو صه، ومه، وحيّ، وهي كلها تفيد المبالغة والتأكيد(١).

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو صبرًا واقداماً وهو يفيد المبالغة أيضاً.

وقد يفيد الخبر الدلالة على الأمر، كما مرّ في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي ليرضعن أولادهن.

أسماء الأصوات

أسماء الأصوات هي كل لفظ حُكي به صوت، أو صُوّت به للبهائم، ولما لا يعقل عموماً، فالأول نحو (قب) حكاية وقع السيف، و(طق) لوقع الحجارة، والثاني كـ (عدس) لزجر البغل، و(هيد) لزجل الابل(٢).

وهي كما نرى ممّا مرّ على قسمين:

الأول: حكاية صوت صادر عن الحيوانات أو عن الانسان أو عن الجمادات، وشرطها أن تكون مشابهة للمحكي، فمن ذٰلك (غاق) حكاية صوت الغراب، و(ماء) صوت الظبية إذا دعت ولدها، و(طيخ) حكاية صوت الضاحك، و(عيط) حكاية صوت

(١) انظر بحث (اسم الفعل - دراسة وطريقة تيسير) للدكتور سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي ٨٩.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩)، «شرح الألفية لابن الناظم» (٢٥١).

الفتيان إذا تصايحوا في اللعب، و(طق) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض، و(قب) لوقع السيف و(قاش ماش) للقماش كأنه سمي باسم صوته[(١)]، ونحوه (طب) حكاية لوقع الكرة على الأرض، و(دُم) حكاية صوت الطبل، و(قيق) حكاية صوت الدجاجة.

الثاني: أصوات يصوّت بها للحيوانات، عند طلب شيء منها، أما المجيء وأما الزجر نحو (عاه)، و(هاب) لزجر الابل، و(عوه) و(عه) للضأن والجحش، أو لأمر آخر كالشرب، والتسكين والأمر بالسير وذٰلك كـ (سأ) للشرب، و(هدع) للتسكين[(٢)]، وعندنا في عامية أهل العراق (هوش) لتسكين الحمار، و(ده) لأمره بالسير،

وأصلها «أنّ الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هٰذه الأفعال، فيصّوت لها، إما بصوت غير مركب من الحروف، كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذٰلك، وإما بصوت معيّن مركّب من حروف معينة لا معنى تحته، ثم يحرضه مقارناً لذٰلك التصويت على ذٰلك الأمر، أمّا بضربه وتأديبه وأمّا بايناسه واطعامه. . . فلما كان الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها[(٣)].

وذكر الرضي من أسماء الأصوات قسماً ثالثاً، وهي الأصوات الخارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعاً، بل دالة طبعاً على معان في انفسهم، كـ (أف) و(تف) فان المتكرّه لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ (اف)، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بـ (تف).

وكذٰلك (آه) للمتوجع، أو المتعجب، فهٰذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً، كـ (اح) لذي السعال، إلاّ أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩، ٩١)، «شرح الألفية لابن الناظم» (٢٥١)، «كتاب سيبويه» (٢/ ٦٣).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩، ٩٢)، «شرح ابن الناظم» (٢٥١).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩-٩٠).

كلامهم وحركوها تحريكه، وجعلوها لغات مختلفة، كما مرّ من لغات (أف) و(اوه)[١].

التنوين الداخل عليها:

ذهب الجمهور إلى أن التنوين الداخل عليها، تنوين تفكير، فما نوّن منها نكرة، وما لم ينوّن معرفة.

جاء في (**الكتاب**): «وزعم الخليل أن الذين يقولون غاقِ غاقِ، وعاءِ وحاءِ، فلا ينونون فيها ولا في أشباهها، أنها معرفة وكأنك قلت في عاءِ وحاءِ الاتباع، وكأنه قال الغراب هٰذا النحو، وأن الذين قالوا عاءٍ وحاءٍ جعلوها نكرة»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وكذٰلك إذا قلت في حكاية صوت الغراب (غاق غاق) إذا نونت كان نكرة، ومعناه بعداً بعداً، أو فراقاً فراقاً لأنّ صوت الغراب يؤذن بالفراق عندهم، ولذٰلك سموه غراب البين، وكأنهم فهموا ذٰلك من لفظه، إذ كان الغراب من الغربة والاغتراب، وإذ أريد به المعرفة ترك منه التنوين نحو غاق غاق»[٣].

وقال الرضي أن التنوين الداخل عليها تنوين الحاق ومقابلة، قال في شرحه على الكافية: «والتنوين فيما دخلته تنوين الحاق ومقابلة، كما قيل في تنوين (مسلمات) وليس ما قاله بعضهم من أن تنوين غاق للتنكير بشيء إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه»[٤].

ولعل التنوين الداخل عليها للوصل، فإذا وقف قطع نحو قولك غاقٍ غاق وعاءٍ حاء والله أعلم.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٥٣)، وانظر «المقتضب» (٣/ ١٨٠).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٤/ ٧١).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٩٠).

الأساليب

الشرط

معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره[١] أي أنْ يتوقف الثاني على الأول[٢]. فإذا وقع الأول وقع الثاني، وذلك نحو: (إن زرتني أكرمك) فالاكرام متوقف على الزيارة، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وقوله: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

هٰذا هو الأصل، وقد يخرج الشرط عن ذٰلك فلا يكون الثاني مسبباً عن الأول، ولا متوقفاً عليه، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: ١٧٦] فلهث الكلب ليس متوقفاً على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كل حال، وإنما ذكر صفته فقط، ونحو قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، والله لا يحب الكافرين سواء تولوا أم آمنوا، فليس الثاني مشروطاً بالأول ولا مسبباً عنه، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٤] فهو لا يعبد غير الله سواء شكّوا أم آمنوا، وقوله: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فهم لا يسمعون الدعاء سواء دعوهم أم لم يدعوهم، وقوله: ﴿فَإِن يَصْبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] والنار مثواهم صبروا أم لم يصبروا، وقوله: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] وهو قد أنزله على قلبه سواء عادوه أم والوه، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧] وهو عليم بالأفعال فعلوا خيراً أو شراً.

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٤٦).

(٢) «البرهان» (٢/ ٣٥٤).

فليس الشرط على هٰذا، من باب السبب والمسبب دوماً، وإنّما الأصل فيه أنْ يكون ذٰلك.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قد لا يكون مضمون الشرط والجزاء متعقباً لمضمون الشرط، بل يكون مقارناً له في الزمان نحو: (إنْ كان هناك نار كان احتراق) و(إنْ كان احتراق فهناك نار) و(إنْ كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق) لٰكن التعقب المذكور هو الأغلب»[١].

وجاء في (**حاشية الصبان**): «الجزاء قسمان:

أحدهما: أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، نحو (إنْ جئتني أكرمتك).

والثاني: أن لا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسبباً نحو (إنْ تكرمني فقد أكرمتك أمس) والمعنى إنْ اعتددت عليَّ بإكرامك إيَّايَ، فأنا أيضاً أعتد عليك بإكرامي إيّاك»[٢].

وجاء في (**البرهان**): «وقال صاحب المستوفي: اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً بحيث يمكن وجوده، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبّب، بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذ فرض حاصلاً لزم مع حصوله حصول الجزاء، سواء كان الجزاء قد يقع لا من جهة وقوع الشرط كقول الطبيب (من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده) لأنّ احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذٰلك، أو لم يكن كذٰلك كقولك: (ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً).

وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه، كالأمثلة السابقة، أو مستحيلاً كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٢).

(٢) «حاشية الصبان» (٤/ ٢٢).

وسواء كان الشرط سبباً في الجزاء ووصلته إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أو كان الأمر بالعكس، كقوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩]، أو كان لا هٰذا ولا ذاك، فلا يقع إلاّ مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧] إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال ومفضية إليه، ولا أن يكون الضلال مفضياً إلى الدعوة»(١).

فاتضح بهٰذا أنّ الشرط والجواب، ليسا دائماً بمنزلة السبب والمسبب ولا ارتباطهما بهٰذه المنزلة دوماً.

فعل الشرط

يقع فعل الشرط ماضياً ومضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

قالوا والماضي يفيد الاستقبال في الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] ونحو: (إنْ زرتني أكرمتك) والمقصود أن تزرني.

ومن المعلوم أنّ الفعل الماضي يخرج إلى الاستقبال في غير باب الشرط، كما اسلفنا في باب الفعل كما يخرج المضارع إلى المضي، فإنه قد يؤتى بالماضي مراداً به الاستقبال وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

وقد يؤتى بالفعل المضارع مراداً به المضي، نحو قوله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] وقوله: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ما تلت.

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٥٥-٣٥٦).

ومن المعلوم أن الفعل المضارع المسبوق بـ (لم) و(لمّا) يفيد المضي، فخروج الفعل من باب إلى باب آخر غير منكور في اللغة.

وهو في الشرط كذٰلك فإن الماضي في الشرط يفيد الاستقبال كثيراً.

واستعمال الفعل الماضي في الشرط للدلالة على المستقبل، ليس مختصاً بالعربية وحدها بل هو كثير في اللغات السامية أيضاً، كالاكدية، والعبرية، والحبشية، وأكثر اللغات السامية تستعمل الماضي في الشرط والحاضر أو المستقبل في الجزاء[(١)]، غير أن العربية تستعمل الماضي والمضارع للشرط والجواب.

وقد ذهب النحاة إلى أن القصد من مجيء الشرط ماضياً، وإن كان معناه الاستقبال، هو انزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع وهٰذا ما فسروا به التعبير عن الاحداث المستقبلة بأفعال ماضية، في غير الشرط أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ وقوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] قالوا جيء بهٰذه الأفعال على صيغة الماضي، وان كانت مستقبلة للدلالة على أنها متيقنة الحصول، وأنها بمنزلة الفعل الماضي في التحقق.

فهو تفسير عام للتعبير عن الأحداث المستقبلة بأفعال ماضية.

جاء في (**الخصائص**): «وكذٰلك قولهم (إن قمت قمت) فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع، وذٰلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هٰذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقع مترقب، وهٰذا تفسير أبي علي عن أبي بكر وما احسنه»[(٢)].

قالوا وقد يكون ذٰلك لأسباب أخرى، كالتفاؤل أو «لاظهار الرغبة في وقوعه نحو (إنْ ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) فإنّ الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إيّاه فربّما يخيل إليه حاصلاً»[(٣)].

---

(١) انظر «التطور النحوي» (١٣٣).

(٢) «الخصائص» (٣/ ١٠٥) وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٣).

(٣) «الإيضاح للقزويني» (٩٣) وانظر «البرهان» (٢/ ٣٥٨)، «مختصر المعاني للتفتازاني» (٦٣).

أو يكون للتعريض «بأن يخاطب واحداً ومراده غيره، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]»[١].

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن الفعل إذا كثر عبّر عنه بالمضي، بخلاف مالم يكثر، قال: «إنّ الفعل المعبّر عنه بلفظ الشرط إذا كثر حدوثه استعمل الماضي، وإذا قلّ حدوثه استعمل المضارع، فالماضي أولى بالكثير لأنه كالحادث، والمضارع أولى بالقليل لأنه لم يحدث، فهما متشابهان، تقول (مَنْ صبر ظفر) و(مَنْ سار وصل)، و(مَنْ جدّ وجد) و(مَنْ يكذب منكم يعاقب) و(مَنْ يفعل كذا وكذا أكافئه مكافأة حسنة) و(مَنْ يخالف منهم يطرد) و(إنْ تكن وزيراً تكن كبيراً) ورغبة القائل كالكثرة»[٢].

ويبدو أن استعمال الشرط بصيغة الماضي أو المضارع قد يكون لغير ذلك.

١ - فإنّ التعبير بالفعل الماضي قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة، في حين أن المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث وتجدده، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧١]. فجاء بالفعل المضارع وذلك لأن هذه الأحداث تتكرر وتتجدد.

وقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فجاء بالفعل الماضي، وذلك لأن الطلاق لا يتكرر تكرر الصدقات، وقال: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لما ذكرت.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢] فجاء بـ (يشكر) بصيغة المضارع و(كفر) بصيغة المضي، وذلك لأن الشكر

---

(١) «البرهان» (٢/٣٥٨) وانظر «الإيضاح» (٩٣).

(٢) «المباحث اللغوية في العراق» (٤٨).

يتجدد ويكثر، وليس كذٰلك الكفر، فإنّ الكفر يحصل ابتداء ويبقى صاحبه عليه إلاّ إذا شاء الله، فالشكر عمل يومي متجدد بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد.

جاء في (**تفسير الرازي**) في هٰذه الآية: «قال في الشكر (ومن يشكر) بصيغة المستقبل وفي الكفران (ومن كفر فإنّ الله غني)، وإنْ كان الشرط يجعل الماضي والمستقبل في معنى واحد كقول القائل: من دخل داري فهو حر، ومن يدخل داري فهو حر، فنقول فيه اشارة إلى أمر وهو أنّ الشكر ينبغي أنْ يتكرر في كل وقت لتكرر النعمة، فمن شكر ينبغي أنْ يكرر، والكفر ينبغي أن ينقطع، فمن كفر ينبغي أن يترك الكفران، ولأن الشكر من الشاكر لا يقع بكماله، بل ابدا يكون منه شيء في العدم يريد الشاكر ادخاله في الوجود كما قال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩] وكما قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل:١٨] فأشار إليه بصيغة المستقبل تنبيهاً على أن الشّكر بكماله لا يوجد، وأما الكفران فكل جزء يقع منه تام فقال بصيغة الماضي[(١)]».

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

فإنّه جاء في الآية الأولى بالفعل الماضي، (وما انفقتم. . .).

والآيات الأخرى بالمضارع، وذٰلك لأنّ الآية الأولى إخبار بأنّ ما فعلته أو نذرته فقد علمه الله، أي ما حصل منك فقد علمه الله.

وقال: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

---

(١) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١٤٥).

وقال: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤].

وقال: ﴿۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان: ٢٢].

فقد جاء في الآيتين الأوليين بالفعل الماضي (أسلم) والأخيرة بالمضارع (يسلم) وذٰلك لأن (أسلم) في الآيتين الأوليين معناه الدخول في الإسلام، يدلك على ذٰلك في الآية الأولى موازنته باليهودية والنصرانية، قال تعالى قبل هٰذه الآية: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ﴾ [البقرة: ١١١] فردّ عليهم الله بقوله ﴿بلى من أسلم وجهه لله...﴾ أي بلى يدخل الجنة المسلم، وكذٰلك الآية الثانية.

في حين أن قوله: ﴿ومن يسلم وجهه إلى الله...﴾ معناه الخضوع والانقياد لله، وهو عمل يومي يفيد الاستمرار والتجدد، بخلاف الآيتين الأوليين اللتين معناهما الدخول في الإسلام.

وقال تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] وقال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].

فجاء في القتل الخطأ بالفعل الماضي، لأنه خطأ لا يتكرر، وهو قليل بخلاف القتل العمد وهو الإصرار على قتل المؤمن، فقد جاء به بصيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد لأنه يتكرر وقوعه.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩].

وقال: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وذٰلك لأن إرادة الآخرة أمر واحد، فجاء بالفعل الماضي بخلاف (إرادة الثواب)، فأن إرادة الثواب تتجدد، لأنّ الثواب يتجدد بخلاف الآخرة فإنها واحدة، وهٰذا السر في إنه قال (ومن أراد الآخرة) بالفعل الماضي، لٰكنه قال (ومن يرد ثواب الآخرة) بالمضارع.

وكذلك بالنسبة إلى الدنيا، فارادة الثواب مستمرة متجددة، فكل عمل له ثواب.

وقال: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

وقال فيمن يفعل الزنى: ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَآ﴾ [النساء: ١٦].

فجاء بالآيتين بالفعل الماضي، لأن المقصود بالتوبة هي التوبة العامة، فالتوبة الأولى معناها الدخول في الإسلام، والثانية معناها الانخلاع عن الفاحشة.

في حين قالك ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، والكلام موجّه إلى زوجي النبي ﷺ والمقصود بالتوبة هنا التوبة الجزئية العارضة التي يتكرر امثالها من الوقع في اللمم والصغائر.

وقال: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

وقال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

فجاء في الآية الأولى بالمضارع (تعودوا)، وفي الآية الثانية بالماضي (عدتم) وذلك أن الآية الأولى نزلت بعد معركة بدر في كفار قريش، وهو تهديد للمشركين واشعار للمؤمنين بأن المشركين سيكررون العودة إلى القتال وهو ما حصل، وأخبرهم بأن الله سيعود إلى نصر المؤمنين ومحق باطل الكافرين.

وأما الآية الثانية ففي بني إسرائيل، وقد ذكر أنهم يفسدون في الأرض مرتين، فأخبر بأن لهم عودة بعد تلك المرة.

فجاء بالمضارع للدلالة على الاستمرار والتجدد، بخلاف الثانية.

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوٰٓا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

فجاء بالشرط ماضياً (فإن لم تفعلوا) و(إنْ تبتم) وذلك لأنه خروج عن الربا والخروج عنه يكون دفعة واحدة، في حين قال:

﴿ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٩] فجاء الشرط مضارعاً ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ﴾ وذلك لأنه في الجهاد وهو ماض إلى يوم القيامة، يتكرر حصوله، فجاء في الربا بالفعل الماضي ﴿فإن لم تفعلوا﴾ وذلك لأن لم والمضارع يفيدان المضي، وجاء في الجهاد بالفعل المضارع.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٧٣].

وذلك لأن الانتهاء هنا دفعة واحدة لكنه قال في الجهاد والتناصر بين المؤمنين ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٣].

فلما كان التناصر مستمراً متجدداً، جعله بصيغة المضارع بخلاف ما قبله.

وقال: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وقال: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٣].

فجاء بالفعل الماضي في الآيتين (فان انتهوا) وذلك لأن القصد هنا الانتهاء الكامل عن الحرب والدخول في الاسلام، بدليل قوله ﴿ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ وذلك يكون بالانتهاء الكامل والكف التام عن القتال، لكنه قال: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩].

فقال (إنْ انتهوا) بخلاف الآيتين السابقتين وذلك لأن الانتهاء هنا ليس انتهاء عاماً بل قد تتكرر الحروب بينهما بعد، كما حصل فعلاً، فجاء بالمضارع للدلالة على التجدد، وهذه الآية نزلت بعد وقعة بدر.

وقال: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ [الكهف: ٧٦] لأنه سيحصل الفراق بعد سؤال واحد.

وقال: ﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾ [محمد: ٣٧].

وهٰذا في سؤال الأموال وهو يتجدد بتجددها فجاء في المتجدد بالفعل المضارع، وفي غيره بالفعل الماضي، والله أعلم.

٢- وقد يؤتى بالفعل الماضي مع الشرط للدلالة على وقوع الحدث جملة واحدة، وإنْ كان مستقبلاً، ويؤتى بالمضارع لما كان يتقضّى ويتصرم شيئاً فشيئاً، أي مستمراً وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي إذا حصل هٰذا ولذا عبّر عنه بالماضي، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وذٰلك أن المخالطة مستمرة متطاولة ليست كالاحصار فعبّر عنها بالمضارع.

ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي لا تؤاخذنا إذا حصل منا نسيان، أو خطأ، أي وقع.

وقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٩] فإنّ معناه إذا وقع الخوف أو إذا حصل الأمن، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] فإنّ فيه معنى الاستمرار والتحسّب، بخلاف ما قبلها، ونحو قوله تعالى: ﴿۞ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧].

فالطلوع والغروب يقعان جملة واحدة، فعبر عنهما بالماضي، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] فإنّه يفيد الاستمرار والتطاول.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥] أي وإنْ تطاول عليهم الانذار وتكرر واستمر، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠] أي إذا ادبروا عنك.

وقال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] ولا يحسن في هٰذا (إنْ عددتم) وذٰلك لأن هٰذا الفعل لا يفرغ منه، لأن نعم الله كثيرة، فجاء فيه بالفعل المضارع، لأنه متطاول.

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي إذا صدر منهم هٰذا الأمر، ولا يحسن (اذا يفعلون فاحشة) لأنّ فيه معنى الاستمرار وعدم الانتهاء بعد من الفاحشة، فيكون المعنى أنّهم يذكرون الله حين يفعلون ذٰلك.

فإذا أردت انقضاء الحدث وتمامه جئت بالفعل الماضي، وإنْ كان الحدث مستقبلاً وإن لم تقصد ذٰلك جئت بالمضارع.

٣- ويكثر التعبير بالفعل الماضي عن الحكم الثابت القائم على المشاهدة والتجربة الماضية، وهو ما يكون في الحِكم ونحوها، نحو (من تهور ندم ومن حذر سلم) ونحو (من صبر ظفر) و(من رام العلا سهر الليالي) و(من خاف أدلج) بخلاف مالم يكن كذٰلك نحو (مَنْ يعمل يأكل) فهٰذه قاعدة تضعها للمستقبل، فلا يحسن فيها (من عمل أكل).

ويمكن رجع هٰذه إلى النقطة السابقة.

٤- وقد يؤتى بالشرط ماضياً، للدلالة على الزمن الماضي، نحو (إنْ كنت ضربته فأخبرني) و(إنْ كنت عصيت ربك فتب) و(إنْ كنت رأيته قبل هٰذه المرة فلا شك في أنك ستعرفه الآن)، وهو أمر ينكره جمهور النحاة.

هل يأتي الشرط للمضي:

ذهب النحاة إلى أن الشرط يفيد الاستقبال، وإن كان فعله ماضياً، فإنّ هٰذه الأدوات تقلب الماضي إلى الاستقبال(١)، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وقوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ولا يفيد الشرط المضي، وما ورد من ذٰلك مؤول.

---

(١) انظر «التصريح» (٢/٢٤٩)، «حاشية الخضري» (٢/١٢٢)، «حاشية الصبان» (٤/١٦).

والصواب أنّ الشرط قد يأتي للمضي، يدلّ على ذٰلك الاستعمال الفصيح بما لا يقبل التأويل.

فقد يأتي الشرط للدلالة على المضي، وذٰلك إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماض، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

والمعنى أنّك تعلم ذٰلك، إذا كان قد صدر مني، والنحاة يؤولون ذٰلك على أنه: إن ثبت إني كنت قلته، أو إنْ يثبت في المستقبل أني كنت قلته، في الماضي، فأَنا أعلم أنك علمته[1].

وهو تأول بعيد، فكيف يقول لربه أن يثبت في المستقبل وهو في خطاب الله عزّ وجل، وهل الله جاهل ذٰلك وقت الخطاب، حتى يثبت له في المستقبل ؟

وكذٰلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] والنحاة يتأولون ذٰلك كما أسلفنا.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ثم أعلم أنّ (إنْ) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإنْ أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ (كان)، كقوله تعالى: ﴿إن كنت قلته﴾ و﴿وإن كان قميصه﴾...

ثم إنْ (كان) إذا كان شرطاً، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: ﴿إن كنت قلته﴾ ﴿وإنْ كان قميصه﴾ وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو: زيد وإنْ كان غنياً إلاّ أنه بخيل[2]».

وجاء في (**بدائع الفوائد**): «قال تعالى عن عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿إنْ كنت قلته فقد علمته﴾ فهٰذا شرط دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعاً، لأنّ المسيح

---

(١) انظر «التصريح» (٢/٢٤٩)، «حاشية الخضري» (٢/١٢٢)، «حاشية الصبان» (٤/١٦).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٩٣) وانظر «الكليات» (٧٨).

إما أن يكون صدر هٰذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين فإنما تعلّق الشرط وجزاؤه بالماضي. . .

وليت شعري ما يصنعون بقول النبي ﷺ: (إنْ كنت الممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه) هل يقول عاقبل ان الشرط هنا مستقبل؟. . .

وأنه لم يقصد أنه إن يثبت في المستقبل أنّك اذنبت في الماضي، فتوبي، ولا قصد هٰذا المعنى، وإنّما المقصود المراد ما دل عليه الكلام: إنْ كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبليه بالتوبة[1]».

وهٰذا هو الحق، قال تعالى: ﴿وان كان كبر عليك اعراضهم فإن استطعت ان تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية﴾ [الأنعام: ٥٥].

فهل المعنى: أنْ يثبت أنه كبر علك اعراضهم؟

ونحوه قوله: ﴿ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ [يونس: ٧١].

فهل المعنى: أنْ يثبت في المستقبل أنه كان كبر عليكم مقامي؟

ونحوه قوله: ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ﴾ [الأعراف: ٨٧].

ونحوه أن تقول لصاحبك: (إنْ كنت عاهدته على ذٰلك فافعل)، وليس المقصود أنْ يثبت انك عاهدته فافعل بل هو ماضي المعنى قطعاً.

وربّما دل الشرط على المضي بغير (كان).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع، وإنْ كان بغير لفظ (كان) لكنه قليل بالنسبة إلى (كان) كقوله:

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٤٥).

أتغضب إنْ أذنا أذينة حُزّتا

ونحو قولك (أنت وإنْ أعطيت مالاً بخيل) و(أنت وإنْ صرت أميراً لا أهابك)[(١)]».

وهٰذا هو الحق، وقد ورد ذٰلك في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥] وو ماضيالمعنى، وقال: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨]. وقال ﴿قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]. وهٰذا رد على أحاب القرية ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ بعد أن ذكّروهم بالله، فهو ماضي المعنى.

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وهٰذا في معركة أحد، وهو ماضي المعنى.

وقال: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]. وهٰذه الآية نزلت بعد وقوع الحادثة.

وقال في فرعون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠].

وقال ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: ٧١].

وقال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]. والآية نزلت بعد وقوع الحادثة.

وقد أخرج بعض النحاة (إذا) المسبوقة بـ (حتى) من الشرطية[(٢)]، والصواب أنها شرطية، بدليل اقتران جوابها بالفاء، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤].

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٣).
(٢) «البرهان» (٤/ ١٩٧).

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

ومما يدل على المضي مع غير (إنْ) و(إذا) من أدوات الشرط، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧].

وقوله: ﴿رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦١].

وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

بل قد يرد فعل الشرط دالاً على المضي، وإنْ لم يكن فعلاً ماضياً مع فعل الكون وغيره فمن ذلك أن يرد خبر (يكون) فعلاً ماضياً وذلك نحو قوله:

فإنْ تكن الأيام أحسنّ مرّة ... اليّ فقد عادت لهن ذنوب

وقول الأبيرد بن المعذّر الرياحي يرثي أخاه بُريدا:

فإن تكن الأيام فرّقن بيننا ... فقد عذرتنا في صحابته العذر

وقول حريث بن سلمة:

ان تك درعي يوم صحراء كُلية ... أصيبت فماذا كم عليّ بعار

وقول امريء القيس:

وان تك قد ساءتك مني خليقة ... فسلّي ثيابي من ثيابك تنسل

فهٰذا كله يفيد المضي ولا شك.

ومن وروده دالاً على المضي مع غير فعل الكون قول عمارة بن عقيل:

فان تصبح الأيام شيّبن مفرقي ... وأذهبن أشجاني وفلّلن من غربي

فيا رُبّ يومٍ قد شربت بمشرب شفيت به غيم الصدى بارد عذب

وقول العتبي يرثي بنيه:

فأن يهلك بنّي فليس شيء على شيء من الدنيا يدوم

وقول ثابت بن قطنة يرثي يزيد بن المهلب:

إنْ يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبّ قتل عار

وهذا كله يفيد المضي.

فهل هناك دليل أوضح من ذلك على أن الشرط قد يأتي للمضي بـ (كان) وبغيرها بلفظ الماضي وغيره؟

دلالته على الحال:

وقد يدل الشرط على الحال فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وهذا افتراض لحالتهم آنذاك.

ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٤].

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥].

وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [العلق: ٩-١١].

ومما يفيد الحال كثيراً أسلوب الالهاب والتهييج، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣].

وقوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وقوله: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢].

وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

معاني أدوات الشرط

إنْ

تستعمل (إنْ) في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والموهومة والنادرة[١]، والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموماً.

فمن المعاني المحتملة الوقوع قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وقوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦].

ومن المعاني المشكوك في حصولها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ومن المعاني المفترضة التي لا وقوع لها في المشاهدة قوله ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾ [القصص: ٧١]، وقوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤].

ومن المعاني المستحيلة قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] وقوله: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟﴾ [الرحمٰن: ٣٣]، ونحو قولنا: (إنْ استطعت فاخرج من ملك الله).

جاء في (**الكليات**): «(إنْ) الشرطية تقتضي تعليق شيء، ولا تستلزم تحقق وقوعه، ولا امكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] وعادة، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥]»[٢].

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/٤)، «الاتقان» (١/١٤٩).

(٢) «الكيات» (٤٠٧).

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «ولا تستعمل (إنْ) الاّ في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح (إن أحمر البسر كان كذا) و(إنْ طلعت الشمس آتك) إلاّ في اليوم المغيم»[١].

وربما ورد بعدها المتيقن قليلاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وقوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وهو ميت لا محالة.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وتقول من ذلك: (إنْ مت فاقضوا ديني) وإنْ كان موته كائناً لا محالة فهو من مواضع (اذا)، إلاّ أنّ زمانه لما لم يكن متعيناً، جاء إستعمال (إنْ) فيه، قال الله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾»[٢] [آل عمران: ١٤٤].

وجاء في (**الطراز**) في (إن) «لا تقع إلاّ في المواضع المحتملة المشكوك فيها، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] وقال تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤].

فان استعملت في مقام القطع، فأما أنْ يكون على جهة التجاهل، وأنت قاطع بذلك الأمر ولكنك تُري أنك جاهل به، وأما على أنّ المخاطب ليس قاطعاً بالأمر، وإنْ كنت قاطعاً به، كقولك لمن يكذبك فيما تقوله وتخبر به: (إنْ صدقتُ فقل لي ماذا تفعل؟) وأما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم، وهذا كما يقول الأب لابن لا يقوم بحقه: (إنْ كنت أباك فاحفظ لي صنيعي فيك))»[٣].

وجاء في (**مختصر المعاني**) للتفتازاني: «وقد تستعمل (إن) في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلاً، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار، وهو يعلم أنّه فيها فيقول:

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤) وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٢)، «المقتضب» (٢/ ٥٦).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤).
(٣) «الطراز» (٣/ ٢٩٨-٢٩٩).

(إنْ كان فيها أخبرك) يتجاهل خوفاً من السيد، أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده، كقولك لمن يكذّبك (إنْ صدقتُ فماذا تفعل؟) مع علمك بأنك صادق.

أو تنزيله، أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل، لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: إنْ كان أباك فلا تؤذه.

أو التوبيخ... أو تغليب غير المتصف به، أي بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد، غير قطعي لعمرو، فتقول: إنْ قمتما كان كذا»[١].

وجاء في (**الايضاح**) للقزويني: «ومجيء قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] بـ (إن) يحتمل أنْ يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين منهم، فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً»[٢].

إذا

الأصل في (إذا) أن تكون للمقطوع بحصوله، وللكثير الوقع، فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإنّ كل واحد منا سيحضره الموت، وقوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٢٥] وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] وقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] فإنّ المحرم لا بد أن يتحلل، وقوله: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقوله: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فإنه لا بد أن تنسلخ الأشهر الحرم، وقوله: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا

(١) «مختصر المعاني» (٦٠-٦١).
(٢) «الايضاح» (٩١).

ورفاتا أءنا لمبعوثون خلقا جديدا﴾ [الإسراء: ٤٩]، وقوله: ﴿ ۞ وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾ [الكهف: ١٧] وقوله: ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستئذنوا﴾ [النور: ٥٩] وقوله: ﴿فإذا قضيت الصلوٰة فانتشروا في الأرض﴾ [الجمعة: ١٠] فأنّ الصلاة لا بد أن تنقضي.

وأما ما يقع كثيراً، فنحو قوله تعالى: ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقوله: ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ [النساء: ٨٦].

وقوله: ﴿ وإذا قرئ القرءان فاستمعوا له وأنصتوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وقوله: ﴿ وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما﴾ [يونس: ١٢].

والنحاة يفرقون بين (إنْ) و(إذا) بما ذكرنا، فيقولون: إنّ الأصل في (إنْ) أن تستعمل للمشكوك فيه و(إذا) للمقطوع بوجوده.

وذكر سيبويه أنّ (ذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر كان حسناً، ولو قلت: (آتيك إنْ احمرّ البسر) كان قبيحاً، فـ (إنْ) أبداً مبهمة، وكذٰلك حروف الجزاء[1].

وجاء في (**المقتضب**): «وإنّما مع (اذا) من أن يجازى بها[2] لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: (إنْ تأتني آتك) فأنت لا تدري أيقع منه اتيان، أم لا؟ وكذٰلك: مَن أتاني أتيته، إنما معناه: إنْ يأتني واحد من الناس، آته.

فإذا قلتك (إذا اتيتني. . .) وجب أن يكون الاتيان معلوماً.

ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿ إذا السماء انفطرت﴾ [الانفطار: ١] و﴿ إذا الشمس كورت﴾ [التكوير: ١] و﴿ إذا السماء انشقت﴾ [الانشقاق: ١] ان هٰذا واقع لا محالة؟

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٣٣).

(٢) يجازي بها أي: يجزم بها.

ولا يجوز أن يكون في موضع هٰذا (إنْ) لأن الله عزّ وجل يعلم، و(إنْ) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر، وليس هٰذا مثل قوله: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] لأنّ هٰذا راجع إليهم.

وتقول: (آتيك إذا احمرّ البسر) ولو قلت (آتيك إنْ احمر البسر) كان محالاً، لأنه واقع لا محالة»[١].

وجاء في (**الاتقان**): «تختص (اذا) بدخولها على المتيقن، والمظنون، والكثير الوقوع، بخلاف (إنْ) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والنادر، ولهٰذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦] ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦] فأتى بـ (اذا) في الوضوء، لتكرره وكثرة أسبابه، وبـ (إنْ) في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] أتى في جانب الحسنة بـ (اذا)، لأنّ نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، و(إنْ) في جانب السيئة لأنها نادرة الوقوع، ومشكوك فيها»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وحق ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هٰذا تقول: (إذا احمر البسر فائتني).

وقبح: (إنْ احمرّ البسر)، لأنّ احمرار البسر كائن، وتقول: (اذا أقام الله القيامة عذب الكفار)، ولا يحسن: (إنْ اقام الله القيامة)، لأنّه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه»[٣].

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٥٥-٥٦).

(٢) «الاتقان» (١/ ١٤٩).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤).

وجاء في (**الايضاح**) للقزويني: «أما (إنْ) و(إذا) فهما للشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في شيء وهو أن الأصل في (إنْ) أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول لصاحبك (إنْ تكرمني أكرمك)، وأنت لا تقطع بأنّه يكرمك.

والأصل في (إذا) أنْ يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: (اذا زالت الشمس آتيك).

ولذٰلك كان الحكم النادر موقعاً لـ (إن) لأنّ النادر غير مقطوع به في غالب الأمر»[١].

وجاء في (**التفسير الكبير**) للرازي في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]: «قالوا كلمة (إنْ) في المجوز، و(إذا) في المقطوع به، تقول: (إنْ دخلت الدار فأنت طالق) لأن الدخول يجوز، أما إذا أردت التعليق بما يوجد قطعاً لا تقول (إنْ) بل تقول (إذا) نحو: إذا جاء غد فأنت طالق، لأنه يوجد لا محالة، هٰذا هو الأصل، فإن استعمل على خلافه فمجاز، فلمّا كان الزلزال مقطوعاً به قال (اذا زلزلت)»[٢].

وجاء في (**الطراز**) إنّ «(إنْ): إنّما يكون ورودها في الأمور المحتملة المشكوك في وقوعها، كقوله ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢].

وأما (إذا) فإنّما تستعمل في الأمور المحققة، كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ وقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾... فهٰذه الأمور كلها محققة، فلهٰذا حسن دخول (إذا) فيها»[٣].

وقال الدكتور علي فودة: «أن (إذا) تستعمل في معظم الحالات لمعنى غير المعنى الذي تستعمل له (إن)، إنّها تستعمل في الأمور المتيقنة، أو التي يكثر وقوعها على حين تستعمل (إنْ) فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أو في الذي يحدث قليلاً، وخير ما يؤيد ذٰلك

(١) «الإيضاح» (١/٨٨-٨٩) وانظر مختصر المعاني (٦٠-٦١).
(٢) «التفسير الكبير» (٣٢/ ٥٧) وانظر «الصبان» (٤/ ١٣)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٣٠).
(٣) «الطراز» (٣/ ٢٧٧-٢٧٨).

هو الآيات التي اجتمعت فيها (إنْ) و(اذا) معاً، فقد اجتمعتا في آيات يدرك القارىء لها بحسّه وضوح هٰذه الحقيقة في أكثرها»[١].

وما ذكره النحاة صحيح على وجه العموم، فإنّ (إذا) تستعمل للمقطوع بحصوله والكثير الوقوع بخلاف (إنْ) التي أصلها الشك والابهام أو ما هو أقل مما يستعمل بـ(إذا)، ويبدو ذٰلك واضحاً في استعمال القرآن الكريم، ولا سيما الآيات التي اجتمعت فيها (إنْ) و(إذا) معاً، كما ذكر الدكتور علي، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ . . . فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وذٰلك لأن الاحصار طارىء عارض، والأمن هو الأصل فجاء فيما هو الأصل بـ (اذا)، بخلاف ما هو عارض طارىء.

وقال في الحفاظ على الصلاة: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾ [البقرة: ٢٣٩] فجاء في حالة الخوف بـ (إنْ) وهي حالة طارئة، بخلاف حالة الأمن، فانّه جاء فيها بـ (إذا) وهي نظيرة الآية السابقة.

وقال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١] فجاء بـ (إذا) في الضرب في الأرض وهو السفر، لأنّه كثير بخلاف الفتنة فانّها قليلة.

وقال: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [التوبة: ٥] فإنّ انسلاخ الأشهر الحرم محتوم، فجاء فيه بـ (إذا) بخلاف التوبة، فانها مشكوك فيها فجاء فيها بـ (إنْ).

وقال: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ

(١) «الشرط بانْ وإذا في القرآن الكريم» (ص٦٠) - بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض -المجلد الرابع- السنة السابعة.

بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة: ٢٢٩-٢٣٠] فجاء في ذٰلك بـ (إنْ) لأنه أندر حالات الطلاق، وهو الطلاق الثالث، ثم زواج المطلقة من شخص آخر ثم طلاقها منه، وقال بعد هٰذه الآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وقال: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فإنّ هاتين الحالتين هما حالتا الطلاق العادي، بخلاف الحالتين الأوليين.

وقال: ﴿۞وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ﴾ [الرعد: ٥] فإنّ صيرورتهم تراباً أمر محتوم، بخلاف العجب، فإنّ الأمور التي تستدعي العجب نادرة، على العموم.

وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ﴾ [البقرة: ١٨٠] فجاء في حضور الموت بـ (اذا) لأنه واقع ولا بد، وأما ترك الخير وهو المال فهو أقل فجاء معه بـ (ان).

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ . . . وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ . . . فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنّ حالات الاستدانة أكثر من الحالة التي بعدها، وهي أن يكون المدين سفيهاً أو ضعيف العقل.

وقال: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾ [النساء: ٢٥] وهٰذا في الاماء، فإنّ كل أمة أو غير أمة تبلغ الاحصان، أي البلوغ، فجاء فيه باذا لأنه مقطوع بحصوله، أما إتيان الفاحشة فهو قليل فجاء فيه بـ(إنْ).

يدلك على ذٰلك أيضاً أنّ (إذا) على كثرة استعمالها في القرآن الكريم -فقد وردت في أكثر من ثلثمائة وستين موضعاً- لم ترد في موضع واحد غير محتمل الوقوع، بل هي كلها إما مقطوع بوقوعها، أو كثير الوقوع بخلاف (إنْ).

قالوا ولمّا كانت (إذا) تفيد الجزم بالوقوع، غلب معها لفظ الماضي، لكونه أدلّ على الوقوع، باعتبار لفظه، بخلاف (إنْ) التي تستعمل في المعاني المحتملة، والمشكوك فيها، فإنّه غلب معها الفعل المضارع[١].

والملاحظ في الاستعمال أنّ (إذا) يكثر معها الفعل الماضي حقاً، إذا ما قيست بـ (إنْ).

وقد عمل الدكتور علي فودة إحصاء[٢] لاستعمال الفعل الماضي والمضارع، مع إنْ الشرطية في القرآن الكريم، وقد كانت نتيجة الاحصاء أنّ استعمال (إنْ) الشرطية مع الفعل الماضي، أكثر من استعمالها مع المضارع، فقد ذكر أنّها وردت في القرآن الكريم في (٥٥٤) أربعة وخمسين وخمسمائة موضع، جاء فيها بصيغة الماضي في نحو (٣٧٠) سبعين وثلاثمائة موضع، ومعنى ذٰلك أنه استعمل الماضي معها أكثر من المضارع.

وعندنا على احصاء الدكتور ملاحظتان:

الأولى: إنّ الشرط بـ (إنْ) ورد في القرآن الكريم محذوف الجواب، في زهاء مائتي موضع، لقسم، أو لغيره، ويتحتم في هٰذه الحالة أنْ يكون الشرط ماضياً، نحو قوله تعالى ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١] ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] فهٰذا ينبغي أن يسقط من الاحصاء لأنه لا اختيار فيه فتكون نتيجة الاحصاء ما يأتي:

١٨٤ موضع، أستعمل معها المضارع.

١٧٠ موضع، أستعمل معها الماضي.

فيكون استعمال المضارع أكثر من الماضي.

---

(١) انظر «البرهان» (٢/ ٣٦٢)، «مختصر المعاني» (٦٠-٦١)، «الايضاح» (١/ ٨٨).

(٢) الشرط بـ (ان) و(اذا) في القرآن الكريم ٦٠ وما بعدها.

وأما الملاحظة الثانية، فإنّه لم يحص مواضع ورود الفعل الماضي والمضارع مع (إذا) حتى يتبين صدق قول النحاة أو عدمه، فإنهم قالوا إنّ (إذا) يستعمل معها الماضي أكثر من (إنْ).

وملاحظة النحاة هٰذه صحيحة، فقد وردت (إذا) في القرآن الكريم -شرطية وظرفية- في (٣٦٢) اثنين وستين وثلثمائة موضع، منها ثمانية عشر موضعاً فقط، وردت بالفعل المضارع، والبقية وردت بالفعل الماضي، مما يؤيد ملاحظة النحاة.

ولعله يدور في خلدك أنّ هٰذا يخالف ما ذكرناه في بحث (فعل الشرط)، وهو إنّه إذا كان الشرط وقع فعلاً ماضياً، فإنّه قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة، أو وقوعه جملة، في حين أنّ المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث، أو يفيد تطاول الحدث.

والحق أنه لا تناقض فيما ذهبنا إليه هنا، وهناك، فإنّ الأمر الذي ذكرناه هناك ينطبق هنا.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فقد ذكرنا فيه أنّه جاء بالفعل الماضي، لأنّ الطلاق لا يتكرر كثيراً، كسائر الأعمال اليومية، أو لأنّ معناه: إذا حصل الطلاق، أي تم.

وعندما جاء بـ (إذا) فقال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١] فقد جاء بها لأن حالات الطلاق الأخيرة أكثر، والفعلان ماضيان.

وعندما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإن الحدثين لا يتكرران، لا حضور الموت، ولا ترك الميراث، ولٰكن حضور الموت أمر واقع ولا بد، فجاء فيه بـ (اذا) بخلاف ترك المال، فإنه أقل وقوعاً، فجاء فيه بـ (إنْ)، والفعلان ماضيان.

وقوله: ﴿۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد: ٥] فجاء بـ (إنْ) مع الفعل المضارع (تعجب)، لأن العجب يتكرر في الحياة، أو لأنه حدث لم ينقطع بعد،

وجاء بـ (إذا) مع الفعل الماضي، (كنّا تراباً) لأنّه يكون مرة واحدة، وهو واقع ولا بد.

أو قد يفيد المضارع مع (إذا) تكرر الحدث أو استمراره، وتطاوله، كما ذكرنا ذٰلك في موضعه، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] فالتلاوة تتطاول، وهي تنقضي شيئاً فشيئاً، بخلاف قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ﴾ [يونس: ٤٧]، وقوله: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ٤٩]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا﴾ [الرعد: ١١].

فجاء بالفعل المضارع لما يحدث تدريجياً، ويقع جزءاً جزءاً، بخلاف ما جاء بالفعل الماضي.

وقد تقول ألم يرد في القرآن الكريم ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [الأنفال: ٢] بالماضي؟ والجواب أنه ورد، ولٰكن القصد مختلف، فإذا أردت وقوع الحدث جملة، جئت بالماضي، وإذا أردت أن الحدث مستمر لم ينقطع جئت بالمضارع، فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفا ل: ٢] معناه إذا قرئت عليهم، فهو يشير إلى انقضاء الحدث وتمامه، بخلاف الآيات التي وردت بالمضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] فإنّ معناها أنهم في اثناء القراءة يقولون: ائت بقرآن غير هٰذا، يقولون ذٰلك والقراءة لم تكتمل بعد، لضيق ذرعهم بسماعه، والله أعلم.

إذ ما

هي إذ و(ما) ركبتا، فأصبحتا أداة شرط، تقول: (اذ ما تقم أقم) و(إذ) وحدها ظرف زمان يفيد المضي غالباً، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] وأما (اذ ما) فهي حرف عند الاكثرين يفيد الشرط وغيرته (ما) من المضي إلى الاستقبال[١]. تقول اذ ما تأتني آتك، واستدل النحاة بتغير زمانها على حرفيتها[٢].

(١) «التصريح» (٢/٢٤٨).

(٢) «التصريح» (٢/٢٤٨).

وذهب قسم من النحاة إلى أنها باقية على ظرفيتها، غير أنّ (ما) كفتها عن الاضافة[١]. فإذا لم تنضم إليها (ما) لم تكن حرف جزاء[٢].

وأنا لا ارى حرفيتها، بل لا تزال ظرفاً وأنّ زمانها لم يتغير، بل تخصص بـ (ما)، وذٰلك أنّ (إذ) للمضي كثيراً، وقد تكون للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١]، وقوله: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣]، بل هي قد تكون للاستقبال، مع دخولها على الفعل الماضي، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩] وهٰذا يكون يوم القيامة، فعند دخول (ما) عليها جعلتها شرطية، وخصتها بالاستقبال، واما كفها عن الإضافة، فهٰذا أمر قاله النحاة بسبب أنهم يرون أنّ أداة الشرط لا بد أنّ تكون مبهمة[٣]، فإذا كانت موقتة أي معلومة لم تجزم، وهٰذا هو سبب عدم الجزم بإذا وذٰلك لأنها مضافة إلى ما بعدها، فتعرفت، أو تخصصت به، فليس فيها إبهام، فلم تجزم.

جاء في (**الكتاب**): «وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟

فقال: الفعل في (اذا) بمنزلته في (إذ)، اذا قلت (أتذكر إذ تقول) فـ (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (اذ) فيما مضى، ويبين هٰذا، أن (اذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت (آتيك إذا احمر البسر) كان حسناً، ولو قلت: (آتيك إنْ احمر البسر) كان قبيحاً! فـ (إنْ) أبداً مبهمة، وكذٰلك حروف الجزاء، و(إذا) توصل بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلته في: حين»[٤].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٢).

(٣) انظر «الأشباه والنظائر» (١/ ٩٧).

(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).

وعلى أية حال، فالذي نراه أنّ (اذ ما) أداة شرط، وهي ظرف و(ما) خصصتها بالاستقبال بعد أن كانت تستعمل للمضي كثيراً، وللاستقبال قليلاً.

وقد تعامل (إذ) من دون (ما) معاملة أدوات الشرط، فتقترن بجوابها الفاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١] وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المجادلة: ١٣] وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].

أنّى

وهي ظرف للمكان[1] يفيد العموم، نحو (أنّى تذهب أذهب)، ويبدو أنها أكثر عموماً من (أين) لمكان المدّة فيها، فإنّ اطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها. والملاحظ في العربية أنّ الكلمة يتقارب معناها ومبناها فـ (لا) مثلاً أوسع في النفي من (لن)، أي أنّ زمنها أطول لأنها تكون للحال، والاستقبال، والمضي، نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، و(لن) مختصة بنفي المستقبل، و(لا) مطلقة، أي أنّ صوتها غير محدود، و(لن) مقيدة بالسكون.

و(إذا) أوسع زمناً من (إذ)، فإنّها تكون ظرفاً للاستقبال، وزمنه أطول من المضي لأن المستقبل دائماً أطول وأفسح من الماضي الذي انتهى، وتكون للاستمرار والمضي أيضاً نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ﴾ [يونس: ٩٠] و(اذا) مقيدة بالسكون و(اذا) مطلقة.

و(منْ) مخصصة بالعقلاء، استفهامية، أو شرطية، أو موصولة، أو غيرها، وما لغير العقلاء، من ذوات، ومعان، وهم أكثر من العقلاء، وتكون لصفة من يعقل أيضاً نحو ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، و(من) مقيدة، و(ما) مطلقة.

فمدة الألف في (أنّى) تطلق المكان إطلاقاً بعيداً، بخلاف (أين) التي لا يمتد الصوت بها امتداداً بعيداً.

---

(١) «الهمع» (٢/٥٧)، «الأشموني» (٤/١٢).

أيّان

ظرف زمان، يستعمل فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه[١]، قال الرضي: «وأيان مختص بالأمور العظام نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢] و﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] ولا يقال: أيّان نمت»[٢].

وقد يستعمل للاستبعاد نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].

وهٰذا كما هو ظاهر في الاستفهام، والراجح أنّها في الشرط كذٰلك ولفظها يوحي بذٰلك، وذٰلك لمكان مدة الألف فيها، نحو (أيان تهرب أهرب معك).

أين

ظرف مكان مبهم، نحو (أين تذهب أذهب)، وقد تنظم (ما) إليها فتزيدها إبهاما[٣] وعموماً. قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقال: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] وقال: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١].

أيّ

وهي أكثرهن أبهاماً، إذ هي بحسب ما تضاف إليه، تقول (أيّ رجل تكرم أكرم) و(أيّ كتاب تأخذ آخذ) و(أيّ مذهب تقل به أقل به) و(أيّ وقت تسافر أسافر).

وقد تنضم إليها (ما) فتزيدها ابهاما، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٦).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٠).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٥).

حيثما

اسم مكان مبهم، جاء في (**المقتضب**): «وحيث اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه... فلما وصلتها بـ (ما) امتنعت من الاضافة، فصارت كـ (اذ) إذا وصلتها بما»(١)، وتلزمها (ما) اذا استعملت للشرط.

جاء في (**الأشباه والنظائر**): «باب الشرط مبناه على الابهام، وباب الاضافة مبناه على التوضيح، ولهٰذا لمّا أريد دخول (إذْ) و(حيث) في باب الشرط، لزمتهما (ما) لأنّهما لازمان للاضافة، والاضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشترطنا (ما) لتكفهما عن الاضافة فيبهمان، فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ»(٢).

قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤].

والفرق بين (حيثما) و(أينما) كما يبدو، أنّ (أينما) أكثر ابهاماً وعموماً، وسبب ذٰلك أنّ (أين) أكثر ابهاماً من (حيث)، وذٰلك أنّ (حيث) لازمة للاضافة، فهي مخصصة أو معرفة بما بعدها، تقول: (أجلس حيث جلس أخوك) أي في مكان جلوسه، ولذا لا تكون جزاء إلاّ إذا ضمت إليها (ما) لتكون مبهمة.

قال سيبويه: «وإنّما منع (حيث) أنْ يجازي بها أنك تقول (حيث تكون أكون)، فـ (تكون) وصلٌ لها كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون... فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ(ما)»(٣).

وأمّا (أين) فلا تضاف أصلاً، ولذٰلك فهي مبهمة، فإذا دخلت عليها (ما) زادتها ابهاماً وعموماً، وإذا دخلت على (حيث) أبهمتها، وذٰلك أنّ (ما) تفيد الابهام والعموم في غير الشرط أيضاً، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. وتقول: (دعوتك لأمرٍ ما).

---

(١) «المقتضب» (٢/٥٤).

(٢) «الأشباه والنظائر» (١/٩٧-٩٨) وانظر «المقتضب» (٢/٤٧)، «شرح ابن يعيش» (٧/٤٦).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/٤٣٢-٤٣٣).

فـ (أينما) أكثر ابهاماً وعموماً من (حيثما) يدلك على ذلك الاستعمال القرآني علاوة على القياس، فقد وردت (حيثما) في تعبير واحد تردد في مكانين، وهو قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠].

وترددت (أينما) في أربعة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨].

وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

وقوله: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [الأحزاب: ٦١].

وقوله: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

فأنت تحس بالشمول والعموم مع (أينما) أكثر من (حيثما)، وذلك أنها استعملت لمقدار قوة الله، وأنه لا يعجزه شيء ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾، ولامتداد يد الموت وسطوته إلى كل مكان لا يحجزه عن شيء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾.

ويوضح ذلك أيضاً الآية الأخيرة ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] فلو قال: (حيثما يوجهه لا يأت بخير) لتعين ذلك في المكان المادي المحسوس، ولكن قوله ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [الأحزاب: ٧٦] يوحي بالسعة والشمول، وهو يشمل الوجهات المادية والمعنوية.

ثم أن قوله ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] ليس فيه شمول للامكنة، فهناك أماكن لا تصح فيها الصلاة، وأزمنه لا تصح فيها الصلاة أيضاً، وهناك حالات لا يصح فيها استقبال البيت الحرام، بخلاف ما ورد في (أينما) فإنها تستغرق الحالات المذكورة. فدل ذلك على أن الشمول والعموم في (أينما) أوسع من (حيثما) والله أعلم.

كيفما

وهي لبيان الحال، نحو (كيفما تصنع أصنع) و(كيف تفعل أفعل)، ولا تلزمها (ما) في الشرط، واستعمالها في الشرط قليل.

ما

وهي نوعان:

غير زمانية: نحو ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠] وقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

وزمانية: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ونحو قولنا: (ما تجلس أجلس) أي ما تجلس من الزمان أجلس(١).

وهي أعم مِنْ (مَنْ) كما سبق أنْ ذكرنا، فإنّها مطلقة و(مَنْ) مقيدة إنّ (مَنْ) مختصة بالعقلاء، قال تعالى: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١] ولا تكون لغيرهم، إلا أن يكونوا مختلطين بالعقلاء.

وأمّا (ما) فهي لغير العاقل، نحو (ما تصنع أصنع) قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

ولصفات العقلاء في الشرط، نحو قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] وفي غير الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]، وقوله: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ [آل عمران: ٣٥].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٣٠٢)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٨٠).

جاء في (**المقتضب**): و(ما) تكون لغير الآدميين، نحو (ما تركب أركب) و(ما تصنع أصنع)، فإنْ قلت: (ما يأتني آته) تريد الناس لم يصلح. . . لأنّ (ما) تكون لذوات غير الآدميين، ولصفات الأدميين، تقول: مَنْ عندك؟ فيقول: زيدٌ، فتقول: ما زيد؟ فيقول: جواد أو بخيل، أو نحو ذٰلك، فإنمّا هو لسؤال عن نعت الآدميين»[١].

وجاء في (**الكتاب**): «و(ما) مثلها -يعني مثل من- إلاّ أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء»[٢].

متى

وهي ظرف زمان، تقول: (متى تأتني آتك).

ويفرق النحاة بين (اذا) و(متى)، فيقولون: إنّ (إذا) للوقت المحدود، و(متى) للوقت المبهم[٣].

وهٰذا التفريق ناتج عن قولهم إنّ (إذا) مضافة إلى شرطها، فهي معينة و(متى) غير مضافة، فهي إذن مبهمة.

قال سيبويه: «إنّ (إذا) تجيء وقتا معلوماً، ألا ترى أنك إذا قلت: (آتيك إذا احمر البسر) كان حسناً، ولو قلت: (آتيك إنْ احمر البسر)، كان قبيحاً، فـ (إنْ) ابداً مبهمة وكذٰلك حروف الجزاء»[٤]، و(متى) من حروف الجزاء[٥].

وقالوا ايضاً في التفريق بينهما إنّ (إذا) تقع شرطاً في الأشياء المحققة الوقوع، ونحوها. وأما (متى) فلما يحتمل الوجود والعدم[٦].

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٥٢).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٩).
(٣) «المفصل» (٢/ ٦٦).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).
(٥) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٢).
(٦) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٢٥).

جاء في (**الأشباه والنظائر**): «قال الخوارزمي: الفرق بينهما، الواجبة الوجود وما جرى ذٰلك المجرى مما علم أنه كائن، و(متى) لما لم يترجح بين أنْ يكون وبين أن لا يكون، تقول: (إذا طلعت الشمس خرجت) ولا يصح فيه (متى).

وتقول (متى تخرج أخرج) لمن لم يتيقن أنه خارج[١].

ويُفَرَّق بينها وبين (إنْ) أنّ (إنْ) أداة تعليق لا زمن فيها، و(متى) زمان.

جاء في كتاب (**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**) إنّ قولنا (إنْ أكرمتني أكرمتك) معناه تعليق الإكرام على الإكرام، وقولنا (متى أكرمتني أكرمتك) تعليق الاكرام على زمان يقع فيه الاكرام، «فـ (متى) تدل على الزمان بدليل أنه إذا قيل: (متى أجيئك ؟)، صحَ أن يقال في الجواب (متى أكرمتني)؛ ولا يصح أنْ يقال (إنْ اكرمتني) لأنّ (إنْ) لا تدل على الزمان، والسؤال عن الزمان، وإنّما يصح أن يجاب بها إذا سئل عن الفعل فقيل: هل أجيئك ؟»[٢].

وإذا لحقتها (ما) زادتها إبهاماً وعموماً.

جاء في (**الكليات**): «و(متى ما) أعم من ذٰلك وأشمل [يعني من متى] وربما يجري في (متى) من التخصيص مالا يجري في (متى ما)»[٣].

من

وتكون شرطاً للعاقل، قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

قال سيبويه: «(مَنْ): وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للاناسي،

(١) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٣٠)، ضوابط الفنون فصل الألف والذال (اذا).
(٢) «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» (٥٩).
(٣) «الكليات» (٣٣٧).

وتكون بمنزلة (الذي) للأناسي»[١].

ولو قال للعقلاء، أو لذوي العلم لكان أجود، فإنّها تستعمل لغير الأناسي من العقلاء، فقد تستعمل للملائكة، قال تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

واستعملها للجن، قال تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩].

وجاء في (المقتضب): «تقول في (مَنْ) (مَنْ يأتني آته)، فلا يكون ذلك إلاّ لما يعقل، فإنْ أردت بها غير ذلك، لم يكن.

فإنْ قال قائل: فقد قال الله عزّ وجل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥] فهذا لغير الآدميين، وكذلك ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] قيل إنّما جاز هذا، لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه»[٢].

مهما

قالوا هي بمعنى (ما) وقيل أعم منها[٣]، وقد ذكر أنّ أصلها (ما) ألحقت بها (ما) على وزن (كيفما) و(أينما).

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوًا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: (متى ما تأتني آتك) وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: (إنْ ما تأتني آتك)، وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٩).
(٢) «المقتضب» (٢/٥٠-٥١).
(٣) «الهمع» (٢/٥٧).

وبمنزلتها مع (أيّ) إذا قلت ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولون (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون (مه) كـ (إذن) ضم إليها (ما))»(١).

وجاء في **(التطور النحوي)**: «وقد تضاعف (ما) لتأدية معنى الابهام والتنكير، فتصير (مهما) بدل mama وتلحق (ما) بغيرها أيضاً، مثل (أيما)، و(متى ما)، و(كيفما)، و(أينما) و(حيثما)»(٢).

لو

وهي من أدوات الشرط، ثم هي قد تكون:

١- **امتناعية** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨].

وتسمّى حرف امتناع لامتناع، ومعناه امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشرط، نحو (لو زرتني لأكرمتك) فامتنع الاكرام لامتناع الزيارة.

٢- **شرطية غير امتناعية** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] إذ لا يصح أنْ يقال: امتنع التولي لامتناع الاسماع، بل هم متولون على كل حال أسمعهم أم لم يسمعهم. وقولهك ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] وقوله: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ونحو قولنا: (لو أتيته بالدنيا أجرّها بحذافيرها لزهد فيها).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).

(٢) «التطور النحوي» (١٢٣).

٣- وقد تاتي للتمني وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

وقال بعضهم: هي قسم برأسه، ليست شرطية ولا تحتاج إلى جواب، وذهب آخرون إلى أنها هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني(١).

والحق أنها قد تكون شرطية مشربة معنى التمني، فيكون لها جواب، نحو: (لو أنّ لنا رجالاً أمثال صلاح الدين إذن ما ضاعت فلسطين) تقول ذلك متمنياً، ونحو قوله(٢):

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبرَ بالذنائب أيّ زير
بيوم الشعثمين لقرَّ عيناً وكيف لقاء مَن تحت القبور

وقد تكون للتمني برأسها، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨].

٤- **قالوا وقد تأتي بمعنى (إنْ)** نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

والحق أنها لا تطابق (ان)، فإنّ شرط (لو) بعيد الوقوع، وهو أبعد من (إنْ).

جاء في **الكليات**: «والأصل في فرض المحالات كلمة (لو)، دون (إنْ)، لأنها لما لا جزم بوقوعه، ولا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه»(٣).

ويدل على ذلك الاستعمال، قال تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الزمر: ٤].

---

(١) «المغني» (١/٢٦٧)، «الهمع» (٢/٦٦).
(٢) «المغني» (١/٢٦٧).
(٣) «كليات أبي البقاء» (٥١).

وقال ﷺ: «**لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري...**».

وتقول: (لو كلّمة الموتى لم يؤمن) و(لو أجريت الأرض له ذهباً لرغب عني).

ولا تحسن (إنْ) لذلك، ونحوه ما ذكروا أنها بمعنى (إنْ).

فإن قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] جاء فيه بـ (لو) دون (إنْ) لأنّ الإنسان قصارى ما يستطيع حفظ نفسه، أنْ يكون في برج مشيدة فجاء بـ (لو) الدالة على البعد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] جاء فيه بـ (لو) التي تفيد البعد، لأن الإنسان أبعد شيء عن أن يشهد على نفسه.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] فأولو القربى هم أولى بالاستغفار من غيرهم فإذا كان منهياً عن ذلك معهم، فالنهي مع غيرهم أولى، وهذا أبعد شيء في النهي.

وهكذا كل ما ذكر على أنه أولى من غيره.

فهي لا تطابق (إنْ) في ذلك تماماً.

٥- وذكر أنها تأتي لمعنى التقليل، نحو: (تصدّقوا ولو بظلف محرق)[1].

ومعنى التقليل، إنما جاء مما ذكرناه آنفاً وهو أنّ شرطها بعيد الوقوع، فقوله ﷺ (تصدقوا ولو بظلف محرق) يعلمنا ألاّ نحقر من المعروف شيئاً، فالظلف المحرق أبعد شيء عن أن يُتصدّق به، لكونه قليلاً مرغوباً عنه، ومع ذلك علينا ألاّ نحقر الصدقة به.

ونحوه: (تصدق ولو بتمرة)، فإنّ التمرة بعيدة عن أن يتصدَّق بها، لزهادتها.

ونحوه (التمس ولو خاتماً من حديد) فخاتم الحديد أبعد شيء عن أنْ يكون مهراً لامرأة لزهادة قيمته، ومن هنا دخلها معنى التقليل.

---

(١) «المغني» (١/٢٧٦)، «الهمع» (٢/٦٦).

وقوع اللام في جوابها

تقع اللام في جواب (لو)، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الفتح: ٢٥] وقوله: ﴿وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ﴾ [محمد: ٤].

وهٰذه اللام تلحق جوابها المثبت كثيراً، وأمّا المنفي بـ (لم) فلا تلحقه والمنفي بـ (ما) يجوز أن تلحقه إلاّ أنّه قليل[١]، ولم ترد في القرآن الكريم لاحقة لجوابها المنفي.

واختلف في هٰذه اللام على أقوال:

١- فقسم ذهب إلى أنها **تفيد التسويف**.

جاء في (**التصريح**): «قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات: هٰذه اللام تسمى لام التسويف، لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب من الشرط، وتراخيه عنه، كما إنّ اسقاطها يدل على التعجيل، لأن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة، ولهٰذا دخلت في ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا﴾ [الواقعة: ٦٥] وحذفت في ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ [الواقعة: ٧٠] أي لوقته في المزن من غير تأخير، والفائدة في تأخير جعله حطاماً، وتقديم جعله أجاجاً تشديد العقوبة، أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع، جعلناه حطاماً كما قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤] الآية. اهـ»[٢].

٢- وقسم ذهب إلى أنها **لتأكيد ارتباط احدى الجملتين بالأخرى**[٣].

٣- وقسم ذهب إلى **أنها اللام الواقعة في جواب القسم** فقولك: (لو زرتني لأكرمتك) في تقدير (والله لو زرتني لأكرمتك)[٤].

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٢٩٢)، «المغني» (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٦٠)، «البرهان» (٤/ ٣٣٧).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٢٠) وانظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢٢).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢٢)، «المغني» (١/ ٢٣٥).

٤- وقسم ذهب إلى **أنها زائدة مؤكدة** وذٰلك لجواز سقوطها[١].

أما التسويف، فلا أراه صحيحاً، بدليل عدم صحة تقديره في تعبيرات كثيرة، من ذٰلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١١٠] وليس في هٰذا معنى التسويف.

وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] وهو تواب رحيم، في الحال، والاستقبال، والمضي ولا يراد به تسويف التوبة عليهم.

ونحوه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٥] وليس المقصود تسويف التكفير.

ونحوه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩].

وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥].

وقوله: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١].

وقوله: ﴿۞ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦].

وقوله: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وقوله: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١].

فهٰذا كله لا يحتمل التسويف.

وكونها جواباً للقسم، ردّه ابن هشام بقوله «لو كانت اللام بعد (لو) أبداً في جواب قسم مقدر، لكثر مجيء الجواب بعد (لو) جملة اسمية، نحو: (لو جاءني لأنا أكرمه) كما يكثر ذٰلك في باب القسم»[٢].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢٣).

(٢) «المغني» (١/ ٢٣٥).

والذي يبدو أنها مؤكدة، ويدل على ذٰلك أنّ اللام التي تفيد التوكيد تقع في الاثبات، ولا تقع في النفي، الاّ نادراً وذٰلك نحو لام الابتداء، سواء كانت وحدها، أم مع (إنّ)، واللام الواقعة في جواب القسم، وهي لا تدخل على المنفي.

وهٰذه كذٰلك تدخل في الاثبات، ولا تدخل على المنفي إلاّ قليلاً.

ويدلك على ذٰلك أيضاً الاستعمال القرآني، فالمنزوع اللام أقل توكيداً من المذكورة فيه وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] بلا (لام)، وقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] باللام، وذٰلك لأن هداية الناس أجمعين أصعب وأعسر من الاهلاك، فإهلاك الالوف، والوف الالوف، ممكن بوسائل الفتك والتدمير، والظواهر الطبيعية، ولٰكن هدايتهم عسيرة، فجاء باللام لما هو شاق عسير ونزعها مما هو أيسر.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠] وهٰذه نظيرة الآية السابقة، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠].

فالفرق واضح بين الافتراضين.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٦٧]. وهٰكذا.

والخلاصة أنّ اللام مؤكدة، فإذا أردت أنْ تؤكد شيئاً ما، جئت بها وإلاّ تدخلها عليه.

وهٰذا القول ليس بعيداً عن قول من قال، هي واقعة في جواب قسم، فكلتاهما تفيد التوكيد فإنّ القسم توكيد، وجوابه مؤكد.

وهي في قول الزمخشري أيضاً لا تخلو من التوكيد.

ما الزائدة

تدخل (ما) بعد أدوات الشرط، نحو (اذا ما) و(إمّا) و(متى ما) وقد ذهب النحاة فيها إلى أنها تؤدي غرضين:

الأول: إفادة الإبهام والعموم -كما سبق أنْ ذكرنا- فإذا قلت مثلاً: (سأزورك إذا جنّ الليل) فالراجح أنْ يكون القصد ليل يومكم ذاك، فإذا قلت: (سأزورك إذا ما جنّ الليل) فإنه لا يتعيّن ليل ذٰلك اليوم، بل أصبح الكلام يحتمل الليالي الأخرى القابلة، وذٰلك لأن (ما) أبهمتها.

جاء في (**المفصل**): «تقول (متى كان ذاك؟) و(متى يكون؟) و(متى تأتني أكرمك) و(أين كنت؟) و(أين تجلس أجلس)، ويتصل بهما (ما) المزيدة فتزيدهما ابهاما»[١].

وجاء في (**الكليات**): «(اذا ما) فيه ابهام في الاستقبال ليس في (اذا)، بمعنى أنك إذا قلت (آتيك إذا طلعت الشمس) فإنّه ربّما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الاتيان في الغد، بخلاف (إذا ما طلعت) فإنه يخص[٢] ذٰلك ولا يستحق العتاب»[٣].

وكذٰلك بقية أدوات الشرط، مثل (إذ ما) و(حيثما) و(أينما)، غير أنّ (ما) في (حيثما) و(إذ ما) ليست زائدة عند النحاة، كالداخلة على (أين) و(متى) و(إذا) و(أيّ) وغيرها، بل هي في (إذ ما) و(حيثما) لازمة لا يكونان للمجازاة إلاّ بها[٤]، وذٰلك لأنّهما من دون (ما) ظرفان يضافان إلى الجمل، فهما مخصصان بسبب الإضافة، فدخلت عليهما (ما) فكفتهما عن الإضافة، ليكونا مبهمين، فأصبحت (إذْما) حرفًا في رأي، وإسما مبهماً في رأي آخر، وأصبحت (حيثما) ظرفاً مبهماً أبهمتها (ما) كما سبق أنْ ذكرنا.

---

(١) «المفصل» (٢/٦٦) وانظر «الكليات» (٣٣٧).

(٢) كذا والراجح أن الاصل «لا يخص ذٰلك» كما هو ظاهر.

(٣) «الكليات» (٢٧).

(٤) «المقتضب» (٢/٤٨).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأمّا (حيثما) فنقول (ما) فيها كافة لـ (حيث) عن الاضافة، لا زائدة كما في (متى ما)، و(إمّا)، وذٰلك أنّ (حيث) كانت لازمة للاضافة، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه، فكفتها (ما) عن طلب الاضافة، لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط»(١).

وجاء في (**الأشباه والنظائر**): «باب الشرط مبناه على الابهام، وباب الاضافة مبناه على التوضيح، ولهٰذا لمّا أريد دخول (اذ) و(حيث) في باب الشرط لزمتهما (ما)، لأنهما لازمان للاضافة، والاضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشترطنا (ما) لتكفهما عن الاضافة، فيبهمان، فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ»(٢).

ثم أنّ (ما) هٰذه لا تختص بأسماء الشرط، بل قد تدخل على أسماء غيرها فتعطيها إبهاماً وعموماً أيضاً، وذٰلك نحو قولك: (حدثني حديثاً ما) أي أياً كان الحديث.

جاء في (**الكليات**): «(ما) في مثل (أعطني كتابًا ما) ابهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاماً، وزادته شياعاً، وعموماً، أي (أيّ كتاب كان)»(٣).

والخلاصة أنّ (ما) تدخل على أدوات الشرط، فتبهم ما ليس مبهماً وتزيد ابهام ما كان مبهماً.

الغرض الثاني **افادة التوكيد**: جاء في (**الكتاب**): «وتكون [يعني ما] توكيداً لغواً وذٰلك قولك: (متى ما تأتني آتك)، وقولك (غضبت من غير ما جرم) وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] فهي لغو... وهي توكيد للكلام»(٤).

وجاء في (**المقتضب**): «فـ (ما) تدخل على ضربين:

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨١)، «المقتضب» (٢/ ٤٧).

(٢) «الأشباه والنظائر» (١/ ٩٧-٩٨).

(٣) «لكليات» (٣٦٦).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٥).

أحدهما أن تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى فالتوكيد ما ذكرته في هٰذه الحروف سوى (حيثما) و(إذ ما).

واللازم ما وقع فيهما ونظيرهما قولك؛ (إنما زيد أخوك) منعت (ما) (انّ) عملها»[١].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «قد تزاد (ما) مع (إنْ) الشرطية مؤكدة، نحو قولك: (إمّا تأتني آتك) والأصل: إنْ تأتني آتك، زيدت (ما) على (إنْ) لتأكيد معنى الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد، وإنْ لم يكن الشرط من مواضعها، لأن موضعها الأمر والنهي، وما أشبههما، مما كان غير موجب، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] وقال سبحانه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] وقال: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾ [الإسراء: ٢٨].

والعلة في دخولها أنّها لمّا لحقت أول الفعل بعد (إنْ) اشبهت اللام في (والله ليفعلنّ) فجامعتها نونا التوكيد، كما تكون مع اللام في (ليفعلنّ)، وجهة التشبيه بينهما أنّ (ما) هنا حرف تأكيد، كما أنّ اللام مؤكدة...

وقد يجوز أنْ لا تأتي بهٰذه النون مع فعل الشرط، وذٰلك نحو قولك: إمّا تأتني آتك»[٢].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠]: «فإن قلت: (ما) في قوله (حتى إذا ما جاؤها) ما هي؟

قلت: مزيدة للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها أنّ وقت مجيئهم النار لا محالة، أن يكون وقت الشهادة عليه، ولا وجه لأن يخلو منها، ومثله قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] أي لا بد لوقت وقوعه من أنْ يكون وقت إيمانهم به»[٣].

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٥٤).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٥) وانظر «الهمع» (٢/ ٦٣).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٦٩).

والظاهر من أقوال النحاة أنّ (ما) تؤدي معنيي الابهام والتوكيد معاً، وإنْ كان يصرَّح أحياناً بالابهام، وأحياناً بالتوكيد، وقد جمع بينهما ابن يعيش فقال: «وقد تدخل (ما) (أين ومتى) للجزاء زائدة مؤكدة، نحو متى ما تقم أقم، وأينما تجلس أجلس معك. قال الشاعر:

متى ما يرَ الناسُ الغَنيّ وجاره فقير يقولوا عاجز وجليد

وقال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. فإذا دخلت عليهما (ما) زادتهما ابهاماً وازدادت المجازاة بهما حسناً»(١)، فذكر أنّها زائدة مؤكدة، ثم قال: زادتهما إبهاما.

ومعنى التوكيد أظهر من الابهام في الاستعمال القرآني، والاستعمال العربي، فانا لا ارى إبهاماً في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠] وتخصيصاً في قوله: ﴿حتى إذا جاؤها فتحت أبوابها﴾ [الزمر: ١٧] فالكلام في الحالتين على أهل النار، ومجيئهم إياها، فَلِمَ كانت (اذا) الأولى مبهمة، والثانية غير مبهمة؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]. فهٰذه الآيات نزلت في جماعة مخصوصين، في حادثة معينة مخصوصة، فكيف تكون (اذا) هٰهنا مبهمة؟

أما التوكيد فهو ظاهر واضح يدل عليه الاستعمال والقياس، فإنّ (ما) تزاد غير كافة وتزاد كافة، وذٰلك نحو زيادتها بعد الأحرف المشبهة بالفعل، وبعد طائفة من حروف الجر وبعد المضاف، نحو (غضبت من غير ما جرم) فهي إذا زيدت غير كافة كانت للتوكيد في كل مواطنها، وقد مرّ بنا هٰذا في أكثر من موطن.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/١٠٥-١٠٦).

وإذا كانت كافة كان لها غرض آخر، كما سبق أن ذكرنا في بحث الأحرف المشبّهة بالفعل وحروف الجرّ.

وهي هنا زيدت غير كافة، ولا مغيرة من طبيعة الأداة، فهي مؤكدة، ويدل على ذٰلك أيضاً الاستعمال القرآني، فحيثما زيدت (ما) مع (إنْ) الشرطية أكد شرطها بالنون، ولم يتخلف من ذٰلك موطن واحد، وقد وردت في أربعة عشر موضعاً، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وقوله: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ [الرعد: ٤٠].

وهٰذا التوكيد كثير غالب في كلام العرب، وهٰذا يدل على أنها تفيد التوكيد. ألا ترى أن (إنّ) لما كانت مؤكدة قد يؤتى معها باللام زيادة في التوكيد، وأن القسم لما كان مؤكداً كان جوابه أيضاً مؤكداً، فهو قد يجاب بـ (إنّ) واللام، أو يجاب باللام ونون التوكيد في الفعل المضارع، أو يجاب باللام و (قد) في الفعل الماضي.

فهٰذا دليل ظاهر على أنّها تفيد التوكيد، إذ لم يؤكد شرطها مع (ما)، ولا يؤكد من دونها؟

ثم إنّ مواطن الاستعمال تدّل على التوكيد.

جاء في (**درّة التنزيل وغرّة التأويل**) للخطيب الاسكافي: «قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٠]. وقال في سورة الزخرف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] وقال قبله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] يعني أبواب جهنم، وقال بعدها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] يعني أبواب الجنة.

للسائل أن يسأل عن زيادة (ما) بعد (إذا) في سورة السجدة[١] وحذفها من الموضع الآخر.

الجواب أن يقال: أنه إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا) لقوة معنى الجزاء، استعملت (ما) بعدها، فقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم﴾ شهادة السمع وسائر الجوارح، من المعاني القوية التي لا يقتضيها الشرط الذي هو المجيء، ألا ترى استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم (لم شهدتم علينا)، فأجابوا بأنْ قالوا: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ وليس كذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، لأنّ المجيء يقتضي فتح الأبواب... وكذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾ [الزخرف:٣٨] اي قال الآدمي لقرينه من الجن اللذين اشتركا في الدنيا في معصية الله، ثم اشتركا في العذاب في الآخرة: ليتني لم اتبعك وكان بعد ما بين المشرقين بيني وبينك.

وهٰذا أيضاً مما يتوقع كونه منهما، ثم يتبرّى بعض من بعض، فليس في الجزاء ما يوجب قوة الشرط الذي لا يتوقع، ولا يستفاد إلاّ به ومنه[٢].

ثم إنّ شهادة السمع والأبصار والجلود أمر مستغرب، بخلاف فتح الأبواب ونحوه فأكده لذلك.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ﴾ [البقرة:٢٨٢] زيدت (ما) مؤكدة على الشهداء حضور الشهادة عند الدعوة إليها، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ [البقرة:٢٨٢] وقوله: ﴿وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ﴾ [البقرة:٢٨٢] وذلك لأن الشهيد قد يتباطأ، ويتكاسل، أو ينكص، عن الشهادة، لأنه ليست له مصلحة خاصة به أو قد تلحق به ضرراً فاحتاج إلى التوكيد.

---

(١) يعني سورة فصّلت.

(٢) «درة التنزيل وغرّة التأويل» (٤١٧-٤١٨).

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، أي وإن تطاول الانذار، وتكرر، وأكد، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠] فتوليتهم مدبرين لا تحتاج إلى توكيد كالانذار.

وقال: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ [يونس: ٥١]، أي أنهم لا يؤمنون إلاّ إذا حلّ العذاب يقيناً، لا حدساً، ولا تخميناً، ولا استنتاجاً يدل على ذٰلك سياق الآية، قال تعالى قبل هٰذه الآية: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ۝ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥٠-٥١].

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَّآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوا وَّآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَّأَحْسَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]. فزاد (ما) بعد (إذا) توكيداً للتقوى، يدلك على ذٰلك تكرارها ثلاث مرات في الآية ﴿إِذَا مَا اتَّقَوا... ثُمَّ اتَّقَوا وَّآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَّأَحْسَنُوا﴾.

وهٰكذا كل ما ورد واضح فيه معنى التوكيد.

وكذٰلك زيادتها بعد (إنْ). قال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] واحتمال الرؤية احتمال قوي جداً، فأكدها وقد وقعت.

وقال: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]. وهٰذا الكلام في آدم وابليس، واحتمال انزال الهدى، أي الرسالات السماوية مؤكد، فأكده وقد حصل.

وقال: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٩٣-٩٤].

واحتمال إراءته ما يوعدون احتمال قوي فأكّده، وقد أراه الله ذٰلك فيما بعد في بدر وغيرها.

وهٰكذا سائر ما ورد من الآيات، مما يدل على أنّ (ما) إنّما زيدت للتوكيد، والله أعلم.

تقديم الاسم على فعل الشرط

تقول العرب (إذا جاءك محمد فأكرمه) وتقول: (إذا محمد جاءك فأكرمه)، قال تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] وقال: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ١، ٢].

وهٰذا عند الجمهور من باب حذف فعل الشرط، الذي يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: إنْ هلك امرؤ هلك، وإذا انفطرت السماء انفطرت، وذٰلك لأن أداة الشرط لا تليها إلاّ الأفعال[١].

وعند الكوفيين أنه مرفوع بالفعل بعده، وهو فاعل متقدم على فعله[٢]، أو مبتدأ خبره ما بعده[٣].

إنّ تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، مفسد لصحة الكلام، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هٰذا الحذف، والذكر مع العلم بأنّ المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً؟ فلو كان المفسِّر يعطينا معنى زائداً على المفسَّر، وإيضاحاً لم يكن فيه، لكان مقبولاً، ولٰكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟

إنّ «التفسير» مقبول في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فإنّه فسّر النجوى، ووضحها بقوله: (هل هٰذا إلاّ بشر مثلكم)، وفي قولهك ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٣)، «المقتضب» (٢/ ٧٤)، «الهمع» (٢/ ٦٦).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٣).
(٣) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ١١)، «حاشية الصبان» (٢/ ٥٩).

وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١٠، ١١] ففسّر التجارة بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

ولٰكن أين الايضاح في قولنا (إذا جاءك محمد جاءك فأكرمه)؟ هٰذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه بموجب هٰذا التقدير لا فرق بين قولنا (إذا جاءك محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه) وقوله (إذا السماء انشقت) و(إذا انشقت السماء) فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحداً، ولا غرض لذٰلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته.

كان ينبغي للنحاة أنْ يقولوا: إنّه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب، نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١] وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط، نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا. وهٰذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه ويذهب بجمال الكلام وفصاحته.

وعلى أيّ حال فالمعنى في التعبيرين مختلف ولا شك.

إنّ تقديم الاسم على فعل الشرط إنما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض من التقديم عموماً، وتختلف أوجه العناية هٰذه، فقد يكون التقديم للتخصيص، وهو أهم غرض للتقديم، وذٰلك نحو قولنا (إذا محمد جاءك فأكرمه)، و(إذا جاءك محمد فأكرمه) فإنّ الجملة الأولى تفيد التخصيص، ومعناه أنّ الاكرام مختص بمحمد دون غيره، فإذا جاءك غيره فلا تكرمه، أما الثانية فهو طلب الاكرام لمحمد من غير تخصيص له به والمعنى أكرم محمداً عند مجيئه، وهو أي المخاطب، غير منهي عن إكرام غيره، وهو كقولنا (أكرم محمداً) و(محمداً أكرم) فإنّ في الثانية تخصيصاً دون الأولى.

ومن هٰذا الباب قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

جاء في (**الكشاف**) في هٰذه الآية: «إنّ (تملكون) فيه دلالة على الاختصاص، وإنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ، ونحوه قول حاتم: (لو ذاتُ سوار لطمتني)

وقول المتلمس:

ولو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي

وذلك لأنّ الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر»(١).

وقد يكون التقديم للتهويل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ١-٤].

فهٰذه من مواطن التهويل، وذٰلك أنّ انفطار السماء، وانتثار الكواكب، وتفجير البحار وبعثرة القبور، كل ذٰلك مما يؤدي إلى الهول الكبير والرعب، فقدمها لهٰذا الغرض، ألا ترى أنه قال: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] فلم يقدم الاسم وذٰلك لأنّ مشهد الزلازل واقع متكرر على الأعوام والأيام، وإنْ كانت هٰذه الزلزلة أعظم منها جميعاً بخلاف المشاهد التي ذكرها، فإنه لم يحدث أنْ انشقت السماء، أو انفطرت أو انتثرت النجوم أو تفجرت البحار، فالهول والفزع هٰهنا أكبر، وأكبر، فقدّم ما قدّم للتهويل.

وقد يكون للتعظيم، نحو: (إذا الحبر أفتى بذاك، فقد كفانا مؤونة البحث والتنقير) و(إذا ابن حجر صحح الخبر فكيف نرده) ونحو ذاك.

وقد يكون لتعجيل المسرة أو المساءة، نحو (إذا الحبيب حضر وهبت لك ما تريد) و(إذا ولدك عاد من سفره فماذا تعطيني)، أو تقول (إذا السفاك ملك البلاد، فلا خير في الحياة).

وقد يكون للتحقير، نحو (إذا الجاهل الغبي أصبح سيداً علينا فبطن الأرض خير لنا من ظاهرها) و(إذا هٰذاالجبان الذليل أهانك فتعساً لك).

إلى غير ذٰلك من أغراض التقديم الأخرى.

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٤٧) وانظر «التفسير الكبير» (٢١/ ٦٣).

اقتران جواب الشرط بالفاء وإذا الفجائية

اقترانه بالفاء

قد يرتبط جواب الشرط بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨] ويجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يقع شرطاً، فإنْ صلح وقوعه شرطاً فلا يجب ربطه بالفاء، ويذكر النحاة المواطن التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء، وهي على وجه الايجاز:

١- أن يكون الجواب فعلاً مقترناً بـ (قد) أو كان زمنه ماضياً، وإنْ لم يقترن بـ (قد) لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] وقوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

فإذا دلّ على وعد أو وعيد، جاء ارتباطه بالفاء، وذلك على تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لأنه محقق الوقوع، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] أي كأنّ الأمر قد حصل.

٢- أنْ يكون طلبياً، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢].

٣- أن يكون جامداً، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠].

٤- أن يكون مقترناً بحرف استقبال كالسين وسوف نحو قوله: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾ [المائدة: ٥٤].

٥- أن يكون مقترناً بـ (لن) أو (لما) نحو (إنْ جاءني فلن أفرط في حقه).

٦- أن يكون جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ونحو (من جدّ فالمستقبل له)(١).

(١) انظر «التصريح (٢/٢٤٩)»، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٩١).

هٰذه أهم المواطن التي تقترن بها الفاء. ،هٰذه المواطن لا يصح أنْ تقع شرطاً، فإذا وقعت جواباً اقترنت بالفاء.

وسبب اختيار الفاء للربط، هو أنها (أي الفاء) تفيد السبب عموماً في الشرط وغيره، تقول: (الطفل يبكي فيضحك أخوه) و(يقوم خالد فيقوم محمد)، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١، ٢]، فجيء بها في الشرط للدلالة على السبب.

جاء في (**التصريح**): «وخصت الفاء بذٰلك لما فيها من معنى السببية»(١).

وقال أبو حيان: «وهٰذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الايجاب، في نحو قولك: (يقوم زيد فيقوم عمرو) وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير»(٢).

وقال ابن يعيش: «فأتوا بالفاء لأنها تفيد الاتباع، وتؤذن بأنّ ما بعدها مسبب عمّا قبلها»(٣).

وليست هٰذه مهمة الفاء فقط، بل هي قد تفيدنا أيضاً في تعيين الجزاء، وإيضاح المعنى وإنّ حذفها قد يؤدي إلى الالباس، أو إلى عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة، وذٰلك نحو قولنا (من أحسن فلنفسه، ومن أساء فعليها) ألا ترى أنّا لو حذفنا الفاء وقلنا (من أحسن لنفسه) كان (لنفسه) متعلقاً بـ (أحسن)، وبقي الكلام غير تام، فلما جئنا بالفاء اتضح القصد وتم المعنى.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فلو قلت: (وما تنفقوا من خير لأنفسكم) لم يكتمل المعنى، لأن المجرور ارتبط بالشرط فأصبح في حيّزه ولم يصبح في حيّز الجزاء، وكذا لو قلت: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الشورى: ٤٨] كان الجزاء (فبما قدمت أيديهم)، وكان المعنى أنه إذا أصابتهم سيئة،

---

(١) «التصريح» (٢/ ٢٥٠).
(٢) «الهمع» (٢/ ٦٠).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢).

فإنه بسبب ما اكتسبته أيديهم، ولو حذفنا الفاء لم يتم المعنى.

ومثله (إذا استعنت فبالله) أي فاستعن بالله، ولو حذفت الفاء لم يتم المعنى، لأن المجرور يرتبط بالفعل.

ثم إنَّ المعنى قد يتغير بتغير موضع الفاء في الجملة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإذا قلت (فإن أرادا فصالاً فعن تراض منهما) كان المعنى أنهما إذا أرادا الطلاق فإنما أراداه عن تراض، أي أن التراضي على الطلاق وقع وحصل.

وانظر إلى قولنا (إنْ تركه لك عن طيب نفس تأخذه) فإنّ الجواب هو: (تأخذه) والمعنى إذا تركه طيبة نفسه أخذته، ولكن لو قلنا (إنْ تركه لك فعن طيب نفس تأخذه) كان المعنى أنه إذا تركه فأخذك له عن طيب نفس، أو يكون: إنْ تركه لك، فقد تركه عن طيب نفس، و(تأخذه) استئناف أي أنت تأخذه، ولو قلنا (إنْ تركه فلك عن طيب نفس تأخذه) كان المعنى إذا تركه فهو لك، تأخذه عن طيب نفس.

ونحو ذلك أنْ تقول: (إنْ أكرمت كريماً أعاده عليك بخير مما فعلت) فالجواب هنا (أعاده)، ولكن إذا قلت (إن أكرمت فكريماً أعاده عليك بخير مما فعلت) كان المعنى: إنْ أكرمت فقد أكرمت كريماً، وجملة (أعاده عليك) صفة، ولو قلت (إنْ أكرمت كريماً أعاده عليك بخير فمما فعلت) كان المعنى إذا أكرمت كريماً هذه صفته فهذا من فعلك.

ونحوه: (إذا مشيت إلى مكرمة فلي أجرها) و(إذا مشيت فالى مكرمة لي أجرها) فالجواب في الثانية (إلى مكرمة) و(لي أجرها) نعت لها، والجواب في الأولى (فلي أجرها).

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، فلو قلت (إن كان قميصه قد فمن قُبل) كان المعنى أنّ قميصه قُدّ من قُبل.

وكذا قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [هود: ٨٨] والجواب في الآية محذوف، ولو قلت (إنْ كنت على بينة فمن ربّي) كان المعنى أني إذا

كنت على بينة، فذاك من ربي، وكان (فمن ربي) هو الجواب.

وتقول: (إذا أرسنا لهم قاضياً قضى بينهم بالعدل) فالجواب: (قضى) فإذا جئت بالفاء كان الجزاء حيثما وضعتها فيه، فإنْ قلت: (إذا أرسلنا لهم قاضياً قضى بيهم فبالعدل) كان الجواب (بالعدل) أي بالعدل كان حكمه، أو فبالعدل فعلنا، وتقول: (إذا أرسلنا لهم فقاضياً قضى بينهم بالعدل) أي إذا أرسلنا أحداً، فإنا أرسلنا قاضياً، وكان (قاضياً) هو الجزاء وجملة (قضى بينهم) نعت له.

ونحوه أنْ تقول (إذا قضيت أمراً فلا رادّ له)، والجواب (فلا رادّ له)، ولو قلت (إذا قضيت فأمر لا رادّ له) كان المعنى فقضاؤك أمر لا رادّ له، وكانت (لا رادّ له) صفة، أو تقول (فأمراً)، أي فقد قضيت أمراً.

وانظر إلى هٰذه الجملة كيف يتغير المعنى بتغير موضع الفاء:

إذا رأيت إبراهيم حاد عنّي.

إذا رأيت إبراهيم حاد فعني.

إذا رأيت فإبراهيم حاد عنّي.

فالفاء ليست لمجرد الربط، بل لها غرض آخر لا يتضح المعنى إلاّ بها أحياناً.

دخول الفاء جوازاً على الجواب:

قد يقترن جواب الشرط بالفاء جوازاً، وذٰلك إذا كان الفعل ماضياً وقصد به وعد أو وعيد، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، أو كان مضارعاً مجرداً، أو منفياً بـ (لا) وقيل بـ (لم) أيضاً[١]، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] وقوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

---

(١) انظر «شرح ابن الناظم» (٢٨٨)، «التصريح» (٢/٢٤٩).

أما الماضي الذي قصد به وعد أو وعيد، فاقترانه بالفاء يدل على أنه نزل منزلة ماضي المعنى مبالغة في تحقق وقوعه[١]، أي كأن الأمر حصل وتم.

وأما المضارع المجرد أو المنفي بلا، فهو عند الأكثرين على تقدير مبتدأ بعد الفاء، قالوا ولذا يرتفع الفعل بعدها.

جاء في (**الهمع**): «ويرفع الجواب وجوباً إنْ قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أم مضارعاً، نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣] رفع لأنه حينئذٍ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف»[٢].

وقال الرضي: «مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير، ليكون جملة اسمية في التقدير، وقال المبرد لا حاجة إليه... وإنْ ثبت نحو قولك: (إن غبت فيموت زيد) لم يكن لمذهب سيبويه وجه، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الاّ ضمير الشأن، ولا يجوز الاّ بعد المخففة قياساً، وبعد انّ واخواتها ضرورة»[٣].

وهٰذا الافتراض الذي ذكره الرضي ثابت في فصيح الكلام، ولا داعي للتوقف فيه، قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤] فلا يصح تقدير مبتدأ هٰهنا.

والذي يبدو لي أن هٰذه الفاء لها غرض في الكلام، وليس دخولها كخروجها.

أما دخولها على الفعل الماضي، فقد ذكر النحاة الغرض منه، وهو الاشعار بأنّ الحدث وقع فعلاً، أو هو بمنزلة الواقع تحقيقاً وتأكيداً له.

(١) «شرح الأشموني» (٤/ ٢٣)، «حاشية الصبان» (٤/ ٢٣).

(٢) «همع الهوامع» (٢/ ٦٠)، وانظر «التصريح» (٢/ ٢٤٩-٢٥٠)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٧-٤٣٨).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٢).

وأما في المضارع، فالذي يبدو أنها تفيد التوكيد، فقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠] آكد من قولنا (فإنْ طلّقها لا تحل) بلا (فاء). وقوله: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢] آكد من قولنا (لا يخف ظلماً ولا هضماً).

ويدل على ذٰلك أمور منها:

إنّ الفاء قد تكون زائدة للتوكيد.

جاء في (**المغني**) في معاني الفاء: «الثالث أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها»(١).

وجاء في (**حاشية الدسوقي على المغني**) تعليقاً على هٰذا القول:

«فلا ينافي أنها تفيد توكيد المعنى وتقويته لقولهم: إنّ زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى، وقد ينضم لذٰلك تزيين اللفظ وتحسينه، والاّ كان ذٰلك عبثاً»(٢).

ويدل على ذٰلك استعمالها في غير الشرط، فهي قد تفيد التوكيد، قال تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدثر: ٣-٥].

يذكر النحاة أنّ الفاء دخلت هنا لمعنى الشرط «كأنّه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره»(٣).

والحق أنّا لا نشم رائحة للشرط هنا، بل هو زيادة في التأكيد والتخصيص، فقدم المفعول للتخصيص، وجاء بالفاء زيادة في التوكيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقوله: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] فجاء بالفاء زيادة في التوكيد.

---

(١) «المغني» (١/ ١٧٧).
(٢) «حاشية الدسوقي» (١/ ١٧٧).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٨٥).

وقد ذهب أبو الفتح إلى أنها زائدة، في نحو (وربك فكبر) ونحوه أنْ يقال: زيداً فاضرب، وعمراً فاشكر[١].

والفاء لا تزال تستعمل عندنا في لغتنا الدارجة في العراق لتوكيد الكلام، تقول: (والله ما اروح) فإذا أكدناه قلنا (والله فلا أروح).

وإذا كانت تستعمل في الفعل الماضي، للدلالة على تأكيد وقوع الفعل، فما المانع من أن تكون كذٰلك في المضارع؟

ويدلك على ذٰلك الاستعمال القرآني، فقد جاءت الفاء في المواطن التي فيها زيادة في التوكيد، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩].

وقال: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

وقال في سورة الأعراف أيضاً: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

فأنت ترى أنه أتى بالفاء في آية يونس، ولم يأت بها في الآيتين الأخريين، وسبب ذٰلك -والله أعلم- إنّ الموطن في سورة يونس آكد، يدل على ذٰلك سياق الآيات:

قال تعالى في سورة يونس قبل هٰذه الآية: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٧-٤٩].

وقال في سورة الأعراف: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣-٣٤].

(١) انظر «التفسير الكبير» (٣٠/ ١٩١) في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾.

وقال في سورة النحل: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦٠-٦١].

فالكلام في سورة يونس هو في آجال الأمم وحسابها يوم القيامة، فقد ذكر أنّ كل أمة إنما تدعى وتحاسب بأجلها المحدد لها، والمشركون ينكرون هٰذا ويسخرون منه قائلين: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴾ [ق: ٣]، ويقول بعضهم لبعض: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] وفي هٰذا الموطن أيضاً يسخرون قائلين: ﴿ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٤٨] فأنكارهم هٰذا يستدعي التوكيد، ولذا قال بعد هٰذه الآيات: ﴿ ۞ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس: ٥٣] فيأمر الرسول أن يقسم لهم على ذٰلك، فموطن التوكيد واضح في آية يونس، بخلاف الموطنين الآخرين.

أما آية الأعراف فإنّ ذكر الأجل يأتي فيها عرضاً كما هو ظاهر من السياق.

وآية النحل كذٰلك، فإنها جاءت تعليقاً على معتقدهم بأنّ الملائكة بنات الله مع أنهم يكرهونهن لانفسهم، قال: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل: ٥٧-٥٩] فردّ الله عليهم بقوله: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

ثم قال: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم . . . الآية﴾ [النحل: ٦١] أي أنّ هؤلاء ظلموا وجاروا في قولهم، فنسبوا إلى الله مالا يليق به، فلو يؤاخذهم بذٰلك لعجل لهم العذاب، ولكنه يؤخرهم إلى أجل مسمى لا يتعدونه، ثم يعود بعد هٰذه الآية إلى حكاية معتقدهم الباطل، فيقول: ﴿ويجعلون لله ما يكرهون﴾ أي البنات لانهم يكرهونهن، كما حكى عنهم ذٰلك.

فأنت ترى أنّ ذكر الأجل جاء عرضاً في أثناء الكلام على الاعتقادات الباطلة، وليس كذٰلك الأمر في سورة يونس، فإنّ السياق فيها إنّما هو في آجال الأمم وحسابها في اليوم الآخر، الذي ينكره المتحدث عنهم من الكفرة، فاحتاج الكلام إلى زيادة توكيد بخلاف الموطنين الآخرين.

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]: «فلا يخاف - فهو لا يخاف أي فهو غير خائف، ولأن الكلام في تقدير مبتدأ وخبر، دخلت الفاء ولولا ذاك لقيل (لا يخف).

فإنْ قلت: أيّ فائدة في رفع الفعل، وتقدير مبتدأ قبله، حتى يقع خبراً له، ووجوب ادخال الفاء، وكان ذٰلك كله مستغنى عنه بأن يقال: لا يخف؟

قلت: الفائدة فيه، أنه إذا فعل ذٰلك، فكأنه قيل فهو لا يخاف، فكان دالاً على تحقيق أنّ المؤمن ناج لا محالة، وأنه هو المختص بذٰلك دون غيره»(١).

فقد ذكر أنّ الفاء دلّت على تحقيق أنّ المؤمن ناجٍ لا محالة، ولٰكنه لم يخرج من دائرة النحاة في تقدير مبتدأ ليكون الكلام من باب التخصيص، وهٰذا مالا داعي له، ولا يصدق على كثير من التعبيرات، فأين التخصيص في قوله تعالى مثلاً ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨].

فإنّ تقديره كما يذهب النحاة (فأنتم لا تملكون لي من الله شيئاً) وعلى هٰذا التقدير يفيد الكلام تخصيصاً، ولٰكن المعنى يأباه، فهم لا يملكون له من الله شيئاً، كما لا يملك غيرهم له من الله شيئاً، فليسوا هم مختصين بهٰذا الأمر.

ويردّ هٰذا أيضاً أنه لا يصح تقدير مبتدأ أحياناً بعد الفاء، كما ذكرنا فينتفي هٰذا المعنى.

إنّ صاحب الكشاف لو اقتصر على معنى التحقيق، لكان كلامه أسلم، ومذهبه أسدّ، والله أعلم.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٧٠).

وجاء في (أنوار التنزيل) في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦] قوله: «وادخال الفاء في الخبر الأول دون الثاني للمبالغة في الوعد والمسامحة في الوعيد»[١]. فقد ذكر أنّ ادخال الفاء أفاد المبالغة في الوعد، ومعنى المبالغة هٰهنا التوكيد، بخلاف عدم ذكرها، فدلّ ذٰلك على صحة ما ذكرناه، والله أعلم.

اقترانه بـ إذا الفجائية

قد يقترن جواب (إنْ) و(إذا) من بين أدوات الشرط بـ (إذا) الفجائية، وذٰلك إذا كان الجواب فيه شروط معينة يذكرها النحاة.

جاء في (**التصريح**): «ويجوز أن تغني (إذا) الفجائية عن الفاء في الربط، لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع إلاّ بعد ما هو معقب بما بعدها، فقامت مقامها إنْ كانت الأداة الجازمة (ان)... أو كانت الأداة غير الجازمة (إذا) الشرطية، لأنها تشبه (إنْ) في كونها أم باب الشروط غير الجوازم، والجواب فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية، وغير مقرونة بـ (إنّ) التوكيدية»[٢].

وعلى هٰذا، فإنّ الجواب ليصلح اقترانه بـ (إذا) الفجائية، يجب أنْ تكون فيه الشروط الآتية:

١- **أن يكون جملة اسمية** فإنْ كان فعلية، لم يجز اقترانها به، فلا يجوز اقترانها في نحو (إنْ كان قميصه... فصدقت).

٢- **أن تكون الجملة مثبتة** فإنْ كانت منفية، لم يصح اقترانه بها، فلا يجوز (أنْ يسافر إذا ما أنا مسافر).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢٠٤).

(٢) «التصريح» (٢/٢٥١)، وانظر «الأشموني» (٤/٢٣)، «الهمع» (٢/٦٠).

٣- **أن تكون الجملة خبرية** فإذا كانت غير خبرية، لم يصح اقترانه بها، فلا يجوز (إنْ عصيت إذاً ويل لك).

٤- **أن تكون غير مقرونة بـ (انّ) المؤكدة** فلا يصح أن تقول: (إنْ تذهب إذاً إني معك).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥] وقوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

وهناك شرط أغفله النحاة، وهو أن يحتمل الكلام معنى المفاجأة، وإلاّ لم يحسن دخولها وإن وجدت الشروط، فلا يحسن مثلاً أنْ يقال في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، (اذا هو خير لكم) فإنه ليس فيها معنى المفاجأة.

ولا يحسن في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يقال: (إذا رجل وامرأتان) أو (إذا هما رجل وامرأتان) ولا في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] أنْ يقال (إذا لها النصف)، ولا في نحو قوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] أنْ يقال (إذا الله أولى بهما) ولا في قوله ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] أنْ يقال (إذا هو على كل شيء قدير).

بل لا بد من توفر عنصر المفاجأة، ليصح الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨] أي يسخطون فجأة، وقوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] أي تخرجون فجأة استجابة لأمر الله.

فلا يسن وضع (إذا) في المواطن التي يذكرها النحاة، إذا لم يكن الموطن صالحاً للمفاجأة.

إنّ الفاء تفيد السبب، ولا تفيد المفاجأة، وهناك فرق بين السبب والمفاجأة، ألا تحسّ فرقاً في المعنى بين قوله ﴿وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ والقول (فهم يسخطون)؟ ألا ترى أن في الأول سرعة تغير ومفاجأة في الموقف، وأمّا الثاني فسبب محض وليس فيه معنى المفاجأة؟

تقول (من أسلم فله الجنّة) و(من فتن المؤمنين في دينهم فله عذاب شديد) فالفاء أفادت السبب ولم تفد المفاجأة والسرعة، فالعذاب قد يكون في الآخرة.

وعلى هٰذا فإنّ (إذا) لا تغني عن الفاء، ولا الفاء تغني عن (إذا)، بل لكل منهما غرض ومعنى.

قالوا: «وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيداً، خلافاً لمن منع ذٰلك، قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

قال الزمخشري: (إذا) هٰذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادّة مسدّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها، تعاونتا على وصل الجزاء، فيتأكد ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو (فهي شاخصة) كان سديداً. أهـ»[١].

ولا شك أنه قد يجمع بينهما كما ورد في القرآن الكريم، ولكن ليس توكيداً إذ ليسا هما بمعنى واحد، حتى يفيد اجتماعهما التوكيد، بل لجمع معنيي الفاء و(إذا) فيراد باجتماعهما السببية والمفاجأة، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٦-٩٧] فجمع بين الفاء و(إذا) لارادة معنيي السبب والمفاجأة، وليس حذف أحدهما يغني الآخر عن ذكره، كما هو ظاهر كلام الزمخشري، بل إذا حذف أحدهما لم يؤدّ الآخر معناه، والله أعلم.

---

(١) «التصريح» (٢/ ٢٥١).

رفع جواب الشرط بغير الفاء

إذا وقع جواب الشرط مضارعاً، والشرط ماضياً، جاز في جواب الشرط وجهان: الرفع والجزم، نحو (إنْ جئتني أزرك) و(إنْ جئتني ازورك)[١]، قال تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]. فما الفرق بين التعبيرين في المعنى؟

الذي يبدو أن رفع الفعل أقوى وأدل على الامضاء من جزمه، وذلك لأنّ اصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر، والتقدير في الجملة السابقة (أزورك إنْ جئتني) فيكون الكلام في الرفع قد بني على امضاء الحدث، ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخراً[٢]، وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداء، ولذلك جزم الجواب.

قال سيبويه: «وقد تقول: (إنْ اتيتني آتيك) أي آتيك إنْ أتيتني... ولا يحسن أن تأتني آتيك) من قبل أن (إن) هي العاملة»[٣].

فبالجزم يكون الكلام مبنياً على الشرط، وبالرفع يكون الكلام مبنياً على الامضاء، ولو كان مبنياً على الشرط لجزم.

العطف على الشرط والجواب

إذا جئت بفعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء بعد فعل الشرط، جاز فيه وجهان:

الجزم على الاتباع، والنصب. تقول: (إنْ تضرب خالداً وتهنه اغضب عليك) وتقول: (إنْ تضرب خالداً وتهينه اغضب عليك). فالجزم على العطف، والنصب على المعية.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٠)، «شرح ابن الناظم» (٢٨٧)، «شرح الأشموني» (١٧/٤).

(٢) انظر «الأصول» لابن السراج (٢/ ١٩٦).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٣).

وتقول: (إن تعنّف أخاك فتغضبْه لا أكلمك) بالجزم، تقول: (إنْ تعنف أخاك فتغضبه لا أكلمك) بالنصب على السببية.

فإنْ جئت بالفعل بعد الجواب، جاز فيه الرفع على الاستئناف زيادة على الوجهين السابقين[١]، نحو (إنْ تكرم سالماً أكرمك وأساعدك) فالجزم على العطف، والنصب على المعية، والرفع على الاستئناف، ومعنى الاستئناف أنك تساعده، سواء فعل ذٰلك أم لا.

فمعنى الجزم أنك تساعده إنْ أكرم سالماً، ومعنى الرفع أنك تساعده على كل حال وليست مساعدتك له مرتبطة بالشرط، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]، فجاء بالفعل مرفوعاً، والمعنى أنهم لا ينصرون، وليس ذٰلك مشروطاً بالقتال، وإنما هو أخبار مستأنف، ولو جزم لكان مشروطاً بالقتال.

إجتماع الشرط والقسم

إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما، فإن تقدمهما ذو خبر، جاز جعل الجواب لأيّ منهما[٢].

وذٰلك لأنّ المتقدم يكون الكلام مبنياً عليه، فإذا قلت (والله إنْ زرتني لأكرمنك) فقد بنيت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيداً له، وإن قلت (إنْ زرتني والله أكرمك) كنت بنيت الكلام على الشرط، وجعلت القسم معترضاً.

جاء في (**أمالي ابن الشجري**): «والله إنْ قمت لأقومن - لأقومن جواب القسم والشرط معترض. . . وإنْ تقدم الشرط كان القسم معترضاً، والجواب للشرط، مثل: إنْ قمت والله قمت»[٣].

---

(١) انظر: «الأشموني» (٤/ ٢٤-٢٥)، «التصريح» (٢/ ٢٥١).
(٢) «التصريح» (٢/ ٢٥٣)، «شرح ابن الناظم» (٧٩٠)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٢٦).
(٣) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٤٠)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٤)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٤٤).

فإن تقدمهما ذو خبر نحو (إنا والله إن تأتني أكرمك) جاز جعل الجواب للقسم أو للشرط، باعتبار أنّ الكلام بني على اسم متقدم غير الشرط والقسم، وهو يحتاج إلى خبر فيمكن جعل كل من القسم أو الشرط معترضاً، فإذا قلت: (أنا والله إن تأتني آتك) جعلت القسم اعتراضاً بين المبتدأ والخبر، وإنْ قلت (أنا والله إن اتيتني لآتينّك) جعلت الشرط قيداً للقسم.

هٰذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يبدو أنّ اطلاق لفظ (معترض)، أو (اعتراض) على الشرط غير موفق أحياناً، لأنه قد يفهم أنّ أهميته ثانوية في الكلام، في حين أنه قد يكون الكلام قسماً على الشرط، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] فإنه ليس من السداد أن تقول، إن أصل الكلام: والله إنك لمن الظالمين ثم اعترض بالشرط، كيف وقد أقسم الله على الشرط ؟؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فإنّ القسم مضمر عند النحاة، وتقدير الكلام (ولئن اطعتموهم) بدليل أنّ الجواب للقسم، ولم يقترن بالفاء.

جاء في (**الكتاب**): «فلو قلت: (إنْ اتيتني لأكرمنّك) وإنْ لم تأتني لأغمنّك) جاز لأنه في معنى لئن أتيتني لأكرمنّك، ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بد من هٰذه اللام مضمرة أو مظهرة، لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن اتيتني لأكرمتك»[١].

وهو كما ترى قسم على الشرط، فالشرط هو المقصود بالكلام، وقد أقسم الله عليه، فتسمية الشرط معترضاً في نحو هٰذا تسمية غير موفقة، لا تناسب أهميته في الكلام، ولا في أداء المعنى، وعلى أي حال فهو مصطلح نحوي، وهو نظير التسمية بالفضلة، مع أنّ المعنى يتوقف عليها أحياناً، فإذا حذفت ذهب معنى الكلام، وذٰلك نحو قوله تعالى:

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٦) وانظر «المغني» (٢/ ٦٤٠).

﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [لقمان: ١٨] وقوله: ﴿ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء: ١٤٢] وقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقوله الشاعر:

إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء

ونحو (ضربي العبد مسيئاً) فإذا حذفت الفضلة في نحو هٰذا، اختل الكلام وفسد المَعنى ومع ذٰلك فالمنصوبات هٰهنا تسمى فضلة في الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

حذف جواب الشرط

أ- حذفه وجوباً:

يحذف جواب الشرط وجوباً، وذٰلك إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه، وكان فعل الشرط ماضياً، نحو (أزورك إنْ زرتني) ونحو (أنت مفلح إنْ صدقت) و(أنت إنْ صدقت مفلح). قال تعالى: ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٧٠][١].

وعند الكوفيين إنّ جواب الشرط هو المتقدم، ففي نحو (أزورك إن زرتني) (أزورك) هو الجواب عندهم[٢].

وقد ردّ البصريون ذاك، بأنه لو كان الجواب هو المتقدم، لجزم إذا كان فعلاً، وللزمته الفاء إذا كان جملة اسمية[٣] فكان يصح أنْ يقال (أزرك إنْ زرتني) و(فأنت مفلح إنْ صدقت).

ويرده أيضاً أننا نقول (إذا أمطرت السماء نبت الزرع) ولا تقول «نبت الزرع إذا امطرت السماء» بل تقول (ينبت الزرع)، وتقول (إذا فارقته الحمّى خرج)، ولا تقول (زرتك إنْ زرتني) بل نقول (أزورك) فدلّ على أنّ المتقدم ليس جواباً للشرط.

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٦٤٧).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (٤/ ١٥).
(٣) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ٧).

وذهب جماعة من البصريين إلى أنّ ثمة فرقاً في المعنى بين التقديم والتأخير، فإنّ قولنا (أزورك إنْ زرتني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط، ثم بدا للمتكلم أن يشترط بخلاف ما إذا بدأ بالشرط، فقال (إنْ زرتني زرتك) فإنّه بناه ابتداء على الشرط.

قال ابن السراج: «فأما قولهم (أجيئك إنْ جئتني) و(آتيك إنْ تأتني) فالذي عندنا إنّ هٰذا الجواب محذوف، كفى عنه الفعل المقدم، وإنما يستعمل هٰذا على جهتين:

أما إنْ يضطر إليه شاعر، فيقدم الجزاء للضرورة، وحقه التأخير.

وأما إنْ تذكر الجزاء بغير شرط، ولا نية فيه، فتقول: (أجيئك) فيعدك بذٰلك على كل حال، ثم يبدو له إلاّ يجيئك بسبب، فتقول: إنْ جئتني، ويستغني عن الجواب بما قدم»[١].

قيل: وليس كذٰلك بل الكلام مبني على الشرط وإنْ تأخر.

جاء في (**البرهان**): «ففي التقدم بني الكلام على الخبر، ثم طرأ التوقف، وفي التأخير بني الكلام من أوله على الشرط، كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره.

ونوزعا في ذٰلك، بل مع التقديم مبني على الشرط، كما لو قال: (له عليّ عشرة الاّ درهماً) فإنه لم يقر بالعشرة، ثم انكر درهماً، ولو كان كذٰلك، لم ينفع الاستثناء.

ثم زعم ابن السراج أنّ ذٰلك لا يقع إلاّ في الضرورة، وهو مردود بوقوعه في القرآن كقوله: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]»[٢].

أما قوله أنّ ابن السراج زعم أن ذٰلك لا يقع إلاّ في الضرورة، فهو وهم على ابن السراج، فإنه لم يقل ذاك، وإنما قال: إنّ هٰذا التعبير إما أن يقع في ضرورة شعر، وإنّ الشاعر لم يقصد منه ما يقصد في اختيار الكلام، وإما أنْ يكون على نيّة ذكر الجزاء بغير شرط، ثم بدا له أنْ يذكر الشرط فيما بعد، وهٰذا حق.

---

(١) «الأصول» (٢/١٩٦).

(٢) «البرهان» (٢/٣٦٦-٣٦٧).

وأما ما ذكره صاحب البرهان، فلا أراه ينهض دليلاً على ردّ ابن السراج، فهناك فرق بين القولين، فقولهم (له عليّ عشرة إلاّ درهما) جملة واحدة، والجملة الواحدة تؤخذ بكل قيودها، وأما (أجيئك إنْ جئتني) فجملتان.

وأياً كان الأمر، فإنّه يبدو على كل حال، أنّ الحدث المتقدم آكد وأكثر تحقيقاً من المتأخر، فعلى ما ذكره ابن السراج أنّ الكلام مبني على الوعد واليقين، ولم يبن على الشرط، ولو بناه على الشرط لجزمه.

وعلى مذهب الكوفيين أنّ هٰذا مقدم من تأخير، فقدم للاهتمام والعناية، ومعنى ذٰلك أنّ حدوثه آكد وأقوى.

وأما إذا اكتنفه ما يدل عليه، نحو قولنا (أنت إنْ درست ناجح) فالشرط في نحوه اعتراض من غير شك، فأنت بنيت كلامك على اليقين، ثم اعترضك الشرط قبل أن تتم الكلام، ونحوه (محمد ظننت مسافر) فإنّك أردت أن تخبر عن سفر محمد باليقين ثم اعترضك الظن.

وعلى هٰذا نحن نقول:

إنْ درست فأنت ناجح.

أنت إن درست ناجح.

أنت ناجح إن درست.

فالجملة الأولى مبنية على الشرط ابتداء، والثانية مبنية على اليقين، والشرط معترض، والثالثة مبنية على اليقين، حتى إذا مضى الكلام على اليقين، أدركك الشرط، فأستأنفته في الكلام، فالنجاح في الجملة الأخيرة آكد، لأن الاخبار مضى على اليقين، أما الشرط فمتأخر، ثم الثانية لأنّ الشرط اعترض الخبر، ثم الأولى، لأن الكلام فيها مبني على الشرط ابتداء.

أما الاشتراط للحذف، أن يكون فعل الشرط ماضياً في كل ما مرّ مع القسم، أو مع غيره فإنه يبدو أن العرب لا تجزم بعد أداة الشرط إلاّ إذا ارادت بناء الكلام على الشرط، فإنّ الجزم بها يعني أنّ الكلام مبني على الشرط فلا تحذف لأنّ الكلام سيتناقض، إذ كيف يكون الكلام مبنياً على الشرط، واليقين في وقت واحد؟ فإنك إذا قلت (أزورك إنْ تزرني) كان الكلام مبنياً على الشرط، بدلالة الجزم، وكان مبنياً على اليقين بدلالة ما تقدم عليه وارتفاعه، إذ لو كان جواباً لجزم فيكون الكلام مبنياً على الشرط واليقين في آن واحد، وهو باطل.

قال سيبويه: «وقبح في الكلام أنْ تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله.

ألا ترى أنك تقول (آتيك إنْ أتيتني) ولا تقول (آتيك إن تأتني) إلاّ في شعر»[1].

وهٰذا يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج.

ب- حذفه جوازًا:

وهو على ضربين:

الأول: أنْ يحذف اختصاراً، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩] أي (تطيرتم) بدليل قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا﴾. ونحو قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] أي (أعرضوا)[2].

جاء في (**المقتضب**): «فأما حذف الخبر، فمعروف جيد، من ذٰلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ﴾ [الرعد: ٣١]

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٣٦).

(٢) انظر «الإيضاح للقزويني» (١/١٨٧)، «البرهان» (٣/١٨٣)، «الهمع» (٢/٦٢)، «الاتقان» (٢/٥٧).

قال الراجز:

لو قد حداهن أبو الجوديّ

يـرجـز مستحنـفـر الرويّ

مستـويـات كـنـوي البرنيّ

لم يأت بخبر لعلم المخاطب، ومثل هٰذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال»(١).

الثاني: للدلالة على التفخيم والتعظيم.

جاء في (**البرهان**): «قالوا: وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به وإنما، يحذف لقصد المبالغة السامع مع أقصى تخيله، يذهب منه الذهن كل مذهب، ولو صرّح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به، فلا يكون له ذٰلك الوقع، ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصاً، إلاّ بعد العلم بالسياق»(٢).

وجاء في (**الايضاح**) للقزويني: «أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوباً، أو مكروهاً، إلاّ يجوز أن يكون الأمر اعظم منه، ولو عين شيء اقتصر عليه، وربما خف أمره، كقوله: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣] وكقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ٣٠] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢]»(٣).

وقال ابن يعيش: «وقال أصحابنا إنّ حذف الجواب في هٰذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى إنّك إذا قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكتّ عن الجواب

(١) «المقتضب» (٢/ ٨١) وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٣).

(٢) «البرهان» (٣/ ١٨٣).

(٣) «الايضاح» (١/ ١٨٧-١٨٨).

ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه، فلم يدر أيها يبقي، ولو قلت: لأضربنك فأتيت بالجواب، لم تبق شيئاً غير الضرب»(١).

وجاء في (**الاتقان**): «إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف، ويكتفي بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها، قال ولهٰذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣] فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذٰلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذٰلك كنه ما هنالك، وكذا قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام:٢٧] أي لرأيت أمراً فظيعاً لا تكاد تحيط به العبارة»(٢).

قال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الزمر:٧١].

وقال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر:٧٣].

فقال في أهل جهنم: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ فجعل جواب الشرط (فتحت أبوابها)، وقال في أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ فجاء بالواو (وفتحت) وحذف الجواب.

قالوا: لأن جهنم سجن لأصحابها، والسجون مغلقة الأبواب، لا تفتح إلاّ لداخل فيها أو خارج منها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة:٨]، في حين قال في أهل الجنة (وفتحت أبوابها) لأنّ أبوابها مفتحة، لأنها دار الكرامة، قال تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/٩).

(٢) «الاتقان» (٢/٥٧).

مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، وحذف الجواب، لأن الكلام يضيق عن وصف الكرامة التي أعدت لهم.

جاء في (**الكشاف**) في هٰذه الآية: «وإنما حذف [يعني الجزاء] لأنه في صفة ثواب أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف... وقيل ابواب جهنم لا تفتح إلاّ عند دخول أهلها فيها، وأما أبواب الجنة فمتقدم فتحها، بدليل قوله ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ فلذٰلك جيء بالواو، وكأنه قيل حتى إذا جاؤها، وقد فتحت أبوابها»(١).

وجاء في (**البرهان**) في هٰذه الآية أن أبا علي قال: «إنما تركت الواو في النار لأنها مغلقة، وكان مجيئهم شرطاً في فتحها، فقوله (فتحت) فيه معنى الشرط، وإما قوله (وفتحت) في الجنة فهٰذه واو الحال، كأنه قال: جاؤها وهي مفتحة الأبواب أو هٰذه حالها.

وهٰذا الذي قاله أبو علي هو الصواب ويشهد له أمران:

أحدهما: إن العادة مطردة شاهدة في إهانة المعذبين بالسجون، من إغلاقها حتى يردوا عليها، وإكرام المنعمين باعداد فتح الأبواب لهم مبادرة واهتماماً.

والثاني: النظير في قوله ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾»(٢).

ومن الحذف للدلالة على التهويل والتعظيم، قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] وقوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ﴾ [الأنعام: ٣] «ويقولون (لو رأيت فلاناً والسياط تأخذ منه) قالوا: وهٰذا الحذف أفخم وأعظم، لأن على هٰذا التقدير يذهب خاطر المخاطب إلى كل ضرب من الوعيد، فيكون الخوف على هٰذا التقدير أشدّ ممّا إذا كان عُيّن له ذٰلك الوعيد»(٣).

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٤١) وانظر «التفسير الكبير» ج٢٧/ ٢٣.

(٢) «البرهان» (٣/ ١٨٩-١٩٠) وانظر «بدائع الفوائد» (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٣) «التفسير الكبير» للرازي (٤/ ٢٣٥-٢٣٦)، وانظر «الكشاف» (١/ ٢٤٩) قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ﴾.

تشبيه الاسم الموصول بالشرط

قد يشبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل في جوابه الفاء، نحو (الذي يدخل الدار فله مكافأة) فإن دخول الفاء معناه أن المكافأة تترتب على دخول الدار، ترتب الجزاء على الشرط، فيكون دخول الدار سبباً للحصول على المكافأة، وأما حذفها فيحتمل السببية وغيرها، أي يحتمل أن المكافأة مترتبة على الدخول كالجملة السابقة، ويحتمل أن المكافأة ليست مترتبة على الدخول، بل هي له قبل أن يدخل، كأنّك تقول: انظر إلى ذٰلك الذي يدخل الدار، فإن له مكافأة، فليس دخول الدار سبباً للحصول عليها.

وعلى هٰذا فدخول الفاء يفيد التنصيص على السبب، وحذفها لا يفيد التنصيص على شيء، بل يحتمل السبب وغيره.

جاء في (**الكامل**) في قولهم (الذي يأتيني فله درهم) «فدخلت الفاء، لأنه استحق الدرهم بالاتيان، فإن لم ترد هٰذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم»[١].

وقال سيبويه: «وسألته عن قوله (الذي يأتيني فله درهمان) لم جاز دخول الفاء هٰهنا، و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله) وأنت لا يجوز لك أن تقول (عبد الله فله درهمان) ؟

فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنّه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هٰهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال (إن يأتني فله درهمان)، وإن شاء قال (الذي يأتيني له درهمان)، كما تقول: (عبد الله له درهمان) غير أنّه إنّما دخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الاتيان، فإذا قاله (له درهمان) فقد يكون أنْ لا يوجب ذٰلك بالاتيان، فإذا أدخل الفاء فإنّما يجعل الاتيان سبب ذٰلك، فهٰذا جزاء، وإنْ لم يجزم لأنه صلة»[٢].

ولا يفيد حذف الفاء تنصيصاً على عدم السبب، كما ذهب إليه المبرد وجماعة من النحاة.

جاء في (**المقتضب**): «ألا ترى أنك تقول: (الذي يأتيك فله درهم) فلولا أنّ الدرهم يجب بالايتان، لم يجز دخول الفاء كما لا يجوز (زيد فله درهم) و(عبد الله فمنطلق)... فإذا

---

(١) «الكامل» (٢/ ٦٤٢).

(٢) ««كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٣) وانظر «الخصائص» (٣/ ٣٢٤)، «شرح ابن يعيش» (١/ ١٠٠-١٠١).

قلت (الذي يفتح الصندوق له خمسة دراهم) -لا فاء- فإنّ قولك هٰذا يحتمل السببية وغيرها، أي يحتمل أنّ الحصول على الدراهم يكون بسبب فتح الصندوق، ويحتمل أنّ الشخص الذي يفتح الصندوق له مبلغ خمسة دراهم، وليست هٰذه الدراهم يستحقها بسبب فتح الصندوق، بل هي له قبل أن يباشر فتح الصندوق، فكأنّك قلت: انظر إلى هٰذا الشخص الذي يفتح الصندوق، فإنّ له خمسة دراهم.

ولٰكن إذا قلت (الذي يفتح الصندوق فله خمسة دراهم) فقد جعلت استحقاق الدراهم بسبب فتح الصندوق.

قال ابن هشام: «كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذٰلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذٰلك في نحو (الذي يأتيني فله درهم) وبدخولها فُهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان، ولو لم تدخل احتمل ذٰلك وغيره»[1].

وهٰذا ما أشار إليه سيبويه في قوله الذي ذكرناه «غيرأنّه إنّما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الاتيان، فإذا قال (له درهمان) فقد يكون أنْ لا يوجب ذٰلك بالاتيان» أي يحتمل ذٰلك وغيره.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [النساء: ١٥] فالاستشهاد مترتب على اتيان الفاحشة.

وقال: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦] فالايذاء مترتب على اتيان الفاحشة ترتب الجزاء على الشرط.

ويبدو لي أن الفاء ليست لمجرد السبب، بل تفيد التوكيد أيضاً، كما ذكرنا ذٰلك سابقاً يدلك على ذٰلك الاستعمال القرآني.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

(١) «المغني» (١/ ١٦٥) وانظر «شرح الرضي» (١/ ١٠٩)، «التصريح» (١/ ١٧٤).

فجاء في الثانية بالفاء دون الأولى، وذٰلك لأن الحالة الثانية أمثل، وأكمل من الأولى، يدلك على ذٰلك كثرة الانفاق وعمومه، والاخلاص فيه في الثانية، فقد قال: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ولم يقل مثل ذٰلك في الأولى، فهٰؤلاء أمثل ممن قبلهم، فأكد لهم الجزاء وربطه بالفاء.

وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٠].

وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [آل عمران: ٩١].

فجاء في الثانية بالفاء دون الأولى، وذٰلك لما في الثانية من توكيد، وذٰلك أنهم ماتوا وهم كفار بخلاف الأولى.

ومثله قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد: ٣٢].

وقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [محمد: ٣٤].

وهو نظير ما مرّ، فقد جّرد الأولى من الفاء، وجاء في الثانية بالفاء توكيداً، وذٰلك لأنّهم ماتوا وهم كفّار.

وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [البروج: ١٠].

وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [البروج: ١١].

فجاء في الأولى بالفاء دون الثانية، وذٰلك لأنّ المقام والسياق يقتضيان توكيد الأولى، وذٰلك أنها جاءت تعقيباً على الذين فتنوا المؤمنين عن دينهم، وجعلوهم في الأخاديد وأضرموا عليهم النار ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾ [البروج: ٤-٦]

فأكد لهم العذاب بسبب فتنتهم المؤمنين عن دينهم.

ويحتمل أنْ يكون حذف الفاء من أصحاب الجنة إشارة إلى أن دخول الجنة ليس بالعمل وحده، بل هو برحمة من الله، وفضل كما ذكر الرسول ﷺ لأنّ العمل الصالح لا يبلغ أن يكون مقابلاً للجنة، فيكون دخولها برحمة الله واقتسامها بالعمل، قال ﷺ: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلاّ أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**» فحذف الفاء في أهل الجنة، لأنها ليست السبب للدخول وجاء بها في أهل النار، لأن أعمالهم هي السبب في دخولها والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] فأنه ورد بالفاء، لأنّ الإيمان والعمل الصالح هما سبب الأجر، فالفرق بين هٰذه الآية، والتي قبلها، أنّ تلك في الجنة والعمل ليس مقابلاً للجنة، وهٰذه في الأجر وهو سبب له، والله أعلم.

ولا يقتصر التشبيه بالشرط على الاسم الموصول، بل النكرة الموصوفة إذا كانت صفتها جملة فعلية، أو ظرفاً بشرط قصد العموم، فقد تتضمن معنى الشرط، ويكون في جوابها الفاء نحو (كل رجل يأتيني فله دينار) و(كل رجل في الدار فله درهم)[١] و(رجل يسألني فله أجر) و(رجل في المسجد فله بر[٢]).

وكذٰلك المبتدأ أو اسم (أنّ) إذا كان معرفة موصوفاً بالاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [النور: ٦٠] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] (السعي الذي تسعاه فستلقاه[٣]).

وغير ذٰلك[٤].

---

(١) «المفصل» (١/ ٨٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٣).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٤-٢٢٥).
(٣) انظر «الهمع» (١/ ١٠٩)، «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٤-٢٢٥).
(٤) انظر «الهمع» (١/ ١٠٩).

التوكيد

التوكيد يفيد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه، جاء في (**المفصل**): «وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد، وما علق به في نفس السامع، ومكّنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة وذهابًا عما أنت بصدده فأزلته»[١].

والعرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة الى التوكيد، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءاً منه، وقد تؤكد لفظة بعينها، أو تؤكد مضمون الحكم، أو مضمون اللفظة أو غير ذلك، فتقول (إنّ محمداً مريض) و(محمد مريض محمد مريض) فهذا تأكيد للحكم.

وتقول: (محمد نفسه مريض) فهذا تأكيد لكلمة واحدة.

وتقول: (محمد ساع الى الخير سعياً) فهذا تأكيد للحدث الذي تضمنه أسم الفاعل.

وتقول (أدلجت ليلاً) فهذا تأكيد للزمن الذي تضمنه الدلج، لأنّ الدلج هو السير في الليل خاصة، قال تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] فـ (ليلاً) تأكيد للزمن الذي تضمنه الإسراء.

وتقول (لك عليّ مائة دينار أعترافاً) فهذا تأكيد لمضمون الجملة، لأنّه أعتراف بالدَّين ولو لم تقل (أعترافاً).

وقد أفتنّت العرب في ذلك افتناناً واسعاً، فجاءت بالتوكيد على صور متعددة فهناك:

١- ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت، مثل أنّ ولام الأبتداء ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة.

٢- ألفاظ تفيد التوكيد في مواطن دون أخرى، وهي الحروف الزائدة مثل: ما، ولا، والباء وإنْ، وذلك نحو قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ

---

(١) «المفصل» (٢/ ٤) وأنظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٠).

نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فـ (ما) هنا حرف زائد أفاد التوكيد ونحو ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] فـ (لا) هنا حرف زائد، أي ما منعك أنْ تسجد وهي تفيد التوكيد، وكالباء في الخبر، نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

٣- ثم قد يكون التوكيد على صور إعرابية وتركيبية مختلفة، فقد يكون على صورة مفعول مطلق، سواء كان مؤكداً لمصدر عامله، نحو ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] أم كان مؤكداً لمضمون الجملة، وهو المؤكد لنفسه أو لغيره نحو ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و (أنت أخي يقيناً).

وقد يكون بصورة ظرف مؤكد لزمن عامله، نحو ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] و(تكلم حينا) فإنّ التكلم لا يكون إلاّ في حين.

وقد يكون على صورة حال، نحو (أقبل الطلاب كافة) و﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١].

وقد يكون على صورة نعت، نحو (أمس الدابر لا يعود) لأنّ كل أمس دابرٌ، ونحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] و(أقبل رجلان أثنان).

وقد يكون على صورة معطوف، نحو (هذا كذب وافتراء) و(هذا ضلال وغيّ).

وقد يكون على صورة جار ومجرور، نحو قوله تعالى ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] لأنّ السقف لا يكون إلاّ فوقا، ونحو ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] والطيران لا يكون إلاّ بالجناحين.

وغير ذلك من الصور.

٤- ثم قد يكون بصورة تابع متجرد للتوكيد، وهو الذي يسميه بعضهم التوكيد الصناعي)[1]. وأكثر ما ذكرت مر في بابه الذي هو ألصق به.

ثم إنّ العرب لم تكتف بمؤكد واحد، بل هي تتكلم على حسب الحاجة، فإذا كان

(١) انظر «البرهان» (٢/ ٣٨٥).

المخاطب لا يحتاج إلى توكيد تركت توكيد الكلام، وإذا كان يحتاج الى مؤكد واحد جاءت له بمؤكد واحد، وإذا أحتاج إلى أكثر جاءت له على قدر حاجة المخاطب إليه، وقد تشفع ذلك بالقسم زيادة في التوكيد، فتقول (محمد سابق)، فإذا كان المخاطب في شك من ذلك قالت (إنّ محمداً سابق)، فإذا كان منكراً لهذا الخبر، جاءت باللام زيادة على إنّ، فتقول (إنّ محمداً لسابق)، وقد تأتي بالقسم مع كل ذلك فتقول (والله إنّ محمداً لسابق)، جاء في (**الإيضاح**): «وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الامرين، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة.

فإنْ كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه أستغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك (جاء زيد وعمرو ذاهب) فيتمكن في ذهنه لمصادفته إيّاه خالياً.

وإنْ كان متصور الطرفين، متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالباً له حسن تقويته بمؤكد كقولك (لَزيدٌ عارف) أو (إنّ زيداً عارف).

وإنْ كان حاكماً بخلافه، وجب توكيده بحسب الأنكار، فتقول (إني صادق) لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره و(إني لصادق) لمن يبالغ في إنكاره»[١].

وجاء في (**الإتقان**): «ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كُذّبوا في المرة الأولى ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] فأكّد بأنّ واسمية الجملة، وفي المرة الثانية ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦] فأكد بالقسم و(إنّ) واللام، واسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥][٢]».

---

(١) «الإيضاح» (١/ ١٨) وانظر «البرهان» (٢/ ٣٩٠-٣٩١) «ودلائل الإعجاز» (٢٤٢).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (٢/ ٦٤).

أغراض التوكيد

التوكيد على قسمين:

أ- **التوكيد المعنوي.**

ب- **التوكيد اللفظي.**

التوكيد المعنوي

يعرّف النحاة التوكيد المعنوي بأنه التابع الرافع أحتمال غير أرادة الظاهر[١]، أو هو التابع الرافع أحتمال تقدير أضافة الى المتبوع، أو أرادة الخصوص بما ظاهره العموم[٢].

ويظهر من الحد أنّ للتوكيد المعنوي غرضين هما:

١- رفع أحتمال أرادة مضاف، أو بعبارة أخرى رفع أحتمال أرادة غير المذكور، فترفع هذا الإحتمال بذكر النفس والعين ومشتقاتهما، مضافين إلى ضمير المؤكد، وذلك كما إذا قلت (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أنّ المراد: رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك. فإذا قلت (رضيت البنت نفسها بالمهر) فقد رفعت كل احتمال آخر عدا البنت، وكان المعنى أنّ البنت هي التي رضيت بالمهر، فكلمة (نفس) هنا ازالت أحتمال ارادة غير المذكور وقررت أنّ المذكور هو المعنى بالحكم، ونحو (حدّ القاضي السارق) فهذا يحتمل أنّ غلام القاضي هو الذي حد السارق بأمر القاضي، فإذا قلت (حدّ القاضي نفسه السارق) فقد دلّ ذلك على أنّ القاضي هو الذي قام بالحد، وليس شخصاً آخر، قال ابن الناظم: «تقول (جاء زيد نفسه) فترفع بذكر النفس أحتمال كون الجائي رسول زيد، أو خبره، أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصاً على ما هو الظاهر منه، وكذا اذا قلت: لقيت زيدًا عينه[٣]».

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٧٣).

(٢) «شرح ابن الناظم» (٢٠٦).

(٣) «شرح الألفية» (٢٠٦).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والثاني أن يظن السامع به تجوزاً في ذكر المنسوب إليه المعين، فربّما نسب الفعل الى الشيء، والمراد ما يتعلق بذكر المنسوب إليه كما تقول (قطع الأمير اللص) أي قطع غلامه بأمره، فيجب أذن أمّا تكرير لفظ المنسوب إليه نحو (ضرب زيد زيد) أي ضرب هو لامن يقوم مقامه، أو تكريره معنى، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لاغير[١]».

الفاظه:

ذكرنا أنّ الفاظ هذا التوكيد هي (النفس) و(العين) ومشتقاتهما مضافة إلى ضمير المؤكد، ويستعمل في التثنية والجمع وزن (أَفعُل)، فتقول (حضرت البنتان أنفسهما) و(حضرت البنات أعينهن) و(حضر الطالبان أنفسهما أو أعينهما) و(حضر الطلاب أنفسهم أو أعينهم).

والمقصود بلفظ (النفس) و(العين) حقيقة الشيء[٢]، جاء في (**بدائع الفوائد**): «وأما النفس فعلى أصل موضوعها، إنما هي عبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد»[٣].

«والعين: يراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان، أو ما يقوم مقام العيان.

وليست اللفظة على أصل موضوعها، لأنّ أصلها أن يكون مصدراً وصفة لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بـ (العين)، كما عبر عن الوحش بـ (الصيد)، وإنّما (الصيد) في أصل موضوعه مصدر من صاد يصيد، ومن ههنا لم يرد في الشريعة عبارة عن نفس الباري سبحانه وتعالى، لأنّه نفسه سبحانه غير مدركة بالعيان في حقنا اليوم»[٤].

وجاء في (**لسان العرب**): «والعين عند العرب حقيقة الشيء... وعين الشيء نفسه

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٠-٣٦١) وانظر «شرح شذور الذهب» (٥٠٨-٥٠٩)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٠-٤١).
(٢) انظر «شرح عمدة الحافظ» (٥٥٥).
(٣) «بدائع الفوائد» (٢/ ٦).
(٤) «المصدر السابق» (٢/ ٢).

وشخصه وأصله والجمع (أعيان)، وعين كل شيء نفسه وحاضره وشاهده، وفي الحديث: اوه عينُ الربا أي ذاته ونفسه. ويقال: هو هو عينا وهو هو بعينه، وهذه أعيان دراهمك، ودراهمك باعيانها. . . ويقال: إنّ فلان لكريم عين الكرم، ولا أطلب أثراً بعد عين أي بعد معاينة»[١].

وإذا اجتمعت النفس والعين قدمت النفس على العين، فتقول (قدّم محمد نفسه عينه) وليس العكس، قالوا لأنّ الأصل في الاطلاق على الحقيقة هي النفس، والعين منقولة اليها، (**جاء في شرح الرضي على الكافية**): «وأما تقديم النفس على العين فلأنّ النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصصة كالوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] أي ذاته»[٢].

ويبدو أن لفظ (العين) أطلق تجوزاً على حقيقة الشيء، فأما أن يكون لفظ (العين) في الأصل مصدراً أطلق على (المَعين) أي المرئي وهو الذي تدركه العين كما ذكر ابن القيم ثم أتسع أستعمالها لغير المرئي فتقول (هو الربا بعينه) و(هو عين الحق) أو (الحق بعينه) و(هو عين الكذب) أو (الكذب بعينه)، والربا والحق والكذب ونحوها مما لا يدرك بالعين.

أو تكون في الأصل مستعارة من العين التي هي الجارحة، فأطلق الجزء على الذات كما ذكر الرضي، وكما نقول الآن في لغتنا الدارجة (أقبل أخوك برأسه)، و(أقبل بعينه) فالرأس هو جزء وكذلك العين، وقد أطلقا على الكل، ثم أصبح المقصود بالرأس والعين الذات، أو الحقيقة.

ثم توسع في الإستعمال فأصبح التعبير يطلق على ماليس جارحة، وعلى أيّ حال فهي تستعمل في التوكيد بمعنى حقيقة الشيء وذاته.

(١) «لسان العرب» (عين).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٦٨).

ويبدو أن الرأي الثاني أرجح، إذ أنّ هناك نظيرًا لهذا الإستعمال في اللغات السامية الأخرى، فبعضها يستعمل (الرأس) بمعنى الشخص، جاء في **(التطور النحوي)** «وتقارب النفس في العربية العين، وهي تضاف أكثر مما تبدل نحو (عين الأمر) وقد تؤخر مع الحاق الباء نحو (الأمر بعينه)، وهي في هذا المعنى خاصة بالعربية.

ويوجد في سائر اللغات السامية أسماء أخر مرادفة لها، نحو (الرأس) أو gnoma في السريانية ومعناها (الشخص)[١]».

ولا نزال في لغتنا الدارجة نستعمل الرأس للتوكيد، فتقول (رأيته برأسه) او (حتى يأتيني هو برأسه) أي بنفسه.

وتختص (النفس) و(العين) بجواز جرهما بالباء الزائدة، زيادة في التوكيد، نحو (أقبل الأمير بنفسه) و(أقبلت هند بعينها) ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد[٢].

ويبدو أن هذه الباء ليست زائدة، بمعنى أن حذفها وذكرها سيّان، فليس قولنا (أقبل أخوك بنفسه) مثل (أقبل أخوك نفسه) وإنّما تفيد الباء أنّ المؤكد فعل ذلك، وما كان متوقعاً منه أن يفعل، أو بعبارة أخرى أنها يؤتى بها للاهتمام الزائد، فقولك (أقبل أخوك بنفسه) معناه أقبل وما كان متوقعاً أن يقبل، أما لأنّ أخاك بمنزلة عالية لا تناسب مجيئه، أو لغير ذلك.

ولا نزال نحن نستعمل هذه الباء، فنقول (ذهبت اليه بنفسي فلم يفعل) بمعنى أنّ هذا أقصى ما أستطيع أن أفعله، وتقول (كلمته انا بنفسي فرد كلامي).

ومثله ما تقوله العامة (ذهبت اليه برجلي) وهو كناية عن الإهتمام الكثير بالشيء.

٢- والغرض الثاني هو رفع أحتمال عدم ارادة الشمول، وذلك نحو أن تقول،

(١) «التطور النحوي» (٩٨-٩٩).

(٢) انظر «شرح عمدة الحافظ» (٥٦١)، «الهمع» (٢/ ١٢٢)، «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧).

(أقبل الطلاب) فإنّ هذا القول يحتمل أن المقبلين هم أكثر الطلاب، وليس فيه تنصيص على قصد العموم، والاحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم، رفعت هذا الإحتمال فتقول: جاء الطلاب كلّهم أو جميعهم، أو أجمعون، أو نحو ذلك فيفيد الاحاطة والشمول.

الفاظ هذا التوكيد:

يؤكد لهذا الغرض بالالفاظ الدالة على العموم، وأَشهرها هي:

كلّ:

وهو أسم يفيد الإستغراق والإحاطة بالأفراد والإجزاء، تقول (كلُّ ظالم مبغوض) فإنّه يفيد استغراق أفراد الظالمين، قال تعالى: ﴿ كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ [الطور: ٢١] فهذا أستغراق وأحاطة بجميع الأفراد، وتقول (كلّ البشر محاسب) فهذا أستغراق لافراد البشر.

فإذا أضيفت إلى نكرة أفادت أستغراق كل فرد الجنس، وإذا أضيفت الى معرفة، فإنْ كانت المعرفة عامة أستغرقت كل الأفراد، كما في قولنا (كل البشر محاسب) وإذا كانت معهودة أستغرقت كل الإفراد المعهودين، نحو (أقبل كل الطلاب) فهو أستغراق لطلاب مخصوصين.

وقد تستغرق الإجزاء نحو قولك (أكلتُ كلّ تفاحتك) أي كل اجزائها، فإذا قلت (أكلت كل تفاحك) كان المعنى أنّك أكلت كل أفراده.

جاء في (**المغني**) في هذه اللفظة «أسم موضوع لإستغراق أفراد المنكر، نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] والمعرف المجموع نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥] واجزاء المفرد نحو (كل زيد حسن) فإذا قلت (أكلت كل رغيف لزيد) كانت لعموم الأفراد، فإنْ أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد»[1].

---

(١) «المغني» (١/١٩٣).

و(كل) تضاف الى النكرات والى المعارف، وقد تقطع عن الإضافة لفظًا وينوي معناها. فإذا أضيفت إلى نكرة روعي معناها، إنْ كان مؤنثاً أو مذكراً مفرداً أو غيره، تقول (كل رجل اهداني كتابًا) فعاد الضمير عليها مفرداً مذكراً و(كل امرأة أهدت قرطاً) فعاد الضمير عليها مفردًا مؤنثاً، وتقول (كلّ رجلين ذهبا في طريق) و(كل فريق ذهبوا في واد).

جاء في (**المغني**): «وأعلم أنّ لفظ (كل) حكمه الأفراد والتذكير، وأنّ معناها بحسب ما تضاف إليه، فإنْ كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها، ولذلك جاء الضمير مفردًا مذكرًا في نحو ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢] ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الإسراء: ١٣]... ومفردًا مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨]. ومجموعًا مذكرًا في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣](١)».

وإذا أضيفت إلى معرفة فقالوا يصح مراعاة اللفظ والمعنى، فتقول (كل أخوتك ذاهب) والمعنى كل منهم ذاهب. و(كل أخوتك ذاهبون)، جاء في (**المخصص**). «إنّ (كلا) لفظ واحد ومعناه جميع، ولهذا يحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى، فيقال كلّهم ذاهب وكلهم ذاهبون»(٢).

وقيل بل لا يعود الضمير عليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكراً(٣).

فإن قطعت عن الإضافة لفظًا جاز مراعاة اللفظ والمعنى، قال تعالى: ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وقال: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ [ق: ١٤] وقال ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ [البقرة: ١١٦] وقال: ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس: ٤٠] فأفرد مراعاة للفظ (كل)، وجمع مراعاة لمعناها قال ابن هشام: «والصواب أنّ المقدر يكون مفردًا نكرة،

---

(١) «المغني» (١/١٩٦-١٩٧).
(٢) «المخصص» (١٧/١٣١).
(٣) «المغني» (١/١٩٩).

فيجب الأفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعًا معرفًا فيجب الجمع وإنْ كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩] ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١] إذ التقدير كل أحد.

والثاني نحوز ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] و﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] أي كلهم»[1].

وجاء في (**بدائع الفوائد**) أنّ الأخبار بالجمع معناه أنهم مجتمعون في الحدث، وإنّ الأفراد معناه أنّ كل واحد قام به على أنفراد، فإذا قلت (كلُّ حضر) كان المعنى أنّ كل واحد منهم حضر، وإذا قلت (كلُّ حضروا) كان المعنى أنّهم أجتمعوا في الحضور، وكذا إذا كانت مضافة لفظاً نحو (كلهم حضروا) و(كلهم حضر)، غير أنّه في الجملة الأولى، أي (كلهم حضروا) أفاد التعبير احتمال أجتماعهم في الحضور، وأحتمال حضورهم فرادى، بخلاف الثانية، فإنّها تفيد حضور كل واحد منهم على رسله، جاء في (**بدائع الفوائد**): «(كل أخوتك ضربني) يقتضي أنّ أكل واحد منهم ضربك، فلو قلت (كل أخوتك ضربوني) و(كل القوم جاؤوني) أحتمل ذلك، واحتمل أنْ يكونوا أجتمعوا في الضرب والمجيء، لأنّك أخبرت عن جملتهم بخبر واقع عن الجملة، بخلاف قولك (كل أخوتك جاءني) فإنّما هو إخبار عن كل واحد منهم، وإنّ الأخبار بالمجيء عم مجيئهم.

فتامل على هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] كيف أفرد الخبر، لأنه لم يرد أجتماعهم فيه، قال تعالى ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣] فجمع لما أراد الإجتماع في المجيء... ولا يرد على هذا قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦] بل هو تحقيق له وشاهد، لأن القنوت هنا هو العبودية العامة التي يشترك فيها اهل السماوات والأرض، ولا يختص بها بعضهم

(١) «المغني» (١/ ٢٠٠).

عن بعض. . .وهذا بخلاف قوله تعالى ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦] أفرد لما لم يجتمعوا في الفناء. . .

ومما جاء مجموعاً لإجتماع الخبر، قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠] وما أفرد لعدم اجتماع الخبر، قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْـَٔيْكَةِ أُولَٰئِكَ الْأَحْزَابُ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص:١٢-١٤] فأفرد، لمّا لم يجتمعوا في التكذيب»[1].

وذكروا مسألة أخرى في (كلّ) وهي أنها إذا وقعت في حيز النفي، أفادت ثبوت الفعل لبعض الأفراد، وإذا لم تقع في حيزه أقتضى النفي عن كل فرد، فإذا قلت (لم يجيء كل الطلاب) كان معناه أنه جاء قسم منهم، وإذا قلت (كل الطلاب لم يجيء) كان المعنى أنه لم يأت منهم أحد.

قيل: وقد يخرج عن هذا نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦] وأجيب عن ذلك، بأنّ ذلك حاصل إذا لم يدل دليل على خلافه، فإنْ دلّ دليل كان بحسبه. جاء في (**المغني**): «قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حيز النفي كان النفي موجهًا الى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك (ما جاء كل القوم) و(لم آخذ كل الدراهم) وكل الدراهم لم آخذ، وقوله:

ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد

وقوله:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

وإنْ وقع النفي في حيزها، أقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قُصرت الصلاة؟ كل ذلك لم يكن.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٢١٤-٢١٥).

وقول ابن النجم:

قد اصبحت أم الخيار تدّعي علي ذنبًا كله لم أصنع

وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

والجواب عن الآية أنّ دلالة المفهوم، أنّما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الأختيال والفخر مطلقًا»[١].

وهذا كله اذا لم تقع تأكيدًا.

فإنْ وقعت تأكيداً أضيفت لفظًا الى ضمير المؤكد، نحو (الطلاب كلهم حاضرون) فإذا كان المؤكد جنساً عاماً، كان التوكيد يشمل كل افراد الجنس، نحو(الخلق كلهم عيال الله) و(الناس كلهم ميتون)، واذا كان معهودًا كان يشمل كل اولئك الأفراد المعهودين نحو(حضر طلاب الصف كلهم).

جاء في (**بدائع الفوائد**): «إنّ (كلاّ) إذا تقدمت تقتضي الاحاطة بالجنس، وإذا تأخرت وكانت توكيدًا اقتضت الاحاطة بالمؤكد خاصة، جنساً شائعاً كان أو معهودًا»[٢].

وقد تقول: ما الفرق بينها إذا تقدمت، أو كانت مؤكدة، نحو (كل الطلاب حضر) أو (حضر الطلاب كلهم)؟.

والجواب هو أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء، ولم تدع احتمالاً لغير الاحاطة، واذا تأخرت وكانت مؤكدة أحتمل الكلام العموم وغيره، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم.

---

(١) «المغني» (١/ ٢٠٠-٢٠١) وانظر «دلائل الإعجاز» (٢١٥) وما بعدها.

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٢١٢-٢١٣).

ثم أنّها مع التقدم يمكن التعبير بها للدلالة على الإحاطة والشمول بصورة أوسع مما تقع مؤكدة، فإنها إذا وقعت مؤكدة أفادت العموم في المعارف فقط، أما إذا تقدمت، فإنها تفيد العموم في النكرات والمعارف، مفردًا أو غيره مما لا يصح أن يقع مؤكدًا، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨] ولا يقال (نفس كلها بما كسبت رهينة)، وقال: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ولا يقال (تدمر شيئا كله)، وقال: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا ﴾ [النحل: ١١١] ولا يقال: (يوم تأتي نفس كلها).

وحتى إذا قيل نحو ذلك على مذهب الكوفيين، فإنّ المعنى يختلف، فإنّه يصح على مذهب الكوفيين أنْ تقول (صمت شهرًا كله) لأنّ النكرة محدودة[١]، ولكن إذا قدمت (كلاًّ) وقلت (صمت كل شهر) تغير المعنى، وأصبحت تفيد أستغراق الشهور.

جميع:

وهي مأخوذة من الإجتماع، وتستعمل لعدة معان:

فقد تكون بمعنى مجتمع يوصف بها المفرد، يقال (هو رجل جميعٌ) بمعنى مجتمع الخَلْق أي قوي، ورجل جميع السلاح أي مجتمع السلاح[٢].

ويوصف بها الجمع فيقال (هؤلاء جميع) أي مجتمعون، قال تعالى ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٦] أي مجتمعون، وقال ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٤-٤٥] أي مجتمعون، وقال: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢] ومعناها كلهم مجموعون، جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «والمعنى أنّ كلهم محشورون مجموعون محضرون للحساب يوم القيامة، وقيل محضرون معذبون.

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧)، «التصريح» (٢/ ١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر «لسان العرب» (جمع).

فإن قلت: كيف أخبر عن (كل) بـ (جميع) ومعناهما واحد؟.

قلت: ليس بواحد، لأنّ (كلاً) يفيد معنى الإحاطة، وان لا يتفلت منهم أحد، والجميع معناه الإجتماع، وإنّ الحشر يجمعهم، والجميع (فعيل) بمعنى (مفعول) يقال: حي جميع وجاؤا جميعًا»(١).

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١] أي مجتمعين أو متفرقين، وقال: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤] أي تحسبهم مجتمعين، وهم متفرقون.

وأما (جميع) المضاف الى الضمير فتكون توكيداً بمعنى (كل) فإذا قلت (أقبل الرجال جميعهم)، كان المعنى أقبلوا كلهم، وليس معناه أقبلوا مجتمعين، فقد يكونون مجتمعين أو متفرقين.

فهناك فرق بين قولنا (أقبل الرجال جميعًا) و(أقبل الرجال جميعهم)، فـ (أقبل الرجال جميعًا) تحتمل معنيين:

الأول أنْ يكون معناه أقبلوا كلهم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١] والمعنى توبوا كلكم، وليس معناه توبوا مجتمعين، وقوله: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] أي كلكم، وليس معناه مجتمعين.

الثاني أنْ يكون معناه أقبلوا مجتمعين، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١] تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾.

وأما (أقبل الرجال جميعهم) فلا يكون إلاّ بمعنى كلّهم(٢).

والخلاصة أنّ الفرق بين (جميع) إذا أتصلت بالضمير (جميعهم، جميعنا...)

(١) «الكشاف» (٢/٥٨٧).
(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/١٨٩).

و(جميع) المفردة أن المتصلة به، لا تكون إلاّ توكيدًا بمعنى (كل)، والمفردة قد تكون بمعنى (كل) وقد تكون بمعنى (مجتمع).

وقد تحتمل المعنيين معاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ [الانعام: ٢٢] فهذا يحتمل معنيين:

الاول: أنْ يكون بمعنى (كل) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم كلّهم.

والثاني: أنْ يكون بمعنى (مجتمع) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم مجتمعين.

وقد يراد المعنيان معاً، أي يحشرهم كلهم مجتمعين، فبعدوله إلى المفردة كسب المعنيين معاً، ولو قال (ويوم نحشرهم جميعهم) لأفاد معنى واحداً فقط.

فـ (جميع) المفردة أوسع أستعمالاً ومعنى من المضافة، إلا ترى أنّك لو قلت: (اللهم اكفني شر مخلوقاتك جميعًا) كان المعنى محتملا جميع الشر، وجميع المخلوقات ولو قلت (أكفني شر مخلوقاتك جميعه) لكان نصاً في الشر، ولو قلت (جميعها) لكان نصاً في المخلوقات.

وهذا من أوجه الفرق بين (كل) و(جميع) فإنّ (كلاًّ) تفيد العموم حيث وقعت، وكيفما كانت وليست كذلك (جميع).

وفرقوا بين (كل) و(جميع) أيضاً، فقالوا: «أنّ (كل) تدل على كل فرد بطريق النصوصية، بخلاف (جميع) فإنّه يدل على كل الأفراد، وهو الذي يراد من قولهم: وإنّ (جميع) للعموم الأحاطي.

وفرقت الحنفية بينهما، بأنّ (كل) تعم الأشياء على الأنفراد، و(جميع) تعمها على سبيل الأجتماع ومثلوا لذلك بقولهم: إنّ القائد إذا قال لجنده: (من دخل هذا الحصن فله الف دينار) فدخل واحد أستحق الالف وان دخله جماعة لم يستحق أحد منهم شيئاً، وإذا قال (كل من دخل هذا الحصن أولاً فله ألف دينار) فدخله واحد أستحق الألف وإنْ دخله جماعة أستحق كل واحد منهم ألفاً.

وإذا قال لهم: (جميع من دخل هذا الحصن أولاً فله الف دينار) فدخله واحد أستحق الألف وان دخله جماعة أستحقوا الفاً فقسم بينهم[(١)]

أجمع:

وهي من لفظ (الإجتماع) أيضاً: ولها أستعمالات عدة:

فقد تكون أسم تفضيل، نحو (رأيك أجمع للشمل) و(هذا الحد أجمع من غيره).

وقد تكون صفة مشبهة بمعنى (مجتمع) على وزان (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فعلاء) مثل أحمر حمراء، فيقال: (أجمع جمعاء) و(أجمع)، معناه مجتمع، ومعنى (جمعاء) مجتمعة فيقال فرع أجمع، وبهيمة جمعاء، أي مجتمعة الخَلْق، جاء في (**عمدة الحافظ**): «وفي الحديث (كما تناتج الإبل من بهيمة جمعاء) أي مجتمعة الخَلْق وعلى هذا يتخرج قول الراجز:

يـرمـي عليهـا وهـي فـرعٌ أجمـع وهـي ثـلاث اذرع واصبـع

فـ (أجمع) هنا صفة لـ (فرع) بمعنى مجتمع كما كانت (جمعاء) صفة لبهيمة»[(٢)].

وقد تكون من ألفاظ الأحاطة فتستعمل توكيدًا بمعنى (كل)، تقول: جاء الرجال أجمعون ومعناها: جاءوا كلهم، وهذه ليست أسم تفضيل ولا صفة مشبهة، بل هي وصف مرتجل للتوكيد.

يدلك على أنها ليست أسم تفضيل أنْ تأنيثها على وزن (فعلاء) أي جمعاء، وأسم التفضيل تأنيثه (فعلى) مثل كبرى وصغرى.

ثم أنّ أسم التفضيل يضاف ويحلى بـ (أل)، فيقال أحسنهم، والأحسن، وهذه لا تضاف ولا تحلّىٰ بـ (أل)، فلا يقال أجمعه، ولا أجمعهم، ولا الأجمع، تقول (قضيت

---

(١) أصول البزودي ج٢ ص٩، التوضيح (١/ ٦٠).
(٢) «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» (٥٧٥).

الشهر أجمع) ولا تقول أجمعه، لانها هي معرفة[1] من غير إضافة ولا حرف تعريف.

ويدلك على أنها ليست صفة مشبهة، أنّ (أفعل فعلاء) لا يجمع جمع مذكر سالماً، بل تجمع على (فعل)، وهذه يجمع مذكرها جمع مذكر سالماً، فيقال (أجمعون) قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، ويجمع مؤنثها على (فُعَل)، فيقال (جُمَع) مثل جمع أسم التفضيل نحو الكُبَر والصُغَر، ثم أن (أفعل فعلاء) نكرة وهذه معرفة.

فهي صفة جمعت شيئًا من أسم التفضيل، وشيئًا من الصفة المشبهة، وتمحضت للتوكيد.

فتأنيثها كالصفة المشبهة، وجمعها كاسم التفضيل، وتباعدت عنهما معاً، بأنّها لا تضاف ولا تعرّف بـ (أل)، ولا يستعمل منها إلاّ جمع المذكر السالم، فلا يقال الأجامع، كالأكابر والأصاغر، بل لا يقال إلاّ (أجمعون).

ويدلك على أنها صفة أنها لا تنصرف، ولو كانت أسماً غير وصف لا نصرفت مثل أرنب وأفعى.

فهي إذن وصف استعمل للاحاطة، بمعنى (كل)، والفرق بينهما أنّ (أجمع) من لفظ الجماعة، والمجموع والإجتماع، و(كُلاًّ) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد، فقولك (رضوا بذلك أجمعون) يفيد أنّ مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك (رضوا بذلك كلّهم) فيفيد أنّ أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم، فـ (أجمع) تشير الى العموم ابتداء، و(كل) تشير الى الأفراد حتى تستغرقهم، و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٢/٥)، «المقتضب» (٣/٣٤٢).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّها تفيد الأتحاد في الوقت[١]، فيكون معنى قولنا (جاء الرجال أجمعون) جاءوا مجتمعين.

والحق انها لا تفيده، قال تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩][٢] ومعناها (كلهم) وليس معناها (مجتمعين). وقال ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] ومعناها (كلهم) وليس معناها مجتمعين.

قال ابن يعيش: «واعلم أنه قد ذهب قوم الى أنّ في (أجمع) فائدة ليست في (كل) وذلك إنّك اذا قلت (جاءني القوم كلهم)، جاز أنْ يجيئوك مجتمعين، ومفترقين، فإذا قلت (أجمعون) صارت حال القوم الإجتماع لا غير، وذلك ليس بسديد، والصواب أنّ معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد، أعادة اللفظ وتكراره، وإنّما كرهوا تواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظاً يدل على معناه، فجاءوا بـ (كل) و(أجمع) ليدلوا بهما على معنى الأول، ولو كان في الثاني زيادة فائدة، لم يكن تأكيداً، لأنّ التأكيد تمكين معنى المؤكد... ومع هذا لو أريد معنى الإجتماع لوجب نصبه، لأنّه يكون حالاً لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال»[٣].

وظاهرٌ أنّ (أجمع) لا يفارقها معنى الاحاطة البتة، ولا تفيد غيره، أمّا اذا أحتمل الكلام الاتحاد في الوقت، أضافة إلى الأحاطة كما في قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣] وقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ١٥] فهذا لا يستفاد من (أجمع) بل أنّ الكلام يحتمله، ولو لم تذكر (أجمع)، ألا ترى أنّه يجوز أنْ يكون هذا الإحتمال مع (كل) أيضا؟.

فإذا قلت (جاء أفراد الإسرة كلّهم) أحتمل أنْ يكونوا جاؤا مجتمعين، وأحتمل غير

(١) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤١)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٩).

ذلك وكذلك بالنسبة للآية، فقد يحتمل أنهم سجدوا في وقت واحد، ولكن (أجمعون) لا تدل عليه ولا تفيده، بل الأمر كما ذكرنا آنفا في معنى (كل) و (أجمع).

ويدلك على ذلك أيضا أنّه يجوز أنْ تقول (يموت الناس كلهم أجمعون) وليس معناه أنهم يموتون في وقت واحد.

فهي تختلف عن (جميع) فإنّ جميعا قد تتجرد للدلالة على الإجتماع، فلا يراد بها معنى الإحاطة وأما هذه فلا تتجرد لهذا المعنى، ولا يفارقها معنى العموم والشمول.

الأعداد من ثلاثة الى عشرة إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدمها:

تقول العرب (أقبل الرجال ثلاثتهم) و(رأيت الاولاد خمستهم) وفيها لغتان: لغة الحجاز، وهي النصب ولغة تميم وهي الأتباع، قال سيبويه: «هذا باب ما جُعل من الإسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه) وذلك قولك (مررت به وحده) و(مررت بهم وحدَهم) و(مررت برجلٍ وحده).

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز، (مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم) وكذلك إلى العشرة وزعم الخليل أنّه إذا نصب (ثلاثتهم) فكأنّه يقول: مررت بهؤلاء فقط، ولم أجاوز هؤلاء كما إذا قال (وحده) فإنّما يريد مررت به فقط لم أجاوزه.

وأمّا بنو تميم فيجرونه على الإسم الأول، إنْ كان جرّا فجرًا، وإنْ كان نصبًا فنصبًا، وإنْ كان رفعاً فرفعًا.

وزعم الخليل أنّ الذين يجرون كأنهم يريدون أن يعموا كقولك: مررت بهم كلهم أي لم أدع منهم أحداً»[١].

وظاهر من كلام سيبويه أنّ النصب يكون على الحالية، والاتباع على التوكيد[٢].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٨٧)، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٣٩).
(٢) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٩)، «شرح الرضي» (١/ ٣٦٢).

ومع أنهما لغتان فمعنى النصب لا يطابق معنى الأتباع، فإنّ الإتباع يفيد الإحاطة والشمول، فإذا قلت (أقبل الرجال ثلاثتهم) بالرفع، كان المعنى: أقبلو كلّهم، وذلك إذا كان العدد معلوماً.

وإنّ النصب يفيد أجتماعهم في المجيء، أي أقبلوا مجتمعين، فكأنك قلت: أقبلوا حال كونهم ثلاثة، وقد يفيد النصب ما يفيده الاتباع من شمول، فيكون من باب الحال المؤكدة كما تقول (أقبل الطلاب جميعهم وجميعًا).

وقد مر بنا في (جميع) أنّ الإتباع يفيد الإحاطة والنصب، يحتمل الإجتماع، ويحتمل الإحاطة، وهذا شبيه بذاك.

فالإتباع يكون للدلالة على الإحاطة والشمول من غير نظر إلى أجتماعهم، أو عدمه والنصب يحتمل معنيي الإجتماع والإحاطة.

قال الرضي: «وهذه الإسماء الثمانية (يعني من الثلاثة الى العشرة) إذا أضيفت الى ضمير ما، تقدم منصوبة عند أهل الحجاز على الحال، لوقوعها موقع النكرة، أي (مجتمعين في المجيء) وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنها توكيد»[(١)].

وقال: «وبعضها يستعمل مرة تابعاً على التأكيد، ومرة حالاً، وذلك من الثلاثة فما فوقها كما مرّ في باب الحال، نحو: (جاءني القوم ثلاثتهم) و(جاءوني ثلاثتهم).

ولا يؤكد بـ (ثلاثة) وأخواتها إلاّ بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد، قبل ذكر لفظ التأكيد وإلاّ لم يكن توكيدًا بخلاف الوصف، في نحو: جاءني رجال ثلاثة»[(٢)].

والظاهر أنّ تميم تريد بهذا الإستعمال الدلالة على الإحاطة، مثل (كل) و(أجمع) من دون نظر الى افتراق، أو أجتماع، فاتبعت لذلك.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٠).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٢).

وأما الحجازيون فيستعملونه حالاً مؤكدة، مثل (كافة)، و(قاطبة) في قولنا (أقبل أهل البلد كافة).

واذا أريدت الدلالة على أجتماع العدد، فلا بدّ من نصبه، ولا يصح الاتباع لانه سيكون حالاً والحالة هذه.

التوكيد اللفظي

ويكون باعادة اللفظ الأول أو تقويته بمرادفه معنى[١]، وقد يؤتى بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى أتباعا[٢].

فمن أعادة اللفظ الأول قولنا (أقبل محمد محمد) و(أقبل أقبل محمد) ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

ومن تقويته بمرادفه معنى، قولنا (جاء قدم محمد) ومنه قوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] لأنّ الفجاج هي السبل، وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧][٣] لأنّ معنى (غرابيب) سود، ومفردها غربيب، أي أسود فكأنّه قال: سُود سود.

ومن الإتيان بموازنة لفظاً قولهم: جائع نائع، عطشان نطشان، حسن بسن، ويسمى أتباعًا سواء كان للكلمة المتبعة معنى أم لم يكن[٤].

جاء في **(تأويل مشكل القرآن)**: «وربما جاءت الصفة فارادوا توكيدها، واستوحشوا من أعادتها ثانية، لانها كلمة واحدة، فغيروا منها حرفًا، ثم أتبعوا الأولى كقولهم: عطشان نطشان، كرهوا أنْ يقولوا: عطشان عطشان، فأبدلوا من العين نونا، وكذلك قولهم: حسن بسن كرهوا أنْ يقولوا: حسن حسن، فأبدلوا من الحاء باء، وشيطان ليطان في أشباه له كثيرة»[٥].

---

(١) «شرح الألفية لأبن الناظم» (٢١٠)، «الهمع» (٢/ ١٢٥)، «شرح الإشموني» (٣/ ٨٠).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥)، «فقه اللغة للثعالبي» (٥٦٦).
(٣) انظر «البرهان» (٢/ ٣٨٥).
(٤) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥).
(٥) «تأويل مشكل القرآن» (١٨٣).

وجاء في (**فقه اللغة**) للثعالبي: «وهو- أي الإتباع- من سنن العرب، وذلك أنْ تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها إشباعا وتوكيداً كقولهم: جائع نائع، وساغب لأعب وعطشان نطشان[١]».

وهذا التوكيد أي التوكيد اللفظي أوسع أستعمالاً من التوكيد المعنوي، لأنه يكون في الإسماء النكرات والمعارف، ويكون في الأفعال، والحروف، والجمل، بخلاف التوكيد المعنوي، فإنّه يكون في الأسماء المعارف فقط، تقول (قتل قتل رجل) و(هرب سجين سجين) و(أقبل محمد محمد) و(أنّ محمداً أنّ محمداً مسافر) و(أن محمداً فاز أنّ محمداً فاز)، وفي الحديث (والله لأغزون قريشا) ثلاث مرات[٢].

وقد تقترن الجملة المؤكدة بعاطف، نحو: (والله ثم والله) ونحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فقوله (فلا تحسبنهم) توكيد لقوله (لا تحسبن)[٣].

ويجب ترك العاطف «عند أيهام التعدد نحو (ضربت زيدًا ضربت زيدًا) ولو قيل (ثم ضربت زيداً) لتوهم أنّ الضرب تكرر منك مرتين، تراخت أحداهما عن الأخرى، والغرض انه لم يقع منك إلاّ مرة واحدة»[٤].

الغرض من هذا التوكيد:

أهم أغراض التوكيد اللفظي هي:

١- **أنْ يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع أو عدم الأصغاء**: فإذا ظن المتكلم أنّ السامع غافل عن سماع اللفظ، فلابد من أنْ يكرر له اللفظ ليدفع هذا الضرر، ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي، فإذا قلت (أقبل محمد) وكان المتكلم غافلاً من سماع لفظة (محمد)، أو لم يكن مصغياً فلا ينفع أنْ تقول (نفسه) أو عينه، لأنه لم يسمع الكلمة المؤكدة نفسها، فلابد من أن تعيد له اللفظة ليسمعها.

---

(١) «فقه اللغة» (٥٦٦).
(٢) «شرح الأشموني» (٣/ ٨١).
(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥)، «شرح ابن الناظم» (٢١٠).
(٤) «شرح الإشموني» (٣/ ٨١-٨٢).

٢- أنْ يدفع عن السامع ظنه بالمتكلم الغلط: فإذا كان المتكلم ظن أنّ السامع يعتقد أنّ المتكلم قد غلط في ذكر اللفظ، فقد ذكر (خالداً) مثلا وهو يريد (محمدًا) فلابدّ من أنْ يكرر اللفظ ليزيل هذا الظن من ذهن السامع، ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي أيضا، وذلك كما إذا قلت لمحدثك (زارنا خالد الليلة) ثم سبق الى ظنك أنّ المخاطب يعتقد أنّك غلطت في ذكر خالد، وأنك تعني (محمدًا) لأسباب كأنْ يظن أنّ خالداً لا يزورك، أو هو غير موجود في البلد، أو نحو ذلك، فلابد لرفع هذا الوهم من التكرار اللفظي.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «فإذا قصد المتكلم أحد هذين الإمرين فلابدّ أنْ يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أنّ السامع ظن به الغلط فيه، تكريراً لفظياً نحو (ضرب زيد زيد) و(ضرب ضرب زيد) ولا ينجع ههنا التكير المعنوي، لأنك لو قلت (ضرب زيد نفسه) فربما ظن بك أنك أردت (ضرب عمرو) فقلت (نفسه) بناء على أنّ المذكور (عمرو).

وكذا إنْ ظننت به الغفلة عن سماع لفظ (زيد)، فقولك (نفسه) لا ينفعك، وربّما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه، لظنّك غفلة السامع، أو لرفع ظنه بك الغلط، أما في الحرف نحو(أن أن زيدًا قائم) أو في الجملة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦][١]».

وليس من ذلك ما ذكره الرضي في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الأنشراح: ٥،٦] إذ لا يريد الله سبحانه من التكرير رفع غفلة السامع، ولا دفع ظن الغلط عن نفسه، تعالى الله عن ذلك، وإنّما هو لتقوية الحكم وتمكينه في نفوس المؤمنين وتطمينهم به.

٣- الغرض الثالث أن يدفع المتكلم ظن التجوز: فقد يذكر المتكلم حكماً فيظن السامع أنّ المتكلم لم يقصد الحكم حقيقة، وإنما اراده تجوزاً ومبالغة، فيكرر اللفظ

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٠).

لازالة هذا الظن، وليثبت في ذهنه أنّ الحكم كما ذكر ليس فيه تجوز، وذلك كما إذا قلت (عدا الأمير) فربما ظن السامع أنّ الإمير مشى سريعاً، فسميته عدوًا فلابدّ في نحو هذا من ازالة التجوز بتكرير اللفظ، أو بالمجيء بالمصدر، فتقول (عدا عدا الأمير) أو (عدا الأمير عدواً). جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً وهو ثلاثة أنواع:

أحدها أن يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب، فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازاً وأنت تريد المبالغة، لا أنّ عين ذلك الفعل منسوب إليه، كما تقول (قتل زيد) وأنت تريد (ضرب ضرباً شديدًا)، أو تقول (هذا باطل)، وأنت تريد (غير كامل)، فيجب أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة، نحو قوله عليه السلام: (أيّما أمرأة نكحت بغير أذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل»[1].

٤- وقد تكون المقصود تقوية الحكم وتمكينه في ذهن السامع وقلبه كما في قوله تعالى ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

٥- وقد يكون للتهويل والتعظيم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الأنفطار: ١٧، ١٨] فقد كرر الآية لتهويل ذلك اليوم، وتفخيمه ومثله ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]. ومنه قوله (ﷺ): (الا أخبركم باكبر الكبائر) فعد من ذلك الشرك بالله وعقوق الوالدين، قال الراوي: وكان متكئًا فجلس فقال: (ألا وشهادة الزور ألا وشهادة الزور) وظل يكررها حتى قلنا: ليته سكت أو كما قال فهذا التكرار قصد به تفظيع أمر شهادة الزور.

٦- ثم إذا طال الكلام وخشي المتكلم على السامع نسيان اوائل الكلام كرر له اللفظ ليجعل ذلك اللفظ قائما في نفسه متمكنًا من ذهنه، لئلا ينسيه ذلك طول الكلام، وذلك نحو قولك (لا تظن انني إذا ذهبت الى قوم في امر وردوني رداً غير جميل،

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٠).

لا تظن أنني عائد اليهم) فكررت (لا تظن أنني) خوفًا على السامع من أنْ ينسى أول الكلام، ولذا يحسن إذا طال الكلام توكيد أوله توكيداً لفظيًا، لتمكين الحكم في ذهنه وعدم فتوره عنه قال تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٥]. فأكد (أنكم) لما طال الكلام لتقويته في ذهن السامعين.

وقال: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فأكد (لا تحسبن) بقوله (فلا تحسبنهم) لأنّ الكلام قد طال وأراد تمكين الحكم وتقريره في اذهان المخاطبين، والله أعلم.

توكيد الفعل بالنون

يؤكد الفعل المضارع، وفعل الامر، بنوني التوكيد الثقيلة، والخفيفة، نحو: (لأقومنّ بواجبي) و(لأقومَنْ بواجبي) قال تعالى: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤] وقال: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥]. ويدل على أنهما حرفًا توكيد أنه يجاب بهما القسم، قال تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٦].

ويبدو أنّ النون حرف يؤكد الإسماء والأفعال، غير أنّها تدخل في أول الإسم، آخر الفعل فـ (أنّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة، ولما كانت تدخل في أول الإسم، بدئت بهمزة توصّلاً الى النطق بالساكن، وجعلت الهمزة من بناء الكلمة.

وهناك تشابه بين (أنّ) والنون، فكلتاهما حرف توكيد، غير أنّ إحداهما تؤكد الأسماء والأخرى تؤكد الأفعال، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة، وكلتاهما تُدخِل الفتح على ما دخلت عليه فـ (أنّ) تدخل على الأسماء وتنصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح. تقول (أنّ محمداً ليسافرن)، وكلتاهما يجاب بها القسم في الإثبات، تقول: (والله لأذهبنّ) و(والله إني لمعكم) قال تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾ [الانبياء: ٥٧] وقال: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وتلزم النون الفعل إذا كان جوابًا لقسم مثبتًا مستقبلاً، غير مفصول عن لامه بفاصل(١)، نحو (والله لأسعينّ في الخير) قال تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ ﴾ [مريم: ٦٨].

وذكر الخليل أنّ الثقيلة آكد من الخفيفة، جاء في (**الكتاب**): «وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلاً، فاذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيدا»(٢)، ذلك لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد(٣)، وقد أجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] فجاء بالثقيلة في قوله ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ [يوسف: ٣٢] ، وبالخفيفة في قوله ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] قالوا لأن «أمرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغرا»(٤)، فأكدت السجن لذلك بالثقيلة بخلاف الصَّغار.

ونون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال، فلا تدخل على فعل للحال قال تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧]، فإذا كان الفعل للحال لم تدخل عليه النون نحو (والله لأحسبك كاذبا).

جاء في (**الكتاب**): «وان كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قولك والله لفعلت. . . فالنون لا تدخل على فعل قد وقع وانما تدخل على غير الواجب»(٥).

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «إعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة، من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد، ولا تدخلان إلاّ على الأفعال المستقبلة، خاصة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً في لفظها وتأثيراً في معناها، فتأثير اللفظ أخراج الفعل الى البناء،

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٥)، «التصريح» (٢/ ٢٠٣)، «شرح ابن الناظم» (٢٥٢).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٩)، وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٢).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٣٧).
(٤) «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٢) وانظر «التصريح» (٢/ ٢٠٣).
(٥) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٤).

بعد أنْ كان معربًا، وتأثير المعنى اخلاص الفعل للأستقبال، بعد أنْ كان يصلح لهما»[١]. «إذ لو قلت (إنّ زيداً ليقوم) جاز أنْ يكون للحال والأستقبال، بمنزلة مالا لام فيه، فإذا قلت (إنّ زيداً ليقومَن) كان هذا جواب قسم والمراد الأستقبال لا غير»[٢].

وهذه النون كثيرًا ما تدخل على الشرط المسبوق بـ (ما) الزائدة، ولا سيما شرط (إنْ) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال:٥٨] وقوله: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء:٢٨] وذلك لأن (ما) للتوكيد فجيء بالنون التي هي للتاكيد أيضا ولذلك قالوا أن دخولها هنا قريب من الواجب،[٣]، ولم ترد في القرآن الكريم إلاّ مؤكدة.

قال سيبويه: «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد وذلك لأنهم شبّهوا (ما) باللام التي في (لتفعلن) لمّا وقع التوكيد قبل الفعل، الزموا النون آخره، كما الزموا هذه اللام وإنْ شئت لم تقحم النون، كما أنك إنْ شئت لم تجيء بها، فأمّا اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا (ما) هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لأثبات النون فمن ذلك قولهم: إمّا تأتني آتك»[٤].

فذكر أن (ما) شبيهة بلام القسم في التوكيد.

وتدخل كثيرًا أيضاً على الطلب، كالامر والنهي والاستفهام والتمني، وما الى ذلك.[٥] قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة:١٤٧].

وقال الأعشى:

وهـــل يمنعنّـــي ارتيـــادي البـــلا دمـــن حـــذر المـــوت أن يـــأتيَـــنْ

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٣٧) وانظر «شرح ابن الناظم» (٢٥٢-٢٥٣).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٣٩).
(٣) «التصريح» (٢/ ٢٠٤).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٥٢).
(٥) انظر «التصريح» (٢/ ٢٠٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٣) وما بعدها.

القسم

الغرض من القسم توكيد الكلام وتقويته[١]، فإذا أقسمت على شيء فقد أكدّته. ويطلق على القسم اليمين والحلف أيضاً، ولفظهما يفيد معنى القوة.

فاليمين: من معانيه القوة والقدرة، جاء في (**لسان العرب**): «واليمين القوة والقدرة وفي التنزيل العزيز ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥].

قال الزجاج: أي بالقدرة»[٢].

فلعل اليمين التي هي القسم أخذت من هذا المعنى، لأنها تقوية للكلام، وقيل بل «سميت اليمين يمينًا لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كلّ إمرىءٍ منهم يمينه على يمين صاحبه... وقال بعضهم: قيل للحلف يمين باسم يمين اليد وكانوا يبسطون أيمانهم، إذا حلفوا وتحالفوا وتعاقدوا وتبايعوا»[٣].

وفي هذا المعنى أيضاً معنى القوة، لأنّ يمين الأنسان أقوى من شماله.

الحلف: وأما الحلف فلا يخلو معناه من القوة أيضا، فمن هذه المادة اللغوية نفسها (الحِلْف) بالكسر وهو «العهد يكون بين القوم، وقد حالفه أي عاهده، وتحالفوا أي تعاهدوا... قال ابن الأثير: أصل الحلف المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والأتفاق»[٤].

فالمعاقدة، والمعاهدة، والمحالفة قوة ولا شك، ولعلّ الحلف الذي هو القسم مأخوذ من هذا المعنى لأنه تقوية للكلام.

وقيل بل المحالفة التي هي المعاهدة مأخوذة من (الحلف) الذي هو (اليمين)،

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٤)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٠).

(٢) «لسان العرب» (يمن).

(٣) «لسان العرب» (يمن).

(٤) «لسان العرب» (حلف).

فقد قال الليث: «حالف فلان فلانًا فهو حليفه، وبينهما حلف، لأنّهما تحالفا بالأيمان، أنْ يكون أمرهما واحدًا بالوفاء، فلما لزم ذلك عندهم في الأحلاف التي في العشائر والقبائل، صار كل شيء لزم شيئا فلم يفارقه، فهو حليفه حتى يقال: فلان حليف الجود وفلان حليف الأكثار وفلان حليف الإقلال»(١).

وجاء في (**أساس البلاغة**): «حلف بالله على كذا حلفًا. . .وحالفه على كذا وتحالفوا عليه واحتلفوا عليه. . .

ومن المجاز: بينهم حلف أي عهد. وهم حلفاء بني فلان وأحلافهم، وهذا حليفي وهو حليف الندى، وحليف السهر»(٢).

فجعل الحلف بالله هو المعنى الأول ونقل منه معنى الحلف الذي هو العهد والمحالفة ونحوها.

وأياً كان الأمر، ففي الحلف معنى التقوية، إذ كل شيء يدخله الحلف يكون قوة له.

وكذلك القسم، فمن أشتقاقه ما يعطي بمعنى معنى القوة، فالقسم بفتح فسكون هو «أن يقع في قلبك الشيء، فتظنه ثم يقوى ذلك الظن فيصير حقيقة»(٣).

وأما لفظ (القسم) فيدلّ على أنّ أصله من (القِسْم) وهو النصيب، وذلك أنّ الشخص كان يحلف على قسمه، أي نصيبه فيأخذه، فكان القسم بادىء بدء يستعمل في الحلف على النصيب خاصة، ثم عم أستعماله في كل موضع والله أعلم.

جاء في (**لسان العرب**): «وأقسمت حلفت وأصله من القسامة. . .والقسامة الذين يحلفون على حقهم ويأخذون. . .والقسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون»(٤).

---

(١) «لسان العرب» (حلف).

(٢) «أساس البلاغة» (حلف) (١٩١/ ١٩٢).

(٣) «القاموس المحيط» (قسم) (٤/ ١٦٤).

(٤) «لسان العرب» (قسم).

وقيل أنّ كل قسم ورد في القرآن الكريم بلفظ (الحلف) ففيه معنى الحنث أو الحلف الكاذب والأمر كما ذكر، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] وهو في حنث اليمين. وقال: ﴿ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [المجادلة: ١٤] وقال: ﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وأما القسم، فهو عام أستعمله القرآن في الكذب والصدق، قال تعالى على لسان أبليس ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [الأعراف: ٢١] وهو كذب، وقال: ﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وقال: ﴿ ۞ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ [النور: ٥٣].

وهذا كله حنث وكذب.

وأما ما ورد في غير ذلك، فنحو قوله تعالى: ﴿ ۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦].

وقال: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾ [المعارج: ٤٠].

أنواع القسم

القسم نوعان:

أ- **ظاهر أو صريح**: «ويستدل عليه بحرف القسم، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴾ [الذاريات: ٧، ٨] أو يستدل عليه بفعل القسم كقول الشاعر:

وأقسم لا أنساك ما ذرّ شارق ... وما هبّ آلٌ في ملمعة قفر

أو يستدل عليه بالحرف والفعل معًا، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

أو يستدل عليه بلفظ من ألفاظ القسم، أسماً كان أو مصدراً، كقول امرىء القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي»[١]

ب- **مضمر أو غير صريح**: وهو ما دلت عليه اللام، نحو ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ونحو ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] وقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

جاء في (**الكتاب**): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله (لتفعلن) إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال: إنما جاءت على نية اليمين، وإنْ لم يتكلم بالمحلوف به»[٢].

أو دل عليه المعنى، نحو ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ ﴾ [مريم: ٧١][٣].

وكقولهم: (علم الله) و(شهد الله) و(عمرك الله) و(عاهدت الله) لأفعلن و (عليّ عهد الله لافعلن)[٤].

أحرف القسم

أشهر أحرف القسم: الواو والباء والتاء واللام.

الواو: وهي أكثرهن أستعمالاً في القسم[٥]، وهي والتاء تختصان به من بين حروف الجر.

ولا يذكر فعل القسم معها فلا يقال: أقسم والله، ولا تدخل على الضمير فلا يقال: وك يقال: بك[٦].

---

(١) أساليب القسم في اللغة العربية- كاظم فتحي الراوي ٣٢-٣٣، وأنظر الكليات لأبي البقاء ٢٩٠.
(٢) «الكيات لأبي البقاء» (٢٩٠)، أساليب القسم في اللغة العربية» (٣٦-٣٩).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٥).
(٤) انظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٧)، «الهمع» (٢/ ٤٤-٤٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٨).
(٥) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٣).
(٦) أنظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٠).

وتدخل على كل مقسم به: قال تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢]، وقال: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] ولا تختص بلفظ الله تعالى.

الباء: ويجوز ذكر فعل القسم معها وحذفه، تقول: أقسم بالله لأقولن الصدق، قال تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧]. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣].

وتقول: (بالله لأقولن الصدق). قال تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وقال الشاعر:

بربك هل ضممت إليك ليلى

وتدخل على الظاهر والمضمر، فتقول: (بالله عليك أفعل هذا ولا تفعل هذا) و(هل فعلت هذا؟) و(إلا فعلت هذا)، ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: (والله أفعل هذا أو لاتفعل هذا أو هل فعلت هذا).

جاء في (**الهمع**): «إختص بها [أي باء القسم] الطلب والاستعطاف، فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله أستخبرني؟، وبالله هل قام زيد؟ أي أسألك بالله مستحلفًا»(١).

التاء: وتكاد تختص بلفظ الله تعالى، ولم ترد في القرآن الكريم إلاّ معه، قال تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

وفيها معنى التعجب والتفخيم. قال تعالى على لسان أخوة يوسف لأبيهم: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] متعجبين من بقاء أبيهم على حاله لم يتغير ولم يتبدل مع طول العهد، وقال أيضاً على لسان أخوة يوسف لأخيهم يوسف: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١] متعجبين مما حصل له، من علو منزلة ورفعة مكانة وما جرّت له فعلتهم من الخير، على غير ما كانوا يتوقعون ويؤمّلون.

---

(١) «الهمع» (٢/٣٨) وانظر «ابن يعيش» (٩/١٠٠).

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: «فإنْ قلت: ما الفرق بين الباء والتاء؟.

قلت: إنّ الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو المبدلة منها، وإنّ التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنّه تعجب من تسهل الكيد على يده، وتأتيه، لأنّ ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره»(١).

ومن التفخيم قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْئَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]، وقوله: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [النحل: ٦٣].

ويبدو أنّ القسم بها آكد وأفخم من الواو، لاختصاصها باسم الله سبحانه.

اللام: وهي مختصة بلفظ (الله) تعالى، ولا تستعمل في القسم إلاّ إذا أريد به معنى التعجب، قال سيبويه: «ولا يجيء إلاّ أنْ يكون فيه معنى التعجب، قال أمية بن عائذ:

لله يبقى على الأيام ذو حيد   بمشمخر به الظيّان والآس»(٢)

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قوله وبمعنى (الواو) في القسم للتعجب، نحو (لله لا يؤخر الاجل). قولهم (في التعجب) يعنون في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: لله لتبعثن»(٣).

وقال أيضاً: «ولام الجر تجيء بمعنى الواو، كما ذكرنا مختصة أيضاً بلفظ (الله) في الأمور العظام»(٤).

---

(١) «الكشاف» (٢/٣٣١) وانظر (٢/١٤٧) في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾.

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/١٤٤).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٧٠)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٢/٩٨).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٧٠)، وانظر «شرح أبن يعيش» (٢/٩٨).

وقد يعوض عن النطق بحرف القسم مع أسم الله تعالى (ها) التنبيه أو همزة الأستفهام فيقال: (ها الله ذا) أي (والله ذا)، و(لا ها الله ذا) «فاذا جئت بها التنبيه بدلاً، فلا بد أن تجيء بلفظة (ذا) بعد القسم به، نحو: (لاها الله ذا)»[١]، وفي (ذا) قولان:

القول الأول أنها من جملة المقسم به صفة لله تعالى، والمعنى (لا والله الحاضر). لحضوره في كل كل مكان أو على تقدير (هذا قسمي).

والقول الثاني أنها من جملة الجواب أي: الامر ذا.

والقول الأول أرجح، لأنّ الجواب يؤتـىٰ به بعد (ذا) فيقولون (ها الله ذا لافعلن) ولو كان جواباً لاكتفي به[٢].

وقد يعوض عنه بهمزة الإستفهام، منكراً أو مستفهماً، فتقول: (آلله كان كذا؟).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما همزة الإستفهام فأما أن تكون للإنكار كقول الحجاج في الحسن البصري رحم: آلله ليقومن عبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا؟ أو للاستفهام كما قال ﷺ لعبد الله بن مسعود (رض) لما قال: هذا رأس أُبَيّ (آلله الذي لا اله غيره؟).

فإذا دخلت همزة الإستفهام على (الله) فإمّا أنْ تبدل الثانية ألفاً صريحة، وهو الأكثر، أو تسهل، كما هو القياس في (الرجل) ونحوه»[٣].

وربما أسقط حرف القسم مع لفظ (الله) تعالى من غير تعويض، نحو (الله لأفعلن) أي (بالله) فينتصب المقسم به، قال الشاعر:

إلا رب من قلبي له الله ناصح[٤]

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧١).

(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ١٠٥-١٠٦)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٢).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٢، ٣٧١) وانظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٥)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ١٠٥-١٠٦).

(٤) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ١٠٢-١٠٣)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤)، «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤).

ألفاظ تستعمل في القسم

لعمرك:

هذا اللفظ يستعمل في القسم ومعنى (العَمْر) الحياة، وهو (العُمْر)، و(العُمُر) شيء واحد، يقال قد طال عَمْره وعُمْره، ويستعمل في القسم المفتوح ليس غير، فيقال[١]: (لعَمرك) ولا يقال: (لعُمرك)، ولا يقال: (لعُمرك) واللام الداخلة عليه هي لام الابتداء، فمعنى لعمرك: لَحياتُك، فهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره: (قسمي)، فيكون الكلام: حياتك قسمي والمراد أُقسم بحياتك.

وكذلك (لعمر الله) أي أقسم ببقاء الله ودوامه[٢]، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] فأقسم بحياة الرسول ﷺ.

أيمن الله:

تستعمل (أيمن الله) في القسم، يقال: (أيمن الله لاردّن عليه قوله) وهمزتها همزة وصل وقد اختلف في (أيمن) هذه فقيل «هو مفرد مشتق من (اليمين)، وهو البركة، أي بركة الله يمين»[٣].

وعند الكوفيين هو جمع (يمين) جعلت همزة القطع فيه وصلاً، لكثرة الإستعمال[٤].

وقد تصرفوا بهذه الكلمة لكثرة الإستعمال، فقالوا: (أيمن الله) و(أيم الله) بحذف النون و(مُ الله) و(من ربي)، وغير ذلك لأن كثرة دوران الكلمة على الألسنة مدعاة الى التصرف فيها تخفيفاً.

---

(١) أنظر «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٢٧٩-٢٨٠).
(٢) «لسان العرب» (٩/ ٢٨٠) (عمر).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٣)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٢).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٣)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٢).

جاء في (شرح ابن يعيش): «اعلم أن اللفظ اذا كثر في السنتهم وأستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر أستعماله ويتكرر دوره، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة»[١].

عمرك الله:

هذا التعبير يستعمل قسماً وغير قسم، فمن أستعماله في القسم قولك (عَمَرك الله لأفعلنّ) بفتح الهاء، وقد يستعمل في قسم السؤال، فيقال (عمرك الله لاتفعل) قال:

أيها المنكح الثريا سهيلاً عَمْرَكَ الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت وسهيل اذا أستقل يماني[٢]

قالوا: ومعنى (عمرك الله) أستحلفك بتعميرك الله، أي: باقرارك له بالبقاء[٣]، فيكون (العمر) على هذا مصدراً، والأصل عمّرك الله تعميراً، فحذفت الزوائد من المصدر.

وقد يكون على غير هذا المعنى، فلا ينتصب على المصدر، ولا يكون قسماً، وذلك نحو قولك: (عمَرك الله ما فعل فلان؟) فيكون التقدير في نحو هذا (اسأل عمرك الله) أي أسأل الله أن يعمرك، فيكون (عمرك) مفعولاً أول، و(الله) مفعولاً ثانياً، والمعنى (اسأل الله أن يطيل عمرك).

جاء في (لسان العرب): «وقول عمر بن أبي ربيعة:

عمرك الله كيف يجتمعان

يريد سألت الله أن يطيل عمرك»[٤].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٤).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٧-١٢٨).
(٣) انظر «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٢٨٠)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٧-١٢٨)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩١).
(٤) «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٢٨٠)، «شرح الرضي» (١/ ١٢٨)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩١) الهمع» (٢/ ٤٥).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وعلى تأويلهما [يعني عمرك الله وقعدك الله] بـ (أسأل تعميرك وتقعيدك) ليس معنى القسم ظاهراً فيهما، مع أنهما لا يستعملان إلاّ في القسم كما ذكرنا، إلا أن يقال: لما كانا للدعاء للمخاطب جرياً مجرى قسم السؤال، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول، كأنه قيل: طوّل الله عمرك أفعل لي كذا وكذا»(١).

وربمّا قيل (عمرَك الله) بضم الهاء فيكون لفظ الجلالة فاعلاً، أي: عمرك الله تعميرا(٢).

والذي يبدو لي أنه دعاء على كل حال على المعنى الثاني، أي الدعاء باطالة العمر ولكنه قد يضمن معنى القسم فيستعمل أستعماله، كما في (علم الله) و(عليّ عهد الله) ونحو ذلك، أولا يضمن بل يراد به الدعاء المحض.

قعدك الله:

يستعمل هذا في القسم فيقال: (قعدَك الله لتفعلن)، ويقال أيضا: (قعيدك الله).

وقد اختلف في معنى (قعدَك الله) فقيل إنّ معناها اسألك بحق قعدك الله، أي بحق نسبتك إيّاه الى القعود، أي الدوام والتمكن.

وقيل: المعنى (اسألك بحق قعيدك الذي هو الله) ومعنى (قعدك) قعيدك، أي: «ملازمك، العالم بأحوالك، وهو الله، فـ (الله) عطف بيان لقعدك، ويؤيد هذا التأويل قولهم: (قعيدك الله) بمعناه فالقِعْد والقعيد بمعنى المقاعد، كالحلف والحليف»(٣).

وقيل معنى «(قعدك الله وقعيدك): الله معك، أي رقيب عليك وحفيظ. وقيل: مقاعدك، وهو بمعناه وضمن معنى القسم، قال في **الصحاح**: على معنى يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى، وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة، والتقدير:

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/١٢٨).
(٢) «شرح الرضي» (١/١٢٨).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/١٢٨).

أقسم بمراقبتك الله، ونصب الجلالة في الجميع على اسقاط الجار»[١].

وجاء في (**لسان العرب**): «وقيل (قعدك الله) و(قعيدك الله) أي كأنه قاعد معك يحفظ عليك قولك، وليس بقوي.

قال أبو عبيد: قال **الكسائي**: يقال قِعدك الله أي الله معك...

وقال ثعلب: قعدك الله وقعيدك الله نشدتك الله... والقسم قعيدك الله لأكرمنك...

قال الجوهري: هي يمين للعرب، وهي مصادر استعملت منصوبة بفعل مضمر، والمعنى يصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى، كما يقال: نشدتك الله»[٢].

وقيل إنّ معناها أسأل الله قعدك، كما في (اسأل الله عمرك) أي: اسأله تقعيدك وتمكينك، فلا تكون على هذا قسماً، بل هي كما ذكر الرضي فيها، وفي (عمرك الله) «لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول كأنهّ قيل: طوّل الله عمرك أفعل لي كذا وكذا»[٣].

والذي يبدو أنّ معنى (قعدك الله): (قعيدك الله) أي: (الله مقاعدك، وملازمك، ورقيب عليك)، ثم يضمن هذا التعبير معنى القسم أحياناً، فيكون حلفاً أو أستحلافاً بمراقبة الله له وملازمته إيّاه، فتقول (قعدك الله لتفعلن) على معنى أستحلفك برقابة الله عليك، وحضوره معك لتفعلن، وتقول: (قعدك الله لأفعلن) على معنى أحلف بمراقبة الله وحضوره معك فأنتَ لست وحدك الآن، بل الله معك مطلع على ما أقول لأفعلن.

ونصب لفظ (الله) أمّا على عطف البيان من (قعدك) كما ذكر الرضي، أي (أستحلفك قعيدك الله) أي: (أستحلفك قعيدك الذي هو الله).

(١) «همع الهوامع» (٢/ ٤٥).

(٢) «لسان العرب» (قعد) (٤/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٨).

وأما على المفعول به، أي: أجعل الله قعيدك، أي: تذكّر أنّ الله معك، كما يقال في الدارجة: (أجعل الله بين عينيك اذا تكلمت) فيكون الغرض من هذا التعبير، تحذير المخاطب وتخويفه الله الذي لا يفارقه، وليس مراداً به القسم.

هذا إذا كانا منصوبين.

أما إذا كانا مرفوعين، أي (قعدُك الله) و(قعيدُك الله) فهما مبتدأ وخبر، والمعنى: (الله مقاعدك) وهذا دعاء محض، ليس فيه قسم، والمعنى: (جليسك الله) أي الله قاعد معك يحفظك ويرعاك.

جاء في **(القاموس المحيط)**: «وَقَعْدُك الله ويُكسَر، وقعيدُك الله ناشدتك الله وقيل كأنه قاعد معك بحفظه عليك أو معناه بصاحبِك الذي هو صاحب كل نجوى»[(١)].

أو قد يكون أخباراً القصد منه تحذيره المخاطب، وتخويفه الله الذي لا يفارقه، فيكون المعنى: الله معك، وهو مقاعدك، فراقبه فيما تقول، أو تفعل، على ما ذكرنا في النصب، والله أعلم.

وقوع (لا) قبل القسم:

تقع (لا) قبل فعل القسم كثيراً وخصوصا قبل الفعل (أقسم) فيقال (لاأقسم). قال تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾ [الأنشقاق: ١٦] وقال: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، كما تقع قبل القسم من غير فعل القسم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٤].

وحيثما أقسم الله في القرآن الكريم ذاكراً فعل القسم (أقسم)، جاء بـ (لا) قبله فلم يقل مرة: أقسم بكذا، بل كل ما ورد (لا أقسم)، قال تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧].

(١) «القاموس المحيط» (قعد) (٣٢٩/١).

وقال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٠].

وقال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ﴾ [المعارج: ٤٠-٤١].

وقال: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١، ٢].

وقال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [التكوير: ١٥-١٩].

وقال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الأنشقاق: ١٦-١٩].

وقال: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١، ٢].

وأما بغير فعل القسم فلم يرد ذلك إلاّ في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النساء: ٦٤].

والنحاة في ذلك على مذاهب:

فمنهم من ذهب الى أنّ (لا) قبل القسم زائدة، تفيد التوكيد، فمعنى (لا أقسم بيوم القيامة): أقسم بيوم القيامة.

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾: «ادخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم. قال امرؤ القيس:

لا وأبيك ابنة العامريّ لا يدّعي القوم أني أفر

وقال غوية بن سلمى:

ألا نادت أمامة باحتمال لتحزنني فلا بك ما أبالي

وفائدتها توكيد القسم، وقالوا أنها صلة مثلها في ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وفي قوله:

في بئر لاحور سرى وما شعر.

وأعترضوا عليه بأنها تزاد في وسط الكلام لا في أوله.

وأجابوا بأنّ القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض.

والإعتراض صحيح، لأنها لم تقع مزيدة، ألاّ في وسط الكلام، ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى أمرىء القيس كيف زادها في مستهل قصيدته»[١].

وقيل إنها زيدت على نية الرد على المكذبين.

جاء في (**تأويل مشكل القرآن**): «وأما زيادة (لا) في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١-٢] وقوله ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٦].. فإنها زيدت في الكلام على نية الرد على المكذبين، كما تقول في الكلام: (لا والله ماذاك كما تقول)، ولو قلت (والله ما ذاك كما تقول) لكان جائزاً أن إدخالك (لا) في الكلام، أولا، أبلغ في الرد»[٢].

وقيل: أن (لا) نافية، واختلفوا في هذا النفي، فمنهم من ذهب الى أنه يفيد نفي أمر سابق قبل القسم، ففي قوله ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]: «كأنهم أنكروا البعث فقيل: لا، أي: ليس الأمر على ما ذكرتم ثم قيل: اقسم بيوم القيامة»[٣].

وفي قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]: «التقدير ليس الأمر كما يزعمون، أنهم آمنوا وهم يخالفون حكمك ثم استأنفت القسم»[٤].

---

(١) «الكشاف» (٣/٢٩١-٢٩٢) وانظر في (١/٤٥) قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].

(٢) «تأويل مشكل القرآن» (١٩١-١٩٢) وانظر «التفسير الكبير للرازي» في (١٠/١٦٣) قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].

(٣) «الكشاف» (٣/٢٩٢).

(٤) «التفسير الكبير للرازي» (١٠/١٦٣).

وذهب الزمخشري الى أنها للنفي، والمقصود بذلك إعظام المقسَم به، فكأنه قال: أنا لا أعظّمه بالقسم، فهو معظّم بغير القسم، قال: «والوجه أنْ يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك أنّه لا يقسم بالشيء ألاْ إعظاماً له، يدلّك عليه قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] فكأنه بادخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بأقسامي به كلا إعظام يعني أن يستأهل فوق ذلك»[١].

وقيل: إنها لتوكيد النفي الذي جاء فيما بعد[٢].

جاء في (**الكشاف**): «فإن قلت: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] والابيات التي انشدتها المقسم عليها فيها منفي، فهلا زعمت أن التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له، وقدّرت المقسم عليه المحذوف هنا منفياً، كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لاتتركون سدى.

قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الاثبات لكان لهذا القول مساغ ولكنه لم يقصر. ألا ترى كيف لقي ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] بقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [البلد: ٤] وكذلك ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ بقوله: أنه لقرآن كريم؟»[٣].

وجاء في (**بدائع الفوائد**) أن (لا): «**أقحمت اول القسم إيذانا بنفي المقسم عليه** وتوكيداً لنفيه كقول الصديق (لاها الله لاتعمد الى أسد من أسد الله) الحديث»[٤].

وقال محمد عبده في تفسير جزء عمّ: «أن (لا أقسم) عبارة من عبارات العرب في القسم، يراد بها تأكيد الخبر، كأنه في ثبوته وظهوره لا يحتاج الى قسم، ويقال إنه يؤتىٰ

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٩٢).
(٢) انظر «التفسير الكبير» (١٠/ ١٦٣).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٩٢)، وانظر (١/ ٤٠٥) في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].
(٤) «بدائع الفوائد» (١/ ١٠١).

بها في القسم إذا أريد تعظيم المقسم به، كأنّ القائل يقول: إني أعظمه بالقسم لأنه عظيم في نفسه»[١].

وذهبت بنت الشاطيء الى أنّ القصد من ذلك التأكيد «والتأكيد عن طريق النفي ليس بغريب من مألوف أستعمالنا، فأنت تقول لصاحبك: لا أوصيك بفلان تأكيداً للوصية ومبالغة في الأهتمام بها كما تقول: لن ألحّ عليك في زيارتنا، فتبلغ بالنفي، مالا تبلغه بالطلب المباشر الصريح»[٢].

ولابد هنا من أن نفرق بين ذكر (لا) مع فعل القسم (لا أقسم) وذكرها من دون فعل القسم (لا والله) فإنهما ليسا أمراً واحداً خلافا للزمخشري فقد عدهما امراً واحداً.

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]: «فإن قلت: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] والابيات التي أنشدتها المقسم عليها منفي فهلا زعمت أن (لا) التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده، ومؤكدة له، وقدّرت المقسم عليه المحذوف هنا منفياً كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لاتتركون سدى.

قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الأثبات لكان لهذا القول مساغ ولكنه لم يقصر. الا ترى كيف لقي ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] بقوله ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [البلد: ٤] وكذلك ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] بقوله: أنه لقرآن كريم؟»[٣].

فرّد على من قال إنّ (لا) في قوله تعالى: (فلا وربك) إنمّا زيدت لتظاهر النفي فيما بعد، أي (لا يؤمنون) بأنّ ذلك مردود باستواء النفي والإثبات فيه، وذلك قوله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ﴾ [الواقعة: ٧٥] فرد بما فيه الفعل على ما لا فعل فيه.

وهذا فيما نرى غير سديد، فإنّ الإستعمال يدل على أنهما مختلفان.

---

(١) «أساليب القسم في اللغة العربية» (١٥٠)، وانظر «تفسير جزء عمّ لمحمد عبده- سورة البلد.

(٢) «أساليب القسم في اللغة العربية» (١٥٠-١٥١).

(٣) «الكشاف» (٤٠٥/١).

أما (لا والله) فتستعمل على ضربين:

الأول: أن تكون ردّاً لكلام سابق، مثبتاً، أو منفياً، أو طلباً، وذلك نحو قولك لمن قال لك: (أراك قد ملت إليه)، لا والله ما ملت اليه.

ونحو قولك لمن قال لك: (لا أراك ذاهباً معه)، لا والله ليس الأمر كما ترى بل إني ذاهب معه.

وكقولك لمن قال لك: (أكرمْ فلاناً)، لا والله لا اكرمه.

وكقولك لمن قال لك: (ألا تذهب اليه؟) لا والله لا أذهب اليه.

وقد يكون جوابها مثبتاً، فتقول لمن قال لك: (أرى فلاناً كاذباً).

لا والله أنه لصادق.

والضرب الآخر، وهو المقصود، أن تقع إبتداء من غير كلام سابق، والغرض من هذا النفي، الايذان بنفي المقسَم عليه، وتوكيد النفي الذي يجيء فيما بعد، وذلك نحو قوله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون)، وكقول امرىء القيس:

لا وأبيك أبنة العامري   لا يدّعي القوم أني أفر

فلا يكون جوابها إلاّ منفيا، والأمر فيها كما قال، من قال إنها إيذان بالنفي، وتوكيد له، وأما (لا أقسم) فالأمر فيها مختلف، فإنّ جوابها يكون مثبتاً ومنفياً، ولم يرد في القرآن الكريم إلاّ مثبتا.

وهذا التعبير- أي القسم- لون من ألوان الأساليب في العربية، تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره، وقد يحتاج الى قسم لتوكيده، لكنك تقول له: لاداعي لأنْ أحلف لك على هذا، أو لا أريد أنْ أحلف لك أنّ الأمر على هذه الحال، ونحوه مستعمل في الدارجة عندنا نقول: ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت، أو ما أحلف لك بالله، لأن الحلف بالله عظيم أن الأمر على غير ما تظن، أو ما أكول والله أن الأمر كذا وكذا (أي لا اقول والله).

فأنت تخبره بالأمر، وتقول له لاداعي للحلف بالمعظمات، على هذا الأمر، فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به، وعظّمت له ما أردت أن تعظّمه، مما يستحق أن يقسم به، ثم تقول له: إنني لا أريد أن أقسم لك بما هو عظيم على هذا الأمر.

فهذا من هذا الضرب، والله أعلم.

جواب القسم

جملة جواب القسم، أما أسمية، أو فعلية، فإنْ كانت أسمية أجيب القسم في الإثبات باللام المفتوحة، أو (إنّ) واللام، أو (إنّ) وحدها مشددة أو مخففة[1].

تقول: (والله لهو أفضل منك) أو (إنّه أفضل منك) أو (إنّه لأفضل منك) قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وقال: ﴿حمٓ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ١-٣].

وقال: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

وقال: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

وإذا كان الجواب جملة فعلية، فعلها مضارع، كان باللام المفتوحة مع النون، أو من دون نون، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

وذلك أنّه إذا كانت جملة الجواب مصدرة بفعل مضارع، مثبت، مستقبل، غير مفصول عن لامه، بفاصل وجب توكيده بالنون[2]، وإنْ فقد شرط واحد من هذه الشروط إمتنعت النون.

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٤)، «الهمع» (٢/ ٤١).

(٢) «شرح الإشموني» (٣/ ٢١٥)، «التصريح» (٢/ ٢٠٣)، «الهمع» (٢/ ٤٢).

فإنْ كانت الجملة منفية، أمتنعت النون، قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨] وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].

وإنْ كان الفعل للحال، أمتنعت النون أيضا، وذلك لأنّ نون التوكيد تخلص الفعل للإستقبال، فلا تدخل على ما كان للحال، تقول: (والله لأذهب اليه الآن)، وتقول: (لعمرك لأحسبه صادقا) فتكتفي باللام وتمتنع النون[١]، ومن هنا فرقوا بين قولهم: (إن محمداً ليضربَنّ خالداً) و(أنّ محمداً ليضربُ خالداً)، فقالوا أنّ ما فيه نون التوكيد مخصوص بالإستقبال، وما فيه اللام وحده ليس كذلك، بل ذهب أكثرهم إلى أنه مخصوص بالحال، لأنّ لام الابتداء تخلص الفعل المضارع للحال عند الأكثرين[٢].

وقد بحثنا هذا في باب (إنّ واخواتها) ورجحنا أنها لا تخلص المضارع للحال، بل قد تفيده، وتفيد الإستقبال، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. وعلى هذا. فالتعبير بالنون مخصوص بالإستقبال، والتعبير باللام يحتمل الحال والإستقبال، وهو للحال برجحان، إلاّ إذا دل على غير ذلك دليل.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإذا قلت: (إن زيداً ليضربن عمراً) كان تقديره: إن زيداً والله ليضربن عمرا، فاللام واقعة موقعها لأنها جواب للقسم فهي بعده، وإذا قلت: (إنّ زيداً ليضرب عمراً) فهذه اللام تقديرها أنْ تكون داخلة على (أنّ)، فبين هذه اللام واللام التي معها النون فصل من وجهين:

أحدهما أنّ اللام التي معها النون لاتكون إلاّ للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل.

والوجه الآخر أنّ المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لانون فيه»[٣].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٣٧٦).
(٢) انظر «المغني» (١/٢٢٨).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٩/٩٦)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/٤٥٦).

وتمتنع النون أيضاً، اذا فصل اللام عن الفعل، تقول: (والله لسوف أكرمك)، قال تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

وعلى أية حال لابد من اللام مع المضارع المثبت.

أما إذا كانت جملة الجواب مصدرة بفعل ماض غير جامد، فيكون الجواب باللام مع قد، كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١] وربما حذفت اللام إذا كان في الكلام طول، قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١-٩][١]. وقيل بل هو ليس بجواب القسم، بل هو تابع لقوله تعالى: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ على سبيل الإستطراد[٢]، وهو الراجح فيما هو ظاهر.

وأما الفعل الجامد فيجاب باللام دون (قد)، لأنّ (قد) لا تدخل إلاّ على المتصرف، تقول: (والله لنعم الرجل أنت). قال:

يميناً لنعم السيدان وجدتما[٣]

وأما في النفي فيجاب القسم بـ (ما)، أو (لا)، أو (إنْ) في الجمل الأسمية، أو الفعلية. قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ﴾ [التوبة: ٧٤] وقال: ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فتلقّاه بـ (ما).

وقال: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨].

وقال: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٧] فتلقّاه بـ (لا).

وقال: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

---

(١) انظر «الهمع» (٢/ ٤٢).

(٢) انظر «الكشاف» (٣/ ٣٤٢).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٦).

وقال: ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢] فتلقّاه بـ (أن) النافية.

وتقول في الجمل الأسمية (والله ما محمد مسافراً) أو إنْ محمدٌ مسافر.

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ١-٤] أي ما كل نفس ألاّ عليها حافظ.

وتقول: والله لا أحد في الدار، أو والله لا إبراهيم ولا محمود في الدار(١).

وأما في القسم الطلبي والإستعطافي، فُيتلقّى بالامر والنهي والإستفهام، تقول: (بالله عليك أرحم ضعفي) وتقول: (بالله عليك لا تردني خائباً) وقال:

بربك هل ضممت إليك ليلى

ويجاب بالاّ و(لمّا) تقول: (بالله عليك ألاّ فعلت ولمّا فعلت)(٢).

حذف (لا) النافية من جملة الجواب:

يجوز حذف (لا) النافية من جواب القسم قياساً، إذا كان فعلاً مضارعاً، تقول: (والله أرغب عنك) أي لا أرغب عنك، فإذا أريد الإثبات جيء باللام، ولابد إذ لا يجوز أن يُتلقّى القسم في الإثبات بغير اللام، فإنْ لم تذكر اللام علمت أنه منفي لا محالة، قال تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥]، والمعنى لا تفتأ، ولو أريد الأثبات لقيل (لتفتأن) في الإستقبال أو (لتَفتأ) اذا اريد الحال. قال الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه — والحب يأكله في القرية السوس

أي: لا أطعمه. وقال:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً — ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٥).

(٢) انظر «الهمع» (٢/ ٤١-٤٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٤).

أي: لاأبرح. وقال:

تــالله يبقــى علــى الأيــام ذو حيــد بمشمخــر بــه الظيّــان والآس[(١)]

وقال صفوان بن أمية في الخمر:

رأيــت الخمــر صــالحــة وفيهــا مناقــب تفســد الــرجــل الكــريمــا
فــلا والله أشــربهــا حيــاتــي ولا أشفــي بهــا أبــداً سقيمــا

أي: لا أشربها.

وقال عمر بن الظرب فيها أيضا:

ســآلــة للفتــى مــا ليــس فــي يــده ذهّــابــة بعقــول القــوم والمــــال
أقسمــــت بــالله أسقيهــا وأشــربهــا حتــى يفــرّق تــرب القبــر أوصــالــي
مــورثــة القــوم أضغــانــاً بــلا أحـــن مــزريــة بــالفتــى ذي النجــدة الحــالــي

أي: لا أسقيها ولا أشربها.

جاء في (**الكتاب**): «وقد يجوز ذلك وهو من كلام العرب، أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها وذلك قولك (والله أفعل ذاك أبدا) تريد: والله لا أفعل، وقال:

فحــالــف فــلا والله تهبــط تلعــة مــن الأرض ألاّ أنــت للــذل عــارف»[(٢)]

وجاء في (**معاني القرآن**) للفراء في قوله تعالى (تالله تفتأ): «(تالله تفتأ): معناه لا تزال تذكر يوسف و(لا) قد تضمر مع الأيمان، لأنها إذا كانت خبراً لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلاّ بلام. ألا ترى أنك تقول: (والله لآتينك)، ولا يجوز أنْ تقول: (والله آتيك) إلاّ أن تكون تريد (لا)، فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت[(٣)]».

---

(١) انظر «الهمع» (٢/ ٤٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٧).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٤).
(٣) «معاني القرآن» (٢/ ٥٤).

الأستغناء بالجواب عن القسم:

يقول النحاة إنه قد يستغني بجواب القسم عن القسم، فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف، وذلك كأنْ يؤتى باللام الواقعة في جواب القسم، كقولك: (لأذهبنّ إليه) وقولك (لقد رددت عليه) فاللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لأذهبن إليه، أو لقد رددت عليه، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ويستغني كثيراً عن القسم بجوابه، إنْ أكد بالنون نحو: (لأضربنك)»(١).

وجاء في (**الكتاب**): «وسألته- يعني الخليل- عن قوله (لتفعلن) إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال: أنما جاءت على نيّة اليمين، وإنْ لم يتكلم بالمحلوف به»(٢).

وقد يؤتي باللام الموطئة للقسم قبل الشرط للتنبيه، على القسم المحذوف، كقولك (لئن لم تأتني لأقطعن عنك العون) أي: والله أن لم تأتني. قال تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢] وقال: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]. فهذه اللام نبهت على القسم المقدر.

وربما حذفت اللام الموطئة قبل الشرط(٣)، وأكتفي بجواب القسم للدلالة على القسم المحذوف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فثمة قسم مقدّر قبل الشرط والتقدير: لئن أطعتموهم بدلالة الجواب، إذ لو كان الجواب للشرط لقيل (فإنكم مشركون) فالجواب ههنا دليل على القسم المقدر، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فهنا قسم مقدر قبل

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٧)، «الهمع» (٢/ ٤٤).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٥).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٧)، «المغني» (٢/ ٦٤٠).

الشرط بدلالة الجواب (لنكونن) ولو لم يكن جواباً للقسم لقيل (نكن من الخاسرين) كما قال تعالى في موطن آخر: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

والذي يبدو لي أن ليس ثمة قسم مقدر، وإنّما هو توكيد، كتوكيد القسم، وهو نظير قولنا (أنه لمنطلق) فهذا ليس بقسم، ولكنه مؤكد كتوكيد القسم، إذ لو أقسمت فقلت (والله أنه لمنطلق) لم يختلف التوكيد في الجملتين، مع إنّ الاولى ليست قسماً، كما هو رأي الجمهور.

وكذلك قولك (لقد ذهبت اليه) أو (لأذهبن اليه) ليس بقسم، وإنما هو توكيد للأثبات، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥].

وقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ۚ أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا﴾ [الفرقان: ٤٠].

فهذا كله ليس بقسم فيما أرى، وإنّما هو توكيد فحسب، وهل يحتمل المعنى القسم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ والمخاطبون يعلمون ذلك مقرّون به وليسوا منكرين له؟ وهل يحتمله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ وهم يأتونها في أسفارهم وليسوا منكرين لذلك؟.

يخيل: إليّ أنّ المعنى على التوكيد وحسب، والله أعلم.

وكذلك مافيه نون التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤].

وقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] فهل في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ قسم؟ وهل يستقيم الكلام إذا قلت: والله لتعودن في ملتنا؟ وهل يدل ذلك على المعنى المراد؟، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] فمن هذا الذي أقسم على ذلك؟.

وهل نحس في هذا معنى القسم؟ أفيصحّ التقدير: ثم بدا لهم من بعد ما رأو الآيات والله ليسجننه حتى حين؟ أترى أن ذلك موافق للمعنى؟.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧] فهذا على مقتضى قول النحاة حلف على الحلف، لأن (ليحلفن) عندهم جواب لقسم مقدر، وهو حلف أيضا جوابه إن أردنا إلاّ الحسنى.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الأسراء: ٤] فإن هذا ليس حلفا بل وعدا وحسب والله أعلم.

والحق أنّ هذا توكيد للاثبات فقط، وليس بقسم، فأنك كما تؤكد الأمر والنهي والأستفهام، والنفي بالنون، تؤكد الأثبات، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وقوله: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وألاّ فكيف نؤكد الأثبات من دون قسم إذا أردنا ذلك؟

ألا ترى أننا نؤكد الجملة الأسمية المثبتة من دون قسم، فنقول: (إنّ محمداً قادم) و(أنه لقادم) وكذلك يقتضي القياس أنْ نؤكد الجملة الفعلية من دون قسم، نحو (لأذهبن اليه) و(لقد ذهبت اليه).

وليس كل ما يصلح أنْ يقع جواباً لقسم يكون جواباً للقسم بالضرورة، ألا ترى أنّ النحاة لا يقولون أنّ قولنا: (لا أذهب اليه) جواب قسم مع أنه يصح أنْ يقع جواباً للقسم فتقول (والله لا اذهب اليه). قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ

ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٦] فلماذا يكون المثبت جواباً للقسم دائما، ولا يكون النفي كذلك؟ فأننا نقول في الأثبات (والله لأذهبن اليه) ونقول في النفي: (والله لا اذهب اليه) فالثانية نفي للأولى فلماذا يجعلونها في المثبت قسماً دائماً، ولا يجعلونها في النفي كذلك؟ ألا ترى أنه تمحُّلٌ فحسب؟.

ومثل ذلك ما فيه اللام التي يسمونها موطئة، فهي ليست قسماً فيما أرى بل هي لزيادة التوكيد فحسب، فليس ثمة قسم فيما أحسب في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] إذ هو لا يحتاج الى قسم فيما يبدو، ومثله قوله: ﴿لئن اكله الذئب ونحن عصبة﴾ [يوسف: ٦٤]، وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

وهل في قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣] قسم؟ وهل هو في حاجة الى قسم؟.

إنّ هذا زيادة في التوكيد فحسب، فما جاءت فيه اللام الموطئة مع الشرط آكد مما لم تكن فيه اللام، فقولك (لئن جاءني لأكرمنه) آكد من قولك (أنْ جاءني لأكرمنّه) باضمار اللام، وآكد منهما القسم الصريح، فإذا قلت (والله أن جاءني لأكرمنه) كان آكد من قولك (ان جاءني لأكرمنه) أو (لئن جاءني لأكرمنه)، يدلك على ذلك الأستعمال القرآني.

قال تعالى: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧] من دون توكيد.

وقال: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وقــــال: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩] بتوكيد الجواب وباللام الموطئة قبل الشرط.

فالثالثة آكد من الثانية، والثانية آكد من الاولى، ويدلك على ذلك السياق، قال تعالى في سياق الآية الثالثة: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

وهذا في بني إسرائيل بعد ما عبدوا عجل الذهب، واتخذوه إلهاً لهم، وهو كفر صريح وضلال مبين، ولذلك عند توبتهم أكدوا قولهم باللام الموطئة، زيادة على توكيد الجواب ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾.

وأما الآية الثانية التي هي (وإنْ لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فهي على لسان آدم وزوجه، بعد ما أكلا من الشجرة التي نهاهما ربهما عنها.

وهذه المعصية أقلّ من معصية بني إسرائيل، فإنّ معصية قوم موسى كفر، لأنها عبادة لغير الله، ولم يفعل مثل ذلك آدم، بل هو مقر بربوبية الله، ومقرّ بعبوديته لربه، وإنما هي لحظة ضعف أدركته، كما تدرك الكثير من الناس من غير أن تخرجهم عن دينهم، ثم يتوبون عنها. ألم تر كيف وصف بني إسرائيل بالضلال فقال: (ورأو أنهم قد ضلوا) ولم يصف آدم بذلك.

فلما كانت المعصية أقل، حذف اللام الموطئة التي تفيد التوكيد، فالأولى آكد لأن المعصية أكبر، فالتوبة وطلب المغفرة يكونان على قدر المعصية.

وأما الآية الثالثة، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ فهي على لسان نوح عليه السلام، وذلك انه سأل ربه أن ينجّي أبنه من الغرق، لأنّ الله وعده أنْ ينجي معه أهله فقال: ﴿ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ ﴾ فقال له الله: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦].

فطلب نوح من ربه المغفرة، والعفو لسؤاله هذا، فقال: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ فهذا ليس بمعصية كمعصية آدم، وإنما فهم نوح أنّ أبنه يدخل مع أهله الناجين، فبين له الله أنّه ليس من أهله لانّه كافر، فطلب من ربّه المغفرة لما سأل، ولذلك لم يأت الكلام مؤكداً، فأنت ترى أنّ التوكيد يتناسب هو وحجم المعصية، فلّما لم يكن سؤال نوح معصية، لم يؤكد كلامه، ولما كان فعل آدم معصية لربه أكّده بالنون، ولما كان فعل بني إسرائيل كفراً

وضلالاً أكده بالنون وباللام الموطئة، فالخسران إنّما يكون على قدر المعصية ولاشك.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] فجاء باللام الموطئة، في حين قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

فقال في الأولى ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾، وقال في الثانية: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾.

فاكدّ الاولى باللام الموطئة، أما الثانية فلم يذكر فيها اللام، وذلك لأنّ الأولى تستدعي قدراً زائداً من التوكيد، فإنها تحذير لرسول الله ﷺ من ترك ملة الإسلام وأتباع اليهود، أو النصارى وهو من أكبر المعاصي، إذ كيف يصح من رسول يتنزل عليه الوحي من ربه أن يترك أمر الله الى ملة أخرى لا يرضاها ربّه؟ فأحتاج ذلك إلى قدر من الوعيد أكبر.

وأما الثانية فهي في الأكل مما لم يذكر أسم الله عليه، وقد جاء الشرط تعقيباً على ذلك، فأنت ترى أنّ المعصية الأولى أكبر وأكبر لانه تحذير من أنسلاخ رسول من رسل الله ينزل عليه الوحي عن الدين الذي ارتضاه له ربه وأتباع ملة ضالة، فأحتاج ذلك الى قدر من التوكيد أكبر.

فإنْ سبق الكلام بقسم صريح، كان آكد لأنك بدأت بذكر ما تعظمه، قاطعاً على نفسك أنك ستفعل أو لا تفعل، وقد ذكرت هذا المعظم تقوية للعهد والميثاق، ففي القسم الصريح توكيد وزيادة بخلاف مالم يذكر فيه القسم الصريح.

وعلى أيّة حال فإنّ القسم الصريح يختلف عن المؤكد بالنون، أو باللام الموطئة، من نواح أهمها:

١- إنّ ما ذكر فيه القسم الصريح آكد مما لم يذكر فيه القسم صراحة، وذلك لأنّه توكيد وزيادة كما أسلفنا.

٢- إنّه في القسم الصريح يقصد لفظ المقسم به، ويراد كما يقصد جوابه فالقول (والله) أو (ورب الكعبة) أو (والضحى) أو (والذاريات) أو (والمرسلات) وغير ذلك مما يقسم به، يراد لفظ المقسم به لأمور بلاغية، أو تعظيمية، أو غيرها كما يراد جوابه.

وأما ما لم يذكر المقسم به فالمراد منه هو الجملة المؤكدة فحسب.

٣- ينبني على ذكر المقسم به صراحة أحكام شرعية، كالبر، والحنث، والصحة، والبطلان مما لايكون فيما يسمونه بالقسم المضمر، فالقسم بغير الله باطل، ومن أقسم بالله ولم يبرّ بقسمه فهو حانث، وعليه كفارة اليمين، بخلاف المؤكد توكيد القسم، فإنه لا يجري عليه حكم اليمين، فإذا قلت: والله لأزورنّه الليلة، ثم لم تزره كنت حانثاً في يمينك، وعليك كفارة اليمين، وإنْ قلت: لأزورنّه الليلة ولم تزره، لم تلزمك الكفارة، وإنّما أكدت الوعد توكيد اليمين.

فتبين مما ذكرت أنّ ما أكد باللام أو ما سبق باللام الموطئة، ليس قسماً، والله أعلم.

حذف جواب القسم

يحذف جواب القسم وجوباً وجوازاً.

فيجب حذفه إذا تقدم القسم أو أكتنفه ما يدل عليه[١]، فمن الأول قولك: (أنت مخلص والله)، ومن الثاني قولك: (أنت والله مخلص).

ففي الجملة سبق ما يغني عنه، وقد بني الكلام على غير القسم ابتداء، حتى إذا أنتهي الكلام جيء بالقسم بعد ذلك.

وأما في الجملة الثانية فقد أعترض القسم بين الكلام، فقد بني الكلام أبتداء على غير القسم ثم رأيت أنْ تقسم في أثناء الكلام، فلا يحتاج القسم إلى جواب لأنّ الكلام في

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٦٤٥)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٧) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٣).

كلتا الحالتين غير معقود عليه، وقد أغنى عن الجواب الكلام المتقدم على القسم، أو المكتنف له.

وهذا نظير حذف جواب الشرط إذا تقدمه أو أكتنفه ما يدل عليه.

أما إذا وقع القسم أبتداء فلابد له من جواب ظاهر أو مقدّر، لأن الكلام مبني عليه.

جاء في (**معاني القرآن**) للفراء: «وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بدىء بها فيقال: والله إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الأسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل، وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب لأن الأبتداء بغيرها»(١).

وقد يحذف جواب القسم جوازاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وذلك نحو قولك لمن قال لك: (أذهبت إليه؟): (نعم والله). او (لا والله) أي نعم والله لقد ذهبت إليه، أو لا والله ما ذهبت إليه.

ويحذف أيضاً جوازاً، إذا كان بعده ما يدل عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ١-٦] والتقدير لتبعثن بدليل ما بعده(٢).

وقد يكون القصد من حذف الجواب، أن لا يراد جواب بعينه، وإنّما يراد كل ما يحتمله السياق والمقام من جوابات.

فقد يكون الجواب مقصوداً بعينه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وقد يكون غير مقصود بعينه، وإنّما يتسع لكل ما يحتمله المقام فلا ينصرف الذهن الى شيء بعينه، بل يدعه يذهب كل مذهب مما يحتمله سياق

(١) «معاني القرآن» (٢/٣٣٨).

(٢) أنظر «المغني» (٢/٦٤٦)، تأويل «مشكل القرآن» (١٧٣)، «العمدة» (٢/٢٧٧-٢٧٨) «الطراز» (٢/١١٥).

الكلام ومقامه فيكون كله مراداً أو محتملاً مراده، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَـٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق: ١-٤] فيحتمل الجواب أنْ يكون (أنك لمنذر) بدليل قوله ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾(١) ويحتمل أنْ يكون (ليبعثن) بدليل ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾، ويحتمل أن يكون ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ ويحتمل غير ذلك، مما يتناسب هو والمقام.

ونحو قوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ١-٥].

فيحتمل أنْ يكون الجواب (لنهلكنهم) بدليل قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾، ويحتمل أن يكون (لقد عجبوا من إنذارك) أو (ليعجبن) بدليل قوله: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾، ويحتمل أن يكون الجواب (أنه لذكر لهم) أي شرف لهم، بدليل قوله (والقرآن ذي الذكر)، ويحتمل أن يكون الجواب (ما الذي كفروا نازلين على حكم الحق بل الذين كفروا في عزّة وشقاق) كل ذلك يحتمله السياق، ويحتمل غيره.

وهذه المعاني كلها مرادة، أو محتملة المراد، فيكون المعنى قد أتسع بحذف الجواب وشمل أبعاداً لم يكن يشملها بالذكر.

وعلى هذا فالغرض من الذكر، هو القصد الى جواب بعينه.

وأما الحذف فيحتمل أن يكون المراد منه الأيجاز، ويحتمل أنْ يكون المراد منه سعة المعنى وشموله وذهاب الذهن كل مذهب، والله أعلم.

---

(١) أنظر «المغني» (٢/٦٤٦).

النفي

أدوات النفي

سبق لنا أن بحثنا أدوات النفي في أماكن متفرقة، فقد بحثنا (ليس، وما، ولا، وإنْ ولات) في بحث (ليس والمشبهات بها) وبحثنا (لمْ، ولما، ولن، ولا) في نصب الفعل المضارع وجزمه وستعرض لها الآن تعرضاً موجزاً.

لم:

تنفي الفعل المضارع وتجزمه، وتقلب زمنه الى المضي، وهي لنفي (فعل)[١]، فإذا قلت: (حضر محمد) فإن نفيه (لم يحضر)، وقد يكون النفي بها منقطعاً أي انتفي حدوث الفعل في وقت ما، ثم أنقطع النفي، وذلك نحو قولك (لم يحفظ محمد القصيدة أمس وإنّما حفظها اليوم). وقد يكون النفي متصلاً الى زمن المتكلم، نحو (لم يعد خالد من سفره الى اليوم)، وقد يكون مستمرا لم ينقطع ولا ينقطع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الأخلاص: ٣، ٤]، وكقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾ [محمد: ١٥].

لمّا:

وهي تنفي الفعل المضارع وتجزمه، وتقلب زمنه الى المضي المتصل بالحال، وذلك نحو (لما يحضرْ سعيد) أي لم يحضر الى وقت المتكلم، وهي لنفي (قد فعل[٢] فإذا قلت (قد رجع) فإن نفيه (لما يرجع).

---

(١) أنظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٢) «كتا سيبويه» (١/ ٤٦٠).

والفرق بينها، وبين (لم) أنّ النفي بـ (لم) يكون متصلاً ومنقطعاً في حين أنّ النفي بـ (لما) لا يكون ألاّ متصلاً بزمن التكلم، وأنّ المنفي بـ (لمّا) فيه معنى التوقع، وذلك لأنها نفي لـ (قد فعل) و(قد) فيها معنى التوقع، وكذلك منفيها، فإنك إذا قلت (لمّا يحضر) فإنّ المعنى: لمّا يحضر بعد وهو متوقع حضوره، وأمّا (قد حضر) فإنّ معناه كان متوقعاً منه الحضور فحضر.

وقد سبق الكلام عليها وعلى (لم) بما فيه الكفاية، فلا داعي لاعادته ههنا.

لن:

تدخل على الفعل المضارع فتنفيه نفياً مؤكداً وتخلصه للاستقبال، تقول: (لن أكلمه بعد اليوم)، وهي نفي لـ (سوف يفعل) أو سيفعل[١]، فاذا قلت (سوف أذهب إليه) أو (سأذهب اليه)، ولا يجمع بينهما، فلا يقال: (سوف لن أذهب اليه) فان (سوف) للاثبات و(لن) للنفي.

وهي لاتفيد التأبيد، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] فقد قيد عام الكلام بيوم واحد، وهو ينافي التأبيد[٢].

ليس:

تدخل على الجمل الأسمية فتنفيها، وتكون لنفي الحال عند الأطلاق، نحو: (ليس أخوك حاضراً) أي الآن، وإنْ قيدت كانت بحسب ذلك القيد[٣]، فقد تكون للمضي نحو (ليس أخي قد سافر أمس)، وقد تكون للإستقبال، وذلك نحو قولك: (لست ذاهبا اليه غدا). قال تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وقد تكون للاستمرار، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠، ١/ ٦٨).

(٢) أنظر «المغني» (١/ ٢٨٤).

(٣) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ١١١)، «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٧).

وقد تكون للحقيقة غير مقيدة بزمن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ما:

تنفي الجمل الأسمية والفعلية.

فإذا دخلت على الجمل الأسمية كان نفيها للحال عند الأطلاق، وإذا قيدت كانت بحسب القيد، تقول (ما هو مسافراً) أي الآن، وتقول (ما هو مسافراً غداً)، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، أي في الأستقبال.

وقد تكون للمضي نحو (ما سعيد ظلمني حقي بل خالد).

وقد تكون للحقيقة غير مقيّدة بزمن، كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

وهي آكد من (ليس) فإنّها تقع جواباً للقسم، تقول: (والله ما هو بمنطلق) بخلاف (ليس)، وقد ذكرنا ذلك في بحث (ليس) والمشبهات بها.

وهي أوسع أستعمالاً منها أيضا، فـ (ليس) مختصة بنفي الجمل الأسمية، وأما (ما) فتنفي الجمل الفعلية والأسمية.

وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال عند الجمهور[١]، قال تعالى: ﴿قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول﴾ [هود: ٩].

قال سيبويه: «واذا قال (هو يفعل) أي هو في حال فعل فإنّ نفيه (ما يفعل)، وإذا قال (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعا فنفيه (لا يفعل)[٢].

(١) انظر «المفصل» (٢/١٩٩)، «المغني» (١/٣٠٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٤٦٠).

فذكر أنّها لنفي الحال اذا دخلت على المضارع، وردّ ابن مالك ذلك بقوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥]. وأجيب بأنّ شرط كونه للحال أنتفاء قرينة خلافه[١].

وهذا هو الحق فإنّها تكون للحال كثيراً، وقد تكون لغير الحال أيضا، فقد تدلّ على الإستمرار وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨] وقوله: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠] وقوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩].

وهي تنفي الفعل الماضي، نحو (ماذهبت اليه) وقد ذكر أنّها عند ذاك تكون لنفي الماضي القريب من الحال[٢].

والحقيقة أنّ الكثير فيها أنْ تكون كذلك، وقد تأتي لنفي الماضي البعيد، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقال: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

وقد تكون للإستقبال في جواب الشرط أو غيره قليلاً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وقال: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦]، وقال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

---

(١) «المغني» (١/ ٣٠٣).
(٢) «المفصل» (٢/ ١٩٩).

وفيها توكيد، فقد ذكر سيبويه أنها نفي لـ (لقد فعل) قال سيبويه: «واذا قال (لقد فعل) فإن نفيه (ما فعل) لأنّه كأنّه قال: (والله لقد فعل) فقال: (والله ما فعل)»[(١)]، فهي آكد من (لم).

جاء في (**الإتقان**): «ومقتضي كلام سيبويه أنّ فيها معنى التأكيد، لأنه جعلها في النفي جواباً[(٢)] لقد (كذا) فكما أنّ (قد) فيها معنى التأكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها»[(٣)].

وقد ذكرنا في بحث (لا النافية للجنس) أنّ (ما) قد تأتي ردّاً على قول أو مانزل هذه المنزلة، قال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

الفرق بين ما ولم:

تدخل (لم) على المضارع فتقلب زمنه الى ماض، كما ذكرنا و(ما) تنفي الفعل الماضي فتقول (لم أذهب)، و(ماذهبت) فيفيدان الدلالة على المضي، ولكنّ ثمة فروقاً بينهما من نواح أهمها:

١- إن الماضي المنفي بـ (ما) يكون في الغالب لنفي الماضي القريب من الحال، وأما (لم) فليست مقيدة بزمن من أزمنة المضي.

٢- إنّ (ما) آكد من (لم) وذلك أنّها تقع جواباً للقسم كما ذكرنا بخلاف (لم).

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

وقال: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤] والقسم توكيد وكذلك جوابه.

ويدل على ذلك أيضاً أنّ منفيها كثيراً ما يقترن بـ (من) الإستغراقية المؤكدة، وهي التي يسميها النحاة زائدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]،

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٢) «الصواب» لـ (لقد).

(٣) «الإتقان» (١/ ١٧٦).

وقوله: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقوله: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب: ٤].

وأنا لا أذكر آية واحدة يمكن أنْ يقترن منفيها بـ (من)، ثم لم يقترن بها بخلاف (لم) فإنها لم يقترن منفيها بـ (من) ثم لم يقترن بها بخلاف (لم) فإنّها لم يقترن منفيها بـ (من) ولو مرة واحدة على كثرة ما ترددت في القرآن الكريم، فدّل ذلك دلالة واضحة على قوة نفي (ما) دون (لم).

والظاهرة الجديرة بالتسجيل أنه لا ينافس (ما) في أقتران منفيها بـ (من) ألاّ (إنْ) النافية فإنها لم ترد في القرآن الكريم ألاّ مقترنة بـ (من)، حيث أمكن ذلك في اللغة.

وأما (لا) النافية فإنّ منفيها لم يرد مقترناً بـ (من) هذه إلاّ في موطن واحد على كثرتها المستفيضة في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٤٨].

٣- إنّ (ما) كثيراً ما تكون ردّاً على كلام أو ما نزّل هذه المنزلة، وذلك كأن يقول لك قائل: (لقد ذهب سالم الى سعيد) فتقول له (ما ذهب اليه)، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ؟ ﴾ فكان الجواب ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧]. وجاء على لسان النسوة في سورة يوسف ردّاً على التهمة التي ألصقتها به امرأة العزيز ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ [يوسف: ٥١]. وجاء على لسان المكذبين ردّاً على قول رسلهم ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ ﴾ [يس: ١٤، ١٥].

وهذا يقع أيضاً في غير الجمل الفعلية، فقد جاء ردّاً على قول المنافقين ﴿ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ قوله تعالى: ﴿ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ﴾ [الأحزاب: ١٣] وعلى قولهم ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ قوله: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨].

وهذا كثير وليس مطرداً.

٤- يخيل اليّ أنّ هناك فرقاً بين دخول (ما) على الماضي، ودخول (لم) على المضارع من ناحية أخرى، وهي أن الماضي يدلّ على أنّ الأمر قد انقضى، وأمّا المضارع فإنّه قد يدلّ على التكرار، والتجدد، والتطاول، فقولك (كتب) يدلّ على أنتهاء الحدث، وأنقضائه وقولك (يكتب) يدلّ على تجدد الحدث وأستمراره، فإذا دخلت (ما) على الماضي دلّ على أنتفاء الحدث بصيغة المضي، وإذا دخلت (لم) على المضارع دلّ على أنتفاء الحدث في المضي، لكن بصيغة التجدد والإستمرار، فدخول (لم) يدلّ على أنّ الحدث لم يحصل في الماضي على تطاول المدة وإستمرارها، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

وقال: ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

فقال في الآية الأولى (وما مسنا) وفي الثانية (ولم يمسسني).

والسبب والله أعلم أنّ الآية الأولى ردّ على اليهود الذين يقولون إنّ الله تعب من خلق السماوات والأرض فاستراح في اليوم السابع[1]، تعالى الله عمّا يقولون، فرّد عليهم بـ (ما) وجاء بـ (من) الإستغراقية للدلالة على أنه لم يحصل شيء من ذلك، بخلاف الثانية فإنها ليست ردّاً على من قال إنّها مسها بشر، ولكن إخبار عن نفسها بذلك.

والأمر الثاني وهو الذي يعنينا هنا، أنه في الآية الأولى جاء بصيغة الماضي، لأنّ الأمر حدث وانقضى مرة واحدة، وهو خلق السماوات والأرض، وأما الآية الثانية فهي في مس الرجال للنساء، وهو أمر قد يتكرر ويتجدد حصوله، فذكرت أنّ ذلك لم يحصل فيما انقضى من عمرها، فثمة أختلاف بين الأمرين فإنّه في الثانية كان من الممكن أنْ يتكرر المس في الماضي، بخلاف التعب الذي يعقب العمل، فإنه موقوت بذلك العمل،

(١) أنظر (سفر التكوين- الاصحاح الثاني الآية ٢،٣) و(سفر الخروج ٣١-الآية ١٧).

فما كان شأنه التجدد والإستمرار نفاه بـ (لم) مع المضارع، وما حدث مرة واحد نفاه بـ (ما) مع الماضي.

وقال: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴾ [الكهف: ٩٠] ولم يقل (وما جعلنا لهم) لأنّ ذلك متكرر متطاول، إذ كل يوم تطلع عليهم الشمس وليس لهم ستر دونها، فجاء بالفعل المضارع مع (لم) بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [الأسراء: ٦٠] فجاء بالفعل الماضي مع (ما) لأنّ الرؤيا وقعت مرة واحدة، ثم إنّ الآية هذه ردّ على الكفرة الذين سخروا من رؤياه بخلاف الآية الأولى، فإنّها إخبار لا ردّ، فجاء في الأولى بـ (لم) والثانة بـ (ما)، والله أعلم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾ [المدثر: ٤٠-٤٤] فجاء بـ (لم) مع المضارع للدلالة على التكرر والتجدد، فإنّ الصلاة تتكرر وإطعام المسكين يتكرر.

ويمكن أنْ يقال أيضاً أنه قد ينفي بـ (ما) مع الماضي إذا أريد نفي الحدث بصورته المنقضية التامة، وينفي بـ (لم) مع المضارع إذا أريد نفي الحدث في الماضي بصورة التغير والتجدد فيشخّص في الذهن بصورته المتجددة، ثم ينفيه بهذه الصورة في الماضي، فإذا قلت مثلاً (ما استجاب لك خالد) أفاد نفي الإستجابة في الماضي بصورتها النهائية التامة، وإذا قلت (لم يستجب لك خالد) أفاد نفي الإستجابة في الماضي بصورتها التجددية، قال تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فجاء بـ (لم) وذلك لأن تغير الشراب والطعام يحصل تدريجياً ويستمر، وليس دفعة واحدة فجاء بـ (لم) للدلالة على أنه لم يحصل شيء من ذلك، ولو جاء بـ (ما) وقال (ما تسنه) لأفاد نفي التسنه وهو التغير بصورته النهائية التامة.

وقال: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ ﴾ [الكهف: ٥٢] فهنا أفاد نفي الإستجابة بصورة التجدد والتطاول، ولو قال (ما استجابوا لهم) لأفاد نفي الإستجابة بصورتها المنقضية التامة.

ويبدو لي أنّ قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣] يفيد تكرار البحث، وإدامة النظر للخروج من النار، فكأننا نراهم يبحثون غير أنهم لم يجدوا على كثرة مابحثوا، ولو قال (ما وجدوا) لأفاد أنتفاء الحدث بصورته المنقضية، لا بصورة البحث والتفتيش.

والذي دعاني الى هذا الفهم، هو صورة المضارع مع (لم)، وصورة الماضي مع (ما) وهما صورتان مختلفتان.

٥- إذا عطف على المنفي بـ (لم) بالماضي، كان أثباتاً للمعطوف، واذا عطفت على المنفي بـ (ما) أحتمل النفي والإثبات، وذلك نحو قولك: (لم أعط محمداً وأعطيت خالداً) فهذا نفي لاعطاء محمد واثبات لاعطاء خالد، ولو قلت (ما أعطيت محمداً وأكرمت خالداً) لاحتمل نفي أعطاء محمد ونفي إكرام خالد أي: وما أكرمت خالداً وأحتمل الإستئناف أيضاً، أي نفي الأعطاء وأثبات الأكرام فلا يكون عطفاً.

وقد تقول هذا مردود بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٦، ٧] فقد عطف (وجدك) على (ألم يجدك).

والثاني مثبت، والأول منفي، ومعناهما واحد.

والحق أنّهما ليسا مختلفين، فإن الآية الأولى تقرير، أي أثبات وليس نفياً. فقوله تعالى (ألم يجدك يتيماً) معناه: أنّه وجدك يتيماً، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الإنشراح: ١، ٢] فالمعنى انه شرح له صدره ووضع عنه وزره، فهما ليسا مختلفين.

٦- قد يحتمل أشتراك (ما) مع ما يشبه لفظها من أسم موصول، أو من حرف مصدري فيحتمل التعبير اكثر من معنى، ولا يكون ذلك مع (لم)، وذلك نحو قولك: (تركتهم وما يعبدون ألاّ الله) فقد يحتمل أنْ يكون المعنى، أنه تركهم وهم لا يعبدون ألاّ الله، أي تركهم يعبدون الله. ويحتمل أن يكون المعنى تركتهم وعبادتهم الاّ الله، أي:

ألاّ عبادة الله، فتكون (ما) مصدرية، وقد تحتمل الموصولية أي تركتهم والذي يعبدون الاّ الله، وهذا المعني الأخير نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦].

ونحو (ما أخبرتك ما أريد) فقد يحتمل أن تكون (ما) الأولى نافية، أي لم أخبرك الذي أريده، وقد يحتمل أن تكون أسماً موصولاً أي: الذي أخبرتك به هو الذي أريده.

ولا يكون نحو هذا في (لم).

من خصوصيات الإستعمال القرآني:

١- لم يستعمل القرآن الكريم الإستفهام التقريري بـ (ما) قط، بل أستعمل (لم) لذلك، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وقال: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح: ١]، وقال: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨].

٢- لم يرد جواب (لو) منفياً بـ (لم)، بل بـ (ما) فقط، قال تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقال: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨].

٣- لم تقع (ما) النافية بعد الأسماء الموصولة، أي في صدر الصلة، وقد وقع غيرها من أدوات النفي، مثل (لم)، و(لا) و(ليس)، قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١٦].

إنْ:

تدخل على الجمل الأسمية والفعلية مثل (ما)، فإن دخلت على الجمل الأسمية كانت لنفي الحال عند النحاة[١].

(١) «المفصل» (٢/ ٢٠٠)، «الهمع» (١/ ١٢٤).

والحق أنها تكون لغير الحال أيضاً، فهي للحال عند الأطلاق، ومن ورودها لغير الحال قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأسراء: ٥٨] وقوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] وقوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فهي ههنا للإستقبال.

وقد تكون للحقيقة غير مقيدة بزمن، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]: وقوله: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

وقد تكون للمضي، وذلك نحو قوله تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الزخرف: ٥٩] وقوله: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] وقوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٤].

وقد تكون للإستمرار، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

فهي لنفي الحال عند الأطلاق، وإنْ قيدت كانت بحسب ذلك القيد.

وتدخل على الفعل المضارع والماضي، فإنْ دخلت على الفعل المضارع كانت في الغالب لنفي الحال، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وقد تكون لغير الحال، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠] فهي هنا للاستمرار.

وتدخل على الفعل الماضي فتكون لنفي الماضي القريب من الحال في الغالب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

وقد تكون لغير ذلك قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٥٣] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن

زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]، فالفعل للإستقبال في الآيتين.

وهي آكد من (ما) يدل على ذلك أقترانها الكثير بـ (إلاّ) وهذا يعطيها قوة وتأكيداً، فإنّ في القصر قوة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] وقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وذهب بعضهم أنها لا تأتي إلاّ وبعدها (الاّ) أو (لمّا) المشددة التي بمعناها، كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤][1]. والصواب أنها قد تأتي بدونها[2].

قال الراغب في (إنْ) هذه: «وأكثر ما يجيء يتعقبه (لا) نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤][3].

وقد وردت (أنْ) النافية في القرآن الكريم في عشرة ومائة موضع، كلها مقترنة بـ (الاّ) أو (لمّا) عدا سبع آيات، هي قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨].

وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وقوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

وقوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] على رأي من جعلها نافية هنا.

---

(١) «المغني» (١/ ٢٣).

(٢) «المغني» (١/ ٢٣).

(٣) «مفردات الراغب» (٢٧).

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥].

وورد في ثلاثة مواضع مع (لمّا) المشددة التي بمعنى (الاّ) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

وقوله: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقوله: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وليست (ما) ولا غيرها من حروف النفي كذلك، فدلّ هذا على قوتها في النفي.

ومما يدل على ذلك أيضاً الإستعمال القرآني، فإنه يستعمل (إنْ) فيما فيه زيادة توكيد في النفي.

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقال: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧] فقال في الآية الأولى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ وقال في الثانية: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ والأولى آكد، يدل على ذلك السياق فقد قال فيها:

١- وجعلنا على قلوبهم أكنّة أن يفقهوه.

٢- وفي آذانهم وقراً.

٣- وذكر أنهم إنْ يروا كل آية لا يؤمنوا بها.

فأنت ترى أن درجة التكذيب أشدّ مما في الآية الأخرى، لأن الصفات التي تستدعي قوة التكذيب والانكار كانت في المكذبين الأولين، أشد أكثر، ولذلك أكد النفي فيها بإنْ بخلاف الثانية.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقال: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣-٣٨].

فقال في الآية الأولى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾.

وقال في الثانية: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾.

وواضح أن التكذيب في الآية الثانية أشدّ وأقوى من وجوه:

١- فقد أسند التكذيب والإنكار في الآية الأولى الى ضمير الكفرة (وقالوا) وأما في الثانية فقد أسنده إلى الكفرة صراحة، مضفياً عليهم صفات تزيد في تكذيبهم وأنكارهم ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فهذه صفات تزيد في قوّة التكذيب بخلاف الآية الأولى التي قال فيها (وقالوا).

٢- المجادلة في صدق الرسل: فقد ذكر هؤلاء الكفرة أنّ الرسل إنّما هم بشر مثلهم يأكلون كما يأكل الناس، ويشربون كما يشربون، فلا ينبغي أنْ يطاعوا البتة.

٣- السخرية من الوعد بالحياة الآخرة: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾.

٤- الإستبعاد المؤكد في قولهم: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

٥- ثم ختموا تكذيبهم وأنكارهم بقولهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

فكان طبيعياً أن يكون أنكارهم أشد وآكد مما في الآية الأولى، ولذا جاء بإنْ والا وهو المناسب للسياق، بخلاف الآية الأخرى، فإنه جاء بـ (ما) و(إلاّ) لأنه أقل توكيداً، فدّل ذلك على أنّ (إنْ) آكد من (ما).

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

وقال: ﴿ ۞ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَـٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: ١١١-١٢١].

فقال في الآية الأولى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

وقال في الثانية: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

ومن الواضح أنّ الآية الثانية في مقام المحاربة والمجادلة والجهاد في القول، والتنقيص من المؤمنين، بخلاف الآية الأولى، فانّها في مقام الدعوة الهادئة المبينة بالحجة، يدل على ذلك في الآية الثانية.

١- وصفهم المؤمنين بالأرذلين.

٢- طلبوا طردهم فرّد عليهم بقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

٣- تحذيرهم نوحاً، والطلب إليه الكف عن الدعوة، وألاّ رجموه ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَـٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾.

وأنت ترى أنّ المقام في الآية الأولى يختلف عنه في الثانية، فجاء في الثانية بـ (إنْ) و(الاّ) وجاء في الأولى بـ (ما) و(إلاّ)، فدلّ ذلك على أنّ (إنْ) آكد من (ما).

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩].

وقوله: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وقوله: ﴿قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ أَمۡ يَجۡعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥، ٢٦].

فجاء بنفي الدراية الأولى بـ (ما)، ونفي الدراية الثانية وما بعدها بـ (إنْ)، وذلك لأنّ الآية الثانية والثالثة أبعدُ في عدم الدراية، وأقعد من الأولى، فقد أَطْلع الله رسوله فيما بعد على ما سيفعله به، وبهم في الدنيا والآخرة، فقد وعده بالفتح والنصر والمغفرة، وكسر شوكة الكفر في الدنيا وأطْلعه على ما سيفعل به وبهم في الآخرة، ولذلك قيل الآية منسوخة[1].

في حين لم يُطلع الله سبحانه رسوله ولا احداً من خلقه على موعد يوم القيامة، فإنّ هذا مما أختص الله به نفسه، ولم يُظهره لأحد غيره، فأكد عدم العلم بالساعة بـ (إنْ)، والآخر بـ (ما). وهذا واضح، وأظن أنّ في هذا كفاية، فدل ذلك على أنّ (إنْ) آكد في النفي من (ما) والله أعلم.

لا:

أقدم حروف النفي في العربية[2]، تدخل على الأسماء والأفعال.

فمما يدخل على الأسماء (لا) النافية للجنس، نحو: (لا ريبَ فيه)، و(لا رجلَ في الدار) وهي تفيد التنصيص على نفي الجنس، وهي آكد من العاملة عمل ليس أو المهملة كما سبق ذكره.

ومنها (لا) المشبهة بـ (ليس)، وغير العاملة أصلاً نحو (لا رجلٌ حاضراً) و(لا رجلٌ حاضرٌ) وهما لنفي الجنس برجحان، وقد يراد بهما نفي الواحد.

وتدخل على المعارف فيجب أهمالها وتكرارها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠]، ونحو (لا محمدٌ حاضر

(١) انظر «الكشاف» (٣/١١٨).

(٢) «التطور النحوي» (١١٥).

ولا خالد مسافر) وذلك لأنها عند ذاك لا يراد بها ألاّ أشراك أكثر من طرف في النفي، كأن يقول لك قائل (خالد كاتب وإبراهيم شاعر) فتقول (لا خالد كاتب ولا إبراهيم شاعر).

وهذا من باب دخولها على الجمل.

وقد تدخل على الأسماء المفردة لا الجمل، وهي (لا) العاطفة نحو: (جاء محمد لا خالد).

والداخلة على الخبر نحو: (هو لا شاعر ولا كاتب).

والنعت نحو قوله تعالى: ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤] وقوله: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٢، ٣٣].

والحال نحو (جئت لا مسرعاً ولا مبطئاً)[1].

ولا يقع غير (لا) من حروف النفي في هذه المواضع الأخيرة أعني كونها عاطفة أو داخلة على الخبر، أو النعت، أو الحال، فلا يقال: (محمد ماحاضر) ولا (جاء محمد ما خالد) ولا غير ذلك من الصور التي ذكرناها.

وإذا دخلت على الخبر أو النعت أو الحال وجب تكرارها، لأنه يراد عند ذاك إشتراك أكثر من حالة في النفي، فيراد نفي أكثر من خبر أو نعت أو حال، ولا يصح نفي خبر واحد بها، أو نعت واحد، أو حال واحدة، واذا أريد ذلك نفي بـ (غير) فقط، فتقول (هو غيرُ مُجيد) وتقول (هو رجل غيرُ كريم) وتقول: (رأيت محمداً غيرَ راكب).

وقد تقول: ولماذا (غير) فقط؟ ألا ينفي الخبر بـ (ليس) أيضاً، فيقال: (هو ليس كريماً أو مجيدا)؟.

والجواب أنّ (ليس) لم تنف الخبر وحده، وإنّما نفت الجملة المؤلفة من الضمير المستتر الذي هو أسمها والخبر المنصوب الذي هو خبرها. ومن المعلوم أنّ (ليس) لا تنفي المفردات، وإنّما تنفي الجمل.

---

(١) انظر «المغني» (١/٢٣٧-٢٤٢).

وتدخل (لا) على الفعل المضارع، فلا تقيده بزمن على الأرجح، وإنْ كان النحاة يرون أنها تخلصه للإستقبال.

قال سيبويه: «وإذا قال (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه (لا يفعل) وإذا قال (ليفعلنّ) فنفيه (لا يفعل) كأنّه قال: (والله ليفعلن) فقلت: (والله لا يفعل)[1]».

والحق أنها قد تكون للحال، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ [الصافات: ٩٢] و﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

وقد تكون للإستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقد تكون للإستمرار، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

وتقع جواباً للقسم، كما ذكر سيبويه في النص الذي نقلناه عنه آنفا، قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

وتدخل على الفعل الماضي فيجب تكرارها نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] ونحو قولك: (لا جلب خيراً ولا دفع ضراً) إلاّ إذا كان دعاء، نحو (لا فض الله فاك) أو الماضي الذي يراد به الإستقبال، كقولك: (والله لأفعلت ذاك أبدا).

والخلاصة أنّه يجب تكرار (لا) في المواضع الآتية:

١- إذا تقدم الخبر على المبتدأ، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

٢- إذا دخلت على جملة أسمية صدرها معرفة كقوله تعالى: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠].

وقد أستثني من ذلك قولهم (لانولُك أنْ تفعل كذا) أي لا ينبغي أنْ تفعل كذا.

٣- إذا دخلت على المفرد، خبراً، أو حالاً، أو نعتاً، نحو (هو لاطويل ولا قصير) ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ [الواقعة: ٣٢-٣٣] و(جئت لا مسرعاً ولا مبطئاً).

٤- إذا دخلت على ماضي اللفظ، والمعنى نحو (لاقرأ ولا كتب)(١).

ومن أقسام (لا) النافية (لا) المعترضة بين الجار والمجرور، نحو: (جئت بلا زاد) و(غضبت من لاشيء)، والجمهور يسمونها زائدة، وهي ليست زائدة في المعنى عندهم، بل في الأعراب، لأنها وقعت بين العامل والمعمول، ولذا لايصح أسقاطها لأنها تفيد النفي.

وهي عند الكوفيين أسم بمعنى (غير)(٢).

والحق أنّها لاتطابق (غيراً) فإنّ استعمال (غير) يمكن أنْ يعطينا أكثر من معنى، بخلاف استعمال (لا)، فأنت تقول مثلا (جئت بلا سلاح) أي لاسلاح معك عند مجيئك، وتقول: (جئت بغير سلاح) وهذا يحتمل معنيين:

المعنى الأول: هو نفي وجود السلاح معك كالأولى، وهو نظير قوله تعالى: ﴿ لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

والمعنى الآخر: أنك جئت بسلاح آخر غير ذلك السلاح.

فالتعبير بـ (لا) لا يحتمل إلاّ معنى واحداً، وأما التعبير بـ (غير) فقد يحتمل أكثر من معنى.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٤٢-٢٤٤)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٢).

(٢) انظر «التصريح» (١/ ٢٣٧)، «المغني» (١/ ٢٤٥).

ثم أنّ (لا) في نحو هذا لاتدخل إلاّ على النكرات، فلا تقول (جئت بلا السلاح) أي (بغير السلاح)، وأمّا (غير) فتدخل على المعارف والنكرات، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [فصلت: ١٥].

وسنعرض للخلاف بين (لا) و(غير) في بحث (غير) إن شاء الله تعالى.

ومن أقسام (لا): المقترنةُ بحرف العطف، نحو (ما أقبل محمد ولا خالد) ويسميها النحاة زائدة، لأنّها إذا أسقطت بقي معنى النفي، فإذا قلت (ما أقبل محمد وخالد) نفيت أقبالهما جميعاً، غير أنّ المعنى يختلف في ذكرها عنه في إسقاطها، فإذا اسقطتها أحتمل المعنى نفي أقبالهما على كل حال مجتمعين أو متفرقين، وأحتمل المعنى أيضاً أنهما لم يقبلاً مجتمعين، بل أقبل كل منهما على أنفراد، فإذا جئت بـ (لا) صار الكلام نصاً على المعنى الأول.

جاء في (**المغني**): «وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو) ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل (ما جاءني زيد وعمرو) أحتمل أنّ المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي أجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام نصاً في المعنى الأول.

نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرد التوكيد وكذا إذا قيل: لايستوي زيد ولا عمرو»[١].

وجاء في (**بدائع الفوائد**) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ أن المراد من زيادة (لا) «المغايرة الواقعة بين النوعين وبين كل نوع بمفرده، فلو لم يذكر (لا) وقيل (غير المغضوب عليهم والضالين) أوهم أنّ المراد ما غاير المجموع المركب من النوعين، لا ماغاير كل نوع بمفرده، فإذا قيل (ولا الضالين) كان صريحاً في أن المراد صراط غير هؤلاء وغير هؤلاء، وبيان ذلك أنّك إذا قلت (ما قام زيد وعمرو)

---

(١) «المغني» (١/ ٢٤٥) وانظر «الإشباه والنظائر» (١/ ٢١٢-٢١٣).

فإنّما نفيت القيام عنهما، ولا يلزم من ذلك نفيه عن كل واحد منهما بمفرده»[١].

ومن أقسامها أنْ تقع جواباً مناقضاً لنعم، ويكثر حذف الجمل بعدها، نحو (أحضر محمد؟) فتقول: (لا)، والأصل: لا لم يحضر[٢].

مما تقدم يتبين لنا أنّ (لا) تنفي الجمل الاسمية، والفعلية المصدرة بفعل ماض، أو مضارع، وتقع جواباً مناقضاً لنعم، وتنفي المفرد من خبر أو حال أو صفة، وتدخل بين الجار والمجرور، وبين المتعاطفين، كائنة حرف عطف، أو غير عاطفة، نحو (أقبل محمد لا خالد) و(ما أقبل محمد ولا خالد) ولا يقع غيرها من حروف النفي في المواقع الأخيرة، أعني نفي المفرد، من خبر، أو حال، أو صفة، أو الدخول بين الجار والمجرور، والتوسط بين المتعاطفين.

ألا تفعل وألست تفعل:

إنّ ثمة فرقاً بين قولنا (ألا تفعل) و(ألست بفعل)، أي في دخول (لا) النافية على المضارع، ودخول (ليس) عليه بعد همزة الاستفهام، وذلك أنّ قولك: (ألا تفعل) عرض للقيام بالفعل، نحو (ألا تذهب معي) ونحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٣] وقد تكون للإستفهام المجرد من العرض، نحو (ألا تنوي أخباره بما حدث؟).

وأما (ألستَ تفعل) فمعناه تحقق القيام بالفعل، وذلك نحو قولك: (ألست تذهب اليه؟) أي أنك تذهب إليه، ألا ترى أنك تقول: (ألا أخبر أباه بما حصل؟) مستفهماً ولا يحسن أن تقول: (ألست أخبر أباه بما حصل؟) على هذا المعنى.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ «حكى الواحدي عن أهل المعاني أنهم قالوا: إذا قلت: (ألا تفعل كذا) فإنّما يستعمل

---

(١) «بدائع الفوائد» (٢/ ٣٤-٣٥).

(٢) أنظر «المغني» (١/ ٢٤٢).

ذلك في فعل مقدر وجوده، وإذا قلت: (ألست تفعل) فإنما تقول ذلك في فعل تحقق وجوده. والفرق بينهما أن (لا) ينفي بها المستقبل، فإذا دخلت عليها الألف صار تخصيصاً علىفعل ما يستقبل، و(ليس) إنما تستعمل لنفي الحال، فإذا دخلت عليها الألف صار لتحقيق الحال»[١].

وقد ذكرنا سابقاً أنّ (ليس) تكون لنفي الحال عند الإطلاق، وأما (لا) فليست مقيدة بزمن على الأرجح.

لات:

تستعمل لنفي الحين خصوصاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] وكقول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقد مرّ الكلام عليها بما فيه الكفاية.

غير:

أسم يفيد المغايرة يقع أستثناء بمعنى (الآ) ويقع نفياً، وقد يكون أسماً لمعنى المغايرة بلا دلالة على نفي أو أستثناء.

فمن دلالته على الإستثناء، قولك (أقبل الرجال غير رجل واحد).

ونحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] في قراءة النصب، وقد مرّ هذا في باب الاستثناء.

ومن دلالته على المغايرة فحسب، من غير دلالة على أستثناء أو نفي، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(١) «التفسير الكبير» (١٥/ ٢٣٥).

وقد يكون اسماً يفيد النفي، ينفي المضاف إليه، ويقع في المواطن الأعرابية المختلفة، فيقع مبتدأ كقوله:

غيرُ مجدٍ في ملتي وأعتقادي ... نَوحُ باكٍ ولا ترنّم شادي

وقوله:

غيرُ مأسوف على زمن ... ينقضي بالهمّ والحَزَن

وصفة، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ٦٥].

وخبراً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

وحالاً، كقوله تعالى: ﴿أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠] وقوله: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وفاعلاً، نحو: (رماك غير رام وهجاك غير شاعر).

ومفعولاً به، نحو: (خاصمت غير كفء)، و(هجرت غير مستحق)، و(رميت غير عدوك).

ومجروراً بالحرف، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

وظرفاً كقوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: ٢].

وغير ذلك.

إنّ (غيراً) كما ترى مختصة بنفي الاسم، وهي وظيفة تنفرد بها (غير) عن سائر أدوات النفي.

وقد تقول إنّ (لا) قد تشاركها في بعض المواضع، و(ما) أيضاً، فما الفرق بينها وبينهما؟.

والجواب أنّ غيراً أوسع أستعمالاً في نفي الأسماء من (لا) أو (ما) أو غيرهما.

وذلك أنّ (ما) تنفي الأفعال، وتنفي الجمل الاسمية، ولكنها لا تنفي الاسم المفرد، إلاّ بقيود، وذلك أنّ لها صدر الكلام، فلا يصح أنْ تقول مثلاً (محمد ما حاضر)، ولا (أقبل محمد ما مسرعاً) ولا (أكرمت ما محمداً) بل تقدم (ما) مع منفيها الى صدر الكلام، فتقول (ما حاضر محمد)، و(ما مسرعا أقبل محمد)، و(ما محمدا أكرمت)، والمعنى في التقديم يختلف عنه في التأخير، وأمّا (غير) فيصح تقديمها وتأخيرها، فتقول (محمد غير قائم) و(غير قائم محمد)، و(أكرمت غير محمد)، و(غير محمد أكرمت).

ولا يمكن نفي الصفة مثلاً بـ (ما)، لأنّ الصفة لا تتقدم في أول الكلام كما هو معلوم.

وكذلك (لا)، فإنّها تنفي الأفعال وتنفي الجمل الاسمية، وقد تنفي الاسم المفرد، ولكن لا تنفيه إلاّ بقيد أيضا، فهي لا تنفي الخبر المفرد، ولا الصفة، ولا الحال، إلاّ بشرط تكرارها كما مر، وذلك لأنه يراد بها إشراك أكثر من جهة في النفي، بخلاف (غير) فإنه لا يشترط أن تتكرر كما هو واضح من الأمثلة، فوظيفة (لا) تختلف عن وظيفة ادوات النفي الأخرى هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى أنّ (غيراً) اسم يفيد المغايرة، فقولك (غير محمد) يعني شخصاً آخر مغايراً لمحمد، وأما (ما محمد) فيعني النفي عن محمد، ولا يعني شخصاً آخر مغايراً لمحمد، وأمّا (ما محمد) فيعني النفي عن محمد، ولا يعني شخصاً آخر. فاذا قلت مثلاً (ما محمد حضر) فإنّك نفيت الحضور عن محمد خصوصاً، ولكن إذا قلت: (غيرُ محمد حضر) فإنك أثبت الحضور لشخص آخر غير محمد. وكذلك اذا قلت (ما محمداً أكرمت) فإنّه يفيد نفي الإكرام عن محمد خصوصاً، وينفي هذا الخصوص عن محمد، يدلّ التعبير استنتاجاً على أنك أكرمت غير محمد، وأما قولك (غيرَ محمد أكرمت) فإنّه يفيد أثبات الإكرام لشخص غير محمد، وبلفظ المغايرة دلّ التعبير على نفي الإكرام لمحمد، فهما طريقتان مختلفتان في النفي والإثبات، فالأولى أعني النفي بالحرف هو نص على النفي، وقد يستفاد الإثبات لغير المنفي استنتاجاً.

وأما النفي بـ (غير) فهو يفيد الإثبات لغير المذكور، ويفيد النفي عن المذكور بلفظ المغايرة، فقولك (ما محمداً أكرمت) يفيد نفي الإكرام عن محمد خصوصاً، وأثبات الأكرام لغيره استنتاجاً، وقولك (غير محمد أكرمت) يفيد أثبات الإكرام لغير محمد، وينفيه عن محمد بلفظ المغايرة، والمعنى في التعبيرين نفي الاكرام عن محمد، ولكن بطريقتين مختلفتين.

إنّ الأصل كما يبدو من لفظ (غير) أنّها كانت تستعمل للمغايرة إطلاقاً، وبتطور الدلالة أقتربت المغايرة من معنى الإستثناء، حتى أصبحت أستثناء كما مرّ في باب الإستثناء. واقتربت من معنى النفي، عن طريق الإثبات لما غاير المذكور، حتى صارت نفياً عن المذكور، وربّما أنمحى معنى المغايرة من الذهن في الإستثناء، والنفي، فلا يفهم إلاّ بالتأوّل والتأمل، فقولك (ما حضر غير علي) مثلاً يفهم منه (ما حضر إلاّ عليّ) ولا يفهم منه أن الشخص الذي هو غير على لم يحضر، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]. فإنّ معنى المغايرة أنمحي أوكاد من هذا التعبير، ولم يفهم الاّ بالتأول وأعمال الفكر، لعقد الصلة بين الإستثناء والمغايرة.

وكذلك النفي في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠] فإنّه لا يفهم منه أثبات غير الحق، وأثبات غير الحساب، إلاّ تأولاً وتأملاً، وإنّما يفهم نفي الحق، ونفي الحساب بداهة وابتداء.

قلّ وقلمّا وأقلّ:

هذه الفاظ تفيد القلّة، والأصل أنْ تفيد وقوع الشيء قليلاً، وقد تستعمل للنفي أي عدم وقوع الشيء، تقول (قلمّا رددت عليه) إذا عنيت أنك رددت عليه قليلاً وقد يراد بها عدم الرد أي مارددت عليه.

وتقول (أقلُّ رجل يفعل ذاك) على معنى (ما رجل يفعل ذاك).

جاء في (**الكتاب**): «وتقول (أقل رجل يقول ذاك إلاّ زيد) لأنّه صار في معنى: ما أحد فيها إلاّ زيد»[١]. وقال: (قلّما) نفي لقوله (كثر ما)[٢].

وجاء في (**الأصول**) لأبن السراج: «إعلم إنّ (قلّ) فعل ماض، و(أقلّ) اسم، إلاّ أن (أقل رجل) قد أجروه مجرى (قل رجل)، فلا تدخل عليه العوامل، وقد وضعته العرب موضع (ما) لانّه أقرب شيء الى المنفي القليل...

وتقول (قلّما سرت حتى أدخلها) من قبل أنّ (قلمّا) نفي لقوله (كثرما) كما أنّ (ماسرت) نفي لقوله (سرت)...

وتقول (قلمّا سرت) إذا عنيت سيراً واحداً، أو عنيت غير سير، كأنك تنفي الكثير من السير الواحد كما تنفيه من غير سير»[٣].

وجاء في (**معاني القرآن**) للفراء في قوله تعالى: ﴿**فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة: ٨٨]: «فيه وجهان من العربية:

أحدهما ألاّ يكونوا آمنوا قليلاً، ولا كثيراً، ومثله مما تقوله العرب بالقلّة على أن ينفوا الفعل كله قولهم (قلّ ما رأيت مثل هذا قط).

وحكى الكسائي عن العرب: مررت ببلاد قلّ ماتنبت الاّ البصل والكراث، أي ماتنبت الاّ هذين....

والوجه الآخر أنْ يكونوا يصدقون بالشيء قليلاً، ويكفرون بما سواه»[٤].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٦١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٥).

(٣) «الأصول» (٢/ ١٧٤-١٧٦).

(٤) «معاني القرآن» (١/ ٥٩).

نفي الفعل

مر بنا هذا في بحث الفعل وسنعرض له الآن بصورة موجزة.

١- **فَعَل**: نفيه (لم يفعل) فإذا قلت (حضر محمد) فإنّ نفيه: (لم يحضر) وذلك أن (فعل) غير مخصوص بزمن معيّن من أزمنة الماضي، ونفيه كذلك.

٢- **قد فعل**: نفيه (لمّا يفعلْ) فإذا قلت (قد حضر محمد) فإنّ نفيه (لمّا يحضر محمد)، وذلك إنّ (قد فعل) يفيد القرب من زمن التكلم، ويفيد التوقع والتحقيق، ونفيه كذلك، فإنّ (لما يحضر) متصل النفي بزمن التكلم، فلا يصح أنْ يقال (لمّا يحضر ثمّ حضر) بخلاف (لمْ يحضر) فإنّه يصح أنْ يقال (لمْ يحضر ثمّ حضر)، ويفيد التوقع فإنّ (قد حضر) معناه أنّه كان متوقع الحضور فحضر، وأما (لمّا يحضر) فإنّ معناه: لم يحضر وهو متوقع حضوره، ويفيد التحقيق وذلك أنّ الفعل الماضي المسبوق بـ (قد) لا ينصرف الى المستقبل، لأنّه تحقق وقوعه، وكذلك منفيه بخلاف المنفي بـ (لم)، فإنّه قد ينصرف الى الإستقبال كقولك (إنْ لم تأتني لمْ أكرمك).

٣- **لقد فعل**: نفيه (ما فعل)، قال سيبويه، لأنّه كأنّه قال: (والله لقد فعل) فقال: (والله مافعل)[١].

٤- **يفعل**: إذا كان للحال، فإنّ نفيه (ما يفعل)، وإذا كان للإستقبال فإنّ نفيه (لا يفعل)، قال سيبويه: «واذا قال (هو يفعل) أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه (ما يفعل)، وإذا قال (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه (لا يفعل)»[٢].

٥- **ليفعلن**: نفيه (لا يفعل) فإذا قلت (ليحضرن خالد) فنفيه: (لا يحضر خالد). قال سيبويه «وإذا قال (ليفعلن) فنفيه (لا يفعل) كأنّه قال: (والله ليفعلن) فقلت: (والله لا يفعل)»[٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

٦- **سوف يفعل أو سيفعل**: نفيه (لن يفعل)[١]، وذلك أنّ السين و(سوف) للإستقبال ومنفيهما كذلك، ثم أنّ السين و(سوف) يفيدان توكيد حصول الفعل في المستقبل[٢]، ومنفيهما كذلك فإنّ (لن) تفيد توكيد النفي في المستقبل[٣]، ولا يجمع بينهما، فلا يقال (سوف لن أفعل) لأنّ (سوف) لتوكيد الإثبات في المستقبل و(لن) لتوكيد النفي في المستقبل.

٧- **كان سيفعل**: نفيه (لم يكن ليفعل) فإذا قلت (كان سيحضر) أو (كان سوف يحضر) فإنّ نفيه (لم يكن ليحضر)[٤].

وذكر سيبويه أنّ نفيه (ما كان ليفعل)[٥]، والصواب الاول، وذلك أنّ (ما كان) نفي لقولنا (لقد كان) كما ذكر سيبويه نفسه.

دلالات النفي

١- نفي العمدة:

قد تنفى العمدة، وهي المسند أو المسند إليه، فمن نفي المسند، قولك (ما حضر خالد بل سافر) وقولك (ما مسافر أخوك) فقد نفيت الحضور في الأولى، والسفر في الثانية، وهما مسندان وكقولك (هو لا كاتب ولا شاعر).

وقد ينفى المسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٣٨] فنفى الخوف، وقوله: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩] فنفي الطاقة.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠، ١/ ٦٨).

(٢) انظر «الكشاف» (١/ ٢٤١) قوله ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾، (١/ ٤٣٤) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾.

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٠)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠).

(٤) «كليات أبي البقاء» (٧٨).

(٥) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٠٨) وانظر «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٩)، «الإشباه والنظائر» (٢/ ٢٥٢).

وقد ينفى المسند إليه عن طريق إثباته، وذلك كأنْ تقول (شاعركم لا يحسن القول) فظاهر هذا، أنّ لهم شاعراً لا يحسن القول، وقد يراد بذلك أنْ ليس لهم شاعر أصلاً، ونحو قولك: (شعرك أحسن من نثره) فظاهر هذا الكلام أنّ له شعراً أحسن من نثر الغائب، وقد يقال هذا التعبير وليس للمخاطب شعر أصلاً، فيراد به أنّه لو كان لك شعر لكان أحسن من نثره، أو يقال على سبيل التهكم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨] والمعنى أنهم لاشافعين لهم أصلاً فتنفعهم شفاعتهم، وليس المعنى أنّ الشافعين يشفعون لهم، ولكن لا تنفعهم شفاعتهم.

ومنه قول الشاعر:

على لا حبٍ لا يهتدى بمناره

أي على طريق لامنار به، فيهتدى به وليس المراد أنّ في الطريق مناراً لا يهتدى به[١].

ومنه «قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وصف مجلس رسول الله ﷺ (لاتُنْثَى فلتاته) أي لاتذاع سقطاته، فظاهر هذا اللفظ أنه كان ثّم فلتات غير أنها لا تذاع، وليس المراد أنّه لم يكن ثمّ فلتات فتنثى»[٢]. فظاهر التعبير إثبات المسند إليه، غير أنّ المقصود نفيه أصلاً.

٤- نفي القيد:

قد ينفى القيد من مفعول، أو متعلق، أو حال، أو صفة، أو غير ذلك من القيود كقولك (ما أكرمت محمداً) و(ما رأيت خالداً يوم الجمعة) و(ما أقبل خالد راكباً) ونحو ذلك.

---

(١) أنظر «الخصائص» (٣/ ١٦٥)، «البرهان» (٣/ ٣٩٤)، «المثل السائر» (٢/ ٦٥-٦٧).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٦٥).

ونفي القيد له دلالات متعددة:

أ- **فقد يدل نفي القيد على أنّ القيد لم يحصل**، أما ما عداه فلا يدري أحصل أم لا، وذلك نحو قولك (ما أكرمت محمداً) فإنّك نفيت الإكرام عن محمد، وسكتّ عن غيره فقد تكون أكرمت غيره، أو لا تكون.

ومثله (ما رأيت محمداً يوم الجمعة) فإنّك نفيت رؤيته يوم الجمعة، وسكتّ عن رؤيته في الأيام الاخرى، فقد تكون رأيته في غير يوم الجمعة، ويحتمل أنك لم تره لا في يوم الجمعة، ولا في غيره.

ونحوه (ما ذهبت الى خالد) فأنت نفيت الذهاب الى خالد، وسكتّ عن الذهاب الىغيره، فقد تكون ذهبت الى غيره، أو لاتكون.

ومثله الحال نحو (لم أسمع الطفل باكياً) فأنت نفيت سماعك الطفل باكياً، أما سماعه غير باك فانت سكتّ عنه، فقد تكون سمعته أو لا تكون.

وقد يدلّ نفي القيد على رجحان حدوث الأصل، نحو قولك (ما شر بنا اليوم ماء بارداً) فالراجح في نحو هذا أنك شربت ماء غير بارد، وقد يراد به أنك لم تشرب شيئاً وذلك كأنْ يكون المتكلم صائماً وقد كان معتاداً على شرب الماء البارد، فيقول (ما شربنا اليوم ماء بارداً).

ونحوه قولك (ما جاء اليوم أخوك راكباً)، فالراجح في نحو هذا أنه جاء غير راكب وإنْ كان من المتحمل أيضاً أحتمالاً مرجوحاً، بانّه لم يجيء راكباً ولا غير راكب، وذلك كأنْ يكون من المعتاد أن يجيء أخوه راكباً، فنفى هذه الهيئة باكملها.

ب- **الدلالة على نفي القيد وحده**، مع القطع بحدوث الأصل، وذلك إذا علم حدوث الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] فهذا إثبات لخلق السماء والأرض ونفي للعب، ونحو قولك: (مامشى عمر على الأرض مختالاً) فإنّه أثبت المشيء ونفي الأختيال، ومنه في غير النفي

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان:١٨] فإنّه نهى عن الأختيال، ولم ينه عن المشي أصلاً.

وقد يفيد نفي القيد الدلالة على حدوث الأصل، وذلك بتقديم القيد على عامله نحو (ما محمداً أكرمت) فإنّ هذا التعبير يفيد نفي الإكرام لمحمد خاصة، وإثباته لغيره، بخلاف ما لو قلت (ما أكرمت محمداً) فإنّه يفيد الإكرام عن محمد، أما بالنسبة الى غير محمد، فهو مسكوت عنه، ونحو قولك (ما الى خالد ذهبت) فإنّه يفيد نفي الذهاب الى خالد خاصة، وإثبات الذهاب الى غيره، بخلاف قولك: (ما ذهبت الى خالد) فإنّه يفيد نفي الذهاب الى خالد، أما الذهاب الى غيره فهو مسكوت عنه[1]، كما ذكرنا آنفاً.

ج- **وقد يذكر القيد، والمراد نفي الأصل**، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة:٢٧٣] والمراد نفي السؤال أصلاً بالحاف، أو بغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران:١٩٩] والمقصود نفي الشراء بآيات الله أصلاً، لاثمناً قليلاً، ولا كثيراً، لأنّ كل ثمن هو قليل بالنسبة الى آيات الله.

جاء في (**البرهان**): «ومنه نفي الشيء مقيداً، والمراد نفيه مطلقاً، وهذا من أساليب العرب يقصدون به المبالغة في النفي، وتاكيده كقولهم (فلان لايرجى خيره) ليس المراد أنّ فيه خيراً لا يرجى، وإنما غرضهم أنّه لا خير فيه على وجه من الوجوه.

ومنه ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران:٢١] فإنّه يدلّ على أنّ قتلهم لا يكون الاّ بغير حق، ثم وصف القتل بما لابدّ أن يكون من الصفة، وهي وقوعه على خلاف الحق... وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ فإن ظاهرة نفي الالحاف في المسألة والحقيقة نفي المسألة البتة...

ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨] ليس المراد نفي الشفيع بقيد الطاعة، بل نفيه مطلقاً»[2].

---

(١) انظر «دلائل الإعجاز» (٩٨).

(٢) «البرهان» (٣/٣٩٦-٣٩٧)، «الكليات» (٣٥٥).

ومنه قوله:

لا تفــزع الارنــبَ أهــوالُهــا ولا تــرى الضــب بهــا ينجحــر

أي لا أرنب بها فتفزعها أهوالها[١]، وليس المقصود أنّ بها أرنباً لاتفزعها الاهوال، وكذلك قوله (ولا ترى الضب بها ينجحر) «فإنّ ظاهر المعنى من هذا البيت أنّه كان هناك ضبّ، ولكنه غير منجحر، وليس كذلك، بل المعنى أنه لم يكن هناك ضب أصلا»[٢].

وجاء في (**دلائل الإعجاز**): «أنّه من حكم النفي، إذا دخل على كلام، ثم كان في الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه الى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصاً.

تفسير ذلك، أنك إذا قلت (أتاني القوم مجتمعين) فقال قائل: (لم يأتك القوم مجتمعين) كان نفيه ذلك متوجهاً الى الإجتماع الذي هو تقييد في الأتيان، دون الاتيان نفسه، حتى أنّه أراد أنْ ينفي الاتيان، أصله كان من سبيله أن يقول، أنهّم لم يأتوك أصلاً، فما معنى قولك مجتمعين؟ هذا مما لا يشك فيه عاقل...

فإذا قلت: (جاءني زيد راكباً) و(ما جاءني زيد راكبا) كنت قد وضعت كلامك، لأنْ نثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً، هذا ما لا سبيل الى الشك فيه»[٣].

والصواب ما ذكرنا، فإنّ نفي القيد قد يفيد حصول الأصل، وقد يفيد نفي الأصل أيضاً كما أوضحنا.

د- **وإذا تعددت القيود، أحتمل أنْ يكون المراد نفي القيد الأخير**، وأحتمل أنْ يراد نفي القيود كلها، وأحتمل أيضاً أنْ يكون المراد نفي الأصل أيضاً، فإذا قلت مثلاً (ما رأيت رجلاً غريباً طويلا) احتمل أن تكون رأيت رجلاً غريباً فقط، وليس طويلاً، وقد تكون رأيت رجلاً لا غريباً ولا طويلاً.

---

(١) «الخصائص» (٣/ ١٦٥).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٦٦).

(٣) «دلائل الإعجاز» (٢١٦-٢١٧).

وإذا قلت (ما جعلت مالي نصفين وأعطيت محمداً نصفاً وخالداً نصفاً) أحتمل أنك جعلت مالك نصفين، وأعطيت محمداً نصفاً، ولكنّك لم تعط خالداً نصفاً، وأحتمل أيضاً أنك جعلت مالك نصفين، غير أنك لم تعط محمداً نصفاً، وأحتمل أيضاً أنك جعلت مالك نصفين غير أنك لم تعط محمداً ولا خالداً، أو أنك أعطيتهما غير النصف، ومن المحتمل أيضاً أنك لم تفعل هذا الامر أصلاً لم تقسم مالك ولم تعط شيئاً.

ونحوه قولك (ما ذهبت الى محمد وخالد وقلت لهما: أنا معكما) فهذا يحتمل نفي القول، وإثبات الذهاب إليهما، ويحتمل أنّك ذهبت الى واحد منهما فقط، ويحتمل أنّك نفيت الأمر كله، أي أنّ هذا الأمر لم يحصل كلّه ولا شيء منه.

ونحوه أنْ تقول (ما أقبل محمد راكباً ضاحكاً صباح اليوم) فقد يراد بذلك نفي القيد الأخير، وهو صباح اليوم وإثبات ما قبله، وقد يراد بذلك نفي القيود كلها، وقد يراد أنّ شيئاً من ذلك لم يحصل، أي تنفي الهيئة كلها.

هـ - **التنصيص على نفي القيد دون غيره**: إذا أردت التنصيص على نفي شيء من الأسماء أو القيود، وإثبات ما عداه نصاً، جئت بـ (غير) أو (لا) أحياناً، فتقول مثلاً (أقبل محمد راكباً غير ضاحك) و(أقبل محمد راكباً لا ضاحكاً) إذا نفيت الضحك وحده وأثبت الأقبال، وتقول (أقبل محمد غير راكب ولا ضاحك) إذا نفيت الركوب والضحك وأثبتَ الأقبال.

وتقول (شربت الماء غير بارد) و (رأيت رجلا غير غريب ولا طويل) فانّك ههنا نصصت على ما أردت أثباته ونفيه، ففي الجملة الأولى أعني (أقبل محمد راكباً غير ضاحك) نصصت على مجيء محمد راكباً، ونصصت على نفي الضحك، وهكذا شأن الجمل الأخرى.

يتبين لنا من هذا أنّ النفي مع القيود يكون نفياً أحتمالياً في الغالب، وإنْ كان الأظهر أنه يفيد نفي القيد وحده، فإذا أردت التنصيص على النفي جئت بـ (غير) مع الاسم، وربما صح الاتيان بـ (لا) أيضاً كما اسلفنا.

٣- نفي الشيء والمراد عدم كماله:

قد ينفي الشيء أصلاً، وليس المراد ذلك، بل المراد أنتفاء كماله، أو يكون المراد أنه لا ينبغي أنْ يوصف بهذا الوصف، وذلك كقولك (أنّ فلانًا ليس بحي)، والمقصود أنّ حياته التي هو فيها لا ينبغي أنْ تسمى حياة، ونحو هذا قول الشاعر:

ما عاش من عاش مذمومًا خصائله ولم يمت من يكن بالخير مذكورا

ونحو هذا قوله تعالى في أهل النار: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤] «فنفىٰ عنه الموت، لأنه ليس بموت صريح، ونفى عنه الحياة، لأنّها ليست بحياة طيبة ولا نافعة»[١].

ونحوه أنْ تقول لزائرك وقد همّ بالانصراف (لم نرك بعد) أي لم تتم رؤيتنا لك فقد نفي الرؤية والمقصود عدم كمالها.

٤- التقديم والتأخير:

وله صور أبرزها:

أ- تقديم الإسم على الفعل، فمن ذلك:

تقديم المسند إليه على الفعل نحو (ما أنا اخبرته بهذا) فهذا يفيد أنّ الأخبار حصل ولكن لم تفعله أنت، بل فعله غيرك بخلاف ما لو قلت: (ما اخبرته بهذا) فهذا نفي للاخبار عن نفسك، أما بالنسبة لى غيرك فقد يكون أخبره أو لم يخبره.

ومثله (ما ذهب اليه) والمقصود نفي الذهاب عن نفسك، أما بالنسبة الى غيرك، فقد سكت عنه، فقد يكون ذهب أو لم يذهب ، فاذا قدمت المسند اليه فقلت (ما أنا ذهبت اليه) أفدت نفيه عن نفسك، واثباته لغيرك، ولذا لا يصح أنْ يقال (ما أنا ذهبت اليه ولا أحد غيري) فإنّ قولك (ما أنا ذهبت إليه) يعني أنّ غيرك ذهب اليه، فإذا قلت (ولا أحد غيري) ناقض آخر الكلام أوله.

---

(١) «البرهان» (٣/ ٣٩٥).

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «إذا قلت (ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنّه مفعول... وكذلك إذا قلت (ما ضربت زيدًا) كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أنْ يكون قد ضرب، بل يجوز أنْ يكون قد ضربه غيرك، وأنْ لا يكون قد ضرب أصلاً، وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيدًا) لم تقله الاّ وزيد مضروب، وكان القصد أنْ تنفي أن تكون أنت الضارب.

وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق، ويصير العلم به كالضرورة: أحدهما أنّه يصح لك أنْ تقول: (ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس) و(ما ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي) ولا يصح ذلك في الوجه الآخر، فلو قلت (ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس) و(ما أنا ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي) كان خلفا من القول»[(١)].

ومن ذلك:

تقديم القيد على الفعل:

نحو تقديم المفعول به، والجار والمجرور، والظرف، وغير ذلك، وهو يفيد ما أفاده الأول من الإثبات والنفي، وذلك نحو قولك: (ما خالدًا أكرمت) فإنّه يفيد نفي الإكرام لخالد خاصة، وأثباته لغيره، بخلاف ما لو قلت: (ما أكرمت خالدًا) فإنّه يفيد نفي الإكرام لخالد ولم تعرض لغيره باثبات أو نفي، فقد تكون أكرمته أولا تكون، ولذا يصح أنْ تقول (ما اكرمت خالداً ولا غيره) ولا يصح أن تقول (ما خالداً أكرمت ولا غيره) لأنّ تقديم المفعول به أفاد أثبات الفعل، وهو الإكرام فكيف تنقضه؟.

وكذلك الجار والمجرور نحو (ما إليّ جاء) فإنه نفىٰ المجيء اليه، وأثبت المجيء الى غيره، بخلاف ما لو قال (ما جاء اليّ) فإنه نفي المجيء اليه، ولم يعرض للمجيء الى غيره فقد يكون حصل أو لم يحصل.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٦-٩٧).

ونحوه الظرف، نحو (مابين الإشجار وجدت الكرة) فإنّه يفيد أثبات وجدان الكرة، لكن نفىٰ كونها بين الإشجار بخلاف ما لو قال: (ما وجدت الكرة بين الأشجار) فإنه نفىٰ وجودها بين الأشجار، أما وجودها في محل آخر فلم يعرض له، فقد يكون وجدها أو لم يجدها، ونحو (ما يوم الجمعة سافر خالد) و(ما سافر خالد يوم الجمعة) وهكذا.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره، فإذا قلت: (ما ضربت زيداً) فقدمت الفعل كان المعنى أنّك قد نفيت أنْ يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا اثبات، وتركته ميهماً محتملاً، وإذا قلت (مازيداً ضربت) فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على انسان، وظن أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أنْ يكون إيّاه، فلك أنْ تقول في الوجه الأول (ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس) وليس لك في الوجه الثاني. فلو قلت (ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس) كان فاسداً على ما مضى في الفاعل. . .

وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا، حكم المنصوب فاذا قلت: (ما أمرتك بهذا) كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أنْ تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت (ما بهذا أمرتك) كنت قد أمرته بشي غيره»(١).

ب- **وقوع الفعل في حيزّ النفي وعدمه**: إذا وقع الفعل في حيّز النفي كان منفياً، وإنْ لم يقع في حيّزه كان مثبتاً، وذلك نحو (عرفت أنه ليس مسافراً) و(ما عرفت أنه مسافر) فالجملة الأولى اثبات للمعرفة، والثانية نفي لها، فقد عرف في الجملة الاولى أنه ليس بمسافر، وأما في الثانية، فقد معرفته بذلك فلم يعلم أنه مسافر. ونحو (سمعت أنك لم تترك عملك) و(ما سمعت أنك تركت عملك)، فالأولى إثبات للسماع، والثانية نفي له، ونحو قولك: (قلت: إنّه ليس بشاعر) و(ما قلت إنّه شاعر) فقد أثبت القول في الأولى ونفاه في الثانية، فقد قال في الأولى (أنه ليس بشاعر)، وفي الثانية لم يقل أنه شاعر.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٨).

ونحو قولنا (يجب أنْ لا تخبره بذلك) و(لا يجب أنْ تخبره بذلك) ففي الأولى أوجب عليه عدم الأخبار، وفي الثانية نفي وجوب أخباره، بل أجاز له أنْ يخبره وأنْ لا يخبره، ونحو (يجب أنْ لا تحضر) و(لا يجب أنْ تحضر) ففي الأولى ألزمه بعدم الحضور، وفي الثانية لم يوجب عليه الحضور، بل أجاز له الحضور وعدم الحضور، ومثله (يجوز أنْ لا تفعل) و(لا يجوز أنْ تفعل) ففي الجملة الأولى جوّز له عدم الفعل، وجوّز له الفعل، وفعله أولى، وفي الثانية منعه من الفعل، أي لم يجوزّ له الفعل.

ونحو (أدركت أنّه ليس غبياً) و(ما أدركت أنّه غبي) ففي الأولى أدرك عدم غبائه وفي الثانية لم يدرك غباءه.

ونحوه قولك (ما أصبحت تملك عقاراً) و(أصبحت لاتملك عقاراً) ففي الجملة الأولى لم يصبح، وفي الثانية أصبح، ومعنى العبارة الأولى أنّ المخاطب كان يأمل أنْ يكون من أصحاب العقار، ولم يتيسر له ذاك، واما الثانية فتقولها لمن كان يملكه، وهو الان لا يملكه، فالعبارة الأولى لا تدلّ على أنه كان يملك العقار بخلاف الثانية.

ونحوه قولك: (ما أصبحت تملك زرعاً ولا ضرعاً) و(أصبحت لاتملك زرعاً ولا ضرعاً). فالعبارة الاولى تفيد أنه يريد ذاك فلم يتحقق له ما اراد، والثانية تفيد أنه كان يملكها ففقدها، وهكذا.

والخلاصة أنّه اذا وقع الفعل في حيز النفي تسلط عليه، وإنْ لم يقع حيزه كان مثبتاً ولم يتسلط عليه.

ج- وقوع (كل) في حيز النفي وعدمه:

قد مرّ بنا هذا في باب التوكيد، وذكرنا ثمَ أنه إذا وقعت (كل) في حيز النفي، أفادت الثبوت لبعض الأفراد، واذا لم تقع حيزه اقتضى ذلك النفي عن كل فرد، فاذا قلت مثلاً (ما اعانني كل الطلاب) كنت أثبت الاعانة لبعضهم، فلم يعنك كلهم، بل أعانك بعضهم، واذا قلت (كل الطلاب لم يعينوني) نفيت الأعانة عن كل الطلاب.

جاء في (**دلائل الاعجاز**) في قول أبي النجم:

قـد أصبحـت أمّ الخيـار تـدعّـي   علـي ذنبـا كلُّـه لـم أصنـع

برفع كلّ «أنه اراد أنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة، لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كّلاً، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أنْ يكون قد أتىٰ من الذنب الذي أدعته بعضه، وذلك أنّا اذا تأملنا وجدنا أعمال الفعل في (كلّ) والفعل منفي لا يصلح أنْ يكون إلاّ حيث أنْ يراد أنّ بعضاً كان، وبعضاً لم يكن، تقول: (لم ألقَ كل القوم) و(لم آخذ كل الدراهم) فيكون المعنى: أنك لقيت بعضاً من القوم، ولم تلق الجميع، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي، ولا يكون أنْ تريد أنّك لم تلق واحداً من القوم، ولم تأخذ شيئا من الدراهم. . .

وإذ قد بان لك من حال النصب أنه يقتضي أنْ يكون المعنى، على أنه قد صنع من الذنب بعضاً، وترك بعضاً، فاعلم أنّ الرفع على خلاف ذلك، وأنّه يقتضي نفي أنْ يكون قد صنع منه شيئاً، وأتى منه قليلاً أو كثيراً، وانك إذا قلت: (كلهم لا يأتيك)، و(كل ذلك لا يكون)، و(كل هذا لايحسن) كنت نفيت أنْ يأتيه واحدٌ منهم، وأبيت أنْ يكون أو يحسن شيء مما اشرت اليه»[1].

قيل: وقد يشكل على الشق الأول من هذا القول نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان:١٨] وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:٢٧٦] اذ يقتضي ذلك أنْ يحب الله بعض هؤلاء.

وأجيب «أنّ دلالة المفهوم إنّما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو ههنا موجود إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا»[2]، وتحريم الكفر والاثم.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢١٥-٢١٨).

(٢) «المغني» (١/ ٢٠٠-٢٠١).

٥- تكرير الفعل في النفي

تقول (ما مررت بمحمد وخالد) وتقول (ما مررت بمحمد وما مررت بخالد) وقد فرق قسم من النحاة بين التعبيرين فقالوا: إذا نفيت مروراً واحداً قلت (ما مررت بمحمد وخالد)، وإذا نفيت مرورين منقطعاً أحدهما عن الآخر، قلت (ما مررت بمحمد وخالد) احتمل أنك مررت بهما مروراً واحداً، واحتمل أنّك مررت بكل واحد منهما مروراً منقطعاً عن الآخر، واحتمل أنْ يكون مرورك بخالد أولاً، أو بمحمد أولاً، لأنّ الواو لا تفيد الترتيب على الارجح.

قال سيبويه: «يجوز أنْ تقول: (مررت بزيد وعمرو) والمبدوء به في المرور عمرو ويجوز أنْ يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني...

وقد تقول: (مررت بزيد وعمرو) تعني أنّك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررت أيضا بعمرو، فنفي هذا (مامررت بزيد وما مررت بعمرو)»[١].

فتبين من قول سيبويه أنّه إذا كان مرّ مرورين، فنفيه يكون بتكرير العامل (ما مررت بزيد وما مررت بعمرو) أمّا إذا كان المرور واحداً فلا يتكرر العامل.

قال سيبويه: «قولك (مررت برجل وحمار قبل) فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك أياه، يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: (مررت بهما) فالنفي في هذا أنْ تقول: (ما مررت برجل وحمار) أي ما مررت بهما»[٢].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨).

وجاء في (**الكليات**) لأبي البقاء: «إذا دخل حرف النفي في مثل (رأيت زيداً وعمرا) فإنْ كانت الرؤية واحدة تقول (ما رأيت زيداً وعمراً) وإنْ كنت قد مررت بكل منهما على حدة تقول: (ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو)»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما لو كررت العامل فقلت: (ما جاءني زيد وما جاءني عمرو) فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع. أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهّم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعن المازني هو أيضا نفي للاحتمالات الثلاث (كذا)، كما كان من دون تكرير العامل، وهذا القول أقرب، ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة (لا) بعد الواو واكثر»[٢].

ويبدو لي أنّ رأي المازني أرجح، فتكرار الفعل في نحو هذا يفيد التوكيد، ويفيد نفي أحتمال الإجتماع في المجيء، فإذا قلت: (ما حضر محمد وخالد) إحتمل أنك أردت نفي أجتماعهما في الحضور، أي حضر أحدهما ولم يحضرا كلاهما، وأحتمل أنه لم يحضر محمد ولا خالد، فإذا قلت (ما حضر محمد وما حضر خالد) نفيت أنْ يكون حضر أيّ واحد على أيّ حال.

وكذلك الأثبات، فإنك إذا قلت (حضر محمد وحضر خالد) فإنّه يحتمل حضورهما معاً، ويحتمل حضورهما منقطعاً أحداهما عن الآخر، كقولك (حضر محمد وخالد)، وإلاّ أنّ تكرار الفعل فيه توكيد، والله أعلم.

---

(١) «الكليات» (٤٠٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٠٤).

٦- نفي النفي

من المعلوم أنّ نفي النفي إثبات، نحو (ماما محمد قائم) والمعنى (محمد قائم) فهذا نفي للنفي، وذلك أنّ قائلاً قال: (ما محمد قائم) فرددت عليه كلامه قائلاً: (ماما محمد قائم) أي ليس نفيك صحيحاً.

وليس من نفي النفي قولنا (لا لم أذهب) و(لا لا أذهب) فإنّ هذا توكيد للنفي، لا نقض له، وذلك أنّ (لا) الأولى حرف جواب نقيض نعم، كأنْ يقال لك (أذهبت الى سعيد؟) فتقول: (لا لم أذهب) أو (أتذهب الى سعيد؟) فتقول (لا لا أذهب)، فليس هذا نقضاً للنفي، بل هو توكيد له.

ومن نفي النفي قولنا: (لا أريد أنْ لا أذهب) والمعنى أريد أن أذهب، لأنّ قولك (أريد أنْ لا أذهب) معناه تريد عدم الذهاب، فإنْ نفيت هذه الإرادة فقلت: (لا أريد أنْ لا أذهب) كان المعنى لا تريد عدم الذهاب، ونحوه أنْ تقول (لا أمانع ألاّ يحضر) والمعنى أنك تمانع حضوره، لأنّ قولك (أمانع ألاّ يحضر)، معناه أنّك تمانع عدم حضوره، فهذا نفي للنفي، فكان أثباتاً.

وقريب من هذا ما هو نفي في المعنى، نحو (ما منعك أنْ لا تعتذر؟) وهذا يدلّ على أنّه أعتذر فقال له سائلا: ما منعك من عدم الأعتذار؟ ذلك لأنّ قولك (ما منعك أن تعتذر؟) معناه أنّه لم يعتذر فقال له: ما منعك من الإعتذار؟ ثم نفى هذا المعنى، فقال: (ما منعك أنْ لا تعتذر؟) أي: ما منعك من عدم الإعتذار؟.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] أي: ما منعك من السجود؟.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾ [الأعراف: ١٢] فـ (لا) زائدة ولا بد، لانها لو لم تكن زائدة، لكان المعنى أنه سجد، فحاسبه على السجود، وسيكون المعنى عند ذاك: ما منعك من عدم السجود؟ بعكس المعنى الأول وهذا باطل، وقد مرّ بحث

هذا في باب الفعل، فلا داعي لتكراره.

ومن هذا الضرب قولنا (أبىٰ أنْ لا يحضر) والمعنى: أبىٰ عدم الحضور، أي أراد الحضور، بعكس (أبىٰ أن يحضر) ومعناه: أبىٰ الحضور، وليس من هذا الضرب قولنا (أبىٰ الاّ أن يحضر) بمعنى أراد الحضور. فإن هذا أنتقاض للنفي بـ (إلاّ)، كما تقول (ما محمد إلاّ شاعر) و(ما حضر إلاّ خالد) وليس نفياً للنفي، والنتيجة واحدة في كليهما، وهي الإثبات غير أنّ النقض بالاّ يفيد الحصر، بخلاف نفي النفي، فإنه يفيد مجرد الأثبات بلا دلالة على القصر.

أسماء وظروف مختصة بالنفي

من الأسماء المختصة بالنفي، ولا تستعمل في الإيجاب (أحد) و(عَريب) و(ديّار) و(كرّاب) و(طوري) وكلها بمعنى واحد[1]. تقول: (ما بالدار ديّار) و(ما فيها عَريب) بمعنى ما فيها أحد.

وقد مرّ بحث (أحد) في العدد، فلا نعيده ههنا.

ومن الظروف المختصة بالنفي (قَطّ) بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة، و(عَوْض) فالأولى لأستغراق الزمان الماضي، تقول: (ما رأيته قَطّ) أي ما رأيته فيما مضى من عمري، ولا يقال: (لا أكلمه قط).

والثانية لاستغراق الزمن المستقبل، مثل (أبداً) الاّ أنه لا يستعمل في الإثبات، بخلاف (أبداً) فإنها تستعمل في النفي والإثبات، قال تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة: ٧] وقال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [المائدة: ١١٩].

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٤)، «الكشاف» (٣/ ٢٧٣): قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾.

وأما (عَوْض) فهي مختصة بالنفي، ولا تقع في الإثبات، تقول: (لا أفعله عوض) أي لا أفعله ابداً، وهو ظرف مبني على الضم، واذا أضيف أعرب، تقول (لا أفعله عوضَ العائضين) أي دهر الداهرين، ومعنى الداهر، أو العائض، الذي يبقى على وجه الدهر، فيكون المعنى: لا أفعله ما بقي في الدهر داهر، أي ما بقي على وجه الدهر باق.

وربما أستعمل (عوض) لمجرد الزمان، لا لاستغراق الزمن المستقبل، وذلك كقوله:

فلولا نيل عوض في خطاى واوصالي

أي: فلولا نيلي الزمن منّي[1].

وقد مرّ بحث (قط) و(عوض) في باب الظرف، وحسبنا ههنا ما ذكرناه الآن عنهما.

الحروف المؤكدة للنفي

يؤكد النفي بحروف أشهرها الباء و(من) و(إنْ) و(لا) الزائدات، فالباء نحو (ما هو بمنطلق) ونحو ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

و(من) نحو ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] ونحو ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

و(إنْ) نحو: (ما إنْ أخوك معنا) وكقوله:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهب ... ولا صريف ولكن أنتم الخزف

و (لا) نحو ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤].

وقد مر بحثها كلها في مواضعها، فلا نعيد القول فيها مرة أخرى.

---

(١) انظر: «المغني» (١/١٧٥)، (١/١٠٥)، «الهمع» (١/٢١٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/١٣٩)، «القاموس المحيط» (٢/٣٣).

الإستفهام

أدوات الإستفهام

١- الهمزة

الهمزة أوسع ادوات الإستفهام استعمالا: فهي تستعمل للتصور والتصديق.

والتصور هو ما يجاب عنه بالتعيين، نحو (أمحمد عندك أم خالد؟) فتجيب (محمد) أو (خالد).

والتصديق هو ما يجاب عنه بـ (نعم)، أو (لا) نحو: (أحضر القاضي؟) فتجيب بـ (نعم) أو (لا) بخلاف أدوات الإستفهام الأخرى، فإنّها تستعمل للتصور خاصة، إذ هي لا يجاب عنها بـ (نعم) أو (لا) بل بالتعيين، تقول: مَن حضر؟ فيقال: سعيد، وتقول: كيف أصبحت؟ فيقال: بخير، ما عدا (هل) و(أم) المنقطعة فإنّهما تستعملان للتصديق خاصة[1]، ولا تستعملان للتصور، تقول: هل أعددت الطعام؟ فيقال: نعم، ولا يجوز أن يقال: هل محمد مسافر أم خالد؟.

قد تخرج الهمزة عن الإستفهام الحقيقي الى معان أخرى أشهرها:

١- التسوية:

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

ولا تختص بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) «بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما ابالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهن، والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة،

(١) انظر «المغني» (٢/٣٤٩)، «همع الهوامع» (٢/٦٩).

يصح حلول المصدر محلها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] ونحو: (ما أبالي أقمت أم قعدت)»[١].

وهمزة التسوية لا يراد بها الإستفهام الحقيقي، بل هي وما بعدها على معنى الخبر، لا الإنشاء، فإنّك إذا قلت: (سواء عليّ أحضرت أم غبت) كان المعنى سواء عليّ حضورك وغيابك، فهي لا تستحق جواباً «لأن المعنى معها ليس على الإستفهام، وانّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر»[٢].

والذي يبدو لي أنّ ثمة فرقاً في المعنى، بين قولنا (سواء عليّ أحضرت أم غبت) و(سواء عليّ حضورك وغيابك)، وأنّهما لا يتطابقان تماما، فإنّ قولك (سواء عليّ أحضرت أم غبت) معناه أنّك لا تهتم بجواب هذا الإستفهام، ولا تُعنى به، فإن الجواب بأحد الأمرين مستو عندك، ونقيضه بخلاف قولك (سواء عليّ حضورك وغيابك) فإنّك ذكرت الأستواء على سبيل الخبر نصاً.

فما بعد همزة التسوية خبر تأولاً لا نصاً لأنه تساوي عندك جواب الأمرين، ومن هنا دخل معنى الخبر، وأما الثانية فهي خبر نصاً، لأنها أخبار بتساوي الأمرين أنفسهما. ونحوه قولك (لا أبالي أفاز أم خسر) أي أنك لا تبالي بجواب هذا الإستفهام على اية حال كان فلا داعي للاجابة عنه.

ولا يصح وقوع (أو) بعد همزة التسوية، بل لا تقع إلاّ (أم)[٣] فلا تقول (سواء عليّ أحضرت أو غبت) بل لابد أنْ تقول (سواء عليّ أحضرت أم غبت). قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [ابراهيم: ٢١]، وذلك لأنّ المعنى يقتضي (أم) لا (أو)، وذلك أنّ جواب قولك: (أكَتبَ أو قرأ؟) هو: (نعم) أو (لا)، والمعنى أَفَعلَ أحدهما؟.

---

(١) «المغني» (١/١٧).
(٢) «المغني» (١/٤١).
(٣) «المغني» (١/٤٣).

وجواب (أكَتبَ أم قرأ؟) هو التعيين، فتقول: (كتب) أو تقول: (قرأ).

وبهذا تعلم أن في قولنا (أكتب أم قرأ) أمرين متعادلين يسأل عنهما. وأما قولك (أكَتَب أو قرأ؟) فليس فيه أمران، بل هو أمر واحد يسأل عنه أي أفَعل أحدهما؟ والتسوية لا تكون الاّ بين أمرين، لا في أمر واحد، ولذا أمتنع أنْ يساوى بـ (أو) بعد الهمزة.

٢- الإنكار:

وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠].

والإنكار الواقع بعد الهمزة على قسمين:

إنكار إبطالي وهو إنكار على من ادّعى وقوع الشيء، والحق أنه غير واقع، وذلك كالآية السابقة، فإنهم ادّعوا أنّ الملائكة بنات الله، فأنكر ذلك عليهم وأبطل قولهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الصافات: ١٤٩].

الثانية: الإنكار التوبيخي: ويقتضي أنّ المخاطب، فعل فعلاً يستلزم توبيخه عليه وتقريعه، فالأمر واقع في الإنكار التوبيخي، بخلاف الإبطالي، ومن الإنكار التوبيخي قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥].

وهذان الإنكار مختصان بالهمزة.

٣- التقرير:

وهو أثبات المستفهم عنه، قيل ويختص بالوقوع بعد النفي، «سواء كان بما، أو لم، أو ليس، أو لمّا»[١]. نحو ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥] ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾ [الضحى: ٦] ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦].

(١) «جواهر الأدب» (١٤).

وقيل لا يختص بالنفي، بل يقع بعد الإثبات والنفي، لأنّ المقصود بالتقرير «حملك المخاطب على الإقرار، والإعتراف بأمر قد أستقر ثبوته، أو نفيه»[(١)].

فالنفي نحو ما ذكرنا، والإثبات نحو (أضربت محمدا؟) أو (أأنت ضربته؟) إذا أستقر عندك أنه الضارب.

٤- التهكم:

نحو قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧].

٥- الأمر:

نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أسلِموا.

٦- التعجّب:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢] وقوله: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

٧- الإستبطاء:

نحو قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٦][(٢)].

٨- الإستبعاد:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

---

(١) «المغني» (١/١٨).

(٢) انظر لهذه المعاني: «المغني» (١/١٧-١٨)، «الهمع» (٢/٦٩)، «جواهر الأدب» (١٤-١٥).

٩- التحذير:

وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

١٠- التنفير:

نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢].

١١- التشكيك:

وذلك كقوله تعالى: ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى﴾ [ص: ٨] يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى﴾.

١٢- التشويق:

كقوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتٌ ﴾ [آل عمران: ١٥].

١٣- النفي:

كقوله تعالى: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] أي لم نعيَ به. وقوله: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقوله: ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] أي لا نؤمن كما آمنوا.

وهي ليست للنفي المحض، بل مشوبة بانكار أو تعجب ونحوه، إلى غير ذلك من المعاني.

حذف الهمزة

يجوز حذف همزة الإستفهام إذا دلّ عليها دليل، وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

فــو الله مــا أدري وإنْ كنــت داريــاً ... بسبــع رميــن الجمــر أم بثمــان

أي: أبسبع رمين الجمر.

وقول الكميت:

طربت وما شوقاً الى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

أراد: أَوَذو الشيب يلعب؟[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣، ١١٤] أي: أإنّ لنا لأجراً.

وقد صرح بالهمزة في موطن آخر، فقال: ﴿قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤١، ٤٢].

وقد تقول: ولم حذف الهمزة في آية الأعراف، وذكرها في آية الشعراء؟.

والجواب أنّ سياق كل من السورتين يقتضي ما فعل، ومن عادة القرآن في التعبير أن يرصد للسياق كل ما هو اليق به، واليك إيضاح ذلك:

إنّ الموقف في سورة الشعراء موقف تحدٍّ كبير، ومحاجّة شديدة طويلة، أشدُّ وأطولُ مما هي في سورة الأعراف، فقد سأل فرعون موسى فيها عن رب العالمين، وأجابه جواباً طويلاً ثم رمى فرعون فيها موسى بالجنون، قائلا: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] وهدده بالسجن قائلا: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩].

وليس الأمر كذلك في سورة الأعراف.

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٥٤)، «المغني» (١/ ١٤-١٥).

ومن نماذج الإختلاف في التعبير بين السياقين:

١- أنّه قال في سورة الأعراف: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف:١٠٩] فنسب القول إلى ملأ فرعون، في حين نسب هذا القول في سورة الشعراء الى فرعون نفسه: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الشعراء:٣٤].

ومن المحتمل أنّ كلاًّ منهم قال ذلك، فقد قاله فرعون وملؤه، ولكن نسبة القول الى فرعون نفسه في هذا الموقف دلالة على ضيق فرعون وبَرَمه، بصورة أشد مما في الموقف الاول.

٢- قال في سورة الأعراف: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف:١١٠].

وقال في سورة الشعراء: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء:٣٥] فزاد لفظ (بسحره).

٣- قال في سورة الأعراف: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف:١١٢] بصيغة أسم الفاعل (ساحر).

وقال في سورة الشعراء: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٣٧] بصيغة المبالغة (سحّار)، وذلك لأحتدام الموقف وشدته، وللمبالغة في الخصومة والمحاجّة.

٤- قال في سورة الأعراف: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓا۟ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف:١١٣].

وقال في الشعراء: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء:٤١] فلم يصرّح في الآية الأولى أنهم قالوا لفرعون، وفي الثانية صرّح بأنهم قالوا لفرعون، ثم أنّه في الأولى حذف همزة الإستفهام، وفي الثانية ذكرها (أإنّ لنا لاجراً) مما يدل على قوة الإستفهام، وشدة اللهفة إلى أستماع الجواب من فرعون نفسه.

ولما كان المقام مقام أطالة، ومبالغة في المحاجّة، جيء بهمزة الإستفهام لتشترك في الدلالة على قوة الإستفهام، والتصريح به.

ففي الآية الأولى أضمر المقول له، وأضمر همزة الإستفهام، وفي الثانية صرّح بالمقول له وبهمزة الإستفهام.

٥- قال في سورة الاعراف: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤] وقال في سورة الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، باضافة (إذن) إلى الجواب، وهي إضافة مناسبة للجو والسياق.

٦- قال في سورة الشعراء: ﴿فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٤٤] فأقسموا بعزّة فرعون، وهو ما لم يذكر في الأعراف، وذلك لأنّ الموقف إعزاز لفرعون صراحة، فأنت ترى أنّ كل لفظة في سياقها تسهم في تصوير الجو المناسب للموقف.

٧- قال في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

وقال في سورة الشعراء: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ٤٩] بزيادة اللام على سوف (فلسوف) زيادة في التوكيد، وهي نظيرة ذكر الهمزة ههنا، وحذفها ثَم.

٩- قال في سورة الأعراف: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٥] وقال في سورة الشعراء: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠] بزيادة (لا ضير) زيادة في التبكيت، وعدم الإهتمام بعذاب فرعون، وهذه الزيادة تناسب الجو والسياق.

هذه نماذج من الفروق بين السياقين، فأنت ترى أنّ ذكر الهمزة في آية الشعراء هو المناسب لسياقها، وحذفها من الأعراف هو المناسب لسياقها، فسياق الشعراء سياق أطالة، وتحدّ، ومحاجّة، ومبالغة في الخصومة، أكثر ممّا هو في الأعراف، فرصد لكل سياق ما يناسبه من الألفاظ.

٢- هل

هي مختصة بالتصديق، فيجاب عنها بنعم، أو لا، كما سبق ذكر ذلك، وتخرج (هل) عن الإستفهام الحقيقي إلى معانٍ أخرى أشهرها:

١- الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] أي أنتهُوا.

والأمر هنا ليس أمراً محضا، بل هو أمر مصحوب باستفهام، أي: ألا يكفي ذلك لأنّ تنتهوا، ففيه تهييج للانتهاء، ونحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

٢- التمني:

نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣] ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١].

٣- العرض:

نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٤، ٥٥] بمعنى: ألا تطّلعون. ونحو ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] ونحو ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

٤- التشويق:

نحو: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

٥- التعليم والإرشاد:

نحو: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤].

٦- التبكيت:

نحو: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، ونحو: ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

٧- الالزام:

نحو: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣].

٨- النفي:

نحو: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

وسنتكلم على النفي بـ (هل) عمّا قريب.

٩- التهويل والتعظيم:

نحو ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] و﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

١٠- التحذير:

نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] ونحو ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦].

١١- بمعنى قد:

نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]. وسنتكلم على هذا المعنى بعد قليل.

إلى غير ذلك من المعاني.

ونود أنْ نذكر هنا أنّ هذه المعاني ليست معاني مجردة من الإستفهام، بل يشوبها كلها معنى الإستفهام، فالتمني، والنفي، والأمر، وغير ذلك من المعاني، مشوبة بالإستفهام، فلا تكون للنفي المجرد، أو الأمر المجرد، أو التمني المجرد، وسنعرض لبعض المعاني موضحين الفرق بين المعنى الأصلي، والمعنى المشوب باستفهام.

هل والهمزة:

تفترق (هل) عن الهمزة من وجوه، أهمها:

١- أختصاصها بالتصديق في حين أنّ الهمزة تكون للتصور والتصديق، وعلى هذا لا تأتي (أم) المعادلة مع (هل) بخلاف الهمزة، فلا تقول (هل محمد مسافر أم خالد؟) بل (أمحمد مسافر أم خالد؟).

٢- اختصاصها بالإثبات، فلا تدخل على النفي، تقول: (هل حضر أخوك؟) و(هل أخوك مسافر؟) ويمتنع أن تقول (هل لم يحضر أخوك؟) و(هل ليس أخوك حاضرا؟) بخلاف الهمزة. قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]؛ وقال: ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود:٧٨] وقال ﴿ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

٣- تخصيصها الفعل المضارع بالإستقبال، نحو (هل تسافر؟). ويمتنع أن تقول: (هل يقرأ الآن؟) و(هل تظنه قائما؟) لأنّ ذلك للحال، بخلاف الهمزة، فإنّها تكون للحال والإستقبال تقول (أيكتب الآن؟) و(أتظنه قائما؟) و(أيسافر غدا؟).

٤- أنها لاتدخل على الشرط، فلا تقول (هل إنْ سافر سافرت معه؟) بخلاف الهمزة فإنّه يصح أن تقول (أإن سافر سافرت معه؟) قال تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وقال: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] وقال: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩].

٥- أنها لا تدخل على (أنّ) فلا تقول (هل أنّه شاعر؟) بخلاف الهمزة، قال تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] وقال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٨].

٦- أنها لا تدخل على أسم بعده فعل أختياراً، فلا تقول (هل خالد يرجع؟) ولا (هل خالداً أكرمت؟) بخلاف الهمزة، قال تعالى: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس: ٥٩]، وقال: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٢] وقال: ﴿أغغير دين الله يبغون﴾ [آل عمران: ١٨٣].

٧- أنها تقع بعد العاطف لاقبله، تقول (وهل) أو (فهل) أو (ثم هل)، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [يونس: ١٠٢] بخلاف الهمزة فإنها تقع قبل العاطف، قال تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥] وقال: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [المائدة: ١٠٤] وقال: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس: ٥١].

٨- أنها تأتي نافية؛ ولذلك تقع بعدها (إلاّ)، قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ﴾ [الاعراف: ٥٣] أي ما ينظرون إلاّ تأويله: وقال: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧] و﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] أي: ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان، بخلاف الهمزة فإنّها لا تأتي لهذا المعنى، فلا يقال (أحضر إلاّ محمد).

النفي بـ (هل):

وههنا مسألة جديرة بالبحث وهي: هل تكون (هل) حرف نفي كبقية أدوات النفي؟ وهل قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ مماثل لقولنا (ما جزاء الإحسان الاّ الإحسان) أنمحى فيه عن (هل) معنى الإستفهام وأصبحت الجملة خبراً؟.

الذي يبدو راجحاً أنّ معنى النفي المستفاد من (هل) لا يطابق النفي بحرف النفي، بل المعنى مختلف من جهتين:

الأولى: أنّ النفي بـ (هل) ليس نفياً محضاً بل هو أستفهام أشرب معنى النفي، فقد يكون مع النفي تعجب أو أستنكار، أو غير ذلك من المعاني، فقوله تعالى مثلا: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التوبة: ٥٢] يختلف عن قولنا (ما تربصون بنا

الاّ أحدى الحسنيين) فإنّ الأولى ليست نفياً خالصاً، فإنّ فيها من التحدي والإستخفاف ما لا يؤديه النفي المحض، ونحوه قوله تعالى رداً على طلب الكفار حين طلبوا من الرسول أن يفجّر لهم من الأرض ينبوعاً، أو يسقط السماء كسفاً، أو أن يأتي بالله والملائكة وما الى ذلك، فقال ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣] فأنت ترى أنّ المعنى مختلف عن النفي المحض، وأنه لو جاء بالنفي فقال (قل سبحان ربي ما كنت الاّ بشرا رسولا) ما كان يؤدي ما أداه الإستفهام من أستنكار قولهم، والتعجب من طلبهم، فهو يسألهم (هل كنت إلاّ بشراً رسولاً) وسيكون الجواب حتماً (لا لست إلاّ بشراً) ومن هنا يكون التعجب والإستنكار، وهو أنّه اذا كنتم تعلمون إني بشر فكيف تطلبون مني مثل هذا؟.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ١٠٢] فهو يختلف عن قولنا (فما ينتظرون إلاّ مثل أيام الذين خلوا من قبلهم).

فأنت ترى أنّ النفي بطريق الإستفهام ليس نفياً محضاً، بل هو مشوب بمعان أخرى لا يؤديها النفي المحض.

والجهة الثانية: أنّ النفي الصريح إنّما هو اقرار من المخبر، فإذا قال: (ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان) أو قال (ما على الرسول إلاّ البلاغ) كان هذا أخباراً من المتكلم. أما إذا قال ذلك بطريق الإستفهام، فإنّ المقصود أشراك المخاطب في الأمر، فهو يريد الجواب منه، فإذا قال مثلاً (هل على الرسول الاّ البلاغ) كان المخاطب مدعواً لأنْ يجيب، وسيكون جوابه المنتظر: لا ليس على الرسول الاّ البلاغ.

وإذا قال: (هل جزاء الإحسان إلاّ الاحسان) كان المخاطب مدعواً لأن يجيب، وسيكون جوابه: لا، ما جزاء الإحسان الاّ الاحسان.

فالنفي ابتداءً يفيد أنّ المتكلم يقول الأمر من نفسه، وأمّا في الإستفهام فإنّه يدع ذلك للمخاطب ليقوله.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] فإنّ عرض المسألة بصيغة النفي معناه أنّ المتكلم يقررها ابتداء، وإنّ عرضها بصورة الإستفهام معناه أنّ المخاطب هو الذي يصدر الحكم، فإذا قلت مثلاً (ما نعاقب الاّ المعتدي) كنت أنت الذي ذكرت الأمر وقررته بنفسك، ولكن إذا قلت (هل يعاقب إلاّ المعتدي؟) فأنت تريد منه الجواب، تريد منه أن يصدر الحكم على نفسه هو، فهناك فرق واضح بين الأمرين.

٩- أنّها تأتي بمعنى (قد) بخلاف الهمزة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١][١].

وقد اختلفوا في تقريرها هذا المعنى.

فقد ذكر سيبويه أنّها بمنزلة (قد) قال: «وكذلك (هل) أنّما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هل) لاتقع إلاّ في الإستفهام»[٢]، يعني أنّ أصل الإستعمال (أهل) ولكنهم تركوا ألف الإستفهام لأنّ (هل) لاتقع الاّ في الإستفهام.

وذهب الزمخشري إلى أنّها بمعنى (قد) على معنى التقرير والتقريب، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾: «(هل) بمعنى (قد) في الإستفهام خاصة والأصل (أهل) بدليل قوله:

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فالمعنى (أقد) على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر»[٣].

(١) انظر لهذه المعاني «مغني اللبيب» (٢/ ٣٤٩-٣٥٣)، «الهمع» (٢/ ٧٧-٧٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٣٠-٤٣٢)، «جواهر الأدب» (١٦٨)، «الإيضاح للقزويني» (١٣٢) «شرح المختصر للتفتازاني» (٩١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٩٢).

(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٩٥).

وذهب بعضهم إلى أنّها بمعنى (قد) على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع.

وذهب آخرون الى أنها لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً[١]. قال ابن هشام: «وهذا هو الصواب عندي»[٢].

وهذا هو الصواب فيما أحسب، فإنّها ليست بمعنى (قد) تماماً بل هي لاتزال أستفهامية فلا يصح أنْ نبدلها بـ (قد) وأن نبدل (قد) بها، فلا يصح أنْ تقول مثلاً في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] هل سمع الله قول التي تجادلك، ولا في ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف: ١٠١] (رب هل آتيتني من الملك)، ولكنها قد تخرج الى معنى قريب من الأخبار.

إنّ المقصود من أمثال هذا التعبير أشراك المخاطب في الأمر، ليقرر ويجيب بنفسه في حين لو ذكره بصورة الخبر لكان إخباراً من قبل المتكلم نفسه، فقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ يشرك المخاطبين في الأمر ويطلب منهم الإجابة عن هذا السؤال، ولو أجابوا لقالوا: نعم أتى ذلك على الإنسان، فالفرق بين (قد أتى على الإنسان حين من الدهر) و(هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أن المتكلم في الأولى قرر هذا الامر ابتداء وأخبر به، وفي الثانية عرضه بصيغة السؤال ليقرره المخاطب بنفسه، فبدل أنْ يقولها المتكلم ابتداء، يكون المخاطب مشاركاً في اصدار الحكم.

ونحو هذا أنْ تقول لمخاطبك (هل أكرمتك يا فلان؟ هل أعطيتك ماوعدتك؟) وأنت كنت فعلت ذلك له، فيقول: نعم قد أكرمتني وأعطيتني، فبدل أنْ تقول ذلك بصورة الخبر تقولها مستفهماً لتسمع الجواب منه، فيكون أبلغ في التقرير.

وهذا الضرب من التعبير شبيه بما مّر من مجيء (هل) نافية، فالمتكلم ثم يجيب بالسلب، وههنا يجيب بالايجاب.

---

(١) «المغني» (٢/ ٣٥٢).

(٢) «المغني» (٢/ ٣٥٢).

١٠- إنّ الهمزة تكون للإنكار بخلاف (هل)، وقد مرّ بنا هذا في باب الهمزة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] وكقوله لمن ضرب أخاه: أتضربه وهو أخوك؟ فليس القصد هو الإستفهام الحقيقي، بل المقصود توبيخ المخاطب على فعله والإنكار عليه، فهذا الضرب من الإستفهام مخصوص بالهمزة ولا يصح بـ (هل).

جاء في (**المغني**): «وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل... وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أنْ تفعل نحو: أتضرب زيداً وهو اخوك؟»[١] وذكر أنّ هذا النوع من الإنكار مختص بالهمزة.

وقال سيبويه: «وذاك أنّ (هل) ليست بمنزلة الف الإستفهام، لأنّك إذا قلت (هل تضرب زيداً) فلا يكون أنْ تدّعي أنّ الضرب واقع، وقد تقول: (أتضرب زيداً) فأنت تدّعي أنّ الضرب واقع، ومما يدلك على أن الألف ليست بمنزلتها أنك تقول:

أَطَرباً وأنت قنسريّ

فقد علمت أنّه قد طرب، ولكن قلت لتوبخه، أو تقرره، ولاتقول هذا بعد (هل)»[٢].

فهو يبين أنّك إذا قلت (أتضرب زيداً؟) فمعناه أنّ الضرب واقع، وأنت تنكر عليه ضربه، ونحوه قوله (أطربا وأنت قنسري) فالشاعر ينكر عليه طربه، وذلك يقتضي أنه طرب فأنكر عليه طربه، ثم ذكر أن ذلك لا يكون بـ (هل).

فالفرق بين قولك (أتضرب محمداً؟) و(هل تضرب محمداً؟) أنّ الضرب في الأولى واقع، وأنت تنكر عليه ضربه له، وأمّا الثانية فهي أستفهام محض، أي: (أستضرب محمداً؟) ولا يدلّ على أنّ الضرب واقع.

١١- وهناك فارق آخر بين الهمزة و(هل)، فقد ذُكر أنه يستفهم بالهمزة إذا هجس في النفس أثبات ما يستفهم عنه، بخلاف (هل) فإنّه لا ترجح عنده بنفي ولا إثبات،

(١) «المغني» (٢/ ٣٥١).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٥-٤٨٦).

«فإذا قلت: (أعندك زيد؟) فقد هجس في نفسك أنّه عندك فأردت أن تستثبته بخلاف (هل)»[١].

واذا سبق الى ظنك أنّ خالداً حضر، وأردت أن تستوثق من ظنك قلت: أحضر خالد؟ واذا لم يقع في نفسك شيء، وإنّما أردت الإستفهام المجرد قلت: هل حضر خالد؟.

وقد المح سيبويه إلى أنّ الإستفهام بالهمزة أنما يكون لما توقع فيه الإثبات بخلاف (هل) فإنّها ليست كذلك.

قال سيبويه في (**باب الحروف التي لا يليها الاّ الفعل**) «فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله (أَفَعل؟) كما كانت (ما فعل) جواباً لـ (هل فعل) اذا أخبرت أنه لم يقع ولمّا يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً»[٢].

فذكر أنّ (أَفَعل؟) جوابه (قد فعل) و(قد) للتوقع والإنتظار، ومعنى ذلك أنّ السائل كان يتوقع حصول الشيء، فجاء الجواب بـ (قد) بخلاف (هل)، فإذا قلت: (اكتب خالد في هذا الأمر؟) فإنّ السائل كان يتوقع أنه كتب أو هجس في نفسه ذلك، وجوابه اذا كان إيجاباً (نعم قد كتب)، واذا قلت: (هل كتب خالد في هذا الأمر؟) فإنّ السائل لم يكن يتوقع أنّه كتب، بل ربّما كان عدم الكتابة أقرب إلى ذهنه، وذكر برجشتراسر أنّ (هل) تشير الى أن السائل كان يتوقع الجواب بالنفي.

جاء في (**التطور النحوي**): «فأدوات الإستفهام عن الجملة العربية أثنتان: (هل) والهمزة، ولا توجدان في غير العربية من اللغات السامية إلاّ أنّ ha في العبرية والآرامية العتيقة تقارب الهمزة العربية، والهمزة هي المألوفة الكثيرة الإستعمال، أو (هل) أشد قوة في الإستفهام وقد ترمز إلى أنّ السائل يتوقع الجواب بـ (لا)، ولذلك قد تقع بعدها (من) الخاصة بالسلب، مثاله من القرآن الكريم (هل من مزيد) فكأن معناها: ما من مزيد.

---

(١) «البرهان» (٤/٤٣٣، ٢/٣٤٨).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٤٥٨-٤٥٩).

فتقارب هل لـ nam اللاتينية التي لا يستفهم بها إلاّ اذا توقع السائل النفي، نحوvenitre أي أجاء يعني، لا أعرف أجاء، أم لم يجيء وnamvenil أي هل جاء؟ يعني: أظنّ أنه لم يجيء وإنْ كان على ضد ذلك فخالفني»(١).

والذي يبدو أنّ الكثير في جواب (هل) أنْ يكون لما يتوقع أن يجاب بالنفي، وليس ذلك على سبيل الإطلاق، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠] والجواب متوقع أنْ يكون بالنفي، وقال: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقال: ﴿نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] وقال: ﴿۞ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [هود: ٢٤] وقال: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١] وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وقال: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: ٤٠] وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] وقال: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] وكلها مما يتوقع جوابه بالنفي.

إلاّ أنه قد يكون السائل بها لا يتوقع الجواب بالنفي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦] وقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾ [طه: ٤٠] وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٣٩].

ويمكن أنْ يقال في كل ذلك إنّه خرج عن الإستفهام الحقيقي إلى العرض.

وعلى أية حال فإنّ كثيراً من جواب (هل) لما يتوقع جوابه بالنفي، بخلاف الهمزة فإنّ الأصل فيها أنْ يكون لما توقع حصوله.

١٢- إنّ (هل) أقوى وآكد من الهمزة، وقد ذكر ذلك برجشتراسر قال: «وهل أشد قوة في الإستفهام»(٢).

---

(١) «التطور النحوي» (١٠٩).

(٢) «التطور النحوي» (١٠٩).

وهذا صحيح، يدلّ على ذلك اقترانها بـ (من) الزائدة المؤكدة الدالة على الاستغراق نحو: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧] ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] بخلاف الهمزة، فإنّها لا تقترن بها.

ويشهد لذلك الإستعمال القرآني:

قال تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢].

وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠].

وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٢].

وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣].

فأستعمل الهمزة و(هل) مع الفعل (نبأ)، وعند النظر في الإستعمالين نرى أنّ (هل) أقوى وآكد في الإستفهام من الهمزة، ويبين ذلك السياق.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٧٢].

فأستعمل الهمزة.

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٥٧-٦٠] وما بعدها.

فأستعمل هل.

والفرق واضح بين السياقين، فأنت ترى أنّ في السياق الثاني قوة وتبكيتا لاتجده فيما قبله، فذكر أنّ الكفار اتخذوا الدين والنداء والصلاة هزواً ولعباً، وقد وصفهم بالفسق وعدم العقل، وأنهم لعنهم الله وغضب عليهم، ومسخ منهم قردة وخنازير، وأنّهم عبدوا الطواغيت، ثم قال (أولئك شر مكاناً وأضل عن سواء السبيل)، ويمضي في تبكيتهم ووصفهم بأقبح الوصف.

وليس الأمر كذلك في الآية التي قبلها، ولذا جاء في الأولى بالهمزة (قل أفأنبئكم بشر من ذلك؟) وفي الثانية بـ (هل) (قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله؟).

ونحوه ما جاء في آية الشعراء: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١٢] إلى أنْ يقول: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣].

فأنت ترى في السياق قوة، وشدة بالغة في الرد على الكفرة المفترين، فأستعمل لذلك هل.

ونحوه ما جاء في سورة الكهف، فقد قال: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَـٰفِرِينَ عَرْضًا ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَـٰفِرِينَ نُزُلًا قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا۟ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَـٰتِى وَرُسُلِى هُزُوًا﴾ [الكهف: ١٠٠-١٠٦].

فإنّ قوة التبكيت، وشدة التقريع واضحة في السياق، فأستعمل لذلك (هل) ولم يستعمل الهمزة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠-١٣] فإنّ فيها من شدة التشويق والرحمة بالمؤمنين، والأخذ بيدهم ما ليس في حاجة الى بيان.

ونحوه قوله تعالى على لسان أخت موسى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ [القصص: ١٢] فإنّ فيها من اللهفة في العرض، مالا يخفى، فدلّ ذلك على أنّ (هل) أقوى من الهمزة والله أعلم.

أم وأو:

مرّ هذا البحث في باب العطف، وسنذكر منه الآن بصورة موجزة ما يتعلق بالإستفهام. تقول: (أمحمد عندك أم خالد؟) والجواب يكون بالتعيين فتقول (محمد)، أو تقول: (خالد)، وتقول: (أمحمدٌ عندك أو خالد؟) فتجيب بـ (نعم) أو (لا)، والمعنى: أعندك أحدهما؟.

ومن هنا يتبين أنه لا يجوز أستعمال (أم) المعادلة بعد لأنّها لا تستعمل للتصور بخلاف (أو)، فإنّه يجوز إستعمالها بعدها وبعد الهمزة، قال تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًۢا﴾ [مريم: ٩٨] والجواب: (لا)، وقال: ﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٣] والجواب: (لا).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «يقول: ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً؟) أو تقول: (أعندك زيد أو خالد أو عمرو؟) كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء، وذلك لأنّك لما قلت: أعندك أحدُ هؤلاء، لم تدّع أنّ أحداً منهم ثَم ألا ترى إنّه إذا أجابك قال: (لا) كما يقول إذا قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء...

فإذا قلت: (أزيد أفضل أم خالد؟) لم يجز ههنا إلاّ (أم) لأنّك أنما تسأل عن صاحب الفضل، ألا ترى أنك لو قلت: (أزيد أفضل) لم يجز كما يجوز: (أضربت زيداً؟) فذلك يدلك أنّ معناه: (أيّهما)»[١].

و(أم) خاصة بالعربية، ابتدعتها لهذا المعنى، بخلاف (أو) كما ذكر برجشتراسر[٢].

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٧).
(٢) «التطور النحوي» (١٠٩-١١٠).

ومن الإستعمالات المختلفة بين (أم) و(أو) قولك (ما أدري أأكل أم شرب) و (ما أدري أأكل أو شرب) فإنّ معنىٰ الأولىٰ أنك لا تدري أيهما فعل، وأما الثانية فمعناها أنك لا ترى فرقاً بين أكله وشربه، والمعنى أنه أكل وشرب، لكنه لم يستكمل واحداً منهما فلا يصحّ أن يُعَدّ أكله أكلاً ولا شربه شرباً.

جاء في (**الكتاب**): «وتقول (ما أدري أقام أم قعد) إذا أردت: ما ادري أيّ ذاك كان. وتقول (ما أدري أقام أو قعد) إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء كأنّه قال: لا أدّعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود، أي لم أعدّ قيامه قياماً، ولم يستبن لي قعوده بعد قيامه. وهو كقوله الرجل: (تكلّم ولم يتكلّم)»(١).

ومنه قولهم: (ما ادري أأذن أو أقام) (وما أدري أأذن أم أقام) فإذا قالها بـ (أو) كان معناه أنّه فعلهما، ولم يستكمل واحداً منهما، واذا قالها بـ (أم) فإنك لا تدري ماذا فعل(٢).

وأما (أم) المنقطعة فتقع بعد (هل) نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد:١٦] ومعناها ههنا (بل) وقد مرّ بحثها في باب العطف فلا داعي لاعادته.

٣- أم

ونعني بها ههنا (أم) المنقطعة، وقد مرت في باب العطف، وسنوجز القول فيها هنا. (أم) المنقطعة تفيد الإضراب على اية حال، ثم هي قد تتجرد له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦] والمعنى: بل هل تستوي الظلمات والنور.

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٣).

(٢) انظر «الخصائص» (٢/ ١٦٩، ٢/ ٢٦٦-٢٦٧).

وقد تتضمن معه أستفهاماً فتكون بمعنى (بل) والهمزة[(١)]، وهذه التي تعنينا هنا، ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] والمعنى: بل أعندهم خزائن ربك، وقوله: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القلم: ٣٩] والمعنى: بل ألكم أيمان علينا.

وقد يكون الإستفهام بها حقيقاً، وذلك كقولك (هذا المنطلق أحمد أم هو أبراهيم؟) فقد ذكرت أولاً أنه أحمد غير شاكّ في ذلك وقد بنيت كلامك على اليقين، ثم ادركك الشك، فأضربت عن كلامك الأول وسألت: بل هو إبراهيم؟.

وقد يكون الإستفهام بها غير حقيقي، فيراد به الإنكار والتوبيخ ونحوهما، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] وقوله: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الطور: ٤١].

وللزومها معنى الإضراب، لا تكون في أول الكلام مثل بقية أدوات الإستفهام، بل لابد أنْ يسبقها كلام، فلا تقول ابتداء (أم أنت فقير)، ولا (أم فعل هذا)، بل لابد أن يكون المتكلم ابتدأ بشيء، ثم أضرب عنه إلى شيء آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٧].

٤- أنّى

لها معنيان:

المعنى الأول: أنْ تكون بمعنى (من أين) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: من أين لك هذا؟ وقوله ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] والمعنى: من أين هذا؟ ولذلك كان الجواب: هو من عند أنفسكم.

والمعنى الآخر: أنْ تكون بمعنى (كيف)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ

(١) انظر «المغني» (١/ ٤٤-٤٥).

﴿هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] والمعنى: كيف يحييها بعد موتها، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] والمعنى: كيف يكون لي غلام وهذه حالي؟.

وهي تختلف عن (من أين) و(كيف) لأنها لاشتراكها في أكثر من معنى، قد تحتمل عدة معان في آن واحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ [الدخان: ١٣-١٤] فإنها تحتمل أن يراد بها (من أين لهم الذكرى) وتحتمل أنْ يراد (كيف لهم الذكرى) أي كيف لهم أن يتذكروا؟ أستبعاداً لحالتهم عن التذكر، واحسب أنّ المعنيين مرادان، فإنّه يراد السؤال عن الموضع الذي تأتي منه الذكرى، وعن حالتهم التي هي فيها، وكلاهما أستفهام غير حقيقي، ولو قال (من أين لهم الذكرى) أو (كيف لهم الذكرى) أو (كيف لهم الذكرى) لأدّى ذلك معنى واحداً فجاء بـ (أنّى) ليجمع المعنيين معا.

وهي كذبك في غير الإستفهام، فقد قالوا في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أنه يحتمل عدة معان، فقد يحتمل أنّ المراد: من أين شئتم، ومتى شئتم[1].

والمراد والله أعلم جميع هذه المعاني، فلك أنْ تأتي إمراتك من أين شئت، وكيف شئت، ومتى شئت، مادام ذلك لا يخالف شرع الله.

فالغرض من العدول الى (أنّى) توسيع المعنى، وزيادته فبدل أن يكرر عدة تعبيرات لافادة هذه المعاني جميعها جمعها بلفظ واحد والله أعلم.

ويبدو لي أنها تختلف عن (كيف) و(أين) من ناحية أخرى، هي القوة في الإستفهام، وبناؤها اللغوي يوحي بذلك، فالتشديد الذي فيها والمدة الطويلة في آخرها يرجحان ذلك، وقد لوحظ في كثير من الألفاظ في العربية أنّ بناءها اللغوي مشاكل لمعناها،

(١) «الكليات لأبي البقاء» (٣٢٨/١) «طبعة دمشق» (٩٧٤) منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

وذلك كما مر في (من)، و(ما)، و(لن) و(لا)، فـ (من) مقيدة، و(ما) مطلقة، وقد عرفنا أنّ (ما) أوسع استعمالاً من (من)، لأنّ (من) تكاد تكون مختصة بالعقلاء، و(ما) تكون لغير العقلاء ولصفات من يعقل، كما مرّ تقرير ذلك، و(لن) مقيدة و(لا) مطلقة، وقد عرفنا أنّ (لا) أطول زمناً من (لن)، و(أنّى) في آخرها مدة طويلة، بخلاف (أين) و(كيف) وقد عرفنا أنّها أوسع استعمالاً منهما، فهي تجمع معنييهما، وربما زادت على ذلك معنى (متى) أو غيره، وهي أقوى استفهاماً منهما، فإن في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ من العجب ما ليس في قولنا (من أين لك هذا) وفي قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ من التعجب ماليس في (كيف). وعلى هذا فهي تختلف عن (من أين) و(كيف) من ناحيتين هما:

١- السعة في ادائها المعنى.

٢- القوة في الإستفهام.

والله أعلم.

٥- أين

للسؤال عن المكان سواء كان أستفهاماً حقيقياً، نحو (أين أخوك؟) أم مجازياً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤] فإنه لا يسأل عن مكانهم حقيقة وإنما هو لتبكيتهم.

٦- أيّ

وهي بحسب ماتضاف اليه، فإن أضيفت الى مكان كانت مكاناً، وان اضيفت الى زمان كانت زماناً، وان أضيفت الى غيرهما كانت بحسب ما أضيفت اليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] وقوله: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ونحو (أيّ يوم سافر خالد) وما الى ذلك.

٧- أيّان

يسأل بها عن الزمان المستقبل بمعنى (متى)، غير أنّ (متى) تستعمل للماضي والمستقبل، وأيان تختص بالإستقبال[١]، يقال: متى قدمت؟ ولا يقال أيان قدمت؟.

وأيان لا تستعمل الاّ للتفخيم والتعظيم، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وأيان لاتسعمل الاّ فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢] أي: متى مُرساها؟ وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦]»[٢].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأيان مختص بالامور العظام، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ و﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] ولا يقال: أيّان نمت»[٣].

٨- كم

للسؤال عن العدد، نحو (كم يوماً قضيت في مصر؟) ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٩- كيف

هي للسؤال عن الحال، نحو (كيف أنت؟) وكيف جئت؟.

قال سيبويه: «وكيف على أي حال»[٤].

والنحاة يعربونها خبراً للمبتدأ، في نحو (كيف أنت) وخبراً للفعل الناقص في نحو (كيف كنت)، ومفعولاً ثانياً في نحو (كيف ظننت محمداً)، وفيما عدا ذلك يعربونها حالاً نحو (كيف جئت)[٥] و(كيف نمت).

---

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ١٣٠)، «كليات ابي البقاء» (٩٠).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٦).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٠).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١١)، انظر «حاشية التصريح» (١/ ١٧٦).
(٥) انظر«المغني» (١/ ٢٠٥).

قال: ابن هشام: «وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً، أيضاً، وإنّ منه (كيف فعل ربك) إذ المعنى أيّ فعل فعل ربك؟ ولا يتجه أنْ يكون حالاً من الفاعل»[١].

إنّ ابن هشام يبدو مصيباً في اعتراضه، فإنه يبدو من المستبعد أنْ تعرب (كيف) حالاً في كثير من التعبيرات، وذلك نحو قولك (كيف تضربه وهو أخوك؟) ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١] وقوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النساء: ٥٠] وقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] وقوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣] وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح: ١٥] فالظاهر أنه لا يسأله في نحو هذا عن حال الفاعل.

غير أنه مما يرد ابن هشام أننا نستطيع أن نذكر المفعول المطلق مع (كيف) في نحو هذا التعبير، فتقول مثلاً (ألا ترى كيف يضرب خالد أخاه ضرباً موجعاً) فلا يصح أنْ يقال أن المعنى: أي ضرب يضرب خالد أخاه ضرباً موجعاً. إلاّ إذا فزعنا الى التقدير فنقدر فعلاً محذوفاً فيكون تقدير الكلام: الا ترى كيف يضرب خالد أخاه يضربه ضرباً موجعاً.

هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، أننا لو أبدلنا المصدر بـ (كيف)، لم نجده يطابق المعنى المقصود، فقوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ لا يطابق، (انظر أيّ افتراء يفترون على الله الكذب) فالقول الأول تعجب من حالهم، ومعناه أنظر كيفية افترائهم في حين يكون معنى القول الثاني: انظر نوع الأفتراء الذي يفترونه، فهو تعجب من نوع الفعل لا من كيفيته.

وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ﴾ لا يطابق (أيّ خوف أخاف ما اشركتم) فالأول أستبعاد هذه الحال عن نفسه، واما الآخر فهو سؤال عن نوع الخوف الذي يخافه

(١) «المغني» (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

أهو خوف شديد أم قليل أم غير ذلك، وقد تقول: هذا أستبعاد أيضاً، والجواب نعم هو أستبعاد لكنه أستبعاد لنوع الخوف لا لحالة الخوف.

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ﴾ [آل عمران: ٨٦] لا يطابق (أيّ هدى يهدي الله قوماً كفروا) فالأول أستبعاد هذه الحالة، وأما الثاني فهو سؤال عن نوع الهدى. واذا قيل هو أستبعاد أيضاً فالجواب: نعم هو أستبعاد ولكن ثمة فرق بين الإستبعادين، فالأول أستبعاد لهذه الحالة، وأما الثاني فهو أستبعاد لأنواع الهدى.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ لا يطابق (ألم تر أيّ فعل فعل ربك) فالأول تعجب من الحال التي فعلها ربنا، تعجب من الكيفية التي فعله ربنا، وأما الثاني فهو سؤال عن نوع الفعل الذي فعله، وقد يكون معناه تعجباً غير أنه تعجب من نوع الفعل لامن كيفية الفعل وحالته.

ونحوه أن تقول (كيف أعطيك وسلاحك عليّ؟) فهو لا يطابق (أيّ عطاء أعطيك وسلاحك عليّ) فالأول أستنكار لهذه الحال، أو تعجب منها، أو أستبعاد لأنواع العطاء الذي يعطى له.

والذي قارب بين الاداتين ههنا هو خروج الإستفهام عن معناه الحقيقي الى اغراض أخرى كالتعجب والإستنكار وغيرها، فتبدو الاداتان متقاربتين، والحقيقة هي اقتراب الاغراض، فالتعجب بالهمزة قريب من التعجب بغيرها، فقول المرأة: (أألد وأنا عجوز عقيم) يقارب القول (كيف ألد وأنا عجوز عقيم) ولكن الهمزة غير (كيف)، وقولك: (اتكفر بالله وقد خلقك) قريب من قولك (كيف تكفر بالله وقد خلقك) وهكذا مع أنّ لكل اداة معناها واستعمالها.

ولو كان الإستفهام في نحو هذا حقيقياً، وقدر لك أن تجيب عن كل سؤال، لأختلف الجواب مع (كيف) ومع (أيّ)، فلو سألت حقيقة (كيف يفترون على الله الكذب؟) لاحتمل أنْ يكون الجواب: يفترونه مزينين هذا الكذب، أو يفترونه جاعليه في صورة الصدق، أو تقول: يلوون السنتهم بالحديث، ليحسبه السامع صدقاً وما الى ذلك.

ولو سألت (أيّ افتراء يفترون على الله الكذب؟) لاحتمل أن يكون الجواب: أنهم يفترون افتراء كبيراً، أو أفتراء بيّنا، أو افتراء البائع لدينه بثمن بخس، أو افتراء المكذبين بيوم الدين وما الى ذلك.

فالجواب يختلف مع (كيف) و(أيّ).

وبهذا يبدو أنّ رأي الجمهور أقرب الى الصواب والله أعلم.

وقد تخرج (كيف) عن الإستفهام الحقيقي الى اغراض أخرى منها:

١- التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] وقوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النساء: ٥٠].

٢- التوبيخ، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٦]. ونحو قولك لمن ضرب أخاه (كيف تضرب أخاك الأكبر؟).

٣- النفي، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦] والمعنى: لا يهدي الله قوماً كفروا وقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] ومعناه: لا أخاف ما أشركتم.

٤- التحذير، كقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

٥- النهي، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] أي: لا تأخذه، وقد يكون هذا تنفيراً.

٦- التنبيه، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١].

٧- التهكم، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

٨- الإستبعاد، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ [التوبة: ٧]. وقوله ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨].

٩- التعظيم والتهويل، كقوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٢٥] وقوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١][١].

إلى غير ذلك من المعاني.

وغني عن البيان أنّ هذه المعاني التي تخرج إليها (كيف) مشوبة بالإستفهام، وليست نفياً خالصاً، أو نهياً خالصاً، كما سبق تقرير ذلك.

١٠- ما

تكون للسؤال عن ذوات مالا يعقل، وأجناسه، وصفاته، وللسؤال عن صفة من يعقل[٢]. فمن الأول قولك (ما عندك؟) فيقال: كتاب، وتقول: مافي الدار؟ فيقال: ثعبان، أو فرس، وتقول: (مالونه؟) فيقال: أسود.

قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]. وقال: ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢].

وتكون لصفات من يعقل، كأن تقول: (ما محمد؟) فيقال: كاتب أو شاعر.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإذا قلت: ما في الدار؟ فجوابه: ثوب أو فرس ونحو ذلك مما لا يعقل، وإذا قلت: مازيد؟ فجوابه: طويل أو أسود أو سمين، فتقع على صفاته»[٣].

وللسؤال عن حقيقة الشيء، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]. وقال: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] فهذا سؤال عن حقيقته سبحانه.

---

(١) انظر «لبعض هذه المعاني: «البرهان» (٤/ ٣٣٠-٣٣٨).

(٢) انظر «المقتضب» (٢/ ٥٢)، «البرهان» (٤/ ٤٠٢)، «شرح ابن يعيش» (٤/ ٥).

(٣) «شرح ابن يعيش» (جـ٤/ ٥)، «الكليات لأبي البقاء» (٣٣٦)، «حاشية التصريح» (١/ ١٧٦).

وإذا جُرّت حذف ألفها[١]، قال تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، وقال: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] وقال ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

وقد تخرج (ما) عن الإستفهام الحقيقي إلى معان أخرى منها:

١- التعظيم والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢] وكقوله: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧]، ونحو قولك (محمد ما محمد؟).

جاء في (**الكشاف**): «ونحوه (ما) في قولك (زيد مازيد) جعلته لانقطاع قرينه، وعدم نظيره، كأنه شيء خفي عليك جنسه، فأنت تسأل عن جنسه، وتفحص عن جوهره كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد أيّ شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله ثم جرد للتفخيم»[٢].

٢- التحقير، نحو (ما أنت والشعر) و(ما أنت والمجد) قال الشاعر:

ما أنت ويب أبيك والفخر[٣].

٣- الحث، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٥].

٤- الإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢].

٥- الالزام، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

٦- الإستبعاد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ [هود: ٨] ونحو قوله: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧].

---

(١) انظر «المغني» (١/٢٩٨)، «شرح ابن يعيش» (٤/٨).
(٢) «الكشاف» (٣/٣٠٤) وانظر حاشية «التصريح» (١/١٦٥)، «التصريح» (١/١٦٦).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٥٩).

وغير ذلك من المعاني:

ماذا

تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أنْ تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم اشارة، نحو (ماذا؟) أي: (ماهذا؟) ونحو (ماذا السكوت؟) و(ماذا التواني؟) والمعنى: ما هذا السكوت؟ وما هذا التواني؟.

الثاني: أن تكون (ما) أستفهامية و(ذا) موصولة بمعنى الذي، نحو (ماذا فعلت؟) أي: ما الذي فعلت؟ وكقول لبيد:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحبٌ فيقضى أم ضلال وباطل

أي: ما الذي يحاول، فـ (ما) مبتدأ بدليل إبداله المرفوع (نحبٌ) منها، و(ذا) أسم موصول بدليل أفتقاره إلى الجملة، ولو كانت (ماذا) أسماً واحداً، لكانت مفعولاً مقدماً للفعل (يحاول) ولأبدل منها النصب.

الثالث: أنْ تكون (ماذا) كلها كلمة واحدة مركبة تفيد الإستفهام[1]، كقولك (ماذا أكلت أفاكهة أم لحماً؟) فـ (ماذا) ههنا كلمة واحدة وهي مفعول به مقدم، بدليل الإبدال منها بالنصب.

فتبين من هذا أنك إذا قلت (ماذا صنعت؟) أحتمل أن تكون (ماذا) مركبة من كلمتين: (ما) الإستفهامية و(ذا) الموصولة والمعنى: ما الذي صنعت؟.

وأحتمل أنْ تكون (ماذا) كلها كلمة مركبة واحدة والمعنى: ما صنعت؟.

فإذا جعلتها أسمين أبدلت من (ما) بالرفع، فتقول (ماذا صنعت أخاتم أم سوار؟)، وذلك لأن (ما) مبتدأ محله الرفع و(ذا) خبره، والبدل من المرفوع مرفوع.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٣٠٠-٣٠١)، «الأشموني» (١/ ١٥٩)، «التصريح» (١/ ١٣٨).

وإن جعلتها أسماً واحداً أبدلت بالنصب، فقلت (ماذا صنعت أخاتماً أم سواراً) وذلك لأنّ (ماذا) مفعول به مقدم، محله النصب والبدل من المنصوب منصوب.

وجوابهما مختلف أيضاً، فالأصل في جواب الأولى أنْ يكون: الذي صنعته سوار وجواب الثانية أعني المركبة (صنعت سواراً) وكذلك اذا قلت (ماذا تفقد؟) على غير معنى التركيب، فإنّ جوابه (الذي أفقده كتابٌ) لأنّ معنى السؤال: ما الشيء الذي تفقده؟.

وعلى معنى التركيب: (أفقد كتاباً) لأنّ المعنى: أيّ شيء تفقد؟ فهما عبارتان مختلفتان.

وههنا يبرز سؤال، وهو: ما الفرق في المعنى بين (ماذا) و(ما)؟ ما الفرق مثلاً بين قولك (ماذا فعلت؟) و(ما فعلت؟).

الذي يبدو أنّ الفرق بينهما من ناحيتين:

الأولى: إنّ (ذا) تفيد التنصيص على الإستفهام فيما يحتمل الإستفهام وغيره، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١] فإنّ (ذا) أفادت التنصيص على الإستفهام ولو حذفت لاحتمل المعنى الإستفهام والموصولية، أي فأروني الذي خلقه الذين من دونه، ألا ترى أنك إذا قلت؛ (أنا أعلم ماتريد) يحتمل الخبر والاستفهام، ولو قلت (ماذا) أفادك الإستفهام نصا؟.

الناحية الثانية: إنّ في (ماذا) قوة ومبالغة في الاستفهام، ليست في (ما)، ففي قولنا (ماذا فعلت؟) قوة ليست في (ما فعلت؟) ولعلّ ذلك يعود الى زيادة حروفها.

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ فجاء بـ (ماذا)، وهذا يدل على المبالغة في الإستفهام ولذلك- والله أعلم- كرر السؤال مرتين، فقال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥] ثم قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فمرة أجاب عن السؤال ببيان أوجه الأتفاق المشروعة، ومرة أجاب عنه

بنوع المال الذي ينفق، فكرر السؤال مرتين، وأجاب عنه مرتين لأهمية السؤال، ولذا جاء به بـ (ماذا) بدل (ما).

ونحوه قوله تعالى على لسان فرعون بعد أنْ عجز عن مواجهة موسى (ع) بالحجة فقال: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٥] فجاء بـ (ماذا) للدلالة على المبالغة في الإستفهام، وذلك لأنّ الموقف يتطلب جواباً يخلصه من مواجهة موسى وتحدّيه، فإنّ موسى يهدّ الوهية فرعون وتجبره، بخلاف قوله تعالى مثلا: ﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ ﴾ [يوسف: ٦٥]، فجاء بـ (ما) دون (ماذا) لأن الموقف لا يتطلب ذاك.

ولذا يؤتى بماذا في مواقف التحدي والقوة، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ [فاطر: ٤٠] فهو يتحدى المشركين تحدياً لا يمكنهم الافلات منه، فيقول لهم: هؤلاء شركاؤكم أروني ماذا خلقوا من الأرض؟ اذكروا لي شيئاً خلقوه، وإن هان وحقر، فجاء بـ (ماذا) في التحدي، وهو أبلغ وأقوى من (ما) وحدها يدلك على ذلك السياق.

ويوضح ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة الصافات على لسان إبراهيم (ع): ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [الصافات: ٨٣-٨٧].

وقوله في سورة الشعراء: ﴿ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٩-٧١].

فجاء في الأولى بـ (ماذا): (ماذا تعبدون)، وفي الثانية بما (ما تعبدون)، وذلك لأنّ الأولى موقف تحدّ ظاهر، ومجابهة قوية، بخلاف الثانية، يدلك على ذلك السياق، فإنّ المقام في الأولى ليس مقام استفهام، وإنّما هو مقام تقريع، ولذلك لم يجيبوه عن سؤاله، بل مضى يقرعهم بقوله: ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾.

وأما في الثانية فهو مقام أستفهام المحاجّة إذ قال لهم: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ فأجابوه: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾.

فسألهم: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢-٧٣].

فأجابوه قائلين: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤].

فأنت ترى أنّ المقام مقام محاجّة، بخلاف الأولى فإنه مقام تحدّ وتقريع ومجابهة، ويوضح ذلك نهاية السياقين.

ففي آية الشعراء قال: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧].

وأما في آية الصافات، فأنتهى السياق بتحطيم الأصنام وتحريقه بالنار: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ قَالُواْ ٱبْنُواْ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٩١-٩٧].

فثمة فرق كبير بين النهايتين، وبين السياقين، فجاء في مقام المجابهة وشدة التحدّي بـ (ماذا) دون المقام الآخر الذي جاء فيه بـ (ما).

جاء في **(درة التنزيل)** في هاتين الآيتين: «للسائل أن يسأل عن زيادة (ذا) في قوله في (الصافات) (ماذا تعبدون) وإخلاء (ما) في (الشعراء) منها.

والجواب أنْ يقال: إنّ قوله (ما تعبدون) معناه أيّ شيء تعبدون؟ وقوله (ماذا) في كلام العرب على وجهين:

أحدهما أنْ تكون (ما) وحدها إسماً و(ذا) بمعنى (الذي)، والمعنى: ما الذي تعبدون، و(تعبدون) صلة لها.

والآخر: أنْ تكون (ما) مع (ذا) اسماً واحداً بمعنى (أي شيء)، وهو في الحالين أبلغ من (ما) وحدها إذا قيل؛ ما تفعل؟.

فما تعبدون في سورة الشعراء أخبار عن تنبيهه لهم، لأنهم أجروا مقاله مجرى مقال المستفهم، فأجابوه وقالوا ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ فنبه ثانياً بقول: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾.

وأما ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ في سورة الصافات فإنّها تقريع وهو حال بعد التنبيه، ولعلمهم بأنه يقصد توبيخهم وتبكيتهم لم يجيبوا كأجابتهم في الأول، ثم أضاف تبكيتاً الى تبكيت ولم يستدع منهم جواباً فقال: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ. فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

فلما قصد في الأول التنبيه كانت (ما) كافية، ولما بالغ وقرع أستعمل اللفظ الأبلغ وهو (ماذا) التي إنْ جعلت (ذا) منها بمعنى (الذي)، فهو أبلغ من (ما) وحدها، وإنْ جعلا اسماً كان أيضاً أبلغ وأوكد مما إذا خلت من (ذا)»[١].

١١- متى

للسؤال عن الزمان نحو (متى السفر؟). وقد يخرج عن الإستفهام الحقيقي الى معان أخرى، كالاستبطاء، نحو قولك (متى يؤوب أبي) مستبطئاً عودته، والإستبعاد نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٤٨] وغير ذلك من المعاني.

١٢- من

للسؤال عمّن يعقل نحو: (من حضر؟) فتقول: خالد، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] وقال: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠].

وقد تخرج (من) عن الإستفهام الحقيقي الى أغراض أخرى كالنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥][٢].

(١) «درة التنزيل» (٣٣٠-٣٣١).
(٢) انظر «المغني» (١/ ٣٢٧).

والدهشة والتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [يس: ٥٢].

والألزام، نحو: ﴿من خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء﴾.

والتشويق والترغيب، نحو: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةًۚ ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

الى غير ذلك من المعاني.

وقد تلحقها (ذا) كما مرّ في (ما)، فتكون (من) اسم إستفهام، و(ذا) اسم إشارة، وذلك نحو (من ذا؟) و(من ذا واقفاً؟).

وقد تكون اسماً موصولاً نحو (من ذا أكرمت أمحمدٌ أم خالد؟) وقد تكون كلمة واحدة مركبة بمعنى (من) نحو (من ذا أكرمت أمحمداً أم خالداً؟).

ويحتمل هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ويحتمل أيضاً أن تكون (من) أستفهاماً و(ذا) أسم إشارة بمعنى (من هذا الذي يقرض الله) كما في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم ﴾ [الملك: ٢٠][(١)].

ويبدو أنه إذا قرن أسم الإشارة بـ (ها التنبيه) كان آكد واقوى وذلك لأن فيه زيادة تنبيه، فقولك (من هذا الذي فعل؟) آكد وأقوى من قولك (من ذا الذي فعل؟) وذلك أنّ السائل في العبارة الأولى كأنه يجتهد في الإستخفاف بالفاعل، نحو أن تقول (من هذا الذي يستطيع أن يرد عليّ؟) أو تعظيمه كأن تقول (من هذا الذي اقتحم النار وأنقذ الطفل؟).

ويدلّ على ذلك الإستعمال القرآني أيضاً، قال تعالى: ﴿ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وقال: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فلم يجيء بـ (ها) التنبيه.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٦٥)، «المغني» (١/ ٣٢٧).

وقال: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك: ٢٠، ٢١] فجاء بـ (ها) التنبيه، وسبب ذلك- والله أعلم- أنّ التحدي في الآيتين الأخيرتين أشدّ وأقوى وهو واضح من السياق. فالآية الأولى خطاب للمؤمنين، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٩-١٦٠].

والثانية في الكلام على الكافرين في سياق التخويف من قدرة الله وبطشه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ وَلَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ١٦-٣١].

فالسياق والجو مختلف في الآيتين: فالأولى مقام رحمة ومسح على جراح المؤمنين ومقام عفو ومغفرة بعد معركة أحد، وأما الثانية فمقام ترهيب وإنذار وتخويف وتحذير فجاء بـ (ها) التنبيه زيادة في التحذير والتنبيه وهو ما يقتضيه المقام.

وأما الفرق بين (من) و(من ذا) فإنه نظير الفرق بين (ما) و(ماذا) فلا داعي لتكرار القول فيه.

مما تقدم يتبين أن مراحل التعبير من حيث قوته وتوكيده تتدرج كما يأتي:

من فعل؟.

من ذا فعل؟.

من ذا الذي فعل؟.

من هذا الذي فعل؟.

تقديم المستفهم عنه

مرّ بنا هذا في مواضع عدة، في باب المبتدأ والخبر، والمفعول به، وغيرها، وذلك أنك تقول؛ أضربت محمداً؟ أأنت ضربت محمداً؟ و(أحضر محمد) و(أمحمد حضر؟) ونحو ذلك، ولا نريد أن نعيد الكلام على ذلك بصورة موسعة بل سنوجز القول فيه.

١- **تقديم الفعل**: إذا قدمت الفعل كنت مستفهماً عن أصل الحدث، فإذا قلت: أحضر محمد؟ كنت مستفهماً عن حضور محمد، وكذا إذا قلت: (أجاءك رجل؟) كنت مستفهماً عن مجيء أحد من الرجال إليه.

٢- **تقديم المسند إليه على الفعل**: فإذا قلت (أمحمد حضر؟) كنت تعلم أن شخصاً ما حضر ولكنك تسأل أهو محمد؟ فالفرق بين قولنا: (أحضر محمد) و(أمحمد حضر) إننا في الأولى نسأل عن حضور محمد، وليس في التعبير دلالة على أننا نعلم أن أحداً حضر، وأما في الثانية فإننا نعلم أن شخصاً ما حضر ولكننا لانعلم من هو.

وكذا قولك: (أجاءك رجل؟)، و(أرجل جاءك؟) ففي الأولى أنت تسأل «هل كان مجيء أحد من الرجال اليه، فإن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأل عن جنس من جاءه: أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا علمت أنه قد آتاه آتٍ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي»[(١)].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فهم لا يسألونه عن وقوع الفعل، لأنهم يعلمون أنّ الفعل وقع وقد شاهدوه، ولكنهم يسألونه عن الفاعل.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها، وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك الإستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: **أفعلت؟** فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٩).

وكان غرضك من أستفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالإسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنّك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تنبيها؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أنْ تقوله؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟.

تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنّك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل، وأنتفائه مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن.

وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان كيف وقد أشرت الى الدار مبنية، والشعر مقولا، والكتاب مكتوباً؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لايدفعه دافع ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد احدهما في موضع الآخر»[١].

٣- **تقديم المفعول به**: وذلك نحو (أمحمداً أكرمت؟) فالسائل يعلم أنّ المخاطب أكرم شخصاً فهو يسأل: أهو محمد؟ بخلاف ما لو قال: أأكرمت محمداً؟ فإنه يسأل عن أصل الإكرام، وليس فيه دلالة على أنّ السائل يعلم أنّه وقع إكرام أم لا.

٤- **تقديم الظرف والجار والمجرور**: وحكمهما حكم المنصوب فإذا قيل: (أيوم الجمعة سافر خالد؟) فالسائل يعلم أنّ خالداً سافر، ولكنه يسأل أذلك كان يوم الجمعة بخلاف ما لو قال: (أسافر خالد يوم الجمعة)، فإنه لا يفيد ذاك بل هو يسأل عن خالد أسافر يوم الجمعة أم لم يسافر.

ونحوه: (أقُبض على محمد في دارك؟) و(أفي دارك قبض على محمد؟) و(أإلى الموصل سافرت؟) و(أسافرت إلى الموصل؟) ففي الجملة الأولى يعلم السائل أنّ المخاطب سافر، ولكنه يسأله عن جهة سفره أهي الموصل، وأما في الثانية فإنه يسأله عمّا إذا سافر الى الموصل أم لا.

وقس مالم يذكر من القيود على ما ذكرت كالحال ونحوها.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٧).

الجواب

جواب الهمزة:

يكون جواب الهمزة وحدها إذا كان السؤال مثبتاً بـ (نعم) أو (لا) نحو: أحضر محمد؟ فيجاب: نعم قد حضر محمد[١]، أو لا لمّا يحضر محمد.

وكذلك اذا كانت مع (أو) نحو (أمحمد عندك أو خالد؟) فجوابه في الإثبات: نعم عندي محمد، أو نعم عندي خالد، أو لا ليس عندي واحد منهما.

وتجاب مع (أم) المعادلة بالتعيين، نحو (أمحمد عندك أم خالد؟) والجواب: عندي محمد، أو عندي خالد.

وتجاب الهمزة اذا كان السؤال منفياً بـ (بلى) في الإيجاب و(لا) في النفي نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨، ٩] و ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] والنفي نحو ألم يحضر محمد؟ والجواب: لا لم يحضر محمد، واذا قلت: نعم، فمعناه اقرار النفي، والمعنى: نعم لم يحضر محمد، ولذا قال ابن عباس وغيره في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾: «لو قالوا نعم لكفروا»[٢].

جواب هل:

ويكون جواب (هل) بـ (نعم) أو (لا). يقال (هل حضر محمد؟)، فتقول في الإيجاب: نعم حضر محمد، وفي النفي: لا لم يحضر محمد[٣]، قال تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤٥٨-٤٥٩).

(٢) انظر «المغني» (١/١١٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٤).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤٥٨).

وكذلك مع (أو) نحو (هل حضر محمداً أو خالد؟)، وجوابه: (نعم) أو (لا) لأنّ المعنى: هل حضر أحدهما؟ قال تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨] وقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] ولو أجيب عن ذلك لقيل: (لا).

جواب أسماء الإستفهام:

يكون جواب أسماء الإستفهام بالتعيين، وذلك بحسب اسم الاستفهام، نحو: من حضر؟ فيقال: (حضر محمد) ويجوز أنْ يقال (محمد حضر) بحسب القصد، قال تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]. وقال: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣] فأجاب بالجملة الفعلية.

وقال: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ فأجاب: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٣-٦٤] فأجاب بالجملة الإسمية.

ومن هنا يظهر أنّ القول بأنّ «جواب (من قام؟) (قام زيد) لا (زيد قام)»[1] فيه نظر.

وذلك أنّ الجواب يكون بحسب القصد، فيقدم ويؤخر على حسب ذلك.

ويقال: ما خالد؟ فيقال: فقيه أو شاعر.

وتقول: ماذا أعطيت؟ فيقال (كتاباً) على معنى: أعطيت كتاباً.

ويصح أن يقال: (كتاب) بالرفع على معنى: الذي أعطيته كتاب، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] وقال: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] فأجاب في الأولى بالنصب على معنى: أنزل خيراً، وفي الثانية بالرفع أي (هو أساطير الأولين)

(١) «كليات أبي البقاء» (٤١٦).

ولا يصح أن يكون بالنصب، لأنه ليس على معنى (أنزل أساطير الأولين) وذلك أنهم لا يقرّون بانزال الله القرآن، وإنما المعنى: هذا الكلام هو أساطير الأولين.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «فقوله تعالى (أساطير الأولين) ليس جواب لقوله للكفار: ماذا انزل ربكم، إذ لو كان جواباً له لكان المعنى: هو أساطير الأولين، أي الذي أنزله ربنا أساطير الأولين. والكفار لا يقرون بالانزال، فهو اذن كلام مستأنف، أي ليس ما تدعون أنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين. . .

فقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ أي أنزل خيراً وإنما الزم ههنا النصب ليكون مخالفاً لجواب الكفار، لأنّ النصب تصريح بكون (أنزل) مقدراً والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في (أساطير الأولين)، ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ»[١].

وهكذا بقية أسماء الاستفهام، فجواب (متى) تعيين الزمان، وجواب كم تعيين العدد و(كيف) للسؤال عن الحال وهكذا.

حروف الجواب

نعم:

حرف تصديق ووعد واعلام.

فالتصديق يكون بعد الخبر، نحو (قد زارك محمد) فتقول: نعم. أو (مازارك محمد) فتقول: نعم. مصدقاً قوله أثباتاً أو نفياً.

والوعد يكون بعد الأمر والنهي، وما في معناهما، نحو (زرنا قريباً) أو (لا تخبرْه بمَا حدث) فتقول: نعم. واعداً بأنك ستجز طلبه.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٦٥-٦٦).

قال سيبويه: «وأما نعم فعدة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم»[(١)].

والإعلام يكون بعد الإستفهام، نحو (أحضر خالد؟) فتقول له: (نعم)[(٢)].

بلى:

مختصة بابطال النفي، سواء كان خبراً أم استفهاماً، فهي تنقض النفي على أية حال، فمن وقوعها بعد الخبر قولك (لم يزرك خالد) فتقول: (بلى)، قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال: ﴿مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءِۭۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨].

ومن وقوها بعد الإستفهام قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وقوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨، ٩][(٣)].

ومن هنا يتبين أنّ (بلى) لا تقع الاّ بعد النفي.

أجل:

حرف جواب يقع بعد الخبر كثيراً، فيكون تصديقاً له، نحو (زارك خالد) أو (لم يزرك خالد) فتقول: أجل. أي تصديق قوله إذا كان إثباتاً أو نفياً.

وذهب قوم من النحاة الى أنها مختصة بالخبر، فلا تقع بعد الإستفهام، أو الإمر، أو غيرهما.

وقيل: بل وقوعها بعد الخبر أكثر.

وقيل: هي بعد الخبر أحسن من (نعم)، و(نعم) بعد الإستفهام أحسن منها.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٢).

(٢) انظر «المغني» (٢/ ٣٤٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٢-٤٢٣)، «المفصل» (٢/ ٢٠٣).

(٣) «المغني» (١/ ٧٦)، «الهمع» (٢/ ٧١)، «المفصل» (٢/ ٢٠٣).

وقيل: هي مثل نعم تكون تصديقاً للخبر، ووعداً وإعلاماً للمستخبر[١]. والظاهر أن الكثير وقوعها بعد الخبر.

إنّ:

حرف جواب بمعنى (نعم) قال الشاعر:

بكــر العــواذل فــي الصبــا ... ح يلمننــي وألــومهنّــهْ
ويقلــن شيــب قــد عــلا ... ك وقــد كبــرت فقلــت: إنّــهْ

أي (نعم).

وقال ابن الزبير لمن قال له: لعنَ الله ناقةً حملتني إليك: «إنّ وراكبها» (أي نعم ولعن راكبها[٢]).

قال سيبويه: «وأما قول العرب في الجواب (إنّهْ) فهو بمنزلة أجل، واذا وصلت قلت: إنّ يافتى وهي التي بمنزلة أجل[٣]». وهي قليلة الاستعمال.

قال برجشتراسر: هي أقدم أدوات الإيجاب، وهي في العبرية hen وفي الآرامية en[٤].

إي:

بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي مثل (نعم) غير أنّها لا تقع إلاّ قبل القسم، فتكون تصديقاً للمخبر، ووعداً للطالب، وإعلاماً للمستفهم، يقال: قد زارك ابراهيم فتقول: إي والله.

---

(١) انظر «المفصل» (٢/٢٠٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٤٢٥)، «المغني» (١/٢٠)، «الهمع» (٢/٧١)، «كليات أبي البقاء» (٣٦٤).
(٢) «المغني» (١/٧٦)، «الهمع» (٢/٧١)، «المفصل» (٢/٢٠٣).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/٤٧٤).
(٤) «التطور النحوي» (١١٠).

ويقال: زرنا كثيراً، فتقول: إي لعمري.

ويقال: هل جاء محمد؟ فتقول: إي وربّي.

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

فالفارق بينها وبين (نعم) إنّ (إي) لا تكون الاّ قبل القسم، و(نعم) تكون مع القسم وغيره[١].

قال برجشتراسر: و(إي) من الأصوات[٢].

جلل:

حرف بمعنى نعم، واسم بمعنى عظيم، أو يسير[٣].

جَير:

بفتح الجيم وكسر الراء، وقد تفتح قليلاً، حرف إيجاب بمعنى: (أجل) و(نعم) وهو أكثر ما يستعمل مع القسم[٤]. وقيل: هي كلمة تحلف بها العرب، فتقول: جير لأفعلن[٥].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أنها تقوم مقام الجملة القسمية[٦]، ويبدو أن فيها توكيداً، ولذا قامت مقام جملة القسم، والله أعلم.

---

(١) «المغني» (١/ ٧٦)، «الهمع» (٢/ ٧١)، «المفصل» (٢/ ٢٠٣).
(٢) «التطور النحوي» (١١٠).
(٣) «المغني» (١/ ١٢٠).
(٤) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٢٤)، «المغني» (١/ ١٢٠).
(٥) «الجمل للزجاجي» (٢٦٣).
(٦) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٧).

التعجب

التعجب له عبارات كثيرة في العربية غير منحصرة، والنحاة يقسمونه على قسمين:

١ - التعجب غير المبوّب له عند النحاة، مثل قولهم (سبحان الله).

وفي الحديث (سبحان الله المؤمن لا ينجس)، و(لله دره) و(ويلّمه مسعر حرب) و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] و(ما رأيت كاليوم رجلاً) و (أيّ رجل هو؟) و(قاتله الله من شاعر) و(ناهيك به رجلاً) وما الى ذلك.

وإنما لم يبوّب له، لأنّ هذه التعبيرات لا تدلّ على التعجب وضعاً، بل بالقرينة(١).

٢ - التعجب المبوّب له، وهو عند النحاة صيغتان: ما أفعله وأفعلْ به، وقد بوّب لهما النحاة لأنهما يطّردان في كل معنى يصح التعجب منه(٢).

فهاتان الصيغتان هما للتعجب وضعاً، وأما غيرهما فهو في الأصل لغير التعجب، ثم نقل إلى التعجب.

والتعجب في الحقيقة له أكثر من هاتين الصيغتين المطّردتين، ويمكن أنْ نقسم عباراته على أقسام أشهرها:

١ - ما أفعله:

وهو أنْ تأتي بـ (ما) التي تفيد التعجب، ثم بـ (أفعل) المفتوحة الآخر، وبعدها الإسم المتعجب منه منصوباً نحو (ما أعذب الماء) وكقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله: ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧].

والنحاة يحللون (ما أفعل) هذا الى أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب

(١) «التصريح» (٢/٨٦)، «الهمع» (٢/٩٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤٠).
(٢) «شرح ابن الناظم» (١٨٦).

فأكثرهم يجعل (ما) أسماً بمعنى (شيء)، و(أفعل) فعلاً ماضياً، والمتعجب منه مفعوله. وتقدير الكلام في (ما أحسن عبد الله) شيء أحسن عبَد الله[١]، أي شيءٌ جعل عبد الله حسناً، ثم نقل الى معنى التعجب، وانمحىٰ معنى الجعل[٢].

وقال آخرون: أنّ (ما) موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذين أحسن عبد الله موجود.

وقال آخرون: (ما) استفهامية، وما بعدها خبرها[٣].

والأقرب الى الصواب أنْ يقال: أنّ هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم، ثم أنّ التعجب أنفعال قديم في نفس البشر، والاظهر أنه وضعت له صيغته ابتداء، لأنّ الإنسان محتاج الى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق.

ولعلّ الذي الجأهم إلى هذا هو الإعراب، فالنحاة يرون ضرورة أعراب كل تعبير، ولو الجأهم الى مسخ التعبير وإفساده.

ونحن نرى أنّه لا داعي لاعراب كل تعبير، فهناك تعبيرات لا داعي لإعرابها، بل يكتفي بوصفها وهذا منها، أو يعرب على صورة أخرى ليس فيها مثل هذا التمحّل[٤].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٧).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤١).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤١).

(٤) امامنا اكثر من خيار في اعراب جملة التعجب هذه، من دون تأويل مفسد للمعنى، ومن هذه الخيارات:

١- ما: اداة تعجب.

أفعل: متعجب به.

زيداً: متعجب منه.

٢- ما: حرف تعجب- وقد قلنا بحرفيته لأنّ الأصل في المعاني عند النحاة أن يعبر عنها بالحروف كالاستفهام والخطاب، والتعجب عند النحاة معنى حقه أنْ يؤدى بالحرف، وقد قلنا بالاصل تخلصاً =

أفعل التعجب:

يصاغ أفعل التعجب من كل فعل ثلاثي، تام، مثبت، متصرف، مبني للمعلوم، قابل للتفاوت ليس الوصف منه على أفعل نحو (ما أسرعه) و(ما اعدله؟).

واذا أريد التعجب بفعل لا يصح بناؤه على افعل، فيؤتي بمصدر ذلك الفعل مسبوقاً بـ (أشد) ونحوها فتقول متعجباً من حمرة الورد مثلاً (ما أشد حمرة الورد)، ومن انطلاق خالد (ما أسرع انطلاق خالد)، واذا كان الفعل مبنياً للمجهول، أو منفياً فيؤتي بمصدره مؤولاً نحو (ما أجمل أن يكافأ المخلص) (ما أقبح ألاّ أساعده).

ولا شك أنّ الكلمة التي تسبق المصدر تحدد المقصود بتعجبك، فقولك مثلا (ما أشدّ حمرة الورد) يختلف عن قولك (ما اجمل حمرة الورد)، يختلف عن قولك (ما أجمل حمرة الورد)، فالاولى تتعجب فيها من شدة الحمرة، والثانية تتعجب فيها من جمال حمرته، وكذلك قولك (ما اسرع انطلاقك)، و(ما اكثر أنطلاقك)، و(ما أقل أنطلاقك)

= مما قد يجره القول باسميتها من التأويلات البعيدة.

أفعل: اسم منصوب متعجب به- وهذا الإسم اذا اتصل بياء المتكلم جيء بنون الوقاية معه فتقول (مما افقرني) شأن اسماء الأفعال نحو قدني وقطني وعليكي ودراكني.

زيدا- متعجب منه منصوب.

٣- ما- حرف تعجب.

أفعل: فعل التعجب مبني على الفتح وهذا الفعل لا يحتاج الى فاعل شأن أفعال الإستثناء، نحو جاء الرجال خلا واحدا، ولا داعي لتقدير فاعل لا يقتضيه المعنى، وقد قال بخلو أفعال الإستثناء هذه من الفاعل قسم من النحاة ينظر:

«الهمع» (١/ ٢٣٢-٢٣٣).

زيدا: متعجب منه.

٤- ما: اسم تعجب لا محل له من الاعراب، وهذا قال به الكسائي، ونظيره من الأسماء أسماء الأفعال، وأل الموصولة، وضمير الفصل، عند قسم من البصريين، وغير ذلك، مما ليس له محل من الأعراب من الأسماء.

أفعل

زيداً يختار فيهما أعراب مما ذكرناه.

فالتعجب في الأولى يكون من سرعة الإنطلاق، وفي الثانية من كثرته، والأخرى من قلّته، فهو ليس بمعنى واحد.

من هذا يتبين أنّ ما سبق المصدر من فعل تعجب لا يؤدي المعنى المأخوذ من الفعل على صيغة (افعل)، يدلك على ذلك أنّك قد تسبق الفعل القابل لأنْ يتعجب منه، بما يخصص تعجبك، فيمكنك مثلاً أنْ تصوغ من الفعل (مشى) على وزن أفعل للتعجب فتقول (ما أمشاه)، ويمكن أنْ تسبق المشي أيضا بفعل تعجب يخصص تعجبك من مشيه فتقول: ما أسرع مشيه! وما أحسن مشيه! وما ابطأ مشيه! فيكون المشي متعجبا منه، يدلك على ذلك أيضاً أنّ قولك (ما أعدله) لا يماثل في المعنى (ما أشدّ عدله)، وما أحسنه لايماثل (ما أشدّ حسنه)، و(ما أمشاه) لا يماثل: ما أشد مشيه.

ومن هذا يتبين أنّه لا يمكن أن تؤدي أية صيغة ثانية، مؤدى بناء الفعل نفسه للتعجب.

التعجب من أمر ماض:

يؤتى بـ (كان) بين (ما) و(أفعل) للدلالة على أن الصفة المتعجب منها كانت في الماضي، نحو (ما كان أكرم خالداً) و(ما كان أعلمه بالناس).

جاء في (**الكتاب**): «وتقول: (ما كان أحسن زيدا) فتذكر (كان) لتدلّ أنه فيما مضى»[١].

وحكى (ما أصبح أبردها وما امسى ادفأها)[٢] ودخول أصبح وأمسى يفيد تعيين وقت البرد والدفء كما كان دخول (كان) لتعيين المضي.

ما أفعلني له، وما أفعلني إليه:

تقول: (ما أبغضني إليه) و(ما أحب خالداً لبكر)، و(ما أحب خالداً إلى بكر)، فتأتي باللام إذا كان المتعجب منه فاعلاً، وتأتي بالى إذا كان المتعجب منه مفعولاً.

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٧).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٥٠).

فمعنى (ما أبغضني له) أنك تبغضه، ومعنى (ما أبغضني إليه) أنه يبغضك.

وتقول: (ما أحب خالداً لعمرو) إذا كان خالد يحب عمراً.

وتقول: (ما أحب خالد الى عمرو) إذا كان عمرو يحب خالداً.

جاء في (**الكتاب**): «تقول (ما أبغضني له) و(ما أمقتني له) و(ما أشهاني لذلك) أنّما تريد أنّك ماقت، وأنه مبغوض، وأنك مشته، فإنْ عنيت غيرك قلت (ما أفعله) فإنّما تعني به هذا المعنى، وتقول: ما أمقته وما أبغضه إليّ، إنما تريد أنه مقيت، وأنه مبغض إليك، كما أنّك تقول: ما أقبحه وإنّما تريد أنه قبيح في عينك»[1].

فإنْ أفهم فعل التعجب علماً أو جهلاً تعلق بالباء، تقول: (ما أعلمه بالشعر) و(ما أعرفه بالفقه) و(ما أجهله بالإنساب).

والخلاصة أنّ فعل التعجب إذا كان يتعدى في الأصل الى المفعول بنفسه، تعدى إليه الآن باللام، نحو (ما ابغض خالداً لسالم) و(ما أضرب محمداً لخالد)، لأنّ الأصل أبغض خالدٌ سالماً، وضرب محمدٌ خالداً، فسالم مفعول به لأبغض، وخالد مفعول به لضرب فتعدى اليه الآن باللام.

وإذا كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً تعدى الى مفعوله بالباء نحو: ما أبصره بالفقه وما أجهله بالشعر.

وإنْ لم يكن متعدياً بنفسه بل بحرف جر، بقي ذلك الحرف نفسه، نحو: (ما أرغب خالدا في الخير) و(ما أعزّه عليّ) و(ما أسرعه الى العون!)[2].

٢- أَفعِل به.

الصيغة الثانية من صيغ التعجب (أَفعِلْ به)، (أَفعِل) بفتح الهمزة، وكسر العين، وسكون الآخر نحو (أكرِمْ بمحمد). قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٢٥١-٢٥٢) وانظر «الهمع» (٢/ ٩١).

(٢) انظر «الهمع» (٢/ ٩١)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢٥).

ويصاغ هذا البناء، من كل فعل توفرت فيه الشروط المذكورة في البناء السابق.

وقد حلل النحاة هذه العبارة كما فعلوا في (ما أفعله)، فذهب أكثرهم إلى أنّ (أفعلْ) هذا فعل ماض على صورة الأمر، والباء زائدة في الفاعل، فمعنى قولهم (أكرِمْ بمحمد): أكرمَ محمدٌ، أي: صار ذا كرم وكأغدّ البعير أي: صار ذا غدة، وأورقت الشجرة بمعنى صارت ذات ورق، ثم غيرت صيغة الماضي إلى صورة الأمر، فصارت (أكرِمْ محمدٌ) فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل[(١)]، للدلالة على التعجب لانّ الباء كثيراً ما تزاد مع المتعجب منه، نحو: (كفى بالله شهيداً) و(ناهيك بخالد رجلاً) وحسبك به شاعراً.

وذهب الفراء والزمخشري وابن خروف إلى أنّ (أفعل) ههنا فعل أمر حقيقة، وأنه أمر لكل واحد، بأنْ يصفه بالصفة المذكورة، فقولك (أكرم بمحمد) أمر لكل واحد، بأنْ يصف محمداً بالكرم، والباء مزيدة في المفعول، أو هي للتعدية داخلة على المفعول به.

جاء في (**المفصل**): «وعندي أنّ أسهل منه مأخذاً أنْ يقال إنّه أمر لكل أحد، بأن يجعل زيداً كريما، أي بأنْ يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ**﴾ [البقرة:١٩٥] للتأكيد والإختصاص، أو بأنْ يصيّره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد»[(٢)].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إنّ (أحِسنْ) أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله حسناً كذلك، بأن يصفه بالحسن، فكأن قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإنّ فيه كل ما يمكن أنْ يكون في شخص»[(٣)].

---

(١) انظر «التصريح» (٢/٨٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٤٣)، «المفصل» (٢/١٦٩-١٧٠).

(٢) «المفصل» (٢/١٦٩-١٧٠).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٤٤) وانظر «التصريح» (٢/٨٨).

وقد رُدّ هذا الرأي بوجوه أهمها:

١- أنه لو كان أمراً للزم ابراز ضميره، فلا يقال بصورة واحدة للمفرد، والمثنى، والجمع المذكر، والمؤنث.

وردّ هذا القول بأنه أُجري مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر، ألا ترى أنّ (نعم) فعل ماض ولا تستند إلى ضمير رفع بارز، فلا يقال: نعمت، ولا نعموا، ولا نعمن، وكذلك (حبذا) فلا يقال: حبذي هند ولا حب أولاء؟.

٢- أنّه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً، كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفاً.

وهذا مردود بأنّه لا يقصد به حقيقة الأمر، وإنّما حوّل إلى إنشاء التعجب، كما في الفاظ العقود والقسم، فقولك (أقسم بالله) أصله خبر تقول: (هو يقسم بالله على أقل من ذلك وأنا لا أقسم على هذا) ثم يحول القصد إلى القسم، فيكون قسماً حقيقة نحو: (أقسم بالله أنه مخلص). وكذلك (بعت) و(أشتريت) ونحوهما من الفاظ العقود.

٣- أنه لو كان مسنداً الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب، نحو (أحسن بك).

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الضمير ليس للمخاطب، وإنما هو للمصدر المأخوذ من الفعل، ففي قولك (أحسنْ بك) الضمير المستتر للحسن المدلول عليه باحسن، كأنّه قيل: أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه.

وقال آخرون: الضمير المستتر في (أفعل) للمخاطب المستدعى منه التعجب.

وهذا أقوى مأخذ على هذا الرأي، إذ كيف يؤمر المخاطب بأنْ يصف نفسه بصفة ما بقصد التعحب؟ إلاّ اذا قيل إنه ليس المقصود منه أمر المخاطب حقيقة، بل هو تجوز فيقوله (أعدل بك) على معنى: صف نفسك بالعدل، كيف شئت فأنت عادل.

وقد ذهب الزمخشري وجماعة كما ذكرنا، إلى أنه أمر لكل أحد، بأن يصفه بالصفة المتعجب منها، ولم يقولوا هو أمر للمخاطب، والأمر ليس مقصوراً على المخاطب بل هو قد يكون للمتكلم، نحو (لأذهبْ اليه) والغائب، والغائبة، وغيرهم، قال: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

٤- إنّه لو كان أمراً، لوجب له من الأعلال ماوجب لأقم وأبن[١].

وهذا مردود بأنّه لم يحصل فيه إعلال، لئلا يلتبس بالأمر الحقيقي، وقد أهملت العرب الاعلال في مواطن عديدة منعاً للبس، من ذلك أسم التفضيل نحو (أسْيَرَ) و (ألْوَم) و(أبْيَن)، والصفة المشبهة نحو (أسود) و(أبيض)، واسم الآلة نحو (مخيط) و(مِرود).

بل أنّ العرب تعل أحد الفعلين، ولا تعلّ الآخر، أمناً للبس نحو باض، وبيِض، وساد وسوِد وعار وعوِر.

ومن ذلك أهمالهم الأعلال في فعل التعجب (ما أفعله) نحو ما أسيره، وما أبينه.

ولوأاخذنا بهذا الأعتراض لقلنا رداً على هؤلاء، أنه لو كان الفعل في (ما أفعله) فعلاً ماضياً، لحصل فيه اعلال، كما في أقام، وأجاد، وأبان.

وقيل في تفسير هذه الصفة أيضا «أنّ قولك (أكرم بزيد) يفيد أنّ زيداً بلغ في الكرم الى حيث كأنه في ذاته، صار كرماً، حتى لو أردت جعل غيره كريماً، فهو الذي يلصقك بمقصودك، ويحصل لك غرضك، كما أنّ من قال (اكتب بالقلم) فمعناه أنّ القلم هو الذي يلصقك بمقصودك، ويحصل لك غرضك»[٢].

والذي يبدو أنّ هذه الصيغة أمر بالمشاركة في التعجب، فالفرق بين قولك (ما أحسن محمدا) و(أحسِنْ بمحمد) أنّ الأولى تعجب انفرادي يقوله المرء متعجباً من حسن

---

(١) انظر «التصريح» (٢/٨٨-٨٩)، «الهمع» (٢/ ٩٠)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٤٨).
(٢) «التفسير الكبير للرازي» (٢١/ ٢٢١).

محمد، وأما (أحسن بمحمد) فهو دعوة الى التعجب من حسن محمد، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب، يدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر، كما يقول الأولون أو هو أمر حقيقة، كما يقول الآخرون.

والباء في المتعجب منه قد تكون زائدة، جيء بها للدلالة على التعجب، فمعنى (أكرم بمحمد) (أكرم محمداً) أي صفه بالكرم، ولزمت الباء للدلالة على معنى التعجب، لأن الباء كثيراً ما يؤتي بها للدلالة على التعجب، وقد تكون للالصاق فقولك (أحسن بمحمد) معناه الصق الحسن بمحمد، مراداً منه التعجب.

٣- التحويل الى صيغة (فَعُل)

من صيغ التعجب ما حول من الأفعال إلى (فَعُل)، بضم العين سواء كان مضموم العين أصلاً كظرف، ولؤم أم محولاً من ثلاثي مفتوح العين، أو مكسورة، نحو فقُه، وقضُو، وعدُل بشرط تضمينه معنى التعجب، فتقول: (قضُوَ محمد) أي ما أقضاه و(عدُلَ خالد) أي ما أعدله و(ظرف سعيد) أي ما أظرفه.

وذلك أنّ الأصل في (فَعُل) أنْ يدل على الطبائع والسجايا، كقبح وحسن وقد يحول الفعل الى هذه الصيغة لأغراض متعددة، منها الدلالة على التحول في الصفات، ومعناه أنّ الفعل أصبح سجية في صاحبه، أو كالسجية فيه، وذلك نحو فقِه، وفقُه تقول (فقِه محمد المسألة) إذا فهمها، وتقول (فقُهَ محمد) أي صار فقيهاً، بمعنى أنّه لكثرة ممارسته الفقه أصبح الفقه له سجية أو كالسجية، وتقول (خطَب خالد) بفتح الطاء إذا ألقى خطبة، فإنْ قلت (خطُب) بضم الطاء كان المعنى أنه صار خطيباً، أي تحولت الخطابة فيه الى سجية، فلك أنْ تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذه الصيغة، للدلالة على تمكن الوصف في صاحبه.

ومنها الدلالة على التعجب، نحو (كرم الرجل سعيد) بمعنى (ما أكرمه) و(حسن) بمعنى (ما أحسنه)[1]. قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥].

---

(١) انظر «الهمع» (٢/٨٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٥٢)، «شرح ابن يعيش» (٧/١٢٩).

جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «وكلمة بالنصب على التمييز، والرفع على الفاعلية والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب، كأنه قيل: ما أكبرها كلمة»(١).

وقد كثر انجرار فاعل هذا الفعل المحول إلى التعجب بالباء، لأنّ الباء تأتي كثيراً في التعجب، نحو (أكرم به)، و(كفى به)، و(حسبك به)، فتقول: ظرف بمحمد، وقبح بخالد بمعنى ما اظرفه وما أقبحه.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى (أفعل به) نحو ظرف بزيد أي اظرف به»(٢).

وجاء في (**التصريح**): «يجري (فعُل) المضموم العين في المدح. والذم مجرى (فعُل) الدال على التعجب، فلا يلزم فاعله أل أو الإضمار وهو الصحيح، وعلى هذا يجوز لك في فاعل (فعُل) المذكور أنْ تأتي به اسماً ظاهراً أو مجرداً من (أل)، وأنْ تجره بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل (أفعل) في التعجب، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً لما قبله، فالظاهر المجرد من أل نحو: (فهم زيد) حملاً على: ما أفهم زيداً، والمجرور بالباء وهو الأكثر نحو: (حسن بزيد) حملاً على أحسن بزيد، وسمع من العرب (مررت بابيات جاد بهن أبياتاً وجُدن ابياتا) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل، أولاً وتجرده منها ثانياً. وأصل (جاد بهن أبياتاً) جدن أبياتاً من جاد الشيء، جودة إذا صار جيداً.

ومثال الضمير المطابق ما قبله: (الزيدان كرما رجلين) و(الزيدون كرموا رجالاً) حملا على ما أكرمهما رجلين، وما أكرمهم رجالاً»(٣).

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٥٠)، «التفسير الكبير» (٢١/ ٧٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٣) «التصريح» (٢/ ٩٨-٩٩) وانظر حاشية «الخضري» (٢/ ٥٤).

دخول الباء على المتعجب منه:

تدخل الباء على المتعجب منه كثيراً من ذلك دخولها دخولاً لازماً بعد صيغة (أفعِلْ) فيقال (أكرِم بخالد)، ولولا هذه الباء لم يعرف أنّ المقصود به التعجب، فلو قيل: أكرم خالداً لم يكن فيه معنى التعجب، فالباء عينت أنّ المقصود به التعجب.

وتدخل كثيراً في صيغ أخرى من صيغ التعجب، فقد تدخل على فاعل (فعُل) المحول إلى التعجب نحو (حُسن بخالد) و(كرُم به) ودخولها على الفاعل في نحو هذا يدل على أنّ المقصود بالفعل التعجب، فإذا حذفت أحتمل الكلام التعجب وغيره.

وتدخل في فاعل (كفى) فيفيد الفعل التعجب نصاً، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٨] ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤] أي ما أكفاها، ولو حذفت الباء لم يكن الفعل نصاً في التعجب، فاذا قلت: (كفاك محمد) و(كفاك الماء) و(كفيك الأمر) لم يكن تعجباً، وكذا اذا قلت: (كفى الزمن واعظاً) لم يكن الفعل نصاً في التعجب بل يحتمل التعجب وغيره، ونحوه قول الشاعر:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وهذا لا يكون في (كفى) وحدها، بل في غيرها أيضاً، فيقال «نهاك بمحمد رجلاً»[(١)] على معنى التعجب.

وقد تدخل هذه الباء في أساليب أخرى تفيد التعجب، نحو (ناهيك به رجلاً) و(حسبك به رجلاً) فاذا قلت (حسبك درهم) لم يكن فيه معنى التعجب، وكذا اذا زدت الباء في (حسب)، فقلت (بحسبك درهم) فإنه ليس تعجباً، بل هي مزيدة للتوكيد، ومنه الأثر (بحسب ابن آدم من الدنيا لقيمات يُقِمْن صلبه) فإذا دخلت على الخبر كان الكلام تعجباً نصاً نحو (حسبك بخالد شاعراً).

---

(١) انظر «معاني القرآن للفراء» (٢/١١٩-١٢٠).

وقد تقول: قد يفيد الكلام التعجب بدونها، نحو (ناهيك محمد) و(حسبك خالد) فنقول: قد يكون ذلك ولكن الكلام عند ذاك ليس نصا في التعجب، بل هو محتمل للتعجب وغيره، فإذا جئت بالباء كان للتعجب نصّاً.

الفرق بين فعُل وما أفعل وأفعِل به:

تقول: ما أكرم خالداً، وأكرم بخالد، وكرم خالد وكرم بخالد، فما الفرق بين هذه التعبيرات؟.

أما الفرق بين (ما أكرم خالداً) و(اكرم بخالد) فقد مرّ.

وأما (كرم خالد) فيدلّ على التحول في الصفة، فالتعجب بـ (فعُل) معناه أن الوصف تحول في صاحبه وتمكن منه الى درجة يتعجب منها، فقولك (ما أحسن خالداً) معناه انك تتعجب من حسن خالد، وأما (حسن خالد) فمعناه أنّ خالداً اتصف بالحسن، وتمكن منه الوصف الى درجة يتعجب منها، ففي (فعُل) معنى التحول بخلاف (ما أفعل) فإنّ (ما أفعل) للتعجب من الامر كما هو الآن من دون نظر الى الماضي، أما (فعُل) فيفيد التحول الى درجة التعجب، فالمتعجِّب بهذا الفعل ينظر الى الأصل الذي بدأ منه الفعل، ثم بلغ هذا المبلغ.

تقول: (ما أكبر هذه الكلمة) تصفها بالكبر الآن، فإذا قلت (كبرت كلمة) كان معناها أنّ هذه الكلمة قيلت، فبلغت من الكبر درجة عظيمة يتعجب منها، قال تعالى: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِـَٔابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ ﴾ [الكهف: ٤، ٥]، أي أنّ هذه الكلمة خرجت من أفواههم، واتّسعت وأضلت خلقاً كثيرين فتعجّبْ من هذه الكلمة كيف بلغت هذا الكبر.

ونحوه قولك: (ما أبشع هذه الفعلة) و(بشُعت هذه الفعلة) فإنّ العبارة الأولى تصف الفعلة بالبشاعة الآن، وأما الثانية فإنّها تفيد أنّ الفعلة أخذت بالبشاعة ازدياداً حتى وصلت إلى حد فظيع يتعجب منه.

فصيغة (ما أفعل) تصف الحال وصيغة (فعُل) تصف تطور الحال وتحوله، يدلك على ذلك أنّ صيغة (فعُل) لا يزال فيها معنى الحدث، وأنّ الفعلية لم تنمح كما انمحت من صيغة (ما أفعل)، وإنّ الفعل لا يزال يستند الى فاعل مرفوع، وإنه تتصل به تاء التأنيث الساكنة، ويرفع الضمير مما يدل على أنّ الحدث لا يزال واضحاً في هذا الفعل.

وتفيد صيغة (فعل) أيضا التعجب على وجه الإستمرار والثبات، وذلك أنّ (فعُل) يدلّ على الثبوت أصلاً أو تحويلاً، فقولك (ما أحسن هذا المكان) يصف المكان بالحسن في وقت تعجبك، وأما (حسُن هذا المكان) فإنّه يفيد التعجب من هذا الحسن، فهي حسنة على وجه الدوام، قال تعالى في وصف الجنة: ﴿حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا﴾ [الفرقان: ٧٦] فهي حسنة على وجه الدوام، وقال يصف رفقة أهل الجنة: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩] يصفهم بالحسن على وجه الدوام والإستمرار.

أما اذا قلت (كبر بها كلمة) و(حسن به مقاماً) كانت العبارة تنصيصاً على معنى التعجب وتاكيداً له، ولا يبعد فيما أرى أن يقال إنّ الباء تفيد الالصاق على معنى التصق الكبر بالكلمة فهو لايفارقها، والتصق الحسن بالمقام، تقول (صبر بمحمد) ومعناه التصق الصبر بمحمد فهو لا يفارقه، وتقول في غير هذا الباب (كفى بالزمن واعظاً) أي التصقت الكفاية بالزمن، والله أعلم.

٤- التعجب بالنداء

يتعجب بالنداء وذلك بادخال لام جر مفتوحة على المتعجب منه، مسبوقة بحرف النداء (يا) نحو بالماء! ياللهول! ياللعجب! يالله! يالك شاعراً! وقد تحذف اللام فيجاء بالف في آخر المتعجب منه، فيقال: يا عجباً! ياهولاً! والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أنْ ترى أمراً عظيماً فتتعجب منه بندائه، فتقول مثلاً: ياللماء! اذا تعجبت من كثرته. وياللهول! اذا رأيت هولاً عظيماً فتتعجب من فظاعته.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «واما دخول اللام للتعجب، فنحو قولهم: (يا للماء) كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً، فقالوا تعال يا عجب، وياماء، فإنّه من ابانك ووقتك، وقالوا: (يا للدواهي) أي تعالين، فإنه لا يستنكر لكن لانه من احيانكن»[1].

والوجه الآخر أن ترى امراً تستعظمه، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنة فيه، نحو يا للعلماء[2]، وذلك كأن ترى جهازاً علمياً يبهرك فتنادي العلماء للاطلاع عليه، أو تناديهم متعجباً من عملهم وصنعهم، وكأن تسمع قصيدة تهزك فتقول يا للشعراء، متعجباً من فعلهم أو تدعوهم لسماع هذا الشعر متعجباً منه.

والتعجب بالنداء قياس مطرد.

فإذا حذف اللام جئت بالالف في آخره نحو: ياعجباً! يا أسفاً!.

والفرق بين هذه الصورة وما قبلها أنّ في الأخيرة مداً للصوت زيادة في التعجب واظهاره، فإذا قلت (يا أسفا) كنت مادّا صوتك بالاسف، بخلاف قولك (يا للاسف) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] فأن فيه مدّ الصوت بالالف للدلالة على شدة الأسف وتمكنه من نفس قائله، ونحو قوله تعالى: ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨]، فإنه ابلغ من (يا للويل) لما في مدّ الصوت بالويل من دلالة على فظاعة الويل، ومثله قوله تعالى: ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المائدة: ٣١]. وهذا أشبه شيء بالندبة وما فيها من مدّ للصوت، اظهاراً للحسرة والتوجع نحو (واعمراه) (واكبداه)، ويجوز التعجب بـ (وا)[3]، نحو (واأسفا) لما بينهما من الإقتراب.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١/ ١٣١) وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٠).
(٢) «الهمع» (١/ ١٨٠)، «التصريح» (٢/ ٨١).
(٣) «المغني» (١/ ١٠٦).

ويبدو أنّ التعجب بزيادة الألف في الآخر أكثر ما يكون فيما كان فيه عاطفة قوية عميقة، فيمد الصوت اظهاراً لذلك نحو: يا حسرتاه! يا فرحتاه! قال تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] وهذا مقام حسرة لا يعدلها حسرة والله أعلم.

وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف، نحو (ياعجب)[١]، قال تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] وقال: ﴿يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الصافات: ٢٠] وقال: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ [يوسف: ١٩].

وهذا تعجب بالنداء أي (ياللحسرة على العباد) ومعناه: أقبلي أيتها الحسرة، فهذا أوانك.

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾: «نداء للحسرة عليهم كأنما قيل لها تعالي يا حسرة، فهذه من احوالك التي حقك أن تحضري فيها، وهي حال استهزائهم بالرسل، والمعنى أنهم أحقّاء بأنْ يتحسّر عليهم المتحسرون، ويتلهف على حالهم المتلهفون، أو هم متحسر عليهم من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين، ويجوز أن يكون من الله تعالى على سبيل الإستعارة في معنى تعظيم ما جنوه على أنفسهم ومحنوها به، وفرط أنكاره له وتعجبه منه»[٢].

والتعجب بالنداء على هذه الصورة الاخيرة مستعمل في الدارجة كثيرا، نحو (يا روحي) (ياخسارة) (يافضيحة) (يا عيوني) (يا فرحة مادامت) (ياسلام) بمعنى ياللخسارة! ياللفضيحة! ياللفرحة التي لم تدم وهكذا، وهي تعبيرات عربية فصيحة مراد بها معنى التعجب.

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٨١).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٥٨٦).

٥- التعجب بتعبيرات معيّنة

قد يتعجب بتعبيرات معيّنة أشهرها:

أ- التعجب بـ (كفى) وما بمعناها.

ويكون ذلك اذا زيد على مرفوعها الباء، نحو (كفى بمحمد شاعراً) و(كفى بالشيب واعظاً) أي يكفيك وعظ الشيب عن غيره، والمعنى: ما كافي الشيب واعظاً، وما أكفى محمداً شاعراً.

وذهب الزّجاج إلى أنّ الباء زيدت في فاعل (كفى) لتضمنه معنى (اكتف)(١)، وهو قريب من معنى التعجب.

قال ابن هشام: «لا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، وأغنى، ولا التي بمعنى (وقى)، والأولى متعدية لواحد كقوله:

قليل منك يكفيني ولكن ... قليلك لا يقال له قليل

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]... ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد قال:

كفى ثُعَلاً فخرا بأنك منهم ... ودهرٌ لأن امسيت من أهله أهل

ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا أما لسهوٍ عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة»(٢).

وقد تزاد في مفعول (كفى) المتعدية لواحد، دالة على التعجب أيضاً، ومنه الحديث (كفى بالمرء إثما أن يحدّث بكل ما سمع) وقوله:

---

(١) «المغني» (١/١٠٦).

(٢) «المغني» (١/١٠٧).

فكفــى بنــا فضــلاً علــى مــن غيــرُنــا حــب النبــي محمــدٍ إيّــانــا[(١)]

ومثل (كفى) ما هو في معناها نحو (حسبك بمحمد رجلاً) و(ناهيك بخالد عالماً) و(نهاك بسالم معيناً)، وهي قريبة المعنى من (كفى).

ب- التعجب بـ (أيّ) الكمالية

وذلك نحو (مررت برجل أيّ رجل) و(بشاعر أيّ شاعر) و(بخالد أيّ رجل) فيؤتي بـ (أيّ) للدلالة على وصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني، والتعجب من حاله، وأيّ الكمالية لا تضاف الاّ إلى نكرة، وتقع وصفاً لنكرة، وحالاً من معرفة[(٢)].

قال سيبويه: «ومن النعت أيضا مررت برجل، أيّما رجل، فـ (أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره كأنه قال: مررت برجل كامل»[(٣)].

ويبدو أنّ أصلها الإستفهام.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والذي يقوى عندي أنّ (أيّ رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (ايّ) الإستفهامية، وذلك أنّ الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلاّ عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال، في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أنّ الكامل البالغ غاية في الكمال، حيث يتعجب منه، يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه»[(٤)].

ج- التعجب بادخال (ربّ) على الضمير

من أساليب التعجب إدخال (ربّ) على ضمير الغائب، وتفسيره بتمييز،

---

(١) «المغني» (١/ ١٠٩).

(٢) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ١٢).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٢).

نحو (ربه رجلاً لقيت) و(ربه امرأة لقيت)، والمعنى لقيت رجلاً أيّ رجل، أي لقيت رجلاً عظيماً، وهذا الضمير يكون مفرداً، مذكراً، مفسراً بتمييز مطابق للمعنى، فتقول: ربه رجلاً، وربه امرأةً، وربه رجالا وربه نساء، وهذا «يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر، وتفخيمه فيكنون عن الإسم قبل جري ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان»(١).

د- لله دَرّه

وهي عبارة أستعملت في التعجب، نحو (لله دَرّه فارسا)، و(لله دَرّه شاعرا)، ومعنى (الدَّرّ) اللبن، ومعنى الجملة في الأصل: لله لبنه، أي أن الله سقاه لبناً خاصاً، فأصبح فارساً بطلاً أو شاعراً مجيداً، ثم ضمّن معنى التعجب، فأصبح يستعمل في التعجب. وقريب من هذا قولهم: (لله أبوه) و(لله أنت).

هـ- التعجب بلام القسم

لا تأتي لام القسم إلاّ اذا اريد بها التعجب(٢)، وهي لا تدخل إلاّ على لفظ (الله) نحو (لله لا يؤخر الاجل) وهي مختصة بالأمور العظام(٣)، وقد مرّ بنا ذكرها في باب القسم.

٦- تعبيرات غير منحصرة تستعمل في التعجب

وهناك تعبيرات غير منحصرة تستعمل في التعجب، وذلك كأن يخرج الإستفهام الى التعجب، نحو: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] ونحو (سبحان الخالق المبدع) اذا تعجبت من صورة جميلة و(لا اله الاّ الله) و(قاتله الله من رجل) و(العظمة لله) وما الى ذلك.

وهي تعبيرات غير منحصرة، وإنما تكون بكل ما يؤدي معنى التعجب.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/٢٨).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (٢/١٤٤).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٥).

المدح والذم

أستعمل العرب للمدح والذم (نعم وبئس) وما حوّل الى معناهما من الأفعال، فتقول: (نعم الرجل محمود) و(بئس الرجل سالم).

و(نعم) و(بئس) فعلان ولهما أستعمالان:

أحدهما أن يستعملا فعلين متصرفين، مثل سائر الأفعال «فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل، وغيرها، وهما إذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس»[١]، تقول: (نعِم الرجل بمعيشته) - بكر العين- ينعَم فهو ناعم، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨].

وبئس بها- بكسر العين- يبأس فهو بائس، قال تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

والاستعمال الثاني أنْ يستعملا لانشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال جامدان لا يتصرفان.

وهذا القسم الثاني هو مدار بحثنا.

تستعمل (نِعْمَ) و(بئس) للمدح العام، والذم العام، تقول (نعم الرجل محمد) و(بئس الرجل سعيد) فتكون قد مدحت محمداً مدحاً عاماً، وذممت سعيداً ذماً عاماً، ولم يذكر خصلة معينة من خصال المدح والذم.

قال سيبويه: «وأصل نعم وبئس، نعِم، وبئِس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى»[٢].

---

(١) حاشية «الصبان» (٣/ ٢٦) وانظر «التصريح» (٢/ ٩٤)، «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠١-٣٠٢) وانظر «شرح ابن الناظم» (١٩٣).

وقد تذكر خصلة معينة من خصال المدح والذم، إذا أردت ذلك، فتقول مثلا (نعم خطيب القوم احمد) و(نعم شاعراً حسان)[1].

استعمالهما في المدح والذم

لك أن تستعمل (نعم) و(بئس) في المدح والذم بعدة طرائق:

١- أنْ تأتي بالفعل ثم الفاعل، ثم المخصوص بالمدح والذم، فتقول مثلا: (نعم العبد سلمان) و(نعم الصديق الكتاب) (وبئس الخلق الكذب).

٢- أنْ تأتي بالمخصوص بالمدح والذم، أولاً ثم تأتي بعده بالفعل والفاعل، فتقول: (محمد نعم الرجل) و(الخيانة بئس الخلق).

٣- أن تأتي بالفعل وتضمر الفاعل، وتأتي بتمييز يفسر الفاعل، ثم تأتي بالمخصوص فتقول: (نعم رجلاً محمد).

٤- أنْ تبدأ بالمخصوص ثم الفعل، ثم التمييز، فتقول: (محمد نعم رجلاً).

٥- إذا كان في الكلام ما يدل على المخصوص بالمدح والذم، جاز لك أن تستغني عن ذكره وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨] أي الله، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي نحن[2].

ولا يجوز الأكتفاء بالفعل وفاعله، من دون ذكر مخصوص أو إشارة إليه فليس لك أنْ تقول: (نعم الرجل) ولا (بئس الفاكهة).

---

(١) انظر حاشية «الصبان» (٣/ ٢٧-٢٨) «وشرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٠).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٥).

فعناصر الأسلوب في المدح والذم هي:

١- فعل المدح والذم.

٢- الفاعل.

٣- المخصوص بالمدح والذم.

وبهذا يختلف فعل المدح والذم عن سائر الأفعال، فإنّ الأفعال قد تكتفي بمرفوعها وهذه لا تكتفي به، بل لابد من تعيين ممدوح أو مذموم.

عناصر أسلوب المدح والذم

١- الفعل

ذكرنا أنّ أصل أفعال المدح والذم هما (نعم) و(بئس) فـ (نِعْم) للمدح العام، ويجوز تحويل كل فعل من الأفعال الثلاثية المستوفية لشروط التعجب الى (فَعُل) بقصد المدح سواء كان مضموم العين أصالة كـ (شرُف) و(لؤم) أم تحويلاً كـ (فهُم) و(قضُو) بمعنى أجاد القضاء كما مرّ في باب التعجب، فيستعمل أستعمال (نعم) و(بئس) فيقال: (خبث الرجل سالم) و(كرم الرجل سعيد) فيكون بعد تحويله جامداً، بعد أن كان متصرفاً، ولازماً إنْ كان قبل تحويله متعدياً، ومن ذلك (ساء) المستعمل في الذم، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧]، وقوله: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١] فأصله (ساء يسوء) وهو فعل متصرف متعد، تقول: (ساءني هذا الامر) و(يسوؤني ما تفعل) ثم حول الى (فعُلَ) بقصد الذم فأصبح لازما جامدا.

جاء في (**الهمع**): «وألحِق بهما، أي: بـ (نعم) في المدح، و(بئس) في الذم عملاً فعُل بضم العين، وضعاً كلؤم، أو شرُف، أو مصوغاً محولاً من ثلاثي مفتوح أو مكسور كعقل ونجس»(١).

(١) «الهمع» (٢/ ٨٧) وانظر «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٢٩).

«ومن أمثلته (ساء)... فإنه في الأصل (سوأ) بالفتح من السوء ضد السرور، من (ساءه الأمر يسوؤه) إذا أحزنه فهو متعدّ متصرف، فحوّل إلى (فعُل) بالضم فصار قاصراً، ثم ضمّن معنى (بئس) فصار جامداً قاصراً محكوماً له، ولفاعله بما ذكرنا في بئس»(١).

وهذه الأفعال تكون للمدح الخاص، أو للذم الخاص بخلاف (نعم) و(بئس) فإنّهما للمدح العام، والذم العام، فإذا قلت مثلاً: (كرم الرجل سعيد) كنت مدحته بالكرم، وإذا قلت: (شرف) كنت مدحته بالشرف، وإذا قلت: (لؤم) كنت ذممته باللؤم، واذا قلت (بخُل) كنت ذممته بالبخل(٢).

٢- فاعل نعم وبئس

يكون فاعل نعم وبئس على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون اسماً ظاهراً معرفاً بـ (أل) أو مضافا الى معرّف بـ (أل) فمن الأول قوله (نعم الأدام الخَلّ) وقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]. وما ورد بغير هاتين الصورتين قليل.

واختُلف في (أل) هذه، فقال الجمهور هي للجنس، واختلف القائلون بذلك على رأيين:

أحدهما أنها للجنس حقيقة فإذا قلت (نعم الرجل خالد) كان الجنس كله ممدوحاً، ثم خصصت خالداً بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين، مرة مع عموم الجنس، ومرة أفردته بالذكر وحده.

---

(١) «التصريح» (٢/ ٩٨).
(٢) انظر حاشية «الخضري» (٢/ ٤٥).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «اذا قلت (عبدالله نعم الرجل) فإنّما تريد أنْ تجعله من امة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرّف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم»(١).

الثاني: **أنها للجنس مجازاً**، وذلك لأنك لم تقصد الاّ مدح معيّن، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة، فقولك (نعم الرجل خالد) معناه أنّ خالداً هو الجنس كله، أي هو المتصف بصفات الرجولة الكاملة، أو اجتمع فيه ما تفرّق في غيره من صفات الرجولة.

وقال آخرون: هي للعهد، واختلف هؤلاء على قولين:

الاول: كونها للعهد الذهني أي تشير بها الى شيء معهود في الذهن كما تقول: (دخلت السوق) فأنت لا تقصد به الجنس، كما لا تقصد به سوقا معيناً تقدم ذكره، ونحو قولك (اشتريت اللحم)، وكذلك قولك (نعم الرجل خالد) فـ (الرجل) معهود ذهني، ولا يقصد به شخص تقدم ذكره.

والقول الآخر أنّها للعهد الشخصي، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم، فإذا قلت (نعم الرجل محمد) فكأنك قلت: (نعم هو)(٢).

الذي يبدو أنّ القول بأنّ (ال) تفيد الجنس أرجح، وذلك أنّك تقول (نعم الفاكهة التفاح)، فـ (الفاكهة) جنس عام، و(التفاح) خاص منه.

وتقول: (نعم الأدام الخلّ)، فالأدام عام و(الخل) خاص، و(نعم الشراب الماء) فـ (الشراب) جنس عام، و(الماء) قسم منه، وخصه من بينه بالمدح فـ (أل) ههنا جنسية كما هو واضح.

ومما يدلّ على أنّ (أل) للجنس لا للعهد، أنّك لا تمدح الشيء بـ (نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه، فلا تقول مثلاً (نعم مؤلف المفصل الزمخشري) ولا (نعم مؤلف لسان العرب ابن منظور) ولا (نعم الخارج من الجنة آدم)، ولا (نعم أبو البشر آدم)

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠١) وانظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٤٢).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٩٥)، «الهمع» (٢/ ٨٥).

لأنّ مؤلف المفصل واحد هو الزمخشري، ومؤلف لسان العرب واحد هو ابن منظور، لكن يصح أن تقول: (نعم المؤلف الزمخشري)، لأنّ المؤلف جنس، ولا يصح كذلك أنْ تقول: (نعم الخليفة بعد أبي بكر عمر) لأنّ الخليفة بعد أبي بكر واحد، ولكنك تقول (نعم الخليفة عمر)، ولا تقول: (نعم الرشيد هرون) ولا (نعم الجاحظ عمرو بن بحر) ولا (نعم المبرد محمد بن يزيد) ألاّ إذا قصدت الوصف، وكان المقصود بالرشيد من اتصف بالرشد، والمقصود بالجاحظ من اتصف بالجحظ، عموماً وبالمبرد من اتصف بالتبريد.

ثم ألا ترى أنّك لا تقول (نعم الهلال هذا) ولا (نعمت الشمس هذه) لأنّ ليس هناك جنس تخصه من بينها، إلاّ اذا أردت مدح حال من أحوالها كأن تكون الشمس مشرقة، أو دافئة ونحو ذلك.

فاتضح بهذا أنّ فاعل (نعم)، و(بئس) جنس، و(أل) فيه جنسية، وأما المخصوص بالمدح والذم فقد يكون فرعاً من هذا الجنس، وقد يكون فرداً تقول: (بئس الحيوان الذئب)، فأنت ذممت جنس الذئب من بين جنس الحيوان، فـ (الحيوان) عام و(الذئب) خاص منه، وتقول (بئس الرجال عبيد الشهوات) فـ (الرجال) جنس عام، و(عبيد الشهوات) جزء منهم، وتقول: (نعم العبد خالد)، فـ (العبد) عام و(خالد) واحد من هذا الجنس. فتبيّن من هذا أنّ الفاعل أعم من المخصوص دائماً وليس العكس فلا تقول (نعم الماء الشراب) ولا (بئس الذئب الحيوان).

وليس المقصود من هذا التعبير أنّك تمدح الجنس كله، ثم تخص فرداً أو قسماً منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، ولا المقصود أجتماع خصال الجنس في الممدوح، فيكون هو الجنس مبالغة، وإنّما المقصود تخصيص شيء من بين الجنس بالمدح، فقولك (نعم الشراب الماء) ليس المقصود منه أنّك تمدح الشراب كله، ثم تخص الماء منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، وإنّما المقصود أنْ تمدح الماء من بين الشراب، وكذلك قولك (نعم الرجل خالد) فليس المقصود منه مدح الجنس كلّه وتخصيص خالد بالذكر،

ولا المقصود اجتماع خصال الجنس فيه وإنّما المقصود تخصيص خالد بالمدح من بين أفراد الجنس، ولو كان المعنى على ما قاله الاولون لتناقض القولان (نعم الرجل محمد) و(بئس الرجل خالد)، فإنّك في الأولى مدحت جنس الرجال كله، ثم خصصت محمداً منهم بالذكر، وفي الثانية ذممت الرجال كلهم وخصصت خالداً منهم بالذم، فتكون قد مدحت الجنس مرة، وذممته مرة أخرى، ونحوه قولك: (نعمت التفاحة هذه) و(بئس التفاحة هذه) فمرة تكون مدحت الجنس كله، ومرة تكون ذممت الجنس كله، ومثله (نعم الخُلُق الصدق) و(بئس الخُلُق الكذب) فتكون مرة مدحت الخلق ومرة ذممته.

ثم أنك على هذا تُدخل في المدح مالا خير فيه من الجنس، وتُدخل في الذم مالا سوء فيه، فيدخل في قولك (بئس الرجال خالد) ذم الأنبياء والرسل، ويدخل في قولك (نعم الشراب الماء) و(نعم الطعام اللحم) مدح الغسلين، والغسّاق، والزقوم، وما شاكله من طعام أهل النار، وشرابهم مما ليس فيه شيء يمدح.

فهذا التفسير غير صحيح فيما أحسب، وكذلك التفسير الثاني وهو أجتماع خصال الجنس في شيء واحد، فهذا لا يصح أيضاً، ألا ترى أنه في قولك (بئس الخُلُق الظن) لا يصح أن يقال اجتمع في الظن كل الخلق السيء، وإنّما المقصود كما ذكرت انك تمدح شيئا تخصه من بين جنسه أو تذمه.

والضرب الثاني من فاعل نعم أنْ يكون ضميراً، مستتراً، مفسَّراً، بتمييز مطابق للمعنى، نحو (نعم رجلاً خالد) و(نعم رجالاً أنتم) قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] ولا يجوز أنْ يكون المرفوع فاعلاً لـ (نعم)، اذ لو كان كذلك ما صح أنْ يقال (نعم رجلاً أنت) بل لأتّصل بالفعل، لأنه لا يصح أنْ يقال (طاب نفساً أنت) بل يقال (طبت نفساً)[1]، ولأنّ المرفوع يدخل عليه الناسخ نحو (نعم رجلا كان محمد)، ولو كان فاعلاً لم يدخل عليه ناسخ، وتقدير الكلام (نعم الرجل رجلاً أنت)، ولا يجتمع الفاعل والتمييز معاً وقد اجتمعا قليلاً ومن ذلك قوله:

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٣٣).

نعـم الفتـاةُ فتـاةً هنـد لـو بـذلـت ... ردّ التحيـة نطقـاً أو بـإيمـاء

ومن النثر ما حكي من كلامهم (نعم القتيل قتيلاً، اصلح بين بكر وتغلب)[1].

ويدل إضمار الفاعل وتفسيره بالتمييز على أنّ الفعل خرج من الخبر الى معنى آخر، كالتعجب، أو انشاء المدح والذم، تقول (حسن شعراً قاله محمد) و(فشلت خطةً وضعها سالم) فهذا يفيد التعجب، بمعنى (ما أحسن شعراً قاله محمد) و(ما أفشل خطةً وضعها سالم) أو يفيد انشاء المدح والذم، ولا يفيد الأخبار بحسن الشعر، وفشل الخطة ولو صرحت بالفاعل بدل التمييز، فقلت (حسن شعرٌ قاله محمد) و(فشلت خطةٌ وضعها سالم) لاحتمل أنْ يكون إخباراً بذلك، أي يكون اخباراً بأنّ شعراً قاله محمد قد حسن، وإنّ خطة وضعها سالم قد فشلت واحتمل المعنى الأول ايضاً.

فالتمييز الذي يفسر الفاعل، ينقل الفعل من دلالة الأخبار، إلى دلالة الانشاء.

وقد مرّ شيء من هذا في باب الفاعل.

نعمّا وبئسما:

تتصل بـ (نعم) و(بئس) (ما) فيقال: (نعم ما) و(بئس ما)، وقد تدغم ميم (نعم) في ميم (ما) فيقال: (نِعِمّا) قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] وقال: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقال: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] وقال: ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

واختلف في (ما) هذه على قولين:

الاول: أنها تمييز بمعنى (شيء)، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ معناه: نعم شيئا يعظكم به.

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ٩٥)، «شرح الأشموني» (٣/ ٤٣).

والآخر أنها فاعل، وهي اسم موصول، أو معرفة تامة بمعنى الشيء، أي: نعم الشيء يعظكم به.

وعلى أية حال فإنّ (ما) كلمة مبهمة يؤتى بها لأغراض متعددة، فقد يكون الغرض من الأتيان بها الإبهام على السامع، نحو أنْ تقول: (بئسما فعلت) فلا تذكر ما فعل، لأنّك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب.

أو قد يكون الأمر معلوماً. فلا تريد أنْ تعيد ذكره فتكتفي بالإشارة اليه.

أو قد يكون ذكره يتطلب كلاماً كثيراً، فلا تريد أنْ تطيل الكلام به، بل توجز القول بوضع كلمة (ما)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] ولم يعد الوعظ ليجعله فاعلاً لـ (نعم)، بل جاء بـ (ما) للدلالة على أنّ كل ما يعظ به ربنا ممدوح.

٣- المخصوص بالمدح والذم

يؤتى بالمخصوص بالمدح والذم مرفوعاً بعد الفعل، وفاعله، أو بعد التمييز إنْ وجد فيقال: (نعم الرجل خالد) و(نعم رجلا خالد)، وقد يؤتى به مقدماً على الفعل فتقول: (خالد نعم الرجل)، وقد يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] أي، هو وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥] أي: نحن.

وقد اختلف في اعراب المخصوص بالمدح والذم، على ثلاثة أوجه:

١- إنّه مبتدأ خبره ما قبله.

٢- إنّه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره (هو) أي الممدوح أو المذموم.

٣- إنّه بدل من الفاعل[1].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ٣٧).

والراجح الأول، لأنّه لا يختلف اعرابه تقدم أو تأخر، فاذا قلت (نعم الرجل محمد) أو (محمد نعم الرجل) كان اعرابه واحداً. ولأنه تدخل عليه النواسخ مقدماً ومؤخراً فتقول: (نعم الرجل كان محمد)، و(كان محمد نعم الرجل)، فـ (محمد) اسم (كان) و(نعم الرجل) خبرها تقدم أو تأخر، واسم كان مبتدأ في الأصل فدلّ ذلك على أن المخصوص مبتدا. ولو كان المخصوص خبراً لا نتصب بـ (كان)، بل لم تدخل عليه (كان) لأنّها لا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف[1].

وتقول: (نعم الرجل ظننتك) و (ظننتك نعم الرجل) قال:[2]:

يميناً لنعم السيدان وُجدتما ... على كل حال من سحيل ومبرم

وأصل الكلام (لنعم السيدان أنتما) ثم أدخل عليه الفعل الناسخ (وجد)، مبنياً للمجهول فارتفع الضمير على أنّه نائب فاعل، وهذا يدل على أنّ الضمير كان مبتدأ، وذلك أنّك تقول (ظننت محمدا قادماً) فـ (محمد) في الأصل مبتدأ، فإذا بنيته للمجهول جعلت المفعول الأول نائب فاعل، وابقيت المفعول الثاني منصوباً، فتقول (ظُنَّ محمدٌ قادما) فدل ذلك على أنّ الضمير في البيت، وهو المخصوص، كان في الاصل مبتدأ.

وبذلك يُردّ قول من قال إنّه بدل، فلو كان بدلاً لم تدخل عليه النواسخ، ثم أنّه «لازم وليس البدل بلازم»[3].

حبذا

من أفعال المدح (حبّذا) تقول: (حبذا خالد) وهذه الكلمة مركبة من (حبّ) و(ذا) و(حبّ) فعل متصرف في الأصل، تقول (حبّه يحبّه حباً). وتقول: (حبّ إليّ هذا الشيء حبا وحبّبه إليّ جعلني أحبه)[4].

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ١٨٣-١٨٤).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤٨)، «الهمع» (٢/ ٨٧).

(٣) «شرح الأشموني» (٣/ ٣٧).

(٤) «القاموس المحيط» (حب) (١/ ٥٠).

وحبذا الامر أي هو حبيب[١].

جاء في (**الهمع**) أنّ (حبذا) «كنعم في العمل وفي المعنى، مع زيادة أنّ الممدوح بها محبوب للقلب، (حبذا) وأصله حبُب بالضم أي صار حبيباً لامن حبَب بالفتح ثم أدغم فصار حبّ»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «أعلم أنّ (حبذا) تقارب في المعنى (نعم) لأنها للمدح كما أن نعم كذلك، إلاّ أنّ حبذا تفضلها بأنّ فيها تقريباً للمذكور من القلب، وليس كذلك نعم. . .و (حب) فعل متصرف لقوله منه: حبه يحبه. . .ولمّا نقل الى (فعُل) لأجل المدح والمبالغة كما قالوا، قَضُوا الرجل ورمُو إذا أحذق القضاء، وأجاد الرمي منع التصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة والمدح باب التعجب و(نعم) و(بئس). و(حبذا) لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي وفاعله (ذا) وهو من أسماء الاشارة»[٣].

وإما (ذا) فهو إسم إشارة، قيل جيء به ليدل على الحضور في القلب[٤]، وقيل خلع منه الإشارة لغرض الإبهام فـ (حبذا) بمعنى: حب الشيء وقيل: (ذا) زائدة[٥]، وقيل غير ذلك.

و(ذا) هذا لا يتصرف ولا يتغير، بل هو بلفظ الأفراد والتذكير، أياً كان المخصوص فتقول: (حبذا أحمد) و(حبذا عائشة)، و(حبذا الرجلان القادمان)، و(حبذا الرجال القادمون)، وقد تركبت هاتان اللفظتان، فأصبحتا لفظة واحدة. تفيد المدح، وتدلّ على أنّ الممدوح قريب من القلب، فإذا أردت الذم قلت: (لا حبذا).

---

(١) «القاموس المحيط» (١/ ٥٠).
(٢) «الهمع» (٢/ ٨٨).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٨-١٣٩).
(٤) «شرح الأشموني» (٣/ ٤٠).
(٥) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٣).

إنّ طريقة التعبير بهذه اللفظة محددة، ليس لك العدول عنها، فلا بدّ أنْ تأتي بالفعل (حب) فـ (ذا) ثم المخصوص، وليس لك أن تفصل بين حب وذا، فلا تقول: حب اليوم ذا خالد، وليس لك أنْ تقدم المخصوص، فلا تقول (خالد حبذا)، وليس لك أن تؤنث الفعل أو تثنيه أو تجمعه، كما أنه ليس لك أن تغير (ذا) فلا تؤنثه ولا تثنيه، ولا تجمعه، فهو أشبه شيء بالمثل كما يقول النحاة[١].

إنّ هذه اللفظة لفظة مركبة فقد فيها كل من عنصري التركيب خصائصه، فليس في (حب) خصائص الفعل، ولا في (ذا) خصائص أسم الإشارة وذلك أنه:

١- لايجوز تأنيث (حبّ) إذا كان المخصوص مؤنثاً، فلا تقول: حبت ذي هند.

٢- تدخل عليه (لا) النافية إذا أردت الذم فتقول (لاحبذا)، و(لا) النافية لا تدخل على الفعل الماضي، إلاّ إذا تكرر أو أريد به الدعاء، ولا تدخل على فعل جامد وهذا فعل ماض جامد ومع ذلك قد دخلت عليه (لا).

٣- إن اسم الإشارة (ذا) لا يتغير بتغير المخصوص، فلا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع.

٤- لا يفصل بين الفعل و(ذا).

من هذا يتبين أنّ (حب) و(ذا) كلمتان تركبتا لإفادة المدح، ويؤتى بالمخصوص بعدهما.

المخصوص بالمدح:

يؤتى بالمخصوص بعد حبذا نحو قوله:

يا حبذا جبل الريّان من جبل وحبذا ساكنُ الريّان من كانا

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠٢).

ولا يجوز أن يتقدم المخصوص على الفعل، فلا تقول (محمد حبذا) كما لا يجوز أن يدخل عليه فعل ناسخ، فلا تقول (بحذا كان محمد) كما يقال؛ (نعم الرجل كان محمد)[(١)].

وقد يستغنى عنه إذا دل عليه دليل نحو قوله:

ألا حبـذا لـولا الحيـاء وربّمـا منحـت الهـوى مـن ليـس بـالمقـارب

وقوله:

فحبذا ربا وحب دينا

ويجوز أنْ يقع اسم إشارة فيقال: (حبذا هذا القادم). (حبذا هذا المسافر).

قال:

فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل

وقال:

ألا حبذا ياعز ذاك التساتر[(٢)]

وهذا يدل على أن (ذا) خلع عنها معنى الإشارة، إذا لو كانت باقية على معنى الإشارة لكان التعبير ضعيفاً سمجاً.

وقد يؤتى قبل المخصوص، أو بعده، باسم نكرة منصوب مطابق له في المعنى نحو: (حبذا رجلين الخالدان) و(حبذا الخالدان رجلين)، وقد اختلف في هذا الإسم النكرة فقيل: هو تمييز مطلقاً وقيل: حال مطلقاً: إن كان مشتقاً فهو حال، وإنْ كان جامداً فهو تمييز، وقال أبو حيان: «المشتق أن اريد تقيد المدح به حال. وغيره وهو الجامد.

والمشتق الذي لم يرد به ذلك، بل تبيين حسن المبالغ في مدحه تمييز.

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٧/١٣٩)، «التصريح» (٢/٩٩).

(٢) «الهمع» (٢/٨٩).

مثال الأول ولا يصح دخول (من) عليه (حبذا هند مواصلةً) أي في حال مواصلتها. والثاني: وتدخل عليه (من): حبذا زيد راكباً»[١].

والحق أنّه بحسب المعنى، فقد يكون تمييزاً وقد يكون حالاً، وليس للجمود والإشتقاق دخل في ذلك. تقول: (حبذا الماء بارداً) وقيل: (حبذا المال مبذولاً بلا سرف) فهذا حالاً ولا يصح أن يكون تمييزاً بحال.

وتقول: (حبذا ذهنك سواراً) و(حبذا قمحك خبزاً) و(حبذا تارك رماداً) فالمنصوب ههنا حال وإن كان جامداً لأن المقصود أن الأمر محبوب في هذه الحال.

وتقول: (حبذا أخوك رجلاً) و(حبذا هند امرأة) وهذا تمييز، وقد تدخل عليه (من): حبذا أخوك من رجل قال:

ياحبذا جبل الريان من جبل ... وحبذا ساكن الريان من كانا

وقد يحتمل في بعض التعبيرات، الحالية والتمييز، فإنْ أردت تقييد المدح به فهو حال، وإنْ لم ترد كان تمييزاً، وذلك نحو (حبذا أخوك راكباً) فإذا أردت أنْ تمدحه في حال ركوبه كان حالاً، وإنْ لم ترد تقييد المدح في حال الركوب، كان تمييزاً على معنى (حبذا أخوك من راكب) أي هو راكب جيد، ونحوه (حبذا خالد أباً) فإنْ أردت مدحه في حال أبوته كان حالاً، وإذا أردت أنه أب جيد، أي حبذا هو من أب، كان تمييزاً.

حبّ:

قد تفرد (حب) عن (ذا) فتقول: حب خالد، وحب الشعر.

وهذا من باب تحويل الأفعال الى (فعُل) بقصد المدح، نحو بلُغ، وعظُم، ويجوز عند ذاك فتح حائها وضمها، فتقول: (حَبّ سعيد) و(حُبّ سعيد) بفتح الحاء وضمها أما إذا ركبت فلا يجوز فيها الاّ الفتح[٢].

---

(١) «الهمع» (٢/٨٩).

(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٧/١٤١)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٥٣)، «التصريح» (٢/١٠٠).

=

ويجوز جر فاعلها بالباء الزائدة تشبيها بفاعل أفعِلْ في التعجب، تقول: «حب بفلان أي ما أحبه»[١]. قال الشاعر:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها   وحب بها مقتولةً حين تقتل

وقال:

حب بالزَّور الذي لا يرى   منه إلاّ صفحة أو لمام[٢]

أي أَحبِب بالزور.

والخلاصة:

إنه إذا أفرد الفعل (حب) من (ذا) جاز فيه فتح حائه وضمها وجاز فيه جر فاعله بالباء الزائدة وعدمه أما إذا ركبت، فلا يجوز فيه الاّ فتح الحاء، ولا يجوز جر فاعله بالباء الزائدة.

وإنّ الجر بالباء الزائدة يفيد التعجب، وعدم الجر يحتمل المدح ويحتمل التعجب، كما سبق تقرير ذلك في مكانه.

---

(١) «القاموس المحيط» (حب) (١/ ٥٠).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٩٩)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٣).

اسم التفضيل

يفاضل بين الشيئين أو الأشياء باسم التفضيل الذي يصاغ على وزن (أفعل) بشروط معينة[١]، نحو (أكرم)، و(أحسن) وقد سقطت الهمزة من كلمتي (خير وشر) والأصل: أخير وأشر، قال تعالى: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقيل في (أحبّ) (حبّ) قليلاً.

ويدل اسم التفضيل على الزيادة في أصل الفعل غالباً[٢]، ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى في الغالب، كقولك: (خالد أفضل من عباس) فإنّ في كليهما فضلاً، غير أنّ خالداً يزيد فضله على فضل عباس، ومثله قولك (سيبويه أنحى من الكسائي) «فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو، وإنْ كان سيبويه قد زاد عليه في النحو»[٣].

وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية، وليس ثمة مشاركة بين المفضل عليه في أصل الوصف كقول القائل، وقد خُيّر بين أن يُقتل بالسيف، أو أنْ يُحرق بالنار (لأنّ أقتل بالسيف أحبّ إليّ من أنْ أحرق بالنار) وليس في أحدهما استحباب حقيقة، ولكنه اختيار شيء مكروه على شيء أكره إليه، يعنى أنّه إذا كان لابد من اختيار احدى التقلتين فتلك أحبّ اليّ أو اقلّ بغضا اليّ.

جاء في (**الهمع**): (والمراد بقولنا ولو تقديراً مشاركته بوجه ما، كقولهم في البغيضين): (هذا أحسن من هذا) وفي الشريرين: (هذا خير من هذا) وفي الصعبين (هذا أهون من هذا) وفي القبيحين (هذا أحسن من هذا) وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ﴾ [يوسف: ٣٣].

---

(١) يصاغ أسم التفضيل من كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت مبني للمعلوم ليس الوصف منه على أفعل فعلاء قابل للتفاوت، وهي الشروط التي مرت في صوغ فعل التعجب.

(٢) انظر حاشية «الخضري» (٢/ ٤٦).

(٣) «الهمع» (٢/ ١٠٤).

وتأويل ذلك: هذا أقل بغضاً وأقل شراً وأهون صعوبة وأقل قبحا»[١].

قال تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] وليس ثمة اشتراك في الخير بين المستقرين، فليس عند أصحاب النار خير، بل هو شر محض.

ومن هذا القبيل ما يستعمل في التهكم نحو قولك (هو أخطب من الاخرس) و(هو أنطق من الجدار وأعلم من الحمار) فليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ولكنه يراد بذلك التهكم، لأنّه يعلم أنّ الصفة منتفية عن المفضل عليه أصلاً.

جاء في (**شرح الكافية**) للرضي: «ويقال في التهكم (أنت أعلم من الحمار) فكانك قلت: ان أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار»[٢].

وقد يكون التفضيل على وجه آخر، وهو أنْ تفضل شيئاً في كمال اتصافه بصفته على شيء آخر متصف بصفة أخرى، مغايرة لتلك الصفة كقولهم (العسل أحلى من الخل) وليس الخل مشاركاً للعسل في الحلاوة، وإنما المعنى أن اتصاف العسل بالحلاوة اكثر من اتصاف الخل بالحموضة، ومنه قولهم (الصيف أحر من الشتاء) أي أن اتصاف الصيف بالحرارة اشد من اتصاف الشتاء بالبرودة.

جاء في (**كليات أبي البقاء**): «وقد يستعمل (أفعل) لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص، وإنْ لم يكن الوصف الذي هو الأصل مشتركاً، وعليه قولهم (الصيف أحر من الشتاء) أي الصيف أكمل في حرارته من الشتاء في برودته»[٣].

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٠٤).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٣٩)، وانظر «الكليات ابي البقاء» (٣٩).
(٣) «كليات ابي البقاء» (٣٩) وانظر «الهمع» (٢/ ١٠٤).

قالوا وقد يأتي اسم التفضيل لغير قصد المفاضلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] «فإنما تأويله وهو عليه هيّن لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء»[١].

وأرى أن في هذا مفاضلة أيضاً، وذلك لأنّ الإعادة أسهل من الابتداء، بالنسبة إلى عقولنا وانْ لم يكن شيء أهون من شيء عليه سبحانه غير أنّ الكلام جاء على سبيل المحاجّة فإنّهم كانوا يستبعدون البعث حتى قال قائلهم: ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨] فقال لهم إنّ الإعادة أسهل من البدء، فهو الذي بدأ الخلق واعادته أهون وأيسر في حكم العقل، فلماذا تستبعدون البعث بعد الموت؟.

قالوا وقد يقصد باسم التفضيل «تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل، لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في أصل الفعل، بل بمعنى أن صاحبه متباعد في أصل الفعل متزايد الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل»[٢].

وهذا الكلام فيه حق فإنّ اسم التفضيل قد يستعمل لا لتفضيل شيء على شيء آخر معيّن، بل قد يراد به مجرد الزيادة في أصل الوصف، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٥٢] فليس المقصود هنا التفضيل على شيء معيّن، بل المقصود أن يقربوا مال اليتيم بمزيد الحسن، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣] وقوله: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون: ٩٦] وقوله: ﴿ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، فإنّ المراد من كل ذلك الزيادة في الحسن.

ولا يمتنع تقدير مفضل عليه، كأن تقول (وجادلهم بالتي هي أحسن من غيرها) ونحو ذلك، غير أنّ ما ذكرناه أظهر وأوضح، والله أعلم.

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٤٥).

(٢) «الكليات» (٣٩).

ومما جاء في التفضيل قولهم: (هو أعقل من أن يكذب) و(هو أعلم من أن يجهل) و(أنت أكرم عليّ من أن أضربك) و(هو أبخل من أن يجود).

وظاهر هذا التعبير مشكل لأننا إذا أوّلنا أنّ والفعل بالمصدر، صار الكلام (هو أعقل من الكذب، وأعلم من الجهل، وأكرم من الضرب، وأبخل من الجود) ولا معنى له، وقد قدّر له سيبويه مضافاً محذوفاً هو (صاحب)، فالمعنى عنده (أنت أكرم من صاحب الضرب) و(أنت أحلم من صاحب الجهل).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «ومثله في السعة: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك) و(أنت أنكد من أن تتركه) إنما تريد أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب تركه، لأنّ قولك (أن أضربك وأن تتركه) هو الضرب، والترك لأنّ (أن) أسم و(تتركه وأضربك) من صلته كما تقول: يسؤوني أن أضربك، أي يسؤوني ضربك، وليس يريد أكرم عليّ من الضرب ولكن أكرم عليّ من الذي أوقع به الضرب»[1].

وهو بعيد لأنّ قولك (هو أحلم من صاحب الجهل) أو (أحلم من صاحب جهله) و(أعقل من صاحب الكذب) و(أبخل من صاحب الجود) لا يعطي المعنى المراد، كما أنه لا مدح فيه فهو تفضيل على الناقص.

وقيل المقصود بالمصدر الوصف، فالمقصود بقولك (أنتَ أكرم عليّ من أن أضربك) أنت أكرم عليّ من المضروب، وكذلك: (أنت أحلم من الجاهل) و(أعقل من الكاذب) و(أبخل من الجواد) وهو تفضيل على الناقص أيضاً[2]، في غير الأخيرة ولا يؤدي المعنى.

والمقصود من هذا التعبير بعد المفضل عن الشيء المذكور بسبب وصفه، فقولك (أنت أعقل من أن تكذب) معناه أنت بعيد من الكذب بسبب عقلك، وقولك (أنت أحلم من أن تجهل) معناه أنت بعيد من الجهل بسبب حلمك، و(من) هذه ليست تفضيلية بل

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٠٩).
(٢) انظر حاشية «الصبان» (٣/ ٥٠).

هي لمجرد المجاوزة وأصلها ابتداء الغاية كقولك (خرج من الدار) فإن معناه أنه فارقها وتركها بخروجه وكان ابتداء خروجه منها، وكذلك (هو أعقل من أنْ يكذب) معناه أنه فارق الكذب بسبب عقله، وفارق الجهل بسبب حلمه، وليس المقصود تفضيل شيء على شيء وإنما جيء بالوصف على صيغة (أفعل) لبيان الزيادة في الوصف.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما نحو قولهم: (أنا أكبر من الشعر) و(أنت أعظم من أن تقول كذا) فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول.

وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول، وتجاوزه عنه فـ (من) في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك (بنتُ من زيد وانفصلت منه) تعلقت به (أفعل) المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل، فمعنى قولك (أنت اعزّ عليّ من أن أضربك) أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك عليّ. وإنما ذلك لأن (من) التفضيلية يتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أفضل من عمرو) فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو. فـ (من) فيما نحن فيه كالتفضيلية، الاّ في معنى التفضيل، ومنه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه (ولهي بما تعدك من نزول البلاء بحسنك والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرك) أي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب[1]».

ويجوز فيما أرى أنّ أصله (أنت أعقل من أن تكون شخصاً يكذب) و (هو أحلم من أن يكون شخصاً يجهل) فحذف ما حذف فصار (أنت أعقل من أن تكذب وهو أحلم من أن يجهل) فيبقى التفضيل على حاله ومعناه، والله أعلم.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٣٩).

تعديه الى المفعول:

إنّ اسم التفضيل لا يتعدى بنفسه إلى المفعول، بل يتعدى بواسطة حرف الجر، فهو يتعدى الى المفعول به عموماً باللام، تقول (هو أطلب للثأر، وأضرب منك لزيد) وأصله يطلب الثأر ويضرب زيداً، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] وأصله: يحصي ما لبثوا.

فإنْ كان من فعل دال على علم أو جهل، عدي بالباء، تقول (هو اعرف به وأدرى بكم وأجهل به) أي يعرفه ويدريكم ويجهله، قال تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] وأصله يعلمكم، وهذه الباء قد تستعمل مع مفعول هذه الأفعال، فأنت تقول (هو يعلم به ويجهل به ويدري به). قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

وإنْ كان اسم التفضيل من فعل دال على الحب والبغض، عدي باللام الى ماهو مفعول في المعنى وبـ (الى) الى ماهو فاعل في المعنى، تقول: (هم أحب الناس الى خالد) أي أن خالداً يحبهم. وتقول: (هم أحب الناس لخالد) أي هم يحبون خالداً. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أي يحبون الله، ونقول (هم أبغض الناس الى سعيد) أي أن سعيداً يبغضهم، وتقول: (هم أبغض الناس لسعيد أي هم يبغضونه.

وإنْ كان من فعل يتعدى إلى اثنين، عُدي إلى أولهما باللام، وترك الثاني منصوباً نحو (هو أكسى الناس للفقراء الثياب).

وإنْ كان من فعل يتعدى بحرف جر عُدّي اسم التفضيل بذلك الحرف نفسه تقول: (هو أزهد في الدنيا وأسرع الى الخير[١]).

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٣/٥٦)، «شرح الرضي» (٢/٢٤٤)، «الهمع» (٢/١٠٢).

أوجه التفضيل

يستعمل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه:

١- أن يكون مجرداً من (أل) ومن الإضافة، فيكون مفرداً مذكراً، وتتصل به (من) لفظاً نحو (محمد أفضل من بكر) أو تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤] أي منك[1] وإذا كان اسم التفضيل يفيد مجرد الزيادة في أصل الوصف لا تفضيل شيء على شيء، لم تقترن به (من) كما سبق ذكره.

٢- أن يكون مضافاً وهو على ضربين:

أ- أن يكون مضافاً إلى نكرة، فيلزم الأفراد والتذكير، نحو: (محمد أفضل رجل) و(عائشة أفضل امرأة) ويلزم المضاف اليه أنْ يطابق الموصوف، نحو (المحمدان أفضل رجلين) و(المحمدون أفضل رجال) و(الهندات أفضل نسوة).

ب- أن يكون مضافاً إلى معرفة، وتجوز فيه المطابقة وعدمها، نحو؛ (هند أفضل النساء أو فُضلى النساء) و(المحمدان أفضل الرجال أو أفضلا الرجال)، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ [البقرة: ٩٦] فأفرد. وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابق.

وثمة فرق بين المطابقة والأفراد، فإنّ الأفراد يقصد به التفضيل تنصيصاً، وأما المطابقة فهي تحتمل أنّ المراد باسم التفضيل مجرد الزيادة في الوصف وتحتمل التفضيل ايضاً كما تحتمل أنّ المقصود به الذات لا الوصف، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ [البقرة: ٩٦] وقال: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةٗ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةٗ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾ [المائدة: ٨٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦] فأفرد في كل ذلك والمقصود به التفضيل نصاً.

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/٤٦-٤٧)، «شرح ابن يعيش» (٦/٩٦-٩٧).

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وقال: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] فطابق، وقد يقصد بذلك التفضيل وقد يقصد بهم الأشخاص الموصوفون بهذه الصفات، أي الذوات بمعنى هذا الصنف من الناس، وقد يكون المقصود به الزيادة في الوصف. فإنّك قد تقول مثلاً (هذا أحسن العراق) ولا تقصد به التفضيل على العراق، وإنما تقصد هذا هو الاحسن الذي في العراق أو الأحسن العائد الى العراق، فإنْ قصدت نحو هذا المعنى وجبت المطابقة لأنّك لم تقصد به المفاضلة، فتقول: (هؤلاء أحاسن العراق) أي الأحاسن العائدون الى العراق. فالإفراد يدل على التفضيل نصّاً وأما المطابقة فهي تحتمل التفضيل وعدمه.

جاء في (**شرح الأشموني**): «وما لمعرفة أضيف ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة هما المطابقة وعدمها، هذا إذا نويت بـ (أفعل) معنى (من) أي التفضيل على ما أضيف اليه وحده... وإنْ لم تنو بأفعل معنى (من) بأن لم تنويه المفاضلة أصلاً، أو تنويهاً، لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه، فهو طبق ما به قُرن وجهاً واحداً، كقولهم (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) أي عادلاهم، ونحو: (محمد ﷺ أفضل قريش) أي أفضل الناس من بني قريش، وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص، ولذلك جازت إضافة (أفعل) فيهما الى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى (من) فإنه لا يكون الاّ بعض ما أضيف اليه، فلذلك يجوز (يوسف أحسن اخوته) أنّ قصد الأحسن من بينهم أو قصد حَسَنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم[(١)]».

ولا يضاف (أفعل) إذا قصد به التفضيل إلى شيء إلا وهو بعضه، كقولك: (خالد أفضل الرجال) فإن خالداً رجل ولا يصح أن تقول (خالد أفضل النساء)، وتقول: (أبو بكر أفضل بني تميم) أي هو منهم، ولا يصح أن تقول (أبو بكر أفضل بني مخزوم) لأنه ليس منهم بل يجب أن تقول بـ (من) اذا أردت ذلك فتقول: (أبو بكر أفضل من بني مخزوم) و(فاطمة أفضل من كثير من الرجال)، فإنّ التفضيل بـ (من) لا يشترط أنْ يكون المفضل من جنس المفضل عليه.

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/٤٨-٤٩) وانظر «التصريح» ((٢/١٠٥).

جاء في (**المقتضب**): «ولا يضاف (أفعل) الى شيء الاّ وهو بعضه، كقولك: (الخليفة أفضل بني هاشم)، ولو قلت: الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً، لأنه ليس منهم.. وكذلك تقول (الخليفة أفضل من بني تميم) لأنّ (من) دخلت للتفضيل واخرجتهم من الإضافة[1]».

وقد تقول: ما الفرق بين قولك: (محمد أفضل رجل)، و(محمد أفضل الرجال)؟.

والجواب أنّ قولك (محمد أفضل الرجال) يقصد به تفضيل محمد على جميع الرجال، أي هو الرجال الذي لا أفضل منه.

وأمّا قولك (محمد أفضل رجل) فمعناه أنّ محمداً فيه صفات الرجل الأفضل، أي إنك إذا عرفت كيف يكون الرجل الفاضل في أعلى صفاته، وفضله، فذلك الرجل الفاضل جداً هو محمد.

جاء في كتاب (**التطور النحوي**): «فاضافة الوصف الى مفرد منكر كـ (أفضل رجل) خاصة بالعربية فنكروا المضاف إليه بدل تعريفه، فأشاروا بذلك إلى أنّ الرجل ليس بالأفضل الذي لا أفضل منه بين الرجال البتة، بل واحد من الأفاضل، وأفردوا المضاف اليه بدل جمعه، لأنهم لو قالوا (أفضل الرجال) لكان المعنى: الأفضل الذي لا أفضل منه بين بعض الناس، وهذا غير المراد، فالإضافة في (أفضل رجل) قريبة منها في (مدينة بغداد) ومثلها أي تبيينية فكما أن (مدينة بغداد) معناها المدينة التي هي بغداد فكذلك (أفضل رجل) معناها فضل كثير الفضل هو رجل.

والإضافة في (أفضل الرجال) تخالف تلك، فهي إضافة البعض إلى الكل، فينتج من الفرق في طبيعة الإضافة بين العبارتين فرق في المعنى، زائد على ماينتج من تنكير الرجل وإفراده في (أفضل رجل)، وذلك أنّ معنى (أفضل رجل) لا يكاد يزيد على: رجل فاضل جداً[2]».

---

(١) «المقتضب» (٣/٣٨) وانظر «شرح ابن يعيش» (٦/٩٦).

(٢) «التطور النحوي» (١٠١).

٣- أنْ يكون معرّفاً بـ (أل)، وتلزم فيه المطابقة، ولا تذكر معه (من) التفضيلية تقول: (محمد الأفضل) و(خديجة الفضلى).

وهذه الصفة تستلزم أنْ يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ﴾ [التوبة: ٤٠] وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ﴾ [النحل: ٦٠] وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وقال: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨] وقال: ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥] وقال: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦].

فالتفضيل بـ (أل) هو أعلى وأعم درجات المفاضلة.

النداء

المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نداء ظاهر أو مقدّر(١).

وحروف النداء هي: (يا، وأي، وهيا، وآ، وأي، والهمزة) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ ۖ﴾ [البقرة: ٣٣] وقول الشاعر:

أيا شجر الخابور مالك مورقاً كأنك لم تحزن على ابن طريف

وقوله:

فقلت: هيا ربّاه ضيفٌ ولا قِرى بحقك لاتحرمه تا الليلةَ اللحما

---

(١) المنادى عند النحاة هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظاً أو تقديراً «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤١).

وقوله:

أفاطم مهلاً بعضَ هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وأشهرهن (يا) ولم يرد من حروف النداء في القرآن الكريم غيرها.

وأمّا، أيا، وهيا، فهما ليسا إلاّ (يا) مسبوقة بالهمزة أو بالهاء.

وقد ذهب قسم من النحاة الى أنّ ماعدا الهمزة من أحرف النداء، وهي (يا، وأيا، وهيا، وآ، وأي) تكون لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته، وأما الهمزة فللقريب.

جاء في (**الكتاب**): «إلاّ أنّ الأربعة غير الألف[١]، قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للأنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لايقبل عليهم الآّ باجتهاد أو النائم المستثقل.

وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها»[٢].

وذهب آخرون إلى أنّ (يا، وأيا، وهيا) للبعيد، ومن هو بمنزلته و(أي) والهمزة للقريب[٣].

وقيل إن (أيا وهيا) للبعيد، و(أي والهمزة) للقريب، و(يا) لهما، وقيل إنّ (أي) للمتوسط[٤].

والحق أنّ (أي) لاتكون للبعيد، لأن البعيد يحتاج الى مد الصوت لندائه و(أي) ليس فيها مد بخلاف (يا) واخواتها.

---

(١) لم يذكر «سيبويه» الألف الممدودة (آ) وقد ذكرها ابن مالك- أنظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٧١).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٥)، وانظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٧١).
(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٢).
(٤) «شرح الأشموني» (٣/ ١٣٤).

جاء في (شرح ابن يعيش): «وأي والهمزة تستعملان اذا كان صاحبك قريباً، وإنّما كان كذلك من قبل أنّ البعيد والمتراخي والنائم والمستثقل والساهي يفتقر في دعائهم الى رفع صوت ومده، وهذه الأحرف الثلاثة التي هي (يا) و(ايا) و(هيا) أواخرهن الفات والألف ملازمة للمد، فاستعملت في دعائهم لامكان امتداد الصوت، ورفعه، وليست الياء هنا في (أي) كذلك، لأنها ليست مدة، والهمزة ليست من حروف المد، فاستعملت للقريب[(١)]».

وقد ينادي القريب بما هو للبعيد، كقولك (يا أخي) مع أنه قريب منك قال تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١٢] وقال: ﴿ يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ [يوسف: ٣٩].

حذف حرف النداء:

يجوز حذف حرف النداء، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَـٰذَاۚ ﴾ [يوسف: ٢٩] وقوله: ﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ ﴾ [سبأ: ١٣]، ويلزم ذكر حرف النداء مع (الله) ومع اسم الجنس، سواء كان نكرة مقصودة، أم غير مقصودة، واسم الإشارة، فإذا ناديت (الله) قلت: يا الله، وكذا اسم الجنس، واسم الإشارة، نحو (يا رجل)، و(يا هذا) وليس لك أن تحذف حرف النداء، وشذّ (أصبحْ ليل) أي ياليل و(افتدِ مخنوقُ) أي يا مخنوق و(أطرِقْ كَرا) أي يا كَروان، ويلزم الحرف في الإستغاثة، والتعجب، والندبه[(٢)] نحو يالخالد، ويا للهول، ووامحمداه.

ويبدو أنّ للحذف اغراضاً، وخصوصاً في الكلام الفني ومن ذلك:

١ - الحذف للعجلة، والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعة، نحو قولك (خالد احذر) وكقولك (أحمد احمد انتبه).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١١١).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٧٢)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٣٥).

٢- وقد يكون الحذف للإيجاز، وذلك لأنّ المقام قد يكون مقام ايجاز واختصار، لامقام تبسط واطالة، وذلك نحو قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى﴾ [الأعراف: ١٥٠] فحذف حرف النداء (يا) من المنادى (ابن أم) في حين قال في سورة طه:

﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه: ٩٤] بذكر (يا).

والسبب والله أعلم، أنّ السياق في سورة الأعراف سياق إيجاز واختصار، بخلاف آيات طه واليك كلاً من السياقين:

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٠-١٥١].

وقال في سورة طه: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ﴾ [طه: ٨٦-٨٧].

ثم ذكر موقف هرون: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٠] ثم توجّه باللوم الى هرون: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٢-٩٣].

فأجابه هرون: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾ [طه: ٩٤] ويستمر الكلام.

فالكلام في سورة الأعراف كان مختصراً موجزاً، وكان الموقف موقف عجلة واسراع ولا نقول موقف تسرع، فقد جاء موسى غضبان آسفاً، والقى الألواح وأخذ برأس اخيه

يجره اليه من دون سؤال، أو إستفهام فحذف (يا) النداء تمشياً مع هذا الحذف والأختصار.

وأما في سورة طه، فالسياق سياق إطالة، وسؤال، وأخذ وردّ، ولوم، فجاء بـ (يا) وكأنّ هرون في الآية الأولى أراد الإسراع في تبيين الأمر لموسى، إذ لامجال للاطالة وقد أخذ موسى برأسه يجرّه إليه، فحذف (يا) حتى أنّ القرآن لم يذكر هنا قول هرون (لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي) تمشياً مع الايجاز في الكلام، وهو المناسب لموقف العجلة التي اتّسم بها السياق.

وأما في آيات طه فالسياق سياق اطالة وتبسط في الكلام، فقد جاء موسى غضبان آسفاً وسأل قومه موبخاً لهم على فعلتهم قائلاً: ياقوم ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً...

فأجابوه قائلين: (ما اخلفنا موعدك بمَلْكنا، ولكنا حُمّلنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها..).

ثم ذكر موقف هرون منهم، فقال: (ولقد قال لهم هرون من قبل ياقوم إنما فتنتم به..).

وجواب قومه له: (قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى). ثم توجه بالسؤال واللوم الى هرون: (قال يا هرون ما منعك اذ رأيتهم ضلوا ألّا تتبعن؟...) فأجابه هرون موضحاً له الأمر: (قال يابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي...) فجاء بـ (يا) متودداً محاولاً كسر حدة غضبه.

فحذف (يا) من آية الأعراف هو المناسب لسياق الأيجاز والعجلة، وذكرُها في سورة طه هو المناسب لسياق التبسط في الكلام والإيضاح والتبيين.

ومن الحذف للإختصار قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾ [يوسف: ٢٩] فقد أرادوا ستر المسألة والكف عن الخوض فيها، فقالوا ذلك بأخصر طريق، حتى أنهم لم يذكروا حرف النداء، فحذف حرف النداء، تمشياً مع هذا الاختصار والتستر.

٣- قد يكون ذكر (يا) للزيادة في التنبيه وللزيادة في التقريع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الأنفطار: ٦، ٧] بخلاف قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] ففي الآيات الأولى من الزيادة في التنبيه ومد الصوت للإسماع ما ليس في الأخيرة وهو واضح.

٤- قد يكون الحذف لقرب المنادي من المنادي، سواء كان القرب حقيقياً مادياً، أم معنوياً فكأنّ المنادي لقربه لا يحتاج الى واسطة لندائه، ولو كان حرف نداء كأنْ تقول لمن تناديه وهو قريب منك: (خالد أتدري ماذا حلّ بفلان؟) ونحو قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ﴾ [هود: ٧٣] وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. وقوله: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ﴾ [سبأ: ١٣] فهذا للقرب المعنوي، بخلاف قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٦٥].

اللهم:

نداء لله تعالى ولا يذكر معه (يا)، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وعند البصريين أنّ أصله (يالله)، والميم بدل من (يا) بدليل أنك لو أسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول: (يالله).

وعند الكوفيين أنّ الميم مقتطعة من جملة (أُمّنا بخير)[١].

وقد دلت الدراسات الحديثة على أنّ أصلها عبري، هو (ألوهيم)، ومعناها (الآلهة) وهم يريدون به الواحد وإنما جمعوه للتعظيم.

«وقد تخرج (اللهم) عن النداء فيستعمل في وجهين آخرين:

أحدهما أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك (أزيد قائم؟) فتقول: (اللهم نعم)، أو (اللهم لا).

الثاني أنْ تستعمل دليلاً على الندوة، وقلة وقوع المذكور كقولك: (أنا لا ازورك اللّهم الاّ أن تدعوني) ألا ترى أنّ وقوع الزيادة مقرونة بتقدم الدعاء قليل؟»[٢].

والظاهر في هذا ونحوه أنّ أصله نداء ثم انمحى عنه معنى النداء، وذلك أنّ قولك لمن قال لك (أزيد قائم؟): (اللهم نعم) هو إشهاد لله على جوابك فكأنت قلت: يا الله اشهد على ما أقول. وهذا الإشهاد تمكين للجواب في نفس السامع، وكذلك ما بعده وهو كونها دليلاً على الندرة، نحو قولك (أنا لا ازورك اللهم الاّ أنْ تزورني) فهذا إشهاد لله على قولك كالاولى، وأما الندرة فهي مفهومة من العبارة، ولو لم تذكر (اللهم)، والمعنى على النداء، ويدلك على ذلك أننا في الدارجة نستعمل (يا رب) في نحوهذا فنقول مثلاً (أنا لا أذهب اليه يارب إلاّ إذا جاء واعتذر اليّ.) وهذا نداء كما ترى غير أنه انمحى منه الإحساس بالنداء في التعبير.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٠)، «شرح الرضي على الكافية» (١/١٥٧)، «الهمع» (١/١٧٨)، «التصريح» (٢/ ١٧٢).

(٢) «التصريح» (٢/ ١٧٢)، وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ١٤٧).

المنادي

المنادي إذا كان مفردا معرفة بني على ما يرفع به، نحو يا خالدُ ويارجلُ بلا تنوين.

ويدخل في المفرد المعرفة العلَمُ المفرد، والنكرة المقصودة، نحو (يا رجلُ) وذلك لأنك تقصد به واحداً بعينه، وغيرهما (يا هذا).

ومن المعلوم أنّ المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والجمع، فقولك (يا رجلان) و(يا رجالُ) منادى مفرد.

وإذا كان مضافا أو شبيهاً بالمضاف أو كان نكرة غير مقصودة فهو منصوب، فالمضاف نحو يا عبد الله وبائع الصحف.

والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، بعمل أو عطف قبل النداء. والعمل أما رفع، أو نصب، أو جر بالحرف، فالرفع نحو (ياحسناً وجهُه) و(يا مضروباً أخوه).

والنصب نحو (يا مهيناً أباه) (يا سائراً فوق الخشبة).

والجر نحو (يا ماراً بخالد) (يا رؤوفاً بالعباد).

والعطف قبل النداء نحو (ثلاثة وثلاثين) فيمن سميته بذلك قبل النداء، وذلك نحو أن تضع ارقاماً للأفراد، فتناديهم بأرقامهم: يا خمسة، ياستة، يا سبعة عشر، يا ثلاثة وثلاثين، فهذا يجب نصبه للطول «وإنْ ناديت جماعة هذه العدة عدتها، فلا يخلو أما أن تكون معينة أولا، فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً، أما الأول فلأنه أسم نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب، وإن كانت معينة ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة، معرفة بالقصد، والأقبال، وعرفت الثاني بـ (أل) ونصبته، أو رفعته بالعطف على المحل أو اللفظ، كما في قولك: (يا زيد والضحاك)»[١].

---

(١) «التصريح» (٢/١٦٧-١٦٨).

وكذا إذا ناديت رجلاً وامرأة، فإن كانا نكرتين غير مقصودتين قلت: (يا رجلاً وامراةً) بنصبهما، وإن كانا مقصودين قلت: (يا رجلُ والمرأة) بضم الرجل، ورفع المرأة، ونصبها وتعريفها بـ (أل) وقيل يجوز (يا رجل وامراةُ)[١].

والنكرة غير المقصودة، نحو قولك (يا غافلاً والموت يطلبه أفق) وكقول الأعمى: (يا ماراً خذ بيدي) ولا يقصد به واحداً بعينه.

فالفرق بين النكرة المقصودة، وغير المقصودة أن المنادىٰ في الأولى معين، وفي الثانية غير معين.

ويتبين من هذا.

١ - أن المنادىٰ المضموم معرفة دوما نحو قولك (يا رجلُ) و(يا قائمُ) (ياخالدُ).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «إنّ كل أسم في النداء مرفوع معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال يا رجل ويافاسق فمعناه كمعنى يا ايها الفاسق ويا ايها الرجل»[٢].

وقد حذف منه التنوين للدلالة على التعريف.

جاء في (**الكتاب**): «ومما يقوّي أنه معرفة تركُ التنوين فيه»[٣].

وقالوا إنّ سبب بنائه على الضم أنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادىٰ المضاف الى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة، فإذا قلت (يا غلامِ) دلّ ذلك على أنّه مضاف الى ياء المتكلم بمعنى ياغلامي، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

ولا بني على الفتح لالتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة[٤]، فقولك (يا غلامَ) معناه (يا غلامي). قال تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤]، أي: (يابن أمي).

---

(١) انظر حاشية «الصبان» (٣/ ١٤١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٠).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١١).

(٤) حاشية «الصبان» (٣/ ١٣٧) وانظر «حاشية الخضري» (٢/ ٧٢).

وسواء كان هذا اختياراً مقصوداً من العرب الأوائل، أم لا فإنه لا شك أنّ معنى الضم غير معنى النصب والكسر.

٢- أنَ المنادي النكرة منصوب، نحو (يارجلاً) (يا ماراً).

جاء في (**الكتاب**): «وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت، أو لم تصف فهذه منصوبة»[(١)].

٣- المنادي المضاف، والشبيه بالمضاف، منصوب نحو (ياعبدَ الله) (ياطيّباً أصله).

وعلى هذا فقولك:

١- يا غلامُ- هو نداء لغلام معيّن.

٢- يا غلامِ- هو نداء لغلامك بمعنى ياغلامي.

٣- يا غلامَ- هو نداء لغلامك بمعنى يا غلامي.

٤- يا غلاماً- نداء لأيّ غلام كان أي نكرة غير مقصودة.

٥- يا غلامَ محمد- نداء لغلام محمد.

نداء المعرّف بـ (ال):

يتوصل الى نداء المعرّف بـ (أل) بـ (أيّ) ويؤتي بالمنادي مرفوعاً، فيقال (يا ايها الرجلُ) قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٤] وقال: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١] فالنبي في الحقيقة هو المنادىٰ وليس (أياً)، وكذلك ما بعده وإنما جيء بـ (أيّ) توصلاً لنداء ما فيه (أل).

وقد ذهب النحاة الى أنّ معنى المنادي المعرّف بـ (أل) والنكرة المقصودة واحد لأنهما معرفة فقولك (يارجل) كقولك (يا ايها الرجل).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١١، ٣١٣).

قال سيبويه: «إذا قال يا رجل، ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسق، ويا أيّها الرجل»[١].

والحقيقة أنّه ليس معناهما واحداً، فإنّ المنادي في قولك (يا رجل) نكرة في الأصل فقصدته بندائك له، وأما المعرّف بـ (أل) فهو معرفة، قبل قصده بالنداء، فـ (ال) هذه قد تكون (ال) الجنسية، أو العهدية.

فثمة فرق بين قولك (يانبي) و(يا أيّها النبّي) و(يا رسول) و(يا ايها الرسول) و(ياملك) و(يا أيها الملك).

فـ (نبيّ) نكرة في الأصل، ثم قصدته بالنداء، وكذلك (رسول)، و(ملك)، وأما (النبيّ) في (يا ايها النبّي) فمعرفة وهو معيّن قبل ندائه فناديت هذه المعرفة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فالذي نزل عليه الذكر معرفة قبل ندائه.

أنّ الفرق بين هذين المناديين، كالفرق بين قولك (يا رجل)، و(ياخالد)، فرجل نكرة قبل ندائه، وقد قصدته بالنداء، واما (خالد) فهو معرفة قبل ندائه، فناديته.

وقد يؤتي بـ (أيّ) للتعظيم، نحو: (يا أيها الملك) (يا أيها العزيز) بخلاف ما لو قلت (يا ملك) (يا عزيز) فإنّه ليس في هذا تعظيم.

جاء في (**تفسير الرزاي**): «قول القائل (يا رجل) يدلّ على النداء، وقوله (يا أيّها الرجل) يدلّ على ذلك أيضاً، وينبيء عن خطر خطب المناديٰ له، أو غفلة المناديٰ»[٢].

وقد يتوصل الى نداء المعرّف بـ (ال) باسم الإشارة أيضاً، نحو (يا هذا الرجل) و(ياهذه المرأة) فيكون في الرجل والمرأة الرفع فحسب.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٠).

(٢) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١٨٩).

ويصح في نحو هذا أن تنادي اسم الإشارة، وتجعل ما بعده تابعاً له، فيكون فيه الرفع والنصب.

والخلاصة أنّ المعرّف بـ (ال) أما أن يتوصل الى ندائه بـ (أيّ)، وأما أن يتوصل الى ندائه باسم الإشارة، فيقال (يا أيّها الرجل) و(ياهذا الرجل) ويكون فيه الرفع فحسب في الحالتين.

غير أنّه يصح أن تنادي أسم الإشارة مفرداً أو متبوعاً، بتابع فتقول (ياهذا) و(يا هذا الرجل)، و(يا هذه) و(ياهذه المرأة)، (ويا هؤلاء) (ياهؤلاء الرجال) فيكون ما بعده تابعاً له فيه الرفع والنصب[1]، في حين أنّه لا يصح الاكتفاء بنداء (أيّ)، فلا يقال: (يا أيّ) ولا (يا أيها).

فقولك (يا أيّها الرجل) هو نص في نداء الرجل، وأمّا قولك (يا هذا الرجل) فهو يحتمل نداء أسم الإشارة.

ومن هذا يتضح أنّ الفرق بين نداء (أيّ) واسم الإشارة، من أوجه أهمها:

١- أنّه لا يجوز الأكتفاء بـ (أيّ)، ويجوز الأكتفاء باسم الإشارة، فلا تقول (يا أيّها) ويصح أنْ تقول: (يا هذا).

٢- إنّ قولك (يا ايها الرجلُ) هو نص في نداء الرجل، وأمّا قولك (يا هذا الرجل) ففيه أحتمالان: نداء أسم الإشارة ونداء المعرّف بـ (أل).

٣- إنّه لا يجوز غير الرفع في تابع (أيّ) ويجوز الرفع والنصب في تابع أسم الإشارة.

٤- إنّ قولك (يا هذا الرجلَ)- بنصب الرجل- نص في نداء أسم الإشارة.

٥- إنّ في النداء بـ (أي) من التعظيم ما ليس في الإشارة، ففي قولك (يا ايها الملك) من التعظيم ما ليس في قولك (يا هذا الملك) والله أعلم.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٣٠٧،٣٠٦/١)، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٧-٨)، «التصريح» (٢/ ١٧٤-١٧٥)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٥٠-١٥٣).

المنادي المضاف الى ياء المتكلم

فيه لغات، أجودها حذف الياء، والأكتفاء بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١].

والثانية أثبات الياء نحو (يا أخي) و(يا صديقي).

والثالثة أنْ تفتح الياء نحو (يا غلاميَ) قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]. وقد تقلب الياء ألفاً نحو (يا غلاما).

وهناك لغة أخرى، وهي حذف الألف، والأكتفاء بالفتحة نحو (يا غلامَ)، وبهذا تكون اللغات في نداء المضاف الى ياء المتكلم على النحو الآتي:

١- يا غلامِ.

٢- يا غلامي.

٣- يا غلاميَ.

٤- يا غلاما.

٥- يا غلامَ.

ولما كانت هذه لغات، لم يكن الأختلاف فيها لأمر يتعلق بالمعنى، فمن العرب من يقول: (يا غلامِ) وهي أشهر اللغات، ومنهم من يقول: (يا غلامي)، وهكذا[١].

تابع المنادي

وأحواله قائمة على أختلاف اللغات أيضاً، فمن العرب من يقول مثلاً (يا أخانا خالداً) ومنهم من يقول (يا أخانا خالدُ)، ومنهم من يقول (يا خالدُ والنضرُ) ومنه من يقول (يا خالد والنضرَ)[٢].

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/٣١٦-٣١٧)، «شرح ابن يعيش» (٢/١١).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/٣٠٤، ١/٣٠٥).

وهذا لا يتعلق به اختلاف معنى، لأنه أمر يقوم على اختلاف اللغات، وهو نظير قول الحجازيين (ما محمد حاضراً) وقول التميميين (ما محمد حاضرٌ) لا يتعلق بأختلاف الحركة أختلاف معنى.

غير أنّ الاختلاف يكون تابعاً للمعنى، إذا كان الأمر متعلقاً بالتنكير والتعريف، نحو (يا خالد ورجلاً) و(يا خالد ورجلُ)، فـ (رجلاً) المنصوبة نكرة و(رجل) بالضم معرفة[1].

وقد ذكرنا في المشبه بالمضاف أنّه اذا عطف على المنادي نكرة مقصودة، وجب تعريفه بـ (ال) فتقول (يا رجل والمرأة)، وأجاز بعضهم (يا رجل وامرأة).

ويبدو لي أنّ كليهما جائز، وأنّ المعنى مختلف بين إدخال (أل) وحذفها، وذلك أن المعرّف بـ (أل) هو معرفة قبل دخول (يا) عليه فناديته، وأما النكرة المقصودة فهو نكرة غير أنك عرفته بالقصد، وقد مرّ تبيين ذلك بما فيه الكفاية.

وعلى هذا يصح أن نقول:

١- يا رجلُ وامرأةً- فيكون الرجل معرّفا بالقصد وتكون المرأة نكرة.

٢- يا رجلاً وامرأةُ- المنادي نكرة غير مقصودة، والمعطوف معرّف بالقصد.

٣- يا رجلاً وامرأةً- كلاهما نكرة غير مقصودة.

٤- يا رجلُ وامرأةُ- كلاهما معرّف بالقصد.

٥- يا رجلُ والمرأةُ- الأول معرّف بالقصد، والثاني معرّف قبل دخول حرف النداء عليه، وأما حركة المعطوف المعرّف بـ (ال) ففيها لغتان: الرفع والنصب ولا ينبني عليهما أختلاف في المعنى.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/١٤٦).

الترخيم

وفيه لغتان[١]: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فتقول (يا أحمَ) في نداء (أحمد) على لغة من ينتظر، و(يا أحمُ) على لغة من لا ينتظر، ولا يتعلق بذلك اثر في المعنى لأنهما لغتان، واللغة الأولى أكثر أستعمالا[٢].

أما الغرض من الترخيم:

١- فقد يكون للفراغ من النداء بسرعة، للأفضاء الى المقصود وهو المنادىٰ له، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «الترخيم في المنادىٰ دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادىٰ له فقصد بسرعة الفراغ من النداء الأفضاء الى المقصود بحذف آخره أعتباطاً»[٣].

٢- اظهار أنّ المتكلم عاجز عن أتمام بقية المنادى لضعفه، عن ذلك بمرض، أو نحوه فيقول مثلاً (يا خال) منادياً (خالداً)، كأنه لا يستطيع اتمام بقية الاسم، وهذا يحصل كثيراً في حياتنا اليومية، فأننا نسمع المريض أحياناً ينادي أبنه أو أخاه، أو صديقه فلا يتم اسمه كأنّه يعجز عن ذلك.

٣- قد تقتضي الضرورة الشعرية هذا الحذف ليستقيم الوزن كقوله:

أفاطم لو شهدت ببطن خبت ... وقد لاقى الهزبر أخاك بشرا

وقوله:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه ... كلمع اليدين في حبيّ مكلل

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/٣٢٩-٣٣٣)، «شرح ابن يعيش» (٢/٢١)، «الهمع» (١/١٨٤)، «التصريح» (٢/١٨٨).

(٢) انظر «الهمع» (١/١٨٤)، «التصريح» (٢/١٨٨).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/١٦٠).

الإستغاثة

الإستغاثة هي نداء من يخلص من شدة، أو يعين على مشقة[(١)]، والغالب في نداء المستغاث أنْ يجر بلام مفتوحة وجوباً، نحو (يا لَخالد) إذا دعوته ليعينك، وغير الغالب أن يحذف حرف الجر، ويؤتى في آخر المستغاث بالف نحو (يا خالداه).

وعناصر الإستغاثة هي:

١- **المستغاث**: ويسمى أيضاً المستغاث به، نحو (يالله) وقد ذكرنا أنه يجر بلام مفتوحة إلاّ اذا كان المستغاث ياء المتكلم، فإنّه يجر باللام المكسورة، نحو (يالي)، وكذا إذا كان معطوفاً ولم تُعد معه (يا) فإنْ أعدت (يا) وجب فتح اللام، تقول (يا لخالد ولسعيد) بفتح اللام في خالد وكسرها في سعيد، فإن كررت (يا) فتحت اللام الداخلة على سعيد أيضاً فتقول (يا لخالدِ ويا لسعيد).

٢- **المستغاث له**: ويجر بلام مكسورة، فتقول (يالله للمسلمين) و(يا لَمحمد لِسعيد) فـ (محمد) مستغاث به، وسعيد مستغاث له[(٢)].

وإذا قلت (يا لمحمد) بكسر اللام علم أنه مستغاث[(٣)] له، وليس مستغاثاً به.

قال سيبويه: «(هذا باب ما تكون فيه اللام مكسورة لأنه مدعوّ له ههنا وهو غير مدعوّ) وذلك قول بعض العرب: ياللعجب ويا للماء، وكأنه نبّه بقوله (يا) غير الماء للماء»[(٤)].

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٨٠).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٩-٣٢١)، «التصريح» (٢/ ١٨٠-١٨١)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٥)، «شرح ابن يعيش» (١/ ١٣١).

(٣) انظر «شرح ابن يعيش» (١/ ١٣١).

(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٠).

٣- **المستغاث**[١]: منه وهو المستنصر عليه، ويجر بـ (من)[٢]، فتقول (يا لَمحمد من خالد) إذا استنصرت بمحمد على خالد، وتقول (يالِمحمد من خالد) بكسر اللام إذا دعوت لنصرة محمد من خالد، وتقول (يا لمحمد لِسالم من خالد) إذا استغثت بمحمد لأن ينصر سالماً من خالد، وتقول: (يالله من ألم الفراق) و (يالِي من النوى) للمعنى نفسه.

٤- المنادىٰ المهدد يجر باللام المفتوحة، نحو قولك (يالَزيد لأقتلَنك) فأنت تهدده وتتوعده.

قال سيبويه في قول الشاعر:

يــا لَبكــرٍ انشــروا لــي كليبــا   يــالَبكــرٍ أيــن أيــن الفــرار

«فاستغاث بهم لأنْ ينشروا له كليباً، وهذا منه وعيد وتهدد، وأما قوله (يالبكر أين أين الفرار) فإنما أستغاث بهم، لهم، أي لِمَ تفرون استطالةً عليهم ووعيداً»[٣].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادىٰ المهدد نحو (يالَزيد لأقتلنك) قال مهلهل:

يــالَبكــرٍ أنشــروا لــي كليبــا   يــالَبكــرٍ أيــن أيــن الفــرار

وقولهم إنّ هذه لام الإستغاثة كأنه أستغاث بهم لنشر كليب، وأستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للإستغاثة ههنا حقيقة ولا مجازاً»[٤].

---

(١) يسمى النحاة المستغاث منه: المستغاث من اجله والمسغاث له، وآثرت هذه التسمية لأنها أدلّ على المعنى واظهر) (انظر شرح الأشموني» (٣/ ١٦٥)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٤).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٥)، «حاشية الصبان» (٣/ ١٦٥).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٨-٣١٩).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٤).

٥- يجوز أن تحذف لام الجر من المستغاث، ويختم حينئذ بالألف، فتقول: (يامحمد اه) أي (يالمحمد)، و(ياعجباً) أي (ياللعجب).

جاء في (**الكتاب**): «وزعم الخليل أنّ هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك (يا عجباه) و(يابكراه) إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه»[١].

ويبدو أنّ الاتيان بالألف ينبيء عن أستغاثة أقوى وأشد، لما فيها من مدّ الصوت. فالمستغيث بالألف يمد صوته طالباً النجدة، فقوله: (يا بكراه) أشدّ أستغاثة من (يالبكر). وقد أشرنا الى ذلك في باب التعجب.

وقد يؤتى بالألف لكون المستغاث بعيداً حقيقة، أو تجوزاً فيمدّ صوته لاسماعه.

التعجب باسلوب الأستغاثة: علمنا في باب التعجب أنّه قد يتعجب بأسلوب الأستغاثة فيقال: (ياللماء) (ياللداهية)، وعلمنا أيضا أنّه قد تحذف اللام ويؤتى في آخر المتعجب منه بالألف فتقول: (يا عجباً) فلا نعيد ما سبق ذكره.

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٠)، وانظر «الهمع» (١/ ١٨١)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٦).

الندبة

المندوب هو المتفجع عليه، أو المتوجَّع منه، ويكون مسبوقاً بـ (وا) أو (أيا) فالأول نحو: (وامحمداه) والثاني نحو: (واكبداه)[١].

وتلحق آخر المندوب الف، الاّ اذا أوقع في لبس، فلك أن تجعل المد مجانساً لحركة ما قبله نحو (وا أباكِيْه) و(وا أبا هُوه) في ندبة (ابيكِ) و(أبيه).

ويصح أيضاً أن تعامله معاملة المنادىٰ فلاتمده فتقول (ياعمر)، و(وا محمد)[٢]. غير أنّ الحاق الف الندبة أظهر تفجعاً أو توجعاً لما فيه من مد الصوت.

وتندب المعرفة فقط، ولاتندب النكرة، ولا المبهم، فلا يقال: (وا رجلاه) ولا (وا هذاه)[٣].

والحمد لله رب العالمين في البدء والختام

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٨١)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٧).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢١)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٨).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٤)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٢).

مراجع الكتاب

- **الإتقان في علوم القرآن** لجلال الدين السيوطي ط٣/ ١٣٧٠هـ-١٩٥١م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر.

- **إحياء النحو** لإبراهيم مصطفى- القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٥٩.

- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، لأبي السعود محمد العمادي، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٢١٠٣.

- أساس **البلاغة** لجار الله الزمخشري- مطابع الشعب ١٩٦٠.

- **أساليب القسم في اللغة العربية** - كاظم فتحي الراوي- مطبعة الجامعة/ بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

- **أسرار العربية** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار- مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- **أسماء الأفعال والأصوات دراسة ونقد** -عبد الهادي الفضلي- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب بجامعة بغداد- بالآلة الكاتبة.

- **اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير**- بحث في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد السادس عشر للدكتور سليم النعيمي.

- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي ط٢- حيدر آباد- الدكن سنة ١٣٥٩هـ.

- **الأصوات اللغوية** لإبراهيم أنيس.

- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** لأبن السيد البطليوسي- المطبعة الأدبية- بيروت- سنة ١٩٠١م.

- **الأمالي الشجرية** لأبي السعادات هبة الله بن الشجري ط١، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد- الدكن ١٣٤٩هـ.

- **الأمالي النحوية** لأبن الحاجب مصورة عن مخطوطة الرياض.

- **الأنتصاف فيما تضمنه الكشاف من الأعتزال** لأبن المنير الأسكندري طبع بهامش الكشاف- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط٣- مطبعة السعادة.

- **الأنموذج في أصول الفقه** للدكتور فاضل عبد الواحد ط١ مطبعة المعارف ببغداد ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- **الإيضاح في علل النحو** لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك - مطبعة المدني- مصر ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

- **الإيضاح في علوم البلاغة** تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني، تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر- مطبعة السنّة المحمدية.

- **البحر المحيط** لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الجياني الشهير بأبي حيان ط١ سنة ١٣٢٨هـ- مطبعة السعادة بمصر.

- **بدائع الفوائد** لأبن القيم- الطباعة المنيرية.

- **بديع القرآن** لأبن أبي الأصبع المصري، تحقيق حفني شرف ط١ مكتبة نهضة مصر.

- **البرهان في علوم القرآن**- لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ط١/ ١٣٨٦هـ- ١٩٥٧م. دار أحياء العربية.

- **تاج العروس شرح القاموس** لمحمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي منشورات مكتبة الحياة- بيروت- تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.

- **تاريخ العرب قبل الإسلام** للدكتور جواد علي جـ٧/ القسم اللغوي- مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

- **تأويل مشكل القرآن** لابن قتيبة تحقيق السيد احمر صقر- دار احياء الكتب العربية.

- **تحرير التحبير** لأبن أبي الأصبع المصرى، تحقيق حفني شرف- نشر لجنة احياء التراث الأسلامي- القاهرة.

- **تسهيل السبيل في فهم معاني التنزيل** لمحمد تاج الدين أبي الحسن البكرى- مخطوطة بمكتبة الأوقاف بغدداد برقم (٢٣٢٠).

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

- **التطور النحوي للغة العربية** للأستاذ برجشتراسر- مطبعة السماح- طبعها حمد حمدى البكري سنة ١٩٢٩م.

- **تفسير فتح القدير** للشوكاني ط١ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩.

- **التفسير القيم** لابن القيم جمع محمد أويس الندوى- مطبعة السنّة المحمدية ١٣٨٦هـ-١٩٤٩م.

- **التفسير الكبير** لفخر الدين الرازي- المطبعة البهية- مصر.

- **الجمل** لأبي القاسم عبد الرحمن بن أسحاق الزجاجي ط٢ سنة ١٩٥٧م-١٣٧٦هـ مطبعة كلنكسيك-١١ شارع ليل.

- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** للأمام علاء الدين بن علي بن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلي- المطبعة الحيدرية- النجف ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**- مطبعة دار احياء الكتب العربية.

- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**- مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر.

- **حاشية السيد الشريف ابن الحسن الجرجاني على الكشاف**- طبعت مع الكشاف.

- **حاشية الشمني على مغني اللبيب**- المطبعة البهية بمصر.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**- دار إحياء الكتب العربية.

- **حاشية على شرح التصريح** للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، طبعت مع شرح التصريح.

- **حاشية على الكشاف لمجهول**- مخطوط بمكتبة الاوقاف ببغداد برقم (٢٢٤٧).

- **حاشية على الملا جامي** طبعت مع الملا جامي.

- **حدائق الدقائق شرح الأنموذج** للزمخشري للبردعي، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٣٥٥.

- **خزانة الأدب ولب لسان العرب** للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ط١ بولاق.

- **الخصائص** لابن جني، تحقيق محمد علي النجار- مطبعة دار الكتب المصرية.

- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**- محمد عبد الخالق عضيمة- مطبعة السعادة.

- **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**- الدكتور فاضل صالح السامرائي- مطبعة الأرشاد- بغداد ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

- **درة التنزيل وغرة التأويل** للخطيب الاسكافي- منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط١/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- **درة الغواص في أوهام الخواص** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري- نشرته بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد.

- **دلائل الاعجاز**- عبد القاهر الجرجاني- ط٣ أصدرتها دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦هـ.

- **ذيل فصيح ثعلب**- تأليف موفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن الحافظ بن ابي العز يوسف بن محمد البغدادي نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي.

- **الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ط١.

- **رسالة ابن كمال باشا في تحقيق معنى (كاد)** نشرها الدكتور رشيد العبيدي في مجلة كلية الدراسات الأسلامية ببغداد- العدد الخامس سنة ١٩٧٣م- ١٣٩٣هـ.

- **روح المعاني في تفسير القرآن الكريم** لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي ادارة الطباعة المنيرية- دار احياء التراث العربي.

- **شرح ابن عقيل**- دار أحياء الكتب العربية.

- **شرح الأشموني على الفية ابن مالك**- دار احياء الكتب العربية.

- **شرح الفية ابن مالك لابن الناظم**- المطبعة العلوية في النجف سنة ١٣٤٢هـ.

- **شرح التصريح على التوضيح** لخالد بن عبد الله الأزهري- دار إحياء الكتب العربية.

- **شرح رضي الدين الاستراباذي على الكافية**، لابن الحاجب.

- **شرح السيرافي على كتاب سيبويه**، مطبوع بهامش الكتاب.

- **شرح شذور الذهب** لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- **شرح شواهد الأشموني** طبع مع شرح الأشموني- دار إحياء الكتب العربية.

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط٩ سنة ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

- **شرح المختصر على تلخيص المفتاح** للتفتازاني- طهران.

- **شرح المغني** للدماميني بهامش حاشية الشمني على المغني- المطبعة البهية بمصر.

- **شرح المفصل** للزمخشري لموفق الدين ابن يعيش، طبع ونشرة ادارة الطباعة المنيرية.

- **شرح المقدمة الكافية في علم الأعراب** لابن الحاجب- دار الطباعة العامرة نسخة مصورة.

- **الشرط بأن واذا في القرآن الكريم**- بحث للدكتور علي فودة نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض- المجلد الرابع- السنة السابعة ١٣٩٥هـ-١٣٩٦هـ/ ١٩٧٥م-١٩٧٦م.

- **الصحاح للجوهري**- مطابع دار الكتاب العربي- مصر.

- **ضوابط الفنون لابي البقاء الحسيني الكفوي**- مخطوطة بمكتبة الاوقاف ببغداد برقم ٦٠١٠.

- **الطراز** ليحيى بن حمزة العلوي- مطبعة المقتطف بمصر سنة ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.

- **العربية** ليوهان فك- ترجمة دكتور عبد الحليم النجار- مطبعة دار الكتاب العربي- القاهرة ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.

- **العمدة** لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط٢/ ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

- **الفروق اللغوية** لأبي هلال العسكري- نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣هـ.

- **الفعل زمانه وأبنيته**- الدكتور ابراهيم السامرائي- مطبعة العاني بغداد ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.

- **فقه اللغة** لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي- مطبعة الأستقامة بالقاهرة ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

- **في النحو العربي**- مهدي المخزومي.

- **القاموس المحيط**- لمجد الدين الفيروزابادي ط٥ شركة فن الطباعة- مصر.

- **قضية الأعراب في العربية بين ايدي الدارسين** للدكتور رمضان عبد التواب مقال نشر في مجلة (المجلة) العدد ١١٤ يونيو ١٩٦٦.

- **الكامل** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك ط١/ ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- **كتاب الأصول** لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي- مطبعة النعمان- النجف الأشرف.

- **كتاب سيبويه** مصور على طبعة بولاق- نشر مكتبة المثنى ببغداد.

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**- لجار الله الزمخشري مطبعة البابي مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر سنة ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

- **الكليات** لأبي البقاء الحسيني الكفوي طبعة بولاق ط٢.

- **لسان العرب** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري-مصور على طبعة بولاق.

- **اللغات السامية** لنولدكه ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب- القاهرة ١٩٦٣م.

- **المباحث اللغوية في العراق**- الدكتور مصطفى جواد ط٢/ ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م- مطبعة العاني ببغداد.

- **المثل السائر لنصر الله بن الأثير**- مطبعة نهضة مصر ط١/ ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

- **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هرون- دار المعارف بمصر.

- **مختصر المعاني** للتفتازاني.

- **المخصص** لابن سيده- المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت مصور عن الطبعة الأميرية سنة ١٣٢١هـ.

- **المزهر في علوم اللغة** لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة- دار إحياء الكتب العربية ط٤ سنة ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

- **معاني القرآن** لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء- مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

- **معترك الأقران في إعجاز القرآن** لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد علي البجاوي. دار الثقافة العربية للطباعة.

- **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب** لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني- طهران.

- **المفصل في علم العربية** للزمخشري نشره محمود توفيق- مطبعة حجازي بالقاهرة.

- **المقتضب** لابي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- القاهرة ١٣٨٦هـ.

- **المقرب لابن عصفور**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري مطبعة العاني- بغداد.

- **ملا جامي**- نشرته بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد.

- من **أسرار اللغة** لابراهيم أنيس.

- **منثور الفوائد** لأبي البركات بن الأنباري، مخطوطة بمكتبة احمد الثالث برقم ٢٧٢٩.

- **نحو الفعل** لأحمد عبد الستار الجواري- مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م:

- **النحو الوافي**، لعباس حسن، ط٢ دار المعارف بمصر.

- **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**- محمد أحمد عرفة- مطبعة السعادة بمصر.

- **نهاية الأيجاز في دراية الأعجاز** للفخر الرازي- مطبعة الأداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧هـ.

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، ط١ سنة ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة بمصر.

فهرس الموضوعات